شرح الأشمونى

على ألفية ابن مالك

المسمى « منهج السالك إلى ألفية ابن مالك »

حققه ، وشرح شواهده

محمد محيى الدين عبد الحميد

الأستاذ فى قسم التخصص بكلية اللغة العربية

بالجامع الأزهر

الجزء الثالث

الطبعة الثانية

مزيدة ومنقحة

مطبعة مصطفى البابى الحلبى وأولاده بمصر

١٣٦٣ هـ / ١٩٤٤ م / ٨٥٠

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وكفى ، وسلام على عباده الذين اصطفى

الحـال

(الحالُ) يُذَكَّر ويؤنث ، ومن التأنيث قوله :

إِذَا أَعْجَبَتْكَ الدَّهْرَ حَالٌ مِنَ امْرِئٍ ... فَدَعْهُ وَوَاكِلْ أَمْرَهُ وَاللَّيَالِيَا(١)

وسيأتى الاستعمالان فى النظم .

(١) قد سبق استشهاد المؤلف بهذا البيت فى باب المفعول معه ، وهو الشاهد (رقم ٤٣٩) وشرحناه فى موضعه من هذا الكتاب شرحا لا تحتاج معه إلى إعادة شىء منه ، فارجع إلى ذلك فى الجزء الثانى (ص ٤١٨) .

وإنما نبين لك فى هذا المقام مكان الاستشهاد به لما هنا ؛ إذ كان موضع الاستشهاد فى باب المفعول معه غير موضعه ههنا ؛ فنقول : اعلم أن لفظ الحال يذكر فيقال: «حال» ويؤنث فيقال: « حالة » بالتاء ، وأن معناه قد يذكر : فيعود الضمير عليه مذكرا ، ويسند إليه الفعل بغير تاء ، ويشار إليه باسم الإشارة الموضوع للمذكر ، وغير ذلك مما لا يعسر عليك استقصاؤه ، وهذا البيت دليل على تذكير لفظه : أى الإتيان به مجردا من التاء ، وهو ظاهر . ومثله قول امرىء القيس :

سَمَوْتُ إِلَيْهَا بَعْدَ مَا نَامَ أَهْلُهَا ... سُمُوَّ حَبَابِ الْمَاءِ حَالاً عَلَى حَالِ

لكنه قد بقى لك أن تسأل فتقول : إذا كان لفظ الحال مذكرا أفيجوز — مع ذلك — تذكير ضميره وتذكير وصفه ونحوهما وتأنيثهما أم أنه يتعين فى معناه أن يكون مذكرا طبقا للفظه ، وكذا إذا كان لفظه مؤنثا أفأنا فى سعة من أن أذكر معناه أو أؤنثه أم أنه يتعين على تأنيثه ؟

والجواب على ذلك أن نقول لك : أما إذا كان لفظ الحال مذكرا فأنت فى سعة من أن تذكر معناه أو تؤنثه ، تقول : هذا حال ، وهذه حال ، وتقول : حال حسن ، وحال حسنة ، وتقول : الحال الذى أنا فيه طيب ، والحال التى أنا فيها طيبة ، وتقول : كان حالنا يوم كذا جميلا ، وكانت حالنا يوم كذا جميلة . والدليل على صحة ذلك قول الشاعر فى بيت الشاهد الذى نحن بصدده : « أعجبتك حال » فأنت تراه قد أنث الفعل مع تذكير لفظ الحال ، وهو الذى أنشده الشارح من أجله ؛ وقد ذكر أبو الطيب المتنبى الفعل مع تذكير لفظ الحال فى قوله :

لَاخَيْلَ عِنْدَكَ تُهْدِيهَا وَلَا مَالُ ... فَلْيُسْعِدِ النُّطْقُ إِنْ لَمْ يُسْعِدِ الْحَالُ

فأما إذا كان لفظ الحال مؤنثا فليس لك معدى عن تأنيث فعلها والإشارة إليها وضميرها

وهو فى اصطلاح النحاة :

(وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبُ[١] مُفْهِمُ فِى حَالِ كَفَرْدًا أَذْهَبُ)

فالوصف : جنس يشمل الحال وغيره ، ويخرج نحو اَلْقَهْقَرَى فى قولك : رَجَعْتُ الْقَهْقَرَى[٢] ؛ فإنه ليس بوصف ؛ إذ المراد بالوصف : مَا صِيغَ مِنَ الْمَصْدَرِ ؛ لِيَدُلَّ عَلَى مُتَّصِفٍ ، وذلك : اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وأمثلة المبالغة، وأفعل التفضيل .

وفَضْلَةٌ : يخرج العمدةَ ، كالمبتدإ فى نحو : أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ ، والخبرِ فى نحو : زَيْدٌ قَائِمٌ .

ومُنْتَصِب : يخرج النعت ؛ لأنه ليس بلازم النصب .

ومفهم فى حال كذا : يخرج التمييز فى نحو : لِلّٰهِ دَرُّهُ فَارِسًا .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : المراد بالفضلة ما يُسْتَغْنَى عنه من حيث هو هو ، وقد يجب ذكره لعارضِ كَوْنِهِ سادًّا مَسَدَّ عمدةٍ : كَضَرْبِى الْعَبْدَ مُسِيئًا ، أو لتوقُّفِ المعنى عليه ، كقوله :

٤٧٠ — إِنَّمَا الْمَيْتُ مَنْ يَعِيشُ كَئِيباً كَاسِفاً بَالُهُ قَلِيلَ الرَّجَاءِ

ووصفها وغيرها ، تقول : طابت حالتنا ، وهذه حالة طيبة ، وحالتنا كانت طيبة ، بالتأنيث فى جميع ذلك .

ومن شواهد تأنيث لفظ الحال قول الشاعر :

عَلَى حَالَةٍ لَوْ أَنَّ فى الْقَوْمِ حَاتِماً عَلَى جُودِهِ ضَنَّتْ بِهِ نَفْسُ حَاتِمِ

(١) اختلفوا فى نصب الحال من أى باب هو ، ولهم فى ذلك ثلاثة أقوال : أولها أنه من باب المفعول به ، وثانيها أنه من باب المشبه بالمفعول به ، وثالثها أنه من باب المفعول فيه ، وهو من نوع ظرف الزمان ، من قبل أن الحدث وما أشبهه واقع فى زمان الحال ، ألا ترى أن المجىء الذى فى قولك : « جاء زيد راكبا » واقع فى حال هو الركوب ، وذلك مردود ببيان الفرق بين الحال وظرف الزمان ، فان الظرف غير المظروف فيه ، أما الحال فهو نفس صاحبه ؛ فلا يكون مظروفا فيه ولا بعض المظروف فيه .

(٢) القهقرى — بفتح القافين بينهما هاء ساكنة مقصورا — ومثله القهقرة : الرجوع إلى خلف ، ولم يذكر المجد فى القاموس ثانيهما ، وتقول : تقهقر فلان ، وقهقر ، ورجع القهقرى . وتثنية القهقرى القهقران ، بحذف الألف والقياس يقضى بقلبها ياء .

٤٧٠ — هذا البيت من كلمة طويلة لعدى بن الرعلاء . والرعلاء ـ بفتح الراء وسكون العين المهملتين ـ أم الشاعر ، وقد اشتهر بها ، وهو أحد شعراء الجاهلية ، من غسان . وأول الكلمة قوله :

... ...

كَمْ تَرَكْنَا بِالْعَيْنِ عَيْنِ أُبَاغٍ مِنْ مُلُوكٍ وَسَاقَةٍ أَلْقَــاءِ
فَرَّقَتْ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ نَعِيمٍ ضَرْبَةٌ مِنْ صَفِيحَةٍ جَــلْوَاءِ
رُبَّمَا ضَرْبَةٍ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ بَيْنَ بُصْرَى وطَعْنَةٍ نَجْــلَاءِ
وَغَمُوسٍ تَضِلُّ فِيهَا يَدُ الآ سِى وَيَعْيَا طَبِيبُهَا بِالدَّوَاءِ
رَفَعُوا رَايَةَ الضِّرَابِ وَأَعْــلَوْا لاَ يَذُودُونَ سَامِرَ الْمَلْحَــاءِ
فَصَبَرْنَا النُّفُوسَ لِلطَّعْنِ حَتَّى جَرَتِ الْخَيْلُ بَيْنَنَا فِي الدِّمَاءِ
لَيْسَ مَنْ مَاتَ فاسْتَرَاحَ بِمَيْتٍ إِنما الميْتُ مَيِّتُ الْأَحْيَــاءِ
إنما الميت من يعيش كئيبا ... البيت ...

و بعده قوله :

فَأُنَاسٌ يُمَصِّصُونَ عِشَارًا وأناسٌ حُــلُوقُهُمْ فِي الْمَــاءِ

اللغة : « أباغ » بضم الهمزة وفتحها بعدها باء موحدة وآخره غين — موضع بطرف الشام ، وفيه وقعت موقعة عظيمة بين الغساسنة ملوك الشام الخاضعين لقيصر الروم وعلى رأسهم الحارث الغسانى والمناذرة ملوك الحيرة الخاضعين لكسرى فارس ، وفيه قتل المنذر بن المنذر ملك الحيرة ، قتله رجل من بنى حنيفة اسمه شمر بن عمرو «وساقة» الساقة فى الأصل : مؤخرة الجيش ، ولكنه أراد به هنا معنى السوقة ، وهى الرعية ، ليصح مقابلتها بالملوك «ألقاء» : جمع لقى — بفتح اللام والقاف ، بزنة فتى — واللقى : الشىء المطروح فى الأرض « صفيحة » أراد بها السيف « جلواء » أراد بها مجلوّة ، ولا يوجد فى كتب اللغة التى بين يدى الجلواء بمعنى المجلوة ، والذى بها : جلى الشعر — بزنة رضى — أى انحسر عن مقدم الرأس ، والوصف أجلى ومؤنثه جلواء ، وقد روى البغدادى فى الخزانة (٤ — ١٨٨ بولاق) فى مكان هذه الكلمة « نجلاء » والنجلاء : الواسعة ، ولا يصح وصف السيف بالسعة « ربما ضربة بسيف صقيل - إلخ » أنشده الرضى فى شرح الكافية دليلا على أن «ما» التى تتصل برب قد تكون زائدة فلا تكف رب عن العمل فيما بعدها بآية أن الرواية بخفض « ضربة » والصقيل : فعيل بمعنى مفعول ، من صقلت السيف أصقله صقلا ؛ إذا جلوته . و بصرى — بضم الباء الموحدة وسكون الصاد المهملة مقصورا — بلد قرب الشام هى كرسى حوران ، وكان يقوم فيها سوق فى الجاهلية . والمراد بين أماكن بصرى ؛ وذلك لأن « بين » لا تضاف إلا لمتعدد لفظا ومعنى نحو جلست بين محمد و إبراهيم ، أو متعدد معنى فقط نحو جلست بين الصديقين ، ومن ثمة لا يعطف على ما تضاف إليه إلا بالواو

... ...

متى كان مفردا ، ومن هنا أخذوا على امرىء القيس قوله فى مطلع معلقته * بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْملِ * وأجيب عن هذا المأخذ بمثل ما وجهنا به قول عدى « بَيْنَ بُصْرَى » بأن المراد بين أماكن الدخول فأماكن حومل ، ومن الناس من يفر من هذا المأخذ فيروى العبارة هكذا :

رُبَّمَا ضَرْبَةٍ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ   دُونَ بُصْرَى وطَعْنَةٍ نَجْلَاءِ

والطعنة النجلاء : الواسعة « وغموس » معطوف على طعنة نجلاء ، والغموس — بفتح الغين المعجمة — النافذة ، وقد وصفها بقوله « تضل فيها يد الآسى » والآسى : المداوى ، اسم فاعل : من أسا الجرح يأسوه ؛ إذا داواه « ويعيا طبيبها بالدواء » أى يعجز عن معرفة الدواء الناجع ولا يهتدى فيها لوجه العلاج المفيد « رفعوا راية الضراب — إلخ » الراية : علم الجيش ، والضراب — بكسر الضاد — مصدر ضارب ، وأراد به الحرب ، وأعلوا : معطوف على رفعوا ، وله مفعول محذوف يدل عليه المفعول السابق ، والتقدير : رفعوا راية الضراب وأعلوها ، وإنما فعلوا ذلك تأكيدا لإرادتهم الحرب وتقوية لعزمهم عليه ، ويذودون : يطردون ويمنعون ، تقول : ذاده يذوده ذودا وذيادا ؛ إذا منعته وطردته ، ومنه قول أبى نواس :

لَا أَذُودُ الطَّيْرَ عَنْ شَجَرٍ   قَدْ بَلَوْتُ الْمُرَّ مِنْ ثَمَرِهْ

والسامر : القوم الذين يتحدثون ليلا ، ومثله السمار فى قول امرىء القيس :

سَمَوْتُ إِلَيْهَا بَعْدَ مَا نَامَ أَهْلُهَا   سُمُوَّ حَبَابِ الْمَاءِ حَالاً عَلَى حَالِ

فَقَالَتْ : سَبَاكَ اللهُ ! إِنَّكَ فَاضِحِى   أَلَسْتَ تَرَى السُّمَّارَ وَالنَّاسَ أَحْوَالِى

والملحاء — بفتح الميم وسكون اللام بعدها حاء مهملة — اسم مكان يدفع فيه وادى ذى الحليفة « فصبرنا النفوس » يريد حبسناها على ذلك وألزمناها هذه الخطة ، ومثله قوله تعالى : (وَاصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ) « جرت الخيل بيننا فى الدماء » كناية عن كثرة القتلى « ليس من مات فاستراح بميت — إلخ » اختلف العلماء فى الميت — بسكون الياء — أهو بمعنى الميت — بتشديدها — أم هو بمعنى آخر ؟ فذهب قوم إلى [illegible] بمعنى واحد ، وأن ساكن الياء مخفف من مشددها ، وأنه يقال : مَيْتٌ ومَيِّتٌ ، كما يقال : هَيْن وهَيِّن ولَيْن ولَيِّن ، بدون تفرقة ، وذهب بعضهم إلى التفرقة بينهما حتى قال الخليل : أنشدنى أبو عمرو :

... ...

أَيَا سَائِلِى تَفْسِيرَ مَيْتٍ وَمَيِّتٍ فَدُونَكَ قَدْ فَسَّرْتُ إِنْ كُنْتَ تَعْقِلُ
فَمَنْ كَانَ ذا رُوحٍ فَذَلِكَ مَيِّتٌ وَمَا الْمَيْتُ إِلاَّ مَنْ إِلى الْقَــبْرِ يُحْمَلُ

وحاصله أن المخفف يطلق على من فارق الحياة والمثقل يطلق على من يعيش عيشة الذلة والبؤس ، والذين ذهبوا إلى التفرقة إنما استندوا إلى شيء يشبه كلام عدى بن الرعلاء الذى معنا ، و إن كان ظاهر كلام عدى عكس تفسير أبى عمرو الذى أنشده الخليل ، وقلنا ظاهر كلام عدى لأنا لا نظن أن شعراء الجاهلية قد قصدوا إلى تصنيف متون فى اللغة وقواعد العربية ولا يظن ذلك أحد أصلا ، وعندنا أنهما بمعنى واحد ، وقد أنشد أول هذين البيتين الجاحظ فى البيان والتبيين (ج ١ ص ١١٢)

الإعراب : « ليس » فعل ماض ناقص « من » اسم موصول اسم ليس « مات » فعل ماض فيه ضمير مستتر فاعله ، والجملة صلة « فاستراح » الفاء عاطفة ، استراح : معطوف على مات « بميت » الباء زائدة ، ميت : خبر ليس ، منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « إنما » أداة حصر لا محل لها « الميت » مبتدأ « ميت » خبره « الأحياء » مضاف إليه « إنما » أداة حصر « الميت » مبتدأ « من » اسم موصول خبر المبتدأ « يعيش » فعل مضارع مرفوع بالضمة ، وفيه ضمير مستتر فاعله ، والجملة لا محل لها صلة « كئيبا » حال من الضمير المستتر فى يعيش « كاسفا » حال ثانية أو صفة للأولى « باله » بال : فاعل بكاسف ؛ لأنه اسم فاعل يعمل عمل الفعل المبنى للمعلوم ، والضمير مضاف إليه « قليل » حال ثالثة أو صفة ثانية للأولى « الرجاء » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « إنما الميت من يعيش كئيبا » فإن كئيبا حال من الضمير المستتر فى يعيش على ما بينا فى الإعراب ، ولا يمكن أن يستغنى الكلام عن هذه الحال ؛ لأنك لو استغنيت عنها فاقتصرت على قولك « إنما الميت من يعيش » لتناقض الكلام وفسد ؛ إذ تكون قد أخبرت عن الشيء بضده ، ومن حق المبتدأ أن يكون خبره عينه لا ضده ، وهذا يستدعى أن تكون كلمة « فضلة » المأخوذة فى تعريف الحال ليست بمعنى ما يستغنى عنه الكلام ؛ إذ لو كانت بهذا المعنى لانتقض التعريف بإيراد مثل هذا الشاهد ومثل قوله تعالى : (وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما لاعبين) فإن الكلام لا يستغنى عن قول الشاعر « كئيبا » وما بعده ولا يستغنى عن قوله تعالى (لاعبين) وكل منهما حال . بل يكون معنى قولهم « فضلة » فى تعريف الحال : ما يجيء بعد تمام الكلام ، نعنى بعد استيفاء أركان الجملة ، وليس ثمة حال يجيء إلا بعد كلام تام ، وهذا مساو لما ذكره الشارح من تعريف الفضلة بما يستغنى عنه من

الثانى : الْأَوْلى أن يكون قوله « كَفَرْدًا أَذْهَبُ » تتميما للتعريف ؛ لأن فيه خللين : الأول أن فى قوله « منتصب » تعريفا للشىء بحكمه ، والثانى أنه لم يقيد منتصب باللزوم ، وإن كان مرادَهُ ؛ ليخرج النعت المنصوب : كرأيت رجلاً راكباً ؛ فإنه يُفْهِم فى حال ركوبه ، وإن كان ذلك بطريق اللزوم لا بطريق القصد ؛ فإن القصد إنما هو تقييد المنعوت .

(وَكَوْنُهُ) أى : الحال (مُنْتَقِلاً) عن صاحبه غير ملازم له (مُشْتَقًّا) من المصدر ليدل على متصف (يَغْلِبُ ، لٰكِنْ لَيْسَ) ذلك (مُسْتَحَقًّا) له .

فقد جاء غيرَ منتقل ؛ كما فى الحال المؤكدة ، نحو : زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفًا ، و « يَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا » والمشعِر عاملُها بتجدُّد صاحبها ، نحو « وخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفاً » وقولهم : خَلَقَ اللهُ الزَّرَافَةَ يَدَيْهَا أَطْوَلَ مِنْ رِجْلَيْهَا ، وقوله :

٤٧١ — وَجَاءَتْ بِهِ سَبْطَ الْعِظَامِ كَأَنَّمَا عِمَامَتُهُ بَيْنَ الرِّجَالِ لِوَاءُ

وغيرهما ، نحو : دَعَوْتُ اللهَ سَمِيعاً ، « قَائِماً بِالْقِسْطِ » .

حيث هو ؛ لأن الذى يستغنى عنه الكلام من حيث هو إنما هو ما ليس ركنا من أركان الكلام وما يجىء بعد تمام الكلام هو كذلك . ومرادنا بأنه بعد تمام الكلام أنه بعده حقيقة أو حكما.

٤٧١ — هذا البيت لرجل من بنى جناب من بلقين ، وكان يتزوج ابنة عمه ، وكان له منها ولد اسمه سيار ، وكان له — مع ذلك — ولد آخر أمه جارية واسمه حندج ، وكان يبر حندجا ويلطف به ، فكانت ابنة عمه تعذله على ذلك وتلومه وتغاضبه ، فقال فى ذلك :

لاَ تَعذُلِي فِي حُنْدُجٍ ؛ إِنَّ حُنْدُجًا وَلَيْثَ عِفِرِّينٍ لَدَيَّ سَوَاءُ
حَمَيْتُ عَلَى العُهَّارِ أَطْهَارَ أُمِهِ وَبَعْضُ الرِّجَالِ الْمُدَّعِينَ غُثَـاءُ
وَجَاءَتْ بِهِ سَبْطَ الْعِظَامِ كَأَنَّمَا .... البيت ......

اللغة : « لا تعذلى » لا تلومى ، وتقول : عذله يعذله عذلا — من بابى ضرب وقتل — إذا لامه ، فاعتذل هو : أى لام نفسه ورجع ، ومفعول لا تعذلى محذوف للعلم به ، وأصل الكلام لا تعذلينى « عفرين » بكسر العين والفاء وبتشديد الراء بعدهما — اسم موضع مشهور بعظام الآساد « العهار » بضم العين المهملة وتشديد الهاء — جمع عاهر ، وهو اسم فاعل من عهر عهرا — بوزان تعب تعبا — ويقال أيضا : عهر عهورا — بوزان قعد قعودا — إذا فجر وزنى ، وفى الحديث عن النبى صلى الله عليه وسلم : « الولد للفراش وللعاهر الحجر » يريد : أن النسب

... ...

إنما يثبت بين المولود وصاحب الفراش الذى ولد هذا المولود عليه ، وللزانى إقامة الحد عليه وقذفه بالحجر ، ويقال : بل معناه أن للزانى الخيبة ولا يثبت له نسب ، وذلك كما يقال : لفلان التراب ، وبفيه الثرى ، يريدون أن سعيه خاسر وأنه قد خاب فيه ، وذلك للرد على من كان يثبت النسب بالزنى من العرب ؛ فالحديث إبطال لذلك « أطهار » جمع طهر — بضم الطاء — وهو النقاء من الحيض ، وإنما خص الأطهار بالذكر مع أنه يحمى أمه فى جميع الحالات لأن وقت الطهر هو مظنة أن يأتيها الطهار، أما وقت الحيض فهو وقت اعتزال فى ذاته ، وكنى بذلك عن أن حندجا صحيح النسب إليه « غثاء » بضم الغين المعجمة ، بزنة غراب — أصله ما يعلو وجه الماء من القش ونحوه ، ويراد به ما لا نفع فيه ولا غناء عنده « سبط العظام » سبط ههنا هو بفتح السين وسكون الباء ، وتقول : سبط الشعر سبطا فهو سبط — بوزان تعب تعبا فهو تعب — وسبط سبوطة فهو سبط — مثل سهل سهولة فهو سهل — وربما قالوا : شعر سبط — بفتح السين والباء — على أنه وصف بالمصدر من اللغة الأولى قاله الفيومى فى المصباح . وقال ابن منظور : « والسبط (بالسكون) الشعر الذى لا جعودة فيه ، وشعر سبط وسبط (بالسكون وبالكسر) مسترسل غير جعد ، ورجل سبط الشعر وسبطه ، وقد سبط شعره يسبط سبطا (مثل تعب يتعب تعبا) وفى الحديث فى صفة شعره : ليس بالسبط ولا بالجعد القطط ؛ السبط من الشعر : المنبسط المسترسل ، والقطط : الشديد الجعودة : أى كان شعره وسطا بينهما . ورجل سبط الجسم وسبطه (بالكسر وبالسكون) طويل الألواح مستويها ، بين السباطة ، مثل فخذ وفخذ ، من قوم سباط ؛ إذا كان حسن القد والاستواء . قال الشاعر : * فجاءت به سبط العظام . . . البيت * ورجل سبط بالمعروف (بالسكون) سهل ، وقد سبط سباطة وسبط سبطا (الأول كجزل جزالة والثانى كتعب تعبا) ولغة أهل الحجاز : رجل سبط الشعر ؛ وامرأة سبطة (بالكسر) ورجل سبط اليدين (بالسكون) بين السبوطة : سخىّ سمح الكفين » اهـ . وأراد بكونه سبط العظام أنه تام الجسم مكتمل النمو حسن القد والاستواء ، وهذا مما يتمدح به العرب ؛ إذ كانت حياتهم كلها إنما تدور حول الشجاعة وقوة الجسم « عمامته » العمامة — بكسر العين المهملة — ما يلف على الرأس ، وجمعه عمائم ، ومنه قول الشاعر :

وَنَطْعُنُهُمْ تَحْتَ الْحُبَا بَعْدَ ضَرْبِهِمْ ... بِبِيضِ الْمَوَاضِى حَيْثُ لَىِّ الْعَمَائِمِ

« لواء » هو بكسر اللام علم الجيش يرفع فوق رأس رئيس الجيش ، وهو دون الراية .

الإعراب : « جاءت » فعل ماض ، فاعله ضمير مستتر يعود إلى أمه المذكورة فى البيت السابق ، والتاء للتأنيث « به » جار ومجرور متعلق بجاء « سبط » حال من المجرور بالباء ، وهو مضاف ، و « العظام » مضاف إليه « كأنما » كأن : حرف تشبيه ونصب ، وما : كافة لها

وجاء جامدا (وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي) الحال الدالّة على (سِعْرٍ) أو مُفاعلة ، أو تشبيه ، أو تَرْتيب (وَفِي) كل (مُبْدِي تَأَوُّلٍ بِلاَ تَكَلُّفِ * كَبِعْهُ) البرّ (مُدًّا بِكَذَا) أي : مُسعَّرًا ، وبعه (يَدًا بِيَدْ) أي مُقابضة (وَكَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا : أَيْ كَأَسَدْ) أي : مُشْبِهاً لأسدٍ(١) ، وادخلوا رَجُلاً رَجُلاً : أي مترتبين .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : قد ظهر أن قوله « وفي مبدى تأول بلا تكلفِ » من عطف العام على الخاص ؛ إذ ما قبله من ذلك ، خلافا لما في التوضيح .

عن العمل « عمامته » عمامة : مبتدأ ، والضمير مضاف إليه « بين » ظرف متعلق بمحذوف حال من لواء ، وهو مضاف ، و « الرجال » مضاف إليه « لواء » خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : قوله « سبط العظام » فإنه حال من ضمير حندج ، وهذه الحال لا تفارق صاحبها في وقت من الأوقات ، بل هي ملازمة له في كل حال ، فإن كونه تام الجسم مستكمل القوة لا يفارقه وقتا ما كما يفارقه القيام والركوب ونحوهما ؛ فدل ذلك على أن الحال لا يجب فيها أن تكون من الصفات المفارقة لصاحبها أحيانا ، بل إنها تكون كذلك ، كما في قولك : جاء محمد راكبا ، ولقيت عبد الله ضاحكا ، وقد تكون ملازمة غير مفارقة ، كما في بيت الشاهد وكما في الأمثلة التي ذكرها الشارح ، نعم إن أكثر ما جاء عن العرب في كلامهم من الأحوال إنما هو من الصفات المفارقة ؛ فكون الحال وصفا مفارقا أمر غالب كثير ، وليس بواجب ولا لازم .

(١) مما ورد من هذا النوع قول هند بنت عتبة بن أبي لهب :

* أَفِي السِّلْمِ أَعْيَاراً جَفَاءً وغِلْظَةً *

وقول رجل من أصحاب علي بن أبي طالب كرم الله وجهه في يوم صفين :

فَمَا بَالُنَا أَمْسِ أُسْدَ الْعَرِينِ ... وَمَا بَالُنَا الْيَوْمَ شَاءَ النَّجَفْ

وقول جرير يهجو الأخطل :

مَشَقَ الْهَوَاجِرُ لَحْمَهُنَّ مَعَ السُّرَى ... حَتَّى ذَهَبْنَ كَلاً كِلاً وصُدُورَا

وقول أبي الطيب المتنبي وإن كان لا يحتج بمثله :

بَدَتْ قَمَراً وَمَالَتْ خُوطَ بَانٍ ... وَفَاحَتْ عَنْبَراً وَرَنَتْ غَزَالاَ

وفي تأويل مثله وجهان : أحدهما أن يقدر مضاف قبل الاسم الجامد ، فتقدر فما بالنا أمس مثل أسد العرين ، ومابالنا اليوم مثل شاء النجف ، وبدت مثل قمر ومالت مثل خوط بان وفاحت مثل عنبر ورنت مثل غزال ، وثانيهما : أن يؤول المنصوب نفسه بما يصح أن يكون هيئة للاسم

الثانى : تقع الحال جامدةً غير مؤولة بالمشتق فى ست مسائل ؛ وهى :

أن تكون موصوفة ، نحو « قُرْآناً عَرَبِيًّا » « فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا » وتسمى حالا مُوَطِّئَةً(١) .

أو دَالَّةً على عدد ، نحو « فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً » .

أو طَوْرٍ واقعٍ فيه تفضيلٌ(٢) ، نحو : هٰذَا بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رُطَبًا .

أو تكون نوعا لصاحبها ، نحو : هٰذَا مَالُكَ ذَهَبًا .

أو فَرْعًا له ، نحو : هٰذَا حَدِيدُكَ خَاتَمًا ، « وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا » .

الذى تقدمه ، فتقدر ما بالنا أمس شجعانا واليوم ضعافا ، و بدت منيرة ، وهلم جرا ؛ وذلك من قبل أن الاسم الذى يشتهر بصفة من الصفات قد يقام مقام هذه الصفة ، ولو كان علم شخص ، مثل حاتم ومادر و إياس ؛ فحاتم يقوم حينئذ مقام جواد ، ومادر يقوم مقام بخيل ، و إياس يقوم مقام فطن ، وقد قالوا : لِكُلِّ فِرْعَوْنٍ مُوسَى ، فنونوهما لأنهما قائمان مقام قولك : لكل جَبَّارٍ قهّارٌ ، والتأويل الذى ذكره الشارح أقرب إلى الوجه الثانى .

(١) الحال الموطئة : هى الاسم الجامد الموصوف بصفة هى الحال فى الحقيقة ؛ فكأن الاسم الجامد وطأ الطريق ومهده لما هو حال على التحقيق ، بسبب مجيئه قبله ، وقد ذكر الشارح شواهدها من الكتاب العزيز ، ولك أن تقيس عليه ، نحو قولك : جاءنى زيد رجلا بهيا ، ولقيت عليا رجلا كريما .

(٢) ضابط هذا النوع : أن يفضل الشىء على نفسه أو غيره باعتبار طورين : أى حالين ، نحو قولهم : هذا بسرا أطيب منه رطبا ، وهذا ناكلا أشجع من فلان مقدما ، وقد اختلفوا فى عامل الحال الأول من الحالين المذكورين فى كل مثال منهما : فذهب أبو على الفارسى وأصحابه إلى أن العامل فيه معنى الفعل الذى تضمنه اسم الإشارة ، ولا يجوز عند هؤلاء أن يكون العامل فى أول الحالين أفعل التفضيل ؛ لأنه من الضعف بحيث لا يقوى على العمل فى المتقدم عليه ، وذهب المحقق الرضى إلى أن العامل فى أول الحالين هو أفعل التفضيل ، مع اعترافه بضعفه ، واستشكل ما ذهب إليه أبو على بأن مثل هذا التركيب قد يخلو من اسم الاشارة ومن كل مافيه معنى الفعل ، ولكنه لا يخلو من أفعل التفضيل ، وذلك نحو قولك : زيد راجلا أحسن منه راكبا ، ونحو قولك : تمر نخلتى بسرا أطيب منه رطبا ، والأشراسىّ بسرا أطيب منه رطبا ، وما أشبه ذلك من كل تركيب خلا فيه المبتدأ من معنى الفعل ؛ وقال : « والعامل فى مثل هذه الصور أفعل بلاخلاف »ونحن نؤيد هذا ، ونقول: ومتى اتفق أبو على معنا على أن أفعل التفضيل

وأصلاً له ، نحو : هٰذَا خَاتَمُكَ حَدِيدًا ، و « أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِيناً » .

وجعل الشارح هذا كله من المؤول بالمشتق ، وهو ظاهر كلام والده فى شرح الكافية ، وفيه تكلف ، اهـ .

(وَالْحَالُ إِنْ عُرِّفَ لَفْظًا فَاعْتَقِدْ تَنْكِيرَهُ مَعْنًى ، كَوَحْدَكَ اجْتَهِدْ[1])

هو العامل فى الحال المتقدم فى بعض أمثلة هذه الصورة وجب عليه أن يصير إلى أنه العامل فى جميع أمثلتها ؛ لأن الضعف الذى نسبه إليه لم يمنعه من العمل فى المتقدم فى تلك الصورة المتفق على أنه العامل فيها ، وإنما أوجبنا عليه أن يصير إلى موافقتنا على إعماله فى جميع أمثلة هذا النوع ليكون تخريج الأسلوب كله جاريا على منهج واحد .

(١) مثل المثال الذى ذكره الناظم والأمثلة التى ذكرها الشارح قولهم : افْعَلْ هٰذَا جَهْدَكَ ، وَطَاقَتَكَ ، وقولهم : رَجَعَ عَوْدَهُ عَلَى بَدْئِهِ .

وسنتكلم على كل تركيب من هذه التراكيب كلمة موجزة ينكشف لك بها أمره ، وتعرف ما فيه من اللغات والتخريجات :

أما قولهم : « افعل هذا جهدك » فالجهد بضم الجيم وفتحها بمعنى الاجتهاد ، وقال الفراء : هو بفتح الجيم بمعنى المشقة و بضمها بمعنى الطاقة . والرواية عن العرب فيه بالنصب ، وخرجها سيبويه على أن « جهدك » مصدر مراد منه اسم الفاعل ، وانتصابه على الحال ، وكأنه قيل : افعل هذا مجتهدا ، وقال أبو على الفارسى : إنه مصدر باق على مصدريته ، وانتصابه على أنه مفعول مطلق ، والعامل فيه اسم مشتق محذوف يقع حالا ، وكأنه قيل : افعل هذا مجتهدا اجتهادك .

وأما قولهم : « افعل هذا طاقتك » فالطاقة : اسم وضع فى موضع الاطاقة ، فهو فى معنى المصدر ، والرواية فيه بالنصب ، والخلاف فى تخريجه مثل الخلاف فى تخريج قولهم : افعله جهدك .

وأما قولهم : « رجع عوده على بدئه » فالعود : مصدر عاد إلى الشىء يعود عودا ، والبدء : مصدر بدأ يبدأ ، ومعناه الابتداء . وقد روى فيه رفع « عوده » ونصبه ؛ فأما رواية الرفع فلا إشكال فيها ولا خلاف ، وعوده : مبتدأ ومضاف إليه ، والجار والمجرور خبره ، والجملة حال من الضمير المستتر فى « رجع » ، وأما رواية النصب فهى محل الكلام ؛ وقد اختلف العلماء فى تخريجها : فذهب سيبويه إلى أن «عوده» مصدر فى تأويل المشتق حال من فاعل رجع ، وقولهم « على بدئه » إما أن يكون متعلقا بالمصدر المؤول بالمشتق ، وكأنه قد قيل : رجع عائدا على ما ابتدأه ؛ فالحال مؤكدة لعاملها ، والبدء مصدر بمعنى اسم المفعول ، وذهب الرضى إلى أن «عوده» مفعول مطلق عامله رجع ، وعلى بدئه : متعلق برجع ، وكأنه قد قيل : رجع على بدئه عوده

وَكَلَّمْتُهُ فَاهُ إلى فِيّ(١) ،

المعهود ؛ فالإضافة فى « بدئه » فى معنى أل العهدية ، ويقال هذا الكلام فى حق إنسان عهد منه عدم الاستقرار على ما ينتقل إليه ، بل يرجع إلى ما كان عليه ، ومذهب أبى على الفارسى أن عوده مفعول مطلق عامله محذوف هو الواقع حالا ، وكأنه قد قيل : رجع عائدا عوده .

وأما قولهم : « ذهب محمد وحده » فإن « وحده » اسم يدل على التوحد والانفراد ، وقد ورد منصوبا فى كل تركيب وقع فيه ، إلا فى عبارات قليلة جاء فيها مجرورا بالإضافة ، وهى قولهم فى المدح : فلان قَرِيعُ وَحْدِهِ ، ونَسِيجُ وَحْدِهِ ، وقولهم فى المعجب برأيه : فلان رُجَيْلُ وَحْدِهِ ، وقولهم فى الذم : فُلَانٌ عُيَيْرُ وَحْدِهِ ، وَجُحَيْشُ وَحْدِهِ . وقالوا : جاء فلان على وحده ، وهم يريدون جاء على انفراده . هذه هى العبارات التى جاءت فيها هذه الكلمة مجرورة ، وهى فيما عداها منصوبة . وقد اختلف العلماء فى تخريجها فى حالة النصب : فذهب سيبويه والخليل بن أحمد إلى أنه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع مشتق منصوب على الحال ؛ وكأنه قد قيل : جاء زيد إيحادا ، بمعنى جاء زيد متوحدا : أى منفردا ، وذهب يونس وهشام والكوفيون إلى أنه منصوب على الظرفية ، قال المحقق الرضى : « ومذهب الكوفيين أن انتصاب وحده على الظرفية : أى لا مع غيره ، فهو فى المعنى ضد معا فى قولك : جاءوا معا ؛ وكما أن فى معا خلافا : هل هو منتصب على الحال أى مجتمعين ، أو على الظرف أى فى مكان واحد ، فكذا اختلف فى وحده فى نحو جاء وحده : أهو حال أى منفردا أو ظرف أى لا مع غيره » اه كلامه . ونقول : لا يبعد أن يقال فى « جاء وحده » إنه منصوب على أنه مفعول مطلق لفعل محذوف تقع جملته حالا ، وكأنه قد قيل : جاء زيد يتوحد توحدا : أى ينفرد عن الأصحاب انفرادا ، أو يقال : هو مفعول مطلق عامله اسم مشتق يقع حالا من فاعل جاء ، وكأنه قد قيل : جاء زيد منفردا انفرادا ، كما قال أبو على الفارسى فى الكلمات التى ذكرنا توجيهات العلماء فيها من قبل .

(١) قد وردت هذه العبارة بروايتين : الأولى « كلمته فوه إلى فىّ » وهذه الرواية لا إشكال فيها ولا خلاف ، وفوه : مبتدأ مرفوع بالواو ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر ، والجملة فى محل نصب حال . والرواية الثانية « كلمته فاه إلى فىّ » وهذه الرواية هى التى ثارت حولها عجاجة الكلام وكثر فيها التخريج ، ونحن نوجز لك فيها كلمة لعلها تدنيك من معرفة ما دار فيها من مباحث العلماء . وقبل أن نأخذ فى بسط الكلام نريد أن ننفى عنك وهما قد يخطر ببالك فتزلّ ، وذلك أنه لا يجوز لك أن تتصور أن قولهم « فاه » مبتدأ جىء به على لغة من يلزم الأسماء الخمسة الألف فى الأحوال كلها كما قال قائلهم :

إنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِى الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

وَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ(١) ،

تقول : إنه لا يجوز لك أن تتوهم ذلك وتدعى أنك قد ظفرت بما غاب عمن سبقك من فحول هذا الشأن ، وأن مؤدى الروايتين وتخريجهما واحد ، غاية ما فى الأمر أن رواية الواو نطق بها جمهرة العرب ورواية الألف نطق بها قوم هذا الراجز أو نحوهم، لا ينبغى لك أن تفهم هذا لأنا وجدنا شعراء العربية العارفين بلغات القوم وبوجوه كلامهم قد جاءوا بهذه العبارة منصوبة بحيث لا تحتمل هذا الاحتمال . انظر إلى قول أبى الطيب المتنبى :

قَبَّلْتُهَا وَدُمُوعِى مَزْجُ أَدْمُعِهَا ... وَقَبَّلَتْنِى عَلَى خَوْفٍ فَمًا لِفَمِ

فانك لا تستطيع فى هذا ونحوه إلا أن تعترف بأن الكلمة قد وردت منصوبة ،والأولى كما عرفت مرارا أن نحمل ما يردنا من كلامهم على ما هو لغة الجمهرة ما لم يمنع من ذلك مانع . ثم نقول : ذهب سيبويه وجمهرة البصريين إلى أن « فاه » حال لأنه فى تأويل اسم مشتق ، ولم يبين متعلق الجار والمجرور بعده ؛ فقال البدر الدمامينى : الجار والمجرور بيان مثل « لك » فى قولك : سقيا لك ، ورعيا لك ، وقال العلامة الصبان : « الأظهر عندى أن إلى فىّ صفة لفاه ، أى الكائن إلى فى : أى الموجه إلى فى » اهـ . وذهب جمهور الكوفيين إلى أن « فاه » مفعول به لاسم فاعل محذوف يقع حالا ، وكأنه قد قيل : كلمته جاعلا فاه إلى فى ، وإنما سوغ حذفه اعتماد المتكلم على انفهام المعنى وانسياق المقصود من العبارة إلى ذهن السامع ؛ وذهب الأخفش إلى أن « فاه » منصوب على نزع الخافض ، وأصل الكلام عنده : كلمته من فيه .

وقد اختلفوا فى جواز القياس على هذه العبارة : فالجمهور على أنه لا ينقاس عليها ، وذهب هشام إلى أنه يجوز أن يقاس عليها فيقال : جَاوَرْتَهُ مَنْزِلَهُ إِلَى مَنْزِلِى ، وَنَاضَلْتُهُ قَوْسَهُ عَنْ قَوْسِى ، ونحو ذلك .

(١) قد وردت هذه الجملة فى بيت للبيد بن ربيعة العامرى ، وهو قوله :

فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ وَلَمْ يَذُدْهَا ... وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَغَصِ الدِّخَالِ

يصف لبيد فى هذا البيت حمارا وأتنه ، والضمير المستتر فى « أرسلها » يعود إلى الحمار الوحشى الموصوف، والضمير المتصل البارز يعود إلى الأتن ، ويذدها : مضارع ذاد يذود بمعنى منع يمنع ، ولم يشفق : لم تأخذه الرأفة والرحمة ، والنغص ـ بفتح النون والغين المعجمة وآخره صاد مهملة ـ مصدر نغص الرجل ينغص ـ من باب طرب ـ إذا لم يستطع إتمام مراده ، والدخال ـ بكسر أوله ـ أن يدخل بعير قد شرب مرة فى الإبل الواردة التى لم تشرب ليشرب معها ، ويقال : هو أن يدخل القوى بين الضعيفين لينغص عليهما الشرب .

هذا معنى البيت ، ومحل الكلام فى هذا الموضع قوله « فأرسلها العراك » فالعراك : مصدر عارك

وَجَاءوا الْجَمَّاءَ الْغَفِيرَ(١)؛ فَوَحْدَكَ وفَاهُ والعِرَاكَ والجمَّاءَ : أحوالٌ؛ وهى معرفة لفظا ،

يعارك معاركة وعراكا؛ إذا أورد إبله كلها مرة واحدة يزحم بعضها بعضا ، وتقول : اعترك القوم؛ إذا ازدحموا فى المعركة . وكأنه قيل : فأوردها الازدحام . وللعلماء فى تخريج هذه الجملة أربعة مذاهب : (الأول) — وهو مذهب سيبويه — أن العراك مصدر فى تأويل المشتق ، وهو حال من الضمير المتصل البارز ، وكأنه قال : فأرسلها معاركة : أى فأرسلها مزدحمة . (والثانى) — وهو مذهب أبى على الفارسى — أن العراك مصدر باق على مصدريته ، وهو مفعول مطلق مؤكد لعامله المحذوف الذى يقع حالا ، وكأنه قال : فأرسلها معتركة العراك : أى فأرسلها مزدحمة الازدحام المعهود . (الثالث) — وهو مذهب ابن الطراوة — أن العراك نعت لمصدر محذوف يقع مفعولا مطلقا مؤكدا لأرسل ، والأصل : فأرسلها الإرسال العراك ، وليس هذا المذهب بشىء ؛ لأنه إن أبقى المصدر على مصدريته فقد تخلص من وقوع المصدر حالا وأوقع نفسه فى وقوع المصدر نعتا ، وليس أحدها بأولى من الآخر . (المذهب الرابع) — وهو مذهب الكوفيين — أن العراك مفعول ثان لأرسل ، وقد ضمن أرسل معنى أورد ، وكأنه قد قال : أوردها الازدحام .

(١) الجماء : أنثى الأجمّ ، مثل بيضاء وأبيض ، واشتقاق الجماء من الجمّ ، وهو الكثرة . تقول : ماء جمّ ، تريد أنه كثير ، وقال الله تعالى : (وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا) أى : حبا كثيرا . وقال الراجز :

إنْ تَغْفِرِ اللهمَّ تَغْفِرْ جَمَّا ... وَأَىُّ عَبْدٍ لَكَ لاَ أَلَمَّا

وتقول : هذه امرأة جماء المرافق : أى كثيرة اللحم على المرافق . والغفير : فعيل بمعنى فاعل من الغفر ، وهو الستر ، تقول : غفر الله تعالى ذنبك : أى ستره عليك ؛ والغفير : صفة للجماء ، وكان من حقه أن يؤنث بالتاء إلا أنهم عاملوه معاملة فعيل بمعنى مفعول كجريح وقتيل ، كما فى قوله تعالى : (إنَّ رَحْمَةَ اللهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ) ، وكأنهم حين قالوا « جاءوا الجماء الغفير » قد قالوا : جاءوا الجماعة الكثيرة الساترة ، ومعنى ذلك أنهم لكثرتهم وعظيم عددهم قد ستروا وجه الأرض وغطوها فلم يظهر منها سوى شخوصهم . وقالوا أيضا : جاءوا جماء غفيرا ، بدون الألف واللام .

وقبل أن نختتم هذه الكلمة نذكر لك أن مما ورد فيه الحال معرفا فى اللفظ قولهم : جَاءوا قَضَّهُمْ بقَضِيضِهِمْ ، ومنه قول الشماخ بن ضرار الغطفانى وهو من شواهد سيبويه :

أَتَتْنِى سُلَيْمٌ قَضَّهَا بِقَضِيضِهَا ... تُمَسِّحُ حَوْلِى بِالْبَقِيعِ سِبَالَهَا

وهذه الكلمة تروى بروايتين : إحداهما رفع « قضها » وهذه الرواية ليس فيها إشكال

لكنها مؤولة بنكرة . والتقدير : اجْتَهِدْ منفرداً ، وكلمته مشافهةً ، وأرْسَلَهَا معتركةً ، وجاءوا جميعًا .

وإنما الْتُزِمَ تنكيره لئلا يُتَوَهَّم كونُه نعتاً ؛ لأن الغالب كونه مشتقاً وصاحبه معرفة .

وأجاز يونس والبغداديون تعريفَهُ مطلقاً بلا تأويل ؛ فأجازوا : جَاءَ زَيْدٌ الرَّاكِبَ .

وفَصَّل الكوفيون فقالوا : إن تضمنت الحال معنى الشرط صح تعريفها لفظاً ، نحو : عَبْدُ اللهِ الْمُحْسِنَ أفْضَلُ مِنْهُ الْمُسيءَ ، فالمحسن والمسيء : حالان ، وصح مجيئهما بلفظ المعرفة لتأولهما بالشرط ؛ إذ التقدير : عبد الله إذا أحسن أفضل منه إذا أساء ؛ فإن لم تتضمن الحال معنى الشرط لم يصح مجيئها بلفظ المعرفة ؛ فلا يجوز : جاء زيدٌ الراكبَ ؛ إذ لا يصح جاء زيد إنْ ركب .

ولا خلاف ، وقضها : مبتدأ ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر ، والجملة حال فى محل نصب ، ويجوز أيضا أن يكون قضها بدلا من سليم فى البيت على هذه الرواية . والرواية الثانية بنصب قضها ، وهذه الرواية هى التى يستشهد بها فى هذا المكان. والقض فى الأصل: مصدر بمعنى الكسر وهو فى هذه العبارة فى تأويل اسم الفاعل عند سيبويه ، وموقعه من الإعراب الحالية ، والباء بمعنى مع ، والقضيض : فعيل بمعنى مفعول ، والجار والمجرور متعلق بقض . وكأنه قد قال : جاءوا كاسرهم مع مكسورهم ، يريد جاءوا جميعا مزدحمين ؛ لأن الازدحام والاجتماع الكثير يكون معهما كاسر ومكسور ألبتة .

قال سيبويه (١ — ١٨٧) : « هذا باب ما جاء منه فى الألف واللام . وذلك قولك : أرسلها العراك ، قال لبيد بن ربيعة : * فأرسلها العراك ولم يذدها ... البيت * كأنه قال : اعتراكا . وليس كل المصادر فى هذا الباب يدخله الألف واللام » اه . وقال أيضا : « هذا باب ما جاء منه مضافا معرفة ، وذلك قولك : طلبته جهدك ، كأنه قال : اجتهادا ، وكذلك طلبته طاقتك . وليس كل مصدر يضاف ، كما أنه ليس كل مصدر يدخله الألف واللام فى هذا الباب . وأما فعلته طاقتى فلا يجعل نكرة ، كما أن معاذ الله لا يجعل نكرة ، ومثل ذلك فعله رَأْيَ عَيْنِى ، وسَمْعَ أُذُنِى قال ذاك . وإذا قلت سمعا جاز إذا لم تختص نفسك ، ولكنه كقولك : أخذته عنه سماعا » اه كلامه .

وقال الأعلم فى شرح بيت الشماخ : « الشاهد فيه نصب قضها على الحال ، وهو معرفة بالإضافة ؛ لأنه مصدر » اه .

﴿ تنبيه ﴾ : إذا قلت « رأَيْتُ زَيْدًا وَحْدَه » فمذهب سيبويه[١] أن « وَحْدَه » حال من الفاعل ، وأجاز المبرد أن يكون حالا من المفعول ، وقال ابن طلحة : يتعين كونه حالا من المفعول ؛ لأنه إذا أراد الفاعل يقول : رأيت زيداً وحدى ، وصحة « مررْتُ بِرَجُلٍ وَحْدَهُ » ــ وبه مَثَّل سيبويه ــ تدلُّ على أنه حال من الفاعل[٢] ، وأيضاً فهو مصدر أو نائب المصدر ، والمصادر فى الغالب إنما تجىء أحوالاً من الفاعل .

وذهب يونس إلى أنه منتصب على الظرفية ؛ لقول بعض العرب : زَيْدٌ وَحْدَه ، والتقدير زيد مَوْضِعَ التَّفَرُّدِ .

(وَمَصْدَرٌ مُنَكَّرٌ حَالاً يَقَعْ بِكَثْرَةٍ كَبَغْتَةً زَيْدٌ طَلَعْ)

وجَاء زَيْدٌ رَكْضًا ، وقَتَلْتُه صَبْراً ، وهو عند سيبويه[٣] والجمهور على التأويل بالوصف : أى بَاغِتاً وراكضًا ومَصْبُوراً : أى محبوسًا .

---

(١) قد مضى بيان الخلاف فى إعراب « وحده » ، وهذا خلاف آخر فى بيان صاحب الحال بعد اتفاق المختلفين ههنا على أنه حال ؛ فافهم ذلك .

(٢) أى : لأن رجلا فى المثال المذكور نكرة فلا يكون صاحب الحال ، ولم يبق فى المثال مايصلح صاحب حال إلا تاء المتكلم التى هى الفاعل ؛ فافهم ذلك .

(٣) اعلم أن للعلماء فى هذا الموضوع خلافين ذكرهما الشارح : أحدهما فى إعراب نحو قولك: جاء محمد ركضا ، وثانيهما فى قياسية مثل هذا التركيب :

أما عن الخلاف الأول فقد ذكر الشارح ما حاصله أن فيه أقوالا متعددة ، وسنذكر لك هذه الأقوال وما علمناه من أقوال النحاة التى لم يذكرها :

أولها ــ وهو مذهب سيبويه والجمهور من النحاة ــ أن هذا المصدر نفسه حال ، وأنه على التأويل بالوصف المناسب ، وحجتهم فى ذلك من وجهين : الأول ، أن المصدر قد وقع خبرا فى كلام العرب ، مثل قولهم : زيد عدل ، ورضا ، وصوم ، وفطر ، ووقع نعتا كذلك ، والخبر والنعت أخوا الحال ، فما جاز فى أحدها جاز فى سائرها . والثانى : أن المصدر والوصف يتقارضان ؛ فكل منهما يقع موقع صاحبه ، فكما وقع الوصف مفعولا مطلقا نائبا عن المصدر فى قول امرأة من العرب :

قُمْ قَائِمًا قُمْ قَائِمًا صَادَفْتَ عَبْدًا نَائِمًا

* وَعُشَرَاءَ رَائِمًا *

وذهب الأخفش والمبرد إلى أن نحو ذلك منصوب على المصدرية ، والعامل فيه محذوف ، والتقدير : طلع زيدٌ يَبْغَتُ بَغْتَةً ، وجاء يَرْكُضُ رَكْضًا ، وقتلته يَصْبِرُ صَبْراً ؛ فالحال عندهما الجملةُ لا المصدر .

فإن « قائما » ــ فى قول كثير من النحويين ــ مفعول مطلق ، وهو وصف ، وتقديره : قم قياما، وقائما فى هذا التركيب عند بعض النحاة حال مؤكد فهو باق على وصفيته ، ولا يتم الاستدلال بمثله على هذا الرأى . ومن وقوع الوصف مفعولا مطلقا قولهم : سرت أشدّ السير ، وتأدبت أكمل التأدب ، على ما مر فى باب المفعول المطلق (ج ٢ ص ٣٤٩) .

القول الثانى ــ وهو مذهب الأخفش والمبرد ــ أن هذا المصدر ليس هو الحال ، ولكن الحال جملة فعلية فعلها من لفظ هذا المصدر يقع المصدر مفعولا مطلقا له ، وقد حذف الحال وبقى بعض معمولاته ؛ فأصل طلع زيد بغتة · طلع زيد يبغتنا بغتة ، وأصل قتلته صبرا : قتلته يصبر صبرا ، وهلم جرا .

القول الثالث ــ وهو مذهب أبى على الفارسى ، وكأنه منحول من قول الأخفش والمبرد ، ولم يذكره الشارح ــ وهو أن هذه المصادر مفعولات مطلقة لوصف محذوف يقع حالا ، وأصل طلع زيد بغتة عنده : طلع زيد باغتا بغتة ، وأصل قتلته صبرا عنده : قتلته صابرا صبرا ، وهلم جرا .

القول الرابع ــ وهو مذهب الكوفيين ــ أن هذه المصادر مفعولات مطلقة مبينة لنوع عاملها، وعاملها هو ما تقدم عليها من الأفعال ، بعد تأويلها بأفعال من لفظ المصادر المذكورة ، ولا حذف فى الكلام ؛ فانتصاب « ركضا » فى قولهم : جاء زيد ركضا ؛ عند هؤلاء ــ مثل انتصاب « بغضا » فى قولهم : شنئته بغضا ، وما أشبهه من كل ما كان المفعول المطلق فيه من معنى العامل المذكور ، لا من لفظه .

القول الخامس ــ وهو مشتق من مذهب الكوفيين السابق ، ويظهر لى أن الذين يذهبون إليه هم الذين لا يجوزون نصب المصدر مفعولا مطلقا إلا بفعل من لفظه ، وقد ذكرنا ذلك والخلاف فيه فى باب المفعول المطلق ، فانظر (ج ٢ ص ٣٥٠) ــ وحاصله أن المصدر المذكور فى الأصل مضاف إليه لمصدر من لفظ الفعل المذكور ؛ فنحو : قتلته صبرا أصله عندهم قتلته قتل صبر ، ثم حذف المضاف ــ وهو المصدر الأول ــ وأقيم المضاف إليه مقامه ، فانتصب انتصابه .

القول السادس ــ وهو شبيه بتخريج المصدر الواقع خبرا ، وهو رأى حكاه المحقق الرضى غير منسوب إلى أحد من العلماء ، بل ذكره على أنه احتمال يحتمله الكلام ، ولم يتقبله ــ وحاصله أن هذا المصدر حال على تقدير مضاف هو وصف ، وأصل قتلته صبرا عند صاحب هذا القول : قتلته ذا صبر ، فذا : اسم بمعنى صاحب يقع حالا من الضمير الواقع مفعولا ، وهو مضاف وصبر مضاف إليه ، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، قال المحقق الرضى [1] : « ولا يمتنع

---

(١) أنظر شرح الكافية (١ ــ ١٩٣) .

وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على المصدرية كما ذَهَبَا إليه ، لكن الناصب عندهم الفعل المذكور لتأوُّلِهِ بفعل من لفظ المصدر ؛ فطلع زيد بغتة عندهم فى تأويل : بَغَتَ زَيْدٌ بَغْتَةً ، وجاء ركضا فى تأويل : رَكَضَ رَكْضًا ، وقتلته صبراً فى تأويل : صَبَرْتُه صَبْرًا .

وقيل : هى مصادر على حذف مصادِرَ ، والتقدير طلع زيد طُلُوعَ بغتةٍ ، وجاء مجىءَ رَكْضٍ ، وقتلته قَتْلَ صَبْرٍ .

وقيل : هى مصادر على حذف مضاف ، والتقدير : طلع ذا بَغْتَةٍ ، وجاء ذا رَكْضٍ ، وقتلته ذَا صَبْرٍ .

أن يقال : إن جميع ذلك على حذف المضاف : أى أتيته ذا ركض . إلا أنه لا مبالغة فيه » اهـ .

وأما عن الخلاف الثانى المتعلق بقياسية هذا التركيب فانا نذكر لك أولا : أنه قد ورد عن العرب فى ألفاظ كثيرة حتى قال أبو حيان : « وورود المصدر حالا أكثر من وروده نعتا » اهـ .

ومنه قوله تعالى : (ثم أُدْعُهُنَّ يَأْتِينكَ سَعْياً) ، وقوله : (يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً) وقوله : (ادْعُوهُ خَوْفاً وطَمَعاً) وقوله : (إِنِّى دَعَوْتُهُمْ جِهَاراً) ، ومن كلام العرب : قتلته صبرا ، وأتيته ركضا ، ومشيا ، وعدوا ، ولقيته فجأة ، وكفاحا ، وعيانا ، وكلمته مشافهة ، وطلع علينا فلان بغتة ، وأخذت عن فلان سماعا . ومع هذه الكثرة لم يرض فيه سيبويه بالقياس ، بل ذهب إلى أنه يكتفى بما سمع منه ، وعذره فى ذلك أنه خلاف الأصل ؛ من قبل أن الحال وصف لصاحبها فى المعنى ، وما جاء على خلاف الأصل يكتفى فيه بما سمع منه . واختلف نقل العلماء عن المبرد : فمنهم من نقل عنه أنه يجوز القياس على ما ورد منه مطلقا ، ونعنى بالإطلاق أنه يستوى فى جواز القياس أن يكون المصدر نوعا من الفعل نحو : كلمته مشافهة وجئته سرعة . وألا يكون المصدر نوعا من الفعل نحو جاء على بكاء . ومنهم من نقل عنه أنه يجيز القياس فيما كان نوعا من الفعل دون غيره ، قال المحقق الرضى(١) : « ثم اعلم أنه لا قياس فى شىء من المصادر يقع حالا ، بل يقتصر على ما سمع منها ، نحو قتلته صبرا . . . . والمبرد يستعمل القياس فى المصدر الواقع حالا إذا كان من أنواع ناصبه ، نحو أَتَانَا رَجْلَةً وسُرْعَةً و بُطْئاً ونحو ذلك ؛ وأما ماليس من تقسيماته وأنواعه فلا خلاف أنه ليس بقياسى ؛ فلا يقال : جاء ضحكا و بكاء ونحو ذلك ؛ لعدم السماع » اهـ كلامه .

---

(١) أنظر شرح الكافية (١ — ١٩٢) .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول مع كون المصدر المنكر يقع حالا بكثرة هو عندهم مقصور على السماع . وقاسه المبرد ؛ فقيل : مطلقاً ، وقيل : فيما هو نَوْعٌ من عامله ، نحو : جاء زيد سُرْعَةً ، وهو المشهور عنه .

وقاسه الناظم وابنه[1] في ثلاثة :

الأول[2] : قولهم « أنْتَ الرَّجُلُ عِلْماً » فيجوز أنت الرجل أَدَباً ونُبْلاً ، والمعنى الكامل في حالِ علمٍ وأدبٍ ونُبْلٍ ، وفي الارتشاف « يحتمل عندي أن يكون تمييزاً » .

(١) اعلم أن العلماء مجمعون على ورود السماع بأمثلة هذه الأنواع الثلاثة التي ذكرها المؤلف ، وقد ذهب كثير منهم إلى أنه يجوز أن يقاس على كل واحد منها ؛ واختلفوا من بعد ذلك في إعراب المصدر في كل تركيب من التراكيب الثلاثة على ما سنبينه لك فيما بعد : فالناظم وابنه لم ينفردا بتجويز القياس كما يوهمه ظاهر عبارة الشارح ، ولعله يريد أنهما انفردا بتجويز القياس على كل واحد من هذه التراكيب على أن يكون المصدر في كل تركيب منها حالا ؛ فإن كان ذلك مراده ـ وهو بعيد ؛ لترجيحهما غير الحالية في بعضها ـ سلم كلامه من الاعتراض .

(٢) ضابط هذا النوع الأول أن يكون المصدر المنصوب واقعا بعد خبر مقترن بأل الدالة على الكمال ، وقد ورد من ذلك قولهم : أنت الرجل علما ، والذين يجوزون لك أن تقيس على ما ورد يبيحون لك أن تقول : أنت الرجل أدبا ، ونبلا ، وحلما ، وفضلا ، ومروءة ، وشجاعة ، وإقداما ، وما أشبه ذلك . وقد اختلف العلماء في إعراب المصدر في هذا التركيب : فذهب الخليل ابن أحمد إلى أنه حال من الخبر ، ومعنى قولهم : « أنت الرجل علما » أنت الكامل في رجوليتك في حال العلم ، وذهب أحمد بن يحيى ثعلب إلى أن المصدر في هذا التركيب مفعول مطلق مؤكد للمعنى المستفاد من الرجل ، وكأنه قد قيل : أنت العالم علما ، وذهب المحقق رضي الدين الأستراباذي إلى أن المصدر في هذا التركيب تمييز محول عن الفاعل ، وذلك من قبل أن المصدر فاعل في المعنى ، وكأنه قد قيل : أنت الكامل علما ، وكأن أصل الكلام : أنت الكامل علمه ، وأبطل مذهبي الخليل وثعلب بأنه قد ورد انتصاب بعض أسماء الأجناس التي ليست بمصادر في مثل هذا التركيب ، نحو قولك : أنت قارون كنزا ، وكنزا لا يجوز أن يكون حالا ولا مفعولا مطلقا ، قال ما نصه[1] : « قال المالكي : ومن الأحوال القياسية غير المشتقة المصدر الآتي بعد اسم مراد به الكمال ، نحو أنت الرجل علما : أي أنت الكامل في الرجولية عالما ، ومثله : هو زهير شعرا ، وكونه حالا رأي الخليل ، وقال أحمد بن يحيى : هو مصدر : أي أنت العالم علما ، والذي أرى أن المصدر في مثله تمييز ؛ لأنه فاعل في المعنى : أي أنت الكامل علما : أي علمه ،

(١) أنظر شرح الكافية (١ — ١٩٢) .

الثانى[1] : نحو « زَيْدٌ زُهَيْرٌ شِعْراً » ، قال فى الارتشاف : « والأظهر أن يكون تمييزاً » .

الثالث[2] : نحو « أما عِلْماً فعَالِم » ، تقول ذلك لمن وَصَف عندك شخصاً بعلمٍ وغيرِهِ مُنكِراً عليه وصفَه بغير العلم ، والناصب لهذه الحال هو فعل الشرط المحذوف ، وصاحب

وهو الكامل شعرا : أى شعره ؛ والدليل عليه أنك تقول : هو قارون كنزا ، والخليل عروضا ، وسيبويه نحوا ، وهذه ليست بأحوال ولا مصادر » اه كلامه . ومن الغريب العجيب أن أباحيان رحمه الله قد أخذ مذهب الرضى بعبارته وادعاه لنفسه ، قال الجلال السيوطى[1] : « وقال أبو حيان : وعندى أن النصب فى هذا على التمييز ، كأنه قال : أنت الكامل من حيث العلم ؛ لأن إطلاق الرجل بمعنى الكامل معروف ، والأصل أنت الكامل علمه » اه كلامه .

(١) ضابط هذا النوع الثانى أن يقع المصدر المنصوب بعد خبر قصد تشبيه مبتدئه به ، وقد ورد منه قولهم : هو زهير شعرا ، والذين يجوزون القياس على ماورد منه يبيحون لك أن تقول : أنت حاتم جودا ، وعلىّ شجاعة ، وإياس زكانة ، والسموءل وفاء ، وعمر عدلا ، وحنيف إباء ، ويوسف حسنا ، والأحنف حلما ، وما أشبه ذلك . والذى يظهر لى من عبارة المحقق الرضى أن الخلاف فى هذا النوع ، هو بنفسه الخلاف فى النوع الأول ، قال أبو حيان : «والتمييز فيه أظهر أيضا ، وقد نصوا على أنه تمييز فى قولك : زيد القمر حسنا ، وثوبك الساق خضرة » اه .

(٢) ضابط هذا النوع الثالث أن يقع المصدر المنصوب بعد أما الشرطية التى تنوب عن أداة الشرط وفعل الشرط جميعا نحو قولهم : أما علما فعالم ، ونريد أن نفصل لك هذا الموضوع تفصيلا شافيا ، ونذكر لك مواضع اتفاق العلماء ومواضع اختلافهم ، ثم نذكر لك فى كل موضع اختلفوا فيه أقاويلهم وتوجيهاتها ، حتى تكون على بينة من الأمر ؛ فنقول :

إعلم أن الاسم الواقع بعد أما فى مثل الأسلوب ، إما مصدر ، وإما اسم جنس غير مصدر ، وعلى كل حال إما أن يكون نكرة ، وإما أن يكون مقترنا بأل ؛ فمثال المصدر المنكر : أما ثراء فثرىّ وأما نزاهة فنزيه ؛ ومثال المصدر المقترن بأل : أما الحلم فحليم ، وأما الشجاعة فشجاع ؛ ومثال الاسم المنكر الذى ليس بمصدر : أما ذهبا فذو ذهب ، وأما عبيدا فصاحب عبيد ، ومثال الاسم المقترن بأل الذى ليس بمصدر : أما العبيد فذو عبيد ، وأما المال فصاحب مال .

فإن كان الاسم الواقع بعد أما مصدرا منكرا فأكثر العرب يوجبون نصبه ولا يجيزون فيه وجها آخر ، وبنو تميم وحدهم يجيزون فيه الرفع مرجوحا والنصب راجحا ؛ فجميع العرب وبنو تميم منهم يقولون : أما علما فعالم ، وأما نبلا فنبيل ، وأما حلما فحليم ، وأما كرما فكريم ، وبنو تميم دون من عداهم يقولون مع هذا : أما علم ، وأما نبل ، وأما حلم ، وأما كرم .

فان ورد منصوبا أو قلته منصوبا تحاكى لغة جميع العرب ومنهم بنو تميم ؛ فللعلماء فى تخريجه حينئذ ثلاثة مذاهب :

(١) أنظر الهمع (١ — ٢٣٨) .

الحال هو المرفوع به ، والتقدير : مهما يُذْكَرْ إنْسَانٌ فى حالِ علمٍ فالمذكور عالم . ويجوز أن

المذهب الأول ـ وهو مذهب سيبويه وجمهرة البصريين ـ أنه منصوب على الحالية بتأويله بمشتق ، والعامل فيه فعل الشرط الذى نابت عنه أما ، ولا يلزم على ذلك تقدير فعل الشرط متعديا ، بل يجوز تقديره لازما ؛ من قبل أن الحال ينصبه اللازم والمتعدى ، وصاحب الحال عنده الاسم المرفوع بفعل الشرط ، وعند أصحاب هذا المذهب أن نحو قولك : « أما علما فعالم » كلام تلقيه إلى شخص وصف إنسانا عندك بصفتين: إحداهما المذكورة بعد أما وهى العلم ؛ فأردت تصديقه فى إثبات صفة العلم للموصوف والإنكار عليه فى إثبات غيرها له ، وكأنك قلت : أما عالما فعالم ، وتحليله : مهما يذكر إنسان فى حال كونه متصفا بالعلم فالذى تذكره الآن عالم .

المذهب الثانى ـ وهو مذهب جمهور الكوفيين ، واختاره أبو سعيد السيرافى والأستاذ ابن مالك ـ أن ذلك المصدر المذكور منصوب على أنه مفعول به لفعل الشرط الذى نابت عنه مهما ، ويجب عند هؤلاء تقدير فعل الشرط متعديا غير مستوف معموله حتى يمكن تسليطه على هذا المصدر ؛ من قبل أن المفعول به لا يصل إليه إلا الفعل المتعدى الذى لم يستوف معموله ، وتقدير الكلام على هذا المذهب : مهما تذكر علما فالمذكور عالم .

وإنما رجح السيرافى وابن مالك هذا المذهب لوجهين : أحدهما أنه لا يلزم عليه خروج شىء عما هو الأصل فيه ، كما لزم على مذهب سيبويه خروج المصدر عن أصله بتأويله بالمشتق ، وثانيهما أن مذهب سيبويه إن سلم فى نحو : « أما علما فعالم » من كل تركيب وقع بعد أما فيه مصدر فانه لا يسلم فى نحو قولهم : « أما قريشا فأنا أفضلها » ؛ إذ لا يمكن تأويل قريش بمصدر ، وحاصل هذا الوجه من الترجيح أن هذا المذهب مطرد فى كل ما ورد عن العرب على صورة هذا التركيب ؛ إذ يمكن تقدير : مهما تذكر قريشا فأنا أفضلها ، وأما مذهب سيبويه فانه إنما يمكن تطبيقه على بعض المثل دون بعض ، ولا شك أن المطرد الذى يمكن تطبيقه على جميع المثل أحرى أن يؤخذ به .

المذهب الثالث ـ وهو مذهب الأخفش ـ أن المصدر المذكور منصوب على أنه مفعول مطلق مؤكد لعامله ، وعامله هو المشتق المتأخر عن المصدر ، وكأنه قيل : مهما يكن من شىء فالمذكور عالم علما ؛ وإنما وجب تقديم المصدر ليفصل بين أما والفاء ، كما لزم تقديم المفعول به فى نحو قوله تعالى : (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ) . ونقول : إن هذا المذهب لا يستقيم لوجهين : أولهما أن تقديم المؤكد على المؤكد مما لا يسيغه أحد ، وقول الأخفش « إنه أشبه المفعول فى الآية ونحوها » مردود باثبات الفرق بينهما ، وثانيهما أنه لا يمكن إجراؤه فى نحو قولهم : أما قريشا فأنا أفضلها ؛ فهو غير مطرد ، وقد بينا أن المطرد أولى بأن يؤخذ به .
فتلخص من هذا أننا نرجح فى هذه الحالة ما رجحه السيرافى وابن مالك ، وهو مذهب الكوفيين لاطراده ، ولعدم استدعائه خروج شىء عما هو أصل فيه .

يكون ناصبها ما بعد الفاء وصاحبها الضمير المستكنُّ فيه ، وهى على هذا مؤكدة ، والتقدير : مهما يَكُنْ من شيء فالمذكور عالم فى حال علم .

وإن ورد المصدر المنكر مرفوعا أو قلته أنت مرفوعا تحاكى به لغة بنى تميم وحدهم فهو حينئذ مرفوع : إما على أنه نائب فاعل لفعل الشرط المقدر : أى مهما يذكر علم ، وإما على أنه مبتدأ خبره الجملة الواقعة بعد الفاء ؛ ولا نعلم خلافا لأحد من العلماء فى هذا الوجه .

وإن كان الواقع بعد أما مصدرا مقترنا بأل ، فأهل الحجاز من العرب يجوزون فيه الرفع والنصب جميعا ، وبنو تميم يوجبون رفعه ولا يجيزون فيه النصب .

فإن ورد مرفوعا أو قلته مرفوعا تحاكى به لغة بنى تميم وأحد الوجهين الجائزين فى لغة أهل الحجاز فهو كالمنكر المرفوع : يجوز أن يكون رفعه على أنه نائب فاعل لفعل الشرط المقدر ، وأن يكون رفعه على أنه مبتدأ خبره ما بعد الفاء ، ولا نعلم لأحد من العلماء خلافا فى تخريج هذا الوجه أيضا .

وإن ورد منصوبا أو قلته منصوبا تحاكى به الوجه الثانى فى لغة أهل الحجاز دون غيرهم فالعلماء فى تخريجه ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول ــ وهو مذهب سيبويه وجمهور البصريين ــ أن انتصابه على أنه مفعول لأجله؛ وإنما عدل عن جعله حالا كما جعله حين كان منكرا ــ لكونه معرفة ، والحال لا يكون معرفة ، ولم يجعله مفعولا مطلقا ــ كما جعله الأخفش ــ لأنه لو كان مفعولا مطلقا لكان مؤكدا ، والمفعول المطلق المؤكد لا يكون معرفة .

المذهب الثانى ــ وهو مذهب الأخفش ــ أنه منصوب على أنه مفعول مطلق ، مؤكد للعامل فيه الذى هو الوصف الواقع بعد الفاء ، وأجاب عن اعتراض سيبويه بأن أل الداخلة على هذا المصدر زائدة لاتفيد التعريف .

المذهب الثالث ــ وهو مذهب جمهرة الكوفيين ــ أنه منصوب على أنه مفعول به لفعل الشرط المقدر الذى يجب تقديره متعديا على نحو ماذكرناه عنهم فى الكلام على المصدر المنكر

وإن كان الواقع بعد أما اسما غير مصدر فسيبويه يوجب فيه الرفع ، وغيره يجيز رفعه ونصبه ؛ فإن كان منصوبا ففيه ثلاثة مذاهب :

الأول ــ وهو مذهب يونس أنه مفعول لأجله كالمصدر المعرف المنصوب عند سيبويه ، وذلك نحو قول العرب : أما العبيد فذو عبيد ، وقد تقدم ذكر ذلك فى الشرح فى أوائل باب المفعول لأجله .

الثانى ــ وهو مذهب الزجاج ــ أنه مفعول لأجله لكن بتقدير مضاف ، وكأنه قيل : مهما تذكر فلانا لأجل تملك العبيد فهو ذو عبيد .

فلو كان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها[١] نحو : أمّا عِلْماً فهو ذُو عِلمٍ ؛ تعيَّنَ الوجه الأول .
فلو كان المصدر التالى لأمّا معرّفا بأل فهو عند سيبويه مفعول له .
وذهب الأخفش إلى أن المنكر والمعرف كِلَيْهِماَ بعد أمّا مفعول مطلق .
وذهب الـكوفيون ــ على ما نقله ابن هشام ــ إلى أن القسمين مفعول به بفعل مقدر ، والتقدير : مهما تَذْكُر عِلْماً ، أو العلم ، فالذى وُصِفَ عالم .
قال فى شرح التسهيل : « وهــذا القول عندى أولى بالصواب ، وأحق ما اعتمد عليه فى الجواب » .

الثانى[٢] : أشعر كلامه أن وقوعَ المصدر المعرف حالا قليلٌ ، وهو كذلك ، وذلك ضربان : عَلَم جِنْسٍ ، نحو قولهم : جَاءتِ الْخيلُ بَدَادِ ، ومُعَرَّفٌ بأل ، نحو : أَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ ، والصحيح أنه على التأويل بمتبدِّدة ومعتركة ، كما مر .

(وَلَمْ يُنَكَّرْ غَالِباً ذُو الْحَالِ) ؛ لأنه كالمبتدأ فى المعنى ؛ فحقه أن يكون معرفة . (إِنْ * لَمْ يَتَأَخَّرْ) عن الحال ، فإنْ تأخّر كان ذلك مُسَوِّغا لمجيئه نكرة ، نحو : فيهاَ قَائِمــاً رَجُلٌ ، وقوله :

الثالث ــ وهو مذهب الـكوفيين ــ أنه مفعول به لفعل الشرط ، على ما هو مذهبهم فى المصدر منكرا أو معرفا .

و إن كان الاسم غير المصدر مرفوعا ، نحو قولهم : أما العسل فأنا أشربه ، وأما قريش فأنا كهفها ، فهو مبتدأ عند الجميع .

هذه خلاصة وافية لا نظنك تحتاج بعدها لشىء أصلا ، وأرجح الآراء فيها هو رأى الـكوفيين الذى يجعل المنصوب بعد أما مفعولا به لفعل الشرط المقدر فى كل حال ، سواء أكان مصدرا أم لم يكن ،وسواء أكان منكرا أم معرفا .

(١) ذكر العلامة ابن قاسم أن علة عدم عمل ما بعد الفاء فيما قبلها فى مثال الشارح أن المضاف جامد ، وهو « ذو » ، والمضاف إليه ــ الذى هو « علم » هنا ــ لا يعمل فيما قبل المضاف ولا يتحمل ضميرا يكون هو صاحب الحال ، ونوزع فى دعوى كون المضاف جامدا ، ببيان أنه فى تأويل المشتق ؛ لأن « ذو » بمعنى صاحب ، والجواب أنه فى نفسه جامد .

(٢) أى : التنبيه الثانى من التنبيهين .

٤٧٢ — * لِمَيَّةَ مُوحِشاً طَلَلُ *

٤٧٢ — يروى هذا الشاهد صدر بيت من مجزوء الوافر ، وعجزه :

* يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ *

ويروى الشاهد قطعة من بيت ، وهو بكماله :

لِمَيَّةَ مُوحِشاً طَلَلٌ قَدِيمُ عَفَاهُ كُلُّ أَسْحَمَ مُسْتَدِيمُ

وأول كل واحد من هذين البيتين يروى بروايتين مختلفتين : فيروى « لمية موحشا » ، ويروى « لعزة موحشا » ، وقد اختلف العلماء فى نسبة كل واحد منهما بناء على اختلافهم فى رواية أوله ؛ فمن روى أولهما « لمية موحشا » نسبهما إلى ذى الرمة ، واسمه غيلان ، وفيه يقال : لذو الرمة ذا الرمة أشهر من غيلان ، يريدون أن اشهاره بذى الرمة أعرف وأشهر من اشتهاره باسمه الأول وهو غيلان ، ومن روى أولهما « لعزة موحشا » نسبهما إلى كثير ، وذلك أن ذا الرمة كان يشبب بمية ، وكثيرا كان يشبب بعزة ، وبها قيل له : كثير عزة .

اللغة : « مية » اسم امرأة ، وكذلك « عزة » فى الرواية الأخرى « موحشا » اسم فاعل من أوحش المنزل يوحش إيحاشا ، إذا أقفر وخلا من الأنيس وأصبح مسكنا للوحش أو أصبح ذا وحشة وهى الهم والخلوة « طلل » الطلل — بفتح الطاء المهملة واللام — ما شخص من آثار الديار « عفاه » درسه وغيره ومحا ما كان فيه من آيات وعلامات دالة على من كانوا به ، وعفا — بالتخفيف — يأتى متعديا ولازما ، فأما مجيئه متعديا فشاهده هذا البيت الذى معنا ، تقول : عفت الرياح والأمطار المنزل ، إذا غيرته ، وأما مجيئه لازما فمثل قول لبيد بن ربيعة العامرى :

عَفَتِ الدِّيَارُ مَحَلُّهَا فَمُقَامُهَا بِمِنًى تَأَبَّدَ غَوْلُهَا فَرِجَامُهَا

وتقول : عفا المنزل يعفو عفاء ، إذا درس وتغير « أسحم » هو وصف من السحمة — بضم السين — وهى السواد ؛ فالأسحم : الأسود ، والمراد به ههنا السحاب الممتلىء ماء ؛ لأنه إذا كان ممتلئا بالماء يرى أسود « مستديم » هو الذى يمطر الديمة ، والديمة — بكسر الدال المهملة — مطر أقله ثلث النهار أو ثلث الليل ، وأصلها من الدوام ، وياؤها منقلبة عن واو لسكونها إثر كسرة « يلوح » يبدو ويظهر لمن يتأمله « خلل » بكسر الخاء وفتح أولى اللامين : جمع خلة — بكسر الخاء — وهى بطانة يغشى بها جفن السيف وتنقش بالذهب وغيره .

الإعراب : « لمية » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « موحشا » حال من طلل تقدم عليه ، وستعرف ما فى هذا الإعراب عند بيان الاستشهاد بالبيت « طلل » مبتدأ مؤخر « يلوح » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفيه ضمير مستتر تقديره هو فاعل ، وجملة الفعل والفاعل فى محل رفع صفة لطلل « كأنه » كأن : حرف تشبيه ونصب ، والضمير العائد

... ...

إلى الطلل اسمه « خلل » خبر كأن ، وجملة كأن ومعموليها فى محل نصب حال من الضمير المستتر فى يلوح .

الشاهد فيه : قوله « موحشا طلل » فإن الشارح ـ كغيره من النحاة ـ استشهد بالبيت على مجىء الحال الذى هو « موحشا » فى هذا الشاهد من النكرة التى هى « طلل » فى البيت ؛ والمسوغ لذلك تقدم الحال على النكرة ، كما ترى ، وإنما كان تقدم الحال على النكرة مسوغا لأن أصل هذه الحال صفة للنكرة ؛ فأصل الكلام « لمية طلل موحش » والصفة لا يجوز أن تتقدم على الموصوف لتبعيتها له ، ولكن الحال يجوز أن يتقدم على صاحبه كالخبر يجوز أن يتقدم على مبتدئه ، بل قد يجب تقدم كل واحد منهما ، فلما تقدمت الصفة وامتنع بقاؤها على الوصفية لما علمت صارت حالا ، وشىء آخر ، وهو أنه إنما امتنع مجىء الحال من النكرة المحضة لخوف التباسها بالصفة فى بعض الأحوال ، وعند تقدمها لا يمكن أن يتطرق إلى الذهن كونها صفة للسبب الذى قدمناه ، فلما أمن الالتباس بالتقدم غاية الأمن سوغنا مجيئها من النكرة

هذا توجيه ما ذكره الشارح تبعا لكثير من النحاة ، ونحن لا نرى أن هذا البيت يصلح للاستشهاد لما ساقه إليه ، وسنبين لك ذلك بيانا شافيا . فنقول :

أنت تعلم أن جمهرة النحاة لا يجوزون مجىء الحال من المبتدأ ، وإنما يجوزون مجيئها من الفاعل والمفعول وأشباههما ، وإنما الذى أجاز مجىء الحال من المبتدأ هو سيبويه ، وأنت تعلم أن وصف النكرة مسوغ لمجىء الحال منها ، تقدمت الحال أو تأخرت ؛ ومتى علمت هذين أمكن أن نرشدك إلى موطن الضعف فى الاستدلال بهذا البيت ؛ فنحن إذا أردنا أن نجرى على رأى الجمهور وجب أن نجعل « موحشا » حالا من الضمير المستتر فى الجار والمجرور الواقع خبرا والذى تقديره هو ، والذى يعود إلى طلل لكونه متقدما فى الحكم إذ هو مبتدأ ، ومتى قلنا ذلك كان صاحب الحال معرفة وهو الضمير . وإذا جرينا على مذهب سيبويه ـ وهو مذهب مرجوح فى هذه المسألة ـ وقلنا إن صاحب الحال هو « طلل » النكرة وجدنا أن هذه النكرة قد وصفت بجملة « يلوح » فلا يكون المسوغ هو تقدم الحال على النكرة ، ولكنه وصف النكرة كما عرفت ؛ فالاستشهاد بالبيت لما ذكر ليس صحيحا على مذهب الجمهور ، ولا صحيحا على مذهب سيبويه .

فإن قلت : فإنى أجعل « موحشا » حالا من الضمير المستكن فى الجار والمجرور ، وأجعل هذا الضمير نكرة لأنه عائد على نكرة ومبين بها ، والشىء يتبع ما يعود إليه ويبينه .

فالجواب على هذا أن الذى تذكره من كون الضمير العائد على نكرة يكون نكرة مثلها مذهب كوفى ضعيف ، وقد بينا ضعفه وقبحه فى غير هذا الموضع ، وفوق هذا لا يجوز لك ما ذكرت لأن هذا الضمير متقدم على الحال ، فلو جعلته صاحب الحال وكان عندك نكرة لما تعللت به لزمك المجىء بالحال من النكرة بغير مسوغ البتة .

وقوله :

٤٧٣ — وَبِالْجِسْمِ مِنِّى بَيِّنًا لَوْ عَلِمْتِهِ شُحُوبٌ وَإِنْ تَسْتَشْهِدِى الْعَيْنَ تَشْهَدِ

و بعض ما يرد على هذا البيت يرد على قول شاعر الحماسة :

وَهَلاَّ أَعَدُّونِى لِمِثْلِى ؛ تَفَاقَدُوا وَفِى الْأَرْضِ مَبْثُوثًا شُجَاعٌ وَعَقْرَبُ

فهذا البيت لو أجرى على مذهب سيبويه لكان المسوغ لمجىء الحال من النكرة هو تقدم الحال ليس غير ، ومثله تماما الشاهد الآتى (رقم ٤٧٣) ، ومثل بيت الشاهد الذى نحن بصدده فى كل ما ذكرنا من الوجوه قول ذى الرمة :

وَتَحْتَ الْعَوَالِى فِى الْقَنَا مُسْتَظِلَّةً ظِبَاءٌ أَعَارَتْهَا الْعُيُونَ الْجَآذِرُ

ولا يرد شىء من هذه الاعتراضات على الاستدلال لمجىء الحال من النكرة لتقدمها بقوله تعالى : (وَجَعَلْنَا فِيهَا فِجَاجًا سُبُلاً) ؛ فإن « فجاجا » كان وصفا فلما تقدم على موصوفه صار حالا .

و بعد ؛ فإن سيبويه رحمه الله أنشد هذا الشاهد فى باب ما ينتصب لأنه قبيح أن يوصف بما بعده ويبنى على ما قبله (ج ١ ص ٢٧٦) ، قال : « وذلك قولك : هذا قائما رجل ، وفيها قائما رجل ، لما لم يجز أن توصف الصفة بالاسم ، وقبح أن تقول : فيها قائم . فتضع الصفة موضع الاسم ، كما قبح : مررت بقائم ، وأتانى قائم — جعلت القائم حالا ، وكان المبنى على الكلام الأول ما بعده » ثم قال بعد كلام : « وقال كثير : لعزة موحشا طلل ؛ وهذا كلام أكثر ما يكون فى الشعر ، وأقل ما يكون فى الكلام » اهـ . وكلام سيبويه رحمه الله كلام مستقيم لعدة وجوه : أولها أنه لا يتكلم فيما يسوّغ الإتيان بالحال من النكرة كما يتكلم الذين من بعده ، و إنما يتكلم فيما يؤتى به حالا دفعا لأحد أمرين قبيحين : أحدها جعله صفة لما بعده ، وثانيهما بناؤه على ما قبله ؛ ليكون مابعده بدلا منه ، وثانى الوجوه : أن مذهبه صحة مجىء الحال من المبتدأ بخلاف المتأخرين عنه ، وثالثها : أنه لم يذكر إلا قطعة صغيرة من البيت يستقيم بها استدلاله واستدلال من بعده لو أنهم جروا على مذهبه وقطع النظر عن بقية البيت التى فيها مسوّغ آخر أو مسوغان . وقال جار الله الزمخشرى فى المفصل (ج ١ ص ١٨٢) : « وتنكير ذى الحال قبيح ؛ إلا إذا قدمت عليه كقوله * لِعَزَّةَ مُوحِشًا طَلَلٌ قَدِيمُ * » اهـ . ولم يذكر من مسوّغات تنكير صاحب الحال إلا ذلك ، وسيأتى لنا كلام تتم به وجوه الاعتراض على المتأخرين فى شرح الشاهد الآتى فارتقبه .

٤٧٣ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٢٧٦) .

... ...

اللغة : « بالجسم » الجسم ــ بكسر الجيم وسكون السين المهملة ــ قال أبو زيد : هو الجسد ، وقال ابن دريد : هو كل شخص مدرك ، وقال غيرهما : الجسم مجمع البدن وأعضائه من الناس وغيرهم من كل ما عظم خلقه « بينا » بتشديد الياء ــ وصف من بان الشيء يبين ، إذا ظهر وبدا ووضح أمره « شحوب » بضم الشين وبالحاء المهملة ــ هو تغير اللون من جوع أو هزال أو مشقة سفر ونحوه أو عشق ، والمراد فى البيت السبب الأخير ، ونظيره قول الشاعر :

وَلِلْحُبِّ آيَاتٌ تَبَيَّنُ بِالْفَتَى شُحُوبٌ وَتَعْرَى مِنْ يدَيْهِ الْأَصَابِـعُ

وتقول : شحب جسمه يشحب شحوبا ، مثل دخل يدخل دخولا ، وفيه لغة أخرى ، وهى شحب شحوبة ، مثل سهل سهولة « تستشهدى العين » تطلبى شهادتها على ما لم تصدقيه « تشهد » تعترف وتقر وتذعن .

المعنى : قال الأعلم : « يقول : شحوبى وتغير جسمى لما أقاسيه من الوجد بك ظاهر ، فإن نظرت إلى واستشهدت عينك على ما أدعيه عندك تبينت ذلك تبين الحق بالشاهد » اهـ .

الإعراب : « بالجسم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « منى » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الجسم المجرور بالباء « بينا » حال من شحوب الآتى منصوب بالفتحة الظاهرة « لو » حرف شرط غير جازم ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « علمته » علم : فعل ماض ، والتاء ضمير خطاب المؤنث فاعل ، مبنى على الكسر فى محل رفع ، والهاء ضمير الغائب العائد إلى شحوب مفعول به ، وجواب لو محذوف يفهم من المقام ، وتقدير الكلام : لو علمت شحوبى لرق قلبك لى ، أو لتألمت ، أو نحو ذلك ، وجملة لو وشرطها وجوابها لا محل لها معترضة بين المبتدأ وخبره ، ويجوز أن تكون « لو » حرف تمن فلا تحتاج إلى جواب ، إلا أن الأول أشهر وأعرف فى مثل هذا الموضع وإن احتاج الكلام معه إلى تقدير « شحوب » مبتدأ مؤخر « وإن » الواو حرف استئناف ، إن : حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه « تستشهدى » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بحذف النون وياء المؤنثة المخاطبة فاعل مبنى على السكون فى محل رفع « العين » مفعول به « تشهد » فعل مضارع جواب الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل الروى ، وفاعله ضمير مستتر جوازا تقديره هى يعود إلى العين .

الشاهد فيه : قوله « بينا شحوب » حيث جاء الحال ــ وهو قوله « بينا » ــ من النكرة ــ وهى قوله « شحوب » وأصل الكلام : بالجسم منى شحوب بين ، فلما اضطر إلى تقديم الصفة

... ...

لإقامة الوزن نصبها على الحال ، ولم يجز له أن يبقيها على ما كانت عليه من حالة الإعراب – وهى الرفع – لأنه لو فعل ذلك لكان إما أن يجعلها صفة للمتأخر عنها ، والصفة لا تتقدم على الموصوف ، وإما أن يبنيها على التقدم عليها ويجعل الموصوف بدلا منها ، نعنى أن يجعلها مبتدأ مؤخرا خبره الجار والمجرور القدم ، وذلك لا يستقيم كما قال سيبويه « قبح أن تقول : فيها قائم ، فتضع الصفة موضع الاسم ، كما قبح : مررت بقائم ، وأتانى قائم » اهـ ، وإذ كان لا يسوغ له أن يبقى الصفة – حين يقدمها على الموصوف – على ما كانت عليه من الإعراب لزمه أن ينصبها على الحال . قال الأعلم : « الشاهد فيه تقديم بين على شحوب ونصبه على الحال » اهـ . وقال فى موضع سابق على بيت الشاهد : « والنصب فيها لو تأخرت بعد الموصوف جائز على قبح ، فلما تقدمت صار النصب لازما ؛ لأن الحال تتقدم تقدم المفعول ، والنعت لا يجوز ذلك فيه ؛ لأنه كالصلة من الموصول » اهـ .

هذا ما يتعلق ببيان كلام الشارح وتوجيه استدلاله بهذا البيت ، ونقول بعد ذلك :

إنك تعلم – من غير شك – أن مذهب جمهور النحاة أن العامل فى الحال يجب أن يكون هو العامل فى صاحبها ، وتعلم مع ذلك أنك لو قلت : « عليك دين » فمذهب سيبويه أن الجار والمجرور خبر مقدم ، ودين : مبتدأ مؤخر ، وأن العامل فى الخبر هو المبتدأ والعامل فى المبتدأ هو الابتداء ، وهو أمر معنوى ؛ فمعنا عاملان ومعمولان ، ومذهب الأخفش أن الجار والمجرور قائم مقام فعل الاستقرار ، ودين : مرفوع على الفاعلية ؛ فليس معنا إلا عامل واحد ومعمول واحد ؛ فلو أنك جعلت « بينا » فى بيت الشاهد حالا من « شحوب » كان لنا أن نسألك عن العامل فى الحال والعامل فى صاحبها ، فإن اخترت مذهب سيبويه فى إعراب « بالجسم شحوب » وهو الإعراب الذى أعربنا لك البيت عليه فقلت : العامل فى صاحب الحال الذى هو شحوب هو الابتداء وهو أيضا العامل فى الحال نفسه ، قلنا لك : إن الابتداء – وهو العامل فى المبتدأ – من الضعف بحيث لا يقوى على العمل فى شيئين الحال وصاحبها ، ومع ذلك يفسد المعنى ؛ إذ الحال قيد فى عاملها ، ولا شك أنه ليس المراد أن الابتداء بشحوب للإسناد إليه مقيد بكونه بينا ؛ وإن ذكرت – مع اختيار مذهب سيبويه فى الإعراب – أن العامل فى الحال هو الجار والمجرور ، قلنا لك : فقد اختلف العاملان العامل فى الحال والعامل فى صاحبها ؛ فلم يبق على هذا المذهب إلا أن يكون صاحب الحال هو الضمير المستتر فى الجار والمجرور أو ترضى باختلاف العاملين. وإن اخترت مذهب الأخفش فى إعراب مثل هذا التركيب استقام لك الأمر ؛ لأن العامل فى صاحب الحال هو الجار والمجرور وهو نفسه العامل فى الحال ، وهو عامل لفظى يقوى على

(أَوْ يُخَصَّصْ) : إمّا بوصف ، كقراءة بعضهم : « وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ مُصَدِّقاً » ، وقوله :

٤٧٤ — نَجَّيْتَ يَارَبِّ نُوحاً وَاسْتَجَبْتَ لَهُ فِي فُلُكٍ مَاخِرٍ فِي الْيَمِّ مَشْحُونَا

وإما بإضافة ، نحو : « فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ » ، وإما بمعمول ، نحو : عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبٍ أَخُوكَ شَدِيدًا .

(أَوْ يَبِنْ) أى : يظهر الحال (مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ مُضَاهِيهِ) أى : مُشابهه ، وهو النهى والاستفهام ؛ فالنفى نحو : « وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ » ، وقوله :

العمل فى شيئين وأكثر من شيئين ، ولا يفسد به المعنى . ولكنا لا نظنك تختار مذهب الأخفش وتترك ما أطبق عليه متأخرو علماء العربية من ترجيح مذهب سيبويه وجمهرة البصريين إلا أن تكون ممن عصم الله .

٤٧٤ — هذا بيت استشهد به كثير من النحاة ، وروى بعضهم بعده بيتا آخر ، وهو :

وَعَاشَ يَدْعُو بِآيَاتٍ مُبَيِّنَةٍ فِي قَوْمِهِ أَلْفَ عَامٍ غَيْرَ خَمْسِينَا

ولم أجد أحدا نسبهما إلى قائل معين ، ولا عثرت لهما على سوابق أو لواحق .

اللغة : « نجيت » بتضعيف الجيم ـ أنقذت وخلصت ، وتقول : نجانى الله ـ بالتضعيف ـ وأنجانى ـ بالهمزة ، وكلاهما قد ورد فى القرآن الكريم : قال الله تعالى : (فَالْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ لِتَكُونَ لِمَنْ خَلْفَكَ آيَةً) وقال سبحانه : (وَكَذَلِكَ نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ) ومجردهما : نجا ينجو ، لازما، قال حسان بن ثابت الأنصارى فى الحارث بن هشام وكان قد فر عن أصحابه :

تَرَكَ الْأَحِبَّةَ أَنْ يُقَاتِلَ دُونَهُمْ وَنَجَا بِرَأْسِ طِمِرَّةٍ وَلِجَامِ

« نوحا » هو أبو البشر الثانى بعد آدم ، وهو نبى ورسول من أنبياء الله تعالى ورسله إلى خلقه ، وقال بعض العلماء : إن هذا الاسم عربى مشتق من النوح الذى هو البكاء ، وقالوا : إن أسما الأنبياء كلها أعجمية إلا صالحا ونوحا وشعيبا ومحمدا ولوطا وهودا « استجبت له » قبلت دعاءه وأجبته إليه ، وقال الله تعالى : (أُدْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ) « فلك » بضم الفاء واللام جميعا ـ السفينة ، ويقال : فلك ـ بزنة قفل ـ وفلك ـ بزنة عنق ـ ويقال فى الجمع : فلك ـ بزنة حمر ـ فيستوى لفظ الواحد والجمع ويتميز المراد بالقرائن ؛ فقوله تعالى : (فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ) المراد به مفرد لوصفه بالمفرد المذكر ، وقوله سبحانه : (حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ) المراد به الجمع لإعادة ضمير جماعة الإناث عليه « ماخر » اسم فاعل من قولك : مخرت السفينة

٤٧٥ — * مَا حُمَّ مِنْ مَوْتٍ حِمًى وَاقِياً *

عباب الماء ؛ إذا شقته فسمع لذلك خرير الماء ، وقد صرح طرفة بن العبد البكرى بأن السفينة تشق الماء فى قوله :

يَشُقُّ حبَابَ الْمَاءِ حَيْزُومُهَا بِهَا كَمَا قَسَمَ التُّرْبَ الْمُفَايِلُ بِالْيَدِ

ويجمع الماخر على مواخر ، كما فى قوله تعالى : (وَتَرَى الْفُلْكَ مَوَاخِرَ فِيهِ) « اليم » الماء وقال الله تعالى : (أَنِ اقْذِفِيهِ فِي الْيَمِّ ، فَلْيُلْقِهِ الْيَمُّ بِالسَّاحِلِ) « مشحونا » أراد مملوءا ، وفى التنزيل (فى الفلك المشحون) . وقوله : « وعاش يدعو — إلخ » أخذه من قوله جل ذكره : (فَلَبِثَ فِي قَوْمِهِ أَلْفَ سَنَةٍ إِلاَّ خَمْسِينَ عَامًا) .

الإعراب : « نجيت » فعل وفاعل « يارب » يا : حرف نداء ، رب : منادى ، يجوز أن يقرأ بالضم فهو مبنى على الضم فى محل نصب ، ويجوز أن يقرأ بالكسر فيكون أصله مضافا إلى ياء المتكلم ثم حذفت الياء اكتفاء بكسر ما قبلها ، وفى التنزيل : (رَبِّ ارْجِعُونِ) فهو منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وهو مضاف وياء المتكلم المحذوفة للتخفيف مضاف إليه « نوحا » مفعول به لنجيت « واستجبت » الواو عاطفة ، استجبت : فعل وفاعل « له » جار ومجرور متعلق باستجاب « فى فلك » جار ومجرور متعلق بنجى «ماخر» صفة لفلك « فى اليم » جار ومجرور متعلق بماخر ، وإنما عداه بفى مع أن فعله — وهو مخر — يتعدى بنفسه لأنه ضمنه معنى جار « مشحونا » حال من فلك ، منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « مشحونا » فانه حال من النكرة وهى فلك ، وسوغ مجىء الحال من النكرة وصفها بماخر ؛ فان النكرة إذا وصفت تخصصت فقل شيوعها وإبهامها وقربت من المعرفة .

٤٧٥ — هذا صدر بيت من السريع ، وعجزه قوله :

* وَلاَ تَرَى مِنْ أَحَدٍ بَاقِياً *

ولم أعثر له على نسبة إلى قائل معين ، ولا وجدت له سابقا أو لاحقا .

اللغة : « حم » بالبناء للمجهول — قدر وهيئ وكتب وقضى ، وتقول : حمه الله ، وأحمه — بتشديد الميم مع البناء للمعلوم فيهما — وقد استشهدنا لذلك فى موضع سابق من هذا الكتاب (أنظر شرح الشاهد ١٩١ فى باب كان) « حمى » الحمى — بكسر الحاء مقصورا — الموضع ، أو الشىء ، الذى تحميه وتمنع غيرك أن يصل إليه ، وفى الحديث : « أَلاَ وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى ، أَلاَ وإِنَّ حِمَى اللهِ مَحَارِمُهُ » وفيه : « يُوشِكُ مَنْ يَرْتَعُ حَوْلَ الْحِمَى أَنْ يَقَعَ فِيهِ » . وقوله « واقيا » هو اسم فاعل من قولك : وقيت الشىء أقيه وقاية — مثل وعد يعد — إذا حفظته ورعيته ، وقريب من هذا البيت فى المعنى قول الشاعر (وهو الشاهد رقم ٢٢٣) :

والنهى (كَلاَ * يَبْغِ أمْرُؤٌ عَلَى أمْرِئٍ مُسْتَسْهِلاَ) . وقوله :

٤٧٦ — لاَ يَرْكَنَنْ أَحَدٌ إِلَى الْإِحْجَامِ يَوْمَ الْوَغَى مُتَخَوِّفاً لِحِمَامِ

تَعَزَّ فَلاَ شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِياً وَلاَ وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِياَ

الإعراب : « ما » حرف نفى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « حم » فعل ماض مبنى للمجهول مبنى على الفتح لا محل له « من موت » جار ومجرور متعلق بقوله « واقيا » الآتى أو بقوله حمى الآتى ؛ لأنه بمعنى اسم المفعول على ما عرفت فى بيان لغة البيت « حمى » نائب فاعل لحم ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين « واقيا » حال من نائب الفاعل منصوب بالفتحة الظاهرة « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفى « ترى » فعل مضارع ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ويجوز أن تكون «ترى» بصرية فتحتاج لمفعول واحد ، وأن تكون علمية فتحتاج إلى مفعولين « من » حرف جر زائد « أحد » مفعول به لترى ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « باقيا » هو المفعول الثانى لترى إن جعلتها علمية ، وهو حال من قوله « أحد » إن قدرت ترى بصرية .

الشاهد فيه : فى هذا البيت شاهدان للمسألة التى جىء به للاستشهاد عليها : أحدهما ، قوله « واقيا » فانه حال من النكرة التى هى قوله « حمى » والذى سوغ مجىء الحال من النكرة هو سبقها بحرف النفى الذى هو « ما » ، وإن جعلت الجار والمجرور الذى هو قوله « من موت » متعلقا بحمى كان له مسوغ آخر ، وهو تخصيصه ، وهذا الشاهد لا يحتمل غير هذا الوجه من الإعراب ، والشاهد الثانى : قوله « باقيا » فانه يحتمل أيضا أن يكون حالا من النكرة التى هى قوله « أحد » بسبب تقدم النفى عليها ، وذلك على تقدير جعل « ترى » بصرية لا تحتاج إلا إلى مفعول واحد ، فان قدرتها بصرية لم يكن فى هذه الكلمة شاهد لهذه المسألة .

ومما يستشهد به على مجىء الحال من النكرة بسبب تقدم حرف النفى عليها قول أبى الأكيدر منازل بن زمعة المعروف باللعين المنقرى :

وَمَا حَلَّ سَعْدِيٌّ غَرِيباً بِبَلْدَةٍ فَيُنْسَبَ إِلاَّ الزِّبْرِقَانَ لَهُ أَبُ

(الفاء فى قول اللعين « فينسب » فاء السببية ، والمضارع منصوب بعدها فى جواب النفى ، و« الزبرقان » منصوب على نزع الخافض : أى إلا إلى الزبرقان ، وجملة « له أب » حال من الزبرقان ، وتقدير الكلام : ما نسب سعدى يحل غريبا فى بلدة إلا إلى الزبرقان لكونه أشهر السعديين حال كونه أبا له) .

٤٧٦ — هذا بيت من الكامل ؛ وهو لقطرى بن الفجاءة المازنى التميمى صاحب الأزارقة ،

... ...

وهى فرقة من الخوارج ، وهو من الفرسان المعدودين فى الإسلام . وكانوا يقولون : ما استحيا شجاع قط أن يفر من عبد الله بن خازم وقطرى بن الفجاءة ؛ و يدل لذلك قول سوار بن المضرب السعدى (وهو الشاهد رقم ٣٥٤ المتقدم فى باب الفاعل) :

فَإِنْ كَانَ لاَ يُرْضِيكَ حَتَّى تَرُدَّنِى إِلَى قَطَرِىٍّ لاَ إِخَالُكَ رَاضِياَ

وفيه يقول الجاحظ (البيان : ١ـ٢٧٠) : «ومن خطباء الخوارج قطرى بن الفجاءة ، له خطبة طويلة مشهورة وكلام كثير محفوظ ، وكانت له كنيتان : كنية فى السلم وهو أبو محمد ، وكنية فى الحرب وهو أبو نعامة » اهـ

والبيت الشاهد أحد أبيات أربعة رواها أبو على القالى فى أماليه (٢ ـ ١٩٠ دار الكتب) وأبو تمام حبيب الطائى فى حماسته (انظر شرح التبريزى : ج ١ ص ١٣٠) ، وهى قوله :

لاَ يَرْكَنَنْ أَحَدٌ إِلَى الإِحْجَامِ يَوْمَ الْوَغَى مُتَخَوِّفاً لِحِمَامِ
فَلَقَدْ أَرَانِي لِلرِّمَاحِ دَرِيئَةً مِنْ عَنْ يَمِينِى مَرَّةً وَأَمَامِى
حَتَّى خَضَبْتُ بِمَا تَحَدَّرَ مِنْ دَمِى أَكْنَافَ سَرْجِى أَوْ عِنَانَ لِجَامِى
ثُمَّ انْصَرَفْتُ وَقَدْ أَصَبْتُ وَلَمْ أُصَبْ جَذَعَ الْبَصِيرَةِ قَارِحَ الإِقْدَامِ

وزاد العينى على ذلك قوله :

مُتَعَرِّضاً لِلْمَوْتِ أَضْرِبُ مُعْلِماً بُهَمَ الْحُرُوبِ مُشَهَّرَ الأَعْلاَمِ
أَدْعُو الْكُمَاةَ إِلَى النِّزَالِ وَلاَ أَرَى نَحْرَ الْكَرِيمِ عَلَى الْقَنَا بِحَرَامِ

اللغة : «لايركنن» مضارع مؤكد بالنون الخفيفة ، وتقول : ركن فلان إلى فلان ، أو ركن إلى كذا ، يركن ركونا ـ مثل دخل يدخل دخولا ـ وتقول : ركن يركن ـ مثل علم يعلم ـ وهذه لغة القرآن الكريم ، قال الله تعالى : (وَلاَ تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ) وقال جل شأنه : (لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئاً قَلِيلاً) . وقد قالوا : ركن يركن ـ مثل فتح يفتح ـ وليست لغة أصلية ؛ لأن باب فتح يفتح لا يجىء إلا فيما كان ثانيه أو ثالثه حرف حلق ؛ وإنما هى لغة متداخلة ، نعنى أن الذين قالوا ذلك أخذوا ماضى اللغة الأولى وضموه إلى مضارع اللغة الثانية فتكون منهما لغة ثالثة متفرعة عليهما « الإحجام » بكسر الهمزة وتقديم الحاء المهملة على الجيم ـ مصدر أحجم الرجل عن الشىء ؛ إذا نكص عنه وتأخر ولم يقدم عليه «يوم الوغى» الوغى فى الأصل : صوت النحل وما أشبهه ، ثم استعمل فى الصوت والجلبة مطلقا ، ثم استعمل فى الحرب لما تشتمل عليه من جلبة وصياح « متخوفا » المتخوف : الخائف ، ويقال : هو الذى

... ...

يخاف شيئا بعد شيء ، يعني يخاف المرة بعد المرة « لحمام » الحمام - بكسر الحاء المهملة ، بزنة كتاب - الموت ، وقال الجوهري : هو قدر الموت « دريئة » هـذا اللفظ يهمز فيكون مثل خطيئة ، ولا يهمز فيكون مثل قضية ؛ فإن همز فهو من الدرء الذي هو الدفع ، تقول : درأه عن نفسه يدرأه درءا - مثل دفعه يدفعه دفعا في الوزن والمعنى ، وفي الكتاب العزيز : (أُدَّارَأْتُمْ فِيهَا) ومعناه تدافعتم : أي دفع بعضكم بعضا ، وأصله تدارأتم ؛ فقلبت التاء دالا ، ثم أدغمت الدال في الدال ، ثم اجتلبت ألف الوصل للتوصل إلى النطق بالساكن ، ومعنى « أراني للرماح دريئة » على هذا أراني غرضا لأصحاب الرماح يدفعون بها إلي ، وإن رويت بغير همز احتمل أن تكون مأخوذة من الدرء أيضا ثم خففت الهمزة بقلبها ياء ثم أدغمت الياء في الياء ، كما قالوا في خطيئة : خطية ، ويحتمل أن تكون مأخوذة من درى الصائد الصيد يدريه دريا - بوزن ضرب يضرب ضربا - إذا ختله وخدعه . قال أبو عليّ القالي : « الدريئة مهموزة : الحلقة التي يتعلم عليها الطعن ، وهي فعيلة بمعنى مفعولة من درأت أي دفعت . والدرية غير مهموزة : دابة أو جمل يستتر به الصائد فيرمي الصيد ، وهو من دريت أي ختلت ، وقال الشاعر :

فَإِنْ كُنْتُ لاَ أَدْرِي الظِّبَاءَ فَإِنَّنِي ... أَدُسُّ لَهَا تَحْتَ التُّرَابِ الدَّوَاهِيَا

وبنوه على مثال خديعة إذ كان في معناها» اهـ ، فإن أخذ من المعنى الثاني كان معنى قوله « ولقد أراني للرماح درية » أن أصحابه يستترون به ويتقون به أعداءهم فيكون هو سترة لهم . وقوله «من عن يميني مرة وأمامي» أراد من جانب يميني مرة ومن أمامي مرة أخرى؛ فعن في هذا الموضع اسم ، ويروى « من عن يميني تارة » وقوله « حتى خضبت بما تحدر من دمي - إلخ » أصل الخضب خضب اليد وغيرها بالحناء ، وتقول : خضب يده يخضبها - من باب ضرب - واختضب الرجل ، وتحدر : سال من أعلى إلى أسفل ، و « أو » في قوله «أكناف سرجي أو عنان لجامي» جعلها أبو علي القالي بمعنى الواو ، مثلها في قول الشاعر :

كَانُوا ثَمَانِينَ أَوْ زَادُوا ثَمَانِيَةً ... لَمْ أُحْصِ عِدَّتَهُمْ إِلاَّ بِعَدَّادِ

قال أبو علي : « قوله أكناف سرجي أو عنان لجامي أراد وعنان لجامي » وأبقاها الخطيب التبريزي على أصل معناها ، قال : « أو ههنا ليست للشك ، وإنما هي التي يراد بها أحد الأمرين ، والمعنى : انتصبت للرماح حتى خضبت بما سال من دمي إما عنان لجامي وإما جوانب سرجي ، على حسب ما اتفق من الطعن ؛ فالعنان لما سال من أعاليه ، وجوانب السرج لما سال من أسافله » اهـ كلامه . وقوله « ثم انصرفت وقد أصبت - إلخ » قوله « جذع البصيرة » المراد به أنه فتي الاستبصار قويّ الإدراك ، وأصل الجذع - بفتح الجيم والذال المعجمة - في الخيل وذوات الحافر

والاستفهام كقوله :

٤٧٧ — يَا صَاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِياً فَتَرَى لِنَفْسِكَ الْعُـذْرَ فِي إِبْعَادِهَا الْأَمَلَا

كلها : ما بلغ سنتين من عمره ، وذلك أن المهر يركب للرياضة والتذليل إذا بلغ سنة ، فمتى بلغ سنتين كان قد تم رياضة وتذليلا ، ويجعل الجذع مثلا للقوة والاستكمال ، ومنه قول ورقة :

يَا لَيْتَنِي فِيهَا جَـذَعْ أَخُبُّ فِيهَا وأَضَـعْ

والقارح فى الأصل الذى بلغ النهاية من السن ، ولا سن بعد القارح ، ومراده أنه لا يحتاج إلى تهذيب ولا تأديب كما لا يحتاج الجذع إلى رياضة وتذليل ، وأن إقدامه قد بلغ النهاية كما أن القارح قد بلغ نهاية السن . ولأبى العلاء تفسير آخر لهذين الوصفين نقله عنه تلميذه الخطيب التبريزى فى شرح الحماسة ، قال : « قال أبو العلاء : معنى هـذا أى قوله جذع البصيرة أنه كان فيما سلف لا يرى رأى الخوارج ، ثم تبصر فى آخر أمره فعلم أنهم على الحق فاتبعهم ؛ فبصيرته جذعة : أى محدثة لم تطل عليها الأيام ، وقارح الإقدام : متناه فيه ، أى أن إقدامى وبطولتى قديمان ، وهذا استعارة من قروح الدابة وهو بلوغها الخامسة من عمرها » اه كلامه . وانتصاب « جذع » و « قارح » على الحالية من تاء المتكلم فى قوله « ثم انصرفت » قال التبريزى : « جذع البصيرة حال من الفاعل فى الشطر قبله ، وليس مفعولا لأصبت » اه . وقوله « ولا أرى نحر الكريم إلخ » أخذه من قول عنترة العبسى :

فشَكَـكْتُ بِالرُّمْحِ الْأَصَمِّ ثِيَابَهُ لَيْسَ الْكَرِيمُ عَلَى الْقَنَا بِمُحَرَّمِ

الإعراب : « لا يركنن » لا : حرف نهى ، مبنى على السكون لا محل له ، يركن : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة فى محل جزم بلا الناهية ، ونون التوكيد حرف لا محل له « أحد » فاعل يركن مرفوع بالضمة الظاهرة « إلى الإحجام » جار ومجرور متعلق بيركن « يوم » ظرف زمان منصوب بيركن ، وهو مضاف و « الوغى » مضاف إليه « متخوفا » حال من أحد ، منصوب بالفتحة الظاهرة « لحمام » جار ومجرور متعلق بمتخوف .

الشاهد فيه : قوله « متخوفا » حيث جاء حالا من النكرة التى هى قوله « أحد » لكون هذه النكرة معمولة لعامل مسبوق بحرف النهى ، وهذا العامل هو يركن ، وحرف النهى هو لا ، وذلك واضح من إعراب البيت .

٤٧٧ — نسب ابن مالك هذا البيت لرجل من طيئ ولم يعين اسمه ، وقال العينى من بعده : « أقول : قائله رجل من طيئ ، ولم يعلم اسمه » اه

اللغة : « ياصاح » أصله ياصاحبى فرخم بحـذف آخره واكتفى بالكسرة للدلالة على ياء المتكلم « حم » بالبناء للمجهول ـ معناه قدر وقضى وهيئ ، وانظر شرح الشاهد (رقم ٤٧٥ الذى مضى قريبا) ثم ارجع إلى شرح الشاهد (رقم ١٩١ الذى مضى فى باب كان وأخواتها : ج ١

... ...

ص ٣٦١) « عيش » أراد بالعيش ههنا الحياة « باقيا » أصل الباقى الذى لا يفنى ولا يزول ولا ينفد ، ويطلق على ما يطول أمده وتتمادى مدته ، وأراد ههنا المعنى الأول ، أو أراد المستقر الهادئ الذى لا يشوبه كدر ولا يعتريه تنغيص « فترى » المراد تعلم « العذر » بضم فسكون ـ مثل المعذرة « الأمل » هو ترقب الشيء وانتظاره . وأراد بإبعاد الأمل شدة حرصه على الدنيا وعمله المتواصل لها دون أن يفكر فى الآخرة .

المعنى : يستفهم استفهاما إنكاريا عما إذا كان قد قضى لأحد من الناس قبل المخاطب أن تدوم له الدنيا أو يعيش فيها عيشة مستقرة لا يشوبها كدر فيكون ذلك عذرا لمخاطبه فى أن يتكالب على حطام هذه الدنيا الفانية .

الإعراب : « يا » حرف نداء مبنى على السكون لا محل له « صاح » منادى مرخم ، وأصله صاحب ؛ فإن قدرته منقطعا عن الإضافة فهو مبنى على ضم الحرف المحذوف لأجل الترخيم فى محل نصب « هل » حرف استفهام إنكارى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « حم » فعل ماض مبنى للمجهول مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « عيش » نائب فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة « باقيا » حال من عيش ، منصوب بالفتحة الظاهرة « فترى » الفاء حرف دال على السببية مبنى على الفتح لا محل له ، ترى : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد فاء السببية وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « لنفسك » الجار والمجرور متعلق بترى ، ونفس مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « العذر » مفعول به لترى « فى إبعادها » الجار والمجرور متعلق بالعذر ، وإبعاد مضاف وضمير الغائبة العائد إلى النفس مضاف إليه ، وهو من إضافة المصدر إلى فاعله « الأملا » مفعول به للمصدر ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف حرف دال على الإطلاق .

الشاهد فيه : قوله « باقيا » حيث ورد حالا من النكرة التى هى قوله عيش ، وإنما ساغ مجيء الحال من النكرة ههنا لوقوعها فى سياق الاستفهام الإنكارى الذى بمعنى النفى ، وإنما كان وقوع النكرة فى سياق الاستفهام الإنكارى الذى بمعنى النفى مسوغا الابتداء بها ولمجيء الحال منها؛ لأنها حينئذ تعم جميع أفرادها فيصبح المحكوم عليه كل ما يطلق عليه اسم النكرة ، وذلك سائغ مقبول ، ألا ترى أنك لو قلت : كل رجل يستطيع أن يفعل كذا ؟ لكان كلاما صحيحا لا غبار عليه ، وإنما كان المانع من مجيء النكرة المحضة مبتدأ ومجيء الحال منها أنها فى أصل وضعها دالة على واحد غير معروف من الأفراد التى يصح إطلاقها عليها ، والمبتدأ وصاحب الحال محكوم عليهما ، والمحكوم عليه ينبغى أن يكون معلوما بنوع من ضروب العلم .

قال المحقق الرضى فى شرح الكافية (١ ـ ١٨٦) : «اعلم أنه يسوغ تنكير ذى الحال إذا اختص

واحترز بقوله « غالباً » مما ورد فيه صاحب الحال نكرة من غير مُسَوِّغ ، من ذلك قولهم : مَرَرْتُ بِمَاءٍ قِعْدَةَ رَجُلٍ ، وقولهم : عَلَيْهِ مِائَةٌ بيضا . وَأجاز سيبويه : فيها رَجُلٌ قَائِماً . وفى الحديث « وَصَلَّى وَرَاءَهُ رِجَالٌ قِيَامًا » ؛ وذلك قليل .

﴿ تنبيه ﴾ : زاد فى التسهيل من المسوّغات ثلاثة :

أحدها : أن تكون الحال جملة مقرونة بالواو ، نحو « أَوْ كَالَّذِى مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا » ؛ لأن الواو ترفع تَوَهُّم النعتية .

ثانيها : أن يكون الوصف بها على خلاف الأصل ، نحو : هٰذا خاتمٌ حديدًا .

ثالثها : أن تشترك النكرة مع معرفة فى الحال ، نحو : هٰؤُلاَءِ ناسٌ وَعَبْدُ اللهِ مُنْطَلِقِينَ

(وَسَبْقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ * أَبَوْا) سَبْقَ : مفعول مقـدم لأبَوْا ، وهو مصدر مضاف إلى فاعله ، والموصول فى موضع النصب على المفعولية .

أى : منع أكثر النحويين تقدمَ الحال على صاحبها المجرور بالحرف[1] ؛ فلا يُجِيزُون فى نحو مررت بهندٍ جالسةً : مررت جالسةً بهندٍ .

بوصف ، كما جاء فى الحديث : « سَابَقَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم بَيْنَ الْخَيْلِ فَأَتَى فَرَسٌ لَهُ سَابِقاً » وكذا تقول : مررت برجل ظريف قائما (يريد أنه يسوغ لك القياس على ما سمع منه) أو بالإضافة ، نحو : نظرت إلى جارية رجل مختالة ، أو سبقه نفى أو شبهه ، نحو قوله :

* فَمَا حَلَّ سَعْدِىٌّ غَرِيباً بِبَلْدَةٍ *

وقلما جاءنى رجل راكبا ، أو نهى أو استفهام ، وذلك لأنه يصير المنكر مع سبق هذه الأشياء (يريد النفى وشبه النفى والنهى والاستفهام) مستغرقا ؛ فلا يبقى فيه إبهام » اهـ كلامه .

(١) اعلم أن صاحب الحال إما أن يكون مرفوعا وإما أن يكون منصوبا وإما أن يكون مجرورا ، وعلى أية هذه الأحوال الثلاث إما أن يجىء الحال متأخرا عن صاحبه وعن عامله جميعا ، كما تقول : جاء زيد راكبا ، ورأيت هندا سافرة ، ومررت بزينب مختالة ، وإما أن يتقدم الحال على صاحبه دون عامله فيكون متوسطا بينهما ، كما تقول : جاء راكبا زيد ، ورأيت سافرة هندا ، ومررت مختالة بزينب ، وإما أن يتقدم الحال على صاحبه وعامله جميعا ، وذلك كما تقول : راكبا جاء زيد ، وسافرة رأيت هندا ، ومختالة مررت بزينب ؛ فهذه تسعة أمثلة ، وفى بعضها تفصيل ككون الحال مفردا أو جملة فعلية أو جملة اسمية أو ظرفا . وككون صاحبه على أية حالاته ظاهرا أو مضمرا ، وسنبين لك مواطن اتفاق العلماء ومواطن اختلافهم فى كل ذلك بيانا يتضح لك منه الأمر غاية الوضوح ؛ فنقول :

... ...

أما تأخر الحال عن صاحبه وعامله جميعا فليس محلا للخلاف فى جميع صوره ، نعنى سواء أكان الحال مفردا أم جملة أم شبه جملة ، وسواء أكان صاحبه مرفوعا أم منصوبا أم مجرورا بحرف أو بإضافة ، وسواء أكان صاحب الحال اسما ظاهرا أم ضميرا .

وأما مسائل التقديم على العامل وصاحب الحال جميعا فأجازها البصريون إن كان العامل متصرفا أو صفة تشبه الفعل المتصرف ، وكان صاحب الحال غير مجرور بحرف جر ؛ ومنعها الكوفيون ، على تفصيل فى كلام الفريقين سيأتى بيانه قريبا .

وأما مسائل توسط الحال بين صاحبه وعامله؛ فهذه هى التى سنعنى الآن بتفصيل الخلاف فيها:

ذهب الكوفيون إلى أن صاحب الحال إذا كان اسما ظاهرا لم يجز تقديم الحال عليه بحيث يقع وسطا بينه و بين عامله إلا فى مسألة واحدة ، وهى أن يكون صاحب الحال مرفوعا ، نحو قولك : جاء راكبا زيد ، ومثله قول الشاعر :

فَسَقَى دِيَارَكِ غَيْرَ مُفْسِدِهَا ... صَوْبُ الرَّبِيعِ وَدِيمَةٌ تَهْمِى

فقوله « غير مفسدها » حال من « صوب الربيع » وقد تقدم هذا الحال على صاحبه كما ترى ، وصاحب الحال مرفوع لأنه فاعل بسقى .

ومنهم من استثنى من المنع مسألة أخرى ، وهى أن يكون صاحب الحال منصوبا والحال جملة فعلية ، وذلك مثل قولك : رأيت وقد سفرت هندا ، أما إذا كان صاحب الحال مجرورا أو كان منصوبا والحال مفرد لا جملة أو جملة اسمية فلم يجوزوه .

و إذا كان صاحب الحال ضميرا فإنهم يجيزون تقديم حاله عليه مطلقا ، سواء أكان صاحب الحال مرفوعا أم كان منصوبا أم مجرورا .

ولك أن تتساءل ما وجه التفرقة بين صاحب الحال إذا كان اسما ظاهرا و إذا كان ضميرا حتى جعلوا الحال يتقدم على صاحبه الضمير مطلقا ولم يجيزوا أن يتقدم على صاحبه الظاهر إلا فى مسألة واحدة أو مسألتين .

والجواب عن ذلك أنهم قالوا : إنا نظرنا فوجدنا الحال يغلب فيه أن يكون مشتقا ، والوصف المشتق متحمل لضمير الموصوف ؛ فالحال مشتمل على ضمير يعود إلى صاحبه البتة ؛ فإذا قلت : رأيت مسفرة هندا ؛ كان فى « مسفرة » ضمير يعود إلى هند ؛ فيكون الضمير قد عاد إلى متأخر عنه ، وذلك غير جائز ، وأما فى حالة ما إذا كان صاحب الحال ضميرا فإنا نعلم أن الضمير المستكن فى الحال والضمير الذى هو صاحب الحال يعودان بلا شك على مفسر لهما يكون متقدما عليهما جميعا ، ألا ترى أنك لو قلت : على ضربت مكتوفا إياه ؛ فأياه مفعول لضربت وهو صاحب الحال ، وفى « مكتوفا » ضمير يعود إليه ، ولكن مفسر الضميرين جميعا هو المبتدأ المتقدم ؛ فساغ ذلك لأنه لم يلزم عليه الإضمار قبل الذكر .

وعللوا مَنْعَ ذلك بأنّ تعلق العامل بالحال ثانٍ لتعلقه بصاحبه ؛ فحقه إذا تعدى لصاحبه بواسطة أن يتعدى إليه بتلك الواسطة ، لكن منع من ذلك أن الفعل لا يتعدى بحرف الجر إلى شيئين ؛ فجعلوا عوضاً من الاشتراك فى الواسطة التزام التأخير .

قال الناظم : (ولاَ أَمْنَعُهُ) أى : بل أجيزه ، وِفَاقاً لأبى على وابن كَيْسَانَ وابن بَرْهَانَ ؛ لأن المجرور بالحرف مفعول به فى المعنى ؛ فلا يمتنع تقديم حاله عليه ، كما لا يمتنع تقديم حال المفعول به . وأيضاً (فَقَدْ ورَد) السماع به . من ذلك قوله تعالى : (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ كَافَّةً لِلنَّاسِ[1])

فإن سألت بعد ذلك عما سوغ لهم أن يجيزوا تقديم الحال على صاحبها المظهر المرفوع مع أن فيه الإضمار قبل الذكر أيضا ، وطالبتهم ببيان وجه هذا التجويز .

فالجواب من قبلهم أن نحو قولك : جاء راكبا زيد ؛ كان بعرضة ألا يجوز عندنا أيضا لما يشتمل عليه من علة المنع ، ولكنا نعلم أن شدة طلب الفعل للفاعل داعية إليه فكأن الفاعل - لهذا الطلب الحثيث - بجانب الفعل ، فكأن الضمير المستكن فى الحال عائد على متقدم ، هذا فوق أن النصوص العربية شاهدة على تجويزه .

وذهب البصريون إلى جواز تقديم الحال على صاحبها المرفوع أو المنصوب ظاهرا كان صاحب الحال أو مضمرا ، مفردا كان الحال أو جملة ، قالوا : لأن النية فى الحال أن يكون مؤخرا عن الفاعل والمفعول جميعا ؛ ومتى كانت النية فيه ذلك فلو تقدم عليهما كان تقدمه فى اللفظ لا فى الرتبة وكان تأخرها عنه فى اللفظ لا فى الرتبة أيضا ، ونحن نعلم أن الضمير إذا عاد على متأخر فى اللفظ ورتبته التقدم لم يمتنع ، ومنعوا تقديم الحال على صاحبها المجرور بالإضافة إجماعا ، واختلفوا فى تقديمه على صاحبها المجرور بحرف الجر ، وبيان أدلة هذا الخلاف مذكور فى الشرح وسنتعرض له عند الكلام على شواهده .

وليس لك بعد هذا كله إلا أن تسأل عن وجه تفرقة أبى علىّ الفارسى وابن برهان وابن كيسان بين المجرور بالإضافة والمجرور بحرف الجر حيث أجازوا تقديم الحال على الثانى دون الأول .

والجواب عن ذلك أنه لما كان حرف الجر معديا الفعل إلى المفعول كالهمزة فى أكرم والتضعيف فى قتل كان حرف الجر كأنه من تمام الفعل وحرف من حروفه ؛ فأنت حين تقول : ذهبت راكبة بهند ، كأنك قلت : أذهبت راكبة هندا ، وأحسبك مقتنعا بذلك فإن فيه الكفاية وفوقها .

(١) اختلف العلماء فى إعراب هذه الآية ؛ فذهب أبو على الفارسى وابن برهان وابن ملكون وابن كيسان وابن مالك إلى أن « كافة » حال من « الناس » المجرور باللام ، واستدلوا بها على جواز تقديم الحال على صاحبه المجرور بحرف الجر ، كما هو مذهبهم الذى قررناه فى الكلمة السابقة ، و « للناس » جار ومجرور متعلق بأرسلنا .

... ...

فإن قيل : فقد لزم على هذا الإعراب محذوران : أحدهما أن يتعدى أرسل باللام مع أن الأكثر فى تعديه أن يكون بإلى ، كما فى قوله تعالى : (إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ) وكقوله : (وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ) ، وكما فى قول الشاعر :

وَنُبِّئْتُ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ ... إِلَيَّ ، فَهَلاَّ نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا

وثانيهما أن يتقدم الحال المحصور على صاحبه ، وسيأتى فى كلام الشارح منعه .

فالجواب عن هذين الاعتراضين سهل ميسور : أما عن الأول فإنا لا نسلم ما ذكرتم ، بل كما يتعدى أرسل بإلى يتعدى باللام ، وكلاهما وارد فى فصيح الكلام ؛ فأما تعديه بإلى فكما تلوتم من الآيتين الكريمتين ، وأما تعديه باللام فكقوله تعالى : (وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً) ، وأما عن الاعتراض الثانى فإنا لا نسلم لكم ما تدعون من عدم جواز تقديم الحال المحصور على صاحبه مطلقا ، بل نقول : إن كان الحصر بإنما امتنع تقديمه لأن المعنى ينقلب فيصير المقصور مقصورا عليه والمقصور عليه مقصورا ، وكذلك إذا كان الحصر بإلا وتقدم الحال وحده : أى دون إلا للعلة نفسها ، وأما إذا تقدمت إلا والحال جميعا فلا مانع من التقديم ، نظير ما أوضحناه إيضاحا لا يحتاج إلى مزيد فى باب الفاعل عند الكلام على تقديم الفاعل المحصور على المفعول وتقديم المفعول المحصور على الفاعل ، وهل شأن الحال إلا كشأن المفعول ؟ .

وذهب جمهرة البصريين ومن وافقهم إلى أن « كافة » ليس حالا من الناس المجرور باللام ، ثم اختلفوا : فذهب جار الله الزمخشرى إلى أن كافة مفعول مطلق عامله أرسل، وأصله نعت لمنعوت هو مصدر محذوف ، وأصل الكلام : وما أرسلناك إلا إرسالة كافة : أى مانعة وزاجرة ، والإسناد مجازى ، وللناس : جار ومجرور متعلق بكافة ، واللام لام التقوية التى تدخل على المفعول إذا كان العامل فرعا ، وذهب غيره إلى أن كافة حال من ضمير المخاطب فى « أرسلناك » و « للناس » جار ومجرور متعلق بكافة ، والمعنى وما أرسلناك إلا مانعا وزاجرا للناس أن يرتكبوا الآثام ؛ فالإسناد الذى فى « كافة » حقيقى ، والفرق بين هذا وما ذهب إليه الزمخشرى أن التاء فى « كافة » فى كلام جار الله للتأنيث على أصلها لأن الموصوف بها مؤنث وهى الإرسالة ، وهى فى كلام الجماعة ليست للتأنيث ولكنها للمبالغة مثلها فى علامة ونسابة وراوية .

وعلى كل واحد من إعرابى جمهور البصريين والزمخشرى اعتراض وجيه ، فوق أنه خلاف الظاهر ، أما على إعراب الجمهرة فيقال : إن مجىء التاء للمبالغة قليل مقصور فيه على السماع ، وفوق ذلك نجد ما سمع عنهم من الكلمات التى أدخلوا عليها تاء المبالغة كلها من صيغ المبالغة كعلامة إلا ما ندر من قولهم : فلان راوية ، وإذا كان الأمر كذلك لا يجوز تخريج كلام وارد فى أفصح كلام عربى عليه . وأما إعراب جار الله فيقال : إن حذف الموصوف وإقامة الصفة

وقول الشاعر :

٤٧٨ — تَسَلَّيْتُ طُرًّا عَنْكُمُ بَعْدَ بَيْنِكُمْ بِذِكْرَاكُمُ حَتَّى كَأَنَّكُمُ عِنْدِى

مقامه إنما يسوغ إذا كان ذلك الموصوف قد كثر اقترانه بهذه الصفة حتى يكون الذهن ملتفتا إليه عند حذفه وذكر صفته لشدة ما عهدهما معا ، انظر إلى قوله جل ذكره : (أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ) فإنك واجد أن فيه حذف الموصوف — وهو الدروع — وإقامة الصفة مقامه ، وذلك لأنه قد كثر فى كلام العرب وصف الدروع بالسبوغ ؛ فعند ذكر السبوغ وحده يلتفت السامع إلى الدروع التى طالما سمعها مقترنة به ، وفرق بين هذا وما معنا .

ومثل هذه الآية فى الاستدلال لما ذهب إليه ابن مالك ومن معه — من تجويز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر — قوله جل ذكره : (وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ) فان أبا البقاء رحمه الله جعل قوله سبحانه : (عَلَى قَمِيصِهِ) جارا ومجرورا متعلقا بمحذوف حال من المجرور بالباء فى قوله (بِدَمٍ) . والمعنى وجاءوا بدم كذب فى حال كونه على قميصه ، وتمحل الزمخشرى فجعل (عَلَى قَمِيصِهِ) متعلقا بجاءوا فرارا من تجويز تقديم حال المجرور عليه .

٤٧٨ — لم أجد أحدا نسب هذا البيت إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق ولا لاحق .

اللغة : « تسليت » تصبرت ، وتكلفت العزاء والجلد والسلوان ، وكذلك صيغة « تفعل » تدل على أن الفاعل يتكلف الفعل ليصبح من عاداته وسجاياه ، وانظر إلى قول الشاعر :

تَحَلَّمْ عَنِ الْأَدْنَيْنَ واسْتَبْقِ وُدَّهُمْ وَلَنْ تَسْتَطِيعَ الْحِلْمَ حَتَّى تَحَلَّمَا

وقول الآخر :

تَجَلَّدْتُ حَتَّى قِيلَ لَمْ يَعْرُ قَلْبَهُ مِنَ الْوَجْدِ شَىْءٌ قُلْتُ بَلْ أعظمُ الوَجْدِ

تدرك ذلك المعنى ، وتقول : سلا فلان فلانا أو الشىء الفلانى يسلوه سلوًّا — مثل سمو — وسلوانا . وكذلك سلا عنه يسلو «طرا» بضم الطاء المهملة وتشديد الراء — معناه جميعا ، والأصل فى هذه الكلمة ألا تستعمل إلا حالا ، كما تقول : جاء القوم طرا ، تريد أنهم جاءوا جميعا . قال ابن منظور فى اللسان (مادة ط ر ر) : «وقولهم :جاءوا طرا ، أى جميعا . وفى حديث قس : ومرادالمحشر الخلق طرا ، أى جميعا . وهو منصوب على المصدر أو الحال . قال سيبويه : وقالوا : مررت بهم طرا ، أى جميعا ، ولا تستعمل إلا حالا . واستعملها خصيب النصرانى المتطبب فى غير الحال وقيل له : كيف أنت ؟ فقال : أحمد الله إلى طر خلقه . قال ابن سيده : أنبأنى بذلك أبو العلاء . وفى نوادر الأعراب : رأيت بنى فلان بطر ، إذا رأيتهم بأجمعهم . قال يونس : الطر : الجماعة ، وقولهم : جاءنى القوم طرا ، منصوب على الحال ، ويقال : طررت القوم ، أى مررت بهم جميعا » اهـ كلامه بحروفه . وقوله فى أول هذا الكلام بعد ذكر حديث قس « وهو منصوب على المصدر أو

... ...

الحال » هو كلام ابن الأثير فى النهاية ، وليس بشىء ، وذلك لأن الذى ينصب على المصدر إنما هو « طرا » بفتح الطاء ــ وهو مصدر : طر الرجل القوم بالسيف يطرهم طرا ، أوطر الرجل الهميان يطره طرا ، إذا قطعه وشقه ، والذى ينصب على الحال هو « طرا » بالضم ، فلم يصح التخيير بين وجهى النصب ؛ لأن لكل وجه موضعا غير موضع الآخر . وقوله فى حديث قس « ومراد المحشر » ضبطه ابن الأثير فى النهاية (مادة : رود) بفتح الميم على أنه اسم موضع من راد يرود ، ومعناه طلب ، وجوز فيه ضم الميم أيضا ، ويكون اسم مفعول من أراد يريد بمعنى طلب أيضا « بينكم » البين : أصله الانفصال والبعد والفراق . تقول : بان الشىء عن الشىء يبين بينونة ، إذا انفصل عنه بعد اتصال « بذكراكم » الذكرى ــ بكسر فسكون ــ التذكر .

الإعراب : « تسليت » فعل وفاعل « طرا » حال من ضمير المخاطب المجرور بعن فى قوله « عنكم » الآتى ، منصوب بالفتحة الظاهرة « عنكم » الجار والمجرور متعلق بتسليت « بعد » ظرف زمان منصوب بتسليت . وهو مضاف ، و « بينكم » مضاف إليه ، وضمير المخاطب مضاف إليه « بذكراكم » الجار والمجرور متعلق بتسليت ، وضمير المخاطبين مضاف إليه « حتى » حرف ابتداء لا محل له من الإعراب « كأنكم » كأن : حرف تشبيه ونصب ، وضمير المخاطبين اسمه « عندى » ظرف متعلق بمحذوف خبر كأن ، وياء المتكلم مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر . وجملة كأن واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية .

الشاهد فيه : قوله « طرا » فإنه حال من الضمير المجرور بعن ، وقد جاء به الشاعر متقدما على ذلك الضمير ؛ فدل هذا على أن صاحب الحال إذا كان مجرورا بحرف جر لم يمتنع أن يتقدم حاله عليه ، بل يجوز التقديم .

وقد اختلف العلماء فى هذه المسألة : فذهب ابن مالك فى سائر كتبه وابن ملكون وأبو على الفارسى وابن برهان إلى جواز التقديم ، مستندين إلى النص والقياس ، أما النص فمثل هذا الشاهد وما سيأتى بعده من الشواهد وما تقدمه من آيات الكتاب العزيز ، وأما القياس فلأن المجرور بالحرف مفعول فى المعنى وهم يصرحون بهذا فى كثير من عباراتهم ، كقولهم : « الفعل اللازم هو الذى لاينصب المفعول إلا بواسطة حرف الجر » وقد جوزنا ــ نحن البصريين ــ بالإجماع تقديم الحال على صاحبه المنصوب .

وذهب علماء البصرة ومن جرى مجراهم إلى عدم تجويز التقديم ، وردوا استدلال الفريق الأول : أما آيات الكتاب العزيز فردوا استدلالهم بها بادعاء أنها تحتمل وجوها أخرى من الإعراب غير الوجه الذى استدلوا به ، وقد ذكرنا لك فى الكلمة السابقة ما ذكروه من الوجوه المحتملة ، ومتى تطرق الاحتمال إلى الدليل لم يصلح بعد ذلك للاستدلال به ، وأما الأبيات التى استدلوا بها والتى منها هذا البيت فردوا الاستدلال بها بادعاء أن ما وقع فيها من التقديم إنما وقع

وقوله :

٤٧٩ – لَئِنْ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ هَيْمَانَ صَادِيًا إِلَيَّ حَبِيبًا إِنَّهَا لَحَبِيبُ

لضرورة شعرية ؛ فلا يصح أن يجعل محل قياس . وأما قياسهم المجرور على المنصوب وإعطاؤهم حكم المقيس عليه للمقيس فردوه بادعاء الفارق بين المنصوب والمجرور ، ومتى ثبت الفرق بينهما امتنع القياس ، وقد أثبتوا الفرق بما حاصله أن الفعل المتعدى بحرف الجر ضعيف بآية أنه لم يقو على نصب المفعول به بنفسه والعامل إذا كان ضعيفا لم يصح أن تغاير بين معمولاته فى الترتيب ، ولا شك أن الحال بالنسبة للفعل ثان بالنظر إلى صاحبه كما قاله الشارح ، فمن أجل ذلك افترق الحكمان .

٤٧٩ – نسب أبو العباس المبرد فى الكامل هذا الشاهد إلى قيس بن ذريح ، وأنشد قبله بيتا ، وهو :

حَلَفْتُ لَهَا بِالْمَشْعَرَيْنِ وَزَمْزَمٍ وَذو الْعَرْشِ فَوْقَ الْمُقْسِمِينَ رقيبُ

ونسبه العينى لكثير عزة ، وأنشد قبله بيتين ، وهما :

أَبَى الْقَلْبُ إِلاَّ أُمَّ عَمْرٍو وبُغِّضَتْ إِلَيَّ نِسَاءٌ مَا لَهُنَّ ذُنُوبُ
حَلَفْتُ لَهَا بِالْمَأْزِمَيْنِ وَزَمْزَمٍ وَللهُ فَوْقَ الْحَالِفِينَ رَقِيبُ

والصواب أن هذا البيت من قصيدة لعروة بن حزام العذرى ، وأولها قوله :

وَإِنِّى لَتَعْرُونِى لِذِكْرَاكِ رَوْعَةٌ لَهَا بَيْنَ جِلْدِى وَالْعِظَامِ دَبِيبُ
وَمَا هُوَ إِلاَّ أَنْ أَرَاهَا فُجَاءَةً فَأُبْهَتَ حَتَّى مَا أَكَادُ أُجِيبُ
وَأُصْرَفَ عَنْ رَأْيِى الَّذِى كُنْتُ أَرْتَئِى وَأَنْسَى الَّذِى أَعْدَدْتُ حِينَ تَغِيبُ
وَيُضْمِرُ قَلْبِى عُذْرَهَا وَيُعِينُهَا عَلَيْهِ فَمَا لِى فِى الْفُؤَادِ نَصِيبُ
وَقَدْ عَلِمَتْ نَفْسِى مَكَانَ شِفَائِهَا قَرِيبًا ، وَهَلْ مَالاَ يُنَالُ قَرِيبُ ؟
حَلَفْتُ بِرَبِّ الرَّاكِعِينَ لِرَبِّهِمْ خُشُوعًا وَفَوْقَ الرَّاكِعِينَ رَقِيبُ
لَئِنْ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ هَيْمَانَ صَادِيًا إِلَيَّ حَبِيبًا . . . البيت . . . وبعده :
وقُلْتُ لِعَرَّافِ الْيَمَامَةِ : دَاوِنِى فَإِنَّكَ إِنْ أَبْرَأْتَنِى لَطَبِيبُ
فَمَا بِىَ مِنْ سُقْمٍ وَلاَ طَيْفِ جِنَّةٍ وَلَكِنَّ عَمِّى الْحِمْيَرِىَّ كَذُوبُ
عَشِيَّةَ لاَعَفْرَاءُ دَانٍ مَزَارُهَا فَتُرْجَى ، وَلاَ عَفْرَاءُ مِنْكَ قَرِيبُ

... ...

فَلَسْتُ بِرَائِي الشَّمْسِ إلاَّ ذَكَرْتُهَا   وَلاَ الْبَدْرِ إلَّا قُلْتُ: سَوْفَ تَئُوبُ

اللغة: «تعرونى» تنزل بى، وتقول: عراه الخوف ونحوه يعروه، إذا نزل به، ومثل هذا قول أبى صخر:

وإنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ   كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَّلَهُ الْقَطْرُ

«لذكراك» لتذكرى إياك «روعة» بفتح الراء المهملة وسكون الواو ـ المرة من الروع، وهو الفزع، وتقول: راعنى يروعنى روعا، إذا أفزعك وأخافك، قال أبو صخر الهذلى:

لَقَدْ تَرَكَتْنِي أحْسُدُ الْوَحْشَ أنْ أرَى   ألِيفَيْنِ مِنْهَا لاَ يَرُوعُهُمَا النَّفْرُ

وتقول روّعه ـ بالتضعيف ـ أيضا، قال الشاعر:

رُوِّعْتُ بِالْبَيْنِ حَتَّى مَا أُرَاعُ بِهِ   وَبِالْمَصَائِبِ فِي أهْــلِي وَخِلَّانِي

«دبيب» أراد الخوف يسرى فى عروقه، والدبيب: السير اللين، تقول: دب الصبى يدب ـ مثل ضرب يضرب ـ دبيبا، ودب الجيش دبيبا، وكل سير على الهينة دبيب، وقال الشاعر، وهو أبو أمية الحنفى:

زَعَمَتْــنِي شَيْخًا، وَلَسْتُ بِشَيْخٍ   إنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُّ دَبِيبًا

«فجاءة» بضم الفاء ـ مصدر قولك: فجأه الأمر يفجؤه فجئا ـ مثل منع يمنع منعا، وفيه لغة مثل سمع يسمع سمعا ـ وفجاءة؛ إذا هجم عليه «أبهت» مضارع مبنى للمجهول معناه أتحير، وفعله المجرد كعلم وكنصر وككرم وكزهى، وهو مبهوت «أصرف» مضارع مبنى للمجهول من صرفه عن الأمر يصرفه ـ من باب ضرب ـ إذا لفته عنه وحوّله «أعددت» هيأت، يريد أنه حين يراها يغيب عنه وعيه ويضيع إدراكه، ومثل هذا البيت فى المعنى قول أبى صخر الهذلى من رائيته المشهورة:

لَقَدْ كُنْتُ آتِيهَا وَفِي النَّفْسِ هَجْرُهَا   بَتَاتًا لِأُخْرَى الدَّهْرِ مَا طَلَعَ الْفَجْرُ

فَمَا هُوَ إلاَّ أنْ أرَاهَا فُجَاءَةً   فَأُبْهَتَ لاَ عُرْفٌ لَدَيَّ وَلاَ نُكْرُ

«ويضمر قلبى عذرها» يريد أن قلبه يلتمس لها المعاذير على ما تحدثه من الهجران والقطيعة «وقد علمت نفسى مكان شفائها قريبا ـ إلخ» يريد أن نفسى تعلم أن شفاءها فى ترك هواها والبعد عنها، ولكنى لا أستطيع السبيل إلى ذلك لأنى لا أناله ولا أقدر عليه «هيمان» عطشان «صاديا» اسم فاعل من صدى يصدى صدى ـ مثل تعب يتعب تعبا ـ إذا عطش، وهو صَدٍ وصَادٍ وصَدْيَان، وامرأة صَدِيَة وصادية وصَدْيَا «وقلت لعراف اليمامة» يكرر عروة ذلك المعنى فى شعره، ومن ذلك قوله فى النونية:

... ...

جَعَلْتُ لِعَرَّافِ الْيَمَامَةِ حُكْمَهُ وَعَرَّافِ نَجْــدٍ إِنْ هُمَا شَفَيَانِي
فَقَالاَ : نَعَمْ نَشْفِي مِنَ الدَّاءِ كُلِّهِ وَرَاحَا مَعَ الْعُوَّادِ يَبْتَدِرَانِ
فَمَـا تَرَكَا مِنْ رُقْيَةٍ يَعْلَمَانِهَا وَلاَ سَــلْوَةٍ إِلَّا وَقَدْ سَقَيَانِي
وَمَا شَفَيَا الدَّاءَ الَّذِي بِيَ كُلَّهُ وَلاَ ذَخَرَا نُصْحًا وَلاَ أَلَوَانِي
فَقَالاَ : شَفَاكَ اللهُ ، وَاللهِ مَالَنَا بِمَـا ضُمِّنَتْ مِنْكَ الضُّـلُوعُ يَدَانِ

وقوله « ولكن عمى الحميرى كذوب » عمه هو الذى يقول فيه فى النونية :

يُكَلِّفُنِي عَمِّي ثَمَانِينَ نَاقَةً وَمَالِيَ وَالرَّحْمٰنِ غَــيْرُ ثَمَانِ

و يقول فيه مرة أخرى :

فَيَاعَمِّ لاَ أُسْقِيتَ مِنْ ذِي قَرَابَةٍ بِلاَلاً فَقَدْ زَلَّتْ بِكَ الْقَدَمَانِ
وَمَنَّيْتَنِي عَفْرَاءَ حَــتَّى رَجَوْتُهَا وَشَاعَ الَّذِي مَنَّيْتَ كُلَّ مَكَانِ
بُنَيَّةُ عَمِّي حِيــلَ بَيْنِي وَبَيْنَهَا وَصَاحَ لِوَشْكِ الْفُرْقَةِ الصُّرَدَانِ

الإعراب : « لئن » اللام موطئة للقسم ، حرف مبنى على الفتح لا محل له ، إن : حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه ، مبنى على السكون لا محل له « كان » فعل ماض ناقص فعل الشرط مبنى على الفتح فى محل جزم « برد » اسم كان مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « الماء » مضاف إليه « هيمان » حال من ضمير المتكلم المجرور بإلى الآتى منصوب بالفتحة الظاهرة « صاديا » يجوز أن يكون حالا من ضمير المتكلم المجرور بإلى كالذى قبله فيكون من قبيل الحال المترادفة ، ويجوز أن يكون حالا من الضمير المستتر فى هيمان المرفوع به فيكون من قبيل الحال المتداخلة « إلىّ » جار ومجرور متعلق بقوله « حبيبا » الآتى « حبيبا » خبر كان الناقصة «إنها» إن : حرف توكيد ونصب ، وضمير المحبوبة اسمه «لحبيب» اللام هى اللام المزحلقة ، وحبيب : خبر إن المؤكدة مرفوع بالضمة الظاهرة، والجملة من إن واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب جواب القسم الذى وطأت له اللام فى أول البيت ، وجملة جواب الشرط محذوفة لدلالة جواب القسم عليها .

الشاهد فيه : قوله « هيمان صاديا » فإنهما حالان من ياء المتكلم المجرورة بإلى ، وقد تقدما عليها ؛ فيكون فى البيت دليل لابن مالك وابن ملكون وابن الطراوة وأبى على الفارسى على أنه يجوز أن يتقدم حال المجرور عليه ، وإذا جعلت « صاديا » حالا من الضمير المستتر فى « هيمان » كان الاستدلال لهم بقوله « هيمان » وحده .

... ...

هذا بيان كلام الشارح وشرح البيت و بيان الاستشهاد به للذى أتى به من أجله .

وقد رد جمهرة النحاة هذا الكلام بوجهين :

أولهما : أن هذا البيت شاذ جاء على خلاف المعروف من لغة العرب وخلاف ما يقتضيه القياس؛ فلا يعبأ به ولا يجوز أن تثبت به قاعدة .

وثانيهما : وهو وجه ذكره أبو الفتح بن جنى ، وحاصله أن « هيمان صاديا » ليسا بحالين من ضمير المتكلم المجرور بإلى كما ادعاه أبو على الفارسى ، ولكنهما حالان من « برد الماء » ونسبة الصدى والهيام إلى الماء نسبة مجازية لقصد المبالغة ، قال فى إعراب الحماسة : « وقد يجوز فى هذا عندي وجه آخر لطيف المعنى ، وهو أن يكون حران صاديا حالا من الماء ، أى كان برد الماء فى حال حرته وصداه حبيبا إلىّ ، وصف الماء بذلك مبالغة فى الوصف ، وجاء بذلك شاعرنا (يريد أبا الطيب المتنبى) فقال :

* وَجُبْتُ هَجِيراً يَتْرُكُ الْمَاءَ صَادِيَا *

وإذا صدى فحسبك به عطشا ؛ فإن أمكن هذا كان حمله عليه جائزا حسنا . ورأيت أبا على يستسهل تقديم حال المجرور فى نحو هذا عليه ، ويقول : هو قريب من حال المنصوب » اهـ .

ولئن كان المعنى الذى ذكره وخرج البيت عليه واستشهد له بكلام أبى الطيب معنى لطيفا ، وكان حمل الكلام عليه جائزا حسنا ؛ فإن المعنى الذى حمل أبو على الفارسى والذين رأوا رأيه البيت عليه هو المعنى الذى اعتوره الشعراء وتداولوه وجرى طلبهم له ؛ انظر إلى قول عمر ابن أبى ربيعة :

قَالَ لِي صَاحِبِي وَأَبْصَرَ مَابِي : أَتُحِبُّ الْقَتُولَ أُخْتَ الرَّبَابِ ؟
قُلْتُ : وَجْدِي بِهَا كَوَجْدِكَ بِالْعَذْ بِ إِذَا مَا مُنِعْتَ بَرْدَ الشَّرَابِ

ثم انظر إلى قول القطامى :

فَهُنَّ يَنْبِذْنَ مِنْ قَوْلٍ يُصِبْنَ بِهِ مَوَاقِعَ الْمَاءِ مِنْ ذِي الْغُلَّةِ الصَّادِي

ثم انظر إلى قول على بن أبى طالب كرم الله وجهه ــ وقد سأله رجل عن مقدار حبهم لرسول الله صلوات الله وسلامه عليه ــ : « كان والله أَحَبَّ إِلَيْنَا مِنْ أَمْوَالِنَا وَأَوْلَادِنَا وَآبَائِنَا وَأُمَّهَاتِنَا وَمِنَ الْمَاءِ الْبَارِدِ عَلَى الظَّمَأ » تدرك أن هذا هو المعنى الذى دندن حوله الشعراء ، وأن حمل الكلام عليه أولى وأعرف .

ومن التمحلات الغريبة التى حمل البيت عليها بعض أنصار الجمهور جعل بعضهم إضافة « برد » إلى « الماء » من إضافة المصدر المتعدى إلى فاعله وجعل « هيمان » منصوبا على أنه مفعول ذلك

وقوله :

٤٨٠ — غَافِلاً تَعرِضُ المَنِيَّةُ لِلْمَرْ ءِ فَيُدْعَى وَلاَتَ حِينَ إِبَاء

الصدر ، وعليه يكون « صاديا » إما نعتا لهيمان وإما معطوفا عليه بحرف عطف محذوف ، وهو من التعسف والبعد عن الجادة بحيث لايؤثره منصف .

٤٨٠ ــ لم أقف لهذا البيت ــ بعد طويل البحث ــ على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق ، وممن استشهد به من شراح الألفية ابن الناظم .

اللغة : « غافلا » وصف من الغفلة عن الشيء وهي الذهول عنه ونسيانه ، قال الفيومى : « الغفلة : غيبة الشيء عن بال الإنسان وعدم تذكره له ، وقد استعمل فيمن تركه إهمالا وإعراضا ، كما في قوله تعالى : (وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ مُعْرِضُونَ) يقال منه : غفلت عن الشيء غفولا ــ من باب قعد ــ وله ثلاثة مصادر : غفول (مثل قعود) وهو أعمها ، وغفلة ــ وزان تمرة ــ وغفل ــ وزان سبب ، قال الشاعر :

إِذْ نَحْنُ فِي غَفَلٍ ، وَأَكْثَرُ هَمِّنَا صَرْفُ النَّوَى وفِرَاقُنَا الجِيرَانَا

وسمى بالثالث مؤنثا بالهاء فقيل غَفَلَة ، ومنه سُوَيْدُ بْنُ غَفَلَةَ » اهـ « تعرض » مضارع عرض الشيء ــ من باب ضرب ــ إذا نزل « المنية » الموت وأصلها فعيلة بمعنى مفعولة من منى الله الشيء يمنيه ــ مثل رمى يرمى ــ إذا قدره ، ودخلته الهاء لما طرأ عليه من الاسمية «إباء» بكسر أوله ــ مصدر أبى يأبى ــ بزنة فتح يفتح ، وهو أحد حروف محفوظة جاء ماضيها ومضارعها بفتح العين من غير أن يكون ثانى الكلمة أو ثالثها حرف حلق ــ بمعنى امتنع ، ومعنى « ولات حين إباء » وليس الوقت وقت امتناع عن إجابة داعى المنون ؛ فانه متى جاء أجله لم يستطع التأخر ولا التقدم .

الإعراب : « غافلا » حال من المرء المجرور باللام تقدم عليه ، منصوب بالفتحة الظاهرة «تعرض» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة « المنية » فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة « للمرء » جار ومجرور متعلق بتعرض « فيدعى » الفاء حرف عطف ، يدعى : فعل مضارع مبنى للمجهول ، وهو معطوف على تعرض ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو « ولات » الواو واو الحال ، لات : حرف نفى يعمل عمل ليس : يرفع الاسم وينصب الخبر ، واسمه محذوف ، و « حين » خبره منصوب بالفتحة الظاهرة ، ويجوز أن يكون المذكور اسمه مرفوعا به والمحذوف هو المنصوب ، وعلى كل حال حين مضاف و « إباء » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « غافلا » فانه حال من المرء المجرور باللام فى قوله « المرء » وقد تقدم

وقوله :

٤٨١ — فَإِنْ تَكُ أَذْوَادٌ أُصِبْنَ وَنِسْوَةٌ   فَلَنْ يَذْهَبُوا فِرْغًا بِقَتْلِ حِبَالِ

الحال عليه ، فذلك دليل على أنه يجوز أن يتقدم الحال على صاحبه مع كونه مجرورا بحرف جر ، وهو ما ذهب إليه جماعة منهم ابن مالك صاحب الألفية ، وقد قررنا ذلك غير مرة .

٤٨١ ــ أنشد ابن منظور هذا البيت فى لسان العرب (مادة : ف ر غ) بدون عزو ، والبيت أحد أبيات خمسة لطليحة بن خويلد الأسدى قاتل عُكَّاشَةَ بن مِحْصن بن حُرْثان الأسدى حليف بنى عبد شمس بن عبد مناف ، وكان مقتل عكاشة فى حروب الردة ، وقد أنشد هذه الأبيات ابن إسحاق فى السيرة (انظر سيرة ابن هشام : ١ ــ ٢٩٠ طبع مطبعة الحلبى) وها كها بروايته :

فَمَا ظَنُّكُمْ بِالْقَوْمِ إِذْ تَقْتُلُونَهُمْ   أَلَيْسُوا ــ وَإِنْ لَمْ يُسْلِمُوا ــ بِرِجَالِ
فَإِنْ تَكُ أَذْوَادٌ أُصِبْنَ وَنِسْوَةٌ   فلن يذهبوا . . . . . . البيت
نَصَبْتُ لَهُمْ صَدْرَ الْحِمَالَةِ ؛ إِنَّهَا   مُعَاوَدَةٌ قِيلَ الْكُمَاةِ : نَزَالِ
فَيَوْمًا تَرَاهَا فِي الْجِلَالِ مَصُونَةً   وَيَوْمًا تَرَاهَا غَيْرَ ذَاتِ جِلَالِ
عَشِيَّةَ غَادَرْتُ ابْنَ أَقْرَمَ ثَاوِيًا   وَعُكَّاشَةَ الْغَنْمِيَّ عِنْدَ مَجَالِ

اللغة : « أذواد » جمع ذود ، والذود ــ بفتح الذال المعجمة وسكون الواو ــ الثلاثة من الإبل إلى العشرة ، ويقال : الذود لا يكون إلا إناثا ، ومن كلامهم : الذَّوْدُ إِلَى الذَّوْدِ إِبِلٌ ، يريدون أن القليل إذا انضم إلى القليل اجتمع منه الكثير « نسوة » اسم جمع لا واحد له من لفظه ، وله واحد من معناه ، وهو امرأة « فرغا » قال ابن منظور فى اللسان : « يقال : ذهب دمه فرغا (بفتح فسكون) وفرغا (بكسر فسكون) : أى باطلا هدرا لم يطلب به» اهـ «حبال» بكسر الحاء المهملة ، بزنة كتاب ــ قال ابن هشام فى تعليقاته على سيرة ابن إسحاق : « حبال : ابن طليحة بن خويلد الأسدى» اهـ ، ومثله للميدانى فى مجمع الأمثال عند شرح المثل «لاتقسط على أبى حبال» وقال قوم ــ منهم العينى ــ إن حبالا هو حبال بن سلمة بن خويلد الأسدى ، ابن أخى طليحة بن خويلد ، وليس بابنه ، قالوا : والذى قتل عكاشة بن محصن هو سلمة هذا ، وذلك أنه اعتنق عكاشة حتى مكن طليحة من أن يضربه ، وأيا كانت الرواية التاريخية فالذى أجمعوا عليه أن طليحة بن خويلد الأسدى كان قد تنبأ على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلما كانت حروب الردة فى عهد أبى بكر رضى الله عنه خرج خالد بن الوليد لقتال المرتدين من العرب ، فبعث خالد إلى طليحة ومن معه من بنى أسد طليعة ثابت بن الأقرم وعكاشة بن محصن ليأتياه بخبرهم ، فلقيا فى طريقهما حبالا هذا فقتلاه ، ثم نذر بهم طليحة بن خويلد فخرج فى أثرهما

وقوله :

٤٨٢ — مَشْغُوفَةً بِكِ قَدْ شُغِفْتُ وَإِنَّمَا حُمَّ الْفِرَاقُ فَمَا إِلَيْكِ سَبِيلُ

حتى أدركهما فقتلا « الحالة » — بزنة كتابة — اسم فرس له « ابن أقوم » هو ثابت بن أقوم الأنصارى رضى الله عنه « ثاويا » مقيما ، وصف من ثوى بالمكان يثوى ثواء ، إذا أقام ، قال الحارث بن حلزة اليشكرى :

آذَنَتْنَا بِبَيْنِهَا أَسْمَاءُ رُبَّ ثَاوٍ يُمَلُّ مِنْهُ الثَّوَاءُ

« مجال » أراد به حومة الحرب .

الإعراب : « إن » حرف شرط جازم « تك » فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط ، مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف « أذواد » اسم تك « أصبن » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونون الإناث فاعل ، والجملة فى محل نصب خبرتك « ونسوة » معطوف على أذواد « فلن » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، لن : حرف نفى ونصب واستقبال « يذهبوا » فعل مضارع منصوب بلن ، وعلامة نصبه حذف النون ، وواو الجماعة فاعله ، مبنى على السكون فى محل رفع « فرغا » حال من قتل المجرور بالباء مقدم عليه « بقتل » جار ومجرور متعلق بيذهبوا ، وقتل مضاف و « حبال » مضاف إليه ، وجملة « لن يذهبوا — إلخ » فى محل جزم جواب الشرط .

الشاهد فيه : قوله « فرغا » فانه حال صاحبه هو قتل المجرور بالباء ، وقد تقدم هذا الحال على صاحبه المجرور ؛ فدل ذلك على جواز تقدم الحال على صاحبه المجرور بحرف الجر كما هو اختيار ابن مالك والذين ذكرنا من النحاة

هذا شرح البيت وإعرابه على ما يوافق كلام الشارح والغرض الذى ساق البيت من أجله ، وفى النفس من هذا الإعراب شىء ليس بالقليل .

٤٨٢ — لم يتيسر لى العثور على نسبة هذا البيت إلى قائل معين ، ولا معرفة شىء من سوابقه أو لواحقه .

اللغة : « شغوفة » وصف من الشغف ، والشغف — بفتح الشين والغين المعجمتين — أن يبلغ الحب شغاف القلب ، وشغاف القلب — بفتح الشين ، بزنة سحاب — هو غشاء القلب ، وتقول : شغف الحب فلانا يشغفه شغفا — مثل نفع ينفع نفعا — والشغف — بفتحتين — الاسم منه ، وفى التنزيل فى قصة يوسف : (قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا) ، وتقول : قد شغفه المال ، إذا زين له فأحبه حبا ملك عليه نفسه ، وتقول : شغف فلان يشغف — بزنة طرب يطرب — وشغف يشغف — مثل زهى يزهى ، بالبناء للمجهول — فهو مشغوف « حم الفراق » قدر وقضى (وانظر شرح الشاهد ١٩١ الذى سبق فى باب كان وأخواتها) « سبيل » طريق .

الإعراب : « مشغوفة » حال من كاف المخاطبة المجرورة محلا بالباء فى قوله « بك » الآتى ،

وقوله :

٤٨٣ – إِذَا الْمَرْءُ أَعْيَتْهُ الْمُرُوءَةُ نَاشِئاً فَمَطْلَبُهَا كَهْلاً عَلَيْهِ شَـــدِيدُ

منصوب بالفتحة الظاهرة « بك » جار ومجرور متعلق بقوله « شغفت » الآتى « قد » حرف تحقيق مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « شغفت » يحتمل أن يكون شغف بالبناء للمجهول وأن تكون بالبناء للمعلوم من باب طرب على ما بينا فى لغة البيت ؛ فعلى الأول تكون تاء المتكلم نائبا عن الفاعل ، وعلى الثانى تكون فاعلا « وإنما » الواو عاطفة ، إن : حرف توكيد ونصب ، وما : كافة لها عن العمل وعن الاختصاص بالجمل الاسمية « حم » فعل ماض مبنى للمجهول « الفراق » نائب فاعل « فما » الفاء حرف عطف ، ما : نافية مهملة وجوبا لتقدم الخبر « إليك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « سبيل » مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالضمة الظاهرة .

وتقدير البيت هكذا : قد شغفت بك حال كونك مشغوفة بى ، وإنما حم الفراق – إلخ ، يريد أن حبه لها حاصل فى حال حصول حبها إياه وأن كليهما قد شغف بالآخر ، ولكن الله قد قضى عليهما أن يفترقا . ولو أنك جعلت تقديره قد شغفت بك حال كونك مشغوفة بغيرى ليكون مثل قول أبى بصير الأعشى ميمون بن قيس :

عُلِّقْتُهَا عَرَضًا وَعُلِّقَتْ رَجُــلاً غَيْرِى وَعُلِّقَ أُخْرَى ذٰلِكَ الرَّجُلُ

لكان مما يأباه قوله « وإنما حم الفراق فما إليك سبيل » .

الشاهد فيه : قوله « مشغوفة » فإنه حال من ضمير المخاطبة المجرور محلا بالباء فى قوله « بك » وقد تقدم هذا الحال على صاحبه كما ترى ، فكان ذلك دليلا على جواز أن يتقدم الحال على صاحبه المجرور كما ذهب إليه ابن مالك ومن عددنا معه من النحاة فى شرح الشواهد السابقة .

٤٨٣ – ورد هذا البيت ثالث أربعة أبيات فى ديوان الحماسة منسوبة لرجل من بنى قريع ، ولم يعين ، وقد عينه ابن جنى فى إعراب الحماسة فقال : هو المعلوط القريعى ، ونقل ابن منظور (مادة : ح ظ ظ) عن الجوهرى عن ابن دريد نسبة البيتين الأول والثانى من هذه الأبيات الأربعة لسويد بن حذاق العبدى ، وقال : « وتروى للمعلوط بن بدل القريعى » وهاك الأبيات الأربعة :

مَتَى مَا يَرَى النَّاسُ الْفَقِيرَ ، وَجَارُهُ غَـــنِىٌّ ؛ يَقُولُوا : عَاجِزٌ وَجَلِيدُ

وَلَيْسَ الْغِنَى وَالْفَقْرُ مِنْ حِيلَةِ الْفَتَى وَلَـكِنْ أَحَاظٍ قُسِّمَتْ وَجُـدُودُ

إِذَا الْمَرْءُ أَعْيَتْهُ المروءة ناشئاً فمطلبها كهلا ... البيت ... وبعده :

وَكَائِنْ رَأَيْنَا مِنْ غَنِىٍّ مُذَمَّمٍ وَصُعْلُوكِ قَوْمٍ مَاتَ وَهْوَ حَمِيــدُ

... ...

وقد روى البغدادى قطعة للخبل السعدى فيها بيت الشاهد والبيتان الثانى والرابع ، ولكن مع اختلاف فى ترتيبها ، وهاك هذه القطعة :

أَلاَ يَا لَقَوْمِى لِلرُّسُومِ تَبِيدُ وَعَهْدُكَ بِمَنْ حَلَّهُنَّ جَدِيدُ
وَلِلدَّارِ بَعْدَ الْحَىِّ يُبْكِيكَ رَسْمُهَا وَمَا الدَّارُ إِلاَّ دِمْنَةٌ وَصَعِيدُ
لَقَدْ زَادَ نَفْسِى يَابْنَ وَرْدٍ كَرَامَةً عَلَىَّ رِجَالٌ فِى الرِّجَالِ عَبِيدُ
يَسُوقُونَ أَمْوَالاً وَمَا سَعِدُوا بِهَا وَهُمْ عِنْدَ مَثْنَاةِ الْقِيَامِ قُعُودُ
وَلاَ سَوَّدَ الْمَالُ اللَّئِيمَ وَلاَ دَنَا كَذَاكَ وَلَكِنَّ الْكَرِيمَ يَسُودُ
وَكَائِنْ رَأَيْنَا مِنْ غَنِىٍّ مُذَمَّمٍ وَصُعْلُوكِ قَوْمٍ مَاتَ وَهْوَ حَمِيدُ
وَلَيْسَ الْغِنَى وَالْفَقْرُ مِنْ حِيلَةِ الْفَتَى وَلَكِنْ أَحَاظٍ قُسِّمَتْ وَجُدُودُ
وَمَا يَكْسِبُ الْمَالَ الْفَتَى بِجَلاَدَةٍ لَدَيْهِ وَلَكِنْ خَائِبٌ وَسَعِيدُ
إِذَا الْمَرْءُ أَعْيَتْهُ الْمُرُوءَةُ نَاشِئاً فَمَطْلَبُهَا كَهْلاً عَلَيْهِ شَدِيدُ

اللغة : « متى ما يرى الناس ـ إلخ » الجليد : وصف من الجلادة ، وهى الصلابة ، والمراد بها القدرة التامة والقوة الكاملة على السعى فى مناكب الأرض وتحصيل الرزق ، والعجز ضده ، وجملة « وجاره فقير » حالية ، و « عاجز وجليد » خبرا مبتدإ محذوف : أى هذان عاجز وجليد ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب مقول القول . « وليس الغنى والفقر ـ إلخ » الحيلة : الحذق فى تدبير الأمور وتقليب الفكر حتى يهتدى المرء إلى وجه الصواب . وأصلها من الحول ـ بفتح فسكون ـ وهو التحول فى الأمر والقدرة عليه ، قلبت واو الحيلة ياء لسكونها إثر كسرة . وأحاظ : جمع أحظ الذى هو جمع حظ ، وذلك كما جمعوا رهطا على أرهط ثم جمعوا الأرهط على الأراهط ، كذا قيل ، وعليه يكون أصل أحظ أحظظا فقلبت الظاء الثانية ياء ثم قلبت ضمة الأولى كسرة وعومل معاملة قاض ، وأحسن من هذا أن يكون الأحظى جمع حظوة ـ بكسر الحاء أو ضمها ـ بمعنى الحظ ، كما جمع الدلو على الأدلى ، أوجمع حظى ـ بكسر الحاء ، بزنة إلى ـ بمعنى الحظ أيضا ، قال ابن الأنبارى : « الحظى (بكسر الحاء ، بزنة إلى) الحظوة ، وجمعُ الحِظَى أحظٍ ثم أحَاظٍ ، ورجل له حُظْوة وحِظْوة وحِظَة : أى حظ من الرزق » اهـ عن اللسان . والحظ : النصيب والبخت . والجدود : جمع جد ، والجد ـ بفتح الجيم ـ بمعنى الحظ ، يريد أن الغنى والفقر ليسا من الأشياء التى تنال بالدأب والاجتهاد ولكنهما من الأمور التى تأتى الإنسان بمساعدة المقادير ، ونظيره قول الشاعر :

كَمْ عَالِمٍ عَالِمٍ أَعْيَتْ مَذَاهِبُهُ وَجَاهِلٍ جَاهِلٍ تَلْقَاهُ مَرْزُوقَا

... ...

هٰـذَا الَّذِى تَرَكَ الْأَوْهَامَ حَائِرَةً   وَصَيَّرَ الْعَالِمَ النِّحْرِيرَ زِنْدِيقـاً

« إذا المرء أعيته المروءة ـ إلخ » أعيته : أتعبته وأعجزته ، وتقول عيى بالأمر يعيا ـ مثل تعب يتعب ـ وعىّ به ـ بالإدغام ـ ومن اللغة الأولى قوله تعالى : (أَفَعَيِينَا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ) ومن اللغة الثانية قول الشاعر :

عَيُّوا بِأَمْرِهِمُ كَمَا   عَيَّتْ بِبَيْضَتِهَا الْحَمَامَهْ

والمروءة : أدب نفسى تحمل مراعاته الإنسان على الوقوف عند أحاسن الأخلاق وجميل العادات ، والفعل مرؤ الإنسان فهو مرىء ، بوزان قرب فهو قريب ، ويروى « إذا المرء أعيته السيادة » والناشىء : الحدث الذى قد جاوز حد الصغر ، ويقال للجارية ناشىء أيضا ، والمطلب : مصدر ميمى بمعنى الطلب ، والكهل : الرجل الذى جاوز الثلاثين ، ويقال : هو الذى بلغ الأربعين ، والأنثى كهلة « وكائن رأينا من غنى مذمم ـ إلخ » كائن : اسم بمعنى كم الخبرية الدالة على التكثير ، ومثله قول زهير :

وَكَائِنْ تَرَى مِنْ صَامِتٍ لَكَ مُعْجِبٍ   زِيَادَتُهُ أَوْ نَقْصُهُ فِى التَّكَلُّمِ

والمذمم : الذى يذمه الناس كثيرا ، والصعلوك ـ بضم الصاد ـ الفقير ، يقول : كثير من الأغنياء الذين يعيشون فى هذه الحياة يتناولهم الناس بالذم الكثير ؛ لأنهم لا يعودون بشىء من مالهم على الفقراء والمحاويج ، وكثير من الفقراء ماتوا والناس ألسن تلهج بمدحهم لأنهم كانوا ينفقون مما يجدون على قلته وضعفه .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه « المرء » يجوز روايته بالرفع وبالنصب : فأما الرفع فعلى أنه فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده بمعناه ، وتقديره : إذا عيى المرء أعيته المروءة ، وأما النصب فعلى أنه مفعول لفعل محذوف من لفظ ما بعده ، وتقديره : إذا أعيت المروءة المرء أعيته ، وليس رفعه على الابتداء كما يدعيه الكوفيون (وارجع إلى شرح الشاهد رقم ٣٩٢ فى باب الاشتغال) والجملة من الفعل المحذوف ومعموله المذكور فى محل جر باضافة إذا إليها « أعيته » فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، وضمير الغائب العائد إلى المرء مفعول به « المروءة » فاعل أعيت ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب لأنها مفسرة « ناشئا » حال من الضمير البارز المنصوب محلا فى أعيته « فمطلبها » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، مطلب : مبتدأ ، وضمير الغائبة العائد إلى المروءة مضاف إليه « كهلا » حال من الضمير العائد إلى المرء المجرور بعلى فى قوله « عليه » الآتى ، منصوب بالفتحة الظاهرة « عليه » جار ومجرور متعلق بقوله شديد الآتى « شديد » خبر المبتدأ الذى هو مطلب ، وتقدير

والحق[1] أن جواز ذلك مخصوص بالشعر ، وحمل الآية على أن « كافّة » حال من الكاف ، والتاء للمبالغة لا للتأنيث ؛ وقد ذكر ابن الأنبارى الإجماع على المنع .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول[2] : فَصَّل الكوفيون فقالوا : إن كان المجرور ضميراً نحو : مَرَرْتُ ضَاحِكَةً بِها ، أو كانت الحال فِعْلاً ، نحو : تَضْحَكُ مَرَرْتُ بِهِنْدٍ جاز ، وإلاَّ امتنع .

الثانى : محل الخلاف إذا كان الحرف غير زائد[3] ؛ فإن كان زائداً جاز التقديم اتفاقا ، نحو : ما جاء رَاكباً مِنْ رَجُلٍ .

الكلا : فطلبها شديد عليه فى حال كهولته ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب جواب الشرط الذى هو إذا ؛ لأنه شرط غير جازم .

الشاهد فيه : قوله « كهلا » فإنه حال من ضمير الغائب المجرور محلا بعلى فى قوله « عليه » وقد تقدم هذا الحال على صاحبه ، فهذا يدل لابن مالك والذين ذكرنا معه من النحاة على أنه يجوز تقديم الحال على صاحبه المجرور بحرف الجر .

(١) لو أن هذا التقديم الذى ذهب إليه ابن مالك ومن معه من فحول العلماء لم يكن عليه شاهد من كلام العرب إلا بيت واحد لكان لكلام الشارح وجه وجيه ، ولو أن شواهد المسألة مجهولة النسبة إلى قائليها لكان له متجه ومستندما ، ولكن هذه الأبيات الكثيرة مع معرفة أصحاب أكثرها ، وقبلها آيتان من كتاب الله تعالى ظاهرها يشهد لابن مالك ، وقوة القياس الذى عضدنا به مذهبه ــ كل أولئك لا يجعل عندنا مجالا للتردد فى ترجيح ما ذهب إليه ، وردّ ما ادعى الشارح أنه الحق ، ونقول : بل الحق أنه يجوز تقديم الحال من المجرور بحرف الجر على صاحبه ويجوز القياس على ما سمع من ذلك ، ويكفى وروده فى أفصح كلام ، وما تمحل به الجماعة من الوجوه التى خرجوا عليها الآيتين مما لا يسوغ الأخذ به ، وما أوردوه على وجوه استدلال ابن مالك كلام لا يعول عليه منصف ، وارجع إلى كلامنا على الآية الكريمة والأبيات .

(٢) قد صدرنا هذه المسألة ببحث واف بينا فيه هذا الكلام ، وذكرنا وجه تفرقة بعض الكوفيين بين الضمير والاسم الظاهر ؛ فارجع إلى هذه الكلمة ودعك من التعليل الذى ذكره العلامة الصبان نقلا عن شيخه والبعض .

(٣) يستثنى من الحرف الزائد: الحرف الذى تجب زيادته ولا يجوز حذفه ، مثل الباء الداخلة على فاعل أفعل فى التعجب ، نحو أكرم بأبى بكر ، وكذلك الحرف الذى تغلب زيادته ويقل حذفه ، مثل الباء التى تزاد فى فاعل كفى ، نحو كفى بمحمد شاهدا ؛ فإن الحرف فى هذين النوعين يجرى مجرى الحرف الأصلى؛ فمن جوز التقديم مع الأصلى جوز فيهما، ومن منع التقديم مع الأصلى منع فيهما .

الثالث : بقى من الأسباب[1] الموجبة لتأخير الحال عن صاحبها أمران :

الأول : أن يكون مجروراً بالإضافة ، نحو : عَرَفْتُ قيامَ زَيْدٍ مُسْرِعاً ، وأعجبنى وَجْهُ هندٍ مُسْفِرَةً ؛ فلا يجوز بإجماع تقديم هذه الحال : واقعةً بعد المضاف ؛ لئلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، ولا قبله ؛ لأن المضاف إليه مع المضاف كالصلة مع الموصول ، فكما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على الموصول كذلك لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف إليه على المضاف[2] .

---

(١) الأسباب التى تمنع تقدم الحال على صاحبها تسعة : ذكر الناظم منها واحدا ، و بين فيه خلافا ، واختار أنه لا يمتنع التقديم ، وذلك أن يكون صاحب الحال مجرورا بحرف جر ، و بين الشارح اثنين من هذه الأسباب : أولهما أن يكون صاحب الحال مجرورا باضافة غيره إليه إضافة محضة عند الناظم ومطلقا عند ابن الناظم وابن هشام ، وثانيهما أن تكون الحال محصورا فيها بإنما أو بالا وتتقدم الحال دون إلا ، على ما هو أرجح الآراء ، فان تقدمت الحال مع إلا فالذى نرجحه جواز التقديم لظهور المعنى،كما قررناه فى بيان قوله تعالى : (وَمَآ أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ كَافَّةً لِلنَّاسِ) و بقى من الأسباب ستة لم يتعرض لها أحدهما ، ونحن نذكرها لك بإيجاز :

أولها : أن يكون العامل فى صاحب الحال كأنّ ، نحو : كأن زيدا أسد غاضبا ، لايجوز أن تقول : كأن غاضبا زيدا أسد .

ثانيها : أن يكون العامل فى صاحب الحال لعلّ ، نحو : لعل محمدا مقبل علينا راضيا ، لايجوز أن تقول : لعل راضيا محمدا مقبل علينا .

الثالث : أن يكون العامل فى صاحب الحال ليت ، نحو : ليت الأستاذ راض عنا مشفقا ، لا يجوز أن تقول : ليت مشفقا الأستاذ راض عنا .

الرابع : أن يكون العامل فى صاحب الحال فعل تعجب ، نحو : ما أحسن هندا مسفرة ، لا يجوز لك أن تقول : ما أحسن مسفرة هندا .

الخامس : أن يكون صاحب الحال ضميرا متصلا بصلة أل ، نحو : القاصدك معطيا زيد ، فمعطيا : حال من ضمير الخطاب ، ولا يسوغ لك أن تقول : معطيا القاصدك زيد .

السادس : أن يكون صاحب الحال معمولا لصلة حرف مصدرى ، نحو : أعجبنى أن ضربت إبراهيم مؤدبا ، فمؤدبا : حال من ضمير المخاطب الذى وقع فاعلا لضرب المعمول لأن المصدرية ، ولا يسوغ لك أن تقول : مؤدبا أعجبنى أن ضربت إبراهيم ، ولا أن تقول : أعجبنى مؤدبا أن ضربت إبراهيم ، أما المثال الأول مما لا يسوغ لك أن تقوله فى هذا الموضع فليس من بابة كلامنا الآن ، وسيأتى فى كلام الناظم والشارح قريبا ، وأما المثال الثانى منهما فهو محل بحثنا الآن .

(٢) يستثنى من ذلك ماإذا كان المضاف جزءا من المضاف إليه نحو: تتحرك يد زيد ماشيا؛

وهذا فى الإضافة المحضة ، كما رأيت . أما غير المحضة ـ نحو : هٰذَا شَارِبُ السَّوِيقِ مَلْتُوتًا الآن أو غدا ـ فيجوز ، قاله فى شرح التسهيل ؛ لكن فى كلام ولده ـ وتابعه عليه صاحب التوضيح ـ ما يقتضى التَّسويةَ فى المنع .

الأمر الثانى : أن تكون الحال محصورة ، نحو « وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إلا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ[1] » .

الرابع : كما يعرض للحال وجوب التأخير عن صاحبها ، كما رأيت ، كذلك يعرض لها وجوب التقديم[2] عليه ، وذلك كما إذا كان محصوراً ، نحو : مَا جَاءَ رَاكِبًا إلاَّ زَيْدٌ .

فانه يجوز حينئذ تقديم الحال على المضاف فتقول : تتحرك ماشيا يد زيد ، وسيأتى ذلك منصوصا فى كلام الرضى قريبا .

(١) قد علمت أن أداة القصر إما أن تكون «إنما» و إما أن تكون النفى و إلا ، وعلمت أنه إن كانت الأداة إنما فقد انعقد الإجماع على امتناع تقديم المحصور فيه من الحال أو صاحبه على المحصور ، وذلك لأن غرض المتكلم ينعكس ، و إن كانت الأداة إلا بعد النفى فالتقديم حينئذ على وجهين ؛ لأنك إما أن تقدم المحصور فيه على المحصور مبقيا إلا فى ,وطنها الأصلى ، و إما أن تقدم المحصور فيه مع إلا ؛ فان قدمت المحصور فيه ولم تقدم إلا معه فالإجماع منعقد على عدم تجويز ذلك التقديم ، للعلة التى ذكرناها فى إنما ، و إن قدمت المحصور فيه وقدمت معه إلا فقد اختلف العلماء : فذهب جماعة منهم الكسائى إلى جواز التقديم حينئذ ؛ لظهور المعنى ، وذهب جماعة إلى منع التقديم طردا للمسألة ، وتبعهم الناظم ، والذى نرجحه هو تجويز التقديم حينئذ ، اعتمادا على وضوح الغرض وانسياق المقصود إلى ذهن السامع ، تبعا للكسائى فى ذلك . و إذا علمت هـذا تبين لك أن الآية التى ذكرها الشارح لا يجوز فيها تقديم الحال الذى هو « مبشرين ومنـذرين » على صاحبها الذى هو « المرسلين » إجماعا إن قدمت الحال دون إلا ، و إن قدمت الحال مع إلا لم يجز أيضا على ما ذهب إليه الناظم فى باب الفاعل (وارجع إلى حديثنا عن ذلك : ج ٢ ص ١٨١ وما بعدها) فى شرح الشاهد (٣٧١ وما بعده) .

(٢) ذكر الشارح مسألة واحدة يجب فيها تقديم الحال على صاحبها ، وهى أن يكون صاحب الحال محصورا فيه ، والتفصيل الذى ذكرناه فيما إذا كان الحال محصورا فيه يجرى ههنا بحذافيره ؛ فنحو إنما جاء راكبا زيد ، يجب فيه تأخير صاحب الحال إجماعا ، ونحو ما جاء راكبا إلا زيد ، يمتنع فيه أن تقول : ما جاء زيد إلا راكبا ، إجماعا ، واختلفوا فى جواز أن تقول فيه : ما جاء إلا زيد راكبا ، والراجح عندنا جوازه ، على ما قدمنا .

و بقى موضع آخر يجب فيه تقديم الحال على صاحبها ، وهو أن يكون صاحب الحال مضافا إلى

(وَلاَ تُجِزْ حَالاً مِنَ الْمُضَافِ لَهُ)؛ لوجوب كون العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها[١] وذلك يأباه (إلاّ إذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهُ) أى: عملَ الحالِ، وهو نصبه، نحو «إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً»، وقوله:

ضمير ما يلابس الحال، نحو قولك: جاء زائر دعد أبوها؛ فإنك لو قدمت صاحب الحال عليه حينئذ فقلت: جاء أبوها زائر دعد، لكان الضمير عائدا إلى متأخر لفظا ومعنى وحكما، وهو غير جائز؛ فاعرف ذلك.

(١) فى هذا الموضع أمران تجب معرفتهما: الأول أن العلماء لم يتفقوا على وجوب كون العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها، بل اختلفوا فى ذلك: فذهب الجمهور إلى وجوب هـذا، وذهب قوم إلى أنه لا يجب، بل يجوز أن يكون العامل فى الحال غير العامل فى صاحبه، وقالوا: إن العامل فى «قائما» من نحو قولك: ليتك قائما فى الدار، هو الجار والمجرور الواقعان خبرا لليت، وليس العامل فى الحال فى مثل هذا التركيب هو ليت الذى عمل فى صاحب الحال وهوضميرالمخاطب، ومال المحقق الرضى إلى هـذا الرأى. قال فى شرح الكافية (١ - ١٨٣): «وأما حرفا التمنى والترجى نحو ليتك قائما فى الدار ولعلك جالسا عندنا فالظاهر أنهما ليسا بعاملين؛ لأن التمنى والترجى ليسا بمقيدين بالحالين، بل العامل هو الخبر المؤخر، على ما هو مذهب الأخفش؛ لكون مضمونه هو المقيد» اهـ فقول الشارح «لوجوب كون العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها» إنما يجرى على مذهب الجمهور الذى بيناه. والأمر الثانى أنك إذا قلت: أعجبنى ضربك مؤدّبا زيدا، ونحوه من كل مثال وقع الحال فيه عن مضاف إليه والمضاف مما يعمل عمل الفعل - صح أن يقال على المذهبين جميعا: إن العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها، وهو المضاف، ولكنك إذا قلت: اتبعت فكرة محمد عظيما، ونحوه من كل مثال وقع فيه الحال عن مضاف إليه والمضاف مما لا يعمل عمل الفعل - كان لنا أن نتساءل عن العامل فى الحال حينئذ؛ وقد أجاب المحقق الرضى عن هـذا التساؤل بقوله فى شرح الكافية (١ - ١٨٩) «وأما العامل فى الحال فى نحو مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً - أعنى إذا كان الحال عن مجرور بمضاف غير عامل فى الحال كما عمل فى ضَرْبُ زيدٍ راكبا؛ فعند من جوز اختلاف العامل فى الحال وفى صاحبها لا إشكال فيه (يريد أنه يكون العامل فى صاحب الحال حينئذ هو الاسم المضاف، ويكون العامل فى الحال هو الفعل المتقدم العامل فى المضاف، مثل اتَّبِعْ فى الآية الكريمة) وأما من منعه (يريد من منع جواز كون العامل فى الحال غير العامل فى صاحبها) فقال بعضهم: العامل فيه معنى الإضافة؛ لأن الإضافة بمعنى حرف الجر المتعلق بمعنى الفعل؛ لأن المعنى ملة ثبتت لإبراهيم حنيفا، وهو ضعيف؛ لأن معنى الفعل قد انطمس فى مثله، وقال بعضهم: لما كان لا يضاف مما ليس بعامل فى الحال إلى

٤٨٤ – تَقُولُ ٱبْنَتِى إِنَّ ٱنْطِلاَقَكَ وَاحِدًا إِلَى ٱلرَّوْعِ يَوْمًا تَارِكِى لاَ أَبَالِيَا

ذى الحال إلا جزؤه نحو انظر إلى يد زيد ماشيا ، أو ما يقوم المضاف إليه مقامه لو حـذف كقوله تعالى : (مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً) ؛ جاز أن يعمل عامل المضاف فى الحال مع أنه لم يعمل فى المضاف إليه ، لأن المضاف إليه فى التقديرين المذكورين (همـا أن يكون المضاف جزء المضاف إليه ، وأن يكون المضاف مما يصح طرحه والاستغناء بالمضاف إليه عنه) كأنه المضاف ، ولـكون حال المضاف إليه كحال المضاف إذا كان المضاف جزء المضاف إليه جاز على قلة تقـديم حال المضاف إليـه على المضاف ، نحو : تَتَحَرَّكُ مَاشِياً يَدُ زيدٍ » اهـ كلامه ، والرأى الثانى من رأيى الذين أوجبوا كون العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها هو ما ذكره الشارح فى هذه المسألة ، وهو عينه – بالنظر إلى عامل الحال – رأى الذين أجازوا كون العامل فى الحال غير العامل فى صاحبها ، إلا أن النظر قد اختلف ، فالذين أجازوا التخالف نظروا إلى حقيقة الواقع وأن العامل فى الحال فى الآية الـكريمة هو اتبع والعامل فى صاحب الحال هو المضاف ، وهما مختلفان بادى الرأى ، والذين منعوا التخالف ذهبوا إلى أن العامل فى الآية الـكريمة فى الحال وفى صاحبها جميعا هو اتبع ، وتمحلوا لذلك بتقدير سقوط المضاف لـكونه مما يصح سقوطه فى الحالتين المذكورتين ، وبقى أن يسأل عن العامل فى الحال وفى صاحبه عند أبى على الفارسى الذى أجاز مجىء الحال من المضاف إليه فى غير هذين الضابطين نحو ضربت غلام هند جالسة ؛ إذ لا يصح ما ادعاه القوم من جعل الفعل المتقدم عاملا فى الحال وفى صاحبها بتقدير سقوط المضاف ؛ إذ المضاف ههنا بحيث لا يمكن سقوطه وإلا لفسد المعنى فتصبح هندا مضروبة . ولعل الفارسى رحمه الله ممن يجوزون أن يكون العامل فى الحال غير العامل فى صاحبها . هذا ما عنّ لى فى هذه المسألة .

٤٨٤ – اشتهرت رواية هـذا البيت فى كتب النحاة كما رواه الشارح ، ولـكن الأدباء ورواة الشعر يروونه على غير هذا الوجه ؛ فهم يروونه هكذا :

تَقُولُ ٱبْنَتِى لَمَّا رَأَتْ طُولَ رِحْلَتِى سِفَارُكَ هٰـذَا تَارِكِى لاَ أَبَالِيَا

وهذا بيت من قصيدة مستجادة لمالك بن الريب المازنى التميمى رواها أبو على القالى فى ذيل أماليه (ص ١٣٥ دار الـكتب) وقال قبل إنشادها : « وقرأت قصيدة مالك بن الريب التى أولهـا : ✱ ألا ليت شعرى هل أبيتن ليلة ✱ على أبى بكر بن دريد ، ولهـا خبر أنا ذاكره ، قال : قال أبو عبيدة : لما ولى أمير المؤمنين معاوية بن أبى سفيان سعيد بن عثمان بن عفان ، رضى الله تعالى عنهم ، خراسان – سار فيمن معه فأخذ طريق فارس ، فلقيه بها مالكُ بن الرَّيْبِ ابن حُوط بن قُرْط بن حِسْل بن ربيعة بن كابِيَةَ بن حُرْقوص بن مازن بن مالك بن عمرو بن تميم ، وأمه شَهْلَةُ بنت سَنيح بن الحُرّ بن ربيعة بن كابية بن حرقوص بن مازن ، قال : وكان

... ...

مالك بن الريب ــ فيما ذكر ــ من أجمل العرب جمالا وأبينهم بيانا ، فلما رآه سعيد أعجبه . وقال أبو الحسن المدائني : بل مرّ به سعيد بالبادية وهو منحدر من المدينة يريد البصرة حين ولاه معاوية خراسان ، ومالك في نفر من أصحابه ، فقال له : ويحك يا مالك ! ما الذي يدعوك إلى ما يبلغني عنك من العداء وقطع الطريق ؟ قال : أصلح الله الأمير ! العجز عن مكافأة الإخوان ، قال : فإن أنا أغنيتك واستصحبتك أتكف عما تفعل وتتبعني ؟ قال : نعم ، أصلح الله الأمير ! أكفّ كأحسن ما كفّ أحد ، فاستصحبه وأجرى عليه خمسمائة دينار في كل شهر ، وكان معه حتى قتل بخراسان ، قال : ومكث مالك بخراسان فمات هناك ، فقال يذكر مرضه وغربته . وقال بعضهم : بل مات في غزو سعيد ، طعن فسقط وهو بآخر رمق . وقال آخرون : بل مات في خان فرثته الجان لما رأت من غربته ووحدته ، ووضعت الجن الصحيفة التي فيها القصيدة تحت رأسه ، والله أعلم أي ذلك كان» اهـ كلامه. فأما حديث الجان الذي ذكره عن بعضهم فنحن إنما نذكره أمانة في النقل وبيانا لما كان بعض الناس في ذلك العصر يراه ، وسنروى لك من صدر هذه القصيدة أبياتا إلى أن نبلغ بك بيت الشاهد ، قال :

أَلاَ لَيْتَ شِعْرِى هَلْ أَبِيتَنَّ لَيْلَةً ... بِجَنْبِ الْغَضَى أُزْجِى الْقِلاَصَ النَّوَاجِيَا
فَلَيْتَ الْغَضَى لَمْ يَقْطَعِ الرَّكْبُ عَرْضَهُ ... وَلَيْتَ الْغَضَى مَاشَى الرِّكَابَ لَيَالِيَا
لَقَدْ كَانَ فِي أَهْلِ الْغَضَى لَوْدَنَا الْغَضَى ... مَزَارٌ وَلٰكِنَّ الْغَضَى لَيْسَ دَانِيَا
أَلَمْ تَرَنِي بِعْتُ الضَّلاَلَةَ بِالْهُدَى ... وَأَصْبَحْتُ فِى جَيْشِ ابْنِ عَفَّانَ غَازِيَا
وَأَصْبَحْتُ فِي أَرْضِ الْأَعَادِيِّ بَعْدَ مَا ... أَرَانِيَ عَنْ أَرْضِ الْأَعَادِيِّ قَاصِيَا
دَعَانِي الْهَوَى مِنْ أَهْلِ أُودَ وَصُحْبَتِي ... بِذِى الطَّبَسَيْنِ فَالْتَفَتُّ وَرَائِيَا
أَجَبْتُ الْهَوَى لَمَّا دَعَانِي بِزَفْرَةٍ ... تَقَنَّعْتُ مِنْهَا ، أَنْ أُلاَمَ ، رِدَائِيَا
أَقُولُ ــ وَقَدْ حَالَتْ قُرَى الْكُرْدِ بَيْنَنَا ــ ... جَزَى اللهُ عَمْراً خَيْرَ مَا كَانَ جَازِيَا
إِنِ اللهُ يَرْجِعْنِي مِنَ الْغَزْوِ لاَ أُرَى ... وَإِنْ قَلَّ مَالِي طَالِباً مَا وَرَائِيَا
تَقُولُ ابْنَتِي لَمَّا رَأَتْ طُولَ رِحْلَتِي ... سِفَارُكَ هٰذَا ...... البيت ، وبعده :
لَعَمْرِى لَئِنْ غَالَتْ خُرَاسَانُ هَامَتِي ... لَقَدْ كُنْتُ عَنْ بَابَيْ خُرَاسَانَ نَائِيَا

اللغة : « ألا ليت شعرى ــ البيت » الغضى : شجر ينبت في الرمل ، ولا يكون غضى إلا في الرمل . وأزجى : أسوق ، تقول : أزجيت الدابة أزجيها إزجاء وزجيتها أزجيها تزجية ، تريد سقتها ، والقلاص : جمع قلوص ، وهو الفتىّ من الإبل ، والنواجى : جمع ناجية ، وهي السريعة

... ...

« فليت الغضى ـ البيتين » يقول : ليته طال عليهم الاسترواح إليه وليته طاولهم ، ولو أن أهل الغضى يدنون منا لقدرنا على أن نزورهم ، ولكن الغضى ليس يدنو ، وإنما يذكر ذلك تلهفا وشوقا إلى ساكنى الغضى « ألم ترنى بعت الضلالة بالهدى ـ الخ » يريد بابن عفان سعيد بن عثمان ابن عفان . يقول : لقد تركت الذى كنت فيه من الفتك وقطع الطريق ، وذلك ما عناه بالضلالة ، وصرت فى جيش سعيد أغزو العدو «دعانى الهوى الخ» أود : موضع، قال ياقوت : « أود ـ بالضم ثم السكون والدال مهملة ـ موضع فى ديار بنى تميم ، ثم لبنى يربوع منهم ، بنجد فى أرض الحزن ، قال بعضهم :

وَأَعْرَضَ عَنِّى قَعْنَبٌ فَكَأَنَّمَا ... يَرَى أَهْلَ أُودَ مِنْ صُداء وسلهمَا

وقال ابن مقبل :

لِلْمَازِنِيَّةِ مُصْطَافٌ وَمُرْتَبَعُ ... مِمَّا رَأَتْ أُودُ فَالمِقْرَاتُ فَالْجَرَعُ

رأت : أى قابلت ، وقال آخر :

كَأَنَّها ظَبْيَةٌ بِكْرٌ أَطاعَ لَهَا ... مِنْ حَوْمَلٍ تَلَعَاتُ الجَوِّ أَوْ أُودَا

كذا روى فى هـذه الأبيات بالضم ، وقيل : هو واد كان فيه يوم من أيام العرب » اه والطبسان : موضع قريب من خراسان ، يقول : دعانى هواى وتشوقى من ذلك الموضع وأصحابى يقيمون بموضع آخر « أجبت الهوى ـ الخ » كنى بقوله « تقنعت منها ردائى » عن أنه استحيا ، وذلك لأن من عادة من يستحى أن يخفى وجهه لكيلا يراه الناس ، وتقنع الشىء : جعله بمنزلة القناع يغطى به وجهه . يقول : لما ذكرت ذلك المكان الذى يقيم فيه أحبتى استعبرت وهطلت عيناى فأخذنى الحياء من ذلك فسترت وجهى كيلا يرانى الناس فيلوموني ، ونظيره قول الشاعر :

فَكَائِنْ تَرَى فِي الْقَوْمِ مِنْ مُتَقَنِّعٍ ... عَلَى عَبْرَةٍ كَادَتْ بِهَا الْعَيْنُ تَسْفَحُ

« تقول ابنتى ـ الخ » الانطلاق : الذهاب ، واحدا : أراد به منفردا عن الأهل والأحبة ، والروع : أصله الخوف والفزع ، وأراد به ههنا الحرب ، من باب إطلاق اسم المسبب وإرادة السبب ، وقوله « لا أباليا » العرب تقول : لا أب لك ، فيبنون اسم لا على الفتح لانقطاعه عن الإضافة ، ويقولون : لا أباك ، فينصبون اسم لا بالألف لأنه من الأسماء الخمسة ولأنه مضاف ، ويقولون : لا أبالك ـ بتنوين الأب منصوبا وبغير تنوين ، وبهما يروى فى هـذا البيت كما قال أبو على القالى ـ فالذين لم ينونوا قصدوا الإضافة إلى ضمير الخطاب ، واللام على هذا زائدة ، والذين نونوا نصبوه بالفتحة الظاهرة ، وجعلوا الجار والمجرور نعتا ، وخبر لا على الحالين محذوف من بيت الشاهد ، وقد ذكرنا شواهد هذه المسألة وتخريجها فى شرح الشاهد (رقم ٤٢٣ ج ٢ ص ٣٥٩)

ونحو : هٰذَا شَارِبُ السَّوِيقِ مَلْتُوتًا ، وهذا اتفاق كما ذكره فى شرحى التسهيل والكافية

(أَوْ كَانَ) المضاف (جُزْءَ مَالَهُ أُضِيفَا) نحو : « وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا » ، « أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا » .

(أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ فَلَا تَحِيفَا) والمراد بمثل جزئه : ما يصح الاستغناء به عنه ، نحو : « ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا » .

وإنما جاز مجىء الحال من المضاف إليه فى هذه المسائل الثلاث ونحوها لوجود الشرط المذكور ؛ أما فى الأولى فواضح ، وأما فى الأخيرتين فلأن العامل فى الحال عامل فى صاحبها حكما ؛ إذ المضاف — والحالة هذه — فى قوة الساقط ؛ لصحة الاستغناء عنه بصاحب الحال ، وهو المضاف إليه .

﴿ تنبيه ﴾ : ادّعى المصنف فى شرح التسهيل الاتفاقَ على منع مجىء الحال من المضاف إليه فيما عدا المسائل الثلاث المستثناة ، نحو : ضَرَبْتُ غُلَامَ هِنْدٍ جَالِسَةً ، وتابعه على ذلك ولده فى شرحه ، وفيما ادعياه نظر ؛ فإن مذهب الفارسىّ الجواز ، وممن نقله عنه الشريف أبو السعادات ابن الشَّجَرِىّ فى أماليه(١) .

الإعراب : « تقول » فعل مضارع « ابنق » فاعل ، وياء المتكلم مضاف إليه « إن » حرف توكيد ونصب « انطلاقك » اسم إن ، وضمير المخاطب مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله « واحدا » حال من ضمير المخاطب المجرور محلا بإضافة انطلاق إليه « إلى الروع » جار ومجرور متعلق بانطلاق « يوما » ظرف زمان متعلق بتارك الآتى « تاركى » تارك : خبر إن المؤكدة ، مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وياء المتكلم مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر « لا » نافية للجنس « أبا » اسم لا ، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الخمسة « ليا » اللام زائدة لتأكيد الإضافة ، وأبا مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، والألف للاطلاق . وخبر لا محذوف ، والتقدير : لا أباى موجود .

الشاهد فيه : قوله « واحدا » فانه حال من ضمير المخاطب فى قوله « انطلاقك » وضمير المخاطب هذا مضاف إليه ، والعامل فى الحال هو الانطلاق لكونه مصدرا ، والمصدر يعمل عمل فعله ، وهذا العامل فى الحال هو الذى عمل فى صاحبه الجر ، وهذا واضح بعد الكلمة التى ذكرناها لك قبل التعرض لشرح هذا الشاهد .

(١) قال البغدادى (٣ — ١٥٦ بولاق) « قال أبو على فى المسائل الشيرازيات : قد جاء الحال من المضاف إليه فى نحو ما أنشده أبو زيد ، وهو لزيد الفوارس :

(وَالْحَالُ) مع عامله على ثلاثة أوجه : واجِبِ التقديم عليه ، وواجِبِ التأخير عنه ، وجائزهما ، كما هو كذلك مع صاحبه على ما مر .

فالحال (إنْ يُنْصَبْ بِفِعْلٍ صُرِّفَا * أوْ صِفةٍ أَشْبَهَتِ) الفعلَ (الْمُصَرَّفَا) وهى : ما تضمَّن معنى الفعل وحروفَه وقَبِلَ علامات الفرعية ، وذلك : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة (فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ) على ذلك الناصب له ، وهذا هو الأصل ، فالصفة (كَمُسْرِعَا * ذَا رَاحِلٌ) وَمُجَرَّدًا زَيْدٌ مَضْرُوبٌ ، وَ * هٰذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ[1] * ، فتحملين : فى موضع نصب على الحال ، وعاملها طَلِيقُ ، وهو صفة مشبهة (وَ) الفعل نحو : (مُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا) و « خُشَّعًا أبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ » وقولهم : شَتَّى تَؤُوبُ الْحَلَبَةُ[2] .

عَوْذٌ وَبُهْثَةُ حَاشِدُونَ عَلَيْهِمُ   حَلَقُ الْحَدِيدِ مُضَاعَفاً يتلَهَّبُ

ومضاعفا : حال من الحديد . اهـ » اهـ . ومثل البيت الذى أنشده أبو زيد قول تأبط شرا :

سَلَبْتَ سِلاَحِى بَائِساً وَشَتَمْتَنِى   فَيَا خَيْرَ مَسْلُوبٍ وَيَا شَرَّ سَالِبِ

فبائسا : حال وليس لك أن تدعى أن « سلاحى » مثل « ملة إبراهيم » مما المضاف كجزء المضاف إليه ؛ لأنك لو حذفت المضاف لفسد المعنى ولكان لا دليل على خصوص هذا المحذوف .

(١) هذه قطعة من بيت ليزيد بن ربيعة بن مفرغ الحميرى ، وهو بتمامه :

عَدَسْ مَا لِعَبَّادٍ عَلَيْكِ إِمَارَةٌ   نَجَوْتِ وَهٰــذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ

وهذ البيت هو الشاهد (رقم ١٠٤) وقد مضى شرحه وقصته وإعرابه وبيان الاستشهاد به فى باب الموصول (ج ١ ص ١٨٢) فارجع إليه هناك .

(٢) هذا مثل من أمثال العرب، يقولونه فى اختلاف الناس وتفرقهم فى الأخلاق مع أن أصلهم واحد . وأصله أن أهل الإبل والبقر وسائر النعم عند ما يريدون الاستقاء يردون الماء جميعا . وعند ما يريدون حلب ماشيتهم يحلب كل واحد منهم ماشيته على حدة . و « شتى » جمع شتيت — مثل مرضى فى جمع مريض وغرقى فى جمع غريق — وشتيت : فعيل بمعنى فاعل من شت يشت — بوزان خف يخف — إذا تفرق. و« تؤوب» فعل مضارع ماضيه آب بمعنى رجع. والحلبة — بوزن الفجرة والفسقة والكفرة — جمع حالب ، مثل فاجر وفجرة وفاسق وفسقة وكافر وكفرة وخائن وخونة . والحالب : اسم فاعل من حلب ناقته يحلبها — من بابى نصر وضرب — إذا استدرّ لبنها . وإعراب هذا المثل هكذا : «شتى» حال تقدم على صاحبه وهو الحلبة الواقع فاعلا ، وعلى عامله أيضا وهو تؤوب ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «تؤوب» فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « الحلبة » فاعل بتؤوب مرفوع

والاحتراز بقوله « صرفا » و « أشبهت المصرفا » مما كان العامل فيه فعلا جامدا، نحو: ما أَحْسَنَهُ مُقْبِلاً، أو صفة تشبه الجامد، وهو: اسم التفضيل، نحو: هُوَ أَفْصَحُ النَّاسِ خَطِيباً، أو اسمَ فِعْل، نحو: نَزَالِ مُسْرِعًا، أو عاملا معنويا، وهو: ما تضمَّن معنى الفعل دون حروفه كما أشار إليه بقوله: (وَعَامِلٌ ضُمِّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لاَ * حُرُوفَهُ مُؤَخَّرًا لَنْ يَعْمَلا * كَتِلْكَ) و (لَيْتَ وَكَأَنَّ) والظرفِ والمجرورِ المخبرِ بهما؛ تقول: تِلْكَ هِنْدٌ مُجَرَّدَةً، ولَيْتَ زَيْدًا أَمِيرًا أَخُوكَ، وكَأَن زَيْدًا رَاكِبًا أَسَدٌ، وزَيْدٌ عِنْدَكَ أَوْ فِي الدَّارِ جالِساً، وهكذا جميع ما تضمن معنى الفعل دون حروفه، كحرف التنبيه والترجي والاستفهامِ المقصودِ به التعظيمُ، نحو:

٤٨٥ — يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَهْ

و « أمَّا »، نحو: أَمَّا عِلْمًا فَعَالِمٌ؛ فلا يجوز تقديم الحال على عاملها في شيء من ذلك. وهذا هو القسم الثاني.

بالضمة الظاهرة. والاستشهاد به في قولهم « شتى » فانه حال متقدم على عامله الذي هو تؤوب وإنما ساغ ذلك لكون هذا العامل فعلا متصرفا فهو من القوة بحيث يعمل متقدما ومتأخرا على السواء. وانظر في شرح هذا المثل مجمع الأمثال للميداني (أول حرف الشين: ج١ ص٢٤٢ طبع الخيرية)

٤٨٥ — هذا عجز بيت للأعشى ميمون بن قيس. وصدره قوله:

* بَانَتْ لِتَحْزُنَنَا عَفَارَهْ *

وهذا البيت مطلع قصيدة له. وبعده قوله:

تُرْضِيكَ مِنْ دَلٍّ وَمِنْ ... حُسْنٍ يُخَالِطُهُ غَرَارَهْ
بَيْضَاءُ ضَحْوَتَهَا وَصَفْـ ... ـرَاءُ الْعَشِيَّةِ كَالْعَرَارَهْ
وَسَبَتْكَ حِينَ تَبَسَّمَتْ ... بَيْنَ الْأَرَاكَةِ وَالسِّتَارَهْ

اللغة: « بانت » بعدت وفارقت « لتحزننا » لتورثنا الحزن. ويروى « بانت لطيتها » والطية — بكسر الطاء المهملة — النية « عفارة » اسم امرأة « يا جارتا ما أنت جاره » هذه رواية النحويين. ورواية الديوان التي حملها أبو العباس ثعلب « يا جارتا ما كنت جاره » و« جارتا » أصله « جارتي » فقلب ياء المتكلم ألفا فانقلبت الكسرة التي قبلها فتحة. ويجوز أن تكون هذه

... ...

ألف الندبة ، كأنه لما فقدها ندبها . والجارة : الزوجة ، ويجوز أن تكون عفارة هى الجارة وألا تكونها : فان كانتها فى البيت التفات ، وذلك لأنه كان يتحدث عنها على طريق الغيبة ثم انتقل من الغيبة إلى الخطاب « دل » الدل ـ بفتح الدال ـ مثل الدلال ـ بزنة سحاب ـ وهو أن تظهر المرأة التمنع « غراره » بفتح الغين المعجمة ـ الغرة والغفلة ، وذلك مما يوصف به النساء على معنى السذاجة وعدم الخبرة بالأمور ؛ لأن ذلك من شأن المنعمات اللاتى كفاهن أهلهن شؤون الحياة كما يوصفن بالتأخر فى الهبوب « بيضاء ضحوتها» يريد أنها نقية الوجه صافية البشرة فهى لهذا النقاء وهذا الصفاء تتلون بلون النهار ، فاذا كان الضحى والنهار مشرق كانت بيضاء ، وإذا جاء العشى وقد اصفرت الشمس ومالت للغروب أخذت ذلك اللون « كالعراره » العراره ـ بالعين المهملة ، وبزنة سحابة ـ شجرة ذات نبت أصفر قدر شبر « الأراكة » السرير المنجد . ويقال له : أريكة ، أيضا .

الإعراب : « يا » حرف نداء مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « جارتا » منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المنقلبة ألفا ، منع من ظهور هذه الفتحة اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وهو مضاف وياء المتكلم المنقلبة ألفا مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر ؛ فان كانت الألف ألف الندبة فجارة منادى مبنى على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة أيضا . والألف حرف دال على الندبة « ما » اسم استفهام دال على التعظيم ، يجوز أن يكون مبتدأ خبره قوله « أنت » ويجوز أن يكون « ما » خبر مقدما ، و « أنت » مبتدأ مؤخرا ، أى ذلك أردت لم يكن به بأس ، والأول مذهب سيبويه ، والثانى مذهب الأخفش . وفى « ما » وجوه أخر سنذكرها لك فيما بعد « جاره » حال من أنت . منصوب بالفتحة الظاهرة . وإنما سكن لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « جاره » فانه حال من الضمير الذى هو « أنت » والعامل فى هذا الحال هو ما فى « ما » من معنى الاستفهام الدال على التعظيم ، ولا يجوز فى هذا الحال أن يتقدم على هذا العامل ؛ لأنه ليس فعلا ولا اسما يتضمن معنى الفعل ويشتمل على حروفه ويقبل علامات الفرع .

هذا بيان كلام الشارح ، وهو إنما يتم على مذهب سيبويه فى إعراب « ما أنت » وعلى إعراب « جارة » حالا ، فان لم نقل بهذين لم يتم استشهاده بالبيت على ما ذكر :

أما الأول فلأن « ما » إنما تكون عاملة فى « جارة » التى هى حال إذا كانت عاملة فى صاحب الحال الذى هو « أنت » وإنما تكون « ما » عاملة فى « أنت » إذا كانت «ما» مبتدأ و « أنت » خبره ، لأن المبتدأ عامل فى الخبر باتفاق العلماء ، فان جعلت « ما » خبرا مقدما

(وَنَدَرْ) تقديمُها على عاملها الظرفِ والمجرورِ الخبرِ بهما (نَحْوُ سَعِيدٌ مُسْتَقِرًّا) عندك أو (فِي هَجَرْ) فما ورد من ذلك مسموعا يُحفظ ولا يقاس عليه .

و « أنت » مبتدأ مؤخرا ـ لم تكن « ما » عاملة فى أنت ؛ لأن الخبر لا عمل له فى المبتدأ عند سيبويه وجمهرة علماء البصرة ، وإذا لم تكن « ما » عاملة فى « أنت » لم تكن عاملة فى الحال عند الجمهور الذين يوجبون كون العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها ، فان رأيت أن تأخذ برأى الكوفيين الذين يرون أن المبتدأ عامل فى الخبر والخبر عامل فى المبتدأ ، أو رأيت أن تأخذ بالرأى الضعيف الذى لا يوجب أن يكون العامل فى الحال هو العامل فى صاحبه ـ إذا أخذت بأحد هذين الرأيين ؛ وما نرى لك أن تأخذ بأحدهما ، صح أن تجعل « ما » عاملة فى الحال على الوجهين جميعا .

وأما الثانى فلأنك مالم تجعل « جارة » حالا لم تكن قد جاريت الشارح فى أساس ما ذهب إليه ، فلست بحاجة إلى أن تبين العامل والمعمول .

فان قلت : فهل يجوز فى « جارة » وجه آخر غير كونه حالا ؟ وما ذلك الوجه ؟

فالجواب عن ذلك أنه يجوز أن يكون « جارة » تمييزا ، بل كونه تمييزا أشهر وأعرف عند النحاة ، وممن جوز الوجهين جميعا فى هذه الكلمة أبو على الفارسى وابن برى :

أما أبو على الفارسى فقد نقل عنه الشاطبى تجويز التمييز بقوله : أجاز الفارسى أن يكون جارة فى هذا البيت تمييزا ؛ لجواز دخول من عليها ؛ لأن ما استفهام على معنى التعجب ، فجارة يجوز أن يقال فيها : ما أنت من جارة ، كما قال الآخر :

يَا سَيِّداً مَا أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ مُوَطَّإِ الأَكْنَافِ رَحْبِ الذِّرَاعْ اهـ

وأنشد أبو على الفارسى فى كتابه الإيضاح الشعرى قول الشاعر :

* وَأَنْتَ مَا أَنْتَ فِي غَبْرَاءَ مُظْلِمَةٍ *

وقال فى التعليق عليه : « الظرف (يريد الجار والمجرور الذى هو قوله : فى غبراء) حال ، والعامل ما فى قوله ما أنت من معنى المدح والتعظيم ، كأنه قال:عظمت حالا فى غبراء ، وليس فى الكلام ما يصح أن يكون عاملا فى الظرف غير ما ذكرنا ، وإذا صح معنى الفعل ـ وذلك من حيث ذكرنا ـ كان قول الأعشى جارة فى موضع نصب بما فى ما أنت ، كما ذكرنا » اهـ

وأما ابن برى فقد قال فى شرح الإيضاح : « ويجوز أن تكون ما فى موضع رفع بأنها خبر أنت ، وجارة : فى موضع نصب على التمييز : أى ما أنت من جارة ، ويجوز أن تكون حالا . والعامل فيها معنى الكلام : أى كرمت جارة ، أو نبلت جارة » اهـ كلامه . وسيأتى للشارح فى باب التمييز الاستشهاد بهذا البيت على أن « جارة » تمييز ؛ فهو يجوز لهما .

هذا هو مذهب البصريين . وأجاز ذلك الفراء والأخفش مطلقا ، وأجازه الكوفيون فيما كانت الحال فيه من مُضْمر ، نحو : أنْتَ قَائِمًا فى الدَّارِ . وقيل : يجوز بقوة إن كان الحال ظرفا أو حرف جر ، ويَضْعُفُ إن كان غيرهما ، وهو مذهبه فى التسهيل .

واستدل المجيز بقراءة من قرأ « والسَّمٰوَاتُ مَطْوِيَّاتٍ بيَمِينِهِ » « مَا فِى بُطُونِ هٰذِهِ الأَنْعَامِ خَالِصَةً لِذُكُورِنَا » بنصب مطويات وخالصة ، وبقوله :

٤٨٦ — رَهْطُ ابْنِ كُوزٍ مُحْقِبِي أَدْرَاعِهِمْ فِيهِمْ وَرَهْطُ رَبِيعَةَ بْنِ حُذَارِ

---

٤٨٦ ـ هذا البيت من كلمة للنابغة الذبيانى يهجو فيها زرعة بن عمرو بن خويلد . ومطلعها فى بعض الروايات قوله :

طَالَ الثَّوَاءُ عَلَى رُسُومِ دِيَارِ قَفْرٍ أُسَائِلُهَا ، وَمَا اسْتِخْبَارِى

وقد روينا فى شرح الشاهد (رقم ٧٥ فى باب العلم ج ١ ص ١٣٢) أبياتا من هذه القصيدة ، وذكرنا السبب فيها . ونذكر لك ههنا بقية هذه الكلمة . وذلك قوله بعد البيت الشاهد (٧٥) السابق مباشرة :

فَلَتَأْتِيَنْكَ قَصَائِدٌ وَلَيَدْفَعَنْ جَيْشٌ إِلَيْكَ قَوَادِمَ الأَكْوَارِ

رَهْطُ ابْنِ كُوزٍ مُحْقِبِي أَدْرَاعِهِمْ فِيهِمْ . . . . البيت ، وبعده :

وَلِرَهْطِ حَرَّابٍ وَقَدٍّ سَوْرَةٌ فِى الْمَجْدِ لَيْسَ غُرَابُهَا بِمُطَارِ

وَبَنُو قُعَيْنٍ ، لَا مَحَالَةَ ، إِنَّهُمْ آتُوكَ غَيْرَ مُقَلَّمِي الأَظْفَارِ

اللغة : «فلتأتينك قصائد ـ إلخ » يريد أنه سينظم فيه قصائد الهجاء ردا على كلمته التى هجاه بها فتصله هذه القصائد حاملة ما يليق به من صفات النقص ، وسيزوره جيش مؤلف من أشراف قبائل العرب يأخذون له منه بتأديبه وتأديب قومه الذين أطاعوه . والقوادم : جمع قادمة ، وهى من الرحل بمنزلة القربوس من السرج ـ القطعة العالية التى تكون أمام الراكب . والأكوار : جمع كور ، وهو الرحل بأداته ، قال الشاعر :

وَقَدْ جَعَلَتْ قَلُوصُ بَنِى زِيَادٍ مِنَ الأَكْوَارِ مَرْتَعُهَا قَرِيبُ

يريد أن هؤلاء الذين يتألف جيشه منهم يركبون الإبل « رهط ابن كوز ـ إلخ » كوز : رجل من ضبة ، وفيه يقول الشاعر (وهو شمعلة بن الأخضر) :

وَضَعْنَا عَلَى الْمِيزَانِ كُوزًا وَهَاجِرًا فَمَالَتْ بَنُو كُوزٍ بِأَبْنَاءِ هَاجِرِ

... ...

قال ابن برى : « كوز وهاجر : قبيلتان من ضبة بن أد ، فهذا الشاعر يقول : وزنا إحداها بالأخرى فمالت كوز بهاجر : أى كانت أثقل منها ، يصف كوزا برجاحة العقول وهاجرا بخفتها» اه وابن كوز المراد فى هذا البيت يزيد بن حذيفة بن كوز « محقبى أدراعهم » محقبى : جمع مذكر سالم واحده محقب ، ومحقب : اسم فاعل من أحقب الرجل متاعه إذا جعله خلفه فى مؤخر رحله ، والأدراع : جمع درع ، وابن حذار : ضبطه فى اللسان بكسر الحاء و بضمها بضبط القلم ، واقتصر العينى على التنصيص على الضم وقال فى القاموس : « وابن حذار كغراب جواد معروف » اه . وهو أحد بنى سعد بن ثعلبة بن دودان ، وفيه يقول الأعشى :

وَإِذَا طَلَبْتَ الْمَجْدَ أَيْنَ مَحَلُّهُ   فَاعْمِدْ لِبَيْتِ رَبِيعَةَ بْنِ حُذَارِ

وقال الأزهرى : « وحذار اسم أبى ربيعة بن حذار قاضى العرب فى الجاهلية ، وهو من بنى أسد بن خزيمة » اه « ولرهط حراب وقدّ سورة ـ الخ » حراب ـ بتشديد الراء ـ رجل من بنى أسد ، وقدّ — بقاف ودال مهملة مشددة - رجل من بنى أسد أيضا ، وقال ابن السكلبى : « هما من بنى والبة » اه ، والسورة ـ بفتح السين المهملة وسكون الواو ـ المنزلة الرفيعة ، قال النابغة فى النعمان بن المنذر :

أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ أَعْطَاكَ سَوْرَةً   تَرَى كُلَّ مَلْكٍ دُونَهَا يَتَذَبْذَبُ

وقوله : « ليس غرابها بمطار » كناية عن ثبوتها و بقائها وأنها ليست بعرض الزوال ، وكانوا إذا أرادوا أن يصفوا مكانا بدوام الخصب قالوا : لا يطير غرابه ، يريدون أنه متى نزل الغراب وجد مايشبعه ، ولم ينقطع ذلك عنه ، فهو لايحتاج من أجل ذلك إلى أن يتحول عنه و يطير إلى مكان غيره « و بنو قعين ـ إلخ » بنو قعين : حى من أسد ، وأراد بأنهم غير مقلمى الأظفار أنهم كاملو العدة والسلاح على تمام الأهبة للحرب وأنهم غير مسالمين ، وضرب الأظفار مثلا للسلاح لأن أكثر السباع وجوارح الطير إنما تصيد بمخالبها وهى أظفارها وتمتنع من عدوّها بها. وقد ذكرنا هذه القطعة إلى آخر الشاهد الذى نحن بصدده الآن فى شرح الشاهد (رقم ٣٤٩ فى باب أعلم وأرى : ج ٢ ص ١٢٧) فارجع إليها هناك أيضا .

الإعراب : «رهط» مبتدأ،وهو مضاف و«ابن» مضاف إليه ، وهو مضاف و «كوز» مضاف إليه « محقبى » حال من الضمير المستكن فى الجار والمجرور الواقع خبرا ، وهو قوله «فيهم» الآتى ، منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم ، وهو مضاف وأدراع من قوله « أدراعهم » مضاف إليه ، وضمير الغيبة العائد على رهط ابن كوز مضاف إليه « فيهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « ورهط » الواو حرف عطف ، رهط : معطوف على المبتدأ ، وهو مضاف

... ...

و « ربيعة » مضاف إليه ، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة « ابن » نعت لربيعة مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف و « حذار » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « محقبى أدراعهم » فانه حال صاحبه الضمير المستكن فى الجار والمجرور الواقع خبرا ، وهذا الضمير فاعل بالجار والمجرور ؛ لأن الجار والمجرور نائب مناب اسم فاعل أو فعل ماض ، مأخوذ من مادة الاستقرار ، ولما حذف اسم الفاعل أو الفعل وأنيب عنه الجار والمجرور انتقل الضمير الذى كان مستكنا فى أحدهما إلى الجار والمجرور ، على ما تقدم إيضاحه والاستشهاد له وتفصيل القول فيه فى باب المبتدأ والخبر (١ - ٢٦٣ ش ١٤٤) وإذا كان الضمير الذى هو صاحب الحال فاعلا بالجار والمجرور ، على ما اتضح لك ، كان العامل فى صاحب الحال هو الجار والمجرور ، فهذا البيت يدل على أنه إذا كان العامل فى صاحب الحال جارا ومجرورا جاز أن يتقدم الحال على هذا العامل ؛ لكون هذا العامل فى معنى الفعل ، وبهذا البيت ونحوه استدل الفراء والأخفش على جواز التقديم ، ولم يرتض جمهور البصريين ذلك ، وقالوا : لا يجوز أن يتقدم الحال على العامل إذا كان العامل جارا ومجرورا ؛ لأنه - وإن كان بمعنى الفعل ونائب منابه أو مناب الاسم المشتق - ليس متضمنا حروف الفعل ، فكانت درجته أضعف من أن تقوى على العمل فى المتقدم عليه ، وسيأتى بيان تأويلهم لهذا البيت وشبهه .

فان قلت : فهل يجوز لى أن أجعل « محقبى أدراعهم » حالا من « رهط ابن كوز » لأتخلص من هذا الخلاف ؟ .

قلت : أما على رأى سيبويه الذى يجيز مجىء الحال من المبتدأ ، ولا يبالى بضعف الابتداء لكونه عاملا معنويا ؛ فنعم يجوز لك ذلك ، ولكنك مع هذا لا تخلص من خلاف إلا لتقع فى خلاف آخر ؛ فان عامة النحاة يأبون مجىء الحال من المبتدأ ، ويجعلون صاحب الحال هو الضمير المستكن فى الخبر العائد إلى المبتدأ .

فان قلت : فقد رأيت وجها يخلصنى من هذين الخلافين جميعا ، وذلك أن أجعل « محقبى أدراعهم » حالا من الضمير البارز المجرور بفى فى قوله « فيهم » فهل ترى ذلك سائغا ؟ .

فالجواب عن ذلك أن أقول : إن هذا الوجه الذى ذهبت إليه يأباه النحاة أيضا لوجهين : أولهما أن هذا الضمير البارز راجع إلى جماعة من القبائل شتى من بينهم رهط ابن كوز ، فلو جعلت الحال منه للزم أن يكون وصفا لجميع القبائل ضرورة أن الحال وصف لصاحبه ، ولعل غرضه وصف رهط ابن كوز بذلك دون من عداهم ، والوجه الثانى أنه يلزم على هذا الوجه أيضا تقديم الحال على صاحبه المجرور بحرف الجر ، وهو محل خلاف بين العلماء ، فأما إن أردت أن ندلك على ما تختاره غير متقيدين بما رجحه العلماء فانا نوصيك أن تجعل الحال من الضمير المجرور بفى ،

وقوله :

٤٨٧ — بِنَا عَاذَ عَوْفٌ وَهْوَ بَادِيَ ذِلَّةٍ لَدَيْكُمْ فَلَمْ يَعْدَمْ وَلاءً ولا نَصْرَا

ولا تبالى بما يلزم عليه من تقديم الحال على صاحبه المجرور بحرف الجر ؛ فانا قد رجحنا لك جواز ذلك ، كما لاتبالي أن يصير المعنى أن جميع الجيش موصوف بهذا الحال ؛ لأن هذا المعنى أقوى من المعنى الذى يدل عليه جعل الحال من الضمير المستكن فى الخبر ، ونحن لم نختر لك إلا بعد الروية والفكر فاحفظه والله المسئول أن يوفقك .

٤٨٧ ـ لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا وجدت له سابقا أو لاحقا .

اللغة : « عاذ » لجأ واعتصم ، وتقول : عاذ فلان بفلان يعوذ به مَعَاذًا وعِيَاذًا ، واستعاذ به أيضا ، وفى التنزيل : « قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ » و« قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ » وفيه : « وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ » ، وفى الحديث : « عُذْتِ بِمُعَاذٍ » وفى أمثالهم : ذَلِيلٌ عَاذَ بِقَرْمَلَةٍ ، والقرملة شجرة ضعيفة ، ومعنى المثل أن هذا الذليل قد لجأ إلى غير ملجأ واعتصم بما لايعصم ؛ فهو ضد الحديث الذى رويناه «عوف» اسم رجل «بادى» اسم فاعل من بدا الشيء يبدو بدوا ـ مثل سما يسمو سموا ـ إذا ظهر « ذلة » بكسر الذال المعجمة وتشديد اللام ـ هى المهانة والضعف « يعدم » مضارع عدم الشيء ـ من باب تعب ـ إذا فقده « ولاء » بفتح الواو ـ النصرة .

الإعراب : « بنا » جار ومجرور متعلق بعاذ الآتى تقدم عليه ليفيد تخصيص المعاذ بهم « عاذ » فعل ماض « عوف » فاعله « وهو » الواو للحال ، هو : ضمير منفصل مبتدأ « بادى » حال من الضمير المستكن فى الظرف الآتى الذى هو قوله لديكم ، وهو مضاف ، و « ذلة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « لديكم » لدى : ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وهو مضاف وضمير الخطاب مضاف إليه « فلم » الفاء حرف عطف ، لم : حرف نفى وجزم وقلب « يعدم » مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر يعود إلى عوف « ولاء » مفعول به ليعدم منصوب بالفتحة الظاهرة « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف زائد لتأكيد النفى المستفاد من لم « نصرا » معطوف على ولاء ، والمعطوف على المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « بادى ذلة » فانه حال صاحبه هو الضمير المستكن فى الظرف الواقع خبرا عن المبتدأ ، وذلك الظرف هو قوله « لديكم » ، وإنما استقر فيه ضمير لأنه نائب مناب فعل ماض أو اسم فاعل من مادة الاستقرار ، وكان هذا الضمير مستقرا فى الفعل أو المشتق ، فلما حذف الفعل أو المشتق وأنيب عنه الظرف انتقل الضمير إليه ، على أنه فاعل به كما كان مع الفعل

وتأوّل ذلك المانع (١)

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : محلُّ الخلاف فى جواز تقديم الحال على عاملها الظرف إذا توسّط كما رأيت ، فإن تقدَّم على الجملة — نحو : قَائِمًا زَيْدٌ فِى الدَّارِ — امتنعت المسألة إجماعا ، قاله

أو المشتق ، وقد سبق بيان هذا فى شرح الشاهد (رقم ١٤٤) ، ولا شك أن هذا الظرف عامل فى الضمير المستكن فيه عمل الفعل أو مافى معناه فى فاعله ، وقد تقدم الحال على العامل فى صاحبه ، كما هو ظاهر ، وبهذا البيت استشهد قوم من النحاة منهم الفراء والأخفش على أنه إذا كان العامل فى الحال وفى صاحبه ظرف ، كما فى هذا البيت ، جاز أن يتقدم الحال عليه ، وقال الجمهور : لايجوز ذلك ، وما ورد من الشعر مما ظاهره جواز ذلك فهو مؤول على غير هذا الظاهر .

وحاصل هذه المسألة أنه إذا وجد مبتدأ مخبر عنه بظرف أو جار ومجرور وله حال ؛ فإما أن يتأخر الحال عن المبتدأ والخبر جميعا فيقال : إبراهيم فى دارك ضيفا ، وخالد عندك مكرما ، وهذه الصورة جائزة باجماع النحاة بصريهم وكوفيهم ، وإما أن يتقدم الحال على المبتدأ والخبر جميعا ولهذه الحال صورتان : إحداهما أن يليه المبتدأ فيقال : ضيفا إبراهيم فى دارك ومكرما خالد عندك ، وهذه الصورة ممنوعة إجماعا أيضا لأن الحال قد تقدم على صاحبه وعلى ما هو نائب مناب صاحبه مع ضعف العامل فيه ، والصورة الثانية أن يلى الخبر الحال و يتأخر المبتدأ عنهما جميعا ، فيقال : ضيفا فى دارك إبراهيم ، ومكرما عندك خالد ، وفى هذه الصورة خلاف الأخفش الذى ذكره الشارح فى التنبيه الأول ، والجمهور على عدم جوازها ، وهو المفهوم من إطلاق كلامهم . وإما أن يتوسط الحال بين المبتدأ والخبر وهذه الحالة على صورتين أيضا : إحداهما : أن يكون السابق على الحال هو الخبر كما فى بيت كثير عزة الذى سبق شرحه فى هذا الباب (ش ٤٧٢) وهو :

لِمَيَّةَ مُوحِشًا طَلَلُ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ

وهذه الصورة جائزة إجماعا لتأخر الحال عن صاحبه وعامله جميعا على ما هو رأى الجمهور ، والصورة الثانية أن يكون المتقدم على الحال هو المبتدأ فيقال : إبراهيم ضيفا فى دارك ، وخالد مكرما عندك ، وهذه محل الاختلاف الذى نحن الآن بصدد بيانه : أما الأخفش والفراء فأجازوا هذه الصورة؛ لأن العامل يتضمن معنى الفعل وقد عهد كثيرا فى العربية أن يقع فى مواقع الفعل كمجيئه صلة للموصول وخبرا عن المبتدأ ، وأيضا لأن الحال — وإن تقدم على صاحبه — قد تقدمه ما ينوب عن صاحبه وهو المبتدأ فانه مرجع الضمير الذى نقول إنه صاحب الحال ، والجمهور لا يقبلون ذلك ، ويعدون هذا العامل ضعيفا عن أن يعمل متأخرا لكونه لم يتضمن حروف الفعل

(١) لم يجد الجمهور تأويلا يمنعون به دلالة البيتين على جواز ما ذهب إليه الأخفش والفراء فقالوا : التقديم فيهما ضرورة اضطر الشاعر إليها فلا يجوز أن تجعل موضعا للقياس ، لكنا ذكرنا

فى شرح الكافية ، لكن أجاز الأخفش فى قولهم : فِدَاءٌ لَكَ أبى وأمّى[١] ؛ أن يكون « فِدَاءٌ » حالا ، والعامل فيه « لَكَ » ، وهو يقتضى جواز التقديم على الجملة عنده إذا تقدم الخبر ، وأجازه ابن بَرْهَانَ فيما إذا كانت الحال ظرفا ، نحو « هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ » فهنالك : ظرف فى موضع الحال ، والولاية : مبتدأ ، ولله : الخبر .

الثانى : أفهم كلامُهُ جوازَ نحو « فِى الدَّارِ قَائِماً زَيْدٌ » وهو اتفاق .

لك فى بيت النابغة الذبيانى السابق وجها آخر غير الوجه الذى يتم به الاستدلال للفراء والأخفش ، وذلك بأن تجعل « محقى أدراعهم » حالا من الضمير المجرور بفى ، لا حالا من الضمير المستكن فى الجار والمجرور ، وهو ـ وإن كان وجها غير متفق على صحته ـ يطرق الاحتمال إلى البيت ، وأما البيت الثانى فيبقى بيتا مفردا غير معروف النسبة إلى صاحبه ، وأقل ما يبعثه ذلك فى النفس أن يحمل على الضرورة كما قال الجمهور ، بقيت الآيتان الكريمتان على القراءة التى ذكرها الشارح : فأما قوله تعالى : (وَالْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ والسَّمٰوَاتُ مَطْوِيَاتٍ بِيَمِينِهِ) فانا لانسلم هذا الإعراب الذى أعرب به الأخفش والفراء ، وهو أن تكون «السموات» مبتدأ ، و « بيمينه » جارا ومجرورا متعلقا بمحذوف خبره ، و « مطويات » حالا من الضمير المستكن فى الجار والمجرور ، بل نقول : الواو عاطفة ، السموات : معطوفة على الضمير المستتر فى قبضته بمعنى اسم المفعول ففيه ضمير مستتر نائب فاعل ، ومطويات : حال ، صاحبه السموات المتقدم والعامل فيه قبضة المتقدم أيضا ، و بيمينه جار ومجرور متعلق بمطوياتٍ ، والمعنى على ذلك : والأرض مقبوضة له يوم القيامة هى والسموات حال كونها مطويات بيمينه ، وأما قوله جل ذكره : (مَا فِى بُطُونِ هٰذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةً لِذُكُورِنَا) فليست خالصة حالا من الضمير المستكن فى لذكورنا الواقع خبرا عن ما الموصولة ، بل خالصة حال من الضمير المستكن فى قوله « فى بطون هذه الأنعام » الواقع صلة لما الموصولة ، والمعنى عليه : ما استقر فى بطون هذه الأنعام حال كونه خالصة فهو لذكورنا ، وتأنيث خالصة بالنظر إلى معنى « ما » الموصولة التى يعود الضمير من الصلة إليها لأنها عبارة عن الأنعام .

(١) اعلم أن العرب تقول : فدى لك أبى ـ بفتح الفاء أو كسرها مع القصر ـ ويقولون : فداء لك أبى ـ بكسر الفاء مع المد ـ وقد جاء الممدود بالجر وبالرفع وبالنصب ، ومنه قول النابغة الذبيانى :

مَهْلاً فِدَاءٌ لَكَ الأَقْوَامُ كُلُّهُمُ ... وَمَا أُثَمِّرُ مِنْ مَالٍ وَمِنْ وَلَدِ

ومنه ما أنشده أبو زيد فى نوادره :

... ...

مَهْلاً فِدَاء لكَ يَا فَضَالَهْ   أجِرّهُ الرُّمْحَ وَلاَ تَهَالَهْ

ومنه ما ذكره ابن الأثير من قول الشاعر :

* فَاغفِرْ فِدَاءً لكَ مَا أقْتَفَيْنَا *

وقال بعد إنشاده : « إطلاق هذا اللفظ مع الله تعالى محمول على المجاز والاستعارة ؛ لأنه إنما يفدى من المكاره من تلحقه ، فيكون المراد من الفداء التعظيم والإكبار ؛ لأن الإنسان لايفدى إلا من يعظمه فيبذل نفسه له . ويروى فداء : بالرفع على الابتداء ، والنصب على المصدر » اهـ .

ومن المقصور ما أنشده الأصمعى :

فِدًى لَكَ وَالِدِى وَفَدَتْكَ نَفْسِى   وَمَالِى ؛ إِنَّهُ مِنكُمْ أَتَانِى

وما أنشده ابن برى من قول الشاعر :

* فِدًى لَكَ عَمِّى إِنْ زَلِجْتَ وَخَالِى *

ومن المقصور أيضا قول مقاس العائذى ، وهو من شواهد سيبويه (١ - ٢١) :

فِدًى لِبَنِى ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَ نَاقَتِى   إِذَا كَانَ يَوْمٌ ذُو كَوَاكِبَ أَشْهَبُ

وستكلم على الممدود ؛ إذ هو الذى ذكره الشارح ، وإذ كان المقصور غير ظاهر الإعراب ، ويحمل فى التقدير على الممدود ؛ فنقول :

إذا ورد الممدود مجرور الآخر فهو اسم قائم مقام فعل مقترن بلام الأمر مبنى على الكسر ، وتنوينه هو تنوين التنكير الذى تجده فى صه ومه وإيه ونحوهن ، والاسم المرفوع بعده فاعل به ، وكأنه قيل : ليفدك الأقوام ، قال أبو على الفارسى بعد أن أنشد بيت النابغة الذبيانى مكسورا : « بنى على الكسر لأنه قد تضمن معنى الحرف وهو لام الأمر ؛ لأن التقدير ليفدك الأقوام كلهم ، فلما كان بمعناه بنى ، وبنى على الكسر لأنه وقع للأمر ، والأمر إذا حرك تحرك إلى الكسر ، ونونوه لأنه نكرة» اهـ . وقال جار الله الزمخشرى فى المفصل فى باب أسماء الأفعال : « وهذه الأسماء على ثلاثة أضرب : ما يستعمل معرفة ونكرة ، وعلامة التنكير لحاق التنوين ، كقولك : إيهِ وإيهٍ ، وصَهِ وصَهٍ ، ومَهِ ومَهٍ ، وغَاقِ وغَاقٍ ، وأفَّ وأفٍّ ، وما لايستعمل إلا معرفة ، نحو بَلْهَ وآمِينَ ؛ وما التزم فيه التنكير ، كإيها ، فى الكف ، وويها ، فى الإغراء ، وواها ، فى التعجب ، يقال : واها له ما أطيبه ! ومنه فِدَاءٍ لهُ فُلاَنٌ - بالكسر والتنوين : أى ليفدك ، قال :

* مَهْلاً فِدَاءٍ لَكَ الأَقْوَامُ كُلُّهُمُ * اهـ

الثالث : قد يعرض للعامل المتصرف ما يمنع تقديم الحال عليه ، ككونه مَصْدَرًا مقدَّرًا بالحرف المصدرى ، نحو : سَرَّنِى ذَهَابُكَ غَازِيًا ، أو فعلا مقرونًا بلام ابتداء أو قسم ، نحو : لَأَصْبِرُ مُحْتَسِبًا ، ولَأَقُومَنَّ طَائِعًا ، أو صلة لأل أو لحرف مصدرى ، نحو : أَنْتَ المُصَلِّى فَذًّا ، ولكَ أَنْ تَتَنَفَّلَ قَاعِدًا ، قال الناظم وولده : أو نعتًا ، نحو : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذَاهِبَةٍ فَرَسُهُ مَكْسُورًا سَرْجُهَا ، قال فى المغنى : وهو وهم منهما ؛ فإنه يجوز أن يتقدم عليه فاصلا بين النعت ومنعوته ، فتقول : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَكْسُورًا سَرْجُها ذَاهِبَةٍ فَرَسُهُ .

الرابع : لم يتعرض هنا للقسم الثالث ، وهى الحال الواجبة التقديم ، وذلك نحو : كَيْفَ جَاءَ زَيْدٌ ؟

(وَنَحْوُ زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ * عَمْرٍو مُعَانًا) وبَكْرٌ قَائِمًا أَحْسَنُ مِنْهُ قَاعِدًا — مما وقع فيه اسم التفضيل متوسّطا بين حالين من اسمين مختلفى المعنى أو مُتَّحديه مُفَضَّلٍ أحدُهما فى حالةٍ على الآخر فى أخرى — (مُسْتَجَازٌ لَنْ يَهِنْ) على أنّ اسم التفضيل عاملٌ فى الحالين[1] ،

وإذا ورد الممدود مرفوع الآخر فهو مصدر : إما خبر مقدم والاسم المرفوع بعده مبتدأ مؤخر ، وإما على العكس من ذلك ، ومسوغ الابتداء به مع كونه نكرة أنه دال على معنى الفعل ، نظير ما قلناه فى نحو قول الشاعر :

عَجَبٌ لِتِلْكَ قَضِيَّةٌ وَإِقَامَتِى فِيكُمْ عَلَى تِلْكَ القَضِيَّةِ أَعْجَبُ

وهو الشاهد رقم (١٤٦) السابق شرحه فى باب المبتدأ والخبر (ج ١ ص ٢٦٩) ولا فرق بين هذا الشاهد وما نتكلم فيه إلا من جهة أن الخبر فى الشاهد المذكور هو الجار والمجرور إن جعلت المصدر مبتدأ والمبتدأ محذوف إن جعلت المصدر خبرا ، أما فيما نحن فيه فالجار والمجرور متعلق بالمصدر على كل حال والمبتدأ والخبر هما المصدر والاسم المرفوع بعده .

وإذا ورد الممدود منصوبا فجمهرة النحاة يجعلونه مفعولا مطلقا لفعل محذوف واجب الحذف والجار والمجرور يتعلق به ، والأقوام : فاعل به . وقد حكى الشارح عن الأخفش أنه يجيز فيه وجها آخر ، وهو أن يكون « فداء » حالا إما بتأويله بمشتق وإما بواسطة جعله مفعولا مطلقا لفعل محذوف تكون جملته حالا ، والظاهر عندى أنه جعله حالا على الوجه الثانى ، ولم أطلع على نص فيه ، ولك — على هذا الوجه — خبر مقدم ، والأقوام : مبتدأ مؤخر ، والمعنى على هذا الوجه : الأقوام كلهم ملك يمينك حال كونهم يفدونك بكل عزيز لديهم .

(١) انظر البحث الذى حررناه عن هذه المسألة فى (ص ١٢ هـ ٢) من هذا الجزء .

فيكون ذلك مستثنًى مما تقدم من أنه لا يعمل فى الحال المتقدمة عليه ، وإنما جاز ذلك هنا لأن اسم التفضيل ـ وإن انحطَّ درجةً عن اسم الفاعل والصفة المشبهة بعدم قبوله علاماتِ الفرعية ـ فله مَزِيَّةٌ على العامل الجامد ؛ لأن فيه ما فى الجامد من معنى الفعل ، ويَفُوقه بتضمُّن حروف الفعل ووزنه ، فجُعل موافقا للعامل الجامد فى امتناع تقديم الحال عليه إذا لم يتوسط بين حالين ، نحو : هُوَ أَكْفَؤُهُمْ نَاصِرًا ، وجُعل موافقاً لاسم الفاعل فى جواز التقديم عليه إذا توسط بين حالين .

واعلم أن ما ذكره الناظم هو مذهب سيبويه والجمهور ، وزعم السيرافى أن المنصوبين فى ذلك ونحوه خَبَرَانِ لِـكَانَ مضمرةً مع إذْ فى المضىّ وإذا فى الاستقبال . وفيه تكلف إضمار ستة أشياء ، وبَعْدَ تسليمه يلزم إعمال أفعل فى إذ وإذا فيكون واقعاً فى مثل ما فرّ منه

﴿ تنبيه ﴾ : لا يجوز تقديم هذين الحالين على أفعل ، ولا تأخيرهما عنه ؛ فلا تقول : زَيْدٌ قَائِمًا قَاعِدًا أَحْسَنُ مِنْه ، ولا زَيْدٌ أَحْسَنُ مِنْهُ قَائِمًا قَاعِدًا .

(وَالْحَالُ) لشبهها بالخبر والنعت (قَدْ يَجِيء ذَا تَعَدُّدِ * لِمُفْرَدٍ فَاعْلَمْ وَغَيْرِ مُفْرَدِ) .

فالأولى نحو : جَاءَ زَيْدٌ رَاكِباً ضَاحِكاً ، وقوله :

٤٨٨ ـ عَلَيَّ إذَا مَاجِئْتُ لَيْلَى بِخُفْيَةٍ   زِيَارَةُ بَيْتِ اللهِ رَجْلَانَ حَافِيَا

---

٤٨٨ ـ لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده ابن الأعرابى مع بيت آخر يقع بعده ، وهو قوله :

شَكُوراً لِرَبِّى حِينَ أَبْصَرْتُ وَجْهَهَا   وَرُؤْيَتُهَا قَدْ تَشْفِنِى الشُّمَّ صَافِيَا

اللغة : « خفية » بضم الخاء المعجمة أو كسرها ـ أحد مصادر خفى الشىء يخفى ـ مثل رضى يرضى ـ خفاء ـ بفتح الخاء ممدودا ـ وخفية وخفية ، ومعناه استتر ، وقد يطلق على معنى ظهر ؛ فهو من الأضداد . ومن العلماء من يجعل الفارق بين المعنيين حرف الصلة ؛ فيقولون : خفى عليه ، إذ أرادوا معنى استتر ، ويقولون : خفى له ، إذا أرادوا معنى ظهر ؛ فيجعلون تعدية الأول كتعدية استتر ، وتعدية الثانى كتعدية ظهر ، وتقول : خفيت الشىء أخفيه ـ مثل رميته أرميه ـ فيتعدى بنقله من باب علم يعلم إلى باب ضرب يضرب ، وتقول أيضا : أخفيته أخفيه ، فتعديه بالهمزة ، وبهما قرىء فى قوله تعالى : (أَكَادُ أُخْفِيهَا) «زيارة بيت الله» أراد الحج إلى مكة ، وبيت الله :

... ...

الكعبة ، أضافه الله إلى نفسه فقال: (أَنْ طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ) تشريفا له وتعظيما لقدره « رجلان » بفتح الراء وسكون الجيم — ضد الراكب ، ومثله الراجل أيضا ، وأصله قولهم : رجل المرء رجلا — مثل تعب تعبا — إذا كان ذا قدرة وقوة على المشى ، والاسم منه الرجلة — بضم الراء وسكون الجيم — بمعنى القدرة والقوة على المشى « حافيا » يريد غير منتعل ، وتقول : حفى الرجل يحفى — مثل رضى يرضى — حفاء — بفتح المهملة ممدودا — إذا مشى بغير نعل ولا خف ؛ فهو حاف من قوم حفاة ، وفى الحديث : « أَنْ تَجِدَ الْحُفَاةَ الْعُرَاةَ رِعَاءَ الشَّاءِ يَتَطَاوَلُونَ فِي الْبُنْيَانِ » ومن أمثال العرب : كُلُّ الْحِذَاءِ يَحْتَذِى الْحَافِي الْوَقِعُ .

الإعراب : « على » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه فى محل نصب بجوابه « ما » زائدة « زرت » فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل جر باضافة إذا إليها « ليلى » مفعول به لزرت « بخفية » جار ومجرور متعلق بزار « زيارة » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « بيت » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة وهو مضاف ، و « الله » مضاف إليه « رجلان » حال من تاء المتكلم الواقعة فاعلا لزار ، منصوب بالفتحة الظاهرة « حافيا » حال ثانية من تاء المتكلم ، وستعرف ما فيه ، وجواب « إذا » محذوف يدل عليه سياق الكلام ، والتقدير : إذا زرت ليلى بخفية فعلى زيارة بيت الله رجلان حافيا ، وجملة إذا وشرطها وجوابها لا محل لها من الإعراب لأنها جملة معترضة بين المبتدأ وخبره .

الشاهد فيه : قوله « رجلان حافيا » فانهما حالان من اسم واحد هو تاء المتكلم ، ولا تعدد فى صاحب الحال لا فى المعنى وحده ولا فيه وفى اللفظ جميعا ؛ فدل ذلك على أنه يجوز فى العربية أن يكون للشىء الواحد حالان ؛ وليس هذا عجيبا من جهة العقل ؛ لأن الحال ليس إلا وصفا لصاحبه ، والشىء الواحد يكون له وصفان فأكثر .

وهذا الذى يدل عليه هذا الشاهد والذى تؤيده بديهة العقل هو مذهب الكثيرين من النحاة — وتبعهم ابن مالك — وذهب جماعة من النحاة ، منهم أبو على الفارسى وابن عصفور ، إلى أنه لا يجوز أن ينصب العامل الواحد أكثر من حال واحد لصاحب واحد ، وأما إذا تعدد صاحب الحال فيجوز أن يكون لكل واحد منها حال ، ونسب أبو حيان هذا القول إلى كثير من المحققين ، وعندهم أن كل شاهد جاء عن العرب وظاهره أن فيه حالين لصاحب واحد ليس كما يفيده ظاهره ، بل الثانى من الحالين إما وصف للحال الأول ؛ فيكون « حافيا » فى بيت

ومَنَع ابن عصفور هذا النوع ما لم يكن العامل فيه أفْعَلَ التفضيل ، نحو : هذا بُسْراً أطْيَبُ مِنْهُ رُطَباً ، ونقل المنع عن الفارسى وجماعةٍ ؛ فالثانى عندهم نعت للأول ، أو حال من الضمير فيه .

والثانية قد يكون بجمع نحو « وسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ والْقَمَرَ دَائِبَيْنِ » ونحو « وسَخرَ لَكُمُ اللَّيْل والنَّهَارَ وَالشَّمْسَ والْقمَرَ والنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ » . وقد يكون بتفريق ، نحو : لَقِيتُ هِنْداً مُصْعِداً مُنْحَدِرَةً ، وقوله :

٤٨٩ — لَقِيَ ٱبْنِي أَخَوَيْهِ خَائِفاً مُنْجِدَيْهِ فَأَصَابُوا مَغْنَماً

الشاهد الذى معنا نعتا لرجلان المتقدم عليه ، وإما أن يكون الثاني من الحالين حالا من الضمير المستتر فى الحال الأول ؛ فيكون قوله « حافيا » فى الشاهد الذى نحن بصدده حالا من الضمير المستكن فى « رجلان » لأنه صفة مشبهة باسم الفاعل مثل غرثان وظمآن وعطشان .

وقد يجب تعدد الحال لصاحب واحد ، وذلك فى مسألتين :

أولاها : أن تقع بعد « إما » وفى هذه المسألة يجب ذكر « إما » مع الحال الثانية أو « أو » فمثال ما ذكرت فيه إما مع الحال الثانية قوله تعالى : (إِنَّاهَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِراً وَإِمَّا كَفُوراً) ومثال ما ذكرت فيه « أو » مع الحال الثانية قول الشاعر :

وَقَدْ شَفَّنِي أَلاَّ يَزَالَ يَرُوعُنِي خَيَالُكِ إِمَّا طَارِقاً أَوْ مُغَادِيَا

والمسألة الثانية : أن تقع الحال بعد «لا» نحو قولك : زرنى لاراغبا ولا راهبا ، وندر مجىء الحال غير متعددة بعد « لا » كقول الشاعر (وهو الشاهد ٣١١) :

قَهَرْتُ الْعِدَى لاَ مُسْتَعِيناً بِعُصْبَةٍ وَلَكِنْ بِأَنْوَاعِ الْخَدَائِعِ وَالْمَكْرِ

٤٨٩ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق .

اللغة : « منجديه » المنجد — بضم الميم — اسم فاعل من أنجد الرجل أخاه ، إذا أعانه وأنقذه ، وتقول : نجدته أنجده — من باب قتل — واستنجدته فأنجدنى ، بمعنى إستعنت به فأعاننى واستنقذته فأنقذنى ؛ فالسين والتاء للطلب ، وتقول : استنجد فلان ، إذا كان قد قوى بعد ضعف واشتد بعد خور ، وعلى هذا تكون السين والتاء للصيرورة مثلهما فى قولك : استحجر الطين ، وتقول : استنجد فلان على فلان ، إذا كان قد اجترأ عليه من بعد هيبة . والأصل فى كل هذه الاستعمالات : النجدة — بفتح النون وسكون الجيم — وهى الشجاعة والشدة ، وجمعها نجدات ، مثل سجدة وسجدات وركعة وركعات وتمرة وتمرات . وقد نجد الرجل فهو نجيد — بوزن قرب

... ...

فهو قريب ـ إذا كان ذا شدة و بأس « فأصابوا » الضمير راجع إلى « ابنى» و « أخويه » جميعا « مغنما » هو الغنيمة . وتقول : غنم الرجل يغنم ـ بوزان علم يعلم ـ غنما ـ بضم فسكون ـ ومغنما ، والغنيمة والمغنم أيضا : اسم ما غنمته ، وجمع المغنم مغانم ، وجمع الغنيمة الغنائم .

الإعراب : « لقى » فعل ماض « ابنى » فاعل مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها المناسبة ، وياء المتكلم مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر « أخويه » مفعول به للقى ، منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه مثنى ، وضمير الغائب العائد إلى الابن مضاف إليه « خائفا » حال من الابن منصوب بالفتحة الظاهرة « منجديه » حال من الأخوين منصوب بالياء لأنه مثنى ، وضمير الغائب مضاف إليه «فأصابوا» الفاء حرف عطف ، أصاب : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعل « مغنما » مفعول به .

الشاهد فيه : قوله «خائفا منجديه» فإنهما حالان لصاحبين وصاحباهما « ابنى » و «أخويه» وقد عاد أول الحالين ذكرا على أول الصاحبين ذكرا وثانى الحالين ذكرا لثانى الصاحبين ذكرا ؛ فإن خائفا حال من ابنى ومنجديه حال من أخويه ، وهما بالمثابة التى ذكرنا ، وصح ذلك لأن القرينة اللفظية مرشدة ومبينة فهى تعيد كل حال إلى صاحبها ، وهذه القرينة هى كون أحد الحالين وأحد الصاحبين مفردين وكون ثانى الحالين وثانى الصاحبين مثنيين ؛ وليس من المعقول أن يجعل الحال المثنى للصاحب المفرد ؛ لوجوب مطابقة الحال لصاحبه إفرادا وتثنية وجمعا ، ومثل هذا البيت قول امرىء القيس بن حجر الكندى :

خَرَجْتُ بِهَا أَمْشِى تَجُرُّ وَرَاءنَا ... عَلَى أَثَرَيْنَا ذَيْلَ مِرْطٍ مُرَحَّلِ

فجملة « أمشى » حال من تاء المتكلم فى « خرجت » وجملة « تجر وراءنا ـ إلخ » حال من الضمير المجرور بالباء فى قوله « بها » والقرينة التى ترد كل واحد من الحالين إلى صاحبه موجودة ؛ فإن « أمشى » المبدوء بهمزة دالة على المتكلم ينبغى أن يعود إلى تاء المتكلم ، و « تجر » المبدوء بتاء دالة على الغائبة المؤنثة ينبغى أن يعود إلى ضمير الغيبة فى « بها » .

فإذا لم توجد القرينة التى تعيد كل حال إلى صاحبه : فمذهب جمهور النحاة أنه يتعين أن يكون الحال الأول ذكرا للصاحب الآخر ذكرا ؛ نحو لقيت محمدا مصعدا منحدرا ؛ يجب أن يكون « مصعدا » حالا من « محمد » وأن يكون « منحدرا » حالا من تاء المتكلم ؛ لأن الحال الأول يلى الصاحب الآخر ؛ فيلزم على ما ذهبوا إليه أن يتصل أحد الحالين بصاحبه وأن يعود الضمير من أول الحالين إلى أقرب مذكور قبله ، واغتفر انفصال الحال الثانى من صاحبه وعود الضمير منه إلى أبعد مذكور قبله ؛ لأنه لا يستطاع سوى هذا ، أو ما هو أعظم تفريقا منه ؛ ولم يشذ عن

... ...

ذلك سوى صاحب التمهيد فانه قال : « العرب تجعل ما تقدم من الحالين للفاعل الذى هو متقدم ، وما تأخر للمفعول . ولو جعلت الأخير للأول لجاز بلا خلاف » اهـ . وهذا عكس ما عليه الجمهور ، ولا دليل له عليه ، بل العرب لا تجعل أول الحالين للفاعل وثانيهما للمفعول إلا مع القرينة التى تبين حال كل واحد منهما كما فى بيت امرىء القيس ؛ ومن أجل ذلك قال أبو حيان : « هذا الذى ذكره صاحب التمهيد مخالف لما قرره غيره » اهـ .

قال المحقق الرضى : « ثم اعلم أن الحال قد يكون عن الفاعل وحده ، كجاء زيد راكبا وعن المفعول وحده ، نحو ضربت زيدا مجردا عن ثيابه ، فاذا قلت : لقيت زيدا راكبا (يريد كل كلام يؤتى فيه بحال واحدة وفى الكلام اسمان يصلح الحال لكل منهما) فان كان هناك قرينة حالية أو مقالية تبين صاحب الحال جاز أن تجعلها لما قامت له من الفاعل أو المفعول (يريد أنه يجوز أن تضعها من الكلام حيث شئت: إما بجوار صاحبها، وإما متأخرة عن الاسمين، وإلا فجعلها حالا ممن قامت القرينة على أنها له واجب لا جائز ، ويدل على ذلك مقابل هذا فى كلامه الآتى) ، وإن لم تكن وكان الحال عن الفاعل وجب تقديمه إلى جنب صاحبه لإزالة اللبس ، نحو لقيت راكبا زيدا ، فان لم تقدمه فهو عن المفعول . وأما إذا جاء حالان عن الفاعل والمفعول معا : فان كانا متفقين فالأولى الجمع بينهما ؛ فانه أخصر ، نحو لقيت زيدا راكبين ، ولا منع من التفريق ، نحو لقيت راكبا زيدا راكبا ، ولقيت زيدا راكبا راكبا . وإن كانا مختلفين : فان كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل واحد منهما جاز وقوعهما كيفما كانا ، نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة ، وإن لم تكن فالأولى جعل كل حال بجنب صاحبه ، نحو لقيت منحدرا زيدا مصعدا ، ويجوز على ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتأخير حال الفاعل (والضعف فى هذه الحالة بالنظر إلى جعل كل حال بجنب صاحبها) ، نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا ، والمصعد زيد ؛ وذلك لأنه لما كان مرتبة المفعول أقدم من مرتبة الحال أخرت الحالين . وقدمت حال المفعول على حال الفاعل إذ لا أقل من كون أحد الحالين بجنب صاحبه لما لم يكن كل واحد بجنب صاحبه . ويجوز عطف أحد حالى الفاعل والمفعول على الآخر ، كقولك : لقيت زيدا راكبا وماشيا ، قال (عمرو بن كلثوم) :

وَأَنَّا سَوْفَ تُدْرِكُنَا الْمَنَايَا مُقَدَّرَةً لَنَا وَمُقَدَّرِينَا

وجوّز الجمهور — وهو الحق — أن يجىء لشىء واحد أحوال متخالفة : متضادة كان نحو اشتريت الرمان حلوا حامضا ، أو غير متضادة كقوله تعالى : (اُخْرُجْ مِنْهَا مَذْءُومًا مَدْحُورًا) كما يجيئان فى خبر المبتدأ ، ومنع بعضهم ذلك فى الحال : متضادة كانت أولا ؛ قياسا

فعند ظهور المعنى يُرَدُّ كلُّ حالٍ إلى ما يليق به ، كما فى المثال والبيت ، وعند عدم الظهور يُجْعَل أولُ الحالين لثانى الاسمين ، وثانيهما للأول ، نحو : لَقِيتُ زَيْداً مُصْعِداً مُنْحَدِراً ، فمصعدا : حال من زيد ، ومنحدرا : حال من التاء .

﴿ تنبيه ﴾ : الظاهر أن قَدْ فى قوله « قد يجىء » للتحقيق ، لا للتَّقْليل .

(وَعَامِلُ الْحَالِ بِهَا قَدْ أُكِّدَا) أى : الحال على ضربين :

مؤسِّسَة ، وتسمى مُبَيِّنة ، وهى التى لا يُسْتَفَاد معناها بدونها ، كجَاءَ زَيْدٌ رَاكِباً ، ومؤكِّدة ، وهى التى يستفاد معناها بدونها ، وهى على ثلاثة أضرب :

مؤكدة لعاملها ، وهى : كلُّ وصفٍ وافَقَ عامله : إما معنى دون لفظ ، كما (فِي نَحْوِ لاَ تَعْثَ فِي الْأَرْضِ مُفْسِدَا) « ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ » أو معنى ولفظا ، نحو : « وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً » ، وقوله :

٤٩٠ — أَصِخْ مُصِيخاً لِمَنْ أَبْدَى نَصِيحَتَهُ

على الزمان والمكان ؛ فجعل نحو مدحورا حالا من ضمير مذءوما ، واستنكر مثله فى المتضادة فمنعها مطلقا . ولا وجه للقياس ، وذلك لأن وقوع الفعل الواحد فى زمانين أو مكانين مختلفين محال ، نحو جلست خلفك أمامك ، وضربت اليوم أمس . بلى لو عطفت أحدهما على الآخر جاز ؛ لدلالته على تكرار الفعل نحو جلست خلفك وأمامك . وكذا يجوز إن لم يتباين المكانان أو الزمانان ، نحو جلست خلفك أمس وقت الظهر ، وأمامك وسط الدار ، وأما تقييد الحدث بقيدين مختلفين كما فى قوله تعالى (مَذْءُومًا مَدْحُوراً) أو بمتضادين فى محلين غير ممتزجين كما فى اشتريته أبيض أسود ، أو ممتزجين كما فى اشتريته حلوا حامضا — فلا بأس به » اهـ كلامه ، وهو فى غاية التفصيل ودقة التعليل فلا تحتاج إلى إثارة شىء منه أو تعليله .

٤٩٠ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* وَالْزَمْ تَوَقِّىَ خَلْطِ الْجِدِّ بِاللَّعِبِ *

ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق .

اللغة : « أصخ » أمر من الإصاخة ، وهى إرعاء السمع والإنصات والاستماع . تقول : أصاخ فلان يصيخ إصاخة ، تريد استمع يستمع استماعا ، قال الشاعر :

يُصِيخُ لِلنَّبْأَةِ أَسْمَاعَهُ إِصَاخَةَ النَّاشِدِ لِلْمُنْشِدِ

... ...

« مصيخا » اسم فاعل من أصاخ السابق « أبدى » أظهر « نصيحته » النصيحة : الإرشاد إلى الخير ، وتقول : نصحته ونصحت له ، والثانى أكثر وهو الذى استعمله القرآن الكريم ، قال تعالى : (وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ) ، وفى قصيدة بشر بن عوانة :

نَصَحْتُكَ فَالْتَمِسْ يَالَيْثُ غَيْرِى طَعَامًا إِنَّ لَحْمِىَ كَانَ مُرًّا

« توقى » مصدر توقى الرجل الأمر يتوقاه ، إذا حفظ نفسه أن يقع فيه ، وتحرز عن إتيانه ، وأصله الوقاية وهى الحفظ « خلط » مصدر خاط الأمر يخلطه — من باب ضرب يضرب — إذا جعل بعضه فى بعض « الجد » الاجتهاد ، والجد أيضا : ضد الهزل ، وهو بكسر الجيم فيهما ، وقال الشاعر :

الجَدُّ فِى الجِدِّ وَالحِرْمَانُ فِى الكَسَلِ فَانْصَبْ تُصِبْ عَنْ قَرِيبٍ غَايَةَ الأَمَلِ

الأول بفتح الجيم بمعنى الحظ والبخت ، والثانى بكسرها بمعنى الاجتهاد « اللعب » بفتح اللام وكسر العين المهملة — اللهو والاشتغال بما لا يفيد ، وفعله لعب يلعب ، مثل طرب يطرب .

الإعراب : « أصخ » فعل أمر ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « مصيخا » حال من الضمير المستتر فى أصخ ، والعامل فيه هو العامل فى صاحبه وهو فعل الأمر « لمن » اللام حرف جر ، من : اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بفعل الأمر أو باسم الفاعل السابق ، تنازعاه فأعمل فيه أيهما شئت « أبدى » فعل ماض ، مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول « نصيحته » نصيحة : مفعول به لأبدى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه مبنى على الضم فى محل جر ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الاسم الموصول المجرور باللام «والزم» الواو حرف عطف ، الزم : فعل أمر ، فاعله ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت . « توقى» مفعول به ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « خلط » مضاف إليه ، من إضافة المصدر لمفعوله ، وهو مضاف ، و « الجد » مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى مفعوله أيضا « باللعب » جار ومجرور متعلق بخلط .

الشاهد فيه : قوله « مصيخا » فإنه حال من الضمير المستتر فى أصخ ، وعامله هو هذا الفعل ، والمعنى الذى يدل عليه الحال كان العامل قبل ذكر الحال دالا عليه ، فهذه الحال مؤكدة لعاملها

قال ابن هشام : « والمؤكدة لعاملها كقولك : جاء زيد آتيا ، وعاث عمرو مفسدا ، وقوله تعالى : (وَأُزْلِفَتِ الجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ) وذلك لأن الإزلاف هو التقريب ؛ فكل

ومؤكدة لصاحبها ، نحو : « لآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعاً[1] » .

ومؤكدة لمضمون جملة ، وقد أشار إليها بقوله : (وإِنْ تُؤَكِّدْ جُمْلَةً فَمُضْمَرُ * عَامِلُهَا)

أى : عامل الحال ، وجوبا (وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ) عن الجملة ، وجوبا أيضا ، ويشترط فى الجملة : أن تكون معقودة من اسمين ، معرفتين ، جامدين ، نحو : زَيْدٌ أَخُوكَ عَطُوفاً ، وقوله :

٤٩١ — أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفاً بِهَا نَسَبِي وَهَلْ بِدَارَةَ يَا لَلنَّاسِ مِنْ عَارِ

والتقدير : أُحُقُّه عَطُوفاً ، وأُحَقُّ مَعْرُوفاً .

مزاف قريب ، وكل قريب غير بعيد ، وقوله تعالى : (وأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً) وقوله : (فَتَبَسَّمَ ضَاحِكاً) وقوله : (وَلَّى مُدْبِراً) وقوله : (ولاَ تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ) فانه يقال : عثى — بالكسر — يعثى — بالفتح — إذا أفسد » اه كلامه .

(١) قال ابن هشام : « والمؤكدة لصاحبها كقوله تعالى : (لآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعاً) وقولك : جاء الناس قاطبة ، أو كافة ، أو طرا ، وهـذا القسم أغفل التنبيه عليه جميع النحويين ، ومثل ابن مالك بالآية للحال المؤكدة لعاملها ، وهو سهو » اه .

٤٩١ — هـذا البيت لسالم بن دارة أحد الشعراء المخضرمين الذين أدركوا عصر الجاهلية وعصر الإسلام . وهو سالم بن مسافع بن عقبة بن يربوع بن كعب بن عدى بن جشم بن عوف ابن بهثة بن عبد الله بن غطفان . وقد اختلف العلمـاء فى دارة التى أضيف إليها : فقال جماعة : هى أمه ، واسمها سيقاء من بنى أسد ، وكانت أخيذة أصابها زيد الخيل من بعض غطفان — وهى حبلى — فوهبها زيد الخيل لزهير بن أبى سلمى ، فربما نسب سالم إلى زيد الخيل ، وهؤلاء يعدون سالمـا فيمن نسب إلى أمه من الشعراء ، ويستظهرون على ذلك بقول سالم فى بيت الشاهد : « معروفا بها نسبى » بضمير المؤنثة . وقال الخطيب التبريزى فى شرح ديوان الحماسة « ودارة هو يربوع ، وإنما سمى دارة لأن رجلا من بنى الصارد بن مرة بن عوف بن سعد بن ذبيان يقال له كعب قتل ابن عم ليربوع بن كعب يقال له درص ، فقتل يربوع كعبا بابن عمه ، وأخذ ابنة كعب ، ثم أرسلها ، فأتت قومها فنعت أباها كعبا ، فقالوا : من قتله ؟ قالت : غلام كأن وجهه دارة القمر من بنى جشم بن عوف بن بهثة ، فسمى بذلك ، ونسب إليه سالم » اه كلامه وذكر أبو الفرج الإصفهانى فى كتابه الأغانى مثل ذلك . وأصحاب هـذا الرأى يردون استدلال أصحاب الرأى الأول بأن رواية البيت ليست على ما ذكروا ، وإنما الصحيح من الرواية « معروفا له نسبى » بضمير المذكر ، قالوا : ولئن سلمنا الرواية التى جاءت بضمير المؤنث فانها لا تدل لمـا

... ...

ذكرتم ، بل المراد بدارة عليها أيضا هو يربوع بن كعب أحد أجداد سالم ، وإنما أنث الضمير العائد إليه باعتبار أنه قبيلة . ونحن نرجح هذا الرأى بالنظر فى القصيدة التى منها بيت الشاهد ؛ وذلك لأنا نجد سالما تمدح أول الأمر بآبائه ، وذكر البيت الذى يتنازع فى روايته الفريقان أثناء ذلك ، ثم تمدح بأخواله من بنى أسد وذكر مادحهم . وإليك شيئا من هـذه القصيدة لتشاركنا الرأى فيما عرضناه عليك ، فأولها قوله :

يَا صَاحِبَيَّ أَلِمَّا بِي عَلَى الدَّارِ ... بَيْنَ الْهَشُومِ وَشَطَّيْ ذَاتِ أَمَّارِ

تَعْتَادُهَا مِنْ رِيَاحِ الصَّيْفِ مُعْصِفَةٌ ... تَعْتَادُهَا بَيْنَ أَرْحَابٍ وَأَصْدَارِ

وقبل بيت الشاهد قوله :

بَلِّغْ فَزَارَةَ أَنِّي لَنْ أُسَالِمَهَا ... حَتَّى يَنِيكَ زُمَيْـلٌ أُمَّ دِينَارِ

لَا تَأْمَنَنَّ فَزَارِيًّا خَـلَوْتَ بِهِ ... بَعْدَ الَّذِي امْتَلَّ أَيْرَ الْعَيْرِ فِي النَّارِ

وَإِنْ خَلَوْتَ بِهِ فِي الْأَرْضِ وَحْدَكُمَا ... فَاحْفَظْ قَلُوصَكَ وَاكْتُبْهَا بِأَسْيَارِ

إِنِّي أَخَافُ عَلَيْهَا أَنْ يُبَيِّتَهَا ... عَارِي الْأَشَاجِعِ يَغْشَاهَا بِقُسْبَارِ

أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي ... وَهَلْ بِدَارَةَ . . . البيت ، وبعده

جُرْثُومَةٌ نَبَتَتْ فِي الْعِزِّ وَاعْتَدَلَتْ ... تَبْغِي الْجَرَائِمَ مِنْ عُرْفٍ وَإِنْكَارِ

مِنْ جِذْمِ قَيْسٍ ، وَأَخْوَالِي بَنُو أَسَدٍ ... مِنْ أَكْرَمِ النَّاسِ ، زَنْدِي فِيهِمُ وَارِي

اللغة : « ألما » أمر من الإلمام لصاحبيه ، وتقول : ألم فلان بفلان إلماما ، إذا نزل به ، يريد ميلا بى على هـذه الدار تتذكر ما كان لنا فى مغانيها من الأنس بالأحبة ، ومن عادتهم فى أشعارهم أن يطلبوا ذلك إلى رفاقهم ، فيقولوا : عوجوا بنا على الدار ، وميلوا بنا إلى الدار ، وألموا بنا على الدار ، ونحو ذلك ، قال النابغة :

عُوجُوا فَحَيُّوا لِنُعْمٍ دِمْنَةَ الدَّارِ ... مَاذَا تُحَيُّونَ مِنْ نُؤْيٍ وَأَحْجَارِ

وقال ذو الرمة :

خَلِيلَيَّ عُوجَا مِنْ صُدُورِ الرَّوَاحِلِ ... بِجُمْهُورِ حُزْوَى فَابْكِيَا فِي الْمَنَازِلِ

لَعَلَّ انْحِدَارَ الدَّمْعِ يُعْقِبُ رَاحَةً ... مِنَ الْهَمِّ أَوْ يَشْفِي نَجِيَّ الْبَلَابِلِ

وقال الشاعر :

مِيلُوا إِلَى الدارِ مِنْ لَيْلَى نُحَيِّيهَا ... نَعَمْ ، وَنَسْأَلُهَا عَنْ بَعْضِ أَهْلِيهَا

... ...

« الهشوم » و « ذات أمار » مكانان بعينهما ، وقد بحثت عنهما طويلا فلم أعثر على تعيين موقعهما «زميل» بضم الزاى وفتح الميم ، على زنة التصغير ـ هو زميل بن أبير ، أحد بنى عبد الله ابن مناف الفزارى « أم دينار » هى أم زميل المذكور . ويقال : إن زميلا حين أتاه هذا الهجاء وعلم أن قائله سالم بن دارة حلف ألا يأكل لحما ولا يغسل رأسه ولا يأتى امرأة حتى يقتل ابن دارة . ثم أمكنته فيه الفرصة فاهتبلها فحذفه بالسيف فجرحه جرحا بالغا مات بسببه بعد علاج طويل ، فلما مات قال زميل :

أَنَا زُمَيْلٌ قَاتِلُ ابْنِ دَارَهْ   وَغَاسِلُ الْمَخْزَاةِ عَنْ فَزَارَهْ

* ثُمَّ جَعَلْتُ عَقْلَهُ الْبَكَارَهْ *

وفى قتل زميل سالم بن دارة يقول الكميت الأكبر :

أَبَتْ أُمُّ دِينَارٍ فَأَصْبَحَ فَرْجُهَا   حَصَانًا ، وَقُلِّدْتُمْ قَلَائِدَ قَوْزَعَا

خُذُوا الْعَقْلَ إِنْ أَعْطَاكُمُ الْعَقْلَ قَوْمُكُمْ   وَكُونُوا كَمَنْ سِيمَ الْهَوَانَ فَأَرْتَعَا

وَلَا تُكْثِرُوا فِيهِ الضِّجَاجَ فَإِنَّهُ   مَحَا السَّيْفُ مَا قَالَ ابْنُ دَارَةَ أَجْمَعَا

وقول سالم « لا تأمنن فزاريا ـ البيت » امتلّ : أى شوى فى الملة وهى الرماد الحار ، والعير ـ بفتح العين المهملة وسكون الياء المثناة ـ الحمار . وبنو فزارة يعيرون بأكل أير الحمار مشويا . ولذلك حديث ، وهو أن رجلا من بنى فزارة ، سماه ابن دريد حذفا ـ بفتح الحاء المهملة والذال المعجمة ـ كان فى نفر من العرب ، فعدل الفزارى عن طريقهم لبعض شأنه ، وصاد القوم عيرا ، فأكلوه وأبقوا جردانه للفزارى ، فلما لحق بهم قالوا : قد خبأنا لك من صيدنا خبيئا وأقفيناك منه بقىّ ، فجعل يأكله ولا يكاد يسيغه ويقول : أكلّ لحم الحمار جوفان ؟ ثم رأى تغامز القوم عليه فاخترط سيفه وقال : والله لتأكلنه أو لأقتلنكم ، فأمسكوا عن أكله ، فضرب رجلا منهم اسمه مرقمة فأطن رأسه ، فقال أحدهم :

* طَاحَ لَعَمْرِى مَرْقَمَهْ *

فقال الفزارى :

* وَأَنْتَ إِنْ لَمْ تَلْقَمَهْ *

فأكلوا ، وبذلك عيرت فزارة أكل جردان الحمار ، ومن ذلك قول الشاعر :

أَتَفْخَرُ يَا فَزَارَ وَأَنْتَ شَيْخٌ   إِذَا فُوخِرْتَ تُخْطِئُ فِى الْفَخَارِ

أَصَيْحَانِيَّةٌ أُدِمَتْ بِزَيْتٍ   أَحَبُّ إِلَيْكَ أَمْ أَيْرُ الْحِمَارِ ؟

... ...

بَلَى ، أَيْرُ الحِمَارِ وَخُصْيَتَاهُ أَحَبُّ إِلَى فَزَارَةَ مِنْ فَزَارِ

وقول سالم فى أبيات الشاهد «وإن خلوت به فى الأرض وحدكما ــ البيت» القلوص ــ بفتح القاف وضم اللام ــ الناقة الشابة الفتية . واكتبها : أمر من كتب الناقة يكتبها ؛ إذا ختم حياءها أو خزمها بسير أو حلقة لئلا ينزى عليها ، وبنو فزارة يرمون باتيان النوق وغشيان الإبل قال الراجز :

إن بَنِى فَزَارَةَ بْنِ ذُبْيَانْ قَدْ طَرَّقَتْ نَاقَتَهُمْ بِإِنْسَانْ

وقال الفرزدق يهجو عمر بن هبيرة الفزارى ويشكوه إلى الخليفة وكان واليا لبنى مروان على العراق :

أَأَطْعَمْتَ العِرَاقَ وَرَافِدَيْهِ فَزَارِيًّا أَحَذَّ يَدِ القَمِيصِ

وَلَمْ يَكُ قَبْلَهَا رَاعِى مَخَاضٍ لِيَأْمَنَهُ عَلَى وَرِكَىْ قَلُوصِ

ويروى أن رجلا من بنى نمير ، سماه البغدادى (٣ ــ ١٤٤) شريك بن عبد الله ، كان يساير عمر بن هبيرة هذا ، والنميرى على بغلة ، فقال عمر للنميرى : غض من بغلتك ! فأجاب النميرى : إنها مكتوبة أيها الأمير ، لحن عمر بن هبيرة للنميرى بقول جرير بن عطية فى هجاء بنى نمير :

فَغُضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ فَلاَ كَعْبًا بَلَغْتَ وَلاَ كِلاَبَا

ولحن النميرى لعمر بقول سالم بن دارة :

لاَ تَأْمَنَنَّ فَزَارِيًّا خَلَوْتَ بِهِ ... ... البيتين

وقول سالم « جرثومة نبتت ــ إلخ » جرثومة الشىء ــ بضم الجيم وسكون الراء ــ أصله . وتبغى الجرائيم : تستطيل عليها . والعرف ــ بضم العين المهملة وسكون الراء ــ المعروف ، وأراد بالانكار المنكر «من جذم قيس» الجذم ــ بكسر الجيم أو فتحها وسكون الذال المعجمة ــ الأصل «زندى فيهم وارى » تقول : ورى الزند يرى ــ مثل وعد يعد ــ إذا أخرج ناره ، ويقولون : ورت بك زنادى ، يريدون لقيت منك النصرة والمعونة .

الإعراب : « أنا » ضمير منفصل مبتدأ « ابن » خبره ، وهو مضاف ، و « دارة » مضاف إليه ، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية والتأنيث «معروفا» حال منصوب بالفتحة الظاهرة «بها» جار ومجرور متعلق بمعروف «نسبى» نائب فاعل لمعروف مرفوع بضمة مقدرة على ماقبل ياء المتكلم ، وياء المتكلم مضاف إليه «وهل» الواو حرف استئناف ، وهل حرف استفهام « بدارة » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « يا » حرف نداء واستغاثة « للناس » اللام حرف جار للمستغاث به مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، الناس مجرور باللام وعلامة جره

... ...

الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق إما بالفعل الذى نابت عنه يا ، و إما بنفس يا لأنها دالة على معنى الفعل وقائمة مقامه . وقد ذكرنا ذلك مرارا فى إعراب الشواهد السابقة « من » حرف جر زائد « عار » مبتدأ مؤخر ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وجملة الاستغاثة لا محل لها من الإعراب لأنها معترضة بين الخبر المقدم ومبتدئه المؤخر .

الشاهد فيه : قوله « معروفا بها نسبى » فان معروفا حال مؤكدة لمضمون الجملة السابقة عليه ، وهى قوله «أنا ابن دارة» ، والعامل فى هذه الحال فعل محذوف وجوبا . والتقدير : أحق معروفا بها نسبى .

وههنا أمران : أولهما يتعلق ببيان مضمون الجملة المؤكدة بهـذه الحال وما أشبهها ؛ والثانى يتعلق ببيان العامل فى هذه الحال :

أما عن الأمر الأول فانا نقول لك : ذكر العلامة الصبان أن مضمون الجملة هو مصدر الخبر مضافا إلى المبتدأ إذا كان الخبر مشتقا ، وهو الكون العام مضافا إلى المبتدأ ومخبرا عنـه بالخبر إذا كان الخبر جامدا ، ثم قال : « وهـذا (يريد النوع الثانى) هو الممكن هنا لما سيذكر من اشتراط جمود جزأى الجملة ، كـكون زيد أخا فى قولك : زيد أخوك عطوفا ؛ والتأكيد فى الحقيقة للازم الكون أخا ، كما قاله الشنوانى ، وهو العطف والحنو » اهـ كلامه . وهذا الذى ذكره هو الذى يفهم عند التحقيق من عبارة جار الله الزمخشرى فى مفصله حيث يقول : « والحال المؤكدة هى التى تجىء على أثر جملة عقدها من اسمين لا عمل لهما ؛ لتوكيد خبرها وتقرير مؤداه ونفى الشك عنه ، وذلك قولك : زيد أبوك عطوفا ، وهو زيد معروفا ، وهو الحق بينا ؛ ألا ترى كيف حققت بالعطوف الأبوة ، وبالمعروف والبين أن الرجل زيد وأن الأمر حق . وفى التنزيل (وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ) وكذلك : أنا عبد الله آكلا كما يأكل العبيد ؛ فيه تقرير للعبودية وتحقيق لها . وتقول : أنا فلان بطلا شجاعا وكريما جوادا ؛ فتحقق ما أنت متسم به وما هو ثابت لك فى نفسك » اهـ كلامه . وذهب المحقق الرضى إلى أن مضمون الجملة المؤكدة بهذه الحال ليس هو ذلك الذى ذكره الصبان وجار الله ، بل مضمون الجملة هو مقصود المتـكلم من ذكر هـذه الجملة الخبرية المقصود الثانوى لا المقصود الأول الذى هو إثبات الخبر للمبتدأ ، قال : « وتجىء (يريد الحال المؤكدة) إما لتقرير مضمون الخبر وتأكيده ، و إما للاستدلال على مضمونه . ومضمون الخبر إما فخر كقوله : أنا ابن دارة البيت وكقولك : أنا حاتم جوادا ، وأنا عمرو شجاعا ؛ إذ لا يقول مثله إلا من اشتهر بالخصلة التى دلت عليها الحال ، كاشتهار حاتم بالجود وعمرو بالشجاعة ، فصار الخبر متضمنا لتلك الخصلة ، و إما تعظيم لغيرك نحو : أنت الرجل كاملا ،

... ...

أو تصاغر لنفسك نحو : أنا عبد الله آكلا كما يأكل العبيد ، أو تصغير للغير نحو : هو المسكين مرحوما ، أو تهديد نحو : أنا الحجاج سفاك الدماء ، أو غير ذلك نحو : زيد أبوك عطوفا ، و (هٰذِهِ نَاقَةُ اللهِ لَكُمْ آيَةً) وَهُوَ الْحَقُّ بيناً ، فقولك آكلا ومرحوما ومصدقا للاستدلال على مضمون الخبر ، وقوله : مشهورا بها نسبي ، وقولك كاملا وسفاك الدماء وآية ومعروفا وبينا لتقرير مضمون الجملة وتأكيده ، وقولك عطوفا لكليهما ، وإنما سمى الكل حالا مؤكدة وإن لم يكن للقسم الأول — أى الذى للاستدلال على مضمون الخبر — مؤكدا إذ ليس فى كونه حقا معنى التصديق حتى يؤكد بمصدقا وكذلك ليس فى كونهم مساكين معنى كونهم مظلومين لأن مضمون الحال لازم فى الأغلب لمضمون الجملة لأن التصديق لازم حقيقة القرآن فصار كأنه هو ، وكذا المرحومية لازمة فى الأغلب للمسكنة » اه كلامه .

وأما عن الأمر الثانى فانا نقول لك : اختلف العلماء فى العامل فى الحال المؤكدة لمضمون الجملة ؛ فذهب جماعة منهم سيبويه والذين لخصوا كلامه مثل الزمخشرى وتبعهم الشارح وغيره من المتأخرين إلى أن العامل فعل محذوف وجوبا ، تقديره : أحق ، أو ثبت ، قال جار الله : « والعامل فيها أحق أو أثبت مضمرا » اه ، وقال أبو سعيد السيرافى : « اعلم أن النصب فى : هذا زيد منطلقا ، على غير وجه النصب فى قولنا : هو زيد معروفا ، ويبين ذلك أنك لا تقول : هو زيد منطلقا ، فأما النصب فى هو زيد معروفا فعلى جهة التوكيد لما ذكرته وخبرت به ، وذلك أنك إذا قلت : هو زيد ، فقد خبرت بخبر يحتمل أن يكون حقا وأن يكون باطلا ، وظاهر الإخبار يوجب أن المخبر يحقق ما خبر به ، فاذا قال : هو زيد معروفا ؛ فكأنه قال : لا شك فيه ، وكأنه قال : أحق ذلك ، والعامل فيه أحق » اه ، وانظر مع ذلك كله كتاب سيبويه (١ — ٢٥٦ وما بعدها) . وذهب الزجاج إلى أن العامل فى هذه الحال هو الخبر الواقع فى الجملة المؤكد مضمونها ، وزعم أن هذا الخبر — وإن كنا نشترط فيه الجمود — مؤول بمشتق ، قال : إن قول القائل : أنا حاتم سخيا ، وأنا ابن دارة معروفا ، مؤول بقوله : أنا المسمى حاتما سخيا ؛ وأنا المسمى ابن دارة معروفا . وهذا باطل من ثلاثة أوجه : أولها أنه إن ظهر فى الجمل التى يكون الخبر فيها علما كهذين المثالين فليس بظاهر فى غيرها نحو قوله تعالى : (هٰذِهِ نَاقَةُ اللهِ لَكُمْ آيَةً) وقوله : (وهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا) ، والوجه الثانى : أنه يلزم عليه ألا يكون سخيا أو معروفا إلا فى حال التسمية بذلك الاسم ؛ ضرورة أن الحال قيد لعاملها ، وهذا غير صحيح ، والوجه الثالث : أن المتكلم لا يقصد هذا المعنى الذى تدل العبارة عليه على هذا التأويل . وذهب ابن خروف إلى أن العامل فى هذه الحال هو المبتدأ ؛ لأن المبتدأ لا يخلو عن معنى التنبيه ؛ إذ هو فى هذه الجمل

﴿ تنبيه ﴾ : قد يؤخذ من كلامه ما ذكر من الشروط ؛ فتعريفُ جزأى الجملة من تسميتها مؤكّدة ، لأنه لا يؤكَّد إلا ما قد عُرِف ، وجمودُهما من كون الحال مؤكدة للجملة ؛ لأنه إذا كان أحد الجزأين مشتقا أو فى حكمه كان عاملا فى الحال ؛ فكانت مؤكدة لعاملها لا للجملة ، ولذلك جعل فى شرح التسهيل قولهم : زيدٌ أَبُوكَ عَطُوفاً ، وهُوَ الْحَقُّ بَيِّناً ، من قبيل المؤكدة لعاملها ، وهى موافقة له معنى دون لفظ ؛ لأن الأب والحقّ صالحان للعمل ، ووجوبُ تأخير الحال من كونها تأكيداً ، ووجوبُ إضمار عاملها من جزمه بالإضمار .

(وَمَوْضِعَ الْحَالِ تَجِىءُ جُمْلَهْ) ، كما تجىء موضع الخبر والنعت ، و إن كان الأصل فيها الإفراد ، ولذلك ثلاثة شروط :

أحدها : أن تكون خبرية ، وغلط مَنْ قال فى قوله :

٤٩٢ — أُطْلُبْ وَلاَ تَضْجَرَ مِنْ مَطْلَبٍ

إنما يكون اسم إشارة أو ضميرا غالبا . وهذا مذهب ضعيف ؛ ولا يسلم له أن المبتدأ يكون اسم إشارة أو ضميرا دائما ، بل قد يكون اسم إشارة نحو مافى الآية الكريمة (هذه ناقة الله لكم آية) وقد يكون ضميرا كما فى قوله سبحانه : (وهو الحق مصدقا) وكما فى قول الشاعر فى بيت الشاهد الذى نحن بصدده ✻ أنا ابن دارة معروفا ... البيت ✻ وقد يكون علما كما مثل له الشارح بقوله : زيد أبوك عطوفا ؛ وعمل الضمير والعلم فى غيره مما لم يعهد له نظير فى العربية . وذهب ابن مالك — وارتضاه المحقق الرضى فى شرح الكافية (١ — ١٩٧) إلى أن العامل فى هذه الحال معنى الجملة . قال الرضى : « والأولى عندى ما ذهب إليه ابن مالك ، وهو أن العامل معنى الجملة ، كما قلنا فى المصدر المؤكد لنفسه أو لغيره ، كأنه قال : يعطف عليك أبوك عطوفا ، ويرحم مرحوما ، وحق ذلك مصدقا ، وذلك لأن الجملة و إن كان جزءاها جامدين جمودا محضا فلاشك أنه يحصل من إسناد أحد جزأيها إلى الآخر معنى من معانى الفعل ؛ ألا ترى أن معنى أنا زيد أنا كائن زيدا ؛ فعلى هذا لا تتقدم المؤكدة على جزأى الجملة ولا على أحدهما لضعفها (يريد الجملة) فى العمل ، وذلك لخفاء معنى الفعل فيها » اهـ كلامه .

٤٩٢ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

✻ فَآفَةُ الطَّالِبِ أَنْ يَضْجَرَا ✻

وهذا أول بيتين ذكرهما النحاة ولم ينسبوها لمعين ، وثانيهما هو :

أَمَا تَرَى الْحَبْلَ بِتَكْرَارِهِ فى الصَّخْرَةِ الصَّمَّاءِ قَدْ أَثَّرَا

ويقال : إن البيتين لبعض المحدثين ، ولكنا لم نعثر على تسميته

... ...

اللغة : « لا تضجر » تقول : ضجر من الشيء ضجرا فهو ضجر — بوزان تعب يتعب تعبا فهو تعب — إذا اغتم منه وقلق مع إبدائه كلاما فيه ، وتقول أيضا : تضجر من الشيء ، وأضجرته أنا من الشيء فضجر ، وهو ضجور — بزنة صبور — وقالوا للناقة التى تكثر الرغاء عند الحلب : ضجور — بوزن رسول — « آفة » الآفة عرض يفسد مايصيبه ، وهى العاهة ، وجمعه آفات . وتقول : إيف الشيء — بالبناء للمجهول — يؤاف ؛ فهو مئوف ؛ إذا أصابته الآفة

الإعراب : « اطلب » فعل أمر ، فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ولا » الواو حرف عطف وهى واو المعية ، لا : نافية « تضجر » فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد واو المعية فى جواب الأمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « من مطلب » جار ومجرور متعلق بتضجر «فآفة» الفاء حرف دال على التعليل ، آفة : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « الطالب » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « أن » حرف مصدرى ونصب مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يضجرا » فعل مضارع منصوب بأن ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الطالب ، والألف للاطلاق ، وأن المصدرية مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع خبر المبتدأ ، وتقدير الكلام : فآفة الطالب الضجر

الشاهد فيه : ذهب بعض العلماء — وهو الأمين المحلى كما ذكر ابن هشام فى مغنى اللبيب — إلى أن « لا » فى قول الشاعر « ولا تضجر » ناهية ، والواو التى قبلها واو الحال ، وتضجر : فعل مضارع مجزوم محلا بلا الناهية ، وأصله « ولا تَضْجَرًا » بنون التوكيد الخفيفة ، فحذفت نون التوكيد الخفيفة و بقيت الفتحة التى كانت قبلها لتدل عليها ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل نصب حال ؛ وهذا الذى ذهب إليه الأمين المحلى مخالف لما أجمع النحاة عليه من أنه يشترط فى جملة الحال أن تكون خبرية ولا يجوز أن تكون طلبية أصلا ، قال ابن هشام مانصه[1] : «النوع الثامن : اشتراطهم فى بعض الجمل الخبرية ، وفى بعضها الإنشائية ؛ فالأول كثير كالصلة والصفة والحال والجملة الواقعة خبرا لكان أو خبرا لإن أو لضمير الشأن ، قيل : أو خبرا للمبتدأ أو جوابا للقسم غير الاستعطافى» اه . ثم ذكر بعد ذلك بعض أخطاء المعربين فى هذا النوع إلى أن قال : « ومن ذلك قول الأمين المحلى — فيما رأيت بخطه — : إن الجملة التى بعد الواو من قوله : * اطلب ولا تضجر من مطلب * حالية ، وإن لا ناهية ، والصواب أن الواو للعطف ، ثم الأصح أن الفتحة إعراب ، مثلها فى : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، وليست الفتحة فتحة بناء لأجل

(١) انظر النوع الثامن من الجهة السادسة من الباب الخامس فى ذكر الجهات التى يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها .

إن « لا » ناهية والواو للحال ، والصواب أنها عاطفة مثل : « وَاعْبُدُوا اللهَ وَلاَ تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً » .

الثانى: أن تكون غير مُصَدَّرة بِعَلَمِ استقبال ، وغلط من أعرب «سَيَهْدِين» من قوله تعالى: « إِنِّي ذَاهِبٌ إِلى رَبِّى سَيَهْدِين » حالا .

الثالث : أن تكون مرتبطة بصاحبها على ما سيأتى (كَجَاءَ زَيْدٌ وَهْوَ نَاوٍ رِحْلَهْ) مثال لما استكملت الشروط .

نون توكيد خفيفة محذوفة » اه كلامه . وقال فى موضع آخر عند البحث فى الفروق بين الجملة الحالية والجملة الاعتراضية ما نصه : « مسألة . كثيرا ما تشتبه المعترضة بالحاليـة ، ويميزها منها أمور : أحدها أنها (أى المعترضة) تكون غير خبرية ، كالأمرية فى (وَلاَتُؤْمِنُوا إِلاَّلِمَنْ تَبِـعَ دِينَـكُمْ قُلْ إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللهِ أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ) كذا مثل ابن مالك وغيره » اه ثم قال بعد كلام وحوار فى هذا الموضوع : « وقد فهم — مما أوردته من أن المعترضة تقع طلبية — أن الحالية لا تقع إلا خبرية ، وذلك بالإجماع ، وأما قول بعضهم فى قول القائل * اطلب ولا تضجر من مطلب * إن الواو للحال ، وإن لا ناهية ؛ فخطأ ، وإنما هى (يريد الواو) عاطفة ؛ والمعطوف إما مصدر يسبك من أن والفعل ، وعلى هذا يكون المعطوف عليه مصدرا يتصيد من الأمر السابق : أى ليكن منك طلب وعدم ضجر ، وإما أن يكون المعطوف جملة وعليه يكون المعطوف عليه جملة ، وعلى الوجه الأول الفتحة فى تضجر إعراب ، ولا نافية ، والعطف مثله فى قولك : ائتنى ولا أجفوك — بالنصب — وقوله :

فَقُلْتُ ادْعِى وأَدْعُوَ إِنَّ أَنْدَى لِصَوْتٍ أَنْ يُنَادِىَ دَاعِيَانِ

وعلى الثانى فالفتحة فى تضجر للتركيب ، والأصل ولا تضجرن — بنون التوكيد الخفيفة — فحذفت للضرورة ، ولا ناهية ، والعطف مثله فى قوله تعالى : (وَاعْبُدُوا اللهَ وَلاَ تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً) » اه ويتلخص هذا الكلام فى أن الأمين المحلى ادعى ثلاثة أمور فى هذه العبارة : أولها أن الواو للحال وثانيها أن لا ناهيـة ، وثالثها أن الفتحة فتحة بناء ، وأن الرد عليه بعدم تسليم أن الواو للحال أصلا ، بل هى عندنا للعطف ، ثم لا نسلم أن لا ناهية بل هى نافية وعليه لا نسلم أيضا أن الفتحة بناء بل هى فتحة إعراب ومقتضيها مضمر وهو أن ، ولئن سلمنا أن لا ناهية والفتحة فتحة بناء فذلك لا يفيدك لأن الواو للعطف أيضا ، والكلام من عطف جملة نهى طلبية على جملة أمر طلبية أخرى كما فى الآية التى ذكرها ابن هشام . وهذا الوجه الأخير هو الذى ذكره الشارح .

(وَذَاتُ بَدْءٍ بِمُضَارِعٍ ثَبَتْ * حَوَتْ ضَمِيرا) يربطها (وَمِنَ الْوَاوِ خَلَتْ) وجوبا؛ لشدة شبهه باسم الفاعل، تقول: جاء زيد يضحك، وقدم الأمير تُقَادُ الْجَنَائِبُ بَيْنَ يَدَيْه، ولا يجوز جاء ويضحك، ولا قدم وتقاد

(وَذَاتُ وَاوٍ بَعْدَهَا أَنْوِ مُبْتَدَا لَهُ الْمُضَارِعَ اجْعَلَنَّ مُسْنَدَا)

أى: إذا جاء من كلامهم ما ظاهره أن جملة الحال المصدَّرة بمضارع مُثْبَتٍ تلت الواو حمل على أن المضارع خبر مبتدإ محذوف، من ذلك قولهم: قُمْتُ وَأَصُكُّ عَيْنَه، أى: وأنا أصك، وقوله:

٤٩٣ — فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُمْ نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مَالِكَا

٤٩٣ — هذا البيت من كلام عبد الله بن همام بن نبيشة بن رياح بن مالك السلولى، قال ابن قتيبة فى كتاب الشعراء: «هو من بنى مرة بن صعصعة من قيس عيلان، و بنو مرة يعرفون ببنى سلول، وهى أمهم، وهى بنت ذهل بن شيبان بن ثعلبة، وهم رهط أبى مريم السلولى وكانت له صحبة، وعبد الله بن همام هو القائل فى عريفهم:

فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُ نَجَوْتُ وَأَرْهَنْتُهُ مَالِكَا
عَرِيفاً مُقِيماً بِدَارِ الْهَوَانِ، أَهْوِنْ عَلَيَّ بِهِ هَالِكَا

وهو القائل فى الفلافس:

أَقِلِّي عَلَيَّ اللَّوْمَ يَابْنَةَ مَالِكٍ وذُمِّي زَمَاناً سَادَ فِيهِ الْفَلاَفِسُ
وَسَاعٍ مِنَ السُّلْطَانِ لَيْسَ بِنَاصِحٍ وَمُحْتَرِسٍ مِنْ مِثْلِهِ وَهْوَ حَارِسُ

وكان الفلافس هذا على شرطة الكوفة من قبل الحارث بن عبد الله بن أبى ربيعة المخزومى أخى عمر بن أبى ربيعة، وخرج الفلافس مع ابن الأشعث، فقتله الحجاج» اهـ. ولما مات معاوية بن أبى سفيان واستخلف يزيد بن معاوية دخل الناس عليه فلم يعرفوا ما يقولون له حتى دخل عبد الله ابن همام فقال:

اِصْبِرْ يَزِيدُ فَقَدْ فَارَقْتَ ذَامِقَةٍ وَاشْكُرْ حِبَاءَ الَّذِى بِالْمُلْكِ رَدَّاكَا
لاَرُزْءَ أَعْظَمُ بِالْأَقْوَامِ قَدْ عَلِمُوا مِمَّا رُزِئْتَ وَلاَ عُقْبَى كَعُقْبَاكَا
أَصْبَحْتَ رَاعِيَ أَهْلِ الدِّينِ كُلِّهِمُ فَأَنْتَ تَرْعَاهُمُ وَاللهُ يَرْعَاكَا
وَفِى مُعَاوِيَةَ الْبَاقِى لَنَا خَلَفٌ إِذَا نُعِيتَ وَلاَ نَسْمَعْ بِمَنْعَاكَا

... ...

وكان عبيد الله بن زياد بن أبي سفيان قد توعد عبد الله بن همام السلولى هذا ، فخافه على نفسه ، فهرب حتى أتى دمشق فاستجار بيزيد بن معاوية الخليفة ، فأجاره ، وكتب إلى عبيد الله بن زياد يأمره بأن يصفح عنه ، و بيت الشاهد والذى بعده ، وهما فيما حكيناه عن ابن قتيبة ، يقولها فى هذا الشأن .

اللغة : « خشيت » خفت ، تقول : خشيه يخشاه — مثل علمه يعلمه — خشية ؛ إذا خافه ، وكثير من اللغويين لا يفرقون بين الخشية والخوف ويرونهما بمعنى واحد ، ومنهم من يرى بينهما فرقا ؛ فيذكر أن الخشية لا تكون إلا مع تعظيم للمخوف منه ، كما فى قوله تعالى : (إِنَّمَا يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ) « أظافيرهم » هو عند جمهرة اللغويين جمع أظفور — بضمتين بينهما سكون — وهو لغة فى الظفر ، والمراد به ههنا السلاح ، وأنشد الزمخشرى فى الأساس وابن منظور فى اللسان قول الشاعر :

مَا بَيْنَ لُقْمَتِهَا الْأُولَى إِذَا ازْدَرَدَتْ وَبَيْنَ أُخْرَى تَلِيهَا قِيدُ أُظْفُورِ

وقال الليث : «الظفر ظفر الإنسان وظفر الطائر ، والجميع الأظفار ، وجماعة الأظفار أظافير ؛ لأن أظفارا بوزن إعصار ؛ تقول : أظافير وأعاصير ، وإن جاء ذلك فى الأشعار جاز ، ولا يتكلم به بالقياس » اهـ ، يريد أن الأظافير جمع الجمع ، وليس ثمة مفردا يجمع على ذلك ، وجمع الجمع ليس بقياس ، ولكنه يقبل ما ورد السماع به . ويروى « أظافرهم » بغير ياء ، على أنه حذف الياء للخفة كما حذفت فى مفاتح جمع مفتاح فى قوله تعالى : (وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لاَ يَعْلَمُهَا إِلاَّ هُوَ) ومن سنن العرب أن تحذف هذه الياء من الجمع مع وجود حرف العلة فى المفرد ؛ طلبا للتخفيف ، كما أن من سننهم أن يزيدوها فى الجمع وليس فى المفرد حرف علة ؛ لإشباع الكسرة التى قبل الآخر ، كما جمعوا صيرفا على صياريف ، وكما جمعوا خاتما على خواتيم ، قال الشاعر :

تَنْفِى يَدَاهَا الْحَصَى فِى كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفْىَ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ

ومن العلماء من ينكر ذلك فيذهب يتلمس لما فيه الياء مفردا ذاليين قبل الآخر ، فيزعم أن الخواتيم جمع خاتام مثلا ، ويتلمس لما لا ياء فيه مفردا ليس ذاليين فيزعم أن المفاتح جمع مفتح ، وهذا تمحل لا ضرورة له ، ثم هو لا يطرد ، والتخفيف فى هذا وأشباهه كثير فى العربية كما أن إشباع الحركة حتى يتولد عنها حرف كثير فى العربية « أرهنهم مالكا » أجعله عندهم رهينة . ومالك هو عريف الذى ذكره فى البيت الثانى ، وهو شاعر معروف .

الإعراب : « لما » ظرفية حينية ، مبنى على السكون فى محل نصب عامله نحوت «خشيت» فعل ماض وفاعله ، والجملة فى محل جر باضافة لما الحينية إليها « أظافيرهم » مفعول به لخشيت ،

... ...

وضمير الغائبين مضاف إليـه « نجوت » فعل وفاعل « وأرهنهم » الواو للحال ، أرهن : فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير الغائبين مفعول أول « مالـكا » مفعول ثان ، وجملة المضارع وفاعله ومفعوليه فى محل رفع خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير وأنا أرهنهم ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « وأرهنهم » فان الظاهر أن جملة الحال هى الفعـل المضارع المثبت ، وأنها اقترنت بواو الحال ، والعلماء ينكرون أن تجىء جملة الحال على هذه الصورة ، ويوجبون فى جملة المضارع المثبت الواقعة حالا أن ترتبط بصاحب الحال بالضمير وتخلو من الواو إلا أن تقترن بقد فيقال : جاء على يضحك ، كما فى قوله تعالى : (وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ) وكما فى قوله جل ذكره : (وَنَذَرُهُمْ فِى طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ) أو يقال : يخالفنى إبراهيم وقد يعلم أنى له ناصح، كما فى قوله سبحانه : (لِمَ تُؤْذُونَنِى وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّى رَسُولُ اللهِ إِلَيْكُمْ)

فلما رأى العلماء أن ظاهر هذا البيت يخالف ما أوجبوه كما بيناه لك التمسوا لهذا البيت وجها ، فمنهم من أنـكر هـذه الرواية ، وزعم أن الرواية الصحيحة : « نجوت وأرهنتهم مالـكا » فالواو ليست واو الحال ، ولـكنها واو العطف ، وهذا غير الوجه الذى ذكره الشارح ؛ والمعطوف جملة فعلية ماضوية والمعطوف عليه كذلك ، ومن هؤلاء ابن قتيبة على ما سمعت من كلامه فى نسبة بيت الشاهد ؛ ومنهم من ذكر أن الواو للحال والفعل مضارع ، ولـكنه أبى أن تـكون جملة الحال هى جملة الفعل المضارع على ما هو ظاهر البيت ، وزعم أن جملة المضارع خـبر لمبتدأ محذوف ، وجملة الحال هى جملة المبتدأ المحذوف وخبره ، والتقدير عند هؤلاء وأنا أرهنهم ، وهذا التوجيه أحد توجيهات لإمام أهل البلاغة الشيخ عبد القاهر الجرجانى ، وتبعه عليه الـكثيرون ومنهم ابن مالك كما هو ظاهر من عبارته فى الألفية . ومن العلماء من جعل هذا الظاهر على حاله واعترف بأن جملة الحال هى جملة المضارع المثبت ، ولـكنه قضى بأن ذلك نادر لا يجوز إلا أن يوقف فيه عنـد السماع ، قال صاحب جمع الجوامع : « ويتعين الضمير رابطا فى الجملة المصـدرة بمضارع مثبت عار من قد ، أو منفى بلا ، أو ماض بعد إلا ، أو ماض بعده أو ؛ ولا تغنى عن هذا الضمير الواو ، ولا تجامعه ، غالبا . وقد ورد دخولها معه فى · قمت وأصك عينه ، وقوله :

* نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مَالِـكَا * » اهـ فجعل عدم اقتران جملة المضارع المثبت الذى لم تسبقه قد غالبا لا واجبا ؛ وجعل هذا البيت من غير الغالب كما هو واضح من كلامه .

قال الشيخ عبد القاهر الجرجانى : « وإن كانت الجملة من فعل وفاعل والفعل مضارع مثبت غير منفى — لم يكد يجىء بالواو ، بل ترى الـكلام على مجيئها عارية من الواو (يريد أن أسلوب

وقوله :

٤٩٤ — عُلِّقْتُهَا عَرَضًا وَأَقْتُلُ قَوْمَهَا

أى : وأنا أرهنهم مالكا ، وأنا أقتل قومها .

العرب المتلثب عندهم على هذا الوجه) كقولك : جاءنى زيد يسعى غلامه بين يديه ، وكقوله :

وَقَدْ عَلَوْتُ قُتُودَ الرَّحْلِ يَسْفَعُنِى   يَوْمٌ قُدَيْدِيمَةَ الْجَوْزَاءِ مَسْمُومُ

وقوله :

ولَقَدْ أغْتَدِى يُدَافِعُ رُكْنِى   أحْوَذِىٌّ ذُو مَيْعَةٍ إضْرِيجُ

وكذلك قولك : جاءنى زيد يسرع ؛ لا فصل بين أن يكون الفعل لذى الحال و بين أن يكون لمن هو بسببه ، فان ذلك كله يستمر على الغنى عن الواو ، وعليه التنزيل والكلام ، ومثاله فى التنزيل قوله عزوجل : (وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ) وقوله تعالى : (وَسَيُجَنَّبُهَا الْأَتْقَى الَّذِى يُؤْتِى مَالَهُ يَتَزَكَّى) وقوله عزّ اسمه : (ونَذَرُهُمْ فِى طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ) ، فأما قول ابن همام السلولى :

فلمَّا خشيتُ أظَافِيرهُمْ   نَجَوْتُ وأرْهَنُهُمْ مَالِكًا

فى رواية من روى : وأرهنهم ، وما شبهوه به من قولهم : قمت وأصك وجهه — فليست الواو فيها للحال ، وليس المعنى : نجوت راهنا مالكا وقمت صاكا وجهه ، ولكن أرهن وأصك حكاية حال — إلخ » اهـ .

٤٩٤ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* زَعْمًا لَعَمْرُ أبِيكَ لَيْسَ بِمَزْعَمِ *

وهذا البيت لعنترة بن شداد العبسى من معلقته التى أولها قوله :

هَلْ غَادَرَ الشُّعَرَاءُ مِنْ مُتَرَدَّمِ   أمْ هَلْ عَرَفْتَ الدَّارَ بَعْدَ تَوَهُّمِ

وقد مضى فى باب ظن وأخواتها (ش ٣٤١) ذكر جملة صالحة من أبيات هذه القصيدة ، و بعد البيت المستشهد به ههنا قوله :

وَلَقَدْ نَزَلْتِ فَلَا تَظُنِّى غَيْرَهُ   مِنِّى بِمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمُكْرَمِ
كَيْفَ الْمَزَارُ وَقَدْ تَرَبَّعَ أهْلُهَا   بِعُنَيْزَتَيْنِ وَأهْلُنَا بِالْغَيْلَمِ
إنْ كُنْتِ أزْمَعْتِ الْفِرَاقَ فَإنَّمَا   زُمَّتْ رِكَابُكُمُ بِلَيْلٍ مُظْلِمِ

... ...

مَا رَاعَنِي إِلاَّ حَمُولَةُ أَهْلِهَا وَسْطَ الدِّيَارِ تَسَفُّ حَبَّ الْخِمْخِمِ

اللغة : « علقتها » بالبناء للمجهول مع تضعيف اللام ــ يريد تعشقتها ، وتقول : علق فلان بفلانة يعلق ــ مثل علم علم ــ إذا كلف بها « عرضا » فجاءة ومن غير قصد « زعما » طمعا ، والمزعم : المطمع ، يقول : إننى شغفت بهذه الفتاة وتعشقتها مفاجأة وبدون قصد منى مع ما بينى وبين قومها من القتال ، ثم قال : إننى أطمع فى حبها طمعا لا موضع له ؛ لأن الظفر بها غير ميسور لى « ولقد نزلت ــ إلخ » مضى شرحه فى الموضع الذى ذكرناه (ج ٢ ص ١٠٩) « كيف المزار ــ إلخ » المزار : الزيارة ، مصدر ميمى « بعنيزتين » قال ياقوت : «عنيزة ــ بضم أوله وفتح ثانيه وبعد الياء زاى ــ وهو موضع بين البصرة ومكة ... وقال ابن الأعرابى : عنيزة على ما أخبرنى به الفزارى ثنية للأودية ينتهى ماؤها إليها وهى على ميل من القريتين ببطن الرمة ، وهى لبنى عامر بن كريز . وقال ابن الفقيه : عنيزة من أودية اليمامة قرب سواج ، وقرى عنيزة بالبحرين » اهـ ثم قال : « عنيزتين : تثنية الذى قبله بمعناه ، قال العمرانى : هو موضع آخر ، والذى أظنه أنه موضع واحد ، كما قالوا فى عماية عمايتان وفى رامة رامتان ، وأمثالها كثيرة » اهـ « الغيلم » يروى بالغين المعجمة وبالعين المهملة ، ويروى فى مكانه « بالديلم » وهو اسم مكان على كل وجه ، قال ياقوت : « الغيلم اسم موضع فى قول عنترة ... ثم أنشد البيت ولم يعين الموضع » « أزمعت الفراق » قصدته ووطنت نفسك عليه واعتزمت فعله « راعنى » أفزعنى « حمولة أهلها » الحمولة ــ بفتح الحاء المهملة ــ الإبل التى تطيق أن يحمل عليها «الخمخم» نبت تعلفه الإبل ، وسفه واستفافه بمعنى .

الإعراب : « علقتها » علق : فعل ماض مبنى للمجهول ، وتاء المتكلم نائب فاعل ، وضمير الغائبة مفعول به « عرضا » قيل : منصوب على الحال : أى معترضة ، وقيل : تمييز ، وعندى أنه مثل قتلته ضربا مفعول مطلق « وأقتل » الواو واو الحال ، أقتل : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر لمبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : وأنا أقتل ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال « قومها» مفعول به لأقتل ، وضمير الغائبة مضاف إليه « زعما » يروى بالنصب على أنه مفعول مطلق لفعل محذوف : أى تطمع طمعا ، ولو روى بالرفع لكان له وجه وجيه « لعمر » اللام لام الابتداء ، عمر : مبتدأ ، وهو مضاف ، و « أبيك » مضاف إليه ، وكاف المخاطب مضاف إليه ، وخبر المبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : لعمر أبيك قسمى « ليس » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو « بمزعم » الباء حرف جر زائد ، مزعم : خبر ليس ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد .

وقيل : الواو عاطفة ، لا حالية ، والفعل بعدها مُؤَوَّل بالماضي

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : تمتنع الواو في سبع مسائل :

الأولى : ما سبق (١) .

الثانية : الواقعة بعد عاطف ، نحو : « فَجَاءَها بأسُنا بَيَاتًا أو هُمْ قَائِلُونَ »

الثالثة : المؤكدة لمضمون الجملة ، نحو: هو الحق لاشك فيه «ذَلِكَ الكِتَابُ لَارَيْبَ فِيه»

الرابعة : الماضي التالي إلاّ ، نحو : ما تكلم زيد إلا قال خيرا ، ومنه « إلاَّ كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ »

الخامسة : الماضي المتلو بأو ، نحو : لأضربنه ذهب أو مكث ، ومنه قوله :

٤٩٥ — كُنْ لِلْخَلِيلِ نَصِيرا جَارَ أَوْ عَدَلا ... وَلاَ تَشِحَّ عَلَيْهِ جَادَ أَوْ بَخِلاَ

الشاهد فيه : قوله « وأقتل قومها » فإن ظاهره أن جملة الحال فعلية فعلها مضارع غير منفي ولا مقترن بقد ، وأنها اقترنت بواو الحال دون الضمير ، وهذا الظاهر مما لا يجيزه جمهور النحاة ، ولذلك تمحلوا له وجها يكون به مطابقا لما يرتضونه ، ولهم فيه وجهان : أحدهما أن تكون الجملة الفعلية المضارعية في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف ، وجملة الحال هي جملة المبتدأ وخبره ، ولا مانع في جملة الحال إذا كانت من مبتدأ وخبر أن تقترن بالواو وتخلو من الضمير ، كما تقول : جاء محمد والشمس طالعة ، أو تقترن بالواو وتشتمل على ضمير ذي الحال كما تقول : زارنا إبراهيم ومعه أبوه . والوجه الثاني أن ندعي أن المضارع ههنا ليس على وضعه الأصلي ، بل المراد به الماضي والواو قبله للعطف ، وقد سبق إيضاح ذلك .

(١) أي المضارع المثبت غير المقترن بقد

٤٩٥ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق ، وقد قال العيني في كلامه عليه : « والظاهر أنه من كلام المحدثين » .

اللغة : « للخليل » الخليل : الصديق الذي تداخله و يداخلك في أموركما الخاصة ، أو هو الذي يصفيك مودته و يصح لك إخلاصه ، و يجمع على أخلاء ، كما في قوله تعالى : (الْأَخِلَّاءُ يَوْمَئِذٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ) وقد قصر الشاعر الأخلاء حين اضطر لذلك ، وذلك قوله :

أخِلاَّيَ لَوْ غَيْرُ الحِمَامِ أصَابَكُمْ ... عَتَبْتُ ، وَلَكِنْ مَا عَلَى الْمَوْتِ مَعْتَبُ

و يجمع الخليل أيضا على خلان — بضم الخاء —

السادسة : المضارع المنفى بلا ، نحو : « وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللهِ » ، « مَا لِيَ لَا أَرَى الْهُدْهُدَ » وقوله :

٤٩٦ — وَلَوْ أَنَّ قَوْمًا لِارْتِفَاعِ قَبِيلَةٍ دَخَلُوا السَّمَاءَ دَخَلْتُهَا لَا أُحْجَبُ

« نصيرا » النصير : فعيل من النصرة بمعنى فاعل « جار » ظلم ومال عن الأخذ بيدك « عدلا » العدل : وضع الشيء فى موضعه « ولا تشح عليه » الشح : البخل ، وهو بضم الشين المعجمة ، ومنه قوله تعالى : (وَمَنْ يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ) « جاد » فعل ماض من الجود ، وهو البذل والإعطاء « بخلا » منع رفده وحبس عطاءه ، وفى قوله « جار أو عدلا » وقوله « جاد أو بخلا » مقابلة تامة بين فعلين كالتى فى قوله سبحانه : (وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا)

الإعراب : « كن » فعل أمر ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « للخليل » جار ومجرور متعلق بنصير « نصيرا » خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة « جار » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الخليل ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل نصب حال من الخليل « أو » حرف عطف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « عدلا » فعل ماض فاعله ضمير مستتر جواز تقديره هو يعود أيضا إلى الخليل ، والألف للإطلاق ، وجملة الفعل وفاعله فى محل نصب عطف على جملة الحال السابقة « ولا » الواو عاطفة ، لا : حرف نهى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تشح » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه السكون ، وحرك للتخلص من السكونين ، وكانت حركته الفتحة طلبا للخفة ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « عليه » جار ومجرور متعلق بتشح « جاد » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره هو يعود إلى المجرور بعلى الذى هو ضمير الخليل ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل نصب حال من الضمير المجرور بعلى « أو » حرف عطف مبنى على السكون لا محل له « بخلا » فعل ماض فاعله ضمير مستتر تقديره هو يرجع إلى ضمير الخليل ، والألف للإطلاق ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل نصب معطوفة على جملة الحال .

الشاهد فيه : قوله « جار أو عدلا » وقوله « جاد أو بخلا » حيث جاءت جملة الحال فى كل واحدة من العبارتين غير مقترنة بواو الحال ؛ لكونها فى الموضعين جملة فعلية فعلها ماض تقع بعدها أو العاطفة ، وجملة الحال فى العبارة الأولى هى قوله « جار » وفى العبارة الثانية هى قوله « جاد » واقتران جملة الحال إذا كانت بهذه المنزلة بالواو غير جائز لكونها فى معنى الشرط ، ألا ترى أن المعنى يساوى قولك : كن نصيرا لخليلك إذا جار وإذا عدل — إلخ ، ولما كانت الجملة الشرطية لا تقترن بالواو كانت جملة الحال إذا ساوقتها بمنزلتها

٤٩٦ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق

اللغة : « قوما » القوم : جماعة الرجال ليس فيهم امرأة ، ويقابله النساء ، قال الله تعالى :

... ...

(لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْراً مِنْهُمْ ، وَلاَ نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْراً مِنْهُنَّ) وقال زهير بن أبي سلمى المزنى :

وَمَا أَدْرِي ، وَسَوْفَ إِخَالُ أَدْرِي ، أَقَوْمٌ آلُ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءُ

والقوم : اسم جمع لا واحد له من لفظه وواحده من معناه رجل ، والنساء كذلك ، وواحدتهن امرأة « لارتفاع قبيلة » الارتفاع : علو المنزلة وسمو الرتبة ، وأراد هنا منازل الشرف والمجد ، والقبيلة : الجماعة من الناس يرجعون فى النسب إلى أب واحد « لا أحجب » لا أمنع ولا أصد عن الدخول ، يريد أنه من أرفع الناس شرف قبيلة ومن أسماهم منزلة قوم ، فلو كانت درجات الناس ومنازلهم تنال بشرف الآباء ومجد النسب لكان خليقا بأن يبلغ أرفع المنازل ويدرك أسمى المراتب دون أن يقف فى طريقه أحد ، وذلك كناية عن علو منزلة آبائه .

الإعراب : « لو » حرف امتناع لامتناع مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « أن » حرف توكيد ونصب « قوما » اسم أن منصوب بالفتحة الظاهرة « لارتفاع » جار ومجرور متعلق بدخلوا الآتى ، وارتفاع مضاف و « قبيلة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « دخلوا » فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله « السماء » مفعول به على التوسع لدخلوا ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل رفع خبر أن المؤكدة ، وأن مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع فاعل لفعل محذوف ، والتقدير : لو ثبت دخول قوم السماء لارتفاع قبيلة ، وهذا الفعل المحذوف هو شرط لو « دخلتها » فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، وضمير الغيبة العائد إلى السماء مفعول به على التوسع أيضا ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب جواب لو ؛ لأنها حرف شرط غير جازم « لا » حرف نفى « أحجب » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وجملة الفعل ونائب فاعله فى محل نصب حال من تاء المتكلم الواقعة فاعلا فى قوله دخلتها .

الشاهد فيه : قوله « دخلتها لا أحجب » حيث وقعت جملة المضارع المنفى بلا — وهى جملة لا أحجب — حالا ، واكتفى فيها بالربط بالضمير العائد على صاحب الحال ، والضمير الرابط هو ذلك الضمير المستتر الواقع نائب فاعل ، وصاحب الحال هو تاء المتكلم الواقعة فاعلا فى قوله دخلتها ، على ما ظهر لك فى الإعراب ، ولم يؤت مع الضمير الرابط بواو الحال . والجملة المضارعية المنفية إذا وقعت حالا وجب أن يكتفى فى ربطها بصاحب الحال بالضمير الراجع منها إليه ، ولم يجز أن يؤتى معها بواو الحال ؛ وذلك لأن جملة المضارع المنفى بمثابة اسم فاعل أضيف إليه « غير » ؛ فكأنه قال : دخلتها غير محجوب . واسم الفاعل الذى بهذه المنزلة لا تقترن به واو الحال ؛ فكذلك ما أشبهه . والمضارع هنا فى قوة اسم المفعول ؛ لأنه مبنى للمجهول .

فإن ورد بالواو أُوِّلَ على إضمار مبتدإ ، على الأصح(١) ، كقراءة ابن ذَكْوَانَ « فَاسْتَقِيمَا وَلاَ تَتَّبِعَانِ » وقوله :

٤٩٧ — وكُنْتُ وَلاَ يُنَهْنِهُنِي ٱلْوَعِيدُ

(١) فى المسألة ثلاثة أقوال : أحدها تقدير مبتدأ بعد الواو ، وهو الذى ذكر الشارح أنه الأصح ؛ والثانى عدم تقدير شىء مع بقاء الواو للحال والحكم بشذوذ ذلك ، وهو رأى ابن عصفور ؛ والثالث جعل الواو حرف عطف ، وينسب إلى الجرجانى . وسنذكر ذلك كله مفصلا مع شرح شواهد المسألة .

٤٩٧ — هذا الشاهد عجز بيت ، وصدره قوله : * أَقَادُوا مِنْ دَمِى وَتَوَعَّدُونِى *
وقد نسب العينى (٣ – ١٩٣) هذا البيت لمالك بن رقبة ، وأنشد قبله بيتا وهو قوله :

بَغَانِى مُصْعَبٌ وَبَنُو أَبِيهِ فَأَيْنَ أَحِيدُ عَنْهُمْ ؟ لاَ أَحِيدُ

وقال أبو على القالى فى ذيل أماليه (ص ١٢٧) ما نصه : « وأنشدنا الزبير بن بكار لمالك ابن أخى رفيع الأسدى ، قال : أنشدنيها محمد بن أنس الأسدى ، وكان صعلوكا فطلبه مصعب بن الزبير فهرب منه ، وقال :

بَغَانِى مُصْعَبٌ وَبَنُو أَبِيهِ فَأَيْنَ أَحِيدُ عَنْهُمْ ؟ لا أَحِيدُ
أُسُودٌ بِالْحِجَازِ عَلَى أُسُودٍ خَوَادِرَ مَا تُنَهْنِهُهَا الْأُسُودُ
أَقَادُوا مِنْ دَمِى وَتَوَعَّدُونِى وكُنْتُ .... البيت ، وبعده :
شَقِيتُ بِهِمْ عَلَى طُولِ التَّنَائِى كَمَا شَقِيَتْ بِأَحْمَرِهَا ثَمُودُ
عَسَى ابْنُ الْكَاهِلِيَّةِ فِى نَدَاهُ يَعُودُ بِحِلْمِهِ فِيمَا يَعُودُ
فَيَأْمَنَ خَائِفٌ بِهِمُ طَرِيدٌ وَيَأْتِىَ أَهْلَهُ النَّائِى الْبَعِيدُ

والذى وقع فى العينى فى رواية البيت السابق على بيت الشاهد :

* نَفَانِى مُصْعَبٌ وَبَنُو أَبِيهِ *

وهو بناه عن الأمالى .

اللغة : « بغانى » بالغين المعجمة كما هو فى ذيل الأمالى ، وهو الموافق لما بعده ، ومعناه طلبنى ، وتقول : بغاه يبغيه ، تريد طلبه يطلبه ، وفى التنزيل الكريم : (ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِى) « مصعب » هو مصعب بن الزبير بن العوام الذى يقول فيه الشاعر :

إِنَّمَا مُصْعَبٌ شِهَابٌ مِنَ اللَّـهِ تَجَلَّتْ عَنْ وَجْهِهِ الظَّلْمَاءُ

وهو أخو عبد الله بن الزبير الذى خرج على الأمويين واستقل بالحجاز مدة حتى حاربه الحجاج

... ...

وضرب الـكعبة بالمجانيق وقتل عبد الله وصلبه « وبنو أبيه » لم يرد إخوته ، وإنما أراد أنصاره ، والأصل فى أنصار الرجل أن يكونوا من عشيرته الذين يجمعهم وإياه النسب « أحيد » مضارع حاد الرجل عن الشيء حيدا وحيودا وحيدودة ، إذا مال وعدل عنه ، يريد ليس لى مكان أعدل إليه من طلبهم ؛ لأن سلطانهم مبسوط على كل مكان «أسود بالحجاز ــ البيت» شبه مصعبا وأنصاره بالأسود فى الشجاعة والإقدام على المـكاره ، وشبه أفراسهم التى يمتطون صهواتها بالأسود أيضا ؛ ليكون ذلك أبعث على الخوف منهم ، والخوادر : جمع خادر ، وهو وصف من خدر الأسد إذا كان فى خدره ــ بكسر فسكون ــ وهو أجمته ، والأسد أشد ما يكون صولة إذا دخل عليه فى عرينه ، وما تنهنها الأسود : أى ما تزجرها وتـكفها عما تريده ، وتقول : نهنهت الرجل عن الشيء فتنهنه : أى زجرته عنه وكففته عن فعله فازدجر وكف « أقادوا من دمى ــ البيت » القود ــ بفتح القاف والواو ــ القصاص وأخذ المجرم بجرمه ، وتقول : أقاد السلطان فلانا بفلان ؛ إذا قتله به ، وكأنه يريد أعطوا الذين عدوت عليهم القود من دمى فأهدروه لهم ، وتوعدونى : تهددونى « عسى ابن الـكاهلية ــ البيت » أراد بابن الـكاهلية عبد الله بن الزبير أو مصعبا أخاه وليست الـكاهلية أمهم التى ولدتهم ، ولـكنها إحدى أمهاتهم من أعلى النسب ، وقد نسبه إليها عبد الله بن الزبير (بفتح الزاى) الأسدى ، وقال له : إن بينى وبينك نسبا من قبل فلانة الـكاهلية ؛ فإنها عمتى فى عمود النسب وقد ولدتـكم ، فلم ينفعه ذلك عنـده ولم يعطه ، فقال فيه :

أَرَى الْحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِى خُبَيْبٍ ... نَـكِدْنَ ولاَ أُمَيَّةَ بِالْبِلاَدِ

مِنَ الْأَعْيَاصِ أَوْمِنْ آلِ حَرْبٍ ... أَغَرَّ كَغُرَّةِ الْفَرَسِ الْجَوَادِ

وَمَالِيَ حِينَ أَقْطَعُ ذَاتَ عِرْقٍ ... إلَى ابْنِ الْـكَاهِلِيَّةِ مِنْ مَعَادِ

وَقُلْتُ لِصُحْبَتِي : أَدْنُوا رِكَابِى ... أُفَارِقْ بَطْنَ مَـكَّةَ عَنْ سَوَادِ

وانظر شرح الشاهد رقم (٢٩٢) فى (ج ٢ ص ١٠) .

الإعراب : « أقادوا » فعل وفاعل ، وواو الجماعة عائد على مصعب وبنى أبيه ، ولهذا الفعل مفعول محذوف لقصد العموم كأنه قال : أقادوا جميع الناس ، لـكثرة جرائره وتعدد جناياته « من دمى » جار ومجرور متعلق بأقادوا ، وياء المتـكلم مضاف إليه « وتوعدونى » الواو حرف عطف ، توعدونى : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله ، والنون للوقاية ، وياء المتـكلم مفعول به « وكنت » الواو عاطفة ، كان : يجوز أن تـكون تامة فتاء المتـكلم فاعلها ، ويجوز أن تـكون ناقصة فتاء المتـكلم اسمها وخبرها محذوف : أى كنت قبل توعدهم إياى ، « ولا » الواو للحال ،

... ...

لا : حرف نفي « ينهنهني » ينهنه : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به « الوعيد » فاعل ينهنه ، وجملة الفعل المضارع المنفي بلا مع فاعله ومفعوله في محل نصب حال من تاء الفاعل في « كنت » الواقع فاعلا أو اسما لكان ؛ وستعرف ما في هذا الإعراب في بيان الشاهد في البيت ، وستعرف فيه وجوها أخرى من وجوه الإعراب .

الشاهد فيه : قوله « ولا ينهنهني الوعيد » حيث وقعت الجملة المضارعية المنفية بلا حالا ، ولم يكتف الشاعر بأن يربط جملة الحال بصاحبها بالضمير العائد منها إليه ، بل جاء مع الضمير الذي هو ياء المتكلم في « ينهنهني » بالواو ، وكان عليه ألا يجيء بهذه الواو؛ لما بينا في شرح الشاهد السابق من أن مثل المضارع المنفي بلا مثل الوصف المضاف إليه لفظ « غير » وهو لو جاء بوصف مضاف إليه لفظ « غير » فقال : وكنت غير منهنه بالوعيد ، لما كان يجوز له أن يجيء معه بالواو فيقول : وكنت وغير منهنه بالوعيد .

ومن أجل ذلك تلمس النحاة لهذا البيت ونحوه كالشاهد الآتي وجها يخرجونه عليه ، ولهم في ذلك ثلاثة وجوه ، ونحن نذكرها إليك منسوبة إلى القائلين بها :

الوجه الأول ـ وهو أضعفها وأقلها تحقيقا وإن كان أقربها إلى الظاهر ـ وحاصله أن اقتران جملة الحال التي بهذه المثابة بالواو ليس ممتنعا كما ذكرتم حتى يلزم التأويل أو الحكم بالشذوذ على ما جاء من كلام العرب من هذا النوع مقترنا بالواو ، بل اقتران هذه الجملة بالواو جائز مستعمل إلا أنه أقل من تجردها عن الواو ، وهذا رأي قال به ابن الناظم وذكره في شرحه على الألفية .

الوجه الثاني : أن جملة الحال في هذا البيت ونحوه ليست فعلية كما ذكرتم في الإعراب ، ولكن جملة الحال جملة اسمية ، والجملة المضارعية المنفية بلا في محل رفع خبر لمبتدإ محذوف ، وأصل الكلام : وكنت وأنا لا ينهنهني الوعيد ، فالواو مقترنة بجملة اسمية ، غاية ما في الباب أن صدر هذه الجملة الاسمية ـ وهو المبتدأ ـ محذوف كما قلنا في « نجوت وأرهنهم مالكا » وهذا تخريج الشيخ عبد القاهر وتبعه عليه ابن مالك في تسهيله وشرحه .

الوجه الثالث : أن الواو ليست واو الحال ، ولكنها زائدة ، والجملة التي بعدها خبر لكان وهي ناقصة وليس خبرها محذوفا ، وهذا ليس عجيبا فإن الأخفش يرى جواز اقتران أخبار « كان » وأخواتها إذا كانت جملة بالواو وتبعه على ذلك ابن مالك في التسهيل ، قال صاحب الهمع (١ ـ ١١٦) : «وقد تدخل الواو على أخبار هذا الباب (يريد كان وأخواتها) إذا كانت جملة ، تشبيها بالجملة الحالية ، كقوله :

وَكَانُوا أُنَاسًا يَنْفَحُونَ ، فَأَصْبَحُوا وَأَكْثَرُ مَا يُعْطُونَهُ النَّظَرُ الشَّزْرُ

وقوله :

٤٩٨ — أَكْسَبَتْهُ ٱلْوَرِقُ ٱلْبِيضُ أَبًا ... وَلَقَدْ كَانَ وَلَا يُدْعَى لِأَبْ

نصَّ على ذلك فى التسهيل ، وفى كلام ولده خلافُهُ .

وقوله :

فَظَلُّوا وَمِنْهُمْ سَـابِقٌ دَمْعُهُ لَهُ ... وَآخَرُ يَثْنِي دَمْعَـةَ ٱلْعَيْنِ ...

هذا مذهب الأخفش ، وتابعه ابن مالك ، والجمهور أنكروا ذلك ، وتأولوا الجملة على الحال والفعل على التمام » اهـ .

ومن العلماء من لم يرتض شيئا من هـذه الوجوه كلها ، فحكم بالشذوذ على كل ما خالف القاعدة الأصليـة ، وهى أن الجملة المضارعية المنفية بلا إن وقعت حالا وجب أن تكتفى بالضمير رابطا .

٤٩٨ — هذا البيت من كلام مسكين الدارمى ، واسمه ربيعة بن عامر بن أنيف بن شريح ابن عمرو بن عدس بن زيد بن عبد الله بن دارم بن مالك بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم ، من كلمة له جاء فيها قوله :

اِصْحَبِ ٱلْأَخْيَارَ وَارْغَبْ فِيهِمُ ... رُبَّ مَنْ صُحْبَتُهُ مِثْلُ ٱلْجَرَبْ

وَاصْدُقِ ٱلنَّاسَ إِذَا حَدَّثْتَهُمْ ... وَدَعِ ٱلْكَذْبَ لِمَنْ شَاءَ كَذَبْ

رُبَّ مَهْزُولٍ سَمِينٌ عِرْضُهُ ... وَسَمِينِ ٱلْجِسْمِ مَهْزُولُ ٱلْحَسَبْ

اللغة : « أكسبته » جلبت له ومنحته « الورق » بفتح الواو وراؤه مكسورة أو مفتوحة ـ الدراهم المضروبة من الفضة ، وفى الكتاب الكريم : (فَٱبْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَٰذِهِ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ) ويقال فيها أيضا : رقة ـ بكسر الراء وفتح القاف مخففة ـ والهاء فيها عوض من الواو ، والحذف مع التعويض فى هـذه الكلمة شاذ ، والأصل أن التعويض يكون فى المصادر الواوية الفاء التى تحذف فاؤها فى مضارعاتها ، نحو وعد يعد عدة ووصف يصف صفة وما أشبه ذلك « ولا يدعى » بالبناء للمجهول ـ يريد لا ينسب ، وفى القرآن الكريم : (ٱدْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ) . يريد أنه كان مجهول النسب لا يعرف له أب ينسبه الناس إليه فلما صار ذا مال ظهر له نسب واشتهر له أب يدعى إليه .

الإعراب : « أكسبته » فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، والهاء ضمير الغائب مفعول أول « الورق » فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة « البيض » نعت للورق ، ونعت المرفوع مرفوع ،

السابعة : المضارع المنفى بما ، كقوله :

٤٩٩ — عَهِدْتُكَ مَا تَصْبُو وفِيكَ شَبِيبَةٌ فَمَا لَكَ بَعْدَ الشَّيْبِ صَبًّا مُتَيَّمَا

وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « أبا » مفعول ثان لأكسب « ولقد » الواو حرف عطف ، اللام موطئة للقسم ، قد : حرف تحقيق « كان » فعل ماض تام ، وفاعله ضمير مستتر تقديره هو ، ويجوز أن يكون فعلا ناقصا ، واسمه الضمير المستتر ، وخبره محذوفا « ولا » الواو للحال ، لا : حرف نفى مبنى على السكون لا محل له « يدعى » فعل مضارع مبنى للمجهول ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو « لأب » اللام حرف جر ، أب : مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف ، والجار المجرور متعلق بيدعى ، والجملة من الفعل المضارع المبنى للمجهول ونائب فاعله فى محل نصب حال ، ويقال : الواو فى قوله «ولا يدعى لأب» للحال أيضا ، وجملة «لا يدعى لأب» فى محل رفع خبر لمبتدإ محذوف ، والتقدير : ولقد كان وهو لا يدعى لأب ، وجملة المبتدإ وخبره فى محل نصب حال ، ويقال : «كان» فى قوله «ولقد كان ولا يدعى لأب» ناقصة تحتاج إلى اسم وخبر ، واسمها ضمير مستتر فيها ، والواو فى «ولا يدعى» زائدة فى خبر الفعل الناسخ تشبيها لخبره بالحال ، نظير زيادة الفاء فى خبر المبتدأ فى نحو الذى يتقى ربه فله خير الجزاء ، وعليه تكون جملة « لا يدعى لأب » فى محل نصب خبر لكان الناقصة .

الشاهد فيه : قوله « كان ولا يدعى لأب » حيث كان ظاهر أمر هذه العبارة أن جملة المضارع المنفية بلا حال من الضمير المستتر فى « كان » سواء أجعلتها تامة أم جعلتها ناقصة ، وقد ربط الشاعر هذه الجملة الحالية بصاحبها بالضمير المستتر فى « يدعى » وجاء مع ذلك بواو الحال ، والكثير المشهور فى اللسان العربى ألا يؤتى مع الجملة الحالية إذا كانت فعلية فعلها مضارع منفى بلا برابط غير الضمير ؛ لما ذكرنا فى شرح الشاهد السابق والذى قبله ، وقد تمحل العلماء له وجوها يخرجونه بها عن ظاهره ليخرجوا عن مخالفة القواعد المشهورة ، وقد ذكرنا هذه الوجوه فى شرح الشاهد السابق فلا نرى مدعاة لإعادتها ، وبخاصة إذا لاحظت أننا أشرنا إليها فى إعراب هذا البيت نفسه ، وقولنا « المضارع المنفى بلا » احتراز عن المضارع المنفى بما أو لم ، وسيأتى بيان حكمهما فى الشواهد الآتية قريبا إن شاء الله .

٤٩٩ – لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق ، وهو من شواهد التسهيل

اللغة : « عهدتك » يريد عرفتك وعلمتك على هذه الحالة « تصبو » تميل إلى الصبوة ، وهى نزوات الشباب وثورة الفتوة وطغيان النفس فى وقت ميعة السن « شبيبة » الشبيبة :

... ...

الوقت الذى يكون الإنسان فيه موفور القوة البدنية جم النشاط الجسمانى ولا تكون قواه العقلية قد تم نضجها واكتمل ، وإنما تكتمل القوة العقلية إذا كبر وهرم ، ولهذا يقال :

أَوَّاهُ لَوْ عَرَفَ الشَّبَا بُ وَآهِ لَوْ قَدَرَ الْمَشِيبُ

وفى حكم العرب « رأى الشيخ خير من مشهد الغلام » يريدون أن الهرم يرى الرأى للوفق ولا يقدر على العمل به لضعف منته وتهدّم قواه أن الشاب المكتمل الفتوة يقدر على العمل ولكنه لا يستطيع أن يرى الرأى السديد ليعمل به « صبا » هو وصف من الصبابة ، وهى رقة الهوى والعشق « متيما » اسم مفعول من تيمه العشق والحب ـ بالتضعيف ـ إذا استعبده وأذله وأخضعه ، ومن هذه المادة أخذ العرب اسم « تيم اللات » يريدون عبد اللات ، كما قالوا عبد مناف وعبد شمس ، وكما قالوا : عبد الله ، ونحو ذلك .

الإعراب : « عهدتك » فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، وكاف المخاطب مفعوله « ما » حرف نفى ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تصبو » فعل مضارع ، مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وجملة الفعل وفاعله فى محل نصب حال من ضمير المخاطب فى عهدتك « وفيك » الواو واو الحال ، فيك : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « شيبة » مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة المبتدإ وخبره فى محل نصب حال من الضمير المستتر المرفوع فى تصبو « فما » الفاء حرف عطف ، ما : اسم استفهام مبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع « لك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « بعد » ظرف زمان منصوب على الظرفية الزمانية ، وعامله هو قوله صبا الآتى ، وهو مضاف ، و « الشيب » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « صبا » حال من ضمير المخاطب المجرور محلًّا باللام فى قوله لك « متيما » نعت لقوله صبا ، ونعت المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : فى هذا البيت شاهدان من شواهد باب الحال ، وأحدهما مقصود المؤلف بالإتيان بهذا البيت ، وثانيهما غير مقصود له بإتيانه بالبيت فى هذا الموضع : أما الشاهد غير المقصود له فى هذا الموضع ففى قول الشاعر « وفيك شيبة » فإن هذه جملة اسمية من مبتدإ وخبر وقعت حالا ، وقد ربطها الشاعر بالواو مع أن فيها ضمير الخطاب الذى هو ضمير صاحب الحال ، والإتيان بالواو فى هذا النوع من الجمل الحالية سائغ لا امتناع منه ، بل هو الكثير الشائع فى لغة العرب ، سواء أكان فى الجملة ضمير ذى الحال كما هنا أم لم يكن كما فى قولنا : جاء على والشمس طالعة ، وأما الشاهد المقصود للشارح بالإتيان بالبيت فى هذا الموضع ففى قول الشاعر « ما تصبو » فإن هذه جملة فعلية فعلها مضارع منفى بما ، وقد وقعت هذه الجملة حالا من ضمير المخاطب المنصوب

الثانى : تلزم الواو مع المضارع المثبت إذا اقترن بقد ، نحو : « وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللهِ إِلَيْكُمْ » ، ذكره فى التسهيل .

(وَجُمْلَةُ الْحَالِ سِوَى مَا قُدِّمَا) يجوز رَبْطُهَا (بِوَاوٍ) وتسمى هذه الواو واو الحال ، وواو الابتداء ، وقدرها سيبويه والأقدمون بإذ ، ولا يريدون أنها بمعناها ؛ إذ لا يرادف الحرفُ الاسمَ ، بل أنها وما بعدها قَيْدٌ للعامل السابق . (أَوْ بِمُضْمَرٍ) يرجع إلى صاحب الحال . (أَوْ بِهِمَا) معا ؛ وسوى ما قدم هو : الجملة الاسمية ، وجملة الماضي ، مُثْبَتَتَيْنِ كانتا أو منفيتين ، وجملة المضارع المنفى ، ويستثنى من ذلك ما تقدم التنبيه عليه ، وهو : الاسمية الواقعة بعد عاطف ، والمؤكدة ، وجملة الماضى التالى إلاَّ ، والمتلوّ بأو ، والمضارع المنفى بلا ، أو بما ، على ما مر ، فلم يبق من أنواع المضارع المنفى سوى المنفى بلم ، أو لَمَّا ، وأما المنفى بلن فلا يمكن هنا ، وأمثلة ذلك مع الجملة الأسمية غير ماتقدم : جَاءَ زَيْدٌ وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ ، ومنه : « لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ » جَاءَ زَيْدٌ يَدُهُ عَلَى رَأْسِهِ ، ومنه : « قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعاً بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ » : أَىْ مُتَعَادِينَ ، وقوله :

٥٠٠ — ثُمَّ رَاحُوا عَبَقُ الْمِسْكِ بِهِمْ

محلا فى قوله عهدتك ، على ما تبين لك من إعراب البيت ، وقد ربط الشاعر هذه الجملة الحالية بالضمير المستتر فى تصبو الذى هو ضمير صاحب الحال ، ولم يأت معه بالواو ، وترك الواو مع هذا النوع من الجمل الحالية واجب لا يجوز العدول عنه إلى ذكرها ، وقد بحثت طويلا لعلى أعثر على بيت من الشعر الذى يحتج به قد جاءت فيه جملة المضارع المنفى بما حالا واقترنت بالواو شذوذا كما جاء ذلك فى المنفى بلا كما فى البيتين السابقين على هذا الشاهد ؛ فلم أعثر على شيء من ذلك ؛ فعلمت أن اقتران جملة المضارع المنفى بما إذا وقعت حالا بالواو منكر فى لسان العرب لا يقدمون عليه ، ولا فى الندرة ، ولا شذوذا .

٥٠٠ — هذا الشاهد صدر بيت من قصيدة رائية لطرفة بن العبد البكرى ، ومطلعها قوله :

أَصَحَوْتَ الْيَوْمَ أَمْ شَاقَتْكَ هِرّْ ... وَمِنَ الْحُبِّ جُنُونٌ مُسْتَعِرْ

لاَ يَكُنْ حُبُّكِ دَاءً قَاتِلاً ... لَيْسَ هٰذَا مِنْكِ مَاوِيَّ بِحُرّْ

كَيْفَ أَرْجُو حُبَّهَا مِنْ بَعْدِ مَا ... عَلِقَ الْقَلْبُ بِنُصْبٍ مُسْتَتِرْ

... ...

وقبل بيت الشاهد قوله :

فَإِذَا مَا شَرِبُوهَا وَانْتَشَوْا وَهَبُوا كُلَّ أَمُونٍ وَطِمِرْ
ثُمَّ رَاحُوا عَبَقُ الْمِسْكِ بِهِمْ يُلْحِفُونَ الأَرْضَ هُدَّابَ الأُزُرْ

اللغة : « أصحوت اليوم أم شاقتك هر » هر : اسم امرأة ، وهو من أسماء نساء العرب ، وقد ورد في قول امرئ القيس بن حجر الكندي :

* وَهِرٌّ تَصِيدُ قُلُوبَ الرِّجَالِ *

وكان من حق طرفة أن يقول : أصحوت اليوم أم لم تصح ، حتى تتم له المقابلة ، لكنه لما كان معنى قوله : « شاقتك هر » هو معنى لم تصح حسن ما قاله ووقع موقع ما ذكرنا « مستعر » أصله بمعنى ملتهب ، من قولك : سعرت النار وأسعرتها ، إذا أوقدتها وألهبتها ، وأراد ههنا ومن الحب جنون شديد بالغ الغاية « ماوىّ » مرخم ماوية ، وهو اسم امرأة ، ومنه قول الراجز :

مَاوِيَّ ، يَارُبَّتَمَا غَارَةٍ شَعْوَاءَ كَاللَّذْعَةِ بِالْمِيسَمِ

وأصله نسبة إلى الماء ، وكأنهم أرادوا بتسمية نسائهم بذلك وصفهن بالنقاء والصفاء « بحر » الباء حرف جر زائد داخل على خبر ليس ، والحر : أصله ضد العبد ، وأراد ليس هجرك لى بشيء حسن يصح لك أن تدوى عليه وتتمسكى به « كيف أرجو حبها — إلخ » تحتمل هذه العبارة معنيين : أحدهما أن يكون أراد كيف أخشى حبها ؟ فاستعمل الرجاء في معنى الخشية والخوف ، واستعمال الرجاء بمعنى الخشية والخوف واقع في العربية لا غبار عليه ، وبه فسر بعض العلماء قوله سبحانه وتعالى : (مَالَكُمْ لاَ تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَاراً) ويكون معنى البيت على هذا الوجه : كيف أخشى حبها وهو قد تغلغل في قلبي وحلّ منه محل الشغاف ونزل به من شدته وبلائه ما لا زيادة معه لمستزيد ، فما من درجة من درجات الحب إلا والذى عندى أعظم منها . والمعنى الثاني أن يكون قد أراد كيف أرجو زوال حبها وآمل ذهابه وهو قد تمكن من قلبي وبرح به ؟ فيكون الكلام على حذف المضاف ، وحذف المضاف مع إقامة المضاف إليه مقامه واقع في العربية ، ومنه قوله تعالى : (وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا) والمدار على القرينة التي ترشد إلى هذا المضاف المحذوف ، والقرينة ههنا موجودة ، وهي افتقار صحة المعنى مع بقاء الرجاء على معناه المشهور إلى تقديره ، والنصب — بضم النون وسكون الصاد — العذاب والشدة ، ومنه قوله جل ذكره : (أَنِّي مَسَّنِيَ الشَّيْطَانُ بِنُصْبٍ وَعَذَابٍ) والمستتر : المكتتم الداخل في القلب .

... ...

« وإذا ما شربوها وانتشوا ـ الخ » شربوها : الضمير يعود إلى الخمر ، وانتشوا : أخذتهم النشوة ، وهى أول السكر ، والأمون ـ بفتح الهمزة وضم الميم مخففة ـ الموثقة الخلق التى يؤمن عليها العثار من الإبل والخيل جميعا ، والطمر ـ بكسر الطاء المهملة والميم وتشديد الراء المهملة ـ الفرس الطويل المشرف ، ومثل هذا البيت فى المعنى قول عنترة بن شداد العبسى :

وَإِذَا شَرِبْتُ فَإِنَّنِي مُسْتَهْلِكٌ مَالِي ، وَعِرْضِي وَافِرٌ لَمْ يُكْلَمِ
وَإِذَا صَحَوْتُ فَمَا أُقَصِّرُ عَنْ نَدًى وَكَمَا عَلِمْتِ شَمَائِلِي وَتَكَرُّمِي

« ثم راحوا عبق المسك بهم ـ الخ » العبق ـ بفتح العين المهملة والباء الموحدة ـ الرائحة ، وأصله مصدر عبق الطيب به ـ من باب فرح ـ إذا لزق به وانتشرت رائحته عنه ، ومعنى قوله : « يلحفون الأرض هداب الأزر » أنهم من خيلائهم وكبريائهم يجرون أزرهم على الأرض ويغطون الأرض بها ، والأزر : جمع إزار ، مثل كتاب وكتب وجدار وجدر .

الإعراب : « ثم » حرف عطف دال على الترتيب والتراخى ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « راحوا » فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله « عبق » مبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة وهو مضاف ، و « المسك » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « بهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وجملة المبتدإ وخبره فى محل نصب حال من واو الجماعة الواقعة فاعلا فى قوله « راحوا » و « يلحفون » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة فاعله « الأرض » مفعول أول « هداب » مفعول ثان ، وهو مضاف ، و « الأزر » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكن للوقف ، وجملة الفعل المضارع الذى هو يلحفون وفاعله ومفعوليه فى محل نصب حال من واو الجماعة فى « راحوا » أيضا .

الشاهد فيه : فى هذا البيت شاهدان لباب الحال ، بل لمسألة مجىء الحال جملة ، وأحدهما غير مقصود للشارح بل ليس فى الشطر الذى أنشده من البيت ، وثانيهما هو المقصود له وهو الموجود فى نصف البيت الذى أنشده ؛ فأما الشاهد الذى لم يقصده فى قوله « يلحفون الأرض هداب الأزر » فإن هذه جملة فعلية فعلها مضارع مثبت ، وقد وقعت هذه الجملة حالا من واو الجماعة فى « راحوا » على ما ظهر لك من الإعراب ، واكتفى الشاعر فى ربط جملة الحال هذه بصاحبها بالضمير الذى هو واو الجماعة الواقعة فاعلا فى « يلحفون » ولم يأت معها بالواو كما هو الواجب عربية على ما سبق بيانه فى الكلام على الشاهدين (رقم ٤٩٣ و ٤٩٤) . وأما الشاهد المقصود للشارح فى قول الشاعر «عبق المسك بهم» فإن هذه جملة اسمية من مبتدإ وخبر ، وقد وقعت هذه الجملة حالا من واو الجماعة الواقعة فاعلا فى قوله : « راحوا » فى صدر البيت ، وقد

... ...

ربط الشاعر هـذه الجملة بصاحبها بالضمير المجرور محلا بالباء فى قوله « بهم » ، ولم يذكر الواو معها . وقد اختلفت كلمة العلماء فى الحكم على مثل ذلك ؛ فذهب جار الله الزمخشرى فى كتابه المفصل ، تبعا للفراء ، إلى أن هذا شاذ لا يجوز القياس عليه ، وعنده أنه لا بد فى ربط الجملة الاسمية إذا وقعت حالا من الواو إما وحدها وإما مع الضمير ، ولا يجوز أن يكون الرابط هو الضمير وحده ، قال (١ – ١٨٥) : « والجملة تقع حالا ، ولا تخلو من أن تكون اسمية أو فعلية فإن كانت اسمية فالواو ، إلا ما شذ من قولهم : كلمته فوه إلى فىّ ، وما عسى أن يعثر عليه فى الندرة ، وأما : لقيته عليه جبة وشى ؛ فمعناه مستقرة عليه جبة وشى[1] » اه . والظاهر من عبارة ابن مالك فى الألفية أنه يرى ربط الجملة الاسمية بالضمير مثل ربطها بالواو ؛ فإنه خير بين الوجوه الثلاثة : ربطها بالواو وحدها ، وربطها بالضمير وحده ، وربطها بالواو والضمير جميعا ، ووضع ربطها بالضمير وحده فى الوسط فلم يظهر فى كلامه ما يدل على ضعفه أو قلته ، وقد ذكر الشارح الأشمونى فى التنبيهات الآتية أن هذا الظاهر غير مراد ، وأن الوجوه الثلاثة ليست فى درجة واحدة بالنسبة إلى الجملة الاسمية ، بل أعلاها ارتباط الجملة الاسمية بالواو والضمير معا ، ويليه ارتباطها بالواو وحدها ، ويليه ارتباطها بالضمير وحده .

وقد ذهب المحقق الرضى — تبعا للأندلسى — مذهبا جيدا فى هذه المسألة ، ونحن نؤيده ونختاره ونراه أوفق الآراء وأقربها إلى الجادة وقد طال نظرنا فيه وبحثنا عن شواهـده حتى تحصل لنا بتيسير الله الشيء الكثير منها ، ونحن نذكر لك هذا الرأى بغاية الإيضاح والتفصيل ، مع الاستشهاد لك على كل فرع من فروع هذه المسألة بشواهد تقر لها عينك غير متقيدين بعبارته ولا واقفين عند شواهده وأدلته ، فنقول :

الجملة الاسمية التى تقع حالا لا يخلو أمرها من أحد أمور أربعة ؛ لأنها إما أن تكون مشتملة على ضمير يعود إلى صاحب الحال وإما ألا تكون مشتملة على هذا الضمير ، فإن كانت مشتملة على ضمير يعود إلى صاحب الحال فهذا الضمير إما أن يكون مبتدأ فى جملة الحال وإما ألا يكون كذلك فإن لم يكن الضمير العائد من جملة الحال إلى صاحب الحال مبتدأ فى هذه الجملة فهو إما أن يكون

---

(١) يريد أنه لا يجوز لك أن تجعل « عليه » جارا ومجرورا متعلقا بمحذوف خبر مقدم ، و « جبة » مبتدأ مؤخر ، والجملة فى محل نصب حال ؛ لأنه يلزم على هذا الإعراب التخريج على الشاذ ، وإنما يجب أن تجعل « عليه » جارا ومجرورا متعلقا بمحذوف حال من هاء الغائب فى لقيته ، ويكون على هذا « جبة » فاعلا لهذا الجار والمجرور ، وقد اعتمد على ذى الحال ، واعتماد الوصف وما فى معناه يسوغ رفعه الفاعل كاعتماده على النفى والاستفهام ونحوهما ، وهذا الإعراب الذى ألجأنا إليه فاسد من وجهين : الأول أنهم قد يقولون : لقيته وعليه جبة وشى ؛ فوجود الواو يعين كون هذه العبارة جملة من مبتدإ وخبر فى محل نصب حال ، ومن شواهد ذلك بيت الأعشى وبيت امرىء القيس الموجودان فى بحثنا هذا .

... ...

متصلا بالجزء المقدم فى الجملة وإما أن يكون متصلا بالجزء المؤخر فيها ؛ فهذه أربعة أحوال لا تكون الجملة الاسمية الواقعة حالا خالية منها البتة : جملة اسمية لا ضمير معها يعود إلى صاحب الحال ، جملة اسمية فيها ضمير يعود إلى صاحب الحال وهو مبتدؤها ، جملة اسمية فيها ضمير يعود إلى صاحب الحال وليس هذا الضمير مبتدأ ولكنه متصل بالجزء المقدم منها ، جملة اسمية فيها ضمير يعود إلى صاحب الحال وليس مبتدأ ولكنه متصل بالجزء المؤخر منها .

فان كانت جملة الحال الاسمية خالية من الضمير العائد إلى صاحب الحال وجب اقترانها بالواو ، نحو قولهم : جاء إبراهيم والشمس طالعة ، ونحو قوله جل ذكره :(لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ) ، ونحو قول امرىء القيس بن حجر الكندى :

وَقَدْ أَغْتَدِي وَالطَّيْرُ فِي وُكُنَاتِهَا ... بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الْأَوَابِدِ هَيْكَلِ

ونحو قول أبى ذؤيب الهذلى :

أَمِنَ الْمَنُونِ وَرَيْبِهِ تَتَوَجَّعُ ... وَالدَّهْرُ لَيْسَ بِمُعْتِبٍ مَنْ يَجْزَعُ

ونحو قول امرىء القيس أيضا :

تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَذْرِعَاتٍ ، وَأَهْلُهَا ... بِيَثْرِبَ ، أَدْنَي دَارِهَا نَظَرٌ عَالِ

والاستشهاد هنا بقوله « وأهلها بيثرب » إذا قدرت هذه الجملة حالا من تاء المتكلم فى « تنورتها » فان قدرتها حالا من هاء الغائبة فى « تنورتها » خرج البيت عن أن يكون من هـذا النوع ؛ ومن شواهـد ذلك قول القطامى يصف عجوزا بخيلة (انظر أمالى القالى : ٢ — ١٥٩ والتنبيه للبكرى ١٢٨)

فَسَلَّمْتُ ، وَالتَّسْلِيمُ لَيْسَ يَسُرُّهَا ، ... وَلَكِنَّهُ حَتْمٌ عَلَى كُلِّ جَانِبِ

فَرَدَّتْ سَلَامًا كَارِهًا ثُمَّ أَعْرَضَتْ ... كَمَا انْحَازَتِ الْأَفْعَى مَخَافَةَ ضَارِبِ

الاستشهاد فى قوله « والتسليم ليس يسرها » فهى جملة اسمية وقعت حالا من تاء المتكلم فى «فسلمت» وليس فيها ضمير يربطها بها فوجبت الواو . ولا تجىء الجملة حينئذ خالية من الواو إلا شذوذا ، نحو قول الأعشى ميمون بن قيس يصف غواصا :

نَصَفَ النَّهَارُ الْمَاءُ غَامِرُهُ ... وَرَفِيقُهُ بِالْغَيْبِ مَا يَدْرِي

والاستشهاد ههنا بقوله « الماء غامره » فى رواية من روى « نصف النهار » برفع النهار على أنه فاعل نصف ، وهى رواية حكاها كثير من العلماء منهم ابن جنى ومنهم ابن هشام فى مغنى اللبيب ، وسيأتى شرح هذا البيت شرحا وافيا وبيان ما فيه من الروايات والتخريجات عند الكلام عليه

... ...

باستقلاله فانه من شواهد هذا الكتاب فى هذا الباب : أى انتصف النهار والماء غامره

وإن كانت جملة الحال الاسمية مشتملة على ضمير صاحب الحال وكان هذا الضمير مبتدأ فى هذه الجملة وجبت الواو أيضا ، ومنه قول ابن مالك « جاء زيد وهو ناو رحلة » ومن شواهده قوله عز وجل : (أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لاَ يُفْتَنُونَ) وقوله تعالى : (أَفَتَتَّخِذُونَهُ وَذُرِّيَّتَهُ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِي وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ) وقول شاعر الحماسة وهو الفند الزمانى :

صَفَحْنَا عَنْ بَنِى ذُهْلٍ وَقُلْنَا الْقَوْمُ إِخْوَانُ
عَسَى الْأَيَّامُ أَنْ يَرْجِعْـ ـنَ قَوْمًا كَالَّذِى كَانُوا
فَلَمَّا صَرَّحَ الشَّرُّ وَأَمْسَى وَهْوَ عُرْيَانُ

الاستشهاد بقوله « وأمسى وهو عريان » إذا قدرت « أمسى » تامة بمعنى دخل فى المساء ، فإن قدرتها ناقصة كانت الواو زائدة فى خبر الفعل الناسخ على ما بيناه فى شرح الشاهد (رقم ٤٩٧) الذى مضى قريبا ، ومن شواهد ذلك قول الشاعر (وهو الشاهد رقم ١٦٠) :

خَيْرُ اقْتِرَابِى مِنَ الْمَوْلَى حَلِيفَ رِضاً وَشَرُّ بُعْدِىَ عَنْهُ وَهْوَ غَضْبَانُ

فقد علمت أن « حليف رضا » وأن « وهو غضبان » حالان من فاعل كان التامة المحذوفة : أى إذا كان حليف رضا وإذا كان وهو غضبان ، وفاعل كان ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى المولى ، والضمير البارز فى « وهو غضبان » يعود إليه . ومن شواهد ذلك أيضا قول الأسود بن يعفر (وقد مضى ذكره عند شرح الشاهد ٧٣ ج ١ ص ١٢٨) :

فَلُومِى إِنْ بَدَا لَكِ أَوْ أَفِيقِى فَقَبْلِى قَدْ مَضَى وَهْوَ الْحَمِيدُ
أَبُو الْعَوْرَاءِ لَمْ أَكْمَدْ عَلَيْهِ وَقَيْسٌ فَاتَنِى وَأَبُو يَزِيدُ

ومن شواهده أيضا قول عروة بن الورد العبسى :

إِنْ تَأْخُذُوا أَسْمَاءَ مَوْقِفَ سَاعَةٍ فَمَأْخَذُ لَيْلَى ، وَهْىَ عَذْرَاءُ ، أَعْجَبُ

وإن كانت جملة الحال الاسمية مشتملة على ضمير صاحب الحال ، ولم يكن هذا الضمير مبتدأ فى هذه الجملة ، وكان متصلا بالجزء المقدم من الجملة ــ لم تجب الواو حينئذ ، ولم يكن تركها ضعيفا ولا شاذا ، بل ولا قليلا ، سواء أكان الجزء المقدم من الجملة الذى اتصل به الضمير العائد إلى صاحب الحال هو المبتدأ أم كان هو الخبر ، ومن هذا النوع قولهم : كلمته فوه إلى فىّ ، وقول

... ...

الله تبارك وتعالى : (قُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ) وقول الشنفرى :

وَتَشْرَبُ أَسْآرَ الْقَطَا الْكُدْرِ بَعْدَمَا سَرَتْ قَرَباً أَحْنَاؤُهَا تَتَصَلْصَلُ

وقول بشار بن برد :

إِذَا أَنْكَرَتْنِي بَلْدَةٌ أَوْ نَكِرْتُهَا خَرَجْتُ مَعَ الْبَازِي عَلَيَّ سَوَادُ

وقول الشاعر (وهو الشاهد رقم ٥٠١ الآتي) :

وَلَوْلاَ جَنَانُ اللَّيْلِ مَا آبَ عَامِرٌ إِلَى جَعْفَرٍ سِرْبَالُهُ لَمْ يُمَزَّقِ

ومن ذلك قول عنترة وهو من شعر ديوان الحماسة (انظر شرح التبريزي : ج ١ ص ٣٩٦) :

تَرَكْتُ بَنِي الْهُجَيْمِ لَهُمْ دُوَارٌ إِذَا تَمْضِي جَمَاعَتُهُمْ تَعُودُ

تَرَكْتُ جُرَيَّةَ الْعَمْرِيَّ فِيهِ شَدِيدُ الْعَيْرِ مُعْتَدِلٌ شَدِيدِ

وفي كل واحد من هذين البيتين شاهد لما نريد ؛ أما البيت الأول فمحل الاستشهاد به قوله « لهم دوار » فإن هذه جملة اسمية وقعت حالا من « بني الهجيم » والرابط فيها هو الضمير المجرور محلا باللام في قوله « لهم » قال الخطيب التبريزي في شرحه : « وموضع لهم دوار نصب على الحال » اهـ وأما البيت الثاني فمحل الاستشهاد به قوله « فيه شديد العير » فإن هذه جملة اسمية وقعت حالا من « جرية العمري » والرابط بينهما هو الضمير المجرور محلا بفي في قوله « فيه » وأراد تركت هجيمة العمري وفيه سهم شديد العير ، قال التبريزي : « وقوله فيه شديد العير نصب على الحال ، والعير : الناتئ في وسط النصل ، وقد أقيم الصفة مقام الموصوف ؛ لأن المراد به سهم شديد العير ، ولولا ما حصل من الاختصاص بإضافة الشديد إلى العير لما جاز ذلك فيه ؛ لأن الصفة لا تقوم مقام الموصوف حتى تدل عليه دلالة قوية ، فأما إذا كانت عامة في أجناس فلا يجوز ذلك فيه ، لو قلت : مررت بطويل ، وأنت تريد رجلا ؛ لم يحسن ؛ لأن الطويل يكون في غير الرجال كما يكون في الرجال ، ولو قلت : مررت بكاتب ؛ لحسن ؛ إذ كانت الكتابة مختصة » اهـ . وقد تقترن الجملة حينئذ بالواو ، ومنه قول امرئ القيس :

فَأَلْحَقَهُ بِالْهَادِيَاتِ وَدُونَهُ جَوَاحِرُهَا فِي صَرَّةٍ لَمْ تَزَيَّلِ

ومنه قول الأعشى ميمون بن قيس :

وَإِنَّ امْرَأً أَسْرَى إِلَيْكِ وَدُونَهُ مِنَ الْأَرْضِ مَوْمَاةٌ وَبَيْدَاءُ سَمْلَقُ

لَمَحْقُوقَةٌ أَنْ تَسْتَجِيبِي لِصَوْتِهِ وَأَنْ تَعْلَمِي أَنَّ الْمُعَانَ مُوَفَّقُ

. . . .

ومنه قول امرئ القيس السابق :

تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَذْرِعَاتٍ ، وَأَهْلُهَا بِيَثْرِبَ ، أَدْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَالِ

إذا جعلت جملة « وأهلها بيثرب » حالا من هاء الغائبة فى قوله « تنورتها » لأن الضمير المتصل بالمبتدإ فى قوله « وأهلها » يعود إلى صاحب الحال حينئذ ، ومنه أيضا قول امرئ القيس :

قَعَدْتُ لَهُ وَصُحْبَتِي بَيْنَ ضَارِجٍ وَبَيْنَ الْعُذَيْبِ ، بُعْدَ مَا مُتَأَمَّلِي

ومنه قول الأعشى ميمون بن قيس :

نَصَفَ النَّهَارَ الْمَــاءُ غَامِرُهُ وَرَفِيقُهُ بِالْغَيْبِ مَا يَدْرِي

الاستشهاد ههنا بقوله « ورفيقه بالغيب ما يدرى » فان هذه جملة من مبتدإ وخبر وقعت حالا وفيها ضمير يعود إلى صاحب الحال الذى هو الضمير المستتر فى « نصف » وهذا الضمير العائد إلى ذى الحال هو الضمير المجرور باضافة المبتدإ فى قوله « ورفيقه » وقد اقترنت هذه الجملة بالواو مع وجود هذا الضمير .

وإن كانت جملة الحال الاسمية مشتملة على ضمير صاحب الحال ، ولم يكن هذا الضمير مبتدأ وكان متصلا بالجزء المؤخر من الجملة فالأولى والأكثر استعمالا فى العربية اقتران الجملة حينئذ بالواو ، نحو قول الشاعر الحماسى :

نَصَحْتُ لِعَارِضٍ وَأَصْحَابِ عَارِضٍ وَرَهْطِ بَنِي السَّوْدَاءِ وَالْقَوْمُ شُهَّدِي

الاستشهاد بقوله « والقوم شهدى » فان هذه جملة من مبتدإ وخبر فى محل نصب حال من تاء المتكلم الواقعة فاعلا فى قوله « نصحت » ، وفى الجملة الحالية ضمير يعود إلى صاحب الحال هو ياء المتكلم التى أضيف الخبر إليها فى قوله « شهدى » وقد اقترنت الجملة مع ذلك بالواو ، وربما جاءت الجملة حينئذ غير مقترنة بالواو ، ومنه بيت الشاهد الذى نحن بصدد الكلام عليه ؛ فان قوله : « عبق المسك بهم » جملة من مبتدأ وخبر وقعت حالا من واو الجماعة فى « راحوا » على ما عرفت من قبل ، وفى هذه الجملة الحالية ضمير يعود إلى صاحب الحال ، وهو الضمير المجرور محلا بالباء فى قوله « بهم » وهو واقع فى الجزء المؤخر من الجملة كما هو ظاهر ، ومثله قول الأعشى السابق :

نَصَفَ النَّهَارَ الْمَــاءُ غَامِرُهُ وَرَفِيقُهُ بِالْغَيْبِ مَا يَدْرِي

الاستشهاد ههنا بقوله « الماء غامره » فى رواية نصب « النهار » على أنه مفعول به لنصف ، يريد أن هذا الغواص بلغ نصف النهار والماء غامره ، تقول : نصفت الشىء أنصفه — من باب قتل — إذا بلغت نصفه ؛ فعلى هذه الرواية يكون فى « نصف » ضمير مستتر هو فاعله وهو صاحب الحال ، وجملة « الماء غامره » فى محل نصب حال من ذلك الضمير المستتر ، وفى جملة الحال ضمير يعود إلى

وقوله :

٥٠١ — وَلَوْلاَ جَنَانُ ٱللَّيْلِ مَا آبَ عَامِرٌ إِلَى جَعْفَرٍ سِرْبَالُهُ لَمْ يُمَزَّقِ

صاحب الحال هو الضمير المجرور محلا بإضافة الخبر إليه فى قوله « غامره » ؛ فهذا البيت يستشهد به فى هذه المسألة فى ثلاثة مواضع منها كما رأيت ، وسنبينه فيما يأتى بيانا شافيا ، إن شاء الله .

٥٠١ — نسب ابن برى هذا البيت إلى سلامة بن جندل ، وقد ذكرنا نسب سلامة بن جندل هذا فى مطلع شرح الشاهد (رقم ٢٩٦ فى باب لا النافيـة للجنس : ج ٢ ص ١٦) ، ونزيدك ههنا أنه شاعر جاهلى قديم ، وهو من فرسان تميم المعروفين وأبطالها المعـدودين ؛ وكان أخوه الأحمر بن جندل شاعرا فارسا أيضا ، وسلامة أحد الذين وصفوا الخيـل فأجادوا وصفها ، ومن أجود شعره قصيدته التى منها بيت الشاهد الذى أشرنا إليه (٢٩٦) ، وما ذكره ابن برى من نسبة هذا البيت إلى سلامة بن جندل رواه ابن منظور فى اللسان (مادة : ج ن ن) والعينى فى شرح شواهده (٣ — ٢١٠ بهامش الخزانة) ولم يزيدا عن ذكر البيت ، والبيت ـ كما قال من ذكرنا ـ من قصيدة لسلامة بن جندل مذكورة فى ديوانه المطبوع فى بيروت (ص ١٥) برواية الأصمعى . ونحن نذكر لك أبياتا من هـذه القصيدة يتضح لك منها معنى البيت المستشهد به ، وهى :

لِمَنْ طَلَلٌ مِثْلُ ٱلْكِتَابِ ٱلْمُنَمَّقِ خَلاَ عَهْدُهُ بَيْنَ الصُّلَيْبِ وَمُطْرِقِ
أَكَبَّ عَلَيْهِ كَاتِبٌ بِدَوَاتِهِ وَحِدْثُهُ فِى الْعَيْنِ جِدَّةُ مُهْرَقِ

ثم قال بعد ذلك بستة أبيات :

أَلاَ هَلْ أَتَى أَنْبَاؤُنَا أَهْلَ مَأْرِبٍ كَمَا قَدْ أَتَتْ أَهْلَ النَّقَا فَالْخَوَرْنَقِ
بِأَنَّا حَبَسْنَا بِالْفَرُوقِ نِسَاءَنَا وَنَحْنُ قَتَلْنَا مَنْ أَتَانَا بِمُلْزَقِ
وَلَوْلاَ سَوَادُ اللَّيْلِ مَا آبَ عَامِرٌ إِلَى جَعْفَرٍ . . . . البيت ، وبعده :
بِضَرْبٍ تَظَلُّ الطَّيْرُ فِيهِ جَوَانِحاً وَطَعْنٍ كَأَفْوَاهِ ٱلْمَزَادِ ٱلْمُخَرَّقِ
ضَمَمْنَا عَلَيْهِمْ جَانِبَيْهِمْ بِصَادِقٍ مِنَ الطَّعْنِ حَتَّى أَزْمَعُوا بِالتَّفَرُّقِ
فَأَلْقَوْا لَنَا أَرْسَانَ كُلِّ نَجِيبَةٍ وَسَابِغَةٍ كَأَنَّهَا مَتْنُ خِرْنِقِ
وَمَجْدُ مَعَدٍّ كَانَ فَوْقَ عَلاَيَةٍ سَبَقْنَا بِهِ إِذْ يَرْتَقُونَ وَنَرْتَقِى

اللغة : « لمن طلل ـ البيت » الطلل : ما شخص من آثار الديار ، والكتاب : أصله مصدر كتب يكتب كتابا وكتابة ، ويطلق على المكتوب من باب استعمال المصدر فى معنى المفعول ، والمنمق : المحسن والمزين ، اسم مفعول من نمقت الشيء تنميقا ، إذا حسنته وزينته وتكلفت فى ذلك ، والصليب ومطرق : موضعان « أكب عليه ـ البيت » أكب عليه : أقبل على العمل

... ...

فيه ولزمه ، والمهرق - بضم الميم وسكون الهاء وفتح الراء - الصحيفة ، وجمعه مهارق ، وهو فارسي معرب ، ومثل هذين البيتين فى المعنى قول أبي ذؤيب الهذلى (انظر ش ٧٢ ج ١ ص ١٢٥) :

عَرَفْتُ الدِّيَارَ كَرَقْمِ الدَّوِىْ ... يُزَبِّرُهُ الْكَاتِبُ الْحِمْيَرِىْ

« ألا هل أتى - البيتين » مأرب ، والنقا والخورنق والفروق وملزق : أسماء مواضع « ولولا سواد الليل - البيت » هكذا روى فى هذا البيت ، ويروى « ولولا جنان الليل » وهى رواية الشارح ، ورواية ابن برى والعينى ، قال ابن منظور (مادة : ج ن ن) : « وقال دريد بن الصمة ، وقيل : هو لخفاف بن ندبة :

وَلَوْلاَ جَنَانُ اللَّيْلِ أَدْرَكَ خَيْلُنَا ... بِذِي الرِّمْثِ وَالْأَرْطَى عِيَاضَ بْنَ نَاشِبِ

قَتَلْنَا بِعَبْدِ اللهِ خَيْرَ لِدَاتِهِ ... ذِئَابَ بْنَ أَسْمَاءَ بْنِ بَدْرِ بْنِ قَارِبِ

ويروى : ولولا جنون الليل : أى ما ستر من ظلمته ، وعياض بن ناشب : من بنى ثعلبة ابن سعد ، وقال المبرد : عياض بن ناشب : فزارى ، ويروى : أدرك ركضنا ، قال ابن برى : ومثله لسلامة بن جندل :

وَلَوْلاَ جَنَانُ اللَّيْلِ ما آبَ عَامِرٌ ... إِلَى جَعْفَرٍ سِرْبَالُهُ لَمْ يُمَزَّقِ

وحكى عن ثعلب : الجنان الليل ، الزجاج فى قوله عز وجل : (فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَباً) يقال : جن عليه الليل ، وأجنه الليل ، إذا أظلم حتى يستره بظلمته» اهـ كلامه بحروفه.

آب : معناه رجع ، تقول : آب يؤوب أوْبًا وأوْبَةً ومَآبًا وإيابًا وأَيْبَةً وإيبَةً ، إذا رجع . ويروى فى مكانه « ما آل » وهو بمعناه ، والسربال - بكسر السين وسكون الراء المهملة - القميص وما أشبهه مما يكون شاملا للبدن إذا لبس ، لم يمزق : يروى فى مكانه « لم يخرق » وهما بمعنى « بضرب تظل الطير فيه جوانحا » الظاهر أن « فى » من قوله « فيه » سببية ، يريد أن الطير عند ما ترى هذا الضرب تعلم أن القوم منتصرون لا محالة فتنتظر قتلاهم لتهوى إليهم « وطعن كأفواه المزاد المخرق » هذا مثل قول شاعر الحماسة الفند الزمانى :

مَشَيْنَا مِشْيَةَ اللَّيْثِ ... غَدَا وَاللَّيْثُ غَضْبَانُ

بِضَرْبٍ فِيهِ تَوْهِينٌ ... وَتَخْضِيعٌ وَإِقْرَانُ

وَطَعْنٍ كَفَمِ الزِّقِّ ... غَذَا وَالزِّقُّ مَلْآنُ

« أزمعوا بالتفرق » أى اعتزموا التفرق وصحت نيتهم له ، والأصل أن يتعدى « أزمع » إلى

وَجَاءَ زَيْدٌ وَيَدُهُ عَلَى رَأْسِهِ ، ومنه : « فَلَا تَجْعَلُوا لِلهِ أَنْدَاداً وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ » وهكذا النفي . وأمثلته مع جملة الماضي غير ما تقدم : جَاءَ زَيْدٌ وَقَدْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ ، ومنه قوله :

٥٠٢ — نَجَوْتُ وَقَدْ بَلَّ الْمُرَادِيُّ سَيْفَهُ

المفعول بنفسه ؛ فيقال : أزمع محمد الفراق ، ولكنه عداه ههنا بالباء لأنه ضمنه معنى فعل يتعدى بها « فألقوا لنا أرسان — إلخ » الأرسان : جمع رسن — بفتح الراء والسين المهملتين — وهو الحبل الذى تربط به الدابة ، والنجيبة : السريعة التى تنجي راكبها ، ويروى فى مكانه « نجيبة » وهى السريعة ، والسابغة : الدرع ، وخرنق : الفتى من الأرانب ، أو هو ولد الأرنب ، وهو بكسر الخاء والنون بينهما راء مهملة ساكنة ، يريد أن هذه الدرع ملساء ناعمة كظهر الأرنب .

الإعراب : « لولا » حرف يدل على امتناع الجواب لوجود الشرط ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « جنان » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « الليل » مضاف إليه ، وخبر هذا المبتدأ محذوف وجوبا ، والتقدير : لولا جنان الليل موجود « ما » حرف نفى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « آب » فعل ماض « عامر » فاعل « إلى جعفر » جار ومجرور متعلق بقوله آب الماضى « سرباله » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وضمير الغائب العائد إلى عامر مضاف إليه « لم » حرف نفى وجزم وقلب « يمزق » فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل الروى ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى السربال ، وجملة الفعل المبنى للمجهول ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال من عامر الواقع فاعلا فى قوله : « ما آب عامر » ، وجملة « ما آب عامر » لا محل لها من الإعراب جواب لولا .

الشاهد فيه : قوله « سرباله لم يخرق » فإن هذه جملة اسمية من مبتدأ وخبر ، وقد وقعت حالا من عامر الذى هو الفاعل على ما بينا فى الإعراب ، وقد ربط الشاعر جملة الحال الاسمية بالضمير العائد إلى صاحب الحال ، وهو الضمير المجرور محلا بالإضافة فى « سرباله » ، ولم يأت الشاعر بالواو ؛ فدل ذلك على أن الواو غير واجبة فى مثل هذا ، خلافا للزمخشرى والفراء ، وقد علمت مما ذكرناه فى شرح الشاهد السابق من تفصيل المحقق الرضى ، وهو المذهب الذى اخترناه : أن عدم الإتيان بالواو فى هذا وأشباهه ليس ضعيفا ولا قليلا ؛ لأن الضمير الرابط لجملة الحال بصاحبها متصل بالجزء المقدم فى الجملة ، وهو المبتدأ ، وذلك القدر كاف بعد الذى قلناه فى شرح الشاهد السابق فارجع إليه إن شئت .

٥٠٢ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* مِنَ ابْنِ أَبِى شَيْخِ الْأَبَاطِحِ طَالِبِ *

... ...

وقد نسبوا هذا البيت إلى معاوية بن أبي سفيان يقوله بعد مقتل أمير المؤمنين على بن أبي طالب، ونظن أن للتشيع وكراهية معاوية مدخلا فى إلصاق هذا البيت به ، وإن يكن معناه لا يدل على الشماتة ولا السرور بمقتل الإمام .

اللغة : «المرادى» المنسوب إلى مراد - بضم الميم بزنة غراب، كما نص عليه المجد فى القاموس، ووهم الصبان فى ضبطه بفتح الميم مرتين فى حاشيته على الأشمونى - ومراد : قبيلة منها اللعين عبد الرحمن بن ملجم قاتل أمير المؤمنين على بن أبي طالب رضى الله عنه ، وكان عبد الرحمن هذا خطب امرأة من الخوارج اسمها قطام ، فطلبت إليه أن يمهرها ثلاثة آلاف درهم وعبدا وقينة ويقتل عليا كرم الله وجهه ، فقبل ذلك كله واتفق مع رجلين آخرين أن يذهب أحدهما إلى مصر ليقتل عمرو بن العاص واليها من قبل معاوية ، ويذهب الآخر إلى دمشق ليقتل معاوية ، فأما الذى ذهب إلى مصر فصادف فى الليلة التى اتفقوا على تنفيذ خطتهم فيها : أن عمرا اشتكى فلم يخرج لصلاة الفجر وأناب عنه خارجة ، فقتله الخارجي وهو يظنه عمرا ، ولما علم بأن القتيل غير عمرو قال : أردت عمرا وأراد الله خارجة ، ويقال : بل قال ذلك عمرو نفسه ، وأما الذى ذهب إلى دمشق فأدرك معاوية ولكنه لم يتمكن من قتله ، بل ضربه فى فخذه ، وأما ابن ملجم لعنه الله فأدرك بغيته وتمكن من قتل الأمير ، وقال فى ذلك وفى وعده لقطام :

ثَلَاثَةُ آلَافٍ وَعَبْدٌ وَقَيْنَةٌ وَقَتْلُ عَلِيٍّ بِالْحُسَامِ الْمُصَمِّمِ

فَلَا مَهْرَ أَغْلَى مِنْ عَلِيٍّ وَإِنْ عَلَا وَلَا فَتْكَ إِلَّا دُونَ فَتْكِ ابْنِ مُلْجَمِ

وقوله فى بيت الشاهد : « من ابن أبي شيخ الأباطح طالب » أصل نظامه هكذا : من ابن أبي طالب شيخ الأباطح ، ففصل بين المضاف الذى هو قوله « أبي » والمضاف إليه الذى هو قوله « طالب » بالوصف الذى هو قوله « شيخ الأباطح » وسيأتى بيان ذلك فى أواخر باب الإضافة .

الإعراب : « نجوت » فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، مبنى على الضم فى محل رفع « وقد » الواو واو الحال ، حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، قد : حرف تحقيق ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « بل » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له « المرادى » فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة « سيفه » مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة ، وضمير الغائب العائد إلى المرادى مضاف إليه مبنى على الضم فى محل جر ، وجملة الفعل الماضى وفاعله ومفعوله فى محل نصب حال من تاء المتكلم « من » حرف جر « ابن » مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق ببل ، وابن مضاف ، و « أبي » مضاف إليه ، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة ؛ لأنه من الأسماء الخمسة ، وأبي مضاف ، و « طالب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « شيخ » نعت لأبي طالب مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « الأباطح » مضاف إليه .

... ...

الشاهد فيه : قوله « وقد بل المرادى سيفه » فإن هذه جملة فعلية فعلها ماض مثبت مقترن بقد ، وقد وقعت هذه الجملة حالا من تاء المتكلم الواقعة فاعلا فى قوله « نجوت » ، وهذه الجملة خالية من الضمير العائد إلى صاحب الحال ، ووقع ربطها بصاحب الحال بالواو .

واعلم أن ههنا أمرين لابد من التنبيه عليهما وتمييز كل واحد منهما عن صاحبه : فأما الأمر الأول ففى ربط الجملة الفعلية التى فعلها ماض مثبت إذا وقعت حالا بصاحب الحال : أله وجه معين لايجوز العدول عنه ؟ أم له عدة أوجه أنت بالخيار فى أن تسلك أيها شئت ؟ . والثانى فى اقتران الفعل الماضى بقد : ألازم هو أم جائز؟

فأما عن الوجه الأول فانا نقول لك : إنه لا خلاف بين النحاة فى أن ربط الجملة الفعلية التى فعلها ماض مثبت إذا وقعت حالا بصاحب الحال يجوز أن يكون بالضمير وحده ، ويجوز أن يكون بالواو وحدها ، ويجوز أن يكون بالضمير والواو جميعا .

فمن شواهد ربط هذه الجملة بالضمير وحده قوله جل ذكره : (أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) فإن جملة : « حصرت صدورهم » حال من واو الجماعة فى « جاءوكم » والرابط بينهما الضمير المجرور محلا بالإضافة فى « صدورهم » ، ومن شواهده قوله تعالى : (وجاءوا أباهم عشاء يبكون قالوا) فإن جملة « قالوا » حال من واو الجماعة فى « يبكون » . ومنه قول أبى صخر الهذلى :

وَإِنِّى لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ ... كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَّلَهُ الْقَطْرُ

فإن جملة «بلله القطر» حال من العصفور ، والرابط بينهما الضمير المنصوب محلا فى «بلله» . ومن شواهده قول النابغة الذبيانى وهو الشاهد الآتى :

وَقَفْتُ بِرَبْعِ الدَّارِ قَدْ غَيَّرَ الْبِلَى ... مَعَارِفَهَا وَالسَّارِيَاتُ الْهَوَاطِلُ

فان جملة « قد غير البلى معارفها » حال من « ربع الدار » والرابط بينهما الضمير المجرور محلا بالإضافة فى « معارفها » وأنثه مع عوده إلى الربع لأن المضاف قد يكتسب التأنيث من المضاف إليه ، وأنت ترى أن الرابط فى كل هذه الشواهد الضمير وحده ، وترى أن الماضى قد اقترن فى بعضها بقد كما فى بيت النابغة ، وقد جاء فى بعضها بدون « قد » كما فى بيت أبى صخر والآيتين الكريمتين .

ومن شواهد ربط الجملة الفعلية التى فعلها ماض مثبت إذا وقعت حالا بصاحب الحال بالواو وحدها قول امرىء القيس :

تَقُولُ وَقَدْ مَالَ الْغَبِيطُ بِنَا مَعاً ... عَقَرْتَ بَعِيرِى يَاامْرَأَ الْقَيْسِ فَانْزِلِ

... ...

فان جملة « وقد مال الغبيط بنا معا » حال من الضمير المستتر فى « تقول » والرابط بينهما الواو وحدها ، ومن شواهده قول امرىء القيس أيضا :

فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَتْ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا لَدَى السِّتْرِ إلاَّ لِبْسَةَ الْمُتَفَضِّلِ

فان جملة « وقد نضت لنوم ثيابها »حال من تاء المتكلم فى «جئت» والرابط بينهما الواو وحدها ، ومثل هذين قوله فى بيت الشاهد الذى نحن بصدده

* نَجَوْتُ وَقَدْ بَلَّ الْمُرَادِىُّ سَيْفَهُ *

فان جملة «وقد بل المرادى سيفه» حال من تاء المتكلم فى « نجوت » والرابط بينهما الواو وحدها فأنت ترى أنه لا رابط فى هذه الشواهد إلا الواو ، وأنت ترى أن جميع هذه الشواهد قد اقترن فيها الفعل الماضى الواقع حالا بقد .

ومن شواهد ربط الجملة الفعلية التى فعلها ماض مثبت إذا وقعت حالا بصاحب الحال بالواو والضمير جميعا قول الله تبارك وتعالى : (كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ) فان جملة « وكنتم أمواتا » حال من واو الجماعة فى « تكفرون » والرابط بينهما الواو والضمير المرفوع محلا فى « كنتم » ، وكذلك قوله جل ذكره : (الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا) فان جملة « وقعدوا » حال من واو الجماعة فى « قالوا » والرابط بينهما الواو وواو الجماعة الواقعة فاعلا فى « وقعدوا » ، ومنه قول الشاعر الحماسى ، وهو هذلول بن كعب العنبرى ، ويقال البيت لأبى محلم السعدىّ :

تَقُولُ وَصَكَّتْ وَجْهَهَا بِيَمِينِهَا : أَبَعْلِىَ هٰذَا بِالرَّحَا الْمُتَقَاعِسُ

فان جملة « وصكت وجهها » حال من الضمير المستتر فى « تقول » والرابط بينهما الواو والضمير المستتر فى « صكت » ، ومنه قول لبيد بن ربيعة العامرى فى معلقته المشهورة :

عَرِيَتْ وَكَانَ بِهَا الْجَمِيعُ فَأَبْكَرُوا مِنْهَا ، وَغُودِرَ نُؤْيُهَا وَثُمَامُهَا

فان جملة « وكان بها الجميع » حال من الضمير المستتر فى « عريت » أى خلت ، والرابط بينهما الواو والضمير المجرور محلا بالباء فى « بها » ، ومنه قول الراعى ، وقد مر فى أثناء هذا الكتاب (١ — ١٢٨) :

طَافَ الْخَيَالُ بِأَصْحَابِى وَقَدْ هَجَدُوا مِنْ أُمِّ عُلْوَانَ لاَ نَحْوٌ وَلاَ صَدَدُ

فان جملة « وقد هجدوا » حال من « أصحابى » المجرور بالباء والرابط بينهما الواو وواو الجماعة الواقعة فاعلا فى « هجدوا » ، ومنه قول عروة بن الورد العبسى المعروف بعروة الصعاليك :

... ...

تَحِنُّ إِلَى سَلْمَى بِحُرِّ بِلَادِهَا وَأَنْتَ عَلَيْهَا بِالْمَلَا كُنْتَ أَقْدَرَا
وَكَيْفَ تُرَجِّيهَا وَقَدْ حِيلَ دُونَهَا وَقَدْ جَاوَرَتْ حَيًّا بِتَيْمَنَ مُنْكَرَا؟

فان جملة « وقد حيل دونها » حال من هاء الغائبة الواقعة مفعولا فى « ترجيها » والرابط بينهما الواو والضمير المجرور محلا بالإضافة فى قوله « دونها » ؛ فان جعلت الجملة حالا من الضمير المستتر الواقع فاعلا فى قوله « ترجيها » خلت جملة الحال من ضمير صاحب الحال ، وكان الرابط الواو وحدها ، ومنه قوله سبحانه: (وَمَا لَنَا أَلاَّ نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا) فان جملة « وقد أخرجنا » حال من الضمير المستتر فى نقاتل والرابط الواو و «نا» ؛ فأنت ترى الشواهد فى هذا النوع كلها قد اشتملت جملة الحال فيها على ضمير يعود منها إلى صاحب الحال ومع ذلك جاءت معه واو الحال ، وأنت ترى بعض الأفعال الماضوية فى هذه الشواهد قد اقترن بقد كما فى بيت الراعى و بيت عروة بن الورد وكما فى الآية الكريمة التى ذكرناها بعدهما ، و بعض الأفعال الماضوية لم يقترن بقد كما فى الآيتين الكريمتين المذكورتين فى صدر الاستشهاد لهذا النوع وكما فى بيت الحماسى و بيت لبيد .

وأما عن اقتران الجملة الفعلية التى فعلها ماض مثبت إذا وقعت حالا بقد فانا نقول :

ذهب جمهور نحاة الكوفة والأخفش من نحاة البصرة إلى أنه يجوز أن يقترن الفعل الماضى المثبت إذا وقع حالا — ومعه ضمير يعود إلى صاحب الحال — بقد ، ويجوز ألا يقترن بها لا فى اللفظ ولا فى التقدير ، فان لم يكن معه ضمير يعود إلى صاحب الحال بأن كان الرابط هو الواو وحدها وجبت «قد» ونسب ابن أصبغ هذا المذهب إلى الجمهور، والمعروف نسبته إلى من ذكرنا، واختار هذا الرأى من المتأخرين ابن مالك فى التسهيل وأبو حيان فى شرحه ، قال أبو حيان : « والصحيح جواز وقوع الماضى حالا بدون قد ، ولا يحتاج إلى تقديرها؛ لكثرة ورود ذلك ، وتأويل الكثير ضعيف جدا ؛ لأنا إنما نبنى المقاييس العربية على وجود الكثيرة » اهـ .

وذهب جمهور البصريين إلى أنه لا يجوز مجىء الماضى المثبت حالا إلا مع قد ، سواء أكان الرابط هو الواو وحدها أم الضمير وحده أم هما معا ، فان وجدت فى اللفظ فبها ، وإن لم توجد وجب تقديرها ، ووافقهم على ذلك أبو العباس المبرد وأبو على الفارسى ، واختاره ممن بعدهم ابن عصفور والجزولى والأبدى ، ثم اختاره السيوطى صاحب همع الهوامع ، ونحن لا نوافق هؤلاء ، ونختار مذهب الكوفيين ، وحاصله أنه إذا كان الرابط بين جملة الحال وصاحبه هو الواو وحده وجبت « قد » مع الماضى المثبت المتصرف ، و إذا كان الرابط هو الضمير وحده أو الضمير والواو معا جاز الوجهان : الاقتران بقد ، والخلو منها لفظا وتقديرا ، ونحن نحيلك على الشواهد التى قدمنا إليك ذكرها فانك ستجد هذا المذهب على التفصيل مؤيدا منصورا ، ولا داعى — كما قال

جاء زيد قَدْ عَلَتْهُ سَكِينَةٌ ، ومنه : « أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ » ، « وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ قَالُوا » أى : قائلين ، وقوله :

٥٠٣ — وَقَفْتُ بِرَبْعِ الدَّارِ قَدْ غَيَّرَ الْبِلَى   مَعَارِفَهَا وَالسَّارِيَاتُ الْهَوَاطِلُ

جَاءَ زَيْدٌ وَقَدْ عَلَتْهُ سَكِينَةٌ ، ومنه : « وَمَا لَنَا أَنْ لاَ نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا » « الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا » .

أبو حيان – إلى تأويل الشواهد الكثيرة التى وردت عن العرب وليس معها « قد » بادعاء أن « قد » مقدرة ؛ لأن التقدير خلاف الأصل ، وعدم وجود « قد » فى كثير من كلامهم يدل على أنهم لا يلتزمونها فلا يسوغ لنا أن نرى لهم مالا يرونه لأنفسهم ؛ فنحو قول طرفة بن العبد البكرى فى معلقته :

يَقُولُ وَقَدْ تَرَّ الْوَظِيفُ وَسَاقُهَا :   أَلَسْتَ تَرَى أَنْ قَدْ أَتَيْتَ بِمُؤْيِدِ

تجب معه « قد » لأن جملة الحال وهى « وقد تر الوظيف وساقها » خالية من الضمير الراجع إلى صاحب الحال ، وأما نحو قول عمر بن أبى ربيعة :

فَقَالَتْ وَعَضَّتْ بِالْبَنَانِ : فَضَحْتَنِي   وَأَنْتَ امْرُؤٌ مَيْسُورُ أَمْرِكَ أَعْسَرُ

لا تجب معه « قد » لأن جملة الحال وهى قوله « وعضت بالبنان » تشتمل على ضمير يعود إلى صاحب الحال . وحسبك هذا فقد أطلنا عليك .

٥٠٣ — هذا البيت للنابغة الذبيانى ، من قصيدة له مطلعها قوله :

دَعَاكَ الْهَوَى وَاسْتَجْهَلَتْكَ الْمَنَازِلُ   وَكَيْفَ تَصَابِي الْمَرْءِ وَالشَّيْبُ شَامِلُ

أُسَائِلُ عَنْ سُعْدَى وَقَدْ مَرَّ قَبْلَنَا   عَلَى عَرَصَاتِ الدارِ سَبْعٌ كَوَامِلُ

فَسَلَّيْتُ مَا عِنْدِي بِرَوحة عرمس   تَخُبُّ بِرَحْلِي تَارَةً وتناقل

اللغة : « دعاك الهوى — البيت » يقول : لما رأيت منازل أحبابك تحركت أشجانك وثار حزنك وتذكرت بعض ما كنت قد نسيت فحملك ذلك كله على الجهل والصبا « وكيف تصابى المرء » التصابى : من الصبوة ، وهى الفتوة والميل إلى اللهو ، وتقول : صَبَا يَصْبُو صَبْوَةً وَصُبُوًّا ، وتصابى تصابيا : تكلف الصبوة « وقفت بربع الدار — البيت » الربع : الدار بعينها حيث كانت ، ويجمع على رباع وربوع وأرباع وأربع ، والبلى — بكسر الباء الموحدة مقصورا — مصدر بلى الثوب يبلى ، مثل رضى يرضى ، معارفها : يروى فى مكانه « معالمها » وهما بمعنى واحد ، وهو ما كان معروفا معلوما من أماكنها ، الساريات : جمع سارية ، وهى السحابة التى تأتى ليلا ، الهواطل : جمع هاطلة وهى اسم فاعل من هطل المطر يهطل ، إذا سال وتتابع « أسائل عن

... ...

سعدى — البيت » عرصات الدار : جمع عرصة ، وهى كل فجوة ليس فيها بناء ، وسبع كوامل : أراد سبع سنين كاملة ليس فيها نقص « فسليت ما عندى — البيت » يريد سلوت وتركت ما عندى من البكاء على الديار وساءلتها عن أهلها ، والعرمس : فى الأصل الصخرة ، شبهوا بها الناقة إذا كانت صلبة شديدة ، وتخب : من الخبب — بفتح الخاء والباء — وهو ضرب من السير السريع ، وتناقل : من المناقلة ، وهى أن تناقل يديها ورجليها ، وذلك بأن تضع رجليها فى مواضع يديها ، وهذا كناية عن سعة باعها وقوة سيرها

الإعراب : « وقفت » فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، مبنى على الضم فى محل رفع « بربع » الباء حرف جر ، ربع : مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بوقفت ، وربع مضاف ، و «الدار» مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « قد » حرف تحقيق « غير » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « البلى » فاعل ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « معارفها » معارف : مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة ، وضمير الغائبة العائد إلى ربع الدار مضاف إليه ، وإنما جاء بهذا الضمير مؤنثا لأن المضاف اكتسب التأنيث من المضاف إليه « والساريات » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، الساريات : معطوف على البلى « الهواطل » نعت للساريات ، ونعت المرفوع مرفوع ، وجملة « قد غير البلى معارفها » من الفعل وفاعله ومفعوله فى محل نصب حال من ربع الدار ، والرابط هو الضمير المؤنث الذى أضيف إليه المفعول

الشاهد فيه : قوله « قد غير البلى معارفها » فان هذه جملة فعلية فعلها ماض مثبت ، وقد وقعت هذه الجملة حالا من « ربع الدار » المجرور بالباء ، والرابط لجملة الحال المذكورة بصاحب الحال هو الضمير المجرور محلا باضافة معارف إليه ، على ما عرفت فى إعراب البيت ، وقد جاء الشاعر مع الفعل الماضى الواقع حالا بقد ، فظاهر هذا البيت صحيح على ما هو مذهب الكوفيين والبصريين جميعا ، من جهة أنهم لا يختلفون فى جواز ترك الواو ما دام فى جملة الحال ضمير يربطها بصاحب الحال ، وإنما يختلفون فى جواز ترك « قد » فالكوفيون يجوزون تركها والبصريون لا يجوزون ذلك ، على ما تقدم مشروحا مفصلا فى الكلام على الشاهد السابق ، وقد جاء الشاعر بها ؛ والفرق بين هذا البيت والذى قبله من جهتين : الأولى أن الشاعر جاء فى البيت السابق بالواو فقال « وقد بل المرادى سيفه » ولم يأت النابغة بها فى بيتنا هذا فقال : « قد غير البلى معارفها » ، والوجه الثانى : أن صاحب البيت السابق ما كان يستطيع أن يترك هذه الواو كما تركها النابغة هنا ؛ لأنه ليس فى جملة الحال الواقعة فى بيته ضمير يعود إلى صاحب الحال ، أما فى هذا البيت فقد كان للنابغة متسع فى أن يترك الواو بسبب أن الجملة الحالية فى بيته مشتملة على ضمير عائد منها إلى صاحب الحال على ما بينا من قبل ، وحسبك هذا القدر من

وهكذا النفى . وأمثلته مع المضارع المنفى بلم أو لما : جَاءَ زَيْدٌ وَلَمْ يَقُمْ عَمْرٌو ، ومنه قوله :

٥٠٤ — وَلَقَدْ خَشِيتُ بِأَنْ أَمُوتَ وَلَمْ تَكُنْ   لِلْحَرْبِ دَائِرَةٌ عَلَى ابْنَيْ ضَمْضَمِ

الكلام بعد البيان الوافى الذى ذكرناه لك فى شرح الشاهد السابق فارجع إليه كما شئت تزدد بصيرة وهداية

٥٠٤ — هذا البيت من كلام عنترة بن شداد العبسى ، من معلقته المشهورة التى أولها قوله :

هَلْ غَادَرَ الشُّعَرَاءُ مِنْ مُتَرَدَّمِ   أَمْ هَلْ عَرَفْتَ الدَّارَ بَعْدَ تَوَهُّمِ ؟

وقد سبق بعض أبيات من مطلع هذه القصيدة عند شرح الشاهد (رقم ٣٤١ ج ٢ ص١٠٩) كما سبق ذكر أبيات منها عند شرح الشاهد (رقم ٤٩٤ ج ٣ ص ٩٣ فى هذا الباب) ، والبيت الذى نحن بصدده يقع قبل آخر هذه المعلقة ببيتين ، ونحن نذكر لك من قبله أبياتا وهى قوله :

وَلَقَدْ شَفَى نَفْسِي وَأَذْهَبَ سُقْمَهَا   قِيلُ الْفَوَارِسِ : وَيْكَ عَنْتَرَ أَقْدِمِ

وَالْخَيْلُ تَقْتَحِمُ الْخَبَارَ عَوَابِساً   مِنْ بَيْنِ شَيْظَمَةٍ وَآخَرَ شَيْظَمِ

ذُلُلٌ رِكَابِي حَيْثُ شِئْتُ ، مُشَايِعِي   قَلْبِي ، وَأَحْفِزُهُ بِأَمْرٍ مُبْرَمِ

وَلَقَدْ خَشِيتُ بِأَنْ أَمُوتَ وَلَمْ تَكُنْ   لِلْحَرْبِ ... ... البيت ، وبعده :

الشَّاتِمَيْ عِرْضِي وَلَمْ أَشْتُمْهُمَا   وَالنَّاذِرَيْنِ إِذَا لَمَ الْقَهُمَا دَمِي

إِنْ يَفْعَلَا فَلَقَدْ تَرَكْتُ أَبَاهُمَا   جَزَرَ السِّبَاعِ وَكُلِّ نَسْرٍ قَشْعَمِ

اللغة : « ولقد شفى نفسى — البيت » يريد أن تعويل أصحابه عليه والتجاءهم إليه ومناداتهم إياه واستصراخهم به ليكشف عنهم بأس العدو ، هذا هو الذى نفى عن نفسه الهم ، وأذهب ما عرض لها من الألم « والخيل تقتحم الخبار — البيت » الخبار — بزنة السحاب — الأرض اللينة ، عوابسا : جمع عابس ، وصرفه مع أنه على صيغة منتهى الجموع لأنه اضطر لذلك ، والشيظم — بزنة جعفر — الطويل من الخيل ، والشيظمة : أنثاه ، يقول : الخيل تسير وتجرى فى الأرض اللينة التى من شأنها أن تسوخ فيها قوائمها فتجد شدة وصعوبة وقد عبست وجوهها لما نالها من الإعياء « ذلل ركابى — البيت » ذلل : جمع ذلول ، مثل صبور وصبر وغفور وغفر ، وهو المنقاد السهل ، والركاب : الإبل ، وجمهور العلماء على أنه ليس لها واحد من لفظها ، وواحدها من معناها جمل أو ناقة ، وزعم الفراء أن الركاب جمع على الحقيقة وأن واحده ركوب ، مثل قلوص وقلاص ولقوح ولقاح ، والمشايع : اسم فاعل من المشايعة ، وهى المناصرة والمعاونة ،

... ...

وأحفزه · أدفعه ، و بابه ضرب ، والأمر المبرم : المحكم ، يقول : إن إبلى تذل لى وتنقاد ؛ لحيث أوجهها تتجه ، وإن عقلى ليعاوننى على جميع أعمالى « ولقـد خشيت بأن أموت — البيت » الدائرة : اسم للحادثة من الحوادث ، سميت بذلك لأنها تدور على الناس بالخـير أو الشر ، ثم اختصت فى الاسـتعمال بالمكروه من الحوادث ، وابنا ضمضم : هما حصين وهرم ، ويروى : « ولقد خشيت بأن أموت ولم تدر — الخ » والذى رواه الشارح هو ما رواه الزوزنى « الشاتمى عرضى — البيت » الناذران : اللذان أوجبا على أنفسهما ، يريد أنهما يتوعدانه حين يكون غائبا عنهما ، فأما عند وجوده فلا جراءة لهما على ذلك « إن يفعلا — البيت » النسر القشعم : الـكبير السن ، يقول : إنه لا يستغرب منهما أن يشتمانى وأن ينالا عرضى بالوقوع فيه فإنى قتلت أباهما وتركته مطعما للسباع ولمسان من النسور ؛ فلهم عندى ترة وثأر ، وليس فى قدرتهما أن ينالا ثأرهما منى ، فلينفسا عن أنفسهما بهذا الشتم الذى لا يضرنى ولا ينال منى

الإعراب : «ولقد» الواو عاطفة ، واللام موطئة للقسم ، قد : حرف تحقيق « خشيت » فعل وفاعل ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لهـا من الإعراب جواب القسم المقدر « بأن » الباء حرف جر ، أن : حرف مصدرى ونصب « أموتُ » فعل مضارع منصوب بأن المصدرية ، وأن مع ما دخلت عليه فى تأويل مصـدر مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بخشى ، وذلك على تضمين خشى ، ويقال : الباء حرف جر زائد ، والمصـدر المنسبك من أن والمضارع مفعول به لخشى « ولم » الواو واو الحال حرف مبنى على الفتح لا محـل له من الإعراب ، لم : حرف نفى وجزم وقلب « تكن » فعل مضارع ناقص ، مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون « للحرب » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من دائرة الآتى بعده ، وكان أصـله صفة لـكنه لـما تقدم على موصوفه أعرب حالا « دائرة » اسم تكن ، مرفوع بالضمة الظاهرة « على » حرف جر « ابنى » مجرور بعلى ، وعلامة جره الياء المفتوح ماقبلها تحقيقا المـكسور مابعدها تقديرا نيابة عن الفتحة لأنه مثنى ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر تكن الناقصة ، وابنى مضاف ، و « ضمضم » مضاف إليه ، مجرور بالـكسرة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « ولم تـكن للحرب دائرة على ابنى ضمضم » فإن هـذه جملة فعلية فعلها مضارع — وهو « تـكن » — منفى بلم الجازمة ، وقد وقعت هـذه الجملة الفعلية المضارعية المنفية بلم حالا من تاء المتكلم فى قوله « خشيت » والرابط لهذه الجملة الحالية هو الواو وحدها ؛ إذ ليس فيها ضمير يعود إلى صاحب الحال ؛ لأن اسم « تـكن » الناقصة هو قوله « دائرة » وخبرها هو الجار والمجرور الواقع بعد الاسم على ما اتضح لك من إعراب البيت ؛ فدل ذلك على أنه يجوز أن يكون رابط الجملة الحالية التى من هذا النوع الواو وحدها ، وهـذا أحد ثلاثة أوجه من الربط

... ...

تجوز فى هـذا النوع من الجملة الحالية ، والنوع الثانى أن يكون رابط الجملة بصاحب الحال هو الضمير العائد منها إليه وحده ، والنوع الثالث أن يكون رابط الجملة الحالية بصاحب الحال هو الضمير الراجع منها إليه مع الواو ، ونحن نستشهد لك على كل وجه من هـذه الأوجه الثلاثة ، فنقول :

أما ارتباط الجملة الحالية الفعلية التى فعلها مضارع منفى بلم ــ بالضمير والواو جميعا فمنه قوله جل ذكره : (وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ)، فإن جملة « لم يوح إليه شىء » فعليـة فعلها مضارع مجزوم بلم النافية ، وهى حال من الضمير المستتر فى « قال » ، وقد وقع ربط هذه الجملة الحالية بصاحب الحال بالضمير المجرور محلا بإلى فى « إليه » وبالواو ، وذلك فى غاية الظهور ، ومنه قوله جل ذكره : (وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ) فإن جملة « ولم يكن لهم شهداء » جملة فعلية فعلها مضارع منفى بلم ، وقد وقعت هذه الجملة حالا من واو الجماعة الواقعة فاعلا فى « يرمون » وقد وقع ربط هـذه الجملة الحالية بصاحب الحال بالضمير الراجع منها إليه ، وهو الضمير المجرور محلا باللام فى «لهم» وبالواو جميعا ، وذلك ظاهر ، ومنه قول النابغة الذبيانى، وهو الشاهد الآتى (رقم ٥٠٦) :

سَقَطَ النَّصِيفُ وَلَمْ تُرِدْ إِسْقَاطَهُ فَتَنَاوَلَتْهُ وَاتَّقَتْنَا بِالْيَـــدِ

فإن جملة « ولم ترد إسقاطه » فعليـة فعلها مضارع منفى بلم ، وقد وقعت هـذه الجملة حالا من « النصيف » الواقع فاعلا ، وربط الشاعر الجملة الحالية بصاحب الحال بالضمير الراجع منها إليه ، وهو الضمير المجرور محلا بالإضافة فى قوله « إسقاطه » وبالواو أيضا ، ومن ذلك قول عنترة ابن شداد العبسى فى معلقته أيضا :

الشَّاتِمَيْ عِرْضِي وَلَمْ أَشْتُمْهُمَا وَالنَّاذِرَيْنِ إِذَا لَمَ الْقَهُمَا دَمِي

وأما ارتباط الجملة الحالية الفعلية التى فعلها مضارع منفى بلم ــ بالضمير وحده ؟ فمنه قول زهير ابن أبى سلمى المزنى فى معلقته المشهورة :

أَثَافِيَّ سُفْعًا فِي مُعَرَّسِ مِرْجَلٍ وَنُؤْيًا كَجِذْمِ الْحَوْضِ لَمْ يَتَثَلَّمِ

فإن جملة «لم يتثلم» فعلية فعلها مضارع منفى بلم ، وقد وقعت هذه الجملة حالا من «جذم الحوض» ــ وهو أصل الحوض ــ وقد ربط الشاعر هذه الجملة الحالية بصاحب الحال بالضمير المستتر المرفوع فى « يتثلم » ، وهو عائد إلى جذم الحوض ، ولم يأت معها بالواو ، ومن هذا النوع قول مزاحم العقيلى ، وهو من شواهد سيبويه (١ ــ ١٨٤) :

... ...

وَجْدِى بِهَا وَجْدُ الْمُضِلِّ بَعِيرَهُ   بِنَخْلَةَ لَمْ تَعْطِفْ عَلَيْهِ الْعَوَاطِفُ

فإن جملة « لم تعطف عليه العواطف » حال من « المضل بعيره » وهى جملة فعلية فعلها مضارع منفى بلم والرابط بينها و بينه الضمير المجرور محلا بعلى فى قوله «عليه» ولم تذكر الواو ، ومن هذه البابة قول زهير بن أبى سلمى المزنى أيضا من معلقته ، وهذا هو الشاهد الآتى بعد هذا الشاهد ، وسيأتى مشروحا من بعد :

كَأَنَّ فُتَاتَ الْعِهْنِ فِي كُلِّ مَنْزِلٍ   نَزَلْنَ بِهِ حَبُّ الْفَنَا لَمْ يُحَطَّمِ

فإن جملة « لم يحطم » فعلية فعلها مضارع منفى بلم ، وقد وقعت هذه الجملة حالا من « حب الفنا » الواقع خبرا لـكأن ، وقد ربط الشاعر هـذه الجملة الحالية بصاحب الحال بالضمير المستتر المرفوع الواقع نائب فاعل فى قوله «يحطم» ولم يأت بالواو معها ، ومنه قوله جل ذكره : (فَانْقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ مِنَ اللهِ وَفَضْلٍ لَمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ)

وأما ارتباط الجملة الحالية الفعلية التى فعلها مضارع منفى بلم ـ بالواو وحدها ؛ فمنه البيت الذى نحن بصدد شرحه .

فإن قلت : فإنى أريد أن أعلم أىّ هذه الوجوه الثلاثة أرجح ، فإن لم يكن بعضها أرجح من بعض فاذكر لى ذلك حتى أكون على ثقة من الأمر .

فالجواب أن نخبرك أن العينى رحمه الله زعم أن أكثر هذه الوجوه استعمالا ربط الجملة الحالية التى من هـذا النوع بالضمير الراجع منها إلى صاحب الحال وحده ، ويليه ربطها بالواو وحدها ، ويليه الجمع فى ربطها بين الضمير والواو ؛ قال فى شرح بيت زهير * كأن فتات العهن فى كل منزل ـ إلخ * : «لم يحطم : جملة وقعت حالا مجردة عن الواو ، وذلك أن المضارع المنفى بلم إذا وقع حالا فالأكثر إفراد الضمير ، والاستغناء عنه بالواو والجمع بينهما» اهـ ، ونحن لا نسلم له ذلك ، بل الأكثر الجمع فى الربط بين الواو والضمير ؛ لأنه أكثر شواهد فى العربيـة ، ولأنه المستعمل فى القرآن الـكريم فى غير موضع ، ثم من بعده ربطها بالضمير وحده ، ثم من بعده ربطها بالواو وحدها ، قال فى الهمع : « وزعم ابن خروف أن المضارع المنفى بلم لابد فيه من الواو ، كان ضمير أو لم يكن ، ورد بالسماع كقوله تعالى : فَانْقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ مِنَ اللهِ وَفَضْلٍ لَمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ » اهـ كلامه ، وعلى ما ذهب إليه ابن خروف لا يكون الربط فى جملة الحال المضارعية المنفية بلم إلا على وجهين أعلاهما الجمع بين الواو والضمير ويليه إفراد الواو ، ولا يجوز أن يكون الرابط هو الضمير وحده ، وهو فاسد لما ذكره صاحب الهمع فى عبارته التى سمعتها .

جَاء زَيْدٌ لَمْ يَضْحَكْ ، ومنه قوله :

٥٠٥ — كَأَنَّ فُتَاتَ الْعِهْنِ فِى كُلِّ مَنْزِلٍ   نَزَلْنَ بِهِ حَبُّ الْفَنَا لَمْ يُحَطَّمِ

---

٥٠٥ — هذا البيت لزهير بن أبى سلمى المزنى ، من معلقته المعروفة ، والبيت الشاهد هو الثانى عشر من أبياتها ، ونحن نذكر لك من أولها حتى نصل إليه ، وذلك قوله :

أَمِنْ أُمِّ أَوْفَى دِمْنَةٌ لَمْ تَكَلَّمِ   بِحَوْمَانَةِ الدَّرَّاجِ فَالْمُتَثَلَّمِ
وَدَارٌ لَهَا بِالرَّقْمَتَيْنِ كَأَنَّهَا   مَرَاجِعُ وَشْمٍ فِى نَوَاشِرِ مِعْصَمِ
بِهَا الْعِينُ وَالْآرَامُ يَمْشِينَ خِلْفَةً   وَأَطْلَاؤُهَا يَنْهَضْنَ مِنْ كُلِّ مَجْثَمِ
وَقَفْتُ بِهَا مِنْ بَعْدِ عِشْرِينَ حِجَّةً   فَلَأْيًا عَرَفْتُ الدَّارَ بَعْدَ تَوَهُّمِ
أَثَافِىَّ سُفْعًا فِى مُعَرَّسِ مِرْجَلٍ   وَنُؤْيًا كَجِذْمِ الْحَوْضِ لَمْ يَتَثَلَّمِ
فَلَمَّا عَرَفْتُ الدَّارَ قُلْتُ لِرَبْعِهَا :   أَلَا أَنْعِمْ صَبَاحًا أَيُّهَا الرَّبْعُ وَاسْلَمِ
تَبَصَّرْ خَلِيلِى هَلْ تَرَى مِنْ ظَعَائِنٍ   تَحَمَّلْنَ بِالْعَلْيَاءِ مِنْ فَوْقِ جُرْثُمِ
عَلَوْنَ بِأَنْمَاطٍ عِتَاقٍ وَكِلَّةٍ   وِرَادٍ حَوَاشِيهَا مُشَاكِهَةُ الدَّمِ
وَوَرَّكْنَ فِى السُّوبَانِ يَعْلُونَ مَتْنَهُ   عَلَيْهِنَّ دَلُّ النَّاعِمِ الْمُتَنَعِّمِ
بَكَرْنَ بُكُورًا وَاسْتَحَرْنَ بِسُحْرَةٍ   فَهُنَّ لِوَادِى الرَّسِّ كَالْيَدِ لِلْفَمِ
وَفِيهِنَّ مَلْهًى لِلَّطِيفِ وَمَنْظَرٌ   أَنِيقٌ لِعَيْنِ النَّاظِرِ الْمُتَوَسِّمِ
كَأَنَّ فُتَاتَ الْعِهْنِ فِى كُلِّ مَنْزِلٍ   نَزَلْنَ بِهِ حَبُّ الْفَنَا لَمْ يُحَطَّمِ

اللغة : « أم أوفى » كنية امرأة « دمنة » هى ما اسود من آثار الديار بالرماد المحروق والبعر ونحوهما « بحومانة الدراج فالمتثلم » الحومانة ـ بفتح الحاء المهملة وسكون الواو ـ الأرض الغليظة ، والدراج والمتثلم : موضعان ، وجملة « لم تكلم » والجار والمجرور فى قوله « بحومانة الدراج فالمتثلم » كلاهما نعت لدمنة ، وإنما جعل الدمنة فى الأرض الغليظة لأنهم كانوا يقصدون إلى النزول فى حزون الأرضين وغلاظها ليكونوا بمعزل عن السيل وليسهل عليهم حفر النؤى وضرب أوتاد الخيام « بالرقمتين » الرقمتان : قريتان إحداهما قريبة من البصرة والأخرى قريبة من المدينة ، وأراد دارين لها إحداهما بهذه الرقمة والأخرى بتلك ؛ لأنه محال أن تكون الدار الواحدة بهذين المكانين المتباعدين « مراجع وشم » أراد به ما كرر وجدد من الوشم « نواشر معصم » النواشر : عروق باطن الذراع ، واحدها ناشرة . والمعصم : موضع السوار من اليد « بها العين والآرام ـ إلخ » العين ـ بكسر العين ـ بقر الوحش ، والآرام : الظباء ، واحدها

... ...

رئم « يمشين خلفه » يخالف بعضها بعضا فتجىء هذه وتذهب هذه ، والأطلاء : جمع الطلا ، وهو ولد ذوات الظلف ، والجثم : المربض « وقفت بها من بعد عشرين ــ إلخ » الحجة : السنة ، واللأى ــ بفتح فسكون ــ الجهد والمشقة « أثافىّ سفعا ــ إلخ » الأثافىّ : جمع أثفية ــ بضم الهمزة وسكون الثاء وكسر الفاء بعدها ياء مشددة ــ وهى الحجر التى يوضع عليها القدر ، والسفع : جمع أسفع أو سفعاء ، وهو الأسود والسوداء ، والمعرس : موضع التعريس ، وهو النزول ليلا ، وأراد به الموضع الذى يوضع فيه القدر ، والنؤى ــ بضم فسكون ــ حفيرة تحفر حول الخباء لينزل المطر فيها فلا يدخل الخباء ، وجذم الحوض ــ بكسر الجيم وسكون الدال المعجمة ــ أصله ، ولم يتثلم : لم يتهدم « ألا انعم صباحا » يدعو له بالنعمة وقت الصباح ، وخص وقت الصباح لأنه الوقت الذى تكثر فيه غارة الأعداء ، ويقال فيه بفتح العين من « انعم » وبكسرها ، كما يقال فيه « عم صباحا » بكسر العين وفتحها أيضا « تبصر خليلى ــ البيت » التبصر : النظر أو إدمانه وتكلفه ، والظعائن : جمع ظعينة ، وهى المرأة مطلقا ، وقيل : خاص بمن كانت فى الهودج ، والعلياء : الأرض المرتفعة ، وجرثم : ماء بعينه لبنى أسد « علون بأنماط ــ البيت » الأنماط : جمع نمط ــ بفتح النون والميم ــ وهو ضرب من البسط ، والعتاق : الكرام ، واحدها عتيق ، والكلة ــ بكسر الكاف وتشديد اللام ــ الستر الرقيق ، والوراد : جمع ورد ، وهو الأحمر ، والحواشى : الجوانب ، ومشاكهة : اسم فاعل من شاكه الشىء الشىء ، إذا أشبهه « ووركن فى السوبان ــ البيت » تقول : ورك فلان على الدابة ؛ إذا ثنى رجله ووضع إحدى وركيه فى السرج ، والسوبان : اسم واد ، والدل : الهيئة ، والمتنعم : المتكلف إظهار النعمة « بكرن بكورا ــ البيت » بكرن : خرجن فى وقت البكرة ، واستحرن : خرجن فى وقت السحر ، والرس : اسم واد ، وقوله « وهن كاليد للفم » يريد أنهن لا يخطئن مقصدهن كما أن اليد القاصدة إلى الفم لا تخطئه « وفيهن ملهى للطيف ــ البيت » الملهى ــ بفتح الميم وسكون اللام ــ اللهو أو موضعه ، واللطيف : المتأنق الحسن المنظر ، والأنيق : المعجب ، والمتوسم : الذى يتتبع آثار الشىء ليعرف ما فيه من المحاسن وغيرها « كأن فتات العهن ــ البيت » العهن ــ بكسر العين وسكون الهاء ــ الصوف المصبوغ الأحمر الذى تزين به الهوادج ، وفتاته ــ بضم الفاء بزنة الغراب ــ ما تناثر منه ، والفنا ــ بزنة العصا ــ شجر يسمى عنب الثعلب ، وله حب أكثره أحمر شديد الحمرة ، ولم يحطم : لم يكسر ولم يتفتت ، شبه الصوف الأحمر الذى زينت به الهوادج بحب الفنا قبل تحطمه لأنه إذا تحطم ظهر داخله غير الأحمر فزال اللون الأحمر الذى هو المقصود فى التشبيه .

الإعراب : « كأن » حرف تشبيه ونصب ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « فتات » اسم كأن ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « العهن » مضاف إليه ،

جَاءَ زَيْدٌ وَلَمْ يَضْحَكْ ، ومنه : « أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ » وقوله :

٥٠٦ — * سَقَطَ النَّصِيفُ وَلَمْ تُرِدْ إِسْقَاطَهُ *

مجرور بالكسرة الظاهرة « فى » حرف جر « كل » مجرور بفى ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من فتات العهن ، وكل مضاف ، و « منزل » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « نزلن » فعل ماض ، ونون الإناث فاعله « به » جار ومجرور متعلق بنزل ، وجملة الفعل وفاعله فى محل جر صفة لمنزل « حب » خبر كأن ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « الفنا » مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « لم » حرف نفى وجزم وقلب « يحطم » فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل الروى ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه تقديره هو يعود إلى حب الفنا ، وجملة الفعل وفاعله فى محل نصب حال من حب الفنا .

الشاهد فيه : قوله « لم يحطم » فإن هذه جملة فعلية فعلها مضارع منفى بلم ، وقد وقعت هذه الجملة حالا من حب الفنا ، على ما بينا فى إعراب البيت ، وقد ربط الشاعر هذه الجملة الحالية بصاحب الحال بالضمير المستتر فى يحطم الذى هو نائب فاعله العائد إلى صاحب الحال الذى هو حب الفنا ، ولم يأت بالواو كما جاء بها النابغة فى قوله « ولم ترد إسقاطه » وكما جاء بها القرآن الكريم فى قوله سبحانه : (وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ) ، فدل هذا على أنه يجوز إذا كان فى جملة المضارع المنفى بلم ضمير يعود إلى صاحب الحال ترك الواو كما يجوز الإتيان بها ، ونظنك لا تحتاج إلى شىء بعد الذى فصلناه من القول وجئنا به من الشواهد فى شرح الشاهد السابق (٥٠٤) .

٥٠٦ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* فَتَنَاوَلَتْهُ وَاتَّقَتْنَا بِالْيَدِ *

وهذا البيت من كلمة جيدة للنابغة الذبيانى يعدها بعض العلماء فى المعلقات ، وأولها قوله :

مِنْ آلِ مَيَّةَ رَائِحٌ أَوْ مُغْتَدِ ... عَجْلاَنَ ذَا زَادٍ وَغَيْرَ مُزَوَّدِ
أَفِدَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا ... لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِ
زَعَمَ الْغُرَابُ بِأَنَّ رِحْلَتَنَا غَداً ... وَبِذَاكَ تَنْعَابُ الْغُرَابِ الأَسْوَدِ
لاَ مَرْحَباً بِغَدٍ وَلاَ أَهْلاً بِهِ ... إِنْ كَانَ تَفْرِيقُ الأَحِبَّةِ فِي غَدِ

وقبل البيت المستشهد بصدره ههنا قوله :

مَخْطُوطَةُ الْمَتْنَيْنِ غَيْرُ مُفَاضَةٍ ... رَيَّا الرَّوَادِفِ بَضَّةُ الْمُتَجَرَّدِ

... ...

قَامَتْ تَرَاءَى بَيْنَ سَجْفَيْ كِلَّةٍ كَالشَّمْسِ يَوْمَ طُلُوعِهَا بِالْأَسْعَدِ
أَوْ دُرَّةٍ صَدَفِيَّةٍ غَوَّاصُهَا بَهِجٌ مَتَى يَرَهَا يُهِلَّ وَيَسْجُدِ
أَوْ دُمْيَةٍ مِنْ مَرْمَرٍ مَرْفُوعَةٍ بُنِيَتْ بِآجُرٍّ يُشَادُ وَقَرْمَدِ
سَقَطَ النَّصِيفُ وَلَمْ تُرِدْ إِسْقَاطَهُ فَتَنَاوَلَتْهُ . . . البيت ، و بعده :
بِمُخَضَّبٍ رَخْصٍ كَأَنَّ بَنَانَهُ عَنَمٌ يَكَادُ مِنَ اللَّطَافَةِ يُعْقَدُ
نَظَرَتْ إِلَيْكَ بِحَاجَةٍ لَمْ تَقْضِهَا نَظَرَ السَّقِيمِ إِلَى وُجُوهِ الْعُوَّدِ
تَجْلُو بِقَادِمَتَيْ حَمَامَةِ أَيْكَةٍ بَرَداً أُسِفَّ لِثَاتُهُ بِالْإِثْمِدِ

اللغة : « من آل مية رائح ــ البيت والذى بعده » قد سبق شرح مفردات هذين البيتين عند الكلام على الشاهد (رقم ٥ ج ١ ص ١٣) « زعم الغراب ــ البيت » ذكروا أن النابغة كان قد قال هذا البيت على صورة غير هذه الصورة ، وهى قوله :

زَعَمَ الْغُرَابُ بِأَنَّ رِحْلَتَنَا غَداً وَبِذَاكَ خَبَّرَنَا الْغُدَافُ الْأَسْوَدُ

فرأى الناس فيه الإقواء ــ وهو اختلاف حركات روى الأبيات ــ وعابوه عليه فدسوا له من يغنيه الأبيات ، فلما سمعها فطن لما أرادوه فغيره إلى ما ذكرنا ، والتنعاب : هو النعيب ، وهو بفتح التاء مصدر نعب الغراب إذا صوت ، وفى قوله « عنم يكاد من اللطافة يعقد » الإقواء أيضا ، وهو ظاهر « النصيف » هو الخمار الذى تغطى به المرأة وجهها ، وسقوطه : وقوعه عن وجهها « واتقتنا باليد » يريد وضعت يدها على وجهها لتستره عنا .

الإعراب : « سقط » فعل ماض « النصيف » فاعله « ولم » الواو للحال ، لم : حرف نفى وجزم وقلب « ترد » فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى « إسقاطه » مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة ، وضمير الغائب العائد إلى النصيف مضاف إليه ، مبنى على الضم فى محل جر ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله ومفعوله فى محل نصب حال « فتناولته » الفاء حرف عطف ، تناول : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له ، وفاعله ضمير مستتر تقديره هى ، والتاء للتأنيث ، وضمير الغائب العائد إلى النصيف أيضا مفعول به « واتقتنا » الواو عاطفة ، اتقى : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر تقديره هى ، والتاء للتأنيث ، ونا : مفعول به « باليد » جار ومجرور متعلق باتقت .

الشاهد فيه : قوله « ولم ترد إسقاطه » فإن هذه جملة فعلية فعلها مضارع منفى بلم ، وقد وقعت هذه الجملة الفعلية حالا من النصيف ، وفى الجملة ضمير يعود منها إلى صاحب الحال ، وهو الضمير المجرور محلا بإضافة المفعول به إليه ، وقد جاء الشاعر مع ذلك بواو الحال ؛ فيكون

وهكذا النفى بلمّا ؛ ومنه : « أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ » .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : مذهب البصريين ـ إلا الأخفش ـ لزومُ « قد » مع الماضى المثبت مطلقا ظاهرة أو مقدرة ، والمختار ـ وفاقا للكوفيين والأخفش ـ لزومُها مع المرتبط بالواو فقط ، وجواز إثباتها وحذفها فى المرتبط بالضمير وحده أو بهما معا ، تمسكا بظاهر ما سبق ؛ إذ الأصل عدمُ التقدير ، لا سيما مع الكثرة ، نعم فى ذلك أربع صور مرتبة فى الكثرة هى : جاء زيد وقد قام أبوه ، ثم جاء زيد قد قام أبوه ، ثم جاء زيد وقام أبوه ، ثم جاء زيد قام أبوه ، وجعل الشارح الثالثة أقلَّ من الرابعة ، وهو خلاف ما فى التسهيل .

الثانى : تمتنع « قد » مع الماضى الممتنع ربطه بالواو ، وهو : تالى إلاّ ، والمتلو بأو ، وندر قوله :

٥٠٧ — مَتَى يَأْتِ هٰذَا الْمَوْتُ لَمْ يُلْفِ حَاجَةً ... لِنَفْسِيَ إِلاَّ قَدْ قَضَيْتُ قَضَاءَهَا

الرابط فى هذا البيت لجملة الحال بصاحب الحال شيئين : واو الحال ، والضمير الراجع من جملة الحال إلى صاحب الحال . وقد بينا فى شرح الشاهد (رقم ٥٠٤) السابق أن هذا أحد ثلاثة أوجه فى ربط الجملة المضارعية المنفية بلم إذا وقعت حالا بصاحب الحال ، فارجع إليه إن شئت .

٥٠٧ — هذا البيت لقيس بن الخطيم ، من كلة له رواها أبو تمام فى ديوان الحماسة (انظر شرح التبريزى : ج ١ ص ١٧٨) وروى أبو الفرج فى الأغانى (٢ — ١٦٠ بولاق) بعضها ، وهاك مارواه أبو تمام :

طَعَنْتُ ابنَ عَبْدِ الْقَيْسِ طَعْنَةَ ثَائِرٍ ... لَهَا نَفَذٌ لَوْلاَ الشُّعَاعُ أَضَاءَهَا
مَلَكْتُ بِهَا كَفِّي فَأَنْهَرْتُ فَتْقَهَا ... يَرَى قَائِمٌ مِنْ دُونِهَا مَا وَرَاءَهَا
يَهُونُ عَلَيَّ أَنْ تَرُدَّ جِرَاحُهَا ... عُيُونَ الأَوَاسِي إِذْ حَمِدْتُ بَلاَءَهَا
وَسَاعَدَنِي فِيهَا ابنُ عَمْرِو بْنِ عَامِرٍ ... خِدَاشٌ فَأَدَّى نِعْمَةً وَأَفَاءَهَا
وَكُنْتُ امْرَأً لاَ أَسْمَعُ الدَّهْرَ سُبَّةً ... أُسَبُّ بِهَا إِلاَّ كَشَفْتُ غِطَاءَهَا
فَإِنِّيَ فِي الْحَرْبِ الضَّرُوسِ مُوَكَّلٌ ... بِإِقْدَامِ نَفْسٍ مَا أُرِيدُ بَقَاءَهَا
إِذَا مَا اصْطَبَحْتُ أَرْبَعًا خَطَّ مِئْزَرِي ... وَأَتْبَعْتُ دَلْوِي فِي السَّمَاحِ رِشَاءَهَا
مَتَى يَأْتِ هٰذَا الْمَوْتُ لَمْ يُلْفِ حَاجَةً ... لِنَفْسِيَ ... ... البيت ، و بعده :
ثَأَرْتُ عَدِيًّا وَالْخَطِيمَ فَلَمْ أُضِعْ ... وِلاَيَةَ أَشْيَاخٍ جُعِلْتُ إِزَاءَهَا

... ...

اللغة : « طعنت ابن عبد القيس » روى هذا البيت أبو على القالى فى أماليه (٢ - ٢٥٩ دار الكتب) وقال قبل إنشاده : « الشعاع : المتفرق المنتشر » وابن عبد القيس : رجل كان يسكن هجر ، وكان قدقتل جدّ قيس بن الحطيم ، فى قصة ذكرها شارح الحماسة ، والثائر : الآخذ بثأره الطالب له ، والنفذ - بفتح النون والفاء - الخرق ، وأراد أنها طعنة نافذة ، ويجمع النفذ على أنفاذ ، مثل بطل وأبطال ، قال الشاعر :

وَعَاوٍ عَوَى مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ رَمَيْتُهُ ... بِقَافِيَةٍ أَنْفَاذُهَا تَقْطُرُ الدَّمَا

ويروى « لها نفث » بالثاء المثلثة - وهو الدم الذى تنفثه الطعنة ، والشعاع : يروى بفتح الشين وبضمها ؛ فأما من رواه بالفتح فإنما عنى المتفرق والمنتشر كما قال أبو على ، وأما من رواه بالضم فإنما أراد ضوء الشمس ، قال التبريزى : «والأولى أحسن» اه . يقول : طعنته طعنة من يطلب بثأره ويريد أن يشفى حرارة قلبه فلم أبق غاية إلا أدركتها فلولا الدم المنتشر المتفرق على جوانب هذه الطعنة لأضاء نفاذها من الناحية الأخرى ، و «أضاءها» هو جواب لولا ، وكان من حقه اللام « ملكت بها كفى - البيت » ملكت بها كفى : أى تمكنت من فعلها فأطلقت تصريف كفى فى إيقاعها على ما أردت واشتهيت ، وأنهرت فتقها : وسعت هذا الخرق بالطعنة حتى جعلته كالنهر فى السعة ، و « يرى قائم من دونها ما وراءها » يعنى به أن من يقف أمامها يبصر ما كان وراء المطعون ، كل هذا كناية عن سعتها « يهون علىّ أن ترد جراحها - البيت » الأواسى : جمع آسية ، وهى اسم فاعل مؤنث من أسوت الجرح آسوه ، إذا عالجته وداويته ، والرجل آس ، وجمعه آسون وأساة ، يقول : إذا نظرت النساء المعالجات إلى هذه الطعنة ارتدت عيونهن عنها من قبحها وشدتها ومن علمهن بالعجز عن علاجها « وساعدنى فيها ابن عمرو بن عامر - البيت » أراد خداش بن زهير ، وكان بين خداش والخطيم أبى قيس الشاعر صحبة ، وكانت للخطيم عنده يد ، فذهب إليه قيس حين أراد الأخذ بثأر أبيه وجده فعاونه فى ذلك ، يقول : ساعدنى فى هذه الطعنة خداش فأدى بهذه المساعدة صنيعة كانت لى عنده وكان بهذا العمل قد رجع الصنيعة إلى مكانها « وكنت امرأ لا أسمع الدهر سبة - البيت » يروى « لا أسمع » بالبناء للمجهول : أى لا يسمعنى أحد سبة ، حكى الروايتين التبريزى فى شرح الحماسة ، وكشفت غطاءها : لم أتركها ملتبسة ، وهو بهذا يشير إلى سبب قيامه بالأخذ بثأر أبيه وجده ؛ فقد رووا أنهما قتلا وهو صغير ، فخافت أمه ، وأخفت عنه مقتلهما ، إلى أن نازعه فتى من قومه يوما ، فقال له الفتى : لو ألقيت شدتك على قاتل أبيك وجدك كان أولى بك ، فغاظه ذلك وذهب إلى أمه فقال لها : إن أخبرتنى بخبر أبى وجدى ، وإلا قتلتك أو قتلت نفسى ، فأخبرته ، فخرج ثائرا بهما « فإنى فى الحرب الضروس - البيت » الضروس : الشديدة ، وأصل اشتقاق هذه الكلمة

... ...

من ضرس البئر ، وهو طيها بالحجارة ، وذلك أقوى لها وأشد ، ويروى فى مكانه « العوان » وهى بفتح العين والواو ، بزنة سحاب ــ التى قوتل فيها مرة بعد مرة « إذا ما اصطبحت أربعا ــ البيت » اصطبحت : شربت الصبوح ، وهو شرب أول النهار ، خط مئزرى ــ بالخاء المعجمة مبنيا للمعلوم ــ يريد أنه أطال مئزره حتى يجر على الأرض فيؤثر فيها خطوطا ، ويروى « حط مئزرى » بالحاء المهملة مبنيا للمجهول ــ يعنى وضع على الأرض ، والمراد واحد ، ومما يتمدحون به جر الذيول خيلاء وكبرا إذا شربوا ، وقد تقدم قريبا فى هذا المعنى قول طرفة :

وَإِذَا مَا شَرِبُوهَا وَانْتَشَوْا ... وَهَبُوا كُلَّ أَمُونٍ وَطِمِرّْ

ثُمَّ رَاحُوا عَبَقُ الْمِسْكِ بِهِمْ ... يُلْحِفُونَ الأَرْضَ هُدَّابَ الأُزُرْ

ومثله قول زهير :

يَجُرُّونَ الْبُرُودَ وَقَدْ تَمَشَّتْ ... حُمَيَّا الْكَأْسِ فِيهِمْ وَالْغِنَاءُ

وقول قيس بن الخطيم « وأتبعت دلوى فى السماح رشاءها » الرشاء ــ بزنة كتاب ــ الحبل الذى يستقى به ، يريد أنه يجود بكل ماعنده ، وهم يقولون : أتبع الفرس لجامها ، وأتبع الدلو رشاءها، يريدون لا تضن بالقليل بعد أن أعطيت الكثير ، وهذا المعنى الذى أراده قيس كقول عنترة :

و إذا شَرِبْتُ فإنني مُسْتَهلِكٌ ... مَالِي وَعِرْضِي وَافِرٌ لَمْ يُكْلَمِ

« متى يأت هذا الموت لا يلف حاجة ــ البيت » إنما قال « هذا الموت » باسم الإشارة الذى يدل على حضور المشار إليه فى أصل الوضع لأنه تصوره حاضرا لأنه يعلم أنه مدركه لا محالة ، وقوله « لا يلف حاجة » هو مضارع ألفى بمعنى وجد ، والضمير فيه للموت ، ويروى فى مكانه « لا تلف حاجة » ببناء الفعل للمجهول وإسناده إلى حاجة ، وقوله « قد قضيت قضاءها » معناه فرغت منها وقضيتها مثل قضائى لأمثالها « ثأرت عديا والخطيم ــ البيت » عدى : هو جده ، والخطيم : أبوه ؛ لأنه قيس بن الخطيم بن عدى بن عمرو بن سواد بن ظفر ، الأوسى .

الإعراب : « متى » اسم شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه ، وهو ظرف زمان مبنى على السكون فى محل نصب بقوله « لا يلف » الآتى « يأت » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بحذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها « هذا » اسم الإشارة فاعل يأت مبنى على السكون فى محل رفع « الموت » بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه أو نعت له مرفوع بالضمة الظاهرة « لا » حرف نفى ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يلف » فعل مضارع مبنى للمعلوم جواب الشرط ، مجزوم بحذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفيه ضمير مستتر جوازا تقديره هو يعود إلى الموت فاعل ، وعلى ذلك يكون قوله «حاجة» منصوبا على

... ...

أنه مفعول يلف ، ويروى « تلف » بالبناء للمجهول فهو فعل مضارع مبنى للمجهول جواب الشرط أيضا مجزوم بحذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها وليس فيه ضمير مستتر وعليه يكون قوله « حاجة » مرفوعا على أنه نائب فاعل لتلف « لنفسى » اللام حرف جر ، والنفس مجرور باللام وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وياء المتكلم مضاف إليه ، مبنى على الفتح فى محل جر ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لحاجة ، ولا يجوز أن يتعلق الجار والمجرور بيلف لأن حاجة صاحب حال على ما سيأتى وهو نكرة فيجب أن يتخصص بالوصف « إلا » أداة استثناء ملغاة « قد » حرف تحقيق مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « قضيت » فعل وفاعل « قضاءها » مفعول به ، وضمير الغائبة العائد إلى الحاجة مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر . وجملة الفعل وفاعله ومفعوله فى محل نصب حال من حاجة .

الشاهد فيه : قوله « إلا قد قضيت قضاءها » فإن الجملة الواقعة بعد إلا جملة فعلية فعلها ماض مثبت ، وقد وقعت هذه الجملة حالا من « حاجة » لأن حاجة وإن كان نكرة قد تخصص بوصفه بالجار والمجرور ، وتخصيص النكرة مصحح لمجيء الحال منها ولوقوعها مبتدأ على ما علمت ورابط هذه الجملة الحالية بصاحب الحال هو الضمير فى قوله « قضاءها » ولا يصح ربطها بصاحب الحال بالواو لوقوعها بعد إلا على الأرجح من مذاهب العلماء ، ورأى بعضهم أنه يصح ربط الجملة الحالية الماضوية الواقعة بعد إلا بصاحب الحال بالواو كما يصح ربطها بالضمير وبالاثنين جميعا ، مستندا إلى قول زهير بن أبى سلمى يمدح هرم بن سنان :

نِعْمَ امْرَأً هَرِمٌ لَمْ تَعْرُ نَائِبَةٌ ... إلاَّ وَكَانَ لِمُرْتَاعٍ بِهَا وَزَرَا

والجمهور على أن ذلك شاذ لا يجوز القياس عليه ، وعندهم أن مجيء « قد » مع الماضى الذى تمتنع معه الواو شاذ أيضا ، فكان ينبغى على مذهبهم أن يقول الشاعر « إلا قضيت قضاءها » كما قال عبد الله بن الدمينة وهو من شعر الحماسة :

أَحَقًّا عِبَادَ اللهِ أَنْ لَسْتُ صَادِرًا ... وَلاَ وَارِداً إلاَّ عَلَيَّ رَقِيبُ

وَلاَ سَائِراً وَحْدِى وَلاَ فِي جَمَاعَةٍ ... مِنَ النَّاسِ إلاَّ قِيلَ أَنْتَ مُرِيبُ

وكما قال مؤرج :

فُزِّعْتُ بِالْبَيْنِ حَتَّى مَا يُفَزِّعُنِي ... وَبِالْمَصَائِبِ فِي أَهْلِي وَجِيرَانِي

لَمْ يَتْرُكِ الدَّهْرُ لِي عِلْقاً أَضَنُّ بِهِ ... إلاَّ اصْطَفَاهُ بِنَأْيٍ أَوْ بِهِجْرَانِ

الثالث : قد يُحْذَف الرابط لفظًا فيُنْوَى ، نحو : مَرَرْتُ بِالْبرِّ قَفِيزٌ بِدِرْهَمٍ (١) : أى منه ، وقوله :

٥٠٨ — * نَصَفَ النَّهَارُ الْمَـاءُ غَامِرُهُ *

أى : والمـاء غامره .

---

(١) ارجع إلى ما ذكرناه عن حذف الضمير الذى يربط جملة الخبر بمبتدئه (ج١ ص٢٥٥) ثم اسمع ما يقول المحقق الرضى فى شرح الكافية : « وقد تخلو الاسمية من الرابطين [يريد الواو والضمير] عند ظهور الملابسة ، نحو قولك : خرجت زيد على الباب ، وهو قليل » اهـ .

٥٠٨ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* وَرَفِيقُهُ بِالْغَيْبِ مَا يَدْرِى *

وهذا البيت من كلام الأعشى ميمون بن قيس فى وصف غواص ، وهو من كلمة طويلة له فى مدح قيس بن معديكرب الكندى : افتتحها بالغزل كعادتهم ، واستمر فى غزله حتى شبه المتغزل بها بالدُّرّة ، واستطرد كلامه فى وصف هذه الدرة ، وبيان كيفية استخراجها من البحر ، وذلك قوله :

كَجُمَانَةِ الْبَحْرِيِّ جَاءَ بِهَا ... غَوَّاصُهَا مِنْ لُجَّةِ الْبَحْرِ
صُلْبُ الْفُؤَادِ رَئِيسُ أَرْبَعَةٍ ... مُتَخَالِفِى الْأَلْوَانِ وَالنَّجْرِ
فَتَنَازَعُوا حَتَّى إِذَا اجْتَمَعُوا ... أَلْقَوْا إِلَيْهِ مَقَالِدَ الْأَمْرِ
وَعَلَتْ بِهِمْ سَجْحَاءُ خَادِمَةٌ ... تَهْوِى بِهِمْ فِى لُجَّةِ الْبَحْرِ
حَتَّى إِذَا مَا سَاءَ ظَنُّهُمُ ... وَمَضَى بِهِمْ شَهْرٌ إِلَى شَهْرِ
أَلْقَى مَرَاسِيَهُ بِتَهْلُكَةٍ ... ثَبَتَتْ مَرَاسِيهَا فَمَا تَجْرِى
فَانْصَبَّ أَسْقَفَ رَأْسُهُ لَبِدٌ ... نُزِعَتْ رَبَاعِيَتَاهُ لِلصَّبْرِ
أَشْفَى يَمُجُّ الزَّيْتَ مُلْتَمِسٌ ... ظَمْآنُ مُلْتَهِبٌ مِنَ الْفَقْرِ
قَتَلَتْ أَبَاهُ فَقَالَ أَتْبَعُهُ ... أَوْ أَسْتَفِيدَ رَغِيبَةَ الدَّهْرِ
نَصَفَ النَّهَارُ الْمَاءُ غَامِرُهُ ... وَشَرِيكُهُ ... البيت وبعده :
فَأَصَابَ مُنْيَتَهُ فَجَاءَ بِهَا ... صَدَفِيَّةً كَمُضِيئَةِ الْجَمْرِ
يُعْطَى بِهَا ثَمَنًا وَيَمْنَعُهَا ... وَيَقُولُ صَاحِبُهُ : أَلَا تَشْرِى

... ...

اللغة : « كجمانة البحرى ـ البيت » الجمانة ـ بضم الجيم وفتح الميم مخففة ـ حبة تعمل من فضة على هيئة الدرة ، وجمعها جمان ، بزنة دخان ، والجار والمجرور خبر مبتدإ محذوف : أى هى كجمانة البحرى ـ إلخ ، وهذا الضمير يرجع إلى المحبوبة المتغزل بها ، يريد أنها تشبه جمانة البحرى فى صفاء لونها ، والغواص : صيغة المبالغة لغائص ، وفعله غاص يغوص « صلب الفؤاد ـ البيت » صلب ـ بضم فسكون ـ أى شديد الفؤاد قويه ، وهو صفة للغواص ، ومتخالق الألوان : صفة لأربعة ، والنجر ـ بفتح النون وسكون الجيم ـ الأصل ، يريد أن هؤلاء الأربعة ألوانهم مختلفة وأصولهم مختلفة أيضا « فتنازعوا حتى إذا اجتمعوا ـ البيت » المقالد : جمع مقلاد ، وهو مثل مفتاح فى وزنه ومعناه ، وكان حقه أن يقول مقاليد ، كما يقال مفاتيح ، وكما قال أبو عطاء السندى واسمه أفلح بن يسار (انظر ج ١ ص ٢٩٩) :

لَوْلاَ أَبُوكَ وَلَوْلاَ قَبْلَهُ عُمَرٌ أَلْقَتْ إِلَيْكَ مَعَدٌّ بِالْمَقَالِيدِ

ولكنه حذف الياء للتخفيف ، كما حذفت كذلك فى جمع مفتاح فقيل مفاتح ، ومنه قول الله تبارك وتعالى : (وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ) ، ومن العلماء من يأبى ذلك التخريج ، ويزعم أن المقاليد جمع مقلاد ، والمفاتيح جمع مفتاح ، والمقالد جمع مقلد كمنبر ، والمفاتح جمع مفتح ، ولا يعترف بحذف الياء للتخفيف ، ونحن لا نقر ذلك التمحل ، بل نقول : إنهم قد يحذفون الياء للتخفيف كما هنا ، وقد يزيدونها للاشباع كما يقولون فى جمع خاتم : خواتيم ، وكما جمع الفرزدق صيرفا على صياريف ودرهما على دراهيم فى قوله :

تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفْيَ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ

وكما جمع القعدد وهو الجبان على قعاديد فى قول أم معدان الأنصارية :

كَانَتْ لَهُمْ هِمَمٌ فَرَّقْنَ بَيْنَهُمُ إِذَا الْقَعَادِيدُ عَنْ أَمْثَالِهَا قَعَدُوا

ولا داعى لتمحل أنه ورد خاتام بمعنى خاتم وهو الذى جمع على خواتيم ، ومعنى ألقوا لهذا الغواص مقالد الأمر أنهم سلموه زمام أمرهم وجعلوه المتصرف فى شؤونهم « وعلت بهم سجحاء ـ البيت » السجحاء ـ بسين مهملة بعدها جيم ساكنة ـ أصلها الظهر ، وأراد بها هنا السفينة ، وتهوى بهم : أراد به أنها تسرع بهم « ألقى مراسيه ـ البيت » المراسى : جمع مرساة ، بكسر الميم وسكون الراء المهملة ـ وهى آلة ترسى بها السفينة على البر ، والمهلكة : المفازة التى يهلك السائر فيها « قتلت أباه ـ البيت » يريد أن أبا ذلك الغواص قد مات من قبل فى سبيل تحصيل هذه الدرة ، فقال الغواص : إما أن أتبع أبى فى الهلاك بسببها وإما أن أستفيدها وأنجو ، والرغيبة : العطاء الكثير ، وقد يكون معناه المرغوبة ، فهى فعيلة بمعنى مفعولة ، وكان حقها أن تجىء بغير

... ...

تاء ولكنهم أجروه مجرى الأسماء كما قيل ذبيحة ونطيحة وأكيلة السبع ، وإضافة الرغيبة إلى الدهر من إضافة الشيء إلى زمانه ، يريد أنها التي يرغب فيها على مدى الدهور والآباد « نصف النهار » روى برفع النهار ونصبه ؛ فمن رواه بالرفع فمعناه انتصف النهار ، قال صاحب المفتاح : «إن بلغ الشيء نصف نفسه ففيه لغات : نصف ينصف — من باب قتل — وأنصف ينصف — بالألف — وتنصف ، وانتصف » اهـ . وانتصاف النهار : أن تبلغ الشمس وسط السماء ، وذلك وقت الزوال . ومن رواه بالنصب فمعناه بلغ ذلك الغواص نصف النهار ، قال صاحب المفتاح أيضاً : « نصفت الشيء نصفاً — من باب قتل — بلغت نصفه » اهـ . وقوله « ورفيقه » يروى في مكانه « وشريكه » وهما قريبان في المعنى المراد « فأصاب منيته — البيت » المنية — بضم الميم وسكون النون — هي ما يتمناه الإنسان ، ومثلها الأمنية — بضم الهمزة — وصدفية : منسوبة إلى الصدف ، وهو غطاء الدر ، وهو منصوب على الحال من الضمير المجرور في « بها » وقوله : « يعطى بها ثمناً — البيت » معناه أن الناس يساومون هذا الغواص لشراء هذه الدرة فيعرضون عليه ثمناً غالياً وهو يضن بها ويمنعها ، وتشرى : معناه هنا تبيع ، ومنه قول الشاعر :

وَشَرَيْتُ بُرْداً لَيْتَنِي مِنْ بَعْدِ بُرْدٍ كُنْتُ هَامَهْ

وعليه قوله تعالى في قصة يوسف عليه السلام : (وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَاتٍ)

الإعراب : « نصف » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « النهار » فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة ، هـذا على رواية الرفع ، أما على رواية النصب ففي نصف ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى الغواص المذكور في قوله « كجمانة البحري جاء بها غواصها » وهـذا الضمير هو الفاعل ، والنهار : مفعول به ، ومراد الشارح هنا رواية الرفع على ما سيظهر لك عند الكلام على الاستشهاد بالبيت « الماء » مبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة « غامره » خبر المبتدإ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وضمير الغائب العائد إلى الغواص مضاف إليه ، والجملة في محل نصب حال ، وسنذكر لك صاحب هذه الحال في الكلام على بيان الشاهد «ورفيقه» الواو واو الحال ، رفيق : مبتدأ ، وضمير الغائب العائد إلى الغواص مضاف إليه « بالغيب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « ما » نافية « يدري » فعل مضارع ، فيه ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى رفيق ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل رفع خبر ثان ، ويجوز أن تكون هذه الجملة هي الخبر والجار والمجرور متعلقاً بيدري ، وجملة المبتدإ والخبر في محل نصب حال صاحبه هو صاحب الحال الأولى .

الشاهد فيه : في هذا البيت شاهدان لمسألة مجيء الحال جملة اسمية : أحدهما غير مقصود للشارح في الإتيان بالبيت هنا ، والثاني مقصود له بذكره :

... ...

أما الشاهد غير المقصود للشارح فى قوله « ورفيقه بالغيب ما يدرى » فان هذه جملة اسمية وقعت حالا ، وفيها رابط يربطها بصاحب الحال : أما إذا رويت « نصف النهار » برفع النهار على أنه فاعل نصف فهذه الجملة حال من النهار والرابط بينهما و بينه هو الواو وحدها إجماعا ، والواو حينئذ واجبة الذكر إجماعا أيضا ، وأما إذا رويت « نصف النهار » بنصب النهار على أنه مفعول به لنصف ، وفى نصف ضمير يعود إلى الغواص ؛ فهذه الجملة حال من الضمير المستتر فى نصف والرابط بينها و بينه هو الواو والضمير المجرور محلا بالإضافة فى ورفيقه ، والواو حينئذ غير واجبة ولا ممتنعة عند الجمهور ، على ما ذكرنا لك من التفصيل فى شرح الشاهد (رقم ٥٠٠)

وأما الشاهد المقصود للشارح بالإتيان بهذا البيت فى جملة « الماء غامره » فان هذه جملة اسمية وقعت حالا ، وقد اختلف العلماء فى اشتمال هذه الجملة على رابط يربطها بصاحب الحال بناء على اختلافهم فى رواية البيت ؛ فمن روى « نصف النهار » برفع النهار على أنه فاعل نصف قال : إن الجملة حال من النهار ، وإنها ليست مشتملة على رابط يربطها به ؛ لأنه لا واو معها ؛ ولأن الضمير المجرور محلا بالإضافة فى « غامره » لا يعود على النهار الذى هو صاحب الحال ، وإنما يعود على الغواص ، وعلى ذلك يجب تقدير الواو إجماعا ، والأصل عندهم نصف النهار والماء غامره ، وهذه رواية ذكرها الجوهرى فى كتابه الصحاح ، وذكرها من المتأخرين العلامة ابن هشام فى مغنى اللبيب وسنذكر لك عبارته فيما بعد ، وهذه هى الرواية المقصودة للشارح ، وهذا التخريج هو الذى تم عليه كلامه . ومن روى « نصف النهار » بنصب النهار على أنه مفعول لنصف وعلى أن فى نصف ضميرا مستترا يعود إلى الغواص فجملة « الماء غامره » حال من ذلك الضمير المستتر وهذه الجملة مشتملة على رابط يربطها بصاحب الحال ، وهو الضمير المجرور محلا بالإضافة فى « غامره » فإنه يعود على الغواص الذى عاد عليه ضمير نصف ، وهذا الربط عند الزمخشرى والفراء شاذ لأنهما يوجبان فى الجملة الاسمية التى تقع حالا الربط بالواو سواء أذكر فيها ضمير صاحب الحال أم لم يذكر ، وهو عند الرضى قليل لا شاذ . وقد شرحنا هذا الموضوع فيما تقدم بما يغنى عن إعادة شىء منه .

ومن هنا تعلم أن جملة « الماء غامره » حال من فاعل نصف على الروايتين جميعا ، غير أنه على رواية الرفع تخلو من الرابط فى اللفظ فيجب تقدير الواو بالإجماع ، وعلى رواية النصب لا تخلو من الرابط فى اللفظ بل هى مشتملة على ضمير صاحب الحال ، ومع اشتمالها على ضمير صاحب الحال حينئذ يختلف العلماء فى وجوب تقدير الواو : فعند الفراء والزمخشرى يجب ، ولا يجب عند غيرهما .

قال المحقق الرضى وهو ممن روى بنصب النهار (١ - ١٩٤) : « وإن لم يكن المبتدأ (يريد

... ...

فى الجملة الاسمية الواقعة حالا) ضمير صاحب الحال نظر : فإن كان الضمير فيما صدر به الجملة ، سواء كان مبتدأ نحو جاءنى زيد يده على رأسه وكلمته فوه إلى فى ، أو خبرا نحو « خرجت مع البازى علىّ سواد » فلا يحكم بضعفه مجردا عن الواو ، وذلك لكون الرابط فى أول الجملة ، وإن لم يكن مصدرا ، بل نقول : هو أقل من اجتماع الواو والضمير وانفراد الواو ؛ وإن كان الضمير فى آخر الجملة كقوله « نصف النهار الماء غامره » فلا شك فى ضعفه وقلته » اه كلامه .

وقال ابن هشام فى مغنى اللبيب عند ذكر الأشياء التى تحتاج إلى رابط ما نصه : « الرابع : [الجملة] الواقعة حالا ، ورابطها إما الواو والضمير ، نحو : (لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى) أو الواو فقط ، نحو : (لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ) ونحو : جاء زيد والشمس طالعة ، أو الضمير فقط ، نحو : (تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ) ، وزعم أبو الفتح فى الصورة الثانية [هى التى ذكر أن الرابط فيها الواو وحدها] أنه لا بد من تقدير الضمير ، أى : [و]الشمس] طالعة وقت مجيئه ، وزعم الزمخشرى [تبعا للفراء] فى الثالثة [هى التى ذكر أن الرابط فيها الضمير وحده] أنها شاذة نادرة ، وليس كذلك ؛ لورودها فى مواضع من التنزيل نحو (اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ) (فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ[1]) (وَاللهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ) (وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ) (وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ) . وقد تخلومنهما لفظا فيقدر الضمير ، نحو : مررت بالبرقفيز بدرهم ، أو الواو ، كقوله يصف غائصا لطلب اللؤلؤ انتصف النهار وهو غائص وصاحبه لا يدرى ما حاله :

نَصَفَ النَّهَارُ الْمَاءُ غَامِرُهُ وَرَفِيقُهُ بِالْغَيْبِ لا يَدْرِى » اه

وآخر عبارة ابن هشام هذه هو الذى ذكره الشارح ههنا بحروفه .

وممن ذكر الروايتين من العلماء السيد الشريف الجرجانى فى شرحه على مفتاح العلوم للسكاكى ، والعسكرى فى كتاب التصحيف ، وقد نقل كلاميهما البغدادى فى الخزانة ، قال (١ ــ ٥٤٢ بولاق) : أما العسكرى فهذا كلامه : قال الرياشى : الذى يروى نصف النهار بالرفع يريد معنى الواو : أى انتصف النهار والماء غامره ، وهو تحت الماء ، يعنى الغواص ، وشريكه بالغيب : أى بحيث يغيب عنه ولا يدرى ما حاله ، وإنما يغوص بحبل معه طرفه وطرفه الآخر مع

---

(١) ليست التلاوة فى القرآن هكذا كما وقع فى المغنى ، ولكنها فى سورة البقرة (الآية ١٠١) : (نبذ فريق من الذين أوتوا الكتاب كتاب الله وراء ظهورهم كأنهم لا يعلمون)

الرابع : الأكثر فى الاسمية الجائزِ فيها الأوجه الثلاثة الربطُ بالواو والضميرِ معا ، ثم الواوِ وحدها ، ثم الضمير وحده ، وليس انفراد الضمير - مع قلته - بنادر[1] ، خلافا للفراء والزمخشرى ؛ لما تقدم ، ومثل هذه الاسمية فى ذلك - على ما يظهر - جملةُ المضارعِ المنفىِّ الجائزِ فيها الأوجهُ الثلاثة .

الخامس : كما يقع الحال جملةً يقع أيضا ظرفا ، نحو : رأيت الهلالَ بَيْنَ السَّحاب ، وجارا ومجرورا ، نحو : « فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ » ويتعلقان باستقرار محذوف وجوبا . وأما « فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ[2] » فليس « مستقرا » فيه هو المتعلق لأنه كون خاص ؛ إذ معناه عدم التحرك ، وذلك مطلق الوجود :

(وَالْحَالُ قَدْ يُحْذَفُ مَا فِيهَا عَمِلْ وَبَعْضُ مَا يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُظِلْ)

أى : مُنِــعَ .

صاحبه ، قال الرياشى : الحال إذا لم يرجع إلى الأول [يريد صاحب الحال] منها شىء فهو قبيح فى العربية ، قال : وإذا صيرته [يريد النهار] ظرفا فهو جيد فى العربية ، وقال المازنى : الجيد نصب النهار على الظرف » اه ، ولا يعنى الرياشى ولا المازنى أن النهار فى هذا البيت منصوب على أنه ظرف زمان كقولك : سرت نهارا ، وإنما يعنون أن أصله ظرف ولكنه هنا منصوب على أنه مفعول به ، وقد فطن لهذا البغدادى فقال : « وكون النصب على الظرف تجوز ، والصواب على المفعولية » اه ، ووجه التجوز الذى أشار إليه هو ما ذكرنا . وتتمم لك البحث بنقل كلام السيد الشريف الجرجانى عن البغدادى أيضا ؛ إذ كانت نسخة شرحه على المفتاح ليست فى متناول يدنا الآن ونحن نكتب هذا الفصل ، قال : « وأما السيد فقد قال : النهار منصوب ، من نصفت الشىء : بلغت نصفه ، والمراد طول مكثه تحت الماء ، وفى الصحاح برفع النهار ، من نصف الشىء ، بمعنى انتصف ؛ فالجملة الحالية حينئذ خالية عن الضمير أيضا ، فاحتاج إلى أن قدر الواو محذوفة : أى والماء غامره : أى ساتره » اه ، ونحسب أنك لا تريد بعد ذلك كله شيئا ، ولكنا نشير عليك أن ترجع إلى ما ذكرناه فى شرح الشاهد (رقم ٥٠٠) .

(١) وأيضا ليس انفراد الواو وحدها ممتنعا ولا هو على تقدير الضمير ، خلافا لأبى الفتح ابن جنى .

(٢) انظر الكلام على الإخبار عن المبتدأ بالظرف أو الجار والمجرور فى (ج ١ ص ٢٦٣ - ٢٦٦) وفى آخره بيان الموضع الذى يجب فيه حذف متعلقهما .

يعنى أنه قد يحذف عامل الحال : جوازا ؛ لدليل حالىّ ، نحو : رَاشِداً ، للقاصد سفرا ، ومَأْجُورًا ، للقادم من حج ، أو مقالىّ ، نحو : « بَلَى قَادِرِينَ » ، « فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالاً أَوْ رُكْبَانًا » أى : تسافر . ورَجَعْتَ ، ونجمعها ، وصَلّوا .

ووجوبا : قياسا فى أربع صور ؛ نحو : ضَرْبِى زَيْداً قَائِماً ، ونحو : زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفًا ، وقد مَضَيَا[1] ، والتى بُيِّنَ فيها ازدياد أو نَقْص بتدريج ، نحو : تَصَدَّقْ بِدِرْهَمٍ فَصَاعِداً ، وَاشْتَرِ بِدِينَارٍ فَسَافِلاً ، وما ذكر لتوبيخ ، نحو : أَقَائِماً وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ ، وَأَتَمِيمِيًّا مَرَّةً وَقَيْسِيًّا أُخْرَى[2] : أى أتوجد ، وأتتحول ، وسماعا فى غير ذلك .

---

(١) مضت الأولى فى باب المبتدأ والخبر عند الكلام على المواضع التى يحذف فيها الخبر وجوبا (انظر ج ١ ص ٣٠٣ وما بعدها) ومضت الثانية فى منتصف باب الحال عند تقسيم الحال إلى مؤسسة ومؤكدة (ج ٣ ص ٨١)

(٢) ومن ذلك قول هند بنت عتبة بن ربيعة زوج أبى سفيان وأم أمير المؤمنين معاوية ابن أبى سفيان ؛ تقوله لمن انهزم من قريش فى يوم بدر ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ١٧٢) :

أَفِى السِّلْمِ أَعْيَاراً جَفَاءً وَغِلْظَةً   وَفِى الْحَرْبِ أَمْثَالَ النِّسَاءِ الْعَوَارِكِ

وقول الآخر ، وهو من شواهد سيبويه والرضى :

أَفِى الْوَلاَئِمِ أَوْلاَداً لِوَاحِدَةٍ   وَفِى الْعِيَادَةِ أَوْلاَداً لِعَلاَّتِ

ونحب أن نبين لك ههنا أن هذا الذى ذكره الشارح ـ من أن هذه الأسماء المنصوبة المقصود بها توبيخ المخاطب منصوبة على الحال ـ مختلف فيه بين العلماء ، ولبيان هذا الاختلاف يجمل بنا أن نبين أنواع هذه الأسماء ، ثم نبين الخلاف الواقع فى كل نوع منها ؛ فإن الخلاف فيها ليس مطردا ، بل من العلماء من منع أن نصب الجميع على الحال ، ومنهم من جعل نصب بعضها على الحال ونصب بعضها الآخر على وجه آخر ؛ فنقول :

اعلم أن هذه الأسماء على ثلاثة أنواع : النوع الأول : صفات بحسب وضعها منصوبة لغرض توبيخ المخاطب ، نحو : « أقائما وقد قعد الناس » ونحو : « أقاعدا وقد سار الركب » ، النوع الثانى : أسماء ليست بصفات فى أصل وضعها ولكنها فى تأويل الصفات ، نحو : « أتميميا مرة وقيسيا أخرى » ، فإن تميميا وقيسيا فى قوة المنسوب إلى تميم وإلى قيس كما هو معروف ، النوع الثالث : أسماء ليست بصفات ولا فى تأويل الصفات بحسب ذاتها ، نحو : «أفى السلم أعيارا» ونحو « أفى الولائم أولادا لواحدة » ؛

... ...

إذا عرفت هذا؛ فاعلم أن انتصاب هذه الأنواع الثلاثة عند سيبويه رحمه الله بتقدير فعل محذوف، فما كان منها صفة أو فى قوة الصفة فهو مفعول مطلق عامله فعل: من لفظه إن كان له فعل ومن معناه إن لم يكن له فعل، وقد اشتمل هذا الرأى على إقامة الوصف مقام المصدر، وما كان اسما غير صفة ولا فى تأويل الصفة يقدر له فعل مناسب ينصبه (وانظر لذلك كتابه: ج ١ ص ١٧١ و ١٧٢)، وذهب أبو سعيد السيرافى إلى أن جميع هذه الأنواع منصوبة على الحالية، وذهب جار الله الزمخشرى إلى أن الأسماء الصفات بحسب الوضع منصوبة على المفعولية المطلقة كمذهب سيبويه، والأسماء غير الصفات بحسب الوضع سواء أكانت فى تأويل الصفات أم لم تكن منصوبة على الحالية كمذهب السيرافى، وذهب أبو العباس المبرد مذهب السيرافى فى الصفات. قال جار الله فى المفصل فى باب المفعول المطلق: «المصادر المنصوبة بأفعال مضمرة ثلاثة أنواع: ما يستعمل إظهار فعله وإضماره، وما لا يستعمل إظهار فعله، وما لا فعل له أصلا، وثلاثتها تكون دعاء وغير دعاء» ثم قال بعد كلام: «وقد تجرى أسماء غير مصادر ذلك المجرى، وهى على ضربين: جواهر [يريد أسماء من أسماء الأعيان] نحو قولهم: تربا وجندلا، وفاها لفيك، وصفات، نحو قولهم: هنيئا مريئا، وعائذا بك، وأقائما وقد قعد الناس، وأقاعدا وقد سار الركب» اهـ، وقال فى باب الحال: «ومن انتصاب الحال بعامل مضمر قولهم للمرتحل: راشدا مهديا، ومصاحبا معانا؛ بإضمار اذهب، وللقادم [من حج]: مأجورا مبرورا، أى رجعت، وإن أنشدت شعرا أو حدثت حديثا قلت: صادقا، بإضمار قال، وإذا رأيت من يتعرض لأمر قلت: متعرضا لعنن لم يعنه: أى دنا منه متعرضا؛ ومنه: أخذته بدرهم فصاعدا، أو بدرهم فزائدا: أى فذهب الثمن صاعدا أو زائدا، ومنه: أتميميا مرة وقيسيا أخرى، كأنك قلت: أتتحول، ومنه قوله تعالى: (بلى قادرين) أى نجمعها قادرين» اهـ كلامه. ويوضح لك ما ذكرناه أجمل توضيح قول المحقق الرضى فى شرح الكافية (١ — ١٩٦) بعد أن مثل لحذف عامل الحال ببيت هند ابنة عتبة وبالبيت الذى أنشدناه بعده وبقولهم: أتميميا مرة، إلخ، ما نصه: «هذا الذى ذكرنا مذهب السيرافى والزمخشرى، أعنى كون هذه الأسماء منصوبة على الحال، ومذهب سيبويه — وهو الحق — انتصابها على المصدرية، قال المصنف [يريد ابن الحاجب فى شرحه على كافيته]: لأنه ليس المراد أنك تتحول فى حال كونك تميميا، وأنكم تنتقلون فى حال كونكم أعيارا، بل المعنى تتحول هذا التحول المخصوص، ومنها [يريد من الأسماء المنصوبة على الحال بعامل محذوف] عند السيرافى صفات تضمنت توبيخا على ما لا ينبغى فى الحال، مع الهمزة وبدونها، نحو قولهم: أقائما وقد قعد الناس، وأقاعدا وقد سار الركب؟ وقائما قد علم الله وقد قعد الناس، تقديره: أتقوم قائما؟ فهو عند السيرافى حال مؤكدة، وأما عند سيبويه والمبرد

نحو: هَنِيئاً لَكَ(١): أى ثبت لك الخير هنيئا، أو هَنَأَكَ هَنِيئاً(٢).

والزمخشرى فالصفة قائمة مقام المصدر: أى أتقوم قياما، ويجوز رفع هذين القسمين على أنهما خبران لمبتدأ؛ فتقول: أتميمى مرة، وأقائم قد علم الله: أى أنت تميمى، وهو قائم قد علم الله؛ والعلة فى وجوب حذف العامل فى جميع ما ذكرناه مما هو حال كثرة استعماله» اهـ كلامه

(١) من هذا قول كثير عزة:

هَنِيئاً مَرِيئاً غَيْرَ دَاءٍ مُخَامِرٍ ... لِعَزَّةَ مِنْ أَعْرَاضِنَا مَا اسْتَحَلَّتِ

وقول الآخر:

هَنِيئاً لأَرْبَابِ النَّعِيمِ نَعِيمُهُمْ ... وَلِلْعَاشِقِ الْمِسْكِينِ مَا يَتَجَرَّعُ

وقول الآخر:

هَنِيئاً لأَرْبَابِ الْبُيُوتِ بُيُوتُهُمْ ... وَلِلْعَزَبِ الْمِسْكِينِ مَا يَتَلَمَّسُ

وقد تقدم ذكر هذه الشواهد الثلاثة فى تعليقاتنا على هذا الشرح فى باب المفعول المطلق (ج ٢ ص ٣٥٩) وستعرف عما قريب السر فى تكرارها.

(٢) يشير الشارح بذكر هذين التخريجين إلى أنه يجوز فى نحو قولك «هنيئا لك» وجهان من وجوه الإعراب: أحدهما: أن يكون «هنيئا» مفعولا مطلقا عامله فعل محذوف من لفظه، وتقدير الكلام: هنأك الأمر هنيئا، وثانيهما أن يكون «هنيئا» حالا من فاعل فعل محذوف، وتقدير الكلام على هذا: ثبت لك ذلك الأمر هنيئا، وهنىء صفة وليس بمصدر، فعلى الوجه الأول يكون من نيابة الصفة عن المصدر، وعلى الوجه الثانى يبقى بدون تأويل، والوجه الأول من هذين الوجهين هو مذهب سيبويه رحمه الله وتبعه فيه جار الله الزمخشرى فى المفصل، وفى عبارته التى نقلناها لك فى البحث السابق ما يدل على ذلك، وهذا الوجه هو الذى خرجنا عليه الشواهد الثلاثة فى باب المفعول المطلق، والوجه الثانى هو ما ذهب إليه أبو سعيد السيرافى رحمه الله، قال سيبويه (١ - ١٥٩): «هذا باب ما أجرى مجرى المصادر المدعو بها من الصفات، وذلك قولك: هنيئا مريئا، كأنك قلت: ثبت لك هنيئا مريئا وهنأه ذلك هنيئا، وإنما نصبه لأنه ذكر لك خبر أصابه رجل فقلت: هنيئا مريئا، كأنك قلت: ثبت ذلك له هنيئا مريئا، فاختزل الفعل لأنه صار بدلا من اللفظ بقولك: هنأك، ويدلك على أنه على إضمار هنأك قول الأخطل:

إِلَى إِمَامٍ تُغَادِينَا فَوَاضِلُهُ ... أَظْفَرَهُ اللهُ فَلْيَهْنِئْ لَهُ الظَّفَرُ

كأنه إذا قال هنيئا له الظفر فقد قال: ليهنئ له الظفر، وإذا قال ليهنئ له الظفر فقد قال: هنيئا له الظفر؛ فكل واحد منهما بدل من صاحبه؛ فلذلك اختزلوا الفعل هنا كما اختزلوه فى قولهم: الحذر؛ فالظفر والهنء قد عمل فيهما الفعل، والظفر بمنزلة الاسم فى قوله هنأ ذلك، حين مثل، وكذلك قول الشاعر: * هنيئا لأرباب البيوت بيوتهم * البيت» اهـ كلامه.

﴿ تنبيه ﴾ : قد تحذف الحال للقرينة ، وأكثر ما يكون ذلك إذا كانت قولا أغنى عنه المقول ، نحو : « وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ » أى : قائلين ذلك ، «وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا » أى : قائلَيْن ذلك .

﴿ خاتمة ﴾ : تنقسم الحال باعتبارات :

الأول ، باعتبار انتقالها عن صاحبها ولزومها له ، إلى المنتقلة ــ وهو الغالب ــ واللازمة .

والثانى ، باعتبار قصدها لذاتها وعدمه ، إلى المقصودة ــ وهو الغالب ــ والموطِّئة ، وهى الجامدة الموصوفة .

والثالث ، باعتبار التبيين والتوكيد ، إلى الْمُبَيِّنَة ــ وهو الغالب ؛ وتسمى المؤسِّسة ــ والمؤكدة ، وهى التى يستفاد معناها بدونها . وقد تقدمت هذه الأقسام .

والرابع ، باعتبار جَرَيَانها على مَنْ هِيَ له وغيره ، إلى الحقيقية ــ وهو الغالب ــ والسببية ، نحو : مَرَرْتُ بالدار قائمًا سكانها .

والخامس ، باعتبار الزمان ، إلى مُقَارِنة لعاملها ــ وهو الغالب ــ ومُقَدَّرة ، وهى المستقبلة ، نحو : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ صَقْرٌ صائدًا بِهِ غَدًا ، أى: مقدرا ذلك ، ومنه: «ادْخُلُوهَا خَالِدِينَ» « لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ » أى : ناوين ذلك ، قيل : وماضِيَةٍ ، ومثل لها فى المغنى بجاء زيدٌ أمسِ رَاكِبًا ، وسماها مَحْكِيَّة ، وفيه نظر (١) .

و بعد تقرير الكلام على هذا الوجه يمكنك أن تدرك أن الصبان رحمه الله لم يتفطن لهذه الإشارة الخفية ؛ إذ جعل التقديرين جميعا من باب الحال وأحدهما على أن الحال مؤكدة والآخر على أنها مؤسسة .

(١) وجه النظر فى هذا القسم أن المدار فى مقارنة الحال وعدم مقارنتها إنما هو على مقارنتها لعاملها ، كما ذكر الشارح فى صدر هذا التقسيم ، ولا شك أن التى سماها ابن هشام ماضية هى عند التحقيق مقارنة لعاملها فى زمانه ، والظاهر أن ابن هشام فهم أن الغرض مقارنتها لزمان التكلم ، ولو كان كما ظنه لتحقق وجود هذا القسم ؛ لكن الأمر ليس كما ظن ، بل هو على ما قدمنا ؛ لاجرم لم يكن لهذا القسم وجود . فإن قلت : فالوصف الذى وقع حالا قد أريد به الزمن الماضى . قلت : لا ضرر فى ذلك ؛ لأن أقصى ما فيه أن يكون استعمالا مجازيا ؛ ولا حجر فيه .

التمـــييز

يقال : تمييز ومُمَيِّز ، وتبيين ومُبَيِّن ، وتفسير ومُفَسِّر .

وهو فى الاصطلاح (اسْمٌ بِمَعْنَى مِنْ مُبِينٌ نَكِرَهْ) .

فاسم : جنس ، وبمعنى من : مُخْرِجٌ لما ليس بمعنى من ؛ كالحال فإنه بمعنى فى ، ومُبِين : مخرج لاسم « لا » التبرئة ، ونحوِ « ذَنْباً » من قوله :

* أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْباً لَسْتُ مُحْصِيَهُ[1] *

ونكرة : مخرج لنحو الْحَسَنِ وَجْهَه ،

ثم ما استكمل هذه القيودَ (يُنْصَبُ تَمْيِيزاً بِمَا قَدْ فَسَّرَهْ) من المبهَمَات ،

والمبهَمُ المفتقر للتمييز نوعان : جملة ، ومفردٌ دالٌّ على مِقْدَار ،

فتمييز الجملة : رَفْعُ إبهام ما تضمنته من نسبة عامل — فعلا كان أو ما جرى مجراه من مصدر أو وصف أو اسم فعل — إلى معموله من فاعل أو مفعول ، نحو : طَابَ زَيْدٌ نَفْساً ، « وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً » ، والتمييز فى مثله مُحَوَّل عن الفاعل ، والأصل : طابت نفسُ زيدٍ ، واشتعل شيبُ الرأسِ ، ونحو : غَرَسْتُ الأرضَ شَجَرًا « وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا » والتمييز فيه مُحَوَّل عن المفعول ، والأصل : غرستُ شجرَ الأرضِ ، وفجرنا عيونَ الأرضِ ، وتقول : عَجِبْتُ من طِيبِ زيدٍ نفساً ، وزَيْدٌ طيِّبٌ نَفْساً ، وسَرْعَانَ ذَا إهَالَةً[2] ،

---

(١) هذا صدر بيت ، وعجزه :

* رَبَّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ *

وقد سبق شرحه بما لا مزيد عليه (ج ٢ ص ٢٨٦) .

(٢) هذا مثل من أمثال العرب يضربونه لمن يخبر بحصول شيء من الأشياء قبل الوقت المعهود حصوله فيه . وأصله — كما قال الميدانى (١ — ٢٢٧ الخيرية) — أن أعرابيا كانت له نعجة عجفاء ،

وناصب التمييز فى هذا النوع ، عند سيبويه والمبرد والمازنى ومن وافقهم ، هو العامل الذى تضمنته الجملة ، لا نفس الجملة ، وهو الذى يقتضيه كلام الناظم فى آخر الباب ، ونصّ عليه فى غير هذا الكتاب . وذهب قوم إلى أن الناصب له نفس الجملة ، واختاره ابن عصفور ونسبه للمحققين . ويصح تخريج كلامه هنا على المذهبين ؛ فلا اعتراض ؛ لأنه يصح أن يقال : إنه فَسَّر العامل ؛ لأنه رفع إبهام نسبته إلى معموله ، وإنه فسر الجملة ؛ لأنه رفع إبهام ما تضمنته من النسبة .

وأما تمييز المفرد فإنه : رَفْعُ إبهام ما دلّ عليه من مقدار مِسَاحِىٍّ أو كَيْلِىٍّ أو وَزْنِىٍّ .

وكان رعامها يسيل من منخريها لهزالها ؛ فقيل له : ما هذا الذى يسيل من أنف نعجتك ؟ فقال : ودكها ، فقال له السائل : سرعان ذا إهالة . والرعام ــ بالعين المهملة بزنة غراب ــ هو مخاط الأنف ، والودك ــ بفتح الواو بعدها دال مهملة مفتوحة ــ هو الشحم ، والإهالة ــ بكسر الهمزة وفتح الهاء مخففة ــ الشحم ، أو ما ذاب منه خاصة . وقد ذكر صاحب القاموس هذا المثل مرتين : إحداهما فى مادة (س ر ع) وقال : « وأما سرعان ذا إهالة فأصله أن رجلا كانت له نعجة عجفاء ورعامها يسيل من منخريها لهزالها ، فقيل له : ما هذا ؟ فقال : ودكها ! فقال السائل ذلك . ونصب إهالة على الحال : أى سرع هذا الرعام حال كونه إهالة ، أو تمييز على تقدير نقل الفعل ، كقولهم : تصبب زيد عرقا ، والتقدير : سرعان إهالة هذه ، يضرب لمن يخبر بكينونة الشىء قبل وقته » اه كلامه . وثانيتهما فى مادة (أ ه ل) وقال : « واستأهل فلان : أخذ الإهالة ، للشحم ، أو ما أذيب منه ، أو الزيت وكل ما ائتدم به » اه . و « سرعان » اسم فعل ماض بمعنى سرع ، وسينه المهملة بالحركات الثلاث ، قال المجد : « وسرعان مثلثة السين : أى سرع ... وسرعان يستعمل خبرا محضا ، وخبرا فيه معنى التعجب ، ومنه لسرعان ما صنعت : أى ما أسرع » اه ، و « ذا » فى المثل اسم إشارة فاعل باسم الفعل ، و « إهالة » تمييز ، وقد سمعت فى كلام القاموس أنه قيل إنه حال . وقد قالوا : سُرْعَانَ ذَا خُرُوجًا ، وهومثله فى الاستشهاد هنا . وإذا تحققت مما نقلناه لك عن أهل اللغة ورأيت ما ذكره العلامة الصبان والشمس الإنبابى فى شرح هذا المثل أخذك العجب العاجب مما دوناه مع اطلاع العلامة الصبان على القاموس ونقله عنه ما نقلناه ، ومع علمه بأن مادة الإهالة بمعنى الشحم (أ ه ل) وبمعنى الإخافة (ه و ل)

(كَشِبْرٍ أرْضاً وَقَفِيزٍ بُرًّا   وَمَنَوَيْنِ عَسَلاً وَتَمْرًا)

وناصب التمييز فى هذا النوع مميزه بلا خلاف .

(وَبَعْدَ ذِى) المقدراتِ الثلاث (وَنَحْوِهَا) مما أجْرَتْه العرب مُجْراها فى الافتقار إلى مميز ، وهى الأوعية المراد بها المقدار : كذَنُوبٍ مَاءً ، وحُبٍّ عَسَلاً ، وَنِحْيٍ سَمْناً ، ورَاقُودٍ خَلاًّ ، وما حمل على ذلك من نحو : لَنَا مِثْلُهَا إبلاً ، وَغَيْرُهَا شَاءً ، وما كان فرعا للتمييز ، نحو : خَاتَمٌ حَدِيداً ، وبَابٌ سَاجًا ، وجُبّة خَزًّا (أجْرُرْهُ إذَا * أضَفْتَهَا) إليه (كَمُدُّ حِنْطَةٍ غِذَا) وشبرُ أرضٍ ، وَمَنَوَا تَمْرٍ ، وذَنُوبُ ماءٍ ، وحُبُّ عَسَلٍ ، وخَاتَم حديدٍ ، وبابُ ساجٍ .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : النصب فى نحو «ذَنُوب ماءً» و « حُبّ عسلاً » أولى من الجر ؛ لأن النصب يدل على أن المتكلم أراد أن عنده ما يملأ الوعاء المذكور من الجنس المذكور ، وأما الجر فيحتمل أن يكون مراده ذلك وأن يكون مراده بيان أن عنده الوعاء الصالح لذلك .

الثانى : إنما لم يذكر تمييزَ العدد مع تمييز هذه المقدرات ؛ لأن له بابا يذكره فيه ، ولانفراد تمييزها بأحكام : منها جواز الوجهين المذكورين ، وتمييزُ العدد إما واجب النصب كعشرينَ درهماً ، أو واجب الجر بالإضافة كمائتَىْ درهمٍ ؛ ومنها جواز الجر بمن كما سيأتى ؛ ومنها أنه يميز تمييز العدد إذا وقعت هذه المقدرات تمييزا له ، نحو : عشرين مُدًّا بُرًّا ، وثلاثين رِطْلاً عَسَلاً ، وأربعين شِبْراً أرْضاً .

(وَالنَّصْبُ) للتمييز (بَعْدَ مَا أُضِيفَ) من هذه المقدرات لغير التمييز (وَجَبَا * إنْ كَانَ) المضاف لا يصح إغناؤه عن المضاف إليه (مِثْلَ) « فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أحَدِهِمْ (مِلْءِ الأرْضِ ذَهَبًا) » مافى السماء قَدْرُ راحةٍ سَحَابا ؛ إذ لا يصح ملء ذهب ، ولا قدر سحاب ، فإن صح إغناء المضاف عن المضاف إليه جاز نصب التمييز ، وجاز جره بالإضافة بعد حذف المضاف إليه، نحو : هو أشجع الناسِ رَجُلاً ، وهو أشجعُ رَجُلٍ .

﴿تنبيه﴾ : محلُّ ماذكره من وجوب نصب هذا التمييز ، هو إذا لم يرد جره بمن كما يذكره بعد ، وقد أعطى ذلك أيضاً بالمثال اهـ

(وَالْفَاعِلَ الْمَعْنَى انْصِبَنْ) على التمييز (بِأفْعَلاَ * مُفَضِّلاً) له على غيره ، والفاعل فى المعنى هو السَّبَبِيُّ ، وعلامته : أن يصلح للفاعلية عند جعل أفْعَل فِعْلاً (كَأنْتَ أعْلَى مَنْزِلاَ)

وأَكْثَرُ مَالاً ؛ إذ يصحّ أن يقال : أنت عَلاَ مَنْزِلُكَ وكَثُرَ مَالُكَ ، أما ما ليس فاعلا فى المعنى ـ وهو ما أفْعَلُ التفضيلِ بَعْضُهُ ، وعلامته : أن يصح أن يوضع مَوْضِعَ أفْعَلَ بعضٌ ويضاف إلى جَمْع قائم مقامه ، نحو : زَيْدٌ أفْضَلُ فَقِيهٍ ؛ فإنه يصح فيه أن يقال : زَيْدٌ بعضُ الفقهاء ـ فهذا النوع يجب جره بالإضافة ، إلا أن يكون أفعل التفضيل مضافا إلى غيره ؛ فينصب ، نحو : زَيْدٌ أكرمُ النَّاسِ رَجُلاً .

(وَبَعْدَ كُلِّ مَا اقْتَضَى تَعَجُّبَا * مَيِّزْ كأَكْرِمْ بأَبِي بَكْرٍ) رضى الله تعالى عنه (أبَا) ومَا أكْرَمَهُ أبًا ، وللهِ دَرُّهُ فَارِساً(١) ، وحَسْبُكَ بِهِ كافِلاً ، وَكَفَى بِاللهِ عَالِمًا ،

(١) فى هذا المثال وما أشبهه أمران يجب أن ننبهك إليهما :

الأمر الأول : أن العلماء مختلفون فى « فارسا » من قولهم : لله دره فارسا ، فمنهم من ذهب إلى أنه حال ، بحجة أنه مشتق ، والأصل فى الحال الاشتقاق وفى التمييز الجمود ، ومنهم من ذهب إلى أنه تمييز ، بحجة أن المعنى ليس التعجب من المحدث عنه فى حال دون حال ، وإنما المعنى على التعجب منه لأنه فارس ، والتمييز هو الذى يفيد المعنى المراد لا الحال . ونحن نرجح قول الذين ذهبوا إلى كونه تمييزا لثلاثة أسباب : الأول : أنا لا نسلم ما ادعوه من لزوم التمييز للجمود ، بل قد يكون مشتقا ، وممن نص على هذا ابن هشام ، والثانى : أنا رأينا العرب تستعمل فى هذا الموضع أسماء جامدة كثيرا وهى بالتمييز أحرى لما ذكرتم ، والثالث : أنا رأيناهم يستعملون فى هذا الموضع أسماء يدخلون عليها « من » كقول الشاعر ، وهو من شواهد الرضى فى شرح الكافية :

لِلّهِ دَرُّ أَنُوشِرْوَانَ مِنْ رَجُلٍ مَا كَانَ أَعْرَفَهُ بِالدُّونِ وَالسَّفَلِ

وقد علمنا أن الذى على معنى « من » هو التمييز لا الحال ؛ فحيث صرح بها فى موضع من المواضع نعلم أن الاسم الذى لم يصرح بها معه فى هذا الموضع يكون تمييزا ؛ لأننا نعلم أن جر التمييز بمن جائز فى بعض المواضع . ويؤكد لك هذا الكلام على التفصيل الذى ذكرناه أن تقرأ ما يقول المحقق الرضى ، قال (١ — ٢٠٤) : « لله درك ، أو در زيد ، فارسا ، وكفى زيد شجاعا ، قال الأكثرون : الصفة تمييز ، وقال بعضهم : هى حال ، أى ما أعجبه فى حال فروسيته ورجح المصنف [يريد ابن الحاجب فى شرحه على كافيته] الأول ، قال : لأن المعنى مدحه مطلقا بالفروسية ؛ فإذا جعل حالا اختص المدح وتقيد بحال فروسيته ، وأنا لا أرى بينهما فرقا ؛ لأن معنى التمييز عنده : ما أحسن فروسيته ، فلا يمدحه فى غير حال الفروسية إلا بها ، وهذا المعنى هو المستفاد من ما أحسنه فى حال فروسيته ، وتصريحهم بمن فى : لله درك من فارس ، دليل

... ...

على أنه تمييز » اهـ كلامه . ونحن لا نوافقه أصلا فيما رد به على ابن الحاجب من ادعاء أنه لا فرق في المعنى بين جعله حالا وجعله تمييزا ، وشتان ما بين أن أثبت لإنسان صفة لا تفارقه فأمدحه بهذه الصفة ، وأن أصفه بوصف طارئ عليه وأقول إنه ممدوح في حال حصول هذا الوصف له ، فإن المدح في الأول مستمر لا يفارقه ، وهو في الثاني زائل بمفارقة هذا الوصف ، فافهم ذلك وتثبت منه ، وانظر بعد ذلك مغنى اللبيب (ج ٢ ص ٩٠) .

والأمر الثاني : إذا اعتبرنا « فارسا » تمييزا كما هو الحق ، أفيكون من تمييز النسبة أم يكون من تمييز المفرد ؟ والحق في هذه المسألة أنه متردد بين أن يكون من تمييز النسبة وأن يكون من تمييز المفرد ، فليس هو من أحدهما دائما ، وقبل أن نذكر لك موضع كل واحد منهما في هـذا المثال نلفت ذهنك إلى أن المقصود من التمييز رفع إبهام حاصل قبله ؛ إما في مفرد كأن يكون ضميرا لم يذكر مرجعه وكأن يكون قدرا صالحا للتفسير بأحد مقدرات كثيرة ، وإما في جملة على ما هو معروف لك ، إذا علمت هذا ونظرت إليه نظرة صحيحة فاعلم أن الضمير المجرور محلا بالإضافة في « دره » وما أشبهه إما أن يكون قبل التمييز مبينا معروف المرجع كأن يذكر قبله الاسم الذي يعود إليه نحو أن تقول : زرت إبراهيم فلله دره رجلا ، أو يكون ضمير خطاب لحاضر نحو أن تقول : لقد أديت واجبك فلله درك رجلا ، وإما أن يكون الضمير غير مبين ؛ فإن كان الضمير مبينا قبل التمييز كان التمييز تمييز نسبة ؛ لأن مفردات الكلام بينة المعانى فلا حاجة بأحدها إلى البيان ، وإن كان الضمير غير مبين قبل التمييز كان هذا التمييز تمييز مفرد ، والأمر أوضح من أن يدل عليه ، ولكنا نسمعك مع ذلك عبارة شيخ المحققين رضى الدين الإستراباذى في هذه المسألة لتعلم علم هذه المسألة ولتعرف نظائر هذا المثال ، قال (١ – ٢٠٠) : « وقد يكون الاسم في نفسه تاما ، لا بشيء آخر ، أعنى مما لا يجوز إضافته ، فينتصب عنه التمييز وذلك في شيئين : أحدهما الضمير ، وهو الأكثر ، وذلك في الأغلب فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم كمواضع التعجب نحو : يَالَهُ رَجُلًا ، وَيَالَهَا قِصَّةً ، وَيَالَكَ لَيْلاً ، وَوَيْلُمِّهَا خُطَّةً ، وَمَا أَحْسَنَهَا مُقْلَةً ، وَلِلَّهِ دَرُّهُ رَجُلاً جاءنى ، وَوَيْحَهُ رجُلاً لقيته ، وكذا وَيْلَهُ ، وكذا نِعْمَ رَجُلاً ، وبِئْسَ عَبْدًا ، وَسَاءَ مَثَلاً ، ومن هذا الباب – أى الذى فيه التفخيم – رُبَّهُ رَجُلًا لقيته ، إذ هو جواب في التقدير لمن قال : مالقيت رجلا ؟ فكأنه قيل : لقيت رجلا أى رجل ، ردا عليه ؛ ولا ريب في أن التمييز في نعم وما بعده عن المفرد ، وهو الضمير ، وأما فيما قبله – أعنى من وَيْلَهُ إلى يَالَهُ – فينظر : فإن كان الضمير فيها مبهما لا يعرف المقصود منه فالتمييز عن المفرد أيضا : كقوله كرم الله وجهه في نهج البلاغة : يَالَهُ مَرَامًا مَا أَبْعَدَهُ ، وقول امرىء القيس :

وَ * يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَهْ(1) *

(وَأجْرُرْ بِمِنْ) لفظا كلَّ تمييزٍ صالح لمباشرتها ، (إنْ شِئْتَ) ؛ لأنها فيه معنًى ؛ كما أن كُلَّ ظرف فيه معنى فى ، و بعضه صالح لمباشرتها ، وكلُّ تمييزٍ فإنه صالح لمباشرة من (غَيْرَ ذِى الْعَدَدْ * والْفَاعِلِ) فى (الْمَعْنَى) المحوّل عن الفاعل فى الصناعة : (كَطِبْ نَفساً تفد) إذ أصله لتَطِبْ نَفْسُكَ ، فهذان لا يصلحان لمباشرتها ، فلا يقال : عندى عشرون من عبدٍ ، ولا طاب زيدٌ من نفسٍ ، ومنه نحو : أنْتَ أَعْلَى مَنْزِلاً ؛ ويجوز فيما سواهما ، نحو : عِنْدِى قَفِيزٌ مِنْ بُرٍ ، وَشِبْرٌ مِنْ أرْضٍ ، وَمَنَوَانِ مِنْ عَسَلٍ ، وَمَا أَحسَنَهُ مِنْ رَجُلٍ .

﴿تنبيهات﴾ : الأول : كان ينبغى أن يستثنى ــ مع مااستثناه ــ التمييزَ المحوّل عن المفعول : نحو : غرَسْتُ الْأَرْضَ شَجَرا ، و « فَجَّرْنا الْأَرْضَ عُيُوناً » ، وما أحْسنَ زَيْداً أدباً ؛ فإنه يمتنع فيه الجر بمن .

فَيَالَكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نُجُومَهُ بِكُلِّ مُغارِ الْفَتْلِ شُدَّتْ بِيَذْبِلِ

وقول ذى الرمة :

وَيْلُمِّهَا رَوْحَةً وَالرِّيحُ مُعْصِفَةٌ وَالْغَيْثُ مُرْتَجِزٌ وَاللَّيْلُ مُقْتَرِبُ

و إن عرف المقصود من الضمير : برجوعه إلى سابق معين ، كقولك : جاءنى زيد فياله رجلا ، و ويلمه فارسا ، ويا ويحه رجلا ، ولقيت زيدا فلله دره رجلا . أو بالخطاب لشخص معين ، نحو : قلت لزيد : يالك من شجاع ، ولله درك من رجل ، ونحو ذلك ــ فليس التمييز عن المفرد ؛ لأنه لا إبهام إذا فى الضمير ، بل عن النسبة الحاصلة بالإضافة كما يكون كذلك إذا كان المضاف إليه فيها ظاهرا ، نحو : يا لزيد رجلا ، وكقول الشاعر :

وَيْلُمِّ أَيَّامِ الشَّبَابِ مَعِيشَةً مَعَ الْكُثْرِ يُعْطَاهُ الْفَتَى الْمُتْلِفُ النَّدِى

ولله در زيد رجلا » اهـ كلامه .

(١) هذا عجز بيت للأعشى ميمون بن قيس ، وصدره قوله :

* بَانَتْ لِتَحْزُنَنَا عَفَارَهْ *

وقد تقدم شرح هذا البيت بما لا مزيد عليه فى شواهد باب الحال ، و بينا هناك أن كثيرا من العلماء يرون أن « جاره » تمييز ، وفى كلامنا هناك ما يؤيد هذا الوجه من الإعراب و يرجحه على الحالية ، فارجع إلى ذلك إن شئت (ج ٣ ص ٦٣)

الثانى : تقييد الفاعل فى المعنى بكونه محوّلا عن الفاعل فى الصناعة لإخراج نحو : لِلّٰهِ دَرُّهُ فَارِساً

٥٠٩ — ... ... وأَبْرَحْتَ جَارَا

٥٠٩ — هذه قطعة صغيرة من بيت ، والنحويون يروونه تبعا لشراح كتاب سيبويه هكذا :

تَقُولُ ٱبْنَتِي حِينَ جَدَّ الرَّحِيـ ... لُ : أَبْرَحْتَ رَبًّا وَأَبْرَحْتَ جَارَا

وليس كما رووه ، وإنما الرواية الصحيحة فيه هكذا :

أَقُولُ لَهَا حِينَ جَدَّ الرَّحِيـ ... لُ : أَبْرَحْتِ رَبًّا وَأَبْرَحْتِ جَارَا

وستأتى رواية ثالثة فى أثناء شرح مفردات الكلمة ، وهذا بيت للأعشى ميمون بن قيس ، من قصيدة له يمدح فيها قيس بن معديكرب الكندى ، ومطلع هذه القصيدة قوله :

أَأَزْمَعْتَ مِنْ آلِ لَيْلَى ابْتِكَارَا ... وَشَطَّتْ عَلَى ذِي هَوًى أَنْ تُزَارَا

وقبل البيت المستشهد به ههنا قوله :

وَشَوْقٍ عَلُوقٍ تَنَاسَيْتُهُ ... بِزَيَّافَةٍ تَسْتَخِفُّ الضِّفَارَا

بَقِيَّةِ خَمْسٍ مِنَ الرَّاسِمَا ... تِ بِيضٍ تُشَبِّهُهُنَّ الصُّوَارَا

دُفِعْنَ إِلَى اثْنَيْنِ عِنْدَ الْخُصُوصِ ... وَقَدْ حَبَسَا بَيْنَهُنَّ الإِصَارَا

فَهَذَا يُعِدُّ لَهُنَّ الْخَلَا ... وَيَنْقُلُ ذَا بَيْنَهُنَّ الْخِضَارَا

فَكَانَتْ بَقِيَّتُهُنَّ الَّتِي ... تَرُوقُ الْعُيُونَ وَتَقْضِي السِّفَارَا

فَأَبْقَى رَوَاحِي وَسَيْرُ الْغُدُوِّ ... مِنْهَا ذُؤَابَ جداء صغارا

أَقُولُ لَهَا حِينَ جَدَّ الرَّحِيـ ... لُ : أَبْرَحْتِ رَبًّا وَأَبْرَحْتِ جَارَا

إِلَى الْمَرْءِ قَيْسٍ نُطِيلُ السُّرَى ... وَنَطْوِي مِنَ الْأَرْضِ تِيهاً قِفَارَا

فَلَا تَشْتَكِنَّ إِلَيَّ السِّفَارَ ... وَطُولَ الْعَنَا وَاجْعَلِيهِ اصْطِبَارَا

رَوَاحُ الْعَشِيِّ وَسَيْرُ الْغُدُوِّ ... يَدَ الدَّهْرِ حَتَّى تُلَاقِي الْخِيَارَا

اللغة : « أزمعت » عزمت وانتويت وقصدت « ابتكارا » هو فى الأصل الخروج فى وقت البكرة ، وأراد به الارتحال « شطت » بعدت ، قال عمر بن أبى ربيعة المخزومى :

تَشُطُّ غَداً دَارُ جِيرَانِنَا ... وَلَلدَّارُ بَعْدَ غَدٍ أَبْعَدُ

... ...

«وشوق علوق ـ البيت» الواو هى واو رب ، والعلوق ـ بفتح العين المهملة ـ الناقة التى تعطف على غير ولدها فلا ترأمه وإنما تشمه بأنفها وتمنع عنه درها ، قال الشاعر :

وَكَيْفَ يَنْفَعُ مَاتُعْطِى الْعَلُوقَ بِهِ ... رِئْمَانُ أَنْفٍ إِذَا مَاضُنَّ بِاللَّبَنِ

والعلوق أيضا : الناقة التى لا تألف الفحل ولا ترأم الولد ، والعلوق أيضا : المرأة لا تحب غير زوجها ، والزيافة ـ بفتح الزاى وتشديد الياء المثناة ـ الناقة المسرعة ، أو المتبخترة فى مشيها ؛ والضفار : جمع ضفرة أو ضفيرة ، وهى حزام القتب الذى يجعل تحت بطن البعير ، ويسمى البطان ـ بزنة كتاب ـ أيضا « بقية خمس ـ البيت » بقية بالجر صفة لزيافة ، يريد أن هذه الزيافة بقية نوق خمس كن عنده ، والراسمات : جمع راسمة ، وهو اسم فاعل من الرسيم الذى هو ضرب من سير الإبل السريع ، والبيض : جمع بيضاء ، وأراد بها الناقة الكريمة ، والصوار ـ بضم الصاد بزنة غراب أو بكسرها بزنة كتاب ـ قطيع بقر الوحش ، وجمعه صيران « دفعن إلى اثنين » دفعن : فعل ماض مبنى للمجهول تقع جملته صفة لخمس ، يريد أن هذه النوق الخمس التى بقيت منهن الزيافة قد دفعن إلى رجلين عند الخصوص ، والخصوص : موضع قرب الكوفة ، والإصار ـ بكسر الهمزة بزنة كتاب ـ حبل قصير يشد به فى أسفل الخباء إلى وتد ، وهو أيضا كل حبس يحبس به شىء ما أو يشد به شىء ما « فهذا يعد لهن ـ البيت » هذا : يريد به أحد الرجلين اللذين دفع النوق إليهما ، ويعدّ : يهيئ ، والخلا ـ بفتح الخاء المعجمة بزنة العصا ـ الحشيش الرطب ، وينقل ذا : أراد به الرجل الآخر ، والحضار ـ بفتح الحاء المهملة بزنة سحاب أو بكسرها بزنة كتاب ـ هو الكرائم من الإبل ، الواحد والجمع فيه سواء ، مثل هجان « فكانت بقيتهن ـ البيت » فى كان ضمير مستتر يعود إلى الزيافة ، وبقيتهن : خبر كان ، والسفار ـ بكسر السين المهملة ـ السفر وقطع المسافة « فأبقى رواحى ـ البيت » الرواح : مصدر راح الرجل يروح ، وهو نقيض غدا يغدو غدوا ، والذؤاب : جمع ذؤابة ، وهى الجلدة التى تعلق على آخرة الرحل ، والجداء : جمع جدية ، وهى شىء يحشى ويوضع تحت دفتى السرج والرحل لئلا تتألم الدابة ، يريد أنه أنحلها وأهزلها بكثرة سفره عليها حتى لم يبق من ظهرها شىء «أقول لها حين جد الرحيل ـ البيت» الضمير فى لها يعود إلى الزيافة ، وجدّ : اشتد ، وأبرحت : اختلف العلماء فى تفسيره ، ويترتب على اختلافهم الاختلاف فى إعراب ما بعده ، ففسره بعضهم بعظمت ، والربّ هو الملك الذى يقصده بسفره ، ويكون نصبه حينئذ على التمييز ، كأنه قال : عظمت ملكا : أى ما أعظم الملك الذى تقصدينه ، وقيل : أبرحت معناه أعجبت ، والرب ـ على هذا هو مالك الناقة وصاحبها ، يريد نفسه ، قال صاحب الصحاح : « أبرحه : أعجبه » والفعل على

... ...

هذا متعد فنصب « ربا » على أنه مفعول به ، كأنه قال : أعجبت صاحبك ، وروى صاحب العباب البيت هكذا :

تَقُولُ لَهُ حِينَ حَانَ الرَّحِيـ ... ـلُ أَبْرَحْتَ رَبًّا وَأَبْرَحْتَ جَارَا

وضمير « تقول » المستتر يعود إلى الناقة ، وأبرحت ـ بتاء خطاب المذكر ـ معناه أعظمت وأكرمت ، قال ابن حبيب : « يريد أن ناقته تقول له أعظمت وأكرمت : أى اخترت ربا كريما وجارا عظيم القدر يبرح بمن طلب شأوه » اهـ ، والظاهر من عبارته فى حل معنى العبارة أنه يرى جعل « ربا » مفعولا به لأبرحت ، حيث فسره بقوله « أى اخترت ربا » .

الإعراب : « أقول » فعل مضارع ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « لها » جار ومجرور متعلق بأقول « حين » ظرف زمان منصوب على الظرفية الزمانية بأقول « جد » فعل ماض « الرحيل » فاعله ، وجملة الفعل وفاعله فى محل جر باضافة حين إليها « أبرحت » فعل ماض ، وتاء المخاطبة فاعله مبنى على الكسر فى محل ضم « ربا » تمييز ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل نصب مقول القول «وأبرحت» الواو حرف عطف ، أبرحت : فعل وفاعل ، على نحو سابقه « جارا » تمييز ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة الفعل وفاعله فى محل نصب معطوفة على جملة مقول القول .

الشاهد فيه : قوله « أبرحت ربا » وقوله «أبرحت جارا» فإن « ربا » و «جارا» تمييزان ، وهما فاعلان فى المعنى ، ومع كونهما فاعلين فى المعنى لا يمتنع جر كل منهما بمن ، بحيث تقول : أبرحت من رب ، وأبرحت من جار ؛ وإنما لم يمتنع جر كل منهما بمن ـ مع أن كلا منهما فاعل فى المعنى ـ لأن كلا منهما ليس محولا عن الفاعل فى الصناعة ؛ إذ ليس أصلهما برح ربك وبرح جارك .

واعلم أن كونهما غير محولين عن الفاعل فى الصناعة مبنى على أن الرب هو نفس المخاطب والجار كذلك هو نفس المخاطب ؛ وغرض المتكلم على ذلك أن يمدح المخاطب بالعظم من حيث كونه ربا ومن حيث كونه جارا ، وليس غرضه أن يمدح المخاطب بعظم ربه وبعظم جاره ، فان كان غرضه أن يمدح مخاطبه بأنه عظيم الرب وعظيم الجار كان التمييز حينئذ من المحول عن الفاعل فى الصناعة ولم يكن محتاجا إلى الإخراج ، بل هو مما يمتنع جره بمن ، ونظير البيت فى جميع ما ذكرنا قولهم : كرم زيد ضيفا ، وذلك أنه يحتمل أن يكون الضيف هو نفس زيد ويكون غرض المتكلم أن يمدح زيدا من جهة كونه ضيفا ، فيكون « ضيفا » فاعلا فى المعنى وليس محولا عن الفاعل صناعة وحينئذ يجوز جره بمن ، بل استظهر ابن هشام أن الأحسن جره بمن ؛ لاحتمال المثال للحالية وجره بمن ينفيها ، ويحتمل أن يكون الضيف شخصا غير زيد ويكون المتكلم أراد أن يمدح زيدا من جهة كرم ضيفه وعلى هذا يكون « ضيفا » فاعلا فى المعنى

فإنهما و إن كانا فاعلين معنًى — إذ المعنى عَظُمْتَ فَارِسًا وعَظُمْتَ جَارًا — إلاّ أنهما غير محوّلين ؛ فيجوز دخول مِنْ عليهما ، ومن ذلك : نِعْمَ رَجُلاً زيد ، يجوز فيه : نعم مِنْ رجل ، ومنه قوله :

٥١٠ — فنِعْمَ المرْءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامِى

ومحولا عن الفاعل صناعة ، وأصل الكلام : كرم ضيف زيد ، وحينئذ يمتنع جره بمن . قال ابن هشام فى مغنى اللبيب فى قولهم كرم زيد ضيفا : « إن قدر الضيف غير زيد فهو تمييز محول عن الفاعل يمتنع أن تدخل عليه من ، وإن قدر نفسه احتمل الحال والتمييز ، وعند قصد التمييز فالأحسن إدخال من » اهـ . وقال الدمامينى فى توجيه هـذه العبارة وفى استحسانه إدخال من ما نصه : «أى للتنصيص على المقصود ، والتمييز على التقدير الثانى من تمييز الجملة غير المحول » اهـ

واعلم أيضا أن هذين التوجيهين يجريان فى قولهم «أبرحت ربا» وفى قولهم «أبرحت جارا» فى غير بيت الأعشى الذى شرحناه ؛ فأما فى بيت الأعشى فالأمر محتاج إلى البيان ، ونقول : أما رواية سيبويه والنحاة * تقول ابنتى ... إلخ * فظاهرها أنه يريد أن يحكى عن ابنته أنها تمدحه بعظم الملك المقصود له والجار الذى سيلقى رحله فى ذراه ، فالرب والجار غير المخاطب ، فالتمييز محول عن الفاعل فى الصناعة ، فهو مما يمتنع جره بمن ، وأما الرواية التى صححناها فى صدر الكلام وهى * أقول لها حين جد الرحيل ... إلخ * فالظاهر أنه يريد أن يمدحها بأنها جارة معجبة ، لا بأن جارها معجب ، فالجار هو نفس المخاطب فالتمييز فاعل فى المعنى لا فى الصناعة ؛ فهو مما يجوز جره بمن ، فاحفظ ذلك وكن على ثبت منه . ومثله قول عباس بن مرداس :

وَمُرَّةُ يَحْمِيهِمْ إِذَا مَا تَبَدَّدُوا ويَطْعُنُهُمْ شَزْرًا فَأَبْرَحْتَ فَارِسَا

٥١٠ — هذا عجز بيت ؛ وصدره :

* تَخَيَّرَهُ فَلَمْ يَعْدِلْ سِوَاهُ *

ويروى صدره :

* تَمَدَّهُ وَلَمْ يَعْظُمْ عَلَيْهِ *

وقد اختلف الرواة فى نسبة هذا البيت ؛ فنسبه ابن دريد فى كتاب الاشتقاق عن أبى حاتم عن أبى عبيدة إلى بجير بن عبد الله بن سلمة الخير بن قشير ، من أبيات يرثى فيها بجير هشام بن المغيرة ، وهى قوله :

فَدَعْنِى أَصْطَبِحْ يَا بَكْرُ ؛ إِنِّى رَأَيْتُ الْمَوْتَ نَقَّبَ عَنْ هِشَامِ
تَمَدَّهُ وَلَمْ يَعْظُمْ عَلَيْـــهِ وَنِعْمَ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامِ

... ...

فَوَدَّ بَنُو الْمُغِيرَةِ لَوْ فَدَوْهُ ... بِأَلْفِ مُقَاتِلٍ وَبِأَلْفِ رَامِ

وَوَدَّ بَنُو الْمُغِيرَةِ لَوْ فَدَوْهُ ... بِأَلْفٍ مِنْ رِجَالٍ أَوْ سَوَامِ

فَبَكِّيهِ ضُبَاعَ وَلَا تَمَلِّى ... هِشَامًا ؛ إِنَّهُ غَيْثُ الْأَنَامِ

وذكر العينى هذا الذى حكيناه عن ابن دريد ، وقال : « أقول قائله هو أبو بكر بن الأسود المعروف بابن شعوب الليثى ، وشعوب : أم الأسود هذا ، وصدره :

* تخيّرَه ولم يَعْدِلْ سِوَاهُ *

وقبله :

فَذَرْنِى أَصْطَبِحْ يَا بَكْرُ ؛ إِنِّى ... رَأَيْتُ الْمَوْتَ نَقَّبَ عَنْ هِشَامِ » اهـ

اللغة : «فدعنى» روى فى مكانه «فذرنى» وهما بمعنى«أصطبح» أشرب الصبوح ، ويروى:

* ذَرِينِى أَصْطَبِحْ يَا بَكْرُ ؛ إِنِّى *

وبكر على هذه الرواية قبيلة «نقب» أراد أنه هجم عليه وقطع آثاره ، وأصل التنقيب الذهاب فى الأرض أوالبحث عن الأخبار ، ومن الأول قوله تعالى . (فنقَّبُوا فِى الْبِلَادِ هَلْ مِنْ مَحِيصٍ) وقوله « تعمده » معناه قصده « ولم يعظم عليه » معناه أنه لم يشق على الموت أن يقصده وينزل به ، ويروى « ولم يعدل سواه » وفى هذه الرواية حذف ؛ فاما أن يكون أراد ولم يعدل إلى سواه : أى لم يمل ويتوجه إلى غيره ، وإما أن يكون أراد ولم يعدل به سواه : أى أن الموت لم يسوّ بين هشام وغيره ، ومن مجىء عدل بمعنى سوّى قوله جل ذكره : (ثم الذين كفروا بربهم يعدلون) إذا جعلت « بربهم » متعلقا بقوله « يعدلون » أى يسوّون الأصنام وسائر معبوداتهم بربهم ، فان جعلت « بربهم » متعلقا بقوله « كفروا» كان معنى يعدلون يميلون:أى أن الكافرين يميلون وينحرفون عن إفراد الله تعالى بالوحدانية « تهام » بفتح التاء ــ يقال : هو المنسوب إلى تهامة ، بكسر التاء ــ وكان حقه أن يكون « تهامى » بكسر التاء وتشديد ياء النسبة ، كما تقول : عراقى وحجازى ، فى النسبة إلى العراق والحجاز ، ولكنهم حذفوا إحدى ياءى النسب فصار الاسم كالمنقوص ، وفتحوا أوله إيذانا بالمخالفة وتعويضا عما حذفوه ، ويقال : هو المنسوب إلى التهم ــ بفتح التاء والهاء ــ وكان حقه أن يكون « تهمى » بتشديد الياء أيضا ، إلا أنهم حذفوا إحدى ياءى النسبة وعوضوا منها ألفا بعد عين الكلمة ، كما قالوا فى النسبة إلى اليمن والشأم : يمان وشآم ، فالألف فى « تهام » على الوجه الأول هى الألف التى فى المنسوب إليه وليست زائدة للعوض ، وعلى الوجه الثانى هى ألف زائدة فى المنسوب للعوض كما بينا ، وسيأتى لهذا الكلام مزيد بسط وإيضاح فى باب النسب ، إن شاء الله .

... ...

الإعراب : « تخبره » تخبر : فعل ماض ، وفاعله ضمير يعود إلى الموت مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وضمير الغائب البارز العائد إلى هشام مفعول به ، مبنى على الضم فى محل نصب « فلم » الفاء عاطفة ، لم : حرف نفى وجزم وقلب « يعدل » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الموت « سواه » سوى : مفعول به ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وضمير الغائب مضاف إليه « فنعم » الفاء حرف عطف ، نعم : فعل ماض معناه إنشاء المدح مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « المرء » فاعل نعم ، مرفوع بالضمة الظاهرة « من » هى حرف جر زائد على الوجه الذى أباه الشارح ، وهو عندنا خير مما رجحه تبعا لغيره ، وسنبين ذلك فى الشاهد الآتى « رجل » تمييز ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « تهام » صفة لرجل مجرور بكسرة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل .

الشاهد فيه : فى الشطر الذى رواه الشارح شاهدان : أحدهما لباب التمييز ، وذلك فى قوله « من رجل » حيث جر التمييز بمن ؛ لأنه ـ وإن كان فاعلا فى المعنى ؛ إذ معنى الكلام نعم الرجل التهامى ـ ليس محولا عن الفاعل فى الصناعة ، نظير ما ذكرناه فى « أبرحت جارا » فى الشاهد السابق ، وثانى الشاهدين اللذين فى الشطر الذى رواه الشارح لباب نعم و بئس ، وذلك حيث جمع الشاعر بين الفاعل الظاهر لنعم و بين التمييز ؛ فقال : نعم المرء من رجل ، وفى هذه المسألة خلاف بين العلماء ؛ فذهب سيبويه والسيرافى إلى أنه لا يجوز أن يجمع فى كلام واحد بين فاعل نعم إذا كان اسما ظاهرا و بين التمييز ، من قبل أن التمييز إنما يؤتى به لتفسير الضمير ، والظاهر لاحاجة به إلى التفسير ، ونسب هذا المذهب ابن يعيش فى شرح المفصل إلى ابن السراج أيضا ، وذهب المبرد وأبو على الفارسى إلى أنه يجوز أن يجمع فى كلام واحد بين الفاعل الظاهر لنعم و بئس و بين التمييز، استنادا إلى ورود ذلك فى كثير من الشواهد العربية ، ونسب المرادى فى شرح التسهيل ذلك المذهب إلى ابن السراج أيضا ، وقال فريق ثالث : إن أفاد التمييز معنى زائدا على مايفيده الفاعل الظاهر جاز الجمع بينهما كما فى هذا البيت ؛ فإن التمييز لكونه موصوفا بتهام قد أفاد ما لم يفده الفاعل ، و إن كان التمييز لا يفيد معنى زائدا على ما يفيده الفاعل الظاهر لم يجز الجمع بينهما فى كلام واحد ؛ فذكر التمييز فى بيت الشاهد الذى معنا جائز على مذهبين من مذاهب العلماء فى هذه المسألة ، وهو شاذ عند سيبويه وأتباعه ، وسيأتى مزيد بحث وتحقيق هذه المسألة فى أخريات هذا الباب ، ثم فى باب « نعم و بئس وما جرى مجراهما » إن شاء الله تعالى .

الثالث : أشار بقوله « إن شئت » إلى أن ذلك جائز ، لا واجب

الرابع : اختلف فى معنى « مِنْ » هذه ؛ فقيل : للتبعيض ، وقال الشلوبين : يجوز أن تكون بعد المقادير وما أشبهها زائدةً عند سيبويه ، كما زيدت فى نحو « ما جاءنى من رجُلٍ » ، قال : إلا أن المشهور من مذاهب النحاة — ماعدا الأخفش — أنها لا تزاد إلا فى غير الإيجاب؛ قال فى الارتشاف : ويدل لذلك — يعنى الزيادة — العطفُ بالنصب على موضعها ؛ قال الحطيئة :

٥١١ — طَافَتْ أُمَامَةُ بِالرُّكْبَانِ آوِنَةً   يَا حُسْنَهُ مِنْ قَوَامٍ مَا وَمُنْتَقَبَا

بنصب « منتقبا » على محل «قوام» .

---

٥١١ — هـذا بيت للحطيئة ، وهو مطلع قصيدة له يمدح بها بغيض بن عامر بن لأى بن شماس بن أنف الناقة ، و بعد هذا المطلع قوله :

إِذْ تَسْتَبِيكَ بِعَصْقُولٍ عَوَارِضُهُ   حَمْشِ اللِّثَاتِ ، تَرَى فِى غَرْبِهِ شَنَبَا

قَدْ أَخْلَقَتْ عَهْدَهَا مِنْ بَعْدِ جِدَّتِهِ   وَكَذَبَتْ حُبَّ مَلْهُوفٍ وَمَا كَذَبَا

ومنها قوله :

إِنَّ امرأً رَهْطُهُ بِالشَّامِ مَـنْزِلُهُ   بِرَمْلِ يَبْرِينَ جَاراً شَدَّ مَا اغْتَرَبَا

بِحَيْثُ يَنْسَى زِمَامَ الْعَنْسِ رَاكِبُهَا   وَيُصْبِحُ الْمَرْءُ فِيهَا نَاعِساً وَصِبَا

ومنها قوله :

سِيرِى أُمَامَ فَإِنَّ الْأَكْثَرِينَ حَصًى   وَالْأَكْرَمِينَ إِذَا مَا يُنْسَبُونَ أَبَا

قَوْمٌ هُمُ الْأَنْفُ وَالْأَذْنَابُ غيرهم   وَمَنْ يُسَوِّى بِأَنْفِ النَّاقَةِ الذَّنَبَا

قَوْمٌ إِذَا عَقَدُوا عَـقْداً لِجَارِهِمُ   شَدُّوا الْعِنَاجَ وَشَدُّوا فَوْقَهُ الْكَرَبَا

اللغة : « أمامة » بضم الهمزة — اسم امرأة «الركبان» بضم الراء المهملة وسكون الكاف — ركاب الإبل من دون سائر الدواب « آونة » جمع أوان ، مثل زمان وأزمنة ، وتقول : فلان يفعل الأمر الفلانى آونة ، إذا كان يفعله مرات و يتركه مرات أخرى « قوام » بفتح القاف ، ووهم العينى فزعم أنه بكسرها — هو القامة ، وتقول : هـذه امرأة حسنة القوام ، تريد حسن قامتها واعتدالها ، وقوله « ياحسنه من قوام » فى الظاهر نداء ، وفى المعنى تعجب ، و « يا » فيه للنداء ، ووهم البغدادى فزعم أنها للتنبيه ، ولو كانت للتنبيه لم يكن فى الكلام ما ينصب «حسنه»

... ...

وقوله « منتقبا » بفتح القاف ــ هو المكان الذى تضع المرأة النقاب عليه من وجهها ، وتقول : انتقبت الجارية ، وتنقبت ، تريد لبست النقاب « إذ تستبيك ــ البيت » إذ : ظرف بمعنى حين يتعلق بما تدل عليه « يا » فى البيت السابق من التعجب ، وتستبيك : تأسرك وتستولى على قلبك ، و بمصقول : أى بفم مصقول ، يريد أن أسنانها ذات بريق ولمعان كأنما صقلت ، وحمش اللثات : أى ضامرها ، وتقول : هذه لثة حمشة ــ بفتح الحاء وكسر الميم ــ تريد أنها قليلة اللحم ، والغرب ــ بفتح فسكون ــ حدة الأسنان ، والشنب ــ بفتحتين ــ رقتها وكثرة مائها وصفاؤه ، وقوله « إن امرأ رهطه بالشام ــ البيت » أراد أن أهله وقومه الذين ينتسب إليهم يقيمون بناحية الشام ، وإنما عنى نفسه ، وذلك أنه عبسى ومنازل بنى عبس فى أسافل عدنة ، ورمل يبرين : قرية كثيرة النخل والعيون بالبحرين بحذاء الأحساء لبنى أنف الناقة ، وجملة « منزله برمل يبرين » فى محل نصب عطف على جملة « رهطه بالشام » الواقعة صفة لاسم إن ، والعاطف محذوف ، قاله ابن هشام فى أواخر الباب الخامس من مغنى اللبيب ، والأصل : إن امرأ رهطه بالشام ومنزله برمل يبرين ، ويجوز أن تكون جملة « منزله برمل يبرين » صفة لامرأ أيضا ولا حاجة إلى تقدير عاطف لا يحذف إلا للضرورة ، نعنى أن تقدير الجملة صفة ثانية لا يحوج إلى تقدير ، وجعلها معطوفة يحتاج إلى تقدير عاطف ، وحذف حرف العطف مما سبيله الشعر ، وقوله « جارا » حال من الضمير المستتر فى الجار والمجرور الذى هو « برمل يبرين » أى : ونزوله كائن برمل يبرين حال كونه جارا ، وقوله « شد ما اغتربا » معناه ما أشد اغترابه ، وهذه الجملة هى خبر إن «العنس» بفتح العين المهملة وسكون النون ــ الناقة الصلبة ، وقوله « سيرى أمام ــ البيت » أمام : منادى مرخم ، وأصله يا أمامة ، والأكثرين حصى : أراد به كثرة عددهم ، كما قال الأعشى :

وَلَسْتَ بِالأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصًى وَإِنَّمَا الْعِـــزَّةُ لِلْكَاثِرِ

وإنما أطلقت العرب الحصى على العدد لأنهم أميون لا يعرفون الحساب فكانوا يعدون الناس بالحصى ، واشتقوا من ذلك فعلا فقالوا : أحصيت ؛ بمعنى عددت ، والأكرمين أبا : كان الظاهر أن يقول : والأكرمين آباء ، ولكنه وحد الأب لأنهم جميعا أبناء رجل واحد ، وخبر إن فى قوله « فإن الأكثرين حصى » هو قوم فى قوله « قوم هم الأنف ــ البيت » وهذا بيت ارتفع به بنو أنف الناقة بعد ضعة ، وانظر باب من رفعه الشعر من كتاب العمدة لابن رشيق ، وقوله « قوم إذا عقدوا عقدا ــ البيت » العناج ــ بزنة كتاب ــ حبل يشد به أسفل الدلو العظيمة إذا كانت ثقيلة ، وتقول : عنجت الدلو أعنجها عنجا ــ من باب نصر ــ إذا شددتها بالعناج ، ويقولون :

... ...

هذا قول لاعناج له ، يريدون أنه مرسل على غير روية فلا فكر فيه ، والكرب ــ بفتح الكاف والراء ــ الحبل الذى يشد فى وسط العراقى ثم يثنى ثم يثلث ليكون هو الذى يلى الماء فلا يعفن الحبل الكبير، وأراد الحطيئة أنهم إذا عقدوا عقدا لجارهم أحكموا أمره ووثقوا شأنه ، وجعل شد العناج وشد الكرب مثلا لذلك .

الإعراب : « طافت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « أمامة » فاعل طاف ، مرفوع بالضمة الظاهرة « بالركبان » جار ومجرور متعلق بطاف « آونة » ظرف زمان منصوب بطاف ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « يا » حرف نداء ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « حسنه » حسن : منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه مبنى على الضم فى محل جر « من » حرف جر زائد « قوام » تمييز ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « ومنتقبا » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، منتقبا : معطوف على قوام المنصوب بفتحة مقدرة ، والمعطوف على المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ومنتقبا » فانه منصوب مع كونه معطوفا على التمييز المجرور لفظا بمن ؛ فدل نصب المعطوف على أن المعطوف عليه منصوب مثله ؛ ضرورة أنه يجب توافق المتعاطفين فى وجه الإعراب ، ولما كان لفظ المعطوف عليه مجرورا بمن وجب أن نعتبر من هذه زائدة حتى يكون المعطوف عليه منصوبا فى التقدير .

هذا إيضاح كلام الشارح الذى نقله عن أبى حيان فى كتابه الارتشاف ، وقد اعترضه قوم بما ملخصه أن نصب المعطوف لا يوجب كون « من » حرفا زائدا ؛ لأن الحرف الأصلى لا يمنع نصب المعطوف على مجروره إذا كان النصب يظهر فى هذا المجرور فى تعبير آخر من غير ضرورة ، ونصب التمييز المجرور فى هــذا المثال يظهر فى كثيرمن الأمثلة بلا ضرورة ، بل نصبه هو الأصل ، فأنت لو قلت : يا حسنه قواما ومنتقبا ؛ لم يحل بينك و بين ذلك حائل من قواعد العربيــة ، فلما كان نصب المعطوف لا يستلزم كون الجار للمعطوف عليه زائدا ، بل كان يجوز على تقــدير أن الحرف أصلى ، لم يصلح هذا البيت ولا غيره مما هو على غراره الاستدلال على زيادة الجار .

وهذا كلام نحسبك بحاجة إلى إيضاحه ؛ فنقول : أنت تعرف أن المجرور بحرف جر أصلى مفعول به فى المعنى ، ولــكن بعض الأفعال ضعف عن أن يصل إليــه بنفسه فجاءوا بحرف الجر ليقووا به هــذا النوع من الأفعال ليتمكن من الوصول إلى المفعول به بواسطة ذلك الحرف . وأنت تعرف ــ مع ذلك ــ أن الأفعال التى تتعدى بحروف الجر تنقسم إلى قسمين : قسم لايتعدى

... ...

إلا بحرف الجر ، نحو : مررت بزيد ، ونحو : قضيت على فلان بكذا ، وهـذا النوع لا يصل إلى المفعول به بنفسه إلا شذوذا ، نحو قول جرير بن عطية :

تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلاَمُـكُمُ عَلَيَّ إِذًا حَرَامُ

ونحو قول الآخر :

* وَأُخْفِي الَّذِي لَوْلاَ الأَسَى لَقَضَانِي *

أراد جرير تمرون بالديار ، وأراد الآخر لقضى عليّ ، فحذف كل منهما حرف الجر وأوصل الفعل إلى المجرور بنفسه ، وذلك شاذ ، والقسم الثانى أفعال تتعدى أحيانا بحرف الجر وأحيانا أخرى بنفسها ، نحو نصحته ونصحت له وشكرته وشكرت له وسميت ابنى محمدا وسميته بمحمد ، فلو أنك عطفت على مجرور النوع الأول من الأفعال لم يكن لك فى المعطوف إلا الجر ؛ لأن نصب هـذا المجرور لا يظهر فى الفصيح ، ولو أنك عطفت على مجرور النوع الثانى من الأفعال كان لك فى المعطوف الجر تبعا للفظ المعطوف عليه والنصب تبعا لمحل المعطوف عليه الذى يظهر فى استعمال آخر من غير شذوذ ولا ضرورة ؛ فاذا قلت : «مررت بمحمد وعلى» ، لم يجز لك فى على إلا الجر ، لأنك لا تقول فى الفصيح المستعمل على مناهج العرب : مررت محمدا ، ولو قلت « سميت ابنى بمحمد وعلى » جاز لك فى على المعطوف الجر ، وهو ظاهر ، وجاز لك فيه أيضا النصب ؛ لأنك تقول إن شئت : سميت ابنى محمدا وعليا ، وعلى هـذا يقال : إن التمييز المجرور بمن يجوز فى المعطوف عليـه الجر تبعا للفظه والنصب تبعا لمحله ، لو اعتبرنا « من » حرفا أصليا ؛ أما الجر فأمره ظاهر ، وأما النصب فلأنك تقول فى الفصيح : ياحسنه قواما ومنتقبا ، بل هو الأصل فى التمييز . هذا تفسير كلامهم بغاية الإيضاح .

و بعد فانا لا نوافق على أن « من » الجارة للتمييز حرف أصلى ، و إن بطل استدلال أبى حيان صاحب الارتشاف على زيادته بما ذكروا من الـكلام ، و إن جاءوا مع هذا المطعن بمالايحصى من وجوه النقـد والتزييف ، و إن قالوا : قد يكون دخول « من » على التمييز فى كلام موجب ومن شرط زيادة « من » أن تـكون فى كلام منفى ، وذلك لأننا نريد أن يبقى مدخول « من » تمييزا بعد دخولها عليه كما كان قبل ذلك ، كما حافظنا على أن يكون خبر « ليس » وخبر « ما » النافية خبرا بعد دخول الباء كما كان خبرا قبل دخولها ، ونحن لو اعتبرنا « من » حرفا أصليا لم يكن لنا بد من أن نعلقها بشىء من فعل أو ما يشبه الفعل ؛ فان كان هـذا المتعلق مذكورا فى الـكلام فقـد خرج المجرور عن أن يكون تمييزا ، وكان مفعولا به ، كما فهمت من صدر هـذه الـكلمة ، و إن كان المتعلق محذوفا : فان جعلناه حالا على ما هو المعروف فى متعلق « من » التى

الخامس ؛ إذا قلت : عندى عشرون من الرجال ؛ لا يكون ذلك من جر تمييز العدد بمن ، بل هو تركيب آخر ؛ لأن تمييز العدد شرطه الإفراد ، وأيضا فهو مُعَرَّفٌ اهـ .

(وَعَامِلَ التَّمْيِيزِ قَدِّمْ مُطْلَقَا) : أى ولو فعلاً متصرفا ، وفاقا لسيبويه والفراء وأكثر البصريين والكوفيين ؛ لأن الغالب فى التمييز المنصوب بفعل متصرف كونُهُ فاعلا فى الأصل وقد حُوِّل الإسناد عنه إلى غيره لقصد المبالغة ؛ فلا يُغَيَّر عما كان يستحقه من وجوب التأخير ؛ لما فيه من الإخلال بالأصل ، أما غير المتصرف فبالإجماع ، وأما قوله :

لبيان الجنس فقد خرجنا عن باب التمييز ، ولسنا نستطيع البتة أن نجعل هـذا المتعلق المحذوف تمييزا لأنه يلزم على جعله كذلك أمران كل واحد منهما مما لا سبيل إليه : الأول : أن يكون التمييز مشتقا ؛ لأن الأصل فى متعلق الجار والمجرور أن يكون مشتقا ؛ فتكون لنا مواضع قياسية يكون التمييز فيها مشتقا ، مع أنهم يصرحون بأن مجيء التمييز مشتقا نادر أو مقصـور على السماع ؛ والثانى : أن يقع التمييز جارا ومجرورا ، وهذا أمر يصرحون بنفيه ؛ فتراهم يقولون : من الفروق بين الحال والتمييز أن الحال يكون ظرفا أو جارا ومجرورا والتمييز لا يكون واحدا منهما .

هذا ، وبقى فى هذا الموضوع أن نبين لك مذاهب العلماء فى هذه المسألة ؛ فنقول : ذهب قوم إلى أن « من » التى تدخل على التمييز حرف زائد لا يدل إلا على التأكيد ولا يتعلق بشيء ، ورجح هذا المذهب أبو حيان صاحب الارتشاف ، واستدل له بما نقل الشارح عنه ، وهو المذهب الذى نرجحه ونختاره ، وذهب قوم إلى أن « من » هذه حرف أصلى ، وهؤلاء افترقوا فرقتين : فرقة منهم قالت : إن معنى « من » هذه التبعيض ، وقد رجح هذا الرأى ابن عصفور ، وفرقة قالت : إن معنى « من » هـذه بيان الجنس ، قال العلامة الصبان : « صرح به الشاطبى فى باب حروف الجر ، ونقله المصرح (وهو الشيخ خالد الأزهرى صاحب كتاب التصريح ، وهو أحـد شيوخ الأشمونى شارحنا) عن الموضح فى الحواشى ، وقال : هو ظاهر » اهـ . وأقول : إن كون « من » الجارة للتمييز لبيان الجنس ـ إذا قلنا بأصالتها ـ أولى من كونها للتبعيض ؛ بل لا يظهر كونها دالة على التبعيض إلا فى المقادير وما أشبهها ، نحو : اشتريت رطلا من عسل ؛ فإن الرطل المشترى بعض العسـل ، فأما ظهور كونها لبيان الجنس ففى كل موضع ، فإن الرطل من جنس العسل فى هذا المثال أيضا ، وكذا نحو قولهم : لله دره من رجل ، ونحو قولهم : ويحه من فارس ! ونحو قولهم : يالك من ليل ، وما أشبه ذلك . وقد مثل ابن هشام فى مغنى اللبيب لمن التى لبيان الجنس بأمثلة كثيرة لو تأملتها لوجدتها من بابة التمييز . وحسبك هذا فقد أطلنا عليك .

٥١٢ — وَنَارُنَا لَمْ يُرَ نَارًا مِثْلُهَا

فضرورة ، وقيل : الرؤية قلبية ، ونارا : مفعول ثان

---

٥١٢ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

* قَدْ عَلِمَتْ ذَاكَ مَعَدٌّ كُلُّهَا *

ولم أعثر لهذا على سابق أو لاحق غير ما ذكرت ، ولم أقف له على نسبة إلى قائل معين .

اللغة : « ير » هو مضارع مبنى للمجهول ماضيه المبنى للمعلوم رأى البصرية ، وستعرف فى بيان الاستشهاد أنه يجوز كونه مضارع رأى العلمية « معد » هو أبو العرب العدنانية ، وهو معد بن عدنان ، وكان سيبويه رحمه الله يزعم أن الميم فى معد أصلية ، ويزعم أن أصله معدد بزنة جعفر فنقلت حركة الدال الأولى إلى الساكن قبلها ثم أدغم الدالان ، ويستدل على أصالة الميم بأنهم قالوا « تمعدد الرجل » إذا أشبه المعديين أو اتصل بهم بحلف أو جوار أو غيرهما ، ووجه استدلاله على أصالة الميم فى معد بقولهم تمعدد الرجل أنا لو قلنا إنها زائدة للزم أن يكون تمعدد على وزان تمفعل ، وهذا وزن نادر فى العربية ، ولا ينبغى أن يحمل اللفظ الكثير الاستعمال على النادر الشاذ ، فوزان تمعدد عنده تفعلل كتدحرج ؛ ولا حجة له فيما ذهب إليه لوجوه : الأول أن الميم فى معد لو كانت أصلية لكانت إحدى الدالين زائدة ألبتة للإلحاق ، ولو كانت إحدى الدالين زائدة للإلحاق لوجب ألا يدغم أحدهما فى الآخر محافظة على الوزن الذى زيدت إحداهما لإلحاق اللفظ به ، كما فعلوا فى مهدد وقردد وسودد ونحوهن ، ألا ترى إلى قول الأعشى ميمون بن قيس :

* تَنَاسَيْتُ قَبْلَ الْيَوْمِ خُلَّةَ مَهْدَدَا *

والوجه الثانى : أنه ورد عنهم تمسكن وتمدرع وتمندل ، من المسكين والمدرعة والمنديل ، وميماتهن زائدة ، فوزانها عند التحقيق تمفعل ، فيكون تمعدد مثلهن ، والوجه الثالث : أن لنا أن ندعى أن تمعدد على وزان تفعلل مع قولنا إن الميم فى معد زائدة ، وذلك بأن نقول : إنه لما كثر استعمال معدّ ومسكين ومدرعة ومنديل توهموا أن ميماتهن أصلية فاشتقوا منهن فعلا على مثال تدحرج ؛ فالاشتقاق على شىء من التوهم بسبب كثرة الاستعمال ، ولا نكون بذلك قد خالفنا ما هو من الأصول المقررة ، وهو عدم جواز الإدغام فى الملحقات ؛ لأن الغرض من زيادة الإلحاق هو أن تلتحق الكلمة بعد الزيادة بوزان معين لتجرى على مثال هذا الوزان فى جميع تصرفاتها ؛ فاذا أدغموا علمنا أن الوزن ليس للالحاق كما فى مردّ ومفرّ .

الإعراب : « نارنا » نار : مبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المتكلم المعظم نفسه أو معه غيره مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر « لم » حرف نفى وجزم وقلب

(وَالْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزْرًا سُبِقَا) هو مبنى للمفعول ، ونَزْرًا : حال من الضمير المستتر فيه النائب عن الفاعل ، أي : مجيء عامل التمييز الذى هو فعل متصرف مسبوقا بالتمييز نزر : أي قليل ؛ من ذلك قوله :

٥١٣ — أَنَفْسًا تَطِيبُ بِنَيْلِ الْمُنَى وَدَاعِي الْمَنُونِ يُنَادِي جِهَارًا

مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « ير » فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها « نارا » تمييز لمثلها الآتى منصوب بالفتحة الظاهرة « مثلها » مثل : نائب فاعل ير ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، والضمير الذى للغائبة مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « قد » حرف تحقيق مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « علمت » علم : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « ذاك » ذا : اسم إشارة مفعول به لعلم ، مبنى على السكون فى محل نصب ، وعلم هنا بمعنى عرف فلا تحتاج إلا إلى مفعول واحد ، والكاف حرف خطاب ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « معد » فاعل علم ، مرفوع بالضمة الظاهرة « كلها » كل : توكيد لمعدّ ، وضمير الغائبة مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « نارا » فانه تمييز لمثلها ، على ما علمت فى الإعراب ، ومثلها : مفرد من النوع الذى هو شبه المقدار ، وقد علمت أن العامل فى تمييز المفرد — على ما أجمع عليه النحاة — هو نفس ذلك المفرد المميز ، ومثلها : اسم جامد ، وقد تقدم التمييز عليه ، فظاهر البيت أن التمييز يتقدم على عامله إذا كان العامل فيه جامدا ، وهذا الظاهر مما لا يجيزه أحد من العلماء ، فقد أجمعوا على أنه إذا كان العامل فى التمييز اسما ، نحو قولهم : على التمرة مثلها زبدا ، لم يجز أن يتقدم التمييز عليه ، فلما كان ظاهر هذا الشاهد مما لا يجيزه أحد من علماء العربية التمسوا له وجها غير هذا الظاهر يخرج به عما أجمعوا على فساده : فمن العلماء من ذهب إلى أن « ير » فى قوله « لم ير نارا مثلها » ليست بصرية تحتاج إلى مفعول واحد ، بل هى علمية تحتاج إلى مفعولين ، وأعرب « نارا » مفعولا ثانيا تقدم على المفعول الأول ، و « مثلها » النائب عن الفاعل هو المفعول الأول ، فليس فى البيت تمييز تقدم على عامله ، والمعنى على هذا الوجه : نارنا لا يعلم العرب مثلها نارا فى جلبها للضيفان واجتماعهم عليها و إنالتهم ما يحتاجونه من الطعام ، ومن العلماء من سلم أن « ير » بصرية وسلم أن « نارا » تمييز تقدم على عامله ، وحكم بأن هذا البيت شاذ لا يصح أن تؤخذ منه قاعدة .

٥١٣ — نسبوا هذا البيت إلى رجل من طيئ ، ولم أقف على تعريف صاحبه بأكثر من هذا ، كما لم أقف له على سابق أو لاحق .

اللغة : « تطيب » بمعنى تطمئن « نيل » بفتح فسكون — مصدر قولك : نال الشيء يناله

... ...

نيلا ومنالا إذا حصل عليه « المنى » بضم الميم ـ جمع منية ، والمنية ـ بضم الميم وسكون النون ـ اسم لما يتمناه الإنسان و يرغبه ، ومنه قول الشاعر :

تَمَنَّى مَزْيَدٌ زَيْداً فَلاَقَى ... أَخَا ثِقَةٍ إِذَا اخْتَلَفَ الْعَوَالِي

كَمُنْيَةِ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي ... أُصَادِفُهُ وَأَفْقِدُ جُلَّ مَالِي

« المنون » بفتح الميم ، بزنة رسول ـ اسم الموت ، وهو فعول بمعنى فاعل من المن بمعنى القطع ؛ لأنها تقطع الآمال وتجذ الآجال ، قالوا : المنون تقطع المدد ، وتنقص العدد . وقال الفراء : المنون مؤنثة وتكون واحدة وجمعا اهـ. قال أبو رجاء عفا الله عنه : بل المنون مما يستوى فيه المذكر والمؤنث ؛ والسر فى ذلك ما ذكرناه من أن هذا اللفظ فعول بمعنى فاعل كصبور ، وهو مما يستوى فيه المذكر والمؤنث والواحد والجمع ، وممن ذكره أبو ذؤيب الهذلى ، وذلك فى قوله :

أَمِنَ الْمَنُونِ وَرَيْبِهِ تَتَوَجَّعُ ... وَالدَّهْرُ لَيْسَ بِمُعْتِبٍ مَنْ يَجْزَعُ

« جهارا » علانية وجهرا ، نقيض السر

الإعراب : « أنفسا » الهمزة للاستفهام التوبيخى ، حرف مبنى على السكون لا محل له ، ونفسا : تمييز تقدم على عامله الذى هو قوله تطيب الآتى ، منصوب بالفتحة الظاهرة « تطيب » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بنيل » جار ومجرور متعلق بتطيب ، ونيل مضاف و « المنى » مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « وداعى » الواو واو الحال ، حرف مبنى على الفتح لا محل له ، داعى : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وداعى مضاف و «المنون» مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « ينادى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى داعى المنون ، وجملة الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو داعى المنون ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال « جهارا » مفعول مطلق عامله قوله ينادى ، وأصله نعت لمصدر محذوف : أى ينادى نداء جهارا ؛ فحذف المنعوت وأقيم النعت مقامه

الشاهد فيه : قوله « أنفسا تطيب » فان « نفسا » تمييز ، والعامل فيه قوله « تطيب » وهو فعل متصرف ، وقد تقدم هذا التمييز على عامله ، وأصل الكلام : أتطيب نفسا بنيل المنى ، فدل على أنه إذا كان العامل فى التمييز فعلا متصرفا جاز أن يتقدم التمييز عليه ، وقد اختلفت كلمة النحاة فى ذلك التقديم حينئذ : فذهب سيبويه وجمهرة نحاة البصرة إلى أنه غير جائز ، بل يجب أن يتأخر التمييز على عامله مطلقا ، نعنى سواء أكان عامله فعلا متصرفا أم وصفا يشبه الفعل المتصرف ،

... ...

أم وصفا لايشبه الفعل المتصرف ، وذلك اسم التفضيل ، أم لم يكن فعلا ولا وصفا كالاسم الجامد ، وذهب الكوفيون وتبعهم المازنى والمبرد والجرمى والكسائى إلى أنه إن كان العامل فى التمييز فعلا متصرفا جاز تقديم التمييز عليه ، كما فى هذا البيت وما بعده ، واضطربت عبارة ابن مالك ؛ فقال فى شرح العمدة : « وبقول الكوفيين والمازنى والكسائى والجرمىّ والمبرد أقول ؛ قياسا على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف » اه ، وقد ذكر الشارح ذلك وإن لم يوضحه توضيحنا ، وأنت تراه يقول فى الألفية * والفعل ذو التصريف نزرا سبقا * أى : أنه قد ورد قليلا فى كلامهم تقديم التمييز على العامل إذا كان فعلا متصرفا ، مما يدل على أنه لا يرى لك أن تقيس عليه

فان قلت : فما يقول العلماء فى تقديم التمييز على عامله إذا كان اسما يشبه الفعل المتصرف : أفتراهم أجمعوا فيه على كلمة أم أنهم اختلفوا فيه ؟

فالجواب على ذلك أنا لم نقف على نص صريح فى ذلك ، ولكن قياس أقوالهم يدل على أنهم مختلفون فيه اختلافهم فى التقديم على العامل إذا كان فعلا متصرفا .

فان قلت : فما وجه منع سيبويه والجمهور من جواز تقديم التمييز على عامله المتصرف ؟

قلت : قد وجه العلماء هذا القول بتوجيهين : أما أحدهما فتلخيصه أن الغالب فى التمييز المنصوب بفعل متصرف أن يكون محولا عن الفاعل ؛ أفلست ترى أن أصل الكلام فى نحو قولك : طبت نفسا «طابت نفسك» فحذف المضاف الذى هو نفس ، وأقيم المضاف إليه الذى هو ضمير المخاطب مقامه ، وحوّل الإسناد إليه ثم انتصب الاسم الذى كان فاعلا على التمييز فصار : طبت نفسا ، ومثله تفقأ زيد شحما ، وتدفق محمد علما ، وإذا كان أصل التمييز المنصوب بفعل متصرف فاعلا لهذا الفعل ، وكان الفاعل لا يتقدم على فعله العامل فيه ــ وجب أن يبقى على ما كان عليه فلا يجوز تقديمه ؛ إذ لو أجزنا تقديمه لأخللنا بأصله الذى كان مستحقا له . وأما التوجيه الثانى فتلخيصه أن التمييز يشبه النعت فى أن كلا منهما يؤتى به لإيضاح غيره ، ولما كان النعت لايجوز أن يتقدم على العامل فيه وجب أن يكون كذلك ما أشبهه

فان قلت : فبماذا يوجه سيبويه والجمهور هذا الشاهد ؟

فالجواب عن ذلك أن لأنصار مذهب سيبويه والجمهور رأيين فى هذا الشاهد ونحوه ؛ أما أحد الرأيين فأن يوجهوا الشاهد توجيها يخرجه عن الاستشهاد به ، ومما وجهوا به هذا الشاهد أنهم جعلوا «نفسا» تمييزا حذف عامله ، وأصل الكلام على هذا : أتطيب نفسا تطيب بنيل المنى ؟ وأما الرأى الثانى فأن يحكموا بشذوذ ما ورد مما ظاهره ذلك

وقوله :

٥١٤ — وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

٥١٤ — هذا عجز بيت ، وصدره قوله :

* أَتَهْجُرُ لَيْلَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا *

وقد اختلف العلماء فى نسبة هذا البيت إلى قائله ؛ فمنهم من نسبه إلى المخبل السعدى ، ومنهم من نسبه إلى أعشى همدان ، ونسبه ابن سيده لقيس بن معاذ — أو الملوح — العامرى ، المعروف بمجنون ليلى ؛ ويروى بعده قوله :

إِذَا قِيلَ مِنْ مَاءِ الْفُرَاتِ وَطِيبِهِ   تَعَرَّضَ لِى مِنْهَا أَغَنُّ غَضُوبُ
وَأَهْلَكَنِى شَيْبَانُ فِى كُلِّ شَتْوَةٍ   لِقَلْبِى مِنْ خَوْفِ الْفِرَاقِ وَجِيبُ
أَشَيْبَانُ مَا أَدْرَاكَ أَنْ رُبَّ لَيْلَةٍ   غَبَقْتُكَ فِيهَا وَالْغَبُوقُ حَبِيبُ

اللغة : « أغن » وصف من الغنة ، وهى أن يتكلم المرء من قبل خياشيمه ، ويقولون : ظبى أغن ، وهم يتمدحون ذلك فى النساء ، وفى لامية كعب :

وَمَا سُعَادُ غَدَاةَ الْبَيْنِ إِذْ رَحَلُوا   إِلَّا أَغَنُّ غَضِيضُ الطَّرْفِ مَكْحُولُ

« غضوب » وصف من الغضب ، فعول بمعنى اسم الفاعل ، وأراد أنه عبوس الوجه ؛ لأن ذلك من لوازم الغضب عادة «شيبان» قال العينى : «بفتح الشين المعجمة وكسرها وسكون الياء آخر الحروف وفتح الباء الموحدة ، قال الجوهرى : شيبان وملحان : شهرا قماح ، وهما أشد الشتاء بردا ، سميا بذلك لبياض الأرض بما عليها من الثلج والصقيع ، وفى العباب شهرا قماح — بالكسر وبالضم ، والضم عن ابن الأعرابى — وهما الكانونان ، وأصله من قامحت إبلك ؛ إذا وردت الماء ولم تشرب ورفعت رءوسها من داء يكون بها أو برد ، وهى إبل مقامحة ، وبعير مقامح ، وناقة مقامح ، أيضا ، والجمع قماح بالكسر » اهـ ، وقوله «شتوة» هى بفتح الشين المعجمة وسكون التاء — اسم لوقت البرد ، ويجمع على شتاء ، مثل ركوة وركاء « وجيب » هو مصدر قولك : وجب قلب فلان يجب وجيبا ؛ إذا خفق واضطرب من خوف أو جبن « غبقتك » سقيتك الغبوق وهو بفتح الغين المعجمة شرب الليل .

الإعراب : « أتهجر » الهمزة للاستفهام حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، تهجر : فعل مضارع مرفوع بضمة ظاهرة « ليلى » فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «بالفراق» جار ومجرور متعلق بتهجر «حبيبها» حبيب : مفعول به لتهجر منصوب بالفتحة الظاهرة ، وضمير الغائبة العائد إلى ليلى مضاف إليه « وما » الواو للحال ، حرف مبنى

... ...

على الفتح لا محل له من الإعراب ، ما : حرف نفى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «كان» ذكر العلامة الصبان أنها زائدة ؛ فلا اسم لها ولا خبر ، وفى كلام ابن الأنبارى فى الإنصاف مايفيد أنها شأنية ، وسنسمعك كلامه ، وصرح به العلامة العينى ؛ فاسمها على هذا ضمير شأن محذوف تقديره هو : أى وما كان الحال والشأن تطيب ليلى نفسا بالفراق «نفسا» تمييز تقدم على العامل فيه ، وهو قوله تطيب الآتى ، منصوب بالفتحة الظاهرة «بالفراق» جار ومجرور متعلق بقوله تطيب الآتى «تطيب» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى ليلى المذكورة فى أول البيت ، وجملة الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه فى محل نصب خبر كان إذا جعلتها شأنية ، وجملة كان واسمها وخبرها فى محل نصب حال ؛ فإن جعلت كان زائدة كما ذكره الصبان فجملة المضارع وفاعله فى محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله «نفسا ... تطيب» فإن نفسا تمييز ، والعامل فيه قوله تطيب ، وهو فعل متصرف ، وقد تقدم هذا التمييز على هذا العامل ، وذلك يدل على أنه يجوز تقديم التمييز على عامله إذا كان هذا العامل فعلا متصرفا كما هو كذلك فى هذا الشاهد ، وهو مذهب الكوفيين وجماعة من البصريين ، وأيدهم فى ذلك ابن مالك فى شرح العمدة على ما قد بيناه فى شرح الشاهد [illegible] . فأما سيبويه وجمهرة البصريين فقالوا : إنه لا يجوز ، وإن تقديم التمييز فى هذا البيت ضرورة التجأ إليها الشاعر [illegible] البيت ، وذهب أبو إسحاق الزجاج إلى تخطئة الرواة فى رواية بيت الشاهد ، وزعم أن [illegible] هكذا :

أَتَهْجُرُ لَيْــلَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا [illegible] نَفْسِى [illegible]اقِ تَطِيبُ

وعلى ذلك يخلو البيت من الشاهد ؛ لأن «نفسى» اسم كان [illegible] ضمير شأن ونفسى مبتدأ ، وجملة «تطيب» من الفعل المضارع وفاعله الضمير المستتر [illegible] النفس فى محل نصب خبر كان على الأول وفى محل رفع خبر المبتدأ على الثانى . ونقل أبو الحسن أن صحة الرواية الثابتة فى ديوان الأعشى هكذا :

أَتُؤْذِنُ سَــلْمَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَلَمْ تَكُ نَفْسِى بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

ولا شاهد فيه على هذه الرواية أيضا .

ونحب أن نحدثك حديث هذه المسألة عن ابن الأنبارى فى كتابه الإنصاف ، وسيأتى فيه ذكر هذا البيت ورد البصريين عليه ، قال (ص ٣٥١) مانصه : «اختلف الكوفيون فى جواز تقديم التمييز إذا كان العامل فيه فعلا متصرفا ، نحو : تصبب زيد عرقا ، وتفقأ الكبش شحما ، فذهب بعضهم إلى جوازه ، ووافقهم على ذلك أبو عثمان المازنى وأبو العباس المبرد من البصريين ، وذهب أكثر البصريين إلى أنه لايجوز .

... ...

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على جواز التقديم : النقل ، والقياس ؛ أما النقل فقد جاء ذلك فى كلامهم ؛ قال الشاعر :

أَتَهْجُرُ سَلْمَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْساً بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

وجه الدليل أنه نصب نفسا على التمييز وقدمه على العامل فيه وهو تطيب ؛ لأن التقدير فيه : وما كان الشأن والحديث تطيب سلمى نفسا ، فدل على جوازه . وأما القياس فلأن العامل فعل متصرف ، فجاز تقديم معموله عليه ، كسائر الأفعال المتصرفة ، ألا ترى أن الفعل لما كان متصرفا ــ نحو قولك : ضرب زيد عمرا ــ جاز تقديم معموله عليه نحو عمرا ضرب زيد . وقد ذهبتم إلى أنه يجوز تقديم الحال على العامل فيها إذا كان فعلا متصرفا ــ نحو : راكبا جاء زيد . قالوا : ولا يجوز أن يقال : تقديم الحال على العامل فيها لا يجوز عندكم ولا تقولون به ، فلا يجوز لكم الاستدلال بما لا يجوز عندكم ولا تقولون به (يريد أن الكوفيين منعوا من تقديم الحال على عامله إذا كان فعلا متصرفا ، وقد احتجوا على البصريين فى هذه المسألة بأن العامل المتصرف من شأنه أن يجوز تقديم معمولاته عليه ، ولهذا الشأن جوز البصريون تقديم الحال على العامل فيه إذا كان فعلا متصرفا ، ولما كان ظاهر هذا أنه يلزم الكوفيين فى مسألة الحال بمذهب البصريين أراد أن يبين أن الكوفيين ــ مع أنهم يسلمون أن شأن الفعل المتصرف تجويز تقديم معمولاته عليه ــ يفرقون بين الحال والتمييز ، ولا يلزمهم ما ذهب البصريون إليه فى مسألة التمييز) لأنا نقول : كان القياس يقتضى أن يجوز تقديم الحال على العامل فيها إذا كان فعلا متصرفا ، إلا أنه لم يجز لدليل دلّ عليه ، وذلك لما يؤدّى إليه من تقديم المضمر على المظهر ، فبقينا فيما عداه على الأصل ، وجاز لنا أن نستدلّ به عليكم وإن كنا لا نقول به لأنكم تقولون به ، فصح أن يكون إلزاما عليكم .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز تقديمه (يريد التمييز) على العامل فيه لأنه هو الفاعل فى المعنى ، ألا ترى أنك إذا قلت : تصبب زيد عرقا ، وتفقأ الكبش شحما ، أن المتصبب هو العرق ، والمتفقئ هو الشحم ، وكذلك لو قلت : حسن زيد غلاما ودابة ، لم يكن له حظ فى الفعل من جهة المعنى ، بل العامل فى المعنى هو الغلام والدابة ، فلما كان هو الفاعل فى المعنى لم يجز تقديمه كما لو كان فاعلا لفظا ، قالوا : ولا يلزم على كلامنا الحال حيث يجوز تقديمها على العامل فيها نحو راكبا جاء زيد ، فان راكبا فاعل فى المعنى ومع هذا يجوز تقديمه ، لأنا نقول : الفرق بينهما ظاهر ، وذلك لأنك إذا قلت : جاء زيد راكبا ، فزيد هو الفاعل لفظا ومعنى ، وإذا استوفى الفعل فاعله من جهة اللفظ والمعنى صار راكبا بمنزلة المفعول المختص ، لاستيفاء الفعل فاعله من كل وجه ، فجاز تقديمه كالمفعول نحو عمرا ضرب زيد ، بخلاف التمييز ،

... ...

فانك لو قلت : تصبب زيد عرقا ، وتفقأ الكبش شحما ، وحسن زيد غلاما ، لم يكن زيد هو الفاعل فى المعنى ، بل الفاعل فى المعنى هو العرق والشحم [والغلام] فلم يكن عرقا وشحما وغلاما بمنزلة المفعول من هذا الوجه ؛ لأن الفعل استوفى فاعله لفظا لا معنى ، فلم يجز تقديمه كما جاز تقديم الفاعل . وكذلك قولهم : امتلأ الإناء ماء ، فانه ــ وإن لم يكن مثل تصبب زيد عرقا ؛ لأنه لا يمكن أن تقول : امتــلأ ماء الإناء ، كما يمكن أن تقول : تصبب عرق زيد ــ إلا أنه لما كان الماء يملأ الإناء كان فاعلا على الحقيقة .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما ما استدلوا به من قول الشاعر :

أَتَهْجُرُ سَلْمَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْساً بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

فان الرواية الصحيحة :

* وَمَا كَانَ نَفْسِي بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ *

وذلك لا حجة فيه ، ولئن سلمنا صحة ما رووه فنقول : نصب « نفسا » بفعل مقدر ، كأنه قال أعنى نفسا ، لا على التمييز ؛ ولو قدرنا ما ذكرتموه فانما جاء فى الشعر قليلا على طريق الشذوذ ، فلا يكون فيه حجة ، وأما قولهم : إنه فعل متصرف فجاز تقديم معموله عليه كسائر الأفعال المتصرفة إلى آخر ما قرروه ، قلنا : الفرق بينهما ظاهر ، وذلك لأن المنصوب فى ضرب زيد عمرا منصوب لفظا ومعنى ، وأما المنصوب فى نحو تصبب زيد عرقا فانه وإن لم يكن فاعلا لفظا فانه فاعل معنى ، وأما احتجاجهم بتقديم الحال على العامل فيها فلا حجة لهم فيه لأنهم لا يقولون به ولا يعتقدون صحته ، فكيف يجوز أن يستدلوا على الخصم بما لا يعتقدون صحته ، وأما قولهم : كان القياس يقتضى أن يجوز تقديم الحال على العامل فيها إلا أنه لم يجز عندنا لدليل دل عليه ، وهو ما يؤدى إليه من تقديم المضمر على المظهر ، فانا نقول : ولذلك نقول ههنا ، كان القياس يقتضى أنه يجوز تقديم التمييز على العامل فيه ، إلا أنه لم يجز عندنا لدليل دل عليه ، وهو أن التمييز فى المعنى هو الفاعل ، والفاعل لا يجوز تقديمه على الفعل ، و إذا جاز لكم أن تتركوا جواز التقديم هناك لدليل جاز لنا أن نتركه ههنا لدليل ، على أنا قد بينا فساد ما ذهبتم إليه وصحة ما ذهبنا إليه ، والله أعلم » اهـ .

قال أبو رجاء عفا الله عنه : وتلخيص الموضوعين أن ههنا أصلين : أحدهما أن الشأن فى الفعل المتصرف أن يجوز تقديم معمولاته عليه ، ولا يخالف فى هذا الأصل أحد من الكوفيين والبصريين فكلهم آخذ به وقائل بما يدل عليه وملتزم ما يستلزمه ، غير أن المازنى والكسائى والمبرد والجرمى وابن مالك يطردون القول به طردا ولا يستثنون منه مفعولا ولا حالا ولا تمييزا ، وجمهور البصريين يستثنون منه كل معمول يكون فاعلا فى المعنى لذلك الفعل المتصرف ؛

وقوله :

٥١٥ — ضَيَّعْتُ حَزْمِيَ فِي إِبْعَادِيَ ٱلْأَمَلَا ... وَمَا ٱرْعَوَيْتُ وَشَيْباً رَأْسِيَ ٱشْتَعَلَا

وأجاز الكسائى والمازنى والمبرد والجرمى القياسَ عليه ، محتجين بما ذكر ، وقياسا على غيره من الفضلات المنصوبة بفعل متصرف ، ووافقهم الناظم فى غير هذا الكتاب .

فلا يجيزون أن يتقدم هذا المعمول عليه لأنهم لا يجيزون أن يتقدم الفاعل على فعله ، وجمهور الكوفيين يستثنون من هذا الأصل كل معمول يترتب على تقديمه تقديم الضمير على مرجعه الظاهر بسبب كون هذا المعمول مشتقا ، أو الأصل فيه الاشتقاق ، فهو متحمل لضمير عائد على اسم ظاهر متأخر عن الفعل ؛ فلهذا لا يجيزون أن يتقدم الحال على العامل فيه ولو كان فعلا متصرفا ؛ والأصل الثانى أن الشأن فى الضمير الموضوع للغائب أن يكون له مرجع متقدم عليه ، ولا يخالف فى هذا الأصل على وجه التعميم أحد من الكوفيين والبصريين فكلهم يأخذ به ويجرى معه ويلتزم مقتضاه ، غير أن جمهور الكوفيين يوجبون أن يكون المرجع الذى يعود إليه ضمير الغائب متقدما عليه فى اللفظ ويأبون ما عداه ؛ فمن ثم منعوا تقديم الحال على عامله ولو كان فعلا متصرفا من قبل أن الغالب فى الحال أن يكون مشتقا متحملا لضمير غائب ومرجع هذا الضمير — حين يتقدم الحال — متأخر عن الفعل فيكون الضمير المستكن فى الحال راجعا إلى متأخر عنه ؛ وجمهور البصريين يجيزون أن يكون مرجع ضمير الغائب متقدما فى المعنى وأن يكون متقدما فى الحكم والرتبة كما يجيزون أن يكون متقدما فى اللفظ ؛ ولهذا أجازوا تقدم الحال على عامله المتصرف ؛ لأن مرتبة الحال التأخر عن الفاعل ؛ فهو — وإن تقدم لفظا — بمنزلة المتأخر عن مرجعه . ولك فى هذا الكلام على هذا الوجه من البسط المقنع والغناء .

٥١٥ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق .

اللغة : « حزمى » الحزم — بفتح فسكون — ضبط الرجل أمره وأخذه بالثقة فيه « إبعادى الأمل » يريد تطويله فى آماد البقاء وتحليقه فى سماوات الخيال وتركه حبال التدبير « ارعويت » كففت نفسى وزجرتها عن كل ما لا يليق بخطة الحازم البصير بعواقب الأمور « اشتعل » انتشر فيه الشيب وفشا بياض الشعر بين سواده ، وقال ابن دريد فى مقصورته :

إِمَّا تَرَىْ رَأْسِيَ حَاكَىَ لَوْنُهُ ... طُرَّةَ صُبْحٍ تَحْتَ أَذْيَالِ الدُّجَى

وَاشْتَعَلَ ٱلْمُبْيَضُّ فِي مُسْوَدِّهِ ... مِثْلَ اشْتِعَالِ النَّارِ فِي جَزْلِ الْغَضَى

المعنى : إنى قد فرطت فى أمر نفسى ، ولم آخذ بما كان يجب من الحزم وضبط الأمور ؛ ولم أكف نفسى عما لا ينبغى لمثلى ، فى حين أن الشيب قد انتشر فى شعرى ، وحلت الأيام التى لا يجوز فيها التضييع والتفريط .

{ تنبيهان } : الأول : مما استدل به الناظم على الجواز قوله :

٥١٦ — رَدَدْتُ بِمِثْلِ السِّيدِ نَهْدٍ مُقَلِّصٍ كَمِيشٍ إِذَا عِطْفَاهُ مَاءً تَحَلَّبَا

الإعراب : « ضيعت » فعل وفاعل « حزمى » حزم : مفعول به ، وياء المتكلم مضاف إليه « فى » حرف جر « إبعادى » إبعاد : مجرور بفى ، وعلامة جره كسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، والجار والمجرور متعلق بضيع ، وإبعاد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى فاعله « الأملا » مفعول به للمصدر ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف للإطلاق « وما » الواو حرف عطف ، ما : حرف نفى « ارعويت » فعل وفاعل « وشيبا » الواو للحال ، شيبا : تمييز تقدم على عامله ، وهو قوله اشتعل الآتى ، منصوب بالفتحة الظاهرة « رأسى » مبتدأ ، وياء المتكلم مضاف إليه « اشتعلا » فعل ماض ، فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى رأسى ، والألف للإطلاق ، وجملة الفعل وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « شيبا رأسى اشتعلا » فإن شيبا تمييز ، والعامل فيه قوله اشتعل ، وهذا العامل فعل ماض متصرف ، وقد تقدم التمييز فى هذه العبارة على هذا العامل ؛ فذلك يدل على أنه يجوز تقديم التمييز على عامله إذا كان هذا العامل فعلا متصرفا ، وهو مذهب الكوفيين والكسائى والمازنى والمبرد والجرمى وابن مالك على ما تقدم بيانه .

٥١٦ — هذا البيت من قصيدة طويلة لربيعة بن مقروم الضبى ، وهى من قصائد المفضليات والأصمعيات ، وهو ربيعة بن مقروم بن قيس بن جابر بن خالد بن عوف بن عرط بن السيد ابن مالك بن بكر بن سعد بن ضبة بن أد . وأول هذه القصيدة قوله :

تَذَكَّرْتَ وَالذِّكْرَى تَهِيجُكَ زَيْنَبَا وَأَصْبَحَ بَاقِى وَصْلِهَا قَدْ تَقَضَّبَا
وَحَلَّ بِفَلْجٍ وَالأَبَاتِرِ أَهْلُنَا وَشَطَّتْ وَحَلَّتْ غَمْرَةً فَمُثَقَّبَا
وَطَاوَعْتُ أَمْرَ العَاذِلَاتِ وَقَدْ أَرَى عَلَيْهِنَّ أَبَّاءَ القَرِينَةِ مِشْغَبَا
فَيَارُبَّ خَصْمٍ قَدْ كَفَيْتُ دِفَاعَهُ وَقَوَّمْتُ مِنْهُ دَرْأَهُ فَتَنَكَّبَا
وَمَوْلًى عَلَى ضَنْكِ المَقَامِ نَصَرْتُهُ إِذَا النِّكْسُ أَكْبَى زَنْدَهُ وَتَذَبْذَبَا
وَأَضْيَافِ لَيْلٍ فِى شَمَالٍ عَرِيَّةٍ قَرَيْتُ مِنَ الكُومِ السَّدِيفَ المُرَعَّبَا
وَوَارِدَةٍ كَأَنَّهَا عُصَبُ القَطَا تُثِيرُ عَجَاجًا بِالسَّنَابِكِ أَصْهَبَا
رَدَدْتُ بِمِثْلِ السِّيدِ نَهْدٍ مُقَلِّصٍ كَمِيشٍ ... البيت ... وبعده :

... ...

وأسْمَرَ خَطِّيٍّ كَأَنَّ سِـــنَانَهُ   شِهَابُ غَضًى شَـــيَّعْتَهُ فَتَلَهَّبَا

فتيَانِ صِدْقٍ قَدْ صَبَحْتُ سُلَافَةً   إذَا الدِّيكُ فِي جَوْشٍ مِنَ اللَّيْلِ طَرَّبَا

اللغة : « تذكرت » هو بفتح التاء ، على أن الشاعر يخاطب نفسه ، وتلك من عادة الشعراء يجردون من أنفسهم أشخاصا يخاطبونهم « تهيجك » تثير أشجانك وتبعث ما كمن من لواعجك . وزينب مفعول به لتذكرت ، والجملة بينهما اعتراضية « تقضب » تقطع « وحلت بفلج - إلخ » فلج - بفتح فسكون - والأباتر - بهمزة فباء موحدة وبعد الألف مثناة فوقية ، وذكر العينى أنها مثلثة - وغمرة - بفتح الغين المعجمة وسكون الميم - ومثقب - بضم الميم وفتح الثاء المثلثة وتشديد القاف مكسورة أو مفتوحة - كلهن أسماء مواضع ، وشطت : بعدت ، ومن عادة الشعراء - إذا أرادوا أن يصفوا بعد الشقة بينهم وبين محبوبيهم - أن يذكروا حلول أحبائهم بأماكن بعيدة عن الأماكن التى يقيم فيها أهلوهم ، واسمع إلى قول عنترة :

كَيْفَ الْمَزَارُ وَقَدْ تَرَبَّعَ أَهْلُهَا   بِعُنَيْزَتَيْنِ وَأَهْلُنَا بِالْغَيْلَمِ

ثم اسمع إلى قول الحارث بن ظالم أحد بنى مرة بن عوف :

وَحَلَّ النَّعْفَ مِنْ قَنَوَيْنِ أَهْلِي   وَحَلَّتْ رَوْضَ بِيشَةَ فَالرُّبَابَا

وقول ربيعة فى أبيات الشاهد « وطاوعت أمر العاذلات - إلخ » أباء : صيغة مبالغة من الإباء ، وهو الامتناع ، والقرينة : أراد بها نفسه ، وقد يقال : قرين ، وقرون ، وقرونة ، والمشغب - بكسر الميم وسكون الشين وفتح الغين - الشديد الشغب ، يقول : إنى أطعت أمر اللاتى يعذلننى فى حبها وأصخت لأقوالهن بعد أن كنت شديد الإباء عليهن لا أستمع لهن ولا أطيعهن ، كنى بذلك عن كبره وشيخوخته ؛ لأن الفتاء والشباب وقت الصبوة والسير فى سبيل اللهو « فيارب خصم قد كفيت - إلخ » كفيت دفاعه : يريد أنه قام منه مقام الكفاية فلم يحتج لمعونة ، ووقع محرفا فى شواهد العينى « كفنت دفاعه » بنونين ، ودرأه : ميله ، وتنكب : عدل عما كان فيه من المدافعة « ومولى على ضنك المقام - إلخ » أراد بالمولى فى هذا المقام : الولى ، وضنك المقام : ضيقه ، والنكس - بكسر النون وسكون الكاف - الردىء من الرجال ، وأكبى زنده : كناية عن أنه لم يأت بما يغنى ووقف عن نصرة وليه ، وأصله من قولهم : كبا الزند يكبو ؛ إذا لم يجىء بنار عند قدحه ، وتذبذب : أى لم يثبت على حال ؛ فهو تارة إلى هنا وتارة إلى ههنا « وأضياف ليل - إلخ » الشمال : ريح معروفة ، وعرية - بفتح العين المهملة وكسر الراء بعدها ياء مشددة - الباردة ، ووقع فى شواهد العينى « فى نهار شملة » وقال فى شرحه : « الشملة : الباردة » والكوم - بضم الكاف - جمع كوماء أو أكوم ، والكوماء - بفتح الكاف وسكون الواو - الناقة

... ...

العظيمة السنام . والسديف ــ بفتح السين ــ السنام ، والمرعب ــ بضم الميم وفتح الراء وتشديد العين المهملة مفتوحة ــ اسم مفعول من الترعيب ، وهو التقطيع «وواردة كأنها عصب القطا ــ إلخ» أراد بالواردة القطيع من الخيل ، والعصب ــ بضم العين وفتح الصاد ــ جمع عصبة ، وشبه الجماعة من الخيل بالجماعة من القطا في السرعة ، والعجاج : الغبار ، والسنابك : جمع سنبك ، والسنبك ــ بضم السين وسكون النون وضم الباء ــ طرف مقدم الحافر ، والأصهب : الذي لونه الصهبة «رددت بمثل السيد ــ إلخ» رواية المفضليات «وزعت بمثل السيد» ووزعت : معناه كففت ، والسيد ــ بكسر السين ــ الذئب ، وأراد بمثل السيد فرسه ، شبه فرسه بالذئب في السرعة ، والنهد ــ بفتح فسكون ــ الضخم ، والمقلص ــ بضم الميم وفتح القاف وتشديد اللام ــ الطويل القوائم من غير ترهل ، والكميش ــ بفتح الكاف ــ الجادّ في عدوه المنكمش المسرع ، ويروى في مكانه «جهيز» وهو الشديد الجرى ، وعطفاه : جانباه ، وتحلبا : سالا «وأسمر خطى ــ إلخ» أراد بالأسمر الرمح ، والخطى : المنسوب إلى الخط ، وهو موضع بالبحرين ، والشهاب ــ بزنة كتاب ــ النار في رأس العود ، والغضى : شجر كثير النار حسن التوقد ، وشيعته : أراد أعنته بالحطب ليستعر ويتوقد ، وتلهب : توقد ، واستعرت جذوته ، ومثله قول الشاعر :

وَأَسْمَرَ خَطِّيٍّ كَأَنَّ سِنَانَهُ ... سَنَا لَهَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ بِدُخَانِ

وقول ربيعة «وفتيان صدق ــ إلخ» صبحت : سقيتهم الصبوح ، وهو بفتح الصاد وضم الباء مخففة ــ شرب الغداة ، والسلافة ــ بضم السين ــ ومثله السلاف : ماسال من الخمر قبل أن تعصر ، أو هو خالص الشراب ، وجوش من الليل : قطعة من آخره ، وطرّب : صاح

الإعراب : «رددت» فعل وفاعل ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ المجرور لفظا بواو ربّ في قوله «وواردة» في البيت السابق «بمثل» جار ومجرور متعلق بردّ ، ومثل مضاف و «السيد» مضاف إليه «نهد» نعت لمثل السيد «مقلص» صفة أخرى لمثل السيد «كميش» صفة ثالثة «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه «عطفاه» فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والتقدير : إذا تحلب عطفاه . هذا إعراب جمهور البصريين ، وستعرف فيه وجها آخر لبعض الكوفيين عند بيان الشاهد ، وضمير الغائب العائد إلى مثل السيد مضاف إليه ، وجملة الفعل المحذوف وفاعله المذكور في محل جر بإضافة إذا إليها «ماء» تمييز ، وقد ذكر ابن مالك أنه قد تقدم على عامله ، وهو قوله تحلبا في آخر البيت ، وستعرف ما فيه «تحلبا» فعل ماض مبني على الفتح لا محل له ، والألف ضمير التثنية فاعله ، والجملة لا محل لها من الإعراب مفسرة ، وجواب إذا محذوف يدل عليه سياق الكلام ، والتقدير : إذا تحلب عطفاه ماء ركبته فرددت المغيرين ، مثلا .

... ...

الشاهد فيه : استدل ابن مالك بهذا البيت على جواز تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلا متصرفا ، وكأنه اعتبر قوله « تحلب » فى آخر البيت عاملا فى التمييز الذى هو قوله « ماء » المتقدم فى العبارة عليه . والشارح يرى أن ذلك سهو من ابن مالك ؛ لأنه يرى أن العامل فى التمييز ليس هو ذلك الفعل المتأخر ، وإنما العامل فعل آخر محذوف وموقعه من الكلام بعد « إذا » الشرطية ، وليس هذا الفعل المذكور فى البيت إلا تفسيرا لذلك الفعل المحذوف ، ومتى كان الأمر كذلك لم يكن فى هذا البيت دليل على تقديم التمييز على العامل فيه . وهذا الذى ذهب إليه الشارح مبنى على كلام البصريين الذين يوجبون أن يكون ما بعد « إذا » و « إن » جملة فعلية كسائر أدوات الشرط ، فان وقع بعد أحدهما اسم مرفوع فهو مرفوع بفعل محذوف ، فأما على ما ذهب الكوفيون من جواز وقوع الجملة الاسمية الابتدائية بعد « إذا » و « إن » والذين يرون أن « عطفاه » فى بيت الشاهد مبتدأ ، وجملة « تحلبا » فى موضع رفع خبره ؛ فان حكم الشارح على ابن مالك بأنه سها هو السهو ؛ إذ يكون قوله « ماء » فى البيت تمييزا ويكون العامل فيه قوله « تحلب » فى آخر البيت ، ويكون فى البيت دليل على جواز تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلا متصرفا ، غاية مافى الأمر أن الاستدلال بالبيت على هذا لا يتم إلا على مذهب مرجوح فى نظر الشارح ومن لف لفه ممن ينتصرون لمذهب البصريين

فان قلت : فما مذهب ابن مالك فى مسألة الجملة الواقعة بعد إذا : أيوجب أن تكون فعلية كالبصريين فتلزمه تخطئة الشارح إياه ، أم يجيز أن تكون ابتدائية كما تكون فعلية كالكوفيين فيكون الشارح مخطئا فى نسبته إلى السهو ؟

فالجواب عن ذلك أن لابن مالك فى هذه المسألة كلامين وافق فى أحدهما البصريين ومال فى الثانى إلى رأى الكوفيين ؛ فأما الأول الذى وافق فيه البصريين فقوله فى الخلاصة (الألفية) :

وَأَلْزَمُوا إِذَا إِضَافَةً إِلَى جُمَلِ ٱلْأَفْعَالِ كَهُنْ إِذَا ٱعْتَلَى

وأما الآخر الذى مال فيه إلى رأى الكوفيين فقوله فى التسهيل : « وقد تغنى ابتدائية اسم بعد إذا عن تقدير فعل » اهـ

فان قلت : فان الشارح قد نسبه إلى السهو بناء على كلامه فى الألفية التى هو بصدد شرحها

فالجواب عن ذلك أنه برغم أن هذا هو وجه كلام الشارح الذى لا وجه له سواه ، ما كان يسوغ له أن يتهجم عليه فينسبه إلى السهو ، ولو أنه حين أراد أن يبطل الاستشهاد بهذا البيت على جواز تقديم التمييز على العامل فيه قال : إن البيت محتمل لوجهين يتم الاستدلال بالنظر إلى أحدهما و يبطل بالنظر إلى الآخر ، والدليل متى تطرق إليه الاحتمال لم يصلح لأن يكون مستندا للاستدلال ، نقول : لو أنه أبطل الاستدلال بالبيت على هذا الوجه من الإبطال لكفاه ، والعصمة لله وحده .

وقوله :

٥١٧ — إِذَا الْمَرْءُ عَيْناً قَرَّ بِالْعَيْشِ مُثْرِياً وَلَمْ يُعْنَ بِالْإِحْسَانِ كَانَ مُذَمَّمَا

وهو سهو منه ؛ لأن « عِطْفَاهُ » و « الْمَرْءُ » مرفوعان بمحذوف يفسره المذكور ، والناصب للتمييز هو المحذوف .

الثانى : أجمعوا على منع التقديم فى نحو « كَفَى بِزَيْدٍ رَجُلاً » ؛ لأن كفى و إن كان فعلا متصرفا إلا أنه فى معنى غير المتصرف ، وهو فعل التعجب ، لأن معناه مَا أَكْفَاهُ رَجُلاً .

---

٥١٧ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق .

اللغة : «عيناقر» معناه بردت عينه ، ويكنون بذلك عن السرور؛ لأن عبرة السرور باردة ، فلو استعبر المسرور لجرت عبراته فى عينه فانها تبرد ، و بضد ذلك قالوا فى الحزن : سخنت عينه ؛ لأن عبرة الحزن حارة ، فاذا ما جالت فى العين سخنت ، فاذا أرادوا الدعاء لإنسان بالسرور قالوا : أبرد الله عينه ، و إذا أرادوا الدعاء عليه بالحزن قالوا : أسخن الله عينه « مثريا » ذا ثراء ومال ، وهو اسم فاعل من أثرى الرجل يثرى ، إذا أشبه ماله الثرى كثرة « لم يعن » بالبناء للمجهول — بمعنى لم يولع به ولم يجعله أكبر همه « مذمما » اسم مفعوله من ذممته — بالتضعيف — أى أكثرت ذمه . ونظير هذا البيت فى المعنى قول زهير بن أبى سلمى المزنى :

وَمَنْ يَكُ ذَا فَضْلٍ فَيَبْخَلْ بِفَضْلِهِ عَلَى قَوْمِهِ يُسْتَغْنَ عَنْهُ وَيُذْمَمِ

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه « المرء » فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والتقدير : إذا قر المرء عينا — إلخ ، وجملة الفعل المحذوف وفاعله المذكور فى محل جر باضافة إذا إليها « عينا » تمييز ، ذكر ابن مالك أنه تقدم على العامل فيه الذى هو قوله قر الآتى ، وستعرف ما فيه ، منصوب بالفتحة الظاهرة « قر » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المرء ، والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب لأنها مفسرة ، هذا إعراب البصريين ؛ والكوفيون يقولون : المرء مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وعينا : تمييز عامله قر الآتى ، وقر : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى المرء ، وجملة الفعل وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ « بالعيش » جار ومجرور متعلق بقر « مثريا » حال صاحبه الضمير المستتر فى قر « ولم » الواو عاطفة ، لم : حرف نفى وجزم وقلب « يعن » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المرء « بالإحسان » جار ومجرور متعلق بيعن « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المرء « مذمما » خبر كان ، والجملة من كان واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب جواب إذا .

﴿ خاتمة ﴾ يتفق الحال والتمييز فى خمسة أمور ، ويفترقان فى سبعة أمور :

فأما أمور الاتفاق فإنهما : اسمان ، نكرتان ، فَضْلَتَانِ ، منصوبتان ، رافعتان للإبهام .

وأما أمور الافتراق فالأول : أن الحال تجيء جملة وظرفا ومجرورا ، كما مر ، والتمييز لا يكون إلا اسما . الثانى : أن الحال قد يتوقَّف معنى الكلام عليها ، كما عرفت فى أول باب الحال ، ولا كذلك التمييز . الثالث : أن الحال مبيِّنة للهيآت والتمييز للذوات . الرابع :

الشاهد فيه : قوله « عينا » فان ابن مالك رحمه الله قد استدل به على أنه يجوز تقديم التمييز على عامله إذا كان هذا العامل فعلا متصرفا ، وهذا الاستدلال لايتم إلا أن يكون العامل فى التمييز هو قوله « قر » المتأخر فى اللفظ ، والشارح المحقق يرى أن العامل ليس هو هذا الفعل المتأخر ، ولكنه فعل محذوف يقع بعد إذا ، وعلى هذا يكون استدلال ابن مالك بهذا البيت سهوا . وقد بينا لك فى شرح الشاهد السابق أن لكل من ابن مالك والشارح وجهة نظر تخالف وجهة نظر الآخر ، وأن كلام ابن مالك إنما يتم على ما اشتهر عن الكوفيين من أن الاسم المرفوع بعد « إذا » مبتدأ ، وأن كلام الشارح إنما هو بالنظر إلى مذهب البصريين . ولامحل لإعادة تفصيل الكلام هنا ؛ إذ كان الكلام على هذا الشاهد هو بعينه ما قلناه فى شرح الشاهد السابق

ومن شواهد هذه المسألة قول الشاعر :

وَلَسْتُ إذَا ذَرْعًا أَضِيقُ ، بِضَارِعٍ ... وَلاَ يَائِسٍ عِنْدَ التَّعَسُّرِ مِنْ يُسْرِ

فقد استشهد به ابن الناظم على جواز تقديم التمييز على عامله ، وذلك لأن « ذرعا » تمييز عامله قوله «أضيق» المذكور بعده . ومن العجيب أن يجرى قوم فى هذا البيت نفس الاعتراض الذى اعترض به الشارح على الاستدلال بالبيتين السابقين ، حتى قال العينى : « ذرعا : تمييز ؛ فقال الناظم وابنه من أضيق ، وقد تقدم على عامله ، وجوزا تقديم التمييز على عامله ، وقال غيرهما : تمييز من الفعل المحذوف ، تقديره : إذا أضيق ذرعا أضيق ، والمذكور هو الذى يفسره ، فيكون الناصب للتمييز هو المحذوف ــ إلخ » اه . وهذا كلام بعيد عن التحقيق بعد الأرض عن السماء ؛ لأننا ــ إذا جرينا على مذهب البصريين ــ إنما نقدر فعلا بعد إذا حين يكون الاسم المذكور بعد إذا مرفوعا ؛ فلكى نفر من كونه مبتدأ فتكون الجملة الواقعة بعد إذا ابتدائية نقدر فعلا ليكون الاسم المرفوع فاعلا له فتقع الجملة الفعلية بعد إذا ؛ فأما إن كان الاسم الواقع بعد إذا منصوبا وله عامل متأخر وهذا العامل فعل فلسنا بحاجة إلى التقدير ؛ إذ لو جعلنا هذا الاسم المنصوب معمولا للفعل المتأخر لكان الواقع بعد إذا والحالة هذه جملة فعلية ؛ فما الداعى لتقدير محذوف ؟

أن الحال تتعدّد ، كما عرفت ، بخلاف التمييز [١] . الخامس : أن الحال تتقدم على عاملها إذا كان فعلا متصرفاً أو وَصْفاً يشبهه ، ولا يجوز ذلك فى التمييز على الصحيح [٢] . السادس : أن حقّ الحال الاشتقاقُ وحقّ التمييز الجمودُ ، وقد يتعاكسان ؛ فتأتى الحال جامدة « كهذا مَالُكَ ذَهَباً » ، ويأتى التمييز مشتقا نحو « لله دره فارساً » ، وقد مر . السابع : الحال تأتى مؤكدة لعاملها ، بخلاف التمييز ، فأما قوله تعالى : « إنّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا » فشهرا : مؤكد لما فهم من إن عدة الشهور ، وأما بالنسبة إلى عامله — وهو اثنا عشر — فمبين ، وأما إجازة المبرد ومن وافقه نِعْمَ الرجُلُ رَجُلاً زَيْدٌ ؛ فمردودة ، وأما قوله :

٥١٨ — تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أبِيكَ فِينَا ... فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أبِيكَ زَادَا

(١) يريد أن الحال تأتى متعددة وصاحبها واحد ولا يجب عطف ثانى الحالين على أولهما ، فأما التمييز فانه — وإن جاز فيه أن يتعدد لمميز واحد — لا يجوز فيه التعدد إلا مع عطف ثانى التمييزين على أولهما ، كما تقول : علىّ أكثر الناس أدبا ومالا .

(٢) قد عرفت مما قدمناه أن فى هذه المسألة ثلاثة أقوال : أولها — وهو الذى يشير الشارح له بأنه الصحيح — مذهب جمهور البصريين ، وحاصله أنه يجوز تقديم الحال على عامله إذا كان العامل فعلا متصرفا أو اسما يشبهه ، ولا يجوز تقديم التمييز على العامل فيه مطلقا . وثانيهما مذهب جمهور الكوفيين ، وهو عكس المذهب الأول : يجوز تقديم التمييز على عامله إذا كان العامل فيه فعلا متصرفا ، ولا يجوز تقديم الحال على عامله مطلقا ، ويتحقق الاختلاف بين الحال والتمييز على هذين المذهبين . والمذهب الثالث — وهو المذهب الذى اختاره ابن مالك فى غير الخلاصة — أنه يجوز فى كل واحد من الحال والتمييز أن يتقدم على عامله إذا كان فعلا متصرفا . وعلى هذا الرأى تكون هذه المسألة من القبيل الأول الذى يتفق فيه الحال والتمييز

٥١٨ — هذا بيت من قصيدة لجرير بن عطية بن الخطفى ، يمدح فيها الإمام العادل عمر بن عبد العزيز بن مروان ، ومطلع هذه القصيدة قوله :

أبَتْ عَيْنَاكَ بِالْحَسَنِ الرُّقَادَا ... وَأنْكَرْتَ الْأصَادِقَ وَالْبِلَادَا

وقبل البيت المستشهد به قوله :

وَمِنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ لَقِيتَ بَحْراً ... إذا نَقَصَ الْبُحُورَ الْمَدُّ زَادَا

نَسُدْتَ النَّاسَ قَبْلَ سِنِينَ عَشْرٍ ... كَذَاكَ أبُوكَ قَبْلَ الْعَشْرِ سَادَا

... ...

وَنَبَّتَ الْفُرُوعَ فَهُنَّ خُضْرٌ وَلَوْ لَمْ تُحْيِ أَصْلَهُمُ لَبَادَا

تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا ... ... البيت ، وبعده :

فَمَا كَعْبُ بْنُ مَامَةَ وَابْنُ سُعْدَى بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عُمَرُ الْجَوَادَا

وَتَبْنِي الْمَجْدَ يَا عُمَرُ بْنَ لَيْلَى وَتَكْفِي الْمُمْحِلَ السَّنَةَ الْجَمَادَا

يَعُودُ الْحِلْمُ مِنْكَ عَلَى قُرَيْشٍ وَتَفْرِجُ عَنْهُمُ الْكُرَبَ الشِّدَادَا

وَتَدْعُو اللهَ مُجْتَهِداً لِيَرْضَى وَتَذْكُرُ فِي رَعِيَّتِكَ الْمَعَادَا .

اللغة : « الحسن » اسم موضع فى بلاد ضبة ، ويقال : إنه إنما سمى بذلك الاسم لحسن شجره « الرقاد » بضم الراء — النوم « باد » هلك « تزود » فعل أمر من قولهم : تزود الرجل لسفره ونحوه ، إذا حمل معه زاده « فما كعب بن مامة — إلخ » كعب بن مامة : رجل إيادى ، وهو أحد أجواد العرب ، يحكون أنه خرج فى القيظ فى ركب ، وفيهم رجل من النمر بن قاسط ، فضلوا الطريق فتصافنوا الماء بالمقلة (والتصافن : أن يطرحوا فى الإناء حجرا ثم يصبوا فيه من الماء مقدار ما يغمر ذلك الحجر ؛ فيكون هذا القدار حظ واحد منهم ، يفعلون ذلك لئلا يتغابنوا . والمقلة : اسم ذلك الحجر) فلما دار القعب بينهم وجاءت نوبة كعب أبصر النمرى يطيل النظر إليه فآثره كعب بمائه وقال للساقى : اسق أخاك النمرى يصطبح[1] ، فذهبت مثلا ، فشرب النمرى نصيب كعب ذلك اليوم ؛ ثم نزلوا من الغد منزلا آخر فتصافنوا بقية مائهم ، فنظر النمرى إلى كعب كنظره بالأمس ، ففعل كعب فعلته بالأمس ، وارتحل القوم ، وقالوا : يا كعب ارتحل ، فلم يكن به قوة على النهوض ، وكانوا قد قربوا من الماء فقيل : رِدْ كَعْبُ إِنَّكَ وَرَّادٌ ، فعجز ، فلما يئسوا منه خيلوا عليه بثوب يمنعه من السباع وتركوه فمات ، وفيه يقول أبوه :

مَا كَانَ مِنْ سُوقَةٍ أَسْقَى عَلَى ظَمَإٍ خَمْراً بِمَاءٍ إِذَا نَاجُودُهَا بَرَدَا

مِنَ ابْنِ مَامَةَ كَعْبٍ حِينَ عَيَّ بِهِ زَوُّ الْمَنِيَّةِ إِلَّا حَرَّةً وَقَدَى

أَوْفَى عَلَى الْمَاءِ كَعْبٌ ثُمَّ قِيلَ لَهُ رِدْ كَعْبُ إِنَّكَ وَرَّادٌ فَمَا وَرَدَا

وفيه يقول طرفة بن العبد البكرى :

إِنِّى كَفَانِيَ مِنْ أَمْرٍ هَمَمْتُ بِهِ جَارٌ كَجَارِ الْحُذَاقِيِّ الَّذِى انْتَصَفَا

(١) انظره فى مجمع الأمثال للميدانى (ج ١ ص ٢٢٤ طبعة الخيرية ، ثم انظر القصة كلها فيه : ١ ص ١٣٣) .

... ...

قال الميدانى(١) : « الحذاق : هو أبو دواد ، وحذاق : بطن من إياد ، واتصف : صار وصفا فى الجود ، يعنى كعبا » اهـ

وكعب بن مامة : هو جار أبى دواد الإيادىّ الذى يقول فيه قيس بن زهير :

سَأَفْعَلُ مَا بَدَا لِىَ ثُمَّ آوِى إِلَى جَارٍ كَجَارِ أَبِى دُوَادِ

وكان من شأن كعب أنه إذا مات له جار أدى ديته إلى أهـله ، وإن هلك لجاره بعير أو شاة أخلفها عليه ، فجاوره أبو دواد ، فعامله بذلك ، فكانت العرب إذا حمدت مستجارا بحسن جواره قالت : هو كجار أبى دواد . وأما ابن سعدى فهو أوس بن حارثة بن لام الطائى ، وكان سيدا مقداما ، يقال : وفد هو وحاتم بن عبد الله الطائى على عمرو بن هنـد ، فدعا عمرو أوسا فقال له : أنت أفضل أم حاتم ؟ فقال أوس : أبيت اللعن ! لو ملـكنى حاتم وولدى ولحق لوهبنا فى غداة واحدة ؟ ثم دعا حاتما فقال له : أنت أفضـل أم أوس ؟ فقال حاتم : أبيت اللعن ! إنما ذكرت بأوس ، ولأحد ولده أفضل منى . ووفد أوس مرة على النعمان بن المنذر وعنده وفود العرب من كل حى ، فدعا النعمان بحلة ، وقال للقوم : احضروا غدا فانى ملبس هذه الحـلة أكرمكم ، فحضر القوم جميعا إلا أوسا ، فقيل له : لم تتخلف ؟ فقال : إن كان المراد غيرى فأجمل الأشياء ألا أكون حاضرا ، وإن كنت المراد فسيعرف مكانى ، فلما جلس لهم النعمان لم ير أوسا ، فقال : اذهبوا إلى أوس فقولوا له : احضر آمنا مما خفت ، فحضر فألبسه الحلة ، فحسده قوم من أهله فقالوا للحطيئة : اهجه ولك ثلثمائة ناقة ، فقال الحطيئة : كيف أهجو رجـلا لا أرى فى بيتى أثاثا ولا مالا إلا من عنده ؟ ثم قال :

كَيْفَ الْهِجَاءُ وَمَا تَنْفَكُّ صَالِحَةٌ مِنْ آلِ لَأْمٍ بظهر الغيب تأتينى

فقال لهم بشر بن أبى خازم أحد بنى أسد بن خزيمة : أنا أهجوه لـكم ، فأخذ الإبل وفعـل ، فأغار أوس عليها فاكتسحها ، فجعل بشر لا يستجير حيا من العرب إلا قالوا له : قد أجرناك إلا من أوس ، وكان بشر قد ذكر فى هجائه أم أوس ، فدخل أوس على أمه فقال : قد أتينا ببشر الهـاجى لك ولى ، قالت : أوتطيعنى ؟ قال : نعم ، قالت : أرى أن ترد عليـه ماله وتعفو عنه وتحبوه ، فانه لا يغسل هجاءه إلا مدحه ، فخرج أوس فقال لبشر : إن أمى سعدى التى كنت تهجوها قد أمرت فيك بكذا وكذا ، فقال بشر : لا جرم والله لا مدحت حتى أموت أحدا غيرك ، وفيه يقول :

إِلَى بِشْرِ بْنِ حَارِثَةَ بْنِ لَأْمٍ لِيَقْضِىَ حَاجَتِى فِيمَنْ قَضَاهَا

(١) مجمع الأمثال (١ — ١٠٩ الخيرية)

... ...

فَمَا وَطِئَ الثَّرَى مِثْلُ ابْنِ سُعْدَى وَلاَ لَبِسَ النِّعَالَ وَلاَ احْتَذَاهَا

الإعراب : « تزود » فعل أمر مبنى على السكون لا محل له ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « مثل » مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة ، وستعرف بيان ما فيه عند الكلام على الاستشهاد بالبيت ، وهو مضاف و« زاد » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف وأبى من « أبيك » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر « فينا » جار ومجرور متعلق بتزود « نعم » فعل ماض دال على إنشاء المدح ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « الزاد » فاعل لنعم مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة الفعل وفاعله فى محل رفع خبر مقدم « زاد » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وأبى من « أبيك » مضاف إليه ، وضمير المخاطب مضاف إليه « زادا » تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « زادا » فى آخر البيت ؛ فان أبا العباس المبرد وأبا على الفارسى وابن السراج ذكروا أنه تمييز لفاعل نعم المذكور قبله ، بناء على مذهبهما من جواز الجمع فى كلام واحد بين فاعل نعم الظاهر والتمييز ، فيجيزون لك أن تقول : نعم الرجل رجلا زيد ، وما أشبه ذلك ، وعلى هذا يكون التمييز فى مثل هذه العبارة للتأكيد ؛ من قبل أن بمعناه مستفاد من قبله بالفاعل ، فاذا تم ذلك بطل قول النحاة : « إن الحال قد يكون مؤكدا لعامله أو لصاحبه أو لمضمون جملة سابقة و إن التمييز لا يكون مؤكدا لعامله أصلا » . والشارح المحقق رحمه الله لما كان يجارى النحاة فى التفرقة بين الحال والتمييز من هذا الوجه استشعر الاعتراض عليه بمثل هذا التعبير على تخريج المبرد والفارسى وابن السراج فأراد أن يبين هنا أنه لا يرى رأيهم ، وأنه على مذهب سيبويه والسيرافى وغيرهما من جمهرة العلماء الذين لايجيزون أن يجمع فى كلام واحد بين فاعل نعم الظاهر والتمييز ، وعلى هذا يتم له أن التمييز لا يكون مؤكدا لعامله أصلا .

وخلاصة أقوال النحاة فى ذلك أنهم اختلفوا فى جواز الجمع فى كلام واحد بين فاعل نعم الظاهر والتمييز ، وأن لهم ثلاثة أقوال : أولها ــ وهو مذهب سيبويه والجمهور ــ أنه لا يجوز مطلقا ، نعنى سواء أفاد التمييز معنى زائدا عن معنى الفاعل أم لم يفد ، وما ورد من كلام العرب مما ظاهره ذلك فمؤول وله وجوه من الإعراب تخرجه عن الظاهر الذى يستدل به المجيز ، وثانيها ــ وهو مذهب المبرد والفارسى وابن السراج ــ أنه يجوز مطلقا ، والثالث ــ وهو مذهب جماعة من النحاة وصححه ابن عصفور ــ أنه إن أفاد التمييز معنى زائدا على ما يفيده فاعل نعم جاز أن يجمع بينهما فى كلام واحد ، كقول أبى بكر بن الأسود المعروف بابن شعوب :

تَخَيَّرَهُ فَلَمْ يَعْدِلْ سِوَاهُ فَنِعْمَ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تِهَامِى

و إن لم يفد التمييز إلا المعنى الذى يستفاد من الفاعل لم يجز أن يجمع بينهما فى كلام واحد .

... ...

فان قلت : فهذا البيت الذى أنشده الشارح يردّ ظاهره على مذهب سيبويه والجمهور، ويرد كذلك على المذهب الذى صححه ابن عصفور ، فماذا يخرجه هؤلاء ؟ فالجواب عن ذلك أن للعلماء فى تخريج هذا البيت أربعة تخريجات كل واحد منها يخرجه عن ظاهره :

الأول : أن يعربوا « زادا » فى آخر البيت مفعولا به لتزود ، و «مثل زاد أبيك» حالا منه ، وأصل الكلام : تزود زادا مثل زاد أبيك ، فلما تقدمت الصفة على الموصوف جعلت حالا .

الثانى : أن يعربوا«زادا» فى آخر البيت مفعولا مطلقا لتزود مؤكدا له ، وهو مصدر حذفت منه زوائده ، و « مثل زاد أبيك » حالا منه أيضا ، وأصل الكلام على هذا : تزود تزودا مثل زاد أبيك ؛ فحذفت زوائد المصدر وقدمت الصفة على الموصوف .

الثالث : أن يعربوا «زادا» فى آخر البيت تمييزا لمثل زاد أبيك ، على حد قولك : ما رأيت مثله رجلا .

الرابع : أن يعربوا « زادا » فى آخر البيت حالا مؤكدة لصاحبها الذى هو فاعل نعم المتقدم عليه ، وهذا وجه ذكره العلامة الصبان قياسا على ماذكره الشارح فى البيت الذى بعده .

ومن العلماء من يحكم بشذوذ كل ما ورد مما ظاهره ذلك .

قال أبورجاء عفا الله تعالى عنه : هذا تلخيص الكلام على هذا البيت ، و بيان وجه الاستشهاد به والرد عليه ، وفى هذا الكلام نظر من وجهين : الوجه الأول أن الجمع بين فاعل نعم الظاهر والتمييز قد ورد فى كلام العرب الموثوق بهم فى غير الشعر ؛ من ذلك قول الحارث فارس النعامة وقد قتل ابنه فى حرب البسوس : نِعْمَ الْقَتِيلُ قَتِيلاً أَصْلَحَ بَيْنَ بَكْرٍ وتَغْلِبَ ، ولا يتأتى فى هذا الكلام شىء صحيح من التخريجات التى ذكرناها عن الجمهور فى البيت المستشهد به ، فأما الأبيات الشعرية فهى أكثر من أن نحصيها ، وسيأتى جزء صالح منها فى باب نعم و بئس . والوجه الثانى : أن مجىء التمييز مؤكدا فى غير باب نعم ثابت فى الكلام الموثوق بعربيته : فمن ذلك قوله تعالى : (وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً) فان رجلا تمييز لسبعين وهو العامل فيه ، ووجه التوكيد أن السبعين من القوم وهم لا يكونون إلا رجالا (وانظر شرح الشاهد رقم ٤٩٦ ص ٩٦ وما بعدها من هذا الجزء) ومن ذلك قوله تعالى : (فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً) بعد قوله جل شأنه : (وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلاَثِينَ لَيْلَةً وأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ) ومن ذلك قوله جل شأنه : (ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً) وقد صرح كثير من العلماء منهم المحقق الرضى وابن مالك بصحة قولك : لفلان عندى من الدراهم عشرون درهما ، وقد قال الشاعر (وهو الشاهد رقم ١٦٦ الذى سبق ذكره فى الجزء الأول ص ٣١٧ من هذا الكتاب) :

فالصحيح أن « زَاداً » معمول لتزوَّدْ : إما مفعول مطلق إن أريد به التَّزَوُّد ، أو مفعول به إن أريد به الشىء الذى يُتَزَوَّد به من أفعال البرِّ ، وعليهما فمثل نعت له تقدم فصار حالا ، وأما قوله :

٥١٩ — نِعْمَ الْفَتَاةُ فَتَاةً هِنْدُ لَوْ بَذلتْ رَدَّ التَّحِيَّةِ نُطْقاً أَوْ بِإِيمَاءِ

ففتاة : حال مؤكدة . والله أعلم .

يَدَاكَ يَدٌ خَيْرُهَا يُرْتَجَى وَأُخْرَى لِأَعْدَائِهَا غَائِظَهْ

فَأَمَّا الَّتِي خَيْرُهَا يُرْتَجَى فَأَجْوَدُ جُودًا مِنَ اللاَّفِظَهْ

وإذا كان مجىء التمييز مؤكدا لعامله فى باب نعم بالمنزلة التى ذكرنا ، وكان واردا فى غير هذا الباب فى فصيح الكلام ، على نحو ما رأيت ؛ فلا نرى لك أن تجارى النحاة فى قولهم «إن التمييز لا يكون مؤكدا لعامله أصلا » وإن نسب ذلك إلى الجمهور .

٥١٩ — لم أقف على نسبة هذا البيت إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق .

اللغة : « الفتاة » المرأة الشابة ، وهى مؤنث الفتى ، قال الشاعر :

وَلَقَدْ دَخَلْتُ عَلَى الْفَتَا ةِ الْخِدْرَ فِي الْيَوْمِ الْمَطِيرِ

وقال الآخر :

وَقَائِلَةٍ نِعْمَ الْفَتَى أَنْتَ مِنْ فَتًى إِذَا الْمُرْضِعُ الْعَوْجَاءُ جَالَ بَرِيمُهَا

« هند » اسم امرأة « بذلت » أعطت ومنحت « بإيماء » أراد بإشارة من يدها أو طرفها ، كما قال الشاعر :

أَشَارَتْ بِطَرْفِ الْعَيْنِ خِيفَةَ أَهْلِهَا إِشَارَةَ مَحْزُونٍ وَلَمْ تَتَكَلَّمِ

فَأَيْقَنْتُ أَنَّ الطَّرْفَ قَدْ قَالَ مَرْحَباً وَأَهْلاً وَسَهْلاً بِالْحَبِيبِ الْمُتَيَّمِ

الإعراب : « نعم » فعل ماض دال على إنشاء المدح ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « الفتاة » فاعل لنعم مرفوع بالضمة الظاهرة « فتاة » يعربه المبرد والفارسى وابن السراج وجماعة من المتأخرين تمييزا لفاعل نعم ؛ فيكون تمييزا مؤكدا لعامله ، ويعربه أنصار سيبويه والجمهور حالا مؤكدة لصاحبها الذى هو فاعل نعم ، وجملة الفعل وفاعله فى محل رفع خبر مقدم « هند » مبتدأ مؤخر « لو » يجوز أن يكون حرفا دالا على التمنى فلا جواب له ، ويجوز أن يكون حرف شرط غير جازم « بذلت » فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره هى يعود إلى هند « رد » مفعول به لبذل ، وهو مضاف و «التحية»

... ...

مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « نطقا » منصوب على نزع الخافض ، بدليل تصريحه بذلك الخافض فى مقابله ، وذكر العينى أنه منصوب على التمييز « أو » حرف عطف « بإيماء » جار ومجرور معطوف على ما قبله ، وجواب لو - إن جعلتها شرطية - محذوف ، وتقدير الكلام على هذا : لو بذلت رد التحية بنطق أو بإيماء لشفت نفسى ، أو لو بذلت ذلك فنعم الفتاة هى ، مثلا

الشاهد فيه : قوله « فتاة » فإن المبرد وبعض النحاة يجعلونه تمييزا لفاعل نعم ، والتمييز - كما تعلم - منصوب بالمميز ، فإذا تم هذا الإعراب كان هذا التمييز مؤكدا للعامل فيه ؛ فيبطل ما ذكره النحاة من أن التمييز لا يكون مؤكدا للعامل فيه أصلا ، على مثال ما ذكرنا فى شرح الشاهد السابق . وللمحافظة على ما ذكر النحاة لم يرتض الشارح المحقق - تبعا لقوم - هذا الإعراب ، وجعل « فتاة » حالا من « الفتاة » الواقع فاعلا لنعم ؛ فيكون حالا مؤكدا لصاحبه . وقد ذكرنا هذه المسألة بما يليق بها من بحث فى شرح الشاهد السابق ، فارجع إليه .

حروف الجـــــر

(هَاكَ حُرُوفَ الجرِّ وَهْيَ) عشرون حرفاً : (مِنْ) و (إلى) و (حَتَّى) و (خَلاَ) و (حَاشَا) و (عَدَا) و (فِي) و (عَنْ) و (عَلَى) و (مُذْ) و (مُنْذُ) و (رُبَّ) و (اللاَّمُ) و (كَيْ) و (وَاوٌ وَتَا * وَالْكَافُ وَالْبَا وَلَعَلَّ وَمَتَى) كلُّها مشتركة فى جرِّ الاسم على التفصيل الآتى :

وقد تقدم الكلام على خَلاَ وحَاشَا وعَدَا فى الاستثناء .

وقَلَّ مَنْ ذكر « كى » و « لعل » و « متى » فى حروف الجر ؛ لغرابة الجر بهن .

أما « كى » فتجرُّ ثلاثة أشياء : الأول « ما » الاستفهامية المستفهَمُ بها عن عِلَّة الشىء ، نحو : كَيْمَهْ ، بمعنى لِمَهْ ، والثانى « ما » المصدرية مع صلتها ، كقوله :

٥٢٠ — يُرَادُ الْفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ

---

٥٢٠ — هذا عجز بيت ، وصدره قوله :

* إذا أنتَ لمْ تَنْفَعْ فضُرَّ فإنَّمَا ، *

وقد اختلف العلماء فى نسبة هذا البيت ؛ فمنهم من نسبه إلى النابغة الذبيانى ، ومنهم من نسبه إلى النابغة الجعدىّ ، وقال العينى بعد أن ذكر هذين : « والأصح أن قائله قيس بن الخطيم كذا ذكره البحترى فى حماسته » اهـ . وقال البغدادى (٣ ـ ٥٩١ بولاق) : « رأيت فى طبقات النحاة لأبى بكر محمد الشهير بالتاريخى عند ترجمة يونس بن حبيب ، قال : كان عبد الأعلى ابن عبد الله بن عامر فصيحا ، وهو الذى يقول ... وأنشد البيت » .

المعنى : يريد أنه لا بد للانسان من أحد وصفين يتصف به فاما أن يكون نافعا يعود الفضل منه على إخوانه وعارفيه أو على أهل جلدته جميعا ، وإما أن يكون ضارا بهم يقع عليهم شره وتنالهم معرته ؛ فان لم يكن الإنسان متصفا بأحد هذين الوصفين فليس بانسان على الحقيقة ؛ لأن الإنسان لا يمتاز عن غيره من الحيوانات إلا بأنه ينفع أو يضر .

الإعراب : «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه «أنت» فاعل الفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، وتقدير الكلام : إذا لم تنفع (أنت) لم تنفع ، وجملة الفعل

... ...

المحذوف وفاعله فى محل حر ... إذا « لم » حرف نفى وجزم وقلب « تنفع » فعل مضارع مجزوم ... مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وجملة الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة ... الفاء واقعة فى جواب الشرط ، ضر : فعل أمر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وحرك للادغام ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وجملة الأمر وفاعله لا محل لهـا من الإعراب جواب إذا « فانما » الفاء حرف دال على التعليل ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، إنما : أداة حصر « يراد » فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع بالضمة الظاهرة « الفتى » نائب فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « كيما » كى : حرف جر دال على التعليل مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وما : حرف مصدرى « يضر » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقـديره هو يعود إلى الفتى ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بكى التعليلية ، وتقـدير الـكلام : إنمـا يراد الفتى للضر ــ إلخ « وينفع » الواو عاطفة ، ينفع : فعل مضارع معطوف على المضارع المتقدم ، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى الفتى .

الشاهد فيه : قوله « كيما يضر وينفع » واعلم أولا أن هـذا البيت يروى على وجهين : أولهما بنصب يضر وينفع ، وتخريج هذه الرواية ــ عند الجمهور من النحاة ــ على أن « كى » حرف مصدرى ونصب ، و « ما » حرف زائد لا أثر له ، و « يضر » فعـل مضارع منصوب بكى المصدرية ، و « ينفعا » معطوف عليه ، ولام التعليل مقدرة قبل كى ، وهى جارة للمصـدر المنسبك من « كى » وما دخلت عليه . والوجـه الثانى : كما رواه الشارح هنا برفع « تضر » و « تنفع » وللعلماء فى هذه الرواية تخريجان : أحدهما : أن « كى » حرف تعليل وجر بمنزلة اللام ، ولا عمل له فى لفظ المضارع ، و « ما » حرف مصدرى ينسبك مع ما بعده بمصدر ، وهذا المصدر المنسبك من « ما » والمضارع مجرور بكى ، وهذا هو الذى أعربنا البيت عليه ، وهو وجه قاله الأخفش ، ومن أجله أتى الشارح بهذا البيت هنا ؛ والسر فى ذهاب الأخفش إلى هـذا أنه لا يرى أن « كى » تكون ناصبة للمضارع أصلا ، وأنه إذا جاء بعدها مضارع منصوب فناصبه « أن » المصدرية محـذوفة ، وقد جاء فى البيد ... ارع مرفوعا بعدها ، ولو كانت « كى » مصدرية لنصبته . والتخريج الثانى لرواية الرفع ... ية على المعروف فيها ، وهى حرف مصدرى ونصب ، ولام التعليل الجارة للمصد ... و « ما » حرف كاف ، وهو الذى حال بين « كى » ونصب المضارع كما حال بين « ان » المشددة ونصب الاسم ورفع الخبر فى نحو قوله تعالى : (قُلْ إِنَّمَا يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ) وكما تكف « رب » عن جر مدخولها فى نحو قول الشاعر (وهو أبو دواد الإيادى) :

رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ   وَعَنَاجِيجُ بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ

أى : للضُّرِّ والنَّفْع ، قاله الأخفش . وقيل : ما كافَّة . الثالث « أن » المصدرية وصلتها ، نحو : جئتُ كَيْ أُكْرِمَ زَيْدًا ، إذا قدرت « أنْ » بعدها ، فأنْ والفعلُ فى تأويل مصدرٍ مجرور بها ، ويدلُّ على أنَّ أنْ تُضْمَر بعدها ظهورُهَا فى الضرورة ، كقوله :

٥٢١ — فَقَالَتْ أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحًا   لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا

ومجىء « ما » كافة للحروف العاملة عن عملها كثير فى العربية ؛ فهو أحرى بأن يخرج عليه ؛ فافهم ذلك .

٥٢١ — نسب ابن عصفور فى كتابه « الضرائر » هذا البيت لحسان بن ثابت الأنصارى ، والصحيح أن البيت من قصيدة لجميل بن معمر العذرى ، المعروف بجميل بثينة ، ومطلع هـذه القصيدة قوله :

عَرَفْتُ مَصِيفَ الْحَيِّ وَالْمُتَرَبَّعَا   كَمَا خَطَّتِ الْكَفُّ الْكِتَابَ الْمُرَجَّعَا
مَعَارِفُ أَطْلَالٍ لِبَثْنَةَ أَصْبَحَتْ   مَعَارِفُهَا قَفْرًا مِنَ الْحَيِّ بَلْقَعَا
مَعَارِفُ لِلْخَوْدِ الَّتِي قُلْتُ أَجْمِلِي   إِلَيْنَا فَقَدْ أُصْفِيتِ بِالْوُدِّ أَجْمَعَا
فَقَالَتْ أَفِقْ مَا عِنْدَنَا لَكَ حَاجَةٌ   وَقَدْ كُنْتَ عَنَّا ذَا عَزَاءٍ مُشَيَّعَا
فَقُلْتُ لَهَا لَوْ كُنْتُ أُعْطِيتُ عَنْكُمُ   عَزَاءً لَأَقْلَلْتُ الْغَدَاةَ التَّضَرُّعَا
فَقَالَتْ أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحًا   لِسَانَكَ ... البيت ......

اللغة : « عرفت مصيف الحى ــ الخ » المصيف : مكانُ نزول القوم فى الصيف ، والمتربع : مكان نزولهم وقت الربيع ، وقوله « كما خطت الكف الكتاب المرجع » حال منهما ، يريد أن آثار نزول القوم فى الصيف وآثار نزولهم فى الربيع قد انمحت كالخط القديم الذى روجع للقراءة فيه مرات « معارف أطلال ــ إلخ » المعارف : الأماكن المعروفة ، والقفر : الموحشة ، والبلقع : الخالى من الأنيس « معارف للخود ــ إلخ » الخود ــ بفتح الخاء وسكون الواو ــ الجارية الناعمة وتجمع على خود ــ بضم الخاء ــ وأجملى : أمر لها من الإجمال ، وهو المعاملة بما يجمل أثره وتحسن مغبته ، وأصفيت : ماض مبنى للمجهول من قولك : أصفيت فلانا مودتى ، إذا أخلصتها له ولم تجعل له فيها شريكا « فقالت أفق ــ إلخ » العزاء : الصبر والجلادة على احتمال مايشق احتماله ، والمشيع فى الأصل : ذو الشيعة والأنصار ، ويراد منه الجلد القوى « فقالت أكل الناس ــ إلخ » مانحا : اسم فاعل من المنح وهو الإعطاء ، وهو يتعدى إلى مفعولين : تقول : منحت المسكين درهما ، وتغر : مضارع غررته تغره ــ من باب قعد ــ إذا خدعته وزينت له ما ليس بحسن ، وتخدع : عطف تفسير لتغر ؛ فمعناهما واحد .

... ...

الإعراب : « فقالت » قال : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي « أ كل » الهمزة للاستفهام حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، كل : مفعول ثان لقوله مانحا الآتى ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « الناس » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « أصبحت » أصبح : فعل ماض ناقص ، وتاء المخاطب اسمه مبنى على الفتح فى محل رفع « مانحا » خبر أصبح ، منصوب بالفتحة الظاهرة « لسانك » لسان : مفعول أول لمانح ، وكاف المخاطب مضاف إليه « كيما » كى : حرف تعليل وجر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وما : حرف زائد ، وذكر العينى أنه حرف كاف أو حرف مصدرى ، ولا وجه لما ذكره « أن » حرف مصدرى ونصب ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تغر » فعل مضارع منصوب بأن المصدرية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وأن المصدرية مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بكى التعليلية ، والجار والمجرور متعلق بمانح « وتخدعا » الواو عاطفة ، تخدع : معطوف على تغر ، والمعطوف على المنصوب منصوب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « كيما أن تغر » فان ظهور أن المصدرية الناصبة للفعل المضارع بعد كى ، فى هذه العبارة ، يدل على أن « أن » هذه تكون مضمرة بعد كى إذا لم يصرح بها فى الكلام نحو : جئت كي أتعلم ؛ فيكون تقدير ذلك : جئت كى أن أتعلم . وقد حكم الشارح — تبعا لكثير من النحاة ، منهم الزمخشرى فى بعض حواشيه وابن عصفور فى ضرائره وابن يعيش وابن هشام — بأن ظهور « أن » فى هذا البيت ضرورة اقتضاها قصد الشاعر إلى إقامة وزن البيت . ومثل هذا البيت فى ظهور « أن » بعد « كى » قول الشاعر وأنشده ابن الأنبارى وابن عصفور وغيرهما ولم أقف له على نسبة :

أَرَدْتَ لِكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتِي ... فَتَتْرُكَهَا شَنًّا بِبَيْدَاءَ بَلْقَعِ

ومثله قول الآخر ، وأنشده أبو ثروان :

أَرَدْتَ لِكَيْمَا أَنْ تَرَى لِيَ عَثْرَةً ... وَمَنْ ذَا الَّذِي يُعْطِي الْكَمَالَ فَيَكْمُلُ

وهاهنا ثلاثة أمور لا نرى بدا من أن ننبهك إليها :

الأمر الأول : أن بيت الشاهد يروى بروايتين : إحداهما التى رواه بها الشارح كغيره من النحاة ، وهى التى شرحناها و بينا وجه الاستشهاد بها ، والثانية رواية ذكرها ابن يعيش فى شرح المفصل وابن المستوفى والسيوطى ، وهى — مع ذلك — رواية ذكرها الأدباء وحملة ديوان جميل من رواة الشعر العربى ، وهى هكذا :

فَقَالَتْ أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحًا ... لِسَانَكَ هٰذَا كَيْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا

ولا شاهد فى البيت على هذه الرواية .

... ...

الأمر الثانى : إن سألت فقلت : فاذا كنتم تعترفون بأن هذا البيت ضرورة التجأ إليها الشاعر ليقيم وزن البيت فكيف تستدلون به على أن الناصب بعد كى هو « أن » المصدرية ؟ وهل يستدل بالضرورات ؟ فالجواب عن هذا أن نبين لك أنه لم يستدل من استدل بهذا البيت ونحوه على ما ذكرنا إلا لأن الضرورة ـ عند التحقيق ـ هى معاودة الشاعر للأصول التى كانت مستعملة ثم هجروها .

الأمر الثالث : اعلم أنه لا خلاف بين أحد من النحاة فى أن الفعل المضارع قد جاء فى فصيح الكلام من غير شذوذ ولا ندرة منصوبا بعد كى غير المسبوقة باللام ولا المتبعة بأن ، وذلك نحو قوله تعالى : (كَيْ لاَ يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ) ونحو قول النابغة الذبيانى :

يَا دَارَ مَيَّةَ بِالْعَلْيَاءِ فَالسَّنَدِ ... أَقْوَتْ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الْأَمَدِ

وَقَفْتُ فِيهَا طَوِيلاً كَيْ أُسَائِلَهَا ... عَيَّتْ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ

كما أنه لا خلاف بين أحد من النحاة فى أن الفعل المضارع قد جاء فى فصيح الكلام من غير شذوذ ولا ندرة منصوبا بعد كى التى سبقتها لام التعليل ، وذلك نحو قوله تعالى : (لِكَيْلاَ تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ) ونحو قول الشاعر :

إِذَا جِئْتَ فَامْنَحْ طَرْفَ عَيْنِكَ غَيْرَنَا ... لِكَيْ يَعْلَمُوا أَنَّ الْهَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ

وأنه قد ورد قليلا مجىء المضارع منصوبا بعد كى وقد توسطت بينهما « أن » المصدرية ، وذلك كما فى البيت المستشهد به والبيتين اللذين قدمناهما لك . كما ورد قليلا مجىء المضارع منصوبا بعد كى وقد توسطت بينهما لام التعليل ، كما فى قول عبد الله بن قيس الرقيات :

كَيْ لِتَقْضِينِي رُقَيَّةُ مَا ... وَعَدَتْنِي غَيْرَ مُخْتَلَسِ

والعلماء يختلفون فى الناصب للمضارع فى هذه الأوجه : فذهب الأخفش إلى أن الناصب للمضارع فى جميع هذه الاستعمالات هو « أن » المصدرية ، فإن كانت موجودة فى الكلام فالأمر ظاهر ، وإن لم تكن موجودة فى الكلام فهى مقدرة ؛ بدليل ظهورها فى ضرورة الشعر ، كما فى البيت المستشهد به ، والسر فى هذا أن الأخفش يرى أن « كى » لا تكون إلا حرف جر دال على التعليل ؛ فان ذكرت اللام قبلها نحو (لكيلا تأسوا) ونحو « لكى يعلموا .. » كانت اللام للتعليل و « كى » بدلا منها ، و « أن » مضمرة بعدها ، وإن ذكرت اللام بعدها نحو « كى لتقضينى ... » كانت اللام بدلا من كى ، و « أن » مقدرة بعدها . وذهب الخليل بن أحمد إلى أن الناصب للمضارع فى كل ذلك هو « أن » المصدرية ، فان كانت موجودة فى الكلام فالأمر

... ...

ظاهر ، وإن لم تكن موجودة فهى مقدرة ؛ والسر فى ذلك أن الخليل لا يرى أن للمضارع ناصبا غير « أن» المصدرية مظهرة أو مضمرة . وذهب جمهور الكوفيين إلى أن الناصب للمضارع فى جميع هذه الاستعمالات هو « كى» نفسها ، والسر فى هذا أنهم لا يرون أن « كى» قد تكون حرف جر دالا على التعليل ، بل هى لا تكون عندهم إلا حرفا مصدريا ناصبا للمضارع مذكورا أو مقدرا ؛ فإن ذكرت « أن » بعد « كى » كما فى البيت المستشهد به كانت « أن » مصدرية بدلا من « كى » أو زائدة ، وإن ذكرت اللام بعد « كى » كانت هذه اللام زائدة . وقالوا فى قول العرب « كيمه » : إن ثمة فعلا مضارعا محذوفا وهو منصوب كى ، و « مه » هى عبارة عن «ما» الاستفهامية وموقعها من الإعراب نصب على المفعولية لذلك الفعل المقدر ، والهاء هى هاء السكت زيدت للوقف ، وكأن قائلا قد قال : جئتك ، فقلت له : كى تفعل ماذا ؟ وفى هذا التقدير عدة أمور كل منها يخالف أصلا مقررا بين النحاة : أولها : أن فيه حذف صلة الحرف المصدرى مع بقاء معمولها ، وهو لا يجوز ، وثانيها : أن فيه نصب اسم الاستفهام بعامل متقدم عليه فى اللفظ مع أن لأسماء الاستفهام الصدارة ، وثالثها : أن فيه حذف ألف « ما » الاستفهامية فى غير حالة الجر ، وهو لا يجوز ، ورابعها : أن فيه حذف المنصوب الذى هو المضارع مع بقاء عامل النصب ، ولم يثبت له نظير . وذهب جمهرة علماء البصرة إلى أن « كى» تكون حرف جر دالا على التعليل، وتكون حرفا مصدريا ناصبا للمضارع ؛ فلم يلتزموا الوجه الأول كما التزمه الأخفش ؛ ولم يلتزموا الوجه الثانى كما التزمه الكوفيون ، وعندهم أن « كى » تكون حرفا مصدريا ناصبا للمضارع بنفسه ولا يحتمل غير ذلك فى حالة واحدة ،وهى أن تذكر اللام قبلها ولا تذكر «أن» بعدها ، كما فى قوله تعالى : (لِكَيْلاَ تَأْسَوْا) وقول الشاعر * لِكَيْ يَعْلَمُوا ... * وتكون « كى » حرف تعليل وجر ولا تحتمل غير ذلك فى حالتين : الأولى أن تذكر اللام بعدها ، كما فى قول ابن قيس الرقيات * كَيْ لِتَقْضِينِي رُقَيَّةُ ... * فكى حرف تعليل وجر ، واللام تأكيد لها ، والناصب أن مقدرة ، لا كى للفصل باللام ؛ والثانية أن تذكر بعدها «أن » المصدرية ولا تذكر اللام قبلها ، كما ورد فى البيت المستشهد به * كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ ... * فكى ههنا حرف جر وتعليل ، وأن حرف مصدرى ، والمضارع منصوب بأن . وتكون « كى» محتملة للوجهين جميعا عندهم فى حالتين: أولاهما: ألا تتقدم عليها اللام ولا تتأخر عنها «أن» كما فى قوله تعالى: (كَيْ لا يَكُونَ دُولَةً) وقول النابغة : * . . . كَيْ أَسَائِلَهَا * فإنه يجوز أن تكون « كى » حرف تعليل وجر ، وتكون « أن » مقدرة بعدها ، كما يجوز أن تكون « كى » حرفا مصدريا ولام التعليل مقدرة قبلها ، والحالة الثانية أن تقع « كى » بين اللام وأن المصدرية كما فى قول الشاعر ·

والأَوْلى أن تقدر « كى » مَصدرية ، فتقدَّر اللامُ قبلها ؛ بدليل كثرة ظهورها معها ، نحو : « لِـكَيْلاَ تَأْسَوْا » .

وأما « لعلّ » فالجر بها لغة عُقَيل ثابتة الأولِ ومحذوفتَه ، مفتوحة الآخرِ ومكسورتَه . ومنه قوله :

٥٢٢ — لَعَلَّ اللهِ فضَّلَـكُمْ عَلَيْنَا بِشَىْءٍ إِن أُمَّـكُمُ شَرِيمُ

---

* ... لِـكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ ... * وكما فى قول الآخر * ... لِـكَيْمَا أَنْ تَرَى ... * فان « كى » فى هذين البيتين ونحوهما يجوز أن تـكون مصدرية بسبب تقدم اللام عليها ، ويجوز أن تـكون حرف جر دالا على التعليل بسبب تأخر « أن » المصدرية عليها : فان جعلت « كى » مصـدرية كانت «أن» مؤكدة لها ، وإن جعلت « كى» تعليلية كانت مؤكدة للام التى قبلها ، واعتبارها تعليلية مؤكدة لمعنى اللام أولى من اعتبارها مصدرية واعتبار « أن » توكيدا لها من قبل أن تأكيد الجار بجار آخر يوافقه فى المعنى أسهل وأعرف من تأكيد الحرف المصـدرى بحرف مصدرى آخر ، وحسبك هذا فقد أطلت عليك .

٥٢٢ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق .

اللغة : « لعل » أصل معنى هذا الحرف الترجى ، وقال الدنوشرى فى هذا البيت : « هى باقية على الترجى ، ولا تتعلق بشىء ، ولـكن الظاهر أنها فى هذا البيت معناها الإشفاق ، مثـل قوله تعالى : (فَلَعَلَّكَ بَاخِـعٌ نَفْسَكَ) » اهـ «إن» يجوز فى همزة هذا الحرف الفتح والـكسر : أما الفتح فعلى أن المصدر المنسبك منها بدل من المجرور قبلها ، وأما الـكسر فعلى الابتداء « شريم » بفتح الشين ، بزنة فعيل بمعنى مفعول — وهى المرأة المفضاة : أى التى اتحد مسلـكاها ، ويقال فيها : شرماء ، وشروم ، أيضا

الإعراب : « لعل » حرف ترج وجر شبيه بالزائد ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « الله » مبتدأ ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد « فضلـكم » فضل : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعـله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم الجلالة ، وضمير المخاطبين مفعول به ، وجمـلة الفعل وفاعله ومفعوله فى محل رفع خبر المبتدأ « علينا » جار ومجرور متعلق بفضـل « بشىء » جار ومجرور متعلق بفضل أيضا « أن » حرف توكيـد ونصب « أمكم » أم : اسم أن منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه « شريم » خبر أن ، مرفوع بالضمة الظاهرة . ثم إن قرأت إن بكسر الهمزة فجملة إن واسمها وخبرها لا محل لهـا من الإعراب لأنها

... ...

تعليلية ، وإن قرأتها بفتح الهمزة فأن واسمها وخبرها فى تأويل مصدر مجرور يقع بدلا من شىء المجرور بالباء .

الشاهد فيه : قوله « لعل الله » حيث وردت الرواية فيه بجر لفظ الجلالة ؛ فدل ذلك على أن من العرب قوما يجرون الاسم بلعل، كما يجر عامتهم بسائر حروف الجر ، وقد نص العلماء على أن الذين يجرون بهذا الحرف هم عقيل — بزنة التصغير — وهو عقيل بن كعب بن ربيعة بن صعصعة بن معاوية بن بكر بن هوازن بن منصور بن عكرمة بن خصفة بن قيس عيلان . ولهم فى لامها الأولى لغتان : إحداهما الإثبات ، كما فى بيت الشاهد ، والأخرى الحذف ، كما فى قول الآخر :

عَلَّ صُرُوفِ الدَّهْرِ أَوْ دُولاتِهَا تُدِلْنَنَا اللَّمَّةَ مِنْ لَمَّاتِهَا

ولهم فى لامها الأخيرة لغتان أيضا : إحداهما الكسر ، والأخرى الفتح ، وبهما يروى قول الشاعر وهو خالد بن جعفر :

لَعَلَّ اللهِ يُمَكِّنُنِي عَلَيْهَا جِهَارًا مِنْ زُهَيْرٍ أَوْ أَسِيدِ

هذا ، ومن العجيب أن العليمى قد استظهر أن هذه اللغات الأربعة خاصة بلعل الجارة ، ونقد صاحب التصريح إذ لم ينبه على ذلك . والذى صح عندى أن هذه اللغات لا تختص بلغة من يجر بلعل ، ويدل لذلك شيآن : أولهما أن اللغة المشهورة عند عامة العرب والتى ورد بها القرآن الكريم «لعل» باثبات اللام الأولى وفتح اللام الأخيرة ، وهم ينصبون بها الاسم ويرفعون الخبر ، وهذه إحدى اللغات الأربعة التى زعم أنها خاصة بلعل الجارة . وثانيهما أنه قد ورد فى لغة عامة العرب حذف اللام الأولى : من ذلك قول الأضبط بن قريع السعدى :

لاَ تُهِينَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرْكَعَ يَوْمًا وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ

وقول نافع بن سعد الطائى :

وَلَسْتُ بِلَوَّامٍ عَلَى الْأَمْرِ بَعْدَ مَا يَفُوتُ وَلَكِنْ عَلَّ أَنْ أَتَقَدَّمَا

وقول العجير السلولى :

لَكَ الْخَيْرُ عَلِّلْنَا بِهَا عَلَّ سَاعَةً تَمُرُّ ، وَسَهْوَاءٌ مِنَ اللَّيْلِ يَذْهَبُ .

وقول أم النحيف ، وهو سعد بن قرط :

تَرَبَّصْ بِهَا الْأَيَّامَ عَلَّ صُرُوفَهَا سَتَرْمِي بِهَا فِي جَاحِمٍ مُتَسَعِّرِ

وقول رؤبة بن العجاج (وهو الشاهد رقم ٢٥٢ المتقدم فى الجزء الأول) :

تَقُولُ بِنْتِي قَدْ أَنَى أَنَاكَا يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا

وقوله :

لَعَلَّ أَبِي الْمِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ(١)

وأما « متى » فالجر بها لغة هُذَيْلٍ ، وهى بمعنى مِن الابتدائية ، سُمِع من كلامهم : أخرَجَها مَتَى كُمِّهِ ، أي : مِنْ كمه ، وقوله :

٥٢٣ — شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ

وأما الأربعَةَ عَشَرَ الباقيةُ فسيأتى الكلام عليها

(١) قد تقدم شرح هذا الشاهد شرحا وافيا ، وهو الشاهد (رقم ٦٠) الذى مضى فى الجزء الأول (ص ١٠٨) فارجع إليه هناك إن شئت ، والاستشهاد به هنا كالاستشهاد به فيما سبق على أن من العرب من يجر الاسم بلعل كما يجر عامتهم بسائر الحروف . وعلى هذا تكون « لعل » موضوعة فى اللغة العربية بوضعين ؛ فهى موضوعة عند قوم لعمل النصب والرفع معا ، وموضوعة عند قوم آخرين لعمل الجر ، مع أنها فى الوضعين جميعا دالة على معنى واحد وهو الترجى ، ومع أنها فى الوضعين جميعا حرف ؛ ولذلك نظائر فى العربية ؛ أفلا ترى أن « خلا » و « عدا » و « حاشا » تكون تارة فعلا فترفع فاعلا وتنصب مفعولا ، وتكون تارة أخرى حرف جر فتجر ما بعدها ، مع أنهن فى الحالين بمعنى واحد ؟ ثم ألا ترى أن « لات » تكون أحيانا حرف نفى فتعمل عمل ليس ، وتكون أحيانا أخرى حرف جر فتجر ما بعدها ، وهى فى الحالين جميعا حرف ؟ !

٥٢٣ — هذا بيت لأبى ذؤيب الهذلى ، من قصيدة مطلعها قوله :

صَبَا صَبْوَةً بَلْ لَجَّ وَهْوَ لَجُوجُ وَزَالَتْ لَهُ بِالْأَنْعَمَيْنِ حُدُوجُ

وقبل البيت المستشهد به قوله :

سَقَى أُمَّ عَمْرٍو كُلَّ آخِرِ لَيْلَةٍ حَنَاتِمُ سُودٌ مَاؤُهُنَّ ثَجِيجُ
إِذَاهَمَّ بِالْإِقْلَاعِ هَبَّتْ لَهُ الصَّبَا فَأَعْقَبَ نَشْءٌ بَعْدَهَا وَخُرُوجُ
شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى ... ... البيت

اللغة : « صبا » مال إلى الصبوة ، وهى اللهو ومرح الشباب « لج » تمادى واسترسل فيما أخذ فيه « الأنعمين » اسم موضع « حدوج » بضم الحاء — جمع حدج ، وهو مركب من مراكب النساء ، قال طرفة بن العبد :

كَأَنَّ حُدُوجَ الْمَالِكِيَّةِ غُدْوَةً خَلَايَا سَفِينٍ بِالنَّوَاصِفِ مِنْ دَدِ

... ...

« حناتم » جمع حنتمة ، وهى الجرة الخضراء ، وأراد بالحناتم ههنا السحاب ، شبهها بالجرار وجردها من جزء معناها « سود » جمع سوداء ، أراد أنها حافلة بالماء ممتلئة «نجيج» مأخوذة من الثج ، وهو السيلان ، وفى التنزيل : (وأَنزَلْنَا مِنَ ٱلْمُعْصِرَاتِ مَاءً ثَجَّاجًا) « نشء » بفتح النون وسكون الشين المعجمة ــ هو أول ما ينشأ من السحاب « خروج » جمع خرج ، وهو السحاب أول ما ينشأ « شربن » أراد به أن السحاب حملت الماء من البحر « ترفعت » معناه ارتفعت ، وقال العينى فى شرحه : توسعت « لجج » بضم اللام وفتح أوله الجيمين ــ جمع لجة ، وهى فى الأصل معظم الماء ، وأراد لجج البحر « نئيج » مأ [illegible] تنأج نئيجا ، إذا مرت مرا سريعا وسمع لها مع ذلك صوت

الإعراب : « شربن » فعل ماض ، ونون النسوة العائد إلى السحب فاعله « بماء » جار ومجرور متعلق بشرب ، وماء مضاف و « البحر » مضاف إليه « ثم » حرف عطف ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « ترفعت » فعل ماض ، مبنى على الفتح لا محل له ، والتاء للتأنيث ، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى السحب التى عادت إليها نون النسوة فى الفعل السابق ، وجملة الفعل وفاعله معطوفة على الجملة السابقة « متى » حرف جر بمعنى من الابتدائية « لجج » مجرور بمتى « خضر » نعت للجج ، ونعت المجرور مجرور ، والجار والمجرور متعلق بترفع ، وقال قوم : هو بدل من الجار والمجرور السابق المتعلق بشرب ، ولا موجب لذلك «لهن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « نئيج » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل جر صفة ثانيه للجج ، ويجوز أن تكون هذه الجملة فى محل نصب حال من لجج لأنه اختص بالوصف الأول .

الشاهد فيه : قوله « متى لجج » فان متى فيه حرف جر بمعنى من الابتدائية ، وقد جرت الاسم الذى بعدها ، ومجىء متى على هـذا الوجه لغة هذيل دون سائر العرب ، وصاحب البيت المستشهد به منهم . وقد ذهب ابن ولاد إلى أن «متى» فى لغة هذيل اسم بمعنى وسط ؛ فهم يقولون : جعلها متى كمه ، وهم يريدون جعلها وسط كمه . وهى على هـذا ظرف ، ثم إن أراد أنها لا تكون فى لغة هذيل إلا بهذا المعنى كانت معربة بحركات مقدرة على الألف ؛ إذ لا مقتضى لبنائها حينئذ . وإن أراد أنها تكون بهذا المعنى كما تكون حرف جر بمعنى من الابتدائية كانت الظرفية حينئذ مبنية لشبهها بالحرف كما بنيت حاشا التنزيهية لشابهتها حاشا الاستثنائية . وأنت لو تدبرت لوجدت الاحتمال الثانى أقرب اتجاها ؛ لأن قولهم « أخرجها متى كمه » وهو كلام حكاه عنهم يعقوب بن السكيت ، وقول الشاعر فى البيت المستشهد به « ترفعت متى لجج » لا يظهر فى أحدهما أن متى بمعنى وسط ؛ فلم يكن بد لتصحيح كلامه من أن نقول : إن هذا بعض ما يستعملون فيه هـذا اللفظ . وعلى هذا يكون لمتى فى لغة هذيل ثلاث استعمالات : الأول أنها تكون اسم استفهام عن

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : إنما بدأ بمِنْ لأنها أقوى حروف الجر ، ولذلك دخلت على ما لم يدخل عليه غيرها ، نحو : مِنْ عِنْدِك .

الثانى : عَدَّ بعضُهم من حروف الجر « ها » التنبيهِ ، وهمزةَ الاستفهام ، إذا جعلت عِوَضاً من حرف الجر فى القسم ؛ قال فى التسهيل : وليس الجر فى التعويض بالعوض ، خلافا للأخفش ومَنْ وافقه ؛ وذهب الزجاج والرُّمَّانى إلى أن « أيمن » فى القسم حرفُ جر ، وشذَّا فى ذلك ؛ وعَدَّ بعضُهم منها الميم مثلثة فى القسم نحو « مُ اللهِ » ، وجعله فى التسهيل بَقِيَّةَ أَيْمُن ؛ قال : وليست بدلا من الواو ، ولا أصلها مِنْ ، خلافا لمن زعم ذلك . وذكر الفراء أن « لات » قد تجر الزمان ، وقرىء : « وَلَاتَ حِينِ مَنَاصٍ » . وزعم الأخفش أن « بَلْهَ » حرفُ جر بمعنى مِنْ ، والصحيح أنها اسم . وذهب سيبويه إلى أن « لولا » حرف جر إذا وليها ضمير متصل ، نحو : لَوْلَاىَ ، ولَوْلَاكَ ، ولَوْلَاهُ ؛ فالضمائر مجرورة بها عند سيبويه ، وزعم الأخفش أنها فى موضع رفع بالابتداء ووُضِع ضمير الجر موضعَ ضمير الرفع ، ولا عمل للولا فيها ، كما لا تعمل لولا فى الظاهر ، وزعم المبرد أن هذا التركيب فاسد لم يَرِدْ من لسان العرب ، وهو محجوج بثبوت ذلك عنهم ، كقوله :

٥٢٤ — أَتُطْمِعُ فِينَا مَنْ أَرَاقَ دِمَاءَنَا وَلَوْلَاكَ لَمْ يَعْرِضْ لِأَحْسَابِنَا حَسَنْ

الزمان ، كما هى كذلك فى لغة عامة العرب ، والثانى : أنها تكون ظرفا بمعنى وسط ، والثالث : أنها تكون حرف جر بمعنى من الابتدائية ، وهى بالمعنيين الثانى والثالث خاصة بهم .

٥٢٤ — هذا بيت من كلمة تنسب إلى عمرو بن العاص ، يقولها لمعاوية بن أبى سفيان ، فى شأن الحسن بن على ، رضى الله تعالى عنهم ! وقد روى البيت جماعة منهم ابن الأنبارى (الإنصاف ص ٢٨٨) وأول هذه الكلمة قوله :

مُعَاوِىَ إِنِّى لَمْ أُبَايِعْكَ فَلْتَةً وَمَا زَالَ مَا أَسْرَرْتُ مِنِّى كَمَا عَلَنْ
أَتُطْمِعُ فِينَا مَنْ أَرَاقَ دِمَاءَنَا وَلَوْلَاكَ ... البيت ، وبعده :
عَلَى أَنَّهُ أَجْرَا لُؤَىِّ بْنِ غَالِبٍ عَلَى شَتْمِهَا جَهْداً وَأَحْيَاهُ لِلْفِتَنْ
وَقَوْلُهُمُ وَالنَّاسُ يَمْشُونَ حَوْلَهُمْ أَنَا ابْنُ رَسُولِ اللهِ مُعْتَقَدَ الْمِنَنْ
فَأَعْظِمْ بِهَا مِنْ فِتْنَةٍ هَاشِمِيَّةٍ يَدِبُّ بِهَا أَهْلُ الْعِرَاقِ إِلَى الْيَمَنْ

... ...

فَأُقْسِمُ بِالْبَيْتِ الذِى نَسَكَتْ لَهُ قُرَيْشٌ لَئِنْ طَوَّلْتَ لِلْحَسَنِ الرَّسَنْ
لَيَجْتَلِبَنْ يَوْمًا عَلَيْكَ عَصَبْصَبًا يَشِينُ الْعَذَارَى أَوْ يُغَصِّنُكَ اللَّبَنْ

اللغة : « تطمع » بضم تاء المضارعة وكسر ما قبل آخره — مضارع أطمعت الرجل فى كذا ؛ إذا صيرته طامعا فى نيله والحصول عليه ، بأن تهون عليه شأنه وتسهل له طرق الوصول إليه ، ويقال : طمع الرجل يطمع طمعا — مثل طرب يطرب طربا — وطماعية — بزنة الكراهية — إذا صار طامعا فى نيل الشىء « أراق » أسال ، وتقول : أراق فلان الماء يريقه إراقة ، مثل أساله يسيله إسالة ، فى الوزن والمعنى « يعرض لأحسابنا » يريد يتعرض لها بالذم والقدح و إظهار الناس على ما فيها من عيوب . والأحساب — بفتح الهمزة — جمع حسب — بفتح الحاء والسين — وهو كل ما يعده المرء من مناقب آبائه وأجداده مما هو من خصال المجد والرفعة « حسن » قد عرفت أن المراد به الحسن بن على بن أبى طالب بن عبد المطلب بن هاشم ، سبط الرسول صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله .

الإعراب : « أتطمع » الهمزة للاستفهام ، حرف مبنى على الفتح لا محل له ، تطمع : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فينا » جار ومجرور متعلق بتطمع « من » اسم موصول مفعول به لتطمع ، مبنى على السكون فى محل نصب « أراق » فعل ماض ، مبنى على الفتح لا محل له ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول « دماءنا » دماء : مفعول به لأراق ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الاسم الموصول « ولولاك » الواو حالية ، لولا : هى حرف دال على امتناع الجواب لوجود الشرط ، وهو هنا حرف جر شبيه بالزائد ، وضمير المخاطب له محلان : أحدهما جر بلولا ، والآخر رفع بالابتداء ، ولا متعلق للجار والمجرور ههنا ؛ لأن الجار الزائد والشبيه به لا متعلق لهما ، وخبر المبتدأ محذوف وجوبا ، وتقدير الكلام : لولاك موجود « لم » حرف نفى وجزم وقلب « يعرض » فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون « لأحسابنا » اللام حرف جر ، وأحساب : مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلق بيعرض ، وأحساب مضاف والضمير مضاف إليه « حسن » فاعل يعرض ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف ، وجملة الفعل المضارع وفاعله لا محل لها من الإعراب جواب لولا ، وجملة الشرط وجوابه فى محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « لولاك » ولبيان وجه الاستشهاد بهذه الكلمة نرى لزاما علينا أن نقدم لك كلمة فى استعمال هذا اللفظ وفى تخريجات العلماء لكل استعمال منها ، فنقول :

... ...

اعلم أولا أن العرب تستعمل بعد « لولا » الاسم الظاهر الصريح المرفوع ، نحو قول عمر رضي الله عنه : لولا علي لهلك عمر ، وفي أمثالهم : تَاللهِ لَوْلاَ عِتْقُهُ لَقَدْ بَلِيَ ، ونحو قول الراجز :

وَاللهِ لَوْلاَ اللهُ مَا اهْتَدَيْنَا ... وَلاَ تَصَدَّقْنَا وَلاَ صَلَّيْنَا

ونحو قول الشاعر ، وهو المنذر بن حسان :

فَلَوْلاَ اللهُ وَالْمُهْرُ الْمُفَدَّى ... لأُبْتَ وَأَنْتَ غِرْبَالُ الإِهَابِ

ونحو قول سلامة بن جندل (وهو الشاهد رقم ١٠٥ السابق) :

وَلَوْلاَ جَنَانُ اللَّيْلِ مَا آبَ عَامِرٌ ... إِلَى جَعْفَرٍ سِرْبَالُهُ لَمْ يُمَزَّقِ

ونحو قول أفلح بن يسار أبي عطاء السندي :

لَوْلاَ أَبُوكَ وَلَوْلاَ قَبْلَهُ عُمَرٌ ... أَلْقَتْ إِلَيْكَ مَعَدٌّ بِالْمَقَالِيدِ

وعلى هذا قول أبي الطيب المتنبي :

لَوْلاَ الْعُقُولُ لَكَانَ أَدْنَى ضَيْغَمٍ ... أَدْنَى إِلَى شَرَفٍ مِنَ الإِنْسَانِ

كما يستعملون الاسم المؤول بالصريح بعد « لولا » ، كما في قول نصيب :

وَلَوْلاَ أَنْ يُقَالَ صَبَا نُصَيْبٌ ... لَقُلْتُ بِنَفْسِيَ النَّشَأُ الصِّغَارُ

ومنه قوله جلت كلمته : (وَلَوْلاَ أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمٰنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفاً مِنْ فِضَّةٍ) وقوله سبحانه : (لَوْلاَ أَنْ تُفَنِّدُونِ) كما يستعملون الضمير المنفصل الموضوع لاستعماله في موضع الرفع بعدها نحو قول الله تعالى : (لَوْلاَ أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ) ولا يختلف أحد من النحاة وحملة اللغة في صحة هذه الأنواع الثلاثة ، وفي أن كل واحد منها وارد في فصيح الكلام من غير ضرورة ولا شذوذ ، وقد وقع — بعد لولا ، في بعض الشعر — الضمير المتصل الذي وضع ليستعمل في موضعي الجر والنصب ، كما في بيت الشاهد الذي نحن بصدد شرحه والبيت الذي يليه ، وكما في قول الآخر :

* لَوْلاَكَ فِي ذَا الْعَامِ لَمْ أَحْجُجِ *

وقد اختلف العلماء في صحة نحو هذا الكلام ؛ فحكي عن أبي العباس المبرد أنه كان يقول : إنه تركيب فاسد لم يرد على لسان العرب ، وممن حكى عنه امتناع ذلك ابن الأنباري في الإنصاف (ص ٢٨٥) وأنشد الشارح هنا البيت ردا على إنكاره .

... ...

فأما ورود الاسم الصريح المرفوع بعد لولا ، والاسم المؤول به ، والضمير المنفصل المرفوع ؛ فقد اختلف العلماء في تخريجها : فذهب الكوفيون إلى أن هذا الاسم المرفوع قد ارتفع بلولا نفسها ؛ لأنها نائبة عن الفعل الذي لو ظهر لرفع هذا الاسم ، ألا ترى أنك إذا قلت لولا زيد لأكرمتك — كان التقدير : لو لم يمنعني زيد من إكرامك لأكرمتك ، فأصل الكلام هو هذا ، ثم حذفوا الفعل تخفيفا ، وزادوا « لا » على « لو » ؛ فصارا بمنزلة حرف واحد ، ونظيره في العربية « أما » في نحو قولك : أما أنت منطلقا انطلقت ، وأصل الكلام فيه : أن كنت منطلقا انطلقت ، ثم حذفوا منه الفعل الذي هو كان ، وزادوا « ما » عوضا عنه . وذهب البصريون إلى أن الاسم المرفوع بعد لولا قد ارتفع بالابتداء ، وليس الرافع له لولا ؛ لأن الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصا ، و «لولا» غير مختصة بقبيل من الأسماء والأفعال ، بل هي تدخل على النوعين جميعا: فمن دخولها على الأسماء ما ذكرنا من الشواهد ، ومن دخولها على الأفعال قول الشاعر :

قَالَتْ أُمَامَةُ لَمَّا جِئْتُ زَائِرَهَا هَلاَّ رَمَيْتَ بِبَعْضِ الأَسْهُمِ السُّودِ

لاَ دَرَّ دَرُّكِ إِنِّي قَدْ رَمَيْتُهُمُ لَوْلاَ حُدِدْتُ ، وَلاَ عُذْرَى لِمَحْدُودِ

ولما كانت « لولا » بهذه المثابة ولا تختص بنوع دون نوع وجب إهمالها وألا تعمل شيئا ، وإذا لم تكن عاملة كان الاسم المرفوع بعدها مرفوعا بالابتداء . وقد صحح ابن الأنباري مذهب الكوفيين ، على خلاف عادته ، كما صححه قوم من متقدمي النحاة . وردوا دليل البصريين بما خلاصته : أنا لا نسلم لكم أن « لولا » حرف غير مختص ، بل ندعي أنه حرف مختص بالأسماء ، فأما ما ذكرتم من قول الشاعر * .. لولا حددت ... * فانا لا نوافقكم على أن ما وقع في البيت هو لولا التي في نحو قول عمر : لولا علي لهلك عمر ، بل الذي وقع في البيت هو « لو » التي هي حرف شرط يدل على امتناع الجواب لامتناع الشرط ومعه «لا» النافية ، ومعنى ذلك أن «لولا» في قوله تعالى : (لَوْلاَ أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ) كلمة واحدة الآن وأصلها كلمتان فتركبتا ، وأما التي في قول الشاعر * ... لولا حددت ... * فكلمتان الآن ومن قبل ، وكأن الشاعر قد قال : لو لم أحد ، فان قلت : لو كانت « لا » في البيت نافية كما يقولون لكان ينبغي له أن يكرر «لا» على ما هو الأغلب الأشهر في كلام العرب من أن « لا » النافية إذا دخلت على الماضي تكررت كما في قوله تعالى : (فَلاَ صَدَّقَ وَلاَ صَلَّى) ، فالجواب : أن ذلك غير واجب ، وقد ورد شيء صالح من كلام العرب دخلت فيه « لا » النافية على الفعل الماضي ولم يتكرر ، كقوله تعالى : (فَلا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ) وكقول الراجز :

إِنْ تَغْفِرِ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمًّا وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لاَ أَلَمَّا

... ...

وقول الآخر :

* وَأَىُ أَمْرٍ سَيِّئٍ لاَ فَعَلَهْ *

وأما ورود الضمير الذى وضع ليستعمل فى موضع الجر بعد لولا فقد اختلف العلماء القائلون بصحته فى تخريجه — مع تسليمهم أنه قليل فى العربية وليس شائعا كشيوع وقوع الاسم الظاهر والضمير المنفصل — فذهب الكوفيون وأبو الحسن الأخفش من البصريين إلى أن الياء فى « لولاى » والكاف فى « لولاك » فى موضع رفع ؛ لأن الاسم الظاهر الذى قامت الياء والكاف مقامه مرفوع ، ولو أن المتكلم جاء باسم ظاهر بدل هذه الياء أو هذه الكاف لما وجد بدا من أن يأتى به مرفوعا ، ولو أتى به على غير هـذا الوجه لكان مخطئا غير جار على ما يتكلم به العرب ، ونحن والبصريون لا نختلف فى وجوب رفع الاسم الذى بعد لولا ، وإن اختلفنا فى العامل الرافع له . وإذا كان الاسم الظاهر بهذه المنزلة وكانت الياء فى لولاى والكاف فى لولاك قائمتين مقام الاسم الظاهر فقد وجب أن يكون حكمها كحكمه . وذهب البصريون إلى أن الياء فى «لولاى» والكاف فى «لولاك» فى محل جر بلولا ، من قبل أن الياء والكاف لايقعان فى كلام العرب موقع المرفوع ؛ فلو أنا حكمنا بأنهما مرفوعتان لكنا قد صرنا إلى مالا نظير له فى كلامهم ، وذلك لا يجوز . وغاية مافى الباب أن تكون « لولا » على ضربين : أحدهما حرف يقع بعده المبتدأ مرفوعا بالابتداء ، وثانيهما حرف جر زائد لا يتعلق بشىء ويقع بعده المبتدأ مجرورا به ، وله محل آخر هو الرفع على أنه مبتدأ كارتفاع الأسماء المعمولة فى اللفظ للحروف الزائدة وشبهها فى نحو : بحسبك درهم ، ولعل الله فضلكم ، وهل من خالق غير الله يرزقكم ، وما من أحد عندنا . وقد صحح ابن الأنبارى فى هذه المسألة على خلاف عادته أيضا مذهب الكوفيين ، قال ما نصه : « والصحيح ما ذهب إليه الكوفيون ؛ وأما الجواب عن كلمات البصريين : أما قولهم إن الياء والكاف لا تكونان علامة مرفوع ، قلنا : لا نسلم ؛ فانه قد يجوز أن تدخل علامة الرفع على الخفض ، ألا ترى أنه يجوز أن يقال : ما أنا كأنت ، وأنت من علامات المرفوع ، وهو ههنا فى موضع خفض ، فكذلك ههنا الياء والكاف من علامات المخفوض وهما فى لولاى ولولاك من علامات المرفوع ، والذى يدل على أن لولا ليس بحرف خفض أنه لو كان حرف خفض لكان يجب أن يتعلق بفعل أو معنى فعل ، وليس له ههنا ما يتعلق به . وقولهم : قد يكون الحرف فى موضع مبتدأ لا يتعلق بشىء ، قلنا : الأصل فى حروف الخفض ألا يجوز الابتداء بها وألا تقع فى موضع مبتدأ ، وإنما جاز ذلك نادرا فى حرف زائد دخوله كخروجه كقولهم : بحسبك زيد ، وما جاءنى من أحد ؛ لأن الحرف فى نية الاطراح إذ لا فائدة له ، ألا ترى أن قولك : بحسبك زيد ، وقولك : حسبك زيد ، بمعنى واحد ؟ وكذلك قولك : ما جاءنى من أحد ، وقولك :

... ...

ما جاءنى أحد؛ فى المعنى واحد ، فأما الحرف إذا جاء لمعنى ولم يكن زائدا فلا بد أن يتعلق بفعل أو معنى فعل ، ولولا حرف جاء لمعنى وليس بزائد؛ لأنه ليس دخوله كخروجه ، ألا ترى أنك لو حذفتها لبطل ذلك المعنى الذى دخلت من أجله؟ بخلاف الباء فى : بحسبك زيد ، ومن فى قولك : ما جاءنى من أحد ، فبان الفرق بينهما(١) » اهـ كلامه . قال أبو رجاء عفا الله عنه : وخلاصة هذا أن الكوفيين ذهبوا إلى أن الياء فى « لولاى » والكاف فى « لولاك » فى موضع رفع فاعل بلولا كقولهم فى نحو قول عمر : لولا علىّ لهلك عمر ، وعندهم أن ضمير الخفض قد وضع موضع ضمير الرفع؛ لأن الضمائر قد تتقارض فيقع بعضها موقع بعض ، وذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين إلى أن الياء والكاف فى موضع رفع بالابتداء ، وليس لهما موضع آخر غير موضع الرفع ، وذهب جمهور البصريين إلى أن للياء والكاف موضعين : أحدهما موضع جر بلولا ، وثانيهما موضع رفع بالابتداء ، ولولا عندهم فى هذا الموضع حرف جر ، والإتيان بضمير الجر ليس لإنابة ضمير عن ضمير ، ولكنه مقتضى عمل لولا ، فلما توجه عليهم الاعتراض بأن حروف الجر لابد لها من متعلق ولا متعلق للولا فى الكلام ، أجابوا عن ذلك بأن هذا ليس شأن جميع حروف الجر ، بل هو خاص بحروف الجر الأصلية ، ولولا ليست حرف جر أصلى ، فلا تحتاج إلى متعلق ، وخلاصة مايشير إليه ابن الأنبارى من الرد على هذا أن حرف الجر لا يخلو أمره من أن يكون أصليا أو زائدا : فإن كان أصليا كان له معنى وكان دخوله ليس كخروجه ولكنه يحتاج البتة إلى متعلق ، وإن كان زائدا لم يحتج إلى متعلق ولكنه لا يدل على معنى ودخوله فى الكلام كخروجه منه ، ونحن نجد «لولا» فى قولك : لولاى لآذاك على ، حرفا دالا على معنى ، وليس دخوله فى الكلام مثل خروجه منه ، ولا نجد له متعلقا ، فلو كان أصليا لكان له متعلق ، ولو كان زائدا لما كان له معنى ، وإذا بطل أن يكون أصليا وبطل أن يكون زائدا فقد بطل أن يكون حرف جر بتة ، والرد على هذا أن نبين لك أن حصره حرف الجر فى النوعين ليس بسديد ، بل حرف الجر على ثلاثة أنواع : أصلى ، وزائد ، وشبيه بالزائد ، فأما الأصلى فكما ذكر : ما دل على معنى واحتاج إلى متعلق ، وأما الزائد فكما ذكر أيضا : ما لا يدل على معنى سوى التوكيد ولم يحتج إلى متعلق ، وأما الشبيه بالزائد فقد أخذ طرفا من هذا وطرفا من ذاك : فهو يدل على معنى غير التوكيد كما يدل عليه الحرف الأصلى ، وهو غير محتاج إلى متعلق كما لم يحتج إليه الزائد ، ومثل ذلك « لعل » فى قول الشاعر * لعل الله فضلكم ... * فإنه دال على الترجى كما ذكرنا فى شرحه ولامتعلق له ، فكذا « لولا » ههنا .

---

(١) انظر كتاب الانصاف (ص ٢٨٧)

وقوله :

٥٢٥ — وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَاىَ طِحْتَ كَمَا هَوَى بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُنَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِى

انتهى

---

٥٢٥ — هذا بيت من كلمة ليزيد بن الحكم بن أبى العاص الثقفى ، وقد رويناك — عن أمالى أبى على وعن أغانى أبى الفرج — جملة من أبياتها فى شرح شواهد المفعول معه (ج ٢ ص ٤٠٣ ش ٤٣٥) من هذا الكتاب ، و بعد أربعة الأبيات الأولى التى أنشدناها هناك قوله :

أَرَاكَ إِذَا لَمْ أَهْوَ أَمْراً هَوِيتَهُ وَلَسْتَ لِمَا أَهْوَى مِنَ الْأَمْرِ بِالْهَوِى

أَرَاكَ اجْتَوَيْتَ الْخَيْرَ مِنِّى وَأَجْتَوِى أَذَاكَ فَكُلٌّ يَجْتَوِى قُرْبَ مُجْتَوِى

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَاىَ طِحْتَ كَمَا هَوَى بِأَجْرَامِهِ ... البيت ، وبعده :

إِذَا مَا ابْتَنَى الْمَجْدَ ابْنُ عَمِّكَ لَمْ تُعِنْ وَقُلْتَ : أَلَا يَا لَيْتَ بُنْيَانَهُ خَوِى

فَإِنَّكَ إِنْ قِيلَ ابْنُ عَمِّكَ غَانِمٌ شَجٍ أَوْ عَمِيدٌ أَوْ أَخُو مَغْلَةٍ لَوِى

تَمَلَّأْتَ مِنْ غَيْظٍ عَلَىَّ فَلَمْ يَزَلْ بِكَ الْغَيْظُ حَتَّى أنت بِالْغَيْظِ تَنْشَوِى

اللغة : «موطن» بكسر الطاء — أصله اسم مكان بمعنى موضع التوطن والإقامة ، وأراد به ههنا المشهد من مشاهد الحرب ، وقد استشهد بالبيت جار الله الزمخشرى فى تفسيره عند الكلام على قوله جل شأنه : (لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللهُ فِى مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ) على أن المراد بالمواطن مواقف الحرب والقتال «طحت» يجوز فى هذه الكلمة كسر الطاء وضمها ؛ لأن هذا الفعل قد ورد من بابين : طاح يطوح فيكون بضم الطاء كقلت وصمت ، وطاح يطيح فيكون بكسر الطاء كبعت ، ومعنى طاح سقط وهلك «هوى» سقط من أعلى إلى أسفل ، تقول : هوى يهوى — بزنة رمى يرمى — هويا ؛ إذا خر من حالق ؛ فأما فى العشق فتقول : هوى يهوى — مثل رضى يرضى «بأجرامه» الأجرام : جمع جرم ، وجرم كل شىء — بكسر الجيم وسكون الراء — جثته «قنة» بضم القاف وتشديد النون — هى ما استدق من رأس أعلى الجبل ، وتجمع على قنان ، مثل برمة وبرام ، وعلى قنن ، مثل قلة وقلل ، وهى بمعنى القنة ، وعلى قنات «النيق» بكسر النون — أرفع موضع فى الجبل ، ويجمع على نياق «منهوى» المنهوى — ومثله الهاوى — هو الساقط .

الإعراب : «كم» خبرية بمعنى كثير : اسم مبنى على السكون ، ويجوز هنا أن يكون محله رفعا على أنه مبتدأ خبره جملة لولاى طحت بتقدير رابط ، ويجوز أن يكون محله نصبا على أنه مفعول فيه عامله قوله طحت «موطن» هو تمييز كم الخبرية مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة

... ...

«لولاى» لولا : حرف امتناع لوجود مبنى على السكون لامحل له عند النحاة جميعا ، ثم هى - مع ذلك - عند سيبويه وجمهور البصريين حرف جر شبيه بالزائد ، وعليه تكون ياء المتكلم ذات محلين : أولهما الجر بلولا ، وثانيهما الرفع بالابتداء ، وعند الأخفش ليس للياء إلا محل واحد هو الرفع بالابتداء ، والخبر على المذهبين محذوف وجوبا ، وتقدير الكلام : لولاى موجود ، ولولا عند جمهور الكوفيين نائبة عن فعل تقع ياء المتكلم فاعلا له « طحت » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها جواب لولا ، فان جعلت «كم» الخبرية مبتدأ كانت الجملة من لولا وشرطها وجوابها فى محل رفع خبر المبتدأ ، وكان الرابط بين المبتدأ وجملة الخبر محذوفا ، وتقدير الكلام : وكم موطن لولاى طحت فيه « كما » الكاف حرف جر ، وما : مصدرية حرف مبنى على السكون لا محل له « هوى » فعل ماض فاعله « منهوى » الواقع فى آخر البيت ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لمصدر محذوف ، وأصل الكلام : هويت هويا مماثلا لهوى منهو « بأجرامه » الباء حرف جر ، وأجرام : مجرور به ، والجار والمجرور متعلق بهوى ، وأجرام مضاف وضمير الغائب العائد إلى منهو فى آخر البيت مضاف إليه «من قنة» جار ومجرور متعلق بهوى أيضا ، وقنة مضاف و « النيق » مضاف إليه «منهو» فاعل هوى ، كما تقدمت الإشارة إليه ، مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل ، وهذه الياء التى تراها هى ياء الإشباع وليست لام الكلمة

الشاهد فيه : قوله « لولاى » فان أبا العباس المبرد زعم أنه لا يصح عربية أن يقع بعد لولا ضمير متصل ، وهذا البيت والذى قبله رد عليه بأن ذلك قد جاء عن العرب الموثوق بعربيتهم برواية الثقات من العلماء ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ، وليس لنا أن نأبى شيئا جرى به لسان العرب فنزعم أنه ليس من لغة العرب . وقد عرفت فى شرح الشاهد السابق وجه تخريج هذا الأسلوب واختلاف العلماء فيه . قال العينى فى شرح شواهده (٣ - ٢٦٣ بهامش الخزانة) : « الأصل أن يلى لولا ضمير رفع نحو لولا أنتم لكنا مؤمنين ، وأما لولاى ولولاك ولولاه فقليل ؛ ثم مذهب سيبويه والجمهور هى جارة للضمير مختصة به كما اختصت حتى والكاف بالظاهر ، ولا يتعلق لولا بشىء ، وموضع المجرور بها رفع بالابتداء ، والخبر محذوف . وقال الأخفش : الضمير مبتدأ ؛ ولولا غير جارة ، ولكنهم أنابوا الضمير المخفوض عن المرفوع ، كما عكسوا إذ قالوا : ما أنا كأنت ولا أنت كأنا . وقال النحاس : لولاى ولولاك إذا أضمر فيه الاسم جر وإن أظهر رفع ، قال سيبويه : وهذا قول الخليل ويونس ، ومعنى هذا أنك تقول : لولا زيد لكان كذا ، فترفع بالابتداء ، وتقول : لولاك ؛ فيكون الكاف فى موضع خفض ، وهذا عند أبى العباس المبرد خطأ ؛ لأن الضمير عقيب المظهر ، فلا يجوز أن يكون المظهر مرفوعا والمضمر مجرورا ، قال أبو العباس : وحدثت أن أبا عمرو اجتهد فى طلب لولاك ولولاى بيتا يصدقه أو كلاما مأثورا عن

(بِالظَّاهِرِ اُخْصُصْ مُنْذُ) و (مُذْ وَحَتَّى * وَالْكَافَ وَالْوَاوَ وَرُبَّ وَالتَّا) وكَيْ ولَعَلَّ ومَتَى ، وقد سبق الكلام على هذه الثلاثة ، وما عدا ذلك فيجر الظاهر والمضمر ، على ما سيأتى بيانه .

(وَاخْصُصْ بِمُذْ وَمُنْذُ وَقْتاً) وأما قولهم : ما رأيته مُنْذُ أنَّ اللهَ خَلَقَه ، فتقديره : منذ زَمَنِ أن الله خلقه ، أى : منذ زمن خَلْقِ الله إياه .

﴿ تنبيه ﴾ : يشترط فى مجرورهما — مع كونه وقتا — أن يكون مُعَيَّنا ، لا مُبْهَما ، ماضياً أوحاضراً ، لا مستقبلا ، تقول : ما رأيته مذ يَوْمِ الجمعة ، أو مُذْ يومِنَا ، ولا تقول : مذ يَوْمٍ ، ولا أراه مُذْ غَدٍ ، وكذا فى منذ . اه

(وَ) اخصص (بِرُبْ * مُنكرًا) نحو : ربَّ رَجُلٍ ، ولا يجوز رب الرجل (وَالتَّاءَ لِلّهِ وَرَبْ) مضافا للكعبة أو لياء المتكلم ، نحو : « وَتَاللّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ » وتَرَبِّ الْكَعْبَةِ ، وتَرَبِّى لأفعَلَنَّ ، وندر: تَالرَّحْمٰنِ ، وتَحَيَاتِكَ (وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ رُبَّهُ فَتًى) وقوله :

٥٢٦ — وَرُبَّهُ عَطِباً أَنْقَذْتُ مِنْ عَطَبِهْ

(نَزْرٌ) أى : قليلٌ

العرب فلم يجده ، وقال أبو العباس : هو مدفوع لم يأت عن ثقة ويزيد بن الحكم (هو صاحب البيت المستشهد به) ليس بالفصيح » اه كلامه .

٥٢٦ — هذا عجز بيت ، وصدره قوله :

* وَاهٍ رَأَبْتُ وَشِيكاً صَدْعَ أَعْظُمِهِ *

ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق ، وممن أنشده من النحاة ثعلب وابن الناظم .

اللغة : « واه » اسم فاعل من قولك : وهى الحائط ونحوه يهى ، إذا تصدع وضعف وهم أن يسقط «رأبت» بالباء الموحدة — من قولهم : رأبت الصدع ، ورأبت الإناء ونحوه ، إذا أصلحته « وشيكا » أى سريعا وقريبا « صدع » الصدع : الشق « عطبا » بفتح العين وكسر الطاء المهملتين — وصف بمعنى المشرف على الهلاك « عطبه » بفتح العين والطاء جميعا — مصدر ذلك الوصف ، وتقول : عطب فلان يعطب عطبا — بوزان فرح يفرح فرحا — إذا أشفى ودنا من الهلاك .

... ...

الإعراب : « ربه » رب : حرف جر شبيه بالزائد لا يتعلق بشيء ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والهاء ضمير الغائب مجرور محلا برب ، وله محل آخر : إما رفع على أنه مبتدأ ، وإما نصب على أنه مفعول به مقدم على عامله وهو قوله أنقذت الآتى ، والثانى أولى ؛ لأن الفعل لم يستوف مفعوله ، وتقدير الضمير مبتدأ يحتاج إلى تقدير رابط يربط جملة الخبر به ، وقد علمت أن ما لا يحتاج إلى تقدير أولى أن يؤخذ به « عطبا » تمييز للضمير المجرور محلا برب وتفسير له ، وقد عرفت فيما مضى (ج ٢ ص ٢٠٥) أن هذا أحد المواضع التى يعود فيها الضمير على متأخر عنه لفظا ورتبة « أنقذت » فعل وفاعل ، وجملتهما فى محل رفع خبر المبتدأ إن قدرت الضمير مبتدأ ، والرابط محذوف ، وتقدير الكلام حينئذ : ور به عطبا أنقذته — إلخ «من عطبه» الجار والمجرور متعلق بأنقذ ، وعطب مضاف وضمير الغائب العائد إلى العطب السابق مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « ربه » فان رب فيه قد جرت الضمير ، مع أنها مختصة بالدخول على النكرات . ولهذا اختلف العلماء فى هذا الضمير : أمعرفة هو أم نكرة ؟ فذهب الجمهور إلى أنه معرفة على أصله ، ومعنى اختصاص رب بالنكرات عندهم أن القياس يقتضى ذلك ؛ فان ورد ما يخالفه كهذا البيت فهو شاذ من جهة القياس ، وذهب ابن عصفور وجار الله الزمخشرى إلى أن هذا الضمير نكرة ؛ لأنه واقع موقع واجب التنكير ، ولأن مرجعه — وهو التمييز — واجب التنكير أيضا ، وذهب الفارسى وجماعة إلى أنه معرفة جارية مجرى النكرة . وإنما أوجب القياس فى مجرور رب أن يكون نكرة لأنها لما كانت تدل على التقليل ، وكان التقليل إنما يقع على ما هو كثير ، وكانت النكرة هى التى تدل على الكثير لأن المعارف إنما تدل على معين بالشخص أو بالجنس — وجب أن يقتصر دخولها على النكرة التى تدل على الكثير ليصلح فيها معنى التقليل

واعلم أن رب تخالف حروف الجر من أربعة أوجه : أولها — ما ذكرنا من أنها مختصة بالنكرات ، وثانيها — أن مجرورها النكرة يجب وصفه مع أن سائر حروف الجر تعمل فى النكرات الموصوفة وغير الموصوفة على السواء ، وثالثها — أنها لا تحتاج إلى متعلق مع أنها تدل على معنى ، وقد عرفت سر ذلك فى الكلام على الشاهد السابق ، ورابعها — أنها لا تقع إلا فى أول الكلام ، وحروف الجر تقع فى أثناء الكلام ؛ لأن أصل وضعها على أن تعدى معنى الفعل إلى الاسم ، ولكل هذه الوجوه من الخلاف بينها وبين سائر حروف الجر ذهب الكوفيون إلى أن رب اسم لا حرف ، ولا حجة لهم فى ذلك ، ولكنهم غفلوا عن أسرار كل واحد من هذه الفروق : فأما السر فى أنها لا تدخل إلا على نكرة فقد عرفته ، وأما السر فى أنها لا تدخل إلا على نكرة موصوفة فهو أن يكون وصف النكرة بمنزلة العوض عن المتعلق الذى لا بد لحرف الجر منه ، وأما السر فى أنه لا متعلق لها فقد بيناه فى شرح الشاهد السابق ؛ وأما السر فى أنها لا تقع إلا فى

﴿ تنبيه ﴾ : يلزم هذا الضميرُ المجرورُ بها : الإفرادَ ، والتذكيرَ ، والتفسيرَ بتمييزٍ بعده مطابق للمعنى ، فيقال : رُبَّهُ رَجُلاً ، ورُبَّهُ امرأةً . قال الشاعر :

رُبَّهُ فِتْيَةً دَعَوْتُ إِلَى مَا   يُورِثُ الْمَجْدَ دَائِباً فَأَجَابُوا(١)

وقد سبق التنبيه عليه في آخر باب الفاعل .

(كَذَا كَهَا وَنَحْوُهُ أَتَى) أي : قد جرَتْ الكافُ ضميرَ الغيبة قليلاً ، كقوله :

٥٢٧ — وَأُمَّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا

ابتداء الكلام فلأنها دالة على التقليل ، وتقليل الشيء بمنزلة نفيه ، وحرف النفي يقع في أول الكلام ؛ فكذلك ما أشبهه .

(١) قد مضى شرح هذا البيت شرحا وافيا في الجزء الثاني من هذا الكتاب (ص ٢٠٦) وهو الشاهد رقم (٣٨٢) فارجع إليه هناك إن شئت ، مع إعلامنا إياك أن موضع الاستشهاد به هنا هو عينه موضع الاستشهاد به هناك .

٥٢٧ — هذا بيت من مشطور الرجز ، وهو من شواهد سيبويه والرضي وغيرهما ، وهو من أرجوزة للعجاج مطلعها :

مَا هَاجَ دَمْعاً سَاكِباً مُسْتَسْكِبَا   مِنْ أَنْ رَأَيْتَ صَاحِبَيْكَ أَكْأَبَا

وهو يقول البيت المستشهد به في وصف حمار وحش وأتنه بأنه أراد أن يرد الماء ليشرب ؛ فرأى الصياد فهرب بأتنه ، وقبل بيت الشاهد قوله :

نَحَّى الذَّنَابَاتِ شِمَالاً كَثَبَا   وَأُمَّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا

* ذَاتَ الْيَمِينِ غَيْرَ مَا إِنْ يَنْكُبَا *

اللغة : « أكأبا » صارا إلى الكآبة ودخلا فيها ، والكآبة : الحزن « نحى » تقول : نحى فلان فلانا تنحية ؛ إذا أبعده عنه وجعله في ناحية منه ، ويروى في مكانه « خلى » والضمير المستتر في الفعل على الروايتين جميعا يعود إلى حمار الوحش الذي يصفه « الذنابات » بالذال المعجمة بعدها نون — اسم موضع بعينه ، وضبطها العيني بفتح الذال ، وقال الأندلسي شارح المفصل : « هي جمع ذنابة — بكسر الذال — وهي آخر الوادي ينتهي إليه السيل ، وكذلك آخر النهر ، ووجدتها في موضع آخر الثنابات — بالمثلثتين — وهي الجبال الصغار » اهـ . وقوله « شمالا » يريد ناحية الشمال ، فإن كانت الرواية « خلى الذنابات شمالا » فشمالا : مفعول ثان لخلى ، وإن كانت الرواية « نحى الذنابات شمالا » فشمالا ظرف مكان « كثبا » بفتح الكاف والثاء — أي قريبا «أم أوعال» هضبة في ديار بني تميم ، ويقال لها : ذات أوعال ، وقال ياقوت : هي هضبة معروفة قرب برقة

... ...

أنقد ، وهى أكمة بعينها ، وقال ابن السكيت : ويقال لكل هضبة فيها أوعال : أم أوعال ، والأوعال : كباش الجبل « كها » يريد مثل الذنابات فى البعد « ينكبا » قال الأصمعى : نكب ينكب نكبا — مثل نصر ينصر نصرا — ونكوبا أيضا ؛ إذا تحرف عن الطريق .

الإعراب : « نحى » فعل ماض ، مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حمار الوحش الموصوف « الذنابات » مفعول به لنحى ، منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة « شمالا » ظرف مكان ناصبه نحى « كثبا » صفة لشمالا منصوب بالفتحة الظاهرة « وأم » الواو عاطفة ، أم : يروى مرفوعا ويروى منصوبا ؛ فمن رواه مرفوعا جعله مبتدأ مرفوعا بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، ومن رواه منصوبا جعله معطوفا على الذنابات منصوبا بالفتحة الظاهرة ، وأم مضاف و « أوعال » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « كها » أما من روى « أم » بالرفع فهذا عنده جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وأما من روى « أم » بالنصب فهذا عنده جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من أم أوعال ، على رواية نحى الذنابات ، ويجوز أن يكون معطوفا على شمالا بالواو فهو مثله مفعول ثان وذلك على رواية خلى الذنابات « أو » حرف عطف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « أقرب » إن جعلت الجار والمجرور متعلقا بمحذوف خبر المبتدأ فأقرب معطوف بأو على الضمير المجرور محلا بالكاف ، والمعطوف على المجرور مجرور ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة ، وكذا إن جعلته حالا . وإن جعلت الجار والمجرور مفعولا ثانيا فأقرب معطوف على محل الجار والمجرور ، ومحلهما النصب ، والمعطوف على المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « كها » حيث جرت الكاف الضمير المتصل ، ومن شأن الكاف ألا تجر إلا الاسم الظاهر اتفاقا ، أو الضمير المنفصل عند جماعة منذ كرهم ، والذى وقع فى هذا البيت ضرورة من ضرورات الشعر لا يجوز للمتكلم أن يرتكبها . قال سيبويه (١ — ٣٩٢ بولاق) : «هذا باب مالايجوز فيه الإضمار من حروف الجر . وذلك الكاف فى : أنت كزيد ، وحتى ، ومذ، وذلك لأنهم استغنوا بقولهم : مثلى ، وشبهى ، عنه فأسقطوه ، واستغنوا عن الإضمار فى حتى بقولهم : رأيتهم حتى ذاك ، وبقولهم : دعه حتى يوم كذا وكذا ، وبقولهم : دعه حتى ذاك ؛ وبالإضمار فى إلى إذا قال : دعه إليه ؛ لأن المعنى واحد ، كما استغنوا بمثلى ومثله عن كى وكه ، واستغنوا عن الإضمار فى مذ بقولهم : مذ ذاك ؛ لأن ذاك اسم مبهم ، وإنما يذكر حين يظن أنه قد عرف ما يعنى . إلا أن الشاعر إذا اضطر أضمر فى الكاف ، فيجرونها على القياس ، قال الشاعر العجاج ☆ وأم أوعال كها أو أقربا ☆ وقال العجاج :

فَلاَ تَرَى بَعْلاً وَلاَ حَلاَئِلاَ كَهُ وَلاَ كَهُنَّ إلاَّ حَاظِلاَ

وقوله :

٥٢٨ — وَلاَ تَرَى بَعْلًا وَلاَ حَلاَئِلاَ كَهُ وَلاَ كَهُنَّ إلاَّ حَاظِلاَ

وهذا مختص بالضرورة .

شبهوه بقوله : له ولهن ، ولو اضطر شاعر فأضاف الكاف إلى نفسه قال ما أنت كى وكى خطأ ، من قبل أنه ليس من حرف يفتح قبل ياء الإضافة » اه . وقال الأعلم فى بيت الشاهد الذى نحن بصدده : « الشاهد فيه إدخال الكاف على المضمر ، تشبيها لها بمثل ؛ لأنها فى معناها واستعمل ذلك عند الضرورة » اه . وقال النحاس : « هذا عند سيبويه قبيح ، والعلة له أن الإضمار يرد الشىء إلى أصله ، فالكاف فى موضع مثل ، فاذا أضمرت ما بعدها وجب أن تأتى بمثل ، وأبو العباس — فيما حكى لنا على بن سليمان — يجيز الإضمار فى هذا على القياس ؛ لأن المضمر عقيب المظهر ، وقد نطقت به العرب . وقد أجاز بعض النحويين : أنا كأنت ، وأنا كإياك ، ورد أبو العباس ذلك » اه .

هذا ، ومن دخول الكاف على الضمير ـ سوى ما أنشده الشارح ـ قول أبى محمد اليزيدى اللغوى النحوى معلم المأمون بن الرشيد (وانظر العقد الفريد : ج ٢ ص ٢٩٩ اللجنة) :

شَكَوْتُمْ إِلَيْنَا مَجَانِينَكُمْ وَنشكُو إِلَيكُمْ مَجَانِينَنَا
فَلَوْلاَ الْمُعَافَاةُ كُنَّا كَهُمْ وَلَوْلاَ البَلاَء لَكَانُوا كَنَا

وقول الآخر :

لاَ تَلُمْنِى فإِنَّنِى كَكَ فِيهَا إِنَّنَا فِى الْمَلاَمِ مُشْتَرِكَانِ

٥٢٨ — وهذا البيت مثل سابقه للعجاج ، وهو من شواهد سيبويه والرضى وابن هشام وغيرهم ، وهو من أرجوزة أولها قوله :

عَرَفْتُ بِالنَّصْرِيَّة الْمَنَازِلاَ قفْراً وَكَانَتْ مِنْهُمُ مَآهِلاَ

والبيت المستشهد به من أبيات يصف فيها حمار وحش وأتنه ، وقبله قوله :

حَتَّى إِذَا مَااجْتَابَ لَيْلاً لاَئِلاَ هَيَّجَهَا وَلَمْ تَخَلْهُ فَاعِلاَ
يَعْلُو بِهَا الْقُرْيَانَ وَالْمَسَايِلاَ وَكُلَّ صمْدٍ يُنْبِتُ الْقلاَقِلاَ
تَحْسَبُهُ إذا اسْتَتَبَّ دَائِلاَ كَأَنَّمَا يُنْحِى هِجَارًا مَائِلاَ
فَلاَ تَرَى بَعْلاً وَلاَ حَلاَئِلاَ كَهُ وَلاَ كَهُنَّ إلاَّ حَاظِلاَ

... ...

اللغة : « المنازل » جمع منزل ، وهو فى الأصل مكان النزول من قولك : نزل بمكان كذا ينزل نزولا ، وأراد منه ههنا ديار أحبائه التى كانوا يقيمون فيها « قفرا » خالية ليس بها أحد « مآهل » جمع مأهل ، وهو فى الأصل اسم مكان من قولهم : أهل المكان يأهل أهولا ؛ إذا عمر وصار به أهله « اجتاب » قطع « ليلا لائلا » يريد شديد الظلمة ، ويقولون : ليل أليلُ ، وليلة ليلاء ، وليل لائل ، وهم يريدون ذلك المعنى « هيجها » أثارها من مكامنها ، وتقول : هاجه يهيجه ، وأهاجه ، وهيجه — بالتضعيف — إذا حركه وأثاره « ولم تخله فاعلا » الضمير المستتر فى تخله يعود إلى الأتن ، والمراد أنها ما كانت تحسب أنه سيفعل ذلك : أى ما كانت تظن أن الحمار يهيجها « القريان » بضم القاف وسكون الراء بعدها ياء مثناة — هى مجارى الماء ، واحدها قرىّ « صمد » — بفتح الصاد وسكون الميم — هو المكان السهل « القلاقل » نبت ، واحده قلقل ، بزنة زبرج « استتب » جدّ فى العدو « دائلا » اسم فاعل من الدألان — بالتحريك — وهو السير الخفيف « ينحى » يعتمد « هجارا » الهجار — بزنة الكتاب — حبل يشد به وظيف البعير ، وقيل : هو حبل يشد به رسغ رجل البعير ثم يشد إلى حقوه إن كان عريا وإن كان ذا رحل يشد فى الحقب ، قاله العينى فى شرح شواهده . يريد أن العير يعدو مائلا إلى جنب كأنما هو مشدود بالهجار « بعلا » هو فى الأصل : الزوج ، والمراد به الحمار الوحشى الذى يصفه « حلائل » جمع حليلة ، وهى فى الأصل : الزوجة ، وأراد منهن الأتن الوحشية التى تصحب هذا العير «حاظلا» اسم فاعل من : حظل الرجل المرأة ، إذا منعها من التزوج ، ومثله العاضل — بالعين المهملة والضاد المعجمة — وقال النحاس : سألت أبا الحسن عنه فقال : الحظلان مشية فيها تثاقل .

الإعراب : « لا » حرف نفى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « ترى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بعلا » مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف زائد لتأكيد النفى « حلائلا » معطوف على المفعول به ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق « كه » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لبعل « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفى « كهن » جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق ، وأصل العبارة : فلا ترى بعلا كه ولا حلائل كهن « إلا » حرف إيجاب مبنى على السكون لا محل له « حاظلا » إن جعلت ترى علمية كان مفعولا ثانيا لها ، وإن جعلتها بصرية فهو حال من « بعلا » الموصوف بالجار والمجرور منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « كه » وقوله « كهن » حيث جر الضمير فى العبارتين بالكاف التى تختص بالدخول على الظاهر ، أو الضمير المنفصل عند قوم سيأتى ذكرهم ، وإنما فعل ذلك حين

﴿ تنبيه ﴾ : قوله « ونحوه » يحتمل ثلاثة أوجه : الأول : أن يكون إشارة إلى بقية ضمائر الغيبة المتصلة كما فى قوله كه ولا كهن ؛ الثانى : أن يكون إشارة إلى بقية الضمائر مطلقا ،

اضطر ، ولولا الضرورة ما كان يسوغ له ذلك . وهو حين اضطر رجع إلى القياس الذى كان يقتضيه حرف الجر . قال ابن عصفور : « ومن الضرورة أن يستعمل الشاعر الحرف استعمالا لا يجوز مثله فى الكلام ، نحو قول العجاج * وأم أوعال كها أو أقربا * فجر بالكاف الضمير المتصل ، وحكمها فى سعة الكلام ألا تجر إلا الظاهر والضمير المنفصل لجريانه مجرى الظاهر ؛ فيقال : ما أنا كأنت ولا أنت كأنا ، حكى الكسائى عن بعض العرب أنه قيل له : من تعدّون الصعلوك فيكم ؟ فقال : هو الغداة كأنا . لكنه لما اضطر (يريد العجاج) أبدلها من حكمها حكم ما هى فى معناه ، وهو مثل ، فجعلها تجر الضمير المتصل كما تجر الضمير المنفصل ، كما يجره مثل ، ومن ذلك قوله :

وَإِذَا الْحَرْبُ شَمَّرَتْ لَمْ تَكُنْ كِيْ حِينَ تَدْعُو الْكُمَاةُ فِيهَا نَزَالِ

أنشده الفراء وقال : أنشدنيه بعض أصحابنا ولم أسمعه أنا من العرب . قال الفراء : وحكى عن الحسن البصرى : أنا كك ، وأنت كى . واستعمال هذا فى حال السعة شذوذ لا يلتفت إليه » اهـ

والخلاصة التى نريد أن تحرص عليها ، وأن ننبهك إلى أخطاء العلماء فى نقل بعض أحكامها عن المتقدمين ؛ أن نقول لك : إن مجرور الكاف لا يخلو من أن يكون اسما ظاهرا أو ضميرا منفصلا أو ضميرا متصلا ؛ فأما جرها الاسم الظاهر فلا غبار عليه ، وهو صحيح سائغ فى النثر وفى الشعر جميعا ، وقد ورد فى فصيح الكلام . وأما جرها للضمير المنفصل فقد سمعت فى عبارة ابن عصفور أنه يراه سائغا فى الكلام ، وسمعت أن الكسائى نقل ذلك عن العرب ، وقد سمعت فى عبارة النحاس التى أثرناها لك فى شرح الشاهد السابق أن أبا العباس المبرد أبى أن تقول : ما أنت كأنا ولا أنا كأنت . وحكى جوازه عن الفراء وعن الكوفيين ، وممن حكاه عنهم أبو حيان ، واختار جواز ذلك فى السعة المحقق الرضى فإنه قال : « وقد تدخل الكاف فى السعة على المرفوع نحو أنا كأنت لورود السماع به » اهـ . وأما جرها للضمير المتصل فإن كان الكاف أو الهاء فقد سمعت فى عبارة النحاس فى شرح الشاهد السابق أن أبا العباس المبرد أجازه فى السعة مع أنه لا يجيز جرها للضمير المنفصل ، وقد سمعت فى عبارة سيبويه أنه يرى ذلك خاصا بضرورة الشعر ، ومن العجب أن أبا حيان نقل عن سيبويه أنه يرى جواز ذلك مطلقا حيث قال : « أجاز سيبويه وأصحابه أنت كى وأنا كك ، وضعفه الكسائى والفراء وهشام » اهـ . وقال مرة أخرى : « واختلفوا فى دخول الكاف على الياء والكاف ؛ فأجاز سيبويه وأصحابه أنت كى وأنا كك ، وضعف هذا الكسائى والفراء وهشام ، واحتجوا بأنه قليل فى كلام العرب » اهـ . وإن كان الضمير المتصل هو ياء المتكلم فسيأتى بيان حكمه فى شرح الشاهد الآتى بعقيب هذا .

وقد شذ دخول الكاف على ضمير المتكلم والمخاطب، كقوله :

٥٢٩ — وَإِذَا الحَرْبُ شَمَّرَتْ لَمْ تَكُنْ كِيْ

٥٢٩ — هذا صدر بيت، وعجزه قوله :

* حِينَ تَدْعُو الكُمَاةُ فِيهَا نَزَالِ *

وهذا بيت أنشده الفراء، وقال بعقيب إنشاده : «أنشدنيه بعض أصحابنا، ولم أسمعه أنا من العرب» اهـ . وقال هشام : «ماقالت العرب أنا كك وأنت كي . والبيت الذي ينشد في كي مؤلف من قول بشار لا يلتفت إليه» اهـ .

اللغة : «شمرت» أصل التشمير أن يحسر الإنسان عن ذراعه أو ساقه ليستعد لأمر شاق، ويقال : شمرت الحرب، بمعنى اشتدت وشق أمرها، قال الراجز :

* قَدْ شَمَّرَتْ عَنْ سَاقِهَا فَشُدُّوا *

«لم تكن كي» يريد لم تكن مثلي في مقارعة الأبطال والبلاء الحسن في النزال «الكماة» جمع كمي، وهو البطل المتكمي في أداة الحرب : أي المستتر فيها «نزال» اسم فعل بمعنى انزل، يريد حين ينادي كل بطل قرنه أن ينازله ويصاوله .

الإعراب : «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه «الحرب» فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور بعده، وتقدير الكلام : إذا شمرت الحرب شمرت، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله المذكور في محل جر بإضافة إذا إليها «شمرت» شمر : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، والتاء حرف دال على تأنيث الفاعل، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى الحرب، وجملة الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة «لم» حرف نفي وجزم وقلب «تكن» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون، واسمه ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت «كي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر تكن، وجملة تكن واسمه وخبره لا محل لها من الإعراب جواب إذا «حين» ظرف زمان متعلق بتكن، منصوب بالفتحة الظاهرة «تدعو» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل «الكماة» فاعل بتدعو، مرفوع بالضمة الظاهرة، وجملة الفعل المضارع وفاعله في محل جر بإضافة حين إليها «فيها» جار ومجرور متعلق بتدعو، وضمير الغائبة عائد إلى الحرب «نزال» اسم فعل أمر بمعنى انزل، مبني على الكسر لا محل له من الإعراب .

الشاهد فيه : قوله «كي» حيث جر بالكاف الضمير المتصل، وهو ياء المتكلم، وأصل الكاف ألا تجر إلا الاسم الظاهر اتفاقا، وإلا الاسم الظاهر والضمير المنفصل عند بعض النحاة، وهم من ذكرنا في شرح الشاهد السابق . ودخولها في هذا البيت على ياء المتكلم ضرورة ألجأ

وكقول الحسن : أَنَا كَكَ وأنتَ كَيَ . وأما دخولها على ضمير الرفع — نحو : ما أنا كهو ، وما أنا كَأَنْتَ ، وما أنت كأنا — وعلى ضمير النصب — نحو ما أنا كإِيَّاكَ ، وما أنت كإِيَّاى — فجعله فى التسهيل أقلّ من دخولها على ضمير الغيبة المتصل . قال المرادى : وفيه نظر ، بل إن لم يكن أكثر فهو مساوٍ[1] ، والثالث : أن يكون إشارة إلى بقية ما يختص

إليها الشاعر، ولا يجوز للمتكلم أن يذهب إليها . وقد سمعت فى عبارة سيبويه التى أثرناها فى شرح الشاهد (رقم ٥٢٧) أن هذا غير جائز ولا فى ضرورة الشعر ، ألا ترى إلى قوله : « ولو اضطر شاعر فأضاف الكاف إلى نفسه فقال كى وكى خطأ ، من قبل أنه ليس من حرف يفتح قبل ياء الإضافة » اه فحكم على هذا بأنه خطأ مع أنه فى ضرورة الشعر ، ووجه ذلك أن ماقبل ياء الإضافة التى هى ياء المتكلم يجب أن يكسر لمناسبة هذه الياء ، والكاف الجارة فى أصل وضعها مفتوحة ، فلو أبقيتها على أصل وضعها لكنت قد خالفت ماوجب من كسر ما قبل ياء المتكلم ، ولو كسرتها لمناسبة الياء لخرجت بها عن أصل وضعها ، وأنت تعلم أنهم يزيدون النون قبل ياء المتكلم محافظة على أصل المبنيات من الأفعال والحروف فيقولون : ضربنى واضربنى وليتنى ولعلنى ومنى وعنى ، ومن هنا تعلم أن بين دخول الكاف الجارة على الكاف أو الهاء وبين دخولها على ياء المتكلم فرقا مع استواء الثلاثة — وهن الكاف والهاء وياء المتكلم — فى أنهن ضمائر جر متصلة ، وذلك الفرق هو أنه يجوز للشاعر إذا اضطر أن يدخل الكاف الجارة على كاف الضمير أو هائه ، ولا يجوز له ولو مع الضرورة أن يدخل الكاف الجارة على ياء المتكلم . والسر فى هذا ماقدمنا الإشارة إليه ، وهو أن دخول الكاف الجارة على كاف الضمير أو هائه لن يغير شيئا مما يجب فى نفس الكاف الجارة أو فيما يكون قبل الضمير ، ألا ترى أن أصل وضع الكاف الجارة على أن تكون مفتوحة وأن كاف الضمير وهاءه لا يجب فيما قبلهما شىء معين من الحركات ، فلو أنك قلت « هوكه » أو قلت « أنت كه » لبقيت الكاف الجارة على ما هو أصل وضعها ، وهو الفتح ، ولم يكن فى ذلك شىء مخالف فى الضمير نفسه أو فيما قبله ، فأما دخول الكاف الجارة على ياء المتكلم فانه يقتضى أحد أمرين ، وكلاهما مخالف ، أما أحدهما فأن تكسر الكاف الجارة لمناسبة الياء فتخرج بها عما وضعت عليه ، وأما ثانيهما فأن تبقى الكاف الجارة مفتوحة كأصل وضعها فتكون قد فتحت ما قبل ياء المتكلم وهى موضوعة على أن يكسر ما قبلها . وهذا واضح إن شاء الله .

(١) مما قدمناه لك فى شرح الشواهد الثلاثة الماضية تعلم أن نظر المرادى مبنى على مذهب من عدا أبى العباس المبرد من النحاة الذين أجازوا دخول الكاف على الضمائر المنفصلة دون المتصلة. و يندفع نظر المرادى بأحد وجهين : الأول — أن يكون ابن مالك رحمه الله قد رأى مارآه أبو العباس المبرد من جواز دخول الكاف الجارة على الضمائر المتصلة دون المنفصلة ، كما حكيناه عنه عن ابن عصفور ، والثانى — وهو ما دفع به العلامة الصبان هذا النظر — أن يكون مراد ابن مالك

بالظاهر ، أى : أن بقية ما يختص بالظاهر دخوله على الضمير قليل ، كقوله :

٥٣٠ — فَلَا وَاللهِ لَا يَلْـقَى أُنَاسٌ فَتًى حَتَّاكَ يَا ابْنَ أَبِي زِيَادِ

أن اتصال الكاف بالضمائر المنفصلة أقل فى القياس من اتصالها بالضمائر المتصلة ، وإن كان الاستعمال قد جرى على عكس ذلك ، وبيانه أن فى اتصال الكاف الجارة بالضمير المنفصل خروجا عن القياس من وجهين : أحدهما كون مدخول الكاف ضميرا مع أن الأصل فيها أنها مختصة بالظاهر ، وثانيهما كون ذلك الضمير فى الأصل ضمير رفع فى نحو ما أنا كأنت أو ضمير نصب فى ما أنا كاياك . أما اتصال الكاف الجارة بكاف الضمير أو هائه ففيه خروج عن القياس من ناحية واحدة وهى اتصالها بالضمير مع أنها فى الأصل مختصة بالظاهر ، وهى الناحية الأولى من ناحيتى الشذوذ فى اتصالها بالضمير المنفصل ، ولا شك أن ما فيه ناحيتا شذوذ أقل من جهة القياس مما فيه ناحية شذوذ واحدة .

٥٣٠ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق . بل قال البغدادى (ج ٤ ص ١٤١ بولاق) نقلا عن أبى حيان فى شرح التسهيل : « وانتهاء الغاية فى حتاك لا أفهمه ، ولا أدرى ما عنى بحتاك ؛ فلعل هذا البيت مصنوع » اه .

اللغة والرواية : «لا يلفى أناس» يروى يلفى : مضارع ألفى بمعنى وجد ، ويروى « ... لا يلقاه ناس » مضارع من اللقى ، ويروى أيضا « ... لا يلقى أناس » وهو مثل الرواية الثانية مضارع من اللقى « حتاك » قد سمعت فى عبارة أبى حيان أنه استشكل معنى الغاية ههنا ، ولم يدر ما عنى الشاعر بقوله حتاك ، وأنه حكم على البيت بالصنعة من أجل ذلك . والذى يتجه للعاجز الضعيف أن الشاعر أراد أن يقول : إن الناس لا يجدون فتى يرجونه لقضاء مطالبهم حتى يبلغوا الممدوح فاذا بلغوه فقد وجدوا ذلك الفتى « يا ابن أبى زياد » يروى فى مكانه « يا ابن أبى يزيد » .

الإعراب : «لا» إما أن تكون نافية لما يفهم من المقام وكأنه قد قال : ليس الأمر على ما يظن الناس ، وإما أن تكون حرفا زائدا لتأكيد القسم ، وهى على الحالين حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « والله » الواو حرف قسم وجر ، ولفظ الجلالة مقسم به مجرور بالواو ، والجار والمجرور متعلق بفعل قسم محذوف : أى أقسم بالله « لا » حرف نفى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يلقى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « أناس » فاعل يلقى ، مرفوع بالضمة الظاهرة « فتى » مفعول به ليلقى منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، فان كان الفعل بالقاف من اللقى فقد استوفى مفعوله الذى يقتضيه ، وإن كان بالفاء من الإلفاء بمعنى الوجدان فمفعوله الثانى محذوف ، والتقدير : لا يلفى أناس فتى مقصودا لآمالهم ، كما حذف ثانى مفعولى ظن فى قول عنترة :

وَلَقَدْ نَزَلْتِ فَلَا تَظُنِّى غَيْرَهُ مِنِّى بِمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمُكْرَمِ

... ...

أي : فلا نظني غيره واقعا « حتاك » حتى : حرف جر ، وضمير المخاطب في محل جر بحتى ، والجار والمجرور متعلق بياتى « يا » حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب « ابن » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « أبي » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وأبي مضاف و « زياد » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « حتاك » حيث جرت حتى الضمير ، وهي في الأصل مختصة بالظاهر ، وجرها الضمير في هذا البيت وما أشبهه ضرورة اضطر إليها الشاعر ؛ وههنا أمران نحب أن ننبهك إليهما : الأمر الأول أن هذا مذهب جمهور البصريين وهو الذي اختاره جمهرة المتأخرين من النحاة . وذهب الكوفيون وأبو العباس المبرد إلى أنه يجوز أن تجر حتى الضمير ، مستدلين بهذا البيت والذي يأتي بعده ، ولا حجة لهم فيهما ؛ لأن البيت والبيتين لا تثبت بهما قاعدة ويحملان على الضرورة . قال ابن هشام في مغني اللبيب : « وتستعمل حتى على ثلاثة أوجه : أحدها : أن تكون حرفا جارا بمنزلة إلى في المعنى والعمل (أما المعنى فهو الدلالة على انتهاء الغاية ، وأما العمل فهو الجر) ولكن حتى تخالف إلى في ثلاثة أمور : أحدها : أن المخفوض بحتى على شرطين أحدهما عام وهو أن يكون ظاهرا لا مضمرا ، خلافا للكوفيين والمبرد ، فأما قوله * أتت حتاك تقصد كل فج * فضرورة . والشرط الثاني خاص بالمسبوق بذي أجزاء ، وهو أن يكون المجرور آخرا ، نحو : أكلت السمكة حتى رأسها – بالجر . أو ملاقيا لآخر جزء ، نحو : سلام هي حتى مطلع الفجر ؛ ولا يجوز سرت البارحة حتى ثلثيها أو نصفها ، كذا قال المغاربة وغيرهم . . . . الثاني : أن حتى إذا لم يكن معها قرينة تقتضي دخول ما بعدها في ما قبلها كما في قوله :

أَلْـقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَه أَلْقَاهَا

أو تقتضي عدم دخوله كما في قوله :

سَقَى الْحَيَا الْأَرْضَ حَتَّى أَمْكُنٍ عُزِيَتْ لَهُمْ فَلَا زَالَ عَنْهَا الْخَيْرُ مَجْدُودَا

حمل على عدم الدخول لما بعد حتى ، وحكم في مثل ذلك (يريد حين لا تكون قرينة أصلا) لما بعد إلى بالدخول ، حملا على الغالب في البابين ... الثالث : أن كلا من حتى و إلى قد ينفرد بمحل لا يصلح له الآخر » اهـ . والأمر الثاني : أن المختص بالاسم الظاهر هو حتى الجارة ، وأما العاطفة فلا تختص به ، قال المحقق الرضي (٢ / ٣٠٣) : « إذا كانت حتى عاطفة جاز دخولها على المضمر ، نحو : جاءني القوم حتى أنت ، ورأيت القوم حتى إياك ؛ وأما الجارة فلا تدخل على المضمر ، اجتزاء بإلى ؛ لكون إلى أشد تمكنا وأوسع تصرفا ؛ فلهذا تدخل على آخر الأجزاء وأوسطها وتقوم مقام الفاعل ، نحو : قيم إلى زيد ، ولا يقال قيم حتى عمرو . وخالف في هذا المبرد ، وشبهته قوله :

وَأَكْفِيهِ مَا يَخْشَى ، وَأُعْطِيهِ سُؤْلَهُ وَأُلْحِقُـهُ بِالْقَوْمِ حَتَّاهُ لَاحِقُ

وقوله :

٥٣١ — أَتَتْ حَتَّاكَ تَقْصِدُ كُلَّ فَجٍّ تُرَجِّى مِنْكَ أَنْهَا لا تَخِيبُ

انتهى

والجواب أن أصله : حق هو لاحق ، مبتدأ وخبر ، نخفف للشعر ، وليس مافى البيت بحتى الجارة ، وإلا لم يكن لرفع لاحق وجه ، بل هى ابتدائية » اه . وقوله فى هذا البيت الذى استشهد به المبرد « والجواب أن أصله حق هو لا حق ، مبتدأ وخبر ، نخفف للشعر » معناه أن الشاعر أراد أن يقول حق هو لاحق فلم يستقم له وزن البيت فحذف الواو من هو وأبقى الهاء ؛ فليست هذه الهاء ضمير الجر ، وإنما هى بقية من ضمير الرفع ، فان قلت : فلماذا اضطررتم إلى أن تقولوا إن الهاء فى هذا البيت بقية ضمير الرفع مع أن حذف جزء الضمير مما لا يسوغ فى السعة ولم تقولوا إنه جر الضمير بحتى وإن لم يكن سائغا إلا فى الشعر ؟ فالجواب على هذا من وجهين : أولهما ما أشار إليه الرضى بقوله « وإلا لم يكن لرفع لاحق وجه » وذلك ظاهر ، والثانى أن حذف جزء الكلمة من غير ترخيم قد ورد فى الشعر ، ومن حذف جزء الضمير بخصوصه قول الراجز :

هَلْ تَعْرِفُ الدَّارَ عَلَى تِبْرَاكَا دَارٌ لِسُعْدَى إِذْهِ مِنْ هَوَاكَا

الشاهد فيه : قوله « إذه » وأصله : إذ هى ، فحذف الياء وأبقى الهاء مكسورة لتدل عليها .
ومثله قول الشاعر ، وهو العجير السلولى :

فَبَيْنَاهُ يَشْرِى رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ : لِمَنْ جَمَلٌ رَثُّ الْمَتَاعِ نَجِيبُ

ومثله قول الآخر :

بَيْنَاهُ فِى دَارِ صِدْقٍ قَدْ أَقَامَ بِهَا حِيناً يُعَلِّلُنَا وَمَا نُعَلِّلُهُ

الشاهد فى البيتين جميعا فى قولهما « بيناه » فان أصله : بينا هو ، فحذف الواو من هو وأبقى الهاء ، وإذا كانوا يفعلون ذلك فى الضمائر إذا اضطروا فأولى أن نحمل البيت المختلف فيه على وجه نؤمن جميعا بأنه وارد فى كلامهم ؛ وبخاصة إذا عضد ذلك كون ما ذهب إليه الخصم يستلزم محظورا آخر .

٥٣١ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق ، وهو من شواهد مغنى اللبيب فى مباحث « حتى » .

اللغة : « أتت » معناه جاءت ، والضمير المستتر فيه يعود إلى ناقته ، ولعلها مذكورة فى أبيات سابقة على بيت الشاهد « فج » الفج — بفتح الفاء وتشديد الجيم — هو الطريق الواسع بين جبلين ، وفى التنزيل : (يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ) وجمعه فجاج — بكسر الفاء — وفى التنزيل :

... ...

(لِتَسْلُكُوا مِنْهَا سُبُلاً فِجَاجًا) « ترجى » - بضم تاء المضارعة وتشديد الجيم - مضارع رجيته أرجيه ، ومنه قول الشاعر ، وهو المعلوط القريعى (وهو الشاهد رقم ١٨٦ الذى مضى شرحه فى ج ١ ص ٣٥٢) :

وَرَجِّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ عَلَى السِّنِّ خَيْرًا لاَ يَزَالُ يَزِيدُ

« تخيب » هو مضارع خاب الرجل فى سعيه يخيب - مثل باع يبيع - خيبة ؛ إذا أخفق فيه ولم يوفق لنوال بغيته منه .

الإعراب : « أتت » أتى : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى « حتاك » جار ومجرور متعلق بأتى « تقصد » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله فى محل نصب حال صاحبه الضمير المستتر فى أتت « كل » مفعول به لتقصد منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « فج » مضاف إليه « ترجى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى فاعل أتت ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل نصب حال ثانية صاحبها الضمير المستتر فى أتت « منك » جار ومجرور متعلق بترجى « أنها » أن : حرف توكيد ونصب مخفف من الثقل ، والضمير اسمه « لا » حرف نفى مبنى على السكون لا محل له « تخيب » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى اسم أن ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل رفع خبر أن المخففة ، وأن المخففة مع اسمها وخبرها فى تأويل مصدر منصوب يقع مفعولا به لترجى : أى ترجى عدم خيبتها .

الشاهد فيه : فى هذا البيت شاهدان من شواهد النحاة ، أحدهما غير مقصود للشارح فى هذا المقام ، وثانيهما هو المقصود له فى هذا الموطن : أما الشاهد غير المقصود له فنى قول الشاعر « أنها لا تخيب » حيث خفف أن المؤكدة وأتى باسمها ضمير غيبة مذكورا ، وفيه شذوذان : أحدهما أنه أتى باسم أن المخففة ضمير غيبة ، ولم يجعل اسمها ضمير شأن ، والثانى أنه ذكر الاسم ، ولا يكاد العرب يستعملون أن المخففة إلا واسمها ضمير شأن محذوف . وقد مر شرح هذه المسألة وذكر شواهدها وآراء العلماء فيها (ارجع إلى الجزء الأول ص ٥١١ وما بعدها) . وأما الشاهد المقصود للشارح هنا فنى قول الشاعر « حتاك » حيث استعمل حتى الجارة ، وجر بها الضمير ، وأصلها أنه لا يجر بها إلا الاسم الظاهر ، كما هو رأى جمهرة علماء البصرة . و بهذا البيت يتمسك الكوفيون والمبرد حيث جوزوا دخول حتى الجارة على الضمير ، وهو عند البصريين ضرورة لا يجوز ارتكابها . وقد سمعت فى كلام ابن هشام الذى أثرناه فى شرح الشاهد السابق النص على

... ...

أن ذلك ضرورة . وقال المحقق الرضى (٢ - ٣٠٣) : « وتمسك المبرد أيضا بقوله * . . . فتى حتاك يابن أبى يزيد * وهو شاذ » اه .

فإن قلت : فاذا كان دخول حتى على الضمير قد ورد فى شعر العرب فلماذا أبى البصريون قبوله وحكموا بأن اتصالها به فى هذه الشواهد ضرورة التجأ إليها الشاعر ؟

فالجواب على ذلك أن نقول لك : إن اتصال حتى بالضمير - مع أنه لم يرد إلا فى الشعر - ليس مما يجرى على الألسنة مطردا حتى يكون مما يسوغ لنا أن ننسج على منواله ، بل جاء فى بيت أو بيتين وقد قررنا لك مرارا أن البيت والبيتين مما لا تنبنى عليه القواعد . ثم إن لإباء البصريين أن يجعلوا ذلك قاعدة علة تقتضى ما ذهبوا إليه . ولكنهم يختلفون فى هذه العلة ، ونحن نذكر لك أقاويلهم فيها ، ونبين لك ما يطرد منها وما لا يطرد ، فمنهم من قال : العلة فى أنه لا يجوز أن تتصل حتى الجارة بالضمير هى أن مجرورها لا يكون إلا بعضا مما قبلها أو كبعض منه ، فلو كان مجرورها ضميرا فقد يكون ضمير غيبة فيكون عائدا إلى ما قبلها ، ولا يمكن أن يتحقق شرط المجرور بحتى ؛ إذ لا يمكن عود ضمير البعض على الكل . وهذه العلة غير مستقيمة لثلاثة أشياء : أولها أنها تقتضى - على فرض تسليمها - امتناع أن يكون مجرور حتى ضمير غيبة ، وهم قد منعوا اتصال حتى بكل ضمير ، وثانيها أنه يجوز أن يكون مجرورها ضمير غيبة و يتحقق شرط مجرورها ، وذلك بأن يعود الضمير على شىء مما تقدم سوى كل مجرورها ، نحو أن تقول : زيد ضربت القوم حتاه ، فمجرور حتى فى هذا المثال ضمير غيبة وقد تحقق فيه الشرط لأنه بعض ما قبل حتى لأن زيدا الذى عاد إليه الضمير بعض القوم ، وقد عاد الضمير الدال على البعض على غير الكل ، فقولهم « لا يمكن أن يتحقق شرط حتى » كلام غير مستقيم ، وثالثها أنه يجوز عود ضمير البعض على ما يندرج تحت كل متقدم كما عاد ذلك فى قوله تعالى : (وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ) فان الضمير المؤنث هنا يعود على النساء اللاتى يصح للأزواج ردهن بعد الطلاق ، وهن الرجعيات ، والمتقدم إنما هو المطلقات أعم من أن يكن رجعيات أو غير رجعيات . ومن العلماء من ذكر أن العلة التى تقتضى امتناع اتصال حتى بالضمير هى خوف التباس الجارة بالعاطفة ، وهذه علة غير مستقيمة أيضا ، وذلك لأن الشأن فى دخول حتى العاطفة على الضمير غير الشأن فى دخول الجارة عليه ، و بيان ذلك أن حتى العاطفة حين تدخل على ضمير إنما يؤتى معها بضمير منفصل ؛ فيقال : أساءنى الأصدقاء حتى أنت ، وأكرمت الأصدقاء حتى إياك ، فأما حتى الجارة فلو أجزنا دخولها على الضمير لوجب أن يؤتى معها بالضمير المتصل فيقال حتاك وحتاه ، لأن الضمير لا يؤتى به متصلا إلا مع عامل ، وحرف العطف غير عامل ، وحروف الجر عامل ، وإذا كان الأمر على هذا الحال فانه لاالتباس بينهما على فرض جواز دخول

وهذا شروع فى ذكر معانى هذه الحروف :

(بَعِّضْ وَبَيِّنْ وَابْتَدِئْ فِى الامْكِنَهْ بِمِنْ) أى : تأتى مِنْ لمعانٍ ، وجملتها عشرة ، اقتصر منها هنا على الخمسة الأولى :

الأول : التبعيض ، نحو : « حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ » وعلامتها : أن يصح أن يخلفها بعض ، ولهذا قرىء « بَعْضَ مَا تُحِبُّونَ » .

الثانى : بيان الجنس ، نحو : « فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ » وعلامتها : أن يصح أن يخلفها اسم موصول .

الثالث : ابتداء الغاية فى الأمكنة ، باتفاق ، نحو : « مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى » . (وَقَدْ تَأْتِى لِبَدْءِ) الغاية فى (الْأَزْمِنَهْ) أيضا ، خلافا لأكثر البصريين ، نحو : « لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ » ، وقوله :

٥٣٢ — تُخُيِّرْنَ مِنْ أَزْمَانِ يَوْمِ حَلِيمَةٍ ... إِلَى الْيَوْمِ قَدْ جُرِّبْنَ كُلَّ التَّجَارِبِ

حتى الجارة على الضمير ، وقد ذكر المحققون أن العلة التى اقتضت امتناع دخول حتى الجارة على الضمير هى أنه لو صح دخولها عليه لكانوا بصدد أن يبقوا ألفها على حالها أو يقلبوها ياء كما قلبوا فى نظائرها ، ولو أبقوها فقالوا حتاك كما فى بيت الشاهد ، للزم على هذا ثبوت ألف حتى مع أنهم غيروا ألفات كل حرف وكل اسم غير متمكن حين وصلوها بالضمائر ، فقلبوا ألفاتها ياء ، فقالوا : عليه وإليه ولديه ، ولو قلبوا ألفها ياء كما قلبوا فى نظائرها لخالفوا قاعدة مطردة عندهم ، وهى أن المضمر لا يغير الكلمة من غير حاجة ، وليست بهم حاجة فى هذه الكلمة لاستغنائهم عنها بنحو إليك وإليه .

٥٣٢ — هذا البيت من كلمة للنابغة الذبيانى ، ومطلعها قوله :

كِلِينِى لِهَمٍّ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبِ ... وَلَيْلٍ أُقَاسِيهِ بَطِىءِ الْكَوَاكِبِ
تَقَاعَسَ حَتَّى قُلْتُ : لَيْسَ بِمُنْقَضٍ ... وَلَيْسَ الَّذِى يَرْعَى النُّجُومَ بِآئِبِ
وَصَدْرٍ أَرَاحَ اللَّيْلُ عَازِبَ هَمِّهِ ... تَضَاعَفَ فِيهِ الْحُزْنُ مِنْ كُلِّ جَانِبِ
عَلَىَّ لِعَمْرٍو نِعْمَةٌ بَعْدَ نِعْمَةٍ ... لِوَالِدِهِ لَيْسَتْ بِذَاتِ عَقَارِبِ
حَلَفْتُ يَمِيناً غَيْرَ ذِى مَثْنَوِيَّةٍ ... وَلاَ عِلْمَ إِلاَّ حُسْنُ ظَنٍّ بِصَاحِبِ

... ...

لَئِنْ كَانَ لِلْقَبْرَيْنِ قَبْرٍ بِجِلَّقٍ وَقَبْرٍ بِصَيْدَاءَ الَّتِى عِنْدَ حَارِبِ
وَلِلْحَارِثِ الْجَفْنِيِّ سَيِّدِ قَوْمِهِ لَيَلْتَمِسَنْ بِالْجَمْعِ أَرْضَ الْمُحَارِبِ
لَهُمْ شِيمَةٌ لَمْ يُعْطِهَا اللهُ غَيْرَهُمْ مِنَ النَّاسِ وَالْأَحْلَامُ غَيْرُ عَوَازِبِ

وقبل البيت المستشهد به قوله :

فَهُمْ يَتَسَاقَوْنَ الْمَنِيَّةَ بَيْنَهُمْ بِأَيْدِيهِمُ بِيضٌ رِقَاقُ الْمَضَارِبِ
وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنَّ سُيُوفَهُمْ بِهِنَّ فُلُولٌ مِنْ قِرَاعِ الْكَتَائِبِ
تُخُيِّرْنَ مِنْ أَزْمَانِ يَوْمِ حَلِيمَةٍ إِلَى الْيَوْمِ . . . البيت ، وبعده :
رِقَاقُ النِّعَالِ طَيِّبٌ حُجُزَاتُهُمْ يُحَيَّوْنَ بِالرَّيْحَانِ يَوْمَ السَّبَاسِبِ

اللغة : « كليني » بكسر الكاف – اتركيني ودعيني وما أنا فيه من الهم ، يقال : وكله يكله – مثل وعده يعده – إذا تركه « ناصب » أراد ذا نصب ، والنصب – بفتح النون والصاد – التعب « بطيء الكواكب » كناية عن طول الليل حتى كأن كواكبه لا تسير نحو المغيب ، وانقضاء الليل وانتهاؤه لا يكون إلا بسير الكواكب الطالعة نحو مغاربها « تقاعس » معناه تأخر ، ويروى فى مكانه « تطاول » وقوله « حلفت يمينا – البيت » غير ذى مثنوية : أى لا أستثنى فيها قصد ألا أحنث « لئن كان للقبرين – البيتين » يريد لئن كان هذا الممدوح الذى أقسمت على أنه سيفعل ما تحسن الأحدوثة به عن حسن ظن به منسوبا لصاحبى القبرين ليمضين لأمره وليلتمسن دار أعدائه . وجلق وصيداء وحارب : أسماء مدن ، ويقال : حارب اسم رجل « لهم شيمة – البيت » الشيمة – بكسر الشين المعجمة – الطبيعة والخلق ، والأحلام : العقول ، وغير عوازب : غير بعيدة عنهم . يريد أن عقولهم حاضرة « فهم يتساقون المنية – البيت » كنى بهذا عن شجاعتهم وإقحامهم أنفسهم فى غمرات الموت ، والبيض : السيوف ، والمضارب : جمع مضرب ، وهو المكان الذى يضرب منه بالسيف ، يريد أن هذه السيوف ماضية فى ضريبتها لأنها رقيقة دقيقة « تخيرن من أزمان يوم حليمة – البيت » يوم حليمة : هو اليوم الذى سار فيه المنذر ابن المنذر ملك الحيرة بعرب العراق إلى الحارث الغسانى ، وهو يوم من أيام العرب المشهورة ، وفيه ورد المثل المعروف : ما يوم حليمة بسر « رقاق النعال – البيت » فى هذا البيت ثلاث كنايات : أما الأولى ففى قوله « رقاق النعال » وهى كناية عن يسارهم وأنهم من ذوى النعمة ، وذلك أن معنى رقة نعالهم أنها مدبوغة غير مخصوفة لأنها لو خصفت لغلظت ، والذين لا يخصفون النعال هم أهل اليسار والنعمة ، وأما الثانية ففى قوله « طيب حجزاتهم » وهى كناية عن عفتهم وطهارة

... ...

أعراضهم ، والحجزات : جمع حجزة ، وهى الوسط ، يريد أنهم يشدون مآزرهم على طهارة وعفاف ، وأما الثالثة ففى قوله « يحيون بالريحان يوم السباسب » وهى كناية عن كونهم ملوكا ، ويوم السباسب : عيد للنصارى ، وهو المعروف بعيد السعانين — بالسين المهملة — وقد صحفه نصارى مصر و بعض البلاد الشرقية فسموه عيد الشعانين — بشين معجمة — وقد ذكر النابغة هذا العيد لأن الغسانيين الذين مدحهم بهذه القصيدة كانوا نصارى .

الإعراب : «تخيرن» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونون النسوة العائدة إلى السيوف المذكورة فى البيت السابق نائب فاعله « من » حرف جر يدل على ابتداء الغاية الزمانية « أزمان » مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بتخير ، وأزمان مضاف و « يوم » مضاف إليه ، ويوم مضاف و « حليمة » مضاف إليه « إلى اليوم » جار ومجرور متعلق بتخير أيضا « قد » حرف تحقيق « جربن » جرب : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونون النسوة العائدة إلى السيوف نائب فاعل « كل » مفعول مطلق منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « التجارب » مضاف إليه ، وجملة الفعل الماضى المبنى للمجهول وهو جرب ونائب فاعله فى محل نصب حال من نون الإناث العائدة إلى السيوف فى تخيرن .

الشاهد فيه : قوله « من أزمان » فان من فى هذه العبارة دالة على ابتداء الغاية فى الزمان ، فيكون استعمال النابغة لها فى ذلك المعنى دليلا على أن « من » كما تجىء لابتداء الغاية فى المكان نحو قوله تعالى: (سُبْحَانَ الَّذِى أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى) تجىء لابتداء الغاية فى الزمان . واعلم أنه لا خلاف بين أحد من علماء المصرين الكوفة والبصرة فى أن « من » تأتى لابتداء الغاية فى المكان كالآية الكريمة ، والأحداث ، والأشخاص كقوله عليه الصلاة والسلام : « من محمد رسول الله إلى هرقل عظيم الروم » ، وقد اختلفوا فى مجيئها لابتداء الغاية فى الزمان : فذهب الكوفيون وأبو العباس المبرد والأخفش وابن درستويه من البصريين إلى أنها قد تجىء لابتداء الغاية فى الزمان ، ومال إليه المحقق الرضى ، وهو الذى درج عليه ابن مالك وابن هشام ، وذهب جمهور البصريين إلى أنها لا تجىء لذلك ؛ فأما الكوفيون فقد استدلوا على ما ذهبوا إليه بورود ذلك فى نصوص كثيرة : منها قوله تعالى : (لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ) ولا شك أن (أول يوم) زمان ، ومنها ماورد فى حديث أنس فى الاستسقاء « فَمُطِرْنَا مِنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ » ، وهو حديث رواه البخارى من حديث شريك بن عبد الله بن أبى نمر عن أنس ، ومنها قول بعض العرب : من الآن إلى الغد ، ومنها بيت الشاهد الذى نحن بصدده ، ومنها قول زهير ، ويقال : بل وضعه عليه حماد الراوية :

الرابع : التنصيص على العموم أو تأكيد التنصيص عليه ، وهى الزائدة ، ولها شرطان : أن يسبقها نفى أو شبهه وهو النهى والاستفهام ، وأن يكون مجرورها نكرة ، وإلى ذلك الإشارة بقوله :(وَزِيدَ فِى نَفْىٍ وَشِبْهِهِ فَجَرّْ * نَكِرَةً) ولا تكون هذه النكرة إلا مبتدأ[1]

لِمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الْحِجْرِ أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرِ

وتمحل البصريون لهذه الشواهد فزعموا أن الكلام فيها على حذف مضاف ؛ فلا تكون « من » فيها لبدء الغاية الزمانية ؛ أما الآية الكريمة فقالوا : أصل الكلام فيها على تقدير : من تأسيس أول يوم ، وعلى هذا تكون « من » لبدء الغاية فى الأحداث ؛ إذ التأسيس حدث ، ونحن لا نخالف فى أنها ترد لذلك ، وهو كلام فاسد من وجهين : أولهما أن تقدير المضاف غير الأصل ، فلا يصار إليه إلا لحاجة ، ولا حاجة بنا إلى المصير إليه ؛ وثانيهما أن التأسيس ليس حدثا ممتدا ولا أصلا لمعنى الحدث الممتد حتى تكون « من » لابتدائه ، ولا شك أنه لا معنى لكون من ابتدائية إلا أن يكون الحدث الذى يتعدى بها شيئا ممتدا كالسير والمشى ونحوهما ويكون المجرور بمن هو الشىء الذى منه ابتداء ذلك الفعل ، انظر إلى قولهم : سرت من البصرة إلى الكوفة ، فانك ستجد الحدث الذى تعدى بمن وهو السير حدثا ممتدا يبتدئ عند البصرة وينتهى عند الكوفة ، ومجرور من هو مبدأ ذلك الحدث ، وليس كذلك ما ذكروه فى الآية . وإذا بطل ما تمحلوه لتخريج هذه النصوص ثبت ما ذهب إليه الكوفيون والمبرد والأخفش وابن درستويه وارتضاه المحققون من متأخرى النحاة كالرضى وابن مالك وابن هشام ، وهو أن «من» تأتى لبدء الغاية فى الزمان كما تأتى لبدء الغاية فى المكان وفى الحدث وفى الأشخاص . نعم قد رد بعض من ذكرنا من المحققين الاستدلال ببعض هذه الشواهد ، كما رد المحقق الرضى الاستدلال ببيت زهير؛ إذ رأى أن «من» فيه تعليلية ؛ لأن المعنى الذى ذهب إليه زهير أن الديار قد أقوت وخلت من السكان بسبب توالى السنين عليها ، وليس المراد أنها خلت خلوا مبتدأ من سنين كما هو مقتضى رأى الكوفيين ومن وافقهم ، وليس المعنى أنها خلت خلوا مبتدأ من مرور سنين كما يقتضيه رد جمهور البصريين . ولكن هذا لم يمنعهم من اختيار مذهب الكوفيين ؛ لأن بطلان دليل معين لا يدل على بطلان المدلول به عليه ، فان الأدلة الناهضة على صحة هذا المدلول كثيرة ، وبعضها لا يحتمل الإبطال .

(١) المواضع التى تزاد فيها « من » على وجه التفصيل تسعة مواضع :

الأول — تزاد قبل الفاعل ، نحو قوله تعالى : (مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحْدَثٍ) فذكر : فاعل يأتى ، وقد زيدت قبله من بعد ما النافية .

الثانى — تزاد قبل النائب عن الفاعل ، نحو قولك : ما اتهم من أحد بهذه التهمة .

(كَمَا لِبَاغٍ مِنْ مَفَرّْ) أو فاعلا ، نحو : لاَ يَقُمْ مِنْ أَحَدٍ ، أو مفعولا به ، نحو : « هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ » ؟ والتى لتنصيص العموم هى التى مع نكرة لا تختص بالنفى(١) ، والتى

الثالث — تزاد قبل المبتدأ ، نحو قوله تعالى : (هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللهِ يَرْزُقُكُمْ) فخالق : مبتدأ ، وقد زيدت قبله من بعد هل الاستفهامية .

الرابع — تزاد قبل اسم كان الناقصة ، نحو قوله تعالى : (مَا كَانَ عَلَى النَّبِيِّ مِنْ حَرَجٍ) فحرج : اسم كان ، وقد زيدت قبله من بعد ما النافية .

الخامس — تزاد قبل المفعول به ، نحو قوله تعالى : (هَلْ تُحِسُّ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ) فأحد : مفعول به لتحس ، وقد زيدت قبله من بعد هل الاستفهامية .

السادس — تزاد قبل المفعول الأول لظننت وأخواتها ، نحو قولك : ما حسبت من أحد يقول ذلك .

السابع — تزاد قبل المفعول الأول لأعلمت وأخواتها ، نحو قولك : ما أعلمت من أحد أنك مسافر .

الثامن — تزاد قبل المفعول الأول لأعطيت وأخواتها ، نحو قولك : ما أعطيت من أحد دينارا .

التاسع — تزاد قبل المفعول الثانى لأعطيت وأخواتها ، نحو قولك : ما أعطيت أحدا من دينار .

(١) مثال ذلك قولك : مَا جَاءَنِى مِنْ رَجُلٍ ، وقولك : ما لقيت من رجل ؛ وآية أن « من » فى هذين المثالين ونحوهما للتنصيص على عموم النفى ، أنك لو قلت : ما جاءنى رجل ؛ لاحتمل الكلام أن يكون المنفى هو الواحد من الرجال وأن يكون المنفى كل ما يصدق عليه لفظ الرجل من الواحد والأكثر ، بدليل أنه يجوز لك عربية أن تقول : ماجاءنى رجل بل رجلان ؛ فأما بعد دخول « من » فى الكلام فان الكلام يصير غير محتمل إلا لمعنى واحد ، وهو المعنى الثانى من المعنيين اللذين كان يحتملهما قبل دخول « من » ؛ بدليل أنه لا يجوز لك عربية أن تقول : ما جاءنى من رجل بل رجلان ، فكانت « من » فى هذا الكلام دالة على أن الكلام صار نصا فى عموم النفى بعد أن كان محتملا له ولغيره .

فان قلت : فاذا أفادت « من » التنصيص على أحد معنيين يحتملهما الكلام فما معنى زيادتها ؟

فالجواب عن ذلك أن معنى زيادتها حينئذ كونها قد جاءت فى موضع يطلبه العامل بدونها ؛ فتصير مقحمة بين العامل والمعمول وإن كان سقوطها مخلا .

لتأكيده هي التي مع نكرة تختص به كأَحَدٍ ودَيَّارٍ[١] . وذهب الكوفيون إلى عدم اشتراط النفي وشبهه ، وجعلوها زائدةً في نحو قولهم : قَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ[٢] . وذهب الأخفش إلى عدم اشتراط الشرطين معا ؛ فأجاز زيادتها في الإيجاب جارةً لمعرفة ، وجعل من ذلك قوله تعالى : « يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ »[٣] .

---

(١) مثال ذلك قولك : ماجاءني من أحد ، وما لقيت في الدار من عريب ؛ وآية أن « من » في هذين المثالين ونحوهما للدلالة على تأكيد عموم النفي ، أنك لو قلت : ما جاءني أحد ، وما لقيت في الدار عريبا ؛ بدون « من » فيهما ـ لما كان الكلام دالا إلا على معنى واحد ـ وهو عموم نفي كل من يصدق عليه اللفظ ـ وانظر إلى قوله تعالى : (وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ) فانه دال على عموم نفي كل أحد يكافئه سبحانه ، وإذا كان الكلام من غير « من » لا يدل إلا على معنى واحد هو الذي يدل الكلام عليه بعد دخولها لم تكن « من » دالة إلا على التأكيد للمعنى المستفاد بدونها .

(٢) ذهب الكوفيون إلى أنه لا يشترط في مجرور « من » الزائدة إلا شرط واحد ـ وهو أن يكون فاعلا أو مفعولا أومبتدأ ـ ولا يشترط تقدم النفي أو شبهه عليها واستدلوا ، على ذلك بورودها زائدة في الموجب في كلام العرب ؛ من ذلك قولهم : قد كان من مطر ، وقولهم : قد كان من حديث فَخَلِّ عني . ووجه الدلالة في العبارتين أن « كان » فيهما تامة ، فهي محتاجة إلى الفاعل ، و « من » فيهما زائدة ، و « مطر » فاعل في الأولى ، و « حديث » فاعل في الثانية ، وكل منهما مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد . وقد أجاب الدنوشري عن الاستدلال بهذين الكلامين بقوله : « ولا دليل فيهما ؛ لاحتمال أن يكون الفاعل في الموضعين ضميرا يعود على اسم الفاعل : أي قد كان هو : أي الكائن ، من مطر . ويحتمل أن يكون ذلك على الحكاية ، كأن قائلا قد قال : هل كان من مطر ؟ وهل كان من حديث ؟ فقيل له في الجواب على سبيل الحكاية : قد كان من مطر ، وقد كان من حديث » اهـ .

(٣) ذهب الأخفش والكسائي وهشام إلى أنه يجوز زيادة « من » بغير شرط ؛ فيجوز أن تزاد بعد الإيجاب وبعد النفي ، ويجوز أن يكون مدخولها معرفة وأن يكون نكرة ، ويجوز فيه أن يكون في أحد مواقع الإعراب التي بينا تفصيلها وأن يكون في غيرها . واستدلوا على ذلك بأنها قد جاءت زائدة ومجرورها معرفة ولم يسبقها نفي أو شبهه في قوله تعالى : (يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ) جعلوا « من » في هذه الآية الكريمة زائدة ، و « ذنوبكم » مفعولا به ليغفر ، قالوا : وإنما

الخامس : أن تكون بمعنى بَدَل ، نحو : « أَرَضِيتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الآخِرَةِ » ؟ وقوله :

٥٣٣ — أَخَذُوا الْمَخَاضَ مِنَ الْفَصِيلِ غُلُبَّةً ظُلْماً ، وَيُكْتَبُ لِلأَمِيرِ أَفِيلاَ

صار هؤلاء العلماء فى هذه الآية إلى القول بزيادة من لتتطابق مع قوله تعالى : (إِنَّ اللهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً) . و « من » فى الآية عند سيبويه وجمهور البصريين ليست زائدة ، بل هى أصلية ومعناها التبعيض ؛ فانه يصح أن تقول : يغفر لكم بعض ذنوبكم ؛ وحديث مطابقة هذه الآية للآية الأخرى يجاب عنه بأن المدار على عدم مناقضة إحدى الآيتين للأخرى ، ولا تناقض بينهما على ما ذهب إليه سيبويه ؛ لأن غفران بعض الذنوب لا يناقض غفران الذنوب جميعا ، بل الذى يناقض غفران كل الذنوب هو عدم غفران شىء منها ، وقد يكون شىء من عمل البر مكفرا لجميع الذنوب وشىء آخر منه مكفرا لبعضها . ومما استدل به الأخفش ومن معه قوله تعالى : (إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِىَ ، وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرْ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ) فقد قالوا : من زائدة ، وسيئاتكم : مفعول به ليكفر ، وهى معرفة غير مسبوقة بنفى ولا شبهه. والجواب أنها ليست زائدة ، بل هى أصلية ومعناها التبعيض ، فانه يصح أن تقول : ويكفر عنكم بعض سيئاتكم ؛ بل ذلك أولى ؛ لأن عمل البر لا يستلزم تكفير كل سيئة أزلفها المكلف

٥٣٣ — هذا البيت من كلمة للراعى — وهو عبيد بن حصين — يمدح فيها عبد الملك بن مروان ويستغيث به ليدفع عنه وعن قومه جور السعاة — وهم الجباة — وقد ذكرنا جملة صالحة من أبيات هذه القصيدة فى شرح شواهد باب المفعول معه من هذا الكتاب (ارجع إلى الشاهد رقم ٤٣٨ فى الجزء الثانى ص ٤١٤) ونحن نذكر لك هنا شيئا مما لم نذكره فى الموضع المتقدم مما يتصل بالبيت المستشهد به هنا :

إِنَّ السُّعَاةَ عَصَوْكَ حِينَ بَعَثْتَهُمْ وَأَتَوْا دَوَاهِىَ لَوْ عَلِمْتَ وَغُولاَ

إِنَّ الَّذِينَ أَمَرْتَهُمْ أَنْ يَعْدِلُوا لَمْ يَفْعَلُوا مِمَّا أَمَرْتَ فَتِيلاَ

أَخَذُوا الْمَخَاضَ مِنَ الْفَصِيلِ غُلُبَّةً ظُلْماً ويكتب ... البيت ، وبعده :

أَخَذُوا الْعَرِيفَ فَقَطَّعُوا حَيْزُومَهُ بِالأَصْبَحِيَّةِ قَائِماً مَغْلُولاَ

أَخَذُوا حَمُولَتَهُ فَأَصْبَحَ قَاعِداً مَا يَسْتَطِيعُ مِنَ الدِّيَارِ حَوِيلاَ

يَدْعُو أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ وَدُونَهُ خَرْقٌ تَجُرُّ بِهِ الرِّيَاحُ ذُيُولاَ

... ...

اللغة : « المخاض » الحوامل من النوق ، وواحدها خلفة ، من غير لفظها « الفصيل » ولد الناقة إذا فصل عنها « غلبة » هو هنا بضم الغين المعجمة واللام بعدها باء موحدة مشددة — وهى القهر والتسلط والتغلب « أفيلا » الأفيل : هو صغير الإبل : بنت المخاض ونحوها .

المعنى : وصف جور السعاة وجباة الصدقات بأنهم يظلمون الرعية ويختانون ولى الأمر ، وذلك بأن يأخذوا من الرعية النوق الحوامل بدل الفصلان التى تجب عليهم بمقتضى نظام الزكاة الشرعى ، ومع ذلك لا يؤدون ما أخذوه إلى الحاكم لينفق أثمانه العالية فى مصالح الرعية ، بل يكتبون فى سجل ما جمعوه من الصدقات أن ما أخذوه أفيل ، فهم يظلمون الرعية لصالح أنفسهم لا للصالح العام ، وهم يخونون الولاة ويخفون عنهم ظلمهم لئلا يأخذوهم به .

الإعراب : « أخذوا » أخذ : فعل ماض ، وواو الجماعة التى تعود إلى السعاة فاعله « المخاض » مفعول به لأخذوا « من » حرف جر معناه البدل « الفصيل » مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بأخذوا « غلبة » يجوز أن يكون مفعولا مطلقا مبينا لنوع عامله الذى هو أخذوا : أى أخذوا ذلك أخذ غلبة وقهر ، ويجوز أن يكون مفعولا لأجله : أى تمكنوا من ذلك لأجل سطوتهم ، ويجوز أن يكون حالا على التأويل بالمشتق : أى أخذوا ذلك قاهرين لنا « ظلما » تجوز فيه الوجوه الثلاثة فى المصدر قبله « ويكتب » الواو تحتمل أن تكون عاطفة ، وأن تكون حالية ، يكتب : يروى بالبناء للمجهول ؛ فهو فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المخاض ؛ ويروى بالبناء للمعلوم ؛ فهو فعل مضارع مبنى للمعلوم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى جابى الزكاة ، والرواية الأولى أشهر وأعرف « للأمير » جار ومجرور متعلق بيكتب « أفيلا » مفعول لفعل محذوف ، وتقدير الكلام : ويكتب للأمير أخذنا من فلان أفيلا ، مثلا . قال ابن هشام : « وانتصاب أفيلا على الحكاية ؛ لأنهم يكتبون أدّى فلان أفيلا » اهـ . وقال الدمامينى : « هذا إنما يتم على تقدير الاطلاع على أن كاتب الصدقة كتب هذه العبارة ، والوقوف على ذلك بعيد ، ولعله يكتب : المأخوذ من فلان أفيل ، أو غير ذلك مما يكون فيه أفيل مرفوعا لا منصوبا ، ووجهه بدون اعتبار الحكاية أن يكون مفعولا بيكتب ، وفى هذا الفعل ضمير مستتر نائب عن الفاعل يرجع إلى المأخوذ : أى ويكتب المأخوذ أفيلا ، بمعنى أنه يصير بالكتابة أفيلا ، على التضمين » اهـ . وقال الشمنى فى الرد على الدمامينى : « أقول : لا يخفى على المنصف بعد هذا ، وقرب ما ذكره ابن هشام ... وأيضا لا يشترط الاطلاع على تلك الكتابة ، بل يكفى ظنها » اهـ .

الشاهد فيه : قوله « من الفصيل » فان « من » فى هذا الكلام بمعنى البدل : أى أخذوا المخاض بدل الفصيل ، ونظيره قوله تعالى : (أَرَضِيتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ)

السادس : الظرفية ، نحو : « مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ » « إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ » . السابع : التعليل ، نحو : « مِمَّا خَطَايَاهُمْ أُغْرِقُوا » وقوله :

* يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ (١) *

الثامن : موافقة عَنْ ، نحو : «يَاوَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَٰذَا». التاسع : موافقة الباء (٢) ، نحو : « يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ » . العاشر : موافقة عَلَى ، نحو : «وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ (٣) الَّذِينَ كَذَّبُوا » (٤) .

أى أرضيتم بالحياة الدنيا بدل الآخرة . و « من » التى بمعنى بدل تدخل على المتروك و يذكر قبلها المأخوذ ، كما ترى فى البيت المستشهد به وفى الآية الكريمة التى تلونا ؛ فان جباة الصدقة قد تركوا الفصيل الذى كان يجب عليهم أن يأخذوه ، وأخذوا المخاض التى ما كان ينبغى لهم أن يأخذوها ، والمخاطبين بالآية قد تركوا الآخرة وهى التى ينبغى للعاقل ألا يفرط فيها وأخذوا بأسباب الحياة الدنيا التى لا يجوز للعاقل أن يجعلها هم نفسه . وأنكر قوم مجىء « من » للبدل ، وقالوا : هى فى الآية الكريمة والبيت المستشهد به ههنا للابتداء ولها متعلق محذوف ، والتقدير : أرضيتم من الحياة الدنيا بدلا من الآخرة ، وأخذوا المخاض بدلا من الفصيل ؛ فالدالّ على البدلية هو ذلك المتعلق المحذوف ، وليس هو « من » ، ذكر ذلك ابن هشام فى المغنى .

(١) هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* فَلَا يُكَلَّمُ إِلَّا حِينَ يَبْتَسِمُ *

وهو من قصيدة مستجادة للفرزدق يمدح فيها زين العابدين بن الحسين بن على بن أبى طالب ، رضى الله عنهم ! وقد قدمنا شرحه وشرح أبيات من هذه القصيدة فى باب النائب عن الفاعل (ارجع إلى شرح الشاهد رقم ٣٨٧ فى الجزء الثانى ص ٢٢٠) ومحل الاستشهاد بالبيت ههنا قوله « من مهابته » فان من هذه دالة على التعليل : أى و يغضى الناس لأجل مهابته ، وهو نفسه الذى جىء بالبيت من أجله هناك ؛ فلا داعى لإعادة شىء منه .

(٢) نسب ذلك إلى بعض الكوفيين ، ومنهم من نسبه إلى بعض البصريين ، ونقله الأخفش عن يونس .

(٣) أى نصرناه عليهم ، ذكره الأخفش والكوفيون ، وخرجها قوم منعوا مجيئها لهذا المعنى على التضمين : أى منعناه من القوم بالنصر عليهم ؛ فضمن نصرنا معنى منعنا .

(٤) بقيت «لمن» معان لم يذكرها الشارح : منها الانتهاء ، نحو قولك : قربت منه ؛ فانه مساو لقولك : قربت إليه ، قاله ابن مالك . ومنها الفصل ــ بالصاد المهملة ــ وهى التى تقع بين شيئين

(لِلاِنْتِهَا حَتَّى وَلاَمٌ وَإِلَى) أى : تكون هذه الثلاثة لانتهاء الغاية فى الزمان والمكان ، و« إلى » أمكَنُ فى ذلك من حَتَّى ؛ لأنك تقول : سِرْتُ البارحَةَ إلى نصْفِهَا ، ولا يجوز حتى نصفها ؛ لأن مجرور « حتى » يلزم أن يكون آخراً أو متصلا بالآخر ، نحو : أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا ، ونحو : « سَلاَمٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ » ، واستعمالُ اللام للانتهاء قليل ، نحو : «كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُسَمًّى» . وسيأتى الكلام على بقية معانيها فى هذا الباب ، وعلى بقية أحكام « حتى » فى باب إعراب الفعل .

وأما « إلى » فلها ثمانية معان : الأول : انتهاء الغاية مطلقا ، كما تقدم ، الثانى : المصاحبة ، نحو : « وَلاَ تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ » . الثالث : التبيين ، وهى المبيِّنَةُ لفاعلية مجرورها بعد ما يفيد حُبًّا أو بُغْضًا : من فعل تعجب ، أو اسم تفضيل ، نحو : « رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ » . الرابع : موافقة اللام ، نحو : «وَالْأَمْرُ إِلَيْكِ » وقيل : لانتهاء الغاية ، أى : مُنْتَهٍ إِلَيْكِ . الخامس : موافقة فى ، نحو : « لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ » وقوله :

٥٣٤ — فَلاَ تَتْرُكَنِّي بِالْوَعِيدِ كَأَنَّنِي إِلَى النَّاسِ مَطْلِيٌّ بِهِ الْقَارُ أَجْرَبُ

متضادين ، نحو قوله تعالى : (وَاللهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ) وقوله سبحانه : (حَتَّى يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ) ونحو قولك : إنك لا تعرف قبيلا من دبير . ومنها موافقة عند ، نحو قوله تعالى : (لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلاَ أَوْلاَدُهُمْ مِنَ اللهِ شَيْئاً) أى : عند الله ، قاله أبو عبيدة . ومنها موافقة ربما ، كقول الشاعر :

* وَإِنَّا لَمِمَّا نَضْرِبُ الْكَبْشَ ضَرْبَةً *

أى : ربما ضربنا ، قاله السيرافى والأعلم وابن طاهر وابن خروف .

٥٣٤ — هذا بيت للنابغة الذبيانى ، من كلمة له جيدة ، وهى إحدى اعتذاراته إلى النعمان ابن المنذر ملك الحيرة ، وأول هذه الكلمة قوله :

أَتَانِي - أَبَيْتَ اللَّعْنَ - أَنَّكَ لُمْتَنِي وَتِلْكَ الَّتِي أَهْتَمُّ مِنْهَا وَأَنْصَبُ

وقبل البيت المستشهد به قوله :

حَلَفْتُ فَلَمْ أَتْرُكْ لِنَفْسِكَ رِيبَةً وَلَيْسَ وَرَاءَ اللهِ لِلْمَرْءِ مَطْلَبُ

... ...

لَئِنْ كُنْتَ قَدْ بُلِّغْتَ عَنِّى جِنَايَةً   لَمُبْلِغُكَ الْوَاشِى أَغَشُّ وَأَكْذَبُ
وَلَـٰكِنَّنِى كُنْتُ امْرَأً لِىَ جَانِبٌ   مِنَ الْأَرْضِ فِيهِ مُسْتَرَادٌ وَمَذْهَبُ
مُلُوكٌ وَإِخْوَانٌ إِذَا مَا أَتَيْتُهُمْ   أُحَكَّمُ فِى أَمْوَالِهِمْ وَأُقَرَّبُ
كَفِعْلِكَ فِى قَوْمٍ أَرَاكَ اصْطَنَعْتَهُمْ   فَلَمْ تَرَهُمْ فِى شُكْرِهِمْ لَكَ أَذْنَبُوا
فَلَا تَتْرُكَنِّى بِالْوَعِيدِ كَأَنَّنِى   إِلَى النَّاسِ ... البيت ، و بعده :
أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ أَعْطَاكَ سُورَةً   تَرَى كُلَّ مَلْكٍ دُونَهَا يَتَذَبْذَبُ
فَإِنَّكَ شَمْسٌ وَالْمُلُوكُ كَوَاكِبٌ   إِذَا طَلَعَتْ لَمْ يَبْدُ مِنْهُنَّ كَوْكَبُ
وَلَسْتَ بِمُسْتَبْقٍ أَخًا لَا تَلُمُّهُ   عَلَى شَعَثٍ . أَىُّ الرِّجَالِ الْمُهَذَّبُ ؟
فَإِنْ أَكُ مَظْلُومًا فَعَبْدٌ ظَلَمْتَهُ   وَإِنْ تَكُ غَضْبَانًا فَمِثْلُكَ يُعْتِبُ

اللغة : « أبيت اللعن » هى تحية الملوك من لخم وجذام الذين كانت مساكنهم الحيرة ، فأما تحية ملوك غسان فهى قولهم : يا خير الفتيان ، قاله ابن الأنبارى ، ومعناها أبيت أن تأتى شيئا تلعن بسببه ، وهى جملة دعائية اعترض بها بين الفعل الذى هو أتانى وفاعله الذى هو المصدر المؤول من أن ومعموليها « وتلك » هو اسم إشارة يشير به إلى الملامة التى تفهم من قوله « لمتنى » إذ معنى الكلام : أتتنى ملامتك إياى « أهتم » أصير ذا هم « وأنصب » هو مضارع نصب نصبا — بوزان فرح فرحا — إذا تعب وأصابه الإعياء « حلفت فلم أترك — البيت » الريبة — بكسر الراء — الشك ، وجملة « وليس وراء الله للمرء مذهب » مؤكدة لمضمون ما قبلها ، وهذا البيت وما بعده إلى [illegible] قوله « ملوك و إخوان » من شواهد علماء البديع على النوع الذى يسمونه المذهب الكلامى ، وهو : إيراد حجة للمطلوب على طريقة أهل الكلام . ومثله قول الفرزدق :

لِكُلِّ امْرِئٍ نَفْسَانِ نَفْسٌ كَرِيمَةٌ   وَأُخْرَى يُعَاصِيهَا الْهَوَى فَيُطِيعُهَا
وَنَفْسُكَ مِنْ نَفْسَيْكَ تَشْفَعُ لِلنَّدَى   إِذَا قَلَّ مِنْ أَحْرَارِهِنَّ شَفِيعُهَا

وقول قابوس :

يَا ذَا الَّذِى بِصُرُوفِ الدَّهْرِ عَيَّرَنَا   هَلْ عَانَدَ الدَّهْرُ إِلَّا مَنْ لَهُ خَطَرُ ؟
أَمَا تَرَى الْبَحْرَ تَطْفُو فَوْقَهُ جِيَفٌ   وَتَسْتَقِرُّ بِأَقْصَى قَعْرِهِ الدُّرَرُ ؟
وَفِى السَّمَاءِ نُجُومٌ لَا عِدَادَ لَهَا   وَلَيْسَ يُكْسَفُ إِلَّا الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ !

... ...

وانظر معاهد التنصيص للعباسي (ص ٣٥٦ وما بعدها ، بولاق) وقول النابغة في أبيات الشاهد « لئن كنت قد بلغت ـ البيت » الجناية : الذنب ، والواشي : النمام ، أغش : أبعد عن إخلاص النصيحة « ولكنني كنت امرأ ـ البيت » أراد بالجانب أرض الشام ، والمستراد : الموضع يتردد فيه لطلب الرزق ، وجملة « لي جانب من الأرض » صفة لامرأ ، وقد ربط هذه الجملة بالموصوف بضمير المتكلم في « لي » والكثير في الكلام أن يكون الرابط ضمير غيبة ، وقد بينا ذلك بيانا شافيا في باب الموصول (ج ١ ص ١٨٨) عند الكلام على رابط الصلة « ملوك وإخوان ـ البيت » ارتفع ملوك على أنه خبر مبتدإ محذوف ، وكأنه قد قال : المكان الذي أتردد فيه مكان ملوك وإخوان ، فحذف المبتدأ ، وحذف المضاف ، وأقام المضاف إليه مقامه ، ويجوز أن يكون ملوك مبتدأ حذف خبره ، وكأنه قد قال : في هذا المستراد ملوك ، ويجوز أن يكون ارتفاعه على أنه بدل من قوله مستراد ومذهب ، ومعنى قوله « أحكم في أموالهم » أنهم أباحوا له أن يتصرف في أموالهم كيف شاء ، وقوله « كفعلك في قوم ـ إلخ » قال الأصمعي : يريد كما فعلت أنت بقوم من الشعراء قربتهم وأكرمتهم فتركوا من عداك من الملوك ولزموك فلم تر ذلك ذنبا عليهم . وقوله « في شكرهم لك » يروى في مكانه « في مثل ذلك » وأراد به زيارته والوفادة عليه ، ويروى « في شكر ذلك » وقوله « فلا تتركني بالوعيد ـ إلخ » تتركني : معناه تصيرني ، والوعيد : التهديد ، ومطلي : اسم مفعول من قولهم : طليت البعير بالقار أطليه ؛ إذا دهنته به ، والقار : هو هنا القطران ، والأجرب : الذي أصابه الجرب ، وهو داء معروف يصيب الإبل ، وإنما شبه نفسه بالبعير الأجرب المطلي بالقطران ؛ لأن الناس يطردونه إذا أراد الدخول بين إبلهم لئلا يعديها بدائه « ألم تر أن الله ـ البيت » سورة ـ بضم السين ـ المنزلة الرفيعة من منازل الشرف ، وملك : هو هنا بفتح الميم وسكون اللام ، وهو تخفيف ملك بفتح فكسر ، ويتذبذب : يضطرب ، وقوله « فإنك شمس ـ البيت » قال المبرد : هذا من أعجب التشبيه ، وأراد بهذا البيت والذي قبله تسلية النعمان عما حصل عنده بسبب مدح النابغة لآل جفنة ، وقوله « ولست بمستبق ـ إلخ » يقول : أي الرجال يكون مبرأ من العيوب ، فإن قطعت إخوانك بذنب لم يكن لك أخ ، يعتذر له عن زلته ، وتلمه : تصلحه وترأب ما تصدع من أمره . وقوله « فإن أك مظلوما ـ إلخ » مظلوما : أي باستمرار غضبك علي ، وجعل غضبه عليه ظلما منه له ؛ لأنه عن غير موجب يقتضيه ، يقول : إن ظلمتني باستمرار غضبك الذي لا موجب له فإنما ظلمت عبدا من عبيدك وليس لأحد اعتراض عليك « وإن تك غضبانا » يروى في مكانه « وإن تك ذا عتبى » وهو من قولهم : لك العتبى حتى ترضى ؛ ومعناه لك أن يرجع من أخطأ في حقك إلى ما تحبه وترضاه ، ويروى قوله « يعتب » بالبناء للمجهول ، ومعناه يرجع له إلى ما يحبه ، ويروى بالبناء للفاعل ، ومعناه يعطي الرضا ويتألف الإخوان ، ويقال : أعتب فلان فلانا ؛ إذا أعطاه الرضا ، وهو العتبى .

... ...

الإعراب : « لا تتركني » لا : حرف نهى مبنى على السكون لا محل له ، تترك : فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد فى محل جزم بلا الناهية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ونون التوكيد حرف لامحل له من الإعراب ، ونون الوقاية حرف مبنى على الكسر لا محل له ، وياء المتكلم مفعول به أول لتترك مبنى على السكون فى محل نصب « بالوعيد » جار ومجرور متعلق بتترك « كأنى » كأن : حرف تشبيه ونصب ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم اسم كأن « إلى الناس » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه ياء المتكلم الواقعة اسما لكأن « مطلى » خبر كأن مرفوع بالضمة الظاهرة « به » جار ومجرور متعلق بمطلى «القار» نائب فاعل بمطلى ؛ لأن مطليا اسم مفعول يعمل عمل الفعل المبنى للمجهول «أجرب» صفة لمطلى ، أو خبر ثان لكأن ، والجملة من كأن واسمها وخبرها فى محل نصب مفعول ثان لتترك .

الشاهد فيه : قوله « إلى الناس » فان إلى فى هذه العبارة بمعنى فى الدالة على الظرفية ؛ إذ المعنى لاتتركنى حال كونى فى الناس كأنى جمل أجرب قد طلى بالقار ، فهم يتجافون عنى و يتباعدون منى . وهذا الذى ذكره الشارح فى « إلى » قد ذكره من قبله جماعة من النحاة منهم المحقق الرضى فى شرح الكافية نقلا عن غيره وإن لم يرتضه حيث يقول (٢ — ٣٠١) : « وقيل : يجىء إلى بمعنى فى ، كما فى قوله * فلا تتركنى بالوعيد ... البيت * أى : فى الناس ، والوجه أنها بمعناها ؛ لأن معنى مطلى به القار أجرب : مكره مبغض ، والتكريه يعدّى بالى ، قال تعالى : (وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ) حملا على التحبيب المضمن معنى الإمالة ، قال تعالى : (وَحَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ) كما قيل : بعت منه ، حملا على : اشتريت منه ، وكما قيل : رضيت عليه ، حملا على : سخطت عليه » اهـ . والتخريج الذى ارتضاه الرضى وضرب له الأمثال والنظائر هو ما ذكره ابن عصفور فى كتاب الضرائر حيث يقول : «هو على تضمين مطلى معنى مبغض ، ولوصح مجىء إلى بمعنى فى لجاز : زيد إلى الكوفة » اهـ . قلت : وعلى هذا التخريج يكون قوله « إلى الناس » جارا ومجرورا متعلقا بمطلى على تضمينه معنى مكره ، كأنه قال : مبغض إلى الناس . ومن الناس من ذهب إلى أن « إلى » فى البيت باقية على معناها وفى الكلام حذف ما يتعلق به إلى ، قال : « إلى متعلقة بمحذوف : أى مطلى بالقار مضافا إلى الناس ، فحذف وقلب الكلام » اهـ حكى ذلك البغدادي (الخزانة ٤ — ١٣٧ بولاق) وقال بعد حكايته : « ولا تخفى سماجته » اهـ

ومثل هذا البيت — فى أن قوما من النحاة استشهدوا به على مجىء «إلى» بمعنى فى ، ورد ذلك الاستشهاد قوم آخرون وأبقوا فيه إلى على أصل معناها — قول طرفة بن العبد البكرى فى داليته المعلقة :

وَإِنْ يَلْتَقِ الْحَيُّ الْجَمِيعُ تُلَاقِنِي إِلَى ذِرْوَةِ الْبَيْتِ الْكَرِيمِ الْمُصَمَّدِ

السادس : موافقة مِنْ ، كقوله :

٥٣٥ — تَقُولُ وَقَدْ عَالَيْتُ بِالْكُورِ فَوْقَهَا   أَيُسْقَى فَلاَ يَرْوَى إِلَىَّ ابْنُ أَحْمَرَا

فقد حكى ابن السراج أن ناسا قالوا : إن « إلى » فى قول طرفة « إلى ذروة البيت » بمعنى فى ، وكأنه قد قال : تلاقنى فى ذروة البيت الكريم . وأنكر المحقق الرضى ذلك ، وجعل « إلى » مع مجرورها متعلقة بمحذوف حال من الياء فى « تلاقنى » وتقدير الكلام على هذا : تلاقنى منتسبا إلى ذروة البيت الكريم . قال (٢ — ٣٠٢) : « وقيل : إن إلى فى نحو : أنت إلى حبيب ، أو بغيض ، وجلست إليه ؛ بمعنى عند ، والأولى بقاؤها على أصلها كما ذكرنا ، وكذا هى فى قوله : * وإن يلتق الحى ... البيت * بمعنى منتسب إلى ذروة ، لا بمعنى فى ، كما قيل » اه . والذى ارتضاه المحقق الرضى فى بيت طرفة هـذا هو ما أشار إليه الزوزنى شارح المعلقات حيث قال فى بيان معنى هـذا البيت : « يقول : إن اجتمع الحى للافتخار تلاقنى أنتهى إلى ذروة البيت الشريف : أى إلى أعلى الشرف ، يريد أنه أوفاهم حظا من الحسب ، وأعلاهم سهما من النسب » اه وذكر الخطيب التبريزى تبعا لأبى جعفر النحاس أن معنى « إلى » فى بيت طرفة هو معنى مع ، قال : « يريد : وإن يلتق الحى للمفاخرة وذكر المعالى تجدنى معهم ، قال أبو الحسن : معنى إلى ذروة مع ذروة ، وهو تمثيل ، وإنما يريد بالبيت ههنا الأشراف الذين يقصدون ، فشبههم ههنا بالبيت الرفيع » اه

٥٣٥ — هذا بيت لابن أحمر ، واسمه عمرو ، وهو شاعر جاهلى إسلامى فصيح ، كان يتقدم أهل زمانه ، ذكره الجواليقى فى شرح أدب الكاتب والآمدى فى المؤتلف وابن حجر فى الإصابة ، وهو من أبيات يصف فيها ناقته ، وقبل البيت المستشهد به قوله :

فَزِعْتُ إِلَى الْقَصْوَاءِ وَهْىَ مُعَدَّةٌ   لِأَمْثَالِهِ عِنْدِى إِذَا كُنْتُ أَوْجَرَا

كَثَوْرِ الْعَدَابِ الْفَرْدِ يَضْرِبُهُ النَّدَى   تَعَلَّى النَّدَى فِى مَتْنِهِ وَتَحَدَّرَا

اللغة : « تقول » الحديث عن الناقة ، فالقول ليس على حقيقته ، بل المراد أن حالها معه كحال من يقول هذا القول « عاليت » أراد به علوت « بالكور » الكور — بضم الكاف — هو الرحل بأداته « يسقى » أصله من السقى ، وهو أن يعطى ما يشرب به من ماء ونحوه « يروى » أصله من الرى ، وهو إزالة العطش وحرارة الجوف ، وكنى بالسقى عن الركوب ، وبالرى عن السآمة منه والملال ، قال البطليوسى : « وصف أنه يتعب ناقته بطول السفر حتى إنها لو كانت ممن يتكلم لقالت هذه المقالة ، وضرب التسقية والرى مثلين لما يناله بها من المآرب » اه .

الإعراب : « تقول » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفيه ضمير مستتر جوازا تقديره هى يعود إلى الناقة ، فاعل « وقد » الواو واو الحال حرف مبنى على الفتح لا محل له ،

السابع : موافقة عِنْدَ ، كقوله :

٥٣٦ — أَمْ لاَ سَبِيلَ إِلَى الشَّبَابِ وذِكْرُهُ أَشْهَى إِلَىَّ مِنَ الرَّحِيقِ السَّلْسَلِ

قد : حرف تحقيق مبنى على السكون لا محل له « عاليت » فعل ماض وفاعل « بالكور » جار ومجرور متعلق بعاليت ، والباء بمعنى على « فوقها » فوق : ظرف مكان متعلق بمحذوف حال من الكور ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، أى : تقول وقد علوت على الكور حال كونه فوقها ، وفوق مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الناقة مضاف إليه ، وجملة الفعل الماضى وفاعله فى محل نصب حال صاحبه الضمير المستتر فى تقول « أيسقى » الهمزة للاستفهام الإنكارى ، يسقى : فعل مضارع مبنى للمجهول ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « فلا » الفاء عاطفة ، ولا : نافية « يروى » فعل مضارع مبنى للمعلوم مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « إلىّ » جار ومجرور متعلق بيسقى أو بيروى « ابن » تنازع فيه كل من يسقى ويروى والأول يطلبه على أنه نائب فاعل له والثانى يطلبه فاعلا ؛ فإن أعملت أيهما فيه وجب أن تضمر فى الآخر ضميره ، وابن مضاف و « أحمرا » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف العلمية ووزن الفعل ، والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « إلىّ » فإن إلى الجارة لياء المتكلم فى هذه الكلمة بمعنى من ، وكأنه قد قال : أيسقى منى ابن أحمر فلا يروى ، على معنى أينال منى ما شاء من أغراض فلا يقنع بما يناله ؟ أو كأنه قد قال : أيسقى ابن أحمر فلا يروى منى ؟ على معنى أينال ابن أحمر ما أراد من أغراض فلا يقنع منى بما يدركه ؟ .

٥٣٦ — هذا بيت من قصيدة لأبى كبير الهذلى ، وقبله — وهو مطلع القصيدة — قوله :

أَزُهَيْرُ هَلْ عَنْ شَيْبَةٍ مِنْ مَعْدَلِ أَمْ لاَ سَبِيلَ إِلَى الشَّبَابِ الْأَوَّلِ
أَمْ لاَ سَبِيلَ إِلَى الشَّبَابِ وَذِكْرُهُ أَشْهَى إِلَىَّ ... البيت ، وبعده :
ذَهَبَ الشَّبَابُ وَفَاتَ مِنِّى مَامَضَى وَنَضَى زُهَيْرُ كَرِيهَتِى وَتَبَطُّلِى
وَصَحَوْتُ عَنْ ذِكْرِ الْغَوَانِى وَانْتَهَى عُمْرِى وأَنْكَرْتُ الْغَدَاةَ تَقَتُّلِى
أَزُهَيْرُ إِنْ يَشِبِ الْقَذَالُ فَإِنَّهُ رُبَّ هَيْضَلٍ لَجِبٍ لَفَفْتُ بِهَيْضَلِ
فَلَفَفْتُ بَيْنَهُمُ لِغَيْرِ هَوَادَةٍ إِلاَّ لِسَفْكٍ لِلدِّمَاءِ مُحَلَّلِ
وَلَقَدْ سَرَيْتُ عَلَى الظَّلاَمِ بِمِغْشَمٍ جَلْدٍ من الْفِتْيَانِ غَيْرِ مُثَقَّلِ

... ...

وقد روينا لك ما بعد هذه الأبيات مع شرح الشاهد (رقم ٤٢٥) في باب المفعول المطلق ، فارجع إليها إن شئت (ج ٢ ص ٣٦٨) .

اللغة : « أزهير هل عن شيبة ــ إلخ » زهير : اسم ابن أبي كبير ، وقيل : بل اسم امرأة ، والصواب الأول ، والدليل على ما ذكرنا قوله في قصيدة أخرى مطلعها كمطلع هذه :

أَزُهَيْرُ هَلْ عَنْ شَيْبَةٍ مِنْ مُقْصَرِ أَمْ لاَ سَبِيلَ إِلَى الشَّبَابِ الْمُدْبِرِ

فَقَدَ الشَّبَابَ أَبُوكَ إِلاَّ ذِكْرَهُ فَاعْجَبْ لِذٰلِكَ فِعْلَ دَهْرٍ وَاُهْكَرِ

والمعدل : مصدر ميمي بمعنى العدول « أم لا سبيل إلى الشباب وذكره ــ إلخ » الرحيق : الخمر ، والسلسل : العذب السائغ في الحلق «ذهب الشباب ــ إلخ » نضى ــ بالنون والضاد ــ معناه انسلخ ومضى ، وأراد من كريهته تصبره وشدته على الكريهة واقتحام الحروب ، وأراد بتبطله أخذه في اللهو ودواعي البطالة « وصحوت عن ذكر الغواني ــ إلخ » الغواني : جمع غانية ، وهي المرأة التي غنيت بحسنها عن الزينة ، والتقتل ــ بالقاف المثناة بين التاءين ــ التلين والتكسر والتثنى «أزهير إن يشب القذال ــ إلخ » القذال ــ بفتح القاف ، بزنة السحاب ــ هو مابين النقرة وأعلى الأذن ، وهو أبطأ موضع في الرأس شيبا ، ورب ههنا مفتوحة الباء مخففة من ربّ المشددة ، ومنهم من يرويه بتسكين الباء ، والهيضل ــ بفتح فسكون ــ الجماعة ، ولففت بهيضل : جمعت بينهم في القتال ، واللجب ــ بفتح فكسر ــ أصله من اللجب بفتح اللام والجيم وهو الصوت والجلبة ، وأراد رب جيش عرمرم ذي صوت وجلبة ، ويروى « رب هيضل مرس لففت » والمرس ــ بفتح الميم وكسر الراء ــ الشديد .

الإعراب : « أم » حرف عطف بمعنى بل ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب « لا » نافية للجنس ، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « سبيل » اسم لا ، مبني على الفتح في محل نصب « إلى الشباب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا النافية « وذكره » الواو للحال ، ذكر : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى الشباب مضاف إليه « أشهى » خبر المبتدأ « إلى » جار ومجرور متعلق بأشهى « من الرحيق » جار ومجرور متعلق بأشهى أيضا « السلسل » نعت للرحيق ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال صاحبه الشباب .

الشاهد فيه : قوله « إلى » فإن إلى الجارة لياء المتكلم في هذه الكلمة بمعنى عند ، وكأنه قد قال : وذكر الشباب أشهى عندي من الرحيق السلسل . ومثله ــ فيما قال بعض النحاة ــ قولهم : أنت حبيب إليّ ، وقولهم : أنت بغيض إليّ ، وقولهم : جلس فلان إلى فلان ؛ فإن المعنى عند

الثامن : التوكيد ، وهى الزائدة ، أثبت ذلك الفراء مستدلا بقراءة بعضهم : « أَفْئِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوَى إِلَيْهِمْ » بفتح الواو ، وخُرِّجَتْ على تضمين تَهْوَى معنى تميل

﴿ تنبيه ﴾ : إن دَلَّتْ قرينةٌ على دخول ما بعد إلى وحتى ، نحو : قرأتُ القرآنَ مِنْ أولهِ إلى آخره ، ونحو قوله :

هؤلاء : أنت حبيب عندى ، وأنت بغيض عندى ، وجلس فلان عند فلان . على ما نقلناه لك عن الرضى فى شرح الشاهد السابق . وقد استشهد ابن هشام فى مغنى اللبيب بهـذا البيت لورود « إلى » بمعنى عند فاعترض عليه الشارح الدمامينى بقوله : « وهنا سؤالان : أحدهما : أن معنى أشهى إلى أحبّ إلى ، وقد عرف أن إلى المتعلقة بما يفهم حبا أو بغضا من فعل تعجب أو اسم تفضيل ، معناها التبيين ، فعلى هذا هى فى البيت على بابها مبينة لفاعلية مجرورها ، وليست قسما آخر ، ولا يحضرنى جوابه . والثانى : أن جعل إلى بمعنى عند يفضى إلى كونها اسما ، وجوابه أن هذا الإطلاق مجازى ، وذلك لأن بين عنـد و إلى ـ إذا أريد بها معنى الحضور ـ تعلقا باعتبار الدلالة على أصل المعنى ، لـكن دلالة عند عليه باعتبار نفسه ، ودلالة إلى عليه بالنظر إلى غيرها ، وهو المجرور بها ، فلما كان بينهما هذا التعلق قيل : إن إلى بمعنى عند ، على طريق التجوز ، وقد قال صاحب المفتاح : المراد بمتعلقات معانى الحروف ما يعبر به عنها عند تفسير معانيها ، مثل قولنا : من معناها ابتداء الغاية ، وفى معناها الظرفية ، وكى معناها الغرض . وهذه ليست معانى الحروف ، و إلا لما كانت حروفا ، بل أسماء ؛ لأن الاسمية والحرفية إنما هى باعتبار المعنى . و إنما هى متعلقات معانيها : أى إذا أفادت هذه الحروف معانى رجعت تلك المعانى إلى هذه المتعلقات بنوع استلزام » اهـ . وقد رد الشمنى كون إلى لتبيين كون مجرورها فاعلا بقوله : « وقد بينا أن إلى التى للتبيين متعلقة بفعل تعجب أو اسم تفضيل من نفس الحب أوالبغض أومن لفظ موضوع لمعنى أحـدهما ، و إلى فى البيت ليست كذلك ، بل هى متعلقة باسم تفضيل من الشهوة » اهـ . وخلاصة هذا الـكلام أنهم اختلفوا فى إلى التى لتبيين فاعلية مجرورها : هل يجب أن يكون متعلقها فعل تعجب أو اسم تفضيل من مادة الحب أو مادة أخرى ترادفها كقولك : ما أحبك إلى ، وما أبغضك إلى ، وأنت أحب إلى من فلان ، وأنت أبغض إلى من فلان ، وأنت أومق إلى من فلان ، وأنت أقلى إلى من فلان ، وما أشبه ذلك ؟ أم يكفى أن يكون المراد من متعلقها معنى الحب أو البغض و إن لم يكن موضوعا فى اللغـة للدلالة على أحدهما ؟ فمن عمم فى متعلق إلى التى للتبيين وأجاز فيـه أن يكون المراد به معنى الحب أو البغض و إن لم يوضع لذلك رأى أن « إلى » فى هذا البيت للتبيين ، ومن اشترط أن يكون متعلقها دالا بالوضع على الحب أو البغض رأى أنها فى البيت بمعنى عند .

٥٣٧ — أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْـلِهُ أَلْقَاهَا

٥٣٧ — هـذا البيت لمروان بن سعيد بن عياد بن حبيب بن المهلب بن أبى صفرة ، وهو المعروف بمروان النحوى ، أحد تلامذة الخليل بن أحمد المتقدمين فى العربية المبرزين فى النحو ، يقوله فى قصة المتلمس وصحيفته ، و بعده قوله :

وَمَضَى يَظُنُّ بَرِيدَ عَمْرٍو خَلْفَهُ خَوْفاً ، وَفَارَقَ أَرْضَهُ وَقَلاَهَا

ووقع هذا البيت فى كتاب سيبويه (١ — ٥٠) ونسبه شراح الكتاب لابن مروان النحوى ، وكذلك وقع فى التصريح (٢ — ١٧٨ بولاق) ، وقال العينى (٤ — ١٣٤ بهامش الخزانة) : «هذا البيت نسبه الناس إلى المتلمس ، ولم يقع فى ديوان شعره ، و إنما هو لأبى مروان النحوى ، قاله فى قصة المتلمس حين فر من عمرو بن هند ، حكى ذلك الأخفش عن عيسى بن عمر فيما ذكره أبو على الفارسى . وكان قد هجا عمرو بن هند ، وهجاه أيضا طرفة بن العبد البكرى ؛ فقتل طرفة ، وفر المتلمس » اه . ويؤيد ما ذكره عن الأخفش عن عيسى بن عمر قول الأعلم الشنتمرى فى شرح شواهد سيبويه فى آخر الكلام على هـذا البيت : « وكأن البيت عنى به المتلمس حين رمى صحيفته وفر إلى ملوك الشأم » اه .. والبيت من شـواهد مغنى اللبيب فى مباحث حتى .

اللغة : «ألقى الصحيفة» إلقاء الشىء : يراد به رميه إلى الأرض ، والصحيفة : القطعة المكتوب عليها من قرطاس ونحوه ، والمراد هنا صحيفة المتلمس التى ضرب بها المثل فيمن يحمل شيئا فيه هلاكه ، وقد ذكر الميدانى فى مجمع الأمثال (١ — ٢٧ الخيرية) حديثها ، وتلخيصه أن طرفة ابن العبد البكرى كان قد هجا عمرو بن المنذر ، المعروف بعمرو بن هنـد ، وأخاه قابوس بن هند ، بشعر يقول فيه :

فَلَيْتَ لَنَا مَكَانَ الْمَلْكِ عَمْرٍو رَغُوثاً حَـوْلَ قُبَّتِنَا تَخُورُ
لَعَمْرُكَ إِنَّ قَابُوسَ بْنَ هِـنْدٍ لَيَخْلِطُ مُلْكَهُ نوكٌ كَثِيرٌ

وهجاه المتلمس أيضا ؛ ثم إنهما وفدا عليه وطال مقامهما عنده ؛ فدعاهما عمرو بن هند فقال : لعلكما قد اشتقتما إلى أهلكما وسركما أن تنصرفا ، قالا : نعم ، فكتب لهما إلى أبى كرب عامله على هجر أن يقتلهما ، وأخبرهما أنه قد كتب لهما بحباء ومعروف ، وأعطى كل واحـد منهما شيئا ، فخرجا ، فمرا بنهر الحيرة على غلمان يلعبون ، فقال المتلمس لطرفة : هل لك فى كتابينا فإن كان فيهما خير مضينا له ، و إن كان شرا اتقيناه ؟ فأبى طرفة عليه ، فأعطى المتلمس كتابه بعض الغلمان فقرأه عليه فإذا فيـه السوءة ، فألقى كتابه فى الماء ، ولحق بملوك بنى جفنة بالشام ؛ وأما طرفة فذهب بكتابه إلى العامل فقتله ؛ وقال المتلمس فى ذلك :

... ...

مَنْ مُبْلِغُ الشُّعَرَاءِ عَنْ أَخَوَيْهِمْ نَبَأً فَتَصْدُقَهُمْ بِذَاكَ الْأَنْفُسُ
أَوْدَى الَّذِى عَلِقَ الصَّحِيفَةَ مِنْهُمَا وَنَجَا حِذَارَ حِبَائِهِ الْمُتَلَمِّسُ
أَلْقَى صَحِيفَتَهُ وَنَجَّتْ كُورَهُ وَجْنَاءُ مُجْمَرَةُ الْمَنَاسِمِ عُرْمُسُ
عَيْرَانَةٌ طَبَخَ الْهَوَاجِرُ لَحْمَهَا فَكَأَنَّ نُقْبَتَهَا أَدِيمٌ أَمْلَسُ
أَلْقِ الصَّحِيفَةَ لَا أَبَالَكَ إِنَّهُ يُخْشَى عَلَيْكَ مِنَ الْحِبَاءِ النِّقْرِسُ

و يروى أنه قال حين ألقى الصحيفة فى النهر :

وأَلْقَيْتُهَا بِالثِّنْيِ مِنْ جَنْبِ كَافِرٍ كَذَلِكَ أَقْنُو كُلَّ قِطٍّ مُضَلَّلِ
رَضِيتُ لَهَا بِالْمَاءِ لَمَّا رَأَيْتُهَا يَجُولُ بِهَا التَّيَّارُ فِى كُلِّ جَدْوَلِ

وقوله فى البيت المستشهد به « رحله » الرحل ههنا بمعنى الأثاث والمتاع ، وأنكر الحريرى فى درة الغواص مجىء الرحل بهذا المعنى ، ولكن ابن برى رد عليه بأنه ثابت ، وقال الجوهرى : « الرحل : منزل الرجل ، وما يستصلحه من الأثاث » اه . وستعرف فى بيان الاستشهاد بالبيت أنهم فسروا ذلك بما هو أعم « والزاد » ما يستصحبه المسافر معه ليبلغه محله « والنعل » لباس الرجل .

الإعراب : « ألقى » فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المحدث عنه وهو المتلمس « الصحيفة » مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة « كى » حرف مصدرى ونصب « يخفف » فعل مضارع منصوب بكى ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، ولا شك أن هذا إنما يأتى على تقدير لام التعليل قبل كى ، ويجوز أن تكون « كى » حرف تعليل ، والمضارع منصوب بعدها بأن المصدرية ، وفاعل المضارع ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما عاد إليه ضمير ألقى ، و « كى » المصدرية وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بلام التعليل المقدرة ، أو أن المصدرية المقدرة وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بكى التعليلية ، والجار والمجرور متعلق بألقى « رحله » رحل : مفعول به ليخفف ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى المحدث عنه مضاف إليه « والزاد » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، الزاد : معطوف على رحل منصوب بالفتحة الظاهرة « حتى » حرف غاية وجر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وستعرف فيه وجوها أخرى « نعله » نعل : مجرور بحتى ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بألقى السابقة ، ونعل مضاف وضمير الغائب مضاف

... ...

إليه « ألقاها » ألقى : فعل ماض ، مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعـذر ، وفاعله ضمير مستتر فيـه جوازا تقديره هو ، وضمير الغائبة العائد إلى النعل أو إلى الصحيفة مفعول به .

الشاهد فيه : قوله « حتى نعله » واعلم أولا أن كلمة « نعله » تروى بثـلاث روايات : الأولى بالرفع ، والثانية بالجر ، والثالثة بالنصب ؛ فأما رواية الرفع فتخريجها على أن « حتى » ابتدائية ، ونعل : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة وضمير الغائب مضاف إليه ، وجملة « ألقاها » من الفعل وفاعله المستتر فيه ومفعوله فى محل رفع خبر المبتدأ ، وضمير الغائبة البارز على هذا الوجه عائد إلى النعل . وأما رواية الجر فتخريجها على أن « حتى » حرف جر ، ونعل مجرور به ، وجملة « ألقاها » على هذا الوجه مؤكدة لجملة « ألقى الصحيفة ــ إلخ » والأحسن فى هذا الوجه أن يكون ضمير الغائبة عائدا إلى كل شىء مما ذكره قبـل ذلك ، نعنى الصحيفة والزاد والنعل جميعا . وأما رواية النصب فلها تخريجان : أحدهما أن يكون حتى حرف عطف ، ونعله معطوفا على الصحيفة كأنه قد قال : ألقى الصحيفة والزاد ونعله ، وعلى هذا الوجه تكون جملة « ألقاها » توكيدا ، ويكون الضمير المؤنث عائدا إلى جميع ما تقدم ذكره ؛ والوجـه الثانى أن يكون حتى حرف عطف ، ونعل منصوب بفعل محذوف يفسره ما بعده ، وكأنه قد قال : ألقى الصحيفة والزاد وألقى نعله ألقاها ، وعلى هذا الوجه تكون جملة « ألقاها » مفسرة لذلك المحذوف ، ويكون ضمير الغائبة عائدا إلى النعل . واعـلم ثانيا أن مجىء « حتى » حرف عطف مختلف فيه بين النحاة ؛ فأثبته سيبويه والبصريون ، مع اعترافهم بأن ذلك قليل فيها ، ونفاه الـكوفيون بتة ، وقالوا : هى فى كل موضع ذكر البصريون أنها فيه عاطفـة حرف ابتداء ، والاسم الذى بعدها معمول لعامل محذوف ، قال ابن هشام فى المغنى : «العطف بحتى قليل ، وأهل الـكوفة ينكرونه البتة ، ويحملون نحو : جاء القوم حتى أبوك ، ورأيتهم حتى أباك ، ومررت بهم حتى أبيك ؛ على أن حتى فيـه ابتدائية وأن ما بعدها على إضمار عامل » اه ؛ فالتقدير عندهم فى المثال الأول الذى ذكره : جاء القوم حتى جاء أبوك ، وفى المثال الثانى : رأيت القوم حتى رأيت أباك ، وفى المثال الثالث : مررت بالقوم حتى مررت بأبيك ؛ إذ معنى كون حتى ابتدائية أن الجمل بعدها مبتدأة ، وليس معناه أنه يقع بعدها المبتدأ وخبره وحدهما . وقد لزم على قول الـكوفيين فى المثال الثالث حذف حرف الجر الذى هو الباء مع بقاء عمله ، وذلك ضعيف . قال سيبويه (١ ــ ٤٩) : « ومما يختار فيه النصب لنصب الأول ، ويكون الحرف الذى بين الأول والآخر بمنزلة الواو والفاء وثم ، قولك : لقيت القوم كلهم حتى عبد الله لقيتـه ، وضربت القوم حتى زيدا ضربت أباه ، وأتيت القوم أجمعين حتى زيدا مررت به ، ومررت بالقوم حتى زيدا مررت به ؛ فحتى تجرى مجرى الواو

... ...

وثم ... وتقول : رأيت القوم حتى عبد الله ، وتسكت ، فانما معناه أنك قد رأيت عبد الله مع القوم ، كما كان : رأيت القوم وعبد الله ، على ذلك . وكذلك ضربت القوم حتى زيدا أنا ضاربه ، وتقول : هذا ضارب القوم حتى زيدا يضربه ، إذا أردت معنى التنوين ؛ فهى كالواو إلا أنك تجر بها إذا كانت غاية ، والمجرور مفعول ، كما أنك قد تجر فى قولك : هذا ضارب زيد غدا ، وتكف النون ، وهو بمنزلته منصوبا منونا ما قبله . ولو قلت : هلك القوم حتى زيدا أهلكته ؛ اختير النصب ليبنى على الفعل ، إلى أن قال : وقد يحسن الجر فى هذا كله ، وهو عربى ، وذلك قولك : لقيت القوم حتى عبد الله لقيته ، فانما جاء بلقيته توكيدا بعد أن جعله غاية ، كما تقول : مررت بزيد وعبد الله مررت به ، قال الشاعر ، وهو ابن مروان النحوى * ألقى الصحيفة كى يخفف ... البيت * والرفع جائز كما جاز فى الواو وثم ، وذلك قولك : لقيت القوم حتى عبد الله لقيته ، جعلت عبد الله مبتدأ ، وجعلت لقيته مبنيا عليه ، كما جاز فى الابتداء » اه ؛ فأنت ترى أن سيبويه أجاز فى مثل التركيب الذى فى بيت الشاهد ثلاثة الأوجه التى ذكرنا أن البيت يروى بها ، وأنه أجاز فى النصب أن يكون ما بعد حتى معطوفا على المنصوب قبله وأن يكون على تقدير الفعل وتكون الجملة التى بعده توكيدا . وقال الأعلم فى شرح البيت : « استشهد به لما يجوز بعد حتى فى عطف عمل الفعل بعضه على بعض ، فى الرفع والنصب والجر ، كقولك : ضربت القوم حتى زيدا ضربته ، وحتى زيد ، بالجر والنصب ؛ لأن حتى من حروف العطف فكأنه قال : وزيدا ضربته ، والرفع على القطع وجعل حتى بمنزلة واو الابتداء كأنه قال : وزيد مضروب ، والخفض بحتى لأنها غاية بمنزلة إلى فكأنه قال : وأنهيت الضرب إلى زيد ، ويكون ضربته توكيدا مستغنى عنه ، وكذلك تفسير الفعل بعد حتى » . واعلم بعد هذا كله أن من شرط العطف بحتى عند البصريين الذين أجازوا ذلك فيها أن يكون المعطوف بها بعضا من المعطوف عليه إما تحقيقا وإما تأويلا ، أو يكون شبيها ببعضه فى شدة اتصاله به ؛ فأما ما كان المعطوف بها بعضا من المعطوف عليه تحقيقا فاما أن يكون المعطوف جزءا والمعطوف عليه كلا له ، نحو قولهم : أكلت السمكة حتى رأسها ، وإما أن يكون فردا من جمع نحو قولهم : قدم الحجاج حتى المشاة ، وإما أن يكون نوعا من جنس نحو قولهم : أعجبنى التمر حتى البرنىّ . وأما ما كان المعطوف بها بعضا من المعطوف عليه تأويلا فمثل هذا الشاهد الذى نحن بصدد شرحه ، ألا ترى أن النعل بالنظر إلى ما قبل حتى ليست بعضا على وجه من الوجوه السابقة ، لكن لما كان قوله « ألقى الصحيفة والزاد » فى التأويل بمنزلة قوله : ألقى كل ما يثقله — كان قوله « حتى نعله » بعضا منه ؛ لأن النعل بعض ما يثقله ويعوقه عن الهرب إن أراد . وأما ما كان المعطوف بها شبيها ببعض المعطوف عليه فكقولهم : أعجبتنى الجارية حتى كلامها ؛ فان الكلام لشدة اتصاله بالجارية

أو على عدم دخوله ، نحو : « ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ » ونحو قوله :

٥٣٨ — سَقَى الْحَيَا الْأَرْضَ حَتَّى أَمْكُنٍ عُزِيَتْ ... لَهُمْ فَلَا زَالَ عَنْهَا الْخَيْرُ مَجْدُودَا

صار كجزئها ؛ فعلى هذا لا يجوز أن تقول : أعجبتنى الجارية حتى ولدها ؛ لأن ولدها ليس جزءا منها لا على الحقيقة ولا على التشبيه ؛ إذ هو ليس شديد الاتصال بها . فافهم ذلك كله .

واستشهاد الشارح ههنا بالبيت على أن فيه قرينة دالة على دخول ما بعد « حتى » فى حكم ما قبلها ، وهذه القرينة هى قوله « ألقاها » فى آخر البيت ؛ فانه يدل على أن النعل ملقاة كما أن ما قبلها ملقى .

٥٣٨ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق . وهو كسابقه من شواهد مغنى اللبيب فى مباحث حتى .

اللغة : « الحيا » مقصورا بزنة العصا والفتى — هو المطر « أمكن » جمع مكان ، كأزمن فى جمع زمان « عزيت » بالعين المهملة بعدها زاى مبنيا للمجهول — معناه نسبت ، تقول : عزوت فلانا إلى أبيه ، وعزوته إلى مكان كذا ، وعزوت كذا إليه ، أعزوه عزوا ، تريد فى جميع ذلك أنك نسبته إليه « مجدودا » اشتهرت رواية هذه الكلمة فى كتب النحاة بالجيم والدالين مهملتين ، وهو المقطوع ، اسم مفعول من قولهم : جددت الشىء ؛ إذا قطعته . وذكر الشمنى فى هذا اللفظ ثلاث احتمالات ، قال : « والجذوذ — بجيم وذالين معجمتين — المقطوع والمكسور ، يقال : جذذت الشىء ، قطعته وكسرته ، والجذاذ والجذاذ : ما كسر منه ، وضمه أفصح من كسره . والمجدود — بجيم ومهملتين — المقطوع أيضا من جددت الشىء أجده قطعته ، ومنه ثوب جديد فى معنى مجدود ، يراد به حين جده الحائك : أى قطعه . والمحدود — بحاء مهملة ودالين مهملتين — الممنوع » اه . وقال الدمامينى : « ومجدودا — بجيم ودالين مهملتين أو معجمتين — أى مقطوعا ، ولا أعلم الرواية فى البيت : هل هى بالإهمال أو بالإعجام » اه .

المعنى : دعا هذا الشاعر للأرضين بالسقيا ونزول الغيث عليها لتروى وتخصب ، وأخرج من الأرض المدعو لها بذلك الأماكن المنسوبة لهؤلاء القوم فدعا عليها بأن يستمر فيها القحط والجدب وامتناع الخير عنها .

الإعراب : « سقى » فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره التعذر « الحيا » فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الألف « الأرض » مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة « حتى » حرف غاية وجر « أمكن » مجرور بحتى وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بسقى « عزيت » عزى : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى الأمكن ، والتاء للتأنيث « لهم » جار ومجرور متعلق بعزى ، وجملة عزى ونائب فاعله المستتر فيه فى محل جر صفة لأمكن « فلا » الفاء واقعة فى جواب شرط مقدر ، ولا : حرف

عُمل بها ، وإلا فالصحيح فى « حتى » الدخولُ ، وفى « إلى » عدمُه مطلقا حملا على الغالب فيها عند القرينة . وزعم الشيخ شهاب الدين القرافى أنه لا خلاف فى وجوب دخول ما بعد « حتى »[1] ، وليس كما ذَكَر ، بل الخلاف مشهور[2] ، وإنما الاتفاق فى « حتى » العاطفة

دعاء مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « زال » فعل ماض ناقص مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « عنها » جار ومجرور متعلق بقوله محدودا الآتى « الخير » اسم زال مرفوع بالضمة الظاهرة « محدودا » خبر زال منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة زال واسمها وخبرها جواب الشرط المقدر ، وكأنه قد قال : أما هذه الأماكن المنسوبة إلى هؤلاء فلا زال الخير عنها محدودا .

الشاهد فيه : قوله « حتى أمكن » فان حتى فى هذه الكلمة حرف غاية وجر ، وقد قامت قرينة لفظية على أن ما بعدها ــ وهو أمكن عزيت إليهم ــ غير داخل فى حكم ما قبلها ــ وهو الدعاء بالسقيا والخصب ــ وهذه القرينة اللفظية التى دلت على ماذكرنا هى قوله بعد ذلك «فلازال عنها الخير محدودا » قال الدمامينى : «وقرينة دعائه على أمكنتهم بدوام قطع الخير عنها تقتضى عدم دخولها فى الأرض المدعو لها بالسقيا » اهـ . وقال الشمنى : « هـذا البيت مثال لما قامت به قرينة على عدم دخول ما بعد حتى فى حكم ما قبلها ... والقرينة هى دعاء الشاعر على ما بعد حتى بانقطاع الخير عنه » اهـ .

(١) شهاب الدين القرافى : هو أبو العباس أحمد بن أبى يعلى إدريس بن عبد الرحمن الصنهاجى البهنسى المصرى أصلا ومولدا وسكنا ، أخذ عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام ، وتخرج به جماعة من الفضلاء ، وانتهت إليه رياسة فقه المالكية فى عصره ، حتى قيل : أفضل ذلك العصر بالديار المصرية ثلاثة : القرافى بمصر القديمة ، والشيخ ناصر الدين بالاسكندرية ، والشيخ تقى الدين بن دقيق العيد بالقاهرة المعزية . قال أبو عبد الله بن رشد : ذكر لى بعض تلامذته أن سبب شهرته بالقرافى أن الكاتب لما أراد أن يكتب اسمه فى ثبت الدرس كان غائبا فلم يعرف اسمه ــ وكان إذا جاء للدرس يقبل من جهة القرافة ــ فكتب : القرافى ، فجرت عليه هذه النسبة . وذكر بعضهم أن أصله من البهنسا . وتوفى بدير الطين فى جمادى الآخرة من عام أربعة وأربعين وستمائة (٦٤٤) من الهجرة .

(٢) قال الشمنى : « ومن الناس من يقول : إن مذهب أكثر النحاة أن ما بعد حتى ليس بداخل فيما قبلها ، كما نقله صاحب الكشف من الحنفية وذكر أنه قول ابن جنى ، وإليه كان يميل أبو النصر الصفار والبزدوى (يريد أن أكثر النحاة على الرأى المقابل لما زعم القرافى أنه مجمع عليه ؛ فهذا مبالغة فى إبطال زعمه ؛ إذ كيف يكون العلماء متفقين على وجوب دخول ما بعد حتى فى حكم ما قبلها مع أن أكثرهم يرى أن ما بعد حتى لا يدخل فيما قبلها مطلقا) ولكنه

لا الخافضة ، والفرق أن العاطفة بمنزلة الواو[1] . انتهى

(وَمِنْ وَبَاءٌ يُفْهِمَانِ بَدَلاَ) أى : تأتى مِنْ والباء بمعنى بَدَل ؛ أما « مِن » فقد سبق بيان ذلك فيها ، وأما الباء فسيأتى الكلام عليها قريبا ، إن شاء الله تعالى

(وَاللاَّمُ لِلْمِلْكِ وَشِبْهِهِ وَفِى تَعْدِيَةٍ أَيْضًا وَتَعْلِيلٍ قُفِى وَزِيدَ) أى : تأتى اللام الجارة لمعان جملتها أحد وعشرون معنًى : الأول : انتهاء الغاية ، وقد مر . الثانى : الملك ، نحو : الْمَالُ لِزَيْدٍ . الثالث : شِبْهُ الملك ، نحو : الْجُلُّ لِلدَّابَّةِ ، ويعبَّر عنها بلام الاستحقاق أيضاً ، لكنه غاير بينهما فى التسهيل وجعلها فى شرحه الواقعةَ بين معنًى وذاتٍ ، نحو : الحمدُ لِلهِ ، وَ « وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ » وقد يعبَّر عن الثلاث بلام الاختصاص . الرابع : التعدية ، ومثل له فى شرح الكافية بقوله تعالى : « فَهَبْ لِى مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا » لكنه قال فى شرح التسهيل : إن هذه اللام لشبه التمليك ، قال فى المغنى : والأولى عندى أن يمثَّل للتعدية بمَا أَضْرَبَ زيداً لِعَمْرٍو ، وما أَحَبَّهُ لبكر . الخامس : التعليل ، نحو : « لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ » وقوله :

وإنِّى لَتَعْرُونِى لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ[2]

لا يستقيم على الإطلاق ؛ بل إن كان ما بعد حتى بعضا لما قبلها دخل ، نحو : رآنى أشراف البلد حتى الأمير ، وإلا فلا ، نحو : قرأت الليلة حتى الصباح » اهـ . فتلخص لك أن للعلماء ثلاثة أقوال فى دخول ما بعد حتى فى حكم ما قبلها : الأول : أنه داخل مطلقا ، وهذا هو ما زعم القرافى أنه مجمع عليه ، وهو القول المقابل لقول أكثر النحويين فى عبارة الشمنى ، والثانى : أنه ليس بداخل مطلقا ، وهذا هو ما نسب فى كلام الشمنى لابن جنى ولأكثر النحويين ، والثالث : التفصيل ، فإن كان ما بعدها بعض ماقبلها دخل فى حكمه ، وإن لم يكن بعضه لم يدخل فى حكمه .

(١) يريد أنه لما كانت «حتى» العاطفة بمنزلة الواو التى هى حرف يقتضى تشريك مابعدها فى حكم ما قبلها لم يكن من المعقول أن يذهب أحد فيها إلى عدم دخول ما بعدها فى حكم ماقبلها ؛ فكان الإجماع الذى ذكره القرافى ليس على ماتقتضيه حتى الجارة بل هو مختص بحتى العاطفة ، وكأنه يريد الاعتذار عنه بأنه أراد ذلك .

(٢) هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَّلَهُ الْقَطْرُ *

السادس : الزائدة ، وهى إما لمجرد التوكيد كقوله :

٥٣٩ — وَمَلَـكْتَ مَا بَيْنَ الْعِرَاقِ وَيَثْرِبٍ مِلْـكاً أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهَدِ

وهذا بيت من كلمة لأبى صخر الهذلى ، وهو الشاهد (رقم ٤٢٨) الذى تقدم شرحه فى باب المفعول له (ج ٢ ص ٣٨٠ وما بعدها) وشرح الـكلمة التى منها البيت ، و بيان الاستشهاد به هناك ؛ فارجع إليه فى الموضع الذى أحلناك عليه إن شئت .

٥٣٩ — هذا بيت لابن ميادة — واسمه الرماح بن أبرد ، وميادة : أمه — من قصيدة يمدح فيها عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك بن مروان ، وكان عبد الواحد أمير المدينة . وقد روى أبو الفرج فى الأغانى (٢ / ١١٥ بولاق) بيت الشاهد فى ضمن أبيات لابن ميادة قالها فى عبد الواحد هذا . وأول هذه الأبيات قوله :

مَنْ كَانَ أَخْطَأَهُ الرَّبِيعُ فَإِنَّمَا نُصِرَ الْحِجَازُ بِغَيْثِ عَبْدِ الْوَاحِدِ
إِنَّ الْمَدِينَةَ أَصْبَحَتْ مَعْمُورَةً بِمُتَوَّجٍ حُـلْوِ الشَّمَائِلِ مَاجِدِ
وَلَقَدْ بَلَغْتَ بِغَيْرِ أَمْرِ تَـكَلُّفٍ أَعْلَى الْحُظُوظِ بِرَغْمِ أَنْفِ الْحَاسِدِ
[وَمَلَـكْتَ غَيْرَ مُعَنَّفٍ فِى مُلْـكِهِ مَا دُونَ مَـكَّةَ مِنْ حَمًى وَمَسَاجِدِ]
وَمَلَـكْتَ مَا بَيْنَ الْعِرَاقِ وَيَثْرِبٍ مِلْـكاً ... البيت ، وبعده :
مَا لَيْهِمَا وَدَمَيْهِمَا مِنْ بَعْدِ مَا غَشِىَ الضَّعِيفَ شُعَاعُ سَيْفِ الْمَارِدِ
[وَلَقَدْ رَمَتْ قَيْسٌ وَرَاءَكَ بِالْحَصَى مَنْ رَامَ ظُلْمَكَ مِنْ عَدُوٍّ حَاسِدِ]

اللغة : « ملكت » أراد بالملك ههنا السلطة والولاية « يثرب » هى طيبة مدينة الرسول صلوات الله عليه ، سميت باسم بانيها ، وهو رجل من العمالقة «أجار» بالراء المهملة — حفظ وحمى . وذكر العينى أنه بمعنى عدّى فهو بالزاى « معاهد » هو بضم الميم وفتح الهاء أو كسرها — من يدخل بلاد الإسلام بعهد من إمام المسلمين .

المعنى : يقول : لقد امتدت سلطتك أيها الأمير على رقعة فسيحة من هذا الـكون تشمل ما بين العراق و يثرب ، و إن سلطانك لعادل قوىّ ؛ فلقد رعى حقوق الناس وضمن مصالحهم وتـكفل لهم بالطمأنينة والرغد ، من غير تفرقة بين المسلمين الذين هم أهل البلاد وغيرهم ممن يدخل هذه البلاد بعهد من أهلها وأمان من حكامها.

الإعراب : « ملـكت » فعل وفاعل « ما » اسم موصول مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب « بين » ظرف مكان متعلق بمحذوف يقع صلة الموصول ، وهو مضاف و « العراق » مضاف إليه « و يثرب » الواو حرف عطف ، يثرب : معطوف على العراق « ملـكا » مفعول

و إما لتقوية عامل ضَعُفَ : بالتأخير ، أو بكونه فرعا عن غيره ، نحو : « لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ » « إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ » ونحو : « مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ » « فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ » هذا ما ذكره الناظم فى هذا الكتاب . السابع : التمليك ، نحو : وَهَبْتُ لِزَيْدٍ دِينَارًا . الثامن : شبه التمليك ، نحو : « جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا » . التاسع : النسب ، نحو :

مطلق عامله ملكت « أجار » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ملك ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل نصب صفة لملك « لمسلم » اللام حرف جر زائد لا يدل إلا على مجرد التوكيد ، ومسلم : مفعول به لأجار ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « ومعاهد » الواو عاطفة معاهد : معطوف على لفظ مسلم .

الشاهد فيه : ذكر النحاة هذا البيت شاهدا على مجىء اللام زائدة غير دالة إلا على التأكيد ، ومحل الاستشهاد عندهم قوله « لمسلم » ووجهه أنهم جعلوا أجار بمعنى حفظ ، وعليه يكون قوله « مسلم » مفعولا به لأجار ، وأجار — على هذا الوجه — يتعدى بنفسه ، لا بحرف الجر ، وقد ذكر الدماميني — وتبعه الشمنى والشيخ خالد — أنه يجوز أن تكون اللام غير زائدة ، وذلك على أن يكون « أجار » بمعنى فعل الإجارة واللام صلة له . قال أبو رجاء غفر الله له : والظاهر أن هؤلاء العلماء الأعلام جميعا نظروا فى بيت الشاهد على أنه بيت مفرد ، ولم يطلعوا على ما بعده . والذى يظهر لى أن اللام صلة لأجار ، حتى مع بقاء هذا الفعل على أصل معناه — وأن مفعوله هو قوله فى البيت التالى « ماليهما » وما عطف عليه ، وذلك كما تقول : أجزت لك مالك ، وحفظت لك متاعك ، وضمنت لك حقوقك . وما أشبه ذلك .

هذا ، وقد مثل أبو العباس المبرد فى الكامل (٣ — ٨٢٣ طبع مطبعة الحلبى) لزيادة اللام بقوله تعالى : (قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ) و بقول كثير :

أُرِيدُ لِأَنْسَى ذِكْرَهَا فَكَأَنَّمَا تَمَثَّلُ لِي لَيْلَى بِكُلِّ سَبِيلِ

وذكر جار الله الزمخشرى فى قوله تعالى : (يُرِيدُ اللهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ) : أن اللام زائدة والمعنى يريد الله أن يبين لكم ما خفى عنكم من مصالحكم وأفاضل أعمالكم . وتعقبهما جماعة من النحاة — منهم ابن هشام فى مغنى اللبيب — فجوزوا فى الآية الأولى أن يكون « ردف » قد ضمن معنى اقترب فتعدى باللام كما فى قوله تعالى : (اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ) ، وجوزوا فى قول كثير « أريد لأنسى » وفى الآية الأخرى أن تكون اللام للتعليل ، والمفعول به محذوف ، وكأن كثيرا أراد أن يقول : أريد التلهى عنها لأنسى ذكرها ، والتقدير فى الآية يريد الله تكليف عباده ما كلفهم لأجل التبيين لهم ؛ فمتعلق الإرادة غير المذكور بعد اللام .

لِزَيْدٍ أبٌ ، ولعَمْرٍو عمٌّ . العاشر : القَسَم والتعجب معا ، كقوله :

٥٤٠ — لِلّٰهِ يَبْقَى عَلَى الْأَيَّامِ ذُو حِيَدٍ .

---

٥٤٠ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* بِمُشْمَخِرٍّ بِهِ الظَّيَّانُ وَالْآسُ *

وهذا البيت من قصيدة اختلف الرواة فى نسبتها إلى قائلها ، فنسبها أبو سعيد السكرى فى أشعار الهذليين إلى أبى ذؤيب الهذلى ، وعزاها الحلوانى إلى مالك بن خالد الخناعى أحد بنى سعد بن هذيل ، ونسبها غيرهما إلى أمية بن أبى عائذ الهذلى . وكذلك اضطربت نسبة بعض أبياتها فى كتاب سيبويه على ما سنذكر لك ، وأول هذه القصيدة قوله :

يَامَىُّ إنْ تَفْقِدِى قَوْمًا وَلَدْتِهِمُ ... أَوْ تُخْلَسِيهِمْ فَإِنَّ الدَّهْرَ خَلَّاسُ
عَمْرٌو وَعَبْدُ مَنَافٍ وَالَّذِى عَهِدَتْ ... بِبَطْنِ عَرْعَرَ آبِى الضَّيْمِ عَبَّاسُ
يَامَىُّ إنَّ سِبَاعَ الْأَرْضِ هَالِكَةٌ ... وَالْعُفْرُ وَالْأُدْمُ وَالْآرَامُ وَالنَّاسُ
تَاللّٰهِ لَا يُعْجِزُ الْأَيَّامَ مُبْتَرِكٌ ... فِى حَوْمَةِ الْمَوْتِ رَزَّامٌ وَفَرَّاسُ
يَحْمِى الصَّرِيمَةَ ، أُحْدَانُ الرِّجَالِ له ... صَيْدٌ ، وَمُسْتَمِعٌ بِاللَّيْلِ هَمَّاسُ
لِلّٰهِ يَبْقَى عَلَى الْأَيَّامِ ذُو حِيَدٍ ... بِمُشْمَخِرٍّ بِهِ الظَّيَّانُ وَالْآسُ

اللغة : « يامى إن تفقدى قوما — البيتين » استشهد سيبويه بهذين البيتين (ج ١ ص ٢٢٥) على جواز قطع البدل عن المبدل منه إلى الرفع على الابتداء قال : «هذا باب إبدال المعرفة من النكرة والمعرفة من المعرفة وقطع المعرفة من المعرفة مبتدأة ؛ أما بدل المعرفة من النكرة فقولك : مررت برجل عبد الله ، كأنه قيل له : بمن مررت ؟ أو ظن أنه يقال له ذلك ، فأبدل مكانه ما هو أعرف منه ، ومثل ذلك قوله عز وجل : (وَإِنَّكَ لَتَهْدِى إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللّٰهِ) وإن شئت قلت : مررت برجل عبد الله (برفع عبد الله) كأنه قيل لك : من هو ؟ أو ظننت ذلك . ومن البدل أيضا : مررت بقوم عبد الله وزيد ، والرفع جيد ، قال الشاعر ، وهو بعض الهذليين ، وهو صخر الغى : * يامى إن تفقدى ... البيتين * » اهـ ونسب الأعلم البيتين إلى مالك بن خويلد الخناعى الهذلى ، وقال : « الشاهد فى قطع عمرو وما بعده مما قبله وحمله على الابتداء ، ولو نصب على البدل من القوم لجاز » اهـ . ومىّ : اسم امرأة ، وتخلسيهم — بالبناء للمجهول — تسلبيهم ، من الخلس ، وهو أخذ الشىء بسرعة : أى إن أفقدك الدهر إياهم فذلك شأنه ، وعمرو : هو عمرو بن عبد مناف بن قصى ، وهو هاشم بن عبد مناف ، سمى هاشما لهشمه

. . . .

الثريد لقومه فى مجاعة أصابتهم ، وهو الذى قيل فيه :

عَمْرُو الَّذِى هَشَمَ الثَّرِيدَ لِقَوْمِهِ ورِجَالُ مَكَّةَ مُسْنِتُونَ عِجَافُ

والعباس : هو العباس بن عبد المطلب ، و إنما نسب ولادتهم إلى امرأة من قومه هذيل لما بين هذيل وقريش من القرابة فى النسب والدار ؛ لأنهم جميعا من أبناء مدركة بن إلياس بن مضر ، ومحل هذيل بعرفة وما يتصل بها . وعرعر — بزنة جعفر — موضع ، و يروى « ببطن مكة » فى مكان « ببطن عرعر » . وآبى : اسم فاعل من الإباء وهو الامتناع ، والضيم : الظلم ، ومعنى « آبى الضيم » أنه لا يرضى أن يظلمه أحد أو ينتقص حقه ، وهذا كناية عن منعته بنفسه و بقومه . وقوله «يامى إن سباع الأرض هالكة — إلخ » العفر — بضم فسكون — جمع عفراء أو أعفر ، والعفر : الظباء التى يعلو بياضها حمرة أو هى البيض ، وصحح البغدادى فى الخزانة أن الرواية « الغفر » بالغين المعجمة ، وفسره بأنه ولد الوعل ، والأدم — بضم فسكون أيضا — جمع أدماء أو آدم — وهو الذى لونه الأدمة ، وهى السمرة ، وأراد السمر من الظباء ، والآرام : جمع رئم ، وهو ولد الظبية . وقوله « تالله لا يعجز الأيام مبترك — البيتين » استشهد سيبويه بهذين البيتين (١ — ٢٥١) وروى صدر الأول منهما * يامى لا يعجز الأيام ذو حيد * ونسبهما إلى مالك بن خويلد الخناعى . والبيتان فى وصف أسد ، وقال الأعلم : «ووقع فى إنشاد البيت الأول غلط ، وهو قوله ذوحيد ، والصواب مبترك (أى : فيكون صدر البيت الأول * يامى لايعجز الأيام مبترك *) وهو الأسد البارك ، وأما ذوحيد فهو من وصف الوعل » اه . والأيام : أراد بها هنا الموت ، وحومة الموت : الموضع الذى يدور فيه الموت لا يبرح منه ، كحومة القتال . والرزام : الشديد الصوت ، يقولون : رزم الأسد يرزم — من بابى جلس وقعد — وإذا برك الأسد على فريسته رزم . وقال الأعلم « والرزام : الصراع ، يقال : رزم به ؛ إذا صرعه » اه والفراس : الذى يدق ما يصيبه . والصريمة فى الأصل : الرملة المنقطعة عن معظم الرمل ، وأراد ههنا الموضع الذى يكون فيه الأسد ، و « أحدان الرجال » بضم الهمزة وسكون الحاء المهملة — قال الأعلم : « وأحدان : جمع أحد ، وأحد فى معنى واحد : أى يصيد الرجال واحدا بعد واحد » اه وقال السكرى : « وأحدان الرجال : الذين يقول أحدهم : أنا الذى لا نظير له فى الشجاعة والبأس ، يقول : هذا الأسد يصيد هؤلاء الذين يدلون بالشجاعة ، وهو مع ذلك لا ينجو من الموت» . وقوله « وجترىء » روى فى مكانه «ومستمع» والهماس : صيغة المبالغة من الهمس ، وهو صوت المشى الخفى ، و بذلك يوصف الأسد . وقوله « لله يبقى على الأيام ذوحيد — البيت » هكذا رواه سيبويه فى باب حروف الإضافة إلى المحلوف به وسقوطها (ج ٢ ص ١٤٤)

... ...

ونسبه إلى أمية بن أبى عائذ الهذلى ، ووافقه على هذه النسبة الأعلم فى شرحه . والبيت فى وصف وعل ، وهو تيس الجبل . وحيد : يرويه ثعلب والسكرى بكسر الحاء وفتح الياء ، ويرويه المبرد بفتحهما جميعا ؛ فأما من رواه بكسر الحاء فعلى أنه جمع حيدة — بفتح فسكون — وهى العقدة فى قرن الوعل ، قال الأعلم : « وهو جمع غريب كضيعة وضيع وحيضة وحيض » اهـ . وأما من رواه بفتح الحاء والياء جميعا فعلى أحد وجهين : أولهما أنه مصدر حيد الوعل حيدا — مثل فرح فرحا — فهو أحيد ؛ إذا اعوج قرنه ، قال الأعلم : « وتروى بفتح الحاء ، وهو مصدر الأحيد » اهـ . والوجه الثانى : أنه مصدر حاد يحيد حيدا — مثل باع يبيع بيعا — إذا راغ ، وأصله على هذا الوجه ساكن الياء فحركها للضرورة . ويروى فى مكانه «ذو جيد» بالجيم مفتوحة مكان الحاء ، والجيد : الجناح المائل من الجبل ، ويروى أيضا « ذو خدم » بالخاء المعجمة بعدها دال مهملة — والخدم : جمع خدمة ، وهى البياض المستدير فى قوائم الثور . والمشمخر : الجبل الشامخ العالى ، والباء فيه بمعنى فى . والظيان — بفتح الظاء وتشديد الياء — هو الياسمين البرى ، والآس : الريحان ، ومنابت الظيان والآس الجبال وحزون الأرض . وإنما ذكرهما إشارة إلى أن هذا الوعل فى خصب فليس يحتاج إلى النزول إلى السهل فيصاد .

الإعراب : « لله » اللام حرف قسم دال على التعجب مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، ولفظ الجلالة مقسم به مجرور باللام وعلامة جره الكسرة الظاهرة « يبقى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «على» حرف جر بمعنى مع مبنى على السكون لا محل له « الأيام » مجرور بعلى وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بيبقى « ذو » فاعل يبقى مرفوع بالواو نيابة عن الضمة ، وهو مضاف و « حيد » مضاف إليه . وجملة يبقى وفاعله لا محل لها من الإعراب جواب القسم ، وقد حذف حرف النفى قبل جملة الجواب ، وأصل الكلام : لله لا يبقى ذو حيد « بمشمخر » الباء حرف جر بمعنى فى ، مشمخر : مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لذو حيد « به » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «الظيان» مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل جر صفة لمشمخر « والآس » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له ، الآس : معطوف على الظيان مرفوع بالضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : فى هذا البيت شاهدان من شواهد النحاة : أما الأول فنى قوله « لله » وهو الذى أتى به الشارح من أجله ههنا ، وهو الذى استشهد سيبويه بالبيت من أجله ، واستشهد به من النحاة جار الله الزمخشرى لمثل ما استشهد به سيبويه ، وكذلك استشهد به ابن هشام فى مغنى اللبيب فى مباحث اللام لأجله . ووجه الاستشهاد أن اللام فى هذه الكلمة للقسم والتعجب معا .

... ...

قال سيبويه « وللقسم والمقسم به أدوات فى حروف الجر ، وأكثرها الواو ، ثم الباء ، يدخلان على كل محلوف به ، ثم التاء ، ولا تدخل إلا فى واحد . وذلك قولك : والله لأفعلن ، وبالله لأفعلن وَتَاللهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ . وقال الخليل : إنما تجىء بهذه الحروف لأنك تضيف حلفك إلى المحلوف به كما تضيف مررت به بالباء ؛ إلا أن الفعل يجىء مضمرا فى هذا الباب ، والحلف توكيد . وقد تقول تالله وفيها معنى التعجب . وبعض العرب يقول فى هذا المعنى : لله ؛ فيجىء باللام ، ولا تجىء إلا أن يكون فيه معنى التعجب . قال أمية بن أبى عائذ : * لله يبقى على الأيام ذو حيد ... البيت * » اهـ . وقال الأعلم : « الشاهد فيه دخول اللام على اسم الله تعالى فى القسم بمعنى التعجب » اهـ . وأما الشاهد الثانى ففى قوله « يبقى » حيث حذف حرف النفى من المضارع الواقع جوابا للقسم . وقد استشهد به المحقق الرضى لذلك ، ولكنه رواه هكذا :

تَاللهِ يَبْقَى عَلَى الأَيَّامِ ذُو حِيَدٍ ... بِمُشْمَخِرٍّ بِهِ الظَّيَّانُ وَالآسُ

وكذلك رواه الزجاجى فى الجمل ، وعلى هذه الرواية يسقط الاستشهاد به على ما ذكرناه أولا . قال الرضى (٢ — ٣١٦) : « ويجوز حذف النافى من المضارع الذى هو جواب القسم ، ولا يجوز من الماضى والاسمية ، سواء كان المضارع لا يزال وأخواته أو غيرها ، قال [امرؤ القيس] :

فَقُلْتُ يَمِينُ اللهِ أَبْرَحُ قَاعِداً ... وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِى لَدَيْكِ وَأَوْصَالِى

وقال [الهذلى] :

تَاللهِ يَبْقَى عَلَى الأَيَّامِ ذُو حِيَدٍ ... بِمُشْمَخِرٍّ بِهِ الظَّيَّانُ وَالآسُ

وإنما لم يحذف من الاسمية لأنها أقل استعمالا فى جواب القسم من الفعلية ، والحذف لأجل التخفيف ، وحذف من المضارع دون الماضى لكونه فى القسم أكثر استعمالا منه مع أن لفظ المضارع أثقل ، ومن ثم جاز حذف النفى فى غير القسم من لا يزال وأخواته ، قال [خليفة بن براز] :

تَنْفَكُّ تَسْمَعُ مَا حَيِيـ ... تَ بِهَالِكٍ حَتَّى تَكُونَهْ

وإنما جاز فيها خاصة للزوم النفى إياها فلا يلتبس بالإيجاب ، وأما قوله :

فَلَا وَأَبِى دَهْمَاءَ زَالَتْ عَزِيزَةً ... [عَلَى قَوْمِهَا مَا فَتَّلَ الزَّنْدَ قَادِحُ]

فلم يحذف النافى ، بل فصل بينه وبين الفعل [أى : والأصل فوأبى دهماء لا زالت عزيزة إلخ] » اهـ كلامه . والذى ذهب إليه من عدم جواز حذف حرف النفى من جملة الجواب إذا كانت ماضوية أو اسمية مطلقا قد خالفه فيه ابن مالك ؛ ورأيه أنه إن تقدم على القسم حرف نفى جاز أن يحذف النافى من جملة الجواب إن كانت اسمية أو ماضوية وإن لم يتقدم على القسم حرف نفى كان

... ...

الحذف من جملة الجواب إذا كانت اسمية أو ماضوية شاذا ؛ فأما حذف حرف النفى من الجواب الماضى لتقدم النافى على القسم فكقول الشاعر :

* فَلاَ وَاللهِ نَادَى الْحَيُّ ضَيْفِي *

والأصل : فلا والله لا نادى الحى ضيفى ؛ وأما حذف حرف النفى من الجواب الماضى من غير أن يتقدم النافى على القسم فكقول أمية بن أبى عائذ الهذلى :

فَإِنْ شِئْتِ آلَيْتُ بَيْنَ الْمَقَا ... مِ وَالرُّكْنِ وَالْحَجَرِ الْأَسْوَدِ

نَسِيتُكِ مَا دَامَ عَقْلِي مَعِي ... أُمُدُّ بِهِ أَمَدَ السَّرْمَدِ

والأصل : آليت لا نسيتك ؛ وأما حذف حرف النفى من جملة الجواب الاسمية من غير أن يتقدم النافى على القسم فكقول عبد الله بن رواحة :

فَوَاللهِ مَا نِلْتُمْ وَمَا نِيلَ مِنْكُمُ ... بِمُعْتَدِلٍ وَفْقٍ وَلاَ مُتَقَارِبِ

وأصل الكلام : فوالله ما ما نلتم بمعتدل إلخ ، الأولى « ما » النافية ، والثانية « ما » الموصولة وهى مبتدأ أو اسم ما الأولى ، وخبره قوله « بمعتدل » فحذف « ما » الأولى النافية . ولا يجوز أن تقدر الباقية هى الموصولة لأن حذف الموصول و إبقاء صلته لا يجوز عند البصريين .

ومثل بيت امرىء القيس الذى أنشده شاهدا على جواز حذف حرف النفى من لا تزال وأخواته إذا وقع فى جواب القسم قول امرأة سالم بن قحفان له :

حَلَفْتُ يَمِيناً يَابْنَ قُحْفَانَ بِالَّذِي ... تَكَفَّلَ بِالْأَرْزَاقِ فِي السَّهْلِ وَالْجَبَلْ

تَزَالُ حِبَالٌ مُبْرَمَاتٍ أُعِدُّهَا ... لَهَا مَا مَشَى يَوْماً عَلَى خُفِّهِ جَمَلْ

فَأَعْطِ وَلاَ تَبْخَلْ إِذَا جَاءَ سَائِلٌ ... فَعِنْدِي لَهَا عُقْلٌ وَقَدْ زَاحَتِ الْعِلَلْ

الشاهد فى قولها « تزال حبال مبرمات » والأصل لا تزال حبال مبرمات ، وهو واقع فى جواب القسم كما ترى. ومثل بيت خليفة بن براز الذى أنشده شاهدا على أنه قد يحذف حرف النفى من لا يزال وأخواته من غير أن يكون ذلك فى جواب القسم قول خداش بن زهير (وهو الشاهد رقم ١٧١ المتقدم فى الجزء الأول ص ٣٣١) :

وَأَبْرَحُ مَا أَدَامَ اللهُ قَوْمِي ... بِحَمْدِ اللهِ مُنْتَطِقاً مُجِيدَا

والأصل : لا أبرح ما أدام الله قومى إلخ . وأما إنكاره أن يحذف حرف النفى قبل الفعل الذى

ونحو : لله لَا يُؤَخَّرُ الأَجَلُ ، وتختص باسم الله تعالى . الحادى عشر : التعجُّب المجرد عن القسم ، ويستعمل فى النداء كقولهم : يَا لَلْمَاءِ وَالْعُشْبِ ، إذا تعجبوا من كثرتهما ، وقوله :

٥٤١ — فَيَالَكَ مِنْ لَيلٍ كَأَنَّ نُجُومَهُ ... بِكُلِّ مُغَارِ الْفَتْلِ شُدَّتْ بِيَذْبُلِ

ليس من أخوات زال — ولو كان مضارعا — إذا لم يكن جوابا لقسم فمسلم ولو أنه قد ورد منه قول النمر بن تولب :

لَعَمْرِى لَقَدْ أَنْكَرْتُ نَفْسِى وَرَابَنِى ... مَعَ الشَّيْبِ أَبْدَالِى الَّتِى أَتَبَدَّلُ

وَقَوْلِى إذَا مَا أَطْلَقُوا عَنْ بَعِيرِهِمْ : ... تُلَاقُونَهُ حَتَّى يَؤُوبَ الْمُنَخَّلُ

الشاهد فيه قوله « تلاقونه » والأصل : لا تلاقونه حتى يؤوب المنخل ، وخرجه ابن مالك على تقدير قسم ليكون من الحذف القياسى ، وكأنه قد قال : والله لا تلاقونه (وانظر شرح الشاهد ١٧٠ ج ١ ص ٢٢٩ وما بعدها) .

٥٤١ — هذا بيت لامرئ القيس بن حجر الكندى ، من معلقته التى أولها :

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ ... بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

وقد ذكرنا منها عدة أبيات مع شرح الشاهد (رقم ٤٢٧ فى الجزء الثانى ص ٣٧٨) كما ذكرنا منها عدة أبيات أخرى مع شرح الشاهد (رقم ٤٦٨ فى الجزء الثانى ص ٥٠٩) والبيت المستشهد به ههنا من أبيات له فى هذه القصيدة يصف فيها الليل وطوله ويظهر فيها ملله وسآمته من طول الليل ، وأول هذه الأبيات قوله :

وَلَيلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ ... عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لِيَبْتَلِى

فَقُلْتُ لَهُ لَمَّا تَمَطَّى بِصُلْبِهِ ... وَأَرْدَفَ أَعْجَازاً وَنَاءَ بِكَلْكَلِ

أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا انْجَلِى ... بِصُبْحٍ وَمَا الْإِصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْثَلِ

فَيَالَكَ مِنْ لَيلٍ كَأَنَّ نُجُومَهُ ... بِكُلِّ مُغَارِ الْفَتْلِ شُدَّتْ بِيَذْبُلِ

اللغة : « وليل كموج البحر — البيت » هو من شواهد النحويين على أن رب تجر محذوفة إذا ذكرت الواو وسيأتى قريبا . وموج البحر : اضطرابه وهيجانه ، شبه ظلام الليل فى هوله وصعوبته ونكارة أمره بموج البحر فى كثافته وشدة هوله وظلمته ، وأرخى : أسدل وأسبل ، والسدول : جمع سدل — بكسر السين أو ضمها — وهو الستر ، جعل لليل أستارا على المجاز ، والهموم : جمع هم ، وهو الحزن ، ليبتلى : أى ليختبر ما عندى من الصبر أو الجزع ، والباء فى قوله « بأنواع الهموم » بمعنى مع « فقلت له لما تمطى — البيت » يقال : تمطى الليل وغيره ؛ إذا امتد وطال ،

... ...

والصلب ـ بضم الصاد وسكون اللام ـ هو فى الأصل عظم يبتدئ من الكاهل إلى عجب الذنب ، وقد استعاره لليل . والأعجاز : جمع عجز ، وهو مما يذكر ويؤنث ، وهو من كل شيء مؤخره ومعنى قوله « أردف أعجازا » أنه قد تراكبت مآخيره وتتابعت ، من قولك : أردفت فلانا ، إذا أركبته على الدابة خلفك ، وناء : نهض بجهد ومشقة . والكلكل : الصدر . جعل الكلكل أوائل الليل والأعجاز مآخيره على التجوز ، وكأنه شبه الليل بجمل وضرب ذلك مثلا لطوله وامتداده ، وطول الليل كناية عن مقاساة الأحزان ؛ فان الليل لا يطول على الحقيقة ، انظر إلى قول بشار :

لَمْ يَطُلْ لَيْلِي وَلَـكِنْ لَمْ أَنَمْ وَنَفَى عَنِّى الْـكَرَى طَيْفٌ أَلَمْ

وقوله « ألا أيها الليل الطويل — البيت » انجل : انكشف ، بأمثل : مأخوذ من المثالة ، وهى الفضل ، تقول : مثل يمثل — بوزان كرم يكرم — فهو أمثل ، وهى مثلى — بوزان فضلى — يقول : أيها الليل تنح عنى وانكشف بضياء صبح مسفر ، وكأنه حسب أول الأمر أن الصبح سيخفف عنه بعض ما يلاقيه من هم وحزن ، فتمنى من أجل ذلك زواله ، ثم رجع إلى نفسه فعلم أن الليل والنهار سواء فقال : وليس الإصباح عندى خيرا منك لأنى معذب فى كل حين « فيالك من ليل ـ البيت » هو تعجب من طول الليل ، ومغار الفتل : أراد به حبلا مفتولا فتلا شديدا ، ويذبل : اسم جبل . يقول : عجبا لك أيهذا الليل الطويل ، كأنما النجوم قد شدت بحبال مبرمة من كتان إلى ذلك الجبل فهى من أجل ذلك لا تبرح مكانها ولا تزايله .

الإعراب : «فيالك» الفاء زائدة ، يا : حرف نداء واستغاثة ، واللام حرف دال على التعجب ، والكاف ضمير خطاب لليل وهو مستغاث به أو منه مبنى على الفتح فى محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بالفعل الذى نابت عنه يا ، أو بنفس يا ، على الخلاف المعروف بين النحاة « من » حرف جر زائد ، على ما رجحناه لك فى باب التمييز (عند شرح الشاهد رقم ٥١١) « ليل » تمييز منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « كأن » حرف تشبيه ونصب « نجومه » اسم كأن منصوب بالفتحة الظاهرة ، وضمير الغائب العائد إلى الليل مضاف إليه « بكل » جار ومجرور متعلق بقوله شدت الآتى ، وكل مضاف و « مغار » مضاف إليه ، وهو مضاف و « الفتل » مضاف إليه « شدت » فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء للتأنيث ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى النجوم ، وجملة الفعل ونائب الفاعل فى محل رفع خبر كأن « بيذبل » جار ومجرور متعلق بشدت .

الشاهد فيه : يستشهد بهذا البيت فى موضعين : الأول على مجيء اللام دالة على التعجب مجردا عن القسم ، وذلك فى قولك « فيالك » وهو مما يستعمل فى النداء ، وهذا هو الذى جاء

وفي غيره ، كقولهم : لِلّٰهِ دَرُّهُ فَارِسًا ، وَلِلّٰهِ أَنْتَ ، وقوله :

٥٤٢ — شَبَابٌ وَشَيْبٌ وَافْتِقَارٌ وَثَرْوَةٌ فَلِلّٰهِ هٰذَا الدَّهْرُ كَيْفَ تَرَدَّدَا

الشارح هنا بهذا البيت من أجله ، وقد استشهد عليه به ابن هشام في مغني اللبيب في مباحث اللام أيضا . الثاني في قوله « من ليل » وهو دليل على أن التمييز على معنى من لظهورها في هـذا التركيب ، فاذا جاء في مثله اسم نكرة غير مسبوق بمن كان تمييزا على معناها ، ومثاله قول أبي الطيب المتنبي :

فَيَا لَكَ لَيْلاً عَلَى أَعْكُشٍ أَحَمَّ الْبِلَادِ خَفِيِّ الصُّوَى

ومثل بيت الشاهد في الاستشهاد به على هذين الأمرين قول امرئ القيس (وهو الشاهد رقم ١٧٦ الذي سبق شرحه في الجزء الأول من هذا الكتاب ص ٣٣٥) :

وبُدِّلْتُ قَرْحًا دَامِيًا بَعْدَ صِحَّةٍ فَيَالَكِ مِنْ نُعْمَى تَحَوَّلْنَ أَبْؤُسَا

٥٤٢ — هذا بيت للأعشى ميمون بن قيس ، من قصيدة له يقولها في مدح النبي صلى الله عليه وسلم ، ومطلعها قوله :

أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدَا وَبِتَّ كَمَا بَاتَ السَّلِيمُ مُسَهَّدَا

وقد سبق الاستشهاد بهذا المطلع ، وشرحناه شرحا وافيا ، وذكرنا معه جملة صالحة من أبيات هذه القصيدة وفيها البيت المستشهد به ههنا فارجع إلى ذلك في شرح الشاهد (رقم ٤٢١) في الجزء الثاني من هذا الكتاب (ص ٣٥١) .

اللغة : « شباب » هو الوقت الذي تتوقد فيه مادة الحياة في الإنسان ، وهو ماقبل الأربعين من العمر « وشيب » هو الوقت الذي تضعف فيه القوة وتنحل ، وهو أيضا بياض الشعر « وافتقار » الافتقار : الاحتياج « وثروة » : هي كثرة المال « الدهر » الزمان « تردد » تقلب من حال إلى حال .

المعنى : يصف تقلب الدهر من حال إلى حال ، وانتقاله بالإنسان من طور إلى طور آخر ، وأنه لا تدوم معه حالة ؛ فالإنسان ينتقل فيه من شباب وقوة وفتاء إلى شيب وضعف وانحلال ، ومن فقر وحاجة إلى غنى وثروة ، ومن ثروة واستغناء عما عند الناس إلى فقر واحتياج ؛ فهذا منه أمر عجب يستحق أن يعجب منه الإنسان .

الإعراب : «شباب» خبر مبتدإ محذوف يدل عليه سياق الكلام ، وكأنه قد قال : الشأن في هـذا الدهر شباب — إلخ « وشيب » الواو حرف عطف ، شيب : معطوف على شباب ، والمعطوف على المرفوع مرفوع « وافتقار وثروة » معطوفان أيضا على شباب « فلله » الفاء حرف

الثانى عشر : الصيرورة ، نحو : « فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا » وتسمى لام العاقبة ولام المآل . الثالث عشر : التبليغ ، وهى الجارة لاسم السامع ، نحو : قُلْتُ لَهُ كَذَا ، وجعله الشارح مثالا للام التعدية . الرابع عشر : التبيين ، على ما سبق فى إلى . الخامس عشر : موافقة على فى الاستعلاء الحقيقى ، نحو : « وَيَخِرُّونَ لِلأَذْقَانِ » وقوله :

٥٤٣ — فخَرَّ صَرِيعًا لِلْيَدَيْنِ وَلِلْفَمِ

دال على التفريع مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، واللام حرف تعجب وجر مبنى على الكسر لا محل له ، واسم الجلالة مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «هذا» ها : حرف تنبيه مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، واسم الإشارة مبتدأ مؤخر مبنى على السكون فى محل رفع «الدهر» بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه « كيف» اسم استفهام مبنى على السكون فى محل نصب حال من فاعل تردد المستتر فيه « ترددا » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الدهر ، والألف للإطلاق

الشاهد فيه : قوله « فلله » فان هذه اللام دالة على التعجب ؛ لأنه يتعجب من الدهر كيف يختلف ويتقلب ، وقد وقعت اللام الدالة على التعجب هنا فى غير النداء ؛ واعلم أن ههنا أمرين لا بد أن ننبهك إليهما : أولهما أن اللام إذا دلت على القسم والتعجب جميعا اختصت بالدخول على لفظ الجلالة كما فى الشاهد (رقم ٥٤٠) الذى مضى شرحه ، وإذا دلت على التعجب وحده لم تختص به ، بل قد تدخل عليه كما فى هذا الشاهد الذى نحن بصدد شرحه الآن ، وقد تدخل على غيره كما فى الشاهد (رقم ٥٤١) السابق ، وإذا دلت على التعجب وحده لم تختص بباب النداء ، بل قد تجىء فى باب النداء كما فى الشاهد السابق ، وقد تجىء فى غير باب النداء كما فى الشاهد الذى نشرحه . وثانيهما أن من العلماء من أنكر دلالة اللام على التعجب ، وادعى فى هذه الشواهد الثلاثة (٥٤٠ — ٥٤٢) أن الذى دل على التعجب هو الكلام برمته ، لا اللام وحدها ، كما تعجبوا بقولهم : سبحان الله ، فى نحو قوله صلى الله عليه وسلم : « سبحان الله ! المؤمن لاينجس حيا ولا ميتا » وكما أفاد التعجب قوله تعالى : (كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللهِ — الآية) فأما اللام عند هؤلاء فهى دالة فى الشاهد الأول من هذه الشواهد الثلاثة على القسم وحده ، وفى الشاهد الثانى على الاختصاص ، وفى الشاهد الثالث على الملك .

٥٤٣ — وقع هذا المصراع عجز بيت فى عدة قصائد ؛ فمن ذلك قصيدة لجابر بن حنى بن حارثة بن عمرو التغلبى ، أحد بنى تغلب بن وائل ؛ يقولها فى يوم الكلاب الأول (بضم الكاف بزنة غراب) وأول هذه القصيدة قوله :

... ...

أَلاَ يَا لَقَوْمِى لِلْجَدِيدِ الْمُصَرَّمِ ... وَلِلْحِلْمِ بَعْدَ الزَّلَّةِ الْمُتَوَهَّمِ

وَلِلْمَرْءِ يَعْتَادُ الصَّبَابَةَ بَعْدَ مَا ... أَتَى دُونَهَا مَا فَرْطُ حَوْلٍ مُجَرَّمِ

فَيَا دَارَ سَلْمَى بِالصَّرِيمَةِ فَاللِّوَى ... إِلَى مَدْفَعِ الْقِيقَاءِ فَالْمُتَثَلَّمِ

ظَلِلْتُ عَلَى عِرْفَانِهَا ضَيْفَ قَفْرَةٍ ... لِأَقْضِىَ مِنْهَا حَاجَةَ الْمُتَلَوِّمِ

ويقول فيها بعد ذلك بستة عشر بيتا :

وَكَأَنْ أَزَرْنَا الْمَوْتَ مِنْ ذِى تَحِيَّةٍ ... إِذَا مَا ازْدَرَانَا أَوْ أَسَفَّ لِمَأْثَمِ

وَقَدْ زَعَمَتْ بَهْرَاءُ أَنَّ رِمَاحَنَا ... رِمَاحُ نَصَارَى لَا تَخُوضُ إِلَى الدَّمِ

فَيَوْمَ الْكُلَابِ قَدْ أَزَالَتْ رِمَاحُنَا ... شُرَحْبِيلَ إِذْ آلَى أَلِيَّةَ مُقْسِمِ

لَيَنْتَزِعَنْ أَرْمَاحَنَا فَأَزَالَهُ ... أَبُو حَنَشٍ عَنْ ظَهْرِ شَقَّاءَ صِلْدِمِ

تَنَاوَلَهُ بِالرُّمْحِ ثُمَّ انْثَنَى لَهُ ... فَخَرَّ صَرِيعًا لِلْيَدَيْنِ وَلِلْفَمِ

وَكَانَ مُعَادِينَا تَهِرُّ كِلَابُهُ ... مَخَافَةَ جَيْشٍ ذِى زُهَاءٍ عَرَمْرَمِ

وَعَمْرَو بْنَ هَمَّامٍ صَقَعْنَا جَبِينَهُ ... بِشَنْعَاءَ تَشْفِى صَوْرَةَ الْمُتَظَلِّمِ

يَرَى النَّاسُ مِنَّا جِلْدَ أَسْوَدَ سَالِخٍ ... وَفَرْوَةَ ضِرْغَامٍ مِنَ الْأُسْدِ ضَيْغَمِ

ومن ذلك قصيدة قالها قاتل محمد بن طلحة بن عبيد الله ، وكان هوى ابن طلحة مع على بن أبى طالب رضى الله تعالى عنه ، ولكنه كان فى صفوف أعدائه ، وقد قتل يوم الجمل ؛ وأول هذه القصيدة قوله :

أَلاَ لَيْتَ شِعْرِى هَلْ أَشُنَّنَّ غَارَةً ... عَلَى ابْنِ كِدَامٍ أَوْ سُوَيْدِ بْنِ أَصْرَمِ

فَيَعْتَرِفَا الْيَحْمُومَ يَعْدُو بِفَارِسٍ ... أَخِى ثِقَةٍ يَغْشَى الْمَتَالِفَ مُعْلِمِ

وَأَشْعَثَ قَوَّامٍ بِآيَاتِ رَبِّهِ ... قَلِيلِ الْأَذَى فِيمَا تَرَى الْعَيْنُ مُسْلِمِ

ضَمَمْتُ إِلَيْهِ بِالسِّنَانِ قَمِيصَهُ ... فَخَرَّ صَرِيعًا لِلْيَدَيْنِ وَلِلْفَمِ

عَلَى غَيْرِ شَىْءٍ غَيْرَ أَنْ لَيْسَ تَابِعًا ... عَلِيًّا ، وَمَنْ لَا يَتْبَعِ الْحَقَّ يَنْدَمِ

يُذَكِّرُنِى حَامِيمَ وَالرُّمْحُ دُونَهُ ... فَهَلاَّ تَلاَ حَامِيمَ قَبْلَ التَّقَدُّمِ

... ...

اللغة : « ألا يالقومى للجديد المصرم — البيت » أراد بالجديد ههنا الشباب ، والمصرم : الذاهب ، وهو فى الأصل اسم مفعول من قولك : صرمته تصريما ، إذا قطعته ، والزلة : الخطيئة . والتوهم : صفة للحلم ؛ قال ثعلب : يتعجب من تصرم الشباب ، ويتعجب من حلمه المتوهم بعد الزلة . يقول : كان ينبغى للحلم أن يكون قبل الزلة . كأنه بعد الزلة ليس بحلم « والمرء يعتاد الصبابة — البيت » يعتادها : يتعاهدها ويراجعها ، و«ما» فى قوله «ما فرط حول» زائدة ، والفرط — بفتح فسكون — الحين ، والمجرم : التام الكامل . يتعجب من رجوعه إلى الصبابة ومعاودته شؤون الحداثة بعد أن انقضى على تركه إياها حول كامل « فيادار سلمى بالصريمة — البيت » الصريمة ، واللوى ، والقيقاء ، والمتثلم : أسماء مواضع ، والمدفع : المجرى الذى يندفع فيه الماء «ظللت على عرفانها — البيت» العرفان — بكسر أوله — أحد مصادر عرف ، وقال الأنبارى : « العرفان ما عرف منها » وقفرة : خالية من الأهل والسكان ، وقال الأنبارى : « يقول : وقف على ما عرف من آثار الديار والدار قفر من أهلها ؛ فكأنه بوقوفه عليها ضيف لها » والمتلوم بكسر الواو مشددة — المقيم على حاجته «وكائن أزرنا الموت — البيت » كأن معناه كثير ، وذى تحية : أراد به الملك الذى يحييه الناس ، وازدرانا : تنقصنا ، وأسف للأم : دنا منه « وقد زعمت بهراء — البيت» بهراء — بفتح فسكون — قبيلة أبوها بهراء بن عمرو بن الحاف بن قضاعة . وقوله «رماح نصارى» هو على التشبيه ، يريد أنهم زعموا أن رماحهم تشبه رماح النصارى فى ضعفها وخور حامليها « فيوم الكلاب قد أزالت — البيت » للعرب فى الكلاب يومان : الكلاب الأول ، والكلاب الثانى ، والمراد هنا الكلاب الأول وفيه قتل شرحبيل بن الحارث بن عمرو بن حجر آكل المرار ، وشرحبيل بن الحارث : عم امرىء القيس بن حجر بن الحارث الشاعر الجاهلى المعروف ، وآلى : حلف ، والألية : القسم ، وأصلها فعيلة بمعنى مفعولة « لينتزعن أرماحنا — البيت » اللام : هى اللام الداخلة فى جواب القسم ، وأبو حنش : هو عصم بن النعمان بن مالك ابن عتاب بن سعد بن زهير بن جشم . والشقاء : الطويلة من الخيل ، والصلدم — بكسر الصاد والدال المهملتين ، بزنة زبرج — الصلبة القوية « تناوله بالرمح — البيت » اثنى — بتشديد الثاء المثلثة — أصله اثتنى الذى هو مطاوع ثناه يثنيه ، فقلب النون ثاء مثلثة ثم أدغم الثاء فى الثاء ، وخر : سقط ، وصريعا : مصروعا ، فعيل بمعنى مفعول ، ولليدين وللفم : أى عليهما « وكان معادينا — البيت » تهر : مضارع من الهرير ، وهو صوت دون النباح ، وزهاء : أى قدر ، وأراد كثرة العدد ، والعرمرم — بزنة سفرجل — الكثير « وعمرو بن همام — البيت» صقعنا : ضربنا ، والشنعاء : أراد بها ضربة مقطعة ، وصورة — بفتح فسكون — هى شبه الحكة يجدها الإنسان فى رأسه ، والمتظلم : الظالم ، اسم فاعل من قولهم : تظلم فلان فلانا ؛ إذا نقصه حقه ، وقال :

والمجازيّ ، نحو : « وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا » واشْتَرِطِي لَهُمُ الْوَلَاءَ ، وأنكره النحاس . السادس عشر : موافقة بعد ، نحو : « أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ » . السابع عشر : موافقة عند ، نحو : كَتَبْتُهُ لِخَمْسٍ خَلَوْنَ ، وجَعَلَ منه ابنُ جنّي قراءةَ الجَحْدَرِيّ : « بَلْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لِمَا جَاءَهُمْ » بكسر اللام وتخفيف الميم . الثامن عشر : موافقة في ، نحو : « وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ » ، « لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ » ، وقولهم : مَضَى لِسَبِيلِهِ ؛ التاسع عشر : موافقة مِنْ ، كقوله :

٥٤٤ — لَنَا الْفَضْلُ فِي الدُّنْيَا وَأَنْفُكَ رَاغِمٌ وَنَحْنُ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَفْضَلُ

تَظَلَّمَ حَتِّي بَاطِلاً وَلَوَى يَدِي لَوَى يَدَهُ اللهُ الَّذِي هُوَ غَالِبُهُ

ويروى « تغمط حقي باطلا » « يرى الناس منا — البيت » الأسود : العظيم من الحيات ، وإنما قيل له سالخ لأنه يسلخ جلده في كل عام ، والضرغام — بكسر أوله — والضيغم : من أسماء الأسد ، يريد أن هيبة الناس لهم ومخافتهم إياهم كهيبتهم من الحيات والآساد . وقوله في القصيدة الأخرى : «ألا ليت شعري هل أشنن غارة — البيت» الغارة : الحرب ، وهي الاسم من الإغارة على العدو ، وشن الغارة : فرقها على عدوه ، وأراد أنه جاءه من كل أقطاره « فيعترفا اليحموم — البيت » اليحموم : اسم فرس ، ويعدو : يجري ، والمتالف : الأماكن التي فيها الهلاك والتلف ، ومعلم — بزنة اسم المفعول — الذي له علامة تميزه عن غيره من المحاربين « يذكرني حاميم — البيت» أراد بحاميم قول الله تعالى : (قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى)

الإعراب : « فخر » الفاء حرف عطف ، مبني على الفتح لا محل له ، وخر : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو « صريعا » حال من الضمير المستتر في خر « لليدين » جار ومجرور متعلق بصريع « وللفم » الواو حرف عطف ، للفم : جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق .

الشاهد فيه : قوله « لليدين وللفم » فإن اللام في كل منهما بمعنى على التي هي للاستعلاء ، والاستعلاء في هذا الموضع حقيقي ؛ لأن القتيل يسقط على يديه وفمه ، ونظيره قوله تعالى : (وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ) أي : يسقطون على أذقانهم باكين ، وقوله سبحانه : (فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ) أي : صرعه عليه ، كما تقول : كببته على وجهه .

٥٤٤ — هذا بيت لجرير بن عطية بن الخطفي ، من قصيدة له يهجو فيها الأخطل التغلبي ، ومطلعها قوله :

... ...

أَجِدَّكَ لاَ يَصْحُو الْفُؤَادُ الْمُعَلَّلُ ... وَقَدْ لاَحَ مِنْ شَيْبٍ عِذَارٌ وَمِسْحَلُ
أَلاَ لَيْتَ أَنَّ الظَّاعِنِينَ بِذِى الْغَضَى ... أَقَامُوا ، وَبَعْضَ الْقَاطِنِينَ تَرَحَّلُوا
فَيَوْمًا يُجَارِينَ الْهَوَى غَيْرَ مَاضِىٍ ... وَيَوْمًا تَرَى مِنْهُنَّ غُولاً تَغَوَّلُ

وفيها يقول بعد أبيات :

بَكَى دَوْبَلٌ لاَ يُرْقِئُ اللهُ دَمْعَهُ ... أَلاَ إِنَّمَا يَبْكِى مِنَ الذُّلِّ دَوْبَلُ
جَزِعْتَ ابْنَ ذَاتِ الْقَلْسِ لَمَّا تَدَارَكَتْ ... مِنَ الْحَرْبِ أَنْيَابٌ عَلَيْكَ وَكَلْكَلُ

ثم يقول بعد ذلك بستة أبيات :

تَقُولُ لَكَ الثَّكْلَى الْمُصَابُ حَلِيلُهَا: ... أَبَا مَالِكٍ ، مَا فِى الظَّعَائِنِ مَغْزَلُ
حَضَضْتَ عَنِ الْقَوْمِ الَّذِينَ تَرَكْتَهُمْ ... تُعَلُّ الرُّدَيْنِيَّاتُ فِيهِمْ وَتُنْهَلُ
عُقَابُ الْمَنَايَا تَسْتَدِيرُ عَلَيْهِمُ ... وَشُعْثُ النَّوَاصِى لُجْمُهُنَّ يُصَاصِلُ
بِدِجْلَةَ إِذْ كَرُّوا وَقَيْسٌ وَرَاءَهُمْ ... صُفُوفًا ، وَإِنْ رَامُوا الْمَخَاضَةَ أَوْحَلُوا
فَمَا زَالَتِ الْقَتْلَى تَمُجُّ دِمَاءَهَا ... بِدِجْلَةَ حَتَّى مَاءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ
فَإِنْ لاَ تَعَلَّقْ مِنْ قُرَيْشٍ بِذِمَّةٍ ... فَلَيْسَ عَلَى أَسْيَافِ قَيْسٍ مُعَوَّلُ
لَنَا الْفَضْلُ فِى الدُّنْيَا وَأَنْفُكَ رَاغِمٌ ... وَنَحْنُ لَكُمْ ... البيت ، وبعده :
وَقَدْ شَقَقَتْ يَوْمَ الْحُرُوبِ سُيُوفُنَا ... عَوَاتِقَ لَمْ يَثْبُتْ عَلَيْهِنَّ مِحْمَلُ
أَجَارَ بَنُو مَرْوَانَ مِنْهُمْ دِمَاءَكُمْ ... فَمَنْ مِنْ بَنِى مَرْوَانَ أَعْلَى وَأَفْضَلُ ؟

اللغة : « أجدك لا يصحو — الأبيات الثلاثة » قد سبق ذكر هذه الأبيات الثلاثة وشرح مفرداتها مع الشاهد (رقم ٣٧) فارجع إليها إن شئت فى الجزء الأول (ص ٧٣) وقوله : « بكى دوبل — البيت » دوبل : هو الأخطل ، وكان الأخطل يلقب بذلك وهو صغير ، وبكاؤه الذى ذكره هو قوله — وكان الجحاف بن حكيم السلمى قد قتل مقتلة عظيمة من بنى جشم ابن بكر رهط الأخطل ، وأسرف فى القتل ، وشق البطون عن الأجنة — :

لَقَدْ أَوْقَعَ الْجَحَّافُ بِالْبِشْرِ وَقْعَةً ... إِلَى اللهِ مِنْهَا الْمُشْتَكَى وَالْمُعَوَّلُ

... ...

« جزعت ابن ذات القلس ـ البيت » ابن : منادى ، والقلس ـ بفتح القاف وسكون اللام ـ أصله حبل ضخم من ليف أو خوص ، وأراد به زنار النصارى الذى يشدونه إلى أوساطهم « تقول لك الشكلى ـ البيت » الشكلى ـ بفتح فسكون ـ المرأة التى فقدت ولدها أو نحوه ، والحليل : الزوج ، وأبو مالك : كنية الأخطل ، والظعائن : جمع ظعينة ، وهى الهودج ، ومغزل ـ بزنة مقعد ـ اسم مكان من الغزل وهو محادثة النساء واللعب معهن ، و إنما أراد السخرية منه والهزء به ، يقول : إن هؤلاء الشكالى يعرفن أنه لا شغل له إلا اللهو والتغزل « حضضت عن القوم ـ البيت » الردينيات : الرماح . والنهل ـ بفتحتين ـ الشرب الأول ، والعلل ـ بفتحتين أيضا ـ الشرب الثانى « عقاب المنايا تستدير ـ البيت » أراد بعقاب المنايا راية الحرب ، شبهها بالعقاب ، واللجم : جمع لجام ، وأصله بضم اللام والجيم جميعا مثل كتاب وكتب ، ثم سكن الجيم ههنا للتخفيف ، وتصلصل : تصوت « بدجلة اذكروا ـ البيت » أوحلوا ـ بالبناء للمعلوم ـ وقعوا فى الوحل « فما زالت القتلى تمج ـ البيت » تمج دماءها : ترميه ، والمج : رمى الشراب ونحوه من الفم ، ودجلة ـ بفتح الدال المهملة وكسرها ـ نهر بغداد ، والأشكل : الذى فيه بياض وحمرة مختلطان « فإلا تعلق من قريش ـ البيت » هو استهزاء به جاء على صورة النصيحة : أى إن لم تتعلق بذمة قريش فلا طاقة لكم بسيوف قيس « لنا الفضل فى الدنيا ـ البيت » أنفك راغم : لاصق بالرغام ، وهو التراب ، وذلك كناية عن الذلة والصغار « وقد شققت ـ البيت » شققت : قطعت ، والعواتق : جمع عاتق ، وهو ما بين المنكب والعنق ، والمحمل ـ بزنة منبر ـ السير الذى يعلق فيه السيف « أجار بنو مروان ـ البيت » قد قدم فى هذا البيت معمول أفعل التفضيل عليه ، وتقديره : فمن أعلى وأفضل من بنى مروان .

الإعراب : « لنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « الفضل » مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالضمة الظاهرة « فى الدنيا » جار ومجرور متعلق بالفضل « وأنفك » الواو واو الحال مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، أنف : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر « راغم » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال « ونحن » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، نحن : ضمير منفصل مبتدأ مبنى على الضم فى محل رفع « لكم » اللام حرف جر بمعنى من ، وضمير المخاطبين مجرور به محلا ، والجار والمجرور متعلق بأفضل الآتى آخر البيت « يوم » ظرف زمان متعلق بأفضل الآتى ، وهو مضاف و « القيامة » مضاف إليه « أفضل » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره معطوفة بالواو على الجملة الابتدائية السابقة .

الشاهد فيه : فى هذا البيت شاهدان من شواهد النحو : أما الشاهد الأول فهو المقصود للشارح من الإتيان بالبيت ههنا ، وهو فى قوله « لكم » حيث استعمل الشاعر اللام الجارة بمعنى

المتمم عشرين : موافقة عَنْ ، نحو : « قَالَتْ أُخْرَاهُمْ لِأُولَاهُمْ رَبَّنَا هٰؤُلَاءِ أَضَلُّونَا » ، وقوله :

٥٤٥ — كَضَرَائِرِ الْحَسْنَاءِ قُلْنَ لِوَجْهِهَا حَسَدًا وَبُغْضًا : إِنَّهُ لَدَمِيمُ

«من» ؛ إذ المعنى : ونحن أفضل منكم يوم القيامة . وأما الشاهد الثانى فى قوله : « لكم يوم القيامة أفضل » حيث قدم الجار ومجروره الذى هو المفضل عليه على أفعل التفضيل ، فى غير الاستفهام ، وهذا التقديم مما لا يقع فى غير ضرورة الشعر عند جمهرة النحاة ، ويرى ابن مالك أنه قليل نادر ، والسر فى أن معمول أفعل التفضيل لايتقدم عليه ، أن أفعل التفضيل فى نفسه عامل غير متصرف ، وإذا كان هو فى نفسه بهذه المثابة لم يكن من حقه أن يتصرف فى معمولاته بتقديمها عليه ، وشأنه فى ذلك شأن غيره من العوامل غير المتصرفة . وقد نبهناك فى بيان لغة هذا الشاهد إلى شاهد آخر وقع فيه هذا التقديم ، ونظيرهما فى ذلك قول جرير أيضا :

إِذَا سَايَرَتْ أَسْمَاءُ يَوْمًا ظَعِينَةً فَأَسْمَاءُ مِنْ تِلْكَ الظَّعِينَةِ أَمْلَحُ

والأصل : فأسماء أملح من تلك الظعينة ؛ فقدم من ومجرورها على أملح الذى هو أفعل تفضيل من الملاحة . وسيأتى شرح ذلك فى بابه

٥٤٥ — ينسب هذا البيت إلى أبى الأسود الدؤلى المنسوب إليه وضع علم النحو ، وقبله قوله :

حَسَدُوا الْفَتَى إِذْ لَمْ يَنَالُوا سَعْيَهُ فَالْكُلُّ أَعْـــدَاءٌ لَهُ وَخُصُومُ

كَضَرَائِرِ الْحَسْنَاءِ قُلْنَ لِوَجْهِهَا حَسَدًا ... البيت ، وبعده :

وَالْوَجْهُ يُشْرِقُ فِي الظَّلَامِ كَأَنَّهُ بَدْرٌ مُنِـــيرٌ وَالنِّسَاءُ نُجُومُ

ومن هذه القصيدة قوله :

وَتَرَى اللَّبِيبَ مُحَسَّدًا لَمْ يَجْتَرِمْ شَـتْمَ الرِّجَالِ وَعِرْضُهُ مَشْتُومُ

فَاتْرُكْ مُجَارَاةَ السَّـفِيهِ فَإِنَّهَا نَدَمٌ وَغِبٌّ بَعْدَ ذَاكَ وَخِيمُ

وَإِذَا جَرَيْتَ مَعَ السَّفِيهِ كَمَا جَرَى فَـكِلَاكُمَا فِي جَرْيِهِ مَذْمُومُ

لَا تَـكْلِمَنْ عِرْضَ ابْنِ عَمِّكَ ظَالِمًا فَإِذَا فَعَلْتَ فَعِرْضُكَ الْمَـكْلُومُ

وَتَرَى الْخَلِيَّ قَرِيرَ عَيْنٍ لَاهِيًا وَعَلَى الشَّجِيِّ كَآبَةٌ وَهُمُومُ

وَإِذَا طَلَبْتَ إِلَى كَرِيمٍ حَاجَةً فَلِقَاؤُهُ يَكْفِيكَ وَالتَّسْلِيمُ

فَإِذَا رَآكَ مُسَلِّمًا ذَكَرَ الَّذِي حَمَّلْتَهُ فَـكَأَنَّهُ مَحْتُومُ

الحادى والعشرون : موافقة مَعَ ، كقوله :

٥٤٦ — فَلَمَّا تفرَّقْنَا كَأَنِّى وَمَالِـكاً   لِطُولِ اجْتِمَاعٍ لَمْ نَبِتْ لَيْلَةً مَعَا

وَإِذَا طَلَبْتَ إِلَى لَئِيمٍ حَاجَةً   فَأَلِحَّ فِي رِفْقٍ وَأَنْتَ مُدِيمُ

وَالْزَمْ قبَالَةَ بَيْتِهِ وَفِنَاءَهُ   بِأَشَـدِّ مَالَزِمَ الْغَرِيمَ غَرِيمُ

وَعَجِبْتُ لِلدُّنْيَا وَرَغْبَةِ أَهْلِهَا   وَالرِّزْقُ فِيمَا بَيْنَهُمْ مَقْسُومُ

وَالأَحْمَقُ الْمَرْزُوقُ أَعْجَبُ مَنْ أَرَى   مِنْ أَهْلِهَا وَالْعَاقِلُ الْمَحْرُومُ

ثُمَّ انْقَضَى عَجَبِي لِعِلْمِي أَنَّهُ   قَدَرٌ مُوَافٍ وَقْتُهُ مَعْـــــلُومُ

اللغة : « كضرائر » الضرائر : جمع ضرة ، وهو جمع غريب ، وكأنهم ذهبوا إلى أن الضرة فى معنى الضريرة فجمعوا الضرة على ما تجمع عليه الضريرة ، قالوا : ولا يكاد يوجد له نظير إلا كنة وكنائن ، والشحناء بين الضرائر لا تكاد تذهب ، ومن ثم ضربوا بعداوتهن المثل فيما يرسخ من العداوة ولا يزول فقالوا : « بينهم داء الضرائر » (انظر مجمع الأمثال للميدانى ج ١ ص ٦١ الخيرية) « لدميم » هو بالدال المهملة ، ومعناه قبيح المنظر ، أو مطلى بالدمام — بزنة كتاب — وهو ما تزين به النساء وجوهن ، ويقال : هو ذميم — بالذال المعجمة — بمعنى مذموم .

الإعراب : « كضرائر » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدإ محذوف ، وكأنه قد قال : هم معه كضرائر الحسناء ، والكاف ههنا لتشبيه حالة الفتى مع خصومه الذين لا ينالون مثل ما ناله بسعيه واجتهاده بحالة الحسناء مع ضراتها ، وضرائر مضاف و « الحسناء » مضاف إليه « قلن » فعل ماض ونون النسوة العائدة إلى الضرائر فاعله « لوجهها » اللام حرف جر بمعنى عن ، وجه : مجرور باللام ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقال ، ووجه مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الحسناء مضاف إليه « حسدا » مفعول لأجله وعامله قال ، منصوب بالفتحة الظاهرة « وبغضا » الواو حرف عطف ، بغضا : معطوف على حسدا « إنه » إن : حرف توكيد ونصب ، وضمير الغائب العائد إلى الوجه اسم إن مبنى على الضم فى محل نصب « لدميم » اللام هى اللام المزحلقة ، ودميم : خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة إن واسمها وخبرها فى محل نصب مقول القول .

الشاهد فيه : قوله « لوجهها » حيث استعمل الشاعر فى هذه الكلمة اللام الجارة بمعنى عن ، ألا ترى أن المعنى قلن عن وجهها إنه لدميم .

٥٤٦ — هذا البيت من كلمة لمتمم بن نويرة اليربوعى يرثى فيها أخاه مالكا ، وكان خالد بن الوليد رضى الله تعالى عنه قد قتله فى حروب الردة أيام الصديق أبى بكر رضى الله عنه ،

... ...

وهذه المرثية تسمى « أم المراثى » وقد رواها كلها أو بعضها أكثر حملة الشعر العربى ، منهم المفضل الضبى فى كتابه « المفضليات » (٢ — ٦٣ المعارف) ومنهم أبو عمر أحمد بن محمد ابن عبد ربه الأندلسى فى كتابه « العقد الفريد » (ج ٣ ص ٢٦٣ اللجنة) وأبو زيد محمد بن أبى الخطاب القرشى فى كتابه «جمهرة أشعار العرب» (ص ٢٤١ بولاق) ومطلع هذه القصيدة قوله :

لَعَمْرِى وَمَا دَهْرِى بِتَأْبِينِ مَالِكٍ ... وَلاَ جَزَعٍ مِمَّا أَصَابَ فَأَوْجَعَا
لَقَدْ كَفَّنَ الْمِنْهَالُ تَحْتَ رِدَائِهِ ... فَتًى غَيْرَ مِبْطَانِ الْعَشِيَّاتِ أَرْوَعَا
وَلاَ بَرَمًا تُهْدِى النِّسَاءُ لِعِرْسِهِ ... إذا الْقَشْعُ مِنْ حَسِّ الشِّتَاءِ تَقَعْقَعَا
لَبِيبٌ أَعَانَ اللُّبَّ مِنْهُ سَمَاحَةٌ ... خَصِيبٌ إِذَا مَا رَاكِبُ الْجَدْبِ أَوْضَعَا

وقبل البيت المستشهد به قوله :

أَبَى الصَّبْرَ آيَاتٌ أَرَاهَا وَأَنَّنِى ... أَرَى كُلَّ حَبْلٍ غَيْرَ حَبْلِكَ أَقْطَعَا
وَأَنِّى مَتَى مَا أَدْعُ بِاسْمِكَ لاَ تُجِبْ ... وَكُنْتَ جَدِيراً أَنْ تُجِيبَ وَتَسْمَعَا
وَعِشْنَا بِخَيْرٍ فِى الْحَيَاةِ وَقَبْلَنَا ... أَصَابَ الْمَنَايَا رَهْطَ كِسْرَى وَتُبَّعَا
فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّى وَمَالِكاً ... لِطُولِ اجْتِمَاعٍ ... البيت ، وبعده:
وَكُنَّا كَنَدْمَانَىْ جَذِيمَةَ حِقْبَةً ... مِنَ الدَّهْرِ حَتَّى قِيلَ لَنْ يَتَصَدَّعَا
فَإِنْ تَكُنِ الْأَيَّامُ فَرَّقْنَ بَيْنَنَا ... فَقَدْ بَانَ مَحْمُوداً أَخِى حِينَ وَدَّعَا
أَقُولُ وَقَدْ طَارَ السَّنَا فِى رَبَابِهِ ... وَجَوْنٌ يَسُحُّ الْمَاءَ حَتَّى تَرَيَّعَا
سَقَى اللهُ أَرْضاً حَلَّهَا قَبْرُ مَالِكٍ ... ذِهَابَ الْغَوَادِى الْمُدْجِنَاتِ فَأَمْرَعَا

اللغة : « لعمرى وما دهرى — البيت » يقول العرب : ما لقاؤك دهرى ، وما دهرى بلقائك وهم يريدون ما لقاؤك همى ، وما همى وإرادتى وعادتى بلقائك ، والتأبين : أن تذكر مادح الرجل بعد موته ، و « ما » هى النافية التميمية ، وخبرها المجرور بالباء الزائدة ؛ وجزع معطوف على الخبر فيجوز فيه الجر على اللفظ ، والنصب على الموضع ، كما قال الشاعر :

مُعَاوِىَ ، إِنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ ... فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلاَ الْحَدِيدَا

وبالجر والنصب يروى « ولا جزع » وقوله « لقد كفن المنهال — البيت » هو جواب القسم فى البيت قبله ، والمنهال — بكسر الميم وسكون النون — هو ابن عصمة الرياحى ، وكان قد أقبل بعد وقعة البطاح فى ناس من بنى رياح يدفنون قتلى بنى ثعلبة وبنى غدانة ، ومع المنهال بردان

... ...

من يمنة ، فكانوا كلما مروا على رجل يعرفونه قالوا له : كفن هذا يا منهال فى برديك ، فيقول : لا ، حتى أكفن فيهما الجفول مالكا (والجفول : الكثير الشعر ، وبذلك كان يلقب مالك) ثم رفعت الريح شعر مالك من أقصى القوم ، فعرفه المنهال ، فأقبل عليه وكفنه . وغير مبطان العشيات : معناه أنه لا يعجل بعشائه ، ولكن ينتظر الضيفان ، كناية عن كرمه . والأروع : الذى إذا رأيته راعك حسنه وجماله « ولا برما تهدى النساء ــ البيت » البرم ــ بفتح الباء والراء جميعا ــ الذى لا يدخل مع القوم فى الميسر ، وتهدى النساء لعرسه : معناه أنه لقلة ما عنده من الطعام تعطى جاراته لعرسه اللحم عند اشتداد الشتاء ، والقشع ــ بفتح القاف وسكون الشين ــ بيت من جلد ، وتقعقع : تحرك واضطرب فسمع له صوت « لبيب أعان اللب ــ البيت » اللبيب : العاقل ، والسماحة : البذل وطيب النفس بالعطاء ، والخصيب : الرخى السهل الرحب الفناء ، وأوضع : أسرع ، يريد أنه إذا ما أسرع مجدب إلى قصده وجده خصيبا مربعا . وقوله « أبى الصبر آيات ــ البيت » يقول : لقد منعنى من الصبر علامات كلما مررت بها ذكرتك ، وصفات كريمة كنت متحليا بها وكانت مما يحببك إلى ولست أجدها فى غيرك « فلما تفرقنا ــ البيت » يقول : قد طالت عشرتنا وامتدت بنا الحياة فحين انقطع حبل الألفة وافترق ما كان مجتمعا من شملنا صرنا كأن لم يكن بيننا اجتماع « وكنا كندمانى جذيمة ــ البيت » الندمان ــ بفتح النون وسكون الدال ، بزنة عطشان ــ وصف من المنادمة على الشراب ، وجذيمة : هو جذيمة الأبرش ملك الحيرة ، وكان عمرو بن عدى بن نصر ابن أخته رقاش قد غاب عنه فرده عليه رجلان من بلقين هما مالك وعقيل ابنا فارج بن كعب ، فحكمهما فى الجزاء ، فاختارا منادمته ، فنادمهما حقبة طويلة ، ثم قتلهما . وبهما يضرب المثل فى التواخى (انظر مجمع الأمثال للميدانى ج ٢ ص ٥٦) ولن يتصدعا : لن يتفرقا ، وفيهما يقول أبو خراش الهذلى :

أَلَمْ تَعْلَمِى أَنْ قَدْ تَفَرَّقَ قَبْلَنَا   خَلِيلاَ صَــفَاء مَالِكٌ وَعَقِيلُ

« أقول وقد طار السنا فى ربابه ــ البيت » السنا : البرق ، الرباب : السحاب يرى دون سحاب ، والجون : هو ههنا الأسود ، وتريع : تردد ، وإنما يكون ذلك إذا كان كثيرا ؛ لأنه إذا كثر يرى حائرا مترددا .

الإعراب : « فلما » لما : ظرفية بمعنى حين ، مبنى على السكون فى محل نصب « تفرقنا » فعل وفاعل ، والجملة فى محل جر بإضافة لما الحينية إليها « كأنى » كأن : حرف تشبيه ونصب ، وياء المتكلم اسمه « ومالكا » الواو عاطفة ، ومالكا : معطوف على ياء المتكلم الواقعة اسما لكأن « لطول » اللام حرف جر بمعنى مع ، وطول : مجرور باللام ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بما تضمنته كأن من معنى التشبيه ، وطول مضاف و « اجتماع » مضاف

(... وَالظَّرْفِيَّةَ اسْتَبِنْ بِبَا وَفِى ، وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا)
(بِالْبَا اسْتَعِنْ وَعَدِّ عَوِّضْ أَلْصِقِ وَمِثْلَ مَعْ وَمِنْ وَعَنْ بِهَا انْطِقِ)

أى : تأتى كلٌّ واحدةٍ من الباء وفى لمعان ، أما « فى » فلها عشرة معان ذكر منها هنا معنيين : الأول : الظرفية حقيقةً ومجازاً ، نحو : زَيْدٌ فِى الْمَسْجِدِ ، ونحو : « وَلَكُمْ فِى الْقِصَاصِ حَيَاةٌ » . الثانى : السببية ، نحو : « لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ » وفى الحديث : دَخَلَتِ امْرَأَةٌ النَّارَ فِى هِرَّةٍ حَبَسَتْهَا ، وتسمى التعليلية أيضاً . الثالث : المصاحبة ، نحو : «قَالَ ادْخُلُوا فِى أُمَمٍ » . الرابع : الاستعلاء ، نحو : « لَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ النَّخْلِ» ، وقوله :

٥٤٧ — بَطَلٌ كَأَنَّ ثِيَابَهُ فِى سَرْحَةٍ

إليه « لم » حرف نفى وجزم وقلب « نبت » فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل رفع خبر كأن « ليلة » ظرف زمان عامله نبت منصوب بالفتحة الظاهرة « معا » ظرف متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر فى نبت الذى هو فاعله .

الشاهد فيه : قوله « لطول » فان اللام الجارة فيه بمعنى مع ، ألا ترى أن المعنى كأنى ومالكا مع طول اجتماعنا لم نبت ليلة معا . وقد جعل ابن هشام اللام فى هذه الكلمة بمعنى بعد ، قال فى تعداده معانى اللام : « الثانى عشر : موافقة بعد ، نحو : أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ ، وفى الحديث : صُومُوا لِرُؤْيَتِهِ ، وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَتِهِ ، وقال : فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا ... البيت » اهـ .

٥٤٧ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* يُحْذَى نِعَالَ السِّبْتِ لَيْسَ بِتَوْأَمِ *

وهذا بيت لعنترة بن شداد العبسى ؛ من معلقته التى أولها قوله :

هَلْ غَادَرَ الشُّعَرَاءُ مِنْ مُتَرَدَّمِ ؟ أَمْ هَلْ عَرَفْتَ الدَّارَ بَعْدَ تَوَهُّمِ

وقد روينا منها جملة أبيات مع شرح الشاهد (٣٤١) وجملة أخرى مع شرح الشاهد (٤٩٤) وجملة أخرى مع شرح الشاهد (٥٠٤) فارجع إلى هذا فى مواضعه . وقبل البيت المستشهد به ههنا قوله :

وَمِشَكِّ سَابِغَةٍ هَتَكْتُ فُرُوجَهَا بِالسَّيْفِ عَنْ حَامِى الْحَقِيقَةِ مُعْلِمِ

... ...

رَبِذٍ يَدَاهُ بِالْقِدَاحِ إِذَا شَـــتَا ... هَتَّاكِ غَايَاتِ التِّجَارِ مُلَوَّمِ
لَمَّا رَآنِي قَدْ نَزَلْتُ أُرِيدُهُ ... أَبْدَى نَوَاجِذَهُ لِغَـــيْرِ تَبَسُّمِ
فَطَعَنْتُهُ بِالرُّمْحِ ثُمَّ عَلَوْتُهُ ... بِمُهَنَّدٍ صَافِي الْحَـــدِيدَةِ مِخْذَمِ
عَهْدِي بِهِ مَـــدَّ النَّهَارِ كَأَنَّمَا ... خُضِبَ الْبَنَانَ وَرَأْسُـــهُ بِالْعِظْلِمِ
بَطَلٌ كَأَنَّ ثِيَابَهُ فِي سَرْحَةٍ ... يُحْذَى ... البيت ، وبعده :
يَا شَاةَ مَا قَنَصٍ لِمَنْ حَلَّتْ لَهُ ... حَرُمَتْ عَلَيَّ وَلَيْتَهَا لَمْ تَحْرُمِ

اللغة : « ومشك سابغة ـ البيت» المشك : جعله بعضهم اسم مكان الشك ، وهو الانتظام ؛ فهو على هذا بفتح الميم والشين جميعا ، وجعله بعضهم بكسر الميم وفتح الشين ـ وفسروه بمسامير الدرع ، والسابغة : أراد بها الدرع الكاملة ، وهتكت فروجها : أى شققتها وخرقتها ، والفروج : جمع واحده فرج ، وأراد بفروجها جيبها وكميها ، وحامى الحقيقة : الذى يحفظ ما يجب حفظه ، والمعلم : جعله بعضهم بكسر اللام اسم فاعل من أعلم نفسه بعلامة ، وكان البطل المغوار منهم يشهر نفسه بعلامة إدلالا بشجاعته و إعلاما بمكانه ، وجعله بعضهم بفتح اللام اسم مفعول ومعناه الذى يشار إليه ويدلّ عليه بأنه فارس الكتيبة . يقول : رب موضع لانتظام درع سابغة شققت أوساطه بالسيف عن رجل حام لما يجب عليه حفظه شاهر نفسه فى حومة الحرب أو مشار إليه فيها «ربذ يداه بالقداح ـ البيت » ربذ : بالجر صفة لحامى الحقيقة ، ويداه : فاعله ، وكان حقه أن يقول : ربذة يداه ؛ لأن اليد مؤنثة ؛ وقد اختلفوا فى تخريجه : فقال الفراء : إنه يجوز فى الشعر تذكير المؤنث الذى ليست فيه علامة التأنيث ، وقال أبو جعفر النحاس والتبريزى : إن ربذا نعت حقيقى لحامى الحقيقة ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله ، و « يداه » بدل من الضمير المستتر ، والربذ : الخفيف ، والقداح ـ بكسر القاف ـ جمع قدح ، وأراد قداح الميسر ، والمعنى أنه حاذق بالقمار والميسر خفيف اليد فى ضرب القداح ، وكان هذا مدحا عندهم ، وقوله «إذا شتا» أراد إذا اشتد الزمان ونزل القحط بالناس ، وكان الشتاء عندهم أشد الزمان عسرا وكان لا ييسر فيه إلا الأجواد الكرماء . وهتاك غايات التجار : معناه أنه يهتك رايات تجار الخمر ؛ لأنه لا يترك شيئا من الخمر عندهم إلا اشتراه ، وكان لتجار الخمر علامات ورايات يرفعونها إذا فنى ما عندهم ، والغايات : العلامات ، والتجار ـ بكسر التاء وتخفيف الجيم ـ جمع تجر الذى هو جمع لتاجر كشرب وشارب وسفر وسافر ، ويقال : هو اسم جمع . وملوم : اسم مفعول ، ومعناه الذى يكثر الناس لومه لتبذير ماله « لما رآنى قد نزلت ـ البيت » النواجذ : جمع ناجذ ، وهو آخر ما ينبت من الأسنان « عهدى به مد النهار ـ البيت » مد النهار ، ومثله شد النهار : هو وقت ارتفاع النهار ،

... ...

والعظلم : نبت أحمر « بطل كأن ثيابه ـ البيت » السرحة : الشجرة من عظام الشجر ، يريد أنه طويل القامة كامل الجسم فكأن ثيابه على شجرة عالية ، والعرب تتمدح بالطول وتذم بالقصر ، اسمع إلى قول أثال بن عبدة بن الطبيب :

وَلَمَّا الْتَقَى الصَّفَّانِ وَاخْتَلَفَ الْقَنَا ... نِهَالاً وَأَسْبَابُ الْمَنَايَا نِهَالُهَا
تَبَيَّنَ لِي أَنَّ الْقَمَاءَةَ ذِلَّةٌ ... وَأَنَّ أَعِزَّاءَ الرِّجَالِ طِيَالُهَا

ثم انظر إلى قول الآخر :

أَشَمُّ طَوِيلُ السَّاعِدَيْنِ كَأَنَّمَا ... تُنَاطُ إِلَى جِذْعٍ طَوِيلٍ حَمَائِلُهْ

ثم انظر إلى قول العنبرى :

فَجَاءَتْ بِهِ عَبْلَ الْعِظَامِ كَأَنَّمَا ... عِمَامَتُهُ بَيْنَ الرِّجَالِ لِوَاءُ

ثم انظر إلى قول سلم الخاسر :

يَقُومُ مَعَ الرُّمْحِ الرُّدَيْنِيِّ قَائِمًا ... وَيَقْصُرُ عَنْهُ طُولُ كُلِّ نِجَادِ

وقول عنترة « يحذى » هو بالبناء للمجهول ، ومعناه تجعل له نعال السبت حذاء . والسبت ـ بكسر السين وسكون الباء ـ الجلد المدبوغ بالقرظ ولم يتجرد من شعره ، وقال أبو زيد : السبت جلود البقر خاصة مدبوغة ، فأما ما كان من جلود الضأن خاصة فهو السلف ، وأراد عنترة بأنه يحذى نعال السبت أنه من الملوك الذين يلبسون النعال السبتية الرقيقة الطيبة الريح ، وهم يتمدحون بجودة النعال كما يتمدحون بجودة الملابس ، انظر إلى قول نابغة بنى ذبيان :

رِقَاقُ النِّعَالِ طَيِّبٌ حُجُزَاتُهُمْ ... يُحَيَّوْنَ بِالرَّيْحَانِ يَوْمَ السَّبَاسِبِ

ثم انظر إلى قول كثير عزة وقد ذكر نعلا :

إِذَا طُرِحَتْ لاَ يَطَّبِي الْكَلْبُ رِيحَهَا ... وَإِنْ طُرِحَتْ فِي مَجْلِسِ الْقَوْمِ شُمَّتِ

يريد أن هذه النعل طيبة الريح لا يقربها الكلب لأنه إنما يأكل من النعال ما لم يدبغ جلده ، كما قال النجاشى :

* لاَ يَأْكُلُ الْكَلْبُ السَّرُوقُ نِعَالَنَا *

وقول عنترة فى بيت الشاهد « ليس بتوءم » يريد به أنه لم يزاحمه أخ فى بطن أمه فيكون ضعيف الخلقة . وصفه بتمام الخلق وكمال الشدة والقوة . يقول : هو بطل مديد القامة كأن ثيابه قد ألبست

... ...

شجرة عظيمة من طول قامته واستواء خلقه وهو يتخذ النعال من جلود البقر المدبوغة ولم تحمله أمه مع غيره « ياشاة ما قنص » كنى بالشاة عن امرأة.

الإعراب : « بطل » يجوز فى هذه الكلمة الجر والرفع ؛ فأما الجر فعلى أنه نعت لحامى الحقيقة المجرور بعن فى الأبيات السابقة ؛ وأما الرفع فعلى أنه خبر لمبتدإ محذوف : أى هو بطل « كأن » حرف تشبيه ونصب « ثيابه » ثياب : اسم كأن ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى البطل مضاف إليه « فى » حرف جر بمعنى على « سرحة » مجرور بفى ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر كأن ، وجملة كأن واسمه وخبره فى محل رفع أو جر صفة لبطل « يحذى » فعل مضارع مبنى للمجهول ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، ونائب فاعله ضمير مستترفيه جوازا تقديره هو يعود إلى بطل ، وهو المفعول الأول ليحذى « نعال » مفعول ثان ليحذى ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « السبت » مضاف إليه ، وجملة المضارع ومفعوليه فى محل رفع أو جر صفة ثانية لبطل « ليس » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى بطل « بتوأم » الباء حرف جر زائد ، توأم : خبر ليس ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وجملة ليس واسمها وخبرها فى محل رفع أو جر صفة ثالثة لبطل .

الشاهد فيه : قوله « فى سرحة » حيث ورد فى هذه العبارة الحرف « فى » بمعنى على الدالة على الاستعلاء ، ألا ترى أن المعنى : كأن ثيابه على شجرة عظيمة ، وليس المعنى على أن الثياب فى جوف هذه الشجرة . ونظيره قوله تعالى : (لَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ) أفلا ترى أن المعنى لأصلبنكم على جذوع النخل . وكذلك قول الآخر ، وهو سويد بن أبى كاهل اليشكرى :

هُمُ صَلَبُوا الْعَبْدِيَّ فِي جِذْعِ نَخْلَةٍ فَلَا عَطَسَتْ شَيْبَانُ إِلاَّ بِأَجْدَعَا

هكذا ذكر الشارح تبعا لجماعة من النحاة منهم ابن هشام فى المغنى ، وهو مذهب الكوفيين . وقال المحقق رضى الدين (٢ - ٣٠٤) : « وقوله تعالى : لَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ، قيل : إن فى فيه وفى قوله :

* بَطَلٌ كَأَنَّ ثِيَابَهُ فِي سَرْحَةٍ *

بمعنى على ، والأولى أنها بمعناها ؛ لتمكن المصلوب فى الجذع تمكن المظروف فى الظرف » اه . قال البغدادى (٤ - ١٤٥ بولاق) : « لأن ثيابه إذا كانت على السرحة فقد صارت السرحة موضعا لها » اه . وقال فى التصريح (٢ - ١٧ بولاق) : «الرابع من معانى فى الاستعلاء عند الكوفيين والقتبى - وهى التى يحسن موضعها على - نحو : لَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ،

الخامس : المقايسة ، نحو : « فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الآخِرَةِ إِلاَّ قَلِيلٌ » السادس : موافقة إلى ، نحو : « فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ » . السابع : موافقة مِنْ ، كقوله :

٥٤٨ — أَلاَ عِمْ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلَلُ الْبَالِي وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ فِي الْعُصُرِ الْخَالِي
وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ أَحْدَثُ عَهْدِهِ ثَلاَثِينَ شَهْرًا فِي ثَلاَثَةِ أَحْوَالِ

أى : عليها ، وقيل : إن « فى » هنا ليست بمعنى على ، ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحالّ فى الشىء كالقبر للقبور » اه . وتلخيص هـذا أن الفريقين متفقان على أن هذه الآية الكريمة تشتمل على تجوز ؛ فأما الكوفيون والقتبى وابن مالك وابن هشام فذهبوا إلى أن التجوز فى لفظ « فى » وأن المراد بها ههنا معنى على ، وأما الرضى فذهب إلى أن التجوز ليس فى لفظ « فى » ولكنه فى كلمة « أصلبنكم » حيث شبه المصلوب بالمظروف بجامع أن كلا منهما متمكن مما يلابسه فالمصلوب متمكن من المصلوب عليه والمظروف متمكن من الظرف .

٥٤٨ — هذان البيتان هما البيت الأول والثالث من قصيدة لامرىء القيس بن حجر الكندى ، والأول منهما هو الشاهد (رقم ٩٠) الذى سبق ذكره فى باب الموصول (انظر الجزء الأول من هذا الكتاب ص ١٥٧) وقد ذكرناه أيضا مع الشاهد (رقم ٣٣) الذى سبق فى باب المعرب والمبنى (الجزء الأول ص ٦٦) وشرحناه فى هذا الموضع ، كما شرحنا البيت الثانى منهما فى الموضع الذى أشرنا إليه أولا . وبين البيتين قوله :

وَهَلْ يَنْعَمَنْ إِلاَّ سَعِيدٌ مُخَلَّدٌ قَلِيلُ الْهُمُومِ مَا يَبِيتُ بِأَوْجَالِ

وقد ذكرنا جملة أبيات من هـذه القصيدة مع شرح الشاهد (رقم ١٧٠) فى باب كان وأخواتها (ج ١ ص ٣٢٩) كما ذكرنا جملة أخرى مع شرح الشاهد (رقم ٤٠٧) فى باب التنازع فى العمل (ج ٢ ص ٢٩٣) . وبعد هذه الأبيات الثلاثة قوله :

دِيَارٌ لِسَلْمَى عَافِيَاتٌ بِذِى الْخَالِ أَلَحَّ عَلَيْهَا كُلُّ أَسْحَمَ هَطَّالِ
وَتَحْسِبُ سَلْمَى لاَ تَزَالُ كَعَهْدِنَا بِوَادِى الْخُزَامَى أَوْ عَلَى رَأْسِ أَوْعَالِ
وَتَحْسِبُ سَلْمَى لاَ تَزَالُ تَرَى طَلاً مِنَ الْوَحْشِ أَوْ بِيضًا بِمَيْثَاءَ مِحْلاَلِ

اللغة : « عم صباحا » هى إحدى تحياتهم فى الجاهلية ، ويروى أن أبا ذر لما أتى النبى صلى الله عليه وسلم قال له : انعم صباحا ، فقال له صلوات الله وسلامه عليه : إن الله قد أبدلنى منها ما هو خير منها ! فقال أبو ذر : ما هى ؟ قال : السلام عليكم . وقد اختلف فى أصلها ؛ فقال قوم : هى أمر ماضيه وعم ومضارعه يعم — مثل وعد يعد — وعلى هذا فعينه مكسورة ، ويؤيد

... ...

هذا قوله « وهل يعمن » بكسر العين فى البيتين بعده . وقال آخرون : هو مقتطع من انعم ؛ قال الفراء : عم وانعم واحد ، قال التبريزى : يذهب إلى أن النون حذفت منه كما حذفت فاء الفعل من قولك : خذ ، وكل . وقال السيوطى : أصله انعم حذف منه الألف والنون تخفيفا ؛ فعلى هذا تسكون العين مفتوحة « الطلل » هو ما شخص من آثار الديار وارتفع « البالى » الدائر الذى ذهبت معالمه « العصر » هو بضم العين والصاد جميعا ـ لغة فى العصر بفتح فسكون ومعناه الزمان « الخالى » الماضى « أحدث عهده » يريد أقرب زمانه « أحوال » ذهب الأصمعى وابن السكيت والعسكرى إلى أنه جمع واحده حول ، مثل ثوب وأثواب ، والحول ـ بفتح الحاء المهملة وسكون الواو ـ السنة والعام . ومنه قول لبيد بن ربيعة :

إِلَى الْحَوْلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا وَمَنْ يَبْكِ حَوْلاً كَامِلاً فَقَدِ اعْتَذَرْ

وذهب جماعة غير هؤلاء إلى أنه جمع واحده حال ، وهو ما عليه الإنسان من خير أو شر ، وستعرف تفصيل ذلك فى بيان الاستشهاد بالبيت .

الإعراب : نكتفى هنا بإعراب البيت الثانى ؛ إذ كان إعراب الأول قد مضى فى شرح شواهد باب الموصول ـ « هل » حرف استفهام مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يعمن » يعم : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، ونون التوكيد الخفيفة حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « من » اسم موصول : فاعل يعم ، مبنى على السكون فى محل رفع « كان » فعل ماض ناقص « أحدث » اسم كان ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وعهد من « عهده » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى الاسم الموصول مضاف إليه ، مبنى على الكسر فى محل جر « ثلاثين » خبر كان منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه ملحق بجمع المذكر السالم « شهرا » تمييز ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والجملة من كان واسمه وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « فى ثلاثة » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لثلاثين شهرا ، وثلاثة مضاف و« أحوال » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « فى ثلاثة أحوال » فان كلمة « فى » من هذه العبارة بمعنى من التبعيضية ، ألا ترى أن الثلاثين شهرا بعض ثلاثة الأحوال ؟ .

وهنا شيئان لا بد من تنبيهك إليهما : الأول أن كون « فى » فى هذه العبارة بمعنى من التبعيضية هو كلام جماعة من النحاة ، وهو مبنى على أن الأحوال جمع حول بمعنى العام . وقد ذهب آخرون إلى أن « فى » فى هذه العبارة ليست بمعنى من التبعيضية ، بل هى بمعنى « مع » وكأنه قد قال : أحدث عهد هذا الطلل ثلاثون شهرا مع ثلاث سنين : أى خمس سنين ونصف

أى : من ثلاثة أحوال . الثامن : موافقة الباء ، كقوله :

٥٤٩ — وَيَرْكَبُ يَوْمَ الرَّوْعِ مِنَّا فَوَارِسٌ بَصِيرُونَ فِى طَعْنِ الأَبَاهِرِ وَالْكُلَا

سنة ، وقال قوم : فى فى هذه العبارة بمعنى من الابتدائية ، وكأنه قد قال : أحدث عهد هذا الطلل ثلاثون شهرا مبتدأة من ثلاثة أحوال ، يريد أن الثلاثين شهرا تقع بعد ثلاثة الأحوال ؛ فيكون مجموع المدة خمس سنين ونصف سنة ، وهذا حاصل المعنى على الوجه الذى قبله ، وقد رجح هذا الوجه الدمامينى فيما كتبه على المغنى إذ قال : « لا معنى لقوله ثلاثين شهرا فى ثلاثة أحوال متى أريدت البعضية ؛ إذ كما يكون الثلاثون شهرا بعض ثلاثة أحوال يكون بعض أربعة فأكثر ؛ فلا يظهر لتخصيص الثلاثة بالذكر معنى طائل ، وإن كانت هى أول المراتب التى يوجد فيها الثلاثون شهرا . نعم يمكن أن تكون من لابتداء الغاية : أى ثلاثين شهرا ابتدأت من ثلاثة أحوال : أى من انقضائها ؛ فيكون المراد خمسة أحوال ونصفا ، وهو المعنى الذى ادعى فيه أن فى بمعنى مع لكن بطريق أخرى غير تلك » اهـ . وذهب ابن جنى إلى أن الكلام على حذف مضاف ، وأصل الكلام : كان أحدث عهده ثلاثين شهرا فى عقب ثلاثة أحوال ؛ وذهب قوم إلى أن فى باقية على معناها ، والأحوال جمع حال أو حالة بمعنى ما يطرأ على الانسان وغيره من خير أو شر وكأنه قد قال : أحدث عهد هذا الطلل ثلاثون شهرا فى ثلاث حالات : نزول المطر ، وتعاقب الرياح ، ومرور الدهور ؛ فتلخص لك أن للعلماء فى كلمة « فى » فى هذه العبارة أقوال : الأول : أنها بمعنى من التبعيضية ، والثانى : أنها بمعنى من التى لابتداء الغاية الزمانية ، والثالث : أنها بمعنى مع ، والرابع : أنها على أصل وضعها . قال ابن هشام فى مباحث فى من مغنى اللبيب : « السابع من معانى فى : مرادفة من ، كقوله * ألا عم صباحا ... البيتين * وقال ابن جنى : التقدير فى عقب ثلاثة أحوال ، ولا دليل على هذا المضاف ، وهذا نظير إجازته جلست زيدا ، بتقدير : جلست جلوس زيد ، مع احتماله لأن يكون أصله : جلست إلى زيد . وقيل : الأحوال جمع حال ، لاحول ، أى : فى ثلاث حالات : نزول المطر ، وتعاقب الرياح ، ومرور الدهور ، وقيل : يريد أن أحدث عهده خمس سنين ونصف ؛ ففى بمعنى مع » اهـ . والشىء الثانى : أن من العلماء من روى البيت هكذا :

وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ أَحْدَثُ عَهْدِهِ ثَلاَثِينَ حَوْلاً أَوْ ثَلاَثَةَ أَحْوَالِ

وعلى هذا يسقط الاستدلال بهذا البيت على مجىء « فى » بمعنى من ، وتبطل هذه الخلافات الطويلة الذيول .

٥٤٩ — البيت لزيد الخيل الذى سماه النبى صلى الله عليه وسلم زيد الخير ؛ من كلمة له رواها أبو على القالى فى ذيل الأمالى (ص ٢٥ بولاق) وأول هذه الكلمة قوله :

... ...

أَفِى كُلِّ عَامٍ مَأْتَمٌ تَجْمَعُونَهُ عَلَى مِحْمَرٍ عَوْدٍ أُثِيبَ وَمَا رُضَى
تُجِدُّونَ خَمْشاً بَعْدَ خَمْشٍ كَأَنَّمَا عَلَى سَـــيِّدٍ مِنْ خَيْرِ قَوْمِكُمُ نُعَى
يُحَضِّضُ جَـــبَّاراً عَلَيَّ وَرَهْطَهُ وَمَا صِرْمَتِى مِنْهُمْ لِأَوَّلِ مَنْ سَعَى
تَرَعَّى بِأَذْنَابِ الشِّـعَابِ وَدُونَهَا رِجَالٌ يَصُدُّونَ الظَّلُومَ عَنِ الْهَوَى
وَيَرْكَبُ يَوْمَ الرَّوْعِ مِنَّا فَوَارِسٌ بَصِيرُونَ ... ... البيت ، وبعده :
تَقُولُ أَرَى زَيْداً وَقَدْ كَانَ مُصْرِمًا أَرَاهُ لَعَمْرِى قَدْ تَمَوَّلَ وَاقْتَنَى
وَذَاكَ عَطَاءُ اللهِ فِى كُلِّ غَارَةٍ مُشَمِّرَةٍ يَوْمًا إِذَا قَلَصَ الْخُصَى
فَلَوْلاَ زُهَيْرٌ أَنْ أُكَدِّرَ نِعْمَةً لَقَاذَعْتُ كَعْباً مَا بَقِيتُ وَمَا بَقِى

اللغة : « أفى كل عام مأتم — البيت » الاستفهام ههنا توبيخى ، والمأتم : الجماعة من النساء يجتمعن لحزن أو لفرح ، والمراد هنا اجتماعهن للحزن ، وتبعثونه : تهيجونه وتحركونه ، ويروى فى مكانه « تجمعونه » والمحمر — بزنة منبر — هو الفرس الذى يشبه الحمار ، ويراد أنه فرس هجين وهو أيضا اللئيم من الرجال ، والعود — بفتح فسكون — المسن ، وأثيب — بالبناء للمجهول — جعل لنا ثوابا وجزاء ، ويروى « على محمر ثوبتموه » ورضى — بضم الراء وفتح الضاد — هو رضى مبنيا للمجهول ، وهذه لغة طيىء ، يكرهون مجىء الياء المتحركة بعد الكسرة ، فيفتحون ما قبلها لتنقلب هى ألفا قصدا إلى التخفيف ، فيقولون فى بَقِيَ : بَقَى ، وفى نُعِيَ نُعَى ، وفى رُضِيَ : رُضَى ، وفى رَضِيَ : رَضَى . يقول : إنكم تجمعون النساء ليبكين على فقد هذا الفرس الذى جعلتموه لنا ثوابا ومكافأة على حسن صنيعنا بكم مع أننا لم نرض بهذا الفرس الهجين .
« تجدون خمشا بعد خمش — البيت » يقال : أجدّ فلان الشيء واستجدّه ؛ إذا أحدثه ، والخمش : مصدر خمشت المرأة وجهها بظفرها — من باب ضرب — إذا جرحت ظاهر بشرته ، ونعى — بضم النون وفتح العين — هو ماض مبنى للمجهول ، وجاء به على لغته الطائية التى حدثناك عنها ، وتقول : نعيت الميت أنعاه نعيا — من باب نفع — إذا أخبرت بموته . يقول : إنكم تخمشون أوجهكم مرة بعد مرة على هذا الفرس الهجين كأنكم قد فقدتم رجلا من سادتكم وأشرافكم
« يحضض جبارا — البيت » هذا حديث عن كعب بن زهير بن سلمى المزنى ، ويروى « تحضض جبارا » على الخطاب ، وتقول : حضضت الرجل — بالتضعيف — إذا حثثته على الخير أو على الشر ، وجبار : اسم رجل من فزارة ، والصرمة — بكسر فسكون — ما بين الثلاثين والأربعين من

... ...

الإبل . يقول : يغرى كعب هذا الرجل وقومه ليغير على إبلى وليست إبلى نهبا لأول جماعة تغير؛ لأنى أدافع عنها « ترعى بأذناب الشعاب ـ البيت » ترعى : أصله تترعى ـ بزنة تتزكى ـ والأذناب : الأطراف ، والشعاب : جمع شعب ، مثل قدح وأقداح ، والشعب : الموضع المنفرج بين جبلين . يقول : إن إبلى لترعى فى أطراف الشعاب وقد قام دونها رجال يردون من أراد أن يعتدى عليها ولا يمكنونه من إدراك بغيته « ويركب يوم الروع منا فوارس ـ البيت » الروع ـ بفتح فسكون ـ هو الخوف والفزع ، والفوارس : جمع فارس ، وهو أحد كلمات ذكرناها فى شرح الشاهد (١٣٢) قد جمعت هـذا الجمع والقياس يأباه ، والأباهر : جمع أبهر ، وهو عرق مستبطن الصلب ، والكلى : جمع كلية ـ بضم الكاف فيهما ، مثل مدية ومدى ـ ولكل إنسان أو حيوان كليتان وهما لحمتان لازقتان بعظم الصلب ، يصف قومه بالحذق فى الطعن فهم يتعمدون المقاتل « تقول أرى زيدا ـ البيت » خطاب لكعب بن زهير أيضا ، مصرما : ذا صرمة ، وقد بينا لك معناها ، ويروى فى مكانه « مقترا » وهو اسم فاعل من قولهم : أقتر الرجل ؛ إذا افتقر ، وتمول : صار ذا مال ، والمال خاص عند العرب بالإبل ، واقتنى : من قولهم : قنيت الشىء ، إذا اتخذته لنفسك ، ويروى فى مكانه « افتلى » أى صار ذا فلو ، وهو المهر « فلولا زهير ـ البيت» زهير : هو ابن أبى سلمى المزنى أبو كعب ، وقاذعت : من القذع ، وهو الفحش والخنى ، وأن أكدر : بدل من زهير ، يقول : لولا مخافتى تكدير نعمة زهير التى أنعمها على لشتمت كعبا وأفحشت فى شتمه ما بقى على قيد الحياة .

الإعراب : « ويركب » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة « يوم » ظرف زمان متعلق بيركب ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « الروع » مضاف إليه « منا » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فوارس الآتى « فوارس » فاعل يركب مرفوع بالضمة الظاهرة ، وقد نون للضرورة « بصيرون » صفة لفوارس ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم « فى » حرف جر بمعنى الباء « طعن » مجرور بفى ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله بصيرون ، وطعن مضاف و « الأباهر » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « والكلى » الواو حرف عطف ، الكلى : معطوف على الأباهر ، مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر .

الشاهد فيه : قوله « فى طعن الأباهر والكلى » فان « فى » فى هذه العبارة بمعنى الباء الدالة على الإلصاق ؛ ألا ترى أن بصيرا إنما يتعدى بالباء ؛ فتقول : فلان بصير بالحروب ، وفلان بصير بعلم الكلام ، وما أشبه ذلك . وهـذا الذى ذكره الشارح هو ما ذكره جماعة من النحاة منهم ابن هشام فى مغنى اللبيب ، وهو رأى الكوفيين . وقال المحقق الرضى : « والأولى أنها فى هذا البيت بمعناها : أى لهم بصارة فى هذا الشأن » اه . وذهب ابن عصفور إلى أن الشاعر قد ضمن

التاسع : التعويض ، وهي الزائدة عِوَضاً من أخرى محذوفةٍ ، كقولك : ضَرَبْتُ فِيمَنْ رَغِبْتَ ، تريد ضربت مَنْ رغبتَ فيه . أجاز ذلك الناظم قياسا على قوله :

٥٥٠ — وَلاَ يُؤَاتِيكَ فِيمَا نَابَ مِنْ حَدَثٍ إلاَّ أخُو ثِقَةٍ فَانْظُرْ بِمَنْ تَثِقُ

قوله « بصيرون » معنى حكماء ، فعداه تعديته ، قال فى كتابه الضرائر : « إنما عدى بصير بفى لأن قولك : هو بصير بكذا ، يرجع إلى معنى قولك : هو حكيم فيه متصرف فى وجوهه » اه .

٥٥٠ — هذا بيت نسبه الآمدى فى كتابه المؤتلف والمختلف لسالم بن وابصة الأسدى ، وهو أحد شعراء الدولة الأموية ، من أبيات ، وها كها بروايته :

يَأَيُّهَا الْمُتَحَلِّي غَيْرَ شِيمَتِهِ وَمِنْ خَلِيقَتِهِ الْإِفْرَاطُ وَالْمَلَقُ

عَلَيْكَ بِالْقَصْدِ فِيمَا أنْتَ قَائِلُهُ إنَّ التَّخَلُّقَ يَأْتِي دُونَهُ الْخُلُقُ

وَلاَ يُؤَاتِيكَ فِيمَا نَابَ مِنْ حَدَثٍ إلاَّ أخُو ... البيت ، وبعده :

يَاجُمْلُ، إنْ يَبْلَ سِرْبَالُ الشَّبَابِ فَمَا يَبْقَى جَدِيدٌ عَلَى الدُّنْيَا وَلاَ خَلَقُ

وَإنَّمَا النَّاسُ فِي الدُّنْيَا عَلَى سَفَرٍ فَنَاظِرٌ أجَلاً مِنْهُمْ وَمُنْطَلِقُ

وقد روى أبو العباس المبرد فى الكامل (١ — ١٧ طبعة الحلبى) ثلاثة الأبيات الأولى من هذه الأبيات عن أبى زيد ، ونسبها أبو الحسن الأخفش فى تعليقاته عليه إلى سالم بن وابصة ، ولكنه روى أولهما وثانيهما هكذا :

يَأَيُّهَا الْمُتَحَلِّي غَيْرَ شِيمَتِهِ وَمِنْ سَجِيَّتِهِ الْإِدْغَالُ وَالْمَلَقُ

دَعِ التَّخَلُّقَ يَبْعُدْ عَنْكَ أوَّلُهُ إنَّ التَّخَلُّقَ يَأْتِي دُونَهُ الْخُلُقُ

وقد روى ابن عبد ربه فى العقد الفريد (٣ — ٣ اللجنة) البيتين الأولين من هذه الأبيات ، ونسبهما إلى العرجى ، ورواهما بشىء من التبديل ، وهما عنده هكذا :

يَأَيُّهَا الْمُتَحَلِّي غَيْرَ شِيمَتِهِ وَمِنْ شَمَائِلِهِ التَّبْدِيلُ وَالْمَلَقُ

ارْجِعْ إلَى خِيمِكَ الْمَعْرُوفِ دَيْدَنُهُ إنَّ التَّخَلُّقَ يَأْتِي دُونَهُ الْخُلُقُ

ووقع البيت الثانى من هذه الأبيات فى عيون الأخبار لابن قتيبة (٢ — ٥ دار الكتب) منسوبا إلى كثير عزة .

اللغة : « يأيها المتحلى غير شيمته — البيتين » التخلق : أن يتكلف الإنسان فى خلقه فيظهر للناس خلاف ماهو عليه ، ومثله تجمل : أى أظهر جمالا ، وتصنع . ومثل هذين البيتين

... ...

فى المعنى ما أنشدته أم الهيثم الكلابية :

وَمَنْ يَتَّخِذْ خِيماً سِوَى خِيمِ نَفْسِهِ ... يَدَعْهُ وَيَغْلِبْهُ عَلَى النَّفْسِ خِيمُهَا

وقول ذى الأصبع العدوانى :

كُلُّ امْرِئٍ صَائِرٌ يَوْماً لِشِيمَتِهِ ... وَإِنْ تَخَلَّقَ أَخْلَاقاً إِلَى حِينِ

وقول أبى الأسد التيمى يمدح الفيض بن أبى صالح (انظر الجهشيارى ١٦٤) :

وَلَائِمَةٍ لَامَتْكَ يَا فَيْضُ فِي النَّدَى ... فَقُلْتُ لَهَا هَلْ يَقْدَحُ اللَّوْمُ فِي الْبَحْرِ

أَرَادَتْ لِتَثْنِي الْفَيْضَ عَنْ عَادَةِ الندى ... وَمَنْ ذَا الَّذِي يَثْنِي السَّحَابَ عَنِ الْقَطْرِ ؟

وقول أبى تمام حبيب بن أوس الطائى :

تَعَوَّدَ بَسْطَ الْكَفِّ حَتَّى لَوَ انَّهُ ... ثَنَاهَا لِقَبْضٍ لَمْ تُطِعْهُ أَنَامِلُهْ

« ولا يؤاتيك فيما ناب ــ البيت » يؤاتيك : يوافقك ويعاملك بما ترضاه ، وناب : نزل ، ولا يكاد العرب يستعملون هذا اللفظ إلا فى نزول المكاره ، انظر إلى قول الشاعر :

يَا أَسْمُ صَبْراً عَلَى مَا نَابَ مِنْ حَدَثٍ ... إِنَّ الْحَوَادِثَ مَلْقِيٌّ وَمُنْتَظَرُ

والحدث : النازلة من نوازل الدهر وصروفه ، وأخو ثقة ــ بالإضافة ــ أى صاحب ثقة يعتمد عليه فى المهمات ويلجأ إليه عند الملمات ويوثق بأنه فاعل ما أملت فيه .

الإعراب : «لا» حرف نفى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يؤاتيك » يؤاتى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به مبنى على الفتح فى محل نصب «فيما» جار ومجرور متعلق بيؤاتى ، وما يجوز أن تكون موصولة وأن تكون موصوفة «ناب» فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما المجرورة محلا بفى ، فان جعلت ما موصولة فالجملة من الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة ، وإن جعلت ما موصوفة فالجملة من الفعل وفاعله فى محل جر صفة لها « من حدث » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما وهو بيان لها « إلا » أداة استثناء ملغاة « أخو » فاعل يؤاتى مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و« ثقة » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « فانظر » الفاء فاء الفصيحة ، وانظر : فعل أمر مبنى على السكون لا محل له ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بمن » الباء حرف جر زائد ، ومن : اسم موصول : مفعول به لانظر مبنى على السكون فى محل نصب على المفعولية « تثق » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة وفاعله ضمير مستتر فيه

... ...

وجوبا تقديره أنت ، وجملة الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد محذوف ، والتقدير : من تثق به ، وستعرف ما فى هذا الإعراب .

الشاهد فيه : قوله «فانظر بمن تثق» فان جماعة من النحاة منهم ابن جنى ، وتبعهم ابن مالك، جعلوا الباء الداخلة على «من» زائدة معوضا بها عن باء أخرى محذوفة ، وزعموا أن أصل الكلام: فانظر من تثق به ، فحذفت الباء الجارة للضمير العائد إلى الاسم الموصول ، وعوض عنها بباء أخرى زائدة أدخلت على الاسم الموصول الواقع مفعولا به ، ولم يقف ابن مالك عند هذا ، بل قاس عليه جواز زيادة « فى » معوضا بها عن « فى » أخرى محذوفة ، ومثل ذلك بقولك : ضربت فيمن رغبت ؛ وأصل الكلام : ضربت من رغبت فيه ، فحذفت « فى » الجارة للضمير العائد إلى الاسم الموصول وعوض عنها بفى أخرى زائدة أدخلت على الاسم الموصول ، وليس لابن مالك سلف فى هذا القياس . ولا شك أن المقيس إنما يصح إذا صح المقيس عليه ، فمتى لم يصح المقيس عليه فان بناء القياس يتداعى من أساسه . وفساد هذا القياس من وجهين : أولهما : أنا لا نسلم له الوجه الذى ذكره فى إعراب المقيس عليه ، بل نقول : إن الباء فى قول الشاعر «فانظر بمن تثق» أصلية ، ومدخولها ليس اسما موصولا ، بل هو اسم استفهام مجرور محلا بالباء ، والجار والمجرور متعلق بقوله « تثق » المتأخر عنه ، وقد علق قوله « فانظر » عن العمل فى لفظ ما بعدها ، كما علق فى قوله تعالى : (فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا ؟) . والوجه الثانى : أنا إذا سلمنا أن الباء زائدة فى قوله « فانظر بمن تثق » لم نسلم أنه يصح القياس عليها ؛ لأن من شرط صحة القياس ألا يكون المقيس عليه آتيا على جهة الشذوذ والندرة ، ونحن ندعى أن زيادة الباء إن سلمت نادرة شاذة ؛ فلا يصح أن يقاس عليها غيرها . قال ابن هشام فى مباحث فى من مغنى اللبيب : « التاسع من معانى فى التعويض ، وهى زائدة عوضا من أخرى محذوفة ، كقولك : ضربت فيمن رغبت ، أصله ضربت من رغبت فيه ، أجازه ابن مالك وحده ، بالقياس على نحو قوله : * . . . فانظر بمن تثق * على حمله على ظاهره ، وفيه نظر » اهـ . وعبارته هذه هى التى عنها صدرت عبارة الشارح الأشمونى . وقال المحقق الأمير فى بيان النظر : « لأنا لا نسلم المقيس عليه لجواز استئناف بمن تثق . ولو سلم فهو سماعى لا يقاس عليه » اهـ . وشرح هذا الكلام على وجه التفصيل هو ما قدمنا ذكره . وقال ابن هشام فى مباحث على من المغنى : « وقيل فى قوله * ولا يؤاتيك . . . البيت * : إن الأصل فانظر لنفسك ، ثم استأنف الاستفهام ، وابن جنى يقول فى ذلك أيضا : إن الأصل فانظر من تثق به ، فحذف الباء ومجرورها وزاد الباء عوضا . وقيل : بل تم الكلام عند قوله فانظر ، ثم ابتدأ مستفهما فقال : بمن تثق » اهـ .

أي : فانظر من تثق به . العاشر : التوكيد ، وهى الزائدة لغير تَعْوِيضٍ ، أجاز ذلك الفارسى في الضرورة ، كقوله :

٥٥١ — أَنَا أَبُو سَعْدٍ إِذَا اللَّيْلُ دَجَا يُخَالُ فِي سَوَادِهِ يَرَنْدَجَا

وأجازه بعضهم فى قوله تعالى : « وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللهِ »

---

٥٥١ — نسب هذا الشاهد إلى سويد بن أبى كاهل اليشكرى ، وممن نسبه إليه أبو الفرج الأصبهاني فى كتابه الأغانى ، غير أنه روى بيت الشاهد على وجه آخر لا يتم به الاستشهاد ، وروايته هكذا :

أَنَا أَبُو سَعْدٍ إِذَا اللَّيْلُ دَجَا دَخَلْتُ فِي سِرْبَالِهِ ثُمَّ النَّجَا

وسويد بن أبى كاهل شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام .

اللغة : « أبو سعد » هذه كنية سويد الشاعر « دجا » مأخوذ من الدجية ، وهى الظلمة ؛ فمعناه أظلم « يخال » يظن « يرندج » بزنة سفرجل ــ هو الجلد الأسود ، ويقال فيه : أرندج ــ بالهمزة مكان الياء المثناة ، وبزنة سفرجل أيضا . قال الشماخ بن ضرار :

وَدَوِّيَّةٍ قَفْرٍ تَمَشَّى نَعَامُهَا كَمَشْيِ النَّصَارَى فِي خِفَافِ الْيَرَنْدَجِ

الدوية : الصحراء ، وخص النصارى لأنهم المعروفون بلبس الخفاف السود .

الإعراب : « أنا » ضمير منفصل مبتدأ « أبو » خبر المبتدأ مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « سعد » مضاف إليه « إذا » ظرف يتعلق بما دل عليه قوله أنا أبو سعد من معنى المشتق ، كأنه قد قال : أنا المعروف بهذه الكنية فى هذا الوقت ، أى أنا الذى تغنى شهرته عن ذكر صفاته « الليل » فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده ، وأصل الكلام : إذا دجا الليل دجا ، والجملة من الفعل المحذوف والفاعل المذكور فى محل جر بإضافة إذا إليها « دجا » فعل ماض ، مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الليل ، والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة « يخال » فعل مضارع بمعنى يظن مبنى للمجهول مرفوع بالضمة الظاهرة ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الليل ، وهو المفعول الأول « فى » حرف جر « سواده » سواد : مجرور بفي وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بيخال ، وسواد مضاف وضمير الغائب العائد إلى الليل مضاف إليه « يرندجا » مفعول ثان ليخال ، وجملة يخال ومفعوليه فى محل نصب حال من ضمير الليل المستتر فى « دجا » . وقيل : « فى » حرف جر زائد ، و « سواد » نائب فاعل يخال مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، و « يرندجا » مفعول ثان ليخال . وهذا هو الذى يتم عليه الاستشهاد .

وأما الباء فلها خمسة عشر معنى ذكر منها عشرة : الأول : البَدَل ، نحو مَا يَسُرُّنى بِهَا حُمْرُ النَّعَمِ ، وقوله :

٥٥٢ — فَلَيْتَ لِى بِهِمُ قَوْمًا إِذَا رَكِبُوا   شَنُّوا الْإِغَارَةَ فُرْسَانًا وَرُكْبَانَا

الشاهد فيه : قوله «يخال فى سواده يرندجا» فإن أباعلى الفارسى زعم أن «فى» تأتى فى الضرورة حرفا زائدا لا يتعلق بشىء ولا يقصد به التعويض من شىء غير مذكور ، واستدل على هذا بهذا البيت ، وذلك يقتضى أن يكون « سواده » نائب فاعل يخال ، وهو الوجه الثانى الذى ذكرناه فى إعراب البيت ، ومما استدل به بعض النحاة على ذلك قوله تعالى: (وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا) إذ المقصود اركبوها . وهذا ليس بلازم فى البيت والآية الكريمة جميعا ، بل يجوز أن تكون « فى » فيهما باقية على أصالتها ويكون معناها السببية : أى يخال الليل بسبب سواده يرندجا . وعليه يكون إعراب البيت كما ذكرناه لك أولا ، ومتى كان هذا محتملا فيهما لم يتم الاستدلال بواحد منهما . قال ابن هشام فى مباحث فى من مغنى اللبيب : « العاشر من معانى فى : التوكيد ، وهى الزائدة لغير التعويض ، أجازه الفارسى فى الضرورة ، وأنشد * أنا أبو سعد ... البيت * وأجازه بعضهم فى قوله تعالى : (وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا) » اهـ .

٥٥٢ — هذا بيت من كلمة لقريط بن أنيف العنبرى أوردها أبو تمام فى مطلع حماسته كما أنشدها ابن عبد ربه فى العقد الفريد (٣ — ١٦ اللجنة) وكان بنو شيبان قد أغاروا على إبل قريط هذا فاستاقوها ، فاستنجد قومه فلم ينجدوه ، فقال فيهم :

لَوْ كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لَمْ تَسْتَبِحْ إِبِلِى   بَنُو اللَّقِيطَةِ مِنْ ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَا
إِذًا لَقَامَ بِنَصْرِى مَعْشَرٌ خُشُنٌ   عِنْدَ الْحَفِيظَةِ إِنْ ذُو لُوثَةٍ لَانَا
قَوْمٌ إِذَا الشَّرُّ أَبْدَى نَاجِذَيْهِ لَهُمْ   طَارُوا إِلَيْهِ زَرَافَاتٍ وَوُحْدَانَا
لَا يَسْأَلُونَ أَخَاهُمْ حِينَ يَنْدُبُهُمْ   فِى النَّائِبَاتِ عَلَى مَا قَالَ بُرْهَانَا
لَكِنَّ قَوْمِى وَإِنْ كَانُوا ذَوِى عَدَدٍ   لَيْسُوا مِنَ الشَّرِّ فِى شَىْءٍ وَإِنْ هَانَا
يَجْزُونَ مِنْ ظُلْمِ أَهْلِ الظُّلْمِ مَغْفِرَةً   وَمِنْ إِسَاءَةِ أَهْلِ السُّوءِ إِحْسَانَا
كَأَنَّ رَبَّكَ لَمْ يَخْلُقْ لِخَشْيَتِهِ   سِوَاهُمُ مِنْ جَمِيعِ النَّاسِ إِنْسَانَا
فَلَيْتَ لِى بِهِمُ قَوْمًا إِذَا رَكِبُوا   شَنُّوا الْإِغَارَةَ فُرْسَانًا وَرُكْبَانَا

اللغة : « شنوا الإغارة » أصل معناه صبوها من كل وجه ، مأخوذ من قولهم : شنّ الماء ؛ إذا صبه متفرقا ، ويروى فى مكانه « شدوا الإغارة » بالدال مهملة — ومعناه حملوا على أعدائهم

الثانى : الظرفية ، نحو : « وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللهُ بِبَدْرٍ » و « نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ »(١) . الثالث :

للاغارة عليهم ، والإغارة : الهجوم على العدو . قال التبريزى فى شرح الحماسة : « وشد هذه غير متعدية . . وإذا أريد تعديتها وصلت بعلى ، كقوله :

أَشُــدُّ عَلَى الْـكَتِيبَةِ لاَ أُبَالِى أَحَتْفِى كَانَ فِيهَا أَمْ سِوَاهَا » اه

وقوله فى بيت الشاهد « فرسانا وركبانا » الفرسان : جمع فارس ، وهم أصحاب الخيل ، والركبان : جمع راكب ، وهم أصحاب الإبل خاصة .

الإعراب : « ليت » حرف تمن ونصب ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت مقدم على اسمه « بهم » الباء حرف جر بمعنى بدل ، والضمير مجرور محلا بالباء ، والجار والمجرور متعلق بما تعلق به الجار والمجرور السابق « قوما » اسم ليت مؤخر « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه الذى هو هنا قوله « شدوا » الآتى ، وهو مبنى على السكون فى محل نصب « ركبوا » فعل ماض وواو الجماعة فاعله ، وجملة الفعل وفاعله فى محل جر باضافة إذا إليها « شنوا » فعل ماض وفاعله ، والجملة لا محل لها جواب إذا الشرطية ، وجملة الشرط وجوابه فى محل نصب صفة لقوما الماضى « الإغارة » مفعول لأجله منصوب بالفتحة الظاهرة ، و يجوز أن يكون مفعولا به لشنوا ، وعلى الأول لشنوا مفعول محذوف : أى شنوا أنفسهم لأجل الغارة ، فان رويت « شدوا الإغارة » فالإغارة مفعول لأجله لاغير ، إلا أن تخرج «شدوا» عن أصلها « فرسانا » حال من واو الجماعة فى شنوا « وركبانا » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، ركبانا : معطوف على فرسانا ، والمعطوف على المنصوب منصوب .

الشاهد فيه : فى هـذا البيت شاهدان للنحاة : أولهما فى قوله « الإغارة » وهو غير مقصود للشارح من الإتيان بالبيت ههنا ، وتلخيصه أنه قد ورد فيه المفعول لأجله مصـدرا مقترنا بأل ، وهو يرد على الجرمى الذى ذهب إلى أن المصدر المعرف بأل أو بالإضافة لاينتصب على أنه مفعول لأجله وإنما ينتصب على ذلك المصدر المنكر ، وقد مضى شرح مذهبه وتوجيه مثل ذلك الشاهد عنده مع شرح الشاهد (رقم ٤٣٠) فى باب المفعول لأجله (ج ٢ ص ٣٨٦ وما بعدها) ولاشك أنك قد علمت أن هذا الاستشهاد لا يتم إلا على رواية « شدوا الإغارة » فأما على رواية « شنوا الإغارة» فهو محتمل لهذا ولغيره ، وجعل الدمامينى فى شرحه على المغنى البيت محتملا على الروايتين للنصب على المفعول به وعلى المفعول لأجله على تضمين شدوا معنى قوّوا . وثانيهما فى قوله «بهم» وهو المقصود للشارح من الإتيان هنا بهذا البيت ، وتلخيصه أن الباء فيه بمعنى بدل ، ألا ترى أنه يصح أن تقول : فليت لى بدلهم قوما موصوفين بأنهم إذا ركبوا شنوا الإغارة ـ إلخ .

(١) استشهد الرضى وغيره من النحاة على ورود الباء للظرفية بقول الأعشى ميمون بن قيس :

مَا بُكَاءُ الْكَبِيرِ بِالْأَطْلَالِ وَسُــؤَالِى وَمَا يَرُدُّ سُؤَالِى

السببية ، نحو : « فَكُلاًّ أَخَذْنَا بِذَنْبِهِ »(١) . الرابع : التعليل ، نحو : « فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ » . الخامس : الاستعانة ، نحو : كَتَبْتُ بِالْقَلَمِ . السادس : التعدية ، وتسمى باء النقل ، وهى المعاقِبةُ للهمزة فى تصيير الفاعل مفعولا ، وأكثر ما تُعَدِّى الفعلَ القاصرَ ، نحو : ذَهَبْتُ بزيدٍ ، بمعنى أذهبته ، ومنه : « ذَهَبَ اللهُ بِنُورِهِمْ » وقرىء : « أَذْهَبَ اللهُ نورهم » . السابع : التعويض ، نحو : بِعْتُ هٰذَا بِأَلْفٍ ، وتسمى باء المقابلة أيضا . الثامن : الإلصاق حقيقةً ومجازاً ، نحو : أمسكتُ بزيدٍ ، ونحو : مَرَرْتُ به ، وهذا المعنى لا يفارقها ؛ ولهذا اقتصر عليه سيبويه . التاسع : المصاحَبةُ ، نحو : « اهْبِطْ بِسَلَامٍ » أى : مَعَه . العاشر : التبعيض ، نحو : « عَيْناً يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللهِ » وقوله :

شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ ... مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ(٢)

فإن المعنى ما بكاء الكبير فى الأطلال ، وجعل منه تاج الدين السبكى قولهم : لقيت بزيد الأسد ، أى : لقيت فيه الأسد ، وسيأتى عن ابن هشام وجه آخر فى هذا المثال .

(١) استشهد ابن هشام وغيره من النحاة على ورود الباء للسببية بقول الراجز :

قَدْ سُقِيَتْ آبَالُهُمْ بِالنَّارِ ... وَالنَّارُ قَدْ تَشْفِى مِنَ الْأُوَارِ

أى : أن الإبل بسبب ما وسمت به من سمات أصحابها يخلى بينها و بين الماء ، وجعل ابن هشام منه قولهم : لقيت بزيد الأسد ، أى : بسبب لقائى إياه .

(٢) هذا بيت لأبى ذؤيب الهذلى ، وهو الشاهد (رقم ٥٢٣) . وقد تقدم شرحه مستوفى فى أوائل هـذا الباب (باب حروف الجر) فارجع إليه إن شئت (فى ص ١٩٠ من هذا الجزء) ومحل الاستشهاد به فى هـذا الموضع قوله (بماء البحر) فإن الباء فى هذه العبارة للتبعيض ، كما ذكر الشارح تبعا لابن هشام فى مغنى اللبيب ، ألا ترى أن المعنى شربن بعض ماء البحر ؟ . ومجىء الباء للتبعيض أثبته الكوفيون والأصمعى والفارسى والقتبى وابن مالك ، مستدلين بهذا البيت و بقول عمر بن أبى ربيعة (وينسب لجميل بن معمر) :

فَلَثَمْتُ فَاهَا آخِذاً بِقُرُونِهَا ... شُرْبَ النَّزِيفِ بِبَرْدِ مَاءِ الْحَشْرَجِ

وحملوا عليه الآية التى تلاها الشارح . وأنكر ذلك قوم آخرون ، وجعلوا الباء فى البيت المستشهد به ههنا للسببية على تضمين « شربن » معنى روين ، و يصح هـذا التأويل فى الآية الكريمة أيضا وفى بيت ابن أبى ربيعة ، وجعـل الزمخشرى الباء فى الآية للمصاحبة وجعل ليشرب مفعولا محذوفا ، وكأنه قد قيل : يشرب عباد الله الخمر مصاحبة لماء هذه العين .

الحادى عشر : المجاوزة كعَنْ ، نحو : « فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا » بدليل « يَسْأَلُونَ عَنْ أَنْبَائِكُمْ » و إلى هذه الثلاثة الإشارةُ بقوله * وَمِثْلَ مَعْ وَمِنْ وَعَنْ بِهَا أَنْطِقِ * هذا ما ذكره فى هذا الكتاب . الثانى عشر : موافقة على ، نحو : « مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنْطَارٍ » بدليل « هَلْ آمَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلاَّ كَمَا أَمِنْتُكُمْ عَلَى أَخِيهِ مِنْ قَبْلُ » . الثالث عشر : القَسَم ، وهى أصل حروفه ؛ ولذلك خُصَّتْ بذكر الفعل معها ، نحو : أُقْسِمُ بِاللهِ ، والدخولِ على الضمير ، نحو : بِكَ لَأَفْعَلَنَّ . الرابع عشر : موافقة إلى ، نحو : « وَقَدْ أَحْسَنَ بِى » أى : إلىّ ، وقيل : ضمّن أحسن معنى لَطَفَ . الخامس عشر : التوكيد ، وهى الزائدة ، نحو : « كَفَى بِاللهِ شَهِيداً » « وَلاَ تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ » بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ ، لَيْسَ زَيْدٌ بِقَائِمٍ (١) .

---

(١) لزيادة الباء مواضع تقع فيها ، وهى ستة :

الموضع الأول : الفاعل ، وزيادتها فى الفاعل على ثلاثة أنواع : الأول : زيادة واجبة ، والثانى : زيادة جائزة مطردة لاشذوذ فيها ، والثالث : زيادة شاذة ؛ أما الزيادة الشاذة فنى فاعل أَفْعِلْ فى التعجب ، نحو : أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ، وأما الزيادة المطردة فنى فاعل كفى ، نحو : كَفَى بِاللهِ شَهِيداً ، وأما الزيادة الشاذة فى نحو قول الشاعر :

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِى ... بِمَا لاَقَتْ لَبُونُ بَنِى زِيَادِ

إذا جعلت « مالاقت » فاعل يأتى ، وقد تقدم بيان ذلك (ارجع إلى الجزء الأول من هذا الكتاب ص ٨١ فى شرح الشاهد ٤٣) .

والموضع الثانى مما تزاد فيه الباء : المفعول به ، وزيادتها فيه على ضربين : الأول زيادة كثيرة ، ومنها قول الله تعالى : (وَلاَ تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ) وقوله جلت كلمته : (وَهُزِّى إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ) وقوله : (فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ) ، والثانى زيادة قليلة ، وهى فى مفعول ما يتعدى إلى اثنين نحو قول حسان بن ثابت :

تَبَلَتْ فُؤَادَكَ فِى الْمَنَامِ خَرِيدَةٌ ... تَسْقِى الضَّجِيعَ بِبَارِدٍ بَسَّامِ

والموضع الثالث : المبتدأ ، نحو قولهم : بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ ، وقد قدمنا شرح هذا الموضع شرحا وافيا فى باب المبتدأ والخبر (الجزء الأول ص ٢٣٧) .

والموضع الرابع : الخبر ، وزيادتها فيه على ضربين : الأول زيادة مطردة ، وهذا فى الخبر غير الموجب ، نحو قول الله تعالى : (أَلَيْسَ اللهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ) ونحو قوله جلت كلمته : (وَمَا اللهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ) ، ونحو قولهم : لاَ خَيْرَ بِخَيْرٍ بَعْدَهُ النَّارُ ، والثانى : زيادة قليلة يقتصر

(عَلَى لِلِاسْتِعْلَا وَمَعْنَى فِي وَعَنْ) أى : تجىء عَلَى الحرفيةُ لمعانٍ عشرة ذكر منها ثلاثة : الأول : الاستعلاء ، وهو الأصل فيها ، ويكون حقيقةً ومجازاً ، نحو: « وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ » ونحو : «فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ». والثانى : الظرفية كفى ، نحو : «عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ » . الثالث : المجاوزة كعن ، كقوله :

٥٥٣ — إذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ

فيها على السماع ، وموضعها الخبر الموجب نحو قول شاعر الحماسة وهو رجل من تميم سأله أحد الملوك فرسا ؛ فأباها عليه ، وقال :

فَلَا تَطْمَعْ أَبَيْتَ اللَّعْنَ فِيهَا وَمَنْعُكَهَا بِشَيْءٍ يُسْتَطَاعُ

وقد ذكرنا ذلك فى شرح هذا البيت وهو الشاهد (رقم ٥٠) فارجع إليه إن شئت (الجزء الأول ص٩٥) .

والموضع الخامس مما تزاد فيه الباء : الحال ، بشرط أن يكون عاملها منفيا ، ذكر ذلك ابن مالك ، ومثل له بقول الشاعر وهو القحيف العقيلى :

فَمَا رَجَعَتْ بِخَائِبَةٍ رِكَابٌ حَكِيمُ بْنُ الْمُسَيَّبِ مُنْتَهَاهَا

و بقول الآخر :

كَائِنْ دُعِيتُ إلَى بَأْسَاءَ دَاهِمَةٍ فَمَا انْبَعَثْتُ بِمَزْءُودٍ وَلَا وَكَلِ

أراد الأول : ما رجعت ركاب موصوفة بأن منتهى سيرها إلى حكيم بن المسيب خائبة ، وأراد الثانى : لم أنبعث مزءودا ولا وكلا ، والمزءود : الخائف ، والوكل : العاجز .

والموضع السادس مما تزاد فيه الباء : التوكيد بالنفس أو العين ، ذكره قوم ومثلوا له بقول الشاعر :

هٰذَا لَعَمْرُكُمُ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ لَا أُمَّ لِي إنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ

وقد ذكرنا هذا مع شرح الشاهد (رقم ١٤٦) فانظره فى الجزء الأول (ص ٢٦٩)

٥٥٣ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* لَعَمْرُ اللّٰهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا *

وهذا بيت للقحيف العقيلى ، وهو شاعر مقل من شعراء الإسلام ، شبب بخرقاء التى كان يشبب بها ذو الرمة ، والبيت من قصيدة له يمدح فيها حكيم بن المسيب ، وبعده قوله :

وَلَا تَنْبُو سُيُوفُ بَنِي قُشَيْرٍ وَلَا تَمْضِي الْأَسِنَّةُ فِي صَفَاهَا

... ...

ومن هذه القصيدة قوله يذكر ممدوحه :

تَنَضَّيْتُ الْقِلَاصَ إلى حَكِيمٍ خَوَارِجَ مِنْ تَبَالَةَ أَوْ مِنَاهَا
فَمَا رَجَعَتْ بِخَائِبَةٍ رِكَابٌ حَكِيمُ بْنُ الْمُسَيَّبِ مُنْتَهَاهَا

اللغة : « إذا رضيت على — البيت » قشير : هو ابن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة . ومعنى البيت : إذا رضيت عنى بنو قشير سرنى ذلك لأنه يعود على بعظيم الجدوى « ولا تنبو سيوف بنى قشير — البيت » تقول : نبا السيف عن ضريبته ينبو نبوا — مثل سما يسمو سموا — إذا كلّ ولم يقطع ، ولا تمضى : أى لا تنفذ ، والأسنة : جمع سنان ، وهو حديدة الرمح التى يطعن بها . والصفا : واحده صفاة — بالتاء — وهى الصخرة الملساء الصماء ، يريد أن سيوفهم تؤثر فى أعدائهم لأنها فى أيدى أبطال فأما أسنة أعدائهم فلا تؤثر فيهم « تنضيت القلاص — البيت » تنضيتها : جعلتها أنضاء ، والأنضاء : جمع نضو ، وهو الهزيل الذى أكله السفر وأعياه ، وتقول : أنضيت البعير ، وتنضيته : أى أهزلته . والقلاص — بكسر القاف — جمع قلوص ، وهى الناقة الشابة ، وخوارج : جمع خارجة ، وتبالة — بفتح أوله — بلدة صغيرة من بلاد اليمن . ومنى — بكسر الميم — موضع آخر من بلاد بنى عامر ، ولا يريد به هنا منى مكة « فما رجعت بخائبة ركاب — البيت » خائبة : وصف من الخيبة ، وهى حرمان المطلوب ، وجملة « حكيم بن المسيب منتهاها » من المبتدأ والخبر فى محل رفع صفة لركاب . يريد أن الركاب التى سارت سيرا انتهى عند حكيم بن المسيب لم ترجع خائبة ، بل أدركت مقصودها ونالت بغيتها .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه وهو هنا قوله أعجبنى رضاها الآتى « رضيت » رضى : فعل ماض ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء للتأنيث « علىّ » جار ومجرور متعلق برضى « بنو » فاعل برضى مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، وهو مضاف و « قشير » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «لعمر» اللام لام الابتداء حرف مبنى على الفتح لا محل له . عمر : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « الله » مضاف إليه ، وخبر المبتدأ محذوف وجوبا ، والتقدير : لعمر الله قسمى « أعجبنى » أعجب : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب « رضاها » فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وضمير الغائبة العائد إلى بنى قشير مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر .

الشاهد فيه : قوله « إذا رضيت علىّ » فان على الجارة لياء المتكلم فى هذه العبارة بمعنى عن ، وذلك لأن « رضى » إنما تتعدى بعن ، كما فى قوله تعالى : (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ)

... ...

وكما فى قول الشاعر :

إِذَا رَضِيَتْ عَنِّى كِرَامُ عَشِيرَتِى فَلَا زَالَ غَضْبَانًا عَلَىَّ لِئَامُهَا

وهذا تخريج جماعة من النحاة الكوفيين ، وتبعهم ابن هشام فى مغنى اللبيب .

ومنهم من قال : ضمن الشاعر « رضى » معنى أقبل فعداه تعديته ، وهذا تخريج أبى الفتح ابن جنى ، ومنهم من قال : حمل رضى على ضده الذى هو سخط فعداه تعديته ، وهذا التخريج الأخير للكسائى وتبعه عليه المحقق الرضى فى شرح الكافية .

قال ابن هشام فى مباحث « على » من مغنى اللبيب : « الثالث من معانى على المجاوزة كعن ، كقوله :

إِذَا رَضِيَتْ عَلَىَّ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللهِ أَعْجَبَنِى رِضَاهَا

أى : عنى ، ويحتمل أن رضى ضمن معنى عطف ، وقال الكسائى : حمل على نقيضه — وهو سخط — وقال الشاعر (هو عدى بن زيد ، ويقال : البيت لأحيحة بن الجلاح ، ويقال : هو لبعض الأنصار) :

فِى لَيْلَةٍ لَا نَرَى بِهَا أَحَداً يَحْكِى عَلَيْنَا إِلَّا كَوَاكِبُهَا

أى : عنا ، وقد يقال : ضمن يحكى معنى ينم » اه . فتراه ذكر فى بيت الشاهد ثلاثة التخريجات التى بيناها لك ، وذكر فى البيت الآخر تخريجين .

وقال ابن جنى فى كتابه الخصائص : « ومما جاء من الحروف فى موضع غيره على نحو مما ذكرنا قوله :

إذا رَضِيَتْ عَلَىَّ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللهِ أَعْجَبَنِى رِضَاهَا

أراد عنى ، ووجه ذلك أنها إذا رضيت عنه أحبته وأقبلت عليه ؛ ولذلك استعمل على بمعنى عن ، وكان أبو على يستحسن قول الكسائى فى هذا ؛ لأنه لما كان رضيت ضد سخطت عدى رضيت بعلى ؛ حملا للشىء على نقيضه كما يحمل على نظيره ، وقد سلك سيبويه هذه الطريق فى المصادر كثيرا ؛ فقال : قالوا كذا كما قالوا كذا ، وأحدهما ضد الآخر ، ونحو منه قول الآخر :

إِذَا مَا امْرُؤٌ وَلَّى عَلَىَّ بِوُدِّهِ وَأَدْبَرَ لَمْ يَصْدُرْ بِإِدْبَارِهِ وُدِّى

أى : ولى عنى ، ووجهه أنه إذا ولى عنه بوده فقد ضن عليه به وبخل ؛ فأجرى التولى بالود مجرى الضنانة والبخل أو مجرى السخط ؛ لأن توليه عنه بوده لا يكون إلا عن سخط عليه » اه . قال أبو رجاء : ويجرى فى البيت الثانى الذى ورد فى كلام ابن جنى التخريجات الثلاثة التى ذكرناها فى بيت الشاهد ؛ فيمكن أن يقال فيه : استعمل على بمعنى عن ؛ لأن ولى إنما يعدى بعن ،

الرابع : التعليل كاللام ، نحو : « وَلِتُكَبِّرُوا اللهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ » ، وقوله :

عَلامَ تَقُولُ الرُّمْحَ يُثْقِلُ عَاتِقِى(١)

الخامس : المصاحبة كمع ، نحو : «وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ» « وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ » . السادس : موافقة من ، نحو : « إذا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ » . السابع : موافقة الباء ، نحو : « حَقِيقٌ عَلَى أنْ لاَ أقُولَ » وقد قرأ أُبَىٌّ بالباء .

ويمكن أن يقال : ضمن ولى معنى سخط فعداه تعديته ، وهذا هو الذى ذكره أبوالفتح ، ويمكن أن يقال : حمل ولى ، الذى هو بمعنى أدبر وأعرض ، على أقبل الذى هو ضده فعداه تعديته ؛ فكما يقال : أقبلت عليك راضيا ، قال : ولى علىّ بوده . واعلم أنه — وإن كان لوضع حرف الجر موضع حرف آخر وجه يسوّغه ويجعله مقبولا فى كلامهم — ليس لنا أن نقيس على ذلك فى كلامنا ، وإنما نقيس على المشهور . وقال ابن السيد البطليوسى فى شرح أدب الكاتب فى الكلام عن وضع حرف الجر موضع غيره : « هذا الباب أجازه أكثر الكوفيين ، ومنع منه أكثر البصريين ، وفى القولين جميعا نظر ؛ لأن من أجازه دون شرط لزمه أن يجيز قولك : سرت إلى زيد ، وأنت تريد سرت مع زيد ، ومن منع من ذلك على الإطلاق لزمه أن يتعسف فى التأويل لكثير مما ورد فى هذا الباب ؛ لأن فى هذا الباب أشياء كثيرة يتعذر تأويلها على غير وجه البدل . ولا يمكن للمنكرين لهذا أن يقولوا : إن هذا من ضرورة الشعر ؛ لأن هذا النوع قد كثر وشاع ولم يخص الشعر دون الكلام ، فإذا لم يصح إنكارهم له ، وكان المجيزون لا يجيزونه فى كل موضع — ثبت بهذا أنه موقوف على السماع ، غير جائز القياس عليه ، ووجب أن يطلب له وجه من التأويل يزيل الشناعة عنه ، ويعرف كيف المأخذ فيما يراد منه . ولم أر فيه للبصريين تأويلا أحسن من قول ذكره ابن جنى فى كتاب الخصائص . ثم ذكر كلام ابن جنى » اهـ

(١) هذا صدر بيت لعمرو بن معديكرب الزبيدى ، وعجزه :

* إِذَا أَنَا لَمْ أَطْعُنْ إِذَا الْخَيْلُ كَرَّتِ *

وهذا هو الشاهد (رقم ٣٤٢) وقد تقدم شرحه فى باب ظن وأخواتها ؛ فارجع إلى ذلك إن شئت فى الجزء الثانى (ص ١١٢) من هذا الكتاب . والاستشهاد به ههنا فى قوله « علام » فان على الجارة لاسم الاستفهام فى هذه العبارة بمعنى اللام الدالة على التعليل ، وكأنه قد قال : لأى شىء تظن الرمح يثقل عاتقى إذا كنت لا أقاتل الأقران فى وقت احتدام الحرب وشبوب نارها ؟ أى : بأى حجة أحمل السلاح إذا لم أقاتل العدو عند كر الخيل ؟ يريد أنه إنما يتحمل مؤنة حمل السلاح ليطعن به أقرانه .

الثامن : الزيادة للتعويض من أخرى محذوفة ، كقوله :

٥٥٤ — إِنَّ الْكَرِيمَ وَأَبِيكَ يَعْتَمِلْ   إِنْ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَّكِلْ

٥٥٤ — نسبوا هذا البيت لبعض الأعراب ، ولم يعينوه ، ولم أقف له على تعريف بأكثر من هذا ، وهو من شواهد كتاب سيبويه (١ — ٤٤٣ بولاق) ومغنى اللبيب لابن هشام ، فى مباحث على . وقد ذكروا قبله بيتا آخر ، وهو قوله :

إِنِّى لَسَاقِيهَا وَإِنِّى لَكَسِلْ   وَشَارِبٌ مِنْ مَائِهَا وَمُغْتَسِلْ

اللغة : «الكريم» يطلق الكريم ويراد به مقابل اللئيم ، وهو المراد ههنا «يعتمل» يتكلف العمل ويتخذ لنفسه حرفة تقوم بعيشه «يتكل» يعتمد ويسند أموره .

المعنى : يقول : إن كريم النفس من الناس من إذا حزبته الظروف القاسية اتخذ لنفسه حرفة تقوم بحياته إذا لم يجد الذى يعتمد عليه ويكل أموره إليه .

الإعراب : «إن» حرف توكيد ونصب «الكريم» اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة «وأبيك» الواو حرف قسم وجر مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، أبى : مقسم به مجرور بالواو ، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وضمير المخاطب مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بفعل قسم محذوف : أى أقسم بأبيك ، والجملة القسمية لا محل لها من الإعراب معترضة بين اسم إن وخبرها «يعتمل» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الكريم ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر إن «إن» حرف شرط جازم «لم» حرف نفى وجزم وقلب «يجد» فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وهو فعل الشرط . وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الكريم «يوما» ظرف زمان متعلق بيجد منصوب بالفتحة الظاهرة «على» حرف جر زائد «من» اسم موصول مفعول به ليجد مبنى على السكون فى محل نصب «يتكل» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الكريم ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد من الصلة إلى الموصول محذوف ، وتقدير الكلام : إن لم يجد يوما الذى يتكل عليه . هكذا أعرب جماعة من النحاة هذا البيت . وقال قوم : مفعول يجد محذوف ، وعلى : حرف جر غير زائد ، ومن : اسم استفهام مبنى على السكون فى محل جر بعلى ، والجار والمجرور متعلق بيتكل ، ويتكل : فعل مضارع فيه ضمير مستتر هو فاعله ، والجملة لا محل لها استئنافية . وأصل الكلام : إن لم يجد يوما شيئا فعلى أى شخص يتكل ؟

الشاهد فيه : قوله «إن لم يجد يوما على من يتكل» فان قوما من النحاة منهم أبو الفتح ابن جنى قد ذهبوا إلى أن على فى هذه العبارة زائدة قصد بزيادتها التعويض بها عن أخرى

... ...

محذوفة ، وزعموا أن « من» التى دخلت على الزائدة عليها موصولة ، وأصل الكلام عند هؤلاء : إن لم يجد يوما الذى يتكل عليه ؛ لحذف على الجارة للعائد إلى الاسم الموصول فتبعها حذف الضمير المتصل بها ، ثم زاد « على » قبل الموصول تعويضا عن هذه المحذوفة ، فصار : إن لم يجد يوما على الذى يتكل .

والمعروف عن سيبويه رحمه الله أنه جعله من باب حذف العائد المجرور ، ونسب هذا إلى شيخه الخليل بن أحمد . قال (ج ١ ص ٤٤٣ بولاق) : « وقد يجوز أن تقول : بمن تمر أمر ، وعلى من تنزل أنزل ، إذا أردت معنى عليه وبه ، وليس بحد الكلام ، وفيه ضعف . ومثل ذلك قول الشاعر * إن الكريم وأبيك ... البيت * يريد يتكل عليه ، ولكنه حذف . وهذا قول الخليل » اه . وقال الأعلم فى شرح هذا البيت : « الشاهد فيه حذف العائد على من ، فى مذهبه ، والتقدير : على من يتكل عليه » اه . وفسر المازنى هذا الكلام بأن سيبويه أراد أن من موصولة مجرورة بعلى ، وليس على حرفا زائدا ، والجار والمجرور يتعلق بيجد ، وإن كان يجد فى أصل وضعه يتعدى بنفسه . قال : « تقدير سيبويه صحيح جيد ؛ لأن الفعل المتعدى قد يجوز ألا يعدى ، فكأنه قصد ذلك ثم بدا له فعداه بعلى ، كما قال الله تعالى : (عَسَىٰ أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ) وإنما جاز أن يحذف عليه لذكرها فى أول الكلام » وأنكر أبو العباس المبرد هذا كل الإنكار ، وجعل «من» اسم استفهام ، لا اسما موصولا كما ذهب إليه سيبويه ، ثم له فى تخريج هذا الشاهد وجهان : أحدهما أن يكون «يجد» فعلا مضارعا من الوجدان ومفعوله محذوفا، وعلى : حرف جر أصلى ، ومن : اسم استفهام مجرور المحل بعلى ، والجار والمجرور يتعلق بيتكل ، وكأنه قد قال : إن لم يجد يوما شيئا ، ثم استأنف فقال : على من يتكل ؟ والوجه الثانى : أن يكون « يجد » فعلا مضارعا بمعنى يعلم ، وقد علق عن العمل فيما بعده بسبب الاستفهام ، وكأنه قد قال : إن لم يعلم يوما أيلجأ إلى هذا فيتكل عليه ، وتحليله : إن لم يعلم يوما جواب هذا الاستفهام . قال الأعلم فى شرح البيت بعد أن ذكر مذهب سيبويه فى العبارة التى أثرناها لك : « ورد هذا المبرد ؛ لدخول على قبل من ، وحمله على وجهين : أحدهما أن يكون من استفهاما ، ويحذف مفعول يجد ، فكأنه قال : إن لم يجد شيئا فعلى من يتكل ، أى : على أى الناس ، والوجه الآخر أن يكون يجد فى معنى يعلم ، أى : يعتمل إن لم يعلم أعلى هذا يعينه أم على هذا . وتقريب سيبويه أقرب وأبين ، ويكون تقديم على توكيدا ، كما تقول : سأعلم على من تنزل ، وسأرى بمن تمر ، تريد سأعلم من تنزل عليه ، وسأرى من تمر به ؛ فتحذف الآخر ، وتقدم حرف الجر توكيدا وعوضا ، ويجوز أن يكون التقدير : يعتمل على من يتكل عليه من عياله ، أى : يسعى لهم وإن لم يكن ذا جدة » اه . وأنت ترى أنه قد فسر فى هذه العبارة كلام سيبويه

... ...

بما يتفق مع مذهب ابن جنى الذى صدرنا به هذا البحث ، وهو خلاف ما بينه به المازنى وماأشار هو إليه أول الأمر . وهـذا الذى جوزه فى آخر كلامه وجه آخر غير ما ذكره سيبويه والمبرد ، وحاصله أنه جعل « على » حرفا أصليا دالا على التعليل ، و « من » اسما موصولا مجرور المحل به ، والجار والمجرور متعلقا بيعتمل ، والعائد إلى الموصول محذوف ، وهو مجرور بعلى أخرى محذوفة ، وأصل الكلام : يعتمل على الذى يتكل عليه ، أى : يعتمل لأجل الذى يتكل عليه . ولكنك تعلم أن من شرط صحة حذف العائد المجرور أن يكون متعلق الجار للموصول مثل متعلق الجار للعائد فى المعنى والمادة ، وأن يكون الجار للعائد مثل الجار للعائد فى اللفظ والمعنى ، وليس الأمر ههنا كذلك . وقال ابن هشام فى المغنى : «الثامن من معانى على : أن تكون زائدة ، للتعويض أو غيره ، فالأول كقوله * إن الكريم وأبيك . . . البيت * أى : من يتكل عليه ، فحذف عليه ، وزاد على قبل الموصول تعويضا له ، قاله ابن جنى . وقيل : المراد إن لم يجد يوما شيئا ، ثم ابتدأ مستفهما ، فقال : على من يتكل » اهـ . وقد عرفت أن ما نسبه لابن جنى هو كذلك قول سيبويه والخليل بن أحمد فى تفسير الأعلم له ، كما علمت أن القول الآخر الذى لم ينسبه هو أحد قولين للمبرد . والعجيب أن المحقق الرضى قد خرجه تخريجا لا تجد أشد تعسفا منه ؛ فإنه قد ذهب إلى أن « على » حرف جر أصلى ، وأن أصل موضعها بعد الفعل المضارع جارة للعائد إلى الموصول ، ثم قدم حرف الجر بدون مجروره على الاسم الموصول ، ثم حذف الضمير الذى كان مجرورا به ، وكأنه يعرب « من » مفعولا به ليجد ، و « على » حرف جر ، ومجروره محذوف ، والجار والمجرور متعلق بيتكل ، وهو من التعسف بحيث ترى ، فإنا لم نعهد تقديم الجار وحده [illegible] العامل ، وإنما المعهود فى العربية تقديم الجار والمجرور جميعا . وهو فى هذا التخريج لأبى السعادات ابن الشجرى فى أماليه ، حيث يقول فى قوله تعالى : (يَدْعُو لَمَنْ ضَرُّهُ أَ[قْرَبُ] مِنْ نَفْعِهِ) : « إن الأصل يدعو من لضره أقرب ؛ فقدمت لام التوكيد ، كما قدمت على [فى قول] الراجز * إن الكريم وأبيك ... البيت * مع أنها عاملة ، وأراد من يتكل عليه . وهذا قبيح سوغته الضرورة » اهـ .

قال أبو رجاء غفر الله له : فتلخص لك مما ذكرناه ، أن للعلماء فى هذا الشاهد ستة [تخريجات] : أحدها — وهو الذى ذكره الشارح هنا — أن « على » حرف جر زائد قصد به التعو[يض] من « على » أخرى محذوفة ، و « من » اسم موصول مفعول به للفعل المتقدم ، وهذا [تخريج] ابن جنى ، وبه فسر الأعلم كلام سيبويه عن الخليل بن أحمد ؛ والثانى والثالث — وهما تخريجان للمبرد — وملخصهما أن « على » حرف جر أصلى ، و « من » اسم استفهام مجرور المحل به ؛ والرابع — وهو تخريج للأعلم نفسه — وتلخيصه أن « على » حرف جر أصلى معناه التعليل ،

أى : من يتكل عليه . التاسع : الزيادة لغير تعويض ، وهو قليل ، كقوله :

٥٥٥ — أَبَى اللهُ إلاَّ أَنَّ سَرْحَةَ مَالِكٍ   عَلَى كُلِّ أَفْنَانِ الْعِضَاهِ تَرُوقُ

و « من » اسم موصول مجرور المحل به ، والجار والمجرور يتعلق بيعتمل ؛ والخامس — وهو تخريج لسيبويه فى تفسير المازنى — وتلخيصه أن « على » حرف جر أصلى يتعلق بيجد ، و « من » اسم موصول مجرور المحل به ، وحذف العائد المجرور بعلى أخرى محذوفة ؛ والسادس — وهو تخريج الرضى تبعا لابن الشجرى — وتلخيصه أن « على » حرف جر أصلى والمجرور به محذوف مؤخر عن « يتكل » و « من » اسم موصول مفعول به ليجد ، فاحفظ هذا .

٥٥٥ — هذا بيت من قصيدة لحميد بن ثور الهلالى الصحابى ، ومطلعها قوله :

نَأَتْ أُمُّ عَمْرٍو فَالْفُؤَادُ مَشُوقُ   يَحِنُّ إِلَيْهَا نَازِعًا وَيَتُوقُ

و بعد البيت المستشهد به ههنا قوله :

فَقَدْ ذَهَبَتْ عَرْضاً ، وَمَا فَوْقَ طُولِهَا   مِنَ السَّرْحِ إلاَّ عشة وَسُحُوقُ

وَهَلْ أَنَا إِنْ عَلَّلْتُ نَفْسِى بِسَرْحَةٍ   مِنَ السَّرْحِ مَأْخُوذٌ عَلَيَّ طَرِيقُ

اللغة : « نأت » بعدت ، وتقول : نأى فلان ينأى نأيا — من باب فتح — إذا بعد « مشوق » اسم مفعول من شاقه يشوقه ، إذا بعث فيه الشوق إلى محبوب له « نازعا » اسم فاعل من قولهم : نزع فلان إلى كذا ينزع نزوعا — مثل جلس يجلس جلوسا — إذا مال إليه « يتوق » يشتاق . وتقول : تاق فلان إلى فلان ، وتاقت نفسه إليه تتوق ؛ تريد اشتاق إليه وطلبته نفسه « أبى » منع « سرحة » السرحة — بفتح السين وسكون الراء — فى الأصل : الشجرة العظيمة الطويلة الساق . وكان عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه قد تقدم إلى الناس أنه لا يشبب رجل بامرأة إلا جلده ، فكنى حميد عن المرأة ههنا بالسرحة ، ذكره أبو الفرج الإصفهانى فى أغانيه « أفنان » جمع فنن — بفتح الفاء والنون جميعا — وهو فى الأصل : الغصن من أغصان الشجرة ، والمراد بها ههنا النساء ؛ لما بينا أنه كنى بالسرحة عن المرأة التى يتغزل فيها « العضاه » بكسر أوله — كل شجر يعظم وله شوك ، وواحدته عضاهة وعضهة وعضة « تروق » أصل معناه : تعجب . تقول : راقنى الشىء يروقنى ، تريد أعجبنى يعجبنى . وقال ابن هشام : المعنى المراد هنا تعلو وترتفع . وستعرف منشأ هذا التفسير وما يرد عليه .

الإعراب : « أبى » فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر « الله » فاعل ، مرفوع بالضمة الظاهرة « إلا » أداة استثناء ملغاة لا عمل لها ، حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « أن » حرف توكيد ونصب ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « سرحة » اسم أن منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « مالك » مضاف إليه مجرور

... ...

بالكسرة الظاهرة « على » حرف جر زائد لا يتعلق بشيء ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « كل » مفعول به لتروق الآتى مقدم عليه ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وكل مضاف و « أفنان » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وأفنان مضاف و « العضاه » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « تروق » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة . وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى سرحة مالك ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله فى محل رفع خبر أن المؤكدة . وأن مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر منصوب مفعول به لأبى .

الشاهد فيه : قوله « على كل أفنان العضاه تروق » فان ابن مالك رحمه الله تعالى قد ذهب إلى أن « على » فى هذه العبارة حرف زائد لغير تعويض : أى أن الشاعر لم يقصد بعلى ههنا التعويض من أخرى محذوفة كما قصد ذلك صاحب الشاهد السابق فى بعض تخريجاته – والسر فيما ذهب إليه ابن مالك أن « تروق » فعل يتعدى بنفسه فلا يحتاج إلى حرف يصل إلى المفعول به بواسطته . تقول : راقنى يروقنى . وكذلك ماهو بمعناه – وهو أعجب – تقول : أعجبنى يعجبنى. وقد أنكر عليه ذلك أبو حيان حيث يقول : « نص سيبويه على أن عن وعلى لايزادان . وقال ابن مالك : تزاد على ، وأنشد * أبى الله إلا أن ... البيت * قال : زاد على ؛ لأن راق متعدية ... ولم يكف ابن مالك أن استدل بشيء محتمل مخالف لنص سيبويه حتى قال : ويجوز عندى أن يعامل بهذه المعاملة : من ، واللام ، وإلى ، وفى ؛ قياسا على : عن ، وعلى ، والباء ؛ فيقال : عرفت ممن عجبت ، ولمن قلت ، وإلى من أديت ، وفيمن رغبت . والأصل عرفت من عجبت منه ، ومن قلت له ، ومن أديت إليه ، ومن رغبت فيه ، فحذف ما بعد من وزيد قبلها عوضا . وما أجازه ليس بصحيح ، ولو استدل بشيء لا يحتمل التأويل – لكان من القلة بحيث لا يقاس عليه » اه . وكذلك ابن هشام لم يرتض ما ذهب إليه ابن مالك بوجه عام ، ولم يرتض ماذهب إليه فى هذا البيت بخصوصه ، ورأى أن « تروق » ليس باقيا على معناه ، بل المراد به معنى تعلو وترتفع ، وعلى هذا يكون «على» حرف جر أصليا ، ومعناه الاستعلاء ، والجار والمجرور يتعلق بتروق . قال فى مباحث على : « وأما زيادة على لغير التعويض فكقول حميد بن ثور * أبى الله ... البيت * قاله ابن مالك ، وفيه نظر ؛ لأن راقه الشيء بمعنى أعجبه ، ولا معنى له هنا ، وإنما المراد تعلو وترتفع » اه ، وهذا الكلام هو الذى استقى منه الشارح هنا عبارته . قال أبو رجاء عفا الله تعالى عنه : والسر فيما ذهب إليه ابن هشام أنه أبقى السرحة على أصل معناها كما أبقى الأفنان على أصل معناها ، ولهذا رأى أنه لا معنى لكون السرحة تروق وتعجب الأفنان . ولو أنه قد فطن إلى أن السرحة فى هذا البيت كناية عن امرأة يتغزل فيها الشاعر وأن

وفيه نظر . العاشر : الاستدراك والإضراب ، كقوله :

٥٥٦ — بِكُلٍّ تَدَاوَيْنَا فَلَمْ يُشْفَ مَا بِنَا ... عَلَى أَنَّ قُرْبَ الدَّارِ خَيْرٌ مِنَ الْبُعْدِ

عَلَى أَنَّ قُرْبَ الدارِ لَيْسَ بِنَافِعٍ ... إِذَا كَانَ مَنْ تَهْوَاهُ ليس بذى وُدّ

الأفنان كناية عن النساء لما استبعد ذلك ؛ لأن المرأة قد تروق وتعجب النساء ، بل التعبير عن حسنها وجمالها بأنها تعجب كل النساء وتروقهن من أبلغ ما يدل على ذلك المعنى ؛ لأن من شأن النساء الغيرة من الحسناء وعدم الاعتراف لها بالجمال ، فاذا أقررن لها به كان ذلك دليلا على أنهن لم يجدن فيها من عيب يتخذنه ذريعة لإنكار محاسنها . نعم يبقى بعد ذلك أن يقال : إن هذا التخريج الذى ذكره ابن مالك — وإن يكن تخريجا صحيحًا لاغبار عليه — ليس متعينا فى البيت، بل البيت يحتمله ويحتمل غيره ، مع بقاء معنى السرحة والافنان على ما أراده ابن مالك ، وذلك بأن يضمن « يروق » معنى فعل يتعدى بعلى كتفضل أو تزيد ، وإذا كان الكلام محتملا لهذين الوجهين لم يصلح لأن يستدل به على أحدهما ، ولعل هذا هو ماعناه أبو حيان فى نقده لابن مالك بأنه استدل بشىء محتمل .

٥٥٦ — يروى هذان البيتان فى قصيدة طويلة لعبد الله بن الدمينة ، أحد بنى عامر ابن تيم الله ، وهو أحد شعراء الحماسة ، ومطلع قصيدة ابن الدمينة قوله :

أَلاَ يَاصَبَا نَجْدٍ مَتَى هِجْتِ مِنْ نَجْدٍ ؟ ... لَقَدْ زَادَنِى مَسْرَاكِ وَجْدًا عَلَى وَجْدِ

وقبل البيتين المستشهد بهما هنا قوله :

أَأَنْ هَتَفَتْ وَرْقَاءُ فِى رَوْنَقِ الضُّحَى ... عَلَى فَنَنٍ غَضِّ النَّبَاتِ مِنَ الرَّنْدِ

بَكَيْتَ كَمَا يَبْكِى الْوَلِيدُ وَلَمْ تَكُنْ ... جَزُوعًا، وَأَبْدَيْتَ الَّذِى لَمْ تَكُنْ تُبْدِى

وَقَدْ زَعَمُوا أَنَّ الْمُحِبَّ إِذَا دَنَا ... يَمَلُّ ، وَأَنَّ النَّأْىَ يَشْفِى مِنَ الْوَجْدِ

وانظر معاهد التنصيص للعباسى (ص ٧٨ بولاق) وقد وقعت بعض الأبيات التى تروى لابن الدمينة فى قصيدة أخرى من رويها رواها أبو على القالى فى ذيل أماليه (ص ١٠٥ بولاق) ونسبها ليزيد بن الطثرية ، وأول هذه القصيدة قوله :

أَلاَ يَا صَبَا نَجْدٍ لَقَدْ هِجْتِ مِنْ نَجْدِ ... فَهَيَّجَ لِى مَسْرَاكِ وَجْدًا عَلَى وَجْدِ

أَلاَ هَلْ مِنَ الْبَيْنِ الْمُفَرِّقِ مِنْ بُدِّ ... وَهَلْ لِلَيَالٍ قَدْ تَسَلَّفْنَ مِنْ رَدِّ

وَهَلْ مِثْلُ أَيَّامِى بِنَعْفِ سُوَيْقَةٍ ... رَوَاجِعُ أَيَّامٍ كَمَا كُنَّ بِالسَّعْدِ

ووقع فى هذه القصيدة البيت الأول من البيتين المستشهد بهما والبيت المتقدم عليه ، وبعدهما قوله :

هَوَاىَ بِهَذَا الْغَوْرِ غَوْرِ تِهَامَةٍ ... وَلَيْسَ بِهَذَا الْجَلْسِ مِنْ مُسْتَوَى نَجْدِ

... ...

اللغة : « بكل تداوينا » اتخذناه دواء ، والدواء : العلاج « يشف » مضارع مبنى للمجهول من الشفاء ، وهو زوال العلة وانقطاع السقم ، وقد أراد هنا بيشفى معنى يزول ، ألا ترى أنه أسنده إلى « مابنا » وما به هو مرض العشق ، والذى يشفى على الحقيقة هو العاشق نفسه لا مرضه ؟ « تهواه » تعشقه وتحبه « ود » بتثليث الواو ــ هو المحبة .

المعنى : إننى عالجت قلبى بالأمرين جميعا : بالقرب من الحبيب ، وبالبعد عنه ، فلم يزدنى القرب إلا تدلها ، ولم يفدنى البعد إلا تولها ، ولم يذهب عنى ما نزل بى من الشغف به ، ولم أبرأ من الهيام ، ثم تدارك ما فرط منه فذكر أن القرب مع أنه يشارك البعد فى إذكاء لهب الغرام خير من البعد ، ثم استدرك على نفسه بأنه لا فائدة من القرب مالم يبادله الحبيب ودا بود ومحبة بمحبة .

الإعراب : « بكل » جار ومجرور متعلق بتداوينا الآتى « تداوينا » فعل ماض وفاعله « فلم » الفاء حرف عطف ، لم : حرف نفى وجزم وقلب « يشف » فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها « ما » اسم موصول نائب فاعل يشف مبنى على السكون فى محل رفع « بنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الاسم الموصول « على » حرف جر معناه الاستدراك مبنى على السكون لا محل له « أن » حرف توكيد ونصب « قرب » اسم أن منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مضاف و « الدار » مضاف إليه « خير » خبر أن مرفوع بالضمة الظاهرة ، وأن مع مادخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بعلى « من البعد » جار ومجرور متعلق بخير « على » حرف جر دال على الاستدراك كالسابق « أن » حرف توكيد ونصب « قرب » اسم أن منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « الدار » مضاف إليه « ليس » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى قرب الدار « بنافع » الباء حرف جر زائد ، نافع : خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، والجملة خبر أن « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه « كان » فعل ماض ناقص « من » اسم موصول مبنى على السكون فى محل رفع اسم كان « تهواه » تهوى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وضمير الغائب العائد إلى الاسم الموصول مفعول به مبنى على الضم فى محل نصب ، وجملة الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول ، والعائد هو الضمير الواقع مفعولا « ليس » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من تهواه « بذى » الباء حرف جر زائد ، ذى : خبر ليس ، وهو مضاف و « ود » مضاف إليه ، والجملة من ليس واسمه وخبره فى محل نصب خبر كان ،

(بِعَنْ تَجَاوُزاً عَنَى مَنْ قَدْ فَطِن . وَقَدْ تَجِى) عن (مَوْضِعَ بَعْدُ وَ) موضع (عَلَى * كَمَا عَلَى مَوْضِعَ عَنْ قَدْ جُعِلاَ) كما رأيت .

وجملة معانى عن عشرة أيضا ، اقتصر منها الناظم على هذه الثلاثة . الأول : المُجَاوزة ، وهى الأصل فيها ، ولم يذكر البصريون سواه ، نحو : سَافَرْتُ عَنِ البَلَدِ ، ورَغِبْتُ عَنْ كَذَا . الثانى : البَعْدِيّة ــ وهو المشار إليه بقوله : وَقَدْ تَجِى مَوْضِعَ بَعْد ــ نحو : «عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ» «لَتَرْكَبُنَّ طَبَقاً عَنْ طَبَقٍ» أى : حالا بعد حال . الثالث : الاستعلاء كعلى ، نحو : «فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَنْ نَفْسِهِ» وقوله :

٥٥٧ ــ لاَهِ ابْنُ عَمِّكَ لاَ أَفْضَلْتَ فِى حَسَبٍ عَنِّى وَلاَ أَنْتَ دَيَّانِى فَتَخْزُونِى

وجملة كان واسمه وخبره فى محل جر باضافة إذا إليها ، وجواب إذا محذوف يدل عليه سياق الكلام ، وتقدير الكلام : إذا كان من تهواه ليس بذى ود فليس قرب الدار نافعا .

الشاهد فيه : قوله «على أن قرب الدار خير من البعد» وقوله «على أن قرب الدار ليس بنافع» فان على فى هاتين العبارتين حرف جر دال على الاستدراك ؛ والاستدراك هو إتباع كلام سابق بنفى ما يتوهم ثبوته أو باثبات ما يتوهم نفيه ، والشاعر لما قال : بكل من القرب والبعد تداوينا فلم يشف مابنا ؛ توهم أن ليس فى القرب شفاء ، فنفى ذلك بقوله : على أن قرب الدار خير من البعد ، يريد أن فيه بعض الشفاء لنفسه . ثم توهم أن فى قوله «أن قرب الدار خير من البعد» ما يدل على أن القرب خير من البعد بكل حال فاستدرك عليه بقوله «على أن قرب الدار ليس بنافع ــ إلخ» يريد أن القرب إنما يكون خيرا من البعد حين يجازيك الحبيب على مودتك .

ومثل هذا الشاهد فيما ذكر من دلالة على الجارة على الاستدرك والاضراب قول أبى خراش الهذلى :

فَوَاللهِ لاَ أَنْسَى قَتِيلاً رُزِئْتُهُ بِجَانِبِ قَوْسَى مَابَقِيتُ عَلَى الْأَرْضِ
عَلَى أَنَّهَا تَعْفُو الْكُلُومُ ، وَإِنَّمَا يُوَكَّلُ بِالْأَدْنَى وَإِنْ جَلَّ مَا يَمْضِى

فانه لما قال أولا «لاأنسى قتيلا رزئته بجانب قوسى» أوهم أن ذلك شأنه الذى لايفارقه ، فاستدرك على ذلك بقوله «على أنها تعفو الكلوم» أى : ولكن العادة جارية بأن ينسى الإنسان مصائبه التى يطول عليها العهد . ومثل ذلك قولك : فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه على أنه لا ييأس من رحمة الله .

٥٥٧ ــ هذا بيت من قصيدة طويلة لذى الأصبع العدوانى يقولها فى عتاب ابن عم له ،

... ...

وقد رواها غير واحد من حملة الأدب ورواته ، ومنهم أبو على القالى فى أماليه (ج١ ص٢٥٩ بولاق) وأول هذه القصيدة فى رواية القالى عن ابن الأنبارى قوله :

يَا مَنْ لِقَلْبٍ طَوِيلِ الْبَثِّ مَحْزُونِ ... أَمْسَى تَذَكَّرَ رَيَّا أُمَّ هَرُونِ
أَمْسَى تَذَكَّرَهَا مِنْ بَعْدِ مَا شَحَطَتْ ... وَالدَّهْرُ ذُو غِلْظَةٍ حِيناً وَذُو لِينِ
فَإِنْ يَكُنْ حُبُّهَا أَمْسَى لَنَا شَجَناً ... وَأَصْبَحَ الْوَأْيُ مِنْهَا لاَ يُوَاتِينِي
فَقَدْ غَنِينَا وَشَمْلُ الدَّارِ يَجْمَعُنَا ... أُطِيعُ رَيَّا وَرَيَّا لاَ تُعَاصِينِي
نَرْمِي الْوُشَاةَ فَلاَ نُخْطِي مَقَاتِلَهُمْ ... بِصَادِقٍ مِنْ صَفَاءِ الْوُدِّ مَكْنُونِ
وَلِي ابْنُ عَمٍّ عَلَى مَا كَانَ مِنْ خُلُقٍ ... مُخْتَلِفَانِ فَأَقْلِيهِ وَيَقْلِينِي
أَزْرَى بِنَا أَنَّنَا شَالَتْ نَعَامَتُنَا ... فَخَالَنِي دُونَهُ بَلْ خِلْتُهُ دُونِي
لاَهِ ابْنُ عَمِّكَ لاَ أَفْضَلْتَ فِي حَسَبٍ ... عَنِّي وَلاَ أَنْتَ دَيَّانِي فَتَخْزُونِي
وَلاَ تَقُوتُ عِيَالِي يَوْمَ مَسْغَبَةٍ ... وَلاَ بِنَفْسِكَ فِي الْعَزَّاءِ تَكْفِينِي
فَإِنْ تُرِدْ عَرَضَ الدُّنْيَا بِمَنْقَصَتِي ... فَإِنَّ ذَلِكَ مِمَّا لَيْسَ يُشْجِينِي

وقال أبو على قبل إنشاده هذه القصيدة : « وقرأت على أبى بكر بن دريد قصيدة ذى الأصبع العدوانى ـ واسمه حرثان بن محرث ـ وأملاها علينا الأخفش ، وأولها فى الروايتين :

* ولى ابن عم على ما كان من خلق * وقرأنا على أبى بكر بن الأنبارى فزادنا عن أبيه عن أحمد بن عبيد قبل هذا البيت الأول أبياتا أولها ... ثم ساق القصيدة » اه ، وقد رواها المفضل الضبى فى المفضليات كما رواها ابن دريد والأخفش ، وقد رواها الأنبارى فى شرح المفضليات كرواية ابن الأنبارى ، وهى نفسها التى رويت لأبى على .

اللغة : « لاه ابن عمك » اعلم أن الأصل أنهم يقولون : لله أنت ، ولله أبوك ، ولله ابن عمك ـ بثلاث لامات : الأولى لام الجر ، والثانية لام التعريف ، والثالثة لام هى فاء الكلمة باعتبار اشتقاق هذا الاسم من « ل ى ه » ـ وقد يقولون : لاه أبوك ، ولاه ابن عمك ـ بلام واحدة ـ وقد اختلف العلماء فى الساقط من اللامات حينئذ والباقى منها : فذهب سيبويه رحمه الله إلى أن المحذوف لام الجر ولام التعريف جميعا والباقية هى فاء الكلمة ؛ ودليله على ذلك أن اللام الباقية مفتوحة والتى كانت كذلك قبل الحذف هى الفاء ، وذهب أبو العباس المبرد إلى أن المحذوف لام التعريف واللام التى هى فاء الكلمة والباقية هى لام الجر ؛ واعتذر عن فتحها مع أن الأصل

... ...

في لام الجر أنها مكسورة بأنها إنما فتحت لئلا تعود الألف التي هي عين الكلمة ياء ، واحتج لما ذهب إليه بأن الجر في آخر الكلمة لابد أن يكون له عامل اقتضاه ، ونحن نعلم أن حرف الجر لا يحذف ويبقى عمله . ورد ابن الشجرى في أماليه ما ذهب إليه أبو العباس المبرد بقوله : « ولا يجوز أن تكون اللام في لاه لام الجر وفتحت لمجاورتها للألف ،كما زعم بعض النحويين ؛ لأنهم قالوا : لهى أبوك ، بمعنى لله أبوك ، ففتحوا اللام ولا مانع لها من الكسر في لهى أبوك ، لو كانت لام الجر ، وإنما يفتحون لام الجر مع المضمر في نحو لك ولنا ، وفتحوها في الاستغاثة إذا دخلت على الاسم المستغاث به لأنه أشبه الضمير من حيث كان منادى ، والمنادى يحل محل الكاف من نحو أدعوك . فان قيل : فكيف يتصل الاسم بالاسم في قوله لاه ابن عمك بغير واسطة ، وإنما يتصل الاسم بالاسم في نحو لله زيد ولأخيك ثوب بواسطة اللام ؟ فالجواب أن اللام أوصلت الاسم بالاسم وهى مقدرة كما تحملت الجر وهى مقدرة » اه . وقوله في بيت الشاهد « لا أفضلت في حسب عنى » يقال : أفضلت على فلان ؛ إذا أوليته فضلا وأنعمت عليه به ، ويقال : أعطى فلان وأفضل على كذا ؟ يعنى زاد عليه فضلة ، ويقال : أفضل فلان ؛ أى صار ذا فضل في نفسه . وأفضل في المعنيين الأول والثاني يتعدى بعلى كما ترى ، وفي المعنى الثالث من أفعال السجايا لا يتعدى بشيء . وقد كان مقتضى الظاهر أن يقول : لاه ابن عمك لا أفضلت في حسب عنه ، لكنه لما كان يريد بابن العم نفسه التفت من الغيبة التي هي مقتضى الظاهر إلى التكلم . والحسب : ما يعده الإنسان من مآثر نفسه . والديان : فعال من الدين بمعنى الجزاء ، ويراد بالديان القيم بالأمر المجازى به ، وتخزونى : مضارع خزاه يخزوه خزوا ، ومعناه ساسه وقهره وغلب عليه ، وأما الفعل الدال على الهون من هذه المادة فخزى يخزى بوزان رضى يرضى ، وهو لازم .

المعنى : لله ابن عمك الذي ساواك في الحسب وماثلك في الشرف فليس لك فضل عليه فتفتخر به ولا أنت مالك أمره فتسوسه وتصرفه على إرادتك وحكمك .

الإعراب : « لاه » مجرور بحرف جر مقدر ، والأصل : لله ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «ابن» مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وعم من «عمك» مضاف إليه ، وعم مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « لا » حرف نفى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « أفضلت » فعل ماض وفاعله « في حسب » جار ومجرور متعلق بأفضل « عنى » جار ومجرور متعلق بأفضل أيضا ، وسنذكر لك وجها آخر من وجوه إعراب هذه العبارة في بيان الاستشهاد بالبيت « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف نفى « أنت » ضمير منفصل مبتدأ « ديانى » ديان : خبر المبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على ماقبل ياء المتكلم منع من ظهورها حركة المناسبة ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « فتخزونى » الفاء حرف عطف ، تخزو : فعل

... ...

مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به ، وجملة المضارع وفاعله ومفعوله فى محل رفع خبر مبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : ولا أنت ديانى فأنت تخزونى ، وسنذكر لك وجها آخر من الإعراب فى بيان الاستشهاد بالبيت .

الشاهد فيه : فى هذا البيت ثلاثة شواهد من شواهد النحو :

أما الشاهد الأول ففى قوله « لاه ابن عمك » حيث حذف حرف الجر وأبقى عمله ، والذى سوغ ذلك فى هذه الكلمة كثرة الاستعمال ، والأصل : لله ابن عمك . ولا يتم الاستشهاد بهذه العبارة على هذا إلا بعد تسليم شيئين : أولهما أن يكون قوله « ابن عمك » مرفوعا ؛ فيكون الجار المقدر ومجروره خبرا مقدما ، والاسم المرفوع بعده مبتدأ مؤخرا ؛ وثانيهما أن يكون تقدير الكلام على ما ذهب إليه سيبويه من أن المحذوف هو لام الجر ولام التعريف ، فأما إن رجحنا ما ذهب إليه أبو العباس المبرد من أن المحذوف هو لام التعريف وفاء الكلمة فان الاستشهاد بهذه العبارة يسقط . وقد بينا لك القولين فى لفة الشاهد بيانا لا نحسبك تحتاج بعده إلى شىء ، ورجحنا لك مذهب سيبويه وذكرنا وجوه ترجيحه . وهـــذا الوجه هو الذى أعربنا البيت على مقتضاه ، وليس الاستشهاد بهذه الكلمة مقصودا للشارح ههنا . ومن النحاة من قال : الرواية بجر « ابن عمك » والمحذوف حرف القسم و « لاه » مقسم به مجرور ، وهو مضاف و « ابن » بالجر مضاف إليه ، وجملة « لا أفضلت فى حسب » لا محل لها جواب القسم ، وكأنه قد قال : وإله ابن عمك لا أفضلت إلخ . ذكر ذلك الأنبارى فى شرح المفضليات .

وأما الشاهد الثانى ففى قوله « لا أفضلت فى حسبى عنى » فان الشارح رحمه الله قد ذكر أن « عن » فى هذه العبارة للاستعلاء بمنزلة على ، وهو فى هذا تابع لابن هشام فى مغنى اللبيب حيث يقول فى مباحث عن : « الثالث من معانى عن الاستعلاء ، نحو (فإنما يبخل عن نفسه) وقول ذى الأصبع * لاه ابن عمك ... البيت * أى : لله ابن عمك لا أفضلت فى حسب علىّ ولا أنت مالكى فتسوسنى ؛ لأن المعروف أن يقال : أفضلت عليه » اه . وقد سبقهما إلى ذلك ابن السكيت فى إصلاح المنطق وابن قتيبة فى أدب الكاتب . وجوز المحقق الرضى هذا الوجه ووجها آخر ، وهو أن يكون «عن» باقيا على أصل معناه ، ويكون الشاعر قد ضمن « أفضلت» معنى تجاوزت قال (٢ — ٣١٨) : «وقوله : * لاه ابن عمك ... البيت * يجوز أن يكون أفضلت مضمنا معنى تجاوزت فى الفضل ، وأن يجعل عن بمعنى على » اه ، وقد سبقه إلى ذلك ابن السيد فى شرح أدب الكاتب حيث يقول : « وقد يجوز أن يكون من قولهم : أفضل الرجل ؛ إذا صار ذا فضل فى نفسه ؛ فيكون معناه : ليس لك فضل تنفرد به عنى وتحوزه دونى ؛

الرابع: التعليل ، نحو: « وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِى آلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ » « وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلاَّ عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ » . الخامس : الظرفية ، كقوله :

٥٥٨ — وَآسِ سَرَاةَ الْحَىِّ حَيْثُ لَقِيتَهُمْ وَلاَتَكُ عَنْ حَمْلِ الرِّبَاعَةِ وَانِيَا

فتكون عن هنا واقعة موقعها غير مبدلة من على » اه . وقد روى هذه العبارة صاحب الأغانى « لا أفضلت فى حسب شيئا » وعلى هذه الرواية لا شاهد فى البيت .

وأما الشاهد الثالث فى قوله « ولا أنت ديانى فتخزونى » فانه يجوز فى الفعل المضارع الواقع بعد الفاء فى هذه العبارة الرفع على أن تكون جملته خبرا لمبتدأ محذوف ، وتكون جملة المبتدأ وخبره معطوفة على الجملة السابقة ، كما يجوز فى هذا المضارع النصب بأن المضمرة بعد الفاء فى جواب النفى ، ويكون نصبه بفتحة مقدرة على الواو إجراء للمنصوب مجرى المرفوع كما فى قوله :

* أَبَى اللهُ أَنْ أَسْمُو بِأُمٍّ وَلاَ أَبِ *

وقد مضى شرحه فى باب المعرب والمبنى فى أوائل الكتاب (انظر الجزء الأول ص ٧٧) قال الدمامينى : « يحتمل الرفع والنصب فى فتخزونى كما يحتملهما نحو ما تأتينا فتحدثنا : أى ولا أنت مالكى فأنت تسوسنى ، أو ليس ملك فسياسة ، وعلى تقدير النصب فالفتحة مقدرة كما فى قوله :

* أبى الله أن أسمو بأم ولا أب * وليس بضرورة ، وقد قرىء فى الشواذ : (إِلاَّ أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوْ الَّذِى بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ) باسكان الواو من (يَعْفُوْ الَّذِى) » اه .

٥٥٨ — هذا بيت من قصيدة تنسب إلى الأعشى ميمون بن قيس ، وأولها قوله :

ذَرِينِى لَكِ الْوَيْلاَتُ آتِى الْغَوَانِيَا مَتَى كُنْتُ زَرَّاعًا أَسُوقُ السَّوَانِيَا
سَأُوصِى بَصِيرًا إِنْ دَنَوْتُ مِنَ الْبِلَى وَكُلُّ امْرِىءٍ يَوْمًا سَيُصْبِحُ فَانِيَا
بِأَنْ لاَ تُدَانِ الْوُدَّ مِنْ مُتَبَاعِدٍ ولاَ تَنْأَ إِنْ أَمْسَى بِقُرْبِكَ رَاضِيَا
وإِنْ بَشَرٌ يَوْمًا أَحَالَ بِوَجْهِهِ عَلَيْكَ فَحُلْ عَنْهُ وَإِنْ كُنْتَ دَانِيَا
وآسِ سَرَاةَ الْحَىِّ حيثُ لَقِيتَهُمْ وَلاَتَكُ ... البيت ، وبعده :
وَرَبَّكَ لاَتُشْرِكْ بِهِ إِنَّ شِرْكَهُ يَحُطُّ مِنَ الْخَيْرَاتِ تِلْكَ الْبَوَاقِيَا
وَإِيَّاكَ وَالْمَيْتَاتِ لاَ تَقْرَبَنَّهَا كَفَى بِكَلاَمِ اللهِ عَنْ ذَاكَ نَاهِيَا
وَلاَ تَعِدَنَّ النَّاسَ مَا لَسْتَ مُنْجِزًا وَلاَ تَشْتُمَنْ جَارًا لَطِيفًا مُصَافِيَا
وَلاَ تَزْهَدَنْ فِى وَصْلِ أَهْلِ قَرَابَةٍ وَلاَتَكُ سَبْعًا فِى الْعَشِيرَةِ عَادِيَا

... ...

وَلاَ تَحْسُدِ الْمَوْلَى وَإِنْ كَانَ ذَاغِنًى وَلاَ تَجْفُهُ إِنْ كُنْتَ فِي الْمَالِ غَانِيَا

وَجَارَةَ جَنْبِ الْبَيْتِ لاَ تَبْغِ سِرَّهَا فَإِنَّكَ لاَ تُخْفِي مِنَ اللهِ خَافِيَا

اللغة : « آس » يقال : آساه بماله مواساة ؛ إذا جعله أسوة لنفسه فيه ، والمراد أعطهم من مالك ، واجعل لهم فيه حقا كما لك فيه حق «سراة» بفتح السين والراء المهملتين ـ جمع سرىّ ، وهو الرئيس ، قال الفيومى فى المصباح : « وهو جمع عزيز لا يكاد يوجد له نظير ؛ لأنه لا يجمع فعيل على فعلة » اهـ يريد أن الذى يجمع على فعلة من الأوصاف التى بمعنى اسم الفاعل هو فاعل الصحيح اللام نحو كافر وكفرة وفاجر وفجرة وفاسق وفسقة وكاتب وكتبة . وقد جعل صاحب القاموس السراة اسم جمع لذلك « الحى » القبيلة « الرباعة » بكسر الراء ، بزنة الكتابة ـ قيل : هو رهط الرجل ، وقيل : هو نجوم الحمالة . قال السيوطى : « رباعة الرجل: شأنه الذى هو فيه » يقول : إذا حملوا دية أو غرموا مغرما فاحمل معهم ولا تقصر ؛ فاذا جعلت الرباعة بمعنى رهط الرجل كانت إضافة حمل إلى الرباعة من إضافة المصدر إلى فاعله : أى لا تكن وانيا عما يتحمله قومك من المغارم ، و إذا جعلت الرباعة بمعنى نجوم الحمالة كانت إضافة حمل إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله : أى لا تكن وانيا عن أن تتحمل المال الذى يتحمله قومك « وانيا » اسم فاعل من قولهم : ونى الرجل فى الأمر ينى ـ من باب وعد يعد ـ إذا فتر وضعف عن احتماله .

الإعراب : « آس » فعل أمر ، مبنى على حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « سراة » مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « الحى » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « حيث » ظرف مكان متعلق بآس مبنى على الضم فى محل نصب « لقيتهم » فعل ماض وفاعله ومفعوله ، والجملة فى محل جر باضافة حيث إليها « ولا » الواو حرف عطف ، لا : ناهية « تك » فعل مضارع ناقص مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « عن » حرف جر بمعنى فى « حمل » مجرور به ، والجار والمجرور متعلق بقوله وانيا الآتى ، وهو مضاف و « الرباعة » مضاف إليه « وانيا » خبر تكن ، والجملة من تكن الناقصة واسمها وخبرها معطوفة على جملة آس سراة الحى .

الشاهد فيه : قوله « عن حمل الرباعة وانيا » فان « عن » الجارة فى هذا الموضع بمعنى فى الدالة على الظرفية ، والسر فى هذا أن ونى ينى إنما يتعدى إلى المفعول به بفى ، ألا ترى إلى قوله تعالى : (وَلاَ تَنِيَا فِي ذِكْرِي) ؟ هذا بيان كلام الشارح . والذى ذهب إليه من أن « عن » فى هذا البيت بمعنى « فى » مبنى على أن « وانيا » الذى تعلق به الجار والمجرور مأخوذ من مصدر قولهم : ونى الرجل فى الأمر ينى ؛ إذا دخل فيه وفترت همته عن المضى فيه و إتمامه ، وهو أحد

السادس : موافقة مِنْ ، نحو : « وَهُوَ ٱلَّذِى يَقبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ » « أُولَٰئِكَ ٱلَّذِينَ يُتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنُ مَا عَمِلُوا » . السابع : موافقة الباء ، نحو : « وَمَا يَنْطِقُ عَنِ ٱلْهَوَى » ، والظاهر أنها على حقيقتها ، وأن المعنى وما يصدر قوله عن الهوى . الثامن : الاستعانة ، قاله الناظم ، ومثل له بنحو : رَمَيْتُ عَنِ الْقَوْسِ ؛ لأنهم يقولون : رَمَيْتُ بِالْقَوْسِ ، وفيه ردّ على الحريرى فى إنكاره أن يقال ذلك إلا إذا كانت القوس هى المرمية . التاسع : البدل ، نحو : « وَٱتَّقُوا يَوْمًا لاَ تَجْزِى نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً » ، وفى الحديث : صُومِى عَنْ أُمِّكِ . العاشر : الزيادة للتعويض من أخرى محذوفة ، كقوله :

٥٥٩ — أَتَجْزَعُ إِنْ نَفْسٌ أَتَاهَا حِمَامُهَا فَهَلاَّ ٱلَّتِى عَنْ بَيْنِ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ

معنيين يحتملهما اللفظ ، والآخر أن يكون « وانيا » مشتقا من مصدر قولهم : ونى الرجل عن كذا ينى ؛ إذا تجاوزه ولم يدخل فيه بتة . وقد ذهب الدماميني — وتبعه العلامة الصبان — إلى أن المراد من قول الشاعر « ولا تك عن حمل الرباعة وانيا » هو المعنى الثانى ؛ فيكون الاستشهاد بالبيت على هذا فاسدا ، قال الدماميني : « قيل : وعن فى البيت بمعنى فى أى ولا تك وانيا فى حمل الرباعة ؛ بدليل قوله تعالى : (وَلاَ تَنِيَا فِى ذِكْرِى) فعدّى فعل الونى بفى فيحمل ما فى البيت عليه ، والظاهر الفرق بين التعديتين ؛ فلا يتأتى الحمل ، وذلك أن معنى ونى عن كذا : جاوزه ولم يدخل فيه ؛ فيكون معنى مافى البيت : لا تك متجاوزا عن الحمل غير داخل فيه ، ومعنى ونى فى الأمر : دخل فيه وفتر ، وليس هـذا المراد من البيت بأن يكون خطابا لمن تحمل وفتر فى الإعطاء ، وإنما هو تكليف لمن لم يتحمل أن يتحمل ؛ فالمعنيان متغايران؛ فكيف يحمل أحدهما على الآخر » اه بحروفه . وذكر شمس الدين الإنبابى أنه لامانع من حمل البيت على معنى الدخول مع الفتور ويكون للمعنى الآخر — وهو النهى عن عدم الدخول أصلا — منهيا عنه بالالتزام ؛ قال أبو رجاء عفا الله تعالى عنه : وبعد تسليم ما ذكره شمس الدين الإنبابى من صحة حمل البيت على المعنى الذى يجوز جعل « عن » بمعنى « فى » لا نرى أن نحمله عليـه ، ووجه ذلك أن الأصل فى كل كلمة أن تدل على معناها ولا تحمل على المجاز إلا بقرينة مانعة من إرادة أصل المعنى ، ثم يبقى أن البيت لا يصلح للاستدلال به على ما ذكر لاحتماله وجها آخر احتمالا أقرب مما يراد حمله عليه .

٥٥٩ — هـذا ثالث ثلاثة أبيات رواها أبو على القالى فى ذيل الأمالى (ص ١٠٦ بولاق) ونسبها إلى رجل من محارب يعزى ابن عمه فى ولد له مات . وهاك هذه الأبيات :

وَإِنَّ أَخَاكَ الْـكَارِهَ الْوِرْدِ وَارِدٌ وَإِنَّكَ مَرْأًى مِنْ أَخِيكَ وَمَسْمَعُ

... ...

وَإِنَّكَ لاَ تَدْرِى بِأَيَّةِ بَلْدَةٍ صَدَاكَ وَلاَ عَنْ أَىِّ جَنْبَيْكَ تُصْرَعُ
أَتَجْزَعُ إِنْ نَفْسٌ أَتَاهَا حِمَامُهَا فَهَلاَّ الَّتِى عَنْ بَيْنِ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ

وقد رويت خمسة أبيات لزيد بن رزين بن الملوح أخى بنى مر بن بكر - وهو شاعر فارس - وفيها هذه الأبيات التى رواها أبو على ومنها البيت المستشهد به ، وهاك هذه الأبيات :

وَإِنَّ أَخَاكَ الْكَارِهَ الْوِرْدِ وَارِدٌ وَإِنَّكَ مَرْأًى مِنْ أَخِيكَ وَمَسْمَعُ
وَإِنَّكَ لاَ تَدْرِى أَبِالْمُكْثِ تَبْتَغِى نَجَاحَ الَّذِى حَاوَلْتَ أَمْ تَتَسَرَّعُ
وَإِنَّكَ لاَ تَدْرِى أَشَىْءٌ تُحِبُّهُ أَمِ اخَرُ مِمَّا تَكْرَهُ النَّفْسُ أَنْفَعُ
وَإِنَّكَ لاَ تَدْرِى بِأَيَّةِ بَلْدَةٍ صَدَاكَ وَلاَ عَنْ أَىِّ جَنْبَيْكَ تُصْرَعُ
أَتَجْزَعُ إِنْ نَفْسٌ أَتَاهَا حِمَامُهَا فَهَلاَّ الَّتِى عَنْ بَيْنِ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ

اللغة : « أتجزع » تقول : جزع فلان يجزع جزعاً - بوزان فرح يفرح فرحا - إذا اشتد حزنه وظهرت عليه آثاره « حمامها » الحمام - بكسر الحاء ، بزنة كتاب - الموت .

المعنى : يقول : أيشتد حزنك وتظهر عليك آثار الأسف والأسى إذا وقع الموت بنفس آن أجلها وانقضت مدتها ؟ وهل أنت قادر على أن تدفع الموت عن نفسك التى بين جنبيك ؟ ينكر عليه ما وقع فيه من الجزع مع عجزه عن رد المقدور .

الإعراب : « أتجزع » الهمزة حرف دال على الاستفهام الإنكارى مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، تجزع : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « إن » بكسر الهمزة - حرف شرط جازم مبنى على السكون لا محل له « نفس » فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : أتجزع إن هلكت نفس أتاها حمامها ؟ فالتفسير من معنى المذكور ؛ هذا إعراب البصريين ، والفعل المحذوف هو فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف « أتاها » أتى : فعل ماض ، وضمير الغائبة العائد إلى النفس مفعول به «حمامها» حمام : فاعل أتى مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه ، وجملة الفعل الماضى وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب مفسرة «فهلا» الفاء حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له ، هلا : أداة تحضيض حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « التى » اسم موصول منصوب المحل بنزع الخافض « عن » حرف جر زائد مبنى على السكون لا محل له « بين » ظرف مكان متعلق بمحذوف صلة الاسم الموصول منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، و بين مضاف و «جنبيك» مضاف إليه مجرور بالياء نيابة

(شَبِّهْ بكافٍ وَبِهَا ٱلتَّعْلِيلُ قَدْ يُعْنَى وَزَائِدًا لِتَوْكِيدٍ وَرَدّ)

أى : تجىء الكاف لمعانٍ ، وجملتها أربعة ، اقتصر منها فى النظم على ثلاثة : الأول : التشبيه ، وهو الأصل فيها ، نحو : زَيْدٌ كَالْأَسَدِ . الثانى : التعليل ، نحو : « وَاذْكُرُوهُ

عن الكسرة لأنه مثنى ، وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر « تدفع » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت . ويجوز فى « أن » التى فى صدر البيت أن تكون مفتوحة الهمزة فهى مخففة من الثقيلة واسمها ضمير شأن محذوف ، ونفس : مبتدأ ، وجملة « أتاها حمامها » فى محل رفع خبر المبتدأ ، وأن المخففة من الثقيلة مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بلام التعليل المقدرة قبلها ، والجار والمجرور متعلق بتجزع ، وكأنه قد قال : أتجزع لأنه أى الحال والشأن نفس أتاها أجلها .

الشاهد فيه : قوله « التى عن بين جنبيك » فإن « عن » الجارة المذكورة فى هذه العبارة زائدة للتعويض بها عن أخرى مثلها محذوفة ، وأصل الكلام : فهلا تدفع عن التى بين جنبيك ؛ فحذفت « عن » التى كانت جارة لمحل الاسم الموصول ، وزيدت « عن » أخرى بعد الموصول تعويضا عن المحذوفة ، فصار : فهلا التى عن بين جنبيك . هذا بيان كلام الشارح ، وهو تابع فيه لابن هشام فى مغنى اللبيب نقلا عن أبى الفتح بن جنى . قال ابن هشام : « العاشر من معانى عن أن تكون زائدة للتعويض من أخرى محذوفة ، كقوله * أتجزع إن نفس ... البيت * قال ابن جنى : أراد فهلا تدفع عن التى بين جنبيك ؛ فحذفت عن من أول الموصول وزيدت بعده » اهـ

وقد علمت من مجموع ما تقدم من الشواهد التى زعم بعض النحاة فى كل واحد منها أن فيه حرفا زائدا للعوض من آخر محذوف أن هذه الحروف التى ورد فيها ذلك ثلاثة ، وهى عن ، كهذا البيت الذى نحن بصدد شرحه ، وعلى ، كالشاهد (رقم ٤٥٤) الذى سبق شرحه ، والباء ، كالشاهد (رقم ٥٥٠) الذى سبق شرحه أيضا . وقد قاس ابن مالك رحمه الله على هذه الثلاثة أربعة أحرف أخرى ، وهى : من ، فجوز أن تقول : عرفت ممن عجبت ، وأنت تريد : عرفت من عجبت منه ، واللام ، فجوز لك أن تقول : عرفت لمن قلت ، وأنت تريد : عرفت من قلت له ، وإلى ، فجوز أن تقول : عرفت إلى من أويت ، وأنت تريد : عرفت من أويت إليه ، وفى ، فجوز لك أن تقول : عرفت فيمن رغبت ، وأنت تريد : عرفت من رغبت فيه . ومن المجرورة بالحروف الزائدة فى هذه الأمثلة كلها موصولة ، وليست استفهامية . وقد عرفت أن الشواهد التى تمسكوا بها تحتمل وجوها أخرى غير التى خرجها عليها القائل بالزيادة والتعويض ؛ فلا تبقى صالحة للاستدلال بها على ما ذهبوا إليه . على أنه لو لم يكن لكل منها تخريج غير الذى ذكروه وتمسكوا به لكانت أبياتا مفردة لا تثبت بها قاعدة فى موضوعها فلا تحتمل أن يقاس عليها غيرها .

كَمَا هَدَاكُمْ » أى : لهدايتكم ، وعبارته هنا وفى التسهيل تقتضى أن ذلك قليل ، ولكنه قال فى شرح الكافية : ودلالتها على التعليل كثيرة . الثالث : التوكيد ، وهى الزائدة ، نحو : « لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَىْءٌ » أى : ليس شىء مثله ، وقوله :

٥٦٠ — لَوَاحِقُ الْأَقْرَابِ فِيهَا كَالْمَقَقْ

---

٥٦٠ — هذا بيت من الرجز المشطور ، من أرجوزة طويلة لرؤبة بن العجاج ، والبيت من أبيات منها وصف فيها حمار الوحش وأتنه التى شبه ناقته بها فى الجلادة وسرعة العدو ، وليست فى وصف الخيل ، كما زعم العينى ، وقبل بيت الشاهد قوله :

أَحْقَبَ كَالْمِحْلَجِ مِنْ طُولِ الْقَلَقْ ... كَأَنَّهُ إِذْ رَاحَ مَسْلُوسُ الشَّمَقْ
نُشِّرَ عَنْهُ ، أَوْ أَسِيرٌ قَدْ عَتَقْ ... مُنْسَرِحًا إِلاَّ ذَعَالِيبَ الْخِرَقْ
مُنْتَحِياً مِنْ قَصْدِهِ عَلَى وَفَقْ ... صَاحِبَ عَادَاتٍ مِنَ الْوِرْدِ الْغَفَقْ
تَرْمِى ذِرَاعَيْهِ بِجَثْجَاثِ السُّوَقْ ... ضَرْحًا وَقَدْ أَنْجَدْنَ مِنْ ذَاتِ الطُّوَقْ
صَوَادِقُ الْعَقْبِ مَهَاذِيبُ الْوَلَقْ ... مُسْتَوِيَاتُ الْقَدِّ كَالْجَنْبِ النَّسَقْ
تَحِيدُ عَنْ أَظْلاَلِهَا مِنَ الْفَرَقْ ... مِنْ غَائِلاَتِ اللَّيْلِ وَالْهَوْلِ الزَّعَقْ
قُبٌّ مِنَ التَّعْدَاءِ حُقْبٌ فِى سَوَقْ ... لَوَاحِقُ الْأَقْرَابِ فِيهَا كَالْمَقَقْ

اللغة : « أحقب » الأحقب : حمار الوحش ، سمى بذلك لبياض فى حقويه ، والأنثى حقباء ، على مثال أبيض وبيضاء « كالمحلج » المحلج ــ بزنة المنبر ــ الخشبة التى يحلج عليها القطن ليخلص من البذر ، شبه الحمار به لصلابته ولكثرة حركته واضطرابه « من طول القلق » هو الوجه الذى شبه الحمار بالمحلج من جهته . والقلق : الاضطراب « كأنه إذ راح » راح : نقيض غدا ، تقول : سرحت الماشية بالغداة ، وراحت بالعشى ، وأنت تريد براحت رجعت ، يصف رجوعه إلى مأواه « مسلوس » على زنة اسم مفعول ، هو الوصف من السلاس ــ بالضم بزنة غراب ــ وهو ذهاب العقل ، وفعله سلس بالبناء للمجهول ، ونظيره وزنا ومعنى جن فهو مجنون « الشمق » بفتح الشين والميم جميعا ــ مصدر شمق يشمق ــ بزنة فرح يفرح فرحا ــ إذا اشتد فرحه ، وقال الليث : الشمق مرح الجنون « نشر عنه » نشر ــ بالبناء للمجهول مخفف الوسط أو مشدده ــ مأخوذ من النشرة ــ بضم فسكون ــ وهى رقية يعالج بها المجنون والمريض ، وجملة « نشر عنه » فى محل نصب حال من الضمير المستتر فى « مسلوس الوهق » والمعنى : كأن هذا الحمار الأحقب قد أخذه الإعياء والكلال من كثرة الحركة ، فحين أراد الرجوع إلى مأواه نشط شوقا إليه فكأنه مجنون نشاط قد زال

... ...

جنونه ومريض شوق قد ذهب داؤه «أو أسير قد عتق» تقول : عتق العبد ـ من باب ضرب ـ وعتاقا وعتاقة ، ككتاب وكتابة ، إذا صار حرا ، والاسم العتق ـ بكسر فسكون ـ وأسير : معطوف على مساوس ، وهذا تشبيه آخر للحمار « منسرحا » هو حال من الضمير فى راح ، ومعناه الخارج من ثيابه . والدعاليب : جمع ذعلوب كعصفور ، وهى أطراف الثياب ، وأراد أنه قد انجرد عنه الشعر « منتحيا » تقول : انتحى ، وأنحى ، إذا أخذ فى ناحية وجانب . والقصد : طلب شىء بعينه ، أو هو استقامة الطريق ، والوفق ـ بفتح الواو والفاء ـ مصدر قولك : وفق فلان فى أمره ؛ إذا صادفه موافقا « صاحب عادات » حال آخر من الضمير فى راح ، والورد ـ بكسر فسكون ـ الاسم من قولك : وردت الإبل الماء ورودا . والغفق ـ بفتح الغين والفاء ـ هو أن ترد الإبل الماء كل ساعة ، وهو وصف للورد بتأويله بالمتكرر « ترمى ذراعيه ـ إلخ » فاعل ترمى هو قوله « صوادق العقب » الآتى بعد . والجنجاث : نبت له زهرة صفراء على هيئة العصفر ومنابته القيعان . وقيل : هو شبيه بالقيصوم ومنابته فى الرياض . والسوق ـ بضم ففتح ـ اسم موضع ولم أقف على تعيينه . يريد أن الأحقب يسوق أتنه فهى تسير أمامه سيرا شديدا حتى إنها لتحطم هذا النبات المعروف بالجنجاث فتتطاير كسره فتصيب ذراعيه « ضرجا » مصدر ضرجت الشىء بمعنى شققته ، وهو حال من الجنجاث بتأويله بمشتق ، فكأنه قال : ترمى الأتن ذراعى الحمار بجنجاث هذا المكان حال كونه مكسورا . وأنجدن : سرن إلى النجد ، وهو ما ارتفع من الأرض . وذات الطوق ـ بضم الطاء وفتح الواو ـ اسم مكان أيضا « صوادق العقب » صوادق: جمع صادقة ، والعقب ـ بفتح فسكون ـ الجرى يجىء بعد جرى . والمهاذيب : جمع مهذابة ، وهى مبالغة هاذبة بمعنى مسرعة . تقول : هذب وأهذب وهاذب وهذّب ، إذا أسرع فى طيرانه أو عدوه أو كلامه . والولق : مصدر ولق يلق ـ من مثال وعد يعد ـ إذا أسرع ، وأضاف مهاذيب إلى الولق وكأنه يريد أنهن سريعات العدو « مستويات القد » القد ـ بكسر القاف ـ الطريقة « كالجنب النسق » الجنب : ماتحت الإبط إلى الكشح ، والنسق : المنتظم ، فعل بمعنى مفعول ، يريد أن هذه الأتن كأنهن فى قرب بعضهن لبعض أضلاع الجنب لاتتأخر إحداهن عن صاحبتها « تحيد عن أظلالها من الفرق » حاد عن الشىء : تنحى عنه وابتعد منه ، والأظلال : جمع ظل ، والفرق ـ بفتحتين ـ الخوف ، وفعله فرق يفرق كفرح يفرح . وغائلات الليل : الأسد والصياد وما أشبههما . والهول : مصدرها له الأمر يهوله ، إذا أفزعه . والزعق : مصدر زعق ـ كفرح ـ إذا خاف فى الليل « قب » جمع قباء أو أقب ، وصف من القبب ـ بفتح القاف والباء ـ وهو دقة الخصر ، يريد أنهن ضامرات البطون . والتعداء ـ بفتح فسكون ـ أحد مصادر عدا يعدو . والحقب : جمع حقباء أو أحقب . والسوق ـ بفتح السين والواو ـ طول

... ...

الساق ، أو غلظها ، أو حسنها . ويقال فى الوصف منه : أسوق وسوقاء «لواحق الأقراب - إلخ» اللواحق : جمع لاحقة ، وهي المهزولة الضامرة ، تقول : لحق يلحق - كسمع يسمع - إذا هزل وضمر ، والأقراب : جمع قرب - بزنة قفل أو عنق - وهو البطن ، يريد أنهن خميصات البطون . والمقق : الطول ، وقال الليث : هو الطول الفاحش فى دقة .

الإعراب : « لواحق » خبر مبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : هن لواحق ، وهو مضاف و « الأقراب » مضاف إليه « فيها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « كالمقق » الكاف حرف جر زائد ، والمقق : مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل نصب حال من الأقراب : أى هن ضامرات البطون حال كون بطونها طويلات .

الشاهد فيه : قوله « كالمقق » فإن الكاف فى هذه الكلمة حرف جر زائد لا يدل على معنى التشبيه . ألا ترى أن المقق هو الطول ، وأنه يقال : فى فلان طول ، ولا يقال : فى فلان كالطول ، وأنت تريد معنى تشبيه ما فيه بالطول ؟ وهذا التخريج الذى ذكره الشارح ههنا هو تخريج كثير من النحاة وأهل اللغة : منهم المحقق الرضى فى شرح الكافية ، وابن عصفور وإن كان قد خص زيادة الكاف بضرورة الشعر ، ومنهم أبو الفتح بن جنى فى سر الصناعة ، ومنهم أبو على الفارسى فى البغداديات ، ومنهم ابن السراج فى الأصول ، ومنهم أبو حيان ، ومنهم الأصمعى . قال أبو على الفارسى : « وأما مجىء الكاف حرفا زائدا لغير معنى التشبيه ، فكقولهم - فيما حدثناه عن أبى العباس - فلان كذى الهيئة ، يريدون : فلان ذو الهيئة ؛ فموضع المجرور رفع ، ومنه : * لَوَاحِقُ الْأَقْرَابِ فِيهَا كَالْمَقَقْ * أى : فيها مقق ؛ لأنه يصف الأضلاع بأن فيها طولا ، وليس يريد أن شيئا مثل الطول نفسه ، ومنه : (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) ، ومنه أيضا :(أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ) تقديره أرأيت الذى حاج إبراهيم فى ربه أو الذى مر على قرية » اه . وقال أبو حيان : « وحكى الفراء أنه قيل لبعض العرب : كيف تصنعون الأقط ؟ قال : كهين ، يريد هينا ؛ ومن زيادتها قول بعضهم : كمذ أخذت فى حديثك ، جوابا لمن قال له : منذ كم لم تر فلانا يريد مذ أخذت » اه . ومن هذه الأمثلة التى ضربها أبو على وأبو حيان لزيادة الكاف تعلم أنه لا وجه مطلقا لتخصيص ابن عصفور زيادتها بضرورة الشعر ، ألا ترى أن أبا على حمل آيتين من الكتاب الكريم على زيادة الكاف ، كما مثل هو وأبو حيان لزيادتها بكلام وارد عن العرب فى محاوراتهم بغير ضرورة ولا تكلف ؟ نعم يمكن أن يقال : إنه ليس بكثير فى كلامهم وإن يكن فصيحا ؛ وقد جعل الرضى لزيادة الكاف ضوابط : منها ألا تلتبس بالأصلية الدالة على التشبيه ، وذلك بأن تقوم قرينة على أنه ليس المراد بها التشبيه ولا غيره من معانى الكاف الأصلية كما

أى : فيها الْمَقَقُ ، أى : الطول . الرابع : الاستعلاء ، قيل لبعضهم : كيف أصبحت ؟ قال : كَخَيْرٍ ، أى : على خير ، وهو قليل ، أشار إلى ذلك فى التسهيل بقوله : وقد توافق على .

(وَاسْتُعْمِلَ) الكاف (اسْمًا) بمعنى مثل ، كما فى قوله :

٥٦١ — يَضْحَكْنَ عَنْ كَالْبَرَدِ الْمُنْهَمِّ

فى بيت الشاهد ، ومنها أن يسبقها « مثل » أو يتأخر عنها ، قال (ج ٢ ص ٣١٩) : « وتكون أيضا زائدة إذا لم تلتبس بالأصلية ، كما فى قوله * لَوَاحِقُ الْأَقْرَابِ فِيهَا كَالْمَقَقْ * أى : فيها المقق ، وهو الطول ، ويحكم بزيادتها عند دخولها على مثل ، فى نحو (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) أو دخول مثل عليه ، كقوله * فَأَصْبَحُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولْ * إذ الفرض أنه لايشبه بالمشبه ، فلابد من زيادة إحدى أداتى التشبيه ، وزيادة ما هو على حرف أولى ، ولا سيما إذا كان من قسم الحروف ؛ لأن الأسماء تقل زيادتها دون الحروف فى الأغلب » اه . وقال ابن هشام فى مباحث الكاف من المغنى : « الخامس من معانى الكاف الحرفية : التوكيد ، وهى الزائدة ، نحو : (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) قال الأكثرون : التقدير ليس شىء مثله ؛ إذ لو لم تقدر زائدة صار المعنى ليس شىء مثل مثله ؛ فيلزم المحال — وهو إثبات المثل — (وذلك من قبل أن النفى بحسب المتبادر من الكلام إنما ينصبّ على الحكم ويفيد ثبوت متعلقه ؛ فالمتبادر من قولنا : ليس مثل ابن زيد أحد ، أن لزيد ابنا لايشبهه أحد ، وإن كان يحتمل أن نفى المثل عنه بسبب عدم وجوده) وإنما زيدت فى الآية لتوكيد نفى المثل ؛ لأن زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانية ، قاله ابن جنى ؛ ولأنهم إذا بالغوا فى نفى الفعل عن أحد قالوا : مثلك لا يفعل كذا ، ومرادهم إنما هو النفى عن ذاته ، ولكنهم إذا نفوه عمن هو على أخص أوصافه فقد نفوه عنه . وقيل : الكاف فى الآية غير زائدة ؛ ثم اختلف ؛ فقيل : الزائد مثل كما زيدت فى (فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ) ، قالوا : وإنما زيدت هنا (فى كمثله) لتفصل الكاف من الضمير ، والقول بزيادة الحرف أولى من القول بزيادة الاسم ، بل زيادة الاسم لم تثبت ، وأما (بمثل ما آمنتم به) فقد يشهد للقائل بزيادة مثل قراءة ابن عباس (بما آمنتم به) وقد تؤولت قراءة الجماعة على زيادة الباء فى المفعول المطلق : أى إيمانا مثل إيمانكم به : أى بالله سبحانه ، أو بمحمد عليه الصلاة والسلام ، أو بالقرآن ، وقيل : مثل للقرآن ، وما للتوراة : أى فان آمنوا بكتابكم كما آمنتم بكتابهم » اه .

٥٦١ — هذا بيت من الرجز المشطور للعجاج ، وقبله قوله :

وَلاَ تَلُمْنِي الْيَوْمَ يَابْنَ عَمِّي عِنْدَ أَبِي الصَّهْبَاءِ ، أَقْصَى هَمِّي

... ...

بِيضٌ ثَلَاثٌ كَنِعَاجٍ جُمٍّ يَضْحَكْنَ عَنْ كَالْبَرَدِ الْمُنْهَمِّ

* تَحْتَ عَرَانِينِ أُنُوفٍ شُمٍّ *

اللغة : « عند أبى الصهباء » يحتمل أن يكون أبو الصهباء كنية رجل معين ، ويحتمل أن يكون أراد به الخمار ، والصهباء : الخمر ، وكناه بأبى الصهباء لأنه مالكها « أقصى همى » الهم ــ بفتح الهاء ــ العزم والإرادة ، وقال ابن فارس : الهم ما هممت به إذا أردته ولم تفعله ، أقصى الشىء : غايته ومنتهاه ، وأراد غاية ما أتمناه ومنتهى ما آمله « بيض ثلاث » البيض : جمع بيضاء ، وأراد بهن النساء الحسان ، وقد أكثر النحاة من القول فى إعراب هذه الكلمة ، وعندى أن خير ما تعرب عليه أن تكون خبرا عن قوله « أقصى همى » وكأنه قد قال : نهاية ما تصبو إليه النفس هؤلاء البيض « كنعاج » النعاج ــ بكسر النون ــ جمع نعجة ، مثل قصعة وقصاع وجفنة وجفان ، وأصل النعجة : الأنثى من الضأن ، والعرب تكنى عن المرأة بالنعجة . ونقل عن أبى عبيدة أن النعاج بقر الوحش ، ولايقال لغيرهن نعاج ، والعرب تشبه النساء ببقر الوحش فى سعة العيون « جم » بضم الجيم ــ جمع جماء ، وهى التى لا قرن لها . ويقال : جمت الشاة تجم جما ــ من باب تعب ــ إذا لم يكن لها قرن ، وفائدة الوصف بالجم نفى ما يكسبهن السماجة «يضحكن عن كالبرد » البرد ــ بفتح الباء والراء جميعا ــ حب الغمام ، وهو ما ينزل من السحاب شبه الحصى ، ويسمى حب المزن أيضا « المنهم » الذائب ، قال الجوهرى : انهم البرد والشحم : ذاب . شبه ثغر النساء بالبرد الذائب فى الجلاء واللطافة « تحت عرانين أنوف شم » العرانين : جمع عرنين ، وهو ماتحت مجتمع الحاجبين من الأنف ، والشم : جمع أشم ، وهو وصف من الشمم ، والشمم ــ بفتح الشين والميم ــ ارتفاع قصبة الأنف مع استواء أعلاه ، فان كان ثمة احديداب فهو القنا .

الإعراب : « يضحكن » فعل مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة ، ونون النسوة فاعله مبنى على الفتح فى محل رفع ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله فى محل رفع صفة ثانية لبيض ثلاث ، والصفة الأولى هى متعلق قوله « كنعاج جم » وقوله « عن » حرف جر دال على المجاوزة مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « كالبرد » الكاف اسم بمعنى مثل مبنى على الفتح فى محل جر بعن ، والجار والمجرور متعلق بيضحك ، والكاف الاسمية مضاف والبرد مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « المنهم » صفة للبرد ، مجرورة بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « عن كالبرد » فان الكاف فى هذه العبارة اسم بمعنى مثل ، بدليل دخول حرف الجر الذى هو عن عليها ، وقد علمنا أن حرف الجر لايدخل إلا على الاسم . وههنا أمران لابد أن نشير إليهما . الأمر الأول : أنهم اختلفوا فى : هل تكون الكاف اسما بمعنى مثل ، فان

... ...

كانت فهل يختص مجىء الكاف اسما بمعنى مثل بضرورة الشعر أو لا يختص بها ؟ أما عن الأول فلم يخالف فيه أحد ، وأما الثانى فذهب الأخفش والفارسى وابن مالك إلى أن مجىء الكاف اسما بمعنى مثل لا يختص بضرورة الشعر ، وذهب غير هؤلاء إلى أنه يختص بضرورة الشعر ، قال المحقق الرضى (ج ٢ ص ٣١٩) : « وتتعين اسمية الكاف إذا انجرت كما فى قوله * يضحكن عن كالبرد المنهم * و إذا ارتفعت [على الفاعلية] كما فى قوله :

أَتَنْتَهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِى شَطَطٍ كَالطَّعْنِ يَهْلِكُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْفُتُلُ

أو على الابتداء ، نحو : كذا عندى درهما ، على ما قال بعضهم . . . وسيبويه لا يحكم باسميتها إلا عند الضرورة » اهـ . وقال ابن هشام فى المغنى : «وأما الكاف الاسمية الجارة فمرادفة لمثل ، ولا تقع كذلك عند سيبويه والمحققين إلا فى الضرورة ، كقوله * يضحكن عن كالبرد المنهم * وقال كثير منهم الأخفش والفارسى : يجوز فى الاختيار ؛ فجوزوا فى نحو زيد كالأسد أن تكون الكاف فى موضع رفع والأسد مخفوضا بالإضافة . . . . ولو كان كما زعموا لسمع فى الكلام مثل مررت بكالأسد » اهـ . والأمر الثانى : قد وقع فى الشعر العربى كثيرا جر الكاف بأحد ثلاثة أحرف : عن ، وعلى ، والباء . كما وقع كثيرا فيه مجىء الكاف مبتدأ ، وفاعلا ، ومفعولا به ، ومضافا إليه : فأما وقوعها مجرورة بعن فمثل البيت الشاهد الذى نحن بصدد شرحه ، وأما وقوعها مجرورة بعلى فكقول ذى الرمة :

أَبِيتُ عَلَى مَيٍّ كَئِيباً وَبَعْلُهَا عَلَى كَالنَّقَا مِنْ عَالِجٍ يَتَبَطَّحُ

وأما وقوعها مجرورة بالباء فكالبيت الآتى (٥٦٢) وكقول امرىء القيس يصف فرسا :

وَرُحْنَا بِكَابْنِ الْمَاءِ يُجْنَبُ وَسْطَنَا تَصَوَّبُ فِيهِ الْعَيْنُ طَوْراً وَتَرْتَقِى

يريد : رحنا بفرس مثل ابن الماء ــ وهو الغرنيق ــ فى سرعته وسهولة مشيه . وأما مجيئها مبتدأ فكقول الكميت :

عَلَيْنَا كَالنِّهَاءِ مُضَاعَفَاتٌ مِنَ الْمَاذِىِّ لَمْ تُوزِ الْمُتُونَا

أراد : مثل النهاء علينا . وأما مجيئها فاعلا فكقول الأعشى :

أَتَنْتَهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِى شَطَطٍ كَالطَّعْنِ يَهْلِكُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْفُتُلُ

أراد : لا ينهى ذوى الشطط مثل الطعن . وخرجوا على هذا قول امرىء القيس :

وَإِنَّكَ لَمْ يَفْخَرْ عَلَيْكَ كَفَاخِرٍ ضَعِيفٍ وَلَمْ يَغْلِبْكَ مِثْلُ مُغَلَّبِ

أراد : لم يفخر عليك مثل فاخر ضعيف . وأما وقوع الكاف مفعولا به فكقول النابغة :

أى : عَنْ مِثْلِ الْبَرَدِ ، وقوله :

٥٦٢ — بِكَاللَّقْوَةِ الشَّغْوَاءِ جُلْتُ فَلَمْ أَكُنْ لِأُولَعَ إلاَّ بِالْكَمِيِّ الْمُقَنَّعِ

لَا يَبْرَمُونَ إذَا مَا الْأُفْقُ جَلَّلَهُ بَرْدُ الشِّتَاءِ مِنَ الْإِمْحَالِ كَالْأَدَمِ

فالكاف فى قوله « كالأدم » مفعول به ثان لقوله « جلله » يريد : جلل برد الشتاء الأفق مثل الأدم . وأما وقوع الكاف مضافا إليه فكقول الشاعر :

تَيَّمَ الْقَلْبَ حُبُّ كَالْبَدْرِ ، لَا ، بَلْ فَاقَ حُسْنًا مَنْ تَيَّمَ الْقَلْبَ حُبًّا

٥٦٢ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، كما لم أقف له على سوابق أو لواحق .

اللغة : « بكا للقوة » اللقوة — بفتح اللام أو كسرها — العقاب الخفيف السريع ، وعن أبى عبيدة أنها سميت لقوة لسعة أشداقها « الشغواء » بفتح الشين المعجمة وسكون الغين ، بزنة الحمراء — المعوجة المنقار ، وإنما يعوج منقارها حين تشتد قوتها « جلت » يقال : جال الفارس فى الحرب يجول ؛ إذا طاف فى مجال المعركة ، وإنما يفعل ذلك إذا كان لا يبالى أحدا « لأولع » مضارع مبنى للمجهول ماضيه قولهم : أولع فلان بكذا ؛ إذا شغف به وعنى « الكمى » الشجاع المتكمى فى سلاحه : أى المستتر فيه « المقنع » الذى يلبس القناع ، والقناع — بزنة الكتاب — يطلق على ما يستر الوجه ، وعلى السلاح . وكان من عادة بعض أبطالهم أن يستروا وجوههم لكثرة ما قتلوا فهم يخافون أن يؤخذوا بثارات قبلهم .

الإعراب : « بكا للقوة » الباء حرف جر ، والكاف اسم بمعنى مثل مبنى على الفتح فى محل جر بالباء ، والجار والمجرور متعلق بقوله «جلت» الآتى ، والكاف الاسمية مضاف واللقوة مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « الشغواء » صفة للقوة « جلت » فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله مبنى على الضم فى محل جر « فلم » الفاء حرف عطف ، ولم : حرف نفى وجزم وقلب « أكن » فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « لأولع » اللام لام الجحود أولع : فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بأن المضمرة وجوبا بعد لام الجحود ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وجملة المضارع ونائب فاعله فى محل نصب خبر أكن « إلا » أداة استثناء ملغاة لا عمل لها « بالكمى » جار ومجرور متعلق بقوله أولع «المقنع» صفة للكمى .

الشاهد فيه : قوله « بكا للقوة » فان الكاف فى هذه الكلمة اسم بمعنى مثل ، بدليل انجرارها بالباء ، وقد عرفت أن حروف الجر تختص بأن تتصل بالأسماء . وهل دخول الباء على الكاف يختص بالضرورة ؟ اختلاف العلماء فيه ، وقد شرحنا ذلك فى الشاهد السابق .

فان قلت : فلماذا تكلف العلماء فيما ذكر الشارح وذكرت من الشواهد أن يجعلوا الكاف اسما بمعنى مثل ، وهلا جعلوا الكاف حرف جر وجعلوها هى ومجرورها صفة لموصوف محذوف ؟

وهو مخصوص عند سيبويه والمحققين بالضرورة ، وأجازه كثيرون ــ منهم الفارسى والناظم ــ فى الاختيار .

(وَ كَذَا عَنْ وَعَلَى) استعملا اسمين : الأول بمعنى جَانِب ، والثانى بمعنى فَوْق (مِنْ أجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا مِنْ دَخَلاَ) فى قوله :

فيكون تقدير قول الأعشى : ولن ينهى ذوى شطط شىء كالطعن ، ويكون تقدير قول امرئ القيس : ورحنا بفرس كابن الماء ، ويكون تقدير هذا الشاهد الذى نحن بصدد شرحه : جلت بفرس كاللقوة الشغواء ، ويكون تقدير البيت الآخر لامرئ القيس : وإنك لم يفخر عليك أحد كفاخر ضعيف ، ويكون تقدير بيت الكميت : علينا دروع كالنهاء ، ويكون تقدير بيت النابغة : جلل برد الشتاء الأفق بردا كالأدم ، مثلا ؛ ويكون تقدير البيت الآخر : تيم القلب حب فتاة كالبدر ، ويكون تقدير قول العجاج الذى هو الشاهد السابق : يضحكن عن مبسم كالبرد ، وهكذا .

فالجواب عن ذلك أن حذف الموصوف وإقامة الوصف مقامه ، وهو ما تريد أن تحمل عليه هذه الشواهد كلها ، ليس حسنا فى كل موضع ، بل قد يكون قبيحا فى مواطن ، وقد يشتد قبحه فى مواطن أخرى . أفلست ترى أنه قد لزمك على هذا التخريج الذى تريده أن تجعل الفاعل فى بيت الأعشى وفى أحد بيتى امرئ القيس محذوفا ، وقد علمت أن الفاعل لايجوز حذفه بتة ؟ وإذا كان هذا التخريج لايخلو من القبح لزمك ألاتصير إليه وفى الكلام مندوحة عنه

فان قلت : فان ما أردت من التخريج لم يحذف فيـــه الفاعل إلا وقد قام مقامه وصفه ، والقبيح إنما هو حذف الفاعل دون أن يقام شىء مقامه .

قلت : الجواب عن هذا أيسر مما تظن ، أرأيت كيف ذهبت مذهبا أقبح من القبيح وأنت تحسب أنه شىء لا غبار عليه ؟ فقد لزمك على ما تريد أن تذهب إليه أن توقع الجار والمجرور فاعلا ، وقد عرفت أن الفاعل لا يكون إلا اسما صريحا أو مؤولا بالصريح بواسطة أدوات المصدر ، فأما أن يكون الجار غير الزائد ومجروره فاعلا فذلك مالا نظيرله فى العربية وهومالايجوزلك أن تذهب إليه ولا إلى ما يقتضيه . وإذا لم يمكن اعتبار الفاعل محذوفا وهو ملحوظ ، ولا اعتباره محذوفا وهو غير ملحوظ لقيام غيره مقامه ، وكان الكاف صالحا لأن يكون فاعلا ــ فقد وجب المصير إلى هذا ، وإذا وجب المصير إليه ثبت أن الكاف قد تكون اسما بمعنى مثل ، كما قد تكون حرف جر دالا على التشبيه ، وإذا ثبت ذلك فى الكاف لم ينكر بعد ذلك أن تقع فى مواقع الإعراب التى لا تقع فيها إلا الأسماء .

٥٦٣ — وَلَقَدْ أَرَانِي لِلرِّمَاحِ دَرِيئَةً مِنْ عَنْ يَمِينِي تَارَةً وَأَمَامِي

٥٦٣ — هذا بيت من أبيات لقطرىّ بن الفجاءة المازنى التميمى ، وقد سبق ذكر هذه الأبيات وشرحها مع شرح الشاهد (رقم ٤٧٦) الذى سبق فى باب الحال (انظر هذا الجزء ص ٣٣) .

الإعراب : « ولقد » الواو حرف عطف ، أو حرف قسم وجر ، والمقسم به محذوف : أى والله . واللام واقعة فى جواب القسم المقدر ، وقد : حرف تحقيق « أرانى » أرى : فعل مضارع مبنى للمجهول أو للمعلوم ، ونائب فاعله على الأول وفاعله على الثانى ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به أول لأرى إن بنيته للفاعل « للرماح » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من دريئة الآتى « دريئة » مفعول ثان لأرى إن بنيته للفاعل ، وهو حال من ياء المتكلم إن بنيته للمجهول « من » حرف جر « عن » اسم بمعنى جانب مبنى على السكون فى محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بفعل دل عليه قوله « أرانى للرماح دريئة » وكأنه قد قال : تجيئنى من جهة يمينى تارة ومن جهة أمامى تارة أخرى ، وعن مضاف ويمين من « يمينى » مضاف إليه ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « تارة » ظرف متعلق بذلك الفعل المدلول عليه بما تقدم « وأمامى » الواو حرف عطف ، أمام : معطوف على يمينى ، وياء المتكلم مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « من عن يمينى » فإن عن فى هذه العبارة اسم بمعنى جانب أو جهة ؛ بدليل دخول حرف الجر وهو « من » عليها ، وقد علم أن حرف الجر لا يتصل إلا بالأسماء ، ومثل هذا البيت فى دخول من على عن البيت الآتى . وقد تدخل عليها على ، وذلك مثل قول الشاعر :

عَلَى عَنْ يَمِينِي مَرَّتِ الطَّيْرُ سُنَّحًا وَكَيْفَ سُنُوحٌ وَالْيَمِينُ قَطِيعُ

فإن قلت : فما فائدة دخول « من » على عن فى البيت المستشهد به والبيت الذى بعده ؟

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : ذكر ابن هشام فى المغنى أن قول القائل : قعدت عن يمين فلان ، معناه قعدت فى ناحية يمينه ، وهذا يحتمل أن مكانه من جهة يمين فلان ملاصق لمكان فلان كما يحتمل أنه بعيد منه غير ملاصق له ، فإذا قالوا : قعدت من عن يمين فلان ، تعين أن يكون مقصود المتكلم أن مكانه من جهة يمين فلان ملاصق لمكان فلان هذا وأنه جالس فى مبدأ جهة يمينه .

فإن قلت : فإن « عن » الحرفية دالة على المجاوزة ، وعن الاسمية بمعنى جانب أو جهة ، والمعنيان مختلفان ، بخلاف الكاف فإنها دالة على التشبيه سواء أكانت اسمية أم حرفية ، فما تقول فى هذا : أتجد معنى عن واحدا أم تجد لاختلافهما سرا ؟

وكقوله :

٥٦٤ — غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَاتَمَّ ظِمْؤُها تَصِلُّ وَعَنْ قَيْضٍ بِزِيزَاء مَجْهَلِ

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : قد ذكر جار الله الزمخشرى فى المفصل أن معنى قول القائل : جلس فلان عن يمين فلان ، أنه جلس متراخيا عن بدن فلان فى المكان الذى بحيال يمينه فكأنه قد قال : جلس فلان من جانب يمين فلان وفى موضع متجاوز عن بدنه، وعلى هذا يتحقق اتحاد المعنيين ، ويكون شأن « عن » فى اسميتها وحرفيتها كشأن الكاف فيهما ، غير أنه يجب أن يكون مرادهم من قولهم إن عن الاسمية بمعنى الجهة أو الجانب هو الجهة المجاوزة لمدخولها لا مجرد الجهة ؛ فافهم ذلك وكن على ثبت منه .

٥٦٤ — هذا بيت من قصيدة طويلة لمزاحم العقيلى ، وأول هذه القصيدة قوله :

خَلِيلَيَّ عُوجَا بِى عَلَى الرَّبْعِ نَسْأَلِ مَــتَى عَهْدُهُ بِالظَّاعِنِ الْمُتَحَمِّلِ

وقبل بيت الشاهد قوله :

قَطَعْتُ بِشَوْشَاةٍ كَأَنَّ قُتُودَهَا عَلَى خَاضِبٍ يَعْلُو الْأَمَاعِزَ مُجْفِلِ

أَذَلِكَ أَمْ كُدْرِيَّةٌ ظَـلَّ فَرْخُهَا لَقًى بِشَرَوْرَى كَالْيَتِيمِ الْمُعَيَّلِ

غدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظِمْؤُها تَصِلُّ وَعَنْ ... البيت ، وبعده :

غُدُوًّا طَوَى يَوْمَيْنِ عَنْهُ انْطِلاَقَهَا كَمِيلَيْنِ مِنْ سَيْرِ الْقَطَا غَيْرَ مُؤْتَلِ

اللغة : « بشوشاة » — بفتح الشين — الناقة الخفيفة « قتودها » القتود — بضم القاف والتاء — جمع قتد ، وهو خشب الرحل « خاضب » هو ذكر النعام الذى أكل الربيع فاحمر ساقاه « الأماعز » جمع أمعز ، وهو المكان الكثير الحصى « مجفل » اسم فاعل من قولهم : أجفل الظليم ونحوه ، إذا نفر ، والظليم يضرب به المثل فى سرعة العدو ، فاذا كان نافرا فهو أشد سرعة « أذلك أم كدرية » الإشارة راجعة إلى الخاضب ، والكدرية — بضم الكاف وسكون الدال — القطاة الغبراء اللون الرقشاء الظهر والبطن الصفراء الحلق ، واسم الإشارة خبر مبتدأ محذوف ، وكأنه قد قال : أناقتى ذلك الخاضب أم كدرية ؟ فهو تشبيه بليغ قصد به تشبيه ناقته فى الخفة والسرعة بأحد الاثنين على طريق الاستفهام التجاهلى . وقوله « ظل فرخها لقى » جملة تقع صفة لكدرية ، واللقى — بزنة الفتى — المطروح الملقى الذى لا يلتفت إليه «شرورى» بزنة سفرجل — جبل بطريق مكة إلى الكوفة بين مساكن بنى أسد ومساكن بنى عامر « المعيل » بزنة اسم المفعول — الفقير أو المهمل . وقوله « غدت من عليه — البيت » الضمير المستتر فى غدت راجع إلى الكدرية ، والضمير البارز فى عليه راجع إلى فرخها ، يريد أن هذه القطاة

... ...

قد انصرفت عن فرخها . وظمء : هو فاعل تم ، والظم - بكسر الظاء وسكون الميم - أراد به ههنا مدة صبر القطاة على الماء «تصل» أراد تصوّت أحشاؤها من اليبس ؛ فأسند الفعل إليها ، ويقال : جاءت الإبل تصل عطشا ، والصليـل : صوت الشيء اليابس «وعن قيض» القيض - بفتح فسكون - قشر البيضة ، وأراد البيض، أوالبيض الذى فسد فلم يخرج منه فرخ «بزيزاء» الزيزاء - بكسر الزاى الأولى أو فتحها - ماارتفع من الأرض وغلظ ، ويقال : الزيزاء هي الأرض الغليظة المستوية التى لاشجر فيها ، ويقال : المفازة التى لا أعلام فيها ، وروى « ببيداء مجهل » والمجهل - بزنة مقعد - التى لا يهتدى فيها . وإنما جعل للكدرية فرخا و بيضا لتكون أشد شوقا إلى العودة فتكون أسرع طيرانا .

الإعراب : « غدت » غدا : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى الكدرية المذكورة فى بيت سابق ، والتاء علامة التأنيث « من » حرف جر « عليه » على : اسم بمعنى فوق مبنى على السكون فى محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بغدت ، وعلى مضاف وضمير الغائب العائد إلى الفرخ مضاف إليه مبنى على الكسر فى محل جر « بعد » ظرف متعلق بغدت منصوب بالفتحة الظاهرة « ما » مصدرية حرف مبنى على السكون لا محل له « تم » فعل ماض « ظمؤها » ظمء : فاعل بتم مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الكدرية مضاف إليه ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور باضافة بعد إليه ، وتقدير الكلام : بعد تمام ظمئها « تصل » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى الكدرية ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل نصب حال صاحبه فاعل غدت وهو الضمير العائد إلى الكدرية « وعن قيض » الواو حرف عطف ، وعن قيض : جار ومجرور معطوف بالواو على قوله « من عليه » فهو متعلق أيضا بغدت ، وذهب ابن هشام اللخمى إلى أن « عن قيض » معطوف بالواو على قوله «عليه» وحده ؛ فيكون «عن» ههنا أيضا مجرورا بمن ، وعليه فعن مضاف وقيض مضاف إليه « بزيزاء » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقيض « مجهل » نعت لزيزاء ، ونعت المجرور مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « من عليه » فان على فى هذه العبارة اسم بمعنى فوق، ولهذا دخلت من عليه ؛ لأن حروف الجر لا تدخل على غير الأسماء . وقد اختلف العلماء فى اسمية «على» : أتختص بضرورة الشعر أم لا تختص بذلك ؟ فصريح كلام سيبويه أن اسميتها عند دخول من عليها غير مختصة بضرورة الشعر . وذهب ابن عصفور إلى أن على فى هذا البيت وغيره استعملت اسما للضرورة إجراء لها مجرى ماهى بمعناه وهو فوق . وذهب الفراء و بعض الكوفيين إلى أن «عن»

(وَمُذْ وَمُنْذُ) يستعملان أيضا اسمين وحرفين : فهما (اُسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا) اسماً مفرداً ، (أَوْ أُولِيَا) جملةً ، كما إذا أوليا (اَلْفِعْلَ) مع فاعله ، وهو الغالب ، ولهذا اقتصر على ذكره ، أو المبتدأ مع خبره .

فالأول نحو : مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمَانِ ، أو مُنْذُ يَوْمُ الْجُمُعَةِ ، وهما حينئذ مبتدآن وما بعدهما خبر ، والتقدير : أَمَدُ انقطاعِ الرؤية يومان ، وأوّلُ انقطاع الرؤية يومُ الجمعة . وقد أشعر بذلك قوله : حَيْثُ رَفَعَا ، وقيل بالعكس ، والمعنى بيني وبين الرؤية يومان ، وقيل : ظرفان ، وما بعدهما فاعل بفعل محذوف ، أى : مذ كان ـ أو مذ مضى ـ يومان ، وإليه ذهب أكثر الكوفيين ، واختاره السهيلى والناظم فى التسهيل .

والثانى (كَجِئْتُ مُذْ دَعَا) ، وقوله :

* مَا زَالَ مُذْ عَقَدَتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ[1] *

وقوله :

٥٦٥ — وَمَا زِلْتُ أَبْغِى الْخَيْرَ مُذْ أَنَا يَافِعٌ

و « على » لا يكونان اسما ولو دخل عليهما حرف الجر ، وحروف الجر عند هؤلاء يجوز دخول « من » عليها كلها إلا أربعة ، وهى : مذ ، واللام ، والباء ، وفى . وذهب ابن الطراوة وابن طاهر وابن خروف وأبو على فى أحد قوليه إلى أن « على » اسم بمعنى فوق دائما ، ولا تكون حرف جر أصلا ؛ فهذه أربعة أقوال .

(١) هذا صدر بيت ، وعجزه :

* فَسَمَا فَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ *

وهذا بيت من قصيدة للفرزدق يمدح فيها آل المهلب . وقد تقدم ذكر هذا البيت فى باب المعرف بأداة التعريف ، وهو الشاهد (رقم ١٣٢) ، وذكرنا معه جملة أبيات من القصيدة وشرحناها بما لا نرى معه إعادة شىء منه (انظر الجزء الأول ص ٢٣٠) والاستشهاد بالبيت هنا فى قوله : « مذ عقدت يداه إزاره » حيث دخلت مذ على الجملة الفعلية ، ومذ حينئذ ظرف زمان مضاف إلى الجملة بعده ، وسيأتى شرح ذلك مستوفى مع شرح الشاهد الآتى عقب هذا .

٥٦٥ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* وَلِيدًا وَكَهْلاً حِينَ شِبْتُ وَأَمْرَدَا *

والمشهور أنهما حينئذ ظرفان مضافان إلى الجملة ، وقيل : إلى زمن مضاف إلى الجملة ، وقيل : مبتدآن ؛ فيجب تقدير زمن مضاف إلى الجملة يكون هو الخبر .

وهذا بيت من قصيدة الأعشى ميمون بن قيس التي أولها :

أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدَا وَبِتَّ كَمَا بَاتَ السَّلِيمُ مُسَهَّدَا

وقد ذكرنا منها عدة أبيات في باب المفعول المطلق عند شرح الشاهد (رقم ٤٢١) فارجع إلى ذلك في الموضع الذي أشرنا إليه (ج ٢ ص ٣٥١) ثم انظر شرح الشاهد (رقم ٥٤٢) في هذا الجزء (ص ٢٤٧) .

اللغة : « أبغي » أطلب « الخير » قد روى في مكانه « المال » وهو أشهر « مذ أنا يافع » اليافع : الغلام الذي قارب الحلم ، وهو اسم الفاعل لقولهم : أيفع الغلام ، إذا دنا من الحلم ، وكان القياس يقتضي أن يكون اسم الفاعل موفعا كالمصلح من أصلح والمفسد من أفسد ، أو يكون له فعل ثلاثي ، ولكن المستعمل من فعل هذه المادة هو أيفع ، والذي جاء من اسم الفاعل هو يافع ، وكأنهم قد استعملوا فعلا ثلاثيا ثم جاءوا باسم الفاعل له ثم أماتوا ذلك الفعل وأبقوا اسم فاعله . ولذلك نظائر ؛ قالوا : أعشب المكان فهو عاشب ، إذا كثر فيه العشب . وقالوا : أمحل المكان فهو ماحل ، إذا أجدب ، وقالوا : أورس المكان فهو وارس ، إذا كثر فيه نبات الورس .

الإعراب : « ما » حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب « زلت » زال : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه مبني على الضم في محل رفع « أبغي » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة من الفعل وفاعله في محل نصب خبر زال الناقصة « الخير » مفعول به لأبغي ، منصوب بالفتحة الظاهرة « مذ » ظرف زمان متعلق بأبغي مبني على السكون في محل نصب « أنا » ضمير منفصل مبتدأ « يافع » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر بإضافة مذ إليها .

الشاهد فيه : قوله « مذ أنا يافع » حيث وقعت الجملة الاسمية بعد «مذ» . وللعلماء في مذ حينئذ ثلاثة أقوال : أولها أن « مذ » ظرف مضاف إلى الجملة التالية له ، وكأن الشاعر قد قال : مازلت أبغي الخير وقت أنا يافع ، وهذا القول هو الذي جرينا عليه في إعراب البيت . والثاني : أن « مذ » مضاف إلى ظرف محذوف ، وهذا الظرف هو المضاف إلى الجملة الواقعة بعد مذ ، وإذا لاحظت أن « مذ » ظرف زمان لم يكن هناك داع لتقدير زمان يضاف إلى الجملة ؛ إذ التقدير حينئذ : مازلت أبغي الخير وقت زمان أنا يافع ، فأحد الظرفين لا يفيد شيئا . والثالث : أن «مذ» ليس ظرف زمان ، ولكنه مبتدأ حذف خبره ، وهذا الخبر المحذوف هو الذي يضاف إلى الجملة ، وكأن الشاعر قد قال : أول أمد بغائي الخير وقت أنا يافع .

(وَأَنْ يَجُرَّا) فهما حَرْفَا جَرٍّ ، ثم إن كان ذلك (فِي مُضِيٍّ فَكَمِنْ * هُمَا) فى المعنى ، نحو : مارأيته مُذْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ، ومُنْذُ يَوْمِ الجمعة ، أى : من يوم الجمعة (وَفِي الْحُضُورِ مَعْنَى فِي اسْتَبِنْ) بهما ، نحو : ما رأيته مذ يَوْمِنَا ، أو منذ يَوْمِنا : أى فى يومنا . هذا مع المعرفة كما رأيت ، فإن كان المجرور بهما نكرة كانا بمعنى مِنْ و إلى مَعًا كما فى المعدود ، نحو : ما رأيته مذ ـ أو منذ ـ يومين ، وكونهما إذا جَرَّا حرفَيْ جَرٍّ هو ما ذهب إليه الأكثرون ، وقيل : هما ظرفان منصوبان بالفعل قبلهما .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : أكثر العرب على وجوب جرهما للحاضر ، وعلى ترجيح جر منذ الماضى على رفعه ، كقوله :

٥٦٦ — وَرَبْعٍ عَفَتْ آثَارُهُ مُنْذُ أَزْمَانِ

---

٥٦٦ — هذا عجز بيت هو مطلع قصيدة طويلة لامرىء القيس بن حجر الكندى ، وصدره قوله :

* قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَعِرْفَانِ *

و بعد هذا المطلع قوله :

أَتَتْ حِجَجٌ بَعْدِي عَلَيْهَا فَأَصْبَحَتْ ... كَخَطِّ زَبُورٍ فِي مَصَاحِفِ رُهْبَانِ

ذَكَرْتُ بِهَا الْحَيَّ الْجَمِيعَ فَهَيَّجَتْ ... عَقَابِيلَ سُقْمٍ مِنْ ضَمِيرٍ وَأَشْجَانِ

فَسَحَّتْ دُمُوعِي فِي الرِّدَاءِ كَأَنَّهَا ... كُلًى مِنْ شَعِيبٍ ذَاتِ سَحٍّ وَتَهْتَانِ

اللغة : « قفا نبك ـ البيت » قد جاء صدر هذا المطلع فى طويلته اللامية :

* قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ *

وقوله ههنا : « وربع عفت آثاره » قد روى فى مكانه « ورسم عفت آثاره » والربع ـ بفتح فسكون ـ المنزل والدار . والرسم ـ بوزنه ـ مابقى من آثار الديار . وعفت آثاره : ذهبت وامحت معالمه ، والآثار : جمع أثر ـ بفتحتين ـ ويروى فى مكانه « آياته » والآيات : جمع آية ، وهى العلامة التى يستدل بها عليه ومنها يعرف ، وكل شىء استدل به على شىء آخر فهو علامته وآيته . ومن ذلك آيات النبوة ، والأزمان : جمع زمن ـ بفتحتين ـ كسبب وأسباب ، و بطل وأبطال .

الإعراب : « قفا » فعل أمر ، وألف الاثنين فاعله « نبك » فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر ، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا

وعلى ترجيح رفع مذ للماضي على جره ؛ فمن القليل فيها قوله :

٥٦٧ — لِمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الْحِجْرِ   أَقْوَيْنَ مُذْ حِجَجٍ وَمُذْ دَهْرِ

تقديره نحن «من ذكرى» جار ومجرور متعلق بنبكى ، وذكرى مضاف و «حبيب» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « وعرفان » الواو حرف عطف ، عرفان : معطوف على ذكرى حبيب « وربع » الواو عاطفة ، ربع : معطوف على ذكرى حبيب أيضا « عفت » عفا : فعل ماض ، والتاء حرف دال على تأنيث الفاعل ، «آياته» آيات : فاعل عفت مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف ، وضمير الغائب العائد إلى الربع مضاف إليه ، والجملة من الفعل الماضي وفاعله في محل جر صفة لربع « منذ » حرف جر مبنى على الضم لا محل له من الإعراب « أزمان » مجرور بمنذ ، والجار والمجرور متعلق بعفت .

الشاهد فيه : قوله «منذ أزمان» حيث وردت منذ في هذه الكلمة داخلة على الزمان الماضي ، على ما هو الكثير فيها ، وأكثر العلماء على أن « منذ » حينئذ حرف جر ، وعلى أن معناها في هذه العبارة هو معنى « من » ؛ لأن الفعل العامل فيها ماض ، كما يعلم من كلام الشارح .

٥٦٧ — هذا مطلع قصيدة لزهير بن أبي سلمى المزني يمدح فيها هرم بن سنان ، وبعده قوله :

لَعِبَ الزَّمَانُ بِهَا وَغَيَّرَهَا   بَعْدِي سَوَافِي الْمُورِ وَالْقَطْرِ
قَفْرًا بِمُنْدَفَعِ النَّحَائِتِ مِنْ   ضَفْوَيْ أُولاَتِ الضَّالِ وَالسِّدْرِ
دَعْ ذَا وَعَدِّ الْقَوْلَ فِي هَرِمٍ   خَيْرِ الْبُدَاةِ وَسَيِّدِ الْحَضْرِ
تاللهِ قَدْ عَلِمَتْ سَرَاةُ بَنِي   ذُبْيَانَ عَامَ الْحَبْسِ وَالْأَصْرِ
أَنْ نِعْمَ مُعْتَرَكُ الْجِيَاعِ إِذَا   خَبَّ السَّفِيرُ وَسَابِئُ الْخَمْرِ
وَلَنِعْمَ حَشْوُ الدِّرْعِ أَنْتَ إِذَا   دُعِيَتْ نَزَالِ وَلُجَّ فِي الذُّعْرِ
حَامِي الذِّمَارِ عَلَى مُحَافَظَةِ الْ   جُلَّى أَمِينُ مُغَيَّبِ الصَّدْرِ

وقد نسب نقاد الشعر ثلاثة الأبيات الأولى إلى حماد الراوية ، وذكروا أن أول كلام زهير هو قوله : «دع ذا — إلخ» . قالوا : اجتمع قوم من حملة الشعر في دار أمير المؤمنين المهدي بعيساباذ ، فخرج رجل فدعا بالمفضل الضبي الراوية ، فدخل ، فمكث مليا ، ثم خرج ذلك الرجل ؛ فدعا بحماد الراوية ، ثم خرج ومعه حماد والمفضل جميعا ، وقد بان الانكسار والغم في وجه حماد ، وظهر السرور والنشاط في وجه المفضل . ثم خرج الخادم فقال : يامعشر من حضر من أهل العلم ، إن أمير المؤمنين

... ...

يعلمكم أنه وصل حمادا الشاعر بعشرين ألف درهم لجودة شعره ، وأبطل روايته لزيادته فى أشعار الناس ما ليس منها ، ووصل المفضل بخمسين ألف درهم لصدقه وصحة روايته : فمن أراد أن يسمع شعرا جيدا محدثا فليسمع من حماد ، ومن أراد رواية صحيحة فليأخذها عن المفضل ، فسألنا عن السبب ، فأخبرنا أن المهدى قال للمفضل لما دعا به وحده : إنى رأيت زهير بن أبى سلمى افتتح قصيدته بأن قال : * دع ذا وعد القول فى هرم * ولم يتقدم قبل ذلك قول ، فما الذى أمر نفسه بتركه ؟ فقال له المفضل : ما سمعت فى هذا شيئا ، إلا أنى توهمته كان فى قول يقوله أو يروى فى أن يقول شعرا ، فقال : عد إلى مدح هرم ، دع ذا . ثم دعا بحماد فسأله عن مثل ما سأل عنه المفضل ، فقال : ليس هكذا قال زهير يا أمير المؤمنين ، قال : فكيف قال ؟ قال : فأنشده ثلاثة الأبيات قبل هذا البيت ؛ فأطرق المهدى ساعة ، ثم أقبل على حماد ، فقال : قد بلغ أمير المؤمنين عنك خبر لابد من استحلافك عليه ، ثم استحلفه بأيمان البيعة ليصدقنه عما يسأله عنه ، فحلف له ، فلما توثق منه قال له : اصدقنى عن حال هذه الأبيات ومن أضافها إلى زهير . فأقر له حينئذ أنه قالها ، فأمر فيه وفى المفضل بما أمر به من كشف أمرهما وشهر حالهما .

اللغة : « لمن الديار بقنة الحجر ـ البيت » الاستفهام ههنا للتعجب من شدة خراب هذه الديار حتى كأنها لا تعرف ولا يعرف سكانها وأصحابها ، والقنة ـ بضم القاف وتشديد النون ـ أعلى الجبل ، ومثله القلة وزنا ومعنى . والحجر ـ بكسر الحاء وسكون الجيم ـ هى منازل ثمود بناحية الشام عند وادى القرى ، ولكن المعروف أن هذه « حجر » بغير أداة التعريف ، ولهذا قالوا : إن « أل » فى هذا اللفظ زائدة ، وهم يزيدون « ال » فى الأعلام كما قال الشاعر :

رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهْ

وكما قال الآخر :

* يَالَيْتَ أُمَّ الْعَمْرِو كَانَتْ صَاحِبِي *

والباء فى « بقنة الحجر » بمعنى فى . وأقوين : أقفرن . وتقول : أقوت الدار ، إذا أقفرت وخلت من السكان . والحجج ـ بكسر الحاء وفتح الجيم ـ جمع حجة ، وهى السنة . والدهر : الأبد الممدود « لعب الرياح بها وغيرها ـ البيت » السوافى : جمع ساف ، وهو اسم فاعل من قولهم : سفت الريح التراب تسفيه ، إذا ذرته . والمور ـ بضم الميم ـ الغبار . والقطر : المطر « قفر بمندفع النحائت ـ البيت » أى : هذه الديار قفر ، والنحائت : موضع فيه آبار ، ويقال : هى آبار ، ويقال : هى أودية ، ومندفعها : مندفع مياهها . والضفوان : الجانبان ، واحدهما ضفا مثل قفا ، وأولات الضال والسدر : ذوات ذلك ، والضال : السدر البرى « دع ذا ـ البيت » أى : اترك

الثانى : أصل مذ منذ ، بدليل رجوعهم إلى ضم الذال من مُذْ عند ملاقاة الساكن ، نحو مُذُ الْيَوم ، ولولا أن الأصل الضم لـكسروا ، ولأن بعضهم يقول : مُذُ زَمَنٍ طَوِيلٍ ، فيضم مع عدم الساكن ؛ وقال ابن ملـكون : هما أصلان ؛ لأنه لا يُتَصَرَّف فى الحرف وشبهه ،

ما أنت فيه واصرف القول إلى هرم . والبداة : جمع باد ، وهو ساكن البادية ، والحضر : جمع حاضر ، كصحب فى جمع صاحب ، وتجر فى جمع تاجر ، وشرب فى جمع شارب ، والحاضر : خلاف البادى ، أو هو الحى العظيم .

الإعراب : « لمن » اللام حرف جر ، ومن : اسم استفهام مبنى على السكون فى محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وقد حركت « من » بالـكسر للتخلص من التقاء الساكنين « الديار » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة « بقنة » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن فى الخبر العائد إلى المبتدأ ، وقنة مضاف و « الحجر » مضاف إليه مجرور بالـكسرة الظاهرة « أقوين » فعل ماض ونون النسوة العائدة إلى الديار فاعل ، وجملة الفعل وفاعله فى محل نصب حال ثانية صاحبها الضمير المستتر فى الخبر أيضا « مذ » حرف جر مبنى على السكون لامحل له من الإعراب «حجج» مجرور بمذ وعلامة جره الـكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بأقفر « ومذ » الواو حرف عطف ، مذ : حرف جر « دهر » مجرور بمذ ، والجار والمجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق فهو مثله متعلق بأقفر .

الشاهد فيه : قوله « أقوين مذ حجج ومذ دهر » واعلم أولا أن هذه الكلمة تروى بروايتين الأولى رواية الـكوفيين * أقوين من حجج ومن دهر * وقد احتجوا بهذه الرواية على أنه يجوز استعمال « من » لابتداء الغاية الزمانية كما تستعمل لبدء الغاية المكانية . وقد تقدم ذكر هذه المسألة وروينا البيت فى أثنائها (انظر هذا الجزء ص ٢١٧ فى أثناء شرح الشاهد رقم ٥٣٢) وقال ابن الأنبارى فى الرد على تمسك الـكوفيين بهذا البيت (الإنصاف ١٦٥) : « وأما قول زهير * أقوين من حجج ومن دهر * فالرواية الصحيحة * أقوين مذ حجج ومذ دهر * ولئن سلمنا مارويتموه *من حجج ومن دهر* فالتقدير فيه أيضا : من مرّ حجج ومن مرّ دهر ، كما تقول : مرت عليه السنون ، ومرت عليه الدهور ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه» اهـ وقد عرفت فيما مر ما يرد على هذا التقدير ، كما عرفت القول الراجح فى هذه المسألة . وأما الرواية الثانية فهى التى أنشد الشارح البيت عليها ، وقد سمعت فى كلام ابن الأنبارى أنها رواية البصريين التى يصححونها ، وهم يستشهدون بهذه الرواية على أن « مذ» يجوز جرها للزمن الماضى ، وإن كان الأكثر فيها أن تجر الزمن الحاضر وأنها إذا دخلت على الزمن الماضى ارتفع .

ويرده تخفيفهم أنّ وكأنّ ولكنّ وربَّ ، وقال المالقى : إذا كانت مذ اسما فأصلها منذ ، أو حرفا فهى أصل(١) .

---

(١) اعلم أولا أن النحاة قد اختلفوا فى « مذ » و « منذ » : أبسيطتان هما أم مركبتان ؟ ولهم فى ذلك ثلاثة أقوال : القول الأول — وهو قول أكثر الكوفيين — وتلخيصه أن «منذ» و « مذ » مركبتان من كلمتين : إحداهما « من » التى هى حرف جر ، وثانيتهما « إذ » التى هى ظرف للزمان الماضى ، وأصلهما على ذلك « من إذ » فحذفت عند التركيب همزة « إذ » ووصلت من بالدال ، وحركت الدال للتخلص من التقاء الساكنين ، وضمت الميم من « من » للفرق بين حالة الإفراد وحالة التركيب ، ثم ضمت الدال إتباعا لضم الميم ، ثم قد تحذف النون للتخفيف ، والذى يدل على أن أصلها ذلك أن من العرب — وهم بنو سليم — من يقول : منذ — بكسر الميم — فذلك رجوع بها إلى الأصل ؛ فدل على أنها مركبة . ثم قد يرجح جانب صدرها فيجر الاسم بعدها ، وقد يرجح جانب العجز فيرتفع الاسم بعدها ؛ فاذا خفض الاسم بعدها فهو مخفوض بهما ، وإذا ارتفع الاسم بعدهما فهو فاعل لفعل محذوف ؛ فاذا قلت : ما رأيته منذ يوم الجمعة ، فتقديره : ما رأيته من إذ مضى يوم الجمعة ، أى : من وقت مضى يوم الجمعة ، وإذا قلت : ما رأيته منذ يومان ، فتقديره : ما رأيته من إذ ابتدأ يومان ، والمعنى ما رأيته من وقت ابتدأ اليومان اللذان قبل وقتنا هذا بدخولهما فى الوجود . وتغليب الصدر فى «منذ» أكثر ؛ لوجود « من » فيها برمتها ، وتغليب العجز فى « مذ » أكثر ؛ لضعف الصدر بسقوط النون . والقول الثانى — وهو قول أبى زكريا يحيى بن زياد الفراء — وتلخيصه أن « منذ » و « مذ » مركبتان من « من » التى هى حرف جر و « ذو » التى هى اسم موصول فى لغة طيئ بمعنى الذى وأخواته . ولعله اغتر أيضا بلغة سليم التى بينا شأنها ، ثم قد يرجح جانب الصدر فيجر الاسم بعدها ، وقد يرجح جانب العجز فيرتفع ؛ فاذا ارتفع الاسم بعدها فهوخبر لمبتدإ محذوف ؛ فاذاقلت : مارأيته منذ يوم الجمعة ، فتقديره : ما رأيته من الذى هو يوم الجمعة ، أى : من الوقت الذى هو يوم الجمعة ، ففيه حذف الموصوف الذى هو الوقت ، وإقامة الوصف الذى هو الاسم الموصول مقامه ، وفيه حذف صدر الصلة ، وإذا قلت : ما رأيته منذ يومان ، فتقديره : ما رأيته من الذى هو يومان ، وأصله : ما رأيته من ابتداء الوقت الذى هو يومان ؛ ففيه حذف المضاف الذى هو ابتداء ، وحذف الموصوف الذى هو الوقت ، وفيه حذف صدر الصلة أيضا . والقول الثالث — وهو قول جمهرة البصريين — وتلخيصه أن الكلمتين بسيطتان لا تركيب فيهما ؛ وذلك لأنه لا دليل فيهما على التركيب ، ولا يمكن المصير إليه إلا بوحى أو تنزيل ، وليس إلى واحد منهما سبيل ؛ فأما قول بنى سليم : منذ — بكسر الميم — فغاية ما يدل عليه أن فى الكلمة لغتين : إحداهما بضم أولها ، وهى اللغة الفاشية الكثيرة الاستعمال ، والأخرى بكسر أولها وهى اللغة الضعيفة

... ...

القليلة الاستعمال ، ولا يدل ذلك على التركيب . وأما قول الكوفيين والفراء إن جر الاسم بعدها فذلك تغليب لصدر الكلمة ، و إن ارتفع بعدها فذلك تغليب لعجز الكلمة ؛ فهو كلام لا يقضى العجب منه ، وذلك لأن المعهود فى الحرفين إذا ركبا أن يبطل عمل كل واحد منهما الذى استقر له حالة الإفراد و يحدث للمركب حكم آخر ، فأما أن يبقى لكل واحد من أجزاء المركب حكمه الذى كان له قبل التركيب فذلك مالا يعهد فى العربية . و يبطل مذهب الفراء خاصة أن العرب كلهم أجمعين يقولون مثل : ما رأيته منذ يومان ، وذو الموصولة لايستعملها إلا طيئ وحدهم ، فكيف استعملت العرب قاطبة ذو بمعنى الذى مع من على ما زعم دون سائر المواضع .

واعلم ثانيا أن النحاة يختلفون فى « منذ » و «مذ» : أهما كلمتان كل واحدة منهما قد وضعت بمفردها أم هما فى الأصل كلة واحدة اقتطعت الثانية منها ؛ ولهم فى ذلك ثلاثة أقوال : القول الأول ــ وهو قول الجمهور ــ أنهما كلة واحدة ، والأصل منذ ، ومذ فرع عنها بحذف النون تخفيفا ، واستدلوا على ذلك بثلاثة أدلة : أولها أنك لو سميت بمذ ثم أردت تصغيره أو جمعه جمع تكسير لصغرته على منيذ وجمعته على أمناذ ، وثانيها : أن العرب تقول : مذ اليوم ، بضم الدال تخلصا من التقاء الساكنين ، وقد علم أن الأصل فى التخلص من التقاء الساكنين كسر أولهما ؛ فلولا أنهم حين ضموا الميم قدروا أن أصلها الضم فرجعوا بها إليه لكسروها على ماهو الأصل فى التقاء الساكنين ، وثالثها : أن العرب تقول : مذ يوم الجمعة ، بضم الدال مع أنه لا موجب لتحريكها . وهذه الأدلة لا تنهض حجة على ما ذكروه ؛ أما الأول فان العرب لم تقل منيذ ولا أمناذ ، و إنما هو شئ اخترعه هؤلاء النحاة بناء على ما قدروه ؛ فلا يكون شىء منه حجة ، وأما ضم الدال للتخلص من التقاء الساكنين فلا دليل عليه أيضا ؛ لأنه يحتمل أن يكون سببه رغبتهم فى إتباع الدال للميم ، وهو أمر جائز ، كما يحتمل أن الضم هو الأصل فى مذ والسكون عارض لقصد التخفيف ، وقد نقل العلماء الأثبات أن ضم ذال مذ لغة غنوية . والقول الثانى ــ وهو قول ابن ملكون ــ أن كل واحد منهما أصل برأسه ، و يؤيد هذا المذهب ما نقله الأخفش من أن منذ لغة أهل الحجاز ، ومذ لغة بنى تميم وغيرهم . والقول الثالث ــ وهو قول المالقى ــ التفرقة بين مذ ومنذ الاسمين ومذ ومنذ الحرفين ، فأما الاسمان فهما فى الأصل كلة واحدة ، والأصل منذ ، ومذ فرع عنها بحذف النون ، وأما الحرفان فكل واحدة منهما أصل برأسه ، ووجهه أن الأصل فى الأسماء أن تكون على ثلاثة أحرف ولا تنقص عنها إلا لعارض الحذف . ولا يخفاك أن هذا الكلام إنما يقال فى الأسماء المعربة ، فأما الأسماء المبنية فلا ينكر فيها أن توضع على حرفين . وأيضا فلو سلمت هذه الشبهة لوجب أن تكون منذ الحرفية فرعا على مذ لأن الأصل فى وضع الحروف أن تكون على حرف هجائى واحد أو حرفين . والذى يترجح عندنا هو قول ابن ملكون ، وهو أن كل واحد منهما أصل برأسه ، و إن كان الذى رجحه العلماء غيره .

الثالث : بقى من الحروف رُبَّ ، وهى للتكثير كثيراً ، وللتقليل قليلا : فالأول كقوله صلى الله عليه وسلم : « يَارُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » وقول بعض العرب عند انقضاء رمضان : يَارُبَّ صَائِمِهِ لَنْ يَصُومَهُ وَقَائِمِهِ لَنْ يَقُومَهُ ، والثانى كقوله :

٥٦٨ — أَلاَ رُبَّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ   وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أَبَوَانِ

٥٦٨ — نسب العلماء هذا البيت إلى رجل من أزد السراة ، ولم يعينوه ، ونقل عن أبى على الفارسى أنه قال : هذا البيت لعمرو الجنبى ، وقد لقى امرأ القيس فى بعض الفاوز فسأله على طريق المعاياة والإلغاز ، فذكر له هذا البيت ، و بعده قوله :

وَذِي شَامَةٍ غَرَّاءَ فِي حُرِّ وَجْهِهِ   مُجَلَّلَةٍ لاَ تَنْقَضِي لِأَوَانِ
وَيَكْمُلُ فِي خَمْسٍ وَتِسْعٍ شَبَابُهُ   وَيَهْرَمُ فِي سَبْعٍ مَعاً وَثَمَانِ

اللغة : «ألا رب مولود ــ إلخ» أراد بالمولود الذى ليس له أب عيسى بن مريم عليهما السلام، و يروى « عجبت لمولود وليس له أب » وأراد بذى الولد الذى ليس له أبوان آدم عليه الصلاة والسلام ؛ فانه خلق من تراب ولم يخلق من أبوين ، وقيل : أراد به القوس ؛ لأنها تؤخذ من شجرة معينة واحدة ، وقيل: أراد البيضة ، وقوله « لم يلده » هو بفتح ياء المضارعة وسكون اللام بعدها، وأصل حركة اللام الكسر ، تقول : ولد يلد ، مثل وصف يصف ، وقال الله تعالى : (لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ) فلما حذف كسرة اللام صارت ساكنة ؛ فحرك الدال للتخلص من التقاء الساكنين . والعرب تحذف الكسرة والضمة من ثانى الاسم والفعل قصدا إلى التخفيف ، فهم يقولون فى عَلِمَ : عَلْمَ ، وفى شَهِد : شَهْدَ ، وفى عُصِرَ : عُصْرَ ، وفى إبِلٍ : إبْل، وفى كَرُمَ : كَرْمَ ، وفى عُنُق : عُنْق . وعلى هذا ورد قول الراجز :

* لَوْ عُصْرَ مِنْهَا الْبَانُ وَالْمِسْكُ انْعَصَرْ *

« وذى شامة غراء فى حر وجهه ــ إلخ » أراد بذى الشامة القمر ، وأراد بكمال شبابه فى خمس وتسع ــ وذلك أربع عشرة ليلة ــ صيرورته بدرا ؛ لأنه فى ذلك الوقت فى غاية النهاية من النور والبهاء كما أن الشاب فى غاية القوة وحسن المنظر وعنفوان الشباب ، وأراد بهرمه ذهاب نوره ونقصان ذاته ليلة التاسع والعشرين . والغراء : أنثى الأغر ، وهى البيضاء وهو الأبيض ، وحر الوجه ــ بضم الحاء ــ مابدا من الوجنة ، والمجللة : المغطاة ، اسم مفعول من التجليل وهو التغطية، ومعنى قوله « لا تنقضى لأوان » لا تذهب فى وقت من الأوقات .

... ...

الإعراب : « ألا » حرف دال على التنبيه مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «رب» حرف جر شبيه بالزائد دال على التقليل مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب «مولود» مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد «وليس» الواو زائدة لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف ، ليس : فعل ماض ناقص مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس تقدم على اسمها « أب » اسم ليس مؤخر عن خبرها ، والجملة من ليس واسمها وخبرها فى محل رفع أو جر صفة لمولود بحسب لفظه أو محله ، وخبر المبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : رب مولود موصوف بأنه لا أب له موجود « وذى » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، ذى : معطوف على مولود ، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « ولد » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « لم » حرف نفى وجزم وقلب « يلده » يلد : فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه سكون مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالحركة المأتى بها للتخلص من التقاء الساكنين العارض بسبب قصد التخفيف ، وضمير الغائب العائد على ذى الولد مفعول به مبنى على الضم فى محل نصب « أبوان » فاعل يلد ، مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله فى محل جر صفة لذى ولد .

الشاهد فيه : قوله « رب مولود ليس له أب » فان « رب » ههنا حرف جر دال على التقليل فأما أنه حرف جر فآيته انجرار ما بعده به ، وأما أنه دال على التقليل فآيته أن المجرور به لم يوجد منه إلا فرد واحد وهو عيسى بن مريم رسول الله وكلمته

ومجىء « رب » دالا على التقليل قليل جدا ، والأكثر فيه ان يكون دالا على التكثير كما فى الحديث الذى رواه الشارح « يا رب كاسية فى الدنيا عارية يوم القيامة » .

وكون « رب » حرف جر هو مذهب البصريين وجمهرة النحاة ، وذهب الكوفيون إلى أنه اسم ، واستدلوا على ذلك بأنه قد أخبر عنه فى قول الشاعر وهو ثابت قطنة :

إنْ يَقْتُلُوكَ فَإنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَاراً عَلَيْكَ ، وَرُبَّ قَتْلٍ عَارُ

زعموا أن « رب » اسم بمعنى بعض مبتدأ ، و « قتل » مضاف إليه ، و « عار » خبر المبتدأ ، وكأنه قيل : و بعض القتل عار . والرد عليهم من وجهين : أحدهما أن الرواية ليست كما ذكروا ، بل قال ابن السيد : قال أبو العباس المبرد : هكذا أنشده النحويون « رب قتل عار » وأنشدنيه المازنى « و بعض قتل عار » وهو الوجه . اهـ . والوجه الثانى أنا نسلم صحة هذه الرواية التى رواها النحاة ، ولكنا لا نسلم تخريج الكوفيين إياها ، بل « رب » حرف جر ، و « قتل » مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة ، و « عار » إما خبر ذلك المبتدأ ، و إما خبر لمبتدإ محذوف ، وذلك أولى ،

(وَبَعْدَ مِنْ وَعَنْ وَبَاءٍ زِيدَ مَا فَلَمْ يَعُقْ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عُلِمَا)

لعدم إزالتها الاختصاص ، نحو : « مِمَّا خَطَايَاهُم أُغْرِقُوا » « عَمَّا قَلِيلٍ » « فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ »

(وَزِيدَ بَعْدَ رُبَّ وَالْكَافِ فَكَفَّ) عن الجر غالبا ، وحينئذ يدخلان على الجمل، كقوله:

٥٦٩ — رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ وَعَنَاجِيجُ بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ

والتقدير : هو عار ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل رفع أو جر صفة للمبتدأ المجرور لفظا برب ، وخبر المبتدأ محـذوف ، والتقدير : ورب قتل موصوف بأنه عار واقع ، مثلا .

واختار المحقق الرضي مذهبا فى « رب » قريبا من مذهب الكوفيين ؛ فزعم أنها اسم يقع مبتدأ ولا خبر له ، قال : « . . . ويقوى عندى مذهب الأخفش والكوفيين ، أعنى كونها اسما ؛ فرب مضاف إلى النكرة ؛ فمعنى رب رجل فى أصل الوضع : قليل من هذا الجنس ، كما أن معنى كم رجل : كثير من هذا الجنس ، و إعرابه رفع أبدا ، على أنه مبتدأ لا خبر له » اه . ثم قال بعد ذلك بكلام : « واستشهد الأخفش على اسمية رب بقوله

* إن يقتلوك فإن قتلك ... البيت * وقال : رب مبتدأ ، وعار خبره ، والأولى أن يكون عار خبر مبتدإ محذوف ، والجملة نعت مجرور رب ، كقوله: * يارب هيجا هى خير من دعه *» اه كلامه . ولا تظن أنه يقصد بتعبيره بمجرور رب أن رب حرف جر ، و إنما عنى أنه انجر باضافة ربّ إليه على ما هو اختياره ، والجملة بعده صفة للمضاف إليه ، والخبر محذوف .

٥٦٩ — هذا بيت من قصيدة لأبى دواد الإيادى ، وأولها قوله :

أَوْحَشَتْ مِنْ سُرُوبِ قَوْمِى تِعَارُ فَأُرُومٌ فَشَابَةٌ فَالسِّتَارُ
بَعْدَ مَا كَانَ سَرْبُ قَوْمِىَ حِيناً لَهُمُ الْخَيْلُ كُلُّهَا وَالْبِحَارُ
فَإِلَى الدُّورِ فَالْمَرَوْرَاةُ مِنْهُمْ فَحَفِيرٌ فَنَاعِمٌ فَالدِّيَارُ
فَقَدَ أَمْسَتْ دِيَارُهُمْ بَطْنَ فَلْجٍ وَمَصِيرٌ لِصَيْفِهِمْ تِعْشَارُ
رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ وَعَنَاجِيجُ ... البيت ، وبعده :
وَرِجَالٌ مِنَ الْأَقَارِبِ بَانُوا مِنْ حُذَاقٍ هُمُ الرُّءُوسُ الْخِيَارُ
ذَاكَ دَهْرِى مَضَى فَهَلْ لِدُهُورٍ كُنَّ فِى سَالِفِ الزَّمَانِ انْكِرَارُ

اللغة : « أوحشت من سروب قومى ــ البيت » أوحشت : خلت وأقفرت وصارت موحشة لا أنيس بها ، والسروب : جمع سرب ، والسرب ــ بفتح فسكون ــ المال السارح من إبل و بقر

... ...

وغنم وخيل ، وتعار - بكسر التاء ، بزنة كتاب - وأروم - بفتح الهمزة ، بزنة صبور - وشابة بفتح الشين بزنة غابة - والستار - بكسر السين بزنة كتاب - كلهن أسماء مواضع « بعد ما كان سرب قومى - إلخ » البحار ، ومثله البحور ، أراد به الريف « فالى الدور فالمروراة - إلخ » المروراة - بفتح الميم والراء وسكون الواو - وجفير - بفتح الجيم بزنة أمير - وناعم - بالنون والعين المهملة - كلهن أسماء مواضع « فقد أمست ديارهم بطن فلج - إلخ » فتح الدال وألقى الهمزة من « فقد أمست » للضرورة . وفلج - بفتح الفاء وسكون اللام - اسم موضع ، وتعشار بكسر التاء وسكون العين - اسم موضع أيضا . والمعنى أنهم سيصيرون فى زمان الصيف إلى تعشار « ربما الجامل - إلخ » الجامل : الجماعة من الإبل ، والمؤبل - بزنة اسم المفعول من المضعف - هو المعد للقنية ، والعناجيج : جمع عنجوج - بزنة عصفور - وهو من الخيل الطويل العنق - والمهار - بكسر الميم - جمع مهر - بضم فسكون - وهو ولد الفرس ، والأنثى مهرة « ورجال من الأقارب - إلخ » بانوا : بعدوا ، وحذاق - بزنة غراب - يقال : أصله حذاقة فحذف تاءه فى غير النداء للضرورة ، وحذاقة : بطن من إياد (انظر شرح الشاهد رقم ٥١٨ فى ص ١٧٥ من هذا الجزء)

الإعراب : « ربما » رب : حرف تقليل وجر شبيه بالزائد ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وما : حرف زائد يكف رب عن العمل مبنى على السكون لا محل له « الجامل » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « المؤبل » صفة للجامل مرفوع بالضمة الظاهرة « فيهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « وعناجيج » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب عناجيج : معطوف على الجامل مرفوع بالضمة الظاهرة « بينهن » بين : ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وضمير الغيبة العائد إلى العناجيج مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر « المهار » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل رفع صفة لعناجيج .

الشاهد فيه : قوله « ربما الجامل المؤبل فيهم » فان « ما » قد دخلت على « رب » فكفتها عن العمل الذى تقتضيه - وهو جر ما بعدها - وهيأتها للدخول على الجملة ، وهذه الجملة التى دخلت عليها رب المكفوفة بما فى هذا الشاهد جملة اسمية من مبتدأ وخبر ، وهى قوله « الجامل المؤبل فيهم » . فأما أن « ما » إذا دخلت على « رب » كفتها عن العمل الذى تقتضيه فهو الأكثر الغالب فيها ، وأما أنها إذا كفتها دخلت على الجملة الاسمية كما فى البيت فذلك أقل شىء فيها ، بل إن كثيرا من العلماء أنكر جواز دخول رب المكفوفة بما على الجملة الاسمية .

فان قلت : فهذا الذى أنكر دخول « رب » المكفوفة بما على الجملة الاسمية ، مايقول فى هذا البيت ؟ أيسلم الرواية فيه ويخرجه تخريجا آخر أم ينكر روايته ؟

وكقوله :

٥٧٠ — كَمَا الْحَبِطَاتُ شَرُّ بَنِي تَمِيمِ

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إنه يسلم رواية هذا البيت ، ولكنه يذهب إلى أن « ما » الداخلة على « رب » نكرة ناقصة بمعنى شىء ، وهى فى محل جر برب ، ولها محل آخر وهو الرفع بالابتداء ، وعلى هذا يكون قوله « الجامل » خبر مبتدأ محذوف تقديره هو ، وقوله « فيهم » جار ومجرور يتعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن فى المؤبل ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل رفع أو جر صفة للنكرة ، وخبر المبتدأ الذى هو النكرة الموصوفة محذوف ، وتقدير الكلام برمته على هذا الوجه : رب شىء هو الجامل المؤبل حال كونه فيهم موجود . وهذا تخريج ذكره أبو على الفارسى فى البيت .

فإن قلت : فمن من النحاة أجاز دخول رب المكفوفة بما على الجملة الاسمية ؟ ومن منهم أنكر ذلك ؟

قلت : للعلماء فى هذا ثلاثة أقوال : الأول — وهو قول المبرد والزمخشرى والجزولى ، واختاره ابن مالك وأبو حيان — وحاصله أن دخول رب المكفوفة بما على الجمل الاسمية صحيح فصيح . والثانى — وهو قول سيبويه — أن ذلك قليل نادر ، وهو الذى جرى عليه الشارح ههنا تبعا لابن هشام . والثالث — وهو قول ابن السراج وأبى على الفارسى ، وذكره ابن هشام فى المغنى بغير نسبة إلى قائله — وحاصله أنه لا يجوز أصلا أن تدخل رب المكفوفة بما على الجملة الاسمية .

فإن قلت : فاذا صح أن تدخل رب المكفوفة بما على الجمل اسمية كانت أو فعلية ، فما يكون معنى « ربما » حينئذ ؟ وما الذى تفيده الجملة بعدها معها ؟

فالجواب على ذلك أن نقول لك : لقد بين هذا أبو حيان بوضوح ، وذلك فى قوله : «وعلى هذا تكون رب من حروف الابتداء ؛ فتدخل على الجمل — فعلية كانت أو اسمية — للقصد إلى تقليل النسبة المفهومة من الجملة ؛ فاذا قلت : ربما قام زيد ، فكأنك قللت النسبة المفهومة من قيام زيد ، وإذا قلت : ربما زيد شاعر ، فقد قللت نسبة شعر زيد» اهـ .

وسنشرح هذا الموضوع شرحا وافيا مع شرح الشاهد (رقم ٥٧٣) الآتى .

٥٧٠ — هذا عجز بيت ، وصدره قوله :

* فَإِنَّ الْحُمْرَ مِنْ شَرِّ الْمَطَايَا *

وهذا ثالث ثلاثة أبيات لزياد الأعجم ، وقبله :

وَأَعْلَمُ أَنَّنِي وَأَبَا حميدٍ كَمَا النَّشْوَانُ وَالرَّجُلُ الْحَلِيمُ
أُرِيدُ حِبَاءَهُ وَيُرِيدُ قَتْلِي وَأَعْلَمُ أَنَّهُ الرَّجُلُ اللَّئِيمُ

... ...

وفى هـذه الأبيات إقواء ؛ إما فى البيت الثالث الذى هو بيت الشاهد إن رويت الأول بالرفع ، و إما فى البيت الثانى إن رويت الأول بالجر . والإقواء : اختلاف حركة الروى فى أبيات القصيدة

اللغة : « وأعلم أننى وأبا حميد ـ البيت » يروى فى مكان هذه الجملة «لعمرك إننى وأبا حميد» والنشوان : السكران ، من النشوة وهى السكر ، والحليم : المتأنى فى أموره . يقول : إن أبا حميد ليعبث بى و يسفه على وأنا أتحمل منه ، وشأننا كشأن سكران ورجل حليم . وقد استدل ابن هشام فى المغنى و بعض شراح الألفية بهـذا البيت على أن « ما » كافة وقد كفت الـكاف عن عمل الجر ، وعلى هذا تـكون الرواية برفع النشوان ومابعده على أنهما خبر أن وماعطف عليه . و يروى بجر النشوان على أن « ما » زائدة غير كافة فالجار والمجرور خـبر أن ، و يروى « لـكالنشوان والرجل الحليم » فاللام هى اللام المزحلقة واقعة فى خبر إن ، والجار والمجرور بعدها خبر إن « أريد حباءه و يريد قتلى ـ البيت » الحباء ـ بكسر الحاء المهملة ـ العطاء ، وقد وقع هذا المصراع صدر بيت لعمرو بن معديكرب الزبيدى يقوله فى ابن أخته قيس بن مكشوح المرادى ، وهو :

أُرِيدُ حِبَاءَهُ وَيُرِيدُ قَتْـــــلِى ... عَذِيرَكَ مِنْ خَلِيلِكَ مِنْ مُرَادِ

وقد روى أن على بن أبى طالب رضى الله عنه كان كلـما رأى عبد الرحمن بن ملجم ينشد بيت عمرو بن معديكرب هذا ، وقوله « فان الحمر من شر المطايا ـ البيت » الحمر ـ بضم الحاء وسكون الميم هنا ـ جمع حمار ، وأصله بضم الحاء والميم جميعا ، مثل كتاب وكتب ، ولـكنه سكن الميم تخفيفا : والمطايا : جمع مطية ، قد تـكون فعيلة بمعنى فاعلة لأنها تمطو فى سيرها ، أى : تسرع وتجد فيه ، وهذا ما يقتضيه صنيع صاحب القاموس فى تفسير المطية ، وقد تـكون فعيلة بمعنى مفعولة لأنه يركب مطاها وهوظهرها ، ذكره الفيومى فى المصباح . والحبطات ــ بفتح الحاء وكسر الباء ــ هم بنو الحارث بن عمرو بن تميم ، و إنما قيل لأبيهم الحارث ذلك لأنه كان فى سفر فأكل أكلا انتفخ بطنه منه فمـات ، وكان أبناؤه يعيرون بذلك . وانظر إلى قول الفرزدق ــ وقد بلغه أن رجلا من الحبطات بن عمرو بن تميم خطب امرأة من بنى دارم بن مالك بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم ـ :

بَنُو دَارِمٍ أَكْفَاؤُهُمْ آلُ مِسْمَعٍ ... وَتَنْـكِـحُ فِى أَكْفَائِهَا الْحَبِطَاتُ

و يروى فى صدر البيت « فان النيب من شر المطايا » والنيب ـ بكسر النون ـ جمع ناب ، وهو الناقة المسنة .

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « الحمر » اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة « من

... ...

شر» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن ، وشر مضاف ، و «المطايا» مضاف إليه «كما» الكاف حرف جر ، وما : كافة للكاف عما تقتضيه وهو جر ما تدخل عليه « الحبطات » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « شر » خبر المبتدأ ، وهو مضاف و « بنى » مضاف إليه ، و بنى مضاف و«تميم» مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « كما الحبطات » حيث دخلت « ما » الكافة على الكاف الجارة فكفتها عن العمل فيما بعدها وهيأتها للدخول على الجملة ، ألا ترى أن ما بعد الكاف وما جملة من مبتدأ وخبر ، والكاف ــ مع كونها غير عاملة حينئذ ــ لا تزال دالة على معنى التشبيه ، والمقصود بها هنا تشبيه مضمون الجملة التى قبلها بمضمون الجملة التى بعدها ؛ ومضمون الجملة المتقدمة كون الحمر من شر المطايا ، ومضمون الجملة التى بعدها كون الحبطات شر بنى تميم . وهذا توجيه جماعة من العلماء منهم ابن الخباز والرضى ، وذكره ابن هشام فى مغنى اللبيب فى جملة توجيهات ، وجعل البيت الأول من أبيات هذا الشاهد دليلا .

قال ابن الخباز : « قد كفوا الكاف بما ، كما كفوا رب ؛ فتليها الجملة الاسمية والفعلية ؛ تقول : زيد قائم كما عمرو قاعد ، شبهت جملة بجملة بكونهما حاصلين فى الوجود ، وتقول : زيد قاعد كما أن عمرا قائم ، والمعنى : قعود زيد لا محالة وقيام عمرو لا محالة » اهـ

وقال الرضى (٢ — ٣١٩) : « وتجىء ما الكافة بعد الكاف فيكون لكما ثلاثة معان : أحدها تشبيه مضمون جملة بمضمون أخرى كما كانت قبل الكف لتشبيه المفرد بالمفرد ، قال الله تعالى : (اُجْعَلْ لَنَا إِلٰهاً كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ) وقال :

فَإِنَّ الْحُمْرَ مِنْ شَرِّ الْمَطَايَا كَمَا الْحَبِطَاتُ شَرُّ بَنِي تَمِيمِ

فلا يقتضى الكاف ما يتعلق به ؛ لأن الجار إنما يطلب ذلك لكون المجرور مفعولا ، وذلك لأن حروف الجر موضوعة — كما ذكرنا — لأن تفضى بالفعل القاصر عن المفعول به إليه ، والمفعول به لابد له من فعل أو معناه ، فاذا لم تجرّ الكاف فلا مفعول هناك حتى تطلب فعلا . ومعنى كن كما أنت : كن فى المستقبل كما أنت كائن الآن ، فأنت : مبتدأ محذوف الخبر ؛ فأنت تشبه الكون المطلوب منه بالكون الحاصل له الآن ، ومنه قوله عليه الصلاة والسلام : كَمَا تَكُونُونَ يُوَلَّى عَلَيْكُمْ ، شبه التولية عليهم المكروهة بكونهم المكروه : أى بحالتهم المكروهة . وثانيها : أن يكون كما بمعنى لعل ، حكى سيبويه عن العرب : انتظرنى كما آتيك ، أى : لعلما آتيك . وقال رؤبة :

* لا تَشْتُمِ النَّاسَ كَمَا لاَ تُشْتَمُ *

(وَقَدْ تَلِيهِمَا وَجَرٌّ لَمْ يُكَفّ) ، كقوله :

٥٧١ — رُبَّمَا ضَرْبَةٍ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ ... بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلَاءِ

فيكون قد تغير معنى الكلمة بالتركيب ، وذلك كما يجىء بما بمعنى ربما ، قال :

وَإِنِّي لَمِمَّا أَضْرِبُ الْكَبْشَ ضَرْبَةً ... عَلَى رَأْسِهِ تُلْقِي اللِّسَانَ مِنَ الْفَمِ

أى : ربما ، وتقول : إنى لما أفعل ، أى : ربما . وقال بعضهم : إن بما يجىء أيضا بمعنى ربما ، نحو : إنى بما أفعل ، أى : ربما . وثالثها : أن يكون بمعنى قران الفعلين فى الوجود ، نحو قولك : ادخل كما يسلم الإمام ، وكما قام زيد قعد عمرو » اه .

وقد خرج أبو على الفارسى ، تبعا للأخفش ، بيت الشاهد تخريجا آخر ؛ فزعم أن « ما » موصولة ، والاسم المرفوع بعدها خبر مبتدأ محذوف ، والجملة صلة . قال الأخفش فى بيت الشاهد: « معناه كالذين هم الحبطات » اه . قلت : ويكون قول الشاعر « شر بنى تميم » بالرفع أيضا : إما على أنه صفة للحبطات ، وإما على أنه خبر مبتدأ محذوف .

وجوز الأخفش فى البيت وجها ثالثا ، وهو أن تكون « ما » زائدة غير كافة ، وأن يكون « الحبطات » مجرورا بالكاف . قال بعد ما ذكرنا عنه : « وإن شئت جعلت ما زائدة وجررت الحبطات بالكاف » اه .

وبعض النحاة ومنهم صاحب المستوفى يرى أن « ما » لا تكف الكاف أصلا ، ويلزم على هذا أن تكون « ما » فى قوله « كما الحبطات » ونحوه إما موصولا اسميا كما قال الأخفش فى تخريج البيت ، وإما موصولا حرفيا بشرط أن نسلم له صحة وصل «ما» المصدرية بالجملة الاسمية ، وهو شىء مختلف فيه (وانظر مع النقول التى حكيناها لك مغنى اللبيب لابن هشام فى مباحث الكاف المفردة وفى مباحث ما تزدد يقينا) .

٥٧١ — هذا بيت من كلمة لعدى بن الرعلاء ، وقد ذكرناه فى جملة أبيات من هذه القصيدة مع شرح الشاهد (رقم ٤٧٠) فى أوائل باب الحال (انظر ص ٥ من هذا الجزء) .

اللغة : نشرح ههنا بيت الشاهد إذ كنا قد ذكرنا الكلمة مشروحة فى المكان الذى أشرنا إليه — «صقيل» أى : مجلو ، فعيل بمعنى مفعول ، وتقول : صقلت السيف أصقله صقلا فهو صقيل ومصقول ، وبابه ضرب « بصرى » بضم فسكون ، بزنة حبلى — بلد بالشام ، وكان يقوم بها فى الجاهلية سوق ، وقد دخلها سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم حين خرج مع عمه أبى طالب فى تجارة قريش ، ورآه فيها كاهن من كهان النصارى اسمه بحيرا وحذر عمه وأمره أن يعود به ، وقد أضاف « بين » إلى « بصرى » ولم يعطف على المضاف إليه ، وهذا مما لا يجوز عربية ؛ إذ يجب أن يكون ما تضاف « بين » إليه متعددا ، وقد أجاب العلماء عن هذا بجوابين : أحدهما أنه أراد « بين أماكن بصرى » والأماكن متعدد فى المعنى ، وثانيهما أن

وكقوله :

٥٧٢ — وَنَنْصُرُ مَوْلاَنَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمُ

هذه ليست الرواية الصحيحة ، والرواية الصحيحة « دون بصرى » أى قريبا من بصرى ، أو قبلها ، أو خلفها ، أو عندها « وطعنة نجلاء » النجلاء : الواسعة البينة الانساع ، مأخوذ من قولهم : عين نجلاء ، ومعناه واسعة .

الإعراب : « رب » حرف تكثير وجر شبيه بالزائد مبنى على الفتح لامحل له ، وما : زائدة غير كافة « ضربة » مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد «بسيف» جار ومجرور متعلق بضربة أو بمحذوف صفة لضربة «صقيل» صفة لسيف « بين » ظرف مكان منصوب على الظرفية ، وهو متعلق بضربة أو بمحذوف صفة لضربة ، وهو مضاف و « بصرى » مضاف إليه « وطعنة » الواو حرف عطف ، طعنة : معطوف على ضربة « نجلاء » صفة لطعنة ، وجره بالكسرة للضرورة ، وحقه الجر بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف لألف التأنيث الممدودة . وخبر المبتدأ المجرور لفظا برب محذوف .

الشاهد فيه : قوله « ربما ضربة » فان « ما » الداخلة على « رب » فى هذه الكلمة زائدة ، ولم تكف «رب» عن عمل الجر فى ما بعدها ، والأكثر أن تكفها ، كما بيناه فى شرح الشاهد (رقم ٥٦٩) السابق ، وكما نبينه تفصيلا فى شرح الشاهد (رقم ٥٧٣) الآتى .

٥٧٢ — هذا البيت ختام كلمة لعمرو بن براقة الهمدانى ، وكان رجل من مراد يقال له حريم قد أغار على إبل عمرو فاستاقها ، فأغار عمرو على حريم فاستاق كل شىء له ، فأتى حريم بعد ذلك يطلب إلى عمرو أن يعطيه بعض ما أخذه منه ، فأبى عليه عمرو ، فرجع حريم ، وفى ذلك يقول عمرو :

تَقُولُ سُلَيْمَى : لاَتَعَرَّضْ لِتَلْفَةٍ وَلَيْلُكَ عَنْ لَيْلِ الصَّعَالِيكِ نَائِمُ
وَكَيْفَ يَنَامُ اللَّيْلَ مَنْ جُلُّ مَالِهِ حُسَامٌ كَلَوْنِ الْمِلْحِ أَبْيَضُ صَارِمُ

وقبل البيت المستشهد به قوله :

مَتَى تَجْمَعِ الْقَلْبَ الذَّكِيَّ وَصَارِمًا وَأَنْفًا حَمِيًّا تَجْتَنِبْكَ الْمَظَالِمُ
مَتَى تَطْلُبِ الْمَالَ الْمُمَنَّعَ بِالْقَنَا تَعِشْ مَاجِدًا أَوْ تَخْتَرِمْكَ الْمَخَارِمُ
وَكُنْتُ إِذَا قَوْمٌ غَزَوْنِي غَزَوْتُهُمْ فَهَلْ أَنَا فِي ذَا يَالَهَمْدَانَ ظَالِمُ
فَلاَ صُلْحَ حَتَّى تَقْدَعَ الْخَيْلُ بِالْقَنَا وَتُضْرَبَ بِالْبِيضِ الْخِفَافِ الْجَمَاجِمُ

﴿ تنبيه ﴾ : الغالب على رُبَّ المكفوفة بما أن تدخل على فعل ماض ، كقوله :

٥٧٣ — رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَلَمٍ

وَلاَ أَمْنَ حَتَّى تَغْشِمَ الْحَرْبُ جَهْرَةً عبيدَةَ يَوْمًا وَالْحُرُوبُ غَوَاشِمُ
أَمُسْتَبْطِئٌ عَمْرُو بْنُ نُعْمَانَ غَارَتِي وَمَا يُشْبِهُ الْيَقْظَانَ مَنْ هُوَ نَائِمُ
إِذَا جَرَّ مَوْلاَنَا عَلَيْنَا جَرِيرَةً صَبَرْنَا لَهَا ؛ إِنَّا كِرَامٌ دَعَائِمُ
وَنَنْصُرُ مَوْلاَنَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمُ

(وانظر أمالي أبي علي القالي : ج ٢ ص ١٢٣ بولاق) .

اللغة : « ننصر » نعين ونوازر « مولانا » للمولى عدة معان ، ويراد منه ههنا الحليف أو ابن العم « مجروم عليه » أي : واقع عليه الجرم والإثم والتعدى والظلم من الناس ، فهو بمعنى مظلوم منتقص الحق مهضوم الجانب « جارم » ظالم متعد .

المعنى : يقول : إن من شأننا أن نوازر حليفنا على من عاداه ونكون يدا على من ناوأه ، لأننا على ثقة من أن شأنه كشأن الناس جميعا ، فهو مرة مظلوم ، ومرة أخرى ظالم .

الإعراب : « ننصر » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن « مولانا » مولى : مفعول به ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف وضمير المتكلم المعظم نفسه أو معه غيره مضاف إليه « ونعلم » الواو حرف عطف ، نعلم : فعل مضارع معطوف على ننصر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن « أنه » أن : حرف توكيد ونصب ، وضمير الغائب العائد إلى المولى اسم أن ، مبنى على الضم فى محل نصب « كما » الكاف حرف جر ، ما : حرف زائد « الناس » مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر أن ، وأن مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر سدّ مسد مفعولى نعلم « مجروم » خبر ثان لأن ، مرفوع بالضمة الظاهرة « عليه » جار ومجرور متعلق بمجروم على أنه نائب فاعل له « وجارم » الواو حرف عطف ، جارم : معطوف على مجروم عليه ، مرفوع بالضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « كما الناس » فإن « ما » فى هذه الكلمة حرف زائد غير كاف للكاف عن العمل الذى تقتضيه ، بآية أن الاسم بعدها قد وقع مجرورا . والكثير أن تكون «ما» التى تتصل بالكاف كافة لها عن عمل الجر ؛ فما فى هذا البيت من القليل .

٥٧٣ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالاَتُ *

... ...

وهذا بيت لجذيمة الأبرش – وهو جذيمة بن مالك بن فهم الأزدى ، ملك شاطئ الفرات وما والاه حقبة طويلة – من أبيات يرثى فيها جماعة من قومه كان قد خرج بهم لغزو طسم وجديس فأوقع بهم حسان بن تبع ، وبعد البيت الذى رويناه قوله :

فِى فُتُوٍّ أَنَا رَابِئُهُمْ فى بَلاَيَا عَوْرَةٍ بَاتُوا
ثُمَّ أُبْنَا غَانِمِينَ مَعًا وَأُنَاسٌ بَعْدَنَا مَاتُوا
لَيْتَ شِعْرِى مَا أَمَاتَهُمُ نَحْنُ أَدْلَجْنَا وَهُمْ بَاتُوا

اللغة : « ربما أوفيت – البيت » أوفيت : نزلت ، وتقول : أوفى فلان على الشىء ؛ إذا أشرف عليه ، وقال أبو كعب بن مامة الإيادى يرثيه :

أَوْفَى عَلَى الْمَاءِ كَعْبٌ ثُمَّ قِيلَ لَهُ : رِدْ كَعْبُ إِنَّكَ وَرَّادٌ ، فَمَا وَرَدَا

والعلم : الجبل ، وشمالات – بفتح الشين – جمع شمال ، وهى ريح تهب من ناحية القطب « فى فتو أنا رابئهم – البيت » الفتو – بضم الفاء والتاء وتشديد الواو – جمع فتى ، ويروى فى مكانه « فى شباب » ورابئهم : أى رقيبهم ، مأخوذ من قولك : ربأت القوم ، وارتبأتهم : أى كنت رقيبا لهم وقد صعدت على شرف ، أنظر ما يأتيهم من المخافة ، ويروى « أنا كالئهم » اسم فاعل من قولك : كلأ الرجل الرجل ، إذا حرسه ، وقوله « فى بلايا عورة باتوا » يروى فى مكانه « فى كلال غزوة ماتوا » وقوله « ثم أبنا غانمين معا – البيت » أبنا : رجعنا ، تقول : آب يؤوب أوبة وإيابا ومآبا ؛ إذا رجع . وغانمين : محرزين الغنائم من الأعداء ، ويروى البيت كله هكذا :

ثُمَّ أُبْنَا غَانِمِينَ ، وَكَمْ مِنْ أُنَاسٍ قَبْلَنَا فَاتُوا

ويروى هذا البيت ثالث الأبيات . وقوله « ليت شعرى ما أماتهم – البيت » أدلجنا : سرنا ليلا ، وهم باتوا : يريد أنهم ظلوا فى أماكنهم لأنهم هلكوا فلم يستطيعوا مشاركتنا فى الإدلاج .

الإعراب : « ربما » رب : حرف تقليل وجر شبيه بالزائد مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وما : كافة له عن العمل الذى يقتضيه ، وهو الجر ، ومهيئة له للدخول على الجمل ، حرف مبنى على السكون لا محل له « أوفيت » فعل وفاعل « فى علم » جار ومجرور متعلق بأوفى « ترفعن » ترفع : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، ونون التوكيد حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « ثوبى » ثوب : مفعول به لترفع ، منصوب بفتحة مقدرة على ماقبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وثوب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « شمالات » فاعل ترفع ، مرفوع بالضمة الظاهرة .

. . . .

الشاهد فيه : قوله « ربما أوفيت » حيث دخلت « ما » على « رب » فى هذه الكلمة فكفتها عن العمل الذى تقتضيه وهو الجر وهيأتها للدخول على الجملة الفعلية ، وهذه الجملة الفعلية ماضوية لفظا ومعنى . وهذا أكثر الأحوال فيما إذا دخلت « ما » على « ربّ » . نعنى أن « ما » إذا دخلت على « رب » فقد تكون مازائدة غير كافة لرب عن عمل الجر ، كما فى الشاهد (رقم ٥٧١) وقد تكون ما كافة لرب عن عمل الجر ، وأكثر الحالين هو الثانى . ثم إذا كفت « ما » رب عن العمل فانها تهيئها للدخول على الجمل ، وهذه الجمل قد تكون فعلية وقد تكون اسمية ، والجمل الفعلية قد تكون ماضوية لفظا ومعنى وقد تكون مضارعية فى اللفظ ، فهذه ثلاثة أنواع ، وأكثر هذه الأنواع الثلاثة استعمالا الجمل الفعلية التى فعلها ماض فى اللفظ والمعنى كهذا البيت ، ويليه دخولها على الفعلية التى فعلها مضارع ، ومنعه أبو على الفارسى فى الإيضاح وابن السراج ، ويليه دخولها على الاسمية ، وقد عرفت أقوال العلماء فيه . ومن دخولها على الجمل الفعلية التى فعلها مضارع قوله تعالى : (رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا) ، وقول أمية بن أبى الصلت :

رُبَّمَا تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الْأَمْـ ـرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ

إذا لم تجعل ما نكرة موصوفة . ومنه قول الآخر :

فَتَلْنَا وَنالَ الْقَتْلُ مِنَّا وَرُبَّمَا يَكُونُ عَلَى الْقَوْمِ الْكِرَامِ لَنَا الظَّفَرْ

ومن دخولها على الجمل الاسمية قول عدى بن الرعلاء (وهو الشاهد رقم ٥٦٩) :

رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ وَعَنَاجِيجُ بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ

قال المحقق الرضى (٢ — ٣٠٩) : « إذا دخلها (يريد إذا دخل ما على رب) ، فالأكثر كونها كافة ، ورب المكفوفة لا محل لها من الإعراب وإن كان اسما على ما اخترنا لكونها بمعنى قلما ، وكونها كحرف النفى الداخلة على الجملة ، وقد جاءت ما بعد رب زائدة ، قال * ربما ضربة بسيف صقيل . . البيت * وقال :

مَاوِىَّ يَارُبَّتَمَا غَارَةٍ شَعْوَاءَ كَاللَّذْعَةِ بِالْمِيسَمِ

ومثلها ما التى تدخل على كاف التشبيه : الأولى أن تكون كافة ، نحو : كن كما أنت ، أى : كما أنت كائن ، ونحو : زيد صديق كما عمرو أخى ، وشذ إعمال الكاف مع ما . ومالاتكف عن ، نحو : (عَمَّا قَلِيلٍ) وأما إذا وليت الباء ومن فالأولى زيادتها وإعمال الجارين ، نحو : (فَبِمَا رَحْمَةٍ) و (مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ) وقد تكفهما كما يجىء . ورب المكفوفة لا تدخل إلا على الفعل كما قال

... ...

سيبويه ، وقوله * ربما الجامل المؤبل فيهم . . . البيت * شاذ عنده ، ومثله قياس عند الجزولى ، فيجيز ربما زيد قائم . والتزم ابن السراج وأبو على فى الإيضاح كون الفعل ماضيا ؛ لأن وضع رب للتقليل فى الماضى . والعذر عندهما فى نحو قوله تعالى : (رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ) - أن مثل هذا المستقبل : أى الأمور الأخروية غالب عليها فى القرآن ذكرها بلفظ الماضى ، نحو : (وَسِيقَ الَّذِينَ) و (وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ) وقال الربعى : أصله ربما كان يود ؛ فحذف كان لكثرة استعماله بعد ربما ، والأول أحسن ، والمشهور جواز دخول ربما على المضارع بلا تأويل ، كما ذكره أبو على فى غير الإيضاح » اهـ وقال ابن هشام فى مباحث رب من مغنى اللبيب : « وإذا زيدت ما بعدها فالغالب أن تكفها عن العمل ، وأن تهيئها للدخول على الجمل الفعلية ، وأن يكون الفعل ماضيا لفظا ومعنى ، كقوله * ربما أوفيت فى علم . . . البيت * ومن إعمالها قوله * ربما ضربة . . . البيت * ومن دخولها على الاسمية قول أبى دواد * ربما الجامل المؤبل . . . البيت * وقيل : لا تدخل المكفوفة على الاسمية أصلا ، وإن ما فى البيت نكرة موصوفة ، والجامل : خبر لهو محذوفا ، والجملة صفة لما . ومن دخولها على الفعل المستقبل قوله تعالى : (رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا) وقيل : هو مؤول بالماضى ، على حد قوله تعالى : (وَنُفِخَ فِى الصُّورِ) وفيه تكلف ؛ لاقتضائه أن الفعل المستقبل عبر به عن ماض متجوز به عن المستقبل ، والدليل على صحة استقبال ما بعدها قوله :

فَإِنْ أَهْلِكْ فَرُبَّ فَتًى سَيَبْكِى ... عَلَىَّ مُهَذَّبٍ رَخْصِ الْبَنَانِ

وقوله :

يَا رُبَّ قَائِلَةٍ غَداً ... يَا لَهْفَ أُمِّ مُعَاوِيَهْ » اهـ

وقال فى مباحث « ما » من المغنى : « والثالث من أنواع ما : الكافة عن عمل الجر ، وتتصل بأحرف وظروف ؛ فالأحرف أحدها رب ، وأكثر ما تدخل حينئذ على الماضى ، كقوله * ربما أوفيت فى علم * لأن التكثير والتقليل إنما يكونان فيما عرف حده ، والمستقبل مجهول ؛ ومن ثم قال الرمانى فى (رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا) : إنما جاز لأن المستقبل معلوم عند الله تعالى كالماضى ، وقيل : هو على حكاية حال ماضية مجازا مثل (وَنُفِخَ فى الصُّورِ) ، وقيل : التقدير ربما كان يود ، وتكون كان هذه شانية ، وليس حذف كان بدون إن ولو الشرطيتين سهلا ، ثم الخبر حينئذ - وهو يود - مخرج على حكاية الحال الماضية فلا حاجة إلى تقدير كان . ولا يمتنع دخولها على الاسمية ، خلافا للفارسى ، ولهذا قال فى قول أبى دواد * ربما الجامل المؤبل فيهم * ما : نكرة موصوفة بجملة حذف مبتدؤها : أى رب شىء هو الجامل » اهـ

وقد تدخل على مضارع نُزِّل منزلته لتحقق وقوعه، نحو: «رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا» وندر دخولها على الجملة الاسمية، كقوله:

رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ(١)

حتى قال الفارسي: يجب أن تقدر «ما» اسما مجرورا بمعنى شيء، والجامل: خبرا لضمير محذوف، والجملة صفة ما، أي: رب شيء هو الجامل المؤبل.

(وَحُذِفَتْ رُبَّ) لفظا (فَجَرَّتْ) منوية (بَعْدَ بَلْ * وَالْفَا)، لكن على قلة، كقوله:

٥٧٤ — بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الْفِجَاجِ قَتَمُهْ لاَ يُشْتَرَى كَتَّانُهُ وَجَهْرَمُهْ

---

(١) هذا صدر بيت، وعجزه قوله:

وَعَنَاجِيجُ بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ

وهذا هو البيت المستشهد به (رقم ٥٦٩) وقد مضى شرحه قريبا فارجع إليه، ثم انظر شرح الشاهد (رقم ٥٧٣).

٥٧٤ — هذان بيتان من الرجز المشطور، وهما من أرجوزة طويلة جدا لرؤبة بن العجاج يمدح فيها أبا العباس السفاح أول خلفاء بني العباس، ومطلع هذه الأرجوزة قوله:

قُلْتُ لِزِيرٍ لَمْ تَصِلْهُ مَرْيَمُهْ ضِلِّيلُ أَهْوَاءِ الصِّبَا يُنَدِّمُهْ

هَلْ تَعْرِفُ الرَّبْعَ الْمُحِيلَ أَرْسُمُهْ عَفَتْ عَوَافِيهِ وَطَالَ قِدَمُهْ

وبعد ذلك بتسعة وعشرين بيتا قال:

بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الْفِجَاجِ قَتَمُهْ لاَ يُشْتَرَى كَتَّانُهُ وَجَهْرَمُهْ

يَجْتَابُ ضَحْضَاحَ السَّرَابِ أَكَمُهْ خَارِجَةً أَعْنَاقُهُ وَلِمَمُهْ

بَعْدَ انْتِزَازٍ فِيهِ أَوْ تَعَمُّمُهْ يَهْفُو بِإِنْسَانِ الْبَصِيرِ طُسَّمُهْ

إِذَا ارْتَمَتْ أَصْحَانُهُ وَلُجُمُهْ بِالرَّكْبِ طَارَتْ عَنْ ذُرَاهُ كِمَمُهْ

وبعد ذلك بأربعة وعشرين بيتا يصف فيها ذلك البلد ثم يصف ناقته، يقول:

قَطَعْتُ أَمًّا قَاصِداً تَيَمُّمُهْ

إِلَى ابْنِ مَجْدٍ لَمْ يُخَرَّقْ أَدَمُهْ إِلَى الأَمِينِ الْمُسْتَجَارِ ذِمَمُهْ

إِلَى مُعِمٍّ عَائِطٍ تَحَشُّمُهْ يَبْذُلُ حِلاًّ لاَ تُنَالُ حُرَمُهْ

... ...

اللغة : « لزير » الزير – بكسر الزاى – من يكثر زيارة النساء ، ويقال : فلان زير نساء ، وخلم نساء ، وقال المهلهل :

فَلَوْ نُبِشَ الْمَقَابِرُ عَنْ كُلَيْبٍ فَيُخْبَرَ بِالذَّنَائِبِ أَيُّ زِيرِ

ومريم : من أسماء النساء ، ويراد بها المرأة التى تحب الاستماع إلى أحاديث الرجال من غير فجور « وضليل أهواء الصبا » أراد ضلال أهواء الصبا . يقول : إن ضلال أهواء الصبا يوقعه فيما يندم عليه « الربع المحيل أرسمه » قد يكون المحيل بمعنى الذى أتى عليه حول ، وقد يكون بمعنى الذى تغيرت به الأحوال . وقال امرؤ القيس :

عُوجَا عَلَى الرَّبْعِ الْمُحِيلِ لَعَلَّنَا نَبْكِى الدِّيَارَ كَمَا بَكَى ابنُ خِذَامِ

« عفت عوافيه » يريد درس منه ما درس وانمحى ما انمحى « بل بلد ملء الفجاج قتمه » الفجاج – بكسر الفاء – جمع فج ، وهو الطريق الواسع بين جبلين. والقتم – بفتح القاف والتاء جميعا – الغبار ، ويقال فيه : قتام كسحاب ، وقتم كفاس « لا يشترى كتانه وجهرمه » الكتان : معروف ، والجهرم : البساط من الشعر ، يقول : إن لهذا البلد سبائب من السراب تشبه الكتان والجهرم ولكنها لاتشترى ولا تباع . والضحضاح : مارق من السراب ، يقول : إن الأكم كأنها تسبح فى السراب فتقطعه « يهفو بانسان البصير – الخ » يهفو : يخف ، والطسم : جمع طاسم ، وهو الطامس ، والأصحان : جمع صحن ، وهو المتسع من الأرض ، واللجم : النواحى ، وذراه : أعاليه ، وكمه : ما يغطيه . وقوله « قطعت أما قاصدا – الخ » يقول : قطعت هذا البلد الذى تقدم ذكره قطعا مستقيما على الوجه المقصود غير جائر « إلى ابن مجد لم يخرق أدمه » أى : لم يمزق جلده ، يريد أنه لم يقدح فى عرضه ولم يعب شىء من فعله ، والأدم : جمع أديم ، وهو الجلد ، و « المستجار ذممه » الذى يستجير الناس بذمته ، و « معم » أى الذى يعم الناس بخيره ومعروفه ، و « حائط » اسم الفاعل من حاط فلان فلانا يحوطه ؛ إذا حفظه ورعاه وجعل له وقاية وحفظا .

الإعراب : « بل » حرف دال على الإضراب عن كلام سابق والانتقال إلى كلام آخر ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « بلد » مجرور لفظا برب المحذوفة بعد بل ، وهو مفعول به لقوله قطعت فى الأبيات التالية لبيت الشاهد منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد « ملء » خبر مقدم مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « الفجاج » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « قتمه » قتم : مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى بلد مضاف إليه . وجملة المبتدأ

وقوله :

٥٧٥ — بَلْ بَلَدٍ ذِى صُعُدٍ وَأَصْبَابْ

وخبره المقدم عليه فى محل جر أو نصب صفة لبلد « لا » حرف نفى مبنى على السكون لا محل له « يشترى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « كتانه » كتان : نائب فاعل يشترى مرفوع بالضمة الظاهرة ، وضمير الغائب العائد إلى بلد مضاف إليه ، «وجهرمه» الواو حرف عطف ، جهرم : معطوف على كتان ، وضمير الغائب العائد إلى بلد مضاف إليه ، وجملة الفعل المضارع المبنى للمجهول ونائب فاعله فى محل جر أو نصب صفة ثانية لبلد .

الشاهد فيه : قوله « بل بلد » حيث حذفت « رب » بعد «بل» وعملت الجر وهى محذوفة ، وذلك قليل فى نفسه حتى خصه المحقق الرضى بالشعر ؛ ومثل هذا الشاهد قول رؤبة أو العجاج :

* بَلْ مَهْمَهٍ قَطَعْتُ بَعْدَ مَهْمَهِ *

ومثلهما البيت الآتى عقيب هذا .

٥٧٥ — هذا البيت من الرجز المشطور لرؤبة بن العجاج،من أرجوزة طويلة مطلعها قوله :

قَدْ بَكَرَتْ بِاللَّوْمِ أُمُّ عَتَّابْ ... تَلُومُ ثِلْبًا وَهْىَ فِى جِلْدِ النَّابْ
أَنْ نَالَ مِنْ كِدْنَةِ جِلْدٍ جِلْحَابْ ... نَحْتُ اللَّيَالِى كَانْتِجَابِ النَّجَّابْ

و بعد ذلك بستة وثلاثين بيتا بيت الشاهد ، وبعده قوله :

تَخْشَى مَرَادِيهِ وَهَجْرٍ دَوَّابْ ... أَشْهَبَ ذِى سُرَادِقٍ وَجِلْبَابْ
يَشُلُّهُ ذِئْبُ السَّرَابِ الْخَبَّابْ ... مُنْجَرِدِ الْفَيْفَا عَمِيقِ الأَقْرَابْ
نَاءٍ مِنَ النَّخْلِ بَعِيدِ الأَشْرَابْ ... يَغْمِسُ فِى هَبْوَةٍ مُغْبَرٍّ هَابْ
أَجَّجَهُ شَهْبَةُ قَيْظٍ شَهَّابْ ... إِذَا حَبَا مِنْهُ إِلى الرَّمْلِ الْخَابْ
مُخْزَوْزِمِ الْجَوْزِ حُدَابِ الأَحْدَابْ ... قَطَعْتُ أَخْشَاهُ بِعَسْفٍ جَوَّابْ

اللغة : « بكرت » أسرعت ، أو فعلت ذلك بكرة « أم عتاب » كنية امرأة « ثلبا » بكسر فسكون — هو الشيخ الكبير المسن « الناب » الناقة المسنة . يقول : تلوم شيخا وهى عجوز « أن نال » أى : تلومه لأن نال إلخ . و « كدنة جلد جلحاب » أى : لحم جلد ضخم « نحت الليالى » فاعل نال ، والانتجاب : قشر لحاء الشجر ، واسم هذا اللحاء النجب ، والنجاب — بصيغة اللبان — النحات « بل بلد ذى صعد » الصعد — بضمتين — جمع صعود — بفتح أوله —

وقوله :

٥٧٦ — فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ

وهو المرتفع من الأرض ، خلاف الهبوط ، والأصباب : جمع صبب ـ بفتحتين ، وصاده مهملة ، وأعجمها الصبان ـ وهوما انحدرمن الأرض ، ومراديه : مهالكه ، جمع مردى ، وهوالمصدرالميمى بمعنى الردى وهو الهلاك . والهجر : شدة الهاجرة والحر . والأشهب : الشديد البياض ، وهومن لون السراب ، وقوله «ذى سرادق وجلباب» يريد كأن عليه سرادقا وجلبابا «يشله» يطرده شبه السراب فى اطراده بعسلان الذئب إذا هوعدا ، والخباب : الكثيرالخبب ، وهوسير سريع «منجردالفيفا ـ إلخ» المنجرد : البعيد ، والفيفا : المفازة والصحراء ، وأصله الفيفاء ـ بالمد ـ والأقراب : النواحى ، وعميقها : بعيدها ، وأراد بالأشراب : المياه ، ويغمس : يغيب ، والهبوة : الغبار ، وأراد بالمغبر الهابى بلدا كثير الغبار « أجحه شهبة قيظ ـ إلخ » أجحه : ألهبه ، وشهبة القيظ : وقدته وشدته ، وإذا حبا : أى إذا دنا ، والحابى : الدانى بعضه من بعض . يقول : إذا انتهت هذه المفازة إلى الرمل اشتد حرها « محزوزم الجوز ـ إلخ » المحزوزم : الغليظ من الأرض ، وهو مفعوعل من الحزم ، والحداب : الطوال ، والأحداب : جمع حدبة « قطعت أخشاه بعسف جواب » العسف : الركوب على غير هدى ، والجواب : صيغة المبالغة من قولك : جبت الأرض ؛ إذا جزتها وقطعتها ، وأخشاه : أراد به أكثر نواحيه خشية وأشدها مخافة ، وهو مفعول به لقطعت .

الإعراب : « بل » حرف دال على الإضراب عن كلام سابق والانتقال إلى كلام بعده ، مبنى على السكون لا محل من الإعراب « بلد » مجرور لفظا برب المحذوفة بعد بل ، وهو إما منصوب محلا على الاشتغال بعامل محذوف يفسره قوله فيما بعد « قطعت أخشاه » على حد قولك : زيدا ضربت غلامه ، وإما مرفوع محلا على أنه مبتدأ ؛ فهو منصوب بفتحة مقدرة على آخره ، أو مرفوع بضمة مقدرة على آخره ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « ذى » صفة لبلد على لفظه ، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « صعد » مضاف إليه « وأصباب » الواو حرف عطف ، أصباب : معطوف على صعد ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « بل بلد » حيث حذف « رب » بعد « بل » وأبقى عملها الذى هو الجر فيما يليها ، وهذا على ماذكرنا فى الشاهد السابق قليل فى نفسه ، حتى خصه المحقق الرضى بالشعر . وسنذكر خلاف العلماء فى هذه المسألة مع شرح الشاهد (رقم ٥٧٨) الآتى .

٥٧٦ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِى تَمَائِمَ مُحْوِلِ *

... ...

وهذا بيت من معلقة امرئ القيس بن حجر الكندى التى مطلعها :

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

وقد تقدم ذكر أبيات كثيرة منها فى مواضع متفرقة من هذا الكتاب (انظر شرح الشاهد رقم ٤٢٧ والشاهد رقم ٤٦٨ فى الجزء الثانى . ثم انظر شرح الشاهد رقم ٥٤١ و ٥٧٨ فى هذا الجزء) وقبل البيت المستشهد به هنا ــ مما لم نذكره فى أحد المواضع التى أشرنا إليها ــ قوله :

وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ فَقَالَتْ لَكَ الْوَيْلَاتُ إِنَّكَ مُرْجِلِي

تَقُولُ وَقَدْ مَالَ الْغَبِيطُ بِنَا مَعاً : عَقَرْتَ بَعِيرِى يَا امْرَأَ الْقَيْسِ فَانْزِلِ

فَقُلْتُ لَهَا سِيرِى وَأَرْخِى زِمَامَهُ وَلَا تُبْعِدِينِى عَنْ جَنَاكِ الْمُعَلَّلِ

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ فَأَلْهَيْتُهَا ... البيت ، وبعده :

إِذَا مَا بَكَى مِنْ خَلْفِهَا انْصَرَفَتْ لَهُ بِشِقٍّ وَتَحْتِى شِقُّهَا لَمْ يُحَوَّلِ

اللغة : « ويوم دخلت الخدر ــ البيت » الخدر ــ بكسر فسكون ــ أراد به ههنا الهودج ، وأصل الخدر البيت ، وقد يستعار للستر والحجلة ونحوهما ، وعنيزة : ذكر الرواة أنه لقب فاطمة ابنة عمه التى يقول فيها فى هذه اللامية :

أَفَاطِمَ مَهْلاً بَعْضَ هٰذَا التَّدَلُّلِ وَإِنْ كُنْتِ قَدْ أَزْمَعْتِ صَرْمِى فَأَجْمِلِى

« الويلات » جمع ويلة ، وأراد بها ههنا الفضيحة « مرجلى » اسم فاعل من قولك : أرجلته إذا صيرته راجلا يمشى على قدميه بعد أن كان راكبا « تقول وقد مال الغبيط ــ البيت » أراد بالغبيط الهودج أيضا ، وعقرت بعيرى : جرحت ظهره . يقول : مما لا أزال أذكره بالغبطة والسرور ذلك اليوم الذى دخلت فيه خدر عنيزة وهى تداعبنى تارة بالدعاء وطورا بالتخوف من عقر البعير «فقلت لها سيرى ــ البيت» أرخى زمامه : يريد به أطيلى مقود البعير ، والجنى ــ بفتح الجيم ــ ما تجنيه من الثمر ، والمعلل : إن قرأته بتشديد اللام مكسورة فهو اسم فاعل من قولك : عللت الصبى بالحلوى ونحوها ، إذا ألهيته بها « فمثلك حبلى قد طرقت ــ البيت » طرقت : زرتها ليلا ، والطروق : الإتيان فى الليل ، والمرضع : التى لها طفل ترضعه ، والتمائم : جمع تميمة ، وهى المعاذة كانوا يعلقونها على جبهة الصبى يزعمون أنها تحميه العين ، والمحول : اسم فاعل من أحول الصبى إذا أتى عليه حول « إذا ما بكى ــ البيت » شق الشىء : نصفه ، ولم يحول : أراد لم يتحول عن موضعه .

وقوله :

٥٧٧ — فَخُورٍ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَّ عِينِ

الإعراب : « فمثلك » الفاء حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، مثل : مفعول به لطرقت الآتى ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة التى اقتضتها رب المحذوفة ، وهو مضاف وضمير المخاطبة مضاف إليه مبنى على الكسر فى محل جر « حبلى » بدل من مثل ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف إن راعيت محل مثل ، ومجرور بكسرة مقدرة إن راعيت لفظ مثل « قد » حرف تحقيق مبنى على السكون لا محل له «طرقت» فعل وفاعل « ومرضع » الواو حرف عطف ، مرضع : معطوف على حبلى ؛ فيجوز فيه النصب والجر اللذان جازا فى المعطوف عليه ، وبهما يروى «فألهيتها» الفاء حرف عطف ، ألهيتها : فعل وفاعل ومفعول به «عن» حرف جر «ذى» مجرور بعن ، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، والجار والمجرور متعلق بألهى ، وذى مضاف و « تمائم » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف لصيغة منتهى الجموع « محول » نعت لذى تمائم ، ونعت المجرور مجرور ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « فمثلك » حيث جر « مثل » برب المحذوفة بعد الفاء . وهذا قليل بالنسبة إلى جرها محذوفة بعد الواو وسنذكر لك خلاف الكوفيين والبصريين مع شرح الشاهد (رقم ٥٧٨) الآتى .

٥٧٧ — هذا صدر بيت وعجزه قوله :

* نَوَاعِمَ فِي الْمُرُوطِ وَفِي الرِّيَاطِ *

وهذا بيت للمتنخل الهذلى ، واسمه مالك بن عويمر . من قصيدة له رواها أبو زيد محمد بن أبى الخطاب القرشى فى كتابه «جمهرة أشعار العرب» وهى ثابتة أيضا فى ديوان شعر الهذليين ومطلع هذه القصيدة قوله :

عَرَفْتُ بِأَجْدَثٍ فَنِعَافِ عِرْقٍ عَلَامَاتٍ كَتَحْبِيرِ النِّمَاطِ
كَوَشْمِ الْمِعْصَمِ لمُغْتَالٍ عُلَّتْ رَوَاهِشُهُ بِوَشْمٍ مُسْتَشَاطِ
وَمَا أَنتَ الْغَدَاةَ بِذِي سَلْمَى وَأَضْحَى الرَّأْسُ مِنْكَ إِلى اشْمِطَاطِ
كَأَنَّ عَلَى مَفَارِقِهِ نَسِيلاً مِنَ الكَتَّانِ تُنْزَعُ بِالمِشَاطِ
فَإِمَّا تُعْرِضِنَّ سُلَيْمُ عَنِّي وَتَنْزِعْكِ الْوُشَاةُ أُولُو النِّبَاطِ

... ...

فَحُورٍ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَّ حِيناً نَوَاعِمَ ... البيت ، وبعده :

لَهَوْتُ بِهِنَّ إذْ مَلَقِي مَلِيحٌ وَإذْ أنَا فِي الْمَخِيلَةِ وَالنَّشَاطِ

يُقَالُ لَهُنَّ مِنْ كَرَمٍ وَعِتْقٍ ظِبَاءُ تَبَالَةَ الْأُدْمُ الْعَوَاطِي

اللغة : « عرفت بأجدث فنعاف ـ البيت » أجدث ، ونعاف ، وعرق : أسماء أماكن . والتحبير : النقش ، والنماط : جمع نمط ، مثل جبل وجبال ، والنمط : ثوب منقوش « كوشم المعصم المغتال ـ البيت » الوشم : معروف ، وهو أن تفرز الإبر فى الجلد ثم يذر عليها صبغ أخضر والمعصم ـ بزنة منبر ـ والمغتال : الذى أثر فيه الوشم ، وعلت : رد عليها مرة بعد أخرى ، والرواهش : عروق ظاهر الكف ، والمستشاط : الذى أحرق بالنار « وما أنت الغداة وذكر سلمى ـ البيت» الاشمطاط : اختلاط بياض وسواد ، يريد أن الشيب قد شاع فى رأسه ، ينكر على نفسه ذكر الغوانى بعد ما شاب رأسه « فحور قد لهوت بهن ـ البيت » الحور : جمع حوراء وهى التى اشتد بياض بياض عينها ، واشتد مع ذلك سواد سوادها « عين » جمع عيناء ، وهى الواسعة العين ، وقد رأيت أنه يروى فى مكان هذه الكلمة « حينا » والنواعم : جمع ناعمة ، وهى التى ترفل فى النعيم ، والمروط : جمع مرط ، وهو الثوب من الخز ، والرياط : جمع ريط ـ بفتح فسكون ـ وهوضرب من الثياب « يقال لهن من كرم ـ البيت» الأدم ـ بضم فسكون ـ جمع أدماء ، وهى التى لونها الأدمة ، وهى السمرة . والعواطى : جمع عاطية ، وهو اسم فاعل من عطت الظبية تعطو ؛ إذا مدت عنقها ، وأراد أنهن طويلات الأعناق ؛ لأن الظبية تمد عنقها لطوله .

الإعراب : « فحور » الفاء واقعة فى جواب الشرط الذى هو قوله « فاما تعرضن سليم عنى » فى الأبيات السابقة على الشاهد ، حرف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، حور : مبتدأ ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة الذى اقتضاها رب المحذوف « قد » حرف تحقيق « لهوت » فعل وفاعل « بهن » جار ومجرور متعلق بلهوت ، وجملة الفعل وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل جزم جواب الشرط « عين » صفة لحور ، يجوز فيه الجر تبعا للفظ المنعوت ، ويجوز فيه الرفع تبعا لمحله « نواعم » صفة ثانية لحور « فى المروط » جار ومجرور متعلق بنواعم أو بمحذوف صفة لحور « وفى الرياط » الواو عاطفة ، فى الرياط : جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق .

الشاهد فيه : قوله « فحور » حيث جر الشاعر لفظ « حور » برب المحذوفة بعد الفاء ، وذلك قليل بالنظر إلى الجر برب بعد الواو ، وليس قليلا فى نفسه ، والكثير الجر برب المحذوفة بعد الواو .

(وَبَعْدَ الْوَاوِ شَاعَ ذَا الْعَمَلْ) ، بكثرة ، كقوله :

٥٧٨ — وَلَيلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ

فان قلت : فهذه الفاء واقعة فى جواب الشرط كما ذكرت ، فكيف نابت عن رب ؟

فالجواب عن ذلك أنا لا نقول إنها نائبة عن رب بل هذا قول ينسب للكوفيين ، وسنذكر بطلانه فى شرح الشاهد الآتى ، بل نقول : إن « رب » هى العاملة بنفسها مع كونها محذوفة ، وهى مقدرة بعد هذه الفاء ، وهذا موضع قياسى يعمل فيه حرف الجر وهو محذوف ، وستعرف بقية هذه المواضع قريبا . ولا فرق فى تقدير رب بعد الفاء بين أن تكون الفاء عاطفة كما فى بيت امرىء القيس السابق ، وأن تكون فاء جواب الشرط كما فى هذا البيت ، وكما فى قول ربيعة بن مقروم الضبى (وهو من شواهد ابن هشام فى مغنى اللبيب لهذه المسألة نفسها وذكره فى مباحث الفاء) .

فَإِنْ أَهْلِكْ فَذِى حَنَقٍ لَظَاهُ عَلَىَّ تَكَادُ تَلْتَهِبُ الْتِهَابَا

قال فى الموضع الذى أشرنا إليه : « الثانى من أوجه الفاء أن تكون رابطة للجواب ، وذلك حيث لا يصلح لأن يكون شرطا ، وهو منحصر فى ست مسائل . . . . ثم قال : المسألة السادسة : أن تقترن الفاء بحرف له الصدر ، كقوله * فان أهلك . . . البيت * لما عرفت من أن رب مقدرة وأنها لها الصدر » .

٥٧٨ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* عَلَىَّ بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لِيَبْتَلِى *

وهذا بيت لامرىء القيس بن حجر الكندى وقد مضى مشروحا مع شرح الشاهد (رقم ٥٤١) فى هذا الباب ، فلا نرى أن نعيد شيئا من ذلك ؟ فارجع إلى ذلك فى الموضع الذى أشرنا إليه .

الإعراب : « وليل » الواو واو رب حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، ليل : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة التى اقتضتها رب التى حذفت و بقى عملها « كموج » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لليل ، وموج مضاف و « البحر » مضاف إليه « أرخى » فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الليل « سدوله » مفعول به لأرخى ، وضمير الغائب العائد إلى الليل مضاف إليه ، وجملة الفعل الماضى وفاعله ومفعوله فى محل رفع خبر المبتدأ المجرور لفظا برب المحذوفة « على » جار ومجرور متعلق بأرخى « بأنواع » جار ومجرور متعلق بأرخى أيضا ، وأنواع مضاف و « الهموم » مضاف إليه « ليبتلى » اللام لام التعليل ، يبتلى : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد لام التعليل ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الياء

... ...

منع من ظهورها معاملة المنصوب كمعاملة المرفوع ، وذلك كما فى قول الآخر * أبى الله أن أسمو . . . * وأن مع مادخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بلام التعليل ، والتقدير : للابتلاء ، والجار والمجرور متعلق أيضا بأرخى السابق .

الشاهد فيه : قوله « وليل » حيث حذف الشاعر « رب » التى تعمل الجر فيما بعدها وأبقى عملها ، بعد الواو ، وهذا كثير فى كلام العرب ، ودونه فى الكثرة إبقاء عمل رب مع حذفها بعد الفاء ، ودونهما جميعا إبقاء عمل رب مع حذفها بعد بل ، ودون ذلك كله إبقاء عمل رب مع حذفها من غير أن يكون ثمة حرف آخر ، كما فى الشاهد الآتى عقب هذا ؛ فهذه أربع مراتب لعمل هذا الحرف محذوفا .

وهذا الذى قررناه من أن العامل الذى عمل الجر هو « رب » مقدرا هو مذهب جمهور البصريين . وذهب جمهرة الكوفيين ، ووافقهم أبو العباس المبرد ، إلى أن الواو هى التى تعمل الجر بنفسها بعد حذف « رب » .

فأما أن الجر بعد الواو كثير فى العربية فآيته كثرة الشواهد عليه ، حتى إن فى قصيدة امرىء القيس اللامية التى منها بيت الشاهد الذى نحن بصدد شرحه أربعة أبيات من هذه البابة أولها قوله :

وَبَيْضَةِ خِدْرٍ لاَ يُرَامُ خِبَاؤُهَا ... تَمَتَّعْتُ مِنْ لَهْوٍ بِهَا غَيْرَ مُعْجَلِ

وثانيها قوله :

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ ... عَلَىَّ بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لِيَبْتَلِى

وهو بيت الشاهد الذى معنا ، وثالثها ورابعها قوله :

وَقِرْبَةِ أَقْوَامٍ جَعَلْتُ عِصَامَهَا ... عَلَى كَاهِلٍ مِنِّى ذَلُولٍ مُرَحَّلِ

وَوَادٍ كَجَوْفِ الْعَيْرِ قَفْرٍ قَطَعْتُهُ ... بِهِ الذِّئْبُ يَعْوِى كَالْخَلِيعِ الْمُعَيَّلِ

ومن ذلك قول الشنفرى فى لاميته المعروفة بلامية العرب :

وَلَيْلَةِ نَحْسٍ يَصْطَلِى الْقَوْسَ رَبُّهَا ... وَأَقْطُعَهُ اللاَّتِى بِهَا يَتَنَبَّلُ

أى : يصطلى النار بالقوس صاحب القوس و بأقطعه التى يرمى بها ، وإذا اصطلى الأعرابى بقوسه وسهامه من شدة البرد فليس وراء ذلك فى الشدة شىء .

ومن ذلك قول جران العود ، وهو من شواهد سيبويه :

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ ... إلاَّ الْيَعَافِيرُ وَإلاَّ الْعِيسُ

... ...

ومن ذلك قول حاتم الطائى :

وَلَيْلٍ بَهِيمٍ قَدْ تَسَرْبَلْتُ هَوْلَهُ إِذَا اللَّيْلُ بِالنِّكْسِ الضَّعِيفِ تَجَهَّمَا

وأما أن إعمالها محذوفة على المراتب الأربعة التى بيناها فقد ذكره الشارح نقلا عن ابن مالك فى تسهيله ، وقد ذكره ابن هشام فى المغنى على نفس هذا الترتيب ، ولكن الشارح هنا كما ترى قد حول الكثرة فى الفاء إلى الكثرة النسبية . قال ابن هشام فى مباحث رب : «وتنفرد رب بوجوب تصديرها ، ووجوب تنكير مجرورها ونعته إن كان ظاهرا ، وإفراده وتذكيره وتمييزه بما يطابق المعنى إن كان ضميرا ، وغلبة حذف معداها ومضيه ، وإعمالها محذوفة : بعد الفاء كثيرا ، وبعد الواو أكثر ، وبعد بل قليلا ، وبدونهن أقل ، وبأنها زائدة فى الإعراب دون المعنى : فمحل مجرورها فى نحو رب رجل صالح عندى رفع على الابتداء ، وفى نحو رب رجل صالح لقيت نصب على المفعولية ، وفى نحو رب رجل صالح لقيته رفع أو نصب» اهـ

وأما الخلاف بين الكوفيين والبصريين فى هذه المسألة فان جمهرة النحاة من المتقدمين ، كابن الأنبارى فى الإنصاف وابن جنى فى شرح الحماسة وابن عصفور ، يقصرون الخلاف بين الفريقين على الواو ، بل فى كلام هؤلاء التصريح بأن الفريقين متفقون على أن الجر برب محذوفة فى المواضع الثلاثة الباقية ، ولم أعثر على نص لمتقدمين يشبه النص الذى حكاه الشارح عن أبى حيان فى الارتشاف ؛ فلعل هذا الخلاف قد نشأ بعد طبقة ابن الأنبارى وابن جنى وابن عصفور تأييدا لمذهب الكوفيين فى الواو ، ودفعا لاعتراضات المتقدمين عليهم .

قال ابن جنى فى شرح الحماسة عند الكلام على قول ربيعة بن مقروم الضبى :

فَإِنْ أَهْلِكْ فَذِى حَنَقٍ لَظَاهُ عَلَيَّ تَكَادُ تَلْتَهِبُ الْتِهَابَا

ما نصه : «ذى مجرورة برب : أى فرب ذى حنق ، وحذفها للعلم بموضعها ، كقول الآخر :

وَرَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهْ كِدْتُ أَقْضِى الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهْ

أى : ورب رسم دار ، وهذا (يريد قول ربيعة فذى حنق) يدفع قول أبى العباس إن الواو فى نحو قوله :

* وَبَلَدٍ يَحْسِبُهُ مَكْسُومَا *

هى التى جرت بلدا لما خلفت رب فكانت عوضا ، ألا ترى أنه قال : فذى حنق ، أى : فرب ذى حنق ، ولا يقول أحد إن الفاء عوض من رب ، وقول الآخر :

* بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الْفِجَاجِ قَتَمُهْ *

... ...

ولا يدعى أحد أن بل عوض من رب ؛ فاذا صح هذا ، وثبت فى الفاء و بل ـ كانت الواو محمولة على حكمه » اه .

وقال ابن الأنبارى فى الإنصاف (ص ١٦٥) : « ذهب الكوفيون إلى أن واو رب تعمل فى النكرة الخفض بنفسها ، وإليه ذهب أبو العباس المبرد من البصريين ، وذهب البصريون إلى أن واو رب لا تعمل ، وإنما العمل لرب مقدرة .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن الواو هى العاملة لأنها نابت عن رب ، فلما نابت عن رب ـ وهى تعمل الخفض ـ عملت عملها لنيابتها عنها ، وصارت كواو القسم ؛ فانها لما نابت عن الباء عملت الخفض كالباء ؛ فكذلك الواو هنا : لما نابت عن رب عملت الخفض كما تعمل رب . والذى يدل على أنها ليست عاطفة أن حرف العطف لا يجوز الابتداء به ، ونحن نرى الشاعر يبتدئ بالواو فى أول القصيدة ، كقوله :

* وَبَلَدٍ عَامِيَةٍ أَعْمَاؤُهُ *

وكقول الآخر :

* وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ *

وما أشبه ذلك ؛ فدل على أنها ليست عاطفة ، فبان بهذا صحة ما ذهبنا إليه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن الواو ليست عاملة و إن العمل لرب مقدرة ؛ لأن الواو حرف عطف ، وحرف العطف لا يعمل شيئا ؛ لأن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصا ، وحرف العطف غير مختص ، فوجب ألا يكون عاملا ، و إذا لم يكن عاملا وجب أن يكون العامل رب مقدرة ، والذى يدل على أنها واو العطف وأن رب مضمرة بعدها أنه يجوز ظهورها معها ، نحو : ورب بلد .

أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنها لما نابت عن رب عملت عملها كواو القسم » قلنا : هذا فاسد ؛ لأنه قد جاء عنهم الجر باضمار رب من غير عوض منها ، وذلك نحو قوله :

رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهْ كِدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهْ

وقال الآخر :

مِثْلِكِ أَوْ خَيْرٍ تَرَكْتُ رَذِيَّةً تُقَلِّبُ عَيْنَيْهَا إِذَا طَارَ طَائِرُ

والذى يدل على فساده ما ذهبوا إليه أيضا أنها تضمر بعد بل ، قال الشاعر :

* بَلْ جَوْزِ تَيْهَاءَ كَظَهْرِ الْحَجَفَتْ *

... ...

أراد بل رب جوز ، ولا يقول أحد إن بل تجر ، وكذلك تضمر بعد الفاء ، قال الشاعر :

* فَحُورٍ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَّ عِينٍ *

وليست [الفاء] نائبة عنها ولا عوضا منها . والذى اعتمد عليه فى الدليل على أن هذه الأحرف ـ التى هى الواو والفاء و بل ـ ليست نائبة عن رب ولا عوضا عنها : أنه يحسن ظهورها معها ؛ فيقال : ورب بلد ، و بل رب بلد ، وفرب حور . ولو كانت عوضا عنها لما جاز ظهورها معها ؛ لأنه لا يجوز أن يجمع بين العوض والمعوض . ألا ترى أن واو القسم لما كانت عوضا عن الباء لم يجز أن يجمع بينهما فلا يقال وبالله لأفعلن وتجعلهما حرفى قسم ، وكذلك أيضا التاء : لما كانت عوضا من الواو كما كانت الواو عوضا من الباء لم يجز أن يجمع بينهما فلا يقال وتالله وتجعلهما حرفى قسم ؛ لأنه لا يجوز أن يجمع بين العوض والمعوض . فأما قوله تعالى : (وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ) فالواو فيه واو العطف وليست واو قسم فلم يمتنع أن يجمع بينها و بين تاء القسم ، فلما جاز الجمع بين الواو ورب دل على أنها ليست عوضا عنها ، بخلاف واو القسم ، وأنها واو عطف .

وقولهم : « إن حرف العطف لا يجوز الابتداء به ، ونحن نرى الشاعر يبتدىء بالواو فى أول القصيدة » فنقول : إن هذه الواو واو عطف ، و إن وقعت فى أول القصيدة ؛ لأنها فى التقدير عاطفة على كلام مقدر ، كأنه قال : رب قفر طامس أعلامه سلكته و بلد عامية أعماؤه قطعته ، يصف نفسه بركوب الأخطار وقطع المفاوز والقفار ، إشعارا بشهامته وشجاعته . وإذ قد ثبت بما ذكرناه أنها حرف عطف فينبغى ألا تكون عاملة ؛ فدل على أن النكرة مجرورة بتقدير رب على ما بينا ، والله أعلم » اه .

قال أبو رجاء غفر الله له : فأنت ترى قدامى العلماء يحتجون على الكوفيين وأبى العباس المبرد لإثبات أن الواو ليست عاملة بأن الفاء و بل ليستا عاملتين ، و إنما العمل معهما لرب المقدرة ، فلو كان واحد منهم يقول إن العمل للفاء و بل كما قالوا إن العمل للواو لما صح الاحتجاج عليه بذلك . بل أنت ترى المتقدمين يصرحون بأنه لا أحد من النحاة يقول إن العمل للفاء و بل ، فذلك أقوى ما نستمسك به على أنه لم يكن معروفا فى هذا العصر أن أحدا يقول هذا ، ثم نبتت نابتة رأت أن التفرقة بين الواو والفاء و بل مما لا وجه له ، ورأت ـ مع ذلك ـ أن حجة البصريين ناهضة على الكوفيين ما داموا يفرقون بين المتجانسات فى الحكم ، فطردوا القول بنيابة هذه الحروف جميعها عن رب ، وأن كل واحد منها هو الذى عمل الجر عند حذف رب لكونه عوضا منه . و بقى عليهم أن رب قد عملت محذوفة من غير أن ينوب عنها أحد هذه

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : قد يجر بها محذوفة بدون هذه الأحرف ، كقوله :

٥٧٩ — رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهْ كِدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهْ

الحروف ؛ فاذا عملت محذوفة من غير أن يحل محلها حرف فلأن تعمل محذوفة — وقد حل محلها حرف — أولى . فان حاول منهم محاول أن ينكر ذلك دفعه الشاهد كبيت جميل الذى هو الشاهد الآتى ، وكالبيت الذى رواه ابن الأنبارى فى أثناء حديثه . فان استمسك أحدهم فى بيت جميل برواية ابن جنى — وهى التى زيدت فيها الواو — فالجواب أن أكثر العلماء على رواية هذا البيت بغير الواو ، على أن هذه الواو زائدة على الوزن ، وزيادتها على الوزن مع استقامة الكلام بدونها مما يبعث الشك إليها ، فوق أنه يبقى البيت الذى رواه ابن الأنبارى وإن كان يخيل إلى العاجز الضعيف أن الشأن فى هذا البيت على العكس من بيت جميل ، تعنى أنه كان فى الأصل بالواو أو بالفاء فحذف هذا الحرف ، كما أن أصل بيت جميل بدون الواو فزيدت فى الرواية التى وقعت لابن جنى ، وآية ذلك أن البيت الذى رواه ابن الأنبارى ينقص حرفا تتم به التفعيلة الأولى ، وأحسب أنك لا تحتاج بعد هذا إلى المزيد .

٥٧٩ — هذا بيت لجميل بن معمر العذرى ، وهو مطلع قصيدة ، وبعده قوله :

مُوحِشاً مَا تَرَى بِهِ أَحَداً تَنْسِجُ الرِّيحُ تُرْبَ مُعْتَدِلِهْ

اللغة : « رسم دار — البيت » الرسم : ما كان لاصقا بالأرض من آثار الديار كالرماد ونحوه ، والطلل : ما شخص وارتفع من آثارها كالوتد والأثافى ، وإضافته إلى ضمير الرسم بتقدير مضاف : أى طلل داره ، أو الإضافة لأدنى ملابسة كما يقولون ، وقوله : « كدت أقضى الحياة من جلله » معناه كدت أموت من عظم هذا الرسم فى نفسى ، أو كدت أموت من أجل هذا الرسم ، فانه يقال : فعلت الشيء الفلانى لجللك وجلالك ، والمعنى فعلته لعظمتك فى نفسى ، ويقال : فعلت ذلك من أجلك وجللك وجلالك ، والمعنى فعلته لأجلك ، ويروى « كدت أقضى الغداة من جلله » والغداة : ما بين الفجر وطلوع الشمس « موحشا ما ترى به أحدا — البيت » الموحش : اسم الفاعل من قولهم : أوحش المكان ؛ إذا صار قفرا لا أنيس به فكأنه قد سكنه الوحش . وتنسج الريح : تهب من جهات شتى فتثير التراب فتغطى المعالم حتى لا تعرف ، والترب — بضم فسكون — لغة فى التراب كغراب .

الإعراب : « رسم » مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة التى تقتضيها رب المحذوفة ، وهو مضاف و « دار » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « وقفت » فعل وفاعل « فى » حرف جر « طلله » طلل : مجرور بفى ، والجار والمجرور متعلق بوقف ، وطلل مضاف وضمير الغائب العائد إلى الرسم مضاف إليه ، وجملة الفعل الماضى

وهو نادر . وقال فى التسهيل : تجر ربَّ محذوفةً : بعد الفاء كثيرا ، و بعد الواو أكثر ، و بعد بل قليلا ، ومع التجرد أقلّ . ومراده بالكثرة مع الفاء الكثرة النسبية ، أى : كثير بالنسبة إلى بل .

الثانى : قال فى التسهيل : وليس الجر بالفاء و بل ، باتفاق ، وحكى ابن عصفور أيضا الاتفاق ، لكن فى الارتشاف : وزعم بعضُ النحويين أن الجر هو بالفاء و بل ؛ لنيابتهما مَنَابَ رُبَّ ، وأما الواو فذهب الكوفيون والمبرد إلى أن الجر بها ، والصحيح أن الجر برب المضمرة ، وهو مذهب البصريين .

(وَقَدْ يُجَرُّ بِسِوَى رُبَّ) من الحروف (لَدَى * حَذْفٍ) وهذا بعضُه يُرَى غير مطرد يقْتَصَر فيه على السماع ، وذلك كقول رؤبة — وقد قيل له : كيف أصبحت ؟ — قال : خَيْرٍ عَافَاكَ اللهُ ، التقدير : على خير ، وقوله :

أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بِالأَكُفِّ الأَصَابِعُ(١)

وفاعله فى محل جر أو رفع صفة لرسم دار « كدت » كاد : فعل ماض دال على مقاربة اسمها لخبرها ، وتاء المتكلم اسمه « أقضى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « الحياة » مفعول به لأقضى ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله فى محل نصب خبر كاد ، والجملة من كاد واسمه وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ المجرور لفظا برب المحذوفة « من » حرف جر « جلله » جلل : مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بأقضى ، وجلل مضاف وضمير الغائب العائد إلى رسم دار مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « رسم دار » فان الرواية فيه بالجر ، على أن «رب» قد حذفت وبقى عملها بدون أن يسبقها واو أو فاء أو بل ، وهذه هى المرتبة الرابعة ، وهى أقل المراتب استعمالا ، على ما بيناه فى شرح الشاهد السابق . وقد عرفت مما مضى أن ابن جنى روى هذا البيت « ورسم دار — إلخ » بالواو زيادة على الوزن ؛ فيكون من المرتبة الأولى التى هى أكثر المراتب استعمالا ، وقد ذكرنا لك أنا نشك فى هذه الرواية .

(١) هذا عجز بيت ، وصدره قوله :

* إذَا قِيلَ أَىُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ ؟ *

وهذا بيت من قصيدة طويلة للفرزدق همام بن غالب ، يهجو فيها جرير بن عطية بن الخطفى ، وهذا البيت هو الشاهد (رقم ٣٩٨) الذى تقدم مشروحا فى باب تعدى الفعل ولزومه (الجزء

وقوله :

٥٨٠ — حَتَّى تَبَذَّخَ فَارْتَقَى ٱلْأَعْلَامِ

أى : إلى كايب ، وإلى الأعلام .

الثانى ص ٢٦٢) من هذا الكتاب ، وموضع الاستشهاد ههنا هو موضع الاستشهاد به هناك ، فارجع إلى ذلك فى الموضع الذى أشرنا إليه .

٥٨٠ — هذا عجز بيت ، وصدره قوله :

* وَكَرِيمَةٍ مِنْ آلِ قَيْسَ أَلِفْتُهُ *

ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق .

اللغة : « كريمة » أراد رجلا كريما ، فزاد التاء للمبالغة كما زيدت فى علامة وفهامة ونسابة ، وشبهها ، والدليل على أنه أراد ذلك قوله بعد هذا : ألفته ، وتبذخ ، وارتقى ، بضمير المذكر « ألفته » ذكر العلماء فى تفسير هذا اللفظ معنيين : أحدهما أن يكون أراد به أعطيته ألفا من الدنانير أو الجمال أو غيرهما ، وثانيهما أن يكون أراد به صرت له أليفا ، من الألفة التى هى المودة والصداقة « تبذخ » شرف وعظم شأنه وارتفع قدره وكبر « ارتقى » ماض من الارتقاء الذى هو الصعود إلى أعلى « الأعلام » جمع علم ، وهو الجبل ، وأراد أنه تسنم غوارب المجد ورقى ذرى السودد .

الإعراب : « وكريمة » الواو واو رب ، كريمة : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد « من » حرف جر « آل » مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لكريمة ، وآل مضاف و « قيس » مضاف إليه ، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف . وستعرف مافى هذا عند بيان الشاهد « ألفته » فعل ماض وفاعله ومفعوله ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « حتى » حرف غاية وجر « تبذخ » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كريمة ، وأن المصدرية مقدرة قبل هذا الماضى ، وهى ومدخولها فى تأويل مصدر مجرور بحتى ، والجار والمجرور متعلق بألف « فارتقى » الفاء حرف عطف ، ارتقى : فعل ماض معطوف على تبذخ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كريمة « الأعلام » بالجر ، مجرور بحرف جر محذوف ، وتقدير الكلام : فارتقى إلى الأعلام ، والجار والمجرور متعلق بارتقى .

الشاهد فيه : فى هذا البيت أربعة شواهد للنحاة .

أما الأول والثانى ففى قوله « وكريمة » حيث جره بعد الواو ؛ وحيث ألحق التاء الدالة على المبالغة لصيغة فعيل . وهذا مما لا يكاد يوجد فى كلامهم ، والكثير أن تلحق هذه التاء إحدى ثلاث صيغ من صيغ المبالغة : أولاها فعال ، وذلك كنسابة وعلامة وفهامة ، وثانيتها فعول ، وذلك كفروقة ، وثالثتها مفعال ، وذلك كمهذارة .

(وَبَعْضُهُ يُرَى مُطَّرِدًا) وذلك في ثلاثة عشر موضعا :

الأول : لفظ الجلالة فى القسم دون عوض ، نحو : أَللهِ لأَفْعَلَنَّ .

وأما الشاهد الثالث ففي قوله « قيس » حيث منعه من الصرف وجره بالفتحة نيابة عن الكسرة ، مع أنه علم مذكر ، وقد اختلف العلماء فى جواز ترك صرف الاسم المنصرف لضرورة الشعر ؛ فذهب الكوفيون وأبو الحسن الأخفش وأبو على الفارسى وابن برهان إلى أنه يجوز للشاعر إذا ألجأته الضرورة أن يمنع الاسم المصروف من الصرف فيجره بالفتحة نيابة عن الكسرة ، واستدلوا على ذلك بمثل هذا البيت من نحو قول الأخطل التغلبي :

طَلَبَ الْأَزَارِقَ بِالْكَتَائِبِ إِذْهَوَتْ ... بِشَبِيبَ غَائِلَةُ الثُّغُورِ غَدُورُ

وقول حسان بن ثابت الأنصارى :

نَصَرُوا نَبِيَّهُمُ وَشَدُّوا أَزْرَهُ ... بِحُنَيْنَ يَوْمَ تَوَاكُلِ الأبْطَالِ

وقول الفرزدق :

إِذَا قَالَ غَاوٍ مِنْ تَنُوخَ قَصِيدَةً ... بِهَا جَرَبٌ عُدَّتْ عَلَىَّ بِزَوْبَرَا

وقول الآخر :

إِلَى ابْنِ أُمِّ أُنَاسَ أَرْحَلُ نَاقَتِي ... عَمْرٍو فَتُبْلِغُ حَاجَتِي أَوْ تُزْحِفُ

وقول الآخر :

قَالَتْ أُمَيْمَةُ مَا لِثَابِتَ شَاخِصاً ... عَارِى الْأَشَاجِعِ نَاحِلاً كَالْمُنْصُلِ

ألا ترى أن الأخطل قد منع صرف « شبيب » وهو اسم مصروف ، وأن حسان قد منع صرف « حنين » وهو اسم مصروف بدليل قوله تعالى : (وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ) وأن الفرزدق قد منع صرف « زوبر » وهو اسم جنس معناه الكذب والزور ، وأن صاحب البيت الرابع قد منع صرف « أناس » وهو اسم مصروف . وأم أناس : بنت ذهل إحدى بنى شيبان ، وعمرو هو عمرو بن حجر الكندى ، وأن صاحب البيت الذى يليه قد منع صرف «ثابت» وهو اسم مصروف ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز منع الاسم المنصرف من الصرف ولو لضرورة الشعر . وسيأتى بيان ذلك تفصيلا فى باب « ما لا ينصرف » إن شاء الله .

وأما الشاهد الرابع ففى قوله « الأعلام » فان الرواية فيه بجر هذه الكلمة على أنه حذف حرف الجر وأبقى عمله ، والأصل : فارتقى إلى الأعلام . وهذا هو الذى أتى الشارح هنا بالبيت من أجله . وحذف حرف الجر — سوى رب وما ذكره الشارح من المواضع — مع بقاء عمله مما لا يقع إلا فى ضرورة الشعر .

الثانى : بعد كم الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر ، نحو : بِكَمْ دِرْهَمٍ اشتريت ، أى : من درهم ، خلافا للزجاج فى تقديره الجر بالإضافة كما يأتى فى بابها .

الثالث : فى جواب ما تضمن مثل المحذوف ، نحو : زَيْدٍ ، فى جواب : بِمَنْ مَرَرْتَ .

الرابع : فى المعطوف على ما تضمن مثل المحذوف بحرف متصل ، نحو : « وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ » أى : وفى اختلاف الليل ، وقوله :

٥٨١ — أَخْلِقْ بِذِي الصَّبْرِ أَنْ يَحْظَى بِحَاجَتِهِ ... وَمُدْمِنِ الْقَرْعِ لِلْأَبْوَابِ أَنْ يَلِجَا

أى : وبمُدْمِنِ .

٥٨١ — هذا بيت من أبيات رواها أبو تمام فى حماسته (انظر شرح التبريزى على الحماسة ج ٣ ص ١٦٦) ونسبها لمحمد بن بشير الخارجى أحد بنى خارجة بن عدوان ، وهو شاعر حجازى فصيح من شعراء عصر بنى أمية ، وأول هذه الكلمة برواية الحماسة قوله :

مَاذَا يُكَلِّفُكَ الرَّوْحَاتِ وَالدُّلَجَا ... أَلْبَرُّ طَوْراً ، وَطَوْراً تَرْكَبُ اللُّجَجَا

كَمْ مِنْ فَتًى قَصُرَتْ فِي الرِّزْقِ خُطْوَتُهُ ... أَلْفَيْتَهُ بِسِهَامِ الرِّزْقِ قَدْ فَلَجَا

إِنَّ الْأُمُورَ إِذَا انْسَدَّتْ مَسَالِكُهَا ... فَالصَّبْرُ يَفْتُقُ مِنْهَا كُلَّ مَا ارْتَتَجَا

لَا تَيْأَسَنَّ وَإِنْ طَالَتْ مُطَالَبَةٌ ... إِذَا اسْتَعَنْتَ بِصَبْرٍ أَنْ تَرَى فَرَجَا

أَخْلِقْ بِذِي الصَّبْرِ أَنْ يَحْظَى بِحَاجَتِهِ ... وَمُدْمِنِ ... البيت ، وبعده :

قَدِّرْ لِرِجْلِكَ قَبْلَ الْخَطْوِ مَوْضِعَهَا ... فَمَنْ عَلَا زَلَقاً عَنْ غِرَّةٍ زَلَجَا

وَلَا يَغُرَّنْكَ صَفْوٌ أَنْتَ شَارِبُهُ ... فَرُبَّمَا كَانَ بِالتَّكْدِيرِ مُمْتَزِجَا

اللغة : « أخلق » بفتح الهمزة مقطوعة وسكون الخاء ــ هو عند البصريين فعل ماض دال على التعجب جىء به على صورة الأمر ، وهو مأخوذ من مصدر قولك : هو خليق بكذا ، تعنى أنه جدير به وحقيق به « الصبر » هو ضبط النفس وحبسها عند الشدة وثباتها فى الأزمات « يحظى » هو مضارع من قولهم : حظى فلان عند الأمير يحظى حظوة ــ بضم فسكون أو بكسر فسكون ــ إذا نال عنده مكانة وحظا من الرزق ، وقال جار الله فى الأساس : « وتقول : حظى بالمال ، وتقول : ما حلى بطائل ، ولا حظى بنائل » فعداه فى المثالين بالباء كما وقع فى البيت المستشهد به ،

... ...

ومن هنا تفهم أنه لا طائل تحت قول الصبان : « لم أجد فى القاموس ولا فى غيره حظى متعديا بالباء ، فلعله على تضمين ظفر أو تنعم ، مثلا » اه « ومدمن » هو اسم الفاعل من قولهم : أدمن فلان فعل كذا ، وعليه ؛ إذا واظب عليه وثابر ولازمه وجعله وكده وهمه « القرع » تقول : قرعت الباب أقرعه قرعا ــ من باب فتح ــ إذا نقرت عليه وطرقته « يلجا » يدخل ، وتقول : ولج فلان البيت يلج ولوجا ، إذا دخل .

الإعراب : « أخلق » فعل ماض جيء به على صورة الأمر ، مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون العارض لتحويل الصيغة إلى صورة الأمر لقصد الدلالة على معنى التعجب « بذى » الباء حرف جر ، وذى : مجرور به وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، والجار والمجرور متعلق بأخلق ، وذى مضاف و « الصبر » مضاف إليه « أن » حرف مصدرى ونصب « يحظى » فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ذى الصبر « بحاجته » الباء حرف جر ، وحاجة : مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بيحظى ــ وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى ذى الصبر مضاف إليه ، وأن مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر فاعل بأخلق « ومدمن » الواو حرف عطف ، مدمن : معطوف مع عامله بالواو على بذى الصبر ، فهو مجرور بباء محذوفة وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، ومدمن مضاف و « القرع » مضاف إليه « للأبواب » جار ومجرور متعلق بالقرع « أن » حرف مصدرى ونصب « يلجا » فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مدمن القرع ، والألف للاطلاق ، وأن مع مادخلت عليه فى تأويل مصدر معطوف على المصدر المنسبك من قوله « أن يحظى » فهو أيضا فاعل فى المعنى لأخلق .

الشاهد فيه : فى هذا البيت ثلاثة شواهد للنحاة اثنان منها لباب التعجب ، والثالث لباب حروف الجر .

أما الشاهد الأول ففى قوله « أخلق بذى الصبر أن يحظى » حيث فصل الشاعر بين فعل التعجب الذى هو أخلق وفاعله الذى هو قوله أن يحظى بالجار والمجرور الذى هو قوله « بذى الصبر » . وهذا الفصل مما نص على عدم جوازه أبو الحسن الأخفش وأبو العباس المبرد ، وقد أجاز ذلك الجرمى وجماعة من العلماء محتجين بهذا البيت وما أشبهه من قول العباس بن مرداس السلمى :

وَقَالَ نَبِيُّ الْمُسْلِمِينَ تَقَدَّمُوا ... وَأَحْبِبْ إِلَيْنَا أَنْ يَكُونَ الْمُقَدَّمَا

وقول أوس بن حجر :

أُقِيمُ بِدَارِ الْحَزْمِ مَا دَامَ حَزْمُهَا ... وَأَحْرِ إِذَا حَالَتْ بِأَنْ أَتَحَوَّلَا

... ...

وقول الآخر :

خَلِيلَيَّ مَا أَحْرَى بِذِي اللُّبِّ أَنْ يُرَى صَبُوراً وَلَكِنْ لَا سَبِيلَ إِلَى الصَّبْرِ

وأنت ترى أن الجار والمجرور فى بيت الشاهد وفى بيت العباس بن مرداس ، وفى البيت الأخير من الأبيات التى أنشدناها يتعلق بنفس فعل التعجب ، وأن الظرف فى بيت أوس يتعلق بالمضارع الواقع صلة لأن ، وسيأتى بحث ذلك فى بابه إن شاء الله .

وأما الشاهد الثانى ففى هذه العبارة نفسها ، وذلك حيث حذف الشاعر الباء التى تجب زيادتها فى فاعل أفعل به فى التعجب إصلاحا للفظ ، وذلك لئلا يلزم أن يرفع الفعل الذى على صورة الأمر الفاعل الظاهر ، وبيان ذلك أن فعل الأمر ــ نحو اضرب واكتب وتجرد من الهوى ــ يجب أن يكون فاعله ضميرا مستترا ، وأفعل به فى التعجب عند الجمهور فعل ماض محول الصيغة إلى صورة الأمر ، فهو بحسب حقيقته يرفع الاسم الظاهر ، وهو بحسب ظاهره لا يرفعه ، فنظروا إلى الجهتين جميعا ؛ فأظهروا فاعله نظرا إلى حقيقته ، وأدخلوا عليه الباء ليكون غير مرفوع فى اللفظ نظرا إلى الصورة . وقد كان من حق العبارة أن يقول الشاعر : أخلق بذى الصبر بأن يحظى ، ولكنه حذف الباء لأن مدخولها أن المصدرية ، وحرف الجر يطرد حذفه قبل أن وأنّ المصدريتين ، ومثل بيت الشاهد فى ذلك بيت العباس بن مرداس الذى أنشدناه لك من قبل .

وأما الشاهد الثالث ــ وهو المقصود للشارح من الإتيان بالبيت هنا ــ ففى قوله « ومدمن » فان هذه الكلمة مجرورة بحرف جر محذوف ، وتقدير الكلام : وبمدمن القرع ، وحذف حرف الجر فى مثل هذا الموضع مطرد مقيس ؛ من قبل أن المحذوف منه معطوف على ما تضمن مثل الحرف المحذوف ، ألا ترى أن الجار المحذوف مع مجروره المذكور معطوفان على جار ومجرور مذكورين وهما قوله « بذى الصبر » ؟

فان قلت : فلماذا أتكلف تقدير حرف جر وأجعل الجار والمجرور معطوفين على جار ومجرور ؟ ولم لا أجعل المجرور الذى هو قوله « مدمن » معطوفا على المجرور السابق الذى هو قوله : « ذى الصبر » ؟

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : لقد كان هذا جائزا لك سائغا لولا أنه منع منه مانع ، وهذا المانع هو أنه يلزم على ما ذهبت إليه أن تعطف الواو شيئين على معمولين لعاملين مختلفين ، وهذا غير جائز عند جمهرة العلماء ، فلما كان يلزم على ما رغبت فيه هذا المحظور اضطررنا إلى تقدير حرف الجر لنتخلص منه . وبيان ذلك أنه ورد بعد الواو شيآن : أولهما قوله «مدمن»، وثانيهما قوله « أن يلجا » ، وتقدم على هذه الواو معمولان أولهما قوله « ذى الصبر » وثانيهما قوله « أن يحظى » ، وعامل المعمول الأول هو الباء الجارة ، وعامل المعمول الثانى هو قوله أخلق

... ...

فلو عطفنا « مدمن » على « ذى الصبر » وعطفنا « أن يلجا » على « أن يحظى » للزم أن يعطف حرف عطف واحد شيئين على معمولين لعاملين مختلفين ، وقد ذكرنا لك أن هذا مما يأباه جمهرة العلماء .

فان قلت : فهل زال هذا المحظور بتقدير باء جارة لمدمن ؟

فالجواب عن هذا أن نقول لك : نعم قد زال هذا المحظور بتقدير الباء الجارة ، فأصبح حرف العطف عاطفا شيئين على معمولين لعامل واحد ، وهذا مما لا خلاف فى جوازه ، و بيان ذلك أنك حين قدرت الباء صار الجار والمجرور الذى هو قوله « بمدمن » معطوفا على الجار والمجرور السابق الذى هو قوله « بذى الصبر » وقوله « أن يلجا » معطوفا على قوله « أن يحظى » ، والجار والمجرور المعطوف عليه معمول لأخلق كما أن « أن يحظى » المعطوف عليه معمول لأخلق ؛ فلما اتحد العامل فى المعطوف عليهما صح أن تعطف الواو عليهما شيئين .

فان قلت : فانى أجعل المصدر المنسبك من قوله « أن يحظى » بدل اشتمال من قوله « ذى الصبر » فيزول هذا المحظور ، ولا أتكلف ما ذكرت من تقدير حرف الجر .

فالجواب عن هذا أن نقول لك : ولو أنك جعلت المصدر المنسبك من « أن يحظى » بدل اشتمال من « ذى الصبر » لوجب عليك أن تقدر حرف الجر الذى فررت من تقديره ؛ لأن المحظور لم يزل كما وقع فى وهمك ، لأن العامل فى البدل ليس هو نفس العامل فى المبدل منه ، بل عامل آخر مقدر مماثل للعامل فى المبدل منه ، فيكون العامل فى المبدل منه هنا هو الباء المذكورة . والعامل فى البدل باء أخرى مقدرة ، فيبقى العاملان مختلفين ، ألا تراهم يقولون : إن البدل على نية تكرار العامل ؟ ومثل هذا البيت — فى تقدير حرف الجر بعد العاطف غير المفصول بلا أو لو — قول قيس بن ذريح مجنون ليلى، و ينسب إلى البعيث (انظر الجزء الأول ص٣٦٢):

أَلاَ يَالقَوْمِي كُلُّ مَا حُمَّ وَاقِعُ وَلِلطَّيْرِ مَجْرًى وَالْجُنُوبِ مَصَارِعُ

ومحل الاستشهاد فيه قوله « والجنوب » فانه مجرور بلام محذوفة لدلالة اللام قبله عليها ، وتقدير الكلام : وللطير مجرى وللجنوب مصارع ، والجار المقدر ومجروره يتعلقان بمحذوف خبر مقدم ، ومصارع : مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره معطوفة بالواو على جملة المبتدأ والخبر السابقة ، ولا يجوز أن تجعل « الجنوب » عطفا على « الطير » المجرور باللام ، و « مصارع » عطفا على « مجرى » لما يلزم عليه من العطف على معمولى عاملين مختلفين . وكذلك لا يجوز لك بعد تقدير العاطف أن تجعل « للجنوب » عطفا على « للطير » و « مصارع » عطفا على « مجرى » لأن المحذور باق ، على ما سنبينه تفصيلا فى البيت الآتى (رقم ٥٨٢) ، فبقى تقدير حرف الجر وجعل الواو لعطف جملة على جملة . ولك فى هذا المقنع والكفاية

الخامس : فى المعطوف عليه بحرف منفصل بلا ، كقوله :

٥٨٢ — مَا لِمُحِبٍّ جَلَدٌ أَنْ يُهْجَرَا وَلاَ حَبِيبٍ رَأْفَةٌ فَيَجْبُرَا

٥٨٢ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق

اللغة : « لمحب » المحب : اسم فاعل من أحب الرجل إذا عشق « جلد » بفتح الجيم واللام جميعا — هو القوة على احتمال ما يشق احتماله ، تقول : جلد الرجل — ككرم — فهو جليد ككريم وجلد كشهم ، بين الجلد كالكرم ، والجلادة كالمناعة ، والجلودة كالسبوطة ، إذا كان صلبا قوى الاحتمال « أن يهجرا » هو مضارع مبنى للمجهول من الهجر ، وهو ضد الوصل « رأفة » شفقة ورحمة ، تقول : رؤف الرجل بالرجل يرؤف فهو رءوف ، إذا أشفق عليه ورحمه « فيجبرا » أصل الجبر أن تغنى من فقر أو تصلح العظم من كسر ، ويطلق على كل ما يعوض به عن زائل

الإعراب : « ما » حرف نفى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « لمحب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ما النافية مقدما « جلد » اسم ما النافية مؤخرا « أن » حرف مصدرى ونصب ، مبنى على السكون لا محل له « يهجرا » فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بأن ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المحب ، وأن مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف ، والجار والمجرور متعلق بجلد ، وتقدير الكلام : ما لمحب جلد على الهجران ، مثلا « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف زائد لتأكيد النفى « حبيب » مجرور بحرف جر محذوف ، والتقدير : ولا لحبيب ، والجار والمجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق الذى هو قوله لمحب « رأفة » معطوف بالواو أيضا على اسم ما النافية المتقدم « فيجبرا » الفاء حرف عطف ، وهى فاء السببية ، يجبر : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد فاء السببية ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حبيب ، والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « ولا حبيب » حيث حذف الشاعر حرف الجر الذى هو اللام وأبقى عمله وهو الجر ، لأن المجرور الذى حذف جاره معطوف بواو منفصلة بلا على ما تضمن مثل المحذوف ، ألا ترى أن حبيبا معطوف على محب بالواو التى فصل بينها و بين المعطوف بها حرف لا ، وأن المعطوف عليه الذى هو محب مجرور بلام مماثلة اللام المحذوفة ؟ والذى يلجىء إلى تقدير حرف الجر هو الفرار من العطف على معمولى عاملين مختلفين كما فى البيت السابق .

فان قلت : فهل يجوز لى فى هذا البيت أن أجعل « ما » النافية تميمية مهملة وأجعل ما بعدها مبتدأ وخبرا ، وألتزم لك تقدير الجار فى المعطوف .

فالجواب عن هذا أن نقول لك : أما على مذهب الجمهور الذين يجعلون العامل فى المبتدأ هو الابتداء والعامل فى الخبر هو المبتدأ ، والذين لا يجيزون العطف على معمولى عاملين مختلفين ؛

السادس : فى المعطوف عليه بحرف منفصل بلو ، كقوله :

٥٨٣ — مَتَى عُذْتُمُ بِنَا وَلَوْ فِئَةٍ مِنَّا كُفِيتُمْ وَلَمْ تَخْشَوْا هَوَانًا وَلاَ وَهْنَا

فلا يجوز جعل ما فى هذا البيت تميمية مهملة ، سواء أقدرت اللام الجارة للمعطوف أم لم تقدر : أما على التزامك تقدير اللام الجارة فلأن الجار والمجرور المعطوف بالواو المنفصلة بلا سيكون معطوفا على جار ومجرور يتعلق بمحذوف خبر المبتدأ فهو معمول للمبتدأ و « رأفة » سيكون معطوفا على قوله « جلد » الواقع مبتدأ والمعمول للابتداء فتكون الواو قد عطفت « لحبيب » على « لمحب » وعطفت « رأفة » على « جلد » وهما معمولان لعاملين مختلفين . وأما على عدم تقدير اللام الجارة فيكون « حبيب » معطوفا بالواو على « محب » المعمول للام ، و « رأفة » معطوفا على « جلد » المعمول للابتداء ، وظاهر أن المعطوف عليهما معمولان لعاملين مختلفين .

فان قلت : فبين لى كيف أنك حين تجعل « ما » نافية حجازية ولا تقدر اللام الجارة يلزم هذا المحذور ؟

فالجواب أن نقول لك : إنه على هذا الوجه سيكون « حبيب » معطوفا بالواو على « محب » المعمول للام ، و « رأفة » معطوفا على « جلد » المعمول لما الحجازية لأنه اسمها ؟ فيكون المعطوف عليهما معمولين لعاملين مختلفين .

فان قلت : فقد بقى الوجه الرابع الذى أجزته ولم تجز غيره ، وهو أن يكون « ما » حرفا نافيا عاملا ، وحرف الجر مقدرا بعد الواو المنفصلة بلا ، وأنا أريد أن أتبين كيف أنه لا يلزم عليه هذا المحذور .

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : سيكون على هذا الوجه قوله « حبيب » مع الجار المقدر معطوفا على الجار والمجرور السابق وهو معمول لما النافية الحجازية لأنه خبرها ، و « رأفة » معطوفا على « جلد » وهو أيضا معمول لما النافية الحجازية لأنه اسمها ؟ فيكون المعطوف عليهما معمولين لعامل واحد ، وهذا ظاهر كل الظهور فكن على ثبت منه .

٥٨٣ — لم أقف لهذا الشاهد أيضا على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق .

اللغة : « عذتم بنا » التجأتم إلينا واعتصمتم بنا وتمسكتم بحبالنا ، وتقول : عاذ فلان بفلان يعوذ عوذا ومعاذا — كقال يقول قولا ومقالا — واستعاذ به ؟ إذا لجأ إليه ، وفلان عياذ فلان : أى ملجؤه الذى يتحصن به « فئة » الفئة : الجماعة قلت أو كثرت ، وفى القرآن الكريم : (كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً) ولا واحد للفئة من لفظه « كفيتم » بضم الكاف مبنيا للمجهول — لم تحتاجوا إلى الدفاع عن أنفسكم ، وتقول : كفانى فلان غائلة فلان ، تريد

السابع : فى المقرون بالهمزة بعد ما تضمن مثل المحذوف ، نحو : أَزَيْدٍ ابْنِ عَمْرٍو ؟ استفهاما لمن قال : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ .

الثامن : فى المقرون بهلّا بعده ، نحو : هَلاَّ دِينَارٍ ، لمن قال : جِئْتُ بِدِرْهَمٍ .

التاسع : فى المقرون بإنْ بعده ، نحو : أُمْرُرْ بِأَيِّهِمْ أَفْضَل إِنْ زَيْدٍ وَإِنْ عَمْرٍو ، وجعل سيبويه إضمار هذه الباء بعد إنْ أسهلَ من إضمار رُبَّ بعد الواو ، فعلم بذلك اطراده .

العاشر : فى المقرون بفاء الجزاء بعده ، حكى يونس : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ إِلاَّ صَالِحٍ فَطَالِحٍ ، أى : إلاَّ أَمْرُرْ بصالح فقد مررت بطالح ، والذى حكاه سيبويه إلاَّ صَالِحًا فَطَالِحٌ ، وإلا صَالِحًا فَطَالِحًا ، وقدّره : إِلاَّ يَكُنْ صالحًا فهو طالح ، وإلاَّ يَكُنْ صالحًا يكن طالحًا .

أنك لم تحتج إلى أن تدفع عن نفسك هذه الغائلة لأنه أنجاك ودفعه عنك « هوانا » بفتح الهاء بزنة سحاب ــ هو الذل والحقارة « وهنا » بفتح فسكون ــ هو الضعف ، وتقول : وهن فلان يهن وهنا ــ بفتح عين الماضى أو كسرها وكسر عين المضارع لا غير ــ إذا ضعف ، وتقول : وهنه غيره يهنه وهنا ــ من باب وعد ــ إذا أضعفه ، يتعدى و يلزم .

الإعراب : «متى» اسم شرط جازم يجزم فعلين : الأول فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه ، وهو ظرف زمان مبنى على السكون فى محل نصب « عذتم » عاذ : فعل ماض فعل الشرط مبنى على الفتح المقدر فى محل جزم بمتى ، وتاء المخاطبين فاعله ، والميم علامة الجمع « بنا » جار ومجرور متعلق بعاذ « ولو » الواو حرف عطف ، لو : حرف شرط غير جازم مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وشرطه مقدر « فئة » مجرور بحرف جر محذوف ، وأصل الكلام : ولو عذتم بفئة « منا » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لفئة « كفيتم » كفى : فعل ماض مبنى للمجهول جواب الشرط مبنى على فتح مقدر فى محل جزم ، وتاء المخاطبين نائب فاعله ، والميم علامة الجمع « ولم » الواو عاطفة ، لم : حرف نفى وجزم وقلب « تخشوا » فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف النون ، وواو الجماعة فاعله « هوانا » مفعول به لتخشوا منصوب بالفتحة الظاهرة « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفى « وهنا » معطوف على قوله « هوانا » الماضى . وجواب لو محذوف لدلالة جواب متى عليه .

الشاهد فيه : قوله « فئة » حيث حذف حرف الجر الذى هو الباء وأبقى عمله وهو الجر لأن المجرور معطوف بالواو المنفصلة بلو على ما تضمن مثل المحذوف . ألا ترى أن « بفئة » المعطوف . والمعطوف عليه هو قوله « بنا » وهذا المعطوف عليه مشتمل على باء جر مماثلة للباء المحذوفة ؟

الحادى عشر : لام التعليل إذا جرت كَىْ وصلتها ، ولهذا تسمع النحويين يجيزون فى نحو : جِئْتُ كَىْ تُكْرِمَنِى ، أن تكونَ كى تعليلية وأنْ مضمرةً بعدها ، وأن تكون مصدرية واللام مقدرة قبلها .

الثانى عشر : مع أنّ وأنْ ، نحو : عَجِبْتُ أَنَّكَ قائم ، وأنْ قُمْتَ ، على ما ذهب إليه الخليل والكسائى ، وقد سبق فى باب تعدى الفعل ولزومه .

الثالث عشر : المعطوف على خبر ليس وما الصالح لدخول الجار ، أجاز سيبويه فى قوله :

٥٨٤ — بَدَالِيَ أَنِّى لَسْتُ مُدْرِكَ مَامَضَى وَلاَ سَابِقٍ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِياَ

---

٥٨٤ — هذا البيت من شواهد سيبويه ، والرضى ، وقد رواه سيبويه فى كتابه أربع مرات ، غير أنه نسبه فى إحدى هذه المرات إلى صرمة الأنصارى (انظر ج ١ ص ١٥٤) ونسبه فى ثلاث المرات الباقية إلى زهير بن أبى سلمى المزنى (انظره ج ١ ص ٨٣ و ٤١٨ و ٤٥٢) وقد تعقبه الأعلم فى المرة التى نسبه فيها إلى صرمة فقال : « وأنشد تقوية للحمل على المعنى قول صرمة الأنصارى ، ويروى لزهير » اهـ . والبيت يروى فى نسخة ديوان زهير بشرح الأعلم الشنتمرى ، كما يروى فى نسخة ديوانه المطبوع ضمن « العقد الثمين ، فى دواوين الشعراء الثلاثة الجاهليين » ويختلف الديوانان فى مطلع القصيدة التى منها بيت الشاهد . وقد ذكرنا لك من هذه القصيدة جملة أبيات مع شرح الشاهد (رقم ٤٣٩) الذى سبق فى باب المفعول معه (ج ٢ ص ٤١٨) ونحن نذكر لك ههنا جملة أبيات تتصل ببيت الشاهد من مطلع القصيدة ، وذلك قوله :

أَلاَ لَيْتَ شِعْرِى هَلْ يَرَى النَّاسُ مَا أَرَى مِنَ الْأَمْرِ أَوْ يَبْدُو لَهُمْ مَا بَدَالِيَا
بَدَا لِيَ أَنَّ النَّاسَ تَفْنَى نُفُوسُهُمْ وَأَمْوَالُهُمْ وَلاَ أَرَى الدَّهْرَ فَانِياَ
وَأَنِّى مَتَى أَهْبِطْ مِنَ الْأَرْضِ تَلْعَةً أَجِدْ أَثَراً قَبْلِى جَدِيداً وَعَافِياَ
أَرَانِى إِذَا مَا بِتُّ بِتُّ عَلَى هَوًى وَأَنِّى إِذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ غَادِيَا
إِلَى حُفْرَةٍ أُهْوِى إِلَيْهَا مُقِيمَةٍ يَحُثُّ إِلَيْهَا سَائِقٌ مِنْ وَرَائِيَا
كَأَنِّى وَقَدْ خَلَّفْتُ تِسْعِينَ حِجَّةً خَلَعْتُ بِهَا عَنْ مَنْكِبَىَّ رِدَائِيَا
بَدَالِيَ أَنِّى لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلا سَابِقٍ شَيْئاً ... البيت ، وبعده :
أَرَانِى إِذَا مَا شِئْتُ لاَقَيْتُ آيَةً تُذَكِّرُنِى بَعْضَ الَّذِى كُنْتُ نَاسِيَا

... ...

وقد ذكرنا لك فى الموضع السابق الذى أشرنا إليه أن الأصمعى كان يقول : ليست هذه القصيدة لزهير ، ويقال : هى لصرمة الأنصارى ، ولا يشبه كلام زهير .

اللغة : « ألا ليت شعرى ــ البيت » روى سيبويه هذا البيت ونسب فى صدر كتابه (١ ــ ٤٨٦) إلى زهير ، ورواه الأعلم مع البيت التالى ووافق على نسبته إلى زهير من غير تردد ، ومكان الاستشهاد فيه عنده قوله «أو يبدو ــ إلخ» قال الأعلم : «الشاهد فيه دخول أو عاطفة بعد حرف الاستفهام ، على حد قولك : هل تقوم أو تقعد ؟ ولو جاء بأم وجعلها استفهاما منقطعا لجاز ، كما تقول : هل تجلس أم تسير ؟ على معنى بل هل تسير ، استفهاما منقطعا بعد استفهام » اهـ . قلت : ومثل بيت زهير فى ذلك قول مالك بن الريب :

أَلاَ لَيْتَ شِعْرِى هَلْ تَغَيَّرَتِ الرَّحَا ... رَحَا الْحَزْنِ أَوْأَضْحَتْ بِفَلْجٍ كَمَاهِيَا

ومن العطف بأم بعد هل ــ مع تكرار هل بعدها ــ قول الجحاف بن حكيم السلمى :

أَبَا مَالِكٍ هَلْ لُمْتَنِى مُذْ حَضَضْتَنِى ... عَلَى الْقَتْلِ أَمْ هَلْ لاَمَنِى لَكَ لاَئِمُ

ومن العطف بأم بعد هل من غير إعادة هل قول علقمة بن عبدة :

هَلْ مَا عَلِمْتَ وَمَا اسْتُودِعْتَ مَكْتُومُ ... أَمْ حَبْلُهَا إِذْ نَأَتْكَ الْيَوْمَ مَصْرُومُ

« وأنى متى أهبط من الأرض تلعة ــ البيت » التلعة ــ بفتح فسكون ــ مجرى الماء إلى الروضة ، وتكون فيما علا عن السيل ، وفيما سفل عنه . والعافى : الدارس الذاهب الأثر . يقول : حيثما صار الإنسان من الأرض فلا يخلو من أن يجد فيه أثرا قديما أو حديثا « أرانى إذا ما بت بت ــ البيت » يقول : إن حاجاتى لا تنتهى ورغباتى وآمالى لا تنقضى أبدا ؛ لأن الإنسان ما دام حيا فلابد من أن يهوى شيئا ويحتاج إليه . وروى الأعلم فى شرحه عجز هذا البيت « فثم إذا أصبحت أصبحت غاديا » وبه استشهد الرضى فى شرح الكافية على أن الحرف قد يبدل من مثله الموافق له فى المعنى ، وعنده أن « ثم » بدل من الفاء ، وجعل ابن هشام ــ تبعا لابن جنى وابن عصفور ــ الفاء زائدة « إلى حفرة أهوى إليها مقيمة ــ البيت » أراد بالحفرة القبر ، ووصفها بكونها مقيمة إما على ما كان يعتقد أهل الجاهلية من أنه لا فناء للعالم ولا بعث ، ويؤيد هذا المعنى قوله : « ولا أرى الدهر فانيا » وإما على أنه أراد أنها تبقى أمدا طويلا . وأراد بالسائق الذى يحث على العدو إلى تلك الحفرة الزمان « كأنى وقد خلفت تسعين حجة ــ البيت » خلفت تسعين حجة : قضيت هذه المدة ، وجعلتها خلفى « بدا لى أنى لست » بدا : ظهر ، ويروى بجر سابق ونصبه ورفعه ، وسنذكر وجه كل رواية منها فى بيان الاستشهاد بالبيت . يقول : لقد ظهر لى أنى لا أستطيع أن أحصل شيئا مما مضى وفات ، وأنى لا أستطيع أن أفر وأسبق شيئا مما قدر أن يقع لى .

... ...

الإعراب : « بدا » فعل ماض « لى » جار ومجرور متعلق به « أنى » أن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه « لست » ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « مدرك » خبر ليس منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « مضى » فعل ماض مبنى على الفتح المقدر لا محل له ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والجملة من ليس واسمه وخبره فى محل رفع خبر أن المصدرية المؤكدة ، وأن مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع يقع فاعلا لبدا ، والتقدير : بدا لى كونى غير مدرك لما مضى « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف زائد لتأكيد النفى « سابق » بالجر ، معطوف على مدرك ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة التوهم ، وفى سابق ضمير مستتر هو فاعله « شيئا » مفعول به لسابق ؛ لأنه اسم فاعل يعمل عمل فعله المبنى للمعلوم « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى قوله « شيئا » السابق « آتيا » خبر كان الناقصة ، والجملة من كان واسمه وخبره فى محل جر باضافة إذا إليها ، وجواب إذا محذوف يدل عليه سياق الكلام : أى إذا كان آتيا فلست سابقا له .

الشاهد فيه : فى هذا البيت ثلاثة شواهد من شواهد النحو :

أما الأول — وهو غير مراد للشارح ههنا — ففى قوله « لست مدرك ما مضى » حيث أضاف اسم الفاعل المعمل الذى هو قوله « مدرك » إلى مفعوله وهو الاسم الموصول .

وأما الشاهد الثانى — وهو غير مراد للشارح أيضا — ففى قوله «ولا سابق شيئا» حيث نصب بسابق — الذى هو اسم فاعل منون وفعله متعد — المفعول به — وهو قوله «شيئا» — وقد استشهد به سيبويه على ذلك فى باب من أبواب اسم الفاعل يعمل عمل فعله ، ولكنه رواه فى هذا الموضع بنصب سابق (ج ١ ص ٨٣) ونظير بيت الشاهد فى هذا قول امرئ القيس (وينسب إلى النمر بن تولب) .

إِنِّى بِحَبْلِكِ وَاصِلٌ حَبْلِي وَبِرِيشِ نَبْلِكِ رَائِشٌ نَبْلِي

والاستشهاد منه فى قوله « واصل حبلى » ، وقوله « رائش نبلى » حيث نصب باسم الفاعل المنون فى الموضعين المفعول به ، وكذلك قول عمر بن أبى ربيعة :

وَكَمْ مَالِئٍ عَيْنَيْهِ مِنْ شَيْءٍ غَيْرِهِ إِذَا رَاحَ نَحْوَ الْجَمْرَةِ الْبِيضُ كَالدُّمَى

والاستشهاد به فى قوله « مالئ عينيه » فإن مالئا اسم فاعل منون فعله الذى هو ملأ يتعدى إلى المفعول به ، وقد نصب به المفعول وهو قوله عينيه ، ومثله قول الأحوص الرياحى :

مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبًا إِلَّا بِبَيْنٍ غُرَابُهَا

... ...

والاستشهاد به فى قوله «مصلحين عشيرة» فان مصلحين جمع مصلح ، وهو اسم فاعل ، وفعله الذى هو أصلح ينصب المفعول به ، وقد نصب المفعول به وهو قوله عشيرة .

وأما الشاهد الثالث – وهو المقصود للشارح ههنا من الإتيان بهذا البيت – ففى قوله « ولا سابق » حيث جر « سابق » على توهم دخول الباء على المعطوف عليه الذى هو « مدرك » الواقع خبرا لليس ؛ لكثرة ماتدخل الباء فى خبر ليس نحو قوله تعالى : (أَلَيْسَ اللهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ) والنحاة يسمون هذا الجر بالجر على المعنى ، و بالجر على التوهم .

وههنا أمران لابد من تنبيهك إليهما : أما الأمر الأول فهو أن هذا البيت يروى على ثلاثة أوجه : بنصب سابق ، و برفعه ، و بجره ؛ أما رواية النصب فهى فى غاية الظهور ؛ لأن «سابقا» معطوف على « مدرك » المنصوب بليس ، والمعطوف على المنصوب منصوب ؛ وأما رواية الرفع فتخريجها على أن « سابق » خبر لمبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : بدا لى أنى لست مدرك ما مضى ولا أنا سابق – إلخ ؛ وأما رواية الجر فهى موضع حديثنا الآن ، وقد رواه سيبويه بالجر مرتين كما قلنا لك فى صدر الكلام على هذا الشاهد ، وتخريجه عنده هو ما ذكرنا فى مطلع بيان الاستشهاد . قال سيبويه بعد أن أنشد البيت (١ – ١٥٤) : « فجعلوا الكلام على شىء يقع هنا كثيرا ، ومثله قول الأحوص * مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولاناعب .. البيت * حملوه على ليسوا بمصلحين ولست بمدرك » اه . وقال فى موضع آخر (ج ١ ص ٤١٨) بعد أن أنشد بيت الشاهد و بيت الأحوص منسو با إلى الفرزدق : « لما كان الأول تستعمل فيه الباء ولا تغير المعنى ، وكانت مما يلزم الأول ، نووها فى الحرف الآخر حتى كأنهم قد تكلموا بها فى الأول » اه . وقال فى موضع آخر (ج ١ ص ٤٥٢) . « وسألت الخليل عن قوله عز وجل : (فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ) فقال : هذا كقول زهير :

* بدالى أنى لست مدرك ... البيت * فإنما جروا هذا لأن الأول قد يدخله الباء ، فجاءوا بالثانى وكأنهم قد أثبتوا فى الأول الباء ، فكذلك هذا ، لما كان الفعل الذى قبله قد يكون جزما ولا فاء فيه تكلموا بالثانى وكأنهم قد جزموا قبله ؛ فعلى هذا توهموا هذا » اه . وأما الأمر الثانى فحاصله أن العلماء قد اختلفوا فى جواز هذا ، فأجازه سيبويه على ضعف ، وخالف فى هذا أبو العباس المبرد والمازنى ، وأنكر أبو العباس على سيبويه رواية الجر ، والرواية عنده على وجهين : أحدهما « ولا سابقا شيئا » بالنصب وهى ظاهرة ، وثانيهما « ولا سابقى شىء » باضافة سابق إلى ياء المتكلم ، من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله ، و برفع شىء على أنه فاعل باسم الفاعل . قال الأعلم : «وقد رد هذا على سيبويه ، ولم يجز الراد فيه إلا النصب ؛ لأن حرف الجر

الخفضَ فى « سابقٍ » على توهم وجود الباء فى « مُدْرك » ، ولم يجزه جماعةٌ من النحاة .

ومنه قوله :

٥٨٥ — أحقًّا عِبَادَ اللهِ أنْ لَسْتُ صَاعِداً ... وَلاَ هَابِطًا إلاَّ عَلَيَّ رَقِيبُ
وَلاَ سَالِكٍ وَحْدِى وَلاَ فِى جَمَاعَةٍ ... مِنَ النَّاسِ إلاَّ قِيلَ أنْتَ مُرِيبُ

لا يضمر ، وقد بين سيبويه ضعفه و بعده ، مع أخذه لذلك عن العرب سماعا ، فلا معنى لرد ذلك عليه» اهـ . يريد أن سيبويه مع سماعه إنما جوز ذلك على ضعف و بعد، ولم يجعله قاعدة مطردة حتى ينكر عليه .

٥٨٥ — هذان البيتان لعبد الله بن الدمينة ، وقد رواهما مع يسير تغيير أبو على القالى فى أماليه (ج ١ ص ٢٠٦ بولاق) ضمن ستة أبيات ، وها كها بروايته :

ألاَ لاَ أرَى وَادِى الْمِيَاهِ يُثِيبُ ... وَلاَ النَّفْسَ عَنْ وَادِى الْمِيَاهِ تَطِيبُ
أُحِبُّ هُبُوطَ الْوَادِيَيْنِ وَإنَّنِى ... لَمُشْتَهَرٌ بِالْوَادِيَيْنِ غَرِيبُ
أحَقًّا عِبَادَ اللهِ أنْ لَسْتُ وَارِداً ... وَلاَ صَادِراً إلاَّ عَلَيَّ رَقِيبُ
وَلاَ زَائِرًا وَحْدِى وَلاَ فِى جَمَاعَةٍ ... مِنَ النَّاسِ إلاَّ قِيلَ أنْتَ مُرِيبُ
وَهَلْ رِيبَةٌ فِى أنْ تَحِنَّ نَجِيبَةٌ ... إلَى إلْفِهَا أوْ أنْ يَحِنَّ نَجِيبُ
وَإنَّ الْكَثِيبَ الْفَرْدَ مِنْ جَانِبِ الْحِمَى ... إلَيَّ — وَإنْ لَمْ آتِهِ — لَحَبِيبُ

اللغة : « واردا » اسم فاعل من قولك : ورد الماء يرده ورودا ؛ إذا جاءه ليشرب أو ليسقى نعمه ، ووقع فى رواية الشارح « صاعدا » وهو اسم فاعل من قولك : صعد يصعد — مثل فرح يفرح — صعودا ، بالضم ، إذا ذهب فى الصعود — بالفتح —وهو ما ارتفع من الأرض « صادرا » اسم فاعل من قولك : صدر عن الماء ، إذا رجع بعد ما شرب أو استقى ، وفى رواية الشارح « هابطا » وهو اسم فاعل من قولك : هبط يهبط هبوطا — بوزان جلس يجلس جلوسا — إذا ذهب فى الهبوط — بفتح الهاء — وهو ما انحدر من الأرض ، والرقيب : الذى يرقب أحواله و ينظر مأتاه ومرجعه ومسيره « سالك » اسم فاعل من سلك يسلك سلوكا — من باب قعد — وأراد سائرا ، وفى رواية الأمالى « زائرا » كما رأيت « وحدى » وقع فى بعض الروايات مكان هذه الكلمة « فردا » ومعناه منفرد « مريب » ذو ريبة ، تلوح عليه علامات وآيات تبعث الشك والريب فى نفس من يراه .

الإعراب : « أحقا » الهمزة حرف دال على الاستفهام ، مبنى على الفتح لا محل له من

... ...

الإعراب ، حقا : منصوب على الظرفية بتقدير : أفى حق ، وقد مضى بيان ذلك فى باب المعرف بأداة التعريف (انظر الجزء الأول ص ٢٢٦ فى شرح الشاهد ١٢٩) « عباد » منادى بحرف نداء محذوف ، وهو مضاف و « الله » مضاف إليه « أن » مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن محذوف « لست » فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « صاعدا » خبر ليس ، وفيه ضمير مستتر مرفوع على أنه فاعل ، والجملة من ليس واسمه وخبره فى محل رفع خبر أن المخففة من الثقيلة « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف زائد لتأكيد النفى « هابطا » معطوف على قوله « صاعدا » السابق « إلا » أداة استثناء ملغاة « علىّ » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « رقيب » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال صاحبه الضمير المستتر فى قوله « صاعدا » السابق « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف زائد لتأكيد النفى « سالك » معطوف على « صاعدا » السابق ، وهو منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة التوهم « وحدى » حال من الضمير المستتر فى سالك ، وياء المتكلم مضاف إليه « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف زائد لتأكيد النفى « فى جماعة » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال معطوفة بالواو على الحال السابق « من الناس » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لجماعة « إلا » أداة استثناء ملغاة « قيل » فعل ماض مبنى للمجهول « أنت » مبتدأ « مريب » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل رفع نائب فاعل قيل .

الشاهد فيه : قوله « ولا سالك » حيث جره مع كونه معطوفا على المنصوب الذى هو خبر ليس ، لأن خبر ليس يكثر دخول الباء عليه ؛ فهو مظنة دخولها ، فيتوهم المتكلم بعد أن ينطق بجملة ليس واسمه وخبره أنه أدخل الباء على الخبر كما هو غالب وكثير فيه فيجىء بالمعطوف عليه مجرورا على هـــذا التوهم ، وقد أشرنا إلى أقوال العلماء فى هـــذه المسألة فى شرح الشاهد السابق .

وقد بقى شىء لابد من تنبيهك إليه ، وذلك أن الشارح ذكر أن الجر على التوهم يجرى فى العطف على خبر ليس و « ما » الحجازية الصالح لدخول الباء الزائدة عليه ، وقد استشهد للعطف على خبر ليس ، ولم يستشهد للعطف على خبر « ما » مع أنه تبرع فجاء بشاهد حمله على غير ما رجحه سابقا ليكون من باب العطف على التوهم فى غير البابين ، ومن شواهد الجر على التوهم فى العطف على خبر « ما » ما أنشده ابن هشام فى مغنى اللبيب من قول الشاعر :

مَا الْحَازِمُ الشَّهْمُ مِقْدَامًا وَلاَ بَطَلٍ إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْهَوَى بِالْحَقِّ غَلاَّبَا

والشاهد فيه قوله « ولا بطل » حيث جره مع كونه معطوفا على « مقداما » المنصوب لكونه خبر « ما » الحجازية ، والسر فيه أنه كثر دخول الباء الزائدة على خبر « ما » النافية .

وقوله :

٥٨٦ — مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً ... وَلاَ نَاعِبٍ إلاَّ بِبَيْنٍ غُرَابُهَا

وربما جر بعض الشعراء المعطوف على خبر «كان» المنفية المنصوب؛ لأن الباء الزائدة تدخل عليه أيضا ، وذلك نحو قول الشاعر :

وَمَا كُنْتُ ذَا نَيْرَبٍ فِيهِمُ ... وَلاَ مُنْمِشٍ فِيهِمُ مُنْمِلِ(1)

والشاهد فى قوله « ولا منمش » حيث جره مع كونه معطوفا على المنصوب الذى هو «ذا نيرب» والذى هو خبر «كان» المنفية بما ، وذلك لأن الباء الزائدة تدخل فى هذا الخبر. ولما كان دخول الباء الزائدة على خبر ليس و « ما » الحجازية قد كثر فى كلامهم كثرة يتخيل معها توهم المتكلم دخولها ، وكان دخول الباء الزائدة على خبر « كان » المنفية لم يكثر فى كلامهم هذه الكثرة — كان الجر على التوهم فى باب «كان» أقل منه فى بابى « ليس » و « ما » .

٥٨٦ — ورد هذا البيت ثلاث مرات فى كتاب سيبويه (ج ١ ص ٨٣ و ١٥٤ و ٤١٨) ونسبه فى المرتين الأولى والثانية إلى الأحوص الرياحى ، ووافق الأعلم على نسبته إليه ، ونسبه سيبويه فى المرة الثالثة إلى الفرزدق ، ولم يتعرض له الأعلم . وقد وردت فى البيان والتبيين خمسة أبيات فيها بيت الشاهد ، وها كها :

وَلَيْسَ بِيَرْبُوعٍ إلَى الْعَقْلِ حَاجَةٌ ... وَلاَ دَنَسٍ تَسْوَدُّ مِنْهُ ثِيَابُهَا

فَكَيْفَ بَنُو كَىٍّ مَالِكٍ إنْ غَفَرْتُمُ ... لَهُمْ هٰذِهِ أَمْ كَيْفَ بَعْدُ خِطَابُهَا ؟

مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً ... وَلاَ نَاعِبٍ ... البيت ، وبعده :

فَإنْ أَنْتُمُ لَمْ تَعْقِلُوا بِأَخِيكُمُ ... فَكُونُوا بَغَايَا بِالأَكُفِّ عِيَابُهَا

سَيُخْبِرُ مَا أَحْدَثْتُمُ بِأَخِيكُمُ ... رِفَاقٌ مِنَ الآفَاقِ شَتَّى إيَابُهَا

اللغة : « مشائيم » جمع مشئوم ، وهو الذى فيه الشؤم « عشيرة » هى القبيلة « ناعب » تقول : نعب الغراب ينعب — مثل فتح يفتح — نعيبا ، إذا صوت وصاح ، ومن عادتهم أن يتشاءموا بصياح الغراب ويجعلوه نذيرا بالفرقة « ببين » البين : الفراق . قال الأعلم : « والنعيب صوت الغراب ومد عنقه عند ذلك ، ومنه: ناقة نعوب ، ومنعب ؛ إذا مدت عنقها فى السير »اه.

المعنى : قال الأعلم : « يهجو قوما وينسبهم إلى الشؤم وقلة الصلاح والخير ؛ فيقول : لا يصلحون أمر العشيرة إذا فسد ما بينهم ، ولا يأتمرون بخير ؛ فغرابهم لا ينعب إلا بالتشتيت والفراق ، وهذا مثل للتطير منهم والتشؤم بهم » اه .

(١) النيرب : النميمة ، والمنمش : الرجل تكثر منه النميمة ، والمنمل : الذى يفسد ذات البين .

وقوله :

وَمَا زُرْتُ لَيْلَى أَنْ تَـكُونَ حَبِيبَةً إِلَيَّ وَلاَ دَيْنٍ بِهَا أَنَا طَالِبُهْ (١)

الإعراب : « مشائيم » خبر مبتدإ محذوف ، والتقدير : هم مشائيم «ليسوا» ليس فعل ماض ناقص ، وواو الجماعة اسمه « مصلحين » خـبر ليس منصوب بالياء نيابة عن الـكسرة لأنه جمع مذكر سالم « عشيرة » مفعول به لمصلحين لأنه جمع مصلح الذى هو اسم فاعل ، وقد ذكرت معه النون التى تقوم مقام التنوين فى الاسم المفرد ، وتدل على تمام الاسم «ولا» الواو حرف عطف ، لا : حرف زائد لتأكيد النفى « ناعب » معطوف على مصلحين ، منصوب بفتحة مقـدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحـل بحركة التوهم « إلا » أداة استثناء ملغاة « ببين » جار ومجرور متعلق بناعب «غرابها» غراب : فاعل بناعب الذى هو اسم فاعل من اللازم ، والضمير مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « ولا ناعب » حيث جره مع كونه معطوفا على المنصوب الذى هو خبر ليس ، والذى هو قوله « مصلحين » . والذى سوغ له الجر فى المعطوف على المنصوب ـ مع أن المعطوف يجب أن يشارك المعطوف عليه فى وجه إعرابه ـ أن هذا المنصوب فى موضع يكثر فيه الجر بالباء الزائدة ؛ فهو واقع موقعا إذا ذكر خطرت الباء الجارة الزائدة بالبال لـكثرة ماترى فيه ولما كان ذلك كذلك كان مظنة لأن يتوهم المتكلم بعد الفراغ من جملة ليس واسمه وخبره أنه أدخل الباء فى الخبر ، فاذا توهم ذلك جر المعطوف على توهم أن المعطوف عليه مجرور . قال المحقق الرضى (ج ١ ص ٢٤٨) : « وإذا عطفت على خبر ما أوليس المجرور بالباء منفيا نحو ما زيد بقائم ولا قاعد ، جاز فى المعطوف : الجر حملا على اللفظ ، والنصب حملا على المحل ، قال :

مُعَاوِيَ إِنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلاَ الْحَدِيدَا

ويجوز الرفع على أن يكون من باب عطف الجملة على الجملة والمبتدأ محذوف : أى ولا هو قاعد . وقد يجر المعطوف على خبرها المنصوب أيضا مع الرفع والنصب ، نحو : ما زيد قائما ولا قاعد ، ولا قاعدا ، ولا قاعد . وذلك بتوهم الباء فيه ؛ لـكثرة دخولها على خبرها ، وذلك كما فى قول الشاعر * مشائيم ليسوا مصلحين . . . البيت * » اه كلامه بحروفه .

(١) هذا بيت للفرزدق همام بن غالب ، من قصيدة له يمدح فيها المطلب بن عبد الله المخزومى ، وهو الشاهد (رقم ٤٠١) . وقد تقدم شرحه وذكر أبيات من قصيدته ، وذلك فى باب تعدى الفعل ولزومه (انظر الجزء الثانى من هذا الـكتاب ص ٢٧٦) . والاستشهاد ههنا بقوله « ولا دين » حيث عطفه بالجر على توهم أن المعطوف عليه ـ وهو المصدر المنسبك من أن المصدرية ومعمولها ـ قد دخل عليه حرف الجر ؛ لأن الأصل ذكر هذا الحرف فى هذا الموضع من الـكلام ، أفلا ترى

﴿ تنبيه ﴾ : لا يجوز الفصلُ بَيْنَ حرف الجر ومجروره فى الاختيار ، وقد يفصل بينهما فى الاضطرار : بظرف ، أو مجرور ، كقوله :

٥٨٧ — إنَّ عَمْرًا لاَ خَيْرَ فِي الْيَوْمَ عَمْرٍو

أن من حق الكلام أن يقول : ما زرت ليلى لأن تكون حبيبة ولا دين ؟ إلا أنه يكثر حذف حرف الجر قبل أن المصدرية وقبل أن المؤكدة ؛ فلما كان الأصل ذكره توهم بعد انقضاء الجملة أنه قد جاء به على ما هو الأصل فجر المعطوف . ولا شك أن هذا الكلام إنما يجرى على قول من قال : إن المصدر المنسبك من الحرف المصدرى وصلته يكون بعد حذف حرف الجر فى موضع نصب ، وهو أحد رأيين فى الموضوع ، ذهب إليه الفراء ، ونسبه قوم إلى الخليل بن أحمد ، ونسبه قوم إلى سيبويه . والقول الآخر أن المصدر المنسبك من الحرف المصدرى وصلته يكون بعد حذف حرف الجر كما كان قبل حذفه ، فى موضع الجر ، وعلى هذا لا يكون جر المعطوف على التوهم ، بل هو على موضع المعطوف عليه الذى هو له حقيقة . وقد اختار الشارح فى باب تعدى الفعل ولزومه الرأى الأخير ، وهو ههنا يذكر هذا البيت شاهدا على صحة الجر على التوهم ، فيكون قد اختار فيه ههنا الرأى الذى ضعفه هناك لغرض الرد على من ينكر الجر على التوهم ، كأبى العباس المبرد والمازنى . فاعرف ذلك .

٥٨٧ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* إنَّ عمْرًا مُكَثِّرُ الأَحْزَانِ *

ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق .

المعنى : يقول : إن هذا الرجل المسمى عمرا رجل بعيد كل البعد عن الخير ، فلا يرتجى أن يجىء الخير من قبله ، وإن هذا الرجل لسبب فى كثرة الأحزان وتوالى الآلام .

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « عمرا » اسمه « لا » نافية للجنس حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « خير » اسم لا مبنى على الفتح فى محل نصب « فى » حرف جر « اليوم » ظرف زمان منصوب على الظرفية الزمانية متعلق بمحذوف خبر لا « عمرو » مجرور بفى ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة والجار والمجرور متعلق بذلك المحذوف الذى هو خبر لا ، وقد وضع الظاهر موضع المضمر ، وكان من حقه أن يقول : إن عمرا لا خير فيه اليوم ، والجملة من لا واسمها وخبرها فى محل رفع خبر إن المؤكدة « إن » حرف توكيد ونصب « عمرا » اسم إن « مكثر » خبر إن ، وهو مضاف و « الأحزان » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « فى اليوم عمرو » حيث فصل بالظرف الذى هو قوله « اليوم » بين حرف الجر الذى هو قوله « فى » ومجروره الذى هو قوله عمرو ، وأصل الكلام : لا خير فى عمرو اليوم ،

وقوله

٥٨٨ — وَلَيْسَ إِلَى مِنْهَا النُّزُولِ سَبِيلُ

وندر الفصل بينهما فى النثر بالقسم ، نحو : اشْتَرَيْتُهُ بِوَاللهِ دِرْهَمٍ .

﴿ خاتمة ﴾ : يجب أن يكون للجار والظرف متعلَّق ، وهو : فعلٌ ، أو ما يشبهه ، أو مُؤَوَّل بما يشبهه ، أو ما يشير إلى معناه ، نحو : « أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ » « وَهُوَ اللهُ فِي السَّمٰوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ » أى : وهو المسمّى بهذا الاسم « مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ » أى : انتفى ذلك بنعمة ربك(١) .

وهـذا الفصل مما لا يجوز إلا فى ضرورة الشعر . وقد مر فى باب كان أنه قد يفصل بها بين الجار والمجرور ، فاحفظ ذلك أيضا .

٥٨٨ — هذا شطر بيت من الطويل ، وقد بحثت طويلا فلم يتيسر لى العثور على تكملته ولا نسبته ، ولا عرفت عنه أكثر مما أثبته الشارح .

الإعراب : « ليس » فعل ماض ناقص مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « إلى » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « منها » جار ومجرور متعلق بقوله «النزول» الآتى « النزول » مجرور بالى وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وإلى الجارة ومجرورها الذى هو قوله « النزول » تتعلق بمحذوف خبر ليس تقدم على اسمه « سبيل » اسم ليس مؤخرا ، مرفوع بالضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « إلى منها النزول » حيث فصل بين حرف الجر الذى هو « إلى » ومجروره الذى هو « النزول » بجار ومجرور — وهو قوله « منها » — وأصل نظام البيت الذى يقتضيه الترتيب الطبيعى : وليس سبيل إلى النزول منها ؛ فقدم خبر ليس الذى هو « إلى النزول » على اسمها الذى هو « سبيل » ثم لم يكتف بذلك الأمر الجائز عند جمهرة النحاة والذى وردت له نظائر فى العربية ، بل زاد عليه أن فصل بين الجار والمجرور الواقع خبرا بذلك الجار والمجرور الآخر ، وهذا الفصل مما لا يجوز إلا فى ضرورة الشعر ، وليس لأحد أن يقيس عليه ، والسر فى أنه لا يجوز الفصل بين الجار ومجروره يرجع إلى أمرين : أولهما أن الجار مع مجروره كالكلمة الواحدة ؛ فالفصل بينهما كالفصل بين أجزاء الكلمة الواحدة ، وذلك من القبح بحيث لا يقدم عليه متكلم ، وثانيهما أن حرف الجر عامل ضعيف لا يقوى على العمل إلا أن يذكر فى الكلام سابقا على مجروره متصلا به ؛ فلو حذف لم يعمل — على ما علمت تفصيله — وكذا لا يجوز تأخيره عن مجروره ، ولا الفصل بينهما . وهذا واضح إن شاء الله .

(١) مثل الشارح بأربعة أمثلة للأنواع الأربعة التى يتعلق الظرف والجار والمجرور بكل

... ...

واحد منها : المثال الأول لتعلق الجار والمجرور بالفعل ، والمثال الثانى لتعلقه بما يشبه الفعل ، وهو الاسم المشتق ، وقد اجتمعا فى قوله تعالى من سورة فاتحة الكتاب : (صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ) ففى هذه الآية جار ومجرور يتعلق بفعل ، وجار ومجرور آخر يتعلق باسم المفعول ؛ والمثال الثالث لتعلق الجار والمجرور باسم غير مشتق ، ولكنه فى تأويل اسم مشتق ، فيكون فى تأويل ما يشبه الفعل ، وذلك فى قوله تعالى من سورة الأنعام : (وَهُوَ اللهُ فِي السَّمٰوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ) فقد تعلق الجار والمجرور فى هذه الآية الكريمة باسم الله تعالى ، وهو علم ، ولكنه على التأويل بالمعبود أو على التأويل بالمسمى بهذا الاسم ، وكل منهما اسم مشتق . وهذا أحد أربعة أوجه للعلماء فى تعليق الجار والمجرور فى هذه الآية ، وثانيها أن الجار والمجرور فيها يتعلق بسركم وجهركم ، وثالثها أن الجار والمجرور فيها يتعلق بيعلم ، ورابعها أن الجار والمجرور فيها يتعلق بمحذوف خبر لمبتدإ محذوف : أى وهو الله هو عالم فى السموات وفى الأرض ، بدليل قوله تعالى فيما بعد (يعلم سركم وجهركم) والمثال الرابع لتعلق الجار والمجرور بما يشير إلى معنى الفعل ، والذى يشير إلى معنى الفعل قد يكون حرفا وقد يكون اسما ، فالحرف الذى يشير إلى معنى الفعل كما فى الآية الكريمة التى تلاها (مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ) فان الجار والمجرور الذى هو « بنعمة » يتعلق بما يدل عليه « ما » من معنى الفعل ، وهو انتفى ، والباء على هذا سببية ، والمعنى : انتفى عنك الجنون بسبب نعمة ربك عليك ، والاسم الذى يدل على معنى الفعل نحو قولك : فلان حاتم فى قومه ، فان الجار والمجرور فى هذا المثال يتعلق بحاتم لا لأنه مؤول باسم يشبه الفعل كالمسمى مثلا ، ولكن لكونه يدل على معنى الجواد ، ومثله قول الراجز :

* أَنَا أَبُو الْمِنْهَالِ بَعْضَ الْأَحْيَانْ *

فان « بعض الأحيان » ظرف لأنك تعلم أن « بعض » تأخذ حكم ما تضاف إليه ، وهى هنا مضافة إلى الظرف ، وهذا الظرف متعلق بأبى المنهال ، وهو علم ، وليس تعلقه به لكونه مؤولا باسم يشبه الفعل وهو المسمى بهذا الاسم مثلا ، ولكن تعلقه به لما يدل عليه من معنى الشجاع وشبهه . وقد بقى موضع خامس مختلف فيه بين العلماء ، وهو حروف المعانى ، والمشهور عن جمهرة العلماء أنه لا يجوز أن يتعلق الظرف أو الجار والمجرور بحروف المعانى أصلا ، وذهب جماعة إلى جواز ذلك مطلقا ، وذهب أبو على الفارسى وأبو الفتح بن جنى إلى التفصيل ، على معنى أنه إن كان الحرف نائبا عن فعل جاز تعلق الجار والمجرور والظرف به ، وإن لم يكن الحرف نائبا عن فعل لم يجز تعلقهما به ، ومن أمثلة الحرف النائب عن الفعل « يا » التى هى حرف نداء ، فاذا

فإن لم يكن شىء من هذه الأربعة موجودا فى اللفظ قُدِّر الكَوْنُ المطلق متعلَّقا ، كما تقدم فى الخبر والصلة(١) .

قلت : يا لزيد لعمرو ، فالجار والمجرور متعلق بيا عندهما لأن « يا » نائبة عن الفعل الذى هو أدعو .

فإن قلت : أفليس هذا الموضع هو الموضع الرابع ؟ أفلم تقل إن الجار والمجرور فى قوله تعالى : (ما أنت بنعمة ربك بمجنون) متعلق بالفعل الذى دلت عليه « ما » فإن كان هذا هو ذلك الموضع فكيف جعلته خامسا ، وإن لم يكن إياه فبين لى فرق ما بينهما ؛ فإنى أحتاج إلى التمييز .

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إن هذا الموضع غير الموضع الرابع ، وشتان بين أن أقول لك : إن الجار والمجرور يتعلق بأدعو الذى دلت عليه « يا » وأن أقول لك : إن الجار والمجرور يتعلق بيا نفسها لأنها نائبة عن أدعو ، فهذا فرق ما بين الموضعين ؛ فالجمهور يجعلون الظرف والجار والمجرور متعلقين بالفعل الذى دل عليه الحرف ، والآخرون يجعلونهما متعلقين بالحرف نفسه ، ويوضح لك الفرق بين الموضعين أن نقول لك : إن ابن الحاجب ـ وهو ممن أجاز تعلق الجار والمجرور بحروف المعانى مطلقا ـ قال : « إذا قلت : ما ضربت ابنى للتأديب ؛ فإن قصدت نفى ضرب معلل بالتأديب فاللام متعلقة بالفعل ، والمنفى ضرب مخصوص ، وللتأديب تعليل للضرب المخصوص المنفى ، وإن قصدت نفى الضرب على كل حال فاللام متعلقة بالنفى ، والتعليل له : أى انتفاء الضرب كان لأجل التأديب ؛ لأنه قد يؤدب بعض الناس بترك الضرب . ومثله فى التعلق بحرف النفى : ما أكرمتَ المسىء لتأديبه ، وما أهنت المحسن لمكافأته ؛ إذ لو علق هذا بالفعل فسد المعنى المراد ، ومن ذلك قوله تعالى : (مَاأَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ) الباء متعلقة بالنفى ، إذ لو علقت بمجنون لأفاد نفى جنون خاص ، وهو الجنون الذى يكون من نعمة الله ، وليس فى الوجود جنون هو نعمة ، ولا المراد نفى جنون خاص » اهـ كلامه . وقد ذكر ابن هشام كلام ابن الحاجب هذا فى المغنى ثم عقب عليه بقوله : « وهو كلام بديع ، إلا أن جمهور النحويين لا يوافقون على صحة التعلق بالحرف ؛ فينبغى على قولهم أن يقدر أن التعلق بفعل دل عليه النافى : أى انتفى ذلك بنعمة ربك » اهـ .

(١) قصر الشارح فى النقل ، ولزم على هذا التقصير أن يبقى نوع لم يدخل تحت كلامه ؛ وبيان ذلك أنه إذا لم يوجد واحد من الأنواع الأربعة التى بيناها فقد يجب عند الجمهور تقدير الكون العام ، كما فى الخبر والصلة والصفة والحال ، وقد يجب تقدير فعل من كون خاص يتصيد من المقام تصيدا ، وهذا الأخير لم يجر له حديث فى كلامه ، وهو مذكور فى كلام ابن هشام فى مغنى اللبيب وهو الذى نقل عنه الشارح هذه الخاتمة . ومن أمثلته قوله تعالى : (وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا) فإنه بتقدير : وأرسلنا إلى ثمود أخاهم صالحا ، ولم يتقدم ذكر الإرسال ، ولكن ذكر

ويستثنى من ذلك خمسة أحرف :

الأولُ : الزائد ، كالباء ومِنْ ، فى نحو : « كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً » و « هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ »(١) .

الثانى : لَعَلَّ فى لغة عقيل ؛ لأنها بمنزلة الزائد ، ألا ترى أن مجرورها فى موضع رفع بالابتداء ، بدليل ارتفاع ما بعدها على الخبرية .

الثالث : لَوْلاَ فيمن قال : لَوْلاَىَ وَلَوْلاَكَ ولَوْلاَهُ ، على قول سيبويه إنّ « لولا » جارة ، فإنها أيضا بمنزلة لعل فى أن ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء .

الرابع : رُبَّ فى نحو : رُبَّ رَجُلٍ صَالِحٍ لَقِيتُ أَوْ لَقِيتُهُ ؛ لأن مجرورها مفعول فى الأول ومبتدأ فى الثانى أو مفعول أيضاً على حد زَيْدا ضَرَبْتُهُ ، ويُقَدَّرُ الناصب بعد المجرور ، لا قبل الجار ؛ لأن رب لها الصدر من بين حروف الجر ، وإنما دخلت فى المثالين لإفادة

صالح النبى المرسل وذكر ثمود وهم القوم الذين أرسل هو إليهم ، كل هذا يدل على « أرسلنا » الذى قدرناه ، ومن أمثلته أيضا قوله تعالى :(فِي تِسْعِ آيَاتٍ إِلَى فِرْعَوْنَ) فالجاران والمجروران فى هذه الآية الكريمة يتعلقان باذهب محذوفا ، ولم يتقدم للذهاب ذكر ، ومن أمثلة ذلك البسملة ؛ فانك تقدر ما جعلت التسمية مقدمة بين يديه ، فتقدر : أؤلف ، أو آكل ، أو أشرب ، بحسب الحال ، وهذا واضح .

(١) علل ابن هشام عدم حاجة الحرف الزائد إلى متعلق بأن معنى التعلق الارتباط المعنوى بين المتعلق والمتعلق ، وأصله أن أفعالا قصرت عن الوصول إلى الأسماء بأنفسها فأعينت على ذلك بحروف الجر ، والحرف الزائد إنما دخل الكلام تقوية له وتوكيدا ، ولم يدخل ليربط بين فعل واسم . فان قلت : أفليست اللام حرف يؤتى به لتقوية العامل إذا ضعف بكونه فرعا أو بتأخره عن معموله كما فى قوله تعالى : (فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ)وكما فى قوله سبحانه: (إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ) ومع ذلك تقولون : إنها متعلقة بالفعل أو بالمشتق ؟ فهذا حرف لم يدخل ليربط عاملا قصر عن الوصول إلى معموله بنفسه ، وإنما دخل الكلام تقوية ، فكيف علقتموه ولم تعلقوا الحرف الزائد مع أن شأنهما واحد ؟ فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إن اللام المقوية ليست زائدة محضة ولا معدية محضة ، ولكنهم لما تخيلوا فى العامل الضعف بسبب فرعيته أو تأخره نزلوه منزلة القاصر ، وهم — مع ذلك — يجيزون فى كل موضع دخلته هذه اللام أن يصل العامل إلى معموله بنفسه نظرا إلى حقيقة الأمر ، فكانت لهذه اللام منزلة بين المنزلتين .

التكثير أو التقليل ، لا لتعدية عامل . هذا قول الرمانى وابن طاهر ، وقال الجمهور : هى فيهما حرف جر مُعَدّ ، فان قالوا إنها عَدَّت الفعل المذكور فخطأ ؛ لأنه يتعدى بنفسه ، ولاستيفائه مفعوله فى المثال الثانى ، وإن قالوا عَدَّتْ محذوفا تقديره حصل أو نحوه ففيه تقدير مالا حاجة إليه ، ولم يلفظ به فى وقت .

الخامس : حرف الاستثناء[١] ، وهو خَلاَ وعَدَا وَحَاشَا ، إذا خَفَضْنَ ؛ لما سبق فى باب الاستثناء ، والله تعالى أعلم .

(١) علل ابن هشام عدم حاجة أحرف الاستثناء إلى متعلق بأن وضع هذه الأحرف للدلالة على تنحية معنى العامل المتقدم عما دخلن عليه ؛ فانك إذا قلت : قام القوم خلا زيد ، تريد أن زيدا لم يثبت له القيام ، وهذا هو المراد بتنحية معنى العامل عما دخلن عليه ، وذلك عكس معنى التعدية الذى هو إيصال معنى العامل إلى المعمول ، فلما خالفت سائر حروف الجر فى المعنى الذى من أجله احتاجت إلى المتعلق لم يكن شأنها كشأنها فى ذلك ، والله تعالى أعلى وأعلم.

الإضـــافة

(نُوناً تَلِي الْإِعْرَابَ) وهى نون المثنّى والمجموع على حَدِّهِ وما أُلْحِقَ بهما (أَوْ تَنْوِيناً) ظاهراً أو مقدَّراً (مِمَّا تُضِيفُ أَحْذِفْ) كـ « تَبَّتْ يَدَا أَبِى لَهَبٍ » ، و.

٥٨٩ — ... ... فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلِ

---

٥٨٩ — هذه قطعة من بيت من الرجز المشطور ، وهو بتمامه مع بيت قبله :

كَأَنَّ خُصْيَيْهِ مِنَ ٱلتَّدَلْدُلِ ظَرْفُ عَجُوزٍ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلِ

وقد نسبهما العينى إلى جندل بن المثنى (٤ - ٤٨٥ بهامش الخزانة) وتبعه صاحب التصريح (٢ - ٣٣٩) وهـذان البيتان من شواهد سيبويه (٢ - ١٧٧ بولاق) ولم ينسب فى صدر الكتاب ، ولا نسبه الأعلم ، ورواه مرة أخرى (٢ - ٢٠٢) ونسبه إلى بعض السعديين ، وهو كذلك من شواهد الرضي ، ونسبه البغدادى فى أبيات (٣ - ٣٦٩ بولاق) نقلا عن السيرافى للشماء الهذلية ، واستبعد ذلك ، ونسبه هو فى موضع آخر (٣ - ٣١٥ بولاق) إلى خطام المجاشعى فى أرجوزة يصف فيها امرأة ضاقت ذرعا بعشرة زوجها وتبرمت منه ، وأول هذه الأرجوزة قوله :

يَا رُبَّ بَيْضَاءَ بِوَعْسِ الْأَرْمُلِ شَبِيهَةِ الْعَيْنِ بِعَيْنَىْ مُغْزِلِ
فِيهَا طِمَاحٌ عَنْ حَلِيلٍ حَنْكَلِ وَهْىَ تُدَارِى ذَاكَ بِالتَّجَمُّلِ
قَدْ شُغِفَتْ بِنَاشِىءٍ هَبَرْكَلِ يَنْفُضُ عِطْفَىْ خَضِلٍ مُرَجَّلِ
يُحْسَبُ مُخْتَالاً وَإِنْ لَمْ يَخْتَلِ دَسَّ إِلَيْهَا بِرَسُولٍ مُجْمِلِ
عَنْ كَيْفَ بِالْوَصْلِ لَكُمْ أَوْ كَيْفَ لِى فَلَمْ تَزُلْ عَنْ زَوْجِهَا الْمُخْتَشِلِ
ابْعَثْ وَكُنْ فِى الرَّاجِحِينَ أَوكل وكل ما أكلت فى مُحَلَّلِ
وَأَوْقِرَنَّ يَا هُدِيتَ جَمَلِى حَتَّى إِذَا دَبَّ الرِّضَا فِى الْمَفْصِلِ
وَكَانَ فِى الْقَلْبِ تَحِيَّتَ الْمَسْعَلِ ثُمَّ غَدَا الشَّيْخُ لَهَا بِأَزْفَلِ
مِنَ الرِّضَا جَنْعَدَلَ التَّكَتُّلِ كَأَنَّ خُصْيَيْهِ مِنَ التَّدَلْدُلِ
ظَرْفُ عَجُوزٍ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلِ لَمَّا غَدَا تَبَهَّلَتْ لَا تَأْتَلِى

... ...

عَنْ رَبٍّ يَا رَبَّ عَلَيْهِ عَجِّلِ   بِرَهْصَةٍ تَقْتُلُهُ أَوْ دُمَّلِ
* أَوْ حَيَّةٍ تَعَضُّ تَحْتَ الْمِفْصلِ *

اللغة : « يارب بيضاء — إلخ » البيضاء : أراد بها امرأة حسناء ، والوعس — بفتح فسكون — الأرض اللينة ذات الرمل ، والمغزل — بضم الميم وسكون الغين وكسر الزاى — الظبية إذا كان لها غزال « فيها طماح عن حليل — إلخ » الطماح — بزنة الكتاب — أراد به النفور والجماح ، وتقول : طمح فلان ببصره إلى الشيء يطمح طموحا — بزنة خضع يخضع خضوعا — وطماحا ؛ إذا رفع بصره إليه . وطمح عنه : انصرف عنه إلى غيره . والحنكل — بزنة جعفر — الجافى الغليظ ، وهو أيضا القصير « وهى تدارى ذاك — إلخ » تدارى : تداجى وتلاين مخافة أن يظهر ماتكتمه ، والتجمل : التصبر ، وهو تكلف فعل الجميل « قد شغفت بناشىء — إلخ » شغفت — بالبناء للمجهول — من قولهم : شغف الحب فلانا يشغفه شغفا — بفتح الغين المعجمة فى الماضى والمضارع وفى المصدر أيضا — إذا بلغ شغاف قلبه ، والشغاف — بزنة كتاب — جلدة رقيقة كالحجاب دون القلب ، وفى التنزيل : (قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا) . والناشىء : الشاب الذى لا يزال فى مقتبل عمره ، والهبركل — بزنة السفرجل — الناعم الجسم ، وينفض : يحرك ، والعطفان : تثنية العطف — بكسر العين وسكون الطاء — وهو الجانب ، والخضل — بزنة الكتف — الرطب الناعم ، والمرجل — بزنة المعظم — هو المحسن المزين « يحسب مختالا — إلخ » يحسب — بالبناء للمجهول — أى : يظنه من يراه ، والمختال : الذى يمشى مشية الخيلاء ، وهى مشية تدل على الكبر والعجب « دس إليها برسول — إلخ » دس إليها : أرسل لها فى خفاء ، والرسول المجمل : الذى يحسن أداء الرسالة ويؤديها على الوجه الذى يحبه من أرسله ، وعن كيف بالوصل لكم : أى ما جواب هذا ، والمختشل : الدليل الضعيف « وأوقرن يا هديت — إلخ » أوقر : فعل الأمر من أوقر كأكرم ، وتقول : أوقر فلان بعيره ، إذا حمله وقرا . وهديت — بالبناء للمجهول — دعاء له ، وحذف المنادى قبله ، والمفصل — بزنة المنبر — اللسان ، وهو بزنة المجلس واحد مفاصل الأعضاء ، ويحتملهما الكلام ، إلا أنه فى الأول حقيقة وفى الثانى مجاز « وكان فى القلب تحيت — إلخ » تحيت — بضم التاء — تصغير تحت — والمسعل — بزنة المقعد — مكان السعال من الصدر ، والأزفل — بفتح الهمزة والفاء — الحدة والغضب « من الرضا — إلخ » من : ابتدائية ، والجنعدل — بزنة سفرجل وبضم أوله أيضا — الصلب الشديد ، والتكتل : الاكتناز وتماسك أجزاء اللحم « كأن خصييه — إلخ » قال أبو محمد الأعرابى : هذا أذم ذم يكون فى الشيخ ؛ وذلك أنهما يتدليان من الكبر ، والخصيان : مثنى ، وقد اختلف أهل اللغة فى مفرده ؛ فمنهم من ذهب إلى أنه مثنى خصية ،

... ...

وذكروا أن المفرد لم يرد إلا بالتاء ، وقد حذفت التاء عنـد التثنية ، ومن هؤلاء سيبويه وابن خالويه وأبو عثمان المازنى وأبو على القالى وأبو الفتح بن جنى ، ومنهم من ذهب إلى أن مفرده خصى ـ بغـير تاء ـ فلا غبار على تثنيته لأنه كتثنية ظبى على ظبيين ، ومن هؤلاء أبو العباس المبرد وأبو القاسم على بن حمزة البصرى وأبو الحسن اللحيانى وأبو عمرو الشيبانى ، وهؤلاء قد أثبتوا المفرد خصية وخصيا بغير تاء فمن قال خصيتان فهو عندهم تثنية ذى التاء ، ومن قال خصيان فهو عندهم تثنية المجرد منها ، ثم اختلفوا ؟ فمنهـم من قال : الخصية والخصى بمعنى وهما لغتان ، ومن هؤلاء اللحيانى ، ومنهم من قال : الخصيتان هما البيضتان ، والخصيان هما الجلدتان اللتان فيهما البيضتان ، ومن هؤلاء أبو عمرو الشيبانى . والتدلدل : تحرك الشىء المعلق واضطرابه ، وظرف العجوز : الجراب الذى تجعل فيـه خبزها وما تحتاج إليه ، والعادة فيه أن يكون خلقا متقبضا فيه تشنج لقدمه ، شبه خصيبه فى استرخاء صفتهما حين شاخ بظرف عجوز فيه حنظلتان ، وخص العجوز لأنها لا تسـتعمل الطيب ولا تتزين للرجال « لما غدت تبهلت ـ إلخ » تبهلت : تضرعت ودعت الله تعالى ، ولا تأتلى : لا تقصر ولا تترك جهدا « عن رب يارب ـ إلخ » عن : لغة فى أن التفسيرية ، ورب : منادى ، والرهصة ـ بفتح فسكون ـ أصله أن يتلف باطن حافر الدابة بسبب حجر يطؤه .

الإعراب : « كأن » حرف تشبيه ونصب مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « خصييه » اسم كأن ، منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه مثنى ، وضمير الغائب العائد إلى الشيخ المحـدث عنه مضاف إليه « من التدلدل » جار ومجرور متعلق بما تضمنته كأن من معنى التشبيه ، ومن : للتعليل « ظرف » خبر كأن ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « عجوز » مضاف إليه « فيه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « ثنتا » مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه ملحق بالمثنى ، وهو مضاف و « حنظل » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل رفع صفة لظرف عجوز .

الشاهد فيه : النحاة يستشهدون بهذين البيتين على عدة أشياء .

الأول: فى قوله «خصييه» حيث حذف تاء التأنيث التى كانت فى المفرد ، عند التثنية ، وكان من حقه أن يقول خصيتيه ، كما تقول فى تثنية الكرة : كرتان ، وفى تثنية فاطمة : فاطمتان ، كما قال الكميت بن ثعلبة :

بَلَى أَيْرُ الْحِمَارِ وَخُصْيَتَاهُ أَحَبُّ إِلَى فَزَارَةَ مِنَ فَزَارِ

وحذف التاء حينئذ شاذ ، وأنت خبير بأن الاستشهاد على هـذا الوجه إنما يجرى عند من زعم

... ...

من أهل اللغة أنه لم يرد المفرد إلا بالتاء ، كسيبويه وابن خالويه ومن ذكرنا معهما ، فأما من أثبت المفرد بغير تاء كأبي العباس المبرد فان التثنية عنده صحيحة جارية على سنن العربية القويم ونهجها الفصيح ، قال البغدادى : « قال سيبويه : من قال خصيان لم يثنه على الواحد المستعمل فى الكلام » اه .

الثانى : فى قوله « ثنتا حنظل » حيث ذكر اسم العدد والمعدود جميعا فى التثنية ، ومن حق الكلام أن يقول : فيه حنظلتان ، والسر فى ذلك أنه ينبغى عند ذكر العدة من شىء أن تذكر ما يدل على جنس المعدود وعلى العدة التى تريدها من هذا الجنس ، ولما كان الاسم المفرد كرجل وامرأة يدل على الواحد من جنسه فانك لا تحتاج حين تريد المفرد إلا إلى ذكر اسم الجنس ، ولما كان المثنى يدل بالوضع النوعى على اثنين من جنس ما لحقته علامة التثنية فانك لست بحاجة ــ حين تريد الاثنين من الجنس ــ إلا إلى إلحاق علامة التثنية بالجنس . لكن لما كان الجمع كرجال لا يدل على عدة معينة فانك مضطر حين تريد عددا معينا من الجنس أن تذكر اسم هذا العدد كثلاثة رجال وأربع نساء وخمسة صبيان وما أشبه ذلك ، وقد عامل الراجز فى هذا الشاهد المثنى معاملة الجمع ؛

قال ابن هشام : « والكلام على ألفاظ العدد فى موضعين : أحدهما فى حكمها فى التذكير والتأنيث ، والثانى : فى حكمها بالنسبة إلى التمييز . . . . ثم قال : وأما الثانى ــ وهو التمييز ــ فانها فيه على خمسة أقسام : أحدها : ما لا يحتاج إلى تمييز أصلا ، وهو الواحد والاثنان ، لا تقول : واحد رجل ، ولا اثنا رجلين ، وأما قوله * . . . ثنتا حنظل * فضرورة » اه .

وقال المحقق الرضى (٢ ــ ١٤٥) : « إنما لم يميز واحد واثنان لأن ألفاظ العدد قصد بها الدلالة على نصوصية العدد لما لم يكن الجمع يفيد ذلك ؛ فلو قالوا رجال لم يعلم عددهم ، ولو قالوا ثلاثة ــ واقتصروا ــ لم يعلم ما هى ، فلما كان نحو رجل ورجلان يفيد المعنيين معا استغنى عن ذكر العدد معه ؛ فلم يقولوا : واحد رجل ، ولا واحد رجلين ، ولا واحد رجال ؛ لأن لفظة رجل وحدها تفيد الوحدة والمعدود ، ولم يقولوا : اثنا رجل ، ولا اثنا رجال ؛ لأن لفظة رجلين تفيد الاثنينية ، وقوله * كأن خصييه من التدلدل . . . البيت * ضرورة » اه .

الثالث : فى قوله « ثنتا حنظل » أيضا ــ وهو الذى أراده الشارح هنا ــ وذلك حيث حذف نون التثنية من قوله « ثنتان » لأنه أضيف إلى « حنظل » وثنتان من الملحق بالمثنى ، وقد مثل الشارح المحقق لحذف النون للإضافة بأربعة أمثلة : أولها للمثنى الحقيق وهو قوله تعالى : (تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ) وثانيها للملحق بالمثنى ، وهو القطعة من البيت الذى نشرحه ، وثالثها لجمع المذكر الحقيق ، وهو

وكالْمُقِيمِى الصــلاةِ ، وهذِهِ عِشْرُو زَيْدٍ ، و (كَطورِ سِينَا) « وَمَفَاتِحُ الْغَيْبِ » ، أما النون التى تليها علامةُ الإعرابِ فانها لاتحذف ، نحو : بَسَاتِين زَيْدٍ ، و « شَيَاطِينَ الْإِنْسِ » .

﴿ تنبيه ﴾ : قد تحذف تاء التأنيث للإضافة عند أمْنِ اللَّبْسِ ، كقوله :

٥٩٠ — وَأَخْلَفُوكَ عِدَ الْأَمْرِ الَّذِى وَعَدُوا

قوله تعالى : (الْمُقِيمِى الصَّلَاةِ) ؛ ورابعها : للملحق به وهوقوله : هذه عشرو زيد ، فبين أن النون تحذف عند الإضافة من هذه الأنواع الأربعة .

٥٩٠ — هذا عجز بيت ، وصدره :

* إنَّ الْخَلِيطَ أَجَدُّوا الْبَيْنَ فَانْجَرَدُوا *

وقد نسبوا هذا البيت إلى الفضل بن العباس بن عتبة بن أبى لهب .

اللغة : «الخليط» هوالمخالط لك ، كالجليس بمعنى المجالس والنديم بمعنى المنادم ، و يطلق الخليط على الواحد والجمع ، وهو فى بيت الشاهد قد أطلق على الجمع بدليل «أجدوا» و«انجردوا» و«أخلفوك» وقد يجمع الخليط على الخلطاء ، وفى التنزيل : (وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِى بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ) « أجدوا البين » أحدثوه وجددوه ، والبين : الفراق والبعد « فانجردوا » يريد تجردوا للبين واجتهدوا فيه « وأخلفوك » تقول : أخلف فلان وعده ، إذا لم يتمه « عد الأمر » بكسر العين — أى : عدته ، وأصل العدة الوعد ، بكسر الواو ، فحذفت الواو بعد نقل حركتها إلى العين .

المعنى : يظهر الأسف والألم الذى خامر نفسه بفراق أحبائه ، ويحدث أن الذين كان يخالطهم و يعاشرهم قد اعتزموا الفراق وشمروا له واجتهدوا فيــه ، وقد كانوا على موعدة معه أن يدوم اجتماعهم وتطول ألفتهم فأخلفوا ذلك ولم يفوا به .

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « الخليط » اسم إن « أجدوا » فعل وفاعــل « البين » مفعول به ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله فى محل رفع خبر إن « فانجردوا » الفاء عاطفة ، انجرد : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله ، والجملة معطوفة على جملة أجدوا البين «وأخلفوك» الواو حرف عطف ، أخلف : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله ، والكاف ضمير المخاطب ، مفعول به أول « عد » مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « الأمر » مضاف إليــه « الذى » اسم موصول نعت للأمر مبنى على السكون فى محل جر « وعدوا » فعل وفاعل ، والجملة لامحل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد محذوف : أى الذى وعدوه

أى : عِدَةَ الأمر ، وقراءة بعضهم : (لأعَدُّوا لَهُ عِدَةً) أى عِدَتَهُ ، وجعل الفراء منه : « وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ » « وَإِقَامَ الصَّلَاةِ » بناء على أنه لا يقال دون إضافة فى الإقامة : إقام ، ولا فى الغلبة : غَلَب ، انتهى .

(وَالثَّانِيَ) من المتضايفين ــ وهو المضاف إليه ــ (أجْرُرْ) بالمضافِ وفاقا لسيبويه ، لا بالحرف المنوىّ خلافاً للزجاج (وَانْوِ) معنى (مِنْ أَوْ) معنى (فِى إذَا * لَمْ يَصْلُحِ) ثَمَّ (إلاَّ ذَاكَ) المعنى : فانو معنى « مِنْ » فيما إذا كان المضافُ بَعْضاً من المضاف إليه مع صحة إطلاق اسمه عليه ، كثَوْب خَزٍّ ، وخَاتَم فِضَّةٍ ، التقدير : ثوبٌ من خز ، وخاتم من فضة . ألا ترى أن الثوب بعض الخز ، والخاتم بعض الفضة ، وأنه يقال : هذا الثوب خز ، وهذا الخاتم فضة . وانو معنى « فى » إذا كان المضاف إليه ظرفا للمضاف ، نحو : « مَكْرُ اللَّيْلِ » أى : فى الليل (واللاَّمَ خُذَا * لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ) ؛ إذ هى الأصل ، نحو : ثَوْب زَيْدٍ ، وحَصِير الْمَسْجِدِ ، ويَوْم الخميس ، ويَد زَيْدٍ .

الشاهد فيه : قوله « عد الأمر » فإن الشارح ذهب ـــ تبعا لكثير من النحاة ـــ إلى أن الشاعر حذف التاء التى للتأنيث للاضافة ، وأصل الكلام عند هؤلاء : عدة الأمر ، فحذفت التاء للاضافة كما يحذف التنوين ونون المثنى والجمع على حده ، إلا أن حذف التنوين والنون للاضافة واجب لامحيد لك عنه ، وحذف هذه التاء جائز غير واجب . وهل هو مختص بالضرورة ؟ الجواب أنه إن أمن اللبس جاز لغير ضرورة ؛ لوروده فى الفصيح ، نحو قوله تعالى : (وَإِقَامَ الصَّلَاةِ) أصله : إقامة الصلاة ، فحذفت التاء كما هنا ، فإن خيف اللبس لم يجز الحذف ، نحو قولك : رأيت شجر زيد ، وأنت تريد : رأيت شجرة زيد ، ألا ترى أن « شجر زيد » يحتمل ـ إذا جوزنا الحذف ـ احتمالا قريبا أن يكون المراد جمع الشجرة فلا حذف ، ويحتمل على بعد أن يكون أصله شجرة فحذفت التاء ، فلهذا لم يجز الحذف فى هذا وأمثاله

ومن العلماء من ذهب فى قول الشاعر فى بيت الشاهد « عد الأمر » إلى أن حقيقته « عدا الأمر » على أنه جمع عدوة ـ بضم العين أو كسرها ـ بمعنى جانب الشىء وناحيته وجهته ، وكأنه قد قال : وأخلفوك نواحى الأمر الذى وعدوا ، وعلى هذا التخريج لا يكون فى البيت شاهد لما ذكر الشارح

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : ذهب بعضهم إلى أن الإضافة ليست على تقدير حرف مما ذكر ولا نيَّته . وذهب بعضهم إلى أن الإضافة بمعنى اللام على كل حال . وذهب سيبويه والجمهور إلى أن الإضافة لاتعْدُو أن تكون بمعنى اللام أو مِنْ ، ومُوهِم الإضافة بمعنى « فى » محمولٌ على أنها فيه بمعنى اللام توسُّعا .

الثانى : اخْتُلف فى إضافة الأعداد إلى المعدودات ؛ فمذهب الفارسىّ أنها بمعنى اللام ، ومذهب ابن السَّرَّاج أنها بمعنى مِنْ ، واختاره فى شرحى التسهيل والكافية ، فقال ــ بعد ذكر ما المضاف فيه بعضُ المضاف إليه مع صحة إطلاق اسمه عليه ــ : ومن هذا النوع إضافة الأعداد إلى المعدودات والمقادير إلى المقدَّرات ، وقد اتفقا ــ فيما إذا أُضيف عددٌ إلى عدد نحو ثلثمائة ــ على أنها بمعنى من . انتهى .

(وَاخْصُصْ أَوَّلاَ) من المتضايفين (أَوْ أَعْطِهِ التَّعْرِيفَ بِالَّذِى تَلاَ) يعنى أن المضاف يتخصَّص بالثانى إن كان نكرةً ، نحو : غُلَام رَجُلٍ ، ويتعرَّفُ به إن كان معرفة ، نحو : غُلَام زَيْدٍ .

(وَإِنْ يُشَابِهِ الْمُضَافُ يَفْعَلُ) أى : الفعلَ المضارع ، بأن يكون (وَصْفاً) بمعنى الحال أو الاستقبال : اسمَ فاعل ، أو اسْمَ مفعول ، أو صفةً مشبهةً (فَعَنْ تَنْكِيرِه لاَ يُعْزَلُ) بالإضافة ؛ لأنه فى قوة المنفصل (كَرُبَّ رَاجِيناً عَظِيمُ الْأَمَلِ * مُرَوَّعُ الْقَلْبِ قليلُ الْحِيَلِ) فراجى : اسم فاعل ، ومروَّع : اسم مفعول ، وعظيم وقليل : صفتان مشبهتان ، وكل منها مضاف إلى معرفة ، ومع ذلك فهو باقٍ على تنكيره ؛ بدليل دخول رُبَّ ، ومثله قوله :

٥٩١ ــ يَارُبَّ غَابِطِنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ لاَقَى مُبَاعَدَةً مِنْكُمْ وَحِرْمَانَا

---

٥٩١ ــ هذا البيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٢١٢ بولاق) وهو بيت من قصيدة لجرير بن عطية بن الخطفى يهجو فيها الأخطل التغلبى ، وأول هذه القصيدة قوله :

بَانَ الْخَلِيطُ وَلَوْ طُوِّعْتَ مَابَانَا وَقَطَّعُوا مِنْ حِبَالِ الْوَصْلِ أَقْرَانَا
حَيِّ الْمَنَازِلَ إِذْ لاَ نَبْتَغِى بَدَلاً بِالدَّارِ دَاراً وَلاَ الْجِيرَانِ جِيرَانَا

... ...

وقبل البيت المستشهد به قوله :

إِنَّ الْعُيُونَ الَّتِي فِي طَرْفِهَا حَوَرٌ قَتَلْنَنَا ثُمَّ لَمْ يُحْيِينَ قَتْلَانَا

يَصْرَعْنَ ذَا اللُّبِّ حَتَّى لَا حِرَاكَ بِهِ وَهُنَّ أَضْعَفُ خَلْقِ اللهِ أَرْكَانَا

يَا رُبَّ غَابِطِنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ لَاقَى ... البيت ، وبعده :

أَرَيْنَهُ الْمَوْتَ حَتَّى لَا حَيَاةَ بِهِ قَدْ كُنَّ دِنَّكَ قَبْلَ الْمَوْتِ أَدْيَانَا

ظَنِّي بِكُمْ حَسَنٌ مِنْ خِبْرَةٍ بِكُمُ فَلَا تَكُونُوا كَمَنْ قَدْ كَانَ أَلْوَانَا

اللغة : «غابطنا» الغابط : اسم فاعل من الغبطة — بكسر فسكون — وهى أن يتمنى الإنسان مثل ما عند غيره من النعمة من غير أن يتمنى زوال ماعند غيره عنه ، وقال الأعلم : هو من الغبطة وهى السرور ، أى رب شخص يسرنا بطلب معروفنا ولو طلب ماعندكم لبوعد وحرم ، وليس ذلك بشىء « مباعدة » أراد بعدا عنه منكم « وحرمانا » بكسر الحاء — مصدر قولك : حرمت فلانا كذا أحرمه — من بابى ضرب وعلم — إذا منعته

المعنى : يقول لأحبائه : كثير من الناس يغبطوننى على محبتى لكم وولوعى بكم ، ويتمنون أن لو كانوا فى مكانى ، لظنهم أن سينالون منكم جزاء هيامهم وكفاء غرامهم ، وهم يحسبون أنى أنال منكم شيئا من ذلك ، ولو أنهم وصلوا حبالهم بحبالكم وعرفوا حقيقة ما يناله محبكم لما غبطونى ولما تمنوا هذه الأمانى ؛ لإنهم لن يحصلوا من ودادكم إلا على الهجر والتباعد والحرمان

الإعراب : « يا » حرف يقصد به التنبيه ، مبنى على السكون لامحل له ، أو هو حرف نداء والمنادى به محذوف : أى ياهؤلاء ، مثلا « رب » حرف جر شبيه بالزائد مبنى على الفتح لامحل له « غابطنا » غابط : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد ، وضمير المتكلم المعظم نفسه أو معه غيره مضاف إليه ، من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله ، مبنى على السكون فى محل جر « لو » حرف شرط غير جازم « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه « يطلبكم » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه ، وضمير المخاطب مفعول به ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله فى محل نصب خبر كان « لاقى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه « مباعدة » مفعول به للاقى « منكم » جار ومجرور متعلق بلاقى أو متعلق بمحذوف صفة لمباعدة « وحرمانا » الواو عاطفة ، حرمانا : معطوف على مباعدة ، وجملة «كان» هى شرط لو ، وجملة «لاقى» جوابها ، وجملة الشرط والجواب جميعا فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو مجرور برب لفظا

ومن أدلة بقاء هذا المضاف على تنكيره نعتُ النكرة به ، نحو : « هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ » وانتصابه على الحال ، نحو : « ثَانِيَ عِطْفِهِ » وقوله :

٥٩٢ — فَأَتَتْ بِهِ حُوشَ الْفُؤَادِ مُبَطَّنًا سُهُدًا إِذَا مَا نَامَ لَيْلُ الْهَوْجَلِ

الشاهد فيه : قوله « رب غابطنا » فإن « غابط » أضيف إلى « نا » الذى هو ضمير المتكلم ومعه غيره ؛ ولم يكتسب من هذه الإضافة التعريف ؛ لكونه اسم فاعل ، والذى يدل على أنه لم يكتسب التعريف من هذه الإضافة دخول « رب » عليه ؛ فإنك قد عرفت فى باب حروف الجر أن « رب » لا تجر إلا النكرات

٥٩٢ — هذا بيت من قصيدة لأبى كبير الهذلى يقولها فى تأبط شرا الشاعر العداء المعروف وقد تقدمت نقلا عن الحماسة وشرحها هذه الكلمة — وفيها هذا البيت المستشهد به ههنا — فى باب المفعول المطلق ، فارجع إليها فى شرح الشاهد (رقم ٤٢٥)

اللغة : « أتت به » الضمير البارز المجرور بالباء يعود إلى تأبط شرا ، والضمير المستتر فى أتت يعود إلى أمه ، والمراد أنها ولدته « حوش الفؤاد » بضم الحاء المهملة : أى حديد القلب ، قال التبريزى : « حوش الفؤاد ، وحوشىّ الفؤاد : وحشيه ؛ لحدته وتوقده » اهـ وقوله « مبطنا » معناه ضامر البطن خميصه « سهدا » بضم السين والهاء جميعا — قليل النوم مأخوذ من السهد — بضم فسكون — وهو السهر والأرق « لهوجل » بزنة جعفر — هو الثقيل الكسلان ، ويقال هو الأحمق

المعنى : يقول : إن هذا الفتى — الذى هو تأبط شرا — قد ولدته أمه ذكى القلب حديده ضامر البطن خميصه لا ينام الليل إذا نام الكسلان

الإعراب : « فأتت » الفاء حرف عطف ، أتى فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى ، والمعطوف عليه « حملت » فى قوله قبل هذا البيت :

حَمَلَتْ بِهِ فِي لَيْلَةٍ مَزْءُودَةٍ كَرْهًا وَعَقْدُ نِطَاقِهَا لَمْ يُحْلَلِ

« به » جار ومجرور متعلق بأتى « حوش » حال من الضمير المجرور محلا بالباء فى به ، وهو مضاف و « الفؤاد » مضاف إليه « مبطنا » حال ثانية من الضمير المجرور محلا بالباء « سهدا » حال ثالثة « إذا » ظرف زمان متعلق بسهد ، مبنى على السكون فى محل نصب « ما » حرف زائد « نام » فعل ماض « ليل » فاعل ، وهو مضاف و « الهوجل » مضاف إليه ، وجملة الفعل الماضى وفاعله فى محل جر بإضافة إذا الظرفية إليها ، ولا تحتاج إذا ههنا إلى جواب لأنها لم تتضمن معنى الشرط

الشاهد فيه : قوله « حوش الفؤاد » فإن « حوش » صفة مشبهة ، وقد أضيفت إلى فاعلها ، وهذا الفاعل اسم محلى بالألف واللام كما ترى ، ولم تستفد الصفة المشبهة من هذه الإضافة التعريف ؛

... ...

وآية أنها لم تستفد التعريف وقوعها فى هذا البيت حالا من الضمير المجرور محلا بالباء كما قلنا فى الإعراب ، وإنما كان وقوعها حالا دليلا على أنها لم تستفد التعريف لأن الأصل فى الحال — كما عرفت فى بابه — ألا يكون إلا نكرة .

ومما استشهدوا به على أن إضافة الصفات إلى معمولاتها لا تفيد تعريفا قول امرىء القيس :

بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الْأَوَابِدِ لَاحَهُ طِرَادُ الْهَوَادِي كُلَّ شَأْوٍ مُغَرِّبِ

وقوله فى اللامية المعلقة :

وَقَدْ أَغْتَدِي والطَّيْرُ فِي وُكُنَاتِهَا بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الْأَوَابِدِ هَيْكَلِ

والاستشهاد فيهما بقوله « قيد الأوابد » فإنه نعت لمنجرد ، ومنجرد نكرة ، ولا يكون نعت النكرة إلا نكرة ، فدل ذلك على أن «قيد الأوابد» نكرة وإن كان مضافا إلى ذي الألف واللام ، ومثله قول جرير بن عطية :

ظَلِلْنَا بِمُسْتَنِّ الْحَرُورِ كَأَنَّنَا لَدَى فَرَسٍ مُسْتَقْبِلِ الرِّيحِ صَائِمِ

والشاهد فيه قوله «مستقبل الريح» فإنه نكرة مع كونه مضافا إلى ذى الألف واللام؛ بدليل وقوعه نعتا للنكرة — وهى قوله « فرس » — ومثله قول المرار الأسدى :

سَلِّ الْهُمُومَ بِكُلِّ مُعْطِي رَأْسِهِ نَاجٍ مُخَالِطِ صُهْبَةٍ مُتَعَيِّسِ

مُغْتَالِ أَحْبُلِهِ مَتِينٍ عُنْقُهُ فِي مَنْكِبٍ زَبَنَ الْمَطِيَّ عَرَنْدَسِ

والاستشهاد على ما ذكرنا من هذين البيتين فى موضعين : أولهما قوله « بكل معطى رأسه » فإن «معطى» مضاف إلى الاسم المضاف إلى الضمير ، وهو مع ذلك نكرة بدليل وصفه بناج وبمخالط صهبة وبمتعيس وكلهن نكرات ، وقد علم أن النكرة لا تكون نعتا إلا للنكرة ، وثانيهما قوله « مغتال أحبله » فإنه أيضا نكرة مع كونه مضافا إلى الاسم المضاف إلى الضمير ، وآية كونه نكرة أنه وقع نعتا للنكرة . ومثله قول ذى الرمة غيلان بن عقبة يصف خيالا طرقه بليل :

سَرَتْ تَخْبِطُ الظَّلْمَاءَ مِنْ جَانِبَيْ قَسًا وَحُبَّ بِهَا مِنْ خَابِطِ اللَّيْلِ زَائِرِ

والشاهد فيه قوله « خابط الليل » فإنه نكرة مع كونه مضافا إلى ذى الألف واللام ؛ بدليل وصفه بالنكرة التى هى قوله « زائر » لما عرفت . قال سيبويه (١ — ٢١١) : « ومما يكون مضافا إلى المعرفة ويكون نعتا للنكرة : الأسماء التى أخذت من الأفعال وأريد بها معنى التنوين ، من ذلك : مررت برجل ضاربك ؛ فهو نعت على أنه سيضربه ، كأنك قلت : مررت برجل ضارب زيدا ، ولكن حذف التنوين استخفافا » اهـ وقال أبو سعيد السيرافى : « يريد أن الأسماء

والدليل على أنها لا تفيد تخصيصا أن أصل قولك ضَارِبُ زَيْدٍ ضَارِبٌ زَيْداً ؛ فالاختصاص موجود قبل الإضافة ، وإنما تفيد هذه الإضافةُ التخفيفَ أو رفعَ القبح : أما التخفيف فبحذف التنوين الظاهر كما فى ضَارِبُ زَيْدٍ ، وضَارِبُ عَمْرٍو ، وحَسَنُ الْوَجْهِ ، أو المقدر كما فى ضَوَارِبُ زَيْدٍ ، وحَوَاجُّ بَيْتِ اللهِ ، أو نون التثنية كما فى ضَارِبَا زَيْدٍ ، والجمع كما فى ضَارِبُو زَيْدٍ ، وأما رفعُ القبحِ فى حَسَنِ الوجه فإنّ فى رفع الوجه قُبْحَ خلو الصفة عن ضمير الموصوف ، وفى نصبه قُبْحَ إجراء وصف القاصر مُجْرَى وَصْفِ المتعدى ؛ وفى الجر تَخَلُّصٌ منهما ، ومن ثم امتنع الْحَسَنُ وَجْهِهِ : أى بالجر ؛ لانتفاء قبح الرفع : أى على الفاعل ؛ لوجود الضمير ، ونحو : الْحَسَنُ وَجْهٍ : أى بالجر أيضاً ؛ لانتفاء قبح النصب ؛ لأن النكرة تنصب على التمييز .

(وَذِى الْإِضَافَةُ اسْمُهَا لَفْظِيَّةْ) ، وغَيْرُ مَحْضَةٍ ، ومَجَازِيَّةٌ ؛ لأن فائدتها راجعةٌ إلى اللفظ فقط : بتخفيف ، أو تحسين ، وهى فى تقدير الانفصال (وَتِلْكَ) الإضافة الأولى اسمها (مَحْضَةٌ ، وَمَعْنَوِيَّهْ) وحقيقية ؛ لأنها خالصة من تقدير الانفصال ، وفائدتها راجعة إلى المعنى ، كما رأيت ، وذلك هو الغرض الأصلى من الإضافة .

المأخوذة من الفعل إذا أضيفت بمعنى سيفعل أو يفعل (يريد الحال أو الاستقبال) فاضافتها تخفيف وهى بمعناها نكرة غير مضافة » اهـ .

قال أبو رجاء عفا الله تعالى عنه : واعلم أن اسم الفاعل واسم المفعول المضافين قد يضاف كل منهما إلى نكرة وقد يضاف إلى معرفة ، وعلى كلتا الحالتين قد يراد به الزمن الماضى ، وقد يراد به الحال ، وقد يراد به الاستقبال ، وقد يراد به الاستمرار الذى يشمل جميع الأزمنة ؛ فان كان مضافا إلى نكرة فهو نكرة مهما يكن المراد به من الزمان ، وذلك ظاهر ، وإن كان مضافا إلى معرفة فان أريد به الحال أو الاستقبال فلا خلاف فى أنه حينئذ نكرة ؛ لأنه حينئذ تام المشابهة بالفعل المضارع ، والفعل المضارع فى قوة النكرة كما هو معلوم ، وإن أريد به الماضى فالجمهور على أنه حينئذ معرفة ، وخالف الكسائى فيه ولا وجه له ، لأنه ليس تام المشابهة للفعل المضارع ، وإن كان المراد به الاستمرار فقد ذكر المحقق الرضى أنه حينئذ معرفة ، والتحقيق أنه يجوز فيه الوجهان : اعتباره معرفة نظرا إلى الزمن الماضى ، واعتباره نكرة نظرا إلى الزمنين الحاضر والمستقبل ؛ فان اعتبرت الزمن الماضى لم تجعله عاملا فى المضاف إليه ، ووصفت به المعرفة ، ووصفته بالمعرفة ، ولم تجره برب ؛ وإن اعتبرت الزمنين الحاضر والمستقبل جعلته عاملا فى المضاف إليه ، ووصفته بالنكرة ، ووصفت النكرة به ، وجررته برب ، وأوقعته حالا .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : ذهب ابن بَرْهان وابن الطَّراوة إلى أن إضافة المصدر إلى مرفوعه أو منصوبه غيرُ محْضَةٍ ، والصحيح أنها محضة ؛ لورود السماع بنعته بالمعرفة ، كقوله :

٥٩٣ — إنَّ وَجْدِى بِكَ الشَّدِيدَ أَرَانِى عَاذِراً فِيكَ مَنْ عَهِدْتُ عَذُولاَ

---

٥٩٣ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق .

اللغة : « وجدى » الوجـد : الحب الذى يبرح بصاحبه ، وتقول : وجد به وجدا « عاذرا » اسم الفاعل من قولك : عذرت فلانا أعذره ــ من باب ضرب ــ إذا عرفت عذره « عهدت » عرفت « عذولا » من العذل ــ بفتح فسكون ــ وهو اللوم ، وتقول : عذله يعذله ــ من باب نصر ــ عذلا ــ بفتح العين والدال ــ إذا لامه .

المعنى : يقول : إن غرامى الشديد بك قد جعل من كنت أعرفهم لائمين لى يعذروننى ؛ لأن ما يرونه من تباريح الوجد ولواعج الهيام قد عطف على قلوبهم وملأها رحمة .

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « وجدى » اسم إن ، وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله « بك » جار ومجرور متعلق بوجد « الشـديد » نعت لوجد ، منصوب بالفتحة الظاهرة « أرانى » أرى : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الوجد ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول « عاذرا » يجوز أن يكون مفعول أرى الثالث تقدم على ثانى مفعوليه ، وهذا إن اعتبرت أرى علمية ، ويجوز أن يكون حالا من مفعول أرى الثانى تقدم عليه أيضا ، وهذا إن اعتـبرت أرى بصرية « فيك » جار ومجرور متعلق بعاذر « من » اسم موصول : مفعول ثان لأرى مبنى على السكون فى محل نصب « عهدت » فعـل وفاعل ، والجملة لا محل لهـا صلة ، والعائد إلى الموصول ضمير منصوب المحل بعهدت محـذوف ، وتقدير الـكلام : من عهدته « عذولا » حال من مفعول عهدت المحذوف ، وجملة أرانى ومتعلقاته فى محل رفع خـــبر إن ، وتقدير البيت : إن وجدى الشديد بك أرانى من عهدته عذولا عاذرا فيك .

الشاهد فيه : قوله « وجدى بك الشديد » فان « وجد » مصدر مضاف إلى ضمير المتكلم ، وقد اكتسب التعريف من المضاف إليه ، والدليل على أنه قد اكتسب التعريف من المضاف إليه أنه قد وصف بالمعرفة ، وهى قوله « الشديد » فانه صفة مشبهة مقترنة بالألف واللام . والاستدلال بهذا البيت لا يتم إلا بعد تسليم أن « الشديد » نعت لوجدى ، وتسليم أن « ال » فى « الشديد » ليست جنسية ؛ وفى كل منهما مقال ، قال الشيخ يس فى حواشيه على التصريح : « هذا لاينهض

وذهب ابن السراج والفارسي[١] إلى أن إضافة أفعل التفضيل غَيْرُ مَحْضَةٍ ، والصحيح أنها محضة ؛ نصَّ عليه سيبويه ؛ لأنه يُنْعَتُ بالمعرفة .

الثانى : ظاهر كلامه انحصار الإضافة فى هذين النوعين ، وهو المعروف ، لكنه زاد فى التسهيل نوعا ثالثا ، وهى المشبَّهَةُ بالمحضة ، وحَصَرَ ذلك فى سبع إضافات[٢] :

دليلا ؛ لاحتمال أن يكون الشديد بدلا من وجدى لا نعتا ، ولئن سلم فيحتمل أن يكون أل فى الشديد للجنس ، ومصحوبها فى حكم النكرة » اهـ . قلت : وكل واحد من الاحتمالين خلاف الأصل : أما أن جعل « الشديد » بدلا من « وجدى » خلاف الأصل فلأن مجيء البدل مشتقا قليل ، والكثير فيه أن يكون جامدا ، و « الشديد » مشتق لكونه صفة مشبهة ، وأما أن جعل « ال » فى « الشديد » جنسية فيكون مدخولها بمنزلة النكرة خلاف الأصل فلأن الأصل فى أل أنها تفيد التعريف . ومتى تم الاستدلال بالبيت على ما ذكر من أن إضافة المصدر إلى المعرفة تفيده التعريف كان ردا على ابن برهان وابن طاهر وابن الطراوة الذين ذهبوا إلى أن إضافة المصدر إلى المعرفة لا تفيده التعريف .

(١) نسبه صاحب التصريح (ج ٢ ص ٣٤ بولاق) إلى ابن السراج والفارسى وأبى البقاء والكوفيين وجماعة من المتأخرين كالجزولى وابن أبى الربيع وابن عصفور ، قال : « ونسبه ابن عصفور إلى سيبويه وقال : إنه الصحيح ؛ بدليل قولهم : مررت برجل أفضل القوم ، ولو كانت إضافته محضة لزم وصف النكرة بالمعرفة ، وقال : إن خرج المخالف ذلك على البدل فيكون من بدل المعرفة من النكرة قلنا : ذلك باطل ؛ لأن البدل بالمشتق قليل . اهـ كلام ابن عصفور فى شرح الجمل . وهذا الذى حكاه عن سيبويه واختاره إنما حكاه ابن مالك عن الفارسى ، واختار خلافه ، وزعم أن ذلك قول سيبويه » اهـ كلامه .

(٢) اعلم أولا أن الغرض من الإضافة المحضة أحد شيئين : أولهما تعريف المضاف بالمضاف إليه ، وذلك فيما إذا كان المضاف إليه معرفة ، نحو : غلام زيد ، وثانيهما : تخصيص المضاف بالمضاف إليه ، وذلك فيما إذا كان المضاف إليه نكرة ، نحو : غلام رجل . وأن الغرض من الإضافة غير المحضة أحد شيئين أيضا : أولها التخفيف ، وذلك إما بحذف التنوين الظاهر فى إضافة الوصف المفرد أو ما يشبهه إلى معموله نحو ضارب زيد غلمانه ، وإما بحذف التنوين المقدر وذلك فى إضافة الوصف المجموع على صيغة منتهى الجموع إلى معموله نحو ضوارب زيد ، وإما بحذف النون وذلك فى إضافة الوصف المثنى أو المجموع على حده إلى معموله نحو : ضاربا زيد وضاربو زيد ، وثانيهما : رفع القبح ، وذلك فى إضافة الصفة المشبهة الخالية من أل إلى معمولها المقترن بها نحو حسن الوجه . ومن هنا نعلم أن الإضافة غير المحضة منحصرة فى إضافة الوصف إلى معموله ، وأن الإضافة المحضة غير منحصرة فى نوع من الأنواع .

... ...

ثم اعلم ثانيا أن الغرض من الإضافة المحضة لا يمكن أن يتحقق إذا كان المضاف والمضاف إليه متحدين فى المعنى ؛ لأن الشىء لا يتعرف بنفسه ولا يتخصص بها . ولكنه قد ورد عن العرب إضافة الاسم إلى مرادفه نحو قولهم : هذا سعيد كرز ، وإضافة الموصوف إلى صفته نحو قولهم : حبة الحمقاء ، وصلاة الأولى ، ومسجد الجامع ، وإضافة الصفة إلى موصوفها نحو قولهم : جرد قطيفة ، وسحق عمامة . وقد اختلف النحاة فى جواز القياس على ذلك : فذهب الكوفيون إلى أنه جائز متى اختلف لفظ المضاف والمضاف إليه ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ، وأن كل شىء ورد عن العرب مما ظاهره ذلك فمؤول ، أما الكوفيون فاحتجوا بأن مثل ذلك قد جاء فى كتاب الله تعالى وكلام العرب كثيرا ؛ فقد قال تعالى : (إِنَّ هٰذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ) واليقين فى المعنى نعت للحق ؛ لأن الأصل فيه الحق اليقين ، والنعت فى المعنى هو المنعوت ؛ فأضاف المنعوت إلى النعت وهما بمعنى واحد . وقال تعالى : (وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ) والآخرة فى المعنى نعت الدار ، والأصل فيه وللدار الآخرة خير كما قال تعالى فى موضع آخر : (وَلَلدَّارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ) فأضاف فى الآية الأولى دارا إلى الآخرة وهما بمعنى واحد . وقال تعالى : (جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ) والحب فى المعنى هو الحصيد وقد أضيف إليه . وقال تعالى : (وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ) والجانب فى المعنى هو الغربى . وقال الراعى :

وَقَرَّبَ جَانِبَ الْغَرْبِيِّ يَأْدُو ... مَدَبَّ السَّيْلِ وَاجْتَنَبَ الشِّعَارَا

ومن ذلك قولهم : صلاة الأولى ، ومسجد الجامع ، وبقلة الحمقاء . وقال البصريون : إنما ذهبنا إلى أن ذلك لا يجوز تمسكا بالأصل وارتكانا على الغرض المقصود من الإضافة ، فان الإضافة إنما يراد بها التعريف أو التخصيص ، والشىء لا يتعرف بنفسه ؛ إذ لو كان فيه تعريف لكان مستغنيا عن الإضافة ، ولو لم يكن فيه تعريف كان بأن يضاف إلى نفسه أبعد من التعريف . وأجابوا عن الكلمات التى احتج بها الكوفيون بأنها محمولة على حذف المضاف إليه الموصوف وإقامة وصفه مقامه : فأما قوله تعالى : (إِنَّ هٰذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ) فأصله : إن هذا لهو حق الأمر اليقين ، وذلك كقوله سبحانه : (وَذٰلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ) أصله : وذلك دين الملة القيمة ، وأما قوله سبحانه : (وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ) فأصله : ولدار الساعة الآخرة خير ، وأما قوله جلت كلمته : (جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ) فأصله : جنات وحب الزرع الحصيد ؛ بدليل أنك لا تقول : حصدت الحب ، وإنما تقول : حصدت الزرع . وأما قوله سبحانه : (وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ)

الأولى : إضافة الاسم إلى الصفة ، نحو : مَسْجِدُ الْجَامِعِ ، ومذهب الفارسى أنها غير محضة ، وعند غيره أنها محضة .

الثانية : إضافة المسمى إلى الاسم ، نحو « شَهْرُ رَمَضَان » .

الثالثة : إضافة الصفة إلى الموصوف ، نحو : سَحْقُ عِمَامَةٍ .

الرابعة : إضافة الموصوف إلى القائم مقام الصفة ، كقوله :

* عَلاَ زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ(١) *

أى : عَلاَ زيدٌ صاحبُنا رأسَ زيدٍ صاحِبِكم ، فحذف الصفتين وجعل الموصوف خلفا عنهما فى الإضافة .

فأصله : وما كنت بجانب المكان الغربى . وأما قولهم مسجد الجامع فأصله : مسجد الموضع الجامع. وأما قولهم بقلة الحمقاء فأصله : بقلة الحبة الحمقاء ؛ فاذا كان جميع ما تمسك به الكوفيون مؤولا على حذف المضاف إليه الموصوف و إقامة صفته مقامه فانه لا يكون من إضافة الشىء إلى نفسه ، ولا تكون لهم فيه حجة .

ولما رأى المتأخرون أن فى هذا التخريج تكلفا قد لا يكون مقبولا فى بعض المواضع ، وقد لا يكون ممكنا فى بعضها الآخر ـ استقرأوا ما ورد عن العرب من الإضافات التى ليست من إضافة الوصف إلى معموله ، وليست ـ مع ذلك ـ مما يتعرف فيه المضاف بالمضاف إليه أو يتخصص به ، فوجدوا هذه الأنواع السبعة التى سيذكرها الشارح واحدا فواحدا ، ورأوا أنه ينبغى ألا تكون الإضافة فى كل واحد منها إضافة محضة ؛ لأنه لم يتعرف فيها المضاف بالمضاف إليه ولم يتخصص ، كما ينبغى ألا تكون من الإضافة غير المحضة ؛ لأن المضاف ليس وصفا والمضاف إليه معمول له ؛ ورأوا أن يخصوها باسم « الإضافة الشبيهة بالمحضة » فاعرف ذلك واحرص عليه .

(١) هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* بِأَبْيَضَ مِنْ مَاءِ الْحَدِيدِ يَمَانِ *

وهذا هو الشاهد (رقم ١٣٠) الذى سبق فى باب المعرف بأداة التعريف (الجزء الأول ص ٢٢٧) وقد أعاده ههنا شاهدا على أن إضافة العلم فى قوله « زيدنا » وقوله « زيدكم » من إضافة الموصوف إلى القائم مقام الصفة ، وأصل الكلام على هذا : علا زيد صاحبنا رأس زيد صاحبكم ، فحذف المضاف الذى هو الوصف وأقيم المضاف إليه الذى هو الضمير مقامه فى الموضعين ؛ فلزم أن يضاف العلم إلى الضمير لأنه لم يبق ما يتصل به . هذا تأويل كلام ابن مالك الذى نقله

الخامسة : إضافة المؤكَّد إلى المؤكِّد ، وأكثر ما يكون ذلك فى أسماء الزمان ، نحو : يَوْمَئِذٍ وحِينَئِذٍ وعَامَئِذٍ ، وقد يكون فى غيرها ، كقوله :

٥٩٤ — فَقُلْتُ أنْجُوَا عَنْهَا نَجَا ٱلْجِلْدِ إنَّهُ   سَيُرْضِيكُمَا مِنْهَا سَنَامٌ وغَارِبُهْ

عنه الشارح . والأوفق — كما قال الدماميني والصبان — أن يكون ما فى البيت من إضافة الشئ إلى ما يلابسه ، وأن يكون إنما أضاف العلم بعد اعتقاد تنكيره بسبب ما عرض له من الاشتراك ؛ فتكون الإضافة إضافة محضة من غير تأويل بما ذكر .

٥٩٤ — نسب ابن برى هذا البيت إلى عبد الرحمن بن حسان بن ثابت الأنصارى ، وقال العينى : « قائله هو أبو الجراح ، قاله أبو على البغدادى فى كتاب المقصور والممدود ، وقال الصاغانى فى العباب : هو أبو الغمر الكلابى ، وقد نزل عنده ضيفان فنحر لهما ناقة فقالا : إنها مهزولة ، فقال معتذرا لهما فقلت : انجوا عنها — البيت » اه . وذكر قبله بيتين وهما قوله :

وَرَدْتُ وَأَهْلِي بَيْنَ قَوٍّ وَفَرْدَةٍ   عَلَى مَجْزِرٍ تَأْوِى إلَيْهِ ثَعَالِبُهْ
فَصَادَفْتُ خَيْرَىْ كَاهِلٍ فَاجِئًا بِهَا   يُشِفَّانِ لَحْمًا بَانَ مِنْهُ أَطَايِبُهْ

اللغة : « قو » بفتح القاف وتشديد الواو — اسم موضع «فردة» بفتح الفاء وسكون الراء — اسم موضع أيضا « مجزر » اسم موضع الجزارة ، وتقول : جزر الجزور — من باب نصر — إذا نحرها ، واجتزرها أيضا ، والمجزر — بزنة المجلس — موضع جزرها ، وجمعه المجازر ، وفى الحديث عن عمر رضى الله تعالى عنه « إياكم وهذه المجازر فان لها ضراوة كضراوة الخمر » نهاهم عن المداومة على شراء اللحمان وأكلها لأن لها عادة كعادة الخمر فى إفساد المال والإسراف فيه ، قاله الأزهرى « فاجئا بها » آتيا فجاءة . وتقول : فجأت القوم أفجؤهم وفجئتهم أفجؤهم — مثل فتح وعلم — فجاءة « يشفان لحما » أى يقولان عنه إنه هزيل ، وتقول : شف الهم فلانا — من باب رد — إذا هزله « انجوا » هو أمر للاثنين ، وتقول : نجوت جلد البعير ، وأنجيته ؛ إذا كشطته وسلخته « نجا الجلد » النجا — بزنة العصا — الجلد ، وسيأتى فى بيان الاستشهاد القول فى إضافته إلى الجلد الذى هو بمعناه « سيرضيكما » يأتى على وفق مرادكما « سنام » السنام — بزنة السحاب — أعلى ظهر الإبل « غاربه » الغارب : ما بين العنق والسنام من البعير .

الإعراب : « فقلت » الفاء عاطفة ، قلت : فعل ماض وفاعله « انجوا » فعل أمر مبنى على حذف النون ، وألف الاثنين فاعله « نجا » مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف و « الجلد » مضاف إليه «إنه» إن : حرف توكيد ونصب ، والضمير الذى للحال والشأن اسمه « سيرضيكما » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وضمير المخاطبين مفعول به « سنام » فاعل « وغاربه » الواو عاطفة ، غارب :

السادسة : إضافة الْمُلْغَى إلى المعتبر(١) ، كقوله :

٥٩٥ — إِلَى الْحَوْلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا

معطوف على سنام ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر إن .

الشاهد فيه : قوله « نجا الجلد » فان ابن مالك ذهب إلى أن إضافة النجا إلى الجلد من إضافة المؤكد إلى المؤكد ، وسمى هذه الإضافة الشبيهة بالمحضة ؛ فأما أن المضاف إليه مؤكد للمضاف فلأنهما بمعنى واحد ، ألا ترى أن النجا ــ مقصورا بزنة العصا ــ هو الجلد ؟ وقد ذكر ابن مالك أن أكثر ما تكون إضافة المؤكد إلى المؤكد في أسماء الزمان نحو يومئذ وعامئذ وآنئذ ووقتئذ وحينئذ وساعتئذ ولحظتئذ ، ومجيئها في غير ذلك قليل كما في بيت الشاهد ، وقال الفراء : العرب تضيف الشيء إلى نفسه إذا اختلف لفظ المضاف والمضاف إليه ، نحو قولهم : حق اليقين ، ودار الآخرة .

(١) معنى كون المضاف ملغى أن المعنى يستقيم بدونه ، ومثله مثل الحرف الزائد ، ومن العلماء من خرج على هذا النوع قوله تعالى : (كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ) وقوله سبحانه : (مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ) قالوا : المراد من الآية الأولى : كمن هو في الظلمات ، والمراد من الآية الثانية : الجنة التي وعد المتقون فيها أنهار .

٥٩٥ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* وَمَنْ يَبْكِ حَوْلاً كَامِلاً فَقَدِ اعْتَذَرْ *

وهذا بيت للبيد بن ربيعة العامري ، وقبله قوله :

تَمَنَّى ابْنَتَايَ أَنْ يَعِيشَ أَبُوهُمَا ... وَهَلْ أَنَا إِلاَّ مِنْ رَبِيعَةَ أَوْ مُضَرْ

فَقُومَا وَقُولاَ بِالَّذِي تَعْلَمَانِهِ ... وَلاَ تَخْمُشَا وَجْهاً وَلاَ تَحْلِقَا شَعَرْ

وَقُولاَ هُوَ الْمَرْءُ الَّذِي لاَ صَدِيقَهُ ... أَضَاعَ ، وَلاَ خَانَ الْخَلِيلَ وَلاَ غَدَرْ

إِلَى الْحَوْلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلاَمِ عَلَيْكُمَا ... وَمَنْ يَبْكِ حَوْلاً كَامِلاً فَقَدِ اعْتَذَرْ

وانظر العقد الفريد (ج ٣ ص ٥٦ اللجنة) .

اللغة : « تمنى » تحتمل هذه الكلمة أن تكون فعلا ماضيا مثل تقدس وتزكى وتطهر وتقدم وتذكر ، ويحتمل أن تكون فعلا مضارعا وأصله تتمنى فحذفت منه إحدى التاءين كما حذفت في قوله تعالى : (فَأَنْذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى) والأصل تتلظى ، ومن قوله جل ذكره :

... ...

(فَأَنْتَ لَهُ تَصَدَّى) والأصل تتصدى ، وأشباه ذلك كثير ، وكل فعل ابتدىء بتاءين زائدتين يجوز لك فيه حذف إحداهما ؛ فان قدرته فعلا ماضيا كان حذف تاء التأنيث من الفعل ضرورة ؛ لأن الفعل مسند إلى اسم ظاهر مؤنث حقيقي التأنيث بغير فصل بين الفعل وفاعله ، وكان من حقه أن يقول : تمنت ابنتاى ، و إن قدرته فعلا مضارعا ـ وهو الأولى ـ لم يكن في الكلام ضرورة ولا شذوذ « تخمشا » تخدشا ، وتقول : خدش فلان وجهه وخدشه ـ من بابى ضرب ونصر ـ بمعنى ، وقد كان من عادة أهل الجاهلية أن يوصوا ذوات قرباهم بخمش وجوههن وشق جيوبهن ، انظر إلى قول طرفة بن العبد البكرى :

إِذَا مُتُّ فَابكِينِي بِمَا أَنَا أَهْلُهُ ... وَشُــقِّي عَلَيَّ الْجَيْبَ يَابْنَةَ مَعْبَدِ
وَلاَ تَجْعَلِينِي كَامْرِىءٍ لَيْسَ هَمُّهُ ... كَهَمِّي وَلاَيُغْنِي غَنَائِي وَمَشْهَدِي

ثم انظر بعد ذلك إلى قول متمم بن نويرة :

عَلَى مِثْلِ أَصْحَابِ الْبَعُوضَةِ فَاخْمِشِي ... لَكِ الْوَيْلُ حُرَّ الْوَجْهِ أَوْ يَبْكِ مَنْ بَكَى

ثم أبطل الإسلام ذلك ، ووصاة لبيد هذه أثر من آثار الإسلام . وباقى المفردات ظاهر المعنى .

الإعراب : « إلى الحول » جار ومجرور متعلق بقوله قولا فى البيت السابق « ثم » حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « اسم » مبتدأ ، وهو مضاف و « السلام » مضاف إليه « عليكما » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « ومن » اسم شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه ، وهو مبنى على السكون فى محل رفع مبتدأ « يبك » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بمن وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر يعود إلى من « حولا » ظرف زمان منصوب بيبكى « كاملا » صفة لحولا « فقد » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، قد : حرف تحقيق « اعتذر » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وسكن لأجل الوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل جزم جواب الشرط ، وجملة الشرط وجوابه فى محل رفع خبر من

الشاهد فيه : قوله « اسم السلام » فان قوما من النحاة منهم أبو عبيدة ذهبوا إلى أن إضافة « اسم » إلى « السلام » من إضافة الملغى إلى المعتبر ، ومعنى ذلك أن لفظ « اسم » مقحم لا يختل المعنى بسقوطه ؛ فلو قيل : ثم السلام عليكما ، لكان المؤدى واحدا ، وجرى على هذا ابن مالك ، وجعل هذا من النوع الذى سماه الإضافة الشبيهة بالمحضة . وذهب أبو على الفارسى إلى أن الكلام على حذف مضاف ، وأصل العبارة : ثم اسم معنى السلام عليكما ، واسم معنى السلام هو السلام نفسه ، وكأنه قد قال : ثم السلام عليكما ، وإضافة اسم إلى معنى من إضافة الدال إلى المدلول ،

السابعة : إضافة المعتبر إلى الملغى ، نحو : اُضْرِبْ أَيَّهُمْ أساء ، وقوله :

٥٩٦ — أَقَامَ بِبَغْدَاد الْعِرَاقِ وَشَوْقُهُ لِأَهْلِ دِمَشْقِ الشَّامِ شَوْقٌ مُبَرِّحُ

وإضافة معنى إلى السلام إما إضافة بيانية و إما إضافة المدلول إلى الدال ، قال ابن جنى مشيرا إلى التخريج الأول : « هذا قول أبى عبيدة ، وكذا قال فى بسم الله ، ونحن نحمل الكلام على أن فيه محذوفا ، قال أبو على : وإنما هو على حذف المضاف ، أى : ثم اسم معنى السلام ، واسم معنى السلام هو السلام ، وكأنه قال : ثم السلام عليكما ؛ فالمعنى لعمرى ماقاله أبو عبيدة ، لكنه من غير الطريق التى أتاه هو منها . ألا تراه هو اعتقد زيادة شىء ، واعتقدنا نحن نقصان شىء » اه كلامه .

٥٩٦ — نسب العينى هذا البيت لبعض الطائيين ، ولم يزد فى تعريف قائله على ذلك . وقد بحثت فلم أعثر على نسبته لقائل معين ، ولم أقف له على سوابق أو لواحق .

اللغة : « أقام » ماض من الإقامة ، وهى الاستيطان فى المكان والنزول به « ببغداد » بغداد : هى مدينة السلام التى أمر ببنائها أبو جعفر المنصور الخليفة العباسى واتخذها عاصمة الخلافة للدولة العباسية « وشوقه » الشوق — ومثله الاشتياق — نزاع النفس إلى الشىء ، تقول : شاقه الأمر يشوقه شوقا — مثل قال يقول قولا — فالأمر شائق ، وهو مشوق « دمشق » بكسر الدال والميم مكسورة أو مفتوحة و بسكون الشين — هى قصبة بلاد الشام ، فتحها العرب فى عهد الخليفة الثانى أمير المؤمنين أبى حفص عمر الفاروق بن الخطاب ، واتخذها معاوية بن أبى سفيان عاصمة الخلافة للدولة الأموية « مبرح » اسم فاعل من قولك : برح به الشوق تبريحا ؛ إذا جهده وشق عليه احتماله ، وقالوا تباريح الشوق لتوهجه

المعنى : يصف أنه مقيم ببلد وأحباءه مقيمون ببلد آخر ، وأن شوقه ينازعه إليهم ووجده بهم يهفو به نحوهم

الإعراب : « أقام » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو « ببغداد » جار ومجرور متعلق بأقام ، و بغداد مضاف و « العراق » مضاف إليه « وشوقه » الواو للحال ، شوق : مبتدأ ، وضمير الغائب مضاف إليه « لأهل » جار ومجرور متعلق بشوق ، وأهل مضاف و « دمشق » مضاف إليه ، ودمشق مضاف و « الشام » مضاف إليه « شوق » خبر المبتدأ « مبرح » نعت لشوق ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « بغداد العراق » وقوله « دمشق الشام » فإن إضافة « بغداد » إلى « العراق » وإضافة « دمشق » إلى « الشام » من إضافة المعتبر الذى لايستغنى الكلام عنه إلى الملغى الذى لا يختل الكلام بسقوطه . ألا ترى أنك لو قلت أقام ببغداد وشوقه لأهل دمشق شوق مبرح ؛ لم يتغير المعنى ولم ينقص شيئا ؟

الثالث : أهمل هنا مما لا يتعرف بالإضافة شيئين :

أحدهما : ما وقع موقع نكرة لا تقبل التعريف ، نحو : رُبَّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ ، وكم نَاقَةٍ وفَصِيلِهَا ، وفعَلَ ذٰلِكَ جَهْدَهُ وطَاقَتَهُ ؛ لأن ربَّ وكم لا يجران المعارف ، والحال لا يكون معرفة.

ثانيهما : مالا يقبل التعريف لشدة إبهامه كمِثْلٍ وغَيْرٍ وشِبْهٍ . قال فى شرح الكافية : إضافة واحد من هذه وما أشبهها لا تُزيل إبهامه إلا بأمر خارج عن الإضافة ، كوقوع «غير» بين ضِدَّين ، كقول القائل : رأيتُ الصَّعْبَ غَيْرَ الْهَيِّنِ ، ومَرَرْتُ بالكريم غَيْرِ الْبَخِيل ،

فان قلت : فما فرق مابين هذا النوع والذى قبله ؟

قلت : الفرق بينهما من وجهين : أولهما أن الملغى الذى لايختل الكلام بسقوطه ولا ينقص شيئا : فى النوع السابق هو المضاف ، وفى هذا النوع هو المضاف إليه . أفلست ترى أنه لو قال فى النوع السابق : ثم السلام عليكما ؛ لكان كما لو قال فى هذا النوع : أقام ببغداد وشوقه لأهل دمشق ؟ وثانى الوجهين : أن المضاف فى هذا النوع أخص من المضاف إليه ؛ فبغداد أخص من العراق لأنه جزء منه ، ودمشق أخص من الشام لأنه كذلك جزء منه ، فأما فى النوع السابق فالمضاف فى ذاته أعم ، والمضاف إليه فى ذاته أخص ، ألا ترى أن الاسم فى ذاته أعم من أن يكون اسم السلام أو غيره ، فان أبيت أن تنظر إلى المضاف إلا من ناحية كونه متعلقا بالمضاف إليه كان المضاف دالا والمضاف إليه مدلولا عليه . ألا ترى أن اسم السلام دال على السلام ؟

فان قلت : فما الفرق بين « بغداد العراق » و « دمشق الشام » وبين « نجا الجلد » فانى أجد الفرق بينهما غير ظاهر، أفلست ترى أنى لو قلت فى « نجا الجلد » : فقلت انجوا عنها النجا فانه ــ إلخ ؛ لما اختل المعنى ولا نقص شيئا ، كما أنى لو قلت : أقام ببغداد وشوقه لاهل دمشق ؛ لم يختل المعنى ولم ينقص شيئا ؛ فكان الواجب أن يجعل هذان النوعان من باب إضافة المعتبر إلى الملغى فما وجه التفرقة بينهما ؟

فالجواب أن نقول لك : إن « نجا الجلد » كان من إضافة المؤكد إلى المؤكد لأن النجا هو الجلد نفسه من غير فرق ، والمؤكد هو المؤكد نفسه من غير فرق ، فأما بغداد فليست هى العراق ولا دمشق هى الشام ، بل بغداد ــ على ما بينا ــ أخص من العراق ، ودمشق أخص من الشام ؛ فلما افترق شأن هذين النوعين على هذا النحو لم يكن بد من أن نجعل كل واحد منهما قسما يغاير الآخر ؛ فضابط إضافة المؤكد إلى المؤكد أن يكون المضاف والمضاف إليه متساويين لا اختلاف بين أحدهما والآخر إلا فى اللفظ ، وضابط إضافة المعتبر إلى الملغى أن يكون المضاف أخص فى المعنى من المضاف إليه ، فافهم ذلك .

وكقوله تعالى : « صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ » وكقول أبى طالب :

٥٩٧ — يَارَبِّ إِمَّا تُخْرِجَنَّ طَالِبِي فِي مِقْنَبٍ مِنْ تِلْكُمُ الْمَقَانِبِ
فَلْيَكُنِ الْمَغْلُوبَ غَيْرَ الْغَالِبِ وَلْيَكُنِ الْمَسْلُوبَ غَيْرَ السَّالِبِ

فبوقوع غير بين ضدين يرتفع إبهامه ؛ لأن جهة المغايرة تتعين ، بخلاف خلوها من ذلك ،

---

٥٩٧ — البيتان — كما قال الشارح — ينسبان لأبى طالب بن عبد المطلب بن هاشم .

اللغة : «مقنب» هو بزنة منبر — الفصيلة من الجيش زهاء ثلثمائة ، أو الكتيبة من الخيل من الثلاثين إلى الأربعين ، والمقانب جمعه « المسلوب » الذى يؤخذ سلبه ، والسلب — بفتح السين واللام — ما على المقاتل من أداة حرب ولباس .

المعنى : دعا الله تعالى أن يجعل عدوه الذى خرج طالبا إياه فى جماعات الفرسان أن يكون المسلوب والمغلوب .

الإعراب : « يا » حرف نداء « رب » منادى مضاف إلى ياء المتكلم ، وقد حذفت ياء المتكلم اكتفاء بكسر ما قبلها « إما » مركبة من إن الشرطية وما الزائدة « تخرجن » تخرج : فعل مضارع فعل الشرط مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد فى محل جزم ، ونون التوكيد حرف لا محل له ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « طالبى » مفعول به لتخرج ، وياء المتكلم مضاف إليه « فليكن » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، واللام لام الدعاء حرف لا محل له ، ويكن : فعل مضارع ناقص مجزوم بلام الدعاء وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، واسم يكن ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى طالبى « المغلوب » خبر يكن منصوب بالفتحة الظاهرة « غير » نعت للمغلوب منصوب بالفتحة ، وهو مضاف و « الغالب » مضاف إليه ، والجملة من يكن واسمه وخبره فى محل جزم جواب الشرط « وليكن » الواو عاطفة ، واللام لام الدعاء ، ويكن : فعل مضارع ناقص مجزوم بلام الدعاء ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود أيضا إلى طالبى « المسلوب » خبر يكن « غير » نعت له ، وهو مضاف و « السالب » مضاف إليه ، والجملة من يكن واسمه وخبره فى محل جزم معطوفة بالواو على جملة جواب الشرط .

الشاهد فيه : قوله « المغلوب غير الغالب » وقوله « المسلوب غير السالب » فان « غير » فى هاتين العبارتين قد أضيفت إلى معرفة ووقعت بين المتضادين ، ألا ترى أن المغلوب ضد الغالب ، والمسلوب ضد السالب ، فلما وقعت هذا الموقع صارت معرفة ، والدليل على أنها صارت بوقوعها هذا الموقع معرفة أنها قد وقعت نعتا للمعرفة هو المغلوب فى العبارة الأولى والمسلوب فى العبارة الثانية .

كقولك: مررت برجل غَيْرِكَ، وكذا «مثل» إذا أضيف إلى معرفة دون قرينة تشعر بمماثلة خاصة، فإن الإضافة لا تعرفه ولا تزيل إبهامه، فإن أضيف إلى معرفة وقارنه ما يشعر بمماثلة خاصة تعرّف، هذا كلامه.

وقال أيضا فى شرح التسهيل: وقد يُعْنَى بغَيْر ومِثْل مُغَايرةٌ خاصة ومُمَاثلةٌ خاصة فيحكم بتعريفهما، وأكثر مايكون ذلك فى «غير» إذا وقع بين متضادَّيْن، وهذا الذى قاله فى «غير» هو مذهب ابن السراج والسيرافى، ويُشْكِل عليه نحو: «صَالِحًا غَيْرَ الَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ» فإنها وقعت بين ضدين ولم تتعرف بالإضافة لأنها وصف النكرة. اه

(وَوَصْلُ أَلْ بِذَا الْمُضَافِ) أى: المشابهِ يَفْعَل (مُغْتَفَرْ * إِنْ وُصِلَتْ بِالثَّانِ كَالْجَعْدِ الشَّعَرْ) وقوله:

٥٩٨ — ... ... وَهُنَّ الشَّافِيَاتُ الْحَوَائِمِ

---

٥٩٨ — هذه قطعة من بيت، وهو بتمامه:

أَبَأْنَا بِهِمْ قَتْلَى، وَمَا فِى دِمَائِهِمْ شِفَاءٌ، وَهُنَّ الشَّافِيَاتُ الْحَوَائِمِ

وهذا بيت من قصيدة طويلة للفرزدق ثابتة فى النقائض، ومطلعها قوله:

تَحِنُّ بِزَوْرَاءِ الْمَدِينَةِ نَاقَتِى حَنِينَ عَجُولٍ تَبْتَغِى الْبَوَّ رَائِمِ

وقبل البيت المستشهد به ههنا قوله:

فِدًى لِسُيُوفٍ مِنْ تَمِيمٍ وَفَى بِهَا رِدَائِى وَجَلَّتْ عَنْ وُجُوهِ الْأَهَاتِمِ

شَفَيْنَ حَزَازَاتِ الصُّدُورِ وَلَمْ تَدَعْ عَلَيْنَا مَقَالاً فِى وَفَاءٍ لِلَائِمِ

أَبَأْنَا بِهِمْ قَتْلَى وَمَا فِى دِمَائِهِمْ وفاء ... البيت، وبعده:

جَزَى اللهُ قَوْمِى إِذْ أَرَادَ خِفَارَتِى قُتَيْبَةُ سَعْىَ الْأَفْضَلِينَ الْأَكَارِمِ

هُمُ سَمِعُوا يَوْمَ الْمُحَصَّبِ مِنْ مِنًى نِدَائِى إِذِ الْتَفَّتْ رِفَاقُ الْمَوَاسِمِ

(أَوْ بِالَّذِى لَهُ أُضِيفَ الثَّانِى كَزَيْدٌ الضارِبُ رَأْسِ الْجَانِى)

وقوله :

٥٩٩ — لَقَدْ ظَفِرَ الزُّوَّارُ أَقْفِيَةِ الْعِدَى

اللغة : « أبأنا بهم قتلى » يريد قتلنا منهم مقتلة عظيمة بمن قتلوا من قومنا . وهم يقولون : باء فلان بفلان ، وفلان بواء لفلان ، إذا قتل به « وما فى دمائهم شفاء » يريد أن هؤلاء الذين قتلوهم لا يبرئون حرارة قلوبهم على من قتل من قومهم ؛ لأنهم ليسوا لهم بأكفاء « الحوائم » جمع حائمة ، وهو فى الأصل : التى تحوم حول الماء لعطشها ، وأراد هنا العطاش ، يريد أن القتل وأخذ الثأر من عادته أن يشفى غيظ الصدور ويذهب لواعج الألم على من قتل.

الإعراب : « أبأنا » فعل وفاعل « بهم » جار ومجرور متعلق بأباء « قتلى » مفعول به لأباء « وما » الواو للحال ، ما : نافية « فى دمائهم » الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ودماء مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه « شفاء » مبتدأ مؤخر ؛ والجملة من المبتدأ وخبره فى محل نصب حال « وهن » الواو للحال أيضا ، هن : ضمير منفصل مبتدأ ، وهو عائد على الدماء لا بقيد إضافتها إلى الضمير ، أو هو عائد إلى السيوف « الشافيات » خبر المبتدأ ، وهو مضاف و « الحوائم » مضاف إليه ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « الشافيات الحوائم » حيث أضاف « الشافيات » وهو اسم فاعل مقترن بأل ، إلى « الحوائم » وهو اسم مقترن بأل ؛ فدل ذلك على أنه يجوز أن يكون المضاف مقترنا بأل ، بشرطين : أولهما أن يكون هذا المضاف وصفا كالشافيات ، وثانيهما أن يكون المضاف إليه مقترنا بأل أيضا كالحوائم ، أو مضافا إلى مقترن بها كما فى البيت الآتى عقب هذا ، أو إلى ضمير يرجع إلى اسم مقترن بأل كما فى البيت الذى بعده . ومثل هذا البيت فيما ذكرنا قول أخى بنى محارب :

وَإِنَّ أَخَاكَ الْكَارِهَ الْوِرْدِ وَارِدٌ وَإِنَّكَ مَرْأًى مِنْ أَخِيكَ وَمَسْمَعُ

ومحل الاستشهاد فيه قوله « الكاره الورد » فان الكاره اسم محلى بأل وقد أضيف إلى ما بعده — وهو «الورد» — واغتفر ذلك لكون المضاف وصفا لأنه اسم فاعل والمضاف إليه مقترنا بأل أيضا

٥٩٩ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* بِمَا جَاوَزَ الْآمَالَ مِلْأَسْرِ وَالْقَتْلِ *

ولم أعثر لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا وقفت له على سوابق أو لواحق

اللغة : « ظفر » تقول : ظفر فلان بعدوه — من باب طرب — إذا فاز عليه ، ويقال أيضا : ظفره ، وذلك كما تقول : لحق به ولحقه ، ويقال أيضا : ظفر عليه « الزوار » جمع زائر « أقفية » جمع قفا ، وهو جمع غير قياسى ؛ لأن القياس فى أفعلة أن يكون جمعا للممدود مثل : رداء وأردية

... ...

وكساء وأكسية ، ومراده من زيارة أقفية العدى ضربها بالسيوف « جاز الآمال » زاد عما كانوا يرغبون فيه «ملأمر» أصله : من الأمر ، فحذف النون وألف الوصل ، ونظيره قول المتنبي:

نَحْنُ قَوْمٌ مِلْجِنِّ فِي زِيِّ نَاسٍ   فَوْقَ طَيْرٍ لَهَا شُخُوصُ الْجِمَالِ

وقول أبي صخر الهذلي (انظر شرح الشاهد ٤٢٨) :

كَأَنَّهُمَا مِلْآنِ لَمْ يَتَغَيَّرَا   وَقَدْ مَرَّ لِلدَّارَيْنِ مِنْ بَعْدِنَا عَصْرُ

وقول عمر بن أبي ربيعة المخزومي :

تَحِيَّيْنِ نَقْضِي اللَّهْوَ فِي غَيْرِ مَأْثَمٍ   وَإِنْ رَغِمَتْ مِلْكَاشِحِينَ الْمَعَاطِسُ

وقوله أيضا :

وَمَا أَنْسَ مِلْأَشْيَاءِ لاَ أَنْسَ قَوْلَهَا   لَنَا مَرَّةً مِنْهَا بِقَرْنِ الْمَنَازِلِ

وقال المغيرة بن حبناء بن ربيعة بن حنظلة (وأنشده أبو علي القالي في أماليه : ٢ - ٢٣٧ بولاق)

إِنِّي امْرُؤٌ حَنْظَلِيٌّ حِينَ تَنْسُبُنِي   لاَ مِلْعَتِيكِ ولا أَخْوَالِيَ الْعَوَقُ

(حنظلي : من بني حنظلة ، وهو أبو جده . والعتيك - بفتح العين المهملة ، بزنة أمير - قبيلة من أبناء كعب بن يشكر بن بكر بن وائل . والعوق - بفتح العين والواو جميعا - من يشكر أيضا) . وقال ذو الإصبع العدواني :

إِنْ تَزْعُمَا أَنَّنِي كَبِرْتُ فَلَمْ   أُلْفَ بَخِيلاً نِكْسًا وَلاَ وَرَعَا

أَجْعَلُ مَالِي دُونَ الدَّنَا غَرَضًا   وَمَا وَهَى مِلْأُمُورِ فَانْصَدَعَا

فقد أراد المتنبي أن يقول : نحن قوم من الجن ، وأراد أبو صخر الهذلي أن يقول : كأنهما من الآن ، وأراد عمر في بيته الأول أن يقول : وإن رغمت من الكاشحين ، وأراد في بيته الثاني أن يقول : وما أنس من الأشياء - إلخ ، وأراد المغيرة أن يقول : لا من العتيك ، وأراد ذو الأصبع أن يقول : وما وهى من الأمور ، وكلهم حذف النون من «من» وحذف ألف الوصل من «ال» كما حذفهما صاحب الشاهد في قوله « ملأمر »

الإعراب : « لقد » اللام واقعة في جواب قسم مقدر ، قد : حرف تحقيق « ظفر » فعل ماض « الزوار » فاعل ، وهو مضاف و « أقفية » مضاف إليه ، وهو مضاف و « العدى » مضاف إليه « بما » الباء حرف جر ، وما : اسم موصول مبني على السكون في محل جر بالباء ، والجار والمجرور متعلق بظفر « جاوز » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو

أو بما أضيف إلى ضميره الثانى، كقوله :

٦٠٠ - الوُدُّ أنتِ المُسْتَحِقَّةُ صَفْوِهِ

يعود إلى ما « الآمال » مفعول به لجاوز، وجملة جاوز وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة الموصول « ملأسر » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما الموصولة « والقتل » الواو عاطفة، القتل : معطوف على الأسر، وجملة ظفر وفاعله ومتعلقاته لا محل لها من الإعراب جواب القسم المحذوف

الشاهد فيه : قوله « الزوار أقفية العدى » فان الزوار اسم محلى بأل، وقد أضيف إلى ما بعده واغتفر ذلك فيه لأمرين : أولهما كونه وصفا، ألا ترى أنه جمع زائر الذى هو اسم فاعل، وثانيهما كون المضاف إليه - وهو أقفية - مضافا إلى اسم مقترن بأل وهو « العدى »

٦٠٠ - هذا صدر بيت، وعجزه قوله :

* مِنِّى، وإنْ لَمْ أرْجُ مِنْكِ نَوَالا *

ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق

اللغة : « الود » بضم الواو أو فتحها أو كسرها - المحبة، وتقول : وددت الرجل أوده - مثل علم يعلم - إذا أحببته « المستحقة » التى تستوجب بما اشتملت عليه من صفات ومادح، وتقول : حق الشىء يحق حقا : أى وجب، وأحقه غيره : أوجبه، واستحقه : استوجبه « صفوه » صفو الشىء - بفتح الصاد وسكون الفاء - خالصه ولبابه، ويقال فيه صفوة - مثلث الصاد وآخره تاء « أرج » مضارع رجا الشىء يرجوه رجاء ورجاوة - إذا أمله وطمع فيه « نوالا » النوال - بفتح النون - العطاء، ومثله النائل

المعنى : إنك أنت دون سائر الناس التى استوجبت خالص محبتى ولباب مودتى بما أودعك الله من محاسن، وبما شغف به قلبى، وإنى لأمنحك هذه المحبة الخالصة وإن كنت على يقين من أنك لا تمنين على بما يكافىء ذلك كله، فلا مطمع لى فى شىء مما يطمع فيه المحبون

الإعراب : « الود » مبتدأ أول مرفوع بالضمة الظاهرة « أنت » ضمير منفصل مبتدأ ثان مبنى على الفتح فى محل رفع « المستحقة » خبر المبتدأ الثانى مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف وصفو من « صفوه » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى الود مضاف إليه مبنى على الكسر فى محل جر، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول، والرابط هو الضمير فى قوله صفوه « منى » جار ومجرور متعلق بالمستحقة « وإن » الواو عاطفة على محذوف، إن : شرطية « لم » نافية جازمة « أرج » فعل مضارع فعل الشرط، وهو مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الواو والضمة قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « منك » جار ومجرور متعلق بأرجو « نوالا » مفعول به لأرجو منصوب بالفتحة الظاهرة، وهذه الجملة معطوفة بالواو على جملة محذوفة هى أولى بالحكم من المذكورة، تقدير

ومنع المبرد هذه .

(وكَوْنُهَا فِي الْوَصْفِ كَافٍ إنْ وَقَعْ   مُثَنًّى أو جَمْعاً سَبِيلَهُ اتَّبَعْ)

أي : وكون أل ، أي : وجودها ، في الوصف المضاف كافٍ في اغتفاره وقوعُه مثنى أو جمعا اتَّبَعَ سبيلَ المثنى ، وهو جمع المذكر السالم ، كقوله :

٦٠١ — إنْ يَغْنَيَا عَنِّيَ الْمُسْتَوْطِنَا عَدَنٍ   فَإنَّنِي لَسْتُ يَوْمًا عَنْهُمَا بِغَنِي

الكلام : إن رجوت منك نوالا وإن لم أرج منك نوالا ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إن لم أرج منك نوالا فأنت المستحقة صفو مودتي

الشاهد فيه : قوله « المستحقة صفوه » فإن المستحقة اسم محلى بأل ، وقد أضيف إلى ما بعده كما رأيت في الإعراب ، واغتفر ذلك فيه لأمرين : أولهما أنه وصف ، ألا ترى أنه اسم الفاعل من قولك : استحق فلان كذا ، على ما علمت في لغة البيت ، ثانيهما أنه أضيف إلى اسم — وهو « صفو » — وهذا الاسم مضاف إلى ضمير غائب يعود إلى اسم مقترن بأل . وهذا ظاهر . وقد اختلف النحاة في جواز هذه الصورة — وهي إضافة الوصف المعرب بالحركات إلى الاسم المضاف إلى ضمير يعود إلى اسم مقترن بأل — والجمهور على جوازها ، وتبعهم ابن مالك ، وذهب المبرد إلى المنع

٦٠١ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق .

اللغة : « يغنيا عني » يستغنيا عني ولا تكون بهما حاجة إلى معونتي ؛ وتقول : غني فلان عن فلان ، أو عن كذا ، يغنى — مثل تعب يتعب — إذا استغنى عنه وانقطت حاجته إليه « المستوطنا عدن » اللذان اتخذا عدنا وطنا وموضع إقامة ؛ وتقول : أوطن فلان أرض كذا ، ووطنها ، واستوطنها ، واتطنها : إذا اتخذها وطنا له ، والوطن — بفتح الواو والطاء — محل إقامة الإنسان ، وجمعه أوطان ، وأوطان الغنم : مرابضها ، وعدن — بفتح العين والدال — بلد باليمن ، وفي القاموس أنها جزيرة باليمن « بغني » الغني : المستغني ، وهو الوصف من غني يغنى ، الذي تقدم ذكره

المعنى : إن يكن هذان الشخصان قد استغنيا عني ولم تعد بهما حاجة إلى معونتي فانني دائم الحاجة إليهما ولست مستغنيا عنهما يوما من الأيام

الإعراب : « إن » شرطية « يغنيا » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بإن ، وعلامة جزمه حذف النون ، وألف الاثنين فاعله ، مبني على السكون في محل رفع « عني » جار ومجرور متعلق بيغنيا « المستوطنا » بدل من ألف الاثنين ، مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، وهو مضاف و « عدن » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « فانني » الفاء واقعة في جواب الشرط ، إن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه مبني على السكون في محل نصب « لست »

وقوله :

٦٠٢ — الشَّاتِمَىْ عِرْضِى وَلَمْ أَشْتِمْهُمَا

ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه مبنى على الضم فى محل رفع « يوما » ظرف زمان متعلق بغنى فى آخر البيت « عنهما » جار ومجرور متعلق بغنى فى آخر البيت أيضا « بغنى » الباء حرف جر زائد ، وغنى : خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المقدرة التى يقتضيها حرف الجر الزائد ، والجملة من ليس واسمها وخبرها فى محل رفع خبر إن ، وجملة إن واسمه وخبره فى محل جزم جواب الشرط

الشاهد فيه : قوله « المستوطنا عدن » فان المستوطنا اسم محلى بأل ، وقد أضيف إلى ما بعده — كما علمت فى إعراب البيت — والذى سوغ ذلك فيه أنه وصف مثنى ، وإذا كان الوصف مثنى أو مجموعا جمع مذكر سالما جازت إضافته وإن كان مقترنا بأل بغير شرط ، أما إذا كان الوصف معربا بالحركة وهو المفرد وجمع التكسير وجمع المؤنث السالم ، فان كان مقترنا بأل لم تجز إضافته إلا بواحد من شروط ثلاثة : أولها أن يكون المضاف إليه مقترنا بأل أيضا كما فى الشاهد (٥٩٨) ، وثانيها أن يكون المضاف إليه مضافا إلى اسم مقترن بأل كما فى الشاهد (٥٩٩) ، وثالثها أن يكون المضاف إليه ضميرا راجعا إلى اسم مقترن بأل كما فى الشاهد (٦٠٠) ، على خلاف فى هذا الثالث قدمنا ذكره

٦٠٢ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* وَالنَّاذِرَيْنِ إِذَا لَمَ أَلْقَهُمَا دَمِى *

وهذا بيت من معلقة عنترة بن شداد العبسى التى مطلعها قوله :

هَلْ غَادَرَ الشُّعَرَاءُ مِنْ مُتَرَدَّمِ ... أَمْ هَلْ عَرَفْتَ الدَّارَ بَعْدَ تَوَهُّمِ

وقد روينا منها جملة أبيات مع شرح الشاهد (رقم ٣٤١) وجملة أخرى مع شرح الشاهد (رقم ٤٩٤) وجملة ثالثة مع شرح الشاهد (رقم ٥٠٤) وجملة رابعة مع شرح الشاهد (رقم ٥٤٧) وقبل البيت المستشهد به — مما لم نذكره فى موضع من المواضع السابقة — قوله :

وَلَقَدْ خَشِيتُ بِأَنْ أَمُوتَ وَلَمْ تَدُرْ ... لِلْحَرْبِ دَائِرَةٌ عَلَى ابْنَىْ ضَمْضَمِ

الشَّاتِمَىْ عِرْضِى وَلَمْ أَشْتِمْهُمَا ... وَالنَّاذِرَيْنِ ... البيت ، وبعده :

[أَسَدٌ عَلَىَّ وَفِي الْحُرُوبِ أَذِلَّةٌ ... هٰذَا لَعَمْرُكَ فِعْلُ مَوْلَى الأَشْأَمِ]

إِنْ يَفْعَلَا فَلَقَدْ تَرَكْتُ أَبَاهُمَا ... جَزَرَ السِّبَاعِ وَكُلِّ نَسْرٍ قَشْعَمِ

وَلَقَدْ تَرَكْتُ الْمُهْرَ يَدْمَى نَحْرُهُ ... حَتَّى اتَّقَتْنِى الْخَيْلُ بِابْنَىْ حِذْلِمِ

وكقوله :

٦٠٣ — وَالْمُسْتَقِلو كَثِيرَ مَا وَهَبُوا

إذْ يَتَّقِي عَمْرٌو وَأَذْعَنَ غُــدْوَةً ... حَذَرَ الْأَسِنَّةِ إذْ شَرَعْنَ لِدِلْهِمِ
يَحْمِي كَتِيبَتَهُ وَيَسْعَى خَلْفَهَا ... يَفْرِي عَوَاقِبَهَا كَالدَّغِ الْأَرْقَمِ
وَلَقَدْ كَشَفْتُ الْخِدْرَ عَنْ مَرْبُوبَةٍ ... وَلَقَدْ رَقَدْتُ عَلَى نَوَاشِرِ مِعْصَمِ
وَلَرُبَّ يَوْمٍ قَدْ لَهَوْتُ وَلَيْلَةٍ ... بِمُسَوَّرٍ ذِي بَارِقَيْنِ مُسَوَّمِ

وستأتى أبيات أخرى من هذه القصيدة مع شرح الشاهد (رقم ٦٠٥)

اللغة : « ولقد خشيت — البيتين » سبق شرحهما مع شرح الشاهد (رقم ٥٠٤) « أسد علىّ — البيت » قد روى هذا البيت أبو زيد محمد بن أبى الخطاب القرشى صاحب « جمهرة أشعار العرب » والأسد — بضم فسكون — جمع أسد — بفتحتين — والأذلة : جمع ذليل

الإعراب : « الشاتمى » صفة لابنى ضمضم فى البيت السابق ، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى ، وهو مضاف وعرض من « عرضى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على ماقبل ياء المتكلم ، وهو مضاف و ياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « ولم » الواو واو الحال ، حرف مبنى على الفتح لا محل له ، لم : حرف نفى وجزم وقلب « أشتمهما » أشتم : فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير الغيبة العائد إلى ابنى ضمضم مفعول به ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله فى محل نصب حال « والناذرين » الواو عاطفة ، الناذرين : معطوف على الشاتمى ، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « لم » حرف نفى وجزم وقلب « ألقهما » ألق : فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير الغائب العائد إلى ابنى ضمضم مفعول به ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل جر باضافة إذا إليها ، وجواب إذا محذوف : أى إذا لم ألقهما فهما الناذرا دمى « دمى » مفعول به للناذرين منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، و ياء المتكلم مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « الشاتمى عرضى » فان الشاتمى اسم محلى بأل ، وقد أضيف إلى مابعده على ماعلمت فى إعراب البيت ، والذى سوغ ذلك فيه كونه وصفا معربا بالحروف فانه مثنى و إعرابه فى هذا الموضع بالياء نيابة عن الكسرة .

٦٠٣ — هذا عجز بيت ، وصدره قوله :

* الْعَارِفُو الْحَقِّ لِلْمُدِلِّ بِهِ *

... ...

ولم أقف لهذا البيت على نسبة لقائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق ، وقد أنشده الشارح كاملا بعد شاهد واحد

اللغة : « المدل » اسم فاعل من أدل على الأمر بمعنى استدل عليه ، وعلى هـذا تكون الباء فى قوله « به » بمعنى على ، ولا يمتنع عندى أن يكون مأخوذا من قولهم : أدل فأمل ، أو من قولهم : فلان يدلّ بفلان بمعنى يثق به ، فالباء على أصـل معناها « المستقلو » جمع اسم الفاعل من استقل فلان الشيء ، إذا عده قليلا « وهبوا » أعطوا ومنحوا

المعنى : وصف قوما بأنهم لاينكرون الحق على من جاء به وأنهم يرون مايعطونه و يمنحونه قليلا مع كثرته .

الإعراب : « العارفو » خبر مبتدأ محذوف ، وتقديره : هم العارفو ـــ إلخ ، أوهو وصف لمرفوع ذكر فى كلام سابق لم يتيسر لنا الوقوف عليـه ، وهو مضاف و « الحق » مضاف إليه « للمدل » جار ومجرور متعلق بالعارفو « به » جار ومجرور متعلق بالمدل « والمستقلو » الواو عاطفة ، المستقلو : معطوف على العارفو التقدم ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، وهو مضاف و « كثير » مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « وهبوا » فعل وفاعل، والجملة لامحل لها من الإعراب صلة الاسم الموصول ، والعائد محذوف، وأصل الكلام والمستقلو كثير ماوهبوه

الشاهد فيه : أنشده الشارح هنا شاهدا على أن الوصف المجموع جمع مذكر سالما إذا كان مقترنا بأل يضاف إلى مفعوله ولو كان هـذا المفعول غير مقترن بأل ، وفى الشطر الذى أنشده الشارح شاهد على هذا وهو قوله «المستقلو كثير» كما أن فى الصدر الذى رويناه لك شاهدا على إضافة الوصف المذكور لمفعوله المقترن بأل ، وذلك قوله « العارفو الحق » فدل ذلك على أن الوصف المجموع جمع مذكر سالما يضاف إلى كل معرفة ، سواء فى ذلك المحلى بأل من المعارف وغيره ، فتقول : الضاربا زيد، والضاربو زيد، والضاربا هذا الرجل، والضاربو هذا الرجل، والضاربا الذى ذكرت لك حديثه والضاربو الذى ذكرت لك حديثه ، والضاربا الرجل ، والضاربو الرجل ، كل ذلك باضافة الوصف المثنى والمجموع إلى مابعده من المعارف ، ومن ذلك قول الفرزدق :

أُسَيِّدُ ذُو خُرَيِّطَةٍ نَهَاراً مِنَ الْمُتَلَقِّطِى قَرَدَ الْقُمَامِ

ومثله قول رجل من ضبة :

* الْفَارِجِى بَابِ الأَمِيرِ الْمُبْهَمِ *

فإن انتفت الشروط المذكورة امتنع وَصْلُ أل بذا المضاف . وأجاز الفراء ذلك فيه مضافا إلى المعارف مطلقا ، نحو : الضَّارب زَيْدٍ ، والضَّارِب هٰذَا ، بخلاف : الضَّارب رَجُلٍ . وقال المبرد والرُّمَّانِيُّ فى « الضاربك » و « ضاربك » : موضع الضمير خفض ، وقال الأخفش وهشام : نصب ، وعندسيبويه الضمير كالظاهر ؛ فهومنصوب فى «الضاربك» مخفوض فى «ضاربك» ، ويجوز فى « الضارباك » و « الضاربوك » الوجهان ؛ لأنه يجوز : الضاربا زيدًا ، والضاربو عمرًا ، وتحذف النون فى النصب كما تحذف فى الإضافة ، ومنه قوله :

٦٠٤ — الْحَافِظُو عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ لاَ يَأْتِيهِمُ مِنْ وَرَائِهِمْ وَكَفُ

وهـذا كله على رواية الجر فى « كثير » على الإضافة ، وفيه رواية أخرى بالنصب على أنه مفعول به للوصف ، وحذف النون من الوصف للتخفيف لا للاضافة ، وسنذكر هذه الرواية فى الشاهد الآتى ونبين تخريجها بيانا واضحا ، وسيأتى للشارح الاستدلال بالبيت مرة أخرى لذلك .

٦٠٤ — هذا البيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٩٥) وقد نسبه فى صدر الكتاب إلى « رجل من الأنصار » ولم يبينه ، وقال الأعلم : « وأنشد فى الباب لرجل من الأنصار ، ويقال : هو قيس بن الخطيم » اهـ . وقد نسب العباسى فى « معاهد التنصيص » (ص ٩٠ بولاق) هذا البيت إلى قيس بن الخطيم فى ضمن قصيدة أولها قوله :

رَدَّ الْخَلِيطُ الْجِمَالَ فَانْصَرَفُوا مَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ أَنَّهُمْ وَقَفُوا

وفيها قوله :

أَبْلِغْ بَنِي مَذْحِجٍ وَقَوْمَهُمُ خَطِيمُ أَنَّا وَرَاءَهُمْ أُنُفُ
إِنَّا وَإِنْ قَلَّ نَصْرُنَا لَهُمُ أَكْبَادُنَا مِنْ وَرَائِهِمْ تَجِفُ
وَأَنَّنَا دُونَ مَا يَسُومُهُمُ الْـ أَعْدَاءُ مِنْ ضَيْمِ خُطَّةٍ نَكِفُ
الْحَافِظُو عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ لاَ يَأْتِيهِمُ ... البيت ، وبعده :
يَا مَالِ ، وَالسَّيِّدُ الْمُعَمَّمُ قَدْ يَطْرَأُ فِي بَعْضِ رَأْيِهِ السَّرَفُ
نَحْنُ الْمَكِيثُونَ حَيْثُ يُمْدَحُ بِالْـ مَكْثِ وَنَحْنُ الْمَصَالِتُ الأُنُفُ

وقد روى أبو زيد محمد بن أبى الخطاب القرشى فى « جمهرة أشعار العرب » (ص ١٢٧ بولاق) قصيدة نسبها إلى عمرو بن امرىء القيس ، وفيها أكثر الأبيات التى روينا لك من أبيات قيس ابن الخطيم عن العباسى ، وأول القصيدة عند صاحب الجمهرة :

... ...

يَا مَالِ وَالسَّيِّدُ الْمُعَمَّمُ قَدْ يَطْرَأُ فِى بَعْضِ رَأْيِهِ السَّرَفُ
خَالَفْتَ فِى الرَّأْىِ كُلَّ ذِى فَخَرٍ وَالْحَقُّ يَا مَالِ غَيْرُ مَا تَصِفُ
لاَ يُرْفَعُ الْعَبْدُ فَوْقَ سُنَّتِهِ وَالْحَقُّ يُوفَى بِهِ وَيُعْتَرَفُ
إِنَّ بُجَيْرًا عَبْدٌ لِغَيْرِكُمُ يَا مَالِ ، وَالْحَقُّ عِنْدَنَا نَقِفُوا
أُوتِيتُ فِيهِ الْوَفَاءَ مُعْتَرِفًا بِالْحَقِّ فِيهِ لَكُمْ فَلاَ تَكِفُوا
نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا ، وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ ، وَالرَّأْىُ مُخْتَلِفُ
نَحْنُ الْمَكِيثُونَ إِذْ يُحَمَّدُ بِالْـ ـمُكْثِ وَنَحْنُ الْمَصَالِتُ الْأُنُفُ
وَالْحَافِظُو عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ لاَ يَأْتِيهِمُ مِنْ وَرَائِنَا وَكَفُ
وَاللهِ لاَ يَزْدَهِى كَتِيبَتَنَا أُسْدُ عَرِينٍ مَقِيلُهَا غَرِفُ
إِذَا مَشَيْنَا فِى الْفَارِسِىِّ كَمَا تَمْشِى جِمَالٌ مَصَاعِبٌ قُطُفُ
نَمْشِى إِلَى الْمَوْتِ مِنْ حَفَائِظِنَا مَشْياً ذَرِيعاً وَحُكْمُنَا نَصَفُ

اللغة : « عورة العشيرة » العورة — بفتح العين وسكون الواو — ههنا : الموضع تخاف أن يأتيك من جهته ماتكره ، وفى التنزيل : (يَقُولُونَ إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ وَمَا هِىَ بِعَوْرَةٍ) والعشيرة : القبيلة «وكف» بفتح الواو والكاف — فسره الأعلم بالعيب ، ويروى فى مكانه « نطف » بفتح النون والطاء — وهو الذنب

المعنى : قال الأعلم : وصف أنهم يحفظون عورة عشيرتهم إذا انهزموا ويحمونها من عدوهم ولا يخذلونهم فيكونون نطفين فى فعلهم

الإعراب : « الحافظو » قد عرفت أنه روى بالواو العاطفة ومن غيرها ، فأما من رواه بغير عاطف فهو خبر مبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : نحن الحافظو عورة العشيرة ـ إلخ ، وأما من رواه بالواو فالواو حرف عطف ، والحافظو : معطوف على خبر المبتدأ فى قوله قبل ذلك « ونحن المصالت » مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، والنون المحذوفة للتخفيف عوض عن التنوين فى الاسم المفرد «عورة» بالنصب مفعول به للوصف منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « العشيرة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « لا » حرف نفى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يأتيهم » يأتى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من

... ...

ظهورها الثقل ، وضمير الغائبين مفعول به « من » حرف جر « ورائهم » وراء : مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بيأتى ، ووراء مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه « وكف » فاعل يأتى مرفوع بالضمة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « الحافظو عورة العشيرة » فان الرواية عند ثقات العلماء ـ ومنهم سيبويه ـ بنصب « عورة » وتخريج هذه الرواية على أن « عورة » مفعول به للوصف قبله ، والنون من جمع المذكر السالم محذوفة للتخفيف ، لا للاضافة ، قال سيبويه (١ ـ ٩٤) : « فاذا ثنيت أو جمعت فأثبت النون قلت : هذان الضاربان زيدا ، وهم الضاربون الرجل ، لا يكون فيه غير هذا ؛ لأن النون ثابتة ، فمن ذلك قوله عز وجل : (وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ) وقال ابن مقبل :

يَا عَيْنُ بَكِّى حُنَيْفاً رَأْسَ حَيِّهِمُ ... الْكَاسِرِينَ الْقَنَا فِي عَوْرَةِ الدُّبُرِ

فان كففت النون جررت ، وصار الاسم داخلا فى الجار و بدلا من النون ، لأن النون لا تعاقب الألف واللام ، ولم تدخل على الاسم بعد أن ثبتت فيه الألف واللام ؛ لأنه لا يكون واحدا معروفا ثم يثنى ، فالتنوين قبل الألف واللام؛ لأن المعرفة بعد النكرة ، فالنون مكفوفة والمعنى معنى ثبات النون ، كما كان ذلك فى الاسم الذى جرى مجرى الفعل المضارع ، وذلك قولك : هما الضاربا زيد ، والضاربو عمرو . وقال الفرزدق :

أَسَيِّدُ ذُو خُرَيِّطَةٍ نَهَاراً ... مِنَ الْمُتَلَقِّطِى قَرَدِ الْقُمَامِ

وقال رجل من بنى ضبة :

* الْفَارِجِى بَابِ الْأَمِيرِ الْمُبْهَمِ *

وقال رجل من الأنصار :

* الْحَافِظُو عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ *

لم يحذف النون للاضافة ولا ليعاقب الاسم النون ، ولكن حذفوها كما حذفوها من اللذين والذين حين طال الكلام وكان الاسم الأول منتهاه الاسم الآخر ، قال الأخطل :

أَبَنِى كُلَيْبٍ إِنَّ عَمَّىَّ اللَّذَا ... قَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَكَّكَا الْأَغْلَالَا

لأن معناه معنى الذين فعلوا ، وهو مع المفعول بمنزلة اسم مفرد لم يعمل فى شىء ، كما أن الذين فعلوا مع صلته بمنزلة اسم» اهـ كلامه . وقال الأعلم فى البيت الذى نحن بصدد شرحه : «الشاهد فيه حذف النون من الحافظين استخفافا ، لطول الاسم ، ونصب ما بعده على نية إثبات النون ، ولو

وقوله :

الْعَارِفُو الْحَقَّ لِلْمُدِلِّ بِهِ وَالْمُسْتَقِلُّو كَثِيرَ مَا وَهَبُوا(١)

خفض على حذف النون للاضافة لجاز » اه . قال أبو رجاء غفر الله له : والحاصل أن الوصف المثنى أو المجموع جمع مذكر سالما إذا ذكر مع مفعوله ، فاما أن تثبت معه النون التى هى عوض عن التنوين فى الاسم المفرد والتى هى علامة على تمام الاسم ، و إما ألا تذكر معه النون : فان ذكرت معه النون لم يكن لك إلا نصب المفعول به ، و إن ذكر بغير نون كان لك وجهان : أحدهما نصب المفعول به ، وتقدر حينئذ أن النون قد حذفت للتخفيف بسبب طول الاسم لأن الضاربين فى قوة قولك : اللذين ضربا ، وكما حذفت النون من اللذين تخفيفا حذفت مما هو بمعناه وهو الضاربان، وثانيهما جرالمفعول به باضافة الوصف إليه ، وتقدر حينئذ أن النون حذفت للاضافة ، ومن هنا تعلم أن لحذف النون سببين : أولهما التخفيف ، وهو سبب مجوز ، وثانيهما الإضافة ، وهو سبب موجب للحذف ، وقد ذكر ابن هشام الأسباب التى من أجلها تحذف نون المثنى وجمع المذكر السالم ، وذلك فى قوله : «يحذفان للاضافة ، نحو (تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ) و (إِنَّا مُرْسِلُو النَّاقَةِ) ولشبه الإضافة ، نحو : لا غلامى لزيد ، ولا مكرمى لعمرو ، إذا لم تقدر اللام مقحمة ، ولتقصير الصلة ، نحو : الضاربا زيدا ، والضاربو عمرا ، وللام الساكنة ، نحو : (لَذَائِقُو الْعَذَابَ) فيمن قرأه بالنصب ، وللضرورة نحو قوله :

هُمَا خُطَّتَا إِمَّا إِسَارٌ وَمِنَّةٌ وَإِمَّا دَمٌ ، وَالْقَتْلُ بِالْحُرِّ أَجْدَرُ

فيمن رواه برفع إسار ومنة ، وأما من خفض فبالإضافة وفصل بين المتضايفين باما ؛ فلم ينفك البيت عن ضرورة ، واختلف فى قوله :

لاَ يَزَالُونَ ضَارِبِينَ الْقِبَابِ

فقيل : الأصل ضاربين ضاربى القباب ، وقيل : للقباب ، كقوله :

* أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بِالْأَكُفِّ الْأَصَابِعُ *

وقيل : ضاربين معرب إعراب مساكين ؛ فنصبه بالفتحة لا بالياء » اه

(١) قد سبق الاستشهاد بهذا البيت قريبا جدا ، وإنما أعاده هنا ليبين أنه يروى بنصب «الحق» ونصب « كثير » على أن كل واحد منهما مفعول به للوصف قبله ، وعلى أن حذف النون من العارفين والمستقلين للتخفيف بسبب طول الاسم ؛ لأن الأول بمعنى الذين يعرفون الحق ، والثانى بمعنى الذين يستقلون كثير ماوهبوا ، وليس حذف النون — على هذه الرواية — للاضافة وقد بينا ذلك فيما مضى بيانا وافيا لاتحتاج معه إلى شىء .

فى رواية من نصب « الحق » و « كثير » . نعم ، الأحسن عند حذف النون الجر بالإضافة ، لأنه المعهود ، والنصب ليس بضعيف ؛ لأن الوصف صلة فهو فى قوة الفعل فطُلب معه التخفيف . واحترز بقوله « سَبِيلَهُ اتُّبِع » عن جمع التكسير وجمع المؤنث السالم .

﴿ تنبيه ﴾ : قوله « أن وقع » هو بفتح « أن » وموضعه رفع على أنه فاعل كافٍ على ماتبين أولا ، وقال الشارح : هو مبتدأ ثان ، وكاف : خبره ، والجملة خبر الأول ، يعنى كونها . وقال المكودى : فى موضع نصب على إسقاط لام التعليل ، والتقدير : وجود أل فى الوصف كاف لوقوعه مثنى أو مجموعا على حده ، ويجوز فى همز « ان » الكسر ، وقد جاء كذلك فى بعض النسخ .

(وَرُبَّمَا أَكْسَبَ ثَانٍ) من المتضايفين ، وهو المضاف إليه ، (أَوَّلاً) منهما وهو المضاف (تَأْنِيثاً) أو تذكيرا (أَنْ كَانَ) الأول (لِحَذْفٍ مُوهَلاً) أى : صالحا للحذف والاستغناء عنه بالثانى ؛ فمن الأول « يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ » . وقوله :

٦٠٥ — جَادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَيْنٍ ثَرَّةٍ

---

٦٠٥ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* فَتَرَكْنَ كُلَّ حَدِيقَةٍ كَالدِّرْهَمِ *

وهذا البيت من معلقة عنترة بن شداد العبسى (انظر شرح الشواهد : ٣٤١ و ٤٩٤ و ٥٠٤ و ٥٤٧ و ٦٠٢) وقبل البيت المستشهد به هنا قوله :

وَكَأَنَّ فَأْرَةَ تَاجِرٍ بِقَسِيمَةٍ ... سَبَقَتْ عَوَارِضَهَا إِلَيْكَ مِنَ الْفَمِ
أَوْ رَوْضَةً أُنُفًا تَضَمَّنَ نَبْتَهَا ... غَيْثٌ قَلِيلُ الدِّمْنِ لَيْسَ بِمُعْلَمِ
جَادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَيْنٍ ثَرَّةٍ ... فَتَرَكْنَ كُلَّ ... البيت، وبعده:
سَحًّا وَتَسْكَابًا فَكُلَّ عَشِيَّةٍ ... يَجْرِى عَلَيْهَا الْمَاءُ لَمْ يَتَصَرَّمِ
وَخَلاَ الذُّبَابُ بِهَا فَلَيْسَ بِبَارِحٍ ... غَرِداً كَفِعْلِ الشَّارِبِ الْمُتَرَنِّمِ
هَزِجًا يَحُكُّ ذِرَاعَهُ بِذِرَاعِهِ ... قَدْحَ الْمُكِبِّ عَلَى الزِّنَادِ الأَجْذَمِ

وقولهم : قُطِعَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ ، وقراءة بعضهم : « تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ » . وقوله :

٦٠٦ — طُولُ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِي

اللغة : « جادت » أمطرت « عين » قال الجوهرى : العين سحابة تأتى من ناحية قبلة أهل العراق ، وقال الزوزنى : العين مطر أيام لا يقلع « ثرة » بفتح الثاء المثلثة وتشديد الراء — هى الكثيرة الماء ، ورواية الجمهرة « جادت عليه كل بكر حرة » وقال فى التعليق عليه : « البكر السحابة ، والحرة البيضاء » اهـ والذى فى القاموس : الحرة السحابة الكثيرة المطر .

المعنى : وصف روضة أنفا — أى لم يسبق إلى رعيها أحد — قد تكفل بإنماء نبتها الغيث ، بأنها قد أمطرتها كل سحابة كثيرة الدر ، وذلك بلا ريب أدعى إلى أن يهيج نبتها وتلتف أغصانها .

الإعراب : « جادت » جاد : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث «عليه» جار ومجرور متعلق بجاد « كل » فاعل جادت ، وهو مضاف ، و « عين » مضاف إليه « ثرة » صفة لعين « فتركن » الفاء حرف عطف ، ترك : فعل ماض ، ونون الإناث فاعله « كل » مفعول به ، هو مضاف و « حديقة » مضاف إليه « كالدرهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من المفعول الأول ، أو مفعول ثان لترك .

الشاهد فيه : قوله « كل عين ثرة » فان « كل » مضاف و « عين » مضاف إليه ، والمضاف إليه مؤنث ، وإن لم تكن فيه علامة تأنيث ، بدليلين : أحدهما السماع ، وثانيهما وصفه بالمؤنث ذى العلامة وهو « ثرة » كما وصف مثناه بالمؤنث ذى العلامة فى قوله تعالى : (فِيهِمَا عَيْنَانِ نَضَّاخَتَانِ) ، وقد اكتسب المضاف الذى هو « كل » التأنيث من المضاف إليه حتى أنث الفعل الذى أسند إليه وهو قوله « جادت » وقد علمت أن الفعل إنما تلحقه علامة التأنيث إذا كان فاعله مؤنثا حقيقى التأنيث أو مجازيه .

٦٠٦ — هذا بيت من الرجز المشطور ، نسبه أبو الفرج الأصبهانى فى الأغانى إلى الأغلب العجلى ، والأغلب أول من طوّل الأراجيز ، وهو من المعمرين : أدرك الإسلام وأسلم ، وقبل البيت المستشهد به قوله :

أَصْبَحْتُ لاَ يَحْمِلُ بَعْضِي بَعْضِي مُنَفَّهًا أَرُوحُ مِثْلَ النِّقْضِ
طُولُ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِي طَوَيْنَ طُولِي وَطَوَيْنَ عَرْضِي
ثُمَّ ٱلْتَحَيْنَ عَنْ عِظَامِي نَحْضِي أَقْعَدْنَنِي مِنْ بَعْدِ طُولِ نَهْضِي

اللغة : « لا يحمل بعضى بعضى » يريد أنه ضعيف قليل المنة فقدماه مثلا لا تستطيعان حمل

... ...

سائر جسده « منفها » ضعيفا « أروح مثل النقض » بكسر النون وسكون القاف ـ الشيء المنقوض ، مثل الحمل بمعنى المحمول ، يريد أنه يسير متخلخل الأعضاء غير متماسك « أسرعت فى نقضى » أصل الطول ضد القصر ، وأراد بطول الليالى ههنا تكرارها مع كثرتها حتى طال بذلك عمره ، والنقض ـ بفتح فسكون ـ مصدر قولك : نقضت البناء والحبل والعهد ونحوها ، من باب نصر ، ومعناه الهدم فى البناء ، وضد الإبرام فى الحبل والعهد ، ويروى « مر الليالى » ومعناه مرورها ، ويروى « أرى الليالى أسرعت » ، ومن عادة العرب أن ينسبوا ما يجرى عليهم من الحوادث إلى الأيام والليالى والدهر ، ومنه قول أبى النجم الراجز :

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدَّعِى ... عَلَيَّ ذَنْباً كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ

مِنْ أَنْ رَأَتْ رَأْسِي كَرَأْسِ الأَصْلَعِ ... مَيَّزَ عَنْهُ قُنْزُعاً عَنْ قُنْزُعِ

* جَذْبُ اللَّيَالِي أَبْطِئِي أَوْ أَسْرِعِي *

وقوله فى أبيات الشاهد « ثم التحين عن عظامى نحضى » التحين : عرقن وأخذن وجردن ، وتقول : لحوت العود ألحوه لحوا ـ من مثال عدا يعدو عدوا ـ ولحيته ألحاه لحيا ؛ إذا قشرته وأخذت لحاءه ، واللحاء ـ بزنة الكتاب وآخره همزة ـ قشر الشجر ، هذا أصل هذه العبارة ، والنحض ـ بفتح فسكون ـ اللحم ، يريد أن مرور الأيام وتعاقب الزمان عليه قد ذهب بلحمه فلم يبق له غير جلد على عظم .

الإعراب : « طول » مبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « الليالى » مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدرة على الياء « أسرعت » أسرع : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء للتأنيث ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ « فى » حرف جر « نقضى » نقض : مجرور بفى وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بأسرعت .

الشاهد فيه : قوله « طول الليالى أسرعت » حيث لحقت تاء التأنيث الفعل الذى هو أسرع ، وهى دالة على تأنيث الفاعل ، مع أن الضمير المستتر فى هذا الفعل يرجع إلى مذكر ، وهو قوله « طول » وذلك من قبل أنه المحدث عنه ، وإنما ساغ ذلك لكون هذا الاسم المذكر مضافا إلى مؤنث وهو الليالى فاكتسب التأنيث منه ، ويجرى هذا المجرى قول الشاعر (وهو بديع الزمان الهمذانى) :

وَمَا حُبُّ الدِّيَارِ شَغَفْنَ قَلْبِي ... وَلَكِنْ حُبُّ مَنْ سَكَنَ الدِّيَارَا

وقوله :

٦٠٧ — كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ

فأنت تراه قد أعاد الضمير فى « شغفن » مؤنثا مع أنه يرجع إلى مذكر وهو « حب » لكونه مضافا إلى « الديار » وهى مؤنثة . وقد حملوا على هذا قراءة الحسن البصرى (تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ) وقوله سبحانه : (وَوُفِّيَتْ كُلُّ نفسٍ) وقالوا : جدعت أنف هند ، واجتمعت أهل اليمامة ، وقطعت بعض أصابعه . والمسوغ لذلك كله صحة إسقاط المضاف من الكلام وإبقاء المضاف إليه مع إسناد الفعل أو إعادة الضمير إليه ، ألا ترى أنك لو قلت : الليالى أسرعت فى نقضى ، لكان الكلام صحيحا ، ولأدت العبارة نفس المعنى الذى كانت تؤديه قبل إسقاط المضاف

٦٠٧ — هذا عجز بيت ، وصدره قوله :

* وَتَشْرَقَ بِالْقَوْلِ الَّذِى قَدْ أَذَعْتَهُ *

وهذا بيت من قصيدة للأعشى ميمون بن قيس ، ومطلعها قوله :

أَلاَ قُلْ لِتَيَّا قَبْلَ بَيْنَتِهَا أَسْلَمِى تَحِيَّةَ مُشْــتَاقٍ إِلَيْهَا مُتَيَّمِ

وقبل البيت المستشهد به قوله :

لَئِنْ كُنْتَ فِى جُبٍّ ثَمَانِينَ قَامَةً وَرُقِّيتَ أَسْــبَابَ السَّمَاءِ بِسُلَّمِ

لَيَسْتَدْرِجَنْكَ الْقَوْلُ حَتَّى تَهِرَّهُ وَتَعْلَمَ أَنِّى عَنكُمُ غَيْرُ مفحمِ

وَتَشْرَقَ بِالْقَوْلِ الَّذِى قد أَذَعْتَهُ كَمَا شَرِقَتْ ... البيت ، و بعده :

فَلاَ تُوعِدَنِّى بِالْفَخَارِ فَإِنَّنِى بَنَى اللهُ بَيْتِى فِى الدَّخِيسِ الْعَرَمْرَمِ

اللغة : « تشرق » و « شرقت » يقال : شرق فلان بالماء يشرق — من باب علم يعلم — كما يقال : غص بالطعام ، قال الشاعر :

لَوْ بِغَيْرِ الْمَاءِ حَلْقِى شَرِقٌ كُنْتُ كَالْغَصَّانِ بِالْمَاءِ اعْتِصَارِ

وقد يوضع أحدهما موضع الآخر ، كما قال الشاعر :

إِلَى الْمَاءِ يَسْعَى مَنْ يَغَصُّ بِرِيقِهِ فَقُلْ أَيْنَ يَسْعَى مَنْ يَغَصُّ بِمَاءِ

« صدر القناة » القناة : الرمح ، وصدرها : أعلاها الذى يلى السنان ، وشرقها بالدم : اجتماع الدم فيها وتكاثره ، وذلك أن السنان إذا نفذ فى الطعنة تغيب فيها جميعه فيسيل الدم على ما يليه من القناة .

وقوله :

٦٠٨ — أَتْيُ الْفَوَاحِشِ عِنْدَهُمْ مَعْرُوفَةٌ ... وَلَدَيْهِمُ تَرْكُ الْجَمِيلِ جَمِيلُ

المعنى : يقول : إنك ستجد عقبى ما أذعته عنى من الكلام وخيمة عليك ، وستغص بذلك كما يغص صدر الرمح ؛ إذ يعود عليك مكروه ما أذعته عنى ونسبته لى من القبيح فلا تجد عنه مخلصا .

الإعراب : « وتشرق » الواو عاطفة ، تشرق : معطوف على « تهر » فى البيت السابق « بالقول » جار ومجرور متعلق بتشرق « الذى » اسم موصول نعت للقول ، مبنى على السكون فى محل جر « قد » حرف تحقيق مبنى على السكون لا محل له « أذعته » فعل ماض ، وتاء المخاطب فاعله ، وضمير الغائب مفعوله ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « كما » الكاف اسم بمعنى مثل ، وهو صفة لموصوف محذوف يقع مفعولا مطلقا ، وتقدير الكلام : وتشرق شرقا مثل شرق صدر القناة بالدم ، وما : حرف مصدرى مبنى على السكون لا محل له « شرقت » شرق : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له ، والتاء علامة التأنيث «صدر» فاعل شرق مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « القناة » مضاف إليه « من الدم » جار ومجرور متعلق بشرق . وما مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بإضافة الكاف الإسمية .

الشاهد فيه : قوله « شرقت صدر القناة » حيث لحقت تاء التأنيث الفعل الذى هو شرق ، وهى دالة على تأنيث الفاعل الذى يسند إليه الفعل ، مع أن فاعل هذا الفعل — وهو قوله « صدر » — مذكر ؛ وإنما ساغ ذلك لكون هذا الفاعل المذكر مضافا إلى اسم مؤنث — وهو « القناة » — فاكتسب التأنيث من المضاف إليه ، والضابط الذى يصحح ذلك متحقق ، أفلست ترى أنه يجوز لك أن تقول : كما شرقت القناة من الدم ، من غير أن يبطل المعنى أو يتغير ؟

٦٠٨ — البيت للفرزدق يهجو الأخطل وقومه

اللغة : «أتى» بفتح الهمزة وسكون التاء — مصدر قولك : أتى فلان الأمر الفلانى، إذا فعله « الفواحش » جمع فاحشة ، وهى كل أمر قبيح « معروفة » متعارفة مألوفة بينهم فلا ينكر أحد منهم على أحد « الجميل » هو الفعل الذى تحسن عاقبته وتجمل الأحدوثة عنه .

المعنى : يصفهم بأنهم قوم قد شاعت الفاحشة بينهم وأنهم ألفوا ارتكابها فلم يعودوا يستنكرونها ، وأن ترك المحاسن وعدم الإتيان بأعمال الحمد غير مستقبح عندهم

الإعراب : « أتى » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « الفواحش » مضاف إليه « عند » ظرف متعلق بقوله « معروفة » الآتى ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « معروفة » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « ولديهم » الواو حرف عطف ، لدى : ظرف

وقوله :

٦٠٩ — مَشَيْنَ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسَفَّهَتْ أَعَالِيَهَا مَرُّ الرِّيَاحِ النَّوَاسِمِ

بمعنى عند منصوب بفتحة مقدرة على الألف وهو متعلق بجميل فى آخر البيت ، وهو مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه « ترك » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « الجميل » مضاف إليه « جميل » خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : قوله « أتى الفواحش معروفة » حيث أخبر بمعروفة وهو اسم مؤنث بالتاء عن أتى وهو اسم مذكر ، وقد علم أن الخبر يجب أن يطابق مبتدأه فى التذكير والتأنيث كما يجب أن يطابقه فى الإفراد والتثنية والجمع ، وإنما سوغ ذلك كون الاسم المذكر الواقع مبتدأ قد أضيف إلى مؤنث وهو الفواحش الذى هو جمع فاحشة ؛ فاكتسب التأنيث من المضاف إليه ، والضابط الذى يصحح ذلك موجود هنا ؛ فانه يصح لك أن تقول : الفواحش عندهم معروفة.

٦٠٩ — هذا بيت من قصيدة لذى الرمة غيلان بن عقبة يمدح فيها اللازم بن حريث الحنفى ، ومطلعها قوله :

خَلِيلَيَّ عُوجَا النَّاعِجَاتِ فَسَلِّمَا عَلَى طَلَلٍ بَيْنَ النَّقَا وَالْأَحَارِمِ

اللغة : « عوجا » ميلا عن قصدكما إلى هذه الدار « الناعجات » جمع ناعجة ، وهى الإبل البيضاء ، والنعج : البياض « النقا » اسم للرمل المستطيل « الأحارم » اسم لطرف الرمال « مشين كما اهتزت — إلخ » الضمير يعود إلى نساء يصفهن بحسن المشى ، واهتزت : اضطربت ، والرماح : جمع رمح ، وتسفهت : أمالت واستخفت ، والأعالى : جمع الأعلى ، وهو الطرف العالى ، ومر الرياح : مرورها ، والنواسم : جمع ناسمة ، وهى الخفيفة الهبوب ، وإنما خص النواسم بالذكر لأن الزعازع تحطم ما تمر به وتقصفه .

المعنى : يقول : إذا مشى هؤلاء النساء تثنى قوامهن وانعطف فى رفق ، فكأنهن رماح حركت أعاليها الرياح الخفيفة الهبوب .

الإعراب : « مشين » فعل ماض ، ونون النسوة فاعله مبنى على الفتح فى محل رفع « كما » يجوز أن تكون الكاف اسما بمعنى مثل حال من نون النسوة أو صفة لموصوف محذوف ، أى : مشيا مثل اهتزاز الرماح ، ويجوز أن تكون حرف جر دالا على التشبيه ، وما : مصدرية « اهتزت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « رماح » فاعل ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالكاف والجار والمجرور متعلق بمشى ، وأصله صفة لموصوف محذوف ، وتقدير الكلام على هذا : مشين مشيا كاهتزاز الرماح « تسفهت » تسفه : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « أعاليها » أعالى : مفعول به لتسفه ، وهو مضاف والضمير العائد إلى الرماح مضاف إليه

ومن الثانى قوله :

٦١٠ — إِنَارَةُ الْعَقْلِ مَكْسُوفٌ بِطَوْعِ هَوًى وَعَقْلُ عَاصِي الْهَوَى يَزْدَادُ تَنْوِيرَا

« مر » فاعل تسفه ، وهو مضاف و « الرياح » مضاف إليه « النواسم » صفة للرياح مجرورة بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « تسفهت مر الرياح » حيث لحقت تاء التأنيث الفعل الذى هو تسفه وهى دالة على تأنيث الفاعل الذى يسند الفعل إليه مع أن فاعله الذى هو « مر » مذكر ؛ والذى سوغ ذلك أن الاسم المذكر الواقع فاعلا قد أضيف إلى مؤنث — وهو قوله « الرياح » — فاكتسب التأنيث منه فعومل معاملة المؤنث ، والدليل على أن الرياح مؤنثة شيئان : أولهما أنها جمع ريح ، والريح مؤنثة فى لسان العرب بدليل قول الله تعالى : (وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ) وقول الراجز :

* قَالَتْ لَهُ رِيحُ الصَّبَا قَرْقَارِ *

وثانيهما أن الشاعر قد وصفها فى بيت الشاهد بالنواسم ، وهى جمع ناسمة على ما ذكرنا فى لغة البيت ، ومثل هذا البيت قول عنترة بن شداد العبسى من معلقته المعروفة :

جَادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَيْنٍ ثَرَّةٍ فَتَرَكْنَ كُلَّ حَدِيقَةٍ كَالدِّرْهَمِ

٦١٠ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق ، بل يقال : إنه بيت مصنوع .

اللغة : « إنارة » هو مصدر قولك : أنار القمر ونحوه ؛ إذا أضاء « العقل » هو الغريزة التى بها يدرك الإنسان الأشياء « مكسوف » هو الوصف من قولك : كسفت الشمس — بالبناء للمجهول — إذا ذهب نورها وتغير حالها وزال ضوءها « بطوع هوى » الطوع — بفتح فسكون — الطاعة والانقياد ، والهوى — مقصورا — شهوة النفس وميلها ، يريد بسبب انطلاقه مع شهوات نفسه الموبقة « عاصى الهوى » وصف من العصيان الذى هو ضد الطاعة « تنويرا » استنارة

المعنى : يقول : إن الإنسان إذا جرى مع شهوات نفسه واتبع هواه ضعف عقله الذى به يدرك الأشياء وذهب نوره الربانى الذى تفيضه عليه الطاعة ومخالفة النفس ، وأنه إذا عصى هواه وخالف نفسه التى من طبيعتها أن تدفعه إلى المهلكات أضاء عقله وأنار .

الإعراب : « إنارة » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « العقل » مضاف إليه « مكسوف » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « بطوع » جار ومجرور متعلق بمكسوف وطوع مضاف و « هوى » مضاف إليه « وعقل » الواو عاطفة ، عقل : مبتدأ ، وهو مضاف و « عاصى » مضاف إليه ، وهو مضاف و «الهوى» مضاف إليه « يزداد » فعل مضارع ، وفاعله

وقوله :

٦١١ – رُؤْيَةُ الْفِكْرِ مَايَئُولُ لهُ الأمْـ ـرُ مُعِينٌ عَلَى اجْتِنَابِ التَّوَانِي

ضمير مستتر فيه يعود إلى عقل عاصى الهوى ، وجملة الفعل المضارع وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ وجملة المبتدأ وخبره معطوفة بالواو على الجملة السابقة « تنويرا » تمييز

الشاهد فيه : قوله « إنارة العقل مكسوف » حيث أخبر بمكسوف ــ وهو وصف مذكر بآية خلوه من علامة التأنيث مع أنه ليس من الأوصاف التى تطلق على المذكر والمؤنث بلفظ واحد ــ عن « إنارة » الواقع مبتدأ ، وهو اسم مؤنث كما هو ظاهر ، وقد علم أن المبتدأ والخبر يجب أن يتطابقا تذكيرا وتأنيثا بسبب كون الخبر هو عين المبتدأ فى الماصدق . والذى سوغ ذلك فى هذا البيت أن الاسم المؤنث الواقع مبتدأ مضاف إلى اسم مذكر ــ وهو قوله « العقل » ــ فاكتسب منه التذكير .

فإن قلت : أفليست الإنارة ــ وإن كانت مؤنثة ــ مما يجوز فى ضميره التذكير والتأنيث فى الشعر ، بسبب كون تأنيثها مجازيا لا حقيقيا ؟ فلماذا لم تذهب إلى أن تذكير الخبر بسبب كون المبتدأ مجازى التأنيث ؟ وذهبت إلى أن تذكير الخبر بسبب كون المبتدأ مضافا إلى مذكر ، وما تنكر أن يكون مثل هذا الشاهد هو كمثل قول الشاعر : (هو عامر بن جوين الطائى ، وهو الشاهد رقم ٣٦٩ السابق)

فَلاَ مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا وَلاَ أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : لقد علمت أن المؤنث المجازى التأنيث إنما وقع تذكير ضميره فى ضرورة الشعر ، وقد نبهناك مرارا إلى أن تخريج الكلام على وجه الضرورة أو القليل مما لا نبيح لك أن ترتكبه ما وجدت مندوحة عنه ؛ فإذا أنت لم تجد إلا ذلك الوجه كنت مضطرا إلى التخريج عليه ، وههنا لك مندوحة من أن تلجأ إلى وجه الضرورة بأن تخرج البيت على ماذكرناه أولا .

ومن هذا تعلم أن اكتساب المضاف من المضاف إليه التذكير أو التأنيث أوغيرهما ليس مما يقتصر فيه على الشعر ، والدليل على هذا أمران : أولهما أن العلماء قد خرجوا على ذلك عدة آيات من القرآن الكريم ، ولم ينكر بعضهم على بعض من هذه الناحية ، فلو كان مما لايلجأ إليه إلا فى الضرورة لم يخرجوا القرآن عليه ، ولو أن أحدا خرج عليه ــ وهو بهذه المنزلة ــ لردوا عليه بأنه ضرورة لايخرج عليها أفصح الكلام ، وثانيهما أنا أنكرنا عليك أن تخرج هذا الشاهد على ما ذكرت من تذكير الضمير الراجع إلى مجازى التأنيث ، تبعا لقوم من جلة العلماء ، فلو كان اكتساب المضاف من المضاف إليه التذكير خاصا بالضرورة أيضا لما كان ذلك الإنكار صحيحا .

٦١١ – ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق

ويحتمله « إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ(١) » ولا يجوز : قامتْ غلامُ هندٍ ، ولا قامَ امرأةُ زيدٍ ؛ لانتفاء الشرط المذكور .

اللغة : « رؤية » هى ههنا العلم بدليل إضافتها إلى « الفكر » وهو تردد النظر والتدبر فى طلب حقيقة ما « يؤول » يرجع ويصير ، وهو من المآل الذى هو غاية الأمر وعاقبته « الأمر » واحد الأمور التى هى الشؤون « معين » اسم فاعل من مصدر قولك : أعان فلان فلانا فى كذا ، إذا ساعده وكان معه فى فعله « اجتناب » أراد به الابتعاد والتجنب « التوانى » مصدر توانى فلان فى الأمر ؛ إذا تراخى فيه ولم يجعل همه فى قضائه .

المعنى : إن علم الانسان بعاقبة ما يعتزم فعله من الأمور وتدبره فى غاياته مساعد له على أن يترك التوانى فيه إذا علم أن عواقبه حميدة .

الإعراب : « رؤية » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « الفكر » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله « ما » اسم موصول مفعول به أول لرؤية مبنى على السكون فى محل نصب « يؤول » فعل مضارع « له » جار ومجرور متعلق به « الأمر » فاعل يؤول ، وجملة الفعل وفاعله لا محل لها صلة « معين » خبر المبتدأ الذى هو رؤية الفكر « على اجتناب » جار ومجرور متعلق بمعين ، واجتناب مضاف و « التوانى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الياء .

الشاهد فيه : قوله « رؤية الفكر معين » حيث أخبر بمعين وهو اسم مذكر ، عن رؤية — وهى مؤنثة كما هو ظاهر — مع أنه لا يجوز الإخبار عن المؤنث بالمذكر لما أن المبتدأ يجب أن يكون عين الخبر ما صدقا ، ومعنى ذلك أنه يجب أن يكون الفرد الذى يتحقق فيه المبتدأ هو نفس الفرد الذى يتحقق فيه خبره ، ولا يمكن أن يكون فرد واحد مذكرا ومؤنثا فى آن واحد ، والذى سوغ هذا فى بيت الشاهد أن الاسم المؤنث الواقع مبتدأ قد أضيف إلى مذكر — وهو «الفكر» — فاكتسب منه التذكير .

(١) للعلماء فى تخريج هذه الآية أربعة تخريجات : أولها — وهو تخريج الجوهرى — أن تذكير « قريب » لكون الرحمة مؤنثا مجازى التأنيث ، وهذا التخريج فاسد ؛ لأن موضع جواز التذكير والتأنيث فى المجازى التأنيث إنما هو فى فعله ، فتقول : قربت رحمة الله منا ، وقرب رحمة الله منا ، فأما الضمير العائد إلى مجازى التأنيث فيجب أن يكون مؤنثا إلا فى ضرورة الشعر ؛ فتقول: رحمة الله قربت منا ، وتقول : الشمس طالعة ، لا غير ، ولاشك أن القرآن لا ينبغى أن يحمل على الضرورات . وثانيها — وهو تخريج جماعة منهم الزجاج والأخفش — أن تذكير « قريب » بالنظر إلى المعنى المراد من « رحمة الله » فان المراد بها مذكر ، ومن أجل ذلك ذكر خبره ، ثم اختلفوا فى بيان المراد من رحمة الله : فذهب الزجاج إلى أن المراد الغفران أو العفو ، وأنت لو وضعت أحدهما موضع رحمة الله لقلت : إن غفران الله قريب ، وإن عفو الله قريب ؛ وذهب

﴿ تنبيه ﴾ أفهم قوله « وربما » أن ذلك قليل ، ومراده التقليل النِّسْبِىُّ : أى قليل بالنسبة إلى ما ليس كذلك ، لا أنه قليل فى نفسه ؛ فإنه كثير كما صرح به فى شرح الكافية ؛ نعم الثانى قليل .

(وَلاَ يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدْ * مَعْنًى) كالمرادِفِ مع مُرَادفه ، والموصوفِ مع صفته ؛ لأن المضاف يتخصَّص أو يتعرَّف بالمضاف إليه ، فلا بدَّ أن يكون غيرَهُ فى المعنى ؛ فلا يقال : قَمْحُ بُرٍّ ، ولا رَجُلُ فَاضِلٍ ، ولافاضلُ رَجُلٍ (وَأَوِّلْ مُوهِماً إِذَا وَرَدْ) أى : إذا جاء من كلام العرب مايُوهِم جوازَذلك وجب(١) تأويلُه ؛ فمما أوهم إضافة الشىء إلى مرادفه قولُهم: جَاءَنِى سَعِيدُ كُرْزٍ ، وتأويله أن يراد بالأول المسمَّى و بالثانى الاسم ، أى : جاءنى مُسَمَّى هذا الاسمِ ؛ ومما أوهم إضافة الموصوف إلى صفته قولُهم : حَبَّةُ الْحَمْقَاءِ ، وصَلاَةُ الْأُولَى ، ومَسْجِدُ الْجَامِعِ ، وتأويله أن يقدَّر موصوفٌ ، أى : حبةُ البقلةِ الحمقاء ، وصلاةُ الساعةِ الأولى ، ومسجدُ المكانِ الجامعِ ؛ ومما أوهم إضافة الصفة إلى الموصوف قولُهم:جَرْدُ قَطِيفَةٍ ، وسَحْقُ عِمَامَةٍ ، وتأويله أن يقدر موصوف أيضا وإضافة الصفة إلى جنسها : أى شىءٌ جَرْدٌ من جنسِ القطيفة ، وشىء سَحْقٌ من جنسِ العمامة .

الأخفش إلى أن المراد المطر ؛ وثالث التخريجات : أن لفظ « قريب » مما يستوى فيه المذكر والمؤنث ، كقولهم : ملحفة جديد ، وريح خريق ، ذكر الفراء ذلك وقال : إذا كان الغرض وصف شىء بالقرب فان كان من القرب فى النسب وجب مطابقة الوصف للموصوف ؛ فتقول : هذه فلانة قريبة فلان ، وهذا فلان قريب فلان ، وإن كان من قرب المسافة التى بينهما جاز فى لفظ « قريب » التذكير وإن كان الموصوف به مؤنثا فتقول : رأيت فلانة قريبا من فلان . ورابع التخريجات هو ما أشار الشارح إليه فى هذا الموضع ، وحاصله أن « قريب » المذكر أخبر به عن الرحمة ــ وهى مؤنثة ــ لكونها أضيفت إلى لفظ الجلالة ، وهذا اللفظ مما قد جرى الاستعمال على معاملته معاملة الاسم الذى مدلوله مذكر ، وإن كان مدلوله عند التحقيق لا يجوز أن يوصف بتذكير أو بتأنيث .

(١) قد ذكرنا لك فيما تقدم هذا المبحث وافيا ، وذكرنا لك اختلاف العلماء فيه ، وبينا حجة كل فريق ، فارجع إلى هذا كله فى (ص٣٧٦) من هذا الجزء .

﴿تنبيه﴾ : أجاز الفراء إضافة الشيء إلى ما بمعناه لاختلاف اللفظين ، ووافقه ابن الطراوة وغيرُه ، ونقله فى النهاية عن الكوفيين ، وجعلوا من ذلك نحو : « وَلَدَارُ ٱلْآخِرَةِ » و « حَقّ الْيَقِينِ » و « حَبْلِ الْوَرِيدِ » و « حَبّ الْحَصِيدِ » وظاهر التسهيل وشرحه موافقته .

(وَبَعْضُ ٱلْأَسْمَاءِ) تمتنعُ إضافته : كالمضمَرات ، والإشارات ، وكغير « أيّ » من الموصولات ومن أسماء الشروط ومن أسماء الاستفهام ، وبعضُها (يُضَافُ أبدًا) فلا يستعمل مفرداً بحال (وَبَعْضُ ذَا) الذى يضاف أبدا (قَدْ يَأْتِ لَفْظًا مُفْرَدَا) أى : يأتى مفردا فى اللفظ فقط ، وهو مضاف فى المعنى ، نحو : كُلّ ، و بعض ، وأيّ ، قال الله تعالى : « وَكُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ » « فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ » « أَيًّا مَا تَدْعُوا » .

﴿ تنبيه ﴾ : أشعر قوله « و بعض الأسماء » ، وقوله « و بعض ذا قد يأت لفظا مفردا » أن الأصل والغالبَ فى الأسماء أن تكون صالحةً للإضافة والإفراد ، وأن الأصل فى كل ملازمٍ للاضافة أن لا ينقطعَ عنها فى اللفظ .

واعلم أن اللازم للاضافة على نوعين : مايختص بالإضافة إلى الجمل ، وسيأتى ، وما يختص بالمفردات ، وهو على ثلاثة أنواع : مايضاف للظاهر والمضمر ، وذلك نحو : كِلاَ ، وكِلْتاَ ، وعِنْدَ ، ولَدَى ، وسِوَى ، وقُصَارَى الشيء ، وحُمَاداه : بمعنى غايته ، وما يختص بالظاهر ، وذلك نحو : أُولِى ، وأُولاَت ، وذِى ، وذَات ، وما يختص بالمضمر ، و إليه الإشارة بقوله : (وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَتْماً) أى وجو با (امْتَنَعْ * إِيلاَؤُهُ اسْماً ظَاهِراً حَيْثُ وَقَعْ) وهذا النوع على قسمين : قسم يضاف إلى جميع الضمائر (كَوَحْدَ) نحو : جِئْتُ وَحْدِى ، وجِئْتَ وَحْدَكَ ، وَجَاءَ وَحْدَهُ ؛ وقسم يختص بضمير المخاطب ، نحو : (لَبَّيْ وَدَوَالَيْ) و (سَعْدَيْ) وَحَنَانَيْ ، وهَذَا ذَيْ ، تقول : لَبَّيْكَ ، بمعنى إقامةً على إجابتك بعد إقامة ، من أَلَبَّ بالمكان إذا أقام به ، ودَوَالَيْكَ ، بمعنى تداوُلاً لك بعد تَدَاول ، وسَعْدَيْكَ ، بمعنى إسعادا لك بعد إسعاد ، ولا يستعمل إلا بعد لَبَّيْكَ ، وحَنَانَيْكَ ، بمعنى تحنُّناً عليك بعد تحنن ، وهَذَا ذَيْكَ ـ بذالين معجمتين ـ بمعنى إسراعًا لك بعد إسراع (وَشَذَّ إِيلاَءُ يَدَيْ لِلَبَّيْ) فى قوله :

٦١٢ — دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسْوَرًا فَلَبَّى فَلَبَّىْ يَدَىْ مِسْوَرِ

٦١٢ — قال العينى (٣ — ٣٨١ بهامش الخزانة) عن نسبة هـذا البيت إلى قائله : « أقول : قائله هو أعرابى من بنى أسد ، قاله أبو تمام » اهـ . وقد ذكر العلماء أن هـذا أحد أبيات سيبويه الخمسين التى لم يعلم قائلها . وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ١٧٦ بولاق) .

اللغة : « دعوت » تقول : دعوت فلانا أدعوه دعاء ، إذا طلبته واستعنت به « نابنى » نزل بى وأصابنى « مسور » بكسر فسكون فواو مفتوحة ، بزنة منبر — اسم رجل « لبى » أجاب بقوله : لبيك « فلبى يدى مسور » قال سيبويه : «هذا باب ذكر معنى لبيك وسعديك وما اشتقا منه . وإنما ذكر ليبين لك وجه نصبه . حدثنا أبو الخطاب أنه يقال للرجل المداوم على الشىء لا يفارقه ولا يقلع عنه : قد ألبّ فلان على كذا وكذا ، ويقال : قد أسعد فلان فلانا على أمره ، وساعده ، والإلباب والمساعدة دنو ومتابعة ، إذا ألبّ على الشىء فهو لا يفارقه ، وإذا أسعده فقد تابعه ، فكأنه إذا قال الرجل للرجل يا فلان فقال لبيك وسعديك فقد قال : قربا منك ومتابعة لك ؛ فهذا تمثيل ، وإن كان لا يستعمل فى الكلام . . . . وإنما حملنا على تفسير لبيك وسعديك لنوضح به وجه نصبهما ؛ لأنهما ليسا بمنزلة سقيا ورعيا وحمـدا وما أشبهه ، ألا ترى أنك تقول للسائل عن تفسير سقيا وحمدا : إنما هو سقاك الله سقيا ، وأحمد الله حمدا ، وتقول : حمـدا ، بدل من أحمـد ، وسقيا ، بدل من سقاك الله ، ولا تستطيع أن تقول : ألبك لبا ، وأسعدك سعدا ، بدل من أسعد ، ولا لبا ، بدل من ألب ؛ فلما لم يكن ذلك فيـه التمس له شىء من غير لفظه . . . فالتمست ذلك للبيك وسعديك وللفظ الذى اشتقا منه ؛ إذ لم يكونا فيه بمنزلة الحمـد والسقى فى فعلهما ، ولا يتصرفان تصرفهما ، فمعناهما القرب والمتابعـة » اهـ . وقال أبو سعيد السيرافى : « اعلم أن التثنية فى هـذا الباب (يريد فى لبيك وسعديك وهذاذيك ونحوهن) الغرض منها التكثير ، وأنه يعود مرة بعد أخرى ، ولا يراد بها اثنان فقط من المعنى الذى يذكر ؛ والدليل على ذلك أنك تقول : ادخلوا الأول فالأول ، وإنما غرضك أن يدخـل كل ، وجئت بالأول فالأول حتى تعلم أنه شىء بعد شىء ، ولا تحتاج إلى تكريره أكثر من مرة فيعلم له أنه شىء يعود بعد الأول ويكثر ، فتكتفى بذلك اللفظ ، وهذا المثنى كله غير متصرف : أى أنه لا يكون إلا مصدرا منصوبا أو اسما فى موضع الحال ، وإنما لم يتمكن لأنه دخله بالتثنية لفظا معنى التكثير ، ودخل هذا اللفظ لهذا المعنى فى موضع المصدر فقط ؛ فلم يتصرفوا فيه ، وبعضه يوحد فيتصرف ، كما قال تعالى : (وَحَنَانًا مِنْ لَدُنَّا) » اهـ . قلت : والدليل على تصرف حنان لأنه وحـد قول الشاعر :

فَقَالَتْ : حَنَانٌ ! مَا أَتَى بِكَ هٰهُنَا ؟ أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحَىِّ عَارِفُ ؟

... ...

الإعراب : « دعوت » فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله « لما » اللام حرف جر ، وما : اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بدعا « نابنى » ناب : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به لناب ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « مسورا » مفعول به لدعوت « فلبى» الفاء حرف عطف ، لبى : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مسور ، وجملة الفعل وفاعله معطوفة بالواو على جملة دعوت مسورا « فلبى » الفاء حرف عطف ، لبى : مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف ، وتقدير الكلام : فأجيب إجابة بعد إجابة ، منصوب بالياء المفتوح ما قبلها لأنه مثنى ، وهو مضاف و « يدى » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى ، ويدى مضاف و « مسور » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « فلبى يدى مسور » حيث أضيف « لبى » إلى اسم ظاهر — وهو « يدى مسور » — ومن حقه أن يضاف إلى ضمير المخاطب دون غيره ؛ فلا يضاف إلى غير الضمير ، ولا إلى ضمير غير ضمير المخاطب ، وذلك بأن يقال : لبيك ، ولبيكما ، ولبيكم . وإضافة «لبى» فى بيت الشاهد إلى الاسم الظاهر شاذة فى الاستعمال ، وهى — مع شذوذها — ترد على طائفتين من العلماء : الطائفة الأولى ذهبت إلى أن الكاف اللاحقة فى لبيك وأخواته حرف خطاب ، وليست ضميرا ، ومثلها مثل الكاف فى قولهم : ذلك ، وذلكما ، وذلكم ، وذلكن . وقد ذهب إلى ذلك الأعلم الشنتمرى ، قال — فى شرح قول عبد بنى الحسحاس * إذا شق برد . . . البيت * وهو الشاهد (رقم ٦١٥) الآتى — ما نصه : « الشاهد فيه قوله دواليك ، ونصبه على المصدر الموضوع موضع الحال ، وثنى لأن المداولة من اثنين ، والمعنى اعتورنا هذا الفعل متداولين له ، والكاف للخطاب ، ولا حظ لها فى معنى الإضافة ؛ فلذلك لم يتعرف ما قبلها بها ووقع حالا » اه كلامه بحروفه . ووجه الرد على الأعلم ومن يشايعه أن الشاعر قد وضع الاسم الظاهر فى هذا البيت موضع الكاف ، ولابد أن يكون هذا الاسم الظاهر مضافا إليه ، فلما عاقب هذه الكاف الاسم الظاهر علم أن موضع الكاف كموضع الاسم الظاهر ؛ فهى إذن مجرورة المحل بالإضافة ، كما أن الاسم الظاهر مجرور بالإضافة ، ولا يكون ذلك إلا إذا كانت الكاف ضمير المخاطب ، لا حرف خطاب كما زعم . والطائفة الثانية ذهبت إلى أن « لبى » اسم مفرد آخره ألف ، وإنما تصير هذه الألف ياء فى « لبيك » كما تصير ألف « لدى » ياء فى « لديك » . وقد ذهب إلى ذلك يونس بن حبيب شيخ سيبويه ، قال سيبويه فى بيان مذهب يونس (ج ١ ص ١٧٦) ما نصه : « وزعم يونس أن لبيك اسم واحد ولكنه جاء على هذا اللفظ فى الإضافة كقولك : عليك » اه . ووجه الرد من بيت الشاهد على

كما شذت إضافته إلى ضمير الغائب فى قوله :

٦١٣ — لَقُلْتُ لَبَّيْهِ لِمَنْ يَدْعُونِى

هذا القول أنه لو كان لبيك مفردا قلبت ألفه ياء للاضافة كما تقلب ألف لدى للاضافة ياء وكما تقلب ألف على للاتصال بالضمير ياء لـكانت الألف تبقى إذا أضيف إلى اسم ظاهر ، نظير المقيس عليه ، ألا ترى أنك لو أضفت لدى إلى اسم ظاهر لقلت : لدى زيد ، ولدى الباب ؟ وكذا لو وصلت على باسم ظاهر فقلت : الإثم على زيد ، وعلى ظاهر البيت ، لم تقلب الألف فى ذلك كله ؛ فكان ينبغى ألا تقلب الألف ياء فى « لبى يدى مسور » ، فلما بقيت الياء مع الاسم الظاهر كما كانت مع الضمير علمنا أنها ليست منقلبة عن ألف كما زعم يونس ، وقد ذكر هـذا الرد سيبويه بقوله : « فلو كان بمنزلة على لقال فلبى يدى مسور ؛ لأنك تقول : على زيد ، إذا أظهرت الاسم » اه .

وقال العينى : « وزعم سيبويه أن لبيك تثنية لب ، وزعم يونس أنه اسم مفرد ، وأصله لبى على وزن فعلى ، ثم قلبت ألفه ياء لاتصاله بالضمير كما فى عليك وإليك ، ورد عليه سيبويه بهذا البيت فانه أضافها إلى الظاهر ولم يأت بالألف ، ولو كان بمنزلة على لقال : فلبى يدى مسور ؛ لأنك تقول : على زيد ، إذا أظهرت الاسم ، وإذا لم تظهر قلت : عليه ، كما قال :

دَعَوْتُ فَتًى أَجَابَ فَتًى دَعَاهُ بِلَبَّيْهِ أَشَمَّ شَمَرْدَلِىُّ » اه

٦١٣ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وقبله قوله :

إِنَّكَ لَوْ دَعَوْتَنِى وَدُونِى زَوْرَاءُ ذَاتُ مُتْرَعٍ بَيُونِ

ولم أقف له على نسبة إلى قائل معين .

اللغة : « دعوتنى » طلبتنى لدفع كرب أو إنالة عرف أو نحو ذينـك « زوراء » هى الأرض البعيدة ، وهى أيضا البئر العميقة ، ومنه سموا دجـلة بغداد بالزوراء « مترع » المشهور فى ضبط هذه الـكلمة أنها بميم مضمومة بعدها تاء مثناة ساكنة فراء مهملة مفتوحة ، على أنه اسم مفعول من قولك : أترع فلان الحوض والبئر ونحوهما ، إذا ملأهما ، وأصله قولهم: بئر ترع ــ بالتحريك ــ يريدون أنه مملوء ، ذكر ذلك العينى ، ثم ضبطه عن بعضهم بفتح الميم بعدها نون فزاى من قولهم : بئر نزوع ونزيع ، إذا كانت قريبة القعر ينزع منها باليـد ، ثم قال : « والأول أصح وأقرب » اه . « بيون » بزنة رسول ــ هى البـئر البعيدة القعر الواسعة ، وكذلك البائنة ، ويراد منه ههنا مافيه من الوصف ، كما يراد من المترع البئر دون أوصافه ، وبهذا يصح أن يوصف المترع بالبيون ، فافهم ذلك .

المعنى : يقول لمن يخاطبه : إننى لا أتأخر عن إجابة دعوتك ، ولا تمنعنى العراقيل مهما

﴿تنبيه﴾ : مذهبُ سيبويه أن لبيك وأخواته مصادرُ مثناةٌ لفظاً ومعناها التكثير، وأنها تُنْصَبُ على المصدرية بعواملَ محذوفةٍ من ألفاظها إلا هَذَا ذَيْكَ وَلَبَّيْكَ فمن معناها، وجَوَّز سيبويه فى هَذَا ذَيْكَ فى قوله :

٦١٤ — ضَرْباً هَذَاذَيْكَ وَطَعْناً وَخْضاً

عظمت عن تلبيتك، فلو أن بينى و بينك بئرا عميقة الغور ومهامه فسيحة الأرجاء لـكنت مسرعا إلى إجابة دعوتك،

الإعراب : « إنك » إن : حرف توكيد ونصب، وضمير المخاطب اسمه « لو » حرف شرط غير جازم « دعوتنى » فعل ماض، وتاء المخاطب فاعله، والنون للوقاية، و ياء المتكلم مفعول به «ودونى» الواو واو الحال، دون : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، و ياء المتكلم مضاف إليه « زوراء » مبتدأ مؤخر، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال صاحبه ياء المتكلم الواقعة مفعولا به فى دعوتنى « ذات » اسم بمعنى صاحبة نعت لزوراء، مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف و « مترع » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « بيون » صفة لمترع مجرور بالكسرة الظاهرة « لقلت » اللام واقعة فى جواب لو، قلت : فعل وفاعل « لبيه » مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف، وتقدير الكلام : لقلت أجبتك إجابة بعد إجابة، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « لمن » اللام حرف جر، ومن : اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر باللام، والجار والمجرور متعلق بقلت « يدعونى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من الموصولة، والنون للوقاية، و ياء المتكلم مفعول به، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله لامحل لها من الإعراب صلة الموصول، وجملة لو وشرطها وجوابها فى محل رفع خبر إن .

الشاهد فيه : قوله : «لبيه» حيث أضاف « لبى » إلى ضمير الغائب، وذلك شاذ، وحقه أن يضاف إلى ضمير المخاطب، ومع شذوذه يبطل به مذهب الأعلم فى لبيك من أن الكاف حرف خطاب نظيرها فى قولهم : ذلك، ووجه الرد أن ضمير الغائب قد عاقب هذه الكاف، ولا يقول هو إنها حرف غيبة ؛ فهى ضمير غيبة ؛ فتكون الكاف ضمير خطاب لئلا يختلف الحالان .

٦١٤ — هذا بيت من الرجز المشطور، وهو من أرجوزة للعجاج يمدح فيها الحجاج بن يوسف الثقفى، و يذكر إيقاعه بأصحاب عبد الرحمن بن الأشعث، والبيت من شواهد سيبويه (١ — ١٧٥ بولاق) وقبله قوله :

تَجْزِيهِمُ بِالطَّعْنِ فَرْضاً فَرْضاً   وَتَارَةً يَلْقَوْنَ قَرْضاً قَرْضاً

... ...

حَتَّى تُقَضِّى الأَجَلَ المُنْقَضَّا ضَرْبًا هَذَاذَيْكَ وَطَعْنًا وَخْضًا

* يُمْضِى إِلَى عَاصِى العُرُوقِ النَّحْضَا *

جَاءُوا مُخِلِّينَ فَلَاقَوْا حَمْضَا طَاغِينَ لَا يَزْجُرُ بَعْضٌ بَعْضَا

اللغة : « تجزيهم » هو خطاب للحجاج ، وحديث عن الخوارج الذين هم أصحاب ابن الأشعث « تقضى » هو فعل مضارع مبدوء بتاء الخطاب ، وماضيه قضى مضعف الوسط «الأجل المنقض» المنقض : اسم فاعل فعله انقض الطائر ونحوه إذا وثب على الصيد ، وقد جعل أجلهم كأنه منقض عليهم من عل ؛ لأنه قد بلغ نهايته « هذاذيك » هو واقع موقع قولك : قطعا سريعا بعد قطع سريع ، وأصله من الهذ ، وهو الإسراع فى القطع ، والمراد من هذه التثنية التكثير لا الهذ مرتين فحسب « وطعنا » الطعن : هو الوخز بالرمح « وخضا » قال ابن فارس : الوخض الطعن غير الجائف ، يقال : وخضه بالرمح . وقال ابن يعيش : الوخض الطعن الجائف . وقال الأعلم أيضا : الوخض الطعن الجائف ، أى : يضرب الأعناق ويطعن فى الأجواف . وقال النحاس : الوخض التجريض « يمضى » مضارع أمضى ، والضمير المستتر فيه يعود إلى الطعن « عاصى العروق » قال الجوهرى : العاصى : العرق الذى لا يرقأ ، ويجمع على عواص « النحضا » النحض - بفتح فسكون - هو اللحم المكتنز كلحم الفخذ . وهو مفعول به ليمضى ، وكأن الطعن يمزق أجسامهم فينقل قطعا من لحومهم إلى عروقهم « جاءوا مخلين » المخل : اسم الفاعل من أخلّ ، إذا طلب الخلة ، والخلة - بضم الخاء - النبات الحلو « لاقوا » وجدوا « الحمضا » الحمض - بفتح فسكون - ما حمض من النبات ، وكنى بذلك عن أنهم أرادوا أن يظفروا بحاجتهم ومأمولهم فلاقوا الحتف فى سبيله ، فالخلة هى الأمر المطلوب والرغبة المرجوة ، والحمض هو الموت ، ونظيره قول الشاعر :

وَإِنَّ لَنَا حَمْضًا مِنَ المَوْتِ مُنْقَعًا وَإِنَّكَ مُخْتَلٌّ فَهَلْ أَنْتَ حَامِضُ

الإعراب : « ضربا » يجوز أن يكون مفعولا مطلقا منصوبا بفعل محذوف ، وكأنه قال : اضرب ضربا ، ويجوز أن يكون مفعولا بفعل محذوف ، أى : تجزيهم ضربا ، ويجوز أن يكون منصوبا على نزع الخافض ، وكأنه قد قال : بضرب ، نظير قوله فيما قبل « تجزيهم بالطعن » « هذاذيك » مفعول مطلق لفعل محذوف مقدر من معناه ، وكأنه قد قال : اقطع قطعا ، أو أسرع إسراعا ، منصوب بالياء المفتوح ما قبلها نيابة عن الفتحة لأنه مثنى ، وهو مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر « وطعنا » الواو حرف عطف ، طعنا : معطوف على ضربا « وخضا » نعت لطعن منصوب بالفتحة الظاهرة .

... ...

الشاهد فيه : قوله « هذاذيك » فان سيبويه رحمه الله قد جوز فيه أن يكون حالا كما جوز فيه أن يكون مفعولا مطلقا كما أعربناه ، قال سيبويه (١ - ١٧٥) : « كأنه أراد بقوله لبيك وسعديك إجابة بعد إجابة ، كأنه يقول : كلما أجبتك فى أمر فأنا فى الأمر الآخر مجيب ، وكأن هذه التثنية أشد توكيدا ، ومثله إلا أنه قد يكون حالا وقع عليه الفعل - قول الشاعر * إذا شق برد ... البيت * أى : مداولتك ، ومداولة لك ، وإن شاء كان حالا ، ومثله أيضا * ضربا هذاذيك وطعنا وخضا * » اهـ كلامه . وجوز الأعلم الشنتمرى فى « هذاذيك » فى بيت الشاهد الذى معنا ثلاثة أوجه : أحدها أن يكون نعتا لضربا ، وثانيها أن يكون حالا منه ، وثالثها أن يكون بدلا منه ، قال: « والمعنى ضربا يهذ هذا بعد هذ ، على التكثير ، وهو صفة للضرب ، أو بدل منه ، ويجوز أن يكون حالا من نكرة » اهـ . وقد أنكر المتأخرون على سيبويه تجويزه الحالية وعلى الأعلم تجويزه الوصفية ، وحجتهم فى هذا الإنكار شيئان : أولهما أن « هذاذيك » معرفة بسبب الإضافة إلى ضمير المخاطب ، والمعرفة لا تقع حالا ولا تكون صفة للنكرة ، وثانيهما أن المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولا مطلقا ، قال ابن هشام : « وتجويز سيبويه فى هذاذيك فى البيت وفى دواليك من قوله * دواليك حتى كلنا غير لابس * الحالية بتقدير نفعله متداولين وهاذين أى مسرعين - ضعيف ؛ للتعريف ، ولأن المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولا مطلقا » اهـ . وقد نقل الشارح الأشمونى عبارته هذه بنصها . قلت : وهو كلام لا يقضى العجب منه ، وهو فاسد من وجوه : أولها أن الأعلم لا يرى أن « هذاذيك » معرفة حتى يرد عليه بذلك ؛ لأن الكاف عنده حرف خطاب لا ضمير مخاطب ، على ما علمت من كلامه الذى أثرناه لك فى شرح الشاهد السابق . وثانيها أن سيبويه لم يجعل هذه المعرفة حالا إلا بعد أن أولها بنكرة مشتقة كما هو تصريحهم فى قولهم « بتقدير نفعله مداولين وهاذين » وقد علم مما تقدم فى باب الحال أن المعرفة قد وردت عنهم فى موضع الحال بتقدير النكرة ، فما يمنع من أن يكون هذا من ذلك ، وثالثها أن قولهم « إن المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولا مطلقا » كلام عجيب ؛ فان كانوا يقولونه عن قياس وعلة فغير مسلم لهم حتى يذكروا هذه العلة لنرى فيها رأينا ، على أن اللغة لا تثبت بالأقيسة ، وإن كانوا يقولونه عن استقراء فكيف تجاهلوا رأى سيبويه وهو الذى نقل لهم أكثر ما يتعالمون به ، وكيف تجاهلوا مع ذلك قول من بعده ، وهذا أبو سعيد السيرافى يقول فى أثناء العبارة التى أثرناها لك فى شرح الشاهد (رقم٦١٢) « وهذا المثنى كله غير متصرف : أى أنه لا يكون إلا مصدرا منصوبا أو اسما فى موضع الحال » اهـ . وبعد ؛ فما يمنع أن يكون سيبويه والأعلم قد أرادا أن « هذاذيك » مفعول مطلق لفعل محذوف ، وأن هذا الفعل مع فاعله فى محل نصب صفة أو حال ، بدليل قول الأعلم : « والمعنى

وفى « دَوَالَيْكَ » فى قوله :

٦١٥ — إِذَا شُقَّ بُرْدٌ شُقَّ بِالْبُرْدِ مِثْلُهُ ... دَوَالَيْكَ حَتَّى كُلُّنَا غَيْرُ لَابِسِ

ضربا بهذ هذا بعد هذ » اه . وقال ابن هشام اللخمى : « وقيل : إن هذاذيك منصوب بإضمار فعل من لفظه ، وذلك الفعل فى موضع نصب على الصفة لضرب ، والضرب منصوب بفعل من لفظه ، كأنه قال : تضربهم ضربا يهذ اللحم هذا بعد هذ » اه .

٦١٥ — هذا بيت لسحيم عبد بنى الحسحاس ، وقبله قوله :

كَأَنَّ الصُّبَيْرِيَّاتِ وَسْطَ بُيُوتِنَا ... ظِبَاءٌ تَبَدَّتْ مِنْ خِلَالِ الْمَكَانِسِ

فَكَمْ قَدْ شَقَقْنَا مِنْ رِدَاءٍ مُنَيَّرٍ ... عَلَى طَفْلَةٍ مَمْكُورَةٍ غَيْرِ عَانِسِ

وَهُنَّ بَنَاتُ الْقَوْمِ إِنْ يَظْفَرُوا بِنَا ... يَكُنْ فِى ثَبَاتِ الْقَوْمِ إِحْدَى الدَّهَارِسِ

اللغة : « الصبيريات » جمع صبيرية ، وهى المنسوبة إلى صبير بن يربوع « المكانس » جمع مكنس ، وهو المكان الذى يكنس فيه الظبى : أى يستتر ، وأصله الكناس — بزنة كتاب — وهو الموضع الذى يكتن فيه ويستتر ، وتقول : كنس الظبى — من باب جلس — وتكنس ، إذا دخل الكناس « منير » أى : ذى أعلام « طفلة » بفتح الطاء المهملة وسكون الفاء — هى المرأة الناعمة « ممكورة » هى الممتلئة الساقين « إذا شق برد — إلخ » شق الثوب : تمزيقه ، والبرد — بضم فسكون — الكساء ، وقال أبو حاتم : لا يقال للكساء برد حتى يكون فيه وشى ، ودواليك : من المداولة وهى المداوبة ، وهى تعاور الشىء بينك وبين غيرك . قال الأعلم : «وكان الرجل إذا أراد تأكيد المودة بينه وبين من يحب واستدامة مواصلته شق كل واحد منهما برد صاحبه ، يرى أن ذلك أبقى للمودة » اه . وقال الجوهرى : « تزعم النساء أنه إذا شق أحد الزوجين عند البضاع شيئا من ثوب صاحبه دام الود بينهما ، وإلا تهاجرا » اه . وقال العينى : «كانت عادة العرب فى الجاهلية أن يلبس كل واحد من الزوجين برد الآخر ، ثم يتداولان على تخريقه حتى لا يبقى فيه لبس ، طلبا لتأكيد المودة » اه ويروى * إذا شق برد شق بالبرد برقع * .

الإعراب : « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط مبنى على السكون فى محل نصب بشق الثانى « شق » فعل ماض مبنى للمجهول « برد » نائب فاعل ، والجملة من الفعل ونائب فاعله فى محل جر بإضافة إذا إليها « شق » فعل ماض مبنى للمجهول « بالبرد » جار ومجرور متعلق بشق «مثله» مثل : نائب فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى البرد مضاف إليه « دواليك » مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف ، والتقدير : تداول ذلك تداولا ، وهو منصوب بالياء المفتوح ما قبلها نيابة عن الفتحة لأنه مثنى ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر « حتى » حرف ابتداء مبنى على السكون لا محل له من الإعراب

الحاليةَ بتقدير نَفْعَلُه مُدَاوِلين وهَاذِّين ، أى : مسرعين ، وهو ضعيف ؛ للتعريف ، ولأن

«كلنا» كل : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المتكلم ومعه غيره مضاف إليه «غير» خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و «لابس» مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله «دواليك» فإنه مصدر مثنى مضاف إلى ضمير المخاطب ، ومعناه التكرار ؛ وهو عند النحاة منصوب على أنه مفعول مطلق بفعل محذوف ، ولم يجوز فيه المتأخرون سوى ذلك وقد جوز سيبويه فيه هذا الوجه ووجها آخر ، وهو أن يكون حالا على التأويل بنكرة مشتقة : أى نفعل ذلك متداولين ، قال الأعلم فى شرحه : «الشاهد فيه قوله دواليك ، ونصبه على المصدر الموضوع موضع الحال ، وثنى لأن المداولة من اثنين ، والمعنى : اعتورنا هذا الفعل متداولين له» اه .

وههنا شىء طريف ، وهو أن الشيخ يس نقل عن اللقانى قوله «ثم لا يخفى أن فى قوله دواليك فى البيت - على تفسيره بتداولا - حجة للأعلم على أن الكاف حرف لمجرد الخطاب ؛ إذ لم يمكن كونها فاعلا للتداول ولا مفعولا له ؛ إذ فاعله المتكلم وجماعته ، ومفعوله شق البرد ، فتنتفى اسميتها بانتفاء لازمها (يريد أنه إذا لم يصلح أن تكون الكاف فاعلا فتكون إضافة المصدر إلى فاعله ، ولا مفعولا فتكون إضافة المصدر إلى مفعوله - وجب أن تكون حرفا ، لأن الاسمية لا تخلو عن واحد منهما) ولو فسرنا دواليك بإدالة منك بعد إدالة يندفع ذلك ؛ إذ هى فاعل الإدالة ، والتقدير : قائلين يا ألله إدالة منك بعد إدالة » اه . وكل هذا كلام عار عن التحقيق ، ويوضحه لك أنك لو قلت : داولتك هذا الأمر ، كانت تاء المتكلم فاعلا وكاف المخاطب مفعولا ، وأنه يجوز أن تقول : داولتنى هذا الأمر ، فتكون تاء المخاطب فاعلا وياء المتكلم مفعولا به ، والمعنى فى العبارتين واحد لم يتغير ، لأن معنى المفاعلة أن يكون كل واحد من الفاعل والمفعول به له من الأثر فى صاحبه مثل ما لصاحبه من الأثر فيه ، فيصح أن يكون كل واحد منهما فاعلا فى اللفظ كما يصح أن يكون كل واحد منهما مفعولا فى اللفظ . ثم أنت لو قلت : مداولتى إياك على هذا الأمر ، ومداولتك إياى على هذا الأمر - كان هذا مصدرا مضافا إلى أحد معموليه بغير خلاف ، فلم اختلف الحال حين قلت دواليك مع أن دواليك لا تخرج فى المعنى عن قولك تداولك معى بعد تداولك معى على هذا الأمر ، فقوله إنه لا يصح جعل الكاف فاعلا لأن الفاعل هو المتكلم وجماعته غير مسلم ، بل الفاعل هو المخاطب أيضا ، لأن المتكلم والمخاطب يتداولان الأمر بينهما فكل واحد منهما ذو أثر بصاحبه ، وقوله ولا يصح أن تكون الكاف مفعولا لأن المفعول شق البرد ، غير مسلم أيضا ؛ لأن المخاطب مفعول به للتداول والمتكلم أيضا مفعول به للتداول ، وشق البرد هو المفعول الثانى وهو الذى يتعدى إليه التداول بعلى أو بنفسه ؛ فثبت بهذا التحقيق أن الكاف يصح أن تكون فاعلا فى دواليك ، ويصح أيضا أن تكون مفعولا به ، وإذا ثبت ذلك كانت اسما بغير شك ، فاحفظ هذا ولا تغفل عنه .

المصدر الموضوعَ للتكثير لم يثبُتْ فيه غير كونه مفعولا مطلقا . وجوز الأعلم فى هَذَا ذَيْكَ فى البيت الوصفيةَ ، وهو مردود بما ذكر ، ولأنه معرفة و « ضربا » نكرةٌ ، وذهب يونس إلى أن لَبَّيْكَ اسمٌ مفرد مقصور أصله لَبَّىْ قُلبت ألفُهُ ياءً للاضافة إلى الضمير كما فى عَلَىْ وإلىْ ولدى ، وردَّ عليه سيبويه بأنه لوكان كذلك لما قلبت مع الظاهر فى قوله :

* فَلَبَّىْ يَدَىْ مِسْوَرِ *

وقول ابن الناظم إن خلاف يونس فى لبيك وأخواته وهم ، وزعم الأعلم أن الكاف حرف خطاب لا موضع له من الإعراب مثلها فى « ذلِكَ » . ورد عليه بقولهم : لَبَّيْهِ ، وَلَبَّىْ يَدَىْ مِسْوَرِ ، و بحذفهم النون لأجلها ولم يحذفوها فى ذَانِكَ ، و بأنها لا تلحق الأسماء التى لا تشبه الحرف اه .

النوع الثانى من اللازم للاضافة ــ وهو ما يختص بالجمل ــ على قسمين : مايختص بنوع من الجمل ، وسيأتى ، ومالا يختص ، وإليه الإشارة بقوله : (وَأَلْزَمُوا إضَافَةً إلَى الْجُمَلْ * حَيْثُ وَإذْ) فشمل إطلاقُه الجملَ الجملةَ الاسميةَ والفعليةَ ؛ فالاسمية نحو : جَلَسْتُ حَيْثُ زَيْدٌ جَالِسٌ ، « وَاذْكُرُوا إذْ أنْتُمْ قَلِيلٌ » والفعلية نحو : جَلَسْتُ حيث جَلَسْتَ ، وَأَجْلِسْ حَيْثُ أجْلِسُ « وَاذْكُرُوا إذْ كُنْتُمْ قَلِيلاً » « وَإذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا » ومعنى هذا المضارع المضى حينئذ ، وأما نحو قوله :

٦١٦ ــ أمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالِعاَ

---

٦١٦ ــ هذا بيت من الرجز المشطور ، و بعده قوله :

* نَجْماً يُضِيء كَالشِّهَابِ سَاطِعاً *

ولم أقف لهذا الرجز على نسبة إلى قائل معين

اللغة : « ترى » هى ههنا بصرية ، بمعنى تنظر وتبصر ، وجوز العينى أن تكون علمية طالبة لمفعولين « حيث » اسم للمكان اتفاقا ، ويندر مجيئها للزمان ، وأكثر العرب يأتى بها مبنية ومنهم ــ وهم بنو فقعس ــ من يعربها ؛ ومنهم ــ وهم بنو طيء ــ من يقول فيها : حوث ، بالواو مكان الياء . ومن بناها من العرب يبنيها على الضم تشبيها لها بالغايات كقبل و بعد ، أو على الكسر على ما هو الأصل فى التخلص من التقاء الساكنين ، أو على الفتح للتخفيف . وقراءة من قرأ :

. . . .

(مِنْ حَيْثِ لاَ يَعْلَمُونَ) تحتمل وجهين : أحدهما أن تكون معربة مجرورة بمن ، والآخر أن تكون مبنية على الكسر . وأغلب أحوالها أن تكون فى محل نصب على الظرفية ، أو فى محل خفض بمن ، وربما جرت بغير من ، كجرها محلا باضافة لدى إليها ، فى قول زهير بن أبى سلمى المزنى :

فَشَدَّ وَلَمْ يُفزِعْ بُيُوتًا كَثِيرَةً لدَى حَيْثُ أَلْقَتْ رَحْلَهَا أُمُّ قَشْعَمِ

وذهب أبو على الفارسى إلى أنها قد تقع منصوبة المحل على أنها مفعول به ، واستدل على ذلك بقوله تعالى : (اللّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ) فجعل «حيث» اسما للمكان مفعولا به لفعل محذوف يفسره أعلم ، والتقدير : الله أعلم يعلم الموضع الذى يجعل فيه رسالته ، ولم ينصبه بأعلم ؛ لأن أفعل التفضيل لا ينصب المفعول به فى غير المسألة المعروفة بمسألة الكحل ، ولم يجعل حيث ظرفا ؛ لأن المعنى على أن الله تعالى يعلم نفس المكان اللائق لوضع الرسالة فيه ، والظرفية تفيد أنه يعلم شيئا فى ذلك المكان ، وذهب ابن مالك إلى أنه يجوز أن تقع حيث اسما لإن ، وأنشد على ذلك قول الشاعر :

إنَّ حَيْثُ اسْتَقَرَّ مَنْ أَنْتَ رَاعِيهِ حِمًى فِيهِ عِزَّةٌ وَأَمَانُ

يريد إن المكان الذى يستقر فيه من تكون أيها المخاطب راعيا له لمكان محفوف بالعزة والأمان، وخرجه غيره على أن حيث ظرف متعلق بمحذوف خبر إن تقدم على اسمها ، وحمى اسمها مؤخرا «سهيل» نجم تنضج الفواكه عند طلوعه وينقضى به القيظ والحر «كالشهاب» الشهاب — بزنة الكتاب — شعلة من نار ساطعة : أى مرتفعة «ساطعا» مرتفعا ، فهو مؤكد لما فهم من قوله : كالشهاب .

الإعراب : «أما» أداة استفتاح ، حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «ترى» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «حيث» يجوز أن يكون مفعولا به لترى ، فهو مبنى على الضم فى محل نصب ، عند من جوز وقوع «حيث» مفعولا به كأبى على الفارسى البغدادى ، على ما ذكرنا فى لغة البيت ، وهو عند جمهرة النحاة الذين لا يجوزون ذلك ظرف مبنى على الضم فى محل نصب يتعلق بترى «سهيل» يروى بالجر على أن حيث مضاف وهو مضاف إليه ، ويروى بالرفع على أنه مبتدأ خبره محذوف ، وحيث مضافة إلى هذه الجملة «طالعا» من جعل ترى بصرية وروى «سهيل» بالجر فطالعا عنده حال من سهيل المضاف إليه ، ومن جعل ترى علمية جعل حيث مفعولها الأول وطالعا مفعولها الثانى ، ومن روى «سهيل» بالرفع جعل طالعا حالا من الضمير المستكن فى الخبر

وقوله :

٦١٧ — ... ... حَيْثُ لَيَّ الْعَمَائِمِ

العائد إلى سهيل « نجما » منصوب على المدح بفعل محذوف « يضيء » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى نجم « كالشهاب » جار ومجرور متعلق بيضيء « ساطعا » حال من الشهاب ، فهو مؤكد لصاحبه ، منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : فى هذا البيت شاهدان من شواهد النحو :

أولهما — وهو غير مقصود للشارح من الإتيان به ههنا — فى قوله « طالعا » فانه حال من « سهيل » و « سهيل » مضاف إليه ، ومجيء الحال من المضاف إليه — وإن كان قليلا — قد ورد منه فى الشعر العربى جملة صالحة ؛ فمن ذلك قول تأبط شرا :

سَلَبْتَ سِلَاحِى بَائِساً وَشَتَمْتَنِى فَيَا خَيْرَ مَسْلُوبٍ وَيَا شَرَّ سَالِبِ

فان قوله « بائسا » حال من ياء المتكلم المجرورة محلا بالإضافة فى قوله «سلاحى» ؛ ومن ذلك قول الآخر وأنشده أبو زيد :

عَوْذٌ وَبُهْثَةُ حَاشِدُون عَلَيْهِمُ حَلَقُ الْحَدِيدِ مُضَاعَفاً يَتَلَهَّبُ

فان قوله « مضاعفا » حال من الحديد المجرور باضافة حلق إليه . وقد سبقت هذه المسألة مشروحة فى باب الحال . وأنت خبير أن هذا الاستشهاد إنما يتم إذا رويت « سهيل » بالجر على أنه مضاف إليه وجعلت « ترى » بصرية ، فان رويته بالرفع على أنه مبتدأ خبره محذوف فطالعا حال من الضمير المستكن فى الخبر ، وإن جعلت « ترى » علمية فطالعا مفعول ثان ، ولا شاهد فى البيت لهذه المسألة على هذين الوجهين .

والشاهد الثانى — وهو المقصود للشارح من الإتيان بهذا البيت ههنا — فى قوله « حيث سهيل » بالجر على أن حيث قد أضيفت إلى المفرد ، وذلك نادر ، والكثير فيها أن تكون مضافة إلى جملة خبرية اسمية مثبتة أو فعلية مصدرة بماض مثبت أو منفى بلا أو بمضارع مثبت أو منفى بلم أو لا ، فأما « ما » فى قول الشاعر :

وَأَنِّى حَيْثُ مَا يُدْنِى الْهَوَى بَصَرِى مِنْ حَيْثُ مَا سَلَكُوا أَدْنُو فَأَنْظُورُ

فهى زائدة والجملة بعدها مثبتة .

وهذا الاستدلال إنما يتم على رواية جر « سهيل » . فان رويته بالرفع فهو مبتدأ خبره محذوف ، والجملة فى محل جر باضافة حيث إليها ، على ما ذكرناه فى الإعراب ، وتقدير الكلام حينئذ : أما ترى حيث سهيل موجود طالعا .

٦١٧ — هذه قطعة من بيت ، وقد وردت فى عدة أشعار بعضها معروف النسبة إلى قائله ،

... ...

و بعضها غير معروف النسبة إلى قائله ؛ فمن الأول قول كثير عزة :

وَهَاجِرَةٍ يَا عَزَّ يلطف حرُّهَا ... لِرُكْبَانِهَا مِنْ حَيْثُ لِيّ الْعَمَائِمِ
نَصَبْتُ لَهَا وَجْهِي وَعَزَّةُ تَتَّقِي ... بِجِلْبَابِهَا وَالسِّتْرِ لَفْحَ السَّمَائِمِ

ومن ذلك قول الفرزدق :

وَنَطْعَنُهُمْ حَيْثُ الْكُلَى بَعْدَ ضَرْبِهِمْ ... بِبِيضِ الْمَوَاضِي حَيْثُ لَيِّ الْعَمَائِمِ

ومن الثانى قول الآخر :

وَنَحْنُ سَقَيْنَا الْمَوْتَ بِالسَّيْفِ مَعْقِلاً ... وَقَدْ كَانَ مِنْهُمْ حَيْثُ لَيِّ الْعَمَائِمِ

والظاهر أن الشارح لم يأت بالبيت كاملا لاطلاعه على هـذا الشعر كله ؛ فلم يشأ أن يقتصر على أحدها ليكون محتملا لكلها .

الإعراب : سنعرب لك بيت الفرزدق لكونه البيت المشهور فى شروح الألفية ؛ إذ كان إعراب كل ماذكرنا من الأبيات شيئا يطول من غير موجب لذلك . « نطعنهم » نطعن : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، وضمير الغائبين مفعول به «حيث» ظرف مكان مبنى على الضم فى محل نصب بنطعن ، وهو مضاف و « الكلى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، و يجوز أن يكون الكلى مبتدأ مرفوعا بضمة مقدرة على الألف ، وخبره محذوف ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل جر باضافة حيث إليها ، والتقدير : ونطعنهم حيث الكلى موجودة «بعد» ظرف منصوب على الظرفية بنطعن ، وهو مضاف وضرب من « ضربهم » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه « ببيض » جار ومجرور متعلق بضرب ، و بيض مضاف و « المواضى » مضاف إليـه « حيث » ظرف مكان متعلق بضرب مبنى على الضم فى محل نصب ، وهو مضاف و « لى » مضاف إليـه ، ولى مضاف و « العمائم » مضاف إليه .

الشاهد فيه : فى هذا البيت الذى أعربناه شاهدان للمسألة التى نحن بصدد الحديث عنهـا : أحدهما قوله « حيث الكلى » وثانيهما قوله « حيث لى العمائم » والأول منهما محتمل لأن يكون شاهدا على القليل فى هذه المسألة بتقدير جر الكلى ومحتمل لأن يكون جاريا على الكثير بأن تكون الكلى مرفوعة على أنها مبتدأ حذف خبره ، والثانى منهما لا يحتمل إلا أن يكون جاريا على القليل فى هذه المسألة وهو إضافة حيث إلى المفرد ، فانا لم نجد أحـدا من العلماء ذكر أن الرواية جاءت فى هذا الشاهد برفع « لى » كما ذكروا ذلك فى الشاهد السابق .

فشاذ لا يقاس عليه ، خلافا للكسائى .

﴿ تنبيه ﴾ : قولهم « إذ ذاك » ليس من الإضافة إلى المفرد ، بل إلى الجملة الاسمية ، والتقدير : إذ ذاك كذلك ، أو إذ كان ذاك .

(وَإِنْ يُنَوَّنْ يُحْتَمَلْ إِفْرَادُ إِذْ) أى : وإن ينون إذ يحتمل إفرادها لفظا ، وأكثر ما يكون ذلك مع إضافة اسم الزمان إليها ، كما فى نحو : يَوْمَئِذٍ ، وحِينَئِذٍ ، ويكون التنوين عوضا من لفظ الجملة المضاف إليها ، كما تقدم بيانه فى أول الكتاب ، وأما نحو :

... ... وأَنْتَ إِذٍ صَحِيحُ(١)

فنادر .

وههنا مسألتان نحب أن نذكرهما لك ، أما الأولى فقد اختلف النحاة فى حكم إضافة حيث إلى المفرد : فذهب جمهورهم إلى أن ذلك نادر ، وينسب هذا إلى البصريين ، وذهب الكسائى إلى أنه جائز وأنه مقيس .

قال أبو حيان ما نصه : « مذهب البصريين أنه لا يجوز إضافة حيث إلى المفرد ، وما سمع من ذلك نحو حيث لى العمائم نادر ، وأجاز الكسائى الإضافة إلى المفرد ؛ قياسا على ما سمع إضافتها فيه إلى المفرد » اهـ .

وأما الثانية فقد اختلف العلماء فى « حيث » إذا أضيفت إلى المفرد : أمعربة هى لا غير أم يجوز فيها الإعراب والبناء ؟ فحكى أبو الفتح أن من أضاف حيث إلى المفرد أعربها ، ومعنى ذلك أنه ينصبها على الظرفية ، وذهب من لا يحصيه العد من العلماء – ومنهم المحقق الرضى ، وأبو على الفارسى والكسائى – إلى أن حيث إذا أضيفت إلى المفرد لم يجب إعرابها ، بل يجوز أن تكون مبنية وأن تكون معربة ، قال البغدادى (٣ – ١٥٥) : « قال أبو على فى إيضاح الشعر : هذا البيت (يريد الشاهد السابق رقم ٦١٦) أنشده الكسائى ، وجعل حيث اسما ، ولم يعربه ؛ لأن كونه اسما لا يخرجه عن البناء ، كقوله تعالى : (مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ) » اهـ .

(١) هذه قطعة من بيت ، وهو بتمامه :

نَهَيْتُكَ عَنْ طِلَابِكَ أُمَّ عَمْرٍو بِعَاقِبَةٍ وَأَنْتَ إِذٍ صَحِيحُ

وهو بيت لأبى ذؤيب الهذلى ، وهو الشاهد (رقم ٩) الذى سبق ذكره وشرحه فى أول هذا الكتاب (انظر الجزء الأول ص ١٧) ووجه الاستشهاد به ههنا أنه قد قطع « إذ » عن الإضافة إلى الجملة لفظا ولم يضف إليها اسم الزمان كيوم وحين ، وذلك نادر جد الندرة .

(وَمَا كَإِذْ مَعْنًى) فى كونه ظرفاً مبهما ماضياً ، نحو : حين ، ووقت ، وزمان ، ويوم ، إذا أريد بها الماضى (كَإِذْ) فى الإضافة إلى ما تضاف إليه إذ ، لكن (أَضِفْ) هذه (جَوَازاً) لما سبق أن إذ تضاف إليه وجوبا (نَحْوُ حِينَ جَانِبُذْ) وجَاء زَيْدٌ يَوْمَ الْحَجَّاجُ أَمِيرٌ ، ونحو حين مجيئك نبذ ، وَجَاءَ زَيْدٌ يَوْمَ إِمْرَةِ الْحَجَّاجِ ، فتضاف للمفرد ، فان كان الظرف المبهم مستقبَلَ المعنى لم يعامَلْ معاملة إذ ، بل يعامل معاملة إذا ، فلا يضاف إلى الجملة الاسمية ، بل إلى الفعلية كما سيأتى ، وأما « يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ » وقوله :

فَكُنْ لِى شَفِيعاً يَوْمَ لاَذُو شَفَاعَةٍ بِمُغْنٍ فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبِ (١)

فما نُزِّل المستقبلُ فيه منزلةَ الماضى لتحقق وقوعه . هذا مذهب سيبويه ، وأجاز ذلك الناظم على قلة ؛ تمسكا بظاهر ماسبق . وأما غير المبهم ـ وهو المحدود ـ فلا يضاف إلى جملة ، وذلك نحو شَهْرٍ وحَوْلٍ ، بل لا يضاف إلا إلى المفرد نحو شهر كذا .

(وَابْنِ أَوَ أَعْرِبْ مَا كَإِذْ قَدْ أُجْرِيَا) مما سبق أنه يضاف إلى الجملة جوازا : أما الإعراب فعلى الأصل ، وأما البناء فحملا على إذ (وَاخْتَرْ بِنَا مَتْلُوٍّ فِعْلٍ بُنِيَا) أى : أن الأرجح والمختار فيما تلاه فعلٌ مبنىٌّ البناءُ للتناسب كقوله :

---

(١) هذا بيت لسواد بن قارب الدوسى ، وهو الشاهد (رقم ٢١٦) الذى سبق شرحه فى باب الحروف المشبهة بليس (انظر الجزء الأول ص ٤٠٧) والاستشهاد به ههنا فى قوله « يوم لاذو شفاعة بمغن » حيث أجريت « يوم » مجرى « إذ » فأضيفت إلى الجملة بعدها ، وهى جملة لا واسمها وخبرها ، وكان من حق هذه الجملة أن تكون فعلية لأنها مستقبلة فى المعنى ؛ إذ المراد يوم القيامة ، وهو اليوم الذى لايغنى فيه حميم ولا شفيع ، والسر فى ذلك أن ماهو ظرف زمان مبهم إن كان ماضيا ألحق باذ التى هى للزمان الماضى فجازت إضافته إلى الجمل بأنواعها اسمية أو فعلية كما تجوز إضافة إذ إلى كل ذلك ، وإن كان الزمان المبهم مستقبلا ألحق باذا التى هى للزمان المستقبل فلم تجز إضافته إلا إلى الجملة الفعلية كما لاتجوز إضافة إذ إلا إلى الجمل الفعلية . وفى هذا البيت تجد الظرف مستقبلا لما ذكرنا ، وتجده ـ مع ذلك ـ مضافا إلى الجملة الاسمية المنفية بلا العاملة عمل ليس ، وقد اعتذر الشارح عن ذلك بأن هذا الظرف ـ وإن كان مستقبل المعنى ـ قد نزل منزلة الماضى ؛ بسبب كونه محقق الوقوع .

٦١٨ – عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصِّبَا

٦١٨ – هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* وَقُلْتُ أَلَمَّا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ *

وهذا البيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٣٦٩) وهو أيضا من شواهد المحقق الرضى فى باب الظروف من شرح الكافية (انظر الخزانة ٣ – ١٥١ بولاق) ، وهو أيضا من شواهد جار الله الزمخشرى فى الكشاف ، ومن شواهد ابن هشام الأنصارى فى مبحث الأمور التى يكتسبها المضاف من المضاف إليه من مغنى اللبيب ؛ وهو من قصيدة للنابغة الذبيانى مطلعها قوله :

عَفَا ذُو حُسًى مِنْ فَرْتَنَى فَالْفَوَارِعُ ... فَجَنْبَا أَرِيكٍ فَالتِّلَاعُ الدَّوَافِعُ

فَمُجْتَمَعُ الْأَشْرَاجِ غَيَّرَ رُسُومَهَا ... مَصَايِفُ مَرَّتْ بَعْدَنَا وَمَرَابِعُ

تَوَهَّمْتُ آيَاتٍ لَهَا فَعَرَفْتُهَا ... لِسِتَّةِ أَعْوَامٍ وَذَا الْعَامُ سَابِعُ

رَمَادٌ كَكُحْلِ الْعَيْنِ لَأْيًا أُبِينُهُ ... وَنُؤْيٌ كَجِذْمِ الْحَوْضِ أَثْلَمُ خَاشِعُ

كَأَنَّ مَجَرَّ الرَّامِسَاتِ ذُيُولَهَا ... عَلَيْهِ قَضِيمٌ نَمَّقَتْهُ الصَّوَانِعُ

عَلَى ظَهْرِ مِبْنَاةٍ جَدِيدٍ سُيُورُهَا ... يَطُوفُ بِهَا وَسْطَ اللَّطِيمَةِ صَانِعُ

فَأَسْبَلَ مِنِّى عَبْرَةً فَرَدَدْتُهَا ... عَلَى النَّحْرِ مِنْهَا مُسْتَهِلٌّ وَدَامِعُ

عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصِّبَا ... وَقُلْتُ ... البيت ، وبعده :

وَقَدْ حَالَ هَمٌّ دُونَ ذَلِكَ دَاخِلٌ ... مَكَانَ الشِّغَافِ تَبْتَغِيهِ الْأَصَابِعُ

اللغة : « عفا » درس وذهبت معالمه « ذو حسى » بضم الحاء ، بزنة هدى ـ اسم موضع « من فرتنى » فرتنى : اسم امرأة ، وأراد من منازل فرتنى « الفوارع » و « أريك » أسماء مواضع « فالتلاع » مجارى المياه ، واحدها تلعة « الدوافع » التى تدفع إلى الوادى « فمجتمع الأشراج » الأشراج : جمع شرج ، وهو شعب يدفع من الحرة « مصايف ومرابع » أزمان الصيف وأزمان الربيع « آيات لها » علامات « لأيا أبينه » يريد أنه لا يعرفه إلا بعد جهد ومشقة لتغيره عن حالته التى عهده عليها « كجذم الحوض » جذم كل شىء : أصله « أثلم » هو الذى تهدم وتثلم « خاشع » مطمئن لاصق بالأرض « مجر الرامسات » هى الرياح الشديدة « نمقته » زينته وحسنته « على ظهر مبناة » المبناة ـ بكسر الميم ـ النطع ، وكانوا يبسطون نطعا ثم يلقون عليه الحصر ونحوها « اللطيمة » هى سوق فيها بز وطيب « فأسبل منى عبرة » يروى : فكفكفت منى عبرة ، وعلى الرواية الأولى تروى « عبرة » بالنصب على أن فى « أسبل » ضميرا مستترا يعود

... ...

إلى « ذوحسى » ويروى برفع « عبرة » على أنها فاعل أسبل ، وحذفت التاء من الفعل للفصل بينه وبين الفاعل ، ويروى « فأسبل منى دمعة » بالرفع وبالنصب أيضا ، وتقول : أسبل الرجل الماء ، إذا صبه ، والعبرة ـ بفتح العين وسكون الباء ـ الدمعة ، وإنما قال « فرددتها » لأنه استقبح أن يبكى على دار دارسة وهو شيخ قد وخطه الشيب « على النحر » النحر ـ بفتح النون وسكون الحاء ـ موضع القلادة من الصدر ، والدمعة تجرى على الخد أولا ثم تسيل منه على الصدر ، والجار والمجرور يتعلق برددتها ، أو بأسبل فى الرواية الأخرى « مستهل » سائل منصب له وقع ، ومنه قولهم : استهلت السماء بالمطر ، إذا دام مطرها « ودامع » الدامع : القاطر ، وأراد منها مستهل ومنها دامع ؛ لأن الدمعة الواحدة لا تكون مستهلة دامعة ، وجملة « منها مستهل ومنها دامع » فى محل نصب صفة لعبرة « على حين » على ههنا بمعنى فى مثلها فى قوله تعالى : (عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ) وقوله « عاتبت المشيب على الصبا » تقول : عاتبت فلانا على كذا ؛ إذا لمته وأنت ساخط على ما كان منه ، والصبا ـ بكسر الصاد مقصورا ـ الميل إلى هوى النفس ، والمشيب : الشيب ، وهو ابيضاض الشعر ، وقد يكون بمعنى الدخول فى حد الشيب « وقلت ألما أصح » الهمزة فى « ألما » للانكار ، ولما : نافية جازمة بمعنى لم ، ولكنها تخالفها فى أن مدخول لما متوقع الحصول ومدخول لم أصله ألا يكون متوقع الحصول ؛ فدل ذلك على أن صحوه ورجوعه عن الاسترسال مع شهوات نفسه أمر متوقع عنده و « أصح » مضارع مبدوء بهمزة التكلم من الصحو ، وهو زوال السكر « وازع » اسم فاعل من وزع يزع ـ مثل وضع يضع ـ بمعنى زجر وكف . وقد روى « ألما تصح » بتاء المضارعة الدالة على الخطاب .

الإعراب : « على » حرف جر « حين » مجرور بعلى ، والجار والمجرور متعلق بكفكفت فى البيت السابق على بيت الشاهد ، أو بأسبل فى الرواية الأخرى ، أو برددتها « عاتبت » فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل جر باضافة حين إليها « المشيب » مفعول به لعاتبت « على الصبا » جار ومجرور متعلق بعاتبت « وقلت » الواو عاطفة ، قلت : فعل وفاعل ، والجملة معطوفة بالواو على جملة عاتبت « ألما » الهمزة حرف استفهام مقصود به الإنكار مبنى على الفتح لا محل له ، لما : حرف نفى وجزم وقلب مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « أصح » فعل مضارع مجزوم بلما ، وعلامة جزمه حذف الواو والضمة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « والشيب » الواو واو الحال حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، الشيب : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « وازع » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال صاحبه الضمير المستتر فى قوله « أصح » .

... ...

الشاهد فيه : قوله «على حين عاتبت» حيث أضيفت «حين» إلى الجملة الفعلية التى فعلها ماض ـ وهى جملة «عاتبت» ـ وجاز فى «حين» حينئذ وجهان : أولهما البناء على الفتح ، وثانيهما الإعراب بالجر لدخول «على» عليها ، وأول الوجهين فى هـذه الحالة أولى ؛ أما بناؤها فلأنها اكتسبت البناء من المضاف إليه ، وأما إعرابها فلأن الموجب لبناء الاسم هو الشبه الافتقارى ، وحاصله أن يكون الاسم مفتقرا افتقارا متأصلا إلى الجملة ، ألا ترى أن الموصول لما كان مفتقرا إلى جملة الصلة بنى وجوبا ، وأن «إذ» و «إذا» لما كانا مفتقرين افتقارا متأصلا إلى جملة يضافان إليها بنيا ، وحين غير مفتقرة إلى الجملة ، بل يجوز أن تضاف إلى الجملة كما هنا ، وأن تضاف إلى المفرد كما فى قوله تعالى : (عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ) فلما لم تكن ملازمة للاضافة إلى الجمل لم يكن بناؤها لازما ، وأما أن الأولى فى مثل هذه الحالة ـ وهى أن تكون الجملة التى أضيفت حين إليها فعلية فعلها مبنى ـ البناء فللتناسب ، وهو مختار ابن مالك . قال ابن هشام فى مغنى اللبيب عند بيان الأمور التى يكتسبها المضاف من المضاف إليه : «الحادى عشر : البناء ، وذلك فى ثلاثة أبواب : أحدها أن يكون المضاف مبهما ، كغير ومثل ودون . . . . والباب الثانى أن يكون المضاف زمانا مبهما والمضاف إليه إذ ، نحو قوله تعالى : (وَمِنْ خِزْيِ يَوْمَئِذٍ) و (مِنْ عَذَابِ يَوْمَئِذٍ) يقرآن بجر يوم وفتحه . الثالث : أن يكون المضاف زمانا مبهما ، والمضاف إليه فعل مبنى : بناء أصليا كان البناء كقوله * على حين عاتبت . . . البيت * أو بناء عارضا كقوله :

لَأَجْتَذِبَنْ مِنْهُنَّ قَلْبِى تَحَلُّمًا عَلَى حِينَ يَسْتَصْبِينَ كُلَّ حَلِيمِ

رويا بالفتح ، وهو أرجح من الإعراب عند ابن مالك ، ومرجوح عند ابن عصفور ؛ فان كان المضاف إليه فعلا معربا أو جملة اسمية فقال البصريون : يجب الإعراب ، والصحيح جواز البناء ، ومنه قراءة نافع : (هٰذَا يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ) بفتح يوم ، ومنه قراءة غير أبى عمرو وابن كثير : (يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا) بالفتح ، وقال :

إِذَا قُلْتُ هٰذَا حِينَ أَسْلُو يَهِيجُنِى نَسِيمُ الصَّبَا مِنْ حَيْثُ يَطْلُعُ الْفَجْرُ

وقال الآخر :

أَلَمْ تَعْلَمِى يَا عَمْرَكِ اللهُ أَنَّنِى كَرِيمٌ عَلَى حِينَ الْكِرَامُ قَلِيلُ

رويا بالفتح » اه كلامه . وقال الأعلم فى شرح هذا البيت المستشهد به ههنا : « الشاهد فى إضافة حين إلى الفعل وبنائها معـه على الفتح ، وإعرابها جائز على الأصل » اه . وقال سيبويه فى التعليق على البيت : « كأنه جعل حين وعاتبت اسما واحدا » اه .

وقوله : ٦١٩ — عَلَى حِينَ يَسْتَصْبِينَ كُلَّ حَلِيمِ

٦١٩ — هذا عجز بيت ، وصدره قوله :

* لَأَجْتَذِبَنْ مِنْهُنَّ قَلْبِي تَحَلُّمًا *

ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق ، وهو من شواهد ابن هشام فى مغنى اللبيب .

اللغة : « لأجتذبن » هو مضارع مؤكد بالنون الخفيفة ، وماضيه اجتذب ، وتقول : جذب الشىء يجذبه — من باب ضرب — واجتذبه ، إذا مده « تحلما » تكلفا للحلم والميل عن الصبوة « يستصبين » فسره العينى والسيوطى بأنه مضارع ماضيه قولهم : استصبيت فلانا ، إذا عددته فى الصبيان ، وليس ذلك بشىء ، ولكنه بمعنى يملن به إلى الصبوة واللهو ، وتقول : أصبت المرأة الرجل ، وتصبته ، واستصبته ، إذا أمالته إلى دواعى الصبوة واللهو « كل حليم » الحليم : العاقل .

المعنى : يقول : إنه سيجتذب قلبه من هؤلاء النساء ، ويتبرأ من محبتهن ، تصنعا للعقل والحكمة ، فى الوقت الذى لهن فيه من المكنة ما يملن به كل عاقل .

الإعراب : « لأجتذبن » اللام واقعة فى جواب قسم مقدر ، أجتذب : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، ونون التوكيد حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « منهن » جار ومجرور متعلق بأجتذب « قلبى » قلب : مفعول به لأجتذب منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « تحلما » مفعول لأجله « على » حرف جر « حين » يروى بالفتح فهو مبنى على الفتح فى محل جر بعلى ، ويروى بالجر فهو مجرور بعلى وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بأجتذب « يستصبين » فعل مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة ، ونون النسوة فاعله مبنى على الفتح فى محل رفع ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله فى محل جر بإضافة حين إليها « كل » مفعول به ليستصبين منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « حليم » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « على حين يستصبين » فانه يروى بوجهين : أحدهما بفتح « حين » وثانيهما بجره ، وهو مضاف إلى جملة فعلية فعلها مبنى ولو أن بناءه عارض ، وذلك لأنه فعل مضارع والأصل فى الفعل المضارع الإعراب ، إلا أنه هنا مقترن بنون النسوة ، وذلك مما يقتضى البناء ؛ فدل مجموع الروايتين على أن « حين » إذا أضيفت إلى جملة فعلية فعلها مبنى جاز فى « حين » وجهان : الأول بناؤها على الفتح لأنها حينئذ اكتسبت البناء من المضاف إليه ، وثانيهما بقاؤه على الإعراب ؛ لأنه الأصل فيها . وقد ذكرنا لك خلاف العلماء فى أرجح الوجهين فى شرح الشاهد السابق .

(وَقبلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ أوْ مُبْتَدَا * أعْرِبْ) نحو : « هٰذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ » . وكقوله :

٦٢٠ — أَلَمْ تَعْلَمِي يَا عَمْرَكِ اللهُ أَنَّنِي كَرِيمٌ عَلَى حِينَ الْكِرَامُ قَلِيلُ

٦٢٠ — ورد هذا البيت فى كلمة رواها أبو على القالى فى أماليه (ج ٢ ص ٤٠ بولاق) وقال قبل إنشادها: « وأنشدنا أبو بكر بن الأنبارى رحمه الله ، عن أبيه ، عن أحمد بن عبيد ، لشاعر قديم » اه . ولم يسمه ، وهاك الكلمة بروايته :

وَعَاذِلَةٍ هَبَّتْ بِلَيْلٍ تَلُومُنِي وَلَمْ يَغْتَمِرْنِي قَبْلَ ذَاكَ عَذُولُ
تَقُولُ اتَّئِدْ لَا يَدْعُكَ النَّاسُ مُمْلِقًا وَتُزْرِي بِمَنْ ـ يَابْنَ الْكِرَامِ ـ تَعُولُ
فَقُلْتُ أَبَتْ نَفْسٌ عَلَيَّ كَرِيمَةٌ وَطَارِقُ لَيْلٍ غَيْرَ ذَاكَ يَقُولُ
أَلَمْ تَعْلَمِي يَا عَمْرَكِ اللهُ أَنَّنِي كَرِيمٌ ... البيت ، وبعده :
وَأَنِّيَ لَا أَخْزَى إِذَا قِيلَ مُمْلِقٌ سَخِيٌّ ، وَأَخْزَى أَنْ يُقَالَ بَخِيلُ
فَلَا تَتْبَعِي الْعَيْنَ الْغَوِيَّةَ وَانْظُرِي إِلَى عُنْصُرِ الْأَحْسَابِ أَيْنَ يَئُولُ
وَلَا تَذْهَبَنْ عَيْنَاكِ فِي كُلِّ شَرْمَحٍ لَهُ قَصَبٌ جُوفُ الْعِظَامِ أَسِيلُ
عَسَى أَنْ تَمَنَّى عِرْسُهُ أَنَّنِي لَهَا بِهِ حِينَ يَشْتَدُّ الزَّمَانُ بَدِيلُ
إِذَا كُنْتُ فِي الْقَوْمِ الطِّوَالِ فَضَلْتُهُمْ بِعَارِفَةٍ حَتَّى يُقَالَ طَوِيلُ
وَلَا خَيْرَ فِي حُسْنِ الْجُسُومِ وَطُولِهَا إِذَا لَمْ يَزِنْ حُسْنَ الْجُسُومِ عُقُولُ
وَكَائِنْ رَأَيْنَا مِنْ فُرُوعٍ طَوِيلَةٍ تَمُوتُ إِذَا لَمْ يُحْيِهِنَّ أُصُولُ
فَإِلَّا يَكُنْ جِسْمِي طَوِيلًا فَإِنَّنِي لَهُ بِالْفِعَالِ الصَّالِحَاتِ وَصُولُ
وَلَمْ أَرَ كَالْمَعْرُوفِ : أَمَّا مَذَاقُهُ فَحُلْوٌ ، وَأَمَّا وَجْهُهُ فَجَمِيلُ

وقد روى العينى عدة أبيات من هذه الكلمة على غير هذا الترتيب وقال قبل ذكرها تبيينا النسبة بيت الشاهد : « أقول : قائله هو مويال بن جهم المذحجى ، ويقال : قائله هو مبشر بن الهذيل الفزارى ، وهو من قصيدة من الطويل هو أولها ، وبعده » اه . ثم ذكر الأبيات : الخامس فالثانى عشر ، فالتاسع ، فالعاشر ، فالحادى عشر ، فالثالث عشر .

اللغة : « عمرك الله » أصل كلمة عمر مصدر قولهم : عمر فلان يعمر ـ كعلم يعلم ، عمرا ، بفتح

... ...

العين أوضمها، ومعناه الزمن الطويل ، فاذا قلت : عمر فلان ، فأنت تريد أنه عاش زمانا مديدا ، وقد استعملوا المصدر المفتوح العين في القسم ، ولهم في استعماله طريقتان : إحداهما أن يقرنوا به لام الابتداء و يرفعوه على أنه مبتدأ محذوف الخبر وجوبا ، ومن ذلك قوله تعالى : (لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ) وقول الشاعر ، وهو طرفة بن العبد البكرى :

لَعَمْرُكَ إِنَّ قَابُوسَ بْنَ هِنْدٍ ... لَيَخْلِطُ مُلْكَهُ نُوكٌ كَثِيرُ

وقول زياد الأعجم :

لَعَمْرُكَ إِنَّنِي وَأَبَا حُمَيْدٍ ... لَكَالنَّشْوَانِ وَالرَّجُلِ الْحَلِيمِ

والوجه الآخر أن يقرنوا به حرف القسم أو ينصبوه على تقديره ؛ فمن الأول قول الشاعر ، وهو عمر بن أبي ربيعة :

بِعَمْرِكَ هَلْ رَأَيْتَ لَهَا سَمِيًّا ... فَشَاقَكَ أَمْ لَقِيتَ لَهَا خَدِينَا

ومن الثاني قول الشاعر :

عَمْرَكِ اللهَ يَا سُعَادُ عِدِينِي ... بَعْضَ مَا أَبْتَغِي وَلاَ تُؤْيِسِينِي

وقول الآخر :

يَا عَمْرَكِ اللهَ إِلاَّ قُلْتِ صَادِقَةً ... أَصَادِقًا وَصَفَ الْمَجْنُونُ أَمْ كَذَبَا

وقول عمر بن أبي ربيعة :

أَ كَمَا يَنْعَتُنِي تُبْصِرْنَنِي ... عَمْرَكُنَّ اللهَ أَمْ لا يَقْتَصِدْ

وقول عمر بن أبي ربيعة أيضا :

أَيُّهَا الْمُنْكِحُ الثُّرَيَّا سُهَيْلاً ... عَمْرَكَ اللهُ كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ

وكلمة « عمر » منصوبة كما ترى أو مجرورة بحرف القسم . والاسم الكريم بعده يجوز أن تقرأه بالرفع و بالنصب ، فأما نصب « عمر » فذهب الأخفش والمبرد وأبو سعيد السيرافي إلى أنه منصوب على حذف حرف القسم ، وأصل الكلام بعمرك الله ، وأصله الأصيل بتعميرك الله : أي باقرارك له بالبقاء والدوام ؛ فتكون الكاف في موضع رفع على أنها فاعل المصدر ، والاسم الكريم منصوب على التعظيم ، وذهب أبو علي الفارسي إلى أن انتصاب « عمرك » على أنه مفعول مطلق ، وأصل الكلام : عمرك الله تعميرا ، فأضيف المصدر إلى المفعول وارتفع بعده الاسم الكريم على أنه فاعل والظاهر من كلام سيبويه ـ على ماقاله أبو حيان ـ انتصاب «عمر» على أنه مفعول به لفعل محذوف ،

... ...

والتقدير : أسأل تعميرك الله ، وعليه يكون تعمير مفعولا به ، وهو مصدر مضاف إلى مفعوله ، ولفظ الجلالة منصوب بأسأل أيضا ، وكأنه قال : أسأل الله أن يطيل عمرك ، والذى ترجحه أن انتصاب « عمر » على تقدير حرف القسم ، بدليلين : أحدهما أن هذه الكلمة كثر استعمالها في القسم مصاحبة للام كما رأيت ، وثانيهما أنها حين استعملت بغير لام دخلت عليها باء القسم كما فى بيت عمر بن أبى ربيعة الذى رويناه لك ، فذانك يرجحان أنها حين تستعمل بغير لام ولا باء تكون على نية الباء لتطابق وجوه استعمالاتها فى المعنى . ويجوز على هذا فى الاسم الكريم بعده الرفع والنصب ، أما الرفع فعلى أنه فاعل المصدر والكاف مفعوله ، وكأنه قال : بتعمير الله إياك ، والمعنى باطالة الله حياتك ، وأما النصب فعلى أن الكاف هى فاعل المصدر ، وكأنه قد قال بتعميرك الله ، والمعنى باقرارك لله بالبقاء .

الإعراب : «ألم» الهمزة حرف استفهام مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، لم : حرف نفى وجزم وقلب « تعلمى » فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله « يا » حرف نداء ، والمنادى به محذوف ، والتقدير : ألم تعلمى ياهذه ، ويجوز أن يكون يا حرف تنبيه « عمرك الله » عمر : منصوب على نزع الخافض ، وهو مضاف والكاف مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله ، ولفظ الجلالة مفعول المصدر ، ويجوز العكس بأن تكون إضافة عمر إلى الكاف من إضافة المصدر إلى مفعوله ولفظ الجلالة هو فاعل المصدر « أنى » أن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه « كريم » خبر أن ، وأن مع مادخلت عليه سدت مسد مفعولى تعلمى « على » حرف جر « حين » يروى بالجر فهو مجرور بعلى ، ويروى بالفتح فهو مبنى على الفتح فى محل جر بعلى ، والجار والمجرور متعلق بكريم «الكرام» مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة «قليل» خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل جر باضافة حين إليها .

الشاهد فيه : قوله « على حين الكرام قليل » فانه يروى بوجهين : الأول جر حين على أنه معرب متأثر لفظا بعلى الجارة ، والثانى بفتح حين على أنه مبنى ، وهذه الرواية حجة للكوفيين وأبى على الفارسى وابن مالك على أن « حين » يجوز إجراؤه مجرى إذ فى البناء ولو أضيف إلى جملة اسمية أو جملة فعلية فعلها مضارع غير مقترن بنون توكيد ولا نون نسوة كقول الشاعر صاحب الشاهد الذى نحن بصدد شرحه :

عَسَى أَنْ تَمَنَّى عِرْسُهُ أَنَّنِي لَهَا بِهِ حِـــينَ يَشْتَدُّ الزَّمَانُ بَدِيلُ

يجوز أن يكون «حين» مبنيا على الفتح فى محل نصب ، ويجوز أن يكون منصوبا على الظرفية . والبصريون يوجبون الإعراب فى بيت الشاهد وفى البيت الذى ذكرناه ، والحجة عليهم أن العلماء

ولم يُجز البصريون حينئذ غيرَ الإعراب ، وأجاز الكوفيون البناء ، وإليه مال الفارسي والناظم ، ولذلك قال : (وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفَنَّدَا) أى : لن يُغَلَّط ، واحتجوا لذلك بقراءة نافع : « هٰذَا يَوْمَ يَنْفَعُ » بالفتح ، وقد روى بهما قوله :

... ... عَلَى حِينَ الْكِرَامُ قَلِيلُ

وقوله:

٦٢١ — تَذَكَّرَ مَا تَذَكَّرَ مِنْ سُلَيْمَى عَلَى حِينَ التَّوَاصُلُ غَيْرُ دَانِ

رووا بيت الشاهد بالفتح ، وأن نافعا قرأ : (هٰذَا يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ) بالفتح أيضا وذلك كله يدل على جواز البناء .

٦٢١ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أولواحق

الإعراب : « تذكر » فعل ماض مبنى على الفتح لامحل له ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو « ما » اسم موصول مفعول به لتذكر ، مبنى على السكون فى محل نصب « تذكر » فعل ماض فاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة لامحل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد محذوف ، وتقدير الكلام : تذكر ماتذكره « من سليمى » جار ومجرورمتعلق بمحذوف حال من ما الموصولة والمعنى تذكر الذى تذكره حال كونه من شؤون سليمى « على » حرف جر مبنى على السكون لامحل له من الإعراب «حين» يروى بالجر فهومجرورلفظا بعلى ، ويروى بالفتح فهومبنى على الفتح فى محل جر بعلى ، والجار والمجرور متعلق بتذكر الأول « التواصل » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « غير » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و «دان» مضاف إليه ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل جر باضافة حين إليها

الشاهد فيه : قوله « على حين التواصل غير دان » حيث يروى بوجهين : أحدهما بجرحين على أنه معرب متأثر لفظا بحرف الجر ، وثانيهما بفتح حين على أنه مبنى على الفتح فى محل جر بعلى، مع أن الجملة التى أضيفت إليها حين فى هذا البيت جملة اسمية من مبتدأ وخبر ، فدل ذلك على أن «حين» يجوز بناؤه على الفتح تشبيها له باذ ، سواء أكان قد أضيف إلى جملة فعلية فعلها مبنى كما فى الشاهدين (٦١٨ و ٦١٩) أم كان قد أضيف إلى جملة اسمية كما فى الشاهدين (٦٢٠ و ٦٢١) أم كان قد أضيف إلى جملة فعلية فعلها معرب كالبيت الذى ذكرناه لك مع شرح الشاهد السابق ، وهذا رأى الكوفيين ، ووافقهم عليه أبو على الفارسى البغدادى ، وتبعه على ذلك ابن مالك ، وذهب جمهرة البصريين إلى أنه لا يجوز بناء حين إلا إذا كان قد أضيف إلى جملة فعلية فعلها مبنى كما فى الشاهدين (٦١٨ و ٦١٩) فان أضيف إلى جملة اسمية أو إلى جملة فعلية فعلها معرب وجب إعرابه ، وهم محجوجون بالسماع ، على ماذكرناه فى شرح الشاهد السابق

(وَأَلْزَمُوا إِذَا) الظرفية (إِضَافَةً إِلَى * جُمَلِ الْأَفْعَالِ) خاصةً ، نظرا إلى ما تضمنته من معنى الشرط غالبا (كَهُنْ إِذَا اعْتَلَى) « إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللهِ » فإذا ظرفٌ فيه معنى الشرط مضاف إلى الجملة بعده ، والعامل فيه جوابه على المشهور . وأما نحو : « إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ » فمثل « وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ » وقوله :

٦٢٢ — إِذَا بَاهِلِيٌّ تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ لَهُ وَلَدٌ مِنْهَا فَذَاكَ الْمُذَرَّعُ

---

٦٢٢ — هذا بيت للفرزدق همام بن غالب .

اللغة : « باهلى » أراد رجلا منسوبا إلى باهلة ، وهى قبيلة من قيس عيلان ، وقد أكثر الشعراء من ذم هذه القبيلة ، فمن ذلك قول الشاعر :

وَلَوْ قِيلَ لِلْكَلْبِ يَا بَاهِلِيُّ عَوَى الْكَلْبُ مِنْ لُؤْمِ هٰذَا النَّسَبْ

ومنه قول آخر يهجو سعيد بن سلم الباهلى :

لِكُلِّ أَخِي مَدْحٍ ثَوَابٌ عَلِمْتُهُ وَلَيْسَ لِمَدْحِ الْبَاهِلِيِّ ثَوَابُ

مَدَحْتُ ابْنَ سَلْمٍ وَالْمَدِيحُ مَهَزَّةٌ فَكَانَ كَصَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابُ

ومن ذلك قول الآخر :

فَمَا سَأَلَ اللهَ عَبْدٌ لَهُ فَخَابَ وَلَوْ كَانَ مِنْ بَاهِلَهْ

« حنظلية » أراد امرأة منسوبة إلى حنظلة ، وهى قبيلة من تميم ، وحنظلة أكرم قبائل تميم حتى إنه ليقال لهم : حنظلة الأكرمون « المذرع » بضم الميم وفتح الذال المعجمة وتشديد الراء المهملة مفتوحة — هو الذى تكون أمه أشرف من أبيه

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه ، مبنى على السكون فى محل نصب « باهلى » هو على ما ذكره العلامة الشارح مبتدأ أول مرفوع بالضمة الظاهرة ، و « تحته » ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وضمير الغائب العائد إلى باهلى مضاف إليه ، و « حنظلية » مبتدأ ثان تأخر عن خبره ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر عن المبتدأ الأول ، وجملة المبتدأ الأول وخبره فى محل نصب خبر لكان المحذوفة ، واسمها ضمير شأن محذوف أيضا ، وتقدير الكلام على هذا : إذا كان هو — أى الحال والشأن — باهلى تحته حنظلية — إلخ ، وذكر العلامة الصبان أنّ ذلك ليس بلازم ، بل « باهلى » اسم لكان المحذوفة والأصل : إذا كان باهلى « تحته » تحت : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى باهلى مضاف إليه « حنظلية » مبتدأ مؤخر . وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب

فعلى إضمار كان الشانية كما أضمرت هي واسمها ضميرُ الشأن في قوله :

٦٢٣ — فَهَلاَّ نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا

خبر كان المحذوفة « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « ولد » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع صفة لباهلي ، أو في محل نصب حال صاحبه الضمير في خبر كان العائد إلى باهلي « منها » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لولد « فذاك » الفاء واقعة في جواب إذا ، وذا : اسم إشارة مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع ، والكاف حرف خطاب « المذرع » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره لامحل لها من الإعراب جواب إذا

الشاهد فيه : قوله « إذا باهلى تحته حنظلية » واعلم أن العلماء قد اختلفوا فى جواز إيلاء إذا جملة اسمية ؛ فذهب الكوفيون والأخفش إلى أن ذلك جائز ، وذهب جمهرة البصريين إلى أنه لا يجوز ، بل يجب أن تكون الجملة التالية لإذا جملة فعلية ، سواء أكان فعلها ملفوظا به أم كان مقدرا ، وقد تمسك الأخفش والكوفيون بظاهر بعض النصوص ؛ فمنها قوله تعالى : (إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ) ومنها هذا البيت ، وعندهم أن « السماء » فى الآية الكريمة مبتدأ ، وجملة « انفطرت » من الفعل وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، ولا تقدير فى الكلام . وعندهم أن « باهلى » فى البيت المستشهد به مبتدأ ؛ وجملة « تحته حنظلية » من المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ ، ولا تقدير فى الكلام . والبصريون يأبون هذا ولا يقرونهم عليه ، وعندهم أن « السماء » فى الآية الكريمة فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، وجملة « انفطرت » من الفعل المذكور وفاعله لا محل لها من الإعراب تفسيرية ، وعندهم أن « باهلى » فى البيت المستشهد به ليس هو التالى لإذا على التحقيق ، بل التالى لها « كان » محذوفة : إما هى واسمها على ما أشار إليه الشارح وعلى الوجه الذى أعربنا عليه البيت أولا ، وإما هى وحدها على ما جوزه الصبان وما ذكرناه لك ثانية فى الإعراب .

٦٢٣ — هذه قطعة من بيت ، وهو بتمامه مع بيت بعده :

وَنُبِّئْتُ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ إِلَيَّ ، فَهَلاَّ نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا
أَأَكْرَمُ مِنْ لَيْلَى عَلَيَّ فَتَبْتَغِي بِهِ الْجَاهَ أَمْ كُنْتُ امْرأً لاَ أُطِيعُهَا

وقد نسبوا هذين البيتين إلى مجنون بنى عامر قيس بن الملوح ، ونسبوهما إلى عبد الله بن الدمينة، ونسبوهما إلى الصمة بن عبد الله القشيرى .

اللغة : « نبئت » بالبناء للمجهول ــ أخبرت « أرسلت بشفاعة » الشفاعة : هى التوسل ابتغاء الخير ، والذى يتوسل هو الشفيع ، والشفاعة هى الأمر الذى حمله رسولها ؛ فلذلك تعدى الفعل إليها بالباء كما فى قوله تعالى : (وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِمْ بِهَدِيَّةٍ) وقول الشاعر :

... ...

لَقَدْ كَذَبَ الْوَاشونَ مَافُهْتُ عِنْدَهُمْ بقَوْلٍ وَلاَ أرسَلْتُهُمْ بِرَسُولِ

أراد بالرسول الرسالة التى يبعث بها مع الرسول فلذلك عـدى الفعل إليها بالباء « الجاه » المنزلة والـكرامة .

الإعراب : « نبئت » فعل ماض مبنى للمجهول ، وتاء التكلم نائب فاعل ، وهو مفعوله الأول « ليلى » مفعول ثان « أرسلت » فعل ماض ، والتاء للدلالة على تأنيث الفاعل ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى ليلى ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل نصب مفعول ثالث لنبئ « بشفاعة » جار ومجرور متعلق بأرسلت «إلى» جار ومجرور متعلق بأرسلت أيضا «فهلا» الفاء حرف دال على السببية مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، هلا : حرف تحضيض مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « نفس » يجوز فيه وجهان من الإعراب : أولهما أن يكون مبتدأ ، وهو مضاف و « ليلى » مضاف إليه « شفيعها » شفيع : خـبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وضمير الغائبة العائد إلى ليلى مضاف إليه ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب خـبر لـكان المحذوفة مع اسمها الذى هو ضمير الشأن ، والتقدير : فهلا كان هو أى الحال والشأن نفس ليلى شفيع ليلى إلىّ ، والوجه الثانى أن يكون « نفس » فاعلا بفعل محذوف يفسره ما بعـده ، والتقدير : فهلا شفعت نفس ليلى ، ونفس مضاف و « ليلى » مضاف إليه ، وعلى هـذا يكون شفيع من « شفيعها » خبرا لمبتدأ محذوف ، وتقديره : هى شفيعها .

الشاهد فيه : قوله « فهلا نفس ليلى شفيعها » فان « هلا » حرف تحضيض ، وهو مختص بالدخول على الجمل الفعلية إجماعا من البصريين والـكوفيين ، وقد ورد فى هذا البيت ما ظاهره أنه ولى « هلا » جملة اسمية من مبتدأ وخبر ، وقد اتفق الفريقان على أن هذا الظاهر غير صحيح ، وأنه يجب التأويل فيه وتخريجه على الوجه المتلئب فى العربية ، ولذلك ذهبوا إلى تقدير « كان » مع اسمها وجعلوا الجملة الابتدائية فى محل نصب خبرا لـكان المحذوفة ، وعلى هذا يكون الوالى لهلاّ فى الحقيقة جملة فعلية مؤلفة من كان واسمها وخـبرها ، أو يجعلون « نفس ليلى » فاعلا لفعل محذوف على ما ذكرنا لك فى الإعراب ، فيكون الوالى لهلا فى الحقيقة جملة فعلية مؤلفة من فعل وفاعل . وقد أراد الشارح رحمه الله أن يجعل تقدير « كان » واسمها فى البيت المتقدم (رقم ٦٢٢) نظير هذا البيت ، وكأنه يقول للـكوفيين : إذا كنتم لا ترون بأسا من تقدير كان واسمها حين تـكون الأداة أداة تحضيض ، بل أنتم تلتزمون ذلك ، ولا تقولون بمقتضى ظاهر الشاهد فتجوزون أن تقع الجمل الاسمية بعـد أداة التحضيض ، فلماذا لم تذهبوا إلى التأويل المذكور بعد أداة الشرط ؟ ولمـاذا أخذتم بظواهر الأدلة فى أدوات الشرط دون أدوات التحضيض ؟

... ...

وحاصل هذا الكلام أن أداة الشرط قد جاء الفعل بعدها كثيرا ، نحو قوله تعالى : (إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ) ونحو قول الشاعر :

إِذَا لَمْ يَكُنْ عَوْنٌ مِنَ اللهِ لِلْفَتَى فَأَوَّلُ مَا يَقْضِي عَلَيْهِ اجْتِهَادُهُ

وقد وقع بعدها الاسم مرفوعا أيضا ، نحو قوله تعالى: (إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ) ونحو قول الشاعر السموءل :

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَدْنَسْ مِنَ اللُّؤْمِ عِرْضُهُ فَكُلُّ رِدَاءٍ يَرْتَدِيهِ جَمِيلُ

ونحو بيت الشاهد المتقدم (رقم ٦٢٢) ، وقد وقع بعدها الاسم منصوبا كقول الشاعر :

إِذَا ابْنَ أَبِي مُوسَى بِلَالًا بَلَغْتِهِ فَقَامَ بِفَأْسٍ بَيْنَ وِصْلَيْكِ جَازِرُ

وأن أداة التحضيض قد جاء بعدها الأفعال نحو قولك : هلا فعلت ، ونحو قول الشاعر (وقد تقدم ذكره فى أثناء شرح الشاهد رقم ٥٤٣ فى ص ٢٤٨ من هذا الجزء) :

يُذَكِّرُنِي حَامِيمَ وَالرُّمْحُ دُونَهُ فَهَلَّا تَلَا حَامِيمَ قَبْلَ التَّقَدُّمِ

وقد وقع بعدها الاسم منصوبا ، نحو قوله عليه الصلاة والسلام : هَلَّا بِكْرًا تُلَاعِبُهَا وَتُلَاعِبُكَ ، وكقول الشاعر :

أَتَيْتَ بِعَبْدِ اللهِ فِي الْقِدِّ مُوثَقًا فَهَلَّا سَعِيدًا ذَا الْخِيَانَةِ وَالْغَدْرِ

وقد جاء بعدها الأسماء مرفوعة أيضا كبيت الشاهد الذى معنا ، وكقول الآخر :

أَلْآنَ بَعْدَ لَجَاجَتِي تَلْحَوْنَنِي هَلَّا التَّقَدُّمُ وَالْقُلُوبُ صِحَاحُ

فأما علماء البصرة فقالوا فى البابين جميعا ، نعنى باب الشرط وباب التحضيض ، كلاما واحدا ، وهو أنه إذا ولى أحد هذه الأدوات فعل فالأمر ظاهر ولا تقدير فى الكلام ، وإذا وليها اسم : فإن كان منصوبا فهو مفعول به لفعل محذوف يفسره فعل بعده أو يتصيد من معنى الكلام ، وإن كان مرفوعا فإن كان بعده فعل يفسر فالاسم المرفوع بعد الأداة فاعل بفعل محذوف يفسره الفعل الواقع بعده ، وإن لم يكن ثمة فعل يفسر كان الاسم المرفوع بعد الأداة اسما لكان محذوفة أو مبتدأ خبره ما بعده والجملة خبر لكان المحذوفة هى واسمها ، وأما الكوفيون فاختلفت كلمتهم فى البابين ؛ فذهبوا فى باب التحضيض إلى مثل ما ذهب إليه البصريون ، وذهبوا فى باب الشرط إلى الأخذ بظواهر الشواهد فأجازوا وقوع الجملة الاسمية بعد أداة الشرط كما أجازوا وقوع الجملة الفعلية؛ وهم فى ذلك مخطئون ؛ لأن صحة النظر توجب واحدا من أمرين لم يقولوا هم بشىء منهما : الأول : أن نجيز ما اقتضاه ظاهر النصوص فى البابين ؛ فنجيز أن تدخل أداة الشرط وأداة التحضيض جميعا على كل من الجملتين الاسمية والفعلية؛ لأن هذا كله قد ورد فى ظاهر الاستعمال العربى ، والثانى : أن

هذا مذهب سيبويه ، وأجاز الأخفش إضافتها إلى الجمل الاسمية ، تمسكا بظاهر ما سبق ، واختاره فى شرح التسهيل ، والاحترازُ بقولى « غالبا » عن نحو : « وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ » « وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ » فإذا فيها ظرف لخبر المبتدإ بعدها ، ولا شرطية فيها ، و إلا لكان يجب اقتران الجملة الاسمية بالفاء .

﴿ تنبيه ﴾ : مثل إذا هذه لَمَّا الظرفية ؛ فلا تضاف إلى جملة اسمية ، وتلزم الإضافة إلى الفعلية ، نحو : « وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ » وأما قوله :

٦٢٤ — أَقُولُ لِعَبْدِ اللهِ لَمَّا سِقَاؤُنَا وَنَحْنُ بِوَادِي عَبْدِ شَمْسٍ وَهَاشِمِ

نقتصر فى البابين جميعا على إيلاء الأداة الجملة الفعلية ، ونتأول ما ورد من النصوص مخالفا لهذا ، فأما أن نأخذ بواحد منهما فى باب ونأخذ بالآخر فى الباب الآخر فذلك شىء بعيد كل البعد عن النظر الصحيح والفكر المستقيم .

٣٢٤ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق ، والظاهر لى أنه من كلام بعض النحاة ، قاله لقصد الإلغاز ، وهو من شواهد ابن هشام الأنصارى ، فى مباحث « لما » من مغنى اللبيب .

اللغة : « سقاؤنا » السقاء — بزنة الكتاب — جلد السخلة يتخذ للبن والماء « وهى » هو فعل ماض من الوهى ، وتقول : وهى الجلد ونحوه يهى وهيا — من باب رمى يرمى رميا — ومعناه تشقق وتخرق ، وتقول : وهى الحائط ونحوه يهى وهيا ، إذا ضعف وهمّ بالسقوط ، ومن الأول قول الراجز وهو من أمثالهم :

خَلِّ سَبِيلَ مَنْ وَهَى سِقَاؤُهُ وَمَنْ هُرِيقَ بِالْفَلَاةِ مَاؤُهُ

وقد فسر الشارح هنا وهى بسقط ، وهو تابع فى ذلك لابن هشام ، وعندنا أن تفسيره بتخرق وتشقق أولى ؛ لأنه المناسب للسقاء وهو المنصوص عليه فى تفسير أهل اللغة كما رأيت « شم » فعل أمر ماضيه شام ، وتقول : شام فلان البرق يشيمه شيما — من باب باع يبيع بيعا — إذا نظر إلى سحابته أين تمطر ، وكأنه يقول له : انظر السحاب لنعرف أين يمطر لنتجه صوب المطر حتى لا نهلك عطشا .

الإعراب : « أقول » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « لعبد » جار ومجرور متعلق بأقول ، وعبد مضاف و « الله » مضاف إليه « لما » حينية ، ظرف زمان بمعنى إذا على الأرجح مبنى على السكون فى محل نصب « سقاؤنا » سقاء : فاعل بفعل

فمثل « وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ » لأن « وَهَا » فى البيت فعلٌ بمعنى سقط ، وشِم أمرٌ من قولك : شِمْتُه ، إذا نظرتَ إليه ، والمعنى لما سقط سقاؤنا قلت لعبد الله شِمْهُ .

محذوف يفسره الفعل الآتى ، وتقدير الكلام : لما وهى سقاؤنا ، وضمير المتكلم ومعه غيره مضاف إليه ، وجملة الفعل الماضى المحذوف وفاعله فى محل جر باضافة لما إليها « ونحن » الواو واو الحال ، نحن : ضمير منفصل مبتدأ « بوادى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ووادى مضاف و « عبد » مضاف إليه ، وهو مضاف « وشمس » مضاف إليه « وهى » فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف ، وفاعله ضمير مستترفيه جوازا تقديره هو يعود إلى السقاء ، والجملة من الفعل وفاعله لامحل لها من الإعراب مفسرة « شم » فعل أمر مبنى على السكون لامحل له من الإعراب، وحرك بالكسر لأجل الروى ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت . وأصل نظام البيت هكذا : لما وهى سقاؤنا ونحن بوادى عبد شمس قلت لعبد الله شم .

الشاهد فيه : قوله « لما سقاؤنا ــ إلخ» فان « لما » ظرفية حينية ، وهى بمعنى إذا ، ومن حقها أن تدخل على الجمل الفعلية ، وقد وقع فى هذا البيت ما ظاهره أنه قد وقع بعدها الجملة الاسمية ، ولكن هذا الظاهر غير مقصود ، وهى عند التحقيق داخلة على جملة فعلية ، وذلك لأن « سقاؤنا » فاعل بفعل محذوف يفسره الفعل الذى بعده ــ وهو قوله « وهى » ــ نظير قوله تعالى : (إِذَا السَّمَاءُ انفَطَرَتْ) وقوله : (إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ) وقوله : (وَإِذَا النُّجُومُ انْكَدَرَتْ) وقد حدثناك عن هذا الموضوع حديثا طويلا فى شرح الشاهد السابق (٦٢٣) فارجع إليه ، ثم ارجع مرة أخرى إلى شرح الشاهد (رقم ٣٩٢) الذى سبق فى باب الاشتغال

واعلم أن هـذا البيت الذى نحن بصدد شرحه من أبيات المعاياة والإلغاز ، قال ابن هشام فى مباحث لما من مغنى اللبيب : « ومن مشكل لما هذه (يريد لما الحينية التى تختص بالماضى ، وتقتضى جملتين وجدت ثانيتهما عند وجود الأولى) قول الشاعر :

أَقُولُ لِعَبْدِ اللهِ لَمَّا سِقَاؤُنَا ... وَنَحْنُ بِوَادِى عَبْدِ شَمْسٍ وَهَاشِمِ

فيقال : أين فعلاها ؟ والجواب أن سقاؤنا فاعل بفعل محذوف يفسره وهى بمعنى سقط ، والجواب محذوف تقديره قلت ، بدليل أقول ، وقوله شم أمر من قولك : شمت البرق ، إذا نظرت إليه. والمعنى : لما سقط سقاؤنا قلت لعبد الله » اه . وقد كتبوا « وهى » بالألف إمعانا فى الإلغاز لتكون مع ما بعدها « وهاشم » بعدقوله « بوادى عبد شمس» حتى يلتبس الأمر على قصار الفهم فيظنوا أن الواو عاطفة لهاشم على عبد شمس ، وهى عند النظر فاء الكلمة على ماعلمت من الإعراب

(لِفَهْمِ اثْنَيْنِ مُعَرَّفٍ بِلاَ * تَفَرُّقٍ أُضِيفَ كِلْتَا وَكِلاَ) أى : مما يلزم الإضافة كلا وكلتا ، ولا يضافان إلا لما استكمل ثلاثة شروط : أحدها التعريف ؛ فلا يجوز كلا رجُلَين ، ولا كلتا امرأتين ، خلافا للكوفيين فى إجازتهم إضافتهما إلى النكرة المختصة ، نحو : كلاَ رَجُلَيْنِ عِنْدَكَ قائمان ، وحكى كِلْتا جَارِيَتَيْنِ عِنْدَكَ مَقْطُوعَةٌ يَدُهَا : أى تاركة للغَزْل ، الثانى الدلالة على اثنين : إما بالنص ، نحو : كِلاَهُمَا ، و « كِلْتَا الجَنَّتَيْنِ » ، أو بالاشتراك ، كقوله :

٦٢٥ — كِلاَنَا غَنِىٌّ عَنْ أَخِيهِ حَيَاتَهُ

---

٦٢٥ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* وَنَحْنُ إِذَا مُتْنَا أَشَدُّ تَغَانِيَا *

وقد نسب صاحب الحماسة البصرية هذا البيت مع أبيات أخرى سابقة عليه إلى عبد الله بن معاوية ابن عبد الله بن جعفر بن أبى طالب ، يقولها للحسين بن عبد الله بن عبيد الله بن العباس بن عبد المطلب ، وهذه الأبيات هى قوله :

أَرَى حُبَّنَا قَدْ كَانَ شَيْئًا مُلَفَّفًا   فَمَحَّصَهُ التَّكْشِيفُ حَتَّى بَدَالِيَا
وَلَسْتُ بِرَاءٍ عَيْبَ ذِى الْوُدِّ كُلَّهُ   وَلاَ بَعْضَ مَا فِيهِ إِذَا كُنْتُ رَاضِيَا
فَعَيْنُ الرِّضَا عَنْ كُلِّ عَيْبٍ كَلِيلَةٌ   كَمَا أَنَّ عَيْنَ السُّخْطِ تُبْدِى الْمَسَاوِيَا
أَأَنْتَ أَخِى مَالَمْ تَكُنْ لِىَ حَاجَةٌ   فَإِنْ عَرَضَتْ أَيْقَنْتُ أَنْ لاَ أَخَالِيَا
فَلاَ زَادَ مَا بَيْنِى وَبَيْنَكَ بَعْدَ مَا   بَلَوْتُكَ فِى الْحَالَيْنِ إِلاَّ تَمَادِيَا
كِلاَنَا غَنِىٌّ عَنْ أَخِيهِ حَيَاتَهُ   وَنَحْنُ إِذَا مُتْنَا أَشَدُّ تَغَانِيَا

وقد روى ابن الأعرابى فى نوادره أبياتا نسبها إلى الأبيرد الرياحى يقولها فى حارثة بن بدر ، وقد جاء فيها بيت الشاهد ، وقبله عنده :

أَحَارِثَ فَالْزَمْ فَضْلَ بُرْدَيْكَ ؛ إِنَّمَا   أَجَاعَ وَأَعْرَى اللهُ مَنْ كُنْتَ كَاسِيَا

وقد روى أبو على القالى فى ذيل أماليه (ص ٧٤ بولاق) كلمة طويلة لسيار بن هبيرة بن ربيعة يعاتب خالدا وزيادا أخويه ، ويمدح أخاه منخلا ، وأول هذه الكلمة عنده قوله :

تَنَاسَ هَوَى عَصْمَاءَ إِمَّا نَأَيْتَهَا   وَكَيْفَ تَنَاسِيكَ الَّذِى لَسْتَ نَاسِيَا

... ...

لَعَمْرِي لَئِنْ عَصْمَاءُ شَطَّ مَزَارُهَا ... لَقَدْ زَوَّدَتْ زَاداً وَإِنْ قَلَّ بَاقِيَا
وَمَا هِيَ مِنْ عَصْمَاءَ إِلاَّ تَحِيَّةٌ ... تُوَدِّعُنِيهَا إِذْ أَحَمَّ ارْتِحَالِيَا
لَيَالِيَ حَلَّتْ بِالْقَرِيَّيْنِ حَلَّةً ... وَذِي مَرَخٍ يَا حَبَّذَا لَكَ وَادِيَا
خَلِيلَيَّ، مِنْ دُونِ الْأَخِلاَّءِ لاَ تَكُنْ ... حِبَالُكُمَا أُنْشُوطَةً مِنْ حِبَالِيَا

وقبل البيت المستشهد به ههنا قوله :

كَفَى حَزَناً عَنْ لاَ تَحِنَّ جِمَالُكُمْ ... إِلَيَّ وَقَدْ شَفَّ الْحَنِينُ جِمَالِيَا
وَعَنْ لاَ أَرَى شَوْقاً إِلَيَّ يَصُورُكُمْ ... وَلاَ حَاجَةً مِنْ تَرْكِهِ يَبْتَغِي خَالِيَا
وَإِنِّي لَعَفُّ الْفَقْرِ مُشْتَرَكُ الْغِنَى ... سَرِيعٌ إِذَا لَمْ أَرْضَ دَارِي احْتِمَالِيَا
كِلاَنَا غَنِيٌّ عَنْ أَخِيهِ حَيَاتَهُ ... وَنَحْنُ إِذَا ... البيت ، وبعده :
أَخَالِدُ فَامْنَعْ فَضْلَ رِفْدِكَ إِنَّمَا ... أَجَاعَ وَأَعْرَى اللهُ مَنْ كُنْتَ كَاسِيَا
رَأَيْتُكَ تَقْفِينِي بِكُلِّ عَظِيمَةٍ ... عَرَتْكَ وَتَقْفِي بِاللَّيَانِ سِوَائِيَا
وَتُؤْثِرُ مَنْ لَوْ أَنَّهُ مُتَّ لَمْ يَجِدْ ... كَوَجْدِي وَلاَ يُبْلِيكَ مِثْلَ بَلاَئِيَا
وَأَهْوَنُنَا إِنْ مَاتَ فَقْدًا عَلَيْكُمُ ... وَأَهْوَنَ دَفْعاً عَنْكَ إِنْ كُنْتَ جَانِيَا
وَلَوْ مُتَّ سَالَتْ بَعْضُ نَفْسِي حَسْرَةً ... عَلَيْكَ وَأَمْسَى عَنْكَ فِي الْحَيِّ لاَهِيَا
إِذَا نَحْنُ دَاوَانَا الْمُؤَسُّونَ بِالْأُسَى ... شَفَوْهُ وَلاَ يَشْفِي الْمُؤَسُّونَ مَا بِيَا
جَزَى اللهُ رَبُّ النَّاسِ عَنِّي مُنَخَّلاً ... وَإِنْ بَانَ عَنِّي خَيْرَ مَا كَانَ جَازِيَا
أَخَاكَ الَّذِي إِنْ زَلَّتِ النَّعْلُ لَمْ يَقُلْ ... تَعِسْتَ، وَلَكِنْ عَلَّ نَعْلَكَ عَالِيَا

وإنما أطلنا في بيان نسبة هذا الشاهد ، وأطلنا في اختيار الأبيات من قبله ومن بعده ، لنعطيك صورة من اضطراب الرواية ، واختلاف العلماء في نسبة الشعر إلى أهله ، فهذه أبيات تنسب لثلاثة شعراء ، ولا يقتصر الأمر فيها على بيت واحد يضعه راو في قصيدة يشبه موضوعها موضوع البيت وتشبه قافيتها ورويها قافيته ورويه ، ثم هي بعد أبيات مستجادة المعنى جيدة السبك رصينة العبارة ، فلا عليك إذا تكبدت قراءتها ودرسها .

... ...

الإعراب : « كلانا » كلا : مبتدأ مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه ملحق بالمثنى ، وهو مضاف وضمير المتكلم ومعه غيره مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « غنى » خبر المبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة « عن » حرف جر مبنى على السكون لا محل له « أخيه » أخى : مجرور بعن ، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وضمير الغائب العائد إلى كلانا مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بغنى « حياته » حياة : منصوب على الظرفية الزمانية ، متعلق بغنى ، وهو من إنابة المصدر عن ظرف الزمان ، مثل قولهم : آتيك قدوم الحاج ، وأزورك صلاة العصر . وضمير الغائب العائد إلى كلانا مضاف إليه « ونحن » الواو حرف عطف ، نحن : ضمير منفصل مبتدأ « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان مبنى على السكون فى محل نصب « متنا » فعل وفاعل ، والجملة فى محل جر باضافة إذا إليها « أشد » خبر المبتدأ « تغانيا » تمييز ، وجواب إذا محذوف يدل عليه سياق الكلام ، والتقدير : إذا متنا فنحن أشد تغانيا ، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها معترضة بين المبتدأ وخبره ، وجملة المبتدأ وخبره معطوفة بالواو على جملة المبتدأ والخبر السابقة.

الشاهد فيه : فى هذا البيت شاهدان من شواهد النحو : أولهما — وهو المراد هنا للشارح — فى قوله « كلانا » وذلك لأن « كلا » قد أضيف إلى معرفة دالة على متعدد — وهى « نا » — فأما أن المضاف إليه معرفة فأظهر من أن ندلك عليه ، وأما أنه دال على متعدد فبسبب كونه موضوعا للدلالة على المتكلم ومعه غيره ، ثم قد يكون غير المتكلم واحدا فيكون « نا » دالا على اثنين ، وقد يكون غير المتكلم أكثر من واحد فيكون « نا » دالا على جماعة ؛ فهو من هذه الناحية مشترك معنوى بين الاثنين والجماعة ؛ فدلالته على الاثنين من باب دلالة اللفظ على بعض ما يصلح له . وفيه اشتراك لفظى من ناحية أخرى ، و بيانه أنه وضع للدلالة على المتكلم المعظم نفسه مرة ، ووضع للدلالة على المتكلم ومعه غيره مرة أخرى ، فاذا استعمل فى الدلالة على المتعدد كانت دلالته عليه من باب دلالة اللفظ المشترك على أحد معنييه الموضوع لهما . والشاهد الثانى فى قوله « كلانا غنى » حيث أخبر عن « كلا » باسم مفرد ، والسر فى ذلك أن « كلا » لفظ مفرد موضوع للدلالة على الاثنين ؛ فهو نظير زوج وشفع ؛ فيجوز عند الإخبار عنه مراعاة لفظه فيخبر عنه بالمفرد و يعاد الضمير إليه مفردا كما هنا ، وكما فى قوله تعالى : (كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا) ألا ترى أنه قال « أخيه » وقال « حياته » ؟ وقال فى الآية الكريمة « آتت » وقال « أكلها » كما يجوز مراعاة معناه فيخبر عنه بالمثنى كما فى قول الفرزدق :

كِلَاهُمَا حِينَ جَدَّ الْجَرْىُ بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَعَا وَكِلَا أَنْفَيْهِمَا رَابِى

وقد مضى شرح هذه المسألة فى باب المعرب والمبنى فى أوائل هذا الكتاب (انظر الجزء الأول ص ٤٤ وما بعدها)

فإن كلة « نا » مشتركة بين الاثنين والجمع ، و إنما صح قوله :

٦٢٦ — إِنَّ لِلْخَيْرِ وَلِلشَّرِّ مَدًى وَكِلاَ ذٰلِكَ وَجْهٌ وَقَبَلْ

٦٢٦ — هذا بيت من كلة لعبد الله بن الزبعرى يقولها بعد موقعة أحد المعروفة ، وهو يومئذ فى صفوف المشركين أعداء رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان من ألسنتهم الناطقة ، وقبله — وهو أول الكلمة — قوله :

يَا غُرَابَ الْبَيْنِ أَسْمَعْتَ فَقُلْ إِنَّمَا تَنْطِقُ شَيْئًا قَدْ فُعِلْ

إِنَّ لِلْخَيْرِ وَلِلشَّرِّ مَدًى وَكِلاَ ذٰلِكَ ... البيت ، و بعده :

إِنَّ لِلْخَيْرِ وَلِلشَّرِّ مَدًى لِكِلاَ ذَيْنِكَ وَقْتٌ وَأَجَلْ

كُلُّ بُؤْسٍ وَنَعِيمٍ زَائِلٌ وَبَنَاتُ الدَّهْرِ يَلْعَبْنَ بِكُلْ

وَالْعَطِيَّاتُ خِسَاسٌ بَيْنَهُمْ وَسَوَاءٌ قَبْرُ مُثْرٍ وَمُقِلْ

اللغة : « مدى » مدى كل شىء : غايته التى ينتهى إليها ، وفى المقصورة الدريدية :

إِنَّ امْرَأَ الْقَيْسِ جَرَى إِلَى مَدًى فَاعْتَاقَهُ حِمَامُهُ دُونَ الْمَدَى

« وجه » بفتح الواو وسكون الجيم — هو جهة كل شىء التى يتجه إليها « وقبل » بفتح القاف والباء جميعا — هو مستقبل الشىء الذى ينتظر له .

المعنى : يقول : إن الخير لا يدوم لأهله ، و إن الشر لا يبقى ، و إن لكل واحد منهما غاية يصل إليها وأمدا ينتهى عنده ، ولابد من أن يتجه كل أحد مسوقا إلى هذه الغاية ، كما أنه لا بد من أن يستقبل ما يأتى بعد ما هو فيه ، يسلى قومه المشركين بنصرهم يوم أحد على ما كان من خذلانهم يوم بدر .

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « للخير » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن تقدم على اسمها « وللشر » الواو عاطفة ، للشر : جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق « مدى » اسم إن تأخر عن خبرها « وكلا » الواو عاطفة ، كلا : مبتدأ مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه ملحق بالمثنى وهو مضاف واسم الإشارة من « ذلك » مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب « وجه » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « وقبل » الواو حرف عطف ، قبل : معطوف على وجه ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف .

لأن « ذا » مثناة فى المعنى مثلها فى قوله تعالى : « لَاَ فَارِضٌ وَلَاَ بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَٰلِكَ » أى : وكلا ما ذُكر ، وبَيْنَ ما ذُكر .

الثالث : أن يكون كلمة واحدة كما أشار إليه بقوله « بلا تفرق » ؛ فلا يجوز كلا زيد وعمرو ، وأما قوله :

٦٢٧ — كِلاَ أَخِي وَخَلِيلِي وَاجِدِي عَضُداً فِي النَّائِبَاتِ وَإِلْمَامِ الْمُلِمَّاتِ

الشاهد فيه : قوله « وكلا ذلك » فان ظاهر هـذه العبارة موهم أن « كلا » قد أضيف إلى مفرد ــ وهو اسم الاشارة ــ فانك تعلم أن « ذا » قد وضع فى العربية ليشار به إلى المفرد المذكر. وهـذا الظاهر مبطل لاشتراطهم أن يكون ما يضاف إليه « كلا » متعددا فى اللفظ والمعنى جميعا أو فى المعنى ، ولـكن هذا الظاهر غير مستقيم ولا صحيح ، بل « كلا » عند التحقيق مستكمل للشرط المذكور مضاف إلى متعدد ، و بيان ذلك أن «ذا» مشار به إلى الخير والشر ، وهما اثنان ، فلما كان ذلك كذلك كان المضاف إليـه متعددا فى المعنى ، و إن كان لفظه مفردا . ونظير ذلك قول الله تعالى : (لَاَ فَارِضٌ وَلَاَ بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَٰلِكَ) فان « بين » قد أضيف إلى اسم الاشارة الموضوع للمفرد المذكر ، ولا تجوز إضافته إلا إلى متعدد ، لـكنه لما كان اسم الاشارة قد أريد به الفارض والبكر جميعا كان المضاف إليه متعددا فى المعنى و إن كان مفردا فى اللفظ .

فان قلت : فـكيف جاز أن يشار بذا إلى اثنين فى بيت الشاهد وفى الآية الـكريمة التى تلوتها مع أنه ما وضع إلا ليشار به إلى الواحد المذكر .

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إن العرب قد اتسعت فى اسم الإشارة الموضوع للمفرد إذا ألحقت به لام البعد ، فاستعملته فى الموضع الذى يحتاج إلى المثنى كما فى البيت والآية ، واستعملته أيضا فى الموضع الذى يحتاج إلى الجمع ، كما فى قوله تعالى : (وَإِنْ كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا)

٦٢٧ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق .

اللغة : « وخليلى » الخليل : الصديق الذى يخالك فترضى من خـلاله مثل ما يرضى من خلالك « واجدى » هو اسم فاعل من وجد مضافا إلى ياء المتكلم « عضدا » أصل العضد : الجزء من اليد الواقع بين المرفق والـكتف ، ثم استعمل مجازا فيمن يعتمد عليـه ويلجأ فى الشدائد والمـكاره إليه ، كما أطلق لفظ الساعد على ذلك أيضا ، قالوا : فلان عضد فلان ، وفلان ساعد فلان ، واشتقوا منه فعلا فقالوا : عضدته ــ بتخفيف الضاد وتشديدها ، واعتضدت به ، ومعناه كنت عونه واتخذته عونا لى « فى النائبات » النائبات : جمع نائبة ، وهى فى الأصل اسم

... ...

الفاعل المؤنث من نابه الأمر ينوبه ، ثم سميت به النازلة من نوازل الدهر لأنها تنوب الانسان «الملمات» جمع ملمة ، وهى فى الأصل اسم الفاعل من ألمّ به إلماما ، ومعناه نزل به ، ثم سميت به النازلة من نوازل الدهر والحادثة من حوادثه .

المعنى : يقول : إن أخى وصديقى ليجدان منى العون الصادق عند ما تنزل بأحدهما نازلة من نوازل الدهر أو تقع عنده حادثة من حوادثه الجسام التى لا مدفع لأحد عنها . يصف نفسه بصدق الإخاء وصحيح الوفاء ؛ لأن الاخوان إنما تعرف عند الشدائد ، وتتبين صحة إخائهم فى أوقات العسرة والضيق .

الإعراب : « كلا » مبتدأ مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه ملحق بالمثنى ، وهو مضاف وأخ من « أخى » مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر «وصديقى» الواو حرف عطف ، صديق : معطوف على الأخ ، وياء المتكلم مضاف إليه « واجدى » واجد : خبر المبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله « عضدا » حال من ياء المتكلم المجرورة محلا باضافة واجد إليها ، وهو على التأويل بمساعد أو معين « فى النائبات » جار ومجرور متعلق بواجد « وإلمام » الواو حرف عطف ، إلمام : معطوف على النائبات مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف و «الملمات» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : فى هذا البيت أربعة شواهد من شواهد النحو ، ثلاثة منها غير مقصودة للشارح من الإتيان بهذا البيت فى هذا الموضع ، وواحد منها مقصود له .

الشاهد الأول : فى قوله « عضدا » حيث جاء الحال اسم جنس غير مشتق ، وهو على التأويل بالمشتق ؛ فقد عرفت مما ذكرناه فى لغة الشاهد أن العضد فى الأصل اسم لما بين المرفق والكتف من اليد ، ولكنه هنا على التأويل بمعين أو مساعد أو نحوهما مما يستعمل فيه العضد مجازا ، ومثل هذا قول الشاعر :

فَمَا بَالُنَا أَمْسِ أُسْدَ الْعَرِينِ وَمَا بَالُنَا الْيَوْمَ شَاءَ النَّجَفْ

فانه فى تأويل : ما بالنا أمس شجعانا وما بالنا اليوم جبناء ، وقد تقدمت هذه المسألة مشروحة فى باب الحال (الجزء الثالث ص ١١) .

الشاهد الثانى : فى قوله « عضدا » أيضا حيث وقع حالا من المضاف إليه الذى هو ياء المتكلم على ما تبين لك فى إعراب الشاهد ، وإنما ساغ مجىء الحال من المضاف إليه هنا لأن المضاف الذى هو واجد عامل فى المضاف إليه ، ألا ترى أن المضاف إليه مفعول به للمضاف بسبب كونه

وقوله :

٦٢٨ — كِلاَ الضَّيْفَنِ الْمَشْنُوءِ وَالضَّيْفِ نَائِلٌ لَدَىَّ الْمُنَى وَالأَمْنَ فِي الْعُسْرِ وَالْيُسْرِ

اسم فاعل يعمل عمل الفعل ، ونظيره قولهم : هذا شارب السويق ملتوتا ، وقول مالك بن الريب المازنى :

تَقُولُ ابْنَتِي إِنَّ انْطِلاَقَكَ وَاحِدًا إِلَى الرَّوْعِ يَوْمًا تَارِكِي لاَ أَبَالِيَا

وقد تقدمت هذه المسألة مشروحة فى باب الحال أيضا (الجزء الثالث ص ٥٧ وما بعدها) .

الشاهد الثالث : فى قوله « كلا أخى وخليلى واجدى» حيث أخبر بواجد الذى هو اسم مفرد عن كلا الذى يدل على ما يدل عليه المثنى ، وإنما ساغ ذلك ههنا — مع أنه يجب فى المبتدأ وخبره أن يتوافقا فى الإفراد والتثنية والجمع — بسبب أن لفظ «كلا» مفرد على ماهو الراجح عند العلماء والمثنى هو معناه ، ولهـذا لم يكن مثنى على الحقيقة ، وإنما كان ملحقا به ؛ إذ من شرط المثنى الحقيقى أن يكون له واحد من لفظه . فلما كان الحال فى « كلا » على ما ذكرنا جازت مراعاة لفظه فتأتى بخبره مفردا وتعيد إليه الضمير مفردا ، كما جازت مراعاة معناه فتأتى بخبره مثنى وتعيد إليه الضمير مثنى ، وقد تقدمت هذه المسألة مشروحة فى أوائل الكتاب (الجزء الأول ص ٤٣) كما تقدمت الإشارة إليها فى شرح الشاهد (رقم ٦٢٥) الذى مضى قريبا

الشاهد الرابع : وهو المقصود للشارح ههنا — فى قوله « كلا أخى وخليلى » حيث أضيف فى هـذه العبارة لفظ « كلا » إلى ما يفهم اثنين ، لكن مع التفرق ، ألا ترى أن أحد الاثنين معطوف على الآخر بواو العطف ؟ وهـذا عند جمهرة العلماء من نوادر الضرورات . وذهب أبو البركات ابن الأنبارى إلى أنه يجوز إضافة « كلا » إلى الاسم المفرد لكن بشرط أن يتكرر لفظ « كلا » وذلك كأن تقول : كلا أخى وكلا خليلى واجدا عضد ، وكلاى وكلاك محسنان . فأما إضافتها إلى مفرد مع العطف عليه من غير تكرارها فلم يذهب أحد إلى جوازه فى سعة الكلام واختياره .

٦٢٨ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق ، وقد قال العينى : « احتج به ابن الأنبارى ولم يعزه إلى قائله » .

اللغة : « الضيفن » بوزن جعفر ، ونونه زائدة للالحاق ؛ فوزنه عند التحقيق فعلن ، والضيفن : هو الذى يتبع الضيفان فيدخل البيوت يتوهمه الضيفان مثلهم ويتوهمه أصحاب الدار أحدهم ، ويقال له : الطفيلى « المشنوء » المكروه المبغض ، اسم مفعول من شنئته أشنؤه — على مثال علم يعلم — بمعنى أبغضته وكرهته « نائل » اسم فاعل من قولك : نلت الشىء أناله نيلا ونوالا ومنالا ، إذا حصلت عليه « المنى » جمع منية — بضم الميم فيهما — ومعناها التمنى .

فمن الضرورات النادرة .

(وَلاَ تُضِفْ لِمُفْرَدٍ مُعَرَّفِ * أَيًّا) المفردةَ ، مطلقاً ؛ لأنها بمعنى بَعْض (وَإِنْ كَرَّرْتَهَا) بالعطفِ (فَأَضِفِ) إليه ، كقوله :

المعنى : يريد أن يصف نفسه بسعة الأخلاق وكرم النفس ووفرة السماحة والبذل ، حتى إن الطفيلي الذى تستثقله النفوس وتمج فعله الطباع ليجد عنده مثل ما يجده الضيف من بلوغ الأمنية والوصول إلى المطلب ، سواء فى ذلك وقت الميسرة ووقت العسرة .

الإعراب : « كلا » مبتدأ مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه ملحق بالمثنى ، وهو مضاف و « الضيفن » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « المشنوء » صفة للضيفن ، مجرور بالكسرة الظاهرة « والضيف » الواو عاطفة ، الضيف : معطوف على الضيفن مجرور بالكسرة الظاهرة « نائل » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله « لدىّ » لدى : ظرف يتعلق بواجد ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « المنى » مفعول به لنائل ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « والأمن » الواو حرف عطف ، الأمن : معطوف على المنى منصوب بالفتحة الظاهرة « فى اليسر » جار ومجرور متعلق بنائل ، وجعله العينى متعلقا بمحذوف حال « واليسر » الواو حرف عطف ، اليسر : معطوف على العسر مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : فى هذا البيت شاهدان : أما أحدهما فمقصود للشارح من الإتيان به ههنا ، وذلك فى قوله « كلا الضيفن المشنوء والضيف » وذلك حيث أضاف « كلا » إلى متعدد مع التفريق — وهو المعطوف والمعطوف عليه — وقد ذكرنا فى شرح الشاهد السابق أن العلماء على أن ذلك من أندر الضرورات وأن أحدا لا يجيز مثله فى سعة الكلام واختياره . وأما الشاهد الثانى فى قوله « كلا أخى وخليلى نائل » حيث أخبر بنائل — وهو اسم مفرد لفظا ومعنى — عن « كلا » الذى هو مثنى فى معناه وإن كان لفظه مفردا عند المحققين من العلماء — وهم البصريون — والذى سوغ ذلك هو أن « كلا » لفظه مفرد ، فأفرد الخبر مراعاة للفظ المبتدأ . وقد بينا أن ذلك جائز فى شرح الشاهد السابق وفى الموضع الذى أحلناك عليه ، وهذا نفسه يدل لما ذهب إليه البصريون من أن لفظ « كلا » مفرد ومعناه مثنى ؛ إذ لو كان مثنى فى اللفظ والمعنى لما كان يجوز أن يخبر عنه إلا بالمثنى ، ولما كان يجوز أن يعود الضمير إليه إلا مثنى ، فلما رأيناهم يعيدون الضمير إليه مفردا ويخبرون عنه بالمفرد ، ورأيناهم — مع ذلك — قد يعيدون الضمير إليه مثنى وقد يخبرون عنه بالمثنى ؛ علمنا أن فيه جهتين : إحداهما تجعله مفردا والأخرى تجعله مثنى ، ولا يمكن أن يكون لفظه مثنى ومعناه مفردا ، فلم يبق إلا أن لفظه مفرد ومعناه مثنى ، وأيد ذلك أنا لم نجد مفردا من لفظه يدل على واحد ما يدل هو عليه .

٦٢٩ — فَلَئِنْ لَقِيتُكَ خَالِيَيْنِ لَتَعْلَمَنْ أَيِّي وَأَيُّكَ فَارِسُ الْأَحْزَابِ

٦٢٩ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق ، وهو من شواهد ابن هشام.

اللغة : « خاليين » يريد ليس معنا أحد ، وتقول : خلا فلان بنفسه و بفلان ، إذا كان فى خلوة من الناس « الأحزاب » جمع حزب ـ بكسر الحاء وسكون الزاى ـ وهو الجماعة من الناس والطائفة إذا كان أمرهم واحدا .

المعنى : يتوعد مخاطبه و يؤكد له أنه سيوقع به من البلاء ما يدرك معه أنه شجاع لا يقاس إليه أحد ، وذلك بأن أقسم له أنه إن لقيه فى مكان لا يراهما فيه أحد ليصنعن معه ما يعلم منه أيهما الحقيق بأن يكون الفارس المغوار .

الإعراب : « لئن » اللام موطئة للقسم ، إن : حرف شرط جازم « لقيتك » لقى : فعل ماض فعل الشرط مبنى على فتح مقدر على آخره فى محل جزم ، وتاء المتكلم فاعله ، وضمير المخاطب مفعوله « خاليين » حال من الفاعل والمفعول جميعا منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد « لتعلمن » اللام واقعة فى جواب القسم ، تعلم : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة لا محل لها جواب القسم ، ونون التوكيد حرف لا محل له ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه جواب القسم « أيى » أى : اسم استفهام مبتدأ ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « وأيك » الواو حرف عطف ، أى : معطوف على المبتدأ ، وضمير المخاطب مضاف إليه « فارس » خبر المبتدأ ، وهو مضاف و « الأحزاب » مضاف إليه ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب سدت مسد مفعولى تعلم ، وقد علق تعلم عن العمل فى لفظ الجملة لكونها مصدرة باسم الاستفهام .

الشاهد فيه : قوله « أيى وأيك فارس » حيث أضاف الشاعر لفظ « أى » إلى المفرد المعرف ، بسبب كونه قد تكرر ، وتفصيل هذه المسألة أن « أيا » تضاف إلى واحد من ثلاثة أشياء ، لكنها تضاف إلى اثنين منها بغير شرط ، وتضاف إلى الثالث بأحد شرطين : أما الاثنان اللذان تضاف إليهما بغير شرط فأحدهما النكرة ، وتضاف أى إلى النكرة مفردة كانت النكرة أو مثناة أو مجموعة ، تقول : أى رجل زارك ، وأى رجلين زاراك ، وأى رجال زاروك ؟ وثانيهما المعرفة المثناة أو المجموعة ، نحو قوله تعالى : (فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ) وقوله تعالت كلمته : (أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِ إِيمَانًا ؟) وقوله : (أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ؟) وأما الذى لا تضاف « أى » إليه إلا بواحد من شرطين فهو المعرفة المفردة ، وأحد الشرطين أن تنوى بالمعرفة المفردة الجمع ،

وقوله :

٦٣٠ — أَلاَ تَسْأَلُونَ النَّاسَ أَيِّي وَأَيُّكُمْ   غَدَاةَ الْتَقَيْنَا كَانَ خَيْراً وَأَكْرَمَا

وذلك بأن تكون هذه المعرفة المفردة ذات أجزاء وتنوى بها هذه الأجزاء ، وذلك نحو قولك : أيّ الجارية أجمل ؟ فان المعنى أى أجزاء الجارية أجمل أوجهها أم شعرها أم يدها ؟ وعبر ابن هشام عن هذا الشرط بأن يكون بين أى والمعرفة المفردة جمع مقدر ، وهو صحيح ، ألا ترى أنا قدرنا بين أى والمعرفة المفردة الأجزاء وهو جمع جزء ؟ والشرط الثانى أن يعطف على أى المضافة للمعرفة المفردة مثلها بالواو . والسر فى جميع ذلك أن أيا الاستفهامية اسم عام لجميع الأوصاف ؛ وهى لا تخلو عند استعمالها من أن يراد بها تعميم أوصاف جنس من الأجناس أو يراد بها تعميم أوصاف شيء معين بأحد طرق التعيين ؛ فان كان المراد بها تعميم أوصاف جنس من الأجناس أضيفت إلى نكرة ، ولم يشترط فى هذه النكرة شيء ؛ لأن النكرة تصلح لأن تدل على العموم مفردة كانت أو مثناة أو مجموعة ؛ فاذا قلت : أى رجل زارك ، كان المعنى : أى واحد من هذا الجنس زارك ، وإذا قلت : أى رجلين زاراك ، كان المعنى : أى اثنين من هذا الجنس زاراك ، وإذا قلت : أى رجال زاروك ، كان المعنى : أى جماعة من هذا الجنس زاروك ، وأى حينئذ مطابقة فى المعنى لما تضاف إليه ، وهى منه بمنزلة كل . وإن كان المراد بها تعميم أوصاف شيء معين بأحد طرق التعيين أضيفت إلى معرفة ، ولما كانت المعرفة غير صالحة للدلالة على العموم اشترط فيها أن تكون مثناة أو مجموعة أو على تقدير الجمع أو تكرارها بالواو حتى يكون التكرار بمنزلة التثنية ، وأى حينئذ ليست مطابقة لما تضاف إليه فى المعنى ، وهى منزلة منه منزلة بعض من كل ، وآية ذلك أنه يخبر عنها بالمفرد ولو أن المعرفة مثناة أو مجموعة أو بمنزلتهما ، ألا ترى أن الشاعر يقول فى البيت المستشهد به : أيى وأيك فارس الأحزاب ؟ وألا ترى أنك تقول : أى زيد أحسن ، مع أن المعنى أى أجزاء زيد أفضل ؟ فافهم ذلك .

٦٣٠ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق .

اللغة : « غداة » أصل الغداة أول النهار ، ولكنه قد يطلق ويراد منه الوقت مطلقا ، وهذا هو المراد ههنا « التقينا » خصه الاستعمال باللقاء للحرب « كان خيرا » يريد كان خيرا من الآخر فى الصبر على النزال وقراع الأبطال « وأكرم » فسروه فى هذا الموضع بالنجدة والمحافظة على كل ما يعاب المرء بالتفريط فيه ، وجائز أن يكون باقيا على أصل معناه وهو الفضل فى الكرم ، ويراد أينا كان أكرم خلقا وأقرب إلى الندى والجود فى معاملة خصومه ، ولا يعاب البطل المغوار إذا عامل أقرانه معاملة الكرم والجود ، بل ذلك يدل على تمام قدرته وأنه مستطيع أن يأخذه متى أراد ، ولا يدل حسن المعاملة على الضعف وخور الطبيعة .

الإعراب : « ألا » أداة استفتاح ، حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب

لأن المعنى حينئذ أينا (أَوْ تَنْوِ) بالمفرد المعرّف الجمعَ: بأن تنوى (ٱلأَجْزَا) نحو: أىُّ زَيْدٍ أَحْسَنُ، يعنى أىّ أجزائه أحسنُ (وَاخْصُصَنْ بِالْمَعْرِفَهْ * مَوْصُولَةً أَيًّا) أيًّا: مفعول باُخصص، و بالمعرفة: متعلق به، وموصولة: حال من أى متقدم عليها، أى: تختص أىّ الموصولة بأنها لا تضاف إلا إلى معرفة غير ما سبق منعه، وهو المفرد، نحو: امْرُرْ بِأَىِّ الرجُلَيْنِ هُوَ أَكْرَمُ، وأىُّ الرِّجَال هُوَ أَفْضَلُ، و« أَيُّهُمْ أَشَدُّ »، ولا تضاف لنكرة خلافا لابن عصفور (وَبِالْعَكْسِ) من الموصولة (الصِّفَهْ) وهى المنعوت بها، والواقعة حالا؛ فلا تضاف إلا إلى نكرة كررت بفارسٍ أىِّ فَارِسٍ، وبزَيْدٍ أيَّ فَتًى، ومنه قوله:

* فَلِلَّهِ عَيْنَا حَبْتَرٍ أَيَّمَا فَتَى[1] *

« تسألون » فعل مضارع مرفوع بثبات النون، وواو الجماعة فاعله مبنى على السكون فى محل رفع « الناس » مفعول به أول منصوب بالفتحة الظاهرة « أبى » أى: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « وأيكم » الواو حرف عطف، أى: معطوف على المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه « غداة » ظرف زمان منصوب بكان الآتى، وهو مضاف و « التقينا » جملة فعلية مكونة من فعل ماض وفاعله فى محل جر باضافة غداة إليه « كان » فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المبتدأ وما عطف عليه « خيرا » خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة « وأكرما » الواو حرف عطف، أكرم: معطوف على خيرا.

الشاهد فيه: قوله « أبى وأيكم » حيث أضيف « أى » إلى المعرفة الدالة على المفرد — وهى ياء المتكلم — والذى أجاز ذلك أنه قد عطف على « أى » مثلها بالواو، وقد بينا فى شرح الشاهد السابق وجه لزوم إضافة « أى » إلى النكرة أو المعرفة الدالة على المثنى أو الجمع، وأنها لا تضاف إلى معرفة دالة على المفرد إلا بواحد من شرطين، كما بينا السر فى لزوم أن يكون العطف بالواو فى مثل مافى بيت الشاهد.

(١) هذا عجز بيت، وصدره قوله:

* فَأَوْمَيْتُ إِيمَاءً خَفِيًّا لِحَبْتَرٍ *

وهذا بيت للراعى النميرى، وهو من شواهد سيبويه (١ — ٣٠٢) وهو الشاهد (رقم ١١١) الذى سبق شرحه فى باب الموصول (انظر الجزء الأول من هذا الكتاب ص ٢٠٠) والاستشهاد

(وإنْ تَكُنْ) أى (شَرْطًا أوِ اسْتِفْهَامَا * فَمُطْلَقًا كَمِّلْ بِهَا الْكَلاَمَا) أى : تضاف إلى النكرة والمعرفة مطلقا سوى ما سبق منعه ، وهو المفرد المعرفة ، نحو : أىّ رَجُلٍ يأتِنِي فله درهم « أَيَّمَا الأجَلَيْنِ قَضَيْتَ » « أيكُمْ يأتِينِي بعَرْشِهَا » « فبأىِّ حَدِيثٍ » فظهر أن لأىّ ثلاثة أحوال .

﴿ تنبيه ﴾ : إذا كانت أىّ نعتا أو حالا ، وهى المراد بالصفة فى كلامه ، فهى ملازمة للإضافة لفظا ومعنى ، وإن كانت موصولة أو شرطا أو استفهاما فهى ملازمة لها معنى لا لفظا ، وهو ظاهر .

(وَأَلْزَمُوا إضَافَةً لَدُنْ فَجَرْ) ما بعده بالإضافة : لفظا إن كان معربا ، ومحلا إن كان مبنيا أو جملةً ؛ فالأول نحو : « مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ » وقوله :

٦٣١ — تَنْتَهِضُ الرِّعْدَةُ فِي ظُهَيْرِى   مِنْ لَدُنِ الظُّهْرِ إلى العُصَيْرِ

به ههنا وهناك فى قوله « أيما فتى » حيث وقعت « أى » حالا من المعرفة ، وهو قوله « حبتر » والاستشهاد بالبيت على هذا لا يتم إلا على رواية « أى » نصبا ، وهى إحدى روايتين ذكرناهما هناك و بينا وجه كل واحدة منهما ،

٦٣١ — نسبوا هذا البيت إلى رجل من طيىء ، ولم يعينوه ، ولم أقف له على أكثر تعريفا بقائله من ذلك ، كما لم أقف له على سوابق أو لواحق .

اللغة : « تنتهض » هذه رواية جمهرة النحاة ، ومعناها تحدث بسرعة ، ورواه أبو حيان فى شرح التسهيل « تنتفض » بالفاء فى مكان الهاء « الرعدة » بكسر الراء وسكون العين ــ أصلها اضطراب البدن ، والمراد بها هنا الارتعاد من الحمى النافض « ظهيرى » بضم الظاء وفتح الهاء ــ مصغر ظهر بفتح فسكون ، والظهر مقابل للبطن « من لدن الظهر » أى من ابتداء وقت الظهر ــ بضم الظاء وسكون الهاء ــ وهو وقت زوال الشمس « العصير » بضم العين وفتح الصاد ــ مصغر العصر ــ بفتح فسكون ــ وهو ما بعد وقت الظهر إلى احمرار الشمس .

الإعراب : « تنتهض » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة « الرعدة » فاعله مرفوع بالضمة الظاهرة « فى ظهيرى » الجار والمجرور متعلق بقوله تنتهض ، وظهير مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « من » حرف جر « لدن » مبنى على السكون فى محل جر بمن ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، وهذا بناء على لغة جمهرة العرب ، وهى مجرورة بمن لفظا كما هو لغة قيس الذين يعربونها ، والجار والمجرور متعلق بتنتهض ، ولدن مضاف و « الظهر » مضاف إليه « إلى العصير » جار ومجرور متعلق بتنتهض أيضا .

والثانى نحو : « وَعلَّمْناهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا » « لِيُنْذِرَ بَأساً شَــدِيداً مِنْ لَدُنْهُ » والثالث كقوله :

٦٣٢ — وَتذْكُرُ نُعْمَاهُ لَدُنْ أنْتَ يَافِعٌ

الشاهد فيه : قوله « من لدن الظهر » حيث أضيف « لدن » إلى مابعده ، وحيث جر مابعده — وهو « الظهر » — لفظا لـكونه اسما مفردا معربا . فأما إضافة « لدن » فهو أمر ملازم له لا يفارقه ؛ فلا يجوز أن يؤتى به فى كلام مقطوعا عن الإضافة ، وأما أن المضاف إليه يجر لفظا أن كان مفردا معربا ويجر محلا إن كان جملة أو كان مفردا مبنيا فذلك ظاهر معلوم .

واعلم أن « لدن » بمعنى عند ، ومع أنهما بمعنى فان بينهما فرقا من ستة أوجه ، وقد ذكر الشارح المحقق هذه الوجوه فيما يأتى فلا داعى لذكرها .

٦٣٢ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* إلَى أنْتَ ذُو فَوْدَيْنِ أبْيَضُ كَالنَّسْرِ *

ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق .

اللغة : « نعماه » النعمى — بضم النون مقصورا — بمعنى النعمة ، وهى الاسم من الإنعام ، فاذا فتحت النون مددت فقلت : نعماء ، ومن المقصور المضموم قول امرىء القيس بن حجر الـكندى :

* فيَالَكِ مِنْ نُعْمَى تَحَوَّلْنَ أبْؤُسَا *

وقد جاء على الممدود المفتوح قول الآخر :

أفَادَتْـكُمُ النَّعْمَاءَ مِــنِّى ثَلاَثَةً يَدِى وَلِسَانِى وَالضَّمِيرَ الْمُحَجَّبَا

« لدن » هى ههنا دالة على ابتداء الغاية الزمانية « يافع » شاب ، وتقول : أيفع الغلام فهو يافع ؛ إذا شب و بلغ الحـكم . وهـذه إحدى كلمات جاء الوصف من أفعل فيها على فاعل وقياسه مفعل كأكرم فهو مكرم ، وقد ذكرنا ذلك ووجهه فى شرح الشاهد (رقم ٥٦٥) الذى سبق شرحـه فى باب حروف الجر (انظر الجزء الثالث من هـذا الـكتاب ص ٣٠٦ وما بعدها) « فودين » الفود — بفتح الفاء وسكون الواو — معظم شعر الرأس مما يلى الأذن ، وهو أيضا ناحية الرأس .

الإعراب : « تذكر » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيـه وجوبا تقديره أنت « نعماه » نعمى : مفعول به لتذكر منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه مبنى على الضم فى محل جر « لدن » ظرف زمان مبنى على السكون فى محل نصب ، وهو متعلق بتذكر ، ويجوز أن يكون متعلقا

وقوله :

٦٣٣ — صَرِيعُ غَوَانٍ رَاقَهُنَّ وَرُقْنَهُ   لَدُنْ شَبَّ حَتَّى شَابَ سُودُ الذَّوَائِبِ

بمحذوف حال من نعماه ، وتقدير الكلام على هذا الوجه : وتذكر نعماه حال كونها مبتدأة من وقت أنت يافع — إلخ « أنت » ضمير منفصل مبتدأ مبنى على الفتح فى محل رفع « يافع » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل جر باضافة لدن إليها « إلى » حرف جر ، ومجروره محذوف ، وتقديره : إلى زمن أنت ذو فودين — إلخ ، والجار والمجرور متعلق بتذكر « أنت » ضمير منفصل مبتدأ ، مبنى على الفتح فى محل رفع « ذو » خبر المبتدأ ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « فودين » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة على الكسرة لأنه مثنى ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل جر باضافة المجرور المحذوف إليها « أبيض » خبر ثان « كالنسر » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ثالث .

الشاهد فيه : قوله « لدن أنت يافع » حيث أضيف « لدن » فى هذه العبارة إلى جملة اسمية هى جملة المبتدأ وخبره — وهى قوله « أنت يافع » — وقد انجرت هذه الجملة محلا باضافة لدن إليها ، وهذا هو النوع الثالث من الأنواع التى ذكر الشارح أن «لدن» تضاف إليها ، وأولها الاسم المفرد المعرب كما فى قوله تعالى : (مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ) وكما فى بيت الشاهد السابق ، وثانيها : الاسم المفرد المبنى ، كما فى قوله تعالى : (وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْماً) ، ويكون المضاف إليه مجرورا لفظا إذا كان من النوع الأول ، ويكون مجرور المحل إذا كان من النوعين الثانى والثالث .

٦٣٣ — هذا بيت من كلمة للقطامى ، وبه لقب بصريع الغوانى ، وهو أول من لقب بذلك ، ثم لقب به مسلم بن الوليد ، لقبه به أمير المؤمنين هارون الرشيد بسبب قوله :

هَلِ الْعَيْشُ إلاَّ أَنْ تَرُوحَ مَعَ الصِّبَا   صَرِيعَ حُمَيَّا الْكَأْسِ وَالْأَعْيُنِ النُّجْلِ

والبيت الشاهد من قصيدة أولها قوله :

نَأَتْكَ بِلَيْلَى نِيَّةٌ لَمْ تُقَارِبِ   وَمَا حُبُّ لَيْلَى مِنْ فُؤَادِى بِذَاهِبِ
مُنَعَّمَةٌ تَجْلُو بِعُودِ أَرَاكَةٍ   ذُرَى بَرَدٍ عَذْبٍ شَتِيتِ الْمَنَاصِبِ
كَأَنَّ نَضِيضاً مِنْ غَرِيضِ غَمَامَةٍ   عَلَى ظَمَإٍ جَادَتْ بِهِ أُمُّ غَالِبِ
لِمُسْتَهْلِكٍ قَدْ كَادَ مِنْ شِدَّةِ الْهَوَى   يَمُوتُ وَمِنْ طُولِ الْعِدَاتِ الْكَوَاذِبِ
صَرِيعُ غَوَانٍ رَاقَهُنَّ وَرُقْنَهُ   لَدُنْ شَبَّ ... البيت ، وبعده :
قَدِيمَةُ التَّجْرِيبِ وَالْحِلْمِ إِنَّنِى   أَرَى غَفَلَاتِ الْعَيْشِ قَبْلَ التَّجَارِبِ

... ...

اللغة : « نأتك بليلى نية – إلخ » نأتك : بعدت عنك ، والنية : الوجه الذى ينويه المسافر ، ومثله النوى ، والنية : فاعل نأتك « منعمة تجلو بعود أراكة – إلخ » منعمة : يريد أنها عاشت فى النعيم فغذيت غذاء ناعما ، وروى الأصمعى « مناعمة » وتجلو بعود أراكة – إلخ أراد بذلك أنها تستاك ، والذرى : الأعالى ، واحدها ذروة ، والبرد – بفتح الباء والراء جميعا – أصله حب الغمام ، وأراد به أسنانها ، شبه أسنانها فى شدة بياضها بالبرد ، وإنما خص الذرى لأنها صحاح لم تتكسر ، والشتيت : المتفرق ، والمناصب : حيث ركبت الأسنان ، يريد أن فى أسنانها فلجا وتفرقا « كأن فضيضا – إلخ » أراد بالفضيض السحابة التى انفض عنها ماؤها ، والغريض : الطرى ، شبه عذوبة ريقها بماء سحابة « لمستهلك قد كاد – إلخ » المستهلك : الذى يعرض نفسه للهلاك ، وأراد به نفسه ؛ لأنه هالك من حبها ومعرضها للهلاك ، واللام فى قوله « لمستهلك » تتعلق بجاد فى قوله «جادت به أم غالب» وقوله «صريع غوان – إلخ » الصريع : المطروح على الأرض ، وهو فعيل بمعنى مفعول ، وأراد أنه قد أصيب من الغرام حتى لاحراك له ، والغوانى : جمع غانية ، وهى المرأة التى استغنت بجمالها عن الزينة ، ويقال : هى التى غنيت بزوجها عن غيره ، ويقال : هى التى غنيت فى بيت أبويها فلم تتزوج ، أى : أنها أقامت فى بيت أبويها . وراقهن : أعجبهن لجماله وشبابه ، ورقنه : أعجبنه لحسنهن وجمالهن ، ولدن شب إلى أن شاب سود الذوائب : معناه من عند وقت شبابه إلى وقت شيبه ، والذوائب : جمع ذؤابة وهى الضفيرة من الشعر « قديديمة التجريب والحلم – إلخ » هـذا البيت من شواهد سيبويه فى الكتاب ، وهو أيضا من شواهد الجمل للزجاجى ، وقد استشهدا به على أنه يقال فى تصغير قدام : قديديمة – بزيادة التاء – كما يقال فى تصغير وراء : وريئة ، فرقا بين تصغير هاتين الكلمتين وغيرهما من الظروف ، والسر فى هذا أن الأغلب على الظروف التذكير ، فلما جاءت هاتان الكلمتان على غير الغالب فى بابهما ألحقوا بتصغيرهما علامة التأنيث – وإن كانت هذه التاء لا تلحق إلا تصغير الاسم الثلاثى المؤنث بغير علامة – إشعارا بأنهما خالفتا بابهما فى مجيئهما مؤنثين ، وأراد أمام التجريب والحلم ، وقوله « أرى غفلات العيش قبل التجارب » معناه أن العيش إنما يكون لذيذا أيام الغفلة وفى أيام الشباب قبل التجارب .

الإعراب : «صريع» الرواية فيه بالجر على أنه بدل من مستهلك ، ويجوز فيه الرفع على أن يكون خبر مبتدإ محذوف ، وهو مضاف و « غوان » مضاف إليه « راقهن » راق : فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وضمير الغائبات مفعول به « ورقنه » الواو حرف عطف ، وراق : فعل ماض ، ونون النسوة فاعله ، وضمير الغائب مفعول به « لدن » ظرف زمان مبنى على السكون فى محل نصب ، وقد تنازع فيه راقهن ورقنه ؛ ويجوز أن تعلقه بأيهما

... ...

شئت « شب » فعل ماض ، فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل جر بإضافة لدن إليه « حق » حرف غاية وجر « شاب » فعل ماض « سود » فاعل ، وهو مضاف و « الذوائب » مضاف إليه ، وأن المصدرية مقدرة بعد حق ؛ فهى سابكة مابعدها بمصدر يجر بحق ، والجار والمجرور متعلق بأحد الفعلين راقهن ورقنه ، والتقدير : راقهن ورقنه لدن شب حق شيب سود الذوائب .

الشاهد فيه : قوله « لدن شب » حيث أضيف فى هذه العبارة « لدن » إلى الجملة المؤلفة من فعل ماض وفاعل ، وهذه الجملة فى محل جر بإضافة « لدن » إليها .

وههنا أمور لابد أن ننبهك إليها :

الأمر الأول ، أنه لافرق فى بناء «لدن» ــ عند من بناها من العرب ــ بين أن تكون مضافة إلى مفرد معرب ، وأن تكون مضافة إلى مفرد مبنى ، وأن تكون مضافة إلى جملة ، ثم لا فرق عند إضافتها إلى الجملة بين أن تكون الجملة التى أضيف لدن إليها اسمية كما فى الشاهد السابق ، وأن تكون فعلية كما فى هذا الشاهد الذى نحن بصدد شرحه . ولعل هذا هو السر فى أن الشارح قد استشهد لهذه المسألة بشاهد فيه إضافة « لدن » إلى المفرد « من لدن الظهر » ، ثم بشاهد فيه إضافة « لدن » إلى الجملة الاسمية « لدن أنت يافع » ثم بشاهد فيه إضافة « لدن » إلى الجملة الفعلية « لدن شب » .

الأمر الثانى ، أصل « لدن » ملازمة لمبدأ الغايات : زمانية كانت نحو قولك : لدن صباح السبت ، وقول الشاعر : من لدن الظهر ، أو مكانية نحو قوله تعالى : (مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ) وهى حين تضاف إلى المفرد يمكن فيها أن تجىء لأحد هذين الأمرين ، ولكنها إذا أضيفت إلى الجملة تمحضت للزمان ؛ لأن ظروف المكان لا يضاف منها إلى الجمل بالاتفاق سوى « حيث » .

الأمر الثالث ، ذكر صاحب التصريح فى التعقيب على هذا الشاهد نقلا عن ابن الشجرى أنه لا دليل فى هذا البيت على إضافة لدن إلى الجملة ؛ لجواز أن يكون الكلام على تقدير أن المصدرية قبل الفعل ؛ فتكون لدن مضافة إلى مفرد هو المصدر المنسبك من أن المصدرية والفعل ، والتقدير : لدن أن شب حق شاب سود الذوائب : أى لدن شبابه . وقد أجاب عن هذا الاحتمال بما حاصله أن الأصل عدم صحة حذف الموصول الحرفى وإبقاء صلته ؛ فلا يجوز التخريج على ما يؤدى إلى هذا ما وجد سبيل إلى غيره ، وقد ثبتت إضافة « لدن » إلى الجمل التى لا تحتمل هذا الاحتمال كما فى البيت السابق ، فلتكن « لدن » فى هذا البيت مضافة إلى الجملة أيضا ، وليست الجملة الفعلية ببعيدة من ذلك ، بل هى أقرب إلى إضافة الزمان إليها من الجملة الاسمية ، فافهم هذا واحرص عليه .

ولم يُضَفْ من ظروف المكان إلى الجملة إلاّ لَدُنْ وحَيْثُ ، وقال ابن برهان : حَيْثُ فقط، هذا هو الأصل الشائع فى لسان العرب (وَنَصْبُ غُدْوَةً بِهاَ عَنْهُمْ نَدَرْ) كما فى قوله :

٦٣٤ — فَمَا زَالَ مُهْرِى مَزْجَرَ الْكَلْبِ مِنْهُمُ ... لَدُنْ غُدْوَةً حَتَّى دَنَتْ لِغُرُوبِ

---

٦٣٤ - نسب الجاحظ فى الحيوان (١ - ٣١٨ طبع مطبعة الحلبى) هذا البيت إلى أبى سفيان صخر بن حرب بن أمية ، وذكر قبله بيتا ، وهو قوله :

وَلَوْ شِئْتُ نَجَّتْنِي كُمَيْتٌ طِمِرَّةٌ ... وَلَمْ أَجْعَلِ النَّعْمَاءَ لِابْنِ شَعُوبِ

والبيتان على ترتيبهما أول كلمة لأبى سفيان بن حرب يقولها بعد موقعة أحد . وكان أبو سفيان قد التقى فى موقعة أحد بحنظلة بن أبى عامر (وهو غسيل الملائكة) ، وكان حنظلة قد تمكن من أبى سفيان ، فرآه شداد بن الأسود (وهو ابن شعوب) فضرب شداد حنظلة فقتله ، وبذلك نجا أبو سفيان ، وبعد البيتين قوله :

أُقَاتِلُهُمْ وَأَدَّعِى يَالَ غَالِبٍ ... وَأَدْفَعُهُمْ عَنِّى بِرُكْنٍ صَلِيبِ
فَبَكِّى وَلاَ تَرْعَىْ مَقَالَةَ عَاذِلٍ ... وَلاَ تَسْأَمِى مِنْ عَبْرَةٍ وَنَحِيبِ
أَبَاكِ وَإِخْوَانًا لَهُ قَدْ تَتَابَعُوا ... وَحُقَّ لَهُمْ مِنْ عَبْرَةٍ بِنَصِيبِ
وَسَلَّى الَّذِى قَدْ كَانَ فِى النَّفْسِ، إِنَّنِى ... قَتَلْتُ مِنَ النَّجَّارِ كُلَّ نَجِيبِ
وَمِنْ هَاشِمٍ قَرْمًا كَرِيمًا وَمُصْعَبًا ... وَكَانَ لَدَى الْهَيْجَاءِ غَيْرَ هَيُوبِ
وَلَوْ أَنَّنِى لَمْ أَشْفِ نَفْسِىَ مِنْهُمُ ... لَكَانَتْ شَجًى فِى الْقَلْبِ ذَاتَ نُدُوبِ
فَآبُوا وَقَدْ أَوْدَى الْجَلاَبِيبُ مِنْهُمُ ... بِهِمْ خَدَبٌ مِنْ مُعْبَطٍ وَكَئِيبِ
أَصَابَهُمُ مَنْ لَمْ يَكُنْ لِدِمَائِهِمْ ... كِفَاءً وَلاَ فِى خُطَّةٍ بِضَرِيبِ

اللغة : « ولو شئت نجتنى ــ البيت » الطمرة ــ بكسرتين وراء مشددة ــ الفرس السريعة الوثب . يريد أنه لو أراد الهرب لركب فرسه الذى هذه صفته فنجا عليه « وما زال مهرى مزجر الكلب ــ البيت » مزجر الكلب : يريد أنه فى المكان الذى يزجر الكلب فيه ، وإنما يعنى أنه قريب . والضمير المستتر فى « دنت لغروب » يرجع إلى الشمس ، وإنما أضمرها مع أنه لم يتقدم لها ذكر؛ لأن الغدوة دلت عليها ، وذلك كما قال الله تعالى: (حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ) فان الضمير المستتر فى (توارت) عائد إلى الشمس ولم يتقدم لها ذكر ، وصح ذلك لما كان ذكر العشى فى

... ...

الآية يدل عليها « أقاتلهم وأدعى ــ البيت » يريد أنه ينادى حين يقاتلهم يا آل غالب ، وقوله وركن صليب : معناه شديد قوى . وفى التنزيل : (لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً أَوْ آوِي إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ) « فبكى ولا ترعى ــ البيت » لاترعى : يروى بفتح تاء المضارعة ، ومعناه لاتحفظى ، ويروى بضمها ، ومعناه لاتبقى . يقال : ماأرعى فلان على فلان ؟ ومعناه لم يبق عليه . والعبرة بفتح فسكون ــ الدمعة . والنحيب : البكاء مع رفع صوت « ومن هاشم قرما ــ البيت » يريد : وقتلت من هاشم قرما ، والقرم : الفحل الكريم من الإبل . وعنى به ههنا حمزة بن عبد المطلب سيد الشهداء رضى الله عنه ، والمصعب : الفحل من الإبل أيضا . والهيجاء : الحرب . والهيوب : الشديد الخوف « ولو أننى لم أشف نفسى ــ البيت » الشجى : الحزن ، والندوب : جمع ندب ، وهو أثر الجرح « فآبوا وقد أودى الجلابيب ــ البيت » الجلابيب : جمع جلباب ، وأصله الإزار الخشن . وكان كفار مكة يسمون من أسلم مع النبى صلى الله عليه وسلم الجلابيب . وأودى : هلك . والحدب : الطعن النافذ إلى الجوف . والمعبط : الذى يسيل دمه . وفى رواية «معطب» والكثيب : الحزين . وفى رواية « كبيب » وهو المكبوب على وجهه ، فعيل بمعنى مفعول « أصابهم من لم يكن لدمائهم كفاء ــ البيت » الكفاء بزنة الكتاب ــ الكفء . والخطة ــ بضم الخاء ــ الخصلة الرفيعة . والضريب : الشبيه والمثيل والنظير .

المعنى : يقول : إن مهرى فى مكان قريب من هؤلاء الناس من أول النهار إلى أن أوشكت الشمس أن تغيب عن الوجود ، يريد عامة النهار من أوله إلى آخره .

الإعراب : « ما » نافية « زال » فعل ماض ناقص « مهرى » مهر : اسم زال ، مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « مزجر » ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر زال ، وهو مضاف و « الكلب » مضاف إليه «منهم» جار ومجرور متعلق بما تعلق به مزجر « لدن » ظرف زمان يتعلق بخبر زال « غدوة » الرواية فيه بالنصب ، وقد اختلف العلماء فى إعرابه ، فمنهم من ذهب إلى أنه نصب على التشبيه بالتمييز ، ومنهم من ذهب إلى أنه نصب على التشبيه بالمفعول به ، ومنهم من ذهب إلى أنه نصب لكونه خبرا لكان الناقصة محذوفة هى واسمها ، وأصل الكلام على هذا : لدن كانت الساعة غدوة . وسنبين وجه كل واحد من هذه الآراء عند الكلام على الاستشهاد « حتى » حرف غاية وجر « دنت » دنا : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى الشمس « لغروب » جار ومجرور متعلق بدنت .

... ...

الشاهد فيه : قوله « لدن غدوة » حيث ورد لفظ « غدوة » منصوبا بعد « لدن » . وقبل أن نبين لك الوجه الذى انتصب عليه « غدوة » نرى أن نذكر لك معنى « لدن » ووجوه استعمالها فى الكلام العربى ، فنقول : أما معنى «لدن» فانها اسم معناه أول الغاية من زمان أومكان ، وأما وجوه استعمالها فى الكلام العربى فانه يقع بعدها الجمل والمفردات ، ثم المفردات التى تقع بعدها قد تكون زمانا أو مكانا وقد تكون غير زمان ولا مكان ، ثم المفرد الذى يقع بعدها الدال على الزمان قد يكون لفظ « غدوة » وقد يكون غير هذا اللفظ من الأسماء الدالة على الزمان كسحرة وبكرة وعشية .

فان وقع بعد « لدن » جملة وجب أمران : أمر فى « لدن » وهو أن تكون دالة على مبدإ الغاية الزمانية بسبب أنه لايضاف إلى الجمل إلا أسماء الزمان ولفظ « حيث » من أسماء المكان على ماهو الراجح عند العلماء ، وأمر فى الجملة التالية لها وهو أن تكون فى محل جر باضافة لدن إليها

وإن وقع بعد « لدن » اسم مفرد ليس زمانا ولا مكانا لم يجز فيه أن يكون مجرورا باضافة « لدن » إليه ؛ لأن « لدن » لاتضاف إلا للزمان أو المكان بسبب كونها دالة على مبدإ الغاية من زمان أو مكان ، ووجب حينئذ أن تقدر له عاملا ليصبح التالى للدن جملة فى محل جر باضافة لدن إليها (وانظر شرح الشاهد رقم ٢٠٦ الذى سبق فى باب كان وأخواتها ، الجزء الأول ص ٣٨٦ من هذا الكتاب) .

وإن كان الاسم المفرد التالى للدن زمانا أو مكانا وهو غير لفظ غدوة وجب جره باضافة لدن إليه ، وهذا ظاهر ،

وإن كان التالى للدن لفظ غدوة فقد جرى الاستعمال العربى على جواز وجهين فيه : أولهما جره باضافة لدن إليه ، على ما هو الأصل ، وثانيهما نصبه كما فى هذا الشاهد ، وللعلماء فيه حينئذ ثلاث تخريجات :

التخريج الأول : أن انتصاب « غدوة » بعد « لدن » على التشبيه بالتمييز ، والعامل فى « غدوة » النصب هو نفس « لدن » ووجه ذلك من جهتين : أولاهما أن « لدن » دالة على مبدأ زمان مبهم فكان مجىء « غدوة » بعدها تفسيرا لذلك الإبهام الذى دلت عليه « لدن » وثانيهما أن « لدن » تستعمل على وجوه : أولها ضم الدال مع بقاء النون ساكنة ، وثانيها فتح الدال مع بقاء النون ساكنة أيضا ، وثالثها كسر الدال مع بقاء النون ساكنة أيضا ، ورابعها ضم الدال مع حذف النون ، وخامسها : سكون الدال مع حذف النون (١) ؛ فلما استعملت تارة بالنون الساكنة وتارة أخرى بحذف هذه النون ، ولما استعملت ودالها محركة بالحركات الثلاث

(١) وفيه خمس لغات أخرى لا يعنينا من أمرها شىء ؛ فلذلك لم نذكرها .

... ...

أشبهت نونها — وإن كانت أصلية — التنوين فى وجوده أحيانا وحذفه أحيانا أخرى ، وأشبهت حركات الدال — وإن كانت بناء — حركات الاعراب ؛ فصار قولهم « لدن غدوة » فى اللفظ كقولهم « عندى راقود خلا » فانتصب غدوة بعد لدن كما انتصب خلا بعد راقود .

التخريج الثانى : أن انتصاب « غدوة » بعد « لدن » على التشبيه بالمفعول به ، والعامل فى « غدوة » النصب على هذا هو نفس « لدن » أيضا . ووجه ذلك تشبيه نون « لدن » بالتنوين فى ضارب من قولك : هذا ضارب زيدا ، وتشبيه حركات الدال مع كونها حركات بناء بحركات إعراب ضارب

التخريج الثالث : أن انتصاب « غدوة » على إضمار كان واسمها ، و « غدوة » خبرها . والأصل : لدن كان الوقت غدوة ، والعامل فى « غدوة » النصب على هذا الوجه هو كان المحذوفة واختار هذا التوجيه ابن مالك ، وقال : إن الذى دل على الوقت هو لفظ « لدن » واستحسن هذا التخريج ، ووجه حسنه أن فيه بقاء « لدن » على ما ثبت لها من الاضافة إلى ما بعدها ، وقال : إن النصب هنا نظير ما لو وقع بعد « لدن » اسم مفرد غير دال على زمان أو مكان ؛ فكما تعين هناك تقدير عامل يصير به هذا المفرد جملة مجرورة المحل باضافة لدن إليه ، كذلك يجب هنا تقدير عامل يصير به « غدوة » جملة فى محل جر باضافة « لدن » إليها ، وقال : إنه اختار أن يكون العامل « كان » قياسا على تقدير سيبويه فى قولهم : من لد شولا فالى إتلائها (الشاهد رقم ٢٠٦)

وقد حكى الكوفيون وحدهم أنه يجوز فى « غدوة » وحدها الرفع بعد « لدن » وخرجوا الرفع على أنه فاعل لكان التامة محذوفة ، وكأن أصل الكلام : من لدن كانت غدوة ، والعامل فى « غدوة » الرفع على هذا هو « كان » المحذوفة كما هو التخريج الثالث من تخريجات النصب وقال ابن جنى : إن ارتفاعه على أنه مشبه بالفاعل ، وكأنه قاسه على تقدير العلماء النصب على التشبيه بالمفعول به ، غاية ما فى الباب أنهم شبهوا « لدن » باسم فاعل متعد منون ، وأنه شبه « لدن » باسم فاعل قاصر منون ؛ فلدن غدوة عند العلماء مشبهة بضارب زيدا ، وعنده مشبهة بقائم زيد ، وعلى هذا فالرافع لغدوة عنده هو لدن نفسها ، وقيل : إن ارتفاعه على أنه خبر لمبتدإ محذوف

ومع كل هذا فالأصل أن تكون « غدوة » مجرورة باضافة « لدن » إليها ، وانتصاب « غدوة » أو رفعه خلاف الأصل ، بل صرح المحقق الرضى بأن انتصاب غدوة بعدها شاذ ، ومراده بالضرورة أنه شاذ فى القياس ؛ لأنه ورد فى الاستعمال العربى الصحيح .

فتلخص لك من هذا أنه يجوز فى « غدوة » بعد «لدن» ثلاثة أوجه : الجر ، وله تخريج واحد ، وهو الأصل ، والنصب ، وله ثلاثة تخريجات فصلناها لك ، وهو شاذ ، والرفع ، وله ثلاثة تخريجات ذكرناها لك تفصيلا ، وهو شاذ أيضا .

فلَدُنْ حينئذ منقطعةٌ عن الإضافة لفظا ومعنى ، وغدوةً بعدها نَصْبٌ على التمييز ، أو على التشبيه بالمفعول ، لشبه لَدُنْ باسم الفاعل فى ثبوت نونها تارة وحذفها أخرى ، لكن يُضَعِّفه سماعُ النصب بها محذوفةَ النون ، أو خبرًا لكان محذوفة مع اسمها : أى لَدُنْ كانَتِ الساعةُ غُدْوَةً ، ويجوز جر غدوة بالإضافة على الأصل ، فلو عطفت على « غدوة » المنصوبة جاز جر المعطوف مراعاة للأصل ، وجاز نصبه مراعاة للفظ ، ذكر ذلك الأخفش ، واستبعد الناظمُ نصبَ المعطوفِ ، وقال : إنه بعيد عن القياس ، وحكى الكوفيون رفع « غدوة » بعد لدن . فقيل : هو بكان تامة محذوفة . والتقدير : لدن كانَتْ غدوةٌ ، وقيل : خبر لمبتدإ محذوف ، والتقدير : لدن وقتٍ هُوَ غُدْوَةٌ . وقيل : على التشبيه بالفاعل . قال سيبويه ولا ينتصب بعد لدن من الأسماء غير غدوة .

﴿ تنبيه ﴾ : لدن بمعنى عِنْدَ ، إلا أنها تختص بستة أمور :

أحدها : أنها ملازمة لمبدأ الغايات ، ومن ثَمَّ يتعاقبان فى نحو : جئت من عنده ، ومن لدنه ، وفى التنزيل : « آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا » بخلاف : جلست عنده ، فلا يجوز : جلست لدنه ؛ لعدم معنى الابتداء هنا .

فان قلت : فما وجه اختصاص « غدوة » بالنصب بعد « لدن » دون ما عداها من الألفاظ الدالة على الزمان كسحرة وبكرة وعشية وصَباح ؟

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إنما اختص لفظ « غدوة » بجواز نصبه بعد « لدن » لأمرين : أولهما أنه أكثر استعمالا مع « لدن » من غيره ، والشىء إذا كثر استعماله تلاعبت به الألسنة فعدلت به عن وجهه الأصلى . وثانيهما أن « غدوة » فى نفسها أكثر تصرفا من سحرة ونحوها ، فكان نصبها لهذا السبب لأنه ضرب من التصرف

فان قلت : فغير « لدن » من الألفاظ الدالة على مبدإ الغاية من مكان أو زمان ، هل يجوز أن ينصب بعدها « غدوة » ؟ وما وجه ما تذكر من الحكم ؟

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إنه لا يجوز هذا الحكم فى « غدوة » مع غير « لدن » كما لم يجز فى غير « غدوة » مع « لدن » . ووجه ذلك أن انتصاب « غدوة » بعد « لدن » كان بسبب وجود النون فى « لدن » أحيانا وسقوطها أحيانا أخرى ، و بسبب أن الدال تجرى عليها الحركات الثلاث ، على ما فصلناه فى وجوه تخريج النصب . وهذا شىء لا يوجد فى غيره « لدن » من الألفاظ الدالة على مبدإ الغاية من زمان أو مكان .

ثانيها : أن الغالب استعمالها مجرورة بمن .

ثالثها : أنها مبنية ، إلا فى لغة قيس ، و بلغتهم قرىء « مِنْ لَدْنِهِ » .

رابعها : أنه يجوز إضافتها إلى الجمل ، كما سبق .

خامسها : جواز إفرادها قبل « غدوة » على ما مر .

سادسها : أنها لا تقع إلا فضلةً ، تقول السفر مِنْ عِنْدِ البصرة ، ولا تقول : من لدن البصرة .

وأما « لَدَى » فهى مثل عِنْدَ مطلقا ، إلا أن جَرَّها ممتنع ، بخلاف جر عِنْدَ ، وأيضا « عند » أمْكَنُ منها من وجهين : الأول : أنها تكون ظرفا للأعيان والمعانى ، تقول : هذا القول عندى صواب ، وعند فلان عِلْمٌ به ، و يمتنع ذلك فى لَدَى . قاله ابن الشجرى فى أماليه . الثانى : أنك تقول : عِنْدِى مالٌ ، و إن كان غائبا عنك ، ولا تقول : لدىَّ مال ، إلا إذا كان حاضرا ، قاله الحريرى وأبو هلال العسكرى وابن الشجرى . وزعم المعرى أنه لا فرق بين لَدَى وعِنْدَ ، وقولُ غيره أوْلىٰ .

(وَ) ألزموا إضافة أيضا (مَعَ) وهى اسم لمكان الاصطحاب ، أو وقته ، والمشهورُ فيها فتح العين ، وهو فتح إعراب ، و (مَعْ) بالبناء على السكون (فِيها قَلِيلٌ) كقوله :

٦٣٥ — فَرِيشِى مِنْكُمُ وَهَوَاىَ مَعْكُمْ ... وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَامَا

---

٦٣٥ — هذا البيت من شواهد سيبويه (٢ — ٤٥) وقد نسب فى صدر الكتاب إلى الراعى النميرى ، وكذلك نسبه الأعلم فى شرح شواهده . وقال العينى (٣ — ٤٣٣ بهامش الخزانة) : « أقول : قائله هو جرير يمدح هشام بن عبدالملك ، وهو من قصيدة ميمية من الوافر، وأولها هو قوله :

أَلَا حَيِّ الْمَنَازِلَ وَالْخِيَامَا ... وَسَكْنًا طَالَ فِيهَا مَا أَقَامَا

أُحَيِّيهَا وَمَا بِي غَيْرُ أَنِّى ... أُرِيدُ لِأُحْدِثَ الْعَهْدَ الْقُدَامَى

مَنَازِلُ قَدْ خَلَتْ مِنْ سَاكِنِيهَا ... عَفَتْ إِلَّا الدَّعَائِمَ وَالثُّمَامَا

مَحَتْهَا الرِّيحُ وَالْأَمْطَارُ حَتَّى ... حَسِبْتُ رُسُومَهَا فِى الْأَرْضِ شَامَا » اه

... ...

اللغة : « فريشى) الريش — بكسر الراء — اللباس الفاخر كالرياش ، وفى التنزيل: (يَا بَنِى آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاساً يُوَارِى سَوْءَاتِكُمْ وَرِيشاً ، وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَٰلِكَ خَيْرٌ)والريش أيضا : المال والخصب والمعاش ، ويطلق من باب المجاز على القوة ، ويجوز أن يراد ذلك ههنا ، وكأنه يقول : إن قوتى بالاعتصام بكم والالتجاء إليكم فاستمدادى لها معكم « وهواى معكم » الهوى : الميل القلبى ، يريد أن ميله إليهم وتعصبه لهم « لماما » يقال : فلان يزورنا لماما ، والمراد أنه يزورنا فى الأحايين : أى وقتا بعد وقت ، وهو زيارة الغب التى ورد فيها : زُرْ غِبًّا تَزْدَدْ حُبًّا .

المعنى : يقول : إن قلبى لمعكم وإن هواى لمنصرف إليكم دون من عداكم ، وإن ما عندى من مال ولباس وما أشعر به من قوة فهو منكم ، وإن تكن زيارتى إياكم فى أوقات متباعدة .

الاعراب : « فريشى » ريش : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على ماقبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « منكم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «وهواى» الواو حرف عطف ، هوى : مبتدأ ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « معكم » مع : ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدإ ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « وإن » الواو حرف عطف والمعطوف عليه محذوف وهو أولى بالحكم من المذكور ، إن : حرف شرط جازم « كانت » كان : فعل ماض فعل الشرط مبنى على الفتح فى محل جزم ، والتاء للتأنيث « زيارتكم » زيارة : اسم كان مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله «لماما» خبر كان ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام . والتقدير : إن لم تكن زيارتكم لماما وإن كانت زيارتكم لماما فريشى منكم وهواى معكم .

الشاهد فيه : قوله « معكم » فان الرواية فيه بسكون العين، ومذهب سيبويه أن تسكين عينها ضرورة التجأ إليها الشاعر ، قال : « وسألت الخليل عن معكم ومع ، لأى شىء نصبتها ؟ فقال : لأنها استعملت غير مضافة ، اسما كجميع ، ووقعت نكرة . وذلك قولك : جاءا معا ، وذهبا معا ، وقد ذهب معه ، ومن معه — صارت ظرفا ، فجعلوها بمنزلة أمام وقدام . قال الشاعر فجعلها كهل حين اضطر (وأنشد بيت الشاهد) » اه . فأنت ترى أنه جعل تسكين العين منها والإتيان بها على مثال هل ضرورة . ولم يرتض المتأخرون من النحاة ذلك ، بل عندهم أن تسكين العين لغة من لغات العرب الفصيحة المستعملة فى الكلام ، والدليل على ذلك أمران : الأول : أن الكسائى نقل أن من العرب من يقول : ذهبت مع أخيك ، وجئت مع أبيك ، بتسكين العين ، فلا يكون

وزعم سيبويه أنّ تسكين العين ضرورة ، وليس كذلك ، بل هى لغة ربيعة وغنم ؛ فإنها مبنية عندهم على السكون ، وزعم بعضهم أن الساكنة العين حَرْفٌ ، وادَّعى النحاسُ الإجماع عليه ، وهو فاسد ، والصحيح أنها باقية على اسميتها كما أشعر به كلام الناظم . هذا حكمها إذا اتصل بها متحرك (وَنُقِلْ) فيها (فَتْحٌ وَكَسْرٌ لِسُكُونٍ يَتَّصِلْ) بها ، نحو : مَعَ الْقَوْمِ ؛ فالفتح طلبا للخفة ، والكسر على الأصل فى التقاء الساكنين .

﴿تنبيه﴾ : تفرد « مع » مردودةَ اللامِ ، فتخرج عن الظرفية وتنصب على الحال بمعنى جميعاً ، نحو : جَاءَ الزَّيْدَانِ مَعاً ، وتستعمل للجمع كما تستعمل للاثنين ، كقوله :

٦٣٦ — وَأَفْنَى رِجَالِى فَبَادُوا مَعاً

التسكين خاصا بالضرورة . والثانى : أن العلماء الأثبات حكوا أن لغة غنم وربيعة تسكين عين مع فى الشعر والنثر جميعا ، ومتى ثبت هذا النقل لم يكن معنى لإنكار سيبويه جواز استعمالها ساكنة العين فى غير الضرورة .

٦٣٦ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* فَغُودِرَ قَلْبِى بِهِمْ مُسْتَفَزّا *

وهذا البيت من شواهد مغنى اللبيب لابن هشام فى مباحث « مع » وهو من قصيدة للخنساء ترثى أخويها معاوية وصخرا ، وقبله قولها :

تَعَرَّقَنِى الدَّهْرُ نَهْساً وَحَزّا ... وَأَوْجَعَنِى الدَّهْرُ قَرْعًا وَغَمْزَا

وَأَفْنَى رِجَالِى فَبَادُوا مَعاً ... فَغُودِرَ ... البيت ، وبعده :

لِذِكْرِ الَّذِينَ بِهِمْ فِى الْهِيَاجِ ... لِلْمُسْتَضِيفِ إِذَا خَافَ عِزَّا

اللغة : « أفنى رجالى » أهلكهم واستأصلهم ، وتقول : فنى الشىء يفنى — كعلم يعلم — فناء ، إذا هلك وزال ، وأفناه الله يفنيه ، إذا أباده وأهلكه ، قال الشاعر :

أَفْنَى تِلَادِى وَمَا جَمَّعْتُ مِنْ نَشَبٍ ... قَرْعُ الْقَوَاقِيزِ أَفْوَاهُ الْأَبَارِيقِ

وقال الراجز :

* أَفْنَاهُ قِيلُ اللهِ لِلشَّمْسِ اُطْلُعِى *

« فبادوا » تقول : باد الشىء يبيد ، إذا هلك « معا » معناه جميعا ، وقد اختلف العلماء فى هذه

... ...

الألف : فذهب سيبويه والخليل بن أحمد إلى أنها مبدلة من التنوين ، كما تقول : قبلت يدا ، وسأزورك غدا ، ورأيت أخا . وذهب يونس بن حبيب وأبو الخطاب الأخفش إلى أن هذه الألف منقلبة عن ياء هى لام الكلمة ، وأصلها معى فتحركت الياء وانفتح ماقبلها فقلبت ألفا ، فمع ثلاثية الوضع عند يونس والأخفش ثنائية الوضع عند الخليل وسيبويه «فغودر» ترك ، تقول : غادرت المكان أغادره ، إذا تركته ، ومن هذا سمى الغدير غديرا لأنه عبارة عما يتركه السيل من الماء « مستفزا » اسم مفعول من قولك : استفز فلان فلانا ، إذا أثار لواعجه وحركه ، وفى التنزيل : (وَاسْتَفْزِزْ مَنِ اسْتَطَعْتَ مِنْهُمْ بِصَوْتِكَ) وفيه : (وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ الْأَرْضِ) وفيه : (فَأَرَادَ أَنْ يَسْتَفِزَّهُمْ مِنَ الْأَرْضِ فَأَغْرَقْنَاهُ وَمَنْ مَعَهُ جَمِيعاً) تدل هذه الكلمة فى كل هذه العبارات على الإثارة والإقلاق والإزعاج والتحريك .

المعنى : تتأسف على موت رجالها وفنائهم ، وعلى أن الدهر قد أبادهم ، وهم كانوا عصاها الذى تلجأ إليه فأصابها القلق وثارت همومها وتحركت أحزانها .

الإعراب : « وأفنى » الواو حرف عطف ، أفنى : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الدهر المذكور فى البيت السابق « رجالى » رجال : مفعول به لأفنى ، منصوب بفتحة مقدرة على ماقبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « فبادوا » الفاء حرف عطف ، باد : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وواو الجماعة فاعله مبنى على السكون فى محل رفع « معا » منصوب على أنه حال صاحبه واو الجماعة ، وستعرف مايعن لنا فيه

الشاهد فيه : قوله « معا » حيث وقعت هذه الكلمة فى هذا الموضع منقطعة عن الإضافة والسر فى ذلك أن « مع » تذكر فى الكلام العربى للدلالة على اصطحاب اثنين أو أكثر فى زمان أو مكان ، ثم إما أن يذكر فى الكلام أحد المصطحبين قبل مع والآخر بعده ، وإما أن يذكر المصطحبان جميعا قبله : فإن ذكر قبله أحد المصطحبين فقط وجب أن يضاف « مع » إلى المذكور منهما بعده ، فتقول : ذهبت مع خالد ، ورجعت مع بكر . وانتصاب «مع» حينئذ على الظرفية . وإن ذكر المصطحبان جميعا قبله وجب قطع « مع » عن الإضافة ونصبه باتفاق العلماء فتقول : جاءوا معا ، ورجعوا معا . واختلفوا — فيما بعد ذلك — فى شيئين : أحدهما فى نصبه أظاهر هو أم مقدر ؟ فذهب سيبويه والخليل إلى أن نصب « معا » فى قولك : جاء زيد وعمرو معا ، بفتحة ظاهرة لأن الكلمة وضعت على حرفى هجاء هما الميم والعين ، وذهب يونس والأخفش

... ...

إلى أن نصب « معا » فى هـذا المثال بفتحة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر، ونظيره عندهما «فتى» من قولك : رأيت فتى . وثانيهما فى موقعه من الإعراب ؛ ولهم فى ذلك ثلاثة مذاهب : المذهب الأول ، يجوز أن يكون منصوبا على الحال كانتصاب « جميعا » فى قولك : جاءوا جميعا ، وأن يكون منصوبا على الظرفية ، ولـكن الأرجح أنه منصوب على الحال ، وذهب إلى هذا كثيرون منهم أبو سعيد السيرافى ، قال مانصه : « وإنما وجب إفراد مع فى هـذا الموضع لأنا إذا أضفنا فقلنا ذهب زيد مع عمرو فقد ذكرنا اجتماعه مع عمرو ، وأضفنا مع إلى غير الأول . وإذا قلنا ذهبا معا فليس فى الكلام غيرهما حتى تضيف مع إليـه ، ولا يجوز أن تضيف مع إليهما كما تقول : ذهب زيد مع نفسه . ونصب معا فى قولك ذهبا معا على الحال ، ويجوز أن يكون على الظرف ، كأنه قال : ذهبا فى وقت اجتماعهما » اهـ . والمذهب الثانى : أنه يترجح أن يكون نصبه على الظرفية ، وهو اختيار المحقق الرضى وترجيح أبى حيان ، قال الرضى (٢ — ١١٩) مانصـه : « يلزم إضافة مع إن ذكر قبله أحد المصطحبين نحو كنت مع زيد ، وإن ذكر قبـله المصطحبان لم يبق مايضاف إليـه فينصب منونا على الظرفية نحو جئنا معا : أى فى زمان (واحد) وكنا معا : أى فى مكان (واحد) ، وقيل : انتصابه على الحاليـة ، أى مجتمعين » اهـ بحروفه . والمذهب الثالث : يجب أن يكون نصبه على الحال ، ولا يجوز أن ينصب على الظرفية ؛ وهو قول يؤخـذ من كلام ابن هشام فى مغنى اللبيب ولم ينسب إلى معين ، قال فى مباحث مع مانصه : « وتأتى مع مفردة (يريد منقطعة عن الإضافة كما علمت) فتنون ، وتكون حالا . وقد جاءت ظرفا مخبرا به فى نحو قوله (هو جندل بن عمرو) :

أفِيقُوا بَنِي حَرْبٍ وَأَهْوَاؤُنَا مَعاً (وَأَرْمَاحُنَا مَوْصُولَةٌ لَمْ تُقَضَّبِ)

وقيل : هى حال والخبر محذوف» اهـ بحروفه ؛ فهذا الذى ذهب فى بيت جندل إلى أن « معا » حال وليست ظرفا يتعلق بمحذوف خبر ، لم يتكلف التقدير الذى هو خلاف الأصل إلا لأنه لايجيز نصب « معا » على الظرفية .

والذى يترجح عندنا أن نصب «معا» فى نحو قولك « جاءوا معا » على الظرفية ، وأنها تتعلق بمحذوف حال ، وأن نصبه فى نحو « وأهواؤنا معا » على الظرفية أيضا ، وأنها تتعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وأنه لايجوز فيها إلا النصب على الظرفية ، نعنى أنها ظرف غير متصرف . وفى كلام أبى حيان مايشعر بذلك الاختيار . ومثل بيت جندل قول الصمة بن عبدالله القشيرى :

حَنَنْتَ إلَى رَيَّا وَنَفْسُكَ بَاعَدَتْ مَزَارَكَ مِنْ رَيَّا وشَعْبَاكُمَا مَعَا

وقوله :

٦٣٧ – إذَا حَنَّتِ الْأُولَى سَجَعْنَ لَهَا مَعاً

---

٦٣٧ – هذا عجز بيت ، وصدره قوله :

* يُذَكِّرْنَ ذَا الْبَثِّ الْحَزِينَ بِبَثِّهِ *

وهذا بيت لمتمم بن نويرة اليربوعى ، من قصيدته التى يرثى فيها أخاه مالكا ، وقد ذكرنا لك طرفا من هذه القصيدة فى باب حروف الجر ، عند شرح الشاهد (رقم ٥٤٦ ، فى هذا الجزء ص ٢٥٥ وما بعدها) وقبل البيت المستشهد به ههنا مما لم نذكره هناك قوله :

فَلَوْ أنَّ مَا أَلْقَى يُصِيبُ مُتَالِعاً ... أَوِ الرُّكْنَ مِنْ سَلْمَى إِذًا لَتَضَعْضَعَا
وَمَا وَجْدُ أَظْآرٍ ثَلَاثٍ رَوَائِمٍ ... أَصَبْنَ مَجَرًّا مِنْ حُوَارٍ وَمَصْرَعَا
يُذَكِّرْنَ ذَا الْبَثِّ الْحَزِينَ بِبَثِّهِ ... إذَا حَنَّتِ ... البيت ، وبعده :
إذَا شَارِفٌ مِنْهُنَّ قَامَتْ فَرَجَّعَتْ ... حَنِيناً فَأَبْكَى شَجْوُهَا الْبَرْكَ أَجْمَعَا
بِأَوْجَدَ مِنِّى يَوْمَ قَامَ بِمَالِكٍ ... مُنَادٍ بَصِيرٌ بِالْفِرَاقِ فَأَسْمَعَا
أَلَمْ تَأْتِ أَخْبَارُ الْمُحِلِّ سَرَاتَكُمْ ... فَيَغْضَبَ مِنْكُمْ كُلُّ مَنْ كَانَ مُوجَعَا؟
بِمَشْمَتِهِ إذْ صَادَفَ الْحَتْفُ مَالِكاً ... وَمَشْهَدِهِ مَا قَدْ رَأَى ثُمَّ ضَيَّعَا
أَآثَرْتَ هِدْمًا بَالِياً وَسَوِيَّةً ... وَجِئْتَ بِهَا تَعْدُو بَرِيداً مُقَزَّعَا ؟
فَلَا تَفْرَحَنْ يَوْمًا بِنَفْسِكَ ؛ إنَّنِى ... أَرَى الْمَوْتَ وَقَّاعًا عَلَى مَنْ تَشَجَّعَا
لَعَلَّكَ يَوْمًا أَنْ تُلِمَّ مُلِمَّةٌ ... عَلَيْكَ مِنَ اللَّائِى يَدَعْنَكَ أَجْدَعَا
نَعَيْتَ امْرَأً لَوْ كَانَ لَحْمُكَ عِنْدَهُ ... لَآوَاهُ مَجْمُوعًا لَهُ أَوْ مُمَزَّعَا
فَلَا يَهْنِئِ الْوَاشِينَ مَقْتَلُ مَالِكٍ ... فَقَدْ آبَ شَانِيهِ إِيَابًا فَوَدَّعَا

اللغة : « فلو أن ما ألقى – البيت » متالع – بضم الميم – جبل ، وسلمى : أحد جبلى طيىء ، وثانيهما أجأ «وما وجد أظآر – البيت» الوجد : الحزن . والأظآر : جمع ظئر – بكسر فسكون – وهى التى تعطف على غير ولدها فترضعه ، من الناس والإبل جميعا . والروائم : جمع رائم ، وهى المحبة التى تعطف على الرضيع . والمجر : مصدر ميمى بمعنى الجر ، والحوار – بزنة غراب – ولد الناقة ، ويجمع على حيران كغربان . والمصرع : مصدر ميمى بمعنى الصرع « يذكرن ذا البث

... ...

الحزين ـ البيت » البث : الحزن ، وفى التنزيل : (إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ) وسجعن ههنا : معناه تقابلت أصواتهن على طريقة واحدة مع التناسب ، والساجع : الناقة المطربة فى حنينها ، وقال ابن أذينة :

وَالْعِيسُ تَسْجَعُ بِالْحَنِينِ كَأَنَّهَا بَيْنَ الْمَنَازِلِ ـ حِينَ تَسْجَعُ ـ مَأْتَمُ

وقد رأيت أن البيت فى وصف نوق ثلاث أظآر روائم رأين حوارهن وقد صرع فهو يجر ؛ فذكر الصبان تبعا للشمنى أن الأولى فى بيت الشاهد حمامة وأن السجع بمعنى الهدير مبنى على عدم الاطلاع على الأبيات التى قبل الشاهد ، وانسياق مع ظاهر كلمة سجعن « إذا شارف منهن قامت ـ البيت » الشارف : الناقة المسنة ، وهى أرق من الفتية ؛ فلذلك خصها بالذكر ، ورجعت رددت وكررت ، والبرك ـ بفتح فسكون ـ الجماعة من الإبل ، وخصت بالألف « بأوجد منى يوم قام بمالك ـ البيت » بأوجد . هو خبر « ما » فى قوله « وما وجد أظآر ـ الخ » ومعناه أشد وجدا «ألم تأت أخبار المحل سراتكم ـ البيت » المحل : هو ابن قدامة بن أسود ، أحد بنى يربوع وكان قد مر بمالك بن نويرة وهو مقتول فنعاه إلى الناس كالشامت به ، والموجع : اسم المفعول من أوجعه الحزن ونحوه إذا آلمه واشتد عليه « بشمته إذ صادف الحتف مالكا ـ الخ » الشمت مصدر ميمى معناه الشماتة ، والحتف : الموت « أآثرت هدما باليا ـ البيت » الخطاب للمحل ، والهدم ـ بكسر فسكون ـ الكساء الخلق ، والسوية : كساء محشو بليف ونحوه ، والمقزع : السريع الخفيف ، يريد أن المحل قد ضن بثيابه على خلوقها وبلائها أن يكفن فيها مالكا وأتى بخبر موته مسرعا كمجىء البريد «لعلك يوما أن تلم ملمة ـ البيت » تلم : تنزل ، والملمة : النازلة من نوازل الدهر ، وأدخل « أن » المصدرية فى خبر لعل تشبيها لها بعسى لأنهما يدلان على الترجى ، والأجدع : أصله المقطوع الأنف أو الأذن ، وأراد هنا الذى بقى وحده من غير ألاف ولا أحباب « نعيت امرأ ـ البيت » النعى : الإخبار بالموت ، والممزع : الممزق أو المفرق « فلا يهنىء الواشين ـ وضع الواشين موضع الشامتين ، والشانىء : المبغض الكاره ، وفى التنزيل : (إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ) وأصله الهمز ، وخفف همزته فقلبها ياء لكسر ماقبلها .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان مبنى على السكون فى محل نصب ، والعامل فيه قوله سجعن الآتى « حنت » حن : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « الأولى » فاعل حنت مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والجملة فى محل جر باضافة إذا إليها «سجعن» فعل ماض ، ونون النسوة فاعله ضمير مبنى على الفتح فى محل رفع « لها » جار ومجرور متعلق بسجع « معا » هو على ماذكر الشارح حال من نون النسوة منصوب بالفتحة الظاهرة أو المقدرة

وقد تُرادف « عند » فتُجَرُّ بمن ، حكى سيبويه : ذَهَبْتُ مِنْ مَعه ، ومنه قراءة بعضهم : « هٰذَا ذِكْرٌ مِنْ مَعِى » .

(وَاضْمُمْ بِنَاءً غَيْراً أنْ عدمت مَا * لَهُ أُضِيفَ) لفظا (نَاوِيًا مَا عُدِمَا) معنًى ، أى : مِنَ الـكلمات الملازمة للإضافة غَيْرُ ، وهو اسم دال على مخالفة ما قبله لحقيقة ما بعده ، وإذا وقع بعد « لَيْسَ » وعُلم المضافُ إليه — كَقَبَضْتُ عَشَرَةً لَيْسَ غَيْرُهَا — جاز حذفه لفظا فيضم «غير» بغير تنوين ، ثم اختلف حينئذ : فقال المبرد ضمةُ بناء ؛ لأنها كقَبْلُ فى الإبهام ، فهى اسمٌ أو خَبَرٌ ، وهذا ما اختاره الناظم ، على ما أفهمه كلامه . وقال الأخفش : إعراب ؛ لأنها اسم كـكُلّ وبَعْض ، لا ظرف كقبل وبعد ؛ فهى اسم لا خبر ، وجَوَّزهما ابنُ خروف ، ويجوز قليلا الفتحُ مع تنوينٍ ودونَه ؛ فهى خبر ، والحركة إعراب باتفاق ، كالضم مع التنوين .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : يجوز أيضا على قلة الفتحُ بلا تنوين على نية ثبوت لفظ المضاف إليه . قال فى التوضيح : فهى خبر ، والحركة إعراب باتفاق . وفيما قاله نظر ؛ لأن المضافة لفظا تُضَمُّ وتُفْتَح ، فإن ضُمَّت تعينت للاسمية ، وإن فتحت لا تتعين للخبرية ؛ لاحتمال أن تكون الفتحة بناء لإضافتها إلى المبنى .

الثانى : قالت طائفة كثيرة : لا يجوز الحذف بعد غير « ليس » من ألفاظ الجَحْدِ ؛ فلا يقال قبضت عشرة لاَ غَيْرُ ، وهم محجوجون ، قال فى القاموس : وقولهم « لاَ غَيْرُ لحن » غَيْرُ جيد ؛ لأن لاغير مسموع فى قول الشاعر :

على الألف للتعذر ، وعلى ما اخترناه تبعا لأبى حيان ظرف متعلق بمحذوف حال صاحبه نون النسوة أيضا .

الشاهد فيه : قوله « معا » فان الشارح المحقق ذهب إلى أنه منصوب على الحالية لكونه مقطوعا عن الإضافة ، وقد أطلق ههنا على الجميع كما هو ظاهر ، ونصبه بفتحة ظاهرة إذا لم تعتبر هذه الألف منقلبة عن ياء كما فى الفتى ، وهو مذهب سيبويه والخليل ، أو بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر إذا اعتبرت هذه الألف منقلبة عن ياء هى لام الكلمة ردت إليها عند القطع عن الاضافة ، وهو مذهب يونس والأخفش على ماحققناه فى شرح الشاهد السابق

٦٣٨ — جَوابًا بِهِ تَنْجُو اُعْتَمِدْ فَوَرَبِّنَا لَعَنْ عَمَلٍ أَسْلَفْتَ لاَ غَيْرُ تُسَأَلُ

٦٣٨ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق وقد استشهد به ابن مالك فى شرح التسهيل ، وأثره عنه المجد فى مادة « غ ى ر » من القاموس

اللغة : «جوابا» أراد به الجواب الذى يكون منه عند السؤال بعد الموت « تنجو » مضارع نجا من الخطر ونحوه ، إذا لم يقع فيه ، وأراد تنجو من العذاب « اعتمد » من قولهم : اعتمد الأمر يعتمده ؛ إذا عول عليه وصح عنده الأخذ به « أسلفت » قدمت

الإعراب : « جوابا » مفعول به مقدم لقوله اعتمد الآتى « به » جار ومجرور متعلق بقوله تنجو الآتى « تنجو » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل نصب صفة لقوله جوابا السابق ، والرابط الضمير المجرور محلا بالباء فى قوله به «اعتمد» فعل أمر مبنى على السكون لامحل له ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «فوربنا» الفاء حرف دال على التعليل ، والواو حرف قسم وجر ، ورب : مقسم به مجرور بالواو ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بفعل قسم محذوف ، ورب مضاف وضمير المتكلم المعظم نفسه مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « لعن » اللام واقعة فى جواب القسم ، وعن : حرف جر « عمل » مجرور بعن ، والجار والمجرور متعلق بقوله تسأل الآتى «أسلفت» فعل ماض ، وتاء المخاطب فاعله والجملة من الفعل وفاعله فى محل جر صفة لعمل ، والرابط ضمير محذوف منصوب المحل بأسلفت ، والتقدير : عن عمل أسلفته « لا » نافية بمعنى ليس « غير » اسم لا ، مبنى على الضم فى محل رفع ، وخبر لا محذوف « تسأل » فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع بالضمة الظاهرة ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة من الفعل ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب جواب القسم .

الشاهد فيه : فى هذا البيت شاهدان من شواهد النحو :

أولهما — وهو غير مقصود للشارح من الإتيان بالبيت هنا — فى قوله « تسأل » فإنه فعل مضارع مثبت واقع فى جواب قسم مصدر باللام ، ولم تدخله مع ذلك نون التوكيد ؛ لأن من شرط وجوب نون التوكيد مع المضارع المثبت الواقع جوابا للقسم — أن يكون هذا المضارع متصلا بلام الجواب كما فى قوله تعالى : (وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ) فإن فصل بين اللام والمضارع لم تجب اللام ، كما فى قوله جلت كلمته : (وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى) وكما فى بيت الشاهد ، فإنه قد فصل بين اللام والمضارع بفاصل كثير .

وثانيهما — وهو المقصود للشارح ههنا — فى قوله « لاغير » حيث وقعت « غير » المنقطعة عن الإضافة لفظا بعد « لا » النافية ، وللعلماء فى هذا التركيب كلامان : أما أحدهما فحاصله أن هذا

وقد احتج ابن مالك فى باب القَسَم من شرح التسهيل بهـذا البيت ، وكأن قولهم « لحن » مأخوذ من قول السيرافى : الحذف إنما يستعمل إذا كانت غير بعد «ليس» ، ولو كان مكان «ليس» غيرها من ألفاظ الجحد لم يجز الحذف ، ولا يُتَجَاوز بذلك موردُ السماع . اهـ كلامه ، وقد سمع . انتهى كلام صاحب القاموس .

والفتحة فى « لاَ غَيْرَ » فتحة بناء ، كالفتحة فى لاَ رَجُلَ ، نقله فى شرح اللُّباب عن الـكوفيين . و بِناء : مصدرٌ نَصْبٌ على الحال ، أى : بانيا ، وغَيْرًا : مفعول باضْمُمْ .

(قَبلُ كَغَيْرُ) و (بَعْدُ) و (حَسْبُ) و (أَوَّلُ * وَدُونُ ، وَالجِهَاتُ) السِّتُّ (أَيْضًا وَعَلُ)

فى أنها ملازمةٌ للاضافة ، وتُقْطع عنها لفظًا دون معنى ؛ فتبنى على الضم ؛ لشبهها حينئذ بحروف الجواب : فى الاستغناء بها عما بعدها ، مع ما فيها من شبه الحرف فى الجمود والافتقار ، نحو : « لِلهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ » فى قراءة الجماعة ، ونحو : قَبَضْتُ عَشَرَةً فَحَسْبُ ، أى : فحسبى ذلك ، وحكى أبو على الفارسى : أَبْدَأُ بِذَا مِنْ أَوَّلُ ، بالضم . ومنه قوله :

٦٣٩ — عَلَى أَيِّنَا تَعْدُو المَنِيَّةُ أَوَّلُ

التركيب لايجوز أن يتكلم به ، ومنشأ هذا الرأى قول أبى سعيد السيرافى الذى أثره الشارح نقلا عن المجد فى القاموس ، وقد أخـذ بهذا ابن هشام وصرح به فى أكثر كتبه حيث يقول فى مغنى اللبيب : « غـير : اسم ملازم للإضافة فى المعنى ، و يجوز أن يقطع عنها لفظا : إن فهم المعنى ، وتقدمت عليها كلة ليس ، وقولهم لاغير لحن » اهـ كلامه . والثانى أن هذا التركيب صحيح يجوز أن يتكلم به فى السـعة ، وقد حكاه ابن الحاجب ، وأقره عليـه محققو كلامه كالرضى ، وأنشد ابن مالك البيت المستشهد به ههنا فى شرح التسهيل فى باب القسم ، وأقره المجد فى القـاموس (مادة — غ ى ر)

٦٣٩ — هذا عجز بيت ، وصدره قوله :

* لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِى وَإِنِّى لَأَوْجَلُ *

وهذا البيت مطلع قصيدة لمعن بن أوس أنشدها أبو على القالى فى أماليه وأبو تمام فى حماسته و بعد هذا المطلع قوله :

وَإِنِّى أَخُوكَ الدَّائِمُ الْعَهْدِ لَمْ أَحُلْ إِنَ ابْزَاكَ خَصْمٌ أَوْ نَبَا بِكَ مَنْزِلُ

... ...

أُحَارِبُ مَنْ حَارَبْتَ مِنْ ذِي عَدَاوَةٍ وَأَحْبِسُ مَالِي إِنْ غَرِمْتَ فَأَعْقِلُ

وَإِنْ سُؤْتَنِي يَوْمًا صَفَحْتُ إِلَى غَدٍ لِيَعْقِبَ يَوْمًا مِنْكَ آخَرُ مُقْبِلُ

كَأَنَّكَ تَشْفِي مِنْكَ دَاءَ مَسَاءَتِي وَسُخْطِي وَمَا فِي رَيْثَتِي مَا تُعَجِّلُ

وَإِنِّي عَلَى أَشْيَاءَ مِنْكَ تَرِيبُنِي قَدِيمًا لَذُو صَفْحٍ عَلَى ذَاكَ مُجْمِلُ

اللغة : « لعمرك ما أدرى — البيت » أنظر فى شرح كلة « لعمرك » وأوجه استعمالها شرح الشاهد (رقم ٦٢٠ الذى تقدم فى هذا الباب) وأوجل : يجوز أن يكون وصفا ويجوز أن يكون فعلا مضارعا مبدوءا بهمزة المتكلم ، وهو من الوجل الذى هو الخوف ، وتعدو : يروى بالعين المهملة مضارع عدا ، وتقول : عدا الأسد على فلان ، إذا اجترأ عليه فوثب عليه وسطا ، ويروى بالغين المعجمة مضارع غدا ، وتقول : غدا فلان ، إذا جاء غدوة ، والرواية الأولى أرجح عندنا لتعديه بعلى . والمنية : الموت ، وهى فعيلة بمعنى مفعولة من قولهم : منى الله الشىء يمنيه ، إذا قدره وهيأ أسبابه ، وأول : معناه سابق . وللعلماء خلاف طويل فى وزنه ؛ فقيل : وزنه فوعل ، وأصله ووأل ، وقيل : أفعل ، وهو من آل الأمر يؤول فأصله أأول ، وقيل : وزنه أفعل وهو من وأل يئل فأصله أوأل . وسيأتى بحث ذلك تفصيلا فى باب الإبدال من قسم الصرف .

الإعراب : « لعمرك » اللام لام الابتداء ، عمر : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وخبره محذوف وجوبا ، وضمير المخاطب مضاف إليه «ما» حرف نفى مبنى على السكون لا محل له «أدرى» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «وإنى» الواو واو الحال ، وإن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه «لأوجل» اللام للتأكيد ، وهى لام الابتداء ، وأوجل : خبر إن ، والجملة من إن واسمه وخبره فى محل نصب حال « على » حرف جر « أينا » أى : مجرور بعلى ، والجار والمجرور متعلق بتعدو ، وضمير المتكلم ومعه غيره مضاف إليه « تعدو » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل «المنية» فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة « أول » ظرف زمان متعلق بتعدو ، مبنى على الضم فى محل نصب .

الشاهد فيه : قوله « أول » حيث بنى على الضم ؛ لكونه قد قطع عن الإضافة لفظا مع نية المضاف إليه معنى ، وأصل الكلام : على أينا تعدو المنية أول الوقت ، أو نحو ذلك . قال التبريزى فى شرح الحماسة : « بنى أول على الضم ، كما فعل ذلك بقبل و بعد ، وذلك لأنه لما كان أصله أفعل الذى يتم بمنه ، وأضيف من بعد ، وجعل الإضافة بدلا من من ، والمضاف إليه من تمامه ، ثم حذف

وتقول : سِرْتُ مَعَ القَوْمِ وَدُونُ ، أى : ودونهم ، وجاء القَوْمُ وزَيْدٌ خَلْفُ — أوأَمَامُ ، أى : خلفهم أو أمامهم . ومنه قوله :

٦٤٠ — لَعنَ الإلهُ تعِلَّةَ بْنَ مُسَافِرٍ لَعنًا يُشَنُّ عَلَيْهِ مِنْ قُدَّامُ

المضاف إليه وجعل بنفسه غاية ، وكان معرفة كما كان قبل و بعد كذلك — وجب أن يبنى كما بنى ؛ وموضعه نصب على الظرف » اهـ كلامه

٦٤٠ — نسبوا هذا البيت لرجل من بنى تميم يقوله فى هجاء رجل ، ولم أعثر على أكثر من ذلك فى التعريف بصاحبه ، ورووا قبل البيت المستشهد به ثلاثة أبيات ، وهى قوله :

أَلْبَانُ إبْلِ تَعِلَّةَ بْنِ مُسَافِرٍ — مَا دَامَ يَمْلِكُهَا — عَلَيَّ حَرَامُ

وَطَعَامُ عِمْرَانَ بْنِ أَوْفَى مِثْلُهُ مَا دَامَ يَسْلُكُ فِى الْحُلُوقِ طَعَامُ

إِنَّ الَّذِينَ يَسُوغُ فِى أَعْنَاقِهِمْ زَادٌ يُمَنُّ عَلَيْهِمُ لَلِئَامُ

اللغة : « ألبان إبل تعلة بن مسافر » الألبان : جمع لبن، والإبل ههنا بكسر الهمزة وسكون الباء مخفف من الإبل بكسرتين ؛ وتعلة — بفتح التاء وكسر العين المهملة وتشديد اللام — اسم رجل ؛ و يروى « تعلة بن مزاحم » ويروى فى مكان هذا المصراع كله « ألبان ثعلبة ابن بنت مسافر » وقوله « لعن الإلهُ — البيت » اللعن : الطرد والإبعاد ، ويشن : من قولهم شن الماء يشنه ؛ إذا صبه متفرقا ، ويروى فى مكانه « يصب » وكلاهما بالبناء للمجهول .

الإعراب : « لعن » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « الإلهُ » فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة « تعلة » مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة « ابن » نعت لتعلة منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « مسافر » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «لعنا» مفعول مطلق مؤكد لعامله أو مبين لنوعه « يشن » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اللعن ، وجملة الفعل ونائب فاعله فى محل نصب صفة للعن « عليه » جار ومجرور متعلق بيشن « من » حرف جر « قدام » ظرف مكان مبنى على الضم فى محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بيشن أيضا .

الشاهد فيه : قوله « من قدام » حيث بنى فيه «قدام» على الضم ؛ لأنه مقطوع عن الإضافة لفظا ، والمضاف إليه منوىٌّ معنى ؛ وأصل الكلام : لعنا يشن عليه من قدامه ، فلما حذف المضاف إليه ونوى معناه بناه على الضم .

فان قلت : مامعنى نية المضاف إليه معنى ؟ وهل ثمة فارق بين نيته لفظا ونيته معنى ؟

فالجواب عن ذلك أن تقول لك : إن المقصود بنية المضاف إليه معنى أن يكون معنى المضاف

وقوله :

٦٤١ — أَقَبُّ مِنْ تَحْتُ عَرِيضٌ مِنْ عَلِ

إليه ملاحظا ، من غير نظر إلى عبارة معينة تدل عليه ، بل يكون المقصود هو المسمى معبرا عنه بأى لفظ كان ، فخصوص اللفظ غير ملتفت إليه بتة . أما نية لفظ المضاف إليه فمعناه أن يكون اللفظ المعين الدال على مسمى هذا المضاف إليه مقصودا بذاته . وشتان ما بين الإرادتين

فان قلت : فلماذا كانت الإضافة مع إرادة معنى المضاف إليه غير مقتضية للإعراب ، وكانت مع نية لفظ المضاف إليه مقتضية له ؟

فالجواب عن ذلك أن الإضافة مع إرادة معنى المضاف إليه ضعيفة لأنه لم يعين فيها المضاف إليه بلفظ ، فأما الإضافة مع نية اللفظ المعين الدال على مسمى المضاف إليه فقوية ؛ فلما افترق الحالان على ماترى افترق الحكمان ، وهو ظاهر .

فان قلت : فما مقتضى البناء حين حذف المضاف إليه ونية معناه ؟

قلت : قال المحقق الرضى : « إنما بنيت هذه الظروف عند قطعها عن الإضافة لمشابهتها الحرف باحتياجها إلى معنى ذلك المحذوف . فان قلت : فهذا الاحتياج حاصل لها مع وجود المضاف إليه، فهلا بنيت معه كالأسماء الموصولة مع وجود ماتحتاج إليه من صلتها ؟ قلت : لأن ظهور الإضافة فيها يرجح جانب اسميتها ؛ لاختصاص الإضافة بالأسماء . أما حيث وإذا وإذ فانها وإن كانت مضافة إلى الجملة بعدها إلا أن إضافتها ليست بظاهرة ؛ إذ الإضافة فى الحقيقة إلى مصادر هذه الجمل ؛ فكأن المضاف إليه محذوف . ولما أبدل فى كل وبعض التنوين من المضاف إليه لم يبنيا ، إذ المضاف إليه كأنه ثابت بثبوت بدله » اهـ . وأقول : ومثل بيت الشاهد والبيت الذى قبله قول الآخر :

إِذَا أَنَا لَمْ أُومَنْ عَلَيْكَ وَلَمْ يَكُنْ ... لِقَاؤُكَ إِلاَّ مِنْ وَرَاءُ وَرَاءُ

٦٤١ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وهو من أرجوزة طويلة لأبى النجم العجلى ، وأولها قوله :

الْحَمْدُ لِلهِ الْعَلِيِّ الاجْلَلِ ... الْوَاسِعِ الْفَضْلِ الْوَهُوبِ الْمُجْزِلِ
أَعْطَى فَلَمْ يَبْخَلْ وَلَمْ يُبَخَّلِ ... كُومَ الذُّرَى مِنْ خَوَلِ الْمُخَوَّلِ
تَبَقَّلَتْ مِنْ أَوَّلِ التَّبَقُّلِ ... بَيْنَ رِمَاحَيْ مَالِكٍ وَنَهْشَلِ
* يَدْفَعُ عَنْهَا الْعِزُّ جَهْلَ الْجُهَّلِ *

وقبل البيت المستشهد به قوله :

وَقَدْ جَعَلْنَا فِي وَضِينِ الأَحْبُلِ ... جَوْزَ خُفَافٍ قَلْبُهُ مُثَقَّلِ

. . . . : . . . .

أَحْزَمَ لاَ قُوقٍ وَلاَ حَزَنْبَلِ مُوَثَّقِ الْأَعْلَى أَمِينِ الْأَسْفَلِ
أَقَبَّ مِنْ تَحْتَ عَرِيضٍ مِنْ عَلِ مُعَاوَدٍ كَرَّةَ أَدْبِرْ أَقْبِلِ
يَسْمُو فَيَزْتَدُّ إِذَا لَمْ يُرْقِلِ فِي لَحْمِهِ بِالْغَرْبِ كَالتَّزَيُّلِ
يَنْمَازُ عَنْهُ دُخَّلٌ عَنْ دُخَّلِ كَالْجَنْدَلِ الْمَطْوِيِّ فَوْقَ الْجَنْدَلِ
يَأْوِي إِلَى مُلْطٍ لَهُ وَكَلْكَلِ وَكَاهِلٍ ضَخْمٍ وَعُنْقٍ عَرْطَلِ

اللغة : « كوم الذرى » أراد الإبل العظيمة الأسنمة ، والذرى فى الأصل : جمع ذروة ، وهى أعلى الشىء « خول الخول » الخول : العطية والمنحة ، والخول — بتشديد الواو مكسورة — المعطى والمانح ؛ وهو الله تعالى « تبقلت » رعت البقل، فأسنمت : أى عظم سنامها « أول التبقل » أراد أول الربيع « بين رباحى ومالك ونهشل » يقول : رعت مواضع كانت حمى ؛ ولكننا لعزنا رعيناها ولا نخاف أن يغير عليها أحد . وقوله « وقد جعلنا فى وضين الأحبل » الوضين : النسعة ، وهى بطان عريض منسوج من سيور أو شعر تشد به أقتاب الإبل ، والجوز : وسط البعير ، وخفاف : أى ضعيف قلبه ؛ ومثقل : أراد به بدنه « أحزم » هو ضخم الوسط « لاقوق » القوق : الطويل « ولا حزنبل » الحزنبل — بزنة سفرجل — الغليظ القصير ، « أمين الأسفل » قويه « أقب من تحت » هو وصف من القبب — بفتح القاف والباء — وهو دقة الخصر وضمور البطن ، والأنثى قباء « عريض من عل » أى : هو عريض الظهر « معاود كرة — إلخ » يريد أنه يقال له أدبر أقبل مرة بعد أخرى « يسمو » يرتفع فى السير ولا يبلغ أن يرقل لثقل الدلو « كالتزيل » التزيل : الانفراج « يأوى » يرجع ويصير « ملط » بضم الميم وسكون اللام — جمع ملاط ، وهو جنبه ؛ يريد أنه يصير إلى جنبه من شدته ، والكاهل : مغرز العنق فى الظهر ؛ والعرطل : التام الضخم .

الإعراب : « أقب » نعت لقوله خفاف فى البيت السابق ، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لاينصرف للوصفية ووزن الفعل « من تحت » جار ومجرور متعلق بأقب ، وتحت : مبنى على الضم فى محل جر بمن « عريض » نعت آخر لخفاف مجرور بالكسرة الظاهرة « من عل » جار ومجرور متعلق بعريض ، ويجوز فى أقب الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف : أى هو أقب ، وعلى هذا يكون عريض مرفوعا أيضا : إما معطوفا بواو عطف محذوفة على أقب ، وإما خبر مبتدأ محذوف : أى هو عريض .

الشاهد فيه : قوله « من تحت » حيث بنى « تحت » فى هذه العبارة على الضم ؛ لأنه قد

أما إذا نُوِىَ ثبوتُ لفظ المضاف إليه فإنها تعرب من غير تنوين ، كما لو تُلُفِّظَ به ، كقوله :

٦٤٢ — وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كلُّ مَوْلى قَرَابَةً

قطعه عن الإضافة لفظا ونوى المضاف إليه معنى ، فأما قوله « من عل » فالرواية فيه بجر « عل » كما رأيت فى قوافى الأرجوزة كلها ، وذلك على نية لفظ المضاف إليه ، وهذه هى الحالة الثانية التى سيأتى الاستشهاد لها بالبيت (رقم ٦٤٢) التالى لهذا . ومن هذا التقرير وبيان مكان الاستشهاد بهذا البيت تفهم ما فى كلام العلامة الصبان من قلة التحرير .

٦٤٢ ـــ هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* فَمَا عَطَفَتْ مَوْلًى عَلَيْهِ الْعَوَاطِفُ *

ولم أجد من نسب هذا البيت إلى قائل معين ، كما لم أعثر له على سوابق أو لواحق

اللغة : « نادى » معناه طلب إقبال غيره عليه ودعاه بقوله : يافلان ، ونحوه «مولى» للمولى معان كثيرة : منها ابن العم ، ومنها السيد ، ومنها المسود ، ومنها الناصر والمعين ، ومنها القريب وهو المراد هنا « قرابة » بفتح القاف ـ مصدر قرب فلان لفلان ، وفلان قريب فلان ، والمراد أن نسبهما دان «عطفت » أمالت ورققت « العواطف » جمع عاطفة ، اسم فاعل من عطف المذكور قبل ، والمراد أن الصلات والأواصر التى من شأنها أن تميل بعض الناس إلى بعض لم تكن فى هذا الموضع سببا فى الميل أو الأخذ بناصر الداعى

المعنى : يصف الشاعر شدة نزلت بقوم فاستغاث كل بذوى قرابته فلم يغيثوه ، واستنجدهم لدفع ما عرض له فلم ينجدوه .

الإعراب : « من » حرف جر « قبل » مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله نادى الآتى ، والمضاف إليه منوى اللفظ « نادى » فعل ماض ، مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر « كل » فاعل بنادى مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « مولى » مضاف إليه ، ويجوز أن يقرأ مولى بدون تنوين فهو مجرور بكسرة مقدرة على الألف الموجودة ، وهو مضاف و « قرابة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ويكون لنادى مفعول محذوف يدل عليه الكلام ، والتقدير : نادى من يعينه ، ويجوز أيضا أن يقرأ مولى بالتنوين فهو مجرور بكسرة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، وعلى هذا يكون « قرابة » منصوبا على أنه مفعول به لنادى منصوب بالفتحة الظاهرة « فما » الفاء حرف عطف ، ما : حرف نفى «عطفت» عطف : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث « مولى » حال من الضمير المجرور محلا بالباء فى عليه منصوب بفتحة مقدرة على الألف

أى : ومن قبـل ذلك ، وقرىء : « لِلّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلِ ومِنْ بَعْدِ » بالجر من غير تنوين ، أى : من قبل الغلب ومن بعده . وحكى أبو على : ابْدَأْ بِذَا مِنْ أَوَّلِ ، بالجر من غير تنوين أيضًا .

فإن قطعت عن الإضافة لفظا ومعنى — أى : لم يُنْوَ لفظ المضاف إليـه ولا معناه — أُعربت منونةً ونُصبت ، ما لم يدخل عليها جار ، كما أشار إليه بقوله :

(وَأَعْرَبُوا نَصْبًا إِذَا ما نُكِّرَا ... قَبْلاً وما مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرَا) كقوله :

٦٤٣ — فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلاً ... أَكَادُ أَغَصُّ بِالْمَاءِ الْفُرَاتِ

المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، والتقدير : فما عطفت العواطف عليه حال كونه قريبا ويجوز أن يكون مفعولا به لعطفت «عليه» جار ومجرور متعلق بعطفت «العواطف» فاعل عطفت

الشاهد فيه : قوله « من قبل » حيث قطع فى هذه العبارة لفظ « قبل » عن الإضافة لفظا ، ولكن لفظ المضاف إليه منوىّ ، ولهذا أعرب بدون تنوين ، فأما إعرابه فلكون الإضافة معارضة لشبه الحرف لكونها من خصائص الأسماء ، وأما عدم تنوينه فلأنه منوى الإضافة إلى لفظ معين : أى ومن قبل هذا الأمر الذى نتحدث فيه

٦٤٣ — هكذا وقع هذا البيت عند الشارح وبعض النحاة ، وصواب إنشاده هكذا :

فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلاً ... أَكَادُ أَغَصُّ بِالْمَاءِ الْحَمِيمِ

والبيت على ما أنشدناه خامس خمسة أبيات ليزيد بن الصعق ، وكانت بلاد غطفان مخصبة ، فرعى بنو عامر بن صعصعة ناحية منها ، فأغار الربيع بن زياد على يزيد بن الصعق ، وكان يزيد فى جماعة من قومه ، فلم يستطعه الربيع ، فاستفاء سروح بنى جعفر والوحيد ابنى كلاب ، وقال يزيد فى ذلك :

فَإِذْ أَخْطَأْتُ قَوْمَكَ يَا يَزِيدَا ... فَأَنْعِى جَعْفَرًا لَكَ وَالْوَحِيدَا

فحرّم يزيد بن الصعق على نفسه الطيب والنساء حتى يغير عليه ، فجمع له جموعا شتى ثم أغار فاستاق نعما لهم ، وأصاب فيما أصاب عصافير النعمان بن المنذر ، وهى إبل يمتلكها الملك النعمان معروفة بهذا الاسم ، وقال يذكر ذلك كله :

أَلاَ أَبْلِغْ لَدَيْكَ أَبَا حُرَيْثٍ ... وَعَاقِبَةُ الْمَلاَمَةِ لِلْمُلِيمِ

فَكَيْفَ تَرَى مُعَاقَبَتِي وَسَعْيِي ... بِأَذْوَادِ الْقُصَيْبَةِ وَالْقَصِيمِ

وَمَا بَرِحَتْ قَلُوصِى كُلَّ يَوْمٍ ... تَكُرُّ عَلَى الْمُخَالِفِ وَالْمُقِيمِ

فَنِمْتُ اللَّيْلَ إِذْ أَوْقَعْتُ فِيكُمْ ... قَبَائِلَ عَامِرٍ وَبَنِي تَمِيمِ

... ...

وَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلاً أكادُ أغَصُّ ... البيت ... ...

اللغة : « أبا حريث » هي كنية الربيع بن زياد العبسى « لمليم » المليم : اسم فاعل من قولك : ألام فلان ، إذا فعل مايلام عليه « بأذواد » الأذواد : جمع ذود ، وهو الجماعة القليلة من الإبل ، ويقال : الذود إلى الذود إبل « القصيبة » بضم القاف بزنة التصغير ـ اسم موضع ومثله « القصيم » بفتح القاف « المخالف » هو الذى يقيم فى الحى إذا خرج قومه للإغارة « ساغ لى الشراب » معناه حلا ولان وسهل مروره فى الحلق ، وأراد بالشراب جنس مايشرب « أغص » مضارع من الغصص ، وهو فى الأصل انحباس الطعام فى المرىء ، ووقوفه فى الحلق ، واستعمل الغصص هنا فى الماء فى مكان الشرق ، أنظر إلى قول عدى بن زيد :

لَوْ بِغَيْرِ الْمَاءِ حَلْقِي شَرِقٌ كُنْتُ كَالْغَصَّانِ بِالْمَاءِ اعْتِصَارِي

لكنه جرى على نحو ماقال الآخر وإن كان له مساغ ليس لصاحب هذا البيت :

إلَى الْمَاءِ يَسْعَى من يَغَصُّ بِرِيقِهِ فَقُلْ أيْنَ يَسْعَى مَنْ يَغَصُّ بِمَاءِ

« الماء الفرات » هو العذب الشديد العذوبة ، وفى التنزيل : (وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَائِغٌ شَرَابُهُ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ) وأما الرواية الأخرى التى رجحناها «بالماء الحميم» فالحميم : البارد ، وهو الذى تشتهيه النفس . ويطلق الحميم على الحار أيضا فهو من الأضداد ، وليس الثانى مرادا هنا.

الإعراب : « وساغ » الواو حرف عطف ، ساغ : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له « لى » جار ومجرور متعلق بساغ « الشراب » فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة « وكنت » الواو واو الحال ، كان : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه مبنى على الضم فى محل رفع « قبلا » ظرف زمان منصوب على الظرفية والعامل فيه كان « أكاد » فعل ماض دال على المقاربة مرفوع بالضمة الظاهرة واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « أغص » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل نصب خبر أكاد ، وجملة أكاد واسمه وخبره فى محل نصب خبر كان ؛ وجملة كان واسمه وخبره فى محل نصب حال صاحبه ياء المتكلم المجرورة محلا باللام فى قوله لى « بالماء » جار ومجرور متعلق بقوله أغص « الفرات » أو « الحميم » نعت للماء مجرور بالكسرة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « قبلا » حيث قطع هذا اللفظ عن الإضافة بتة ، فلم ينو لفظ المضاف إليه ولا معناه ، ولذلك أعرب منونا ، وهو هنا منصوب على الظرفية . وهذا التنوين عند جمهور العلماء هو تنوين التمكين اللاحق للأسماء المعربة ، وقبلا عندهم نكرة ، ومعنى قوله « وكنت قبلا » وكنت فى زمان متقدم ، ولاينوى تقدم على شيء بعينه ، ولكن مطلق التقدم من حيث هو ؟

وكقوله :

٦٤٤ — فما شَرِبُوا بَعْدًا عَلَى لَذَّةٍ خَمْرًا

وأما فى حال الإضافة أو نيتها فالقصد التقدم على شىء بعينه . وقد أغرب المحقق الرضى هنا فزعم أن تنوين «قبلا» فى هذا البيت وتنوين «بعدا» فى البيت الآتى هو تنوين العوض ، وعنده أن « قبلا » معرفة ، وكأنه قد قال : وكنت قبل هـذا الوقت ، فحذف المضاف إليه وعوض عنه التنوين ، وهو — على إغرابه — مسبوق بهذا ؛ فقد نقله ابن مالك فى شرح كافيته واستحسنه ، قال : « وذهب بعض العلماء إلى أن قبلا فى قوله وكنت قبلا معرفة بنيـة الإضافة ، إلا أنه أعرب لأنه جعل ما لحقه من التنوين عوضا عن اللفظ بالمضاف إليه ، فعومل قبل مع التنوين — لكونه عوضا من المضاف إليه — بما يعامل به مع المضاف إليه ، كما فعل بكل حين قطع عن الإضافة لحقه التنوين . وهذا القول عندى حسن» اهـ . والذى عليه الجمهور هو ماقدمنا ، وهوقول إمام هذه الصناعة سيبويه وشيخه الخليل ، وهو يصرح بأنه سأل العرب عنه فأقروه ، قال : « وسألته — يعنى الخليل — عن قوله من دون ومن فوق ومن تحت ومن قبل ومن بعد ومن دبر ومن خلف ، فقال : أجروا هذا مجرى الأسماء المتمكنة ؛ لأنها تضاف ، وتستعمل غير ظرف . . . وكذلك من أمام ومن قدام ومن وراء ومن قبل ومن دبر . . وزعم الخليل أنهن نكرات ، كقول أبى النجم :

* يَأْتِى لَهَا مِنْ أَيْمُنٍ وَأَشْمُلِ *

وزعم أنهن نـكرات إذا لم يضفن إلى معرفة ، كما يكون أيمن وأشمل نـكرة ، وسألنا العرب فوجدناهم يوافقونه » اهـ

٦٤٤ — هذا عجز بيت ، وصدره قوله :

* وَنَحْنُ قَتَلْنَا الْأَسْدَ أَسْدَ شَنُوءَةٍ *

وقد نسبوه إلى رجل من عقيل ، ولم يعينوه ، وقبله قوله :

وَمَا مِنْ أُنَاسٍ بَيْنَ مِصْرَ وَعَالِجٍ وَأَبْيَنَ إِلاَّ قَدْ تَرَكْنَا لَهُمْ وِتْرَا

اللغة : « عالج » موضع بالبادية كثير الرمل «أبين» قال ياقوت : « بفتح الهمزة ، ويكسر ويقال يبين ؛ وذكره سيبويه فى الأمثلة بكسر الهمزة ، ولا يعرف أهل اليمن غير الفتح ، وهو مخلاف باليمن منه عدن ... وقال عمارة بن الحسن اليمنى : أبين موضع فى جبل عدن» اهـ . وقوله « إلا قد تركنا لهم وترا » الوتر — بفتح الواو أو كسرها — الجناية التى يجنيها الرجل على غـيره من قتل أو نهب أو سبى « الأسد » بفتح الهمزة — لغة فى الأزد ؛ وهم حى من اليمن ؛ أبوهم الأزد ابن الغوث بن نبت بن مالك بن كهلان بن سـبأ ؛ وهم فرق : ففرقة يقال لها أزد شنوءة ، وفرقة

وكقوله :

٦٤٥ — كجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلِ

يقال لها أزد عمان ؛ وفرقة يقال لها أزد السراة ، ولما كان الأمر على هذا الوجه وكان الأزد اسما يطلق على قبائل شتى بين المراد منه فقال « أسد شنوءة » ومن هـذا البيان نعلم أن رواية العينى « ونحن قتلنا الأسد أسـد خفية » تحريف فى الرواية ، واغترار بأن « خفية » مأسدة عظيمة مشهورة ، ويلزمه تحريف آخر، وهو ضم الهمزة فى « الأسد » وفى « أسد » مع أنه فى الرواية الصحيحة مفتوح ، نعم المشهور فى القبائل « الأزد » بالزاى ، لـكن قد نص العلماء الأثبات على أن الزاى تقلب سينا فى كثير من المواضع ، وقد نص الأثبات أيضا فى هذه الـكلمة بذاتها أنه يقال فيها : الأزد ، والأسد ، بل من العلماء من ذكر أنها بالسين أشهر منها بالزاى .

الإعراب : « نحن » ضمير منفصل مبتدأ مبنى على الضم فى محل رفع « قتلنا » فعل وفاعل والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « الأسد » مفعول به لقتلنا « أسد » بدل أو عطف بيان ، وهو مضاف و « شنوءة » مضاف إليه « فما » الفاء حرف عطف ، ما : نافية « شربوا » فعل ماض وواو الجماعة فاعله « بعـدا » ظرف زمان منصوب على الظرفية الزمانية والعامل فيه قوله شربوا « على لذة » جار ومجرور متعلق بشربوا « خمرا » مفعول به لشربوا .

الشاهد فيه : قوله «بعدا» حيث قطع هذا اللفظ عن الإضافة بتة ، فلم ينو لفظ المضاف إليه ولا معناه . ولذلك أعرب منونا ، وهو ههنا منصوب على الظرفية كما ذكرنا فى الإعراب . وقد قدمنا لك خلاف العلماء فى أن هذه الـكلمة على حالتها هذه نكرة أو معرفة ، فارجع إلى ذلك إن شئت فى شرح الشاهد السابق .

٦٤٥ — هذا عجز بيت ، وصدره قوله :

* مِكَرٍّ مِفَرٍّ مُقْبِلٍ مُدْبِرٍ مَعاً *

وهذا البيت من معلقة امرىء القيس بن حجر الـكندى ، وقد تكرر فى هـذا الـكتاب الإشارة إليها والاختيار منها لـكثرة ورود شواهد منها فى مواضع مختلفـة (أنظر الشواهد ٤٢٧ و٤٦٨و٥٤١و٥٧٦و٥٧٨) والبيت المستشهد به ههنا فى وصف فرس ، وقبله قوله :

وَقَدْ أَغْتَدِى وَالطَّيْرُ فِى وُكُنَاتِهَا ... بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الْأَوَابِدِ هَيْكَلِ

مِـكَرٍّ مِفَرٍّ مُقْبِلٍ مُدْبِرٍ مَعاً ... كَجُلْمُودِ صَخْرٍ ... البيت ،وبعده :

كُمَيْتٍ يَزِلُّ اللِّبْدُ عَنْ حَالِ مَتْنِهِ ... كَمَا زَلَّتِ الصَّفْوَاء بِالْمُتَنَزَّلِ

عَلَى الذَّبْلِ جَيَّاشٍ كَأَنَّ اهْتِزَامَهُ ... إِذَا جَاشَ فِيهِ حَمْيُهُ غَلْىُ مِرْجَلِ

... ...

مِسَحٍّ إذَا مَا السَّابِحَاتُ عَلَى الْوَنَى ... أَثَرْنَ الْغُبَارَ بِالْـكَدِيدِ الْمُرَكَّلِ
يزِلُّ الْغُلَامُ الْخِفُّ عَنْ صَهَوَاتِهِ ... وَيُلْوِى بِأَثْوَابِ الْعَنِيفِ الْمُثَقَّلِ
دَرِيرٍ كَخُذْرُوفِ الْوَلِيدِ أَمَرَّهُ ... تَتَابُعُ كَفَّيْهِ بِخَيْطٍ مُوَصَّلِ
لَهُ أَيْطَلَا ظَبْيٍ وَسَاقَا نَعَامَةٍ ... وَإِرْخَاءُ سِرْحَانٍ وَتَقْرِيبُ تَتْفُلِ
ضَلِيعٍ إذَا اسْتَدْبَرْتَهُ سَدَّ فَرْجَهُ ... بِضَافٍ فُوَيْقَ الأرْضِ لَيْسَ بأعزلِ
كَأَنَّ عَلَى الْمَتْنَيْنِ مِنْهُ إذَا انْتَحَى ... مَدَاكَ عَرُوسٍ أَوْ صَلَايَةَ حَنْظَلِ
كَأَنَّ دِمَاءَ الْهَادِيَاتِ بِنَحْرِهِ ... عُصَارَةُ حِنَّاءٍ بِشَيْبٍ مُرَجَّلِ

اللغة : « وقد أغتدى والطير ـ البيت » أغتدى : أراد أخرج فى وقت الغداة ، والوكنات : جمع وكنة ـ بتثليث الواو ـ وهى وكر الطائر وعشه . والمنجرد : الفرس القصير الشعر ، وقيد الأوابد : يريد به أن هذا الفرس لسرعة عدوه وشدة جريه يدرك الوحوش ويلحقها ولا يمكنها من الشراد والنفار فكأنه يقيدها ، والأوابد : الوحوش ؛ واحدها آبد « مكر مفر ـ البيت » المكر بكسر الميم وفتح الكاف ـ أى يكر عليه فارسه ، والمفر ـ بكسر الميم وفتح الفاء ـ أى يفر عليه فارسه من وجوه أعدائه إن أراد ، والجلمود ـ بضم الجيم وسكون اللام ـ الصخرة الصلبة الشديدة والصخر : الحجر ، واحده صخرة ، وحطه السيل : ألقاه من أعلى إلى أسفل « كميت يزل اللبد ـ البيت » الكميت ـ بزنة التصغير ـ الذى بين الأسود والأحمر ، والفرس الكميت من أصلب الخيل جلودا وحوافر ، ويزل : يتنحى ، واللبد ـ بكسر فسكون ـ مايتلبد من شعر أو صوف ، وحال متنه : وسط ظهره ، ويقال له : الحاذ ، أيضا . والصفواء : الحجر الصلد الضخم الأملس الذى لايثبت عليه شىء ، والمتنزل : الذى ينزل فى مهلة فكأنه يتكلف النزول . شبه ملاسة ظهره لامتلائه بالشحم واكتنازه بالصفاة الملساء حتى إن اللبد ليزل عن ظهره كما أن الصخرة الملساء يزل عنها من علاها « على الذبل جياش ـ البيت » على ههنا بمعنى مع ، والذبل : الضمور والهزال ، والجياش : الذى إذا حركته بعقبك تزيد فى عدوه ولم ينقطع جريه ، واهتزامه : صوته الشديد وجاش : غلى وهاج واضطرب ، وحميه : حرارته ، والمرجل ، بزنة المنبر ـ القدر ، يقول : إن هذا الفرس على ذبول خلقه وضمور بطنه نشيط فى السير كلما حركته عدا عدوا لاينقطع « مسح إذا ما السابحات ـ البيت » المسح ـ بكسر الميم وفتح السين ـ العداء الذى كأنه يصب الجرى صبا ، والسابحات : جمع سابح ، وهو من الخيل الذى يمد يديه فى عدوه ويبسطها ، والونى : الضعف

... ...

والفتور ، وأثرن الغبار: هيجنه ، والكديد - بفتح الكاف - الأرض الغليظة ، والمركل - بزنة اسم المفعول - المكان الذى كد بحوافر الدواب « يزل الغلام الخف - البيت » يزل : يسقط إلى الأرض ، والخف - بكسر الخاء - الخفيف ، والصهوات: جمع صهوة ، وهى مقعد الفارس من الفرس ، ويلوى : يذهب ويسقط ، والعنيف : الذى لارفق معه ، والمثقل: الثقيل البدن والركوب، يريد أن هـذا الفرس إذا ركبه غلام خفيف رمى به وأسقطه على الأرض ، وإذا ركبه الثقيل الشديد رمى بثيابه ولم يستطع من شدة جريه أن يصلح من شأنه «درير كخذروف الوليد - البيت» الدرير : الكثير الجرى ، والخذروف - بزنة العصفور - شىء يدوره الصبى بخيط فى يده فيسمع له دوى وصوت ، وهو سريع الدوران ، وأمره : أداره ، وتتابع كفيه : توالبهما. أراد أنه يديم العدو ويتابع الجرى « له أيطلا ظبى - البيت » الأيطل : الخاصرة ، وخص ساق النعامة لأن النعامة قصيرة الساقين صلبتهما ، والسرحان : الذئب ، وإرخاؤه : عدوه . والتتفل: الثعلب ، وتقريبه : أن يرفع يديه معا ويضعهما معا « ضليع إذا استدبرته - البيت » الضليع : التام الخلق الغليظ الألواح الكثير العصب،واستدبرته: نظرت إلى مؤخره ، وفرجه : أراد به الفضاء بين يديه ورجليه وأراد بالضافى ذنب الفرس ، ومما يستحب فى الخيل أن تكون أذنابها طويلة سابغة ، والأعزل : المعوج العسيب « كأن على المتنين - البيت » المتنان : مثنى متن ، وهو الظهر ، وأراد الناحيتين من يمين الفقار وشماله ، وانتحى مأخوذ من قولهم : انتحى على شقه ، إذا اعتمد عليه ، والمداك: شىء تسحق العروس عليه طيبها ، والصلاية : الحجر الأملس الذى يسحق عليه . وخص مداك العروس لقرب عهده بالطيب ، وذكر صلاية الحنظل لأن دهن الحنظل يخرج بها فتراه ذا بريق « كأن دماء الهاديات - البيت » الهاديات : جمع هادية ، وهى المتقدمة من بقر الوحش وغيره من الصيد ، وعصارة كل شىء : مايسيل منه ، وأراد ماجف من عصارة الحناء على الشعر الأبيض ، وكان من عادة العرب أن يصبغوا شعورهم بالحناء . والمرجل : المسرح، وإنما خصه بالذكر لأن الشعر إذا كان مرجلا كان اللون فيه أنقى وأصفى وأشد .

الإعراب : « كجلمود » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقوله منجرد فى البيت السابق ، أو هو متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو كجلمود ، وجلمود مضاف و «صخر» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « حطه » حط : فعل ماض ، وضمير الغائب العائد إلى الجلمود : مفعول به مبنى على الضم فى محل نصب « السيل » فاعل بحط مرفوع بالضمة الظاهرة « من » حرف جر « عل » مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بحط .

وكقراءة بعضهم : « مِنْ قَبْلٍ ومِنْ بَعْدٍ » بالجر والتنوين . وحكى أبو على : ابْدَأْ بِذَا مِنْ أَوَّلَ ، بالنصب ممنوعا من الصرف للوزن والوصف .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : اقتضى كلامُه أن « حَسْبُ » مع الإضافة : أى لفظا ، أو نوى

الشاهد فيه : قوله من عل » حيث قطع « عل » عن الإضافة بتة ، فلم ينو لفظ المضاف إليه ولا معناه ؛ ولهذا أعرب ونون ، وهو ههنا مجرور لفظا بمن

فان قلت : فأين هذا التنوين الذى تدعيه ؟

فالجواب أن التنوين قد حذف لما وقع هذا اللفظ فى آخر البيت ، والمقتضى لحذفه هو الوقف على الروى .

فان قلت : فلماذا لاتقول إنه حـذف التنوين ههنا لأنه نوى لفظ المضاف إليه ؛ كما قلته فى بيت أبى النجم (وهو الشاهد رقم ٦٤١ السابق) فانى لا أجد فرقا بين العبارتين ؟

قلت فى الجواب على ذلك : لقد توهم العلامة الصبان رحمه الله مثل هذا الذى توهمته فذكر أن هذا البيت لايصلح شاهدا لما ذكره الشارح له ؛ لأن حذف التنوين كما يحتمل أنه لأجل الوقف على الروى يحتمل أنه لنية لفظ المضاف إليه كما فى بيت أبى النجم ، ولـكن هذا غفلة عما ذكره العلماء وعن مقصود الشاعر فى كل واحد من البيتين . أنظر أولا فى بيت أبى النجم ، ألست تراه يريد أن يصف بعيره بأنه أقب من تحته عريض من عله ، فهو يريد تحتا مخصوصا هو تحت هذا البعير الذى يصفه وفوقا مخصوصا هو فوق هذا البعير نفسه ؛ ومحال أن يريد تحتا منكرا أى تحت كان ، وفوقا منكرا أى فوق كان ، كما أن محالا أن يكون مراده التحت المعـين والفوق المعين ثم تجعل قوله « من تحت » وقوله « من عل » نكرة ، وإنما تجعلهما معرفة ــ عند جمهرة العلماء ــ إذا نويت المضاف إليه ، إما لفظه وإما معناه ، وقد بينا لك هناك أنه روى بضم « من تحت » فدل ذلك على إرادة معنى المضاف إليه ، وروى بجر « من عل » فدل على إرادة لفظ المضاف إليه . ثم انظر إلى بيت امرىء القيس الذى معنا ، فهل ترى أنه شبه فرسه بجلمود صخر حطه السيل من فوق معين ؟ وهل ترى أن هـذا شىء له دخل فى التشبيه أو الوصف الذى هو المقصد الأول من الكلام ؟ فاذا تبينت أن المعنى المقصود من الكلام والذى لاينبغى أن يقصد سواه أن هذا الفرس يشبه جلمود صخر حطه السيل من مكان عال أى مكان كان ، سواء أكان أعلى جبل بالهنـد أو أعلى جبل بالصين ، فالعل ههنا نـكرة قطعا بحسب المعنى المقصود ، فاذا انضم إلى ذلك أن العلماء نصوا على أن هذا المعنى هو المراد تأكد ماذكرناه ، وإذا كان العل ههنا نـكرة لم يكن ثمة مضاف إليه مقدر ، وإذا لم يكن ثمة مضاف إليه مقدر كان حذف التنوين فى هذا البيت غير محتمل إلا لوجه واحد هو ماذكرنا ؛ وبذلك يتم الاستدلال . هذا مااتضح للعاجز الضعيف ، والله ولى التوفيق

معناها ، أو لفظها — معرفةٌ ، ونكرةٌ إذا قطعت عن الإضافة : أى لفظا ومعنى ؛ إذ هى[1] بمعنى كافيك اسمَ فاعلٍ مراداً به الحالُ ؛ فتستعمل استعمالَ الصفات النكرة ؛ فتكون نعتاً لنكرة : كمررتُ برجلٍ حَسْبِكَ من رَجُلٍ ، وحالاً لمعرفة ، كهذا عبدُ الله حَسْبَكَ من رَجُلٍ . وتستعمل[2] استعمال الأسماء الجامدة ، نحو : « حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ » « فإنَّ حَسْبَكَ اللهُ » بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ ، وهذا يردُّ على مَنْ زَعَمَ أنها اسم فعل ؛ فإن العوامل اللفظية لا تدخل على أسماء الأفعال . وتقطع عن الإضافة فيتجدَّد لها إشرابُها معنًى دالاًّ على النفى ، ويتجدَّد لها ملازمتُها للوصفية أو الحالية أو الابتداء والبناء على الضم ، تقول : رأيتُ رَجُلاً حَسْبُ ، ورأيت زَيْدًا حَسْبُ . قال الجوهرى : كأنك قلت حسبى أو حسبك فأضمرت ذلك ولم تنون . اهـ . وتقول فى الابتداء : قَبَضْتُ عشرةً فَحَسْبُ ، أى : فحسبى ذلك .

---

(١) هذا الكلام ليس تعليلا لما ذكر قبله ، كما يوهمه ظاهر التعليل ، بل هو تعليل لكلام محذوف ، وأصل العبارة هكذا « اقتضى كلامه أن حسب مع الإضافة لفظا أو نية معناها أو لفظها معرفة ، ونكرة اذا قطعت عن الإضافة لفظا ومعنى : فأما كونها نكرة إذا قطعت عن الإضافة لفظا ومعنى فمسلم ، وأما كونها معرفة عند الإضافة لفظا أو عند نية المضاف إليه معنى أو لفظا فغير مسلم ؛ إذ هى بمعنى كافيك اسم فاعل مرادا به الحال إلخ » وعبارة الشارح على هذا الوجه قلقة غير مفيدة لما يريد ، فقد كان يجب عليه التصريح بما أراد أن يعلل له .

(٢) يريد أن يقول : إن لفظ «حسب» جامد ، وإن معناه معنى المشتق . وإن له مع الإضافة استعمالين : أحدهما بالنظر إلى لفظه الجامد ، وثانيهما بالنظر إلى معناه الذى هو معنى المشتق : فأما بالنظر إلى اللفظ فانه يقع مبتدأ كما فى قولهم : بحسبك درهم ، وكما فى قوله تعالى (حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ) فى أحد احتمالات ، ويقع كذلك مبتدأ منسوخا نحو قوله سبحانه (فَإِنَّ حَسْبَكَ اللهُ) وتقع خبرا للمبتدأ ؛ لأن الخبر كما تعلم لا يلزم أن يكون مشتقا . وأما بالنظر إلى المعنى فانه يقع صفة للنكرة ، ويقع حالا من المعرفة ، ويقع خبر مبتدأ ، ويحتمل قوله تعالى (حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ) ثلاثة أوجه : أولها ماقدمناه من أن « حسبهم » مبتدأ ، وثانيهما أن يكون «حسبهم» خبرا مقدما وهو اسم جامد نظرا إلى لفظه ، وثالثها أن « حسبهم » خبر مقدم وهو اسم مشتق نظرا إلى معناه . ولهذه الكلمة استعمال ثالث مع قطعها عن الإضافة ، ولها حينئذ ثلاث خصائص : أولاها أنها دالة على معنى النفى ؛ فاذا قلت : رأيت رجلا حسب ؛ فهو فى معنى رأيت رجلا لا غير . وثانيتها البناء على الضم تشبيها بالغايات ؛ فلا تنصب عند قطعها عن الإضافة كما ينصب قبل ، وثالثتها أنه يبقى لها جواز

الثانى : اقتضى كلامُه أيضاً أن « عَل » تجوز إضافتها ، وأنه يجوز أن تنصب على الظرفية أو الحالية . وتوافق «فَوْق» فى معناها ، وتخالفها فى أمرين : أنها لاتستعمل إلا مجرورة بمن ، وأنها لا تستعمل مضافة ، فلا يقال : أَخَذْتُه مِنْ عَلِ السَّطْحِ ، كما يقال : من عَلوِهِ ، ومن فَوْقِهِ . وقد وهم فى هذا جماعة منهم الجوهرىُّ وابنُ مالك . وأما قوله :

٦٤٦ — يَا رُبَّ يَوْمٍ لِيَ لاَ أُظَلَّلُهْ أُرْمَضُ مِنْ تَحْتُ وَأُضْحَى مِنْ عَلُهْ

استعمالها استعمال الصفات فتقع صفة وخبرا وحالا وجواز استعمالها استعمال الأسماء فتقع مبتدأ وخبرا أيضا على ماوجهناه أولا .

٦٤٦ — نسبوا هذا البيت لأبى ثروان . ولم يذكروا له سوابق أو لواحق ،

اللغة : « لا أظلله » بضم همزة المضارعة مبنيا للمجهول ـ ومعناه لا أظلل فيه : أى لاينالنى الظل ، وقد فسر ذلك بقوله « أرمض من تحت » ومعنى أرمض تحرقنى الرمضاء ، ومن تحت : أراد به قدميه يريد أنه يسير حافيا فتحرق رجله الرمضاء ، والرمضاء : هى شدة حرارة التراب « وأضحى من عل » ومعنى أضحى : يصيبنى حر الشمس ، ومن عل : أراد به سائر جسده من فوق قدميه ، وتقول : رمض يومنا يرمض ـ على مثال فرح يفرح ـ إذا اشتد حره ، وتقول رمضت قدمى ـ على مثاله ـ إذا احترقت من الرمضاء ، وهى الأرض الشديدة الحرارة ، وتقول : رمضت الغنم ـ على وزانه أيضا ـ إذا رعت فى شدة الحر فقرحت أكبادها . وتقول:ضحى الرجل يضحى ـ على مثال رضى يرضى ـ وضحى يضحى ـ على مثال سعى يسعى ـ ضَحْواً وَضُحِيًّا ؛ إذا أصابته الشمس بوهجها ، وفى التنزيل الكريم : (إِنَّ لَكَ أَلاَّ تَجُوعَ فِيهَا وَلاَ تَعْرَى وَأَنَّكَ لاَ تَظْمَأُ فِيهَا وَلاَ تَضْحَى) وقال عمر بن أبى ربيعة المخزومى :

رَأَتْ رَجُلاً أَمَّا إِذَا الشَّمْسُ عَارَضَتْ فَيَضْحَى وَأَمَّا بِالْعَشِيِّ فَيَخْصَرُ

المعنى : يصف أنه فى كثير من الأيام لايتمتع بالراحة ، ولا ينال من نعيم الحياة شيئا ، وأنه قد يقضى اليوم لايناله فيه الظل ، بل تصيب الرمضاء بتوقد حرها قدميه لأنه يسير حافيا وتصيبه الشمس بوهجها وشدة حرارتها من أعلى جسده .

الإعراب : « يا » حرف نداء ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب . والمنادى محذوف والتقدير : ياهؤلاء رب يوم ـ إلخ . والأكثر أن تكون « يا » حرف تنبيه « رب » حرف تكثير وجر شبيه بالزائد « يوم » مبتدأ ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد «لى» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة ليوم « لا » حرف نفى مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « أظلله » أظلل : فعل مضارع مبنى للمجهول

... ...

مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير الغائب العائد إلى اليوم مبنى على الضم فى محل نصب على نزع الخافض ، والأصل : لاأظلل فيه ، فحذف حرف الجر ، وأوصل الفعل إلى الضمير المجرور محلا فانتصب « أرمض» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « من » حرف جر « تحت » ظرف مكان مبنى على الضم فى محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بأرمض «وأضحى» الواو حرف عطف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، أضحى : فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الألف ، وفاعله ضميرمستتر فيه وجوبا تقديره أنا «من» حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « عله » عل : ظرف مكان مبنى على الضم فى محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بأضحى ، والهاء حرف دال على السكت مبنى على السكون لامحل له من الإعراب .

الشاهد فيه : قوله « من عله » حيث وردت فيه « عل » مبنية على الضم فى محل جر بمن ، على ماقررناه فى إعراب البيت . وقد وهم الجوهرى صاحب الصحاح فزعم أن « عل » ههنا مضافة ، و بنى على هذا أنه يجوز إضافتها كما تجوز إضافة « فوق » التى بمعناها ، وحسب أن هذه الهاء التى فى «عله» هاء الضمير ، وتبعه على ذلك ابن مالك . وليس ماذهبا إليه بصحيح ولا قريب من الصواب ، والدليل على ذلك أمران : أولها أنها لو كانت ضمير غيبة لما كان له مرجع ؛ لأن أصل الكلام : أرمض من تحتى وأضحى من على ، فحذف ياء المتكلم وبنى على الضم ، وثانيهما أن هذه الهاء لو كانت هاء الضمير الموضوع للغائب وكان « عل » مضافا — لوجب إعراب « عل » فإن « قبل وبعد » وما ذكر معهما إذا ذكر المضاف إليه مع أيها كان معربا ، ولكن « عل » فى هذا البيت مبنية على الضم ؛ فوجب أن تكون الهاء غير ضمير الغائب ، وللعلماء فى بيان معناها وجهان : أحدهما أنها هاء السكت التى تلحق أواخر الكلمات لبيان حركات الحروف الأخيرة ، كما فى قوله تعالى (مَا أَغْنَى عَنِّي مَالِيَهْ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهْ) وكما فى قول ابن قيس الرقيات :

بَكَرَ الْعَوَاذِلُ فِي الصَّبُو حِ يَلُمْنَنِي وَأَلُومُهُنَّهْ
وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلاَ كَ وَقَدْ كَبِرْتَ فَقُلْتُ إِنَّهْ

وقد ذكر العلامة الشارح هذا الوجه . والوجه الثانى أن الهاء فى « عله » بدل من الواو التى هى لام الكلمة ؛ إذ أصل عل علو ، وقد جاءت على أصلها فى قول أعشى باهلة يرثى أخاه المنتشر :

إِنِّي أَتَتْنِي لِسَانٌ لاَ أُسَرُّ بِهَا مِنْ عَلْوُ لاَ عَجَبٌ مِنْهَا وَلاَ سَخَرُ

فالهاء فيه للسكت؛ بدليل أنه مبنى ، ولا وَجْهَ لبنائه لو كان مضافاً . انتهى

الثالث : قال فى شرح الكافية : وقد ذهَبَ بعضُ العلماء إلى أن قبلا — فى قوله « وكُنْتُ قَبْلاً » — معرفةٌ بنية الإضافة ، إلا أنه أعرب لأنه جعل ما لحقه من التنوين عوضاً من اللفظ بالمضاف إليه ، فعومل «قبل» مع التنوين - لكونه عوضاً من المضاف إليه - بما يُعامَلُ به مع المضاف إليه ، كما فعل بكلٍّ حين قطع عن الإضافة لحقه التنوين عوضاً ، وهذا القول عندى حسن

(وَمَا يَلِى الْمُضَافَ) وهو المضاف إليه (يَأْتِى خَلَفَا * عَنهُ فِى الْإِعْرَابِ) غالبا (إِذَا مَا حُذِفَا) لقيام قرينة تدل عليه ، نحو « وَجَاءَ رَبُّكَ » أى : أمر ربك « وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ » أى : أهلَ القرية

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : كما قام المضاف إليه مَقَامَ المضاف فى الإعراب يقوم مقامه فى التذكير كقوله :

٦٤٧ — يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ الْبَرِيصَ عَلَيْهِمُ بَرَدَى يُصَفَّقُ بِالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ

لحذف الواو هنا وأبدل منها الهاء كما حذفت الواو من سنة وعوضت منها الهاء ، حتى توهموها أصلية فاشتقوا منها على لفظها فقالوا : سانهته وعاملته مسانهة ، وأصل لام سنة الواو بدليل قولهم فى جمعه : سنوات . وهذا وجه ذكره ابن الخشاب ، وعندى أنه وجه بعيد .

٦٤٧ — هذا بيت من قصيدة لحسان بن ثابت الأنصارى يمدح فيها عمرو بن الحارث بن أبى شمر الغسانى وآله من بنى جفنة ملوك الشام ، ومطلعها قوله :

أَسَأَلْتَ رَسْمَ الدَّارِ أَمْ لَمْ تَسْأَلِ بَيْنَ الْجَوَابِى فَالْبَضِيعِ فَحَوْمَلِ

وقبل البيت المستشهد به ههنا قوله :

لِلّهِ دَرُّ عِصَابَةٍ نَادَمْتُهُمْ يَوْمًا بِجِلَّقَ فِى الزَّمَانِ الْأَوَّلِ

يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ الْبَرِيصَ عَلَيْهِمُ بَرَدَى يُصَفَّقُ ... البيت ، وبعده :

يُغْشَوْنَ حَتَّى مَا تَهِرُّ كِلَابُهُمْ لا يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوَادِ الْمُقْبِلِ

أَوْلَادُ جَفْنَةَ حَوْلَ قَبْرِ أَبِيهِمِ قَبْرِ ابْنِ مَارِيَةَ الْكَرِيمِ الْمُفْضِلِ

اللغة : «ورد» أراد منه ههنا المجىء مطلقا ، وأصله خاص بمجىء الماء للسقيا ، وفى التنزيل :

... ...

(فلمّا وَرَدَ مَاء مَدْيَنَ) « البريص » يرويه بعضهم بالضاد المعجمة ، على أنه فعيل من البرض الذى هو الماء القليل ، وهى رواية ضعيفة ، والأكثر على أن البريص ههنا بالصاد المهملة ، واختلفوا فى معناه ؛ فقيل : هو اسم موضع بدمشق ، وقال الجواليقى : وليس بالعربى الصحيح ، وقد تكلمت به العرب ، وأحسبه رومى الأصل . وقيل : هو اسم نهر من أنهار دمشق . قال ابن يعيش : البريص ـ بالصاد المهملة ـ نهر يتشعب من بردى ... ولدمشق أنهار أربعة كلها من بردى « يصفق » يمزج ويخلط ، مضارع مبنى للمجهول من التصفيق ، وأصله التحويل من إناء إلى آخر بقصد التصفية « بالرحيق » الخمر البيضاء ، وهى ـ فيما ذكروا ـ أجود أنواع الخمر « السلسل » السائغ شرابه الذى ينحدر فى الحلق فى يسر وسهولة .

المعنى : وصف هؤلاء الممدوحين بأنهم كرام وأنهم يقدمون للوافدين عليهم أطيب أنواع الشراب ممزوجا بأجود الماء .

الإعراب : « يسقون » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة فاعله مبنى على السكون فى محل رفع « من » اسم موصول مفعول به أول ليسقون ، مبنى على السكون فى محل نصب « ورد » فعل ماض مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من الموصولة « البريص » مفعول به لورد منصوب بالفتحة الظاهرة « عليهم » جار ومجرور متعلق بورد ، وجملة ورد وفاعله ومفعوله لامحل لها من الإعراب صلة الموصول « بردى » مفعول به ثان ليسقون منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر وهو على تقدير مضاف محذوف ، وأصل الكلام : يسقون ماء بردى « يصفق » فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع بالضمة الظاهرة ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ماء بردى ، وجملة الفعل ونائب فاعله فى محل نصب حال من ماء بردى « بالرحيق » جار ومجرور متعلق بيصفق « السلسل » نعت للرحيق مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « بردى يصفق » واعلم أولا أن « بردى » اسم مؤنث اللفظ ؛ لأنه مختوم بألف التأنيث المقصورة ، ومن حق الاسم المؤنث أن يعود الضمير إليه مؤنثا ، ولكنه هنا أعاد الضمير من الفعل مذكرا إلى هذا الاسم ، ألا ترى أنه قد قال « يصفق » بياء المضارعة الدالة على تذكير الفاعل ونائبه ، ولو أراد التأنيث لقال « بردى تصفق » بالتاء . وإنما استباح الشاعر هذا لأن المراد « يسقون ماء بردى » ولا شك أن الماء مذكر ؛ فحذف المضاف ـ وهو « ماء » ـ وأقام المضاف إليه الذى هو « بردى » مقامه فى أمرين : أولهما فى الإعراب حيث صار « بردى » مفعولا به ليسقون منصوبا بعد أن كان مضافا إليه مجرورا ، وثانيهما فى التذكير حيث أعاد الضمير إليه مذكرا مع أنه فى نفسه مؤنث على ماعلمت .

بَرَدَى : مؤنث ، فكان حقه أن يقول « تُصَفَّقُ » بالتاء ، لكنه أراد ماء بَرَدَى ؛ وفى التأنيث كقوله :

٦٤٨ — مَرَّتْ بِنَا فى نِسْوَةٍ خَوْلَةٌ   وَالمِسْكُ مِنْ أرْدَانِهَا نَافِحَهْ

واعلم ثانيا أن فى هذا الكلام قلبا ؛ وذلك لأن الخمر هى التى تمزج وتخلط بالماء ، وعبارته تدل على أن ماء بردى هو الذى يمزج بالخمر ، فقد عرفت أن الرحيق هو الخمر البيضاء ، وأنها أجود أنواع الخمر ؛ فلا تلتفت إلى ماقاله العلامة الصبان . ونكتة القلب ههنا أنه أراد أن يشير إلى أن هؤلاء القوم يبالغون فى قتل الخمر بالماء حتى لايصدعوا عنها ولا ينزفوا ، والمراد بذلك أنهم قوم مترفون لايصنعون فى شرابهم مثلما يصنع الهمج .

واعلم ثالثا أن كل هذا الكلام الذى ذكرناه فى المبحثين الأول والثانى إنما يجرى على الرواية التى ذكرها الشارح تبعا لجماعة من النحاة والرواة . وقد روى ابن سلام الجمحى البيت هكذا :

يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ الْبَرِيصَ عَلَيْهِمُ   خَمْرًا تُصَفَّقُ بالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ

وعلى هذه الرواية لايكون فى البيت قلب ولا إقامة مضاف إليه مقام مضاف محذوف (انظر طبقات الشعراء لابن سلام الجمحى ص ٥٣ طبع ليدن ١٩١٣) وفى هذا الكفاية والمقنع .

٦٤٨ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق

اللغة : « نسوة » اسم جمع لاواحد له من لفظه ، كالنساء ، وواحده من معناه امرأة « خولة » بفتح الخاء وسكون الواو — اسم امرأة « المسك » نوع من الطيب « أردانها » الأردان : جمع ردن — بضم الراء وسكون الدال المهملتين ، بوزن قفل وأقفال — والردن فى الأصل أصل الكم وأراد ههنا الثياب كلها « نافحة » اسم الفاعل المؤنث من نفحت ريحه — من باب نفع — إذا تضوعت وفاحت .

المعنى : وصف هذه المرأة التى سماها خولة بأنها طيبة الريح عطرة ، فقال : إنها جازت علينا تصحبها نسوة والحال أن ريح المسك تنبعث من ثيابها . وقد كثر هذا المعنى فى الشعر العربى ؛ فمن ذلك قول الشاعر :

تَضَوَّعَ مِسْكًا بَطْنُ نَعْمَانَ أنْ مَشَتْ   بِهِ زَيْنَبٌ فِى نِسْوَةٍ عَطِرَاتِ

الإعراب : « مرت » مر : فعل ماض مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، والتاء علامة التأنيث « بنا » جار ومجرور متعلق بمر « فى » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « نسوة » مجرور بفى ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بمر ، أو بمحذوف حال من خولة تقدم عليه « خولة » فاعل مرت مرفوع بالضمة الظاهرة ، وكان

أى : رائحةُ المسك ؛ وفى حكمه ، نحو : « إنَّ هٰذَيْنِ حَرَامٌ عَلَى ذُكُورِ أُمَّتِى » أى : استعمال هذين « وَتِلْكَ الْقُرَى أَهْلَكْنَاهُمْ » أى : أهل القرى ، وفى الحالية ، نحو : تَفَرَّقُوا أَيَادِىَ سَبَا : أى مثلَ أيادى سبا ؛ لأن الحال لا تكون معرفة

الثانى : قد يكون الأول مضافاً إلى مضاف فيحذف الأول والثانى ، ويقام الثالث مقام الأول فى الإعراب ، نحو « وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ » أى : وتجعلون بدلَ شكر رزقكم تكذيبكم « وَتَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِى يُغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ » أى : كدوران عين الذى يغشى عليه من الموت . ومنه قوله :

٦٤٩ — فَأَدْرَكَ إِرْقَالَ الْعَرَادَةِ ظَلْعُهَا   وَقَدْ جَعَلَتْنِى مِنْ حَزِيمَةَ إِصْبَعَا

من حقه المنع من الصرف لأنه علم على مؤنث زائد على الثلاثة ، ولكنه نونه اضطرارا «والمسك» الواو واو الحال حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، المسك : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « من » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « أردانها » أردان : مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بنافحة الآتى ، وأردان مضاف وضمير الغائبة العائد إلى خولة مضاف إليه « نافحة » خبر المبتدإ الذى هو المسك ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال صاحبه خولة .

الشاهد فيه : قوله « والمسك نافحة » فان المسك اسم مذكر فى اللفظ والمعنى جميعا ، وقد أخبر عنه بمؤنث — وهو قوله « نافحة » — وقد علم أنه يجب أن يتطابق المبتدأ وخبره تذكيرا وتأنيثا من قبل أن المبتدأ والخبر شىء واحد فى الماصدق : أى أن الفرد الموجود فى الخارج الذى يطلق عليه المبتدأ هو نفس الفرد الذى يطلق عليه الخبر ؛ ومحال أن يكون الشىء الواحد مذكرا ومؤنثا معا . فاذا نظرت الى هذا الظاهر مراعيا ماذكرناه من حديث التطابق بين المبتدأ وخبره حكمت على هذا التعبير بأنه خطأ ؛ ولكن لما كان هذا الظاهر ليس هو المقصود لم يكن الكلام خطأ ، وبيان ذلك أن أصل الكلام : وريح المسك نافحة ؛ لأن ذات المسك ليست هى التى تفوح وتتضوع وتنتشر فى الجو ، وإنما الذى يكون منه ذلك التضوع والانتشار ريح المسك ، فحذف المضاف — الذى هو « ريح » — وأقيم المضاف إليه — الذى هو « المسك » — مقامه ، فأخذ شيئين من المضاف المحذوف حين حل هو محله : أحدهما إعرابه ، ألا ترى أنه صار مرفوعا بالابتداء بعد أن كان مجرورا بالإضافة ، وثانيهما التأنيث الذى كان للمضاف المحذوف فلهذا أخبر عنه بالمؤنث .

٦٤٩ — هذا خامس سبعة أبيات للكلحبة العرنى ، واسمه هبيرة بن عبد مناف بن عمر ابن ثعلبة بن يربوع . وقد رواها جماعة منهم المفضل الضبى فى المفضليات ، وها كها بروايته :

... ...

فَإِنْ تَنْجُ مِنْهَا يَا حَزِيمَ بْنَ طَارِقٍ ... فَقَدْ تَرَكَتْ مَا خَلْفَ ظَهْرِكَ بَلْقَعَا
وَنَادَى مُنَادِي الْحَيِّ أَنْ قَدْ أُتِيتُمُ ... وَقَدْ شَرِبَتْ مَاءَ الْمَزَادَةِ أَجْمَعَا
وَقُلْتُ لِكَأْسٍ أَلْجِمِيهَا فَإِنَّمَا ... نَزَلْنَا الْكَثِيبَ مِنْ زَرُودَ لِنَفْزَعَا
كَأَنَّ بِلِيتَيْهَا وَبَلْدَةِ نَحْرِهَا ... مِنَ النَّبْلِ كُرَّاثَ الصَّرِيمِ الْمُنَزَّعَا
فَأَدْرَكَ ، إِبْقَاءَ الْعَرَادَةِ ظَلْعُهَا ... وَقَدْ جَعَلَتْنِي ... البيت ، وبعده :
أَمَرْتُكُمُ أَمْرِي بِمُنْعَرَجِ اللِّوَى ... وَلاَ أَمْرَ لِلْمَعْصِيِّ إِلاَّ مُضَيَّعَا
إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَغْشَ الْكَرِيهَةَ أَوْشَكَتْ ... حِبَالُ الْهُوَيْنَا بِالْفَتَى أَنْ تَقَطَّعَا

اللغة : « فان تنج منها يا حزيم بن طارق ــ البيت » كان حزيمة بن طارق التغلبى أغار على رهط الكاحبة فاستاق إبلهم ، فأتاهم الصريخ ، فركبوا فى إثره ، فهزم حزيمة ، واستنقذ منه ما كان استولى عليه ، ولكنه نجا من الكاحبة ، وأسره غيره ؛ فى هذا يقول الكاحبة هذه الأبيات ، والضمير المجرور محلا فى «منها» يعود إلى فرس الكاحبة ، وكان اسمها العرادة . وحزيم : مرخم حزيمة . والبلقع : الأجرد الذى لا شىء فيه . يقول : إن نجوت منها فقدذهبت بكل مالك فلم تبق لك شيئا ، وأنت ترى أنه نسب هذا الفعل إلى الفرس . والعرب كثيرا ما تسند أفعالها إلى الخيل ؛ لأنهم عليها فعلوا وأدركوا ؛ فهو من إسناد الفعل إلى آلته « ونادى منادى الحى ــ البيت » المزادة : إناء كبير من جلد ، سمى بذلك لأنهم يتزودون فيه الماء . يريد أن الصريخ قد جاءهم باغارة حزيمة عليهم بعد أن كانت العرادة فرسه قد شربت كل ماء المزادة ، فعاقها ذلك عن الجرى . وكانوا إذا علموا أنه يغار عليهم لم يسقوا خيلهم البتة أو سقوها قليلا من الماء ، فهذا اعتذار منه عن إفلات حزيمة وأنه لم يدركه بأنه ما كان يقدر أن يغار عليهم « وقلت لكأس ألجميها ــ البيت » كأس : اسم بنته ، ولم يكن العرب يثقون بأحد يتولى شأن خيلهم غير أولادهم ونسائهم ، الكثيب : القطعة من الرمل المستطيلة المحدودبة ، وزرود : اسم موضع ، ونفزع ههنا : معناه نغيث من يطلب غوثنا ، وهو من الأضداد « كأن بليتيها وبلدة نحرها ــ البيت » الليت ــ بكسر اللام ــ صفحة العنق . وبلدة النحر : الثغرة وما كان حولها . والكراث : نبت . والصريم : القطعة من الرمل . والمنزع : المنزوع من الأرض ، شبه السهام بالكراث المنزوع فى الهيئة ، يصف كثرة ما أصاب فرسه من السهام « فأدرك إبقاء العرادة ــ البيت » إبقاء العرادة : هكذا هو فى رواية المفضليات ، وإبقاؤها : ما كانت أبقته وادخرته من الجرى . وهم يقولون :

أى : ذا مسافة أصبع .

(وَرُبَّمَا جَرُّوا الَّذِى أَبْقَوْا) وهو المضاف إليه (كَمَا * قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَاتَقَدَّما) وهو المضاف (لٰـكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَـكُونَ مَا حُذِفْ * مُمَاثِلاً لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفْ) سواء اتصل العاطفُ بالمعطوف أو انفصل عنه بلا ، كقوله :

فرس مبقية ، اسم فاعل من ذلك . وروى « إرقال العرادة » وهو مصدر أرقلت إذا أسرعت فى جريها ، والعرادة : بفتح العين المهملة ، وضبطها الصبان بالـكسر ، وليس بشىء . والظلع : العرج ، ويقال : ظلع الحيوان ، إذا غمز فى مشيه ، وهى آفة تصيب الحيوان ، وإطلاق الظلع على ذى الحافر كما هنا من باب الاستعارة ، والأكثر أن يستعمل له العرج « أمرتكم أمرى بمنعرج اللوى ــ البيت » اللوى ــ بكسر اللام ــ ما التوى من الرمل ، ومنعرجه : المكان الذى ينعرج فيه « إذا المرء لم يغش الـكريهة ــ البيت » يغش الـكريهة : معناه يقدم على المكاره ويركب الأهوال . وأوشكت : قاربت . والهوينا : الرفق والدعة .

الإعراب : « فأدرك » الفاء حرف عطف ، أدرك : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الاعراب «إبقاء» مفعول به تقدم على الفاعل منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و «العرادة» مضاف إليه مجرور بالـكسرة الظاهرة « ظلعها » ظلع : فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى العرادة مضاف إليه « وقد » الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق « جعلتنى » جعل : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى العرادة ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب « من » حرف جر « حزيمة » مجرور بمن ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الـكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والتأنيث اللفظى « إصبعا » مفعول به ثان لجعل منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق ، والـكلام على تقدير مضافين ، وأصله : وقد جعلتنى العرادة ذا مسافة إصبع من حزيمة .

الشاهد فيه : قوله «إصبعا» فان هذا الاسم قد وقع فى هذا البيت مفعولا ثانيا لجعل ، ولا شك أن المعنى ليس على أن العرادة جعلت صاحبها إصبعا كما هو مدلول اللفظ للعبارة المستعملة ، ولـكن المعنى على أنها جعلت صاحبها قريبا جدا من غريمه الذى هو حزيمة ، والعبارة التى تدل على هـذا المعنى أن يقال : وقد جعلتنى ذا مسافة إصبع ؛ فيقدر أن أصل الـكلام هو هذا ثم حذف المضاف الذى هو « ذا » ــ وأقيم المضاف إليه الذى هو « مسافة » مقامه فانتصب بعـد أن كان مجرورا فصار الـكلام : وقد جعلتنى مسافة إصبع ، ثم حذف المضاف الذى هو « مسافة » وأقيم المضاف إليه الذى هو إصبع مقامه فانتصب انتصابه فصار الـكلام : وقد جعلتنى إصبعا ؛ فاصبع لفظ كان ثالثا فى الـكلام فناب عن لفظ كان أولا فى الـكلام ، على الوجه الذى شرحناه .

٦٥٠ — أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً   وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارَا

٦٥٠ — هذا البيت لأبى دواد الإيادى (انظر شرح الشاهد رقم ٥١٨) و بعده قوله :

وَدَارٍ يَقُولُ لَهَا الزَّائِرُو   نَ وَيْلُ أُمِّ دَارِ الْحُذَاقِيِّ دَارَا

اللغة : « تحسبين » تظنين « توقد » أصله تتوقد ـ بتاءين زائدتين : أولاهما تاء المضارعة ، والأخرى تاء التفعل ـ فحذفت إحدى التاءين تخفيفا ، وكذلك كل فعل بدىء بتاءين مزيدتين (انظر شرح الشاهد رقم ٥٩٥) ومعنى « توقد » تشتعل وتتوهج « الحذاق » المنسوب إلى حذاق ـ كغراب ـ ويقال : حذاقة ، وهم بطن من إياد ، وهم قوم أبى دواد (انظر ص ١٧٧ من هذا الجزء) .

المعنى : يقول : إنه ماينبغى لك أن تظنى كل من له صورة الرجال رجلا ، ولا كل نار تشتعل نارا ، وإنما الخليق باسم الرجل من كانت له صفاته النفسية والخلقية ، والخليق باسم النار تلك التى تشتعل للاكرام والضيافة .

الإعراب : « أكل » الهمزة حرف دال على الاستفهام مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب كل : مفعول أول لتحسبين الآتى تقدم عليه ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « امرىء » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « تحسبين » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله مبنى على السكون فى محل رفع « امرأ » مفعول ثان لتحسبين منصوب بالفتحة الظاهرة ، والأصل : أتحسبين كل امرىء امرأ « ونار » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لامحل له من الاعراب ، نار : مجرور باضافة اسم محذوف هو المعطوف بالواو على كل امرىء ، وأصل الكلام : وكل نار « توقد » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى نار ، وجملة الفعل وفاعله فى محل جر نعت لنار « بالليل » جار ومجرور متعلق بتوقد « نارا » معطوف على امرأ المنصوب ، والمعطوف على المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وأصل الكلام : أتحسبين كل امرىء امرأ وكل نار تتوقد بالليل نارا .

الشاهد فيه : قوله « ونار » حيث وردت الرواية فيه بالجر ، وتخريجها عند العلماء على أنه حذف الاسم المضاف ، وأبقى المضاف إليه على جره الذى كان له حال الإضافة ، ولم ينصبه باقامته مقام المضاف كما فى الشواهد السابقة التى أعطى المضاف إليه فيها بعد حذف المضاف الإعراب الذى كان للمضاف .

فان قلت : فليس لى مفر من أن أسلم لكم أن الرواية فى هذه الكلمة بالجر ؛ لأنكم هكذا نقلتموها عن الرواة الأثبات ، ولكن لم تلتزمون أن تقدروا مضافا يكون عاملا فى هذه الكلمة ؟ وعندكم فيما قبل الواو اسم مجرور يصلح لأن يكون معطوفا عليه ، فهلا جعلتم قوله « نار » معطوفا بالواو على « امرىء » المجرور ؟ فان كان قد جاز ذلك عربية فما ينبغى لكم أن تقدروا

... ...

شيئا لا يحتاج له الكلام ! و إن كان قد منعكم من هذا مانع فبينوه لى فانى أريد أن أعلم وجه هذا التقدير ؟ .

فالجواب عن هذا أن نقول لك : لقد كنا بصدد أن نجعل « نار » المجرور معطوفا بالواو على « امرىء » المجرور ، ونجعل « نارا » المنصوب معطوفا بالواو نفسها على « امرأ » المنصوب . فان فعلنا ذلك لم نحتج إلى تقدير شىء فى الكلام ، ولكنا لم نجسر على هذا الذى أردت ؛ لأنه يترتب عليه أمر لا تقره الجمهرة من علماء العربية ، فلم يكن لنا بد لتصح العبارة على مذهبهم من هذا التقدير . فأما هذا الذى يترتب على ما أشرت إليه ولا تقره الجمهرة من علماء العربية فهو أنه يلزم على هذا الوجه العطف بحرف واحد على معمولين لعاملين مختلفين ، وهذا ـ كما ذكرنا لك فى شرح شواهد سابقة ـ مما لا يجيزه أكثر العلماء ، و بيان ذلك أن « امرىء » المجرور معمول لكل لأنه مجرور باضافته إليه ، و « امرأ » المنصوب معمول لتحسبين لأنه مفعوله الثانى على ما أوضحناه فى الاعراب ؛ فلو عطفت « نار » المجرور على « امرىء » المجرور و «نارا» المنصوب على « امرأ » المنصوب كنت قد عطفت شيئين وهما « نار » المجرور و « نارا » المنصوب ، على معمولين وهما «امرىء» المجرور و «امرأ» المنصوب ، لعاملين مختلفين ، لأن العامل فى «امرىء» المجرور هو « كل » والعامل فى « امرأ » المنصوب هو « تحسبين » . أما إذا قدرت المضاف الذى لا ترى لك بدا من تقديره فانك تخلص من هذا المشكل ، و بيان ذلك أن هذه الواو ستكون عاطفة « كل نار » على « كل امرىء » و « نارا » المنصوب على « امرأ » المنصوب ، والمعطوف عليهما معمولان لعامل واحد هو « تحسبين » لأنهما مفعولان له على ما عرفت فى الإعراب ، والعطف على معمولين لعامل واحد مما لا شبهة لأحد فى جوازه .

فان قلت : فاذكر لى من قال من العلماء بامتناع العطف على معمولين لعاملين مختلفين ، والعلة التى من أجلها منعوا ذلك . ثم اذكر لى من قال من العلماء بجواز ذلك .

فالجواب عن هذا أن نقول لك : ذهب سيبويه وأبو العباس المبرد وابن السراج وهشام إلى أنه لا يجوز أن يكون عاطف واحد عاطفا لشيئين على معمولين لعاملين مختلفين . ووجه المنع أن العاطف نائب عن العامل ، والعامل الواحد لا يعمل جرا ونصبا ، فما ناب عنه أولى ألا يقوى على ذلك ، وليس لك أن تجعل العاطف الواحد نائبا مناب عاملين لأنه أضعف من أن يقوم هذا المقام . وذهب الأخفش والكسائى والفراء والزجاج إلى أنه لا يمتنع أن يعطف العاطف الواحد شيئين على معمولين لعاملين مختلفين ، ووجهه عند هؤلاء أن الثوانى يغتفر فيها مالا يغتفر فى الأوائل .

فان قلت : فقد علمت أنه يلزم على عدم تقدير مضاف العطف على معمولين لعاملين مختلفين

أى : وكلّ نار ، وقوله :

٦٥١ — وَلَمْ أَرَ مِثْلَ الْخَيْرِ يَتْرُكُهُ الْفَتَى ... وَلاَ الشَّرِّ يَأْتِيهِ امْرُؤٌ وَهْوَ طَائِعُ

بعاطف واحد ، وأن هذا مختلف فى جوازه ، ولكن معنا أصلا آخر مقررا فى العربية ، وهو أن مالا يحوج إلى تقدير أولى مما يحوج إلى تقدير . أفترى أن اتباع قول الأخفش ومن معه فى هذه المسألة سواء هو واتباع قول سيبويه ومن معه ؟ لأن كل واحد منهما يستلزم شيئا غير الأصل .

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : لا ، ليس اتباع قول سيبويه ومن معه فى هذه المسألة سواء هو واتباع قول الأخفش ومن معه ، بل اتباع قول سيبويه أولى وأخلق بك . وبيان هذا أنك حين تذهب إلى ما ذهب إليه سيبويه ستقدر شيئا محذوفا من الكلام قام الدليل عليه ، وحذف الشىء الذى يدل عليه الدليل لا خلاف بين أحد من العلماء فى جوازه ، فأنت حين تصير إلى ما صار إليه سيبويه ومن معه ستسلك مهيعا مستقيما لا ينازع أحد فى صحة سلوكك إياه . ولكنك حين تذهب إلى ماذهب إليه الأخفش ستسلك طريقا لايراه سيبويه صحيحا، ولاشك أن الحمل على الأمر المتفق عليه أولى من الحمل على الأمر المختلف فيه

٦٥١ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أولواحق

المعنى : يقول : أنا لا أعلم شيئا فى هذه الحياة الدنيا يتركه الإنسان وهو نافع له فى حياته وفى عقباه مثل الخير ، كما أنى لا أعلم شيئا فى هذه الحياة الدنيا يفعله الانسان وهو ضار له فى حياته وفى عقباه مثل الشر ، يحرض على فعل الخير لجميل أثره ، وينفر من عمل الشر لقبح جناه .

الإعراب : « ولم » لم : حرف نفى وجزم وقلب « أر » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «مثل» مفعول به أول لأر ، وهو مضاف و « الخير » مضاف إليه « يتركه » يترك : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وضمير الغائب مفعول به « الفتى » فاعل يترك مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وجملة الفعل المضارع وفاعله فى محل نصب مفعول ثان لأرى « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف زائد لتأكيد النفى « الشر » مضاف إليه لاسم محذوف معطوف بالواو على مثل السابق ، وتقدير الكلام : ولا مثل الشر « يأتيه » يأتى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء ، وضمير الغائب مفعول به ليأتى « امرؤ » فاعل بيأتى مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة الفعل المضارع وفاعله فى محل نصب معطوفة بالواو على جملة الفعل المضارع السابق « وهو » الواو واو الحال ، هو : ضمير منفصل مبتدأ « طائع » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال صاحبه « امرؤ » الواقع فاعلا ليأتى .

الشاهد فيه : قوله « ولا الشر » حيث وردت الرواية فى هذه الكلمة بجر «الشر» وتخريجها عند العلماء على أنه حذف الاسم المضاف وأبقى المضاف إليه على جره الذى كان له حال الإضافة ،

... ...

وأصل الكلام : ولم أر مثل الخير يتركه الفتى ولا مثل الشر يأتيه امرؤ . ولا يجوز أن تجعل « الشر » بالجر معطوفا بالواو على « الخير » المجرور باضافة « مثل » إليه ، لما يلزم عليه من العطف على معمولين لعاملين مختلفين بعاطف واحد ، و بيان ذلك أن فى هذا الكلام معطوفين ، وهما على هذا « الشر » وجملة « يأتيه امرؤ » ومعطوفين عليهما ، وهما عليه « الخير » وجملة « يتركه الفتى » وعاطفا واحدا ، وهو الواو . وأول المعطوف عليهما ــ وهو الخير ــ معمول لمثل لأنه مجرور باضافة مثل إليه ، وثانيهما ــ وهو جملة «يتركه الفتى» ــ معمول لأرى لأنها فى محل نصب مفعول ثان ؛ فلو عطفت « الشر » على الخير ؛ وجملة « يأتيه امرؤ » على جملة « يتركه الفتى » كنت قد عطفت بالواو شيئين هما المعطوفان على معمولين هما المعطوف عليهما لعاملين مختلفين هما مثل وأرى ، ولكنك حين تقدر المضاف ستعطف شيئين هما « مثل الشر » وجملة « يأتيه امرؤ » على معمولين هما « مثل الخير » وجملة « يتركه الفتى » لعامل واحد وهو أرى ؛ فانك قد عرفت أن « مثل الخير » مفعوله الأول ، وجملة « يتركه الفتى » فى محل نصب مفعوله الثانى . والعطف على معمولين لعامل واحد مما لاخلاف فى جوازه . وقد عرفت فى شرح الشاهد السابق وجه ترجيح المصير إلى تقدير المضاف على العطف بحسب الظاهر .

* * *

واعلم أن حذف المضاف ينقسم إلى تقسيمات متعددة ؛ فهو من ناحية ينقسم إلى سماعى وقياسى ، ومن ناحية أخرى ينقسم إلى محذوف ملتفت إليه ومحذوف غير ملتفت إليه ، ومن ناحية ثالثة ينقسم إلى محذوف أقيم المضاف إليه مقامه ومحذوف مع بقاء المضاف إليه على ما كان قبل الحذف . ونحن نرى أن نذكر لك هذا فى إيجاز مبينين المواضع التى يقع فيها كل نوع من الأنواع .

التقسيم الأول : يحذف المضاف بشرطين : أولهما أن يقوم دليل على المحذوف ، خلافا لأبى الفتح . وثانيهما ألا يكون المضاف إليه جملة، فاذا حذف المضاف فقد يقام المضاف إليه مقامه فيعرب باعرابه و يأخذ ما كان له من تذكير أو تأنيث ، وقد يبقى المضاف إليه على ما كان عليه قبل حذفُ المضاف . وقد تكفل الشارح ببيان هذا بيانا شافيا ، والغالب عند حذف المضاف، أن يقام المضاف إليه مقامه ، و بقاء المضاف إليه على ما كان من الجر قليل .

التقسيم الثانى : قد يكون حذف المضاف و إقامة المضاف إليه مقامه قياسيا ، وقد يكون حذف المضاف و إقامة المضاف إليه مقامه سماعيا ؛ فأما حذف المضاف و إقامة المضاف إليه مقامه سماعا فضابطه أن يكون المضاف إليه صالحا فى نفسه لأن ينسب إليه العامل الذى نسب إلى المضاف ومما ورد من ذلك قول عمر بن أبى ربيعة المخزومى :

لاَتَلُمْنِي عَتِيقُ ، حَسْبِيَ الَّذِي بِي ... إنَّ بِي يَاعَتِيقُ مَا قَدْ كَفَانِي

... ...

فانه أراد لا تلمنى يا ابن أبى عتيق ، فجعل المنادى هو عتيق ، وهو صالح للنداء ؛ فلا يجوز لك أن تقول : جاءنى زيد ، وأنت تريد أباه أو أخاه أو ابنه أو غلامه . وأما حذف المضاف و إقامة المضاف إليه مقامه قياسا فضابطه العام أن يكون المضاف إليه غير صالح فى نفسه لأن ينسب إليه العامل الذى نسب إلى المضاف ، ويقع هذا فى كثير من مواقع الإعراب .

أولها : أن يكون المضاف قبل حذفه فاعلا ، ومنه قوله تعالى : (وَجَاءَ رَبُّكَ) : أى أمره .

وثانيها : أن يكون المضاف قبل حذفه مبتدأ ، ومنه قوله تعالى : (وَلَـكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ) : أى ولكن أهل البر من آمن ، ومنه قوله جل ذكره : (الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ) : أى زمن الحج أشهر معلومات ، فى أحد احتمالين فى الآيتين .

وثالثها : أن يكون المضاف قبل حذفه خبر مبتدأ . ومنه قول الشاعر :

* وَشَرُّ الْمَنَايَا مَيِّتٌ بَيْنَ أَهْلِهِ *

تقديره : وشر المنايا منية ميت بين أهله ، ويحتمله الآيتان فيكون التقدير فى الأولى : ولكن البر بر من آمن ، وفى الثانية الحج حج أشهر معلومات .

ورابعها : أن يكون المضاف مفعولا به قبل حذفه ، ومنه قوله تعالى : (وَأُشْرِبُوا فِى قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ) : أى وأشربوا فى قلوبهم حب العجل .

وخامسها : أن يكون المضاف قبل حذفه مفعولا مطلقا ، ومنه قول الأعشى :

أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدَا وَبِتَّ كَمَا بَاتَ السَّلِيمُ مُسَهَّدَا

تقديره : ألم تغتمض عيناك اغتماض ليلة أرمد .

وسادسها : أن يكون المضاف قبل حذفه مفعولا فيه ، ومنه قولهم : زارنا طلوع الشمس ، وكان ذلك إمارة الحجاج . التقدير : زارنا وقت طلوع الشمس ، وكان ذلك وقت إمارة الحجاج .

وسابعها : أن يكون المضاف قبل حذفه مفعولا لأجله ، ومنه قولك : زرنا زيدا فضله ، تريد زرنا زيدا ابتغاء فضله . ذكر هذا ابن الخباز .

وثامنها : أن يكون المضاف قبل حذفه مفعولا معه ، نحو قولك : جاء زيد والشمس ، تريد جاء زيد وطلوع الشمس .

وتاسعها : أن يكون المضاف قبل حذفه حالا ، ومنه قولهم فى المثل : تفرقوا أيادى سبا ، يريدون تفرقوا مثل أيادى سبا .

أى : ولا مثل الشر ؛ لئلا يلزم العطف على معمولى عاملين مختلفين : بأن تجعل قوله « نارٍ » بالجرّ معطوفا على « امرىء » والعاملُ فيه « كلّ » ، و « نارا » الثانى معطوفا على « امرأً » والعاملُ فيه « تحسَبِينَ » .

﴿ تنبيه ﴾ : الجرّ والحالة هذه مَقِيسٌ ، وليس ذلك مشروطا بتقدم نفى أو استفهام كما ظن بعضهم ، والجر فيما خلا من الشروط محفوظٌ لا يقاس عليه ، كالجر بدون عطف فى قوله :

وعاشرها : أن يكون المضاف قبل حذفه مجرورا بحرف جر ، ومنه قوله تعالى : (تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِى يُغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ) : أى تدور أعينهم كدوران عين الذى يغشى عليه من الموت .
والحادى عشر : أن يكون المضاف قبل حذفه مجرورا باضافة شىء إليه ، ومنه قول :

* وَلاَ يَحُولُ عَطَاءُ الْيَوْمِ دُونَ غَدِ *

تقديره : ولا يحول عطاء اليوم دون عطاء غد .

التقسيم الثالث : قد يحذف المضاف و يقام المضاف إليه مقامه ثم لا يكون فى الكلام التفات إلى المحذوف ، بل يقطع النظر عنه تماما ، وقد يحذف المضاف و يقام المضاف إليه مقامه ومع ذلك يكون فى الكلام التفات إلى المحذوف ، وقد يجمع فى كلام واحد بين النظر إلى المحذوف و إلى قطع النظر عنه وجعل الحديث عن المضاف إليه المقام مقامه . وقد وردت هذه الأنواع الثلاثة فى القرآن الكريم ؛ إلا أن الأغلب الأكثر أن يقطع النظر عن المضاف المحذوف ؛ فمثال ما قطع النظر فيه عن المضاف المحذوف قوله تعالى : (وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِى كُنَّا فِيهَا) أصل النظم : واسأل أهل القرية ، فحذف الأهل وأقيم المضاف إليه مقامه ، ولما أعيد الضمير فى قوله (فيها) لم ينظر إلى المحذوف ، بل أعيد إلى القرية . ومثال مانظر فيه إلى المضاف المحذوف قوله جل ذكره : (أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِى بَحْرٍ لُجِّىٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ) أصل الكلام : أو كذى ظلمات ، فحذف المضاف وهو « ذى » وأقام المضاف إليه وهو ظلمات مقامه ، ولكنه لما أعيد الضمير نظر إلى المحذوف ، وآية ذلك قوله « يغشاه موج » بضمير الواحد المذكر الذى يطابق ذا الظلمات ولو قطع النظر عنه لقيل يغشاها موج أو يغشاهن موج . ومثال ما اجتمع فيه النظر إلى المضاف المحذوف وقطع النظر عنه قوله تعالى : (وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ) أصل الكلام : وكم من أهل قرية ، فحذف الأهل وأقيم القرية مقامه ، فلما أريد إعادة الضمائر نظر فى بعضها إلى ذلك المحذوف فقيل « أو هم قائلون » وهو الذى يطابق الأهل المحذوف وقطع النظر فى بعضها عن ذلك المحذوف فقيل « فجاءها بأسنا » وهو الذى يطابق القرية

وأيتُ التَّيْمِيَّ تَيْمِ عَدِيٍّ ، أى : أحدَ تيمِ عدى ، ومع العاطف المفصول بغير لا ، كقراءة ابن جماز « تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللهُ يُرِيدُ الْآخِرَةِ » أى : عرَض الآخرة ، كذا قدره الناظم وجماعة . وقيل : التقدير ثوابَ الآخرة ، أو عمل الآخرة ، وبه قدره ابن أبى الربيع فى شرحه للإيضاح ، وعلى هذا فالمحذوف ليس مماثلا لما عليه قد عطف ، بل مقابلا له . اه

(وَيُحْذَفُ الثَّانِي) وهو المضاف إليه ويُنْوَى ثبوتُ لفظِه (فَيَبْقَى الْأَوَّلُ) وهو المضاف (كَحَالِهِ إِذَا بِهِ يَتَّصِلُ) فلا يُنوَّن ، ولا تُرَدُّ إليه النون إن كان مثنى أو مجموعا ، لكن لا يكونُ ذلك فى الغالب إلا (بِشَرْطِ عَطْفٍ وَإِضَافَةٍ إِلَى * مِثْلِ الَّذِى لَهُ أَضَفْتَ الْأَوَّلاَ) ؛ لأن بذلك يصير المحذوف فى قوة المنطوق به ، وذلك كقولهم : قَطَعَ اللهُ يَدَ وَرِجْلَ مَنْ قَالَهَا ، الأصل : قطع الله يدَ مَنْ قالها ورجلَ مَنْ قالها ، فحذف ما أضيف إليه « يد » وهو « مَنْ قالها » ؛ لدلالة ما أضيف إليه « رِجْل » عليه . وكقوله :

٦٥٢ — يَا مَنْ رَأَى عَارِضاً أُسَرُّ بِهِ ... بَيْنَ ذِرَاعَىْ وَجَبْهَةِ الْأَسَدِ

٦٥٢ — هذا البيت من كلام الفرزدق همام بن غالب ، وقد أنشده سيبويه (١ - ٩٢) منسوبا إليه .

اللغة : « عارضا » أراد به السحاب ، وفى الكتاب العزيز : (هَـٰذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا) وقوله « أسرّ به » هو فعل مضارع مبنى للمجهول من السرور ، ومعناه أفرح به ، ويروى فى مكانه « أكفكفه » وهو مضارع مبنى للمعلوم ماضيه كفكف ، وتقول : كفكف دمعه يكفكفه ؛ إذا مسحه مرة بعد أخرى ليرده ، ويروى فى مكانه أيضا «أرقت له» وهو ماض من الأرق ، وهو السهر ، وتقول : أرق فلان ليله يأرق أرقا — على مثال فرح يفرح فرحا — إذا سهره ولم ينم فيه ، وقال امرؤ القيس بن حجر الكندى :

أَرِقْتُ لِبَرْقٍ بِلَيْلٍ أَهَلْ ... يُضِيءُ سَنَاهُ بِأَعْلَى الْجَبَلْ

« بين ذراعى وجبهة الأسد » أراد بين ذراعى الأسد وجبهته ، على ما سيأتى بيانه فى الاستشهاد ، وذراعا الأسد : كوكبان ، قال ابن منظور : « والذراع : نجم من نجوم الجوزاء على شكل الذراع قال غيلان الربعى :

غَيَّرَهَا بَعْدِىَ مَرُّ الْأَنْوَاءْ ... نَوْءُ الذِّرَاعِ أَوْذِرَاعِ الْجَوْزَاءْ

وقيل : الذراع ذراع الأسد ، وهما كوكبان نيران ينزلهما القمر » اهـ . وقال العينى : « وذراعا

... ...

الأسد ، وجبهة الأسد : منزلان من منازل القمر ، والذراع والجبهة : من أنواء الأسد» اه . وتحقيق هذا أن الذراعين منزلة من منازل القمر ، وأنهما أربعة كواكب ، كل كوكبين ذراع ، وهما ذراعان : ذراع مقبوضة ، وذراع مبسوطة ، قال الزجاج : الذراع المقبوضة كوكبان نيران بينهما كواكب صغار يقال لها الأظفار ، كأنها في مكان المخالب من الأسد . والجبهة : منزلة من منازل القمر أيضا ، وهى أربعة كواكب أيضا بين كل كوكبين ـ فيما يرى الناظر ـ قيد ذراع أو أكثر وسميت جبهة لأن موقعها من برج الأسد موقع جبهته ، وهى من الأنواء المحمودة عند العرب ، ولذلك يقولون : لولا طلوع الجبهة ما كان للعرب رفهة . والأسد : أحد البروج الفلكية الاثنى عشر .

الإعراب : « يا » حرف نداء مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « من » اسم موصول منادى مبنى على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره سكون البناء الأصلى « رأى » فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو « عارضا » مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة « أسر » فعل مضارع مبنى للمجهول ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « به » جار ومجرور متعلق بأسر ، وجملة الفعل المضارع ونائب فاعله فى محل نصب صفة لعارض « بين » ظرف متعلق بمحذوف صفة أخرى لعارض ، وهو مضاف و « ذراعى » مضاف إليه ، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى « وجبهة » الواو حرف عطف ، جبهة : معطوف على ذراعى ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف و « الأسد » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ذراعى وجبهة الأسد » فان جماعة من النحويين منهم أبو العباس المبرد قدروا أن هـذه العبارة على حذف المضاف إليه وبقاء المضاف على حاله الذى استقر له حال الإضافة ، وبيان ذلك أن أصل الكلام عند هؤلاء : بين ذراعى الأسد وجبهة الأسد ، فحذف المضاف إليه الأول ـ وهو الأسد ـ وهو منوى الثبوت ؛ ولذلك بقى المضاف الذى هو قوله ذراعى على حاله الذى كان له فى الإضافة ، بآية أن النون لم تعد إليه ، ولو أنه حذف المضاف إليه ولم يعتد به لرجعت نون التثنية التى تحذف لأجل الاضافة وتبقى عند قطع المثنى عن الإضافة . وإنما ساغ ذلك ـ عند هؤلاء ـ لأن المضاف قد عطف عليه اسم آخر ـ وهو قوله « وجبهة » ـ وهذا الاسم الآخر مضاف إلى اسم مماثل للمضاف إليه المحذوف . وهذا التخريج أحد ثلاثة آراء فى هذه المسألة ، وثانيها ما ذهب إليه سيبويه رحمه الله ؛ وحاصله أنه يرى أن الاسم الأول الذى هو قوله ذراعى مضاف إلى الاسم الاخير الذى هو قوله الأسد ، وأما الاسم الذى بينهما والمسبوق بحرف العطف فهو مقحم بين المضاف والمضاف إليه . قال الأعلم الشنتمرى فى الكلام على بيت الشاهد :

أى : بين ذراعى الأسد وجبهةِ الأسد . وقوله :

٦٥٣ — سَقَى الْأَرَضِينَ الْغَيْثُ سَهْلَ وَحَزْنَهَا

« الشاهد فيه إضافة الذراعين إلى الأسد مع الفصل بالجبهة » اهـ . وسيأتى لهـذا الكلام مزيد إيضاح فى شرح الشواهد الآتية إن شاء الله . وثالثها مذهب الفراء ، وحاصله أن الذراعين والجبهة جميعا مضافان إلى الأسد .

٦٥٣ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* فَنِيطَتْ عُرَى الآمَالِ بِالزَّرْعِ وَالضَّرْعِ *

ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ولا عثرت له على سوابق أو لواحق .

اللغة : « الأرضين » بفتح الهمزة والراء جميعا : جمع أرض ـ بفتح الهمزة وسكون الراء ـ وهو على ما علمت ملحق بجمع المذكر السالم ، وليس جمع مذكر سالما ، وذلك لاختلال شروط هذا الجمع فى هذا اللفظ من جهات : أولاها أن جمع المذكر السالم لا يكون إلا فى العلم أو الصفة وهذا اللفظ ليس علما ولا صفة ، وإنما هو اسم جنس . وثانيتها : أن جمع المذكر السالم لا يكون إلا فى لفظ دال على عاقل ، وهذا اللفظ ليس بهذه المنزلة . وثالثتها : أن جمع المذكر السالم لا يكون إلا فى لفظ يراد به مذكر ، وهذا اللفظ يراد به مؤنث مجازى التأنيث . ورابعتها : أن من شرط جمع المذكر السالم أن تسلم فيه بنية المفرد ، ولم تسلم بنية المفرد فى هذا الجمع لفتح الراء « سهل » السهل ـ بفتح السين وسكون الهاء ـ ما انبسط ولان من الأرض «وحزنها » الحزن ـ بفتح الحاء وسكون الزاى ما غلظ وصلب من الأرض « نيطت » بالبناء للمجهول ـ علقت ، وتقول : ناط فلان بفلان كذا ، إذا وكله إليه وعلقه عليه وجعل قضاءه له « عرى » بضم العين وفتح الراء ـ جمع عروة ، وأضافها إلى الآمال مجازا « والضرع » أصله مدر اللبن لذوات الخف أو للشاء والبقر ، وأراد به هنا اللبن.

الإعراب : « سقى » فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر « الأرضين » مفعول به لسقى منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه ملحق بجمع المذكر السالم « الغيث » فاعل سقى ، مرفوع بالضمة الظاهرة « سهل » بدل من الأرضين ، منصوب بالفتحة الظاهرة « وحزنها » الواو حرف عطف ، حزن : معطوف على سهل منصوب بالفتحة ، وهو مضاف وضمير الغيبة العائد إلى الأرضين مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « فنيطت » الفاء حرف عطف ، نيط : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء علامة التأنيث « عرى » نائب فاعل وهو مضاف و « الآمال » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « بالزرع » جار ومجرور متعلق بنيط « والضرع » الواو عاطفة ، الضرع : معطوف على الزرع .

... ...

الشاهد فيه : قوله « سهل وحزنها » فإن جماعة من النحاة منهم أبو العباس المبرد ــ وتبعهم الشارح ــ ذهبوا فيه إلى أنه على حذف المضاف إليه و بقاء المضاف على حاله الذى استقر له فى حال الإضافة ، بدليل عطف اسم مضاف إلى اسم مماثل للمضاف إليه المحذوف . و بيان ذلك أن أصل الكلام عند هؤلاء : سقى الأرضين الغيث سهلها وحزنها ؛ فحذف المضاف إليه الأول ــ وهو ضمير الغيبة العائد إلى الأرضين فى قوله « سهلها » ــ وهو ينوى ثبوته ؛ بدليل أنه لم ينون المضاف الذى هو قوله « سهل » ــ إذ لو لم يقدر المضاف إليه لوجب أن ينون المضاف ، وآية ذلك أنه اسم منصرف : ينون عند قطعه عن الإضافة ، و يحذف تنوينه عند الإضافة ، والذى سوغ هذا الحذف على هذا الوجه أن الاسم المضاف قد عطف عليه اسم آخر ــ وهو هنا قوله « حزن » ــ مضاف إلى اسم مماثل للمضاف إليه المحذوف ــ وهو ضمير الغيبة فى قوله «حزنها» ــ وهذا أحد ثلاثة آراء فى هذه المسألة ، وسيبويه رحمه الله يرى أن الاسم الأول فى مثل هذه العبارة مضاف إلى الاسم الأخير ، وما بينهما مقحم على ما بينت لك فى شرح الشاهد السابق . وكأن المتأخرين من النحاة قد تعمدوا ذكر هذا البيت فى شواهدهم دليلا على بطلان تخريج سيبويه ، وذلك لأن الأصل فى الضمير أن يتصل بالعامل فيه ؛ فلو كان الأمر على ما ذهب إليه سيبويه لوجب على الشاعر أن يقول : سقى الأرضين الغيث سهلها وحزنا ، إن كان لا يريد إلا أن يذكر ضميرا واحدا . أفلا ترى أن الفاعل والمفعول إذا كان أحدهما ضميرا وجب أن يتصل بالفعل و يتأخر عنه الآخر ، فتقول : ضربت زيدا ، ولا يجوز أن تقول : ضرب زيدا أنا ، وتقول : ضربنى زيد ، ولا يجوز أن تقول : ضرب زيد إياى ؟ هذا ما جال بخاطر العاجز الضعيف ، والله ولى التوفيق .

قال سيبويه (١ ــ ٩١) : ومما جاء مفصولا بينه و بين المجرور قول الأعشى :

وَلاَ نقَاتِلُ بِالْعِصِيِّ وَلاَ نُرَامِى بِالْحِجَارَهْ
إلاَّ عُلاَلَةَ أَوْ بُدَا هَةَ قَارِحٍ نَهْدِ الْجُزَارَهْ

وقال ذو الرمة :

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مِنْ إِيغَالِهِنَّ بِنَا أَوَاخِرِ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيجِ

فهذا قبيح ، ويجوز فى الشعر على هذا : مررتُ بخيرِ وأفْضَلَ مَنْ ثَمَّ ، وقالت دُرْنَا بنت عَبْعَبَةَ من بنى قيس بن ثعلبة :

هُمَا أَخَوَا فِي الْحَرْبِ مَنْ لاَ أَخَالَهُ إِذَا خَافَ يَوْمًا نَبْوَةً فَدَعَاهُمَا

وقال الفرزدق : يا من رأى عارضا أسر به .. وأنشد الشاهد السابق » اهـ كلامه

أى : سَهْلَهَا وحَزْنَها ، وقد يكون ذلك بدون الشرط المذكور ، كما مر من نحو قوله :

وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلُّ مَوْلَى قَرَابَة(١)

وقد قرىء شذوذا « فَلاَ خَوْفَ عَلَيْهِمْ » أى فلا خوف شىء عليهم .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : ما ذكره الناظم هو مذهب المبرد ، وذهب سيبويه إلى أن الأصل فى قَطَع اللهُ يَدَ ورِجْلَ مَنْ قَالَهَا : قَطَعَ اللهُ يَدَ مَنْ قَالَهَا ورِجْلَ مَنْ قَالَهَا ، فحذف ما أضيف إليه «رِجْل» فصار : قَطَعَ اللهُ يَدَ مَنْ قَالَهَا وَرِجْلَ ، ثم أقحم «رجل» بين المضاف الذى هو « يد » والمضاف إليه الذى هو « مَنْ قَالَها(٢) » . قال بعض شراح الكتاب : وعند الفراء الاسمان مضافان إلى « مَنْ قَالَهَا » ولا حَذْفَ فى الكلام .

وقال الأعلم فى شرح بيت الأعشى : « الشاهد فيه إضافة العلالة إلى القارح مع الفصل بالبداهة ضرورة ، وسوغ ذلك أنهما يقتضيان الإضافة إلى القارح اقتضاء واحدا ، فأنزلتا منزلة اسم واحد مضاف إلى القارح ، كما قالوا : يا تيم تيم عدى ... وتقدير هذا قبل الفصل : إلا علالة قارح أو بداهته ، فلما اضطر إلى الاختصار والتقديم حذف الضمير وقدم البداهة وضمها إلى العلالة ، فأثبت القارح وأضيفت إليه فاتصلت به ، وقد كانت العلالة مضافة إلى القارح قبل تقديم البداهة ، فبقيت على إضافتها . وهذا تقدير سيبويه ، وقد خولف فيه ، والصحيح إعماله» اهـ كلامه بحروفه

(١) هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* فَمَا عَطَفَتْ مَوْلًى عَلَيْهِ الْعَوَاطِفُ *

وقد تقدم شرح هذا الشاهد وبيان ما فيه ، وهو الشاهد (رقم ٦٤٢) وأعاده الشارح ههنا لبيان أنه قد يحذف المضاف إليه وهو منوىّ الثبوت من غير أن يعطف على المضاف اسم آخر مضاف إلى اسم مماثل للمضاف إليه المحذوف ، ألا ترى أن أصل الكلام فى هذا البيت : ومن قبل ذلك نادى ــ إلخ ، فحذف المضاف إليه الذى هو اسم الإشارة مثلا ، وهو ينوى ثبوته؛ بدليل عدم تنوين المضاف مع أنه اسم منصرف ، والحال أنه لم يعطف على «قبل» اسم آخر مضاف إلى اسم إشارة مثل اسم الإشارة المحذوف ؟

(٢) قال فى التوضيح وشرحه : « وتارة يحذف المضاف إليه ، ويبقى إعراب المضاف ، ويترك تنوينه كما كان فى الإضافة . وشرط ذلك فى الغالب أن يعطف على المضاف اسم عامل فى مثل المضاف إليه المحذوف . وهذا العامل : إما مضاف كقولهم : خذ ربع ونصف ما حصل ، والأصل: خذ ربع ما حصل ونصف ما حصل ؛ فحذفوا ما حصل الأول المضاف إليه ربع ؛ لدلالة ما حصل

الثانى : قد يُفعل ماذكر من الحذف مع مضاف معطوف على مضاف إلى مثل المحذوف ، وهو عكس الأول ، كقول أبى بَرْزَة الأَسْلَمى رضى الله تعالى عنه : « غَزَوْنَا مَعَ رَسُول الله

الثانى المضاف إليه نصف ، وأبقوا المضاف الأول ـ وهو ربع ـ على حاله فلم ينون ؛ لأن المضاف إليه منوى لفظه ، وعطف عليه نصف ، وهو اسم مضاف عامل فى ما حصل الجر بالإضافة إليه ، وما حصل المذكور مثل ما حصل المحذوف لفظا ومعنى . وهذه المسألة لها شبه بباب التنازع ؛ فإن ربع ونصف يتنازعان ماحصل ؛ فأعمل الثانى لقربه ، وحذف معمول الأول ؛ لأنه فضلة . وذهب سيبويه إلى أنها من باب الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، والأصل عنده : خذ ربع ما حصل ونصفه ، ثم أقحم ونصفه بين المضاف والمضاف إليه ، فصار : خذ ربع ونصفه ما حصل ، ثم حذفت الهاء إصلاحا للفظ ، فصار : خذ ربع ونصف ما حصل . ومثل هذا ـ عند سيبويه والجمهور ـ لا يجوز إلا فى الشعر ، واختار الناظم أنه من باب الحذف من الأول لدلالة الثانى عليه ؛ فلا فصل ؛ فهى عند الناظم جائزة قياسا وسماعا . وقد يكون العامل غير مضاف وهو عامل فى مثل المضاف إليه المحذوف ، كقول الشاعر :

عَلَّقْتُ آمَالِي فَعَمَّتِ النِّعَمْ ... بِمِثْلِ أَوْ أَنْفَعَ مِنْ وَبْلِ الدِّيَمْ

فمثل مضاف إلى محذوف دل عليه المذكور ، والأصل : بمثل وبل الديم أو أنفع من وبل الديم ؛ فحذف وبل الديم من الأول لدلالة الثانى عليه ، والعامل أنفع ، وهو غير مضاف إلى مثل المحذوف ، بل عامل فى مثل المحذوف ؛ إذ الجار والمجرور متعلق به ، والمجرور وحده مثل المحذوف ، وأنفع مجرور بالعطف على مثل المجرور بالباء المتعلقة بعلقت . ومن غير الغالب قد يحذف المضاف إليه من غير أن يعطف على المضاف اسم عامل فى مثل المضاف إليه المحذوف ، وذلك كقولهم ـ فيما حكاه أبو على الفارسى ـ : ابدأ بذا من أول ؛ بخفض أول من غير تنوين على نية لفظ المضاف إليه ، وأصل الكلام : ابدأ بذا من أول الأمر ؛ فحذف المضاف إليه الذى هو الأمر وهو منوى الثبوت ، ولذا بقى المضاف ـ وهو أول ـ مجرورا بالكسرة بغير تنوين ، ومنه قراءة ابن محيصن : (فَلَا خَوْفُ عَلَيْهِمْ) بالرفع من غير تنوين على أن لا مهملة ، وخوف : مبتدأ ، وهو مضاف إلى محذوف ، وأصل الكلام : فلا خوف شىء عليهم ، فلما حذف المضاف إليه وهو منوى الثبوت بقى المضاف على إعرابه ولم ينون ، وقد قرأ يعقوب فى الآية : (فَلَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ) بالفتح من غير تنوين ، ولا على هذه القراءة عاملة عمل إن ، وليس فى الكلام حذف ، والمراد نفى جنس الخوف مطلقا . وقرأ الجماعة : (فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ) بالرفع مع التنوين ، ولا على هذه القراءة يجوز أن تكون مهملة وما بعدها مبتدأ ، كما يجوز أن تكون عاملة عمل ليس ، والتنوين دليل على أنه لا قصد إلى الإضافة ، فلا تقدير » اهـ كلامه بإيضاح .

صلى الله عليه وسلم سَبْعَ غَزَوَاتٍ وثَمَانِيَ » ـ بفتح الياء دون تنوين ـ والأصل : [و] ثمانى غزوات ، هكذا ضبطه الحافظ فى صحيح البخارى .

(فَصْلَ مُضَافٍ شِبْهِ فِعْلٍ مَانَصَبْ * مَفْعُولاً أَوْ ظَرْفًا أَجِزْ) فَصْلَ : مفعولٌ بأجز مقدم ، وهو مصدر مضاف إلى مفعوله . وشِبْهِ فِعْلٍ : نعتٌ لمضافٍ ، ومَا نَصَب : موصولٌ وصلتُه ، فى موضع رفع بالفاعلية ، وعائد الموصول محذوف : أى نَصَبَهُ ، ومفعولاً أو ظرفا : حالان من « ما » أو من الضمير المحذوف ، وتقدير البيت : أجز أن يفصلَ المضافَ منصوبُه حالَ كونه مفعولا أو ظرفا .

والإشارة بذلك إلى أن مِنَ الفصل بين المتضايفين ما هو جائز فى السعة ، خلافا للبصريين فى تخصيصهم ذلك بالشعر مطلقا[1] ؛

---

(١) هذه العبارة التى نسبها الشارح ـ تبعا للكثيرين من النحاة ـ إلى البصريين هى مايستفاد من كلام سيبويه وغيره ، من أنه لا يجوز فى سعة الكلام أن يفصل بين المضاف والمضاف إليه بفاصل ما ، سواء أكان المضاف من الأوصاف التى تشبه الفعل كاسم الفاعل وصيغة المبالغة أم لم يكن من هذا النوع ، وسواء أكان الفاصل ظرفا أو جارا ومجرورا أم لم يكن . و إنما يسوغ الفصل بالظرف والجار والمجرور فى ضرورة الشعر إذا لم يكن المضاف اسما عاملا . وفى كلام ابن الأنبارى فى الإنصاف التصريح بأن البصريين أجازوا الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف و بالجار والمجرور فى الشعر وحده ، قال سيبويه (١ ــ ٩٠) : «ومما جاء فى الشعر قد فصل بينه و بين المجرور قول عمرو بن قميئة :

لَمَّا رَأَتْ سَاتِيدَمَا اسْتَعْبَرَتْ لِلّٰهِ دَرُّ الْيَوْمَ مَنْ لَامَهَا

وقال أبو حية النميرى :

كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ

وهذا لا يكون فيه إلا هذا (يريد أنه لا تتيسر فيه الإضافة إلى الظرف ونصب ما بعده على أنه مفعول به للمضاف ، كما أمكن ذلك فى قول الشماخ :

رُبَّ ابْنِ عَمٍّ لِسُلَيْمَى مُشْمَعِلْ طَبَّاخِ سَاعَاتِ الْكَرَى زَادَ الْكَسِلْ

فلما لم يمكن فيه ذلك اغتفر الفصل للضرورة) لأنه ليس فى معنى فعل ولا اسم الفاعل الذى جرى مجرى الفعل » اهـ كلامه . وقال الأعلم فى شرح بيت عمرو بن قميئة مانصه : « الشاهد فيه إضافة

... ...

الدر إلى من ، مع جواز الفصل بالظرف ضرورة ؛ إذ لم يمكنه إضافة الدر إليه ونصب من به ؛ لأنه ليس باسم فاعل ولا اسم فعل فيعمل عمل الفعل » اهـ . وقال ابن الأنبارى (الإنصاف ١٧٨) : « ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض لضرورة الشعر ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك بغير الظرف وحرف الجر .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن العرب قد استعملته كثيرا فى أشعارها ، قال الشاعر :

فَزَجَجْتُهَا بِمِزَجَّةٍ ... زَجَّ الْقَلُوصَ أَبِى مَزَادَهْ

والتقدير : زج أبى مزادة القلوص ؛ ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالقلوص ، وهو مفعول وليس بظرف ولا حرف خفض . وقال الآخر :

تَمُرُّ عَلَى مَا تَسْتَمِرُّ ، وَقَدْ شَفَتْ ... غَلَائِلَ عَبْدُ الْقَيْسِ مِنْهَا صُدُورِهَا

والتقدير : شفت غلائل صدورها عبد القيس منها ؛ ففصل بين المضاف والمضاف إليه . وقال الآخر :

يَطُفْنَ بِجُوزِىِّ الْمَرَاتِعِ لَمْ تُرَعْ ... بِوَادِيهِ مِنْ قَرْعِ الْقِسِىِّ الْكَنَائِنِ

والتقدير : من قرع الكنائن القسى . وقال الآخر :

فَأَصْبَحَتْ بَعْدَ خَطَّ بَهْجَتِهَا ... كَأَنَّ قَفْراً رُسُومَهَا قَلَمَا

والتقدير: بعد بهجتها ؛ ففصل بين المضاف الذى هو بعد والمضاف إليه الذى هو بهجتها بالفعل الذى هو خطّ . وتقدير البيت : فأصبحت قفرا بعد بهجتها كأن قلما خط رسومها. وقد حكى الكسائى عن العرب : هذا غلام والله زيد ، وحكى أبو عبيدة قال : سمعت بعض العرب يقول : إن الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها ، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله والله ، وإذا جاء هذا فى الكلام ففى الشعر أولى . وقد قرأ ابن عامر أحد القراء السبعة : (وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ) بنصب أولادهم وجر شركائهم ؛ ففصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله أولادهم ، والتقدير : قتل شركائهم أولادهم ، ولهذا كان منصوبا فى هذه القراءة ، وإذا جاء هذا فى القرآن ففى الشعر أولى .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة شىء واحد ؛ فلا يجوز أن يفصل بينهما ، وإنما جاز الفصل بينهما بالظرف وحرف الجر كما قال عمرو بن قميئة .

... ...

لَمَّا رَأَتْ سَاتِيدَمَا اسْتَعْبَرَتْ ... لِلّهِ دَرُّ الْيَوْمَ مَنْ لَامَهَا

ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف ؛ لأن التقدير : لله در من لامها اليوم . وكما قال أبوحية النميرى :

كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا ... يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ

ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف ؛ لأن تقديره : بكف يهودى يوما . وقال ذو الرمة :

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مِنْ إِيغَالِهِنَّ بِنَا ... أَوَاخِرِ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيجِ

وقالت امرأة من العرب درنا بنت عبعبة الجحدرية ، وقيل : عمرة الجشمية :

هُمَا أَخَوَا فِي الْحَرْبِ مَنْ لَا أَخَا لَهُ ... إِذَا خَافَ يَوْمًا نَبْوَةً فَدَعَاهُمَا

ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور ، لأن تقديره : هما أخوا من لا أخا له فى الحرب ، لأن الظرف وحرف الجر يتسع فيهما مالا يتسع فى غيرهما ، فبقينا فيما سواهما على الأصل .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما ما أنشدوه فهو - مع قلته - لا يعرف قائله ؛ فلا يجوز الاحتجاج به . وأما ما حكى الكسائى من قولهم : هـذا غلام والله زيد ، وما حكاه أبوعبيدة عن بعض العرب من قوله : فتسمع صوت والله ربها ، فنقول : إنما جاء ذلك فى اليمين لأنها تدخل على أخبارهم للتوكيد فكأنهم لما جازوا بها موضعها استدركوا ذلك بوضع اليمين حيث أدركوا من الكلام ، ولهذا يسمونها فى مثل هـذا النحو لغوا ، لزيادتها فى الكلام فى وقوعها غير موقعها ، والذى يدل على صحة هذا أنا أجمعنا وإياكم على أنه لم يجئ عنهم الفصل بين المضاف والمضاف اليه بغير اليمين فى اختيار الكلام . وأما قراءة من قرأ من القراء : (وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ) فلا يسوغ لكم الاحتجاج بها ؛ لأنكم لاتقولون بموجبها ؛ لأن الإجماع واقع على امتناع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول فى غير ضرورة الشعر ، والقرآن ليس فيه ضرورة ، وإذا وقع الإجماع على امتناع الفصل بينهما فى حال الاختيار سقط الاحتجاج بها على حالة الاضطرار ، فبان أنها إذا لم يجز أن تجعل حجة لم يجز أن تجعل حجة فى النقيض ، والبصريون يذهبون إلى وهى هذه القراءة ووهم القارىء ، إذ لو كانت صحيحة لكان ذلك من أفصح الكلام ، وفى وقوع الإجماع على خلافه دليل على وهى القراءة . وإنما دعا ابن عامر إلى هذه القراءة أنه رأى فى مصاحف أهل الشأم (شركائهم) مكتوبا بالياء ، ومصاحف أهل الحجاز والعراق شركاوهم بالواو ؛ فدل على صحة ما ذهبنا إليه ، والله أعلم » اهـ كلامه .

... ...

وههنا أمور لابد من تنبيهك إليها :

الأمر الأول : أن الخلاف بين النحاة الأولين إنما كان فى تجويز الفصل بين المضاف والمضاف إليه فى ضرورة الشعر ؛ فالكوفيون يجيزون ذلك الفصل بين المضاف والمضاف إليه بكل شىء ، والبصريون يجيزون ذلك الفصل بالظرف وحرف الجر وحدهما دون ما عداهما ، وكلهم مجمعون على أن الفصل بينهما فى سعة الكلام لا يجوز لا بالظرف والجار والمجرور ولا بغيرهما ، وأوضح شىء يدلك على هذا كلام ابن الأنبارى فى رد استدلال الكوفيين بقراءة ابن عامر ، وحاصله أنا لو صححنا هذه القراءة لوجب أن نجيز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول فى سعة الكلام ؛ لأن القرآن ليس محل ضرورة . ولما كنا مجمعين على أن ذلك غير صحيح وجب أن تكون هذه القراءة مبنية على وهم من القارىء أو نحو ذلك . وقد نظر المتأخرون فى هذه المسألة نظرة غير التى نظرها المتقدمون ، فجعلوا الفصل بين المضاف والمضاف إليه على ضربين : ضرب يجوز فى سعة الكلام . وذلك فى المسائل الثلاث التى ذكرها الشارح ، والضرب الثانى لا يجوز إلا فى ضرورة الشعر ، وذلك فيما عدا هذه المسائل ، وقد نسبوا هذا التفصيل إلى الكوفيين ، ولعله قول متأخريهم . والسر فى هذا أنهم نظروا فى أدلة الفصل بين المضاف والمضاف إليه فوجدوا بعضها كلاما لا ضرورة فيه كقراءات القرآن وكما ورد فى الحديث وكما روى من كلام العرب غير الشعر ؛ فكل نوع من الفصل ورد فى الكلام غير الشعر جعلوه صحيحا سائغا فى سعة الكلام يجوز لنا الاحتذاء على مثله ، وكل نوع من الفصل لم يرد إلا فى الشعر لم يجيزوه فى السعة ، وهذا مذهب مستقيم ينبغى ألا يؤخذ فى كل مسألة إلا به .

والأمر الثانى : أن تجويز المتقدمين من البصريين الفصل بالظرف والجار والمجرور دون غيرهما تحكم ، لأن الدليل الصحيح على مخالفة القياس فى هذه المسألة هو وروده فى الشعر ، وقد ورد فى الشعر الفصل بالظرف والجار والمجرور وبغيرهما ، فأى ميزة للظرف والجار والمجرور على غيرهما . فان قالوا : الظرف والجار والمجرور يتوسع فيهما لكثرة دورانهما فى الكلام ، قلنا : فالنداء والقسم مما يكثر دورانهما فى الكلام ، وقد اغتفر الفصل بهما بين العامل والمعمول فى مثل قول الشاعر :

إِذَنْ وَاللهِ نَرْمِيَهُمْ بِحَرْبٍ يُشِيبُ الطِّفْلَ مِنْ قَبْلِ الْمَشِيبِ

وقد سمع الفصل بالقسم فيما نقله الكسائى وأبو عبيدة ، فلماذا لم يجعلوا الفصل بأحدهما كالفصل بالجار والمجرور ، وبخاصة أنهم لم يطالبوا بالقول بجواز ذلك فى غير ضرورة الشعر .

والأمر الثالث : أن ما ذكره ابن الأنبارى فى رد قراءة ابن عامر كلام غير مستقيم ولا مطابق لما عليه جمهرة العلماء ، فان كلامه يقتضى أن القراءة ناشئة عن رسم المصحف من غير أن

فالجائز فى السعة ثلاث مسائل :

الأولى : أن يكون المضاف مَصْدَرًا والمضاف إليه فاعله ، والفاصل : إما مفعوله ، كقراءة ابن عامر « قَتلُ أَوْلادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ » ، وقول الشاعر :

٦٥٤ — فَسُقْنَاهُمُ سَوْقَ الْبُغَاثَ الأَجَادِلِ

يكون بالتلقى عن الأثبات إلى أن ينتهى إلى الرسول صلى الله عليه وسلم ، مع أن الذى اعتمده العلماء أن القراءة سنة متبعة ، وأنها متلقاة بالرواية وأن السبع قدصحت رواياتها وقويت أسانيدها ولكنه أراد أن يؤيد مذهب البصريين — وهو فى هذه المسألة واه ضعيف لا يقوم إلا على القياس ، والقياس ليس هو الدليل الأول لإثبات اللغة وقواعدها ، ولكنه إنما يستأنس به — فحمله التعصب على أن رمى بهذا الكلام والله حسيبه .

٦٥٤ — هذا عجز بيت ، وصدره قوله :

* عَتَوْا إِذْ أَجَبْنَاهُمْ إِلَى السِّلْمِ رَأْفَةً *

ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، و بعده قوله :

وَمَنْ يُلْغِ أَعْقَابَ الْأُمُورِ فَإِنَّهُ جَدِيرٌ بِهُلْكٍ آجِلٍ أَوْ مُعَاجِلِ

اللغة : « عتوا » ماض من العتو ، وهو مجاوزة الحد ، تقول : عتا يعتو عتوا — مثل سما يسمو سموا — وعتيا أيضا ، قال أبو عبيدة : كل مبالغ من كبر أو فساد أو كفر فقد عتا يعتو عتيا وعتوا وعسا يعسو عسيا وعسوا « السلم » بفتح السين أو كسرها — الصلح « البغاث » بفتح الباء أو ضمها أو كسرها — طائر ضعيف يصاد ولا يصيد « الأجادل » جمع أجدل ، وهو الصقر ، قال الشاعر :

كَأَنَّ الْعُقَيْلِيِّينَ يَوْمَ لَقِيتُهُمْ فِرَاخُ الْقَطَا لَاقَيْنَ أَجْدَلَ بَازِيَا

« يلغ » يهمل « أعقاب الأمور » أواخرها وما تؤول هى إليه « جدير » حقيق ولائق « بهلك » بضم الهاء وسكون اللام — هو الهلاك « آجل » متأخر « معاجل » سريع ، يريد هو لائق بهلاك سريع أو بطىء .

المعنى : وصف أنهم حاربوا قوما وكانوا قادرين عليهم مستطيعين أن يوقعوا بهم ، ولكنهم طلبوا إليهم أن يسالموهم ، ففعلوا ذلك رأفة بهم ، ولكنهم لما رأوهم قد سالموهم أخذهم الطغيان ومجاوزة الحد ، فلم يكن لهم إلا أن ينزلوا بهم الهلاك فساقوهم أمامهم كما يسوق الأجدل — وهو الكاسر من الطير — طيورا ضعيفة تولى أمامه خوفا ورعبا

... ...

الإعراب : « عتوا » فعل ماض وفاعله « إذ » ظرف زمان متعلق بعتوا ، مبنى على السكون فى محل نصب « أجبناهم » فعل ماض وفاعله ومفعوله ، والجملة فى محل جر باضافة إذ إليها « إلى السلم » جار ومجرور متعلق بأجاب « رأفة » مفعول لأجله منصـــوب بالفتحة الظاهرة « فسقناهم » الفاء حرف عطف ، وسقناهم : فعل ماض وفاعله ومفعوله ، والجملة معطوفة بالفاء على جملة عتوا ، وهو من عطف المسبب على السبب « سوق » مفعول مطلق مبين للنوع منصوب بساق ، وهو مضاف و « الأجادل » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو من إضافة المصدر إلى فاعله ، و « البغاث » مفعول به للمصدر ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وقد فصل به بين المضاف والمضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « سوق البغاث الأجادل » حيث فصل بين المضاف الذى هو سوق والمضاف إليه الذى هو الأجادل بمفعول المضاف وهو البغاث ؛ فانك قد علمت أن « سوق » مصدر فعل متعقد ؛ فهو يعمل عمل الفعل المتعدى ، فيرفع فاعلا وينصب مفعولا ؛ وقد أضيف إلى فاعله ، وانتصب مفعوله ، ووقع هذا المفعول بين العامل المضاف ومعموله المضاف إليه . وهذا الفصل غير جائز عند جمهور البصريين لا فى السعة ولا فى ضرورة الشعر ، والمنقول عن متقدمى الكوفيين أنه جائز فى ضرورة الشعر ، دون سعة الكلام . ولكن متأخرى النحاة نسبوا إلى الكوفيين أن هذا الضرب من الفصل بين المضاف والمضاف إليه جائز فى سعة الكلام ، وقد استظهرنا لك فى شرح الشاهد السابق أنه قول لمتأخرى الكوفيين ؛ فان عبارة ابن الأنبارى صريحة غاية فى الصراحة فى أن الإجماع من الكوفيين والبصريين منعقد على أن ذلك غير جائز فى سعة الكلام . وقد استدل الذين أجازوا هذا الفصل فى سعة الكلام بقراءة ابن عامر : (وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ) فان « قتل » مصدر يقع نائب فاعل لزين ، وهو مضاف إلى « شركائهم » من إضافة المصدر إلى فاعله ، وقد فصل بين هذا المصدر المضاف وفاعله المضاف إليه بمفعوله الذى هو « أولادهم » وتقدير الكلام : زين لكثير من المشركين أن يقتل شركاؤهم أولادهم . قال فى التوضيح وشرحه (٢ - ٧١ بولاق) « زعم كثير من النحويين أنه لا يفصل بين المتضايفين إلا فى الشعر خاصة ؛ لأن المضاف إليه منزل من المضاف منزلة جزئه ؛ لأنه واقع موقع تنوينه ، فكما لا يفصل بين أجزاء الاسم لا يفصل بينه وبين ما نزل منزلة الجزء منه . وهو قول البصريين . والحق عند الكوفيين أن مسائل الفصل سبع : منها ثلاث جائزة فى السعة - وهى النثر - وضابطها : أن يكون المضاف إما اسما يشبه الفعل وأن يكون الفاصل بينهما معمولا للمضاف وأن يكون منصوبا ، أو اسما لا يشبه الفعل والفاصل القسم : إحداها : أن يكون المضاف مصدرا والمضاف إليه فاعله ، والفاصل إما مفعوله كقراءة ابن عامر

وقوله :

٦٥٥ — فَدَاسَهُمْ دَوْسَ الْحَصِيدَ الدَّائِسِ

(وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ) برفع « قتل » على النيابة عن الفاعل بزين المبنى للمفعول ، ونصب « أولادهم » وجر « شركائهم » فقتل : مصدر مضاف و « شركائهم » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله ، و « أولادهم » مفعوله ، وفصل به بين المضاف والمضاف إليه ، وحسن ذلك ثلاثة أمور : كون الفاصل فضلة ؛ فإن ذلك مسوغ لعدم الاعتداد به ، وكونه غير أجنبي لتعلقه بالمضاف ، وكونه مقدر التأخير من أجل أن المضاف إليه مقدر التقديم بمقتضى الفاعلية المعنوية ، فسقط بذلك قول الزمخشرى فى الكشاف : وأما قراءة ابن عامر فشىء لو كان فى مكان الضرورات — وهو الشعر — كان سمجا مردودا ، فكيف به فى الكلام المنثور ؟ فكيف به فى القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته اه » اهـ كلامه .

والذى نحب أن نلخصه لك من كلام العلماء بحيث لا يعارض كلام أحدهم كلام الآخر ، أن فى جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه ثلاثة أقوال :

القول الأول : وهو قول جمهور البصريين ، وبه تنطق عبارة سيبويه التى أثرناها لك — أنه لا يجوز فى سعة الكلام أن يفصل بين المضاف والمضاف إليه بفاصل أى فاصل كان ، وأنه يجوز فى ضرورة الشعر أن يفصل بين المضاف غير المشبه للفعل بالظرف أو بالجار والمجرور دون غيرهما .

والقول الثانى : وهو قول جمهرة المتقدمين من علماء الكوفة ، وبه تنطق عبارة ابن الأنبارى فى عدة مواضع منها — وهو أنه لا يجوز فى سعة الكلام أن يفصل بين المضاف والمضاف إليه بفاصل أى فاصل كان ، ويجوز فى ضرورة الشعر أن يفصل بين المضاف والمضاف إليه : أيا كان نوع المضاف ، وأيا كان نوع الفاصل ؛ وهذا هو الذى نسبه المتأخرون كصاحب التوضيح وشارحه إلى البصريين

والقول الثالث — وهو قول المتأخرين ، ونسبوه إلى الكوفيين ، وقد ترجح عندنا أنه قول المتأخرين من الكوفيين جمعا بين الأقوال — وهو أنه يجوز فى سعة الكلام أن يفصل بين المضاف والمضاف إليه فى ثلاث مسائل ، ويختص الجواز بضرورة الشعر فيما عداها . ولك فى هذا المقنع والكفاية .

٦٥٥ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وقد نسبه العينى (٣ — ٤٦١ بهامش الخزانة) إلى عمرو بن كلثوم التغلبى ، وروى قبله قوله :

* وَحَلَقَ الْمَاذِيِّ كَالْقَوَانِسِ *

وقد بحثت ديوان عمرو بن كلثوم الذى نشره المستشرق فريتس كرنكو فى مطبعة الآباء

... ...

اليسوعيين عام ١٩٢٢ فلم أجد هذا البيت فى شعر عمرو ، ووجدت فى زيادات الناشرين على الديوان هذا البيت منقولا عن العينى نفسه ، وهذا البيت من شواهد ابن الناظم فى شرحه على الألفية .

اللغة : « الماذى » بالذال المعجمة و بعدها ياء مثناة مشددة - البيضاء من الدروع ، والعسل الماذى : الخالص الصافى ، شبهت الدروع الصافية الخالصة من خبث الحديد به . و يقال : بل الماذى نسبة إلى رجل اسمه ماذى ، وهو ماذى بن يافث بن نوح عليه السلام « القوانس » جمع قونس - بزنة جعفر - وهو أعلى البيضة من الحديد « فداسهم » فعل ماض من الدوس تقول : داس فلان الشيء برجله يدوسه دوسا ودياسا ، إذا وطئه ، وتقول : داس فلان الطعام يدوسه دياسا ، إذا دقه ليخرج الحب منه ، والدوائس : البقر العوامل فى الدوس و يقولون : الخيل تدوس القتلى بحوافرها ، إذا وطئتهم ، ومن كلامهم تشبيه ما يفعله الغالبون فى الحرب بدوس الحصيد كما فى بيت الشاهد ، وجا فى قول الآخر :

* فَدَاسُوهُمُ دَوْسَ الْحَصِيدِ فَأُهْمِدُوا *

« الدائس » هو اسم الفاعل من الفعل السابق .

المعنى : يصف قوما كان لهم الظفر والغلبة فى الحرب على قوم آخرين ، فنالوا منهم منالا عظيما وقهروهم أعظم القهر ، وشبه قهرهم إياهم بما جلبه على المغلوبين من المهانة والذلة والضعف بدوس من يدوس الطعام ليخرج الحب من سنابله ؛ فانه يبالغ فى تفتيته وتكسيره

الإعراب : « فداسهم » الفاء عاطفة ، داس : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الجيش مثلا ، إذ لم يتيسر لنا معرفة سابق الكلام ، وضمير الغائبين البارز مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب « دوس » مفعول مطلق مبين للنوع عامله داس ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « الدائس » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله مجرور بالكسرة الظاهرة ، وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله « الحصيد » وهو مفعول به لدوس ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله «دوس الحصيد الدائس» حيث فصل بين المضاف الذى هو قوله «دوس» والمضاف إليه الذى هو قوله « الدائس » بمفعول المضاف - وهو قوله « الحصيد » - و بيان ذلك أن « دوس » على ما علمت مصدر فعل متعد إلى المفعول به بدليل ما فى بيت الشاهد وما فى الشاهد الذى أنشدناه لك فى لغة البيت ، ومصدر الفعل المتعدى يرفع الفاعل و ينصب المفعول به كفعله تماما ، و يجوز أن يضاف إلى أيهما شئت ثم يؤتى بالآخر على ما يقتضيه إعرابه .

وأصل الكلام : دوس الدائس الحصيد - بجر الدائس باضافة دوس إليه ، ونصب الحصيد لأنه مفعول به ، فقدم « الحصيد » ولم يشأ أن يجره باضافة المصدر إليه ؛ بل أبقى إضافة المصدر

وقوله :

٦٥٦ — فزَجَجْتُهَا بِمَزَجَّةٍ زَجَّ القلوصَ أبى مَزَادَهْ

إلى الفاعل كما كان الكلام قبل التقديم . فلم يكن بد من بقاء المفعول به منصوبا ؛ إذ لا يمكن إضافة المصدر إلى مفعوله وفاعله جميعا . وقد علمت أن هذا النوع من الفصل جائز فى سعة الكلام عند متأخرى النحاة رجوعا إلى الأدلة الواردة من الكلام الذى يصح الاستدلال به ، وأن هذا — مع ذلك — هو مذهب المتأخرين عن عصر ابن الأنبارى من نحاة الكوفة ومن جرى مجراهم .

ولم يكتف ابن هشام رحمه الله بالقول بجواز الفصل فى سعة الكلام بين المضاف والمضاف إليه فى المسائل الثلاث ، بل قال — فيما حكى عنه العليمى — إن المضاف إذا كان مصدرا والمضاف إليه فاعل ذلك المصدر كان الفصل بينهما حسنا ، و إن كان المضاف وصفا — وهى المسألة الثانية الآتية — كان الفصل بينهما أقل من ذلك . فتراه وصف الفصل بين المصدر المضاف وفاعله المضاف إليه بالحسن ، وهذا مبالغة منه فى الإنكار على من قال : لا يجوز الفصل بين المتضايفين مطلقا إلا فى ضرورة الشعر ؛ فتدبر ذلك جيدا وافهمه ، والله ينفعك به .

٦٥٦ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق ، وقد أنشده ابن الأنبارى فى أدلة الكوفيين لجواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه فى ضرورة الشعر ، كما رأيت فيما أثرناه لك عنه (أنظر ص٥٠١ من هذا الجزء) ، ووجدت أبا سعيد السيرافى يقول : « لم يثبت هذا البيت أحد من أهل الرواية ، وهو من زيادات أبى الحسن الأخفش فى حواشى كتاب سيبويه ، فأدخله بعض النساخ » كما وجدت جار الله الزمخشرى يقول فى المفصل : « وما يقع فى بعض نسخ الكتاب من قوله :

فَزَجَجْتُهَا بِمَزَجَّةٍ زَجَّ الْقَلُوصَ أبى مَزَادَهْ

فسيبويه برىء من عهدته » وليس هذا البيت — على أية حال — فى نسخة كتاب سيبويه التى بين أيدينا ، ولا هو مما يتفق مع ما أصله سيبويه من القاعدة فى هذا الموضوع .

اللغة : « زججتها » طعنتها بالزج ، أو رميتها من يدى . تقول : زجه يزجه زجا — على مثال شده يشده شدا — إذا طعنه بالزج ورماه به ، وهو مزجوج ، وتقول : زججت بالشىء أزج زجا ، إذا رميت به . والزج — بضم الزاى — الحديدة التى تركب فى أسفل الرمح ، فأما الحديدة التى تركب فى عاليته فهى السنان ، ومن عادتهم أن يركزوا الرمح فى الأرض بالزج ، وأن يطعنوا بالسنان . ويروى « فزخختها بمزخة » والزخ : الدفع فى وهدة ، وقال ابن دريد : كل دفع زخ ، وفى حديث أبى هريرة : « اتَّبِعُوا الْقُرْآنَ ، وَلاَ يَتَّبِعَنَّكُمُ الْقُرْآنُ ؛ فَإِنَّهُ مَنْ يَتَّبِعِ الْقُرْآنَ يَهْبِطْ بِهِ عَلَى رِيَاضِ الْجَنَّةِ ، وَمَنْ يَتَّبِعْهُ الْقُرْآنُ يَزُخُّ فِى قَفَاهُ حَتَّى يَقْذِفَ

وإما ظَرْفُه ، كقول بعضهم : تَرْكُ يَوْمًا نَفْسِكَ وَهَوَاهَا سَعْىٌ لَهَا فِى رَدَاهَا .

الثانية : أن يكون المضافُ وَصْفاً والمضاف إليه : إما مفعوله الأول والفاصلُ مفعوله الثانى ، كقراءة بعضهم : « فَلَا تَحْسَبَنَّ اللهَ مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ » وقول الشاعر :

٦٥٧ — وَسِوَاكَ مَانِعُ فَضْلَهُ الْمُحْتَاجِ

بِهِ فِى نَارِ جَهَنَّمَ » وفسروا « يزخ فى قفاه » بقولهم : أى يدفعه ، والمزخة : اسم الآلة من الزخ والمزجة — بالجيم على الرواية الأولى — مؤنث المزج ، وهو الرمح القصير كالمزراق « القلوص » بفتح القاف — الناقة الشابة « أبى مزاده » هى كنية رجل

الإعراب : « زججتها » فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، وضمير الغائبة مفعوله « بمزجة » جار ومجرور متعلق بزج « زج » مفعول مطلق منصوب بزج ، وهو مضاف و « أبى » مضاف إليه ، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الخمسة ، وأبى مضاف و « مزادة » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والتأنيث ، وسكن لأجل الوقف وإضافة زج إلى أبى مزادة من إضافة المصدر إلى فاعله ، وقد فصل بينهما بالقلوص ، وهو مفعول به لزج المصدر

الشاهد فيه : قوله « زج القلوص أبى مزاده » حيث فصل بين المضاف الذى هو قوله — « زج » والمضاف إليه الذى هو قوله « أبى مزاده » بمفعول المضاف وهو قوله « القلوص » وبيان ذلك أن « زج » مصدر فعل يتعدى إلى المفعول به بنفسه فهو يعمل عمل الفعل المتعدى فيرفع فاعلا وينصب مفعولا ، ويجوز إضافته [illegible] أيهما [illegible] ، وقد أضافه ههنا إلى الفاعل — وهو قوله « أبى مزاده » — وفصل بينهما بالمفعول [illegible] » — وأصل الكلام قبل هذا الفصل : زج أبى مزادة القلوص ؛ وهذا الفص[illegible] [illegible]الكلام عند متأخرى النحويين ، على ما بينته لك فى شرح الشواهد السابقة ، وهو غير جائز فى سعة الكلام عند متقدمى الكوفيين ويجوز عندهم فى ضرورة الشعر ، وهو غير جائز أصلا لا فى الضرورة ولا فى غيرها عند جمهرة البصريين . ومما يؤيد جواز هذا الفصل أن الشاعر كان متمكنا من أن يقول « زج القلوص أبو مزاده » فيضيف المصدر إلى المفعول به ، ثم يأتى بالفاعل بعد ذلك ، من غير أن يغير أسلوبه ولا ترتيب كلامه ، فلما لم يفعل ذلك — مع تمكنه منه بغاية اليسر — علمنا أنه لا يرى به بأسا ، وأنه يعتقد جوازه من غير ضرورة ولا شذوذ .

٦٥٧ — هذا عجز بيت ، وصدره قوله :

* مَا زَالَ يُوقِنُ مَنْ يَؤُمُّكَ بِالْغِنَى *

... ...

ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق .

اللغة : « يوقن » مضارع أيقن بالأمر ، إذا كان منه على ثبت « يؤمك » يقصدك « المحتاج » اسم الفاعل من احتاج إلى الأمر ، إذا كانت به حاجة إليه .

الإعراب : « ما » حرف نفى « زال » فعل ماض ناقص « يوقن » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من الموصولة الآتية ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل نصب خبر زال تقدم على اسمه « من » اسم موصول اسم زال مبنى على السكون فى محل رفع « يؤمك » يؤم : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من الموصولة ، وضمير المخاطب مفعول به مبنى على الفتح فى محل نصب ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله ومفعوله لامحل لها من الإعراب صلة الموصول « بالغنى » جار ومجرور متعلق بيوقن ، وأصل نظام الكلام : مازال من يؤمك يوقن بالغنى «وسواك» الواو حرف عطف ، سوى : مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر « مانع » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « المحتاج » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله الأول ، وقد فصل بينهما بقوله « فضله » وهو مفعول ثان لمانع منصوب بالفتحة الظاهرة ، وضمير الغائب مضاف إليه مبنى على الضم فى محل جر .

الشاهد فيه : « قوله مانع فضله المحتاج » حيث فصل بين المضاف الذى هو قوله « مانع » والمضاف إليه الذى هو قوله « المحتاج » بمفعول ثان للمضاف وهو قوله « فضله » و بيان ذلك أن «مانع» اسم فاعل فعله يتعدى إلى مفعولين ، تقول : منعت زيدا حقه ، ومنعت المسكين رفدى، فهو يعمل عمل فعله فينصب المفعولين أيضا ، وتجوز إضافته إلى أيهما شئت ثم يؤتى بثانيهما ؛ فتقول : أنا مانع زيد حقه ، وأنا مانع المسكين رفدى ، وتقول أيضا : أنا مانع حق زيد إياه ، وأنا مانع رفدى المسكين ، وقد أضاف الشاعر ــ فى هــذا البيت ــ اسم الفاعل إلى مفعوله الأول ، وفصل بينهما بمفعوله الثانى ، على ما علمت . وأصل نظام الكلام : وسواك مانع المحتاج فضله ، وهذا الفصل جائز فى سعة الكلام عند متأخرى النحاة ، وذلك لوروده فى النثر عمن يوثق بعربيتهم ، بل قرئ به فى القرآن الكريم فى قوله تعالى : (وَلاَ تَحْسَبَنَّ اللهَ مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ) باضافة مخلف الذى هو اسم الفاعل من أخلف الذى يتعدى إلى المفعولين ــ إلى « رسله » الذى هو المفعول الأول ، والفصل بينهما بقوله « وعده » الذى هو المفعول الثانى . وأصل نظام الكلام على هذا : مخلف رسله وعده ؛ فقدم المفعول الثانى وفصل به بين العامل المضاف ومفعوله الأول

أو ظرفه ، كقوله عليه الصلاة والسلام : « هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِيَ صَاحِبِي » ، وقوله :

٦٥٨ — كَنَاحِتِ يَوْمًا صَخْرَةٍ بِعَسِيلِ

وقد شمل كلامُه فى البيت جميع ذلك .

المضاف إليه ، وقراءة الجماعة : (مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ) باضافة اسم الفاعل إلى مفعوله الثانى ونصب المفعول الأول بعد ذلك. وذهب المتقدمون من الكوفيين إلى أن هذا الفصل لايجوز فى غير ضرورة الشعر ، وذهب جمهور البصريين إلى أنه لا يجوز أصلا . والقولان مردودان بما ذكرنا .

٦٥٨ — هذا عجز بيت ، وصدره قوله :

* فَرِشْنِي بِخَيْرٍ لاَ أَكُونَنْ وَمِدْحَتِي *

ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق .

اللغة : « فرشنى » فعل أمر من راش يريش ، وأصله قولهم : راش فلان سهمه يريشه ، وسهم مريش ، وذلك أن يضع فيه ريشا ليقوى ، وقالوا : راش فلان فلانا يريشه ، إذا قواه بالإحسان إليه ، فتريش ، وارتاش ، وقال الشاعر :

فَرِشْنِي بِخَيْرٍ طَالَ مَاقَدْ بَرَيْتَنِي ... فَخَيْرُ الْمَوَالِي مَنْ يَرِيشُ وَلاَ يَبْرِي

وقال الآخر :

إِذَا كُنْتَ مُخْتَارَ الرِّجَالِ لِنَفْعِهِمْ ... فَرِشْ وَاصْطَنِعْ عِنْدَ الَّذِينَ بِهِمْ تَرْمِي

وقال النابغة :

كَمْ قَدْ أَحَلَّ بِدَارِ الْفَقْرِ بَعْدَ غِنًى ... قَوْمًا ، وَكَمْ رَاشَ قَوْمًا بَعْدَ إِقْتَارِ

يَرِيشُ قَوْمًا وَيَبْرِي آخَرِينَ بِهِمْ ... لِلّٰهِ مِنْ رَائِشٍ عَمْرِو وَمِنْ بَارِ

« كناحت » اسم فاعل من النحت ، وهو عندهم خرط الخشب بآلة الحديد ، وهو أيضا نقر الجبال واتخاذ البيوت بها « بعسيل » العسيل ـ بفتح العين المهملة ـ المكنسة التى يجمع بها العطار عطره ، وتتخذ من الريش عادة ، وليت شعرك ماذا يكون من الأثر لمن يحاول أن ينحت الصخر بهذه المكنسة ؟ !

المعنى : يقول لمخاطبه الذى يستجديه ويطلب عطاءه : أجزنى خيرا على مديحى إياك ، ولا تجعل سعيي إليك غير مجد على فأكون كمن ينحت الصخر بمكنسة متخذة من الريش

الإعراب : « فرشنى » رش : فعل أمر ، مبنى على السكون لا محل له ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب

الثالثة : أن يكون الفاصل القَسَم ، وقد أشار إليه بقوله : (وَلَمْ يُعَبْ فَصْلُ يَمِينٍ)
نحو : هٰذَا غُلَامُ وَاللهِ زَيْدٍ ، حكى ذلك الكسائى ، وحكى أبو عبيدة : إن الشَّاةَ لَتَجْتَرُّ فَتَسْمَعُ صَوْتَ وَاللهِ رَبِّهَا .

﴿ تنبيه ﴾ زاد فى الكافية الفصلَ بإمَّا ، كقوله :

« بخير » جار ومجرور متعلق برش « لا » حرف نفى مبنى على السكون لا محل له ، أكون : فعل مضارع ناقص مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، ونون التوكيد حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « ومدحتى » الواو واو المعية ، مدحة : مفعول معه ، منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها حركة المناسبة ، وياء المتكلم مضاف إليه « كناحت » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر الفعل الناقص وناحت مضاف و « صخرة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وقد فصل بينهما بقوله « يوما » وهو ظرف زمان متعلق بناحت منصوب بالفتحة الظاهرة « بعسيل » جار ومجرور متعلق بناحت

الشاهد فيه : قوله « كناحت يوما صخرة » حيث فصل بين المضاف الذى هو قوله « ناحت » والمضاف إليه الذى هو قوله « صخرة » بالظرف المتعلق بالمضاف الذى هو قوله « يوما » وهذا المضاف اسم فاعل فعله يتعدى إلى مفعول واحد ، وقد أضيف إلى مفعوله الذى يقتضيه ، ألا ترى أنك تقول : نحت فلان الصخرة ، ونحت الخشبة ، وقد عرفت أن (بيوتا) فى قوله تعالى : (أتنحتون الجبال بيوتا) ليس مفعولا ثانيا وإنما هو حال (أنظر ص ١٢ من هذا الجزء) .
وهذا النوع من الفصل جائز فى سعة الكلام عند متأخرى النحاة ، على ما أوضحناه لك فى شرح الشواهد السابقة ، لوروده فى النثر ممن يوثق بعربيتهم ، بل قد ورد فى كلام أفصح بنى آدم لسانا ، وذلك قوله عليه الصلاة والسلام : « هل أنتم تاركولى صاحبى » فقد أضاف قوله « تاركو » إلى قوله « صاحبى » مع الفصل بينهما بالجار والمجرور الذى هو قوله « لى » بدليل أنه حذف من المضاف النون ، ولا شك أنه لو لم يرد الإضافة لقال : هل أنتم تاركون لى صاحبى ، كما أنه لو لم يكن الفصل من كلام العرب لقال : هل أنتم تاركو صاحبى لى .

فإن قلت : فلم لا يكون حذف النون ههنا للتخفيف لا للاضافة ؟

فالجواب عن ذلك أن حذف النون لغير الإضافة خلاف الأصل ؛ فإن أردت أن تقدم على تخريج الحديث عليه كنت كمن يستجير من الرمضاء بالنار ، على فرض أن الفصل غير جائز فى سعة الكلام . وقد ورد من النثر قول بعضهم : ترك يوما نفسك وهواها ، وقد رواه الشارح ؛ فلا موجب لإنكار كل هذا من الدلائل أو توهينه لمجرد كون البصريين يأبونه .

٦٥٩ – هُمَا خُطَّتَا إِمَّا إِسَارٍ وَمِنَّةٍ وَإِمَّا دَمٍ وَالْقَتْلُ بِالْحُرِّ أَجْدَرُ . اهـ

---

٦٥٩ – هذا بيت من كلمة لتأبط شرا – وهو ثابت بن جابر بن سفيان – وقد رواها أبو تمام في حماسته (انظر شرح التبريزي : ١ – ٧٥) وأول هذه الكلمة قوله :

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَحْتَلْ وَقَدْ جَدَّ جِدُّهُ أَضَاعَ وَقَاسَى أَمْرَهُ وَهْوَ مُدْبِرُ
وَلَكِنْ أَخُو الْحَزْمِ الَّذِي لَيْسَ نَازِلاً بِهِ الْخَطْبُ إِلاَّ وَهْوَ لِلْقَصْدِ مُبْصِرُ
فَذَاكَ قَرِيعُ الدَّهْرِ مَا عَاشَ حُوَّلٌ إِذَا سُدَّ مِنْهُ مَنْخِرٌ جَاشَ مَنْخِرُ
أَقُولُ لِلِحْيَانٍ وَقَدْ صَفِرَتْ لَهُمْ وِطَابِي وَيَوْمِي ضَيِّقُ الْجُحْرِ مُعْوِرُ
هُمَا خُطَّتَا إِمَّا إِسَارٌ وَمِنَّـةٌ وَإِمَّا دَمٌ ... البيت ، وبعده :
وَأُخْرَى أُصَادِي النَّفْسَ عَنْهَا وَإِنَّهَا لَمَوْرِدُ حَزْمٍ إِنْ فَعَلْتُ وَمَصْدَرُ
فَرَشْتُ لَهَا صَدْرِي فَزَلَّ عَنِ الصَّفَا بِهِ جُؤْجُؤٌ عَبْلٌ وَمَتْنٌ مُخَصَّرُ
فَخَالَطَ سَهْلَ الْأَرْضِ لَمْ يَكْدَحِ الصَّفَا بِهِ كَدْحَةً وَالْمَوْتُ خَزْيَانُ يَنْظُرُ
فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَلَمْ أَكُ آئِبًا وَكَمْ مِثْلِهَا فَارَقْتُهَا وَهْيَ تَصْفِرُ

وانظر شرح الشاهد (رقم ٢٣١) في الجزء الأول (ص ٤٣٣) من هذا الكتاب .

اللغة : قد سبق شرح البيت الأول من هذه القطعة في الموضع الذي أحلناك عليه « ولكن أخو الحزم – الخ » الحزم : الشدة والضبط ، والخطب : الأمر ، ومعنى قوله « إلا وهو للقصد مبصر » إلا وهو مستعد لذلك الخطب قبل نزوله ، كما قالوا : قبل الرماء تملأ الكنائن « فذاك قريع الدهر – الخ » اسم الإشارة يرجع إلى أخي الحزم في البيت السابق ، وقريع الدهر : يحتمل وجهين : أولهما أن يكون معناه الذي اختاره الدهر واصطفاه ، وأصل اشتقاقه – على هذا الوجه – من قولهم : قرعته ؛ إذا اخترته بواسطة القرعة . وثانيهما أن يكون معناه الذي قرعه الدهر بخطوبه حتى صار ذا خبرة وتجربة ، من قولهم : فلان قريع فلان وقريعته ، وما عاش : معناه مدة عيشه ، فهو ظرف زمان ، والحول – بزنة سكر هنا – الذي يتحول من حال إلى حال ، ويقال : رجل حوّل – كسكر – وحولة – كهمزة – وحول – ككتف – وحواليّ ، ومن الأخير قول ابن أحمر ، ويقال : قائله المرار بن منقذ :

أَوْ يَنْسَأَنْ يَوْمِي إِلَى غَيْرِهِ أَنِّي حَـوَالِيٌّ وَأَنِّي حَذِرْ

... ...

وقوله فى أبيات الشاهد « إذا سد منه منخر جاش منخر » هو مثل للمكروب الضيق عليه ، والمقصود أنه لافتنانه فى الحيل لا يؤخذ عليه طريق إلا نفذ فى آخر « أقول للحيان وقد صفرت ــ إلخ » لحيان : بطن من هذيل ، وكانوا يطلبون غفلة تأبط شرا لوتر لهم عنده ، فاتفق أن صعد جبلا يشتار عسلا ولم تكن له إلا طريق واحدة ، فجاءوا وأخذوا عليه ذلك الطريق ، فلما رآهم ذهب إلى ناحية وعرة من الجبل وألقى العسل ثم انزلق عليه إلى الأرض ، و « صفرت لهم وطابى » يحتمل أن يكون معناه قد خلا قلبى من ودهم ، ويجوز أن يكون معناه أشرفت نفسى على الهلاك بسببهم ، كما قال امرؤ القيس بن حجر الكندى :

وَأَفْلَتَهُنَّ عِلْبَاءٌ جَرِيضاً وَلَوْ أَدْرَكْنَهُ صَفِرَ الْوِطَابُ

ويجوز أن يكون أشار إلى ظرف العسل الذى صب منه ؛ و « ضيق الجحر » مثل ضربه لضيق منفذه وتخوف ظفر الأعداء به ، ومن عادة الخائف أن يرى الدنيا ضيقة فى وجهه وإن كان فى فضاء عريض ، وانظر إلى قول الشاعر :

كَأَنَّ فِجَاجَ الْأَرْضِ وَهْيَ عَرِيضَةٌ عَلَى الْخَائِفِ الْمَحْزُونِ كِفَّةُ حَابِلِ

وقوله « معور » معناه ظهرت عورته وبدت ، والعورة : موضع المخافة ، وفى التنزيل الكريم حكاية عن المنافقين : (إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ) يريدون أنها واهية يجب تحصينها بالرجال « هما خطتا إما إسار ــ إلخ » الخطة ــ بضم الخاء ــ الخصلة ، وهى تجرى مجرى القصة ، ويروى فى البيت برفع « إسار ومنة » وبجرهما ، وستعرف وجه كل واحدة من الروايتين « وأخرى أصادى النفس عنها ــ إلخ » المصاداة : إدارة الرأى فى تدبير الشىء والإتيان به ، يقول : وههنا خصلة أخرى أداور نفسى فيها ، وإنها هى الموضع الذى يرده الحزم ويصدر عنه إن فعلت « فرشت لها صدرى ــ إلخ » الفرش : البسط ، ثم توسعوا فيه ، فقالوا : فرشته أمرى ، وافترش لسانه فتكلم كيف شاء ، والضمير فى « لها » يعود إلى الخطة التى عبر عنها بقوله « وأخرى » أى : فرشت من أجل هذه الخطة صدرى على الصفا « فخالط سهل الأرض ــ إلخ » الخالط فى الأصل : تداخل أجزاء الشىء فى الشىء ، وقد توسع فيه حتى قيل : رجل خالط ؛ إذا كان يختلط بالناس كثيرا ، يقول : بلغت السهل ولم يؤثر الصفا فى صدرى أثرا ولا خدشا ، وقد كان الموت طمع فى فلما رآنى ناجيا وقد تخلصت منهم بقى مستحيبا ينظر ويتحير . وقد شرحنا البيت الأخير من هذه القطعة فى الموضع الذى أحلناك عليه فى الجزء الأول .

الإعراب : « هما » ضمير منفصل مبتدأ ، « خطتا » خبر المبتدأ مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، وهو مضاف و « إسار » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وقد فصل

وما سوى ذلك فمختص بالشعر . وقد أشار إلى ثلاث مسائل من ذلك بقوله :

(وَاضْطِرَاراً وُجِدَا) أى : الفصل ، والألف للاطلاق (بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ بِنَعْتٍ أَوْ نِدَا)

أى : الأولى من هذه الثلاث الفصل بأجنبى ، والمراد به معمول غير المضاف : فاعلا كان كقوله :

٦٦٠ — أَنْجَبَ أَيَّامَ وَالِدَاهُ بِهِ إِذْ نَجَلَاهُ فَنِعْمَ مَا نَجَلَا

بين المتضايفين باما التى هى حرف تفصيل «ومنة» الواو حرف عطف ، منة : معطوف على إسار ، مجرور بالكسرة الظاهرة « و إما » الواو عاطفة، إما : حرف تفصيل « دم » معطوف على إسار ومنة «والقتل» الواو للاستئناف ، القتل : مبتدأ « بالحر » جار ومجرور متعلق بأجدر « أجدر» خبر المبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « خطتا إما إسار » واعلم أولا أن هذا البيت يروى بروايتين : إحداها برفع « إسار ومنة ودم » وثانيتهما بجرهن ، ثم اعلم أن الاستشهاد بهذا البيت على ما نحن بصدده إنما يتم على رواية الجر ، وعلى هذا يكون قد فصل بين المضاف الذى هو قوله «خطتا» والمضاف إليه الذى هو قوله « إسار » باما ، ويكون حذف نون المثنى للاضافة . وهذه هى الرواية التى اعتمدها ابن مالك واستشهد بها على جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه باما . وتخريج الرواية الأخرى على أن «إسار ومنة» بالرفع بدل من «خطتا» ويكون حذف النون من المثنى على هذه الرواية لمجرد التخفيف . قال الخطيب التبريزى فى شرح الحماسة ما نصه : « وحذف النون من خطتا — إذا رفعت إما إسار — استطالة للاسم ،كأنه استطال خطتا ببدله ، وهو قوله إما إسار ، كما استطال الآخر الموصول بصلته فقال . ،

أَبَنِي كُلَيْبٍ إِنَّ عَمَّيَّ اللَّذَا قَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَكَّكَا الْأَغْلَالَا

فحذف النون من « اللذان » ، وقال الآخر :

لَنَا أَعْنُزٌ لُبْنٌ ثَلَاثٌ فَبَعْضُهَا لِأَوْلَادِهَا ثِنْتَا وَمَا بَيْنَنَا عَنْزُ

ويجوز أن يكون الحذف على وجه الحكاية ، كأنه قال : هما خطتا قولكم إما إسار وإما كذا ، فلما نوى ذلك حذف النون للاضافة ، وإذا جررت إما إسار يكون الحذف للاضافة ، والتقدير خطتا إسار » اهـ ؛ فقد ذكر لرواية الجر تخريجا واحدا هو ما خرجه عليه من بعده ابن مالك ، وذكر للرفع تخريجين : أحدهما ما ذكرناه من حذف النون للتخفيف ، وثانيهما أنه حذف النون للاضافة والمضاف إليه محذوف .

٦٦٠ — هذا بيت للأعشى ميمون بن قيس ، من كلمة له يمدح فيها سلامة ذا فائش ،

... ...

وأول هذه القصيدة قوله :

إنَّ مَحَلاًّ وَإنَّ مُرْتَحَلاَ وَإنَّ فِي السَّفْرِ إذْ مَضَى مَهَلاَ
أسْتَأْثَرَ اللهُ بالْوَفَاءِ وَبِالْـ عَدْلِ وَوَلَّى الْمَلاَمَةَ الرَّجُلاَ

وقبل البيت المستشهد به ههنا قوله :

قَلَّدْتُكَ الشِّعْرَ يَا سَلاَمَةُ ذَا التَّـ ـفْضَالِ ، والشَّىْءُ حَيْثُ مَاجُعِلاَ
وَالشِّعْرُ يَسْتَنْزِلُ الْكَرِيمَ كَمَا اسْـ تَنْزَلَ رَعْدُ السَّحَابَةِ السَّبَلاَ
لَوْ كُنْتَ مَاءَ عِدًّا جَمَمْتَ إذَا مَا وَرَدَ الْقَوْمُ لَمْ تَكُنْ وَشَلاَ
أَنْجَبَ أَيَّام وَالِدَاه بِهِ إذْ نَجَلاَهُ ... البيتَ ، وبعده :
قَدْ عَلِمَتْ فَارِسٌ وَحِمْيَرُ وَالْـ أَعْرَابُ بِالدَّشْتِ أَيُّهُمْ نَزَلاَ

وانظر شرح ديوان الأعشى المسمى « الصبح المنير فى شعر أبى بصير » ص ١٥٥ .

اللغة : « إن محلا وإن مرتحلا - إلخ » أضمر الخبر لتكرار إن واسمها ، وأراد إن لنا محلا وإن لنا مرتحلا ، قال أبو عمرو : «يقول : إن فى الدنيا محلا ومرتحلا إلى الآخرة» ومهلا : سبقا ، وقيل : ذهابا لا يرجعون ، وقوله «استأثر الله بالوفاء - الخ» قال يحيى بن متى - وهو راوية الأعشى ، وكان نصرانيا وكان من المعمرين - : « قد كان الأعشى قدريا ، وكان لبيد مثبتا . فأما لبيد فقال :

مَنْ هَدَاهُ سُبُلَ الْخَيْرِ اهْتَدَى نَاعِمَ الْبَالِ وَمَنْ شَاءَ أَضَلّْ

وأما الأعشى فقال :

اسْتَأْثَرَ اللهُ بِالْوَفَاءِ وَبِالْـ عَدْلِ وَوَلَّى الْمَلاَمَةَ الرَّجُلاَ

وأخذ الأعشى مذهبه هـذا من قبل العباديين نصارى الحيرة : كان يأتيهم يشترى منهم الخمر فلقنوه ذلك « قلدتك الشعر ياسلامة - إلخ » يروى « ياسلامة ذا التفصار » والتفصارة : القلادة وتجمع بحذف التاء ، يريد أنه حلاه شعرا يزينه فوق زينته ، ويروى « والشعر حيث ماجعلا» ويستنزل الكريم : يستحلب ماعنـده من المال ، ويروى « كما ينزل رعد السحابة السبلا » بفتح السين والباء - المطر بين السحاب والأرض « لو كنت ماء عدا - إلخ» العد : الماء الذى له مادة ، وجممت من قولهم : جم الماء يجم جموما - من باب جلس - إذا اجتمع ، ويروى «إذا ما أورد القوم » والوشل : الماء القليل « أنجب أيام والداه به - إلخ» تقول : أنجب الرجل ؛ إذا ولد ولدا نجيبا . ونجل : ولد .

أى : أنجبَ والداه به أيام إذ نَجَلَاه ، أو مفعولا ، كقوله :

٦٦١ — تَسْقِى امْتِيَاحًا نَدَى الْمِسْوَاكَ رِيقَتِهَا

الإعراب : « أنجب » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له « أيام » ظرف زمان متعلق بأنجب ، منصوب بالفتحة الظاهرة « والداه » فاعل أنجب ، مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، وضمير الغائب مضاف إليه « به » جار ومجرور متعلق بأنجب ، وأيام مضاف ، و « إذ » ظرف زمان مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر « نجلاه » فعل ماض ، وألف الاثنين فاعله ، وضمير الغائب مفعول به ، والجملة من الفعل الماضى وفاعله ومفعوله فى محل جر بإضافة إذ إليها « فنعم » نعم : فعل ماض دال على إنشاء المدح مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « ما » يجوز أن تكون موصولة فهى فاعل نعم مبنى على السكون فى محل رفع ، وجملة « نجلا » من الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب محذوف ، وتقدير الكلام : فنعم الذى نجلاه ، ويجوز أن تكون ما نكرة فهى حينئذ تمييز لفاعل نعم الذى هو ضمير مستتر وجوبا تقديره هو ، وجملة « نجلا » من الفعل وفاعله فى محل نصب صفة لما ، والرابط محذوف ، وتقدير الكلام : فنعم هو مولودا نجلاه .

الشاهد فيه : قوله « أيام والداه به إذ نجلاه » حيث فصل بين المضاف الذى هو قوله « أيام » والمضاف إليه الذى هو قوله « إذ » بفاعل غير المضاف ـ وهو قوله « والداه » الذى هو فاعل « أنجب » وبالجار والمجرور الذى هو قوله « به » . وأصل نظام الكلام : أنجب والداه به أيام إذ نجلاه ، وهذا الفصل لا يجوز فى سعة الكلام بإجماع العلماء متقدميهم ومتأخريهم بصريهم وكوفيهم ، وهو جائز فى ضرورة الشعر عند الكوفيين ، وغير جائز فيها عند البصريين

٦٦١ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* كَمَا تَضَمَّنَ مَاءَ الْمُزْنَةِ الرَّصَفُ *

وهذا بيت من قصيدة طويلة لجرير بن عطية يمدح فيها يزيد بن عبد الملك ، ويهجو فيها آل المهلب ، ومطلع هذه القصيدة قوله :

أَنْظُرْ خَلِيلِىَ أَعْلَى تَرْمَدَاءَ ضُحًى ... وَالْعِيسُ جَائِلَةٌ أَغْرَاضُهَا ، خُنُفُ

أَسْتَقْبَلَ الْحَىُّ بَطْنَ السِّرِّ أَمْ عَسَفُوا ... فَالْقَلْبُ فِيهِمْ رَهِينٌ أَيْنَمَا انْصَرَفُوا

وقبل البيت المستشهد بصدره قوله :

مَا اسْتَوْصَفَ النَّاسُ عَنْ شَىْءٍ يَرُوقُهُمُ ... إِلَّا أَرَى أُمَّ عَمْرٍو فَوْقَ مَا وَصَفُوا

كَأَنَّهَا مُزْنَةٌ غَرَّاءُ وَاضِحَةٌ ... أَوْ دُرَّةٌ لَا يُوَارِى ضَوْءَهَا الصَّدَفُ

... ...

مَكْسُوَّةُ الْبَدْنِ فِي لُبِّ يُزَيِّنُهَا وَفِي الْمَنَاصِبِ مِنْ أَنْيَابِهَا عَجَفُ

اللغة : « انظر خليلى ـ البيت » ثرمداء : اسم موضع ، والعيس ـ بكسر العين ـ الإبل البيض يخالط بياضها شىء من الشقرة ، واحدها أعيس ، وأنثاه عيساء ، والخنف ـ بضم الخاء المعجمة والنون جميعا ، وحرفه العينى بحاء مهملة ، وفسره بما لا يتفق مع المقصود ـ هى التى تلعب برءوسها من النشاط «ما استوصف الناس ـ البيت » يقول : ماطلب أحد من الناس وصف شىء فوصف لهم بالجمال والحسن وبالغ الواصف فيه ، وأعجب الموصوف لهم بصفاته ، إلا كانت صفات جمال أم عمرو وحسنها فوق ما ذكره الواصفون ، يريد أنها أجمل من كل ذى جمال ، وأحسن من كل ذى حسن . و « يروقهم » مضارع راقنى الأمر يروقنى ، ومعناه أعجبنى يعجبنى « كأنها مزنة غراء واضحة ـ البيت » المزنة ـ بضم الميم وسكون الزاى ـ القطعة من المزن ، والمزن : السحاب مطلقا ، ومنه قالوا للبدر : ابن مزنة ؛ لأنه يخرج من بين السحاب ، أو المزن الأبيض من السحاب خاصة ، أو السحاب ذو الماء ، ومنـه قالوا : عيناه من الحزن كوا كف المزن . والمزنة أيضا : المطرة ، وقالوا : أنا لا أشبه يدك إلا بالمزنة ووجهك إلا بابن مزنة ، يريدون تشبيه يده بالمطر ووجهه بالبدر ، يعنون أنه جواد جميل . والغراء : أنثى الأغر ، وأراد أنها واضحة الجبين بيضاء الوجه ، والدرة ـ بضم الدال وتشديد الراء ـ اللؤلؤة العظيمة . والضوء ، ومثله الضياء ، هو والنور فى اللغة واحد ، وفرق بعض الناس بينهما ؛ فذهبوا إلى أن الضوء والضياء يطلقان على ما كان من ذات المضىء ، والنور يطلق على ما كان عارضا للمنير ليس منبعثا عن ذاته ، ومثلوا لذلك بضوء الشمس وبنور القمر ، قالوا : لما كان نور الشمس منبعثا عن ذاتها قيل له ضوء وضياء ، ولما كان نور القمر عارضا له من الشمس بسبب مقابلتها له وانطباع ضوئها فيه لشدة صقالته قيل له نور ، ويمكن أن يشهد لهذه التفرقة قوله تعالى : (هُوَ الَّذِى جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُوراً) . والصدف ـ بفتح الصاد والدال جميعا ـ ما يحيط بالدر ، ويجمع على أصداف « مكسوة البدن فى لب ـ البيت » البدن ـ هنا بفتح الباء وسكون الدال ، وأصله بفتحهما ـ الجسم ، يريد أنها ممتلئة بالشحم ، واللب ـ بضم اللام وتشديد الباء ـ العقل . ومناصب الأسنان : منابتها ، يريد أنها عجفاء اللثة ، وليست لثتها بضخمة من الورم ، وذلك مما يمدح . والعجف ـ بفتح العين المهملة والجيم ـ الهزال وذهاب السمن ، وفعله عجف يعجف عجفا فهو عجف ، كفرح يفرح فرحا وهو فرح ، وعجف يعجف ككرم يكرم فهو أعجف « تسقى امتياحا ـ البيت » الامتياح ههنا : الاستياك ، وأصل الامتياح غرف الماء ، والندى : البلل ، والمسواك : العود الذى يستاك به ، والريق : الرضاب ، وهو ماء الأسنان ، ويؤنثون الريق بالتاء عند استحسانه ، قال ابن منظور : « الليث : الريق ماء الفم غدوة قبل الأكل ، ويؤنث فى

أى : تسقى ندى ريقتها المسواك ، أو ظَرْفا ، كقوله :

٦٦٢ — كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أَو يُزِيلُ

الشعر فيقال ريقتها ، غيره : الريق الرضاب ، والريقة أخص منه ، وريقة الفم وريقه : لعابه ، وجمع الريق أرياق ورياق . قال القطامى :

وَكَأَنَّ طَعْمَ مُدَامَــةٍ عَانِيَّةٍ شَمِلَ الرِّيَاقَ وَخَالَطَ الْأَسْنَانَا » اه .

والرصف : الحجارة المرصوف بعضها إلى بعض فى مسيل الماء ، واحدته رصفة ، وماء الرصف : هو الذى ينحدر من الجبال على الصخر ، وهو أصفى ما يعرفون من المياه .

الإعراب : « تسقى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى أم عمرو « امتياحا » يجوز أن يكون حالا بتقديره بمشتق ، وكأنه قال : تسقى هــذه المرأة حال كونها ممتاحة ، أى مستاكة ، ويجوز أن يكون هذا المصدر نائبا عن ظرف الزمان كقولهم : أزورك قدوم الحاج ، وكأنه قد قال : تسقى وقت استياكها «ندى» مفعول ثان لتسقى تقـدم على مفعوله الأول ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف وريقة من « ريقتها » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وضمير الغائبة العائد إلى أم عمرو مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر «المسواك» مفعول أول لتسقى منصوب بالفتحة الظاهرة « كما » الكاف حرف جر ، وما : مصدرية « تضمن » فعل ماض « ماء » مفعول به لتضمن منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « المزنة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « الرصف » فاعل تضمن مرفوع بالضمة الظاهرة ، وما مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالكاف . والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لمصدر محذوف يقع مفعولا مطلقا لتسقى ، وتقـدير الكلام : تسقى المسواك ندى ريقتها سقيا كتضمن الرصف ماء المزنة .

الشاهد فيه : قوله « ندى المسواك ريقتها » فان « ندى » مضاف و « ريقتها » مضاف إليه ، وقد فصل الشاعر بينهما بقوله « المسواك » والمسواك أجنبى من ندى لأنه ليس معمولا له ، وإن كان عاملهما واحدا وهو تسقى ، وأصل الكلام : تسقى حـين استياكها المسواك ندى ريقتها ، فعبر عن الظرف بقوله « امتياحا » وقدم المفعول الثانى — وهو ندى ريقتها — على المفعول الأول — وهو المسواك — ثم فصل بالمفعول الأول بين جزءى المفعول الثانى ، وهو ظاهر .

٦٦٢ — هذا البيت من كلام أبى حية النميرى ، واسم أبى حية الهيثم بن الربيع بن زرارة ابن كثير بن جناب بن مالك بن عامر بن نمير ، وهو شاعر مشهور ، ومن شعره قوله :

أَلاَ حَيِّ مِنْ أَجْلِ الْحَبِيبِ الْمَغَانِيَا لَبِسْنَ الْبِلَى لَمَّا لَبِسْنَ اللَّيَالِيَا

إِذَا مَا تَقَاضَى الْمَرْءَ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ تَقَاضَاهُ شَيْءٌ لاَ يَمَلُّ التَّقَاضِيَا

.. ..

والبيت المستشهد به من قوله فى وصف الديار ، و بعده قوله :

عَلَى أَنَّ الْبَصِــيرَ بِهَا إِذَا مَا أَعَادَ الطَّرْفَ يَعْجُمُ أَوْ يَفِيلُ

اللغة : « كما خط الكتاب ـ البيت » يروى صدر هذا البيت * كتحبير الكتاب بكف يوما * وخط ـ بالبناء للمجهول ـ كتب ، وتحبير الكتاب : تمنيقه وكتابته و إنما خص اليهودى بالذكر لأنهم هم أهل الكتاب فيما يعرف العرب ، ويقارب : أى يجعل بعض كتابته قريبا من بعض ، و يزيل ـ بضم ياء المضارعة ـ مضارع أزال الرجل الشيء عن الشيء ؛ إذا ميز أحدهما عن الآخر ، ويجوز فيه فتح حرف المضارعة ، فانه يقال : زال الشيء عن الشيء يزيل ، إذا امتاز بعضه من بعض ، ويقال : زلت الشيء عن الشيء أزيله وأزلته أزيله ، فالثلاثى يكون متعديا و يكون لازما ، وأراد أنه يفرق بعض كتابته عن بعض ، وهم يشبهون آثار الديار بالكتابة كثيرا ، انظر إلى قول الشاعر :

عَرَفْتُ الدِّيَارَ كَرَقْمِ الدَّوَا ةِ يَزْبُرُهُ الْكَاتِبُ الْحِمْيَرِيْ

« يعجم » يعرف أو يشك . تقول : رأيت فلانا فجعلت عينى تعجمه ، تريد أنها حاولت معرفته فنظرت إليه نظر من يعرفه ولكنه لا يمضى على معرفته لتردده . قال ابن منظور : « ويقال : « ما عجمتك عينى مذ كذا ، أى : ما أخذتك . ويقول الرجل للرجل : طال عهدى بك وما عجمتك عينى ، ورأيت فلانا فجعلت عينى تعجمه : أى كأنها لا تعرفه ولا تمضى فى معرفته كأنها لا تثبته ، عن اللحيانى ، وأنشد لأبى حية النميرى (وذكر البيتين) أى : يعرف أو يشك . قال أبو داود السنخى : رآنى أعرابى فقال لى : تعجمك عينى ، أى يخيل إلى أنى رأيتك ، قال : ونظرت فى الكتاب فعجمت ، أى : لم أقف على حروفه » اه . ويفيل : يخطىء و يضعف عن تمييزها . تقول : فال رأيه يفيل فيلولة ، ويقال : ما كنت أحب أن يرى فى رأيك فيالة ، ويقال : هذا رجل فيل الرأى ـ بكسر الفاء ـ أى : ضعيف الرأى ، وقال الكميت :

بَنِي رَبِّ الْجَوَادِ فَلَا تَفِيــلُوا فَمَا أَنْــتُمْ فَنَعْذِرَكُمْ لِفِيلِ

وقال جرير يهجو الأخطل :

رَأَيْتُكَ يَا أُخَيْطِلُ إِذْ جَرَيْنَا وَجُرِّبَتِ الْفِرَاسَةُ كُنْتَ فَالَا

الإعراب : « كما » الكاف حرف جر ، وما : مصدرية « خط » فعل ماض مبنى للمجهول « الكتاب » نائب فاعل « بكف » جار ومجرور متعلق بخط ، وكف مضاف و « يهودى » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله « يوما » وهو ظرف زمان متعلق بخط « يقارب » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر

الثانية : الفصل بنعت المضاف، كقوله :

٦٦٣ — وَلَئِنْ حَلَفْتُ عَلَى يَدَيْكَ لَأَحْلِفَنْ ... بِيَمِينِ أَصْدَقَ مِنْ يَمِينِكَ مُقْسِمِ

فيه جوازا تقديره هو يعود إلى يهودى ، وجملة الفعل المضارع وفاعله فى محل جر صفة ليهودى « أو » حرف عطف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يزيل » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة فى محل جر معطوفة على الجملة قبلها .

الشاهد فيه : قوله « بكف يوما يهودى » حيث فصل بين المضاف الذى هو قوله « كف » والمضاف إليه الذى هو قوله « يهودى » بالظرف الذى هو قوله « يوما » مع أن هـذا الظرف أجنبي من المضاف ؛ إذ لا عمل له فيه ؛ فان « يوما » معمول لخط على ما عرفت فى الإعراب .

٦٦٣ — نسبوا هذا البيت للفرزدق .

اللغة : « على يديك » أراد على فعل يديك ، فحذف المضاف — وهو فعل — وأقام المضاف إليه مقامه وأعطاه إعرابه . وتقول : حلفت بالله على كذا ، فتعدى فعل القسم إلى المحلوف به بالباء ، وتعديه إلى ما تريد إثباته بالقسم بعلى ، و « مقسم » اسم فاعل من أقسم الرجل ، إذا حلف .

المعنى : يريد أن يبين أنه متأكد كل التأكد من فعل المخاطب للمكارم وأنه لا يعتريه شك ولا تردد فى أن مخاطبه إذا وعد أو اعتزم لم يخلف ولم يرجع ، فيقول : أنا إن حلفت على فعل يمينك شيئا ما فسيكون هذا الحلف الذى أحلفه أصدق من حلفك أنت لشدة تأكدى من فعلك ما أحلف عليه .

الإعراب : « ولئن » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له ، واللام موطئة للقسم حرف مبنى على الفتح لا محل له ، و إن : حرف شرط جازم يجزم فعلين أولهما فعل الشرط وثانيهما جوابه وجزاؤه « حلفت » فعل ماض فعل الشرط مبنى على فتح مقدر فى محل جزم ، وتاء المتكلم فاعله مبنى على الضم فى محل رفع « على » حرف جر مبنى على السكون لا محل له « يديك » يدى : مجرور بعلى ، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى ، والجار والمجرور متعلق بحلف ، و يدى مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر « لأحلفن » اللام واقعة فى جواب القسم حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، أحلف : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله لا محل لها من الإعراب جواب القسم ، وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه « بيمين » جار ومجرور متعلق بأحلف « أصدق » نعت ليمين ، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للوصفية ووزن الفعل « من » حرف جر « يمينك » يمين : مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بأصدق ، و يمين

أى : بيمين مُقْسِم أصْدَقَ من يمينك ، وقوله :

مِنَ ابْنِ أبِى شَيْخِ الْأَبَاطِحِ طَالِبِ (١)

أى : من ابن أبى طالب شيخ الأباطح .

مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر ، ويمين الأول مضاف و «مقسم» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « بيمين أصدق من يمينك مقسم » حيث فصل بين المضاف الذى هو يمين المجرور بالباء والمضاف إليه الذى هو قوله مقسم ، بنعت المضاف الذى هو قوله « أصدق من يمينك » وهذا النعت الذى فصل به بين المضاف والمضاف إليه أجنبى من المضاف ؛ إذ لا عمل للمضاف المنعوت فيه ، فانك تعلم أن العامل فى النعت هو العامل فى المنعوت ، فيكون العامل فى «أصدق» هو أحلف العامل فى يمين المجرور بالباء .

وههنا أمور نحب أن ننبهك إليها :

أولها : أن معنى كون الشىء أجنبيا من الشىء أنه لا عمل له فيه حتى ولو كان الآخر عاملا فيه ، فالخبر أجنبى من المبتدأ ؛ إذ لا عمل للخبر — على أرجح الآراء — فى المبتدأ ، والفاعل أجنبى من الفعل ؛ إذ لا عمل للفاعل عند أحد من العلماء فى الفعل ، والنعت أجنبى من المنعوت إذ لا عمل للنعت فى المنعوت ، ومعلوم أن المبتدأ عامل فى الخبر وأن الفعل عامل فى الفاعل ، وأنه لا عمل للمنعوت فى النعت كما أنه لا عمل للنعت فى المنعوت . ومعنى كون الشىء قريبا من الشىء أى غير أجنبى منه أن له عملا فيه ؛ فالمبتدأ ليس أجنبيا من الخبر لأن المبتدأ عامل فيه ، والفعل ليس أجنبيا من الفاعل لأن الفعل عامل فى الفاعل ، ولهذا كان الفصل فى المسائل السابقة بغير أجنبى ؛ لأن للمضاف عملا فى الفاصل بين المضاف والمضاف إليه . وكان الفصل فى هذه المسائل الأخيرة بأجنبى ؛ إذ لا عمل للمضاف فى الفاصل بينه و بين المضاف إليه .

الثانى : ذكر العينى أن الشاعر فى هذا البيت فصل بين المضاف والمضاف إليه بجملة وهى أصدق من يمينك ، وهو كلام غير مبنى على تحرير ، والصواب ما ذكرناه ، وأن الفاصل هنا مفرد و إن كان معه متعلق وهو الجار والمجرور .

الثالث : الدليل على أن « يمين » مضاف إلى « مقسم » أنه قد حذف تنوينه مع أنه اسم مصروف ، فلولا الإضافة لنونه .

(١) هذا عجز بيت ، وصدره قوله :

* نَجَوْتُ وَقَدْ بَلَّ الْمُرَادِيُّ سَيْفَهُ *

وهذا البيت هو الشاهد (رقم ٥٠٢) الذى تقدم ذكره وشرحه (انظر ص ١١٤ من هذا الجزء) وقد أنشده الشارح ههنا للاشارة إلى أنه من بابة البيت السابق ، والاستشهاد فى الموضع السابق

الثالثة : الفصل بالنداء ، كقوله :

٦٦٤ — كَأَنَّ بِرْذَوْنَ أَبَا عِصَامِ زَيْدٍ حِمَارٌ دُقَّ بِاللِّجَامِ

بصدر البيت ، وهنا بعجزه ، كما هو ظاهر ولهذا لم ينشد الشارح فى كل موضع إلا موضع الاستشهاد وأنت ترى هنا أن الشاعر قد فصل بين المضاف الذى هو قوله « أبى » والمضاف إليه الذى هو قوله «طالب» بنعت المضاف الذى هو قوله « شيخ الأباطح » وهذا الفاصل أجنبي إذ لا عمل للمضاف المنعوت فيه ، على ما قدمنا بيانه فى شرح الشاهد السابق (رقم ٦٦٣) وأصل الكلام : من ابن أبى طالب شيخ الأباطح .

٦٦٤ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق .

اللغة : « برذون » البرذون — بكسر الباء و بسكون الراء وفتح الذال ، بزنة جردحل — نوع من الخيل ، وهو ما كان أبواه أعجميين ، وهو عندهم غير ممدوح ؛ إذ ليس له ضمور الخيل العربية ولطافة أعضائها وليس له إحضارها وسرعتها « أبا عصام » كنية رجل « زيد » اسم رجل لا يتم الاستشهاد بالبيت إلا على فرض أنه غير أبى عصام ، وستسمع فى بيان الاستشهاد عن ابن هشام أنه هو فلا شاهد فى البيت « حمار » هو حيوان معروف « دق » الرواية المعروفة فى هذه الكلمة ببناء هذا الفعل للمجهول ، ومعناه زين وجمل ، مأخوذ فى الأصل من الدقة ـ بضم الدال ـ وهى ضرب من الحلى يتخذه أهل مكة ، ذكره السيد المرتضى فى التاج ثم استعمل منه فعل ، بمعنى حسن وزين وجمل « باللجام » اللجام ـ بزنة الكتاب ـ سير تقاد به الخيل ، وله حديدة تجعل فى فم الحصان

المعنى : يصف برذون رجل اسمه زيد بأنه غير جيد ولا ممدوح ، وأنه لولا اللجام لكان حمارا ، وذلك لصغره فى عين الناظر وضعفه .

الإعراب : « كأن » حرف تشبيه ونصب مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب «برذون» اسم كأن منصوب بالفتحة الظاهرة « أبا » منادى بحرف نداء محذوف ، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و «عصام» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة وأصل الكلام : ياأبا عصام ، وبرذون مضاف و « زيد » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « حمار » خبر كأن مرفوع بالضمة الظاهرة « دق » فعل ماض مبنى للمجهول مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حمار « باللجام» جار ومجرور متعلق بدق ، وجملة الفعل ونائب فاعله فى محل رفع صفة لحمار .

الشاهد فيه : قوله « برذون أبا عصام زيد » حيث فصل بين المضاف الذى هو قوله «برذون» والمضاف إليه الذى هو قوله « زيد » بجملة النداء ، وهى قوله « أبا عصام » مع حرف النداء المقدر ، وأصل الكلام : كأن برذون زيد يا أبا عصام ؛ فقدم النداء على المضاف إليه وفصل به بين المضاف والمضاف إليه ، ثم حذف حرف النداء لأنه لا حظر فى حذفه .

أي : كأن برذون زيدٍ يا أبا عصام . وقوله :

٦٦٥ — وِفَاقُ كَعبُ بُجَيْرٍ مُنْقِذٌ لَكَ مِنْ تَعْجِيلِ تَهْلُكَةٍ وَالْخُلْدِ فِي سَقَرَا

أي : وفاقُ بجيرٍ يا كعبُ .

وهذا الاستدلال إنما يتم إذا جعلت « أبا عصام » كنية لرجل غير الذى سماه زيدا فيما بعد ، وهو الظاهر الجارى على فصيح لغة العرب ، فان جعلت « أبا عصام » كنية الرجل الذى سماه زيدا ، ولم تبال بأن تخرج البيت على لغة من لغات العرب غير المشهورة — لم يتم الاستدلال بالبيت ، بل لم يكن فى البيت فصل بين المضاف والمضاف إليه بشيء ما ، و بيان ذلك أنك تجعل « برذون » مضافا و « أبا » مضافا إليه مجرورا بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، على لغة من قال * إن أباها وأبا أباها * وألزم الأسماء الستة الألف فى أحوالها كلها ، وأبا مضاف و «عصام» مضافا إليه مجرورا بالكسرة الظاهرة ، و «زيد» بدلا أوعطف بيان على «أباعصام» مجرورا بالكسرة الظاهرة ، ذكر هذا الوجه ابن هشام ، ونقله عنه الشيخ يس العليمى فى حواشيه على التصريح ، وهذا الوجه — وإن أخرجنا عن شذوذ الفصل — غير الظاهر .

٦٦٥ — هذا البيت لبجير بن زهير بن أبى سلمى المزنى ، يقوله لأخيه كعب بن زهير بن أبى سلمى ، وكان كعب و بجير قد سمعا بمبعث النبى صلى الله عليه وسلم وأنه يدعو الناس إلى الله والدار الآخرة ، وكان أبوهما قد أوصاهما إن سمعا به أن يتبعاه ، فخرجا يقصدانه ، حتى إذا كانا فى أبرق العزاف قال كعب لبجير : الحق الرجل ، وأنا مقيم ههنا ، فانظر ما يقول لك ، فقدم بجير على الرسول فسمع منه وأسلم ، و بلغ ذلك كعبا فقال :

مَنْ مُبْلِغٌ عَنِّى بُجَيْراً رِسَالَةً فَهَلْ لَكَ فِيمَا قُلْتُ بِالْخَيْفِ هَلْ لَكَا
شَرِبْتَ مَعَ الْمَأْمُونِ كَأْساً رَوِيَّةً فَأَنْهَلَكَ الْمَأْمُونُ مِنْهَا وَعَلَّكَا
وَخَالَفْتَ أَسْبَابَ الْهُدَى وَاتَّبَعْتَهُ عَلَى أَىِّ شَىْءٍ وَيْبَ غَيْرِكَ دَلَّكَا
عَلَى خُلُقٍ لَمْ تُلْفِ أُمًّا وَلاَ أَبًا عَلَيْهِ وَلَمْ تُدْرِكْ عَلَيْهِ أَخًا لَكَا
فَإِنْ أَنْتَ لَمْ تَفْعَلْ فَلَسْتُ بِآسِفٍ وَلاَ قَائِلٍ إِمَّا عَثَرْتَ : لَعًا لَكَا

و بعث بها إلى بجير ، فكره بجير أن يكتمها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأنشده إياها ، ثم أرسل بجير إلى كعب يقول :

مَنْ مُبْلِغٌ كَعْباً ، فَهَلْ لَكَ فِى الَّتِى تَلُومُ عَلَيْهَا بَاطِلاً وَهْىَ أَحْزَمُ
إِلَى اللّٰهِ ، لاَ الْعُزَّى وَلاَ اللاَّتِ ، وَحْدَهُ فَتَنْجُو ، إِذَا كَانَ النَّجَاةُ ، وَتَسْلَمُ
لَدَى يَوْمِ لاَ يَنْجُو وَلَيْسَ بِمُفْلِتٍ مِنَ النَّاسِ إِلاَّ طَاهِرُ الْقَلْبِ مُسْلِمُ

﴿ تنبيه ﴾ : من المختص بالضرورة أيضا الفصلُ بفاعل المضاف ، كقوله :

٦٦٦ — تَرَى أَسْهُمًا لِلْمَوْتِ تُصْمِي وَلاَ تُنْمِي
وَلاَ تَرْعَوِى عَنْ نَقْضِ أَهْوَاؤُنَا الْعَزْمِ

فَدِينُ زُهَيْرٍ وَهْوَ لاَ شَيْءَ دِينُهُ   وَدِينُ أَبِي سُلْمَى عَلَيَّ مُحَرَّمُ

وقصة إسلام كعب بن زهير و إنشاده بين يدى رسول الله قصيدته التى أولها :

بَانَتْ سُعَادُ فَقَلْبِي الْيَوْمَ مَتْبُولُ   مُتَيَّمٌ إِثْرَهَا لَمْ يُفْدَ مَكْبُولُ

قصة مشهورة شداها المبتدئون .

اللغة : « وفاق » مصدر قولك : وافقت فلانا ؛ إذا تلبس كل منكما بمثل ما تلبس به الآخر، والمقصود هنا اتفاقهما فى الإيمان برسول الله على ما عرفت مما ذكرناه « كعب » قد عرفت أنه ابن زهير بن أبى سلمى ، وأنه أخو الشاعر « بجير » بزنة التصغير ـ قد عرفت أنه أيضا ابن زهير ابن أبى سلمى ، وأنه أخو المخاطب ، وأنه هو القائل ذلك « منقذ » اسم فاعل من أنقذه ينقذه ، إذا خلصه ونجاه « تهلكة » هى الهلاك ، وأراد القتل ؛ لأن الرسول صلوات الله وسلامه عليه كان قد أهدر دم كعب « سقر » اسم من أسماء نار الآخرة التى أعدها الله لعقاب الكفار والعصاة .

الإعراب : « وفاق » مبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة « كعب » منادى بحرف نداء محذوف ، والأصل : يا كعب ، مبنى على الضم فى محل نصب . ووفاق مضاف و « بجير » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « منقذ » خبر المبتدأ « لك » جار ومجرور متعلق بمنقذ « من تعجيل » جار ومجرور متعلق أيضا بمنقذ ، وتعجيل مضاف و « تهلكة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « والخلد » الواو حرف عطف ، الخلد : معطوف على تعجيل تهلكة « فى سقرا » جار ومجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة ، لأنه لا ينصرف للعلمية والتأنيث ، متعلق بالخلد .

الشاهد فيه : قوله « وفاق كعب بجير » حيث فصل بين المضاف الذى هو قوله « وفاق » والمضاف إليه الذى هو قوله « بجير » بجملة النداء التى هى قوله « كعب » مع حرف النداء المحذوف ، وأصل الكلام : وفاق بجير يا كعب منقذ لك . إلخ .

٦٦٦ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق ، وقد نسبوا روايته إلى ثعلب أحمد بن يحيى .

اللغة : « أسهما » الأسهم : جمع سهم ، بفتح فسكون ، وهو النبل الذى يرمى به عن القوس

... ...

« تصمى » بضم تاء المضارعة ـ مضارع أصميت الصيد ، إذا قتلته فى مكانه فلم يجاوزه ولم ينتقل عنه بعد إصابته « تنمى » بضم تاء المضارعة أيضا ـ مضارع أنميت الصيد ، إذا رميته فأصبت منه غير مقتل فجاوز مكانه وانتقل عنه إلى غيره ، وفى الحديث : « كل ما أصميت ودع ما أنميت » يريد كل ما رميته فأصبت منه مقتلا فمات فى مكانه ، وذلك لأنك تعلم يقينا أنه قدمات من رميتك ، ولا تأكل ما رميته فلم تصب منه مقتلا ففر منك ثم وجدته بعد ذلك ميتا ، لأنك لا تعلم أمات من رميتك أم عدا عليه حيوان آخر . وقال امرؤ القيس يصف راميا من بنى ثعل ـ وهم أرمى العرب ـ :

رُبَّ رَامٍ مِنْ بَنِي ثُعَلٍ مُخْرِجٍ كَفَّيْهِ مِنْ سُتَرِهْ
فَهْوَ لاَ يُنْمِي رَمِيَّتَهُ مَالَهُ لاَ عُدَّ مِنْ نَفَرِهْ

قالوا : معنى قوله « لا ينمى رميته » أنه لا يتركها ترتفع من مكانها الذى أصابها فيه السهم ، وذلك لحذقه فى الرمى وجودة إصابته . وقول الشاعر فى البيت الشاهد « ولا نرعوى » معناه لا نزدجر ولا نكف عما نحن عليه من الضلالة والسير مع الأهواء ورغبات النفس « نقض أهوائنا العزم » النقض : مصدر نقضت الشيء ، وأصل استعمال هذه الكلمة قولهم : نقض الغزل والحبل ينقضه ، إذا حله وفك طاقاته ، ويقولون فى ضده : أبرم الحبل ونحوه ، والأهواء : جمع هوى ، وهو ميل النفس ورغبتها ، وذلك فى الغالب لا يكون إلا فى ضد ما يأمر به العقل وتقتضيه الحكمة . والعزم : عقد القلب على فعل من الأفعال .

الإعراب : « نرى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن « أسهما » مفعول به لنرى منصوب بالفتحة الظاهرة « للموت » جار ومجرور متعلق بنرى ، أو متعلق بمحذوف صفة لأسهم « تصمى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى الأسهم ، وجملة الفعل المضارع وفاعله فى محل نصب إما صفة الأسهم وإما مفعول ثان لنرى إن قدرتها علمية « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف زائد لتأكيد النفى « تنمى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى الأسهم ، وجملة الفعل وفاعله فى محل نصب معطوفة على الجملة الفعلية السابقة « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف نفى « نرعوى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، والجملة لا محل لها من الإعراب معطوفة على جملة نرى أسهما « عن نقض » جار ومجرور متعلق

وقوله :

٦٦٧ — مَا إنْ وَجَدْنَا لِلْهَوَى مِنْ طُبِّ ... وَلاَ عَدِمْنَا قَهْرَ وَجْدٍ صَبِّ

بنرعوى ، ونقض مضاف و « العزم » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله ، مجرور بالكسرة الظاهرة « أهواؤنا » أهواء : فاعل بالمصدر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المتكلم ومعه غيره مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر .

الشاهد فيه : قوله « نقض أهواؤنا العزم » حيث فصل بين المضاف الذى هو قوله « نقض » وهو مصدر والمضاف إليه الذى هو قوله « العزم » وهو مفعول المصدر ، بالفاعل وهو قوله « أهواؤنا » وأصل الكلام : ولا نرعوى عن نقض العزم أهواؤنا ، وتقديره : ولا نرعوى عن أن تنقض عزائمنا أهواؤنا . والفصل بين المصدر المضاف ومفعوله المضاف إليه بفاعله مما يختص بالضرورة .

٦٦٧ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق . وأجد أثر الصنعة باديا عليه .

اللغة : « للهوى » الهوى — بفتح الهاء والواو جميعا — العشق ، وهو أيضا محبة الإنسان للشىء وغلبته على قلبه ، ومنه قوله تعالى : (وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى) معناه — فيما قيل — نهاها عن شهواتها وما تدعو إليه من معاصى الله . وتقول : هوى يهوى هوى — من باب فرح يفرح فرحا — وهو هوٍ ، وهى هوية ، وقد جاء الهوى بمعنى العشق ممدودا فى الشعر ، ومنه قول الشاعر :

وَهَانَ عَلَى أَسْمَاءَ إنْ شَطَّتِ النَّوَى ... يَحِنُّ إلَيْهَا وَالْهَوَاءُ يَتُوقُ

« طب » الطب — بفتح الطاء أو كسرها أو ضمها — علاج الجسم والنفس ، وقد طبَّ يطُبُّ وَيَطِبُّ ، وَتَطَبَّبَ ، ورجل طَبٌّ وطبيب : أى عالم بالطب ، ويقولون : إن كنت ذا طب فطب لنفسك ، يريدون ابدأ أول الأمر باصلاح نفسك « عدمنا » فقدنا « قهر » غلبة « وجد » الوجد — بفتح فسكون — شدة الحب « صب » الوصف من الصبابة ، وهى الشوق ، وقيل : الصبابة رقة الشوق وحرارته ، وقيل : هى رقة الهوى . تقول : صبِبت إلى فلان — بكسر الباء — صبابة فأنا صب : أى عاشق مشتاق ، والأنثى صبة .

المعنى : يريد أنه لم يجد علاجا ينفع من برح به العشق فيشفى آلام قلبه و يعيد السكينة إلى نفسه ، وأنه كثيرا ما يغلب الحب على العاشق فيأخذ بقلبه ونفسه .

الإعراب : « ما » نافية مهملة ، حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « إن » زائدة « وجدنا » فعل ماض وفاعله « للهوى » جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع مفعولا ثانيا لوجد تقدم على مفعوله الأول « من » حرف جر زائد « طب » مفعول أول لوجد منصوب

والأمر فى هذا أسهل منه فى الفاعل الأجنبى ، كما فى قوله :

* أَنْجَبَ أَيَّامَ وَالِدَاهُ بِهِ ... البيت[1] *

ويحتمل أن يكون منه وأن يكون من الفَصْل بالمفعول قولُهُ :

٦٦٨ — فَإِنَّ نِكَاحَهَا مَطَرٌ حَرَامُ

بدليل أنه يروى أيضا بنصب مطر ورفعه ، والتقدير : فإن نكاحَ مطر إيَّاها ، أو هى .

بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « ولا » الواو حرف عطف ، لا : زائدة لتأكيد النفى « عدمنا » فعل وفاعل « قهر » مفعول به لعدم منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « صب » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، و « وجد » فاعل المصدر ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وقد فصل به بين المضاف والمضاف إليه على ما ستعرفه فى الاستشهاد .

الشاهد فيه : قوله « قهر وجد صب » حيث فصل بين المضاف الذى هو قوله « قهر » وهو مصدر ، والمضاف إليه الذى هو قوله « صب » وهو مفعول ذلك المصدر ، بفاعل المصدر وهو قوله « وجد » . وأصل الكلام : ولا عدمنا قهر صب وجد ، يريد : لم نعدم أن يقهر الوجد الصب .

(١) هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* إذْ نَجَلَاهُ فَنِعْمَ مَا نَجَلَا *

وهذا هو الشاهد (رقم ٦٦٠) الذى تقدم شرحه قريبا (انظر ص ٥١٥ من هذا الجزء) وقد أعاده الشارح ههنا ليذكر أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بفاعل يتنوع إلى نوعين ؛ لأن هذا الفاعل إما أن يكون فاعلا بالمضاف كما فى قول الشاعر * ولا عدمنا قهر وجد صب * وقد يكون فاعلا بغير المضاف كما فى قوله * أنجب أيام والداه به * ألا ترى أن قوله « وجد » فاعل بالمصدر الذى قوله « قهر » وهو المضاف ، وأن قوله « والداه » فاعل بأنجب وليس هو المضاف بل المضاف هو قوله « أيام » وقد قرر الشارح أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بفاعل المضاف كما فى قوله « قهر وجد صب » أخف وأيسر من الفصل بين المضاف والمضاف إليه بفاعل غير المضاف كما فى قوله « أنجب أيام والداه به » وإن اشتركا جميعا فى أنهما لا يقعان إلا فى ضرورة الشعر ، وإنما كان الفصل بفاعل المضاف أهون وأيسر وأقرب محتملا من الفصل بفاعل غير المضاف لوجود الصلة بين المضاف والفاصل بينه وبين المضاف إليه ؛ لأنه فاعله .

٦٦٨ — هذا عجز بيت ، وصدره قوله :

* فَإِنْ يَكُنِ النِّكَاحُ أَحَلَّ شَىْءٍ *

... ...

وهذا بيت للأحوص ، وهو محمد الأحوص بن عبد الله بن عاصم بن ثابت بن أبى الأقلح ، أحد بنى ضبيعة بن زيد ثم من الأوس . وكان قد عشق امرأة ونسب بها ، ثم زوجها أهلها رجلا اسمه مطر ، فقال الأحوص فى ذلك قصيدة منها بيت الشاهد ، وقبله قوله :

أأنْ نادَى هَديلاً يوْمَ فَلْجٍ ... مَعَ الإشْراقِ فِى فَنَنٍ حَمامُ
ظَلِلتَ كَأَنَّ دَمْعَكَ دُرُّ سِلْكٍ ... وَهَى خَيْطًا وأسْلَمَهُ النِّظامُ
تَمُوتُ تَشَوُّقًا طَوْراً وَتَحْيَا ... وَأنْتَ جَدِيرٌ أنَّكَ مُسْتَهَامُ
كَأنَّكَ مِنْ تَذَكُّرِ أُمِّ عَمْرٍو ... وَحَبْلُ وِصالِهَا خَلَقٌ رِمَامُ
صَرِيعُ مُدامَةٍ غَلَبَتْ عَلَيْهِ ... تَمُوتُ لَهَا الْمَفَاصِلُ وَالْعِظَامُ
وَأنَّى مِنْ بِلادِكَ أُمُّ عَمْرٍو ... سَقَى داراً تَحُلُّ بِهَا الْغَمَامُ
سَلامُ اللهِ يا مَطَرٌ عَلَيْهَا ... وَلَيْسَ عَلَيْكَ يا مَطَرُ السَّلامُ
فَإنْ يَكُنِ النِّكَاحُ أحَلَّ شَيْءٌ ... فَإنَّ نِكَاحَهَا ... البيت، وبعده :
فَلا غَفَرَ الإلٰهُ لِمُنْكِحِيهَا ... ذُنُوبَهُمُ وَإنْ صَلَّوا وَصَامُوا
فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفْءٍ ... وَإلاَّ يَعْلُ مَفْرِقَكَ الْحُسَامُ
كَأنَّ الْمَالِكِينَ نِكَاحَ سَلْمَى ... غَدَاةَ نِكَاحِهَا مَطَرٌ نِيَامُ
وَلَوْ لَمْ يُنْكِحُوا إلاَّ كَفِيًّا ... لَكَانَ كَفِيئَهَا الْمَلِكُ الْهُمَامُ

اللغة : « هديلا » الهديل ـ بفتح الهاء ، بزنة القتيل ـ فرخ الحمام ، وقيل : الذكر من الحمام ، والأعراب تزعم أن الهديل كان فرخا على عهد نوح عليه السلام فمات ضيعة وعطشا . ويقال : صاده جارح من جوارح الطير ، ويقولون : إنه ما من حمامة إلا وهى تبكى عليه ، قال نصيب :

فَقُلْتُ : أتَبْكِى ذَاتُ طَوْقٍ تَذَكَّرَتْ ... هَدِيلاً وَقَدْ أوْدَى وَمَا كَانَ تُبَّعُ

وقال الكميت الأسدى :

وَمَا مَنْ تَهْتِفِينَ بِهِ لِنَصْرٍ ... بِأَسْرَعَ جَابَةً لَكِ مِنْ هَدِيلِ

. . . . : . . . .

« الإشراق » مصدر أشرقت الشمس ، وقد سموا الشمس من ذلك شارقا ، ومنه قالوا : لا أكلمك ما ذر شارق ، يريدون ما طلعت الشمس « فنن » الفنن - بفتح الفاء والنون جميعا - الغصن « وهى خيطا » يريد ضعف خيطه وانقطع « مستهام » شديد العشق فى وله « وحبل وصالها خلق رمام » الخلق - بفتح الخاء واللام جميعا - البالى ، ويقال للمذكر والمؤنث بلفظ واحد ، تقول : ثوب خلق ، وجبة خلق ، كما يقولون : ثوب جديد ، وجبة جديد ، حملوا الضد على ضده ، ويجمع الخلق على أخلاق وخلقان . والرمام - بكسر الراء - جمع رمة - بكسر الراء أو ضمها - وهى القطعة من الحبل ، وقد قالوا : حبل رمام ، وحبل رمم ، كما قالوا : قميص أخلاق ، فوصفوا الواحد بالجمع « صريع مدامة غلبت عليه » الصريع : المصروع ، والمدامة : الخمر ، و« صريع مدامة » خبر كأن فى البيت السابق ، والمفاصل : جمع مفصل - بزنة المجلس - وهو كل ملتقى عظمين من الجسد ، يريد أنه منهد القوى خائر العزم كمن صرعته الخمر « فطلقها فلست لها بكفء - البيت » الكفء - بضم الكاف وسكون الفاء ، ومثله الكفىء والكفاء - : المماثل فى الشرف وعلو المنزلة ، يقال : فلان كفء فلان وكفيئه ، إذا كان مماثلا له . والمفرق - بزنة المقعد أو المجلس - وسط الرأس ، وهو الذى يفرق فيه الشعر ، والحسام - بزنة الغراب - السيف .

الإعراب : « إن » حرف شرط جازم مبنى على السكون لا محل له « يكن » فعل مضارع ناقص فعل الشرط مجزوم بإن وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين « النكاح » اسم يكن مرفوع بالضمة الظاهرة « أحل » خبر يكن منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « شىء » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « فان » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، إن : حرف توكيد ونصب « نكاحها » نكاح : اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى أم عمرو مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله أو مفعوله ، مبنى على السكون فى محل جر بالإضافة، وله محل رفع أو نصب بالاعتبارين «مطر» بالرفع - فاعل للمصدر وذلك على اعتبار أن المصدر مضاف إلى مفعوله ، وبالنصب مفعول المصدر ، بناء على أن الضمير المضاف إليه فاعله ، وهذان الوجهان لا يأتى عليهما الاستشهاد المسألة التى نحن بصددها ، وثمة رواية ثالثة ، وهى بجر « مطر » على أن « نكاح » مضاف و « مطر » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله أو إلى مفعوله و « ها » المتصلة بالمصدر فاصل بين المضاف والمضاف إليه ، وقد أنيب الضمير المتصل عن الضمير المنفصل ، ويمكن اعتبار هذا الضمير مفعولا للمصدر ، وكأنه أراد أن يقول : فان نكاح إياها مطر ، فلما لم يتيسر له أناب « ها » مناب « إياها » كما يمكن اعتباره فاعلا للمصدر ، وكأنه أراد أن يقول : فان نكاح هى مطر ، فلما لم يتيسر له أناب « ها » مناب

... ...

هى « حرام » خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة ، والجملة من إن واسمها وخبرها فى محل جزم جواب الشرط .

الشاهد فيه : قوله « نكاحها مطر » وقبل أن نبين لك مراد الشارح نذكر لك أن هذه الكلمة تروى على ثلاثة أوجه : أولها رفع « مطر » ، وثانيها نصبه ، وثالثها جره ، وأن الاستشهاد بهذا البيت على الفصل بين المضاف والمضاف إليه إنما يتم على رواية جر « مطر » وسنبين لك وجه كل رواية من هذه الروايات الثلاث بإيضاح .

أما رواية الرفع فحاصلها أن « نكاح » أضيف إلى ضمير الغائبة إضافة المصدر إلى مفعوله ، ثم ذكر فاعل المصدر بعقيب ذلك ، كما أضيف المصدر إلى مفعوله وذكر بعد ذلك فاعله فى قول الشاعر :

أَفْنَى تِلَادِي وَمَا جَمَّعْتُ مِنْ نَشَبٍ ... قَرْعُ الْقَوَاقِيزِ أَفْوَاهُ الأَبَارِيقِ

وليس فى هذه الرواية شذوذ من جهة ما ، كما أنه ليس فيها إنابة شىء عن شىء .

وأما رواية النصب فحاصلها أن « نكاح » أضيف إلى ضمير الغائبة إضافة المصدر إلى فاعله ، ثم ذكر بعد ذلك مفعول المصدر منصوبا ، كما أضيف المصدر إلى فاعله ، ثم ذكر مفعوله منصوبا فى قوله تعالى : (وَلَوْلَا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ) وفى قول الشاعر :

أَظَلُومُ إِنَّ مُصَابَكُمْ رَجُلاً ... أَهْدَى السَّلَامَ تَحِيَّةً ظُلْمُ

وليس فى هذه الرواية شذوذ من ناحية ما ، كما أنه ليس فيها إقامة شىء مقام شىء .

وأما رواية الجر فتحتمل وجهين : الأول : أن يكون قد أضيف المصدر إلى مفعوله وفصل بينهما بالفاعل ، والثانى : أن يكون قد أضيف المصدر إلى فاعله وفصل بينهما بالمفعول ، ويشترك الوجهان جميعا فى أمور : أولها أن فى كل واحد منهما إضافة المصدر إلى معموله ، وثانيها أن فى كل واحد منهما الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمعمول آخر للمضاف ، وثالثها أن فى كل واحد منهما إنابة الضمير المتصل الذى هو « ها » مناب الضمير المنفصل الذى هو « هى » إن جعلت إضافة « نكاح » إلى « مطر » من إضافة المصدر إلى مفعوله ، أو هو « إياها » إن جعلت إضافة « نكاح » إلى « مطر » من إضافة المصدر إلى فاعله . وفى هذا الوجه على كل واحد من الاعتبارين مخالفة للأصل من ناحيتين : أولاهما الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، وثانيتهما إنابة ضمير مناب ضمير والأصل خلافه وأن يكون كل ضمير فى موضعه الذى له .

فإن قلت : فكيف جاز أن يكون « مطر » فاعلا وأن يكون مفعولا ؟ مع أن الفاعل هو من أوجد الفعل والمفعول هو من وقع عليه الفعل ، فهما مختلفان .

ومنه الفصلُ بالفعل المُلْغَى ، كقوله :

٦٦٩ — بِأَىِّ تَرَاهُمُ الأَرَضِينَ حَلُّوا

فالجواب عن ذلك أن الحدث الذى نسب إليه لا يتحقق إلا من اثنين ؛ لأن معناه الضم ، ولا يكون الضم إلا من إثنين ينضم أحدهما إلى الآخر ، وكل واحد من الاثنين يجوز أن يكون فاعلا ويجوز أن يكون مفعولا ؛ لأن أثر كل واحد منهما فى صاحبه مثل أثر الآخر فيه ؛ فمن أجل ذلك صح أن يكون « مطر » فاعلا بالمصدر والضمير مفعولا ، كما صح أن يكون « مطر » مفعولا للمصدر والضمير فاعلا ، ويقوى هذين الاحتمالين روايتا الرفع والنصب ؛ فإن كل واحدة منهما تقوى احتمالا .

فإن قلت : فلماذا قلت : إن فى هذا الوجه الثالث على كل واحد من الاعتبارين إنابة الضمير المتصل مناب الضمير المنفصل ؟

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : لما وردت الرواية بجر « مطر » علمنا أن المصدر مضاف إلى ذلك الاسم ، وإذا كان المصدر مضافا إلى ذلك الاسم فلن يجوز لنا أن نجعله مضافا إلى الضمير ؛ لأن الاسم الواحد لا يضاف إلى اسمين بغير توسط عاطف بينهما على ما هو معلوم ، وإذا لم يكن المصدر مضافا إلى الضمير لكونه مضافا إلى ما بعده لم يكن الضمير متصلا به ؛ لأن اتصال المصدر بمعموله لا وسيلة له إلا الإضافة وهى ممتنعة ههنا ، وإذا لم يكن الضمير متصلا بالمصدر فهو منفصل عنه ، و « ها » لم يوضع فى العربية ليستعمل فى مكان الانفصال ، وإنما وضع لذلك « هى » للرفع و « إياها » للنصب ؛ فثبت بهذا أن الضمير المتصل — على هذا الوجه باعتباريه — مستعمل فى المكان الذى يجب أن يستعمل فيه الضمير المنفصل ، فافهم هذا واحرص عليه .

٦٦٩ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* أَأَلدَّبَرَانَ أَمْ عَسَفُوا الْكِفَارَا *

ولم أقف على نسبة هذا البيت إلى قائل معين ، وقد أنشدوا قبله بيتا ، وهو قوله :

أَلاَ يَا صَاحِبَىَّ قِفَا الْمَهَارَى نُسَائِلْ حُبَّ بَثْنَةَ أَيْنَ سَارَا

اللغة : « المهارى » بفتح الميم ، وراؤه مفتوحة أو مكسورة ، كسكارى وعذارى وصحارى ، وهو جمع مهرية ، وهى الإبل المنسوبة إلى مهرة ، ومهرة : بلد من بلاد اليمن ، أو قوم أبوهم مهرة بن حيدان ، وبلاد مهرة ليس بها نخيل ولا زروع ، وإنما أموال أهلها الإبل ، وينسب إليها النجائب المفضلة « بثنة » بفتح الباء وسكون الثاء — اسم امرأة « أألدبران » يريد : أقطعوا الدبران أو : أحلوا الدبران ، والدبران — بفتح الدال والباء — اسم مكان « عسفوا » العسف : ركوب المفازة وقطعها بغير قصد ولا هداية ولا توخى صوب معين ولا طريق مسلوك . وتقول :

... ...

عسف الطريق ـ من باب ضرب ـ واعتسفه ، وتعسفه ، قال ذو الرمة :

قَدْ أَعْسِفُ النَّازِحَ الْمَجْهُولَ مَعْسِفُهُ فِي ظِلِّ أَخْضَرَ يَدْعُو هَامَهُ الْبُومُ

وقال الراجز يمدح إبلا :

* وَعَسَفَتْ مَعَاطِناً لَمْ تَذْثُرِ *

« الكفارا » الكفار ـ بكسر الكاف ، بزنة الكتاب ـ اسم موضع أيضا .

الإعراب : « بأى » جار ومجرور متعلق بقوله « حلوا » الآتى « تراهم » ترى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وضمير الغائبين مفعول به أول ، وأى مضاف و « الأرضين » مضاف إليه ، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه ملحق بجمع المذكر السالم « حلوا » فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل نصب مفعول ثان لترى « أألدبران » الهمزة للاستفهام حرف مبنى على الفتح لا محل له ، الدبران : مفعول به لفعل محذوف ، والتقدير: أحلوا الدبران ، أوأقطعوا الدبران ، منصوب بالفتحة الظاهرة « أم » حرف عطف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « عسفوا » فعل وفاعل « الكفارا » مفعول به لعسفوا ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله معطوفة بأم على جملة الفعل وفاعله ومفعوله السابقة وهى « أحلوا الدبران » .

الشاهد فيه : قوله « بأى تراهم الأرضين » حيث فصل بين المضاف الذى هو قوله « أى » والمضاف إليه الذى هو قوله « الأرضين » بالفعل وفاعله ومفعوله ـ وذلك قوله « تراهم » ـ وهذا الفصل خاص بضرورة الشعر ، فلا يجوز أن يكون فى كلام ، بل ولا يجوز لنا أن نوقعه فى شعرنا اعتمادا على أنه يقع فى ضرورات الشعر ، وذلك لأن هذه الضرورات التى يذكرها النحاة ويبينون أنها خارجة عن القياس والمستعمل من الكلام ؛ فإنها مقصورة على العرب أنفسهم ، والسر فى هذا أننا إنما نقول الشعر بالتدبر والإمعان والروية ، وبالحذو على كلام العرب والسير على مألوف طريقها ، ويمكن أن نتجنب ذلك ونترك مالم يجر عليه سنن العربية ، فأما العرب فكانوا يقولون على السليقة لا يفكرون ولا يروون ، وقد يرتجلون الشعر ارتجالا ، فلهذا اغتفر لهم الخروج على المألوف مع الاعتقاد بأنه لا يجوز أن يقاس عليه .

هذا ، وقد سمى الشارح هذا الفعل ـ الذى هو قوله « ترى » ـ ملغى ، وهو فى ذلك تابع لأستاذه الشيخ خالد الأزهرى فى شرح التصريح ، وشيخه من قبله تابع فى هذا التعبير ، ونصيب هذا التعبير من التحقيق يسير ؛ وبيان ذلك أن الفعل الفاصل بين المضاف والمضاف إليه ، وهو « ترى » ليس ملغى هنا ، بل هو عامل فى مفعولين : أولهما ضمير الغائبين المتصل به ، وثانيهما

أى : بأى الأرضين ، زاده فى التسهيل ؛ وزاد غيرُه الفصلَ بالمفعول لأجله ، كقوله :

٦٧٠ — مُعَاوِدُ جُرْأَةً وَقْتِ الْهَوَادِي أَشَمُّ كَأَنَّهُ رَجُــلٌ عَبُوسُ

أراد معاود وقتِ الْهَوَادِي جُرْأَةً . وحكى ابن الأنبارى : هٰذَا غُلَامُ إنْ شَاءَ اللهُ أَخِيكَ ، ففصل بإن شاء الله . اهـ

جملة ، « حلوا » من الفعل وفاعله ، على ما عرفت فى إعراب البيت ، وغاية الأمر أن متعلق ذلك الفعل ـ وهو قوله « بأى » قد تقدم عليه ، و يمكن أن يقال : إن هذا الفعل من شأنه الإلغاء لتقدم شىء عليه كما عرفت فى مباحث أفعال القلوب ، ولم يلغ ههنا لأن الإلغاء ليس واجبا ، بل هو جائز على ماعرفت أيضا .

٦٧٠ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق .

اللغة : « معاود » اسم الفاعــل فعله عاود ، وتقول : عاود فلان الأمر يعاوده ، وذلك إذا رجع إليه مرة بعد أخرى ، و يقال المعاود للمواظب على الشىء المرن عليه ، قالوا : وأراد بالمعاود ههنا الأسد « جرأة » الجرأة ـ بضم الجيم وسكون الراء ـ ومثلها الجراءة ـ بفتح الجيم والمد ـ الإقدام على الشىء من غير توقف ولا تردد « وقت الهوادى » هكذا وقع فى نسخ الشرح وكتب النحاة بالتاء المثناة فى « وقت » ومعناه زمن، والهوادى : جمع هادية ، وأصلها هادئة اسم الفاعل من هدأ يهدأ ، إذا سكن ، والمراد بوقت الهوادى الوقت الذى يهدأ الناس فيه ، كوقت الهاجرة أو وقت الظلام ، كما قالوا : ليل نائم ونهار صائم ، يريدون ينام فيه و يصام فيه . ووقع فى كثير من المراجع « وقف الهوادى » بالفاء ، وهو مصدر وقف الأمر يقفه إذا منعه أن ينفذ ، وكأن هذا الأسد يمنع الناس أن يطمئنوا فى الوقت الذى اعتادوا الهدوء فيه ؛ فهو دائما يعكر عليهم صفو هدوئهم « أشم » صفة من الشمم ، وأصله ارتفاع قصبة الأنف « عبوس » وصف معناه الذى يقطب ما بين عينيه . وقد قالوا : رجل عابس ، و يوم عبوس . وضبطه العينى « نبوس » بالنون ، و يقال : رجل أنبس الوجه ، بمعنى عابسه .

الإعراب : « معاود » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو معاود « جرأة » مفعول لأجله منصوب بالفتحة الظاهرة ، ومعاود مضاف و « وقف » مضاف إليــه مجرور بالـكسرة الظاهرة ، ووقف مضاف و « الهوادى » مضاف إليه « أشم » صفة لمعاود ، أو خبر مبتدأ محذوف ، وعلى الثانى تـكون جملة المبتدأ والخبر معطوفة بعاطف محذوف على جملة المبتدأ والخبر السابقة « كأنه » كأن : حرف تشبيه ونصب ، وضمير الغائب اسمه مبنى على الضم فى محل نصب « رجل » خــبر كأن مرفوع بالضمة الظاهرة « عبوس » صفة لرجل ، والجملة من كأن واسمه وخبره فى محل رفع صفة لأشم .

الشاهد فيه : قوله « معاود جرأة وقف » حيث فصــل بين المضاف الذى هو قوله « معاود »

﴿ خاتمة ﴾ قال فى شرح الكافية : المضاف إلى الشيء يتكمّلُ بما أضيف إليه تكمّلَ الموصولِ بصلتِهِ ، والصلةُ لا تعملُ فى الموصول ، ولا فيما قَبْله ، وكذا المضاف إليه لا يعملُ فى المضاف ، ولا فيما قبله ؛ فلا يجوز فى نحو « أنا مِثْلُ ضاربٍ زَيْداً » أنْ يتقدّمَ « زَيداً » على «مثل» ، وإنْ كان المضاف غَيْراً وقصِد بها النفى جاز أن يتقدم عليها معمولُ ما أضيفت إليه ، كما يتقدم معمول المنفىّ بلا ، فأجازوا « أنا زيداً غَيْرُ ضَارِبٍ » كما يقال : أنا زَيْداً لا أضْرِبُ ، ومنه قوله :

٦٧١ — إنَّ امْرَأً خَصَّنِي عَمْداً مَوَدَّتَهُ عَلَى التَّنَائِى لَعِنْدِى غَيْرُ مَكْفُورِ

والمضاف إليه الذى هو قوله « وقف » بالمفعول لأجله وهو قوله « جرأة » وأصل الكلام : معاود وقف الهوادى جرأة ، أى : أنه قد مرن على وقف الهوادى فهو لا يترك ذلك ؛ من أجل جراءته وإقدامه وعدم تفكيره فى العواقب .

٦٧١ — أنشد سيبويه هـذا البيت (ج ١ ص ٢٨١) ونسبه إلى أبى زبيد الطائى ، وأنشده ابن الأنبارى فى الإنصاف (ص ١٧٦) غير منسوب ، واسم أبى زبيد حرملة بن المنذر ، وكان نصرانيا ، وعلى دينه مات ، وهو ممن أدرك الجاهلية والإسلام ، فعد فى المخضرمين ، وألحقه ابن سلام بالطبقة الخامسة من الاسلاميين وهم : هو ، والعجير السلولى بن عبدالله السلولى ، وعبد الله بن همام السلولى ، ونافع بن لقيط الأسدى (انظر طبقات الشعراء لابن سلام الجمحى ص ١٣٢ وما بعدها طبع ليدن ١٩١٣ م) وكان أبو زبيد الطائى نديما لأبى وهب الوليد بن عقبة أيام ولايته على الكوفة ، والبيت المستشهد به من قصيدة يمدحه فيها ، ومن أبيات هـذه القصيدة قوله :

يَا لَيْتَ شِعْرِى بأنْبَاءٍ أُنَبَّؤُهَا قَدْ كَانَ يَعْيَا بِهَا صَدْرِى وَتَقْدِيرِى
من امْرِئٍ مَا يَزِدْهُ اللهُ مِنْ شَرَفٍ أَفْرَحْ بِهِ وَمُرَىٌّ غَيْرُ مَسْرُورِ

ومن أبياتها قوله :

إنَّ الْوَلِيدَ لَهُ عِنْدِى ، وَحُقَّ لَهُ ، وُدُّ الْخَلِيلِ وَنُصْحٌ غَيْرُ مَذْخُورِ
لَقَدْ رَعَانِى وَأَدْنَانِى وَأَظْهَرَنِى عَلَى الْأَعَادِى بِنَصْرٍ غَيْرِ تَقْدِيرِ
فَشَذَّبَ الْقَوْمَ عَنِّى غَيْرَ مُكْتَرِثٍ حَتَّى تَنَاهَوْا عَلَى رَغْمٍ وَتَصْغِيرِ
نَفْسِى فِدَاءُ أَبِى وَهْبٍ وَقَلَّ لَهُ يَا أُمَّ عَمْرٍو فَحُلِّى الْيَوْمَ أَوْ سِيرِى

فقدم « عندى » وهو معمول « مكفور » مع إضافة « غير » إليه ؛ لأنها دالةٌ على نفى ، فكأنه قال : لَعِنْدِي لاَ يُكْفَر ، ومنه قوله تعالى : « عَلَى الْكَافِرِينَ غَيْرُ يَسِيرٍ » فإن لم يُقْصَد بغير نفىٌ لم يتقدَّم عليها معمولُ ما أضيفت إليه ؛ فلا يجوز فى قولك « قَامُوا غَيْرَ ضَارِبٍ زَيْداً » قاموا زيداً غيرَ ضَارِبٍ ؛ لِعَدَم قصْدِ النفى بغير . هذا كلامه . والله أعلم

اللغة : « خصنى » تقول : خصصت فلانا بكذا أخصه ـ من باب نصر ـ خصا وخصوصا وخصوصة وخصوصية ـ بتشديد الياء أوتخفيفها ، وفتح الخاء فى الأخيرة أيضا أفصح من ضمها ـ إذا أفردته به وفضلته على من عداه . قال الأعلم : « وأراد خصنى بمودته ، فحذف ، وأوصل الفعل فنصب » اهـ « عمدا » ، تقول : عمدت للشىء ، وعمدت إليه أعمد ـ من باب ضرب ـ عمدا ، إذا قصدته « مودته » المودة : الحب ، والمودة : أحد مصادر وددت فلانا أوده ـ من باب علم ـ ودا ووادا بتثليث الواو فيهما ـ ووداده ـ بفتح الواو ـ ومودة ، وموددة « التنائى » البعد ، وتقول : نأى فلانا ، ونأى عنه ينأى ـ من باب قطع ـ نأيا ، وتناءى عنه تنائيا ، وانتأى عنه انتئاء ؛ إذا بعد « مكفور » تقول : كفر فلان النعمة يكفرها ـ من باب نصر ـ كفرا ـ بفتح الكاف و بضمها ـ وكفورا وكفرانا ؛ إذا جحدها وسترها ، وذلك ضد الشكر ، وفى دعاء القنوت « ولا نكفرك » أصله : ولا نكفر نعمتك ، وقال الأعلم : « والمكفور هنا من كفر النعمة وجحودها » اهـ .

المعنى : قال الأعلم : « مدح الوليد بن عقبة ، ووصف نعمة أنعمها عليه مع بعده وتنائيه عنه » اهـ .

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « امرأ » اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة « خصنى » خص : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى امرأ ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول أول « عمدا » يصح أن يكون حالا من فاعل خص بتأويله بمشتق : أى خصنى عامدا ، ويجوز أن يكون مفعولا مطلقا بتأويل خصنى خصوص عمد ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه « مودته » مودة : مفعول ثان لخص ، وأصله مجرور بالباء لما علمت فى لغة البيت من أن هذا الفعل يتعدى فى الأصل إلى مفعولين ينصب أحدهما بنفسه والآخر بواسطة الباء ، فلما حذف الباء أوصل الفعل إلى الثانى بنفسه فانتصب ، ويسمى هذا باب الحذف والإيصال ، أى : حذف الحرف الذى كان الفعل يتعدى به وإيصال الفعل إلى الاسم الذى كان مجرورا بذلك الحرف بغير واسطة ، ومودة مضاف وضمير الغائب مضاف إليه مبنى على الضم فى محل جر « على التنائى » جار ومجرور متعلق بخص « لعندى » اللام هى اللام المزحلقة التى تدخل على خبر إن المكسورة وعلى معمول خبرها ، وعند : ظرف متعلق بمكفور الآتى آخر

... ...

البيت ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « غير » خبر إن الواقعة فى أول البيت ، وهو مضاف و « مكفور » مضاف إليه مجرور بالكسرة .

الشاهد فيه : فى هذا البيت شاهدان من شواهد النحاة .

أما الشاهد الأول ففى قوله « لعندى » حيث دخلت لام الابتداء على معمول خبر إن . قال سيبويه (ج ١ ص ٢٨١) : « وتقول : إن زيدا لفيها قائما (ووجهه أن تدخل اللام على خبر إن ، ويكون الجار والمجرور هو خبر إن ، وقائما : حالا من الضمير المستكن فى الخبر العائد إلى المبتدأ) وإن شئت ألغيت لفيها كأنك قلت : إن زيدا لقائم فيها . ويدلك على أن لفيها تلغى أنك تقول : إن زيدا لبك مأخوذ (يريد بالغاء الجار والمجرور ألا يكون هو الخبر ويكون متعلقا بالخبر ، وتفسيره على الاصطلاح النحوى تصييره لغوا بعد أن كان مستقرا) قال الشاعر * إن امرأ خصنى عمدا مودته ــ البيت * فلما دخلت فيما لا يكون إلا لغوا عرفنا أنه يجوز فى فيها ويكون لغوا لأن فيها قد تكون لغوا » اه . فأنت ترى أن سيبويه قد استدل بهذا البيت على أنه يجوز دخول اللام على معمول خبر إن مع إخلاء الخبر من هذه اللام .

وبهذا البيت استدل البصريون على أن اللام فى قولك « لزيد قائم » هى لام الابتداء قد دخلت على المبتدأ .

فأما الكوفيون فيذهبون إلى أن هذه اللام لام جواب القسم ، والأصل عندهم فى قولك لزيد قائم : والله لزيد قائم ، فحذف القسم اكتفاء بدلالة اللام عليه ، قالوا : لأنها لو كانت لام الابتداء لم يجز أن تدخل إلا على المبتدأ ، لكنا رأيناها تدخل على المفعول به فى نحو قولك : لزيدا عمرو ضارب ، والمفعول لا يكون إلا منصوبا ، فلو كانت هذه اللام لام الابتداء لكان يجب أن يكون ما بعدها مرفوعا ، ولما كان يجوز أن يليها المفعول الذى يجب أن يكون منصوبا .

قال ابن الأنبارى فى الرد على هذه الحجة : «قلنا: الأصل فى اللام ههنا أن تدخل على زيد الذى هو المبتدأ ، وإنما دخلت على المفعول الذى هو معمول الخبر لأنه لما قدم فى صدر الكلام وقع موقع المبتدأ؛ فجاز دخول اللام عليه ؛ لأن الأصل فى هذه اللام أن تدخل على المبتدأ ، فاذا وقع المفعول موقعه جاز أن تدخل هذه اللام عليه كما تدخل على المبتدأ ، وإذا جاز دخول هذه اللام على معمول الخبر إذا وقع موقعه كقولك : إن زيدا لطعامك آكل ، وكقول الشاعر * إن امرأ خصنى عمدا مودته ــ البيت * وإن كان الأصل فيها أن تدخل بعد نقلها عن الاسم على الخبر لا على معموله لوقوعه موقعه ؛ فكذلك يجوز دخول هذه اللام على المفعول إذا وقع موقع المبتدأ ، وإن كان الأصل فيها أن تدخل على المبتدأ ؛ لوقوعه موقعه » اه كلامه بحروفه .

وأما الشاهد الثانى ــ وهو المقصود للشارح من الإتيان بهذا البيت هنا ــ ففى قوله «لعندى»

... ...

أيضا حيث تقدم معمول المضاف إليه الذى هو قوله مكفور على المضاف الذى هو قوله غير ، والأصل أن ذلك لا يجوز ـ على ما بينه الشارح ـ إلا أنه لما كان المضاف والمضاف إليه ههنا بمنزلة عامل منفى بلا جاز أن يتقدم معمول المضاف إليه على المضاف ، أفلست ترى أنه يجوز لك أن تقول : أنا زيدا لا أضرب ، فتقدم « زيدا » على عامله الذى هو « أضرب » مع الفصل بينهما بلا النافية ؟ فلما كانت « غير » إذا كان المراد بها النفى بمنزلة لا ، وكان ما أضيفت إليه بمنزلة أضرب ، وكان تقديم معمول أضرب غير محظور ؛ كان تقديم معمول ما أضيفت غير الدالة على النفى جائزا غير ممنوع منه . وقد رأيت فى باب المبتدأ والخبر أنهم جعلوا مرفوع ما أضيفت إليه «غير الواقعة» مبتدأ سادا مسد خبر غير نفسها فى نحو قول الشاعر :

غَيْرُ لاهٍ عِدَاكَ فَاطَّرِحِ اللَّهْـ ... وَ وَلاَ تَغْـتَرِرْ بِعَارِضِ سَلِمْ

وقول أبى نواس :

غَيْرُ مَأْسُـوفٍ عَلَى زَمَنٍ ... يَنْقَضِى بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ

وذلك لتنزيلهم «غير» منزلة حرف النفى وكأن ما معنا حرف نفى داخل على وصف يكتفى بمرفوع ، فكأنه قد قيل : ما لاه عداك ، وما مأسوف على زمن ، فكذلك ههنا كأنه قد قيل : لعندى لا يكفر ، فافهم ذلك .

المضاف إلى ياء المتكلم

إنما أفرده بالذكر لأن فيه أحكامًا ليست فى الباب الذى قبله ، أشار إلى ذلك بقوله :

(آخِرَ مَا أُضِيفَ لِليَا اُكْسِرْ) أى : وجوبًا (إِذَا * لَمْ يَكُ مُعْتَلاً) : منقوصًا ، أو مقصورا (كَرَامٍ وَقَذَى * أَوْ يَكُ) مثنًّى أو مجموعا على حدّه (كَابْنَيْنِ وزَيْدِينَ ؛ فَذِى) الأربعةُ (جَمِيعُهَا) آخرُها واجبُ السكون ، و (الْيَا بَعْدُ) أى : بعدَها (فَتْحُهَا احْتُذِى) أى اتُّبع . (وَتُدْغَمُ الْيَا) من المنقوص والمثنى والمجموع على حدّه فى حالتى جرهما ونصبهما (فِيهِ) أى : فى الياء المذكورة ، يعنى ياء المتكلم (وَ) كذا (الْوَاوُ) من المجموع حال رفعه : فتقول : هٰذَا رامِيَّ ، ورأيت رَامِيَّ ، ومررت بِرَامِيَّ ، ورأيت ابْنَيَّ وزَيْدِيَّ ، ومَرَرْتُ بابْنَيَّ وزَيْدِيَّ ، وهٰؤُلاَء زَيْدِيَّ . والأصل فى المثنى والمجموع المنصوبين أو المجرورين : ابْنَيْنِ لى ، وزَيْدِينَ لى ، فحذفت النون واللام للإضافة ، ثم أدغمت الياء فى الياء . والأصل فى الجمع المرفوع : زَيْدُوىَ ، فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقُلِبَت الواو ياء ، ثم قلبت الضمة كسرة لتصح اليآء ، ومنه قوله عليه الصلاة والسلام « أَوَ مُخْرِجِيَّ هُمْ » وقول الشاعر :

٦٧٢ — أَوْدَى بَنِيَّ وأَعْقَبُونِى حَسْرَةً عِنْدَ الرُّقَادِ وعَبْرَةً لاَ تُقْلِعُ

---

٦٧٢ — هذا بيت من قصيدة لأبى ذؤيب الهـذلى ، واسمه خويلد بن خالد بن محرث بن زبيد بن مخزوم بن صاهلة بن كاهل بن الحرث بن تميم بن سعد بن هذيل . وكان شاعرا فحلا ، لا غميزة فيه ولا وهن ، وهُو أحد المخضرمين ممن أدرك الجاهلية والإسلام ، فأسلم وحسن إسلامه وكان له خمسة بنين ، وكانوا قد هاجروا إلى مصر وهم رجال ذوو بأس ونجدة فأصابهم الطاعون فهلـكوا جميعا فى عام واحد ، وفيهم يقول أبو ذؤيب قصيدته هذه ، و يعدها العلماء فى الذروة العليا من الشعر ، وأولها قوله :

أَمِنَ الْمَنُونِ وَرَيْبِهَا تَتَوَجَّعُ وَالدَّهْرُ لَيْسَ بِمُعْتِبٍ مَنْ يَجْزَعُ

قَالَتْ أُمَيْمَةُ : مَا لِجِسْمِكَ شَاحِباً مُنْذُ ابْتُذِلْتَ وَمِثْلُ مَالِكَ يَنْفَعُ

... ...

أَمْ مَا لِجَنْبِكَ لاَ يُلاَئِمُ مَضْجَعاً ... إلاَّ أقَضَّ عَلَيْكَ ذَاكَ الْمَضْجَعُ
فَأَجَبْتُهَا أَمَّا لِجِسْمِي أَنَّهُ ... أَوْدَى بَنِيَّ مِنَ الْبِلاَدِ فَوَدَّعُوا
أَوْدَى بَنِيَّ وَأَعْقَبُونِي حَسْرَةً ... بَعْدَ الرُّقَادِ ... البيت ، وبعده :
سَبَقُوا هَوَيَّ وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمُ ... فَتُخُرِّمُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ
فَغَبَرْتُ بَعْدَهُمُ بِعَيْشٍ نَاصِبٍ ... وَإِخَالُ أَنِّي لاَحِقٌ مُسْتَتْبَعُ

اللغة : « المنون » الموت ، فعول بمعنى فاعل من المنّ ، وهو القطع ، وذلك لأن الموت يمن كل شيء : يضعفه وينقصه ويقطعه ، وهو يذكر ويؤنث ، فأما من ذكره فقد حمله على الموت ، وأما من أنثه فقد حمله على المنية ، وبيت أبى ذؤيب هـذا يروى فيه « وريبه » بالتذكير ، ويروى فيه «وريبها» بالتأنيث . والتأنيث أكثر ، ومن شواهده ما أنشده عبد الرحمن بن أخي الأصمعى عن عمه :

غُلاَمُ وَغًى تَقَحَّمَهَا فَأَبْلَى ... فَخَانَ بَلاَءَهُ الدَّهْرُ الْخَئُونُ
فَإِنَّ عَلَى الْفَتَى الْإِقْدَامَ فِيهَا ... وَلَيْسَ عَلَيْهِ مَا جَنَتِ الْمَنُونُ

وقول النابغة :

وَكُلُّ فَتًى وَإِنْ أَمْشَى وَأَثْرَى ... سَتُخْلِجُهُ عَنِ الدُّنْيَا الْمَنُونُ

وقول عمرو بن حسان :

تَمَخَّضَتِ الْمَنُونُ لَهُ بِيَوْمٍ ... أَنَى وَلِكُلِّ حَامِلَةٍ تَمَامُ

وقول أبى طالب :

أَيُّ شَيْءٍ دَهَاكَ أَوْ غَالَ مَرْعَا ... كَ ؟ وَهَلْ أَقْدَمَتْ عَلَيْكَ الْمَنُونُ؟

وجعله عدى بن زيد جمعا ، وذلك فى قوله :

مَنْ رَأَيْتَ الْمَنُونَ خَلَّدْنَ أَمْ مَنْ ... ذَا عَلَيْهِ مِنْ أَنْ يُضَامَ خَفِيرُ ؟

وقول أبى ذؤيب فى أبيات الشاهد « وريبها » ريب الدهر : حوادثه ، وريب المنون : أسبابها ، وفى التنزيل الكريم : (نَتَرَبَّصُ بِهِ رَيْبَ الْمَنُونِ) ويقال : المنون فى الآية الدهر ، وريبه أحداثه ، وبه فسروا بيت أبى ذؤيب ، وقول الأعشى ميمون بن قيس :

أَأَنْ رَأَتْ رَجُلاً أَعْشَى أَضَرَّ بِهِ ... رَيْبُ الْمَنُونِ وَدَهْرٌ مُتْبِلٌ خَبِلُ

... ...

« تتوجع » تتشكى وتتفجع ، والمراد تظهر وجيعتك باعلان الشكوى منها « بمعتب » المعتب — بضم الميم — اسم الفاعل من قولك : أعتب فلان فلانا ، إذا أعطاه العتبى وأرضاه وترك ما كان يغضب عليه من أجله ورجع إلى ما يرضيه عنه بعد إسخاطه إياه عليه ، وحقيقته : أزال عتبه وسخطه ؛ فالهمزة فيه همزة السلب ، كما فى أشكاه بمعنى أزال شكايته « يجزع » تقول : جزع فلان من كذا يجزع — من باب فرح — جزعا وجزوعا ، إذا لم يصبر عليه فأظهر الحزن ، « قالت أميمة — البيت » أميمة : اسم امرأته ، والشاحب : المتغير ، وتقول : شحب لونه يشحب — من أبواب قطع ونصر وكرم — شحوبا وشحوبة — بضم الشين فيهما ؛ إذا تغير من هزال أو جوع أو سفر ، وتقول : شحب جسمه أيضا ، إذا تغير ، حكاه فى الصحاح . وابتذلت — بالبناء للمجهول — يريد منذ ابتذلت نفسك بعد أن مات من كان يكفيك ضيعتك من بنيك ، وقوله « ومثل مالك ينفع » يريد به أن لديه من المال ما يتمكن معه من أن يشترى العبيد أو يؤجر العسفاء الذين يقومون له بما يريد « أم ما لجنبك لا يلائم مضجعا — البيت » لا يلائم : لا يوافق ، والمضجع — بفتح الميم والجيم جميعا — اسم المكان من قولك : ضجع الرجل يضجع — من باب قطع — ضجعا وضجوعا ، إذا وضع جنبه على الأرض ؛ فهو ضاجع ، وأقض عليك : صار تحت جنبك مثل قضيض الحجارة ، وهى صغار الحجارة « فأجبتها أما لجسمى — البيت » أما : مركبة من أن المفسرة وما الموصولة ، وما : مبتدأ خبره المصدر المنسبك من أن وما بعدها ، وكأنه قد قال : فأجبتها قائلا لها : الذى لجسمى هو هلاك بنى ، وأودى : هلك ، وتقول : أودى يودى إيداء فهو مود « أودى بنى وأعقبونى غصة — البيت » أعقبونى : خلفوا لى وأورثونى ، والغصة — بضم الغين — الشجا وما اعترض فى الحلق فأشرق ، وتقول : غص فلان بالطعام يغص غصصا — من باب فرح يفرح فرحا — إذا اعترض فى حلقه شىء فمنعه التنفس ، وقالوا : غص فلان بالحزن وبالغيظ ، على التشبيه . والرقاد : النوم ، وإنما خص ظهور الغصة بوقت الرقاد لأن الرقاد إنما يكون فى الليل ، والليل عندهم مثار الهموم والأشجان ، ألا ترى ذلك الذى يقول :

نَهَارِى نَهَارُ النَّاسِ حَتَّى إذَا بَدَا ... لِيَ اللَّيْلُ هَزَّتْنِي إلَيْكِ الْمَضَاجِعُ

والعبرة — بفتح العين المهملة وسكون الباء — الدمعة ، ولا تقلع : لا تكف ولا تفارقنى ، وتقول : أقلع فلان عن كذا ، إذا كف عنه وتركه ، وتقول أيضا : قد أقلعت الحمى عن فلان ، إذا غادرته « سبقوا هوى » هذا هو الشاهد الآتى (رقم ٦٧٣) وسنشرحه هناك شرحا وافيا « فغبرت بعدهم — البيت » غبرت : بقيت ، وتقول : غبر فلان يغبر غبورا — مثل قعد يقعد قعودا — إذا بقى ومكث ، وإذا ذهب ومضى ، فهو من الأضداد ، وناصب : ذو نصب وهو التعب كلابن وتامر ،

... ...

على النسب ، ويقال : هو فاعل بمعنى مفعل ، وكأنه قد قال : بقيت فى عيش منصب . ويقال : هو فاعل بمعنى مفعول فيه : أى عيش يتعب فيه صاحبه ، كيوم عاصف : أى تعصف فيه الريح ، وإخال : أظن ، ولاحق : ذاهب فى أثرهم .

الإعراب : « أودى » فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر « بنى » فاعل مرفوع بالواو المنقلبة ياء نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، وهو مضاف وياء المتكلم المدغمة فى الياء المنقلبة عن الواو مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر « وأعقبونى » الواو حرف عطف ، وأعقب : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وواو الجماعة فاعله مبنى على السكون فى محل رفع ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول أول مبنى على السكون فى محل نصب « حسرة » مفعول ثان منصوب بالفتحة الظاهرة « عند » ظرف متعلق بأعقب ، أو بمحذوف صفة لحسرة ، وهو مضاف و « الرقاد » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « وعبرة » الواو حرف عطف ، عبرة : معطوف على حسرة منصوب بالفتحة الظاهرة « لا تقلع » لا : حرف نفى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، تقلع : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى عبرة ، وجملة الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه فى محل نصب صفة لعبرة .

الشاهد فيه : قوله « بنى » فان أصله « بنون لى » فحذفت النون للاضافة ؛ إذ لا تجامع الإضافة التنوين ولا ما ناب عنه من نون المثنى وجمع المذكر السالم ، وحذفت اللام للتخفيف ؛ فصار « بنوى » فاجتمع واو وياء وإحداهما سابقة بالسكون ؛ فقلبت الواو ياء ، ثم أدغمت الياء فى الياء لاجتماع مثلين أولهما ساكن ، فصار « بَنُيَّ » ثم قلبت الضمة كسرة لمناسبة الياء ، فصار « بَنِيَّ »

وههنا أمور لابد أن ننبهك إليها :

أولها : أن ما قبل ياء المتكلم فى مثل هذا لا يجوز كسره كما هو الأصل فيما قبل ياء المتكلم ، بل لابد من تسكينه ، والسر فى هذا — فى هذا المثال — أن الحرف الذى قبل ياء المتكلم واجب الإدغام لما عرفت ، والحرف المدغم ليس قابلا للتحريك بتة ، وهذا مما لا اختلاف فيه فى لغة جميع العرب ؛ لأن الاختلاف فيه بأن يسكنه قوم ويحركه آخرون غير ممكن .

وثانيها : أن ياء المتكلم نفسها واجبة الفتح فى لغة جمهرة العرب ، ووجهه عندهم قصد التخفيف ؛ فان اجتماع ياءين وكسر ثانيتهما على ما هو الأصل فى التخلص من التقاء الساكنين ثقيل ، وبنو يربوع وحدهم يجيزون فى ياء المتكلم فى هذا الوضع الكسر ، وهو مطرد عندهم فى ياء المتكلم التى أضيف إليها جمع مذكر سالم ، وعليه قراءة حمزة والأعمش ويحيى بن وثاب : (مَا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيِّ) ووجه ذلك عندهم أن الأصل الأصيل فى ياء

هذا إذا كان ما قبل الواو مضموما كما رأيت، وإليه أشار بقوله: (وَإِنْ * مَا قَبْلَ وَاوٍ ضُمّ فَاكْسِرْهُ يَهُنْ) فإن لم ينضمّ بل انفتح بقى على فتحه، نحو مُصْطَفَوْنَ فتقول: جاء مُصْطَفَيَّ (وَأَلِفاً سلِّمْ) من الانقلاب، سواء كانت للتثنية نحو يَدَايَ، أو للمحمول على التثنية نحو ثِنْتَايَ، بالاتفاق، أو آخر المقصور نحو عَصَايَ، على المشهور (وَفِي الْمَقْصُورِ عَنْ * هُذَيْلٍ انْقِلاَبُهَا يَاءً حَسَنْ) نحو عَصَيَّ، ومنه قوله:

المتكلم السكون لأنه الأصل فى كل مبنى، والياء التى قبلها ساكنة للادغام، والأصل فى التخلص من التقاء الساكنين الكسر. وقد حكى هذه اللغة عن بنى يربوع الفراء وقطرب، وأجازها أبو عمرو بن العلاء، ووجه إجازته ما ذكرنا.

وثالثها: أنكر أبو العلاء المعرى قراءة حمزة ومن ذكرنا معه، فقال: «أجمع أصحاب العربية على كراهة قراءة حمزة فى (وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيِّ) بالكسر»، وقد سبقه إلى هذا الإنكار جماعة من النحاة، قال الكسائى: «كان نصير النحوى يحمل قراءة حمزة على اللحن، وكان أهل النحو يحسبونه من حمزة غلطا» اهـ.

وقد شنع ابن هشام على أبى العلاء المعرى بسبب إنكاره قراءة حمزة، فقال: «والمعرى له قصد فى الطعن على علماء الإسلام، ولعل الذين كسروا لغتهم إسكان ياء الإضافة، فالتقى معهم ساكنان، ونظيره الكسر فى شد، وفى مع القوم، وإن كان الكسر فى الياء أثقل» اهـ. وقال المرادى فى شرحه على التسهيل: «وزعم القاسم بن معين أن قراءة حمزة صواب، وكان ثقة بصيرا، ولا التفات إلى من طعن فى قراءة حمزة هذه. ومن حفظ حجة على من لم يحفظ» اهـ وقول المرادى «ومن حفظ حجة على من لم يحفظ» إشارة منه إلى أن مرجع القراءات فى القرآن ليس هو الرأى والقياس على وجوه العربية المعروفة، وإنما مرجعه إلى الرواية والسماع المتصل سنده برسول الله صلى الله عليه وسلم، فمن روى قراءة منها وهو ثقة عدل فى روايته ضابط لم يكن لنا أن ننكر عليه مستندين إلى أنا لا نعرف لهذه القراءة وجها فى العربية، فكم من وجوه العربية التى جهلناها، والقراءة نفسها تثبت وجه العربية إن لم يكن معروفا لنا؛ لأنها متلقاة عن أفصح العرب قاطبة، فهو لا ينطق إلا بما يسوغ فى العربية، ولا يقبل من أحد أن يقرأ أمامه فى كتاب الله إلا بما يصح عربية، فيكون ذكر واحد من القراء وجها غير معروف لنا بمنزلة أن يحفظ أحد علماء العربية شاهدا لا يحفظه غيره؛ فاذا ثبت ـ من جهة أخرى كما ثبت فى تخريج هذه القراءة ـ أن هذه لغة قوم من العرب بأعيانهم كان ذلك من أقوى الدلائل على صحة هذه القراءة، ولم يكن لأحد أن ينكرها.

٦٧٣ — سَبَقُوا هَوَىَّ وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمُ فَتُخُرِّمُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ

وحكى هذه اللغة عيسى بنُ عُمر عن قُرَيش ، وقرأ الحسن « يا بُشْرَىَّ » .

---

٦٧٣ — هذا البيت من مرثية أبي ذؤيب الهذلى التى سبق التعريف بها فى شرح الشاهد السابق (رقم ٦٧٢) وقد ذكرنا مع شرح الشاهد السابق جملة من أبياتها منها هذا البيت ، و بعد ما أنشدناه هناك مباشرة قوله :

وَلَقَدْ حَرَصْتُ بِأَنْ أُدَافِعَ عَنْهُمُ فَإِذَا الْمَنِيَّةُ أَقْبَلَتْ لاَ تُدْفَعُ
وَإِذَا الْمَنِيَّةُ أَنْشَبَتْ أَظْفَارَهَا أَلْفَيْتَ كُلَّ تَمِيمَةٍ لاَ تَنْفَعُ
فَالْعَيْنُ بَعْدَهُمُ كَأَنَّ حِدَاقَهَا سُمِلَتْ بِشَوْكٍ فَهْيَ عُورٌ تَدْمَعُ
حَتَّى كَأَنِّى لِلْحَوَادِثِ مَرْوَةٌ بِصَفَا الْمُشَرَّقِ كُلَّ يَوْمٍ تُقْرَعُ
وَتَجَلُّدِى لِلشَّامِتِينَ أُرِيهِمُ أَنِّى لِرَيْبِ الدَّهْرِ لاَ أَتَضَعْضَعُ
وَالنَّفْسُ رَاغِبَةٌ إِذَا رَغَّبْتَهَا وَإِذَا تُرَدُّ إِلَى قَلِيلٍ تَقْنَعُ
وَلَئِنْ بِهِمْ فَجَعَ الزَّمَانُ وَرَيْبُهُ إِنِّى بِأَهْلِ مَوَدَّتِى لَمُفَجَّعُ
كَمْ مِنْ جَمِيعِ الشَّمْلِ مُلْتَئِمِ الْقُوَى كَانُوا بِعَيْشٍ قَبْلَنَا فَتَصَدَّعُوا
وَالدَّهْرُ لاَ يَبْقَى عَلَى حَدَثَانِهِ جَوْنُ السَّرَاةِ لَهُ جَدَائِدُ أَرْبَعُ
صَخِبُ الشَّوَارِبِ لاَ يَزَالُ كَأَنَّهُ عَبْدٌ لِآلِ أَبِى رَبِيعَةَ مُسْبَعُ
أَكَلَ الْجَمِيمَ وَطَاوَعَتْهُ سَمْحَجٌ مِثْلُ الْقَنَاةِ وَأَزْعَلَتْهُ الْأَمْرُعُ
بِقَرَارِ قِيعَانٍ سَقَاهَا وَابِلٌ وَاهٍ ، فَأَثْجَمَ بُرْهَةً لاَ يُقْلِعُ
فَلَبِثْنَ حِيناً يَعْتَلِجْنَ بِرَوْضِهِ فَيَجِدُّ حِيناً فِي الْعِلاَجِ وَيَشْمَعُ
حَتَّى إِذَا جَزَرَتْ مِيَاهُ رُزُونِهِ وَبِأَىِّ حِينِ مِلاَوَةٍ تَتَقَطَّعُ
ذَكَرَ الْوُرُودَ بِهَا وَشَاقَى أَمْرَهُ شُؤْمٌ وَأَقْبَلَ حَيْنَهُ يَتَتَبَّعُ
فَافْتَنَّهُنَّ مِنَ السَّوَاءِ ، وَمَاؤُهُ بَثْرٌ ، وَعَانَدَهُ طَرِيقٌ مَهْيَعُ
فَكَأَنَّهَا بِالْجِزْعِ بَيْنَ نُبَايِعٍ وَأُولاَتِ ذِى الْعَرْجَاءِ نَهْبٌ مُجْمَعُ

... ...

اللغة : « سبقوا هوىّ ـ البيت » معنى هذه العبارة أنهم ماتوا قبلى وكنت أحب أن أموت قبلهم ، أى : سبقوا وتقدموا ما كنت أشتهيه وأهواه ، وهوىّ ـ بتشديد الياء ـ هواى ، بلغة هذيل ، وستعرفه فى بيان الاستشهاد . وأعنقوا : أسرعوا ، وحرفيته ساروا العنق ، والعنق ـ بفتح العين والنون جميعا ـ ضرب من السير السريع ، قال الشاعر :

يَا نَاقُ سِيرِى عَنَقًا فَسِيحَا ... إِلَى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحَا

وقد جعل ذهابهم إلى الموت مما اشتهاه أبناؤه ورغبوا فيه ، ولاشك أنهم لم يهووا ذلك ولم يرغبوه ولكنه ضرب به مثلا ؛ لشدة سرعتهم إلى الموت، كما أن من يشتهى شيئا ويحرص عليه يكون شديد السرعة إليه . وتخرموا ـ بالبناء للمجهول ـ انتقصوا ، وأراد أنهم ذهبوا واحدا بعد واحد فكلما ذهب واحد فقد انتقص جمعهم ، والمصرع : الموضع الذى يصرع فيه « فالعين بعدهم كأن حداقها ـ البيت » الحداق ـ بكسر الحاء ـ جمع حدقة ، وللعين حدقة واحدة ، ولكنه جعل كل جزء مما حولها حدقة ثم جمعها ، وسملت ـ بالبناء للمجهول ـ فقئت « حتى كأنى للحوادث مروة ـ البيت » المروة : واحدة المرو ، وهى حجارة بيض يقدح منها النار ، يقول : أنا من كثرة ما نزل بى من الكوارث ونابنى من الأحداث كمروة يقرعها مرور الناس بها ، وخص المشرق ـ وهو المصلى ـ لأنه أكثر مكان يمر به الناس « والدهر لا يبقى على حدثانه ـ البيت » أراد بجون السراة حمارا ، والجون ههنا : الأسود إلى حمرة ، والسراة ـ بفتح السين ـ أعلى الظهر ، والجدائد : جمع جدود ، وهى الأتان التى خف لبنها « صخب الشوارب ـ البيت » الشوارب : جمع شارب ، وهو مجرى الماء فى الحلق ، ومعنى كونه صخب الشوارب أنه كثير النهيق ، واختلف فى أبى ربيعة ، فقيل : هو أبو ربيعة بن المغيرة أحد بنى مخزوم ، وهو جد الشاعر المعروف عمر ابن أبى ربيعة ، وكان أبو ربيعة هذا كثير الخدم والعبيد ، وقيل : هو أبو ربيعة بن ذهل بن شيبان ، وقيل : هو أحد بنى عامر بن ليث بن بكر ، وقيل غير هذا كله ، والمسبع ـ بضم الميم وفتح الباء ـ الذى ترك للسباع ، أو هو الذى وقع السباع فى غنمه ؛ فما يزال يصيح « أكل الجميم ـ البيت » الجميم : النبت الذى يكثر ويلتف حتى يصير كأنه جمة ، وطاوعته : انقادت له وذلت ، والسمحج : هى الطويلة على وجه الأرض ، وأراد أتانا ، وأزعلته : نشطته ، والزعل : النشاط والمرح ، والأمرع : جمع مرع ـ بفتح الميم وراؤه ساكنة أو مفتوحة ـ وهو الخصب « بقرار قيعان ـ البيت » القرار : جمع قرارة ، وهى المكان الذى يستقر فيه الماء ، ويكون فى منخفض الأودية ، والقيعان : جمع قاع ، والواهى : المنكسر ، فكأن المطر لكثرته وشدة تدفقه قد انكسر وأثجم : ثبت وأقام ، والبرهة ـ بضم الباء وسكون الراء ـ القطعة من الزمان ، ولايقلع : لا يكف « فلبثن حينا ـ البيت » عنى الحمير ، ويعتلجن : يعض بعضهن بعضا ويرمحه ويعارضه ، وذلك

... ...

إنما يحدث من فرط النشاط ، و يشمع : يلعب و يمزح ، أراد يجد حينا و يمزح حينا آخر « حتى إذا جزرت ـ البيت » جزرت : نقصت وغارت ، والرزون : أماكن فى الجبل يكون فيها الماء ، والملاوة ـ بتثليث الميم ـ الزمن « ذكر الورود بها ـ البيت » يعنى الحمار ، يريد أنه حين انقطعت عنه مياه السماء احتاج إلى العيون التى كان قد اعتاد ورودها من قبل ، وشاقى أمره شؤم : هو فاعل من الشقاء ، والحين : الهلاك والموت ، و يجوز أن يكون الحين فاعل أقبل ، وأن يكون مفعول يتتبع ، و يروى مرفوعا ومنصوبا « فافتنهن من السواء ـ البيت » افتنهن : فرقهن يطاردهن فنونا من الطرد ، والسواء : رأس الحرة ، وهى الأرض ذات الحجارة السود ، والبثر : الكثير ، وعانده : عارضه ، والمهيع : الطريق الواضح « فكأنها بالجزع ـ البيت » الجزع : منقطع الوادى ، ونبايع : موضع ، والعرجاء : أكمة أو هضبة « وأولات ذى العرجاء » أماكن حولها ، والنهب : المنهوب ، ومجمع : قد جمع بعضه إلى بعض .

الإعراب : « سبقوا » سبق : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وواو الجماعة فاعله مبنى على السكون فى محل رفع « هوى » مفعول به ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف المنقلبة ياء منع من ظهورها التعذر ، وياء المتكلم مضاف إليه « وأعنقوا » الواو حرف عطف ، أعنقوا : فعل وفاعل ، والجملة معطوفة بالواو على جملة سبقوا هوى « لهواهم » اللام حرف جر ، وهوى : مجرور به ، والجار والمجرور متعلق بأعنقوا ، وهوى مضاف وضمير جماعة الغائبين مضاف إليه مبنى على الضم فى محل جر « فتخرموا » الفاء حرف عطف ، تخرم : فعل ماض مبنى للمجهول مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وواو جماعة الذكور نائب فاعل مبنى على السكون فى محل رفع « ولكل » الواو واو الحال ، لكل : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وكل مضاف و « جنب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « مصرع » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « هوى » فإنه اسم مقصور مضاف إلى ياء المتكلم ، وقد انقلبت ألف المقصور ياء ثم أدغمت فى ياء المتكلم ، وهذه لغة هذيل ، وهم حى من مضر ، وأبوهم هذيل بن مدركة بن إلياس بن مضر ؛ فهذيل أخو خزيمة بن مدركة ، وأمهما هند بنت و برة .

وههنا أمور لابد أن ننبهك إليها :

أولها : أن الشارح ـ تبعا لابن هشام فى أوضحه وغيره ـ نسب هذه اللغة إلى هذيل ، وقد اقتصر على ذلك ابن هشام ، وزاد الشارح نسبتها إلى قريش حكاية عن عيسى بن عمر ، والأثبات

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : يستثنى مما تقدم ألف لَدَى وَعَلَى الاسمية ، فإن الجميع اتفقوا على قلبها ياء(١) ، ولا يختص بياء المتكلم ، بل هو عام فى كل ضمير ، نحو لَدَيْهِ وعَلَيْهِ ، ولَدَيْنَا وعَلَيْنَا .

المحققون من العلماء لا يجعلون قلب ألف المقصور المضاف إلى ياء المتكلم ياء قاصرا على لغة هذيل وقريش ، بل حكاها الواحدى فى البسيط عن طيئ . وقد قرأ أبو عاصم الجحدرى وابن إسحاق وعيسى بن عمر (فَمَن أتَّبَعَ هُدَىَّ) وقرأوا : (هِىَ عَصَىَّ) وقد عرفت فى شرح الشاهد السابق أن القراءة رواية متصلة السند بالرسول صلى الله عليه وسلم .

وثانيها : أن أمر هذه اللغة العربية عجيب كل العجب ؛ فبيناهم يقلبون الياء الساكنة ألفا لانفتاح ما قبلها ، فيقولون فى طيئى — عند النسب إليه — : طائى ، ويقولون فى ييجل : ياجل ويقولون فى عليه : علاه ، ويقول راجزهم :

طَارُوا عَلاَهُنَّ فَطِرْ عَلاَهَا وَاشْدُدْ بِمَثْنَى حقبٍ حقْوَاهَا

نقول : بيناهم يقلبون الياء الساكنة المفتوح ما قبلها ألفا فى هذا وأشباه له كثيرة طلبا إلى الخفة وجريا وراءها بقدر الممكن ؛ تراهم يقلبون الألف ياء حتى تكون ياء ساكنة مفتوحا ما قبلها ، فى مثل عصىّ وهدىّ وهوىّ ، وإذا ثبتت هذه اللغة عن طيئ كان الأمر أعجب وأغرب ؛ فإنهم هم الذين يحكى عنهم قلب الياء الساكنة المفتوح ما قبلها ألفا ، فيكون من لغتهم فى هدى وعصى وهوى الوقوع فيما يفرون منه فى طائى وياجل وعلاهن وأشباهه .

وثالثها : أن هذه اللغة الغريبة لا تقتصر على قلب الألف ياء عند الإضافة إلى ياء المتكلم كما يفهم من كلام الشارح وغيره ، بل هم يقلبون الألف ياء مع الضمير مطلقا ، ومن هذا قول الراجز :

يَا بْنَ الزُّبَيْرِ طَالَمَا عَصَيْكَا وَطَالَمَا عَنَّيْتَنَا إلَيْكَا

* لَنَضْرِبَنْ بِكَفِّنَا قَفَيْكَا *

أراد « يا ابن الزبير طالما عصيتا » فقلب تاء المخاطب كافا ، وأراد « لنضربن بكفنا قفاكا » فقلب الألف ياء مع أن الكلمة مضافة إلى كاف المخاطب .

وكل هذه لغات نادرة قليلة الاستعمال ، ولعل للضرورة الشعرية مدخلا فى هذه الشواهد .

(١) قد عرفت — مما ذكرناه فى الأمر الثانى من الأمور التى نبهناك إليها فى شرح الشاهد السابق — أن دعوى اتفاق جميع العرب على قلب ألف « على » و « لدى » ياء عند الاتصال بالضمير ليس صحيحا ، وأن من العرب من يبقى ألفهما بحالها ، وقد أنشدنا على ذلك شاهدا ،

الثانى : يجوز إسكان الياء وفتحها مع المضافِ الواجبِ كسرُ آخرِه ، وهو ماسوى الأربع المستثنيات ، وذلك أربعة أشياء : المفرد الصحيح ، نحو غُلَامى وفَرَسى ، والمعلّ الجارى مجراه نحو ظَبْيِي ودَلْوِى ، وجمع التكسير نحو رِجَالِي وهُنُودى ، وجمع السلامة لمؤنث نحو مُسْلِماتى . واختلف فى الأصل منهما : فقيل الإسكان ، وقيل : الفتح . وجمع بينهما بأن الإسكان أصل أوّلُ ؛ إذ هو الأصل فى كل مبنى ، والفتح أصل ثان ؛ إذ هوالأصل فيما هو على حرف واحد . وقد تحذف هذه الياء وتبقى الكسرة دليلا عليها ، وقد يفتح ما وليته فتقلب ألفا ، وربما حذفت الألف وبقيت الفتحة دليلا عليها : فالأول كقوله :

٦٧٤ — خَلِيلِ أَمْلَكُ مِنِّى لِلَّذِى كَسَبَتْ   يَدِى وَمَا لِىَ فِيماَ يَقْتَنِى طَمَعُ

والمؤلف فى هذا الكلام تابع لابن هشام فى أوضحه وغيره وهو تابع لابن مالك ، وقد قال المرادى فى شرح التسهيل « وفى دعواه الاتفاق نظر ، فان بعض العرب لايقلب ؛ فيقول : لداى ، وعلاى » اهـ . والذى يصح أن يحمل عليه كلام ابن مالك وكلام ابن هشام تبعا له وبه يصح كلام الشارح هنا أن يقال : إن العرب على فريقين : ففريق منهم يلتزم فى « على » و « لدى » عند اتصالها بالضمير قلب يائهما ؛ فيقولون : عليك ولديك ، وعليه ولديه ، وعلىّ ولدى ، ولا يجيزون غير هذا ، وفريق يجيز هذا الوجه ، ويجيز أيضا بقاء الألف بحالها ؛ فيقولون : عليك ولديك وعلاك ولداك ، وعليه ولديه وعلاه ولداه ، وعلى ولدى وعلاى ولداى ؛ فيكون قلبُ الألف ياء فى « على » و « لدى » عند اتصالها بالضمير مجمعا عليه فى لغة العرب كلهم ، غير أن بعضهم يلتزمه وبعضهم يجيز معه وجها آخر ؛ ونظيره ما سبق فى انقلاب ألف المقصور ياء عند إضافته للياء ، فان جمهرة العرب يمتنعون منه ، وهذيلا وحدها تجيزه وتستحسنه مع أنها توافق بقية العرب فى جواز بقاء الألف بحالها ، ويدل على هذا قول الناظم « وفى المقصور عن هذيل انقلابها ياء حسن » ولم يقل « واجب » أو « ملتزم » أو نحوهما .

٦٧٤ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق .

اللغة : « خليل » الخليل : الصديق الذى تختص به ، من الخلة — بضم الخاء وتشديد اللام — وهى المحبة والصداقة لا خلل فيها « أملك » أفعل التفضيل من الملك — بكسر الميم أو فتحها أو ضمها — وتقول : ملك فلان الشىء يملكه — من باب ضرب — ملكا وملكة — بضم اللام فى الثانى ، وقيل : يجوز فى لامه الحركات الثلاث — ومعناه احتوى ذلك الشىء قادرا على الاستبداد به « كسبت يدى » جمعته ، تقول : كسبت الشىء أكسبه — من باب ضرب — كسبا وكسبا — بفتح الكاف وكسرها — إذا جمعته وحويته « يقتنى » يملك ، ويقع فى بعض النسخ يقتضى ،

والثانى كقوله :

٦٧٥ - أُطَوِّفُ مَا أُطَوِّفُ ثُمَّ آوِى إلى أُمَّا وَيُرْوِينِي النَّقِيعُ

ومعناه يطلب ، تقول : اقتضى فلان حقه من فلان اقتضاء ؛ إذا طلبه وأخذه ، وتقول : افعل ما تقتضيه مكارم الأخلاق ، تريد افعل ما تطالبك به ، والأول أحسن كثيرا ، ولعل الثانى تحريف « طمع » الطمع - بفتح الطاء والميم جميعا - هو الحرص على الشىء ، وتقول : طمع فلان فى الأمر يطمع - من باب فرح - طمعا وطماعا وطماعية - بفتح الطاء والميم فى الثلاثة .

المعنى : يريد أنه إذا ملك شيئا من المال ونحوه لم يكن له وحده حق الاستبداد به والتصرف فيه ، ولكنه يجعل لصديقه من الحق فيه أكثر مما يجعله لنفسه . فأما إذا ملك صديقه شيئا فانه لا يطمع فيه ولا تتوجه نفسه إليه ، يريد أنه كريم قنوع .

الإعراب : « خليل » مبتدأ ، مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة اكتفاء بكسر ما قبلها منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وهو مضاف وياء المتكلم المحذوفة مضاف إليه « أملك » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « منى » جار ومجرور متعلق بأملك « للذى » جار ومجرور متعلق بأملك أيضا « كسبت » كسب : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء علامة على تأنيث الفاعل « يدى » فاعل مرفوع بضمة مقدرة على ماقبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر ، وجملة الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « وما » الواو حرف عطف ما : حرف نفى « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « فيما » فى : حرف جر ، ما : اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر بفى ، والجار والمجرور متعلق بطمع الآتى « يقتنى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى خليلى ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب بالفعل المضارع محذوف ، وأصل الكلام : ومالى فى الذى يقتنيه خليلى « طمع » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « خليل » حيث حذف ياء المتكلم مكتفيا بكسر ما قبلها ، كما تحذف ياء العلة للعامل بدلالة كسر ما قبلها عليها نحو لم يقض ولم يرم ، وأصله خليلى - إلخ ، فلما لم يتيسر له إثبات الياء حذفها وأبقى الكسرة لتدل عليها . وإنما كانت الياء مقدرة فى هذه الكلمة لأمرين : أولهما أن الرواية فيها بكسر آخرها مع أن العامل الذى أثر فيها - وهو الابتداء - يقتضى الرفع ، وليست الكلمة مبنية ، وثانيهما أن الكلمة مبتدأ ، والمبتدأ لا يكون نكرة محضة ، فتقدير إضافتها للياء يجعلها معرفة فيصح الابتداء .

٦٧٥ - أنشد ابن منظور فى اللسان (ن ق ع) هذا البيت ولم ينسبه ، وقد بحثت عنه

... ...

طويلا حتى وجدته منسوبا إلى شاعر اسمه النقيع بن جرموز العبشمى . وممن نسبه إليه صاحب الوساطة أبو الحسن على بن عبد العزيز الجرجانى (ص ١٤) وصاحب المؤتلف والمختلف أبو القاسم الحسن بن بشر الآمدى (ص ١٩٥) قال الآمدى : «أظنه من عبد شمس بن ربيعة ابن زيد مناة بن تميم ، ذكره ابن الأعرابى فى نوادره ، وأنشد * أطوفما أطوف ... البيت * قال : أراد أمى ، فقال : أما ، وأراه سمى النقيع بهذا البيت » اه .

اللغة : « أطوف » أكثر الطواف والجولان فى البلاد ، وهو كقول الحطيئة :

أُطَوِّفُ مَا أُطَوِّفُ ثُمَّ آوِى   إِلَى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لَكَاعِ

وقال عروة بن الورد ، وهو عروة الصعاليك :

تَقُولُ سُلَيْمَى: لَوْ أَقَمْتَ بِأَرْضِنَا   وَلَمْ تَدْرِ أَنِّى لِلْمُقَامِ أُطَوِّفُ

«النقيع» المحض من اللبن يبرد ، ومثله النقيعة أيضا ، وروى فى اللسان وحده «ويكفينى النقيع»

الإعراب : « أطوف » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «ما» يجوز أن تكون موصولا حرفيا و « أطوف » مضارع وفاعله مستتر فيه ، وما مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر يقع مفعولا مطلقا لأطوف مؤكدا له ، وكأنه قد قال : أطوف تطوافى ، ويجوز أن تكون ماموصولا اسميا مفعولا به لأطوف ، أو نعتا لمصدر محذوف يقع مفعولا مطلقا ، ويكون على كل منهما مبنيا على السكون فى محل نصب و « أطوف » فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة لا محل لها صلة ، والعائد محذوف ، وكأنه قد قال : أطوف الذى أطوفه ، أو أطوف التطواف الذى أطوفه « ثم » حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « آوى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « إلى » حرف جر « أما » مجرور بإلى ، وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المنقلبة ألفا منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وأم مضاف وياء المتكلم المنقلبة ألفا مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر ، والجار والمجرور متعلق بقوله آوى « ويروينى » الواو حرف عطف ، يروى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب « النقيع » فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « أما » فان أصله « أُمِّىَ » فقلب الكسرة التى قبل ياء المتكلم فتحة فصارت الياء متحركة مفتوحا ما قبلها ، فانقلبت هذه الياء ألفا . قال الدنوشرى : « والألف المنقلبة ، هل هى مضاف إليه أولا ؟ محل تأمل » اه وقد أجاب عن هذا الاستفهام الشهاب القاسمى

أراد إلى أمى ، والثالث كقوله :

٦٧٦ — وَلَسْتُ بِمُدْرِكٍ مَا فَاتَ مِنِّى بِلَهْفَ وَلاَ بِلَيْتَ وَلاَ لَوَ انِّى

وأما ياء المتكلم المدغم فيها فالفصيح الشائع فيها الفتح ، كما مر ، وكسرها لغة قليلة حكاها أبو عمرو بن العلاء والفراء وقُطْرب ، وبها قرأ حمزة « مَا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيِّ » . وكسر ياء « عَصَاى » الحسنُ وأبو عمرو فى شاذه وهو أضعف من الكسر مع التشديد .

فقال : « الظاهر أن الألف اسم ؛ لأنها منقلبة عن اسم . وينبغى أن يحكم عليها بأنها مضاف إليه ، وأنها فى محل جر ، ويظهر أثره فى التابع ، بل قد يدعى أن هذه الألف ياء المتكلم غاية مافى الأمر أنه تغيرت صفتها » اه كلامه . وأقول : هذا الذى ذكره الشهاب القاسمى هو الذى نختاره ، وهو الذى أعربنا عليه هذا الشاهد ، وتغير صفتها لا يمنع من اعتبار حقيقتها ، فانها إنما انقلبت ألفا لعلة صرفية ، غاية مافى الأمر أن من قال ذلك اعتبر الفتحة العارضة كالفتحة الأصلية ، واعتبر تحرك الياء وانفتاح ما قبلها فى كلمتين كوجود ذلك فى الكلمة الواحدة ، لما رأى أن المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة ، وخاصة لما كان المضاف إليه على حرف واحد وكان متصلا بالمضاف . وهذا ظاهر إن شاء الله .

٦٧٦ — ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أولاحق ، وقد أنشده فى اللسان (ل هـ ف) عن الأخفش وابن الأعرابى ، ولم ينسبه :

اللغة : « ولست براجع » تقول : رجعت الشىء أرجعه — من باب ضرب — رجعا — كالضرب — ومرجعا — بفتح الجيم وكسرها — وفى التنزيل (فَإِنْ رَجَعَكَ اللهُ) ومعناه رده إلى موضعه الأصلى « فات » تقول : فات الأمر يفوت — من باب قعد — فوتا وفواتا ؛ إذا مضى وذهب وقت فعله « بلهف » أصل اللهف — بسكون الهاء وفتحها — الأسى والحزن والغيظ ، وقيل : هو خاص بالأسى على شىء يفوتك بعد ما تشرف عليه ، والمراد ههنا هذا اللفظ ، قال فى اللسان : « وأما قوله — أنشده الأخفش وابن الأعرابى وغيرهما * فلست بمدرك مافات منى ... (البيت) فانما أراد بأن أقول والهفا ، فحذف الألف » اه وستعرف غرضه من هذا الكلام فى بيان الاستشهاد ، وكذلك قوله « بليت » أراد به هذا اللفظ ، وقوله « لوانى » مثله أيضا .

الإعراب : « لست » ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه مبنى على الضم فى محل رفع « براجع » الباء حرف جر زائد ، راجع : خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله لأنه اسم فاعل يعمل عمل فعله « ما » اسم موصول مفعول به لراجع مبنى على السكون فى محل نصب « فات »

﴿ خاتمة ﴾ فى المضاف إلى ياء المتكلم أربعة مذاهب :

أحدها : أنه معرب بحركات مقدرة فى الأحوال الثلاثة ، وهو مذهب الجمهور .

والثانى : أنه معرب فى الرفع والنصب بحركة مقدرة ، وفى الجر بكسرة ظاهرة ، واختاره فى التسهيل .

فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « منى» جار ومجرور متعلق بفات « بلهف » الباء حرف جر ، ولهف : مجرور بالباء وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم التى انقلبت ألفا ثم حذفت منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، والجار والمجرور متعلق براجع . وستعرف كلاما فى هذا الإعراب عند بيان الاستشهاد « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف زائد لتأكيد النفى « بليت » الباء حرف جر ، ليت قصد لفظه أيضا : مجرور بالباء وعلامة جره كسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة البناء الأصلى ، والجار والمجرور معطوف على الجار والمجرور السابق « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف زائد لتأكيد النفى « لو أنى » معطوف بالواو على ليت مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون البناء الأصلى وكأنه قد قال : ولا بلو أنى .

الشاهد فيه : قوله « بلهف » فإن ظاهر عبارة الشارح أن الباء داخلة على اسم كان مضافا لياء المتكلم ، ثم انفتح ما قبل الياء فانقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم حذفت الألف المنقلبة عن الياء و بقيت الفتحة دليلا عليها ، وأن الشاعر قد قصد هذا اللفظ فأعمل الباء فيه ، وأكثر النحاة يجعلون الباء داخلة على قول محذوف ، و « لهف » منادى بحرف نداء محذوف وأصل الكلام : بقولى يا لهفى ، ثم انفتح ما قبل الياء ، ثم قلبت الياء ألفا ، ثم حذفت الألف ، وكذلك « بليت » أصله بقولى ليت الأمر كان كذا ، وكذلك « لو أنى» أصله بقولى لو أنى فعلت كذا ، مثلا . قال الشيخ خالد فى التصريح : « فالباء فى بلهف متعلقة براجع ، ومجرورها قول محذوف ، أصله بقولى ، ولهف منادى سقط منه حرف النداء ، والأصل يا لهفا ، فحذفت الألف المنقلبة عن ياء المتكلم اجتزاء بالفتحة ، والمعنى : ولست راجعا ما فات منى بقولى يالهفى ، ولا بقولى ليتنى فعلته ، ولا بقولى لو أنى فعلته » اهـ كلامه . ولم نعرب البيت على هذا الوجه ـ وإن كان هو الأشهر فى كلام النحاة ـ لوجهين : أولهما أن هذا الحكم سيأتى فى فصل عقده الناظم لحكم المنادى المضاف لياء المتكلم فيكون تخريج كلامه هنا عليه تكرارا ، وثانيهما أن ذلك لا يتأتى فى الشاهدين السابقين (رقم ٦٧٤ و ٦٧٥) إذ لا يمكن أن تزعم أن « خليـل » منادى بحرف نداء محذوف ؛ فإنك لو قلت ذلك لبقى « أملك » بغير عامل يعمل فيه ، فلو زدت فى تمحلك بأن

والثالث : أنه مبنى ، وإليه ذهب الجُرْجانى وابن الخشاب .
والرابع : أنه لا معرب ولا مبنى ، وإليه ذهب ابنُ جنى .
وكلا هذين المذهبين بَيِّنُ الضعف . والله أعلم .

قلت : أصل الكلام : يا خليلى أنت أملك ، كان فى الكلام اضطراب أى اضطراب ، لأنه يقول بعد ذلك « ومالى فيا يقتنى طمع » كما أنه ليس من اليسير على من له أدنى مسكة من عقل أن يقول فى الشاهد الآخر : إن أصل الكلام : ثم آوى إلى قولى ياأما . فلما لم يمكن ذلك فى الشاهدين السابقين ترجح عندنا أن تجرى هذا الشاهد على غرارهما ، حتى يكون الكلام ههنا فى المضاف لياء المتكلم إذا لم يكن منادى ، والكلام الآتى فى باب النداء خاصا بالمضاف لياء المتكلم إذا كان منادى . ويلزم على هذا أن يكون الشارح قد أراد هنا أن يقرر أن هذه اللغات ليست خاصة بباب النداء ، ولكنها تجرى فى غير النداء كما تجرى فيه ، ثم يلزم شىء آخر ، وهو أن الشارح فى هذا الباب قد ذكر هذا البيت على أحد تخريجين يحتملهما ، وليس فى ذلك شىء ، ولا هو بمنكر من صنيعه ، فقد ذكرنا لك فى مواضع سابقة أنه يستشهد فى باب ببيت على تخريج من تخريجات العلماء فيه ، ثم يستشهد بالبيت نفسه فى باب آخر على تخريج آخر من تخريجات العلماء . وفى هذا القدر الكفاية والمقنع إن شاء الله

* * *

رب إنى أرفع إليك أكفّ الضراعة أن توفقنى إلى ما فيه مرضاتك ، وأن تهيئ لى سبل الخير والفلاح ، وأن تختم لى بخير ماختمت به حياة أوليائك وأصفيائك ، وأن تجعل الآخرة أحب إلى ، وأن تتجاوز لى عما أسلفت ، وأن لا تكلنى إلى نفسى طرفة عين ، ولا أقل من ذلك . يا نعم المعين .

قد تم ــ بحمد الله تعالى وحسن توفيقه ــ طبع الجزء الثالث من شرح الأشمونى مع حواشينا عليه المشتملة على نادر التحقيقات ، ويليه ــ إن شاء الله تعالى ــ الجزء الرابع مفتتحا بباب إعمال المصدر ، نسأله تعالى التوفيق إلى إكماله ؛ إنه لا يوفق إلى الخير سواه .

فهرس

الجزء الثالث من كتاب

شرح الأشمونى

« ا » الموضوعات « ب » أبيات الشواهد

فهرس الموضوعات الواردة فى الجزء الثالث

من شرح الأشمونى

وفى حواشينا عليه[1]

(١) وضعنا حرف (هـ) بجانب رقم الصحيفة إذا كان البحث قد ورد فى حواشينا عليه وحدها ، أو كان قد أشير إليه فى الشرح ثم استوفينا بحثه فى الحواشي ، وذلك كثير كما ترى .

تمت فهرس الموضوعات الواردة فى الجزء الثالث
من شرح الأشمونى وحواشينا عليه

فهرس الشواهد

مرتبة على حروف الهجاء بحسب قوافيها

حرف الهمزة

حرف الباء الموحدة

(١) وانظره أيضا فى (ص ٥٢٢ من هذا الجزء) .

ص	رقم الشاهد	الشاهد	
١٦٩	٥١٦	رَدَدْتُ بِمِثْلِ السِّيدِ نَهْدٍ مُقَلِّصٍ	كَمِيشٍ إِذَا عِطْفَاهُ ماءً تَحَلَّبَا
١٩٠	(١)	[فَقُلْتُ : ادعُ أُخرَى وارفع الصوت جَهْرَةً]	لَعَلَّ أَبِي المِـــغْوَار مِنْكَ قَرِيبُ
٢٠٠	٥٢٦	[وَاهٍ رَأَيْتُ وَشِيكاً صَدْعَ أَعْظُمِه]	وربُّهُ عَطِباً أَنْقَذْتُ مِنْ عَطَبِهْ
٢٠١	—	رُبَّهُ فِتْيَةً دَعَــــوْتُ إِلَى مَا	يُورِثُ الْمَجْدَ دَائِباً فَأَجَابُوا
٢٠٢	٥٢٧	نَحَّى الذَّنَابَاتِ شِمَالاً كَثَبَا	وأُمَّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا
٢١١	٥٣١	أَتَتْ حَتَّاكَ تقصـــــد كلَّ فجٍّ	تُرَجِّى مِنْكَ أَنْها لاَ تَخِيبُ
٢١٤	٥٣٢	تُخُيِّرْنَ مِنْ أَزْمَانِ يَوْمِ حَلِيمَةٍ	إِلَى الْيَوْمِ قَدْ جُرِّبْنَ كلَّ التجارِبِ
٢٢٣	٥٣٤	فلا تتركَنِّى بالوعيـــد كأَنَّنِى	إِلَى النَّاسِ مَطْلِيٌّ بِهِ الْقَارُ أَجْرَبُ
٣٢٩	٥٧٥	بَلْ بَـــلَدٍ ذِى صُعُدٍ وَأَصْـــبَابْ	[تُخْشَى مَرَادِيهِ وَهَجْرٍ دَوَّابْ]
٣٥٤	٥٨٥	أَحَقًّا عِبَادَ اللهِ أَنْ لَسْتُ صَاعِداً	وَلاَ هَابِطاً إِلاَّ عَلَيَّ رَقِيبُ
		وَلاَ سَائِلٍ وَحْدِى وَلاَ فِى جَمَاعَةٍ	مِنَ النَّاسِ إِلاَّ قِيلَ: أَنْتَ مُرِيبُ
٣٥٦	٥٨٦	مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِــيرَةً	وَلاَ نَاعِبٍ إِلاَّ بِبَيْنٍ غُرَابُهَا
٣٥٧	—	وَمَا زُرْتُ لَيْلَى أَنْ تَــكُونَ حَبِيبَةً	إِلَيَّ وَلاَ دَيْنٍ بِهَا أَنَا طَالِبُهْ
٣٧٩	٥٩٤	فَقُلْتُ انْجُوَا عَنْهَا نَجَا الجِلْدِ ؛ إِنَّهُ	سَيُرْضِيكُمَا مِنْهَا سَــنَامٌ وَغَارِبُهْ
٣٨٤	٥٩٧	يَا رَبِّ إِمَّا تُخْرِجَنَّ طَالِــبِى	فِى مِقْنَبٍ مِنْ تِلْــكُمُ الْمَقَانِبِ
		فَلْيَــكُنِ الْمَغْلُوبَ غَــيْرَ الْغَالِبِ	وَلْيَــكُنِ الْمَسْلُوبَ غَيْرَ السَّالِبِ
٣٩١	٦٠٣	[الْعَارِفُو الْحَـــقَّ لِلْمُدِلِّ بِهِ]	وَالْمُسْتَقِلُّو كَثِيرَ ما وَهَبُوا[2]

(١) كل شاهد لم نذكر رقمه فى هذا الفهرس فقد ورد فى هذا الجزء ولكنه قد سبق ذكره فى أحد الجزءين السابقين وشرح فى الموضع الذى ذكر فيه ، ولم نتعرض عند ذكره فى الجزء الثالث إلا لبيان الاستشهاد به مع تحديد الموضع الذى سبق ذكره فيه .

(٢) وانظره أيضا فى (ص ٣٩٦) .

(١) وانظره أيضا فى حرف الميم من هذه الفهرس .

(٢) وانظره أيضا فى (ص ٢٧٣) .

حرف الدال المهملة

ص	رقم الشاهد	الشاهد	
٢٨	٤٧٣	وبالجسمِ منّى بيِّناً لو علمتِـه	شحوبٌ، وإن تستشهدى العينَ تشهَدِ
٤٢	٤٧٨	تَسَلَّيْتُ طـرًّا عنكمُ بعد بينكم	بذكراكمُ حتى كأنكمُ عندى
٥١	٤٨٣	إذا المرء أعْيَتْهُ المروءة ناشـئاً	فَمَطْلَبُهَا كَهْلاً عليه شَـديدُ
٩٨	٤٩٧	[أقادُوا مِنْ دَمى وتوعّـدونى]	وكنتُ ولا يُنَهْنِهُنِى الوَعيدُ
١٢٧	٥٠٦	سَقَطَ النَّصِيفُ ولم تُرِدْ إسقاطَه	[فتناوَلَتْهُ واتَّقَتْنَا باليـدِ]
١٧٥	٥١٨	تزوّد مثـلَ زاد أبيك فينا	فنعم الزاد زاد أبيـكَ زادَا
٢٠٩	٥٣٠	فلا والله لا يَلْـقى أُنَاسٌ	فتًى حتَّاك يابْنَ أبى زيادِ
٢٣٥	٥٣٨	سقى الحيا الأرضَ حتى أمكُنٍ عُزِيَتْ	لهم فلا زال عنها الخـير محدودا
٢٣٨	٥٣٩	وملكتَ ما بين العراق ويَثْرِبٍ	مُلكاً أجار لمسلِمٍ ومُعاهَدِ
٢٤٧	٥٤٢	شـبابٌ وشَيْبٌ وافتقار وثروة	فللّهِ هـذا الدهر كيف تردَّدا
٢٨٤	٥٥٦	بكلٍّ تداوينا فلَمْ يُشْفَ ما بنا	على أن قُرْبَ الدار خيرٌ من البعد
		على أن قربَ الدار ليس بنافع	إذا كان مَنْ تهواه ليس بذى وُدِّ
٣٠٦	٥٦٥	وما زلتُ أبغى المـالَ مذ أنا يافعٌ	وليداً وكهلاً حين شِبْتُ وأمْرَدَا
٣٦٨	٥٩٠	[إن الخليط أجدُّوا البين فانجردوا]	وأخلفُوك عِدَ الأمر الذى وَعَدُوا
٤٩٤	٦٥٢	يا من رأى عارضاً أُسَرُّ به	بَيْنَ ذراعَىْ وجَبْهَةِ الأَسَدِ
٥٠٨	٦٥٦	فزججْـتُهَا بمزَجَّـةٍ	زجَّ القَلُوصَ أبى مَزَادَهْ

حرف الراء المهملة

ص	رقم الشاهد	الشاهد	
٦٣	٤٨٥	[بانت لتحزننا عفَارَهْ]	يا جارَتَا ما أنتِ جَارَهْ

ص	رقم الشاهد	الشاهد	
٦٦	٤٨٦	رَهْطُ ابنِ كوزٍ مُحْقِبِي أدراعِهِمْ	فيهم ورهطُ ربيعة بن حُذارِ
٦٩	٤٨٧	بنا عاذَ عَوْفٌ وهْوَ بادِيَ ذِلَّةٍ	لديكم فلم يعدَم ولاءً ولا نَصْرَا
٨١	٤٩١	أنا ابنُ دارَةَ معروفًا بها نسَبِي	وهل بدارَةَ يا لَلنَّاسِ مِنْ عارِ
٨٧	٤٩٢	أطلُبْ ولا تَضْجَرَ من مطلبٍ	[فآفَةُ الطالِبِ أن يَضْجَرَا]
١٠٤	٥٠٠	ثُمَّ راحُوا عَبَقُ المسكِ بهم	[يُلْحِفُونَ الأرضَ هُدَّابَ الأُزُرْ]
١٣٣	٥٠٨	نَصَفَ النَّهارُ الماءُ غامِرُهُ	[ورَفيقُه بالغَيبِ ما يَدْرِي]
١٤٩	٥٠٩	[أقولُ لها حين جَدَّ الرَّحيـ	ـلُ: أبْرَحْتِ رَبًّا] وأَبْرَحْتِ جارَا
١٦١	٥١٣	أنَفْسًا تطيبُ بنيلِ المُنَى	وَداعِي المَنُونِ ينادي جِهارَا
٢٢٧	٥٣٥	تقول وقد عالَيْتُ بالكُورِ فوقَها :	أيُسْقَى فلا يَرْوَى إلَيَّ ابنُ أحْمَرَا
٢٣٧	—	وإني لتعروني لذكراك هزة	[كما انتفض العصفور بَلَّلَهُ القَطْرُ]
٣٠٦	—	ما زال مذ عقدت يداهُ إزارَه	[فَسما فأدرك خمسةَ الأشبار]
٣٠٩	٥٦٧	لِمَنِ الدِّيارُ بقُنَّةِ الحِجْرِ	أقْوَيْنَ مذ حِجَجٍ ومُذْ دَهْرِ
٣١٦	٥٦٩	رُبَّما الجامِلُ المؤبَّلُ فيهِمْ	وعَناجيجُ بينهُنَّ المِهارُ(١)
٣٤٧	٥٨٩	ما لمحِبٍّ جلدٌ أن يُهْجَرَا	ولا حبيبٍ رأفةٌ فيَجْبُرَا
٣٨٠	٥٩٥	إلى الحول ثم اسمُ السلام عليكما	[ومن يَبْكِ حولاً كاملا فقد اعتذرْ]
٤٠٣	٦١٠	إنارَةُ العقل مكسوفٌ بطَوْعِ هوًى	وعَقْلُ عاصي الهوى يزدادُ تَنْوِيرَا
٤٠٨	٦١٢	دعَوْتُ لما نابني مِسْوَرًا	فلبَّى فَلَبَّيْ يدَيْ مِسْوَرِ(٢)
٤٤٢	٦٢٨	كلا الضَّيْفَنِ المشنوءِ والضَّيْفِ نائلٌ	لديَّ المُنَى والأمْنَ في العُسْرِ واليُسْرِ
٤٤٧	٦٣١	تَنْتَهِضُ الرِّعدةُ في ظُهَيْرِي	من لَدُنِ الظُّهْرِ إلى العُصَيْرِ

(١) وانظره أيضا في (ص ٣٢٧).
(٢) وانظره أيضا في (ص ٤١٦).

حرف الزاى

حرف السين المهملة

حرف الضاد المعجمة

حرف الطاء المهملة

حرف العين المهملة

ص	رقم الشاهد	الشاهد	
٥٢٠	١٨٢	[إذا أنت لم تنفع فضُرَّ فإنَّمَا]	يُراد الْفَتَى كَيْمَا يضُرُّ وينْفَعُ
٥٢١	١٨٤	فقالت: أ كلَّ الناس أصْبَحْتَ مانحًا	لسانَكَ كيما أنْ تغرَّ وتخدعا
٥٤٦	٢٥٥	فلمَّا تفرَّقْنَا كأنّى ومالـكا	لِطُول اجتماع لم نَبتْ ليلةً معا
٥٥٩	٢٩٢	أتجزعُ إن نَفْس أتاها حِمامُها	فهلاَّ التى عَنْ بَيْنِ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ
٥٦٢	٣٠١	بِـكَا لَّلقوْةِ الشَّغْواءِ جُلْتُ فلم أكُنْ	لِأُولَعَ إلا بالـكَمىِّ الْمُقَنَّعِ
٦١٦	٤١٦	أمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٍ طالعَا	نَجْمًا يُضِىء كالشِّهَاب ساطِعَا
٦١٨	٤٢٢	على حينَ عاتَبْتُ المشيبَ على الصِّبَا	[وقُلْتُ ألمَّا أصْحُ والشيبُ وازِعُ]
٦٢٢	٤٣٠	إذا باهِـــلىٌّ تحتَهُ حَنْظَلَيَّةٌ	لَهُ وَلَدٌ مِنْهَا فَذَاكَ الْمُذَرَّعُ
٦٢٣	٤٣١	[ونُبِّئْتُ لَيْلىٰ أرسَلَتْ بشِفاعَةٍ	إلىَّ] فَهَلاَّ نَفْسُ ليلى شفيعُهَا
٦٣٧	٤٦٢	[يذكِّرن ذا البَثِّ الحزينَ ببَثِّه]	إذا حَنَّتِ الْأُولىٰ سَجَعْنَ لَهَـا مَعَا
٦٤٩	٤٨٥	فأدرك إرقالَ الْعَرَادَةِ ظَلْعُهَا	وقد جَعَلْتِني من حَزِيمَةَ إصْبَعَا
٦٥١	٤٩٠	ولم أرَ مثلَ الخـــير يتركُهُ الْفَتَى	ولا الشَّرَّ يأتيه امرؤ وَهْوَ طائعُ
٦٥٣	٤٩٦	سقى الأرَضِينَ الغَيْثُ سَهْلَ وحَزْنَهَا	[فَنِيطَتْ عُرَى الآمال بالزرع والضَّرْع]
٦٧٢	٥٣٩	أوْدَى بَنِيَّ وأعْقَبُونِى حسرةً	عندَ الرُّقَادِ وعَبْرَةً لا تُقْلِـعُ
٦٧٣	٥٤٤	سَبَقوا هوىَّ وأعْنَقُوا لِهَوَاهُمُ	فَتُخُرِّمُوا ولـكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ
٦٧٤	٥٤٨	خَلِيلِ أملَكُ مِنِّى لِلَّذِى كَسَبَتْ	يَدِى وَمَالىَ فيمَا يَقْتَنِى طَمَعُ
٦٧٥	٥٤٩	أطوِّفُ ما أطوفُ ثمَّ آوِى	إلى أمَّا ويُرْوِينِى النَّقِيعُ

حرف الفاء

ص	رقم الشاهد	الشاهد	
٣٩٣	٦٠٤	الحافِظو عَوْرَةَ العشـــيرةِ لا	يأتيهمُ من وَرَائِهِمْ وَكَفُ
٤٧١	٦٤٢	ومن قبلُ نادى كلُّ مَوْلًى قرابة	[فما عطفت مَوْلًى عليه العواطِفُ[1]]
٥١٧	٦٦١	تَشْقى امتياحًا نَدَى المسواكَ ريقَتِها	[كما تَضَمَّنَ ماءَ الْمُزْنَةِ الرَّصَفُ]

حرف القاف

ص	رقم الشاهد	الشاهد	
١١٢	٥٠١	ولولا جَنَانُ الليـــلِ ما آبَ عامرٌ	إلى جَعْفرٍ سِرْبالُه لم يُمَزَّقِ
٢٦٧	٥٥٠	ولا يُؤاتيك فيما ناب مِنْ حَدَثٍ	إلا أخُو ثقةٍ فانظر بِمَنْ تَثِقُ
٢٨٢	٥٥٥	أبى اللهُ إلا أنَّ سَرْحَـــةَ مالكٍ	على كلِّ أفنَانِ العِضَاه تَرُوقُ
٢٩٥	٥٦٠	[قُبٌّ مِنَ التَّعْدَاءِ حُقْبٌ فِي سَوَقْ]	لَوَاحِقُ الأَقْرَابِ فيها كَالْمَقَقْ

حرف الكاف

ص	رقم الشاهد	الشاهد	
٩٠	٤٩٣	فلمَّـا خَشيتُ أظافِيرَهُمْ	نَجَوْتُ وأرْهَنُهُمْ مَالِـكَا

حرف اللام

ص	رقم الشاهد	الشاهد	
٢٦	٤٧٢	لمَيَّـــــةَ مُوحشًا طللُ	[يَلُوحُ كأنَّهُ خِلَلُ]
٣٦	٤٧٧	يا صاحِ هل حُمَّ عيشٌ باقيًا فترى	لنفسكَ العُذْرَ فى إبعادها الأَمَلا
٤٩	٤٨١	فإنْ تكُ أذوادٌ أُصِبْنَ ونسوةٌ	فلَنْ يذهبُوا فِرْغًا بِقتْلِ حِبَالِ
٥٠	٤٨٢	مشغوفةً بكِ قد شُغِفْتُ وإنَّمـا	حُمَّ الفراقُ فما إليكِ سبيلُ

---

(١) وانظره أيضا فى (ص ٤٩٨) .

حرف الميم

(١) وانظره أيضا فى (ص ٤٢٩) .

(٢) وانظره أيضا فى (ص ٥٢٨) .

ص	رقم الشاهد	الشاهد	
٩٣	٤٩٤	عُلِّقْتُهَا عَرَضًا وأقتـــلُ قومهَا	[زَعماً لَعَمْرُ أبيكَ ليس بِمَزْعَمِ]
١٠٢	٤٩٩	عهدْتُكَ ما تَصْـــبُو وفيكَ شبيبةٌ	فما لَكَ بعد الشيب صَبًّا مُتَيَّمَا
١٢١	٥٠٤	ولقَدْ خشيتُ بأن أموت ولم يَـكُنْ	للحرب دائرةٌ عَلَى ابنَىْ ضَمْضَمِ
١٢٥	٥٠٥	كأنَّ فُتَاتَ العِهْنِ فى كُلِّ مَنْزِلٍ	نَزَلْنَ بِهِ حَبُّ الْفَنَا لم يُحَطَّمِ
١٥٢	٥١٠	[تَخَـــيَّرَهُ فَلَمْ يَعْدِلْ سِوَاهُ]	فَنِعْمَ الْمَرْءُ من رَجُلٍ تَهَامِى
١٧٣	٥١٧	إذا المرء عَيْناً قرَّ بالْعَيْشِ مُـــثْرِيًا	ولم يُعْنَ بالإحسان كانَ مُذَمَّمَا
١٨٨	٥٢٢	ــلَ اللهِ فَضَّلكم عَلَيْنَا	بشىء أَنَّ أمكُمُ شريمُ
٢٢٢	—	يغْضِى حياءً ويُغْضَىْ من مهابته	[فلا يكلَّمُ إلا حين يبتسم]
٢٤٨	٥٤٣	[تَنَاوَلَهُ بالرمح ثُمَّ انْـــثَنَى له]	فخرَّ صريعاً لليَدَيْنِ وللْفَمِ
٢٥٤	٥٤٥	كضرائر الحسناء قُلْنَ لِوَجْهِها	حسداً وبُغْضاً : إنه لَدَمِيمُ
٢٥٨	٥٤٧	بطلٌ كأنَّ ثيابَهُ فى سَرْحَــةٍ	يُحْذَى نِعَالَ السِّبْتِ ليس بتَوْءَمِ
٢٩٨	٥٦١	[بيضٌ ثلاثٌ كنعاجٍ جُمٍّ]	يَضْحَكْنَ عن كالْبَرَدِ الْمُنْهَمِّ
٣٠٣	٥٦٣	ولقد أرانى للرِّماح دَرِيئةً	مِنْ عَنْ يمينى تارةً وأمَامِى
٣١٨	٥٧٠	[فإنَّ الحُمْرَ من شرِّ المطايا]	كما الْحَبِطاتُ شَرُّ بنى تميمِ
٣٢٢	٥٧٢	وننْصُرُ مولانا ونعــلم أنه	كما الناسِ مجرومٌ عليه وجارمُ
٣٢٧	٥٧٤	بل بَلَدٍ ملءُ الفِجاج قتمُهْ	لا يُشْتَرَى كَتَّانُه وجَهْرَمُهْ
٣٤١	٥٨٠	[وكريمةٍ مِنْ آلِ قَيْسَ أَلِفْتُهُ]	حتَّى تَبَذَّخ فارْتَـــقَى الْأَعْلَامِ
٣٨٥	٥٩٨	[أبأنَا بهم قتْلَى ، وما فى دمائهمْ	شِفاءٌ] وهُنَّ الشَّافياتُ الحوائمِ
٣٩٠	٦٠٢	الشاتِمَىْ عِرْضِى ولم أَشْتُمْهُمَا	[والناذِرَيْنِ إذَا لَمَ اَلْقَهُمَا دَمِى]
٣٩٧	٦٠٥	جادَتْ عليه كلُّ عينٍ ثَرَّةٍ	[فتركْنَ كلَّ حديقةٍ كالدِّرْهَمِ]
٤٠٠	٦٠٧	[وتَشْرَقُ بالقول الذى قد أذعْتَهُ]	كما شَرِقتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ

ص	رقم الشاهد	الشاهد	
٦٠٩	٤٠٢	مَشَيْنَ كما اهتزَّت رِماحٌ تسفَّهَتْ	أعاليَهَا مرُّ الرياح النواسِمِ
٦١٧	٤١٨	[ونطعنهم حَيْثُ الكُلَى بعد ضربهم	ببِيضِ المَوَاضِى] حيثُ لَيُّ العمائمِ
٦١٩	٤٢٥	[لأَجْتَذِبَنْ مِنْهُنَّ قلبى تحلُّمـا]	على حينَ يَسْتَصْبِينَ كُلَّ حَلِيمِ
٦٢٤	٤٣٤	أقولُ لعبد الله لمّـا سقاؤُنَا	ونحنُ بوادِى عَبْدِ شَمْسٍ وَهَاشِمِ
٦٣٠	٤٤٥	ألا تسألونَ الناسَ أيِّى وأيُّـكُمْ	غداةَ الْتقَيْنا كان خيرًا وأكْرَمَا
٦٣٥	٤٥٧	فريشِى منكُمُ وهَوَاىَ مَعْـكم	وإن كانت زيارتـكم لِمَـامَا
٦٤٠	٤٦٨	لَعَنَ الإلهُ تَعِـلَّةَ بْنَ مُسافر	لَعنًا يُشَنُّ عليه مِنْ قُدَّامُ
٦٤٣	٤٧٢	فساغ لى الشرابُ وكنتُ قبلاً	أكادُ أغَصُّ بالمـاء الحميمِ(١)
٦٦٣	٥٢١	ولئن حلفْتُ على يدَيْكَ لأحْلِفَنْ	بيمينِ أصْدَقَ مِنْ يَمِينِكَ مُقْسِمِ
٦٦٤	٥٢٣	كأنَّ برذَوْنَ أبا عِصَامِ	زَيْدٍ حِمَارٌ دُقَّ بِاللِّجَامِ
٦٦٦	٥٢٥	نرَى أسْهُماً للموت تُصْمِى ولا تُنْمى	
		ولا نَرْعَوِى عن نَقْضِ أهْوَاؤُنَا العَزْمِ	
٦٦٨	٥٢٨	[فإنْ يكن النِّـكاحُ أحَلَّ شَىْءٍ]	
		فإنَّ نكاحَهَا مَطَرٌ حَرَامُ	

حرف النون

٤٧٤	٣١	نجّيْتَ يا ربِّ نوحًا واستجبْتَ له	فى فلكٍ ماخرٍ فى اليم مَشْحُونَا
٥٢٤	١٩٢	أتُطمِـعُ فينا مَنْ أراق دِماءَنَا	ولولاكَ لم يَعْرِضْ لأحْسَابنا حَسَنْ
٥٥٢	٢٧١	فليت لى بِهِمُ قَوْمًا إذَا رَكبوا	شَنُّوا الإغارة فرسانًا ورُكْبَانَا

(١) انظره أيضا فى حرف التاء المثناة من هذا الفهرس .

ص	رقم الشاهد	الشاهد	
٢٨٦	٥٥٧	لاهِ ابنُ عمك لا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبٍ	عنى ولا أنت دَيَّانى فتَخْزُونِي
٣٠٨	٥٦٦	[قفانَبْكِ من ذكرى حبيبٍ وعِرْفَانِ]	
		وربْعٍ عفَتْ آياتُه مُنْــــذُ أزْمَانِ	
٣١٤	٥٦٨	ألاَ رُبَّ مَــــولودٍ وليس له أبٌ	وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أبَوَانِ
٣٤٨	٥٨٣	متى عُذْتُمُ بنا ولو فئةً منَّا	كُفِيتُمْ ولمْ تخشَوْا هَوَانًا ولا وَهْنَا
٣٥٨	٥٨٧	إن عمراً لا خَيْرَ فى اليوم عمرٍو	[إنَّ عمراً مكثِّرُ الأحزانِ]
٣٧٠	٥٩١	يا ربَّ غابطِنا لو كان يطلبكم	لاقى مُباعَدَةً منكم وحِرْمَانَا
٣٧٨	—	علا زيدُنا يوم النَّقَا رأس زيدكم	[بأبيَضَ مِنْ ماءِ الحديد يَمَانِ]
٣٨٩	٦٠١	إن يَغْنيَا عَنِّيَ المستوطِنا عَدَنٍ	فإننى لستُ يومًا عنهمُ بِغَنِي
٤٠٤	٦١١	رؤيةُ الفكرِ ما يَؤُول له الأَمْـ	ـرُ مُعينٌ على اجتناب التوانِي
٤١٠	٦١٣	[إنَّك لو دَعَوْتَنى ودونى	زوراءُ ذاتُ مُتْرَعٍ بيُونِ]
		لَقُلْتُ لبَّيْه لِمَنْ يَدْعُونِي	
٤٢٩	٦٢١	تذكَّرَ ما تذكَّرَ منْ سُلَيْمى	على حِين التواصلُ غَيرُ دَانِ
٥٥[illegible]	٦٧٦	ولستُ بمُدْرِكٍ ما فات منِّى	بلَهْفَ ولا بليتَ ولاَ لوَانِّى

حرف الهاء

ص	رقم الشاهد	الشاهد	
٢٣١	٥٣٧	ألْـقَى الصحيفة كى يخفف رَحْلَهُ	والزادَ ، حتى نَعْلَهُ ألقاها
٢٧٥	٥٥٣	إذا رضيَتْ علىَّ بنو قُشَيرٍ	[لعمرُ الله أعجبنى رِضَاهَا]

حرف الواو

ص	رقم الشاهد	الشاهد	
١٩٨	٥٢٥	وكم مَوْطِنٍ لولاى طِحْتَ كما هَوَى	بأجرامِهِ مِنْ قُنَّة النِّيق مُنْهَوِى

حرف الياء

ص	رقم الشاهد	الشاهد	
٤	—	إذا أعجبَتْكَ الدهرَ حالٌ منَ امرىءٍ	فدَعْه وَوَاكِلْ أمره واللَّياليا
٣٢	٤٧٥	ما حُمَّ من موتٍ حِمًى واقيا	[ولا تَرَى من أحــدٍ باقيا]
٥٨	٤٨٤	تقولُ ابنتى إن انطلاقَكَ واحــدًا	إلى الرَّوْعِ يَوْمًا تارِكى لا أبَالِيا
٧٤	٤٨٨	علىَّ إذا ما جئتُ ليلى بخفيَةٍ	زيارةُ بيتِ الله رَجْلانَ حَافِيا
٢٩٠	٥٥٨	وآسٍ سَرَاةَ الحىِّ حيث لَقيتهم	ولاتَكُ عن حَمْلِ الرِّبَاعة وَانيا
٣٥٠	٥٨٤	بدالىَ أنّى لستُ مُدْرِكَ ما مضى	ولا سابقٍ شيئًا إذا كان جائيا
٤٣٦	٦٢٥	كلانا غنىٌّ عن أخيــهِ حياتَهُ	[ونَحْنُ إذا متنا أشَدُّ تغَانيا]

حرف الألف اللينة

ص	رقم الشاهد	الشاهد	
٢٦٤	٥٤٩	ويركبُ يوم الرَّوْعِ منا فوارسٌ	بَصِيرُونَ فى طَعْنِ الأباهرِ والْكُلَا
٤٤٦	—	[فأومَيْتُ إيمــاءً خَفيًّا لِحَبْتَرٍ]	فللّهِ عَيْنَا حبترٍ أيَّمَا فَتَى

انتهت فهرس الشواهد الواردة فى الجز الثالث
من شرح الأشمونى ، والحمد لله رب العالمين